

لمصنفها

جمال الدين ابو عمرو عثمان بن الحاجب

المجلد الأول

دراسة وتحقيق

جمال عبد العاطي مخيمر أحمد

أصل الكتاب رسالة دكتوراة

الناشر

مكتبة نزار مصطفى الباز

مكة المكرمة - الرياض

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

رقم الإيداع : ٧٣٨٦ / ١٩٩٧ م

الناشر

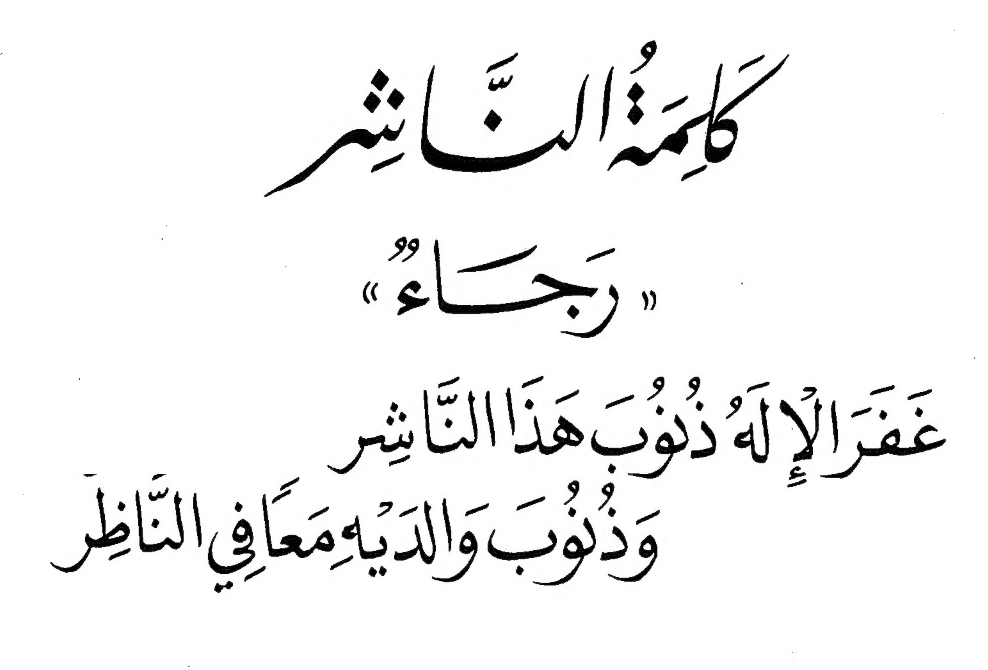


المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة : الشامية - المكتبة ت ٥٧٤٩٠٢٢/٥٧٤٥٠٤٤/٥٧٤٣٧٤٣
مستودع: ٥٣٧٢٣٧٤ ص.ب : ٣٠١٩

الرياض - شارع السويدي العام المتقاطع مع شارع
كعب بن زهير - خلف أسواق الراجحي

مكتبة : ٤٢٤٠٣٥٢ مستودع : ٤٢١٩١١ ص.ب : ٦٦٩٢٠ الرمز البريدي : ١١٥٨٦



غفر الله ذنوبه وستر عيوبه ووالديه والمسلمين
أجمعين ومن دعا له بخير

راجي عفو ربه

نزار مصطفى الباز



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، أحمده – سبحانه – حمداً يستوعب كريم آلائه ويجازي جليل نعمائه ، إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه .

والصلاة والسلام على خير رسل الله ، محمد الأمين بن عبد الله ، عليه وعلى صحبه وآله ، ومن استصحب أحواله ، وارتضى أقواله ، صلاة وسلامًا دائمين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وبعـد .....

فإن تراثنا العربي مخلد ثري ، ضخم غني ، تموج به أروقة المكتبات ودور الحفظ والمخطوطات حتى يهب الله له من الدارسين رجالاً يكشفون عنه نقاب الإحن ، ويزيلون عنه غبار النسيان والزمن ، ويحفظونه من آفة الضياع والعفن .

وعندما عزمت – بحمد الله وعونه – على اختيار موضوع للحصول به على درجة العالمية (الدكتوراه) من قسم اللغويات في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر – حرسها الله وأدامها شعاعًا للعلم والمعرفة – جبت أروقة المكتبات وخبايا دور الحفظ والمكنونات للبحث عن أثر نحوي من آثار قدامى النحاة ممن ندين لفضلهم وعلمهم ، ولقد توافر لدي – آنذاك – مخطوطات عدة وكان لابد من الاختيار ، ولما كان من بين هذه الآثار كتاب (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب) فقد آثرته عن غيره لأسباب منها :

– مما لا يخفى على كل دارس للعربية أن كافية ابن الحاجب مختصر في النحو معتبر ، شهرته مغنية عن التعريف ، فقد أكب الناس على الاشتغال به حتى يومنا هذا ، وتناوله كثير من الدارسين بالشرح أو النظم أو الاختصار أو التعليق حتى بلغت شروحه ومختصراته – فيما وقع تحت يدي من مظان – عشرين ومائة .

وإنه مما لا شك فيه أن العثور على شرح لهذا المختصر بخط مصنفه وقلمه يعد إحرازاً علمياً جديراً بالتحقيق والدراسة للوقوف على مسائله ودقائقه ، وأسراره وأغواره ، فإن علم ابن الحاجب مدرسة مصرية تلمذ فيها الكثيرون ، فهو بحق – كما قيل عنه – « استخرج ما كمن من درر الفهم ، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني » .

و « ... خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها » .

ولا شك أن إخراج هذا الشرح – مساهمة مني بجهد متواضع في إحياء تراثنا وتزويد المكتبة العربية به – يضيف أثراً علمياً جديدًا إلى رصيد ابن الحاجب العلمي .

– أردت – من خلال تحقيقي ودراستي لنص شرح ابن الحاجب نفسه – أن أقف على حقيقة العلاقة القائمة بين الكافية ومفصل الزمخشري ، وهل حقاً أن الكافية – في حقيقة الأمر – ما هي إلا خلاصة نحوية اختصر فيها ابن الحاجب مفصل الزمخشري ؟ كما هو شائع بين الشراح والدارسين من متأخري النحاة وبعض باحثي اليوم !!

– وجدت لدي رغبة ملحة وجامحة في الوصول إلى مدى حقيقة مقولة ابن مالك عن أستاذه ابن الحاجب – والتي نقلها عنه كل من المقري في (نفح الطيب) وأبي حيان الأندلسي في (البحر المحيط) – من أنه أخذ نحوه عن صاحب المفصل وصاحب المفصل نحوي صغير !!

– إثبات حقيقة العلاقة العلمية بين نحو ابن الحاجب ونحو ابن مالك ، فقد تلمذ ابن مالك لابن الحاجب ونقل عنه كثيرًا من آرائه وتعليلاته ، وخاصة تلك التي تفرد بها ابن الحاجب وخالف فيها جمهور النحويين ، فقد أخذها عنه ابن مالك دون ما إشارة في أي من مؤلفاته ، حتى شاع بين المتأخرين أنها لابن مالك !! وهي في حقيقة الأمر لأستاذه ابن الحاجب قال بها وعلل لها ودلل على أنها الأحرى بالأخذ والقبول .

– أثناء دراستي لشرح العلامة الرضي على الكافية – وكانت شبه محدودة – أحسست أن صورة ابن الحاجب -- كمصنف – غير مكتملة إذ لم يفصح الرضي صراحة عما هو له وعما هو لابن الحاجب من آراء وأقوال حيث اختلط قول كل منهما بالآخر مما أوقع بعض الدارسين بل والباحثين في خطأ عظيم حين ينسبون أقوال ابن الحاجب للرضي والعكس .

لذا آليت على نفسي أن أضع كلا منهما في موضعه الصحيح وأن أنبه على كل نقلٍ للرضي أو متابعة أو اعتراض أو استدراك له على ابن الحاجب .

– الوقوف على مدى إسهام ابن الحاجب في الدرس النحوي حيث ارتقى سلم الشهرة بين علماء عصره من القراء والفقهاء والأصوليين ، وأيضًا مدى تأثر من جاء بعده من شراح الكافية وغيرهم بآرائه وأقواله .

... لهذه الأسباب كان اختياري شرح ابن الحاجب على كافيته موضوعاً لبحثي .

وقد قسمت البحث قسمين : قسم الدراسة وقسم التحقيق .

أولاً : قسم الدراسة :

وقد اشتمل على تمهيد وثلاثة أبواب وتعقيب .

التمهيـــد : عرضت فيه بإيجاز للحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر ابن الحاجب .

الباب الأول : توزعت فيه الدراسة على فصلين :.

الفصل الأول : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : (حياته) وتحدثت فيه عن : اسمه ونسبه ولقبه – مولده ونشأته – وفاته – أخلاقه وسمات شخصيته – ثقافته وعلمه – شعره – شيوخه – تلاميذه .

المبحث الثاني : تحدثت فيه عن آثاره النحوية والصرفية وغيرهما .

الفصل الثاني : تحدثت فيه عن الكافية ؛ أهميتها وشروحها .

الباب الثاني : توزعت فيه الدراسة أيضاً على فصلين :

الفصل الأول : (شرح الكافية ؛ تحليل ودراسة) وعرضت فيه لتحقيق نسبته – زمن تصنيفه – مصادره – موضوعاته – موازنة بينه وبين مفصل الزمخشري – منهجه .

الفصل الثاني : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : (أدلة الصناعة النحوية في شرح الكافية) وبحثت فيه : موقفه من القياس – موقفه من السماع – موقفه من الوضع والعرف – موقفه من الإجماع – موقفه من الشواهد – ابن الحاجب والقراءات – ابن الحاجب بين القراءة واللغة – موقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف – الشواهد الشعرية – الأمثال ومأثور الكلام .

المبحث الثاني : قدمت فيه نماذج للأصول والقوانين النحوية في شرح الكافية .

الباب الثالث : توزعت فيه الدراسة على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : عرضت فيه لآرائه التي تفرد بها وخالف فيها أقوال المتقدمين من البصريين والكوفيين .

الفصل الثاني : تحدثت فيه عن اتجاهاته النحوية في المفردات والأبنية – في الإعرابات والتراكيب – موقفه من المذهب البصري – موقفه من المذهب الكوفي .

الفصل الثالث : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : سقت فيه موازنة مجملة بين شرح الكافية وشرحي الوافية والمفصل وثلاثتها لابن الحاجب .

المبحث الثاني : سقت فيه موازنة مجملة بين شرح ابن الحاجب وشرح كل من : الرضي – يحيى بن حمزة العلوي – أبي الحسن التبريزى الجامى .

أما التعقيب فقد عرضت فيه لبعض المآخذ التي وقفت عليها أثناء تحقيقي ودراستي لشرح ابن الحاجب واشتمل على :

١ – بعض المسائل التي اضطربت فيها أقواله ونقوله .

٢ - بعض المسائل التي جانبه الصواب في نسبتها إلى قائليها نسبة صحيحة .
٣ - بعض الآراء التي نسبها إلى أصحابها ولم أجدها في مظانها من مؤلفاتهم .
٤ - ملحوظة عامة .

ثانياً : قسم التحقيق :

ويتضمن :

أ - منهج التحقيق الذي التزمت به .
ب - وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق .
جـ - نماذج مصورة لهذه النسخ .
د - إيراد النص مع تحقيقه والتعليق عليه .
هـ - خاتمة أبرزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .
و - فهارس فنية لكل ما تضمنه النص من شواهد قرآنية وشعرية ومن أمثال العرب ومأثور كلامهم ومن أساليبهم واستعمالاتهم ومن أعلام وكتب .
ز - فهرس للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها مخطوطة كانت أو مطبوعة .
حـ - فهرس عام لموضوعات القسم الثاني (التحقيق) مرتبة حسب ورودها في الكتاب المحقق .

وبعد ... فلابد لي في هذا المقام من وقفة إجلال واحترام ، أتوجه فيها بعميق الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي فضيلة الأستاذ الدكتور / إبراهيم عبد الرازق البسيوني أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية والمشرف على هذا البحث الذي شرفني بقبوله الإشراف على عملي هذا فأغدق على من فيض علمه وبحر كرمه ووهبني من وقته وجهده - اللذين أوقفهما لخدمة العلم وطلابه - واحتواني بأبوته الحانية مما أضاء لي الطريق ومهد لي السبيل فتجنبت عثراته وأمنت زلاته ، بفضل توجيهاته ورعايته .

جزاه الله عنا وعن العربية ودارسيها خير الجزاء - وحفظه ورعاه وأمده بموفور الصحة والعافية .

كما أسأله تعالى أن يحقق لي الأمل ويجنبي الخطأ والزلل فإن أك وفقت فما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وإن جانبي الصواب فمنه - وحده - استلهم الرشد وحسن المآب .

فهو مولاي ونعم النصير .

وصلى الله على سيد الخلق أجمعين ،،،

جمال عبد العاطي مخيمر

٢٠ / ١٠ / ١٤٠١ هـ

٢٠ / ٨ / ١٩٨١ م

القسم الأول

الدراسة



تمهيـــــد

لمحة تاريخية عن الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر ابن الحاجب

أولاً : الحالة السياسية :

ولد عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب في العام الذي أحكم فيه صلاح الدين الأيوبي سيطرته على الديار المصرية بعد قضائه على الفتن التي أشعل أوارها جمع وافر من السودان والأعراب في مدينتي (أسوان) و (طود) بزعامة رجل يدعى (الكنز)[(١)] .

وهذه هي الحركة التي كان من رؤوسها عمارة اليمني الشاعر الذي قيل إنه اتفق مع ملك صقلية النورماندي وغيره من الفرنج ليقصدوا الشواطيء المصرية في الوقت الذي يقوم فيه المصريون بالثورة على الأيوبيين في القاهرة لإعادتها إلى الدولة الفاطمية[(٢)]

وبعد أن محق صلاح الدين هذه المحاولات وأمن غوائل الأعداء توجه شطر دمشق وانتزعها من أيدي الزنكيين .

وشهد هذا العام ميلاد ابن الحاجب وتشاء الأقدار أن يتوفى الرجل قبل انهيار هذه الدولة بعامين لا غير .

هذه المعاصرة بين الرجل والدولة تحكي - لنا ونحن نعرض حياة دولة بني أيوب - مجمل الأحداث التي درج خلالها ابن الحاجب فأثرت فيه على نحو من الأنحاء ، بحكم تلك الاضطرابات التي كانت في مصر والشام وبخاصة تلك الحرب الطحون مع

---

(١) الكامل في التاريخ بتصرف ١١ / ٤١٤ .

(٢) ينظر : البداية والنهاية حوادث سنة ٥٧٠ هـ ١٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ - وفيات الأعيان ٦ / ١٦٥ .

جحافل الغزاة الصليبيين التي استمرت سجالاً حتى وفاة صلاح الدين عام ٥٨٩ هـ بدمشق وقد عادت جميع الأراضي إلى أيدي المسلمين باستثناء جزء من الساحل بين مدينتي صور ويافا[١] .

اضطربت الأمور بعد وفاة صلاح الدين ، فقد تنازع أبناؤه الأقاليم مما ألجأ عمهم (سيف الدين العادل) إلى التدخل فيما بينهم وما لبث أن توقف الصراع باستقرار (العزيز) ابن صلاح الدين في القاهرة ، و (الأفضل) في دمشق ، و (الظاهر) في حلب ، ثم عاد الخلاف بين العزيز والأفضل فانحاز عمهما العادل إلى جانب الأفضل أولاً ثم إلى جانب العزيز ثانياً فنحيا الأفضل عن دمشق وأقام العادل بها حتى مات العزيز سنة ٥٩٥هـ فلمع نجم العادل وسلس له القياد وتابع الاستيلاء على أرجاء مصر والشام وأخضع أكثر المناطق للحكم الأيوبي ، وبعد وفاة العادل سنة ٦١٥هـ بقيت الأقاليم تحت حكم أبنائه الذين قضى عليهم المماليك عام ٦٤٨ هـ[٢] .

ثانياً : الحالة الاجتماعية :

أدى الصراع السياسي بين أبناء صلاح الدين - بعد وفاته - إلى اضطراب البلاد وضياع الرخاء الاجتماعي ، فقد حدثت المجاعات وانتشرت الأوبئة في زمن العادل ، يحقق هذا ما رواه المقريزي عن تلك الفترة : « ... وقع الغلاء في الدولة الأيوبية وسلطنة العادل أبي بكر بن أيوب في سنة ست وتسعين وخمسمائة ، وكان سببه توقف النيل عن الزيادة .. فتكاثر مجيء الناس من القرى والنجوع ، ودخل فصل الربيع فهب هواء أعقبه وباء وفناء وعدم القوت حتى أكل الناس صغار بني آدم من الجوع ... ثم فشا الأمر وأعيا الحكام »[٣] .

في هذه الفترة العصيبة أصاب ابن الحاجب العوز - وهو الذي كان يعيش في صباه عيشة الطبقة الحاكمة - فاضطر إلى بيع كتبه ليسد بها رمق الحياة ، وأنشد

---

(١) ينظر : سيرة القاهرة لستانلي لين بول ، ترجمة حسن إبراهيم وآخرين ص ١٥٨ .
(٢) طبقات سلاطين الإسلام لستانلي لين بول تعريب مكي الكعبي ص ٧٤ .
(٣) إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٨ .

في ذلك قوله :

يا أهل مصر رأيت أيديكم   من بسطها بالنول منقبضة
قد جئتكم نازلاً بأرضكم   أكلت كتبي كأنني أرضه[1]

بيد أن قسوة هذه الظروف لم تستطع أن تقتل في العلماء روح البحث والدراية ، فأكملوا مسيرتهم العلمية وشهدت لهم الأيام بالجلد والصبر حتى ذاع صيتهم وانتشرت مؤلفاتهم على النحو الذي سأذكره .

ثالثاً : الحالة العلمية :

كانت حياة صلاح الدين مفعمة بالأحداث الجسام حتى إنه لم يبق في حاضرة ملكه ودولته (القاهرة) مدة حكمه التي استمرت أربعة وعشرين عاماً سوى ثماني سنوات ، ولكن هذه المدة الوجيزة كانت كفيلة بأن تمنحه الوقت للقيام ببناء القلعة وتشييد المدارس والمساجد ، وأضحت المساجد في عصره مدارس للمذاهب الأربعة وغيرها من العلوم .

وبعد وفاة صلاح الدين توالى اهمام الحكام بالإكثار من إنشاء المدارس التي تدرس فيها مختلف العلوم والفنون ، ثم تلك العناية الفائقة بالقرآن الكريم وعلومه ، لذا وجد في هذا العصر جمع غير قليل من علماء القراءات والفقه والنحو واللغة . والبلاغة والأدب والتفسير والحديث .

ومن أشهر علماء القراءات في هذا العصر :

١ – عساكر بن على بن إسماعيل الجيوشي المصري المقريء الشافعي (ت ٥٨١ هـ) .

٢ – أحمد بن جعفر بن محمد بن إدريس أبو القاسم الغافقي الخطيب المقريء (ت ٦٥٥ هـ) .

٣ – القاسم بن فيرة بن خلف أبو محمد الرعيني الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) .

---

(١) روضات الجنان ٥ / ١٨٦ .

٤ – شجاع بن محمد بن سيدهم الإمام أبو الحسن المدلجي (ت ٥٩١ هـ) .
٥ – محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين الغزنوي (ت ٥٩٩ هـ) .

وعرف هذا العصر من علماء النحو :

١ – عبد الله بري بن عبد الجبار أبا محمد المصري النحوي (٤٩٩ – ٥٨٢ هـ) .
٢ – يحيى بن معط بن عبد النور زين الدين الزواوي صاحب الألفية (٥٦٤ – ٦٢٨ هـ) .
٣ – موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) .
٤ – جمال الدين أبا عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢ هـ) .
٥ – أمين الدين الحلي محمد بن على بن موسى الأنصاري (ت ٦٧٣ هـ) .
٦ – الرضي الشاطبي محمد بن علي بن يونس (ت ٦٨٤ هـ) .
٧ – محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن محيي الدين الإسكندراني (ت ٦٩٣ هـ) .

هذه أهم الملامح التي اتسم بها هذا العصر الذي عاش فيه ابن الحاجب عرضتها موجزة مختصرة حيث تكفلت كتب التاريخ وبعض الرسائل العلمية بالإفاضة في دقائقها وكشف خباياها[1] .

* * *

(١) ينظر : ابن الحاجب النحوي : آثاره ومذهبه ص ٩ – ١٥ .

الباب الأول

ابن الحاجب : حياته وآثاره

الفصل الأول :

المبحث الأول : حيـــاتـه .

المبحث الثانـي : آثاره النحوية والصرفية وغيرهما

الفصل الثانـي : الكافية : أهميتها وشروحها



الفصـــل الأول

المبحـث الأول

حيـاتــه

اسمه ونسبه ولقبه :

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين[1] الدوني[2] الإسنائي المالكي المصري المعروف بابن الحاجب .

كان أبوه كردياً حاجبًا للأمير (موسك الصلاحي) ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي[3] .

وقال الأدفوي « ... وقال الكنجي - في تاريخ القدس - : سمعت الفقيه

---

(١) ينظر في ترجمته : ذيل الروضتين لابن أبي شامة ص ١٨٢ - وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨ - المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ٣/ ١٧٨ - معرفة القراء الكبار للذهبي ٢ / ٥١٦ - سير أعلام النبلاء للذهبي ٥ / ١٨٩ - الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد للأدفوي ص ٣٥٢ - مرآة الجنان لليافعي ٤ / ١١٤ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣ / ٣٦٥ ، البداية والنهاية لابن كثير ١٣ / ١٧٦ - الديباج المذهب ٢ / ٨٦ - غاية النهاية لابن الجزري ١ / ٥٠٨ - طبقات ابن قاضي شهبة ٢ / ١٢٧ - شذرات الذهب لابن العماد ٥ / ٢٣٤ - روضات الجنان للخوانساري ٥ / ١٨٤ - تاريخ ابن الوردي ٢ / ٢٥٧ ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٦ / ٣٦٠ ، بغية الوعاة ٢ / ١٣٤ ، حسن المحاضرة ١ / ٤٥٦ مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زادة ١ / ١٣٨ ، كشف الظنون ١٢٦ ، ١٣٧ ، ٢١٢ ، ٥٩٣ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢٢ ، ١١٥٧ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧٦ ، ١٤٢٧ ، ١٧٧٤ ، ١٨٠٦ ، ١٨٥٣ ، ١٨٥٥ ، ١٩٩٨ - بروكلمان ٥ / ٣٠٨ - نشأة النحوص ١٨٦ - دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٤٦ .

(٢) (دون) : قرية من أعمال (دينور) ، و (دونة) : قرية من قرى (نهاوند) والنسبة إليها : دوني . معجم البلدان ٣/ ٤٩٠ (دون) .

وقال في الديباج المذهب ٢ / ٨٩ : « (دونة) : موضع الأكراد ببلاد المشرق » ا.هـ .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٨ - المختصر في تاريخ البشر ٣ / ١٨٦ - الطالع السعيد ص ٣٥٦ - البداية والنهاية ١٣ / ١٧٦ .

الإمام الخطيب عبد المنعم بن يحيى يقول : لم يكن أبوه حاجبًا ، وإنما كان يصحب بعض الأمراء ، فلما مات كان أبو عمرو صبيًا ، فرباه الحاجب فعرف به والأول المشهور[1] » ا.هـ .

* * *

مولده ونشأته :

ولد ابن الحاجب في مدينة (إسنا)[2] من صعيد مصر ، وقد اختلف في سنة مولده بين عامي سبعين وخمسمائة[3] ، وإحدى وسبعين وخمسمائة[4] ، والأول أرجح – كما ذكر ابن خلكان وغيره – لأن ابن خلكان كان معاصرًا لابن الحاجب وقد قابله بعد عودة الأخير من الشام إلى القاهرة يدل على ذلك قوله في الوفيات « ... وجاءني مرارًا بسبب أداء شهادات وسألته عن مواضع في العربية مشكلة فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وثبت تام »[5] .

إلا أنه قد حدث خلط من المؤرخين بين أواخر سنة سبعين وخمسمائة وأوائل سنة إحدى وسبعين وخمسمائة . وقد زاد من هذا الخلط أن ابن الحاجب نفسه لم يكن يعلم – على وجه الدقة – سنة ولادته بين هاتين السنتين[6] .

عاش ابن الحاجب طفولته في صعيد مصر ، وقد أغفلت كتب التاريخ هذه

---

(١) الطالع السعيد ص ٣٥٦ .

(٢) في معجم البلدان (إسني) – بكسر الهمزة وسكون وألف مقصورة – مدينة بأقصى الصعيد . معجم البلدان ١ /١٨٩ .
وفي وفيات الأعيان ٣ / ٣٥٠ ، والطالع السعيد ص ٣٥٣ ، ومرآة الجنان ٤ / ١١٤ ضبطت بفتح الهمزة .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ – المختصر في تاريخ البشر ٣ / ١٨٦ – الديباج المذهب ٢ / ٨٩ – غاية النهاية ١ / ٥٠٨ – طبقات ابن قاضي شهبة ٢ / ١٢٨ – النجوم الزاهرة ٦ / ٣٦٠ – شذرات الذهب ٥ / ٢٣٤ – بغية الوعاة ٢ / ١٣٤ .

(٤) ينظر : مفتاح السعادة ١ / ١٣٩ – روضات الجنان ٥ / ١٨٤ .

(٥) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ .

(٦) معرفة القراء الكبار ٢ / ٥١٧ – ابن الحاجب النحوي ص ٣٣ .

الحقبة من حياته ، فلم تحدثنا في شيء عن حياته الأولى ، غير أنه من قبيل الإدراك الطبيعي لحياة والده يعلم أنه عاش هذه الفترة حياة راقية شأنه في ذلك شأن غيره من أبناء الطبقة الحاكمة ، حيث كان والده يشغل مركز الحاجبية في ديوان الأمير[١] ...

انتقل ابن الحاجب مع والده إلى القاهرة حيث ألحقه بمعاهد العلم بها ، قال ابن خلكان : « .... واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم ، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ، ثم بالعربية والقراءات ، وبرع في علومه[٢] واتقنها غاية الإتقان »[٣] .

وخلال إقامته بالقاهرة كانت له رحلات إلى دمشق كان آخرها سنة سبع عشرة وستمائة[٤] بعد استيطانه في القدس وإملائه بها[٥] .

قال ابن أبي شامة : « ... قدم دمشق مرارًا آخرها سنة سبع عشر ، فأقام بها مدرسًا للمالكية وشيخًا للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية »[٦] .

وفي دمشق درس بالجامع الأموي في زاوية المالكية ، وأكب الخلق على الاشتغال عليه ، وصار شيخًا لجمهور من الدارسين في علمي القراءات والعربية ، والتزم لهم الدروس وتبحر الفنون ، وانتفع به كثير من الناس[٧] .

ورحل إلى (الكرك) عام ثلاثة وثلاثين وستمائة مدرسًا لصاحبها الملك الناصر ، ثم إنه مالأ الشيخ عز الدين بن عبد السلام في إنكاره على الصالح إسماعيل ابن أبي الجيش صاحب دمشق سوء سيرته وتقاعسه عن قتال الصليبيين وصلحه معهم ،

---

(١) شرح الوافية ١ / ١٦ لابن الحاجب (رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية) .
(٢) أي : علوم القرآن الكريم .
(٣) وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
(٤) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .
(٥) الأمالي الحاجبية ورقة ٩٥ نسخة برلين .
(٦) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .
(٧) وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٩ – ذيل الروضتين ص ١٨٢ .

معهم ، فأمرهما بالخروج من بلده فخرجا سنة ثمان وثلاثين وستمائة[1] .

وذكر ابن أبي شامة أن خروجهما كان سنة ثمان وعشرين وستمائة[2] .

ورجح جمع من المحققين القول الأول لأن ابن الحاجب كان قد أملى في دمشق بعد التاريخ الذي ذكره ابن أبي شامة ، ولعل هذا الخطأ من اضطراب التحقيق أو الطبع لأنه من المستبعد أن يخطيء ابن أبي شامة في ذلك وهو قريب من ابن الحاجب عارف به[3] .

وبعد مغادرتهما دمشق دخلا القاهرة حيث استقرا فيها وجلس ابن الحاجب للتدريس بالمدرسة الفاضلية[4] موضع شيخه القاسم بن فيرة الشاطبي[5] ، وقصده طلاب العلم يتلمذون له ويأخذون عنه .

ثم غادر القاهرة في أخريات أيامه قاصدًا مدينة الإسكندرية للإقامة فيها .

* * *

وفاتـــه :

لم يطل بقاء ابن الحاجب في الإسكندرية إذ فجأه الموت ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة ، ودفن خارج البحر في المقبرة التي بين المنارة والبلد قريبًا من مثوى الشيخ ابن أبي شامة[6] .

وذكر الحسيني أنه دفن بين الميناءين[7] .

---

(١) البداية والنهاية ١٣ / ١٧٦ - غاية النهاية ١ / ٥٠٨ - طبقات ابن قاضي شهبة ٢ / ١٢٨ .
(٢)ذيل الروضتين ص ١٨٢ .
(٣) ابن الحاجب النحوي ص ٣٤ مع الهامش رقم (٤) .
(٤) نسبة إلى مؤسسها القاضي الفاضل - روضات الجنان ٥ / ١٨٥ .
(٥) سترد ترجمته في ص ١٤ ضمن أساتذة ابن الحاجب .
(٦) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ - شذرات الذهب ٥ / ٢٣٥ .
(٧) الصلة - وفيات سنة ٦٤٦ هـ .

قال الخوانساري[1] : « ... وقد اشتهر بين الناس أنه قتل ببغداد في واقعة (هولاكو) ، ولم أقف عليه إلا في (تحفة الأبرار) للفاضل الجليل الحسن بن على الطبرسي صاحب (الكامل) ... »[2] .

وقد رثاه ناصر الدين بن المنير بهذه الأبيات :

ألا أيها المختل في مطرف العمر هل إلى قبر الإمام أبي عمرو
ترى العلم والآداب والفضل والتقى ونيل المنى والعز غيبن في قبر
فتدعو له الرحمن دعوة رحمة يكافي بها في مثل منزله القفر[3]

* * *

---

(١) روضات الجنان ٥ / ١٨٧ .

(٢) للتحقق من موضع مقبرة ابن الحاجب قمت بالبحث عنها في مدينة الإسكندرية ، وبعد بحث وعناء واستشارة أهل الرأي علمت أنها - ضمن مقابر أخرى - أسفل مسجد سيدي أبي العباس المرسي - رضي الله عنه - بحي (بحري) - رأس التين والأنفوشي - كما أخبرني الشيخ علي إبراهيم مصطفي شيخ مسجد سيدي داود بن ماخلا بأن مسجد أبي العباس قد بني بشكله الحالي سنة ثمان وعشرين وتسعمائة وألف ، وقد رأى المسؤولون آنذاك إقامته فوق هذه المقابر مع الحفاظ عليها في (بدروم) أسفل المسجد ، وللتحقق من صحة ذلك توجهت إلى المسجد ودخلت إلى أسفله عن طريق باب صغير يفتح في ساحة الميدان من الناحية الشمالية الغربية ومكتوب عليه (المخبأ العام) .

وقد دلني حارسه - ويدعى الشيخ محمد - على مكان هذه المقابر ، فوجدت مقبرة الإمام ابن الحاجب أسفل قبلة المسجد تمامًا ويجاورها إلى الشمال مقبرة كل من الفاكهي وابن اللبان ، وابن أبي شامة .

وهذا يدفع ما ذكر من أنه قتل ودفن في بغداد ، كما يدفعه أن واقعة هولاكو ودخوله بغداد كانت سنة ٦٥٦ هـ أي بعد وفاة الإمام ابن الحاجب بنحو عشر سنوات .

وأيضًا فإن ما ذكره ابن خلكان وابن أبي شامة - وهما معاصران لابن الحاجب - أوثق مما ذكره بعض المتأخرين .

(٣) الديباج المذهب ٢ / ٨٧ .

أخلاقه وسمات شخصيته :

كان الإمام ابن الحاجب ذا خلق رفيع وشخصية فذة بين علماء عصره ، تلك الشخصية التي حددت قسماتها خلال طيبة اتصف بها .

قال عنه ابن أبي شامة : « ... كان ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل ... وكان ثقة حجة متواضعًا ، عفيفًا كثير الحياء ، منصفًا ، محبًا للعلم وأهله ناشرًا له ، محتملاً للأذى ، صبورًا على البلوى ... وكان من أذكى الأمة قريحة »[١] .

وقال عنه ابن خلكان : « ... وكان من أحسن خلق الله ذهنًا »[٢] .

وذكر صاحب الديباج أن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد – وهو أحد أئمة الشافعية – قد بالغ في مدح كتابه (جامع الأمهات) ثم ركب من الشطط فقال : جمال الدين كان وحيد عصره علمًا وفضلاً واطلاعًا .

وقد عقب الأدفوي على ذلك بقوله : « ... وما أحسن هذه الشهادة من إمام من أئمة الشافعية »[٣] .

وهو فوق ذلك كله فقيه فاضل مناظر مبرز في عدة علوم ، متبحر مع ثقة ودين ، ورع متواضع واحتمال تكلف[٤] .

كما أنه كان ذكيًا حتى زعم الذهبي أنه كان من أذكياء أهل زمانه وأبلغهم بيانًا[٥] . وقال بعض المتأخرين – في غلو ظاهر – : إنه كان من أذكياء العالم[٦] .

كما أنه كان صادقًا مخلصًا ، ولعل قصته مع صاحب دمشق – تأييدًا لموقف صديقه الشيخ عز الدين بن عبد السلام ودخوله السجن معه ومغادرته دمشق

---

(١) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .
(٢) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ .
(٣) الديباج المذهب ٢ / ٨٧ .
(٤) غاية النهاية ١ / ٥٠٩ .
(٥) طبقات النحاة ٤٠٢ .
(٦) مفتاح السعادة ١ / ١٣٩ .

إلى القاهرة مطاوعة ومراعاة لصحبته - خير دليل على ما تنبيء عنه تلك الشخصية من صفاتٍ قلما تتجسد في أوقات المحن والصعاب .

* * *

ثقافتـه وعلمـه :

يعد الإمام ابن الحاجب من أبرز فقهاء مصر والشام - في العصر الأيوبي - تفقهًا على مذهب الإمام مالك - رضي الله عنه - فقد تعمق في دراسته وفهمه حتى استوعبه ونبغ فيه وبلغ مبلغًا عظيمًا ، وصار رأسًا عند المالكية ، وصفه السبكي في طبقاته بقوله : « ... شيخ المالكية في زمانه »[1] .

وقد صنف في مذهبه تصانيف قيمة لاقت ذيوعًا وانتشارًا بين أمهات المراجع الفقهية المعتمدة ، وبخاصة كتابه (جامع الأمهات) ، وهو مختصر في الفقه المالكي .

كما كان - رحمه الله - علمًا من أعلام الأصول ، فقد صنف كتابين في الأصول حازا شهرة عريضة هما : (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) و(مختصر الأصول)[2] ، وهذا الأخير كان موضع عناية الدارسين من طلاب الفقه المالكي[3] ، قال عنه الإمام ابن كثير : « ... ومختصر في الفقه من أحسن المختصرات ، انتظم فيه فوائد ابن شاس ، ومختصره في الأصول استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي »[4] .

على أنه - رحمه الله - كان معنيًا بالقراءات ، فقد تلقاها عن شيوخ القراء في عصره كالشاطبي وأبي الجود اللخمي والغزنوي[5] ، وغيرهم ، وله في هذا العلم رأيه المشهور بتواتر القراءات فرشًا لا أصولاً ، ذكره في (مختصر الأصول) .

---

(١) طبقات الشافعية ٣ / ٣٦٥ .

(٢) ويسمي : مختصر المنتهى أو المختصر الأصولي .

(٣) ابن الحاجب النحوي ص ٣٧ .

(٤) البداية والنهاية ١٣ / ١٧٦ .

(٥) ينظر ترجمتهم - عند الحديث عن شيوخه - ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ .

وقد ناقشه الإمام ابن الجزري في (تقريب النشر)[1] في هذا القول نقاشًا طويلاً أبطل فيه حجته ودحض به فريته[2] .

وقال عنه صاحب غاية النهاية : « ... ومؤلفاته تنبيء عن فضله ، كمختصري الأصول والفقه ، ومقدمتي النحو والتصريف ، ولا سيما (أماليه) التي يظهر فيها ما آتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور ، إلا أنه أعضل فيما ذكره في (مختصر الأصول) حين تعرض للقراءات وأتى ما لم يتقدم فيه غيره »[3] .

أما عن درايته بالعربية وعلومها فقد ارتقى في ذلك سلم الشهرة بما وضعه من مصنفات لاقت من الذيوع والانتشار على أيدي الشراح والدارسين ما هيأ لها أن تكون موطن عناية ودراسة حتى يومنا هذا ، وبخاصة مقدمتاه (الكافية) في النحو ، و (الشافية) في الصرف .

قال أبو الفداء : « ... وأكب الناس على الاشتغال بهما إلى زماننا »[4] .

وأيضًا (أماليه) – التي يظهر فيها ما آتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور كما ذكر ابن الجزري[5] و (شرح الكافية) – موضوع هذا البحث – و (شرح الشافية) و (الوافية) نظم الكافية ، وشرحها ، وشرح مفصل الزمخشري – ويسمى (الإيضاح) – وغيرها مما سيذكر مفصلاً في موضعه[6] .

هذا .. وقد أجمعت المصادر التي ترجمت لابن الحاجب على أنه كان بارعًا في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية[7] .

قال ابن خلكان : « ... وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة ، وخالف النحاة

---

(١) ينظر : تقريب النشر من ص ٣٢ – ٤٣ .
(٢) سأذكر فيما بعد موقف ابن الحاجب من القراءات متناولاً قوله في تواترها ص ٩٨ وما بعدها .
(٣) غاية النهاية ١ / ٥٠٩ .
(٤) تاريخ أبي الفداء ٣ / ١٨٦ .
(٥) غاية النهاية ١ / ٥٠٩ .
(٦) ينظر المبحث الثاني (آثاره النحوية والصرفية وغيرهما) ص ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ .
(٧) ذيل الروضتين ص ١٨٢ .

في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها »[1] .

وقال صاحب الديباج : « وذكره ابن مهدي في معجمه فقال : استخرج ما كَمُنَ من درر الفهم ، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني »[2] .

وقال النعيمي : « ... وحرر النحو تحريرًا بليغًا »[3] .

من هذه النصوص التي توافرت لدينا ندرك أن علم ابن الحاجب وثقافته كانا يمثلان العصر الذي يعيش فيه ، فهو فقيه أصولي نظَّار نحوي مقريء عروضي ، وقد آل إليه زمام هذه العلوم والفنون لما يملك من ملكة الفهم وقوة الحجة وطلاقة اللسان وعذوبة البيان ، فلا غرو أن يلقب بعد ذلك بالمقريء الأصولي النحوي اللغوي الفقيه .

* * *

شعـــره :

ما نسب إلى ابن الحاجب من شعر لا يعدو أبياتًا قليلة نظمها ساذج تفتقر إلى المقومات الفنية ، وذلك لأنها صدرت عن عقل فقيه وتصوره ، لا عن قلب شاعر وتخيله .

إلا أنه لم يكن لابن الحاجب بد من ممارسة النظم في الأغراض التعليمية انسياقًا وراء هذا الاتجاه الذي ساد تلك الحقبة من حياة العلوم العربية[4] ، وهو ما فعله قبله كل من أبي القاسم الحريري (ت ٥١٦ هـ) في منظومته (ملحة الإعراب) وزين الدين بن معط (ت ٦٢٨) في (ألفيته) .

ومسايرة لهذا الاتجاه نظم ابن الحاجب مقدمته النحوية (الكافية) في منظومته

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
(٢) الديباج المذهب ٢ / ٨٧ .
(٣) الدارس في تاريخ المدارس ٢ / ٣ .
(٤) ابن الحاجب النحوي ص ٣٩ .

(الوافية)[1] ، ونظم في فن العروض منظومته (المقصد الجليل إلى علم الخليل)[2] ، ونظم في المؤنثات السماعية (القصيدة الموشحة)[3] .

أما في غير ذلك فقد أورد له ابن خلكان هذين البيتين[4] :

أي : غد مع يد دم ذي حروف — طاوعت في الروي وهي عيون
ودواة والحوت والنون نونا — ت عصتهم وأمرهم مستبين

وهما جواب عن البيتين الملغزين :

ربما عالج القوافي رجال — في القوافي فتلتوي وتلين
طاوعتهم عين وعين وعين — وعصتهم نون ونون ونون

فيعني بقوله : (عين وعين وعين) نحو : غد ويد ودم ، فإن وزن كل منها (فع) ... »[5] .

وذكر الأدفوي أن الشيخ عبد الكريم الحلبي قال في تاريخه : « أنشدني الجلال إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل القوصي هذين البيتين عنه :

كنت إذا ما أتيت غيا — أقول بعد المشيب أرشد
فصرت بعد ابيضاض شيبي — أسوأ ما كنت وهو أسود[6]

ومثل ذلك قوله :

قد كان ظني أن الشيب يرشدني — إذا أتى فإذا غيي به كثيرا
ولست أقنط من عفو الكريم وإن — أسرفت جهلاً فكم عافى وكم غفرا

---

(١) ستذكر ضمن آثاره النحوية ص ٣٨ .
(٢) ستذكر ضمن آثاره ص ٤١ .
(٣) ستذكر ضمن آثاره ص ٤١ .
(٤) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ .
(٥) وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠ .
(٦) الطالع السعيد ص ٣٥٥ .

إن خص عفو إلهي المحسنين فمن يرجو المسيء ويدعو كلما عثرا[١]

وأنشد في الإخوانيات بيتين تبدو فيهما عقلية الفقيه الأصولي :

إن غبتم صورة عن ناظرِي فما زلتم حضورا على التحقيق في خلدي

مثل الحقائق في الأذهان حاضرة وإن ترد صورة في خارج تجد[٢]

وله في معناهما أيضًا :

إن تغيبوا عن العيون فأنتم في قلوبٍ حضوركم مستمر

مثلما تثبت الحقائق في الذهـ ـن وفي خارج لها مستقر[٣]

ومن جملة ما نسب إليه هذان البيتان ، وقد وصفهما الخوانساري بأنهما من الشعر الرائق :

يا أهل مصر رأيت أيديكم من بسطها بالنول منقبضة

قد جئتكم نازلاً بأرضكم أكلت كتبي كأنني أرضه[٤]

وقال يفتخر بنفسه :

لم يعرف الدهر قدرا (عز) كنت به وكيف يعرف قدر اللؤلؤ الصدف[٥]

وذكر له الشيخ عباس القمي هذه الأبيات الثلاثة في أسماء قداح الميسر :

هي فذ وتوأم ورقيب ثم حلس ونافس ثم مسبل

والمعلى والوفد ثم سفيح ومنيح وذي الثلاثة تهمل

ولكل مما عداها نصيب مثله أن تعد أول أول

---

(١) الطالع السعيد ص ٣٥٥ - الديباج المذهب ٢ / ٨٩ .

(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٥ .

(٣) المرجع السابق ٣٥٦ .

(٤) روضات الجنان ٢ / ٤٤٩ - الكنى والألقاب ١ / ٢٥٤ .

(٥) المصدران السابقان - وينظر ابن الحاجب النحوي ص ٤٠ .

أي : للفذ سهم ، وللتوأم سهمان ، وهكذا إلى السابع – وهو المعلي فله سبعة أسهم[1] .

وقال يمدح العلامة أحمد بن منصور الجذامي الإسكندراني :

لقد سئمت حياتي البحث لولا مباحث ساكن الإسكندرية[2]

* * *

شيوخــه :

تلمذ ابن الحاجب لعدد كبير من علماء عصره وشيوخه المبرزين في علوم الدين والعربية ، وإن كانت تلمذته لعلماء الفقه والقراءات أظهر[3] .

فمن هؤلاء الذين تلمذ لهم :

١ – القاسم بن فيرة الشاطبي[4] ، أبو محمد بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير المقريء صاحب المنظومة التي سماها (حرز الأماني ووجه التهاني) في القراءات ، وعدتها ثلاثة وسبعون ومائة وألف بيت ، وقل من يشتغل بالقراءات إلا حفظها .

كان عالماً بكتاب الله قراءة وتفسيراً ، وبحديث رسول الله – ﷺ – دقيق المعرفة جم العلوم .

قال عنه ياقوت : « ... وكان فاضلاً في النحو والقراءة ، نظم قصيدة من خمسمائة بيت في كتاب (التمهيد) لابن عبد البر ، وله قصيدة نظم فيها (المقنع) لأبي عمرو الداني »[5] .

---

(١) الكني والألقاب ١ / ٢٥٥ .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٣٨٤ .

(٣) ابن الحاجب النحوي ص ٤١ .

(٤) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٥) معجم الأدباء ١٦ / ٢٦٤ .

ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ، وقرأ على أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص المقريء ، وأبي الحسن علي بن محمد بن هذيل الأندلسي ، وسمع من أبي محمد بن يوسف بن سعادة ، وغيره[١] .

رحل للحج فسمع من السلفي ، واستوطن مصر سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة فعلا صيته وقصده الطلبة من النواحي .

قرأ عليه ابن الحاجب بعض القراءات[٢] وسمع منه (التيسير) و (الشاطبية)[٣] وتأدب على يده[٤] .

مات بمصر يوم الأحد - بعد صلاة العصر - الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة[٥] .

٢ - أبو الجود اللخمي ، غياث الدين بن بارس بن مكي المنذري الفرضي المقريء النحوي الضرير ، شيخ القراء بديار مصر .

قرأ (الروضة) للمالكي ، و (التذكرة) لابن غلبون ، و (الوجيز) الأهوازي و (العنوان) لأبي الطاهر على الشريف الخطيب .

وسمع من عبد الله بن رفاعة السعدي[٦] .

وقرأ عليه أبو الحسن السخاوي وابن نشوان والمنتجب الهمذاني وابن الحاجب والقاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي ، وغيرهم .

تصدر للإقراء من شبيبة ، وكان حسن الأخلاق والمروءة ، حسن الأداء واللفظ بالقرآن ، تصدر بالجامع العتيق وبمسجد الأمير (موسك) ثم بالمدرسة

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٢٣٤ .

(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٣ .

(٣) غاية النهاية ١ / ٥٠٨ - مفتاح السعادة ١ / ١٣٩ .

(٤) الطالع السعيد ص ٣٥٣ .

(٥) وفيات الأعيان ٣ / ٢٣٥ - حسن المحاضرة ١ / ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

(٦) حسن المحاضرة ١ / ٤٩٨ - بغية الوعاة ٢ / ٢٤١ .

الفاضلية بعد الشاطبي .

ولد سنة ثمان عشرة وخمسمائة ، ومات في تاسع رمضان سنة خمس وستمائة[1] .

وقال السيوطي : في سابع عشر رمضان سنة خمسين وستمائة[2] – وهو خطأ .

٣ – أبو الفضل الغزنوي ، محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين المقريء الفقيه النحوي نزيل القاهرة .

ولد سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة ، وقرأ على أبي محمد سبط الخياط ، وسمع من أبي بكر قاضي المارستان ، وتصدر للإقراء فأخذ عنه العلم السخاوي وجمال الدين بن الحاجب ، وروى عنه ابن خليل والضياء المقدسي والرشيد العطاء ، ودرس المذهب المالكي بمسجد الغزنوي المعروف به[3] .

مات بالقاهرة في منتصف ربيع الأول سنة تسع وتسعين وخمسمائة[4] .

٤ – أبو الحسن الإبياري ، علي بن إسماعيل بن علي أحد العلماء المبرزين الأعلام ، برع في الفقه والأصول والكلام ، أخذ عن أبي الطاهر بن عوف ، ودرس بالإسكندرية فانتفع به الناس ، وتخرج به ابن الحاجب في الفقه[5] .

ولد سنة سبع وخمسين وخمسمائة ، ومات سنة ثمان عشرة وستمائة[6] .

٥ – البوصيري ، أبو القاسم هبة الدين على بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب . ولد سنة ست وخمسمائة وسمع من أبي صادق المديني ومحمد بن بركات

---

(١) غاية النهاية ٢ / ٤ .
(٢) بغية الوعاة ٢ / ٢٤١ .
(٣) حسن المحاضرة ١ / ٤٩٨ .
(٤) غاية النهاية ١ / ٥٠٨ .
(٥) غاية النهاية ١ / ٥٠٨ .
(٦) الطالع السعيد ص ٣٥٣ .

السعيدي وطائفة .

وسمع منه ابن الحاجب الحديث(١) – قال الأدفوي : « ... وسمع الحديث على الشاطبي وأبي القاسم البوصيري »(٢) .

مات في ثاني صفر سنة ثمان وتسعين وخمسمائة(٣) .

٦ – القاسم بن عساكر بن الحافظ أبي القاسم على بن الحسن المحدب أبو محمد ابن عساكر الدمشقي . كان محدثًا حسن المعرفة شديد الورع ، تولى مشيخة دار الحديث بالنورية بعد والده .

ولد في جمادى الأولى سنة سبع وعشرين وخمسمائة وتوفي سنة ستمائة(٤) . وسمع منه ابن الحاجب الحديث في دمشق(٥) .

كما سمع ابن الحاجب الحديث من :

٧ – إسماعيل بن صالح بن ياسين(٦) .

٨ – أبي عبد الله بن حامد الأتاحى(٧) .

٩ – أبي الثناء حماد بن هبة الله الحرانى(٨) .

١٠– أم عبد الكريم فاطمة بنت سعد الخير الأنصارى(٩) .

---

(١) غاية النهاية ١ / ٥٠٨ .

(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٣ .

(٣) حسن المحاضرة ١ / ٣٧٥ .

(٤) شذرات الذهب ٤ / ٣٤٧ – تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٦٧ .

(٥) غاية النهاية ١ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٦) الطالع السعيد ص ٣٥٣ – غاية النهاية ١ / ٥٠٨ – طبقات النحاة ص ٤٠٢ – الصلة وفيات سنة ٦٤٦ هـ .

(٧) الطالع السعيد ص ٣٥٣ ، الصلة وفيات سنة ٦٤٦ هـ .

(٨) الصلة وفيات سنة ٦٤٦ هـ .

(٩) المصدر السابق .

وأخذ الفقه عن :

١١- أبي منصور الإبياري[١] .

وممن تأدب عليهم ابن البنا[٢] .

* * *

تلاميــذه :

تتلمذ على الإمام ابن الحاجب خلق كثير من أبناء عصره ، أخذوا عنه علوم العربية والقراءات والفقه ، ومن أشهر هؤلاء :

١ - الرضي القسطنطيني أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوى الشافعي .

ولد سنة سبع وستمائة ، ونشأ بالقدس . وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب وكان من أكابر أئمة العربية بالقاهرة .

أخذ عنه أبو حيان ومدحه بقصيدة طويلة ، وذكر في كتابه (النضار) أنه قرأ كتاب سيبويه على ابن أبي الفضل المرسى .

مات سنة خمس وتسعين وستمائة[٣] .

٢ - زين الدين المعروف بابن الرعاد محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري المحلي ، كان نحويًا أديبًا شاعرًا ، أخذ النحو عن ابن الحاجب .

كتب عنه أبو حيان في كتابه (النضار) ، ولقي بهاء الدين بن النحاس ومدحه بأبيات[٤] .

---

(١) الطالع السعيد ص ٣٥٣ - بغية الوعاة ٢ / ١٣٤ - مفتاح السعادة ١ / ١٣٩ .

(٢) طبقات النحاة ص ٤٠٢ . وينظر : ابن الحاجب ص ٤٤ .

(٣) بغية الوعاة ١ / ٤٧٠ ، ٤٧١ .

وجاء في البغية - عند ترجمة ابن الحاجب ٢ / ١٣٥ - أن ابن الحاجب أخذ العربية عن الرضي القسطنطيني . وهو خطأ ، ولعل الصواب : أخذ العربية عنه الرضي القسطنطيني ، وأيضًا فإن سياق الكلام يدل عليه لأنه فيمن أخذ عنه .

(٤) الدرر الكامنة ٤ / ٦٠ .

كان خياطًا بالمحلة صينا مترفعًا عن أبناء الدنيا لا يتردد إليهم[1] .

ولد بالقاهرة سنة ثمان وعشرين وستمائة . ومات بالمحلة سنة سبعمائة[2] .

٣ – جمال الدين بن مالك محمد بن عبد الله جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيانى الشافعى النحوي ، نزيل دمشق ، سمع بها من العَلَم السخاوى والحسن ابن الصباح وأخذ العربية عن غير واحد .

ولد سنة ستمائة – أو إحدى وستمائة – وتوفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة[3] .

ذكر التاج التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) في آخر شرح الكافية لابن الحاجب ، المسمى (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام)[4] ذكر أن بن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه .

ونقل ذلك الشيخ محمد الخضري في (حاشيته على ابن عقيل) ثم قال : « قال الدماميني : ولم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذه »[5] .

وذكر المقري في (نفح الطيب) أن ابن مالك كان يقول عن شيخه ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير[6] .

ولست الآن بصدد مناقشة هذه العبارة فسوف أتناول الرد عليها مفصلاً في موضع لاحق[7] ، ولكني أقول : إن ما ذكره كل من الدمامينى والمقرى لا ينهض دليلاً

---

(١) بغية الوعاة ١ / ١٠٣ .

(٢) الدرر الكامنة ٤ / ٦٠ .
وجاء في بغية الوعاة ١ / ١٠٣ : أنه ولد بالقاهرة سنة ثمان وخمسين وستمائة ، وهو سهو إذ لا يعقل أن يولد بعد وفاة ابن الحاجب بنحو اثنتي عشرة سنة ويعد من تلاميذه .

(٣) طبقات الشافعية ٢ /١٣٥ – شذرات الذهب ٥ / ٣٣٩ – فوات الوفيات ٢ / ٤٥٢ – بغية الوعاة ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٩٣ نحو) .

(٥) حاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ٧ – وينظر مقدمة تعليق الفرائد ص ٤ – ٩ .

(٦) نفح الطيب ٧ / ٢٧٢ .

(٧) ينظر ص ١٢٧ وما بعدها .

قاطعًا على نفي جلوس ابن مالك في حلقة ابن الحاجب ، وذلك من وجوه :

الأول : أن التبريزى أقرب إلى عصر ابن مالك من الدمامينى ، وما ذكره – من غير شك – أقرب إلى الصحة مما ذكره الدماميني .

الثاني : أن التبريزي التقى بأبي حيان – تلميذ ابن مالك – ونقل عنه كثيرًا من آرائه النحوية وغيرها في شرحه ، كما نقل كثيرًا عن ابن مالك .

الثالث : أن ما نقله المقري من مقولة ابن مالك عن شيخه ابن الحاجب ليس فيه دليل على نفي مجالسته إياه ، ولكن يفهم منها أنه كان يرى في بعض المسائل رأيًا غير ما يرى ابن الحاجب . والخلاف في الرأي بين التلميذ وأستاذه قائم في كل زمان ومكان .

غير أني سأذكر في فصل لاحق[1] أن ابن مالك قد تبع أستاذه ابن الحاجب في كثير من الآراء والأقوال التي خالف فيها جمهور النحويين واشتهرت عنه .

الرابع : أن ابن مالك قد تأثر بأستاذه ابن الحاجب في تسميته لمقدمتيه (الكافية) في النحو ، و (الشافية) في الصرف بأن سمى منظومته الطويلة في النحو والصرف (الكافية الشافية)[2] ، ثم شرحها في شرح يسمى (الوافية) وهذا أيضًا ما فعله ابن الحاجب حين شرح نظم الكافية في شرح (الوافية)[3] .

الخامس : أن ابن مالك شرح كافية ابن الحاجب شرحًا ما يزال مكنونًا في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة[4] .

وأخيرًا فإني لا أعتقد بعد أن سقت هذه الأدلة والبراهين أن هناك من ينفي أخذ ابن مالك عن ابن الحاجب سواء عن طريق المجالسة والاتصال به أو عن

---

(١) ينظر ص ١٢٧ وما بعدها .

(٢) رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية للدكتور / أحمد عبد المنعم الرصد .

(٣) رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية للأستاذ / طارق نجم الدين عبد الله .

(٤) ينظر الفصل الثاني (الكافية : أهميتها وشروحها) ص ٤٣ .

طريق تتبع آثاره ومصنفاته[١] .

٤ – أحمد بن محسن الشيخ نجم الدين المعروف بابن ملي ، سمع من البهاء القدسى والحسن بن الزيدى ، وحدث بحلب ودمشق ، وقرأ النحو على ابن الحاجب ، وتفقه على العز بن عبد السلام .

ولد ببعلبك سنة سبع عشرة وستمائة ، وتوفي سنة تسع وتسعين وستمائة[٢] .

٥ – الملك الناصر داود ابن الملك المعظم ، ملك دمشق بعد أبيه ثم انتزعها منه عمه واقتصر ملكه على (الكرك) و (نابلس) ، وجرت به خطوب حتى توفي سنة خمس وخمسين وستمائة[٣] .

قرأ الكافية على ابن الحاجب الذي نظمها بطلب منه[٤] وسماها (الوافية) ثم شرح له نظمها[٥] وكان صاحب اطلاع على كثير من العلوم .

٦ – كمال الدين الزملكانى عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصارى ، نسب إلى (زملكان) بغوطة دمشق .

ولي القضاء في (صرخد) وقام بالتدريس في (بعلبك)[٦] ، وقد ذكر في كتابه (التبيان) أنه تلميذ لابن الحاجب[٧] ، فقد قرأ عليه في القراءات .

توفي سنة إحدى وخمسين وستمائة .

٧ – الموفق محمد بن أبي العلاء النصيبي بن علي بن المبارك أبو عبد الله الأنصارى

---

(١) ينظر : مقدمة شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٩ وشرح العمدة لابن مالك ص ٣٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١ .

(٢) طبقات الشافعية ٥ / ١٣ ، ١٤ .

(٣) البداية والنهاية ١٣ / ١٩٨ .

(٤) ينظر شرح الوافية ١ / ٢ .

(٥) كشف الظنون ٢/ ٣١٧٤ .

(٦) البداية والنهاية ١٣ / ٣٢٥ – الدارس في تاريخ المدارس ١ / ٩١٣ .

(٧) التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن لابن الزملكاني ص ١٣٦ .

ثم البعلبكي الشافعي ، مقرىء محقق .

ولد سنة سبع عشرة في (نصيبين) وقرأ بها على والده ، ثم رحل إلى مصر فقرأ بها على أبي الحزم ، وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب ، وسمع منه مقدمته في النحو ، ثم استوطن بعلبك أربعين سنة وكان شيخ الإقراء بمسجدها الجامع .

توفي في ذي الحجة سنة خمس وتسعين وستمائة ببعلبك[1] .

وروى عنه الحديث كل من :

٨ – الحافظ عبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦ هـ)[2] .

٩ – الحافظ منصور بن سليم الإسكندري المعروف بابن العمادية (ت ٦٧٧ هـ)[3] .

١٠– الحافظ عبد المؤمن الدمياطي شرف الدين أبو محمد (ت ٧٠٥ هـ)[4] .

١١– أبي علي الحسن بن الجلال[5] .

١٢– أبي الفضل الذهبي[6] .

١٣– جمال الدين الفاضلي[7] .

١٤– أبي الحسن بن البقال[8] .

وروى عنه بالإجازة كل من :

١٥– العماد البالسي[9] .

---

(١) غاية النهاية ٢ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .
(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٣ – غاية النهاية ١ / ٥٠٩ – طبقات النحاة ص ٤٠٢ – بغية الوعاة ٢ / ١٣٥ – روضات الجنان ص ٤٤٨ – الوافي بالوفيات ١ / ٦١٠ .
(٣) الطالع السعيد ص ٣٥٣ – تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٦٧ .
(٤) غاية النهاية ١ / ٥٠٩ – الطالع السعيد ص ٣٥٣ – بغية الوعاة ٢ / ١٣٥ .
(٥) غاية النهاية ١ / ٥٠٩ – الطالع السعيد ص ٣٥٣ .
(٦) معرفة القراء الكبار ٢ / ٥١٧ – الطالع السعيد ص ٣٥٣ .
(٧) معرفة القراء الكبار ٢ / ٥١٧ . (٨) المصدر السابق .
(٩) بغية الوعاة ٢ / ١٣٥ .

١٦- يونس الدبوسي[1] .

١٧- زين الدين محمد بن عبد السلام بن على بن عمر الزواوي قاضي قضاة المالكية (ت ٦٨١ هـ)[2] .

* * *

(١) المصدر السابق .

(٢) شذارت الذهب ٥ / ٣٧٤ - الدارس في تاريخ المدارس ٢ / ٣
وينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٤٨ ، ٤٩ .

المبحث الثاني

آثاره النحوية والصرفية وغيرهما

يعد الإمام جمال الدين ابن الحاجب من أثرى علماء النصف الأول من القرن السابع الهجري تأليفًا وتصنيفًا ، فقد بلغت تصانيفه - في النحو والصرف وغيرهما - ستة وعشرين مصنفًا - فيما وقع تحت يدي من مظان - كان فيها - دائمًا - صاحب قلم وفكر ، وأخلاق وعلم ، وتجديد ودراية .

قال ابن خلكان عن هذه التصانيف : « ... وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها »[١] .

وقد بلغ بعض هذه التصانيف مبلغًا عظيمًا من الشهرة والذيوع والانتشار بفضل ما توافر له من إقبال الشراح والدارسين ، فظلت تصانيفه موطن عناية ودراسة حتى يومنا هذا .

وهذه المصنفات هي :

١ - مقدمة (الكافية) في النحو[٢] .
٢ - شرح الكافية (موضوع هذا البحث)[٣] .
٣ - مقدمة (الشافية) في الصرف)[٤] .

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٣٤٩ ، ٢٥٠ .
(٢) أفردتها بالذكر في فصل مستقل ، ينظر ص ٤٣ .
(٣) أفردته بالذكر في فصل مستقل ، ينظر ص ٥٩ .
(٤) مختصر في الصرف على غرار أختها (الكافية) وقد طبعت مرارًا ، وتناولها العلماء بالشرح والتعليق حتى بلغت شروحها أكثر من خمسين شرحًا ، أبرز هذه الشروح هو شرح العلامة رضي الدين الاستراباذي ، وهو الذي بين أيدي الدارسين اليوم .
وينظر في الحديث عنها وعن شروحها : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ / ٣٢٧ - ٣٣٢ - والفوائد الضيائية ١ / ٩ - ١٢ - ابن الحاجب النحوي ص ٧٦ - ٧٩ .

٤ – شرح الشافية[١] .

٥ – الوافية نظم الكافية[٢] .

٦ – شرح الوافية[٣] .

٧ – الإيضاح شرح مفصل الزمخشري[٤] .

٨ – الأمالي النحوية[٥] .

٩ – المسائل الدمشقية[٦] .

---

(١) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٠٢٠ – بروكلمان ٥ / ٣٢٧ – ابن الحاجب النحوي ص ١٥٠ .

(٢) أرجوزة نظم فيها مقدمة الكافية نزولاً على رغبة الملك الناصر داود صاحب دمشق . ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٦ : شرح الوافية ١ / ٥٤ من قسم الدراسة .

(٣) قام بتحقيقه لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر الأستاذ / طارق نجم عبد الله .

(٤) قام بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه الأستاذ / موسى بناي العليلي من كلية دار العلوم – جامعة القاهرة .

ويقوم بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه أيضًا الأستاذ / عبد الله علي الشلال من كلية اللغة العرية – جامعة الأزهر .

(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت أرقام (٢٦) ، (١٠٠٧) ، (١٠٣٤) وينقسم هذا الكتاب (المخطوط) إلى ستة أقسام :

تحدث ابن الحاجب في أولها عن الآيات القرآنية .

وفي ثانيها عن مفصل الزمخشري .

وفي ثالثها عن الخلاف بين النحويين .

وفي رابعها عن الكافية له .

وفي خامسها عن الأبيات الشعرية .

وفي آخرها عن موضوعات مختلفة .

وقد قام بدراسة القسمين الأولين الأستاذ / محمد هاشم عبد الدايم لنيل درجة الدكتوراه من قسم اللغات الشرقية بكلية الآداب – جامعة القاهرة ، في رسالة عنوانها : (ابن الحاجب في كتابه الأمالي آراؤه في الآيات القرآنية والمفصل) ورقمها (٧٢٣) كلية الآداب .

ويقوم أيضًا بتحقيق هذا الكتاب ودراسته الأستاذ / فخر صالح سليمان قدارة لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

(٦) عبارة عن بعض آمال لابن الحاجب أملاها في دمشق سنة ٦١٧ ، ٦٢٠ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ – ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٣٣ – ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .

١٠ – إلى ابنه المفضل[١] .
١١ – شرح كتاب سيبويه[٢] .
١٢ – شرح المقدمة الجزولية[٣] .
١٣ – المكتفى للمبتدي . شرح (الإيضاح العضدي) لأبي على الفارسي[٤] .
١٤ – إعراب بعض آيات من القرآن الكريم[٥] .
١٥ – رسالة في العشر[٦] .
١٦ – شرح الهادي[٧] .

---

(١) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٣٤ وفيه : الاسكوريال ثان ١٣٣٦ .
(٢) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٤٢٧ .
وقد استبعد بعض الباحثين أن يكون لابن الحاجب شرح على سيبويه .
ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .
(٣) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٤٢ – وفيه ٥ / ٣٥٠ : جامع القرويين بفاس ١١٨١ .
(٤) أوله : (الحمد لله حمدًا يستوعب جزيل آلائه ...) .
ينظر : كشف الظنون ١ / ٢١٢ – هدية العارفين ١ / ٦٥٥ – ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .
(٥) بروكلمان ٥ / ٣٤١ – وفيه : أن منه نسخة موجودة في (مكة) – ذكر هذا اعتمادًا منه على ما جاء في مجلة المجمع العلمي بدمشق مجلد ١٢ / ٤٧١ – وقد أفاد الدكتور طارق الجنابي في كتابه (ابن الحاجب النحوي) أنه لم يعثر على هذا المخطوط في مكة أو غيرها .
(٦) وهي رسالة تبحث في استعمال (العشر) مع (الأول) و (الأواخر) ، وقد نقل السيوطي جزءا منها في كتابه (الشماريخ في علم التاريخ) ص ١٤ ، ١٥ .
بقوله : « ... وقيل : إنما يؤرخ بما مضى مطلقًا ، وإنما قيل للعشرة وما دونها (خلون وبقين) لأنه مميز بجمع ، فيقال : عشر ليال إلى : ثلاث ليال ، ولما فوق ذلك (خلت) لأنه مميز بمفرد نحو : إحدى عشرة ليلة .
ويقال : في العشر الأول والأواخر ، ولا يقال : الأوائل والأخر .
وقد أجاب ابن الحاجب عن حكمة ذلك بجواب طويل نقلناه بحروفه في التذكرة ، وحاصله : أنه قيل الأول ... » ا.هـ . وينظر : روكلمان ٥ / ٣٣٤ – شرح الوافية – ١ / ٤١ ، ٤٢ (الدراسة) .
(٧) لعله شرح على (الهادي) في القراءات السبع لمحمد بن سفيان القيرواني (ت ٤١٥ هـ) .
ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٥٠ – شرح الجاربردي على الشافية ص ٤٤ .

١٧ – القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية[1] .
١٨ – جمال العرب في علم الأدب[2] .
١٩ – المقصد الجليل في علم الخليل[3] .
٢٠ – معجم الشيوخ[4] .
٢١ – ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر[5] .
٢٢ – منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل[6] .
٢٣ – مختصر المنتهى ، أو المختصر الأصولي[7] .
٢٤ – عيون الأدلة[8] .
٢٥ – جامع الأمهات ، أو مختصر الفروع ، في الفقه المالكي[9] .
٢٦ – عقيدة ابن الحاجب[10] .

* * *

---

(١) منظومة عدتها ثلاثة وعشرون بيتًا أورد فيها المؤنثات السماعية أولها :

نفسي الفداء لسائل وافاني ... بمسائل فاحت كغصن البان
أسماء تأنيث بغير علامة ... هي يافتى في عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤنث ثم ما ... هو ذو خيار لاختلاف معان

وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٣٤ – ابن الحاجب النحوي ص ٥١ – شرح الوافية ١ / ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) ينظر : كشف الظنون ٢ / ٥٩٣ – هدية العارفين ١ / ٦٥٥ .

(٣) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٨٠٦ – بروكلمان ٥ / ٣٣٢ ، ومنه ثلاث نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١٩ ، ٦٨ ، ٣٤٣٠ .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٧٣٥ – ابن الحاجب النحوي ص ٥٠ .

(٥) ينظر : كشف الظنون ١ / ٢٩٤ .

(٦) طبع سنة ١٣٢٦ هـ مطبعة السعادة وفي حوزتي نسخة منه .

(٧) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٣٤ ، وهو مطبوع أيضًا . (٨) المصدر السابق .

(٩) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٠) فقه مالكي ، بشرح العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف (ت ٧٤٩ هـ) . وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٤٠ .

(١٠) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١١٥٧ – بروكلمان ٥ / ٣٤١ .



الفصل الثاني

الكافية : أهميتها وشروحها

الكافية مقدمة في النحو موجزة تمثل طورًا جديدًا من أطوار التأليف النحوي بعد مفصل الزمخشري ، وفي كثير من أبوابها إشارات وإلماحات ربما كان ابن الحاجب يجدها مغنية عن التفصيل والتطويل ، ولكنها بالرغم من إيجازها أحاطت بمسائل النحو بطريقة غير مخلة ، فقد انتظمت مسائل النحو في سلك الكافية انتظامًا سليمًا ، فأعجب الناس بها أيما إعجاب ، وتداولوها بالدراسة والشرح وطارت شهرتها في أكثر الأصقاع الإسلامية ، حتى بلغ من اهتمام الناس بها وإقبالهم عليها أن طلب صاحب (الكرك) – الملك الناصر بن الملك المعظم عيسى الأيوبي – إلى ابن الحاجب – عندما رحل إلى الكرك سنة ثلاث وثلاثين وستمائة – أن ينظمها له فنظمها في منظومته (الوافية) ، ثم طلب إليه أن يشرح المنظومة فشرحها .

ومما يدل على أهميتها أيضًا أن قام على شرحها عالمان معاصران لابن الحاجب هما ابن الخباز الموصلي (ت ٦٣٨ هـ) وموفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)[١] .

وقد طبعت الكافية مرارًا[٢] وتسابق العلماء إلى شرحها ونظمها والتعليق عليها واختصارها ، ذلك لملاءمتها للدرس النحوى ، ومنهم من ولع بها ولعًا شديدًا حتى نسب إليها فاشتهر بـ (الكافيجي)[٣] .

ومن مظاهر إعجاب الناس بها أن نظم بعضهم فيها شعرًا فقال :

---

(١) سيذكران ضمن شروح الكافية ص ٤٤ .

(٢) طبعت في روما سنة ١٩٥٢م ، وفي الهند سنة ١٨٨٨م ، ١٨٩١م وفي قازان سنة ١٨٨٩م ، وفي طشقند سنة ١٣١١ هـ ، سنة ١٣١٢ هـ ، وفي بولاق سنة ١٢٤١ هـ ، سنة ١٢٥٥ هـ . وينظر : معجم المطبوعات العربية ص ٧١ ، ٧٢ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان المتوفى بالقاهرة سنة ٨٧٩ هـ .

ما أبصـرت عيني بمثل الكـافية مجموعة تروي المآرب شـافية
يا طـالبًا للنحو إلزم حفظـها واعلـم يقـينا أنـها لك كـافية[1]

وقال آخر :

صاغ الإمام الفاضـل ابن الحاجـب دررًا فأخفاها كغمـز الحاجـب
لما تواتـر حسـنها بين الـورى قالت أنا السحر الحلال فحاج بى[2]

ومن شروحها :

١ – شرح مصنفها ابن الحاجب (موضوع هذا البحث)[3] .

٢ – شرح أحمد بن شمس الدين بن الخباز الموصلي (ت ٦٣٨ هـ) ، ويسمى : (النهاية في شرح الكافية)[4] .

٣ – شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣ هـ)[5] .

٤ – شرح لأحد تلاميذ ابن الحاجب في دمشق قبل سنة (٦٤٦ هـ)[6] .

٥ – شرح أحمد بن محمد الرصاص (ت ٦٥٨ هـ) ويسمى : (منهج الطالب في شرح كافية ابن الحاجب)[7] .

٦ – شرح موهوب بن قاسم الشافعي (ت ٦٦٥ هـ)[8] .

٧ – شرح جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)[9] .

---

(١) ينظر : شرح المصنف ص (١) مقدمة النسخة ط .
(٢) الهادية شرح الكافية لفلك العلا التبريزي ص ٤٨ .
(٣) أفردته بالذكر في فصل خاص – ينظر ص ٥٩ .
(٤) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .
(٥) ينظر : خزانة الأدب ٣ / ٦٣٥ .
(٦) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ .
(٧) ينظر : المرجع السابق ٥ / ٣١٠ .
(٨) ينظر : المرجع السابق .
(٩) منه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة .

٨ – شرح نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ)[١] .

٩ – شرح بدر الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ)[٢] .

١٠ – شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) ، وهو أشهر هذه الشروح وأحسنها جمعًا وشمولاً[٣] .

١١ – شرح عز الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي ، المعروف بابن القواس ، أكمله سنة ٦٩٤ هـ[٤] .

١٢ – شرح فلك العلا التبريزي الأردبيلي – كان حيًا سنة (٧٠٠ هـ)[٥] ويسمى : (الهادية إلى حل الكافية)[٦] .

١٣ – شرح محمد بن حسن الرؤوسي ، توفي قبل سنة (٧١٣ هـ) ، ويسمى : (التحفة الصافية في شرح الكافية)[٧] .

١٤ – ثلاثة شروح لركن الدين الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الاستراباذي (ت ٧١٥ هـ)[٨] . وهي : كبير وصغير ومتوسط .

---

(١) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٠ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٢٥ – بروكلمان ٥ / ٣١٠ .

(٣) طبع في استنابول سنة ١٢٧٥ هـ (مع حاشية الشريف الجرجاني في هامشه) ، سنة ١٣٠٥ هـ ، وسنة ١٣١٠ هـ .
وطبع في طهران سنة ١٢٧١ هـ ، وسنة ١٢٧٥ هـ .
وطبع في لكنو سنة ١٨٨٢م . وينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٠ .

(٤) يقوم بتحقيقه الأستاذ / زيان أحمد الحاج لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – وينظر : بروكلمان ٥ / ٣١١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية لفلك العلا ص ٨ (الدراسة) .

(٦) قلم بتحقيقه الأستاذ / زكي فهمي الألوسي ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(٧) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ .

(٨) ينظر : بغية الوعاة ٥٢١/١ ، ٥٢٦ – كشف الظنون ١٣٧١/٢ – بروكلمان ٣١٢/٥ ، ٣١٣ .

أ - الشرح الكبير ويسمى (البسيط)[1] .

ب - الشرح المتوسط ويسمى (الوافية) وهو أشهرها[2] .

جـ - الشرح الصغير ويسمى (الأصغر)[3] .

١٥ - شرح ناصر الدين عبد الله البيضاوي (ت ٧١٦ هـ) . وعليه تعليق لمولى صادق الكيلاني ، أكمله سنة ٩٦١ هـ[4] .

١٦ - شرح جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الفجدواني (ت ٧٢٠ هـ)[5] .

١٧ - شرح بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٢٣ هـ)[6] .

١٨ - شرح نجم الدين أحمد بن محمد بن مكي بن ياسين القرشي القمولي المخزومي (ت ٧٢٧ هـ) ويسمى : (غاية أماني الطالب في شرح كافية ابن الحاجب)[7] .

١٩ - شرح الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن الأفضل الأيوبي صاحب حماه . (ت ٧٣٢ هـ)[8] .

---

(١) حققه الدكتور / عبد المنعم محمود علي سعيد ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

(٢) حققه الدكتور / خالد فائق أحمد محمود ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر .

(٣) عثرت على نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٥٥ نحو) خطت سنة ٧٣١ هـ ناقصة من بدايتها صفحة واحدة وعلى هوامشها تقييدات كثيرة .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٣ - بروكلمان ٥ / ٣١٠ .

(٥) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٨١ نحو) .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ - بروكلمان ٥ / ٣١٤ .

(٦) منه نسخة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (٧٧) مصورة عن نسخة الخزانة السعيدية - جامعة استنابول رقم ١٣٦٧ .

(٧) منه جزءان بدار الكتب المصرية : الثاني تحت رقم (٢٣٥ نحو) والثالث تحت رقم (٢٠٨ نحو) . وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ بروكلمان ٥ / ٣١٤ .

(٨) كشف الظنون ٢ / ١٣٧٣ - ابن الحاجب النحوي ص ٦٠ .

٢٠ - شرح تقي الدين إبراهيم النيلي البغدادي (ت ٧٣٧ هـ) ويسمى : (التحفة الشافية)[١] .

٢١ - شرح أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) ويسمى : (شكوك على الحاجبية)[٢] .

٢٢ - شرح تاج الدين بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) ويسمى : (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام)[٣] .

٢٣ - شرح تاج أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي (ت ٧٤٩ هـ)[٤] .

٢٤ - شرح شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ)[٥] .

٢٥ - شرح الإمام عماد الدين يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ) ويسمى : (الأزهار الصافية)[٦] .

٢٦ - شرح جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ويسمى :

---

(١) يقوم بتحقيقه الأستاذ / إمام حسن الجبوري لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر . ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٤٨ نحو) وأخرى بمكتبة الحرم المكي تحت رقم (٢٨) .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٣ - بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٢ .

(٣) يقوم بتحقيقه الأستاذان / محمد عبد النبي عبد المجيد ، وتوفيق إسماعيل الوحيدي لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ - بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٥) يقوم بتحقيقه الأستاذ / عبد المعطي جاب الله سالم لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر . وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٦) قام بتحقيق القسم الثاني منه الدكتور / عبد الحميد مصطفى يوسف السيد لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر .
ويقوم بتحقيق القسم الأول الأستاذ / محمد على سالم لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .
وينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٤ .

(البرود الضافية والعقود الصافية للكافية بالمعاني الثمانية وافية)[1] .

٢٧ - شرح إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني ، فرغ من إملائه سنة ٧٩٥ هـ ويسمى : (الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية)[2] .

٢٨ - شرح أحمد بن محمد الزبيدي الإسكندراني المالكي (ت ٨٠١ هـ)[3] .

٢٩ - شرح محمد بن أبي بكر محرز بن محمد بن فضل الله الخبيصي (ت ٨٠١ هـ) ويسمى : (الموشح) أو (المرشد)[4] .

٣٠ - شرح محمد بن محمد الأسدي القدسي (ت ٨٠٨ هـ) ويسمى : (المناهل الصافية في حل الكافية)[5] .

٣١ - شرح مسعود بن يحيى الكشافي ، ألفه سنة ٨١٤ هـ[6] .

٣٢ - شرح السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)[7] .

٣٣ - شرح آخر للسيد الشريف بالفارسية ويسمى : (الترجمة الشريفية)[8] .

٣٤ - شرح يعقوب بن أحمد بن حاج عوض (ت ٨٤٥ هـ)[9] .

---

(١) منه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم (٢٠ / ٤١٥) وقد نسبه الدكتور / طارق الجنابي في كتابه (ابن الحاجب النحوي - آثاره ومذهبه) إلى ابن مالك ، وهو خطأ غير مقصود .
ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٥٨ .

(٢) منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢١ نحو)
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(٣) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٤) قام بتحقيقه الدكتور / أحمد المهدي من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر لنيل درجة الدكتوراه .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ - بروكلمان ٥ / ٣١٠ .

(٥) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ .

(٦) المصدر السابق ٥ / ٣١٤ .

(٧) منه نسخة في مكتبة المتحف العراقي تحت رقم (١٨٣٠) .

(٨) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٠ .

(٩) المصدر السابق ٢ / ١٣٧٦ .

٣٥ - شرح شمس الدين أحمد بن عمر زاولي دولة أبادي (ت ٨٤٨ هـ)[١] .

٣٦ - شرح شهاب الدين أحمد بن عمر زاولي دولة أبادي (ت ٨٤٩ هـ) ويسمى : (شرح الهندي على الكافية)[٢] .

٣٧ - شرح حاجي بابا إبراهيم بن عثمان الطوسيوي (ت ٨٧٠ هـ) ويسمى : (أوفى الوافية)[٣] .

٣٨ - شرح علاء الدين البسطامي الشهير بـ (مصنفك) (ت ٨٧٥ هـ)[٤] .

٣٩ - شرح عبد الله بن يحيى الناظري ، ألفه سنة ٨٩٦ هـ ويسمى : (اللآلىء الصافية في سلك معاني ألفاظ الكافية)[٥] .

٤٠ - شرح نور الدين عبد الرحمن (ت ٨٩٨ هـ) ويسمى : (الفوائد الضيائية) أو (فوائد الوافية بحل مشكلات الكافية) ألفه لابنه ضياء الدين[٦] .

٤١ - شرح محمود بن أدهم ، ألفه حوالي سنة (٩٠٠ هـ) وعليه حاشية لعز الدين محمد المهدي حوالي سنة ١٠١٠ هـ)[٧] .

٤٢ - شرح خالد بن عبد الله الزهرى (ت ٩٠٥ هـ)[٨] .

٤٣ - شرح الشيخ عيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦ هـ)[٩] .

٤٤ - شرح عبد الغفور اللاري (ت ٩٢١ هـ)[١٠] .

---

(١) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٥ / ٣١٤ ومنه ثمان عشرة نسخة في دار الكتب المصرية .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٥ / ٣١٤ .

(٤) المصدر السابق ٥ / ٣١٥ .

(٥) المصدر السابق ٥ / ٣٢٥ .

(٦) قام بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه الدكتور / أسامة طه عبد الرازق من كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر . وينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٥ .

(٧) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٨) المصدر السابق .

(٩) ينظر كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ - بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(١٠) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣١٦ - ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

٤٥ - شرح المولى عصام محمد بن إبراهيم بن عربشاه الأسفراييني (ت ٩٤٤)[١] .

٤٦ - شرح أحمد بن الهنيدى ، نسخت سنة (٩٥٢ هـ)[٢] .

٤٧ - شرح عيسى بن محمد بن عبد الله بن محمد الأيجي المعروف بالصنوي قطب الدين أبي الخير (ت ٩٥٣ هـ)[٣] .

٤٨ - شرح ابن الملا أحمد بن محمد الحلبي (ت ٩٩٠ هـ)[٤] .

٤٩ - شرح باللغة التركية للمولى سودي أفندي (ت ١٠٠٥ هـ)[٥] .

٥٠ - شرح أحمد بن محمد بن يوسف الخالدي الصفدي (ت ١٠٣٤ هـ)[٦] .

٥١ - شرح محمد بن عز الدين مفتي (ت ١٠٥٠ هـ)[٧] .

٥٢ - شرح نعمة الله بن عبد الله الموسوي التستري الجزائري (ت ١١١٢ هـ)[٨] .

٥٣ - شرح حسين بن أحمد زيني زاده ، ألفه سنة (١١٦٧ هـ) ويسمى : (معرب الكافية)[٩] .

٥٤ - شرح محمد تقي بن حسن ، ألفه سنة (١٢٧٥ هـ)[١٠] .

---

(١) يقوم بتحقيقه الأستاذ / محمد عبد الغني شعلان لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر .

ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٢ - بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٢) منه نسخة مخطوطة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم (١٢١ / ٤١٥) .

(٣) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٨٨ نحو) .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٥) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٢ - بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٦) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٧) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

(٨) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(٩) طبع أكثر من مرة ، وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٢ - وله أيضًا الفوائد الشافية على إعراب الكافية . بروكلمان ٥ / ٣٢٥ .

(١٠) ينظر بروكلمان ٥ / ٣٢١ .

٥٥ – شرح محمد عبد الحق حيدر أبادي ، أكمله سنة (١٢٨٦ هـ) ويسمى : (تسهيل الكافية)[١] .

٥٦ – شرح لمحمد بن عليش بن علي (ت ١٢٩٩ هـ)[٢] .

٥٧ – شرح يوسف بن أحمد النظامي في عهد محمد بن بايزيد من سنة (٨٠٥ – ٨٢٤ هـ)[٣] .

٥٨ – شرح إبراهيم بن بعروشي ، ويسمى : (الوافية في شرح الكافية)[٤] .

٥٩ – شرح إبراهيم بن إسحق بن محمد بن عبد القادر القاولي الرباطي[٥] .

٦٠ – شرح أحمد البارودي[٦] .

٦١ – شرح أحمد الجلي[٧] .

٦٢ – شرح إعجاز أحمد – وهو بالفارسية[٨] .

٦٣ – شرح إسحق بن محمد بن العميد الملقب بكبير الدهوي[٩] .

٦٤ – شرح إمام الحرمين ويسمى : (كفاية العافية)[١٠] .

٦٥ – شرح البرقعلي[١١] .

---

(١) طبع في الهند بالحجر سنة ١٢٩١ هـ ، ولكنو سنة ١٨٩١م .
ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٧٨ نحو)
وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ .

(٢) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٢ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٥ / ٣١٤ ، ٣٢٢ .

(٤) منه نسخة بالمكتبة القادرية ببغداد . ينظر : ابن الحاجب ص ٦٥ .

(٥) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(٦) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ .

(٧) منه نسخة بمكتبة الإسكندرية تحت رقم (٤٣٠٧) ج١ .

(٨) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ . وطبع في (دهلي) سنة ١٣٠٦ هـ .

(٩) منه نسخة بمكتبة الحرم المكي تحت رقم (٢٤٠) .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٤ – شرح الوافية ١ / ٣٣ .

(١٠) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ . ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية برقم (١٥٨) عن نسخة دار الكتب رقم (١٥٢٨ نحو) .

(١١) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

٦٦ – شرح برهان الدين بن شهاب الدين عبد الله جاني – باللغة الفارسية – ويسمى : (حل تركيب الكافية)[١] .

٦٧ – شرح تاج الدين أحمد بن محمود العجمي الخجندي الشافعي[٢] .

٦٨ – شرح تقي الدين إبراهيم بن حسين بن عبد الله بن ثابت النحوي الطائي ، ويسمى : (التحفة الوافية)[٣] .

٦٩ – شرح حسن راست[٤] .

٧٠ – شرح حسين بن عزمي زاده[٥] .

٧١ – شرح حكيم شاه محمد بن المبارك القزويني[٦] .

٧٢ – شرح خضر الياس الكمولوجوني ، ويسمى : (الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية)[٧] .

٧٣ – شرح داود بن محمد بن داود المالكي الأزهري[٨] .

٧٤ – شرح الشيخ رودس زاده ، ويسمى : (الإيضاح)[٩] .

٧٥ – شرح سراج الدين محمد بن عمر الحلبي[١٠] .

٧٦ – شرح الشيخ سعد بن أحمد التبلي[١١] .

---

(١) طبع في لكنو سنة ١٨٨٤م وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(٣) ينظر : المصدر السابق – ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(٥) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ .

(٦) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٧) ينظر : المرجع السابق ٢ / ١٣٧٣ – ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .

(٨) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(٩) منه نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم (١٢١ / ٤١٥) بخط مؤلفها كتبت سنة (١٠٩١ هـ) . وينظر : شرح الوافية ١ / ٣٦ .

(١٠) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٠ .

(١١) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

٧٧ – شرح صفي الدين نصير ، ويسمى : (غاية التحقيق)[١] .

٧٨ – شرح طاهر بن أحمد ، ويسمى : (شرح مقدمة الكافية)[٢] .

٧٩ – شرح بالفارسية لابن عبد النبي بن علي أحمد فكري ، ويسمى : (لامع الغموض)[٣] .

٨٠ – شرح بالفارسية لعبد الواحد بن إبراهيم قطب[٤] .

٨١ – شرح علاء الدين الغفاري[٥] .

٨٢ – شرح علم الدين قاسم بن يوسف بن معوضة ، ويسمى : (إيضاح المعاني السنية)[٦] .

٨٣ – شرح فاصل أفندي[٧] .

٨٤ – شرح فخر أحمد الجبلي الأصفندي[٨] .

٨٥ – شرح الفقاعي[٩] .

٨٦ – شرح كمال الدين بن علي بن إسحق ، ويسمى : (عون الوافية بشرح الكافية)[١٠] .

٨٧ – شرح كمال الدين محمد بن معين الدين محمد الفسوى القنوي الفارسي[١١] .

٨٨ – شرح محمد بن أحمد بن حسن الرصاص ، ويسمى : (منهاج الطالب إلى فهم كافية ابن الحاجب)[١٢] .

---

(١) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٥ .

(٢) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(٣) طبع بالهند سنة ١٨٨١م – ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(٤) ينظر : المرجع السابق ٥ / ٣٢٥ .

(٥) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٦) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ .

(٧) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٥ .

(٨) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٥ – شرح الوافية ١ / ٣٣ .

(٩) منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٥ نحو) . وينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(١٠) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ . ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(١١) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(١٢) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

٨٩ – شرح محمد حسين كوكيلوئي ، ويسمى : (حل تركيب الكافية)[١] .
٩٠ – شرح محمد بن سعيد خان[٢] .
٩١ – شرح محمد عبد الغني الأردبيلي[٣] .
٩٢ – شرح السيد عز الدين بن محمد بن عز الدين صلاح بن الحسن بن على المؤيد[٤] .
٩٣ – شرح محمد بن على الطائي[٥] .
٩٤ – شرح محمود بن محمد بن على بن محمود الآراني الساكتاني[٦] .
٩٥ – شرح مير حسين المبيدي ، ويسمى : (مرضيّ الرضي)[٧] .
٩٦ – شرح بالفارسية لمعين الدين محمد أمين الهروي[٨] .
٩٧ – شرح نجم الدين الرضا[٩] .
٩٨ – شرح نجم الدين سعيد العجمي ، وهو شرح كبير تناول فيه مؤلفه متن الكافية وشرح المصنف لها ، ويسمى : (الشرح السعيدي)[١٠] .
٩٩ – شرح نور الدين بن شرف نور الدين الشوشتري[١١] .

---

(١) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(٢) معه شرح لمجهول يسمى : (التحفة الصافية) . ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٣ .

(٣) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٤ .

(٤) منه نسخة بمكتبة المتحف العراقي برقم (٣٨١٨) وبمعهد المخطوطات برقم (٨٩٩) وبمكتبة الأزهر برقم (٦٢٤٣) .
ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ – ابن الحاجب النحوي ص ٦٢ – الفوائد الضيائية ١ / ٣٦ .

(٥) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٤ . (٦) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٥ .

(٧) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٥٦٩ نحو طلعت) .
وينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ .

(٨) المصدر السابق : ٢ / ١٢٧٣ .

(٩) ينظر : بروكلمان : ٥ / ٣٢٢ .

(١٠) يقوم بتحقيقه الأستاذ / يسري محمود علم الدين لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – وينظر بروكلمان ٥ / ٣٢٢ .

(١١) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص ٦٦ .

١٠٠ - شرح نور الدين على بن إبراهيم الشيرازي تلميذ السيد الشريف[١] .

١٠١ - شرح ركن الدين علي بن الفضل الحديثي[٢] .

١٠٢ - شرح أبي الحسن علي بن محمد بن أبي الهادي ، ويسمي : (البرود الضافية والعقود الصافية) .

وهذبه ابنه صلاح بن علي بن القاسم الحسني بعنوان : (النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب)[٣] .

١٠٣ - شرح لفاضل أمير ، ويسمى : (حاشية على شرح ديباجة الكافية)[٤] .

١٠٤ - شرح أحمد بن عثمان الآق شهري ، ويسمى : (شرح أبيات الكافية والجامي)[٥] .

١٠٥ - شرح مقصود أفندي[٦] .

١٠٦ - شرح لمجهول يسمى : (تركيب الكافية)[٧] .

١٠٧ - شرح لمجهول يسمى : (الإفصاح)[٨] .

١٠٨ - شرح لمجهول يسمى : (التحفة الشافية)[٩] .

١٠٩ - شرح لمجهول يسمى : (الدرة البيضاء)[١٠] .

١١٠ - شرح لمجهول يسمى : (الوجيز)[١١] .

---

(١) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(٢) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٢ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٥ / ٣٢٣ .

(٤) ينظر : المصدر السابق .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٥ / ٣٢٤ .

(٦) ينظر المصدر السابق ٥ / ٣٢٥ .

(٧) ينظر المصدر السابق ٥ / ٣٢٢ .

(٨) ينظر المصدر السابق ٥ / ٣٢٥ .

(٩) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٣ .

(١٠) ينظر المصدر السابق .

(١١) ينظر : فهرس دار الكتب المصرية ومنه نسخة مخطوطة برقم (٦٢١ نحو تيمور) .

ومن مختصراتها :

١ – لب اللباب في علم الإعراب للبيضاوي (ت ٧١٦ هـ)[١] . وعليه شرح لزين الدين محمد بن بير على محيى الدين المعروف ببيركلي (ت ٩٨١ هـ) ويسمى هذا الشرح : (امتحان الأذكياء)[٢] .

٢ – عصام الدين الإسفرائيني (ت ٩٤٣ هـ)[٣] .

٣ – المولى فضيل بن علي الجمالي ويسمى : (الوافية)[٤] .

٤ – برهان الدين بن عمر الجهبري (ت ٧٣٢ هـ)[٥] .

٥ – محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي[٦] .

٦ – مختصر لمجهول بعنوان : (هداية النحو)[٧] .

ومن منظوماتها :

١ – نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد العزال الكوفي .

٢ – منظومة لإبراهيم النقشبندي الشبستري ، ألفها سنة ٩٠٠ هـ .

٣ – منظومة لمجهول ألفها ٧٢٥ هـ[٧] .

* * *

---

(١) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٥ .

(٢) منه نسخة بمكتبة المتحف العراقي برقم (٢٠٢) . وينظر ابن الحاجب النحوي ص ٦٧ .

(٣) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٦ .

(٤) ينظر كشف الظنون ٢ / ١٣٧٣ .

(٥) ينظر : المصدر السابق .

(٦) ينظر : المصدر السابق .

(٧) ينظر : بروكلمان ٥ / ٣٢٦ .

(٧) ينظر في هذه المنظومات : بروكلمان ٥ / ٣٢٦ .

الباب الثاني

شرح ابن الحاجب على كافيته

الفصل الأول : شرح الكافية : تحليل ودراسة

الفصل الثاني :

المبحث الأول : أدلة الصناعة النحوية في شرح الكافية

المبحث الثانـي : الأصول النحوية في شرح الكافية



الفصل الأول

شرح الكافية : تحليل ودراسة

شرح ابن الحاجب على مقدمته (الكافية) يعد أوثق وأول شرح لها ، فقد أصل فيه ابن الحاجب لما ذكر فيها من قواعد وأحكام ، وفَصَّل فيه ما اكتنفها من غموض وإبهام ، فلا غرو أن يعد من أول المصادر التي اعتمد عليها شراح الكافية – من بعده – والذين بلغ عددهم عشرة ومائة شارح – فيما وقع تحت يدي من مظان – فقد نقلوا عنه تعليلاته وترجيحاته ، واختياراته لأقوال المتقدمين وتوجيهه لآرائهم ، كما أنهم تبعوه في كثير مما تفرد به من أقوال وآراء خالف فيها جمهور النحويين واشتهرت بين معاصريه وكان له في كل منها وجهة علل لها ودلل على أنها الأحرى بالقبول والرجحان .

تحقيـق تسميته :

جاء في مقدمة النسخة (أ) – وهي نسخة المصنف – ما نصه : « شرح المقدمة (الكافية) في علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب » .

وجاء في مقدمة النسخة (ب) ما نصه : « شرح الكافية للمصنف » .

وجاء في مقدمة النسخة (ج) ما نصه : « شرح كافية ابن الحاجب لمصنفها ».

وجاء في مقدمة النسخة (ط) ما نصه : « شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب مما وضعه مؤلفها ... » .

وقد تخيرت عبارة تجمع مدلول هذه العبارات كلها لتكون عنوانًا لهذا البحث وهي : « شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب » .

زمـن تصنيفـه :

لم يذكر ابن الحاجب في مقدمة نسخته التي خطها ما يدل على زمن تصنيفه هذا الشرح – وكذا لم أجد فيما ذكر عنه في كتب المؤلفات والتراجم غير أنه قد

ذكر في مقدمة نسخته زمن نسخها بداية فقال : « كان الشروع في هذه النسخة المباركة المستعان بها إن شاء الله ... يوم الاثنين في بواقي خمسة أيام من شهر جمادى الأولى من شهور سنة ٦٢٤ هـ»[١] .

وذكر في خاتمتها ما نصه : « كان الفراغ من تسويد هذه النسخة يوم الأحد ثلاثة عشر خلت من ربيع الأول عام ستمائة وعشرين وخمسة »[٢] ا.هـ .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد وقع لي - في كتاب (الأمالي النحوية) للمصنف - عبارة مفادها أن ابن الحاجب قد صنف هذا الشرح قبل سنة سبع عشرة وستمائة ، فقد ذكر في بعض أماليه على آيات من القرآن الكريم - مما أملاه في دمشق سنة سبع عشرة وستمائة - عند حديثه عن دخول الفاء في الجزاء إذا أفاد الشرط استقبالاً ، ذكر ما يفيد أنه قد علل لذلك في شرحي الكافية والمفصل[٣] .

وإذا كان هذا الإملاء سنة سبع عشرة وستمائة فجدير بالإثبات أن يكون تصنيفه لكلا الشرحين قد تم قبل ذلك .

مصـــادره :

لا يختلف اثنان من دارسي العربية على أن كتاب سيبويه هو نبع العربية التي امتدت منه روافدها ، فهو دستورها ، أو - كما قالوا - قرآن النحو ، فلم يوجد مؤلف في هذا المجال إلا وقد امتد إليه بسبب ما ، إما شرحًا أو تعليقًا أو اختصارًا أو غيرها .

ولقد درس ابن الحاجب كتاب سيبويه وأمعن النظر فيه طويلاً ، ووقف على دقائقه وأسراره ، وشرحه[٤] وتأثر بدراسته تأثرًا بالغًا شأنه في ذلك شأن كل المتقدمين من النحاة .

---

(١) مقدمة النسخة (أ) .
(٢) ينظر : ص ١٠١٧ من قسم التحقيق .
(٣) الأمالي النحوية ص ٢ (مخطوط) .
(٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٤٢٧ .

كما درس ابن الحاجب مفصل الزمخشري وبالغ في اهتمامه به ، وشرحه شرحًا مطولاً سماه (الإيضاح) ، أوضح في قضاياه ، ووقف على أغواره وخباياه ، وكشف عن مبهمه ، وفصل مجمله بما أفاض عليه من السهولة واليسر .

وأيضًا فإن لابن الحاجب بمصنفات أبي علي الفارسي تعلقًا خاصًا ، تجلى في كثير من المواضع التي أورد فيها أقواله وآراءه ، ناقشه في بعضها ، وأخذ ما هو متفق مع وجهة رأيه ، ورد عليه ما هو مختلف وقوله .

وقد ظهر هذا الاهتمام جليًا حين شرح كتاب (الإيضاح العضدي) للفارسي في كتاب سماه : (المكتفى للمبتدي) ، أوله : « الحمد لله حمدًا يستوعب جميل آلائه ... »[1] .

كما اتصل ابن الحاجب بنحو المغاربة ، فقد درس المقدمة الجزولية المسماة بالقانون – وشرحها[2] وأفاد منها في كثير من آرائه ، وهو وإن لم يصرح بنقلٍ عن الجزولي في هذا الشرح فقد نسب الرضي كثيرًا من الآراء والأقوال إليه في شرحه ودلنا بصريح عبارته على أنها له ، ولعل الإيجاز والاختصار اللذين تمسك بهما ابن الحاجب في شرحه قد ألجآه في كثير من المواضع إلى إغفال نسبة الآراء إلى أصحابها .

يضاف إلى كل ما تقدم ما لابن الحاجب من دراية وتمرس على مؤلفات هذا العلم مثل (الأصول) لابن السراج و (الجُمَل) للزجاجي و (اللمع) لابن جني ، وغيرها من مؤلفات متقدمي النحاة والمفسرين والأصوليين والقراء ، حتى باتت أداة التأليف ميسرة عنده .

فإن المادة النحوية غزيرة ثرة في كتاب سيبويه ، والتنسيق والتبويب على أدق وأكمل ما وصلا إليه في مفصل الزمخشري ، والاختصار والإيجاز بلغا غايتهما في مقدمة الجزولي ، ولكننا مع كل هذا نجد ابن الحاجب – حين صنف شرحه هذا –

---

(١) ينظر : هدية العارفين ١ / ٦٥٥ – كشف الظنون ١ / ٢١٢ – ابن الحاجب النحوي ص ٥١ .

(٢) منه نسخة بجامع القرويين بفاس رقم (٣٢٠) حجم (٨٠) – ينظر : بروكلمان : ٥ / ٣٤٢ – ابن الحاجب النحوي ص ١١٥ ، ١١٦ .

قد أخذ بعين الاعتبار حاجة طلاب العلم إلى جمع مادة النحو بأخصر أسلوب وأوجز عبارة مع عدم الإخلال بما قصد إليه من الإحاطة والشمول ، وها هو ذا يفصح عن ذلك في موضعين من شرحه ، يقول في أولهما : « ... ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم مثل : يقوم زيد ، هذا أقرب على المتعلم من قولهم : ويرتفع إذا وقع موقع الاسم ... »[1] .

ويقول في الآخر : « ... وهذه التي فيها ضمير الشأن هي من الناقصة في التحقيق ، إلا أنه يشترط أن يكون مرفوعها ضمير الحديث ... فلما انفردت بهذه الصفات جعلت قسمًا برأسه تقريبًا على المبتدِيء ... »[2] .

موضوعــاته :

قسم ابن الحاجب موضوعات (الكافية) ثلاثة أقسام :
قسم الأسماء وقسم الأفعال ثم قسم الحروف .
وبدأ الحديث عن قسم الأسماء وبحث فيه :

الكلمة وأقسامها – الكلام وما يتألف منه – المعرب – العامل – المعرب بالحركات – المعرب بالحروف – أصل الإعراب بالحركات – المعرب تقديرًا – غير المنصرف .

المرفوعات : الفاعل – التنازع – مفعول ما لم يسم فاعله – المبتدأ والخبر – خبر (إنَّ) وأخواتها – خبر (لا) التي لنفي الجنس – اسم (ما) و (لا) المشبهتين بليس .

المنصوبات : المفعول المطلق – المفعول به – المنادى – توابع المنادى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم – الترخيم – الندبة – ما أضمر عامله على شريطة التفسير – التحذير – المفعول فيه – المفعول له – المفعول معه – الحال ، التمييز – الاستثناء – خبر (كان) وأخواتها – اسم (إنَّ) وأخواتها – المنصوب بـ (لا) التي لنفي

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٨٦٦ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق ص ٩٠٨ .

الجنس – خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس .

المجرورات : الإضافة – المضاف إلى ياء المتكلم .

التوابع : النعت – عطف النسق – التأكيد – البدل – عطف البيان .

المبني : المضمر – نون الوقاية – – ضمير الفصل – ضمير الشأن والقصة – أسماء الإشارة – أسماء الموصولات – الإخبار بالذي والألف واللام – أسماء الأفعال – أسماء الأصوات – المركبات – الكنايات – الظروف .

المعرفة والنكرة – أسماء العدد – المذكر والمؤنث – المثنى – المجموع – جمع المذكر السالم – جمع المؤنث السالم – جمع التكسير – المصدر – اسم الفاعل – صيغ المبالغة – اسم المفعول – الصفة المشبهة – اسم التفضيل .

القسم الثاني : (**الأفعال**) وبحث فيه :

الماضي – المضارع – رفع المضارع – نصب المضارع – جزم المضارع – الأمر – فعل مالم يسم فاعله – المتعدي وغير المتعدي – أفعال القلوب – الأفعال الناقصة – أفعال المقاربة – فعل التعجب – أفعال المدح والذم .

القسم الثالث : (**الحروف**) وبحث فيه :

حروف الجر – الحروف المشبهة بالفعل – الحروف العاطفة – حروف التنبيه – حروف النداء – حروف الإيجاب – حروف الزيادة – حرفا التفسير – حروف المصدر – حرف التوقع – حرفا الاستفهام – حروف الشرط – حرف الردع – تاء التأنيث الساكنة – التنوين – نون التأكيد .

هذه هي موضوعات الكافية بأقسامها الثلاثة ، ومعلوم أن ابن الحاجب قد ذكرها في شرحه مع الحفاظ على تقسيماتها وترتيب موضوعاتها كما ذُكِرَتْ في الكافية فلم يمسها تغيير أو تبديل بزيادة أو نقصان أو تقديم أو تأخير .

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن الحاجب في منهجه هذا قد حذا حذو الزمخشري في مفصله ، فقد تبعه في التقسيم والتبويب واستخدام بعض المصطلحات ، حتى شاع بين المتأخرين من الشراح والدارسين أن الكافية خلاصة نحوية اختصر فيها

ابن الحاجب مفصل الزمخشري[1] .

وحقيقة الأمر أن العلاقة بين الكافية والمفصل لا تتعدى أن تكون كالتي بين المقتضب للمبرد والكتاب لسيبويه ، أو كالتي بين الأصول لابن السراج والمقتضب للمبرد ، علاقة تأثر وتأثير لا علاقة سطو على الأفكار ، علاقة قائمة على الدراسة والتحليل ، فإن لكل من الرجلين منهجه وشخصيته العلمية في عرض ومناقشة القضايا النحوية ، ولا ينكر أحد أن لابن الحاجب على كثير من آراء الزمخشري تحفظات وتقييدات كانت مثار إعجاب وتقدير وسأذكرها في موضعها من الباب التالي[2] إن شاء الله .

أما عن متابعته له في التقسيم والتبويب ، فلم يسلم له في ذلك أيضًا ، فقد خالفه حينًا بالزيادة أو النقصان ، وحينًا آخر بالتقديم أو التأخير .

وحتى ينجلي الأمر ويكون أكثر وضوحًا نسوق موازنة بين الكتابين :

– بدأ الزمخشري مفصله بمقدمة بين فيها – بعد أن حمد الله وصلى على محمد نبيه وعلى آله – سبب تأليفه هذا الكتاب ، واسمه ، ثم عرض لمنهجه فقال :

« فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب : المفصل في صنعة الإعراب مقسومًا أربعة أقسام :

القسم الأول في الأسماء – القسم الثاني في الأفعال – القسم الثالث في الحروف – القسم الرابع في المشترك من أحوالها ، وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفًا ، وفصلت كلا منها تفصيلاً ...[3] » .

ثم بدأ الحديث بفصل عن معنى الكلمة والكلام عرض فيه للاسم وخصائصه ، وذكر من أصنافه الاسم العلم والمعرب والمنصرف وغيره ، ثم الحديث عن وجوه الإعراب .

---

(١) البداية والنهاية ١٣ / ١٧٦ .

(٢) ينظر ص ١٤٥ وما بعدها .

(٣) ينظر : المفصل ص ٥ .

ثم تحدث عن المرفوعات وبحث فيها : الفاعل - المبتدأ والخبر - خبر (إنَّ) وأخواتها - خبر (ما) التي لنفي الجنس - اسم (ما) و (لا) المشبهتين بليس .

ثم المنصوبات وبحث فيها : المفعول المطلق - المفعول به - المنصوب باللازم إضماره المنادى - توابع المنادى - المنادى المضاف إلى ياء المتكلم - الاختصاص - الترخيم - التحذير والإغراء - ما أضمر عامله على شريطة التفسير - المفعول فيه - المفعول معه - المفعول له - الحال - التمييز - الاستثناء - الخبر والاسم في بابي (كان) و (إنَّ) - المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس - خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس .

ثم المجرورات وبحث فيها : الإضافة - المضاف إلى ياء المتكلم .

ثم التوابع وبحث فيها : التأكيد - الصفة - البدل - عطف البيان - العطف بالحروف .

ثم الاسم المبني وبحث فيه : المضمرات - أسماء الإشارة - الموصولات - أسماء الأفعال والأصوات - الظروف - المركبات - الكنايات .

ثم تحدث عن : المثنى والمجموع - المعرفة والنكرة - المذكر والمؤنث - المصغر - المنسوب - العدد - المقصور والممدود - المصدر - اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة - أفعل التفضيل - اسما الزمان والمكان - اسم الآلة - الاسم الثلاثي - الاسم الرباعي - الاسم الخماسي .

القسم الثاني : قسم الأفعال وبحث فيه :

الماضي - المضارع - المضارع المرفوع - المنصوب - المجزوم - مثال الأمر - المتعدي وغير المتعدي - الفعل المبني للمفعول - أفعال القلوب - الأفعال الناقصة - أفعال المقاربة - فعلا التعجب - الفعل الثلاثي - الفعل الرباعي .

القسم الثالث : قسم الحروف وبحث فيه :

حروف الإضافة - الحروف المشبهة بالفعل - حروف العطف - حروف

التنبيه - حروف النداء - حروف التصديق والإيجاب - حروف الاستثناء - حرفا الخطاب - حروف الصلة - حرفا التفسير - الحرفان المصدريان - حروف التحضيض - حرف التقريب - حروف الاستقبال - حرفا الاستفهام - حرفا الشرط - حرف التعليل - حرف الردع - اللامات - تاء التأنيث الساكنة - التنوين - النون المؤكدة - هاء السكت - شين الوقف - حرف الإنكار - حرف التذكر .

القسم الرابع : قسم المشترك وبحث فيه :

الإمالة - الوقف - القسم - تخفيف الهمزة - التقاء الساكنين - حكم أوائل الكلم - زيادة الحروف - إبدال الحروف - الاعتلال - القول في الواو والياء فاءين - القول في الياء والواو عينين - القول في الواو والياء لامين - الإدغام .

وبمقارنة كل من الكتابين من حيث التقسيم والترتيب يتضح لنا عدة أوجه للخلاف بينهما أهمها :

- جاءت الكافية خالية من المقدمة ومن حمد الله والصلاة على نبيه ﷺ .

- قصر ابن الحاجب تناوله في الكافية وشرحها على الموضوعات النحوية لا غير ، فلم يعرض للموضوعات الصرفية إلا في مسائل قليلة حيث أفرد لها كتابًا خاصًا بها سماه المقدمة (الشافية) .

- استلزم هذا المنهج أن يغفل ذكر كل الموضوعات الصرفية التي ذكرها الزمخشري في مفصله وهي :

أ - القسم الرابع من المفصل - وهو قسم (المشترك) - حيث يتناول الموضوعات الصرفية .

ب - المصغر - المنسوب - المقصور والممدود - اسما الزمان والمكان - اسم الآلة - الاسم الثلاثي - الاسم الرباعي - الاسم الخماسي .

جـ - الفعل الثلاثي المجرد والمزيد - الفعل الرباعي المجرد والمزيد .

- اختلفت المقدمة الكافية عن المفصل في بعض الموضوعات إما بالذكر أو بالحذف فمنها :

أ - أفرد ابن الحاجب (التنازع) في باب مستقل[1] بينما جعله الزمخشري قسمًا من أقسام إضمار الفاعل[2] .

ب - أفرد ابن الحاجب لمفعول ما لم يسم فاعله بابًا مستقلاً[3] بينما أغفل ذكره الزمخشري .

جـ - حد الزمخشري المبتدأ والخبر بحد واحد[4] وحدهما ابن الحاجب بحدين مختلفين وذكر كلا منهما في موضع مستقل[5] .

د - جعل الزمخشري المندوب قسمًا من أقسام المنادى[6] بينما أخرجه ابن الحاجب عن حد المنادى وجعله بابًا مستقلاً[7] .

هـ - جمع الزمخشري بين خبر (كان) واسم (إنَّ) في فصل واحد[8] بينما ذكر ابن الحاجب كلا منهما في باب مستقل[9] .

و - أغفل ابن الحاجب ذكر الاسم العلم والاختصاص والإغراء .

ز - أغفل أيضًا ذكر حروف الاستثناء - حرفا الخطاب - حروف الاستقبال حرف التعليل - اللامات - هاء السكت - شين الوقف - حرف الإنكار - حرف التذكر .

- اختلفت المقدمة الكافية عن المفصل أيضًا في ترتيب بعض الأبواب تقديمًا وتأخيرًا ومنها :

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٣٣٩ .
(٢) ينظر : المفصل ص ١٩ .
(٣) ينظر : قسم التحقيق ص ٣٤٨ .
(٤) ينظر : المفصل ص ٢٣ .
(٥) ينظر : قسم التحقيق ص ٣٥٣ ، ٣٥٥ .
(٦) ينظر : المفصل ص ٤٤ .
(٧) ينظر : قسم التحقيق ص ٤٤٩ .
(٨) ينظر : المفصل ص ٧٢ .
(٩) ينظر : قسم التحقيق ص ٥٦٣ ٥٦٨ .

أ - قدم ابن الحاجب (ما أضمر عامله على شريطة التفسير) وبوب له قبل (التحذير).

ب - قدم أيضًا ذكر (المفعول له) على ذكر (المفعول معه) .

ج - أخر ذكر (التوكيد) وجعله بعد (عطف البيان) .

د - أخر ذكر (الظروف) وجعلها بعد (المركبات) .

ه - أخر ذكر (المثنى والمجموع) وجعلهما بعد (المذكر والمؤنث) .

- اختلفت المقدمة الكافية عن المفصل في استخدام بعض المصطلحات ومنها :

- جعل ابن الحاجب (المستثنى) بإزاء (الاستثناء) عند الزمخشري[1] .

ب جعل (النعت) بإزاء (الصفة)[2] .

ج - جعل (اسم التفضيل) بإزاء (أفعل التفضيل)[3] .

د - جعل (حروف الجر) بإزاء (حروف الإضافة)[4] .

ه - جعل (حروف الزيادة) بإزاء (حروف الصلة)[5] .

و - جعل (حرف التوقع) بإزاء (حروف التقريب)[6] .

ز - جعل (نون التأكيد) بإزاء (النون المؤكدة)[7] .

- يضاف إلى كل ما تقدم اختلاف الرجلين في كثير من الآراء ، فإن لابن الحاجب على أقوال الزمخشري وحدوده وتخريجاته ومتابعاته كثيرًا من التحفظات والتقييدات التي سأذكرها مفصلة في موضعها في فصل لاحق إن شاء الله تعالى[8] .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٥٣١ والمفصل ص ٦٧ .
(٢) ينظر : قسم التحقيق ص ٦٢٤ والمفصل ص ١١٤ .
(٣) ينظر : قسم التحقيق ص ٨٤٨ والمفصل ص ٢٣٢ .
(٤) ينظر : قسم التحقيق ص ٩٣٨ والمفصل ص ٢٨٣ .
(٥) ينظر : قسم التحقيق ص ٩٩٠ والمفصل ص ٣١٢ .
(٦) ينظر : قسم التحقيق ص ٩٩٨ والمفصل ص ٣١٦ .
(٧) ينظر : قسم التحقيق ص ١٠١٤ والمفصل ص ٣٣٠ .
(٨) ينظر ص ١٤٥ وما بعدها .

منهجـــه :

نهج ابن الحاجب في شرحه نهج كثير من المتقدمين في إيرادهم عبارة المتن ثم يعرضون لشرحها والإفصاح عما توجزه من قضايا نحوية وما تتضمنه من آراء وأقوال تؤيد أو تعارض ما سيقت من أجله .

فقد كان يجتزىء عبارة قصيرة من المتن مسبوقة بلفظ (قوله) ثم يعرض لها بالشرح والتحليل ، وقد اختلف هذا المنهج الذي خطه في بعض الموضوعات على النحو التالي :

١ - في أكثر موضوعات الشرح كان يأتي بنص المتن كاملاً .
٢ - كان يغفل أحيانًا ذكر عبارة المتن إما بتمامها أو بعضها ، وقد تمثل هذا جليًا في أكثر من موضع[١] .
٣ - كثير ما كان يذكر عبارة المتن ولا يعرض لها بالشرح حيث يرى أنها واضحة لا إشكال فيها ، وقد تمثل هذا في أكثر من موضع منها :

أ - قوله في باب المبتدأ والخبر : « قوله : (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازًا) إلى قوله : (ووجوبًا) لا إشكال فيه »[٢] .

ب - قوله في باب المفعول به : « قوله : (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا) ظاهر »[٣] .

٤ - أغفل بعض المواضع التي ذكرها في المتن ولم يعرض لها في الشرح لا شكلاً ولا مضمونًا منها :

أ - قوله في باب المفعول به : « الأول سماعي مثل : امرءًا ونفسه ، وانتهوا خيرًا لكم ، وأهلاً وسهلاً »[٤] .

---

(١) ينظر : ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥٠ ، ٣٠٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٦٨٠ من قسم التحقيق .
(٢) ينظر ص ٣٧٥ من قسم التحقيق .
(٣) ينظر ص ٤٠٦ من قسم التحقيق .
(٣) ينظر ص ٤٠٧ من قسم التحقيق .

ب - قوله في باب النداء : « ... وشذ : أصبح ليل وأفتد مخنوق وأطرق كرا »[1] .

ج - قوله في باب المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس : « ... ويحذف في مثل : لا عليك »[2] .

د - قوله في باب حروف الجر : إن (إلى) تكون بمعنى (مع) قليلاً[3] .

هـ - قوله في باب التنوين : إن التنوين يحذف من العلم الموصوف بـ (ابن) مضاف إلى علم آخر[4] .

٥ - كان يعرض أحيانًا لبيان مقصوده في عبارة المتن موضحًا علة التعبير بها مع إمكانه الاستغناء عنها بعبارة أخرى ، وقد ظهر هذا جليًا في عدة مواضع منها :

أ - قوله في باب المعرب من الأسماء : « .. ولم يستغن عن قوله : (المركب) بقوله : (الذي لم يشبه مبنى الأصل) لأنه لو اقتصر على ذلك لدخل فيه نحو : أ ، ب ، ت ، ث ، وواحد ، اثنان ، ثلاثة ، وأسماء الأصوات ، فإنها كلها لم تشبه مبنى الأصل وهي مبنية باتفاق ، لأن البناء قد يكون لانتفاء سبب الإعراب وقد يكون لعروض مانع ، فتعرض في حد المعرب لوجود سبب الإعراب بقوله : (المركب) ولانتفاء المانع بقوله : (الذي لم يشبه مبنى الأصل) ... »[5] .

ب - قوله في حد الفاعل : « ... واختير قوله : (على جهة قيامه به) ولم يقل : (قائمًا به) ليدخل فيه ما هو قائم به على الحقيقة وما هو جار مجراه في التعبير والتقدير كالنسب والإضافات ... »[6] .

---

(١) ينظر ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ من قسم التحقيق .
(٢) ينظر ص ٥٨١ من قسم التحقيق .
(٣) ينظر ص ٤٩٣ من قسم التحقيق . (٤) ينظر ص ١٠١٣ من قسم التحقيق .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٥ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٥ . وقد تكرر مثل هذا في ص ٤٤١ ، ٦٤٦ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ .

٦ - كثيرًا ما كان ابن الحاجب يأتي بالمسألة النحوية في صورة السؤال والجواب ، وقد تمثل هذا فى مواضع عدة منها :

أ - قوله في باب الممنوع من الصرف : « ... فإن قال قائل : إن (أحوى) مثل (أفعل) بعد الإعلال لثبوت الألف بعد العين ، فهو فاسد من جهة أن ثبوتها إنما كان بعد ثبوت الحكم بمنع الصرف ... »[١] .

ب - وقوله في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير : « ... فإن فرق فارق بين فاء الجزاء وبين هذه الفاء بأن قال : إن فاء الجزاء إنما امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها إجراء لجملتها مجرى جملة أختها التي هي (إن) الشرطية - لم يفده ذلك لفوات معنى السببية في القضية ... »[٢] .

جـ - قوله في باب الحال : « ... فإن زعم زاعم أنه مقيد بأنه إذا كان قائمًا فهو (زيد) أيضًا ، فإخباره بـ (زيد) إنما هو في حال القيام ، لم يستقم لأنه يؤدي إلى أن يكون غير (زيد) في غير حال القيام[٣] .

فإن زعم أن ذلك من قبيل المفهوم وهو غير لازم . فليس الأمر كما زعم لما بينا من أن الحال حكم بالتقييد على ما قيد به ...»[٤] .

د - قوله في باب التنازع : « ... فإن قلت : فما تصنع بمثل : ما ضرب وأكرم إلا أنت ، أو إلا أنا ، أو إلا هو ، ونحوه ؟ فإنهما فعلان وجها إلى مضمر تنازعاه ، لأنه لا يصلح أن يكون لكل واحد منهما كالظاهر .

قلت : قد ذكر ذلك بعض المتأخرين وهو غلط لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمر لأنه الفاعل ، فيقال : فيه : ما ضربت وأكرم إلا أنا ، وما ضرب وأكرمت إلا أنت ، وعند ذلك يفسد المعنى ، وإنما هذا كلام محمول على الحذف ، فتقديره ، ما ضربت إلا أنت وما أكرم

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠١ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٥ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٢ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٣ وقد تكرر مثل هذا في ص ٧٥٥ ، ٨٤٨ ، ٩٦٧ ، ١٠١٢ .

إلا أنت ، فحذف ذلك من أحدهما تخفيفاً »[1] .

٧ - كان ابن الحاجب نادراً ما يعرض لبيان معنى الكلمات اللغوية التي تحتاج إلى تفسير ، وقد تمثل ذلك في مواضع قليلة منها :

أ - بيانه لمعنى (الصبوح) و (الغبوق) بقوله : « ... لأن (الصبوح) يدل على شرب في أول النهار و (الغبوق) يدل على شرب في آخره »[2] .

ب - بيانه لمعنى (أجدل) و (أخيل) بقوله : « ... وإنما منعه الصرف أناس من العرب لما رأوا من قوة الاشتقاق في (أجدل) لأنه من الجدل وهو القوة وهو الصقر ، و (أخيل) من الخيلان وهو طائر ذو خيلان »[3] .

جـ - وقوله : « ... لأن (حضاجر) في الأصل جمع (حضجر) والحضجر : عظيم البطن ... »[4] .

د - وقوله في باب الأفعال الناقصة : « ... فعلى هذا تكون (الإناخة) بمعنى : إبراك الإبل ، من قولهم (نخ) عند قصدهم إناخته ... »[5] .

٨ - كان ابن الحاجب يكتفي بإيراد المثل أو القول المأثور ولا يعرض لمورده أو معناه إلا فيما ندر ، فمما عرض لبيان مورده من الأمثال :

أ - قوله في المثل : (إلَّا حَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّةٌ) : « ... وأصله أن رجلاً كان لا تحظى عنده امرأة فتزوجته امرأة ، ولم تأل جهدًا فيما تحظى به عنده ، ولم تحظ بعد ذلك فقالت : (إلا حظية فلا ألية) ثم جرى مثلاً في ذلك وشبهه »[6] .

---

(١) تكرر مثل هذا في ص ٤٤٣ ، ٥٧٢ ، ٦١٢ ، ٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٨٩ ، ٦٩٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٥٢ ، ٧٩٠ ، ٧٩٦ ، ٨٩٨ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٢٣ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٩ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٥ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩١٣ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٣٨ .

ب – ومما عرض فيه من الأمثال لمعناه قوله في (أيدي سبأ) : « ... المعنى : مثل أيدي سبأ في تشتتهم وتفرقهم في البلاد ... »[1] .

٩ – من المعلوم أن منهج ابن الحاجب في شرح الكافية قائم على تناول الموضوعات النحوية فقط ، وأن الموضوعات الصرفية قد خصت بكتاب مستقل هو (شرح الشافية) لابن الحاجب ، ومع ذلك فإنا نجده في كثير من الموضوعات يعرض لبعض القضايا الصرفية متناولاً إياها بالتحليل والتعليل ، وقد تمثل هذا جليًا في كثير من المواضع منها :

أ – ما ذكره في باب الترخيم من الفرق بين ما كان حذفه نسيًا منسيًا لا لإعلال وبين ما كان حذفه للإعلال ، وذلك بقوله : « قوله : (وقد يجعل اسمًا برأسه) هذه لغة قليلة ، ووجهها أنهم يقدرون المحذوف نسيًا منسيًا حتى كأن الاسم بني على هذه الحروف الباقية ، فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل لأن الحذف فيه لا لإعلال ، ومن لغتهم أن ما كان الحذف فيه لا لإعلال يقدر كالمعدوم بدليل قولهم : يد ، ودم ، وهن ، وعطى – وأصلها : يدي ، ودمو ، وهنو ، وعطيي – فإنهم أعربوه على ما بقي منه لما كان حذفه تخفيفًا ، ولو كان المحذوف للإعلال لم يكن كذلك بدليل قولهم : عصا ، وقاض ، في امتناع الإعراب على الصاد والضاد »[2] .

ب – ما ذكره من قلب الواو المتطرفة المضموم ما قبلها ياء . والمتطرفة المتحركة المفتوح ما قبلها ألفًا . وذلك قوله : « ... وتقول في (ثمود) : ياثمي ، لأنك لما حذفت الدال وقدرت الباقي اسمًا برأسه وجب أن يعامل معاملة قياس كلامهم ، وقياس كلامهم أنه إذا وقع آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ، فوجب أن يقال : ياثمي .

وتقول في (كروان) : ياكرا – بالألف – لأنك لما حذفت الألف والنون بقي آخر الاسم واو متحركة قبلها فتحة ، وحكم أمثالها أن تقلب ألفًا ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

فوجب أن يقال : ياكرا »[1] .

جـ – ما ذكره في ترخيم (حولايا) – على لغة من لا ينتظر – من قلب الياء المتطرفة – بعد حذف الألف – الواقعة بعد ألف زائدة همزة ، وذلك قوله : « ... ولو رخمت (حولايا) لقلت : ياحولاء ، لأنك لما حذفت الألف بقي آخر الاسم ياء متطرفة بعد ألف زائدة ، فقياسها أن تقلب همزة »[2] .

د – ما ذكره في باب المثنى من كيفية تثنية المقصور والممدود[3] .

هـ – ما ذكره في باب جمع المذكر السالم من كيفية جمع المنقوص والممدود[4] .

و – ما ذكره في باب المصدر من كيفية صياغته من الثلاثي وغيره ، وذلك قوله : « قوله : (وهو من الثلاثي سماع ...) يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناء ، وأما في غيره فيأتي قياسًا ، تقول من (أَفعَلَ) : إِفْعَالاً ، ومن (انْفَعَلَ) : إنفِعَالاً ، ومن (افْتَعَل) : افْتِعَالاً ، ومن (اسْتَفْعَلَ) : اسْتِفْعَالاً ، وكذلك سائرها .

إلا أنك تقول من (فَعل) : تفعيلاً وفِعالاً ، ومن (تَفعَّلَ) : تَفَعُّلاً ، ومن (فَاعَل) : مُفَاعَلةً وفِعَالاً ، ومن (فَعْلَلَ) : فَعْلَلَةً وفِعْلالاً ، وفَعْلالاً أيضًا »[5] .

ز – ما ذكره في باب اسم الفاعل من كيفية صياغته من الثلاثي وغيره[6] .

حـ – ما ذكره في باب اسم المفعول من كيفية صياغته من الثلاثي وغيره[7] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٦ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٧ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٨١٩ ، ٨٢٠ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨٢٥ ، ٨٢٦ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٨٣٠ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٨٣٨ .

ط – ما ذكره في باب اسم التفضيل من شروط صياغته من الثلاثي وغيره[1] .

ي – ما ذكره في باب المضارع من حكم حرف المضارعة في أنه يأتي مضمومًا مع الرباعي ، ومفتوحًا مع غيره مع التعليل لذلك وبيان وجه الشذوذ في (يُهريق) و (يُسطيع)[2] .

ك – ما ذكره في باب الأمر من حكم همزة الوصل وعلة الإتيان بها بعد حذف حرف المضارعة من الثلاثي وغيره[3] .

ل – ذكره باب : الفعل الذي لم يسم فاعله ، وهو مبحث صرفي في كل قضاياه[4] .

م – ما ذكره في باب فعل التعجب من كيفية بناء صيغتيه من الثلاثي وغيره وبيانه شروط ذلك[5] .

ن – ذكره باب : نون التأكيد ، وهو مبحث صرفي في كل قضاياه[6] .

١٠– كان لابن الحاجب في شرحه اتصال وثيق بالذوق البلاغي ، يؤكده لنا حسه المرهف وقدرته الفائقة في دقة استخدام الألفاظ والتراكيب ، وقد بدأ هذا جليًا في عدة مواقف من شرحه منها :

أ – ما ذكره من موقع المقصور والمقصور عليه في بابي النفي والاستثناء و (إنما) وذلك قوله في باب الفاعل : « ... ومنها : أن يقع مفعوله بعد (إلا) أو معناها ، مثال الأول : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، والثاني : إنما ضرب زيد عمرا ، لأن ما بعد (إلا) المفرغة هو المقصود بالإثبات دون ما عداه من الجنس المنفي قبله ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤٨ ، ٨٤٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦٢ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨٠ ، ٨٨١ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٨٩٢ ، ٨٩٥ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢٥ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ١٠١٤ .

فقد نفيت جنس من وقع عليه ضرب زيد وأثبت منه (عمرا) لا غير ، فلو ذهبت تقدم وتؤخر فتقول : ما ضرب عمرا إلا زيد ، انعكس المعنى .

وكذلك إذا قلت : إنما ضرب زيد عمرا ، لأن ما يقع ثانيًا في مثل ذلك بمثابة الواقع بعد (إلا) ليحصل الغرض المقصود ، فوجب فيه ما وجب في المذكور معه (إلا) »[1] .

ب – ما ذكره من علة الإيضاح بعد الإبهام في باب المضمر بقوله : « ... فأما ضمير الشأن والقصة فإنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصدًا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ، ثم تفسر ، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسرًا ، وصار كأنه في الحكم عائد على الحديث المتعلق في الذهن بينك وبين مخاطبك »[2] .

ج – ما ذكره في باب أسماء الأفعال من صحة وضع الشيء وضعًا أصليًا ثم يستعمل مجازه وإن كان قليلاً[3] .

د – عرض في باب الكنايات إلى الكناية بمعناها البلاغي موضحًا أنها ليست المقصودة في هذا الباب وذلك قوله : « ... والمراد بالكنايات هاهنا : ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام مفسرا ، إما لا لإبهامه على المخاطب ، وإما لنسيانه .... ولا يستقيم أن تكون الكناية مرادا بها وقوع اللفظ عوضًا عن لفظ أو عن ألفاظ ... نعم قد تطلق الكنايات أيضًا على لفظ عبر به عن لفظ ليس مثله في السماحة كما يكنى بـ (هن) و (هنة) عن الفرج ، وكما يكنى بـ (الغائط) عن غيره ، وكما يكنى بـ (وطئت) عن غيره ، وليس ذلك مرادا هاهنا »[4] .

هـ – ما ذكره من جواز استعمال كل من جمعي الكثرة والقلة موضع أخيه على سبيل الاستعارة ، وذلك قوله في باب جمع التكسير : « ... وقد يستعمل

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٩ ، وذكر مثله أيضًا ص ٣٣٠ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٧٧ ، وذكر مثله أيضًا ص ٦١٠ ، ٩٣٠ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٤٤ .

كل واحد منهما موضع أخيه على سبيل الاستعارة كقوله تعالى : ﴿ **ثلاثة قروء** ﴾[1] في موضع (أقراء) وكقولك : ثلاثة رجال ، وإن لم يكن جمع قلة »[2] .

و - ما ذكره من جواز استعمال (في) موضع (على) على سبيل الاستعارة قصدا للمبالغة وذلك قوله في باب حروف الجر : « قوله : (وبمعنى على قليلاً) ومنه قوله تعالى : ﴿ **ولأصلبنكم في جذوع النخل** ﴾[3] وقد قيل إنها على بابها وإنما قصد المبالغة في الاستقرار فاستعمل حرف الظرفية لذلك »[4] .

١١- اهتم ابن الحاجب بذكر اللغات الجائزة في بعض الأبنية والمفردات ، منها :

أ - ما ذكره في باب الموصول من اللغات في (الذين) وذلك قوله : « والألى والذين لجماعة المذكرين . و (الذون) في الرفع على بعض اللغات مثلها في (اللذان) في الرفع على غير الفصيح ، والفصيح (الذين) في الأحوال الثلاث »[5] .

ب - ما ذكره في باب الظروف من اللغات في (لدن) وذلك قوله : « ... ومنها (لَدَي) و (لَدُنْ) وقد جاء : لَدُنِ ، ولَدُنُ ، ولُدْنِ ، ولَدْ ، ولُدَ ، وَلَدُ »[6] .

جـ - ما ذكره في علة بناء (قَطّ) من أن فيها لغة ثابتة وذلك قوله : « قوله (وقَط للماضي المنفي) تقول ما رأيته قط . وإنما بنيت لأن من لغاتها (قَطّ) وهي كوضع الحروف فشبهت أختها بها »[7] .

---

(١) من الآية ٢٢٨ / البقرة .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٨٢٤ .

(٣) من الآية ٧١ / طه .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤٦ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٧٢٤ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٧٨٠ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٧٨٢ .

د – ما ذكره في باب الحروف المشبهة بالفعل من اللغات في (لعل) وذلك قوله : « ... وفيها لغات : لعلَّ وعَلَّ ولعَنَّ وعَنَّ ولأنَّ وأنَّ ... »[1] .

١٢– استخدم ابن الحاجب في شرحه كثيرًا من ألفاظ المناطقة والمتكلمين وساقته طبيعته الأصولية والفقهية إلى قياس وإخضاع كثير من مسائل النحو على مسائل الأصول والفقه ، فغالبا ما كنا نراه يصطنع الأساليب في حمل المسألة النحوية على نظيرتها المنطقية أو الفلسفية أو الفقهية مع ما في ذلك من الإغراق في التأويل والتعليل وما يشوب عرض المسألة من الإبهام والغموض . ومن تلك الألفاظ والمصطلحات :

أ – الإدراك بالضرورة[2] .

ب – الحكم والمحكوم[3] .

ج – تسميته للمسألة النحوية (القضية)[4] .

د – المنطوق والمفهوم[5] .

هـ – النسبة والمنسوب إليه[6] .

و – الجنس والنوع والفصل[7] .

ز – الدور[8] .

ح – القسمة العقلية[9] .

ط – الحد في اللغة والاصطلاح[10] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٧ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٦ ، ٨٤٤ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٦ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٥ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٣ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ص ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٨٩٦ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٧ ، ٥٢٧ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٥ ، ٧٢٠ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٦ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٥ ، ٧٢٠ .

ي – العلم الضروري[1] .
ك – الكلي والجزئي[2] .
ل – التناقض[3] .
م – الخاصة[4] .
ن – التعلق الذهني[5] .
س – المقدمة المنطقية[6] .

١٣– لم يهتم ابن الحاجب كثيرًا بما ورد في شرحه من لغات العرب ، فلم ينسبها إلى أصحابها إلا فيما ندر ، بل كان يكتفي – في غالب الأمر – بأن يقول :
في لغة من يثبته[7] – في لغة من يقول[8] – في اللغة الأولى[9] . ونراه حينا ينعتها بأن يقول :
وهذه لغة رديئة[10] – في لغة قليلة[11] – لغة صحيحة[12] – في اللغة الفصيحة[13] – اللغة الكثرى[14] – اللغة القلى[15] – اللغة الفصحى[16] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٥ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤٨ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٨٥١ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٨٥٧ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨٩٦ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٠٢ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٤ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٨ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٧ .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٢ .
(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٣ ، ٥٣٤ .
(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٥٣ .
(١٣) ينظر قسم التحقيق ص ٦١١ ، ٦١٨ .
(١٤) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٠ ، ٧٥١ .
(١٥) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥١ .
(١٦) ينظر قسم التحقيق ص٧٩٢ .

١٤- أهمل ابن الحاجب نسبة كثير من الآراء والأقوال إلى أصحابها ، وغالباً ما كان يأتي بالقول أو الرأي على وجه من هذه الوجوه :

فمن جوز[١] . ومن حده[٢] . أو من راعي[٣] . أو من رأى[٤] . أو من زعم[٥] . أو من قال[٦] . أو من يتوهم[٧] . أو من يظن[٨] .

١٥- كان في بعض الترجيحات يكتفي بذكر لفظ يبين اختياره أو عدم اختياره للقول أو للرأي في المسألة النحوية ، ومن تلك الألفاظ :

في الأصح[٩] . أو في الأفصح[١٠] . أو الأولى[١١] أو بالاتفاق[١٢] . أو والصحيح[١٣] . أو والفصيح[١٤] . أو والمشهور[١٥] . أو المختار[١٦] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩١٦ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٤ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٩١٧ ، ٩٢٣ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٩ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٨ ، ٦٠١ ، ٧١٨ ، ٨٠٦ ، ٨١٠ ، ٨٧٤ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٧ ، ٤٩٧ ، ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٨١٧ ، ٩١٩ ، ٩٣٢ ، ٩٦٧ ، ٩٩٢ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٨٢١ ، ١٠١٠ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٨٢٠ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٨٨ ، ٥٠٨ ، ٥١٦ ، ٥٢٩ ، ٥٩٥ .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٦ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٦١٨ ، ٧٥٨ ، ٨٩٣ .
(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٣٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٤١٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٩٨ ، ٥٢٤ ، ٥٤٥ ، ٥٦٤ ، ٤٧٠ ، ٦٠٨ ، ٦١٤ ، ٦١٨ ، ٦٥٨ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٩٢ ، ٧٠١ ، ٧٠٥ ، ٧٢١ ، ٧٩٨ ، ٨٥٨ ، ٨٨٤ ، ٨٩٣ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٤ ، ١٠١٤ .
(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٥٤ ، ٦٠٧ ، ٦٤١ ، ٦٤٨ ، ٧٤٨ ، ٨٥١ .
(١٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٢ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥٢٨ ، ٦١٠ ، ٧٠٠ ، ٩٢٠ .
(١٤) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩٤ ، ٧٢٤ ، ٧٢٦ ، ٨٦٨ ، ٨٩٣ ، ١٠١٨ .
(١٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٥٠ .
(١٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٥ ، ٤٦٢ ، ٦٠٠ ، ٦٩٤ .

١٦- كثيرًا ما كان ابن الحاجب يعبر عن رأيه بصيغة الجمع عند مناقشته لقضية من القضايا ، وقد تمثل هذا في مواضع عدة منها قوله :

إنا ذكرنا[١] . أو إنا عرفنا[٢] . أو إنا قاطعون[٣] . أو إنا متفقون[٤] . أو إنا نعلم[٥] . أو إنا نفهم[٦] . أو إنا نقطع[٧] . أو إنا نقول[٨] . أو عندنا[٩] . أو قلنا[١٠] . أو ونحن نعلم[١١] .

* * *

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٩ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٣ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٠ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٩ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٣ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٥٨٠ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٠ ، ٣٥١ ، ٥١٤ ، ٥٧٠ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٨٣٤ .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٣٩٠ ، ٨٢١ .
(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٤ .



الفصل الثاني

المبحث الأول

أدلة الصناعة النحوية في شرح الكافية

السماع والقياس أصلان مهمان من أصول النحو ، و « أصول النحو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله ، كما أن أصول الفقه : أدلة الفقه التى تنوعت عنها جملته وتفصيله »[1] .

وقد اختلف موقف البصريين والكوفيين تجاه هذين الأصلين ، فقد اتفق على « أن البصريين أصح قياسًا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيين أوسع رواية »[2] .

وقال الأندلسي في شرح المفصل[3] – فيما نقله السيوطي – : « الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين »[4] .

والذين يستطيع أن يقرره الباحث هو أن البصريين قد قعدوا القواعد التي جمعوا فيها ما استقرءوه من كلام العرب وجعلوها قوانين تتفق ونظريتهم القياسية ، وحاولوا تأويل ما خالف هذه القواعد ، وبهذا فقد أخضعوا النحو لقوالب جامدة مع أن كثيرًا مما حكموا عليه بالشذوذ أو اللحن هو مما رواه الثقات عن قبائل أو أشخاص فصحاء .

---

(١) ينظر : لمع الأدلة للأنباري ص ٨٠ .

(٢) ينظر : الاقتراح ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٣) هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي (ت ٦٦١) شرح المفصل في كتاب سماه (المحصل) .

(٤) ينظر : الاقتراح ص ٢٠٢ .

أما الكوفيون فكانوا يعتدون بالمثال الواحد ويعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها .

أولاً : موقفه من القياس :

١ – لما كان القياس تقنينا وتنظيمًا عقليًا محضًا وله بالفقه تأثر ظاهر ، وابن الحاجب له في هذا العلم اليد الطولى – فقد اتجه به الفقه اتجاهًا قياسيًا لا يستطيع الخروج عليه إلا في الحدود التي يستساغ فيها ذلك – فلا غرو أنا نجده في شرحه قد نهج نهج البصريين في اعتدادهم بالقياس والتعويل عليه ، وقد تمثل هذا الأمر جليًا حين عرض لتعريف القياس بقوله :

أ – « قوله : (وقياسًا في مواضع) « إنما كانت هذه قياسًا لأنه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء ، وعلم أنهم يحذفون معه الفعل لزومًا ، هذا معنى القياس في اللغة عندنا »[1] .

ب – قوله أيضًا : قوله : (ومنها ما وقع مثنى) « حاصله – أعني كونه مثنى – راجع إلى السماع ، لأنه خلاف القياس ، ووجوب حذف الفعل فيه قياس – فإذا وجد المثنى حكم بوجوب حذف الفعل قياسًا ، فهذا معنى القياس »[2] .

٢ – أكثر ابن الحاجب في شرحه من الاحتجاج بالقياس المستقرأ من كلام العرب فإن علم النحو – كما حده الأنباري – : « علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب »[3] وهو في هذا أيضًا ينهج منهج البصريين في كون الشواهد المستمد منها القياس يجب أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى ، وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة »[4] .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٣٩٦ .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص ٤٠٣ .

(٣) ينظر : لمع الأدلة ص ٣٠٧ .

(٤) ينظر : المدارس النحوية ص ٣٧٣ .

ومن هذه المواضع :

أ - قوله في باب غير المنصرف : « ... فإذا استعمل (أخر) من غير إضافة ومن غير (من) فقياسه أن يستعمل بالألف واللام ، فإذا استعمل بغير ألف ولام فقد عدل به عن صيغته الأصلية تحقيقًا أخذًا من هذا الاستقراء المعلوم »[1] .

ب - قوله في باب الترخيم : « ... ومن لغتهم أن ما كان الحذف فيه لا للإعلال يقدر كالمعدوم بدليل قولهم : يد ، ودم ، وهن ، وعطى - وأصلها : يدي ، ودمو ، وهنو ، وعطيى ، فإنهم أعربوه على ما بقي منه لما كان حذفه تخفيفًا ، ولو كان المحذوف للإعلال لم يكن كذلك بدليل قولهم : عصا ، وقاض ، في امتناع الإعراب على الصاد والضاد . فهذا وجه ظاهر يقوى هذه اللغة مستقرأ من لغتهم »[2] .

جـ - قوله في الباب نفسه أيضًا : « ... فعلى هذا تقول في (حارث) : يا حارُ - بالضم - لأنه كذلك يكون لو كان مستقلاً ، وتقول في (ثمود) : يا ثمي ، لأنك لما حذفت الدال وقدرت الباقي اسمًا برأسه وجب أن يعامل معاملة قياس كلامهم ، وقياس كلامهم أنه إذا وقع آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ، فوجب أن يقال : يا ثمي »[3] .

د - قوله في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير : « قوله : (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض) . لأنها حروف لم يقع بعدها إلا الأفعال وفهم ذلك من استقراء لغتهم[4] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٥ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٦ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧١ .

هـ - قوله في باب المستثنى : « ... ومنهم من قال : المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعًا لمعنى واحد من غير تقدير الأول لمعنى ثم أخرج منه الثاني ، حتى كأن العرب وضعت للتسعة عبارتين ، إحداهما تسعة ، والأخرى عشرة إلا واحدًا .

وهو أيضًا غير مستقيم لأنا قاطعون بأن المتكلم بقوله : (له عندي عشرة إلا واحدًا) معبر بـ (العشرة) عن مدلولها الذي هو خمستان ، وبـ (إلا) عن معنى الإخراج ، وبـ (الواحد) على أنه مخرج ، ولو كان بمثابة (تسعة) لم يستقم فهم هذه المعاني المذكورة منها كما لا يستقيم أن يفهم من بعض حروف (تسعة) - عند إطلاقها على مدلولها - معنى آخر . هذا معلوم من لغة العرب في الطرفين المذكورين »[1] .

و - قوله في الموضع نفسه : « ... ثم هو باطل بإجماع النحويين على أنه إخراج ، وأيضًا فإنه لم يعهد بكلمات مركبة وضعت لمعنى تعرب في وسطها ، هذا معلوم انتفاؤه من لغة العرب[2] .

ز - قوله في الباب نفسه : « ... وقرأ ابن عامر : ﴿ **إلا قليلاً** ﴾[3] بالنصب على الاستثناء ، والأكثر البدل لأنه أظهر في قياس عوامل العربية ، فلذلك كان الأكثر عليه بخلاف الاستثناء ، فلما أمكنا كلاهما كان استعمال ما هو على قياس الأكثر في كلامهم أولى[4] .

ح - قوله في باب الإضافة : « قوله : (وما أجازه الكوفيون من : الثلاثة الأثواب - وشبهه من العدد - ضعيف) لأنهم جمعوا بين تعريفين ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٤ .

(٣) من الآية ٦٦ / النساء . وقرأ بالنصب أيضًا أبي وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر . ينظر : البحر المحيط ٣ / ٢٨٥ - الحجة لابن خالويه ص ١٢٤ ، ١٢٥ - تحبير التيسير ص ١٠٣ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

الإضافة إلى المعرفة ودخول الألف واللام في المضاف . وليس بمستقيم لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء[1] .

ط – قوله في باب النعت : « قوله : (والموصوف أخص أو مساو) ، لأنه هو المقصود بالنسبة المفيدة والصفة غير مقصودة بذلك ، ولا يليق بالقياس أن يجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذات المرادة »[2] .

٣ – لجأ ابن الحاجب في مواضع عدة من شرحه إلى طرد القياس خوف خرم قاعدة معلومة من كلام العرب ، وقد بدا هذا واضحًا في :

أ – قوله في باب الممنوع من الصرف : « قوله : (أو تقديرًا كعُمَر وزُفَر) . إنما جعل هذا من باب التقدير لأنه ليس له قياس يستدل به على عدله ، ولو لم تمنع العرب صرفه لم يحكم فيه بعدل ، ولكنهم لما منعوه الصرف – وقد علم أنه لا يمنع إلا لعلتين و لم تكن فيه علة ظاهرة إلا العلمية – حكم بتقدير العدل فيه لإمكانه ، لأنه لو لم يقدر للزم منه خرم قاعدة معلومة من كلامهم »[3] .

ب – قوله في جهة منع (سراويل) من الصرف : « ... وجوابهم : أن مثل هذه الصيغة لم تمنع إلا إذا كان جمعًا ، وذلك معلوم باستقراء كلامهم ، وقد ثبت منعها هاهنا فوجب حملها على الجمع تقديرًا وإن كان مخالفًا للقياس مراعاة لما علم من كلامهم في هذه القاعدة »[4] .

ج – قوله مرجحًا مذهب سيبويه في جهة منع (سراويل) : « ... والصحيح

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩٢ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٣٣ ، وينظر مواضع أخرى ص : ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٣٧٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ، ٦١٧ ، ٦٨٨ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠٦ ، ٧١١ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥٠ ، ٧٩٤ ، ٨١٠ ، ٨٢٧ ، ٨٣٤ ، ٨٤٦ ، ٩٢٠ ، ٩٤٥ ، ٩٥٣ ، ٩٦٩ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٧ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٥ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٧ .

ما ذهب إليه سيبويه ، والدليل عليه أن جمع على صيغة منتهى الجموع ، فوجب الحكم بمنع الصرف فيه وإلا انخرمت القاعدة المعلومة في باب منع الصرف »[1] .

د – قوله في باب التأكيد : « ... وقد وقع في كلام الزمخشري وغيره في مثل : يا زيدُ زيدُ ، أنه بدل[2] ، وليس بمستقيم لأنه يخرم قاعدة باب التوكيد اللفظي ، لأنه لو كان بدلاً لكان (جاءني زيد زيد) بدلاً ، وأيضاً فإنه لا معنى للبدلية فيه[3] .

٥ – حذا ابن الحاجب في شرحه حذو البصريين في تخريجهم وتأويلهم ما خالف القياس ، وأمثلة ذلك كثيرة نذكر منها :

أ – قوله فيما أعرب بالحروف ملحقًا بجمع المذكر السالم : « ... وعشرون وأخواتها ليس جمعًا فيندرج في قولنا : (جمع المذكر السالم) . إذا لم نرد جمع (عشر) في : عشرين ، ولا (ثلث) ، في : ثلاثين ، وإنما هو اسم موضوع لهذا العدد المخصوص ، بخلاف (سنين) ، و (أرضين) فإنه وإن لم يكن جاريًا على القياس فإنه من باب جمع المذكر السالم ، فقد اندرج فيه وإن كان خارجًا عن القياس ، وكذلك البواقي[4] .

ب – قوله في باب النعت : « قوله : (ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء متأول) . هذا يرد شبهة في إضافة الموصوف إلى صفته لأنهم يقولون المسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والصلاة الأولى ، والبقلة الحمقاء .

فإذا قالوا : مسجد الجامع ، فقد أضافوا الموصوف إلى صفته » .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٠ .

(٢) ينظر : المفصل ص ٣٨ وفيه معنى كلام الزمخشري .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٦٥٢ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤٩ .

والجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من ذلك ، فوجب تأويل هذه المواضع بما يستقيم به جريها على قياس لغتهم ، فيكون (مسجد الجامع) متأولاً بـ (منسجد الوقت الجامع)[1] .

جـ – قوله في باب المثنى : « قوله : (وحذفت تاء التأنيث في : خَصْيَانَ وَأَلْيَان) ، يعنى أن تاء التأنيث لا تحذف عند التثنية لأنها من جملة دليل الاسم المثنى فوجب بقاؤها كما يجب بقاء غيرها من الزوائد .

واستثنى من ذلك قولهم (خِصْيَان) و(أَلْيَانَ) تثنية (خصية) و (ألية) وهو وإن كان مخالفًا للقياس فوجهه أنهما لما كانا على حال لا يفترقان تنزلا منزلة ما وضع وضعًا أولا »[2] .

د – قوله في باب أفعال القلوب : « ... وقد جاءت (فقدت) و (عدمت) مجراة مجرى (عَلِمْتُ) كقوله[3] :

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ... وعما ألاقي منهما متزحزح

وهو على خلاف القياس المقرر وإن كان جاريًا على القياس الأصلى »[4] .

ثانيًا : موقفه من السماع :

على الرغم مما تقدم تقريره من أن ابن الحاجب قد نهج منهج البصريين في تعويلهم على القياس في احتجاجهم للمسألة النحوية فإنا نجده في بعض المواضع يفزع إلى كلام العرب معتدًا به إذا ما اتسق مع ما يراه وإن لم يستقم مع القياس . وقد تمثل هذا الأمر في مواضع غير قليلة من شرحه منها :

أ – تعريفه للسماع في باب المفعول المطلق بقوله : « قوله : (وقد يحذف الفعل

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٦٠٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٨١٦ .

(٣) هو جران العود . ينظر ديوانه ص ٤٠ والحديث عنه ص ٩٠٤ من التحقيق .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٩٠٤ .

لقيام قرينة جوازًا) . ظاهر . قوله : (ووجوبًا سماعًا) . أي : طريق علمها السماع ، وحاصلها أنها مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف فعلها وجعلوا المصدر عوضًا عنها للكثرة ، فهي في المعنى معللة بالكثرة ، إلا أن الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت فيه بعينه احتيج إلى السماع إذ لا يقدر ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر »[1] .

ب - قوله أيضًا في الباب نفسه : « قوله : (ومنها ما وقع مثنى) . حاصله - أعني كونه مثنى - راجع إلى السماع لأنه خلاف القياس ... »[2] .

جـ - قوله في حذف الفعل في باب المفعول به : « قوله : (ووجوبًا في أربعة مواضع الأول سماعي مثل : امرءا ونفسه ، ﴿ **وانتهوا خير لكم** ﴾[3] ، وأهلاً وسهلاً) وهي مفعولات كثرت في ألسنتهم فالتزموا حذف الفعل فوازنه في المفعول به وازن : (سقيا ورعيا) في المصادر ، والعلة واحدة »[4] .

د - قوله في باب المفعول فيه في تفسيره لمعنى (المبهم من ظروف المكان) : « ... والنظر فيما هو مبهم ، فقال الأكثرون : المبهم ما كان للجهات الست ، والمعين ما سواه ، وما جاء منصوبًا بتقدير (في) من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياس »[5] .

هـ - قوله في باب الحال في علة منع تقديم الحال على صاحبها الجار والمجرور : « قوله : (ولا على المجرور في الأصح) . وهو مذهب أكثر البصريين ، ووجهه أنه إذا كان مجرورًا فالحال في المعنى له وحكمه منسحب على الحال في المعنى ، فكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك ما هو في حكمه ، فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حال المجرور ، ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم ، فلا يصار إلى ما سواه

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٩٥ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠٣ .

(٣) من الآية ١٧٠ / النساء وينظر الحديث عنها في هامش (٢) ص ٤٠٧ من التحقيق .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨٥ .

بمجرد القياس »[1] .

و – قوله في باب المضمر : « قوله : (وقد جاء : لولاك وعساك إلى آخرهما) يعنى أن في (لولا) و (عسى) لغة أخرى عند مجيء المضمر معهما على خلاف القياس ، فأوقعوا بعد (لولا) صورة الضمير المتصل المخفوض ، وأوقعوا بعد (عسى) صورة الضمير المتصل المنصوب ، وهذه اللغة وإن كانت مكثورة بالأخرى إلا أنها ثابتة في لغتهم وإن أنكرها بعض النحويين »[2] .

ز – قوله في باب الصفة المشبهة : « قوله : (وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع) لأنهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول ، بل أتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها »[3] .

موقفه من الوضع والعرف :

مما تجدر الإشارة إليه أن ابن الحاجب مع اعتداده بالقياس ، وأخذه حينا بما سمع عن العرف فإنه لم يغفل الوضع في أصل اللغة وإمكان الاعتداد به ، وأيضاً فإنه في بعض مسائله قد عول على العرب في تقوية أدلته ، مع تغليبه للعرف على الوضع .

فمن النماذج التى أعتد فيها بالوضع :

أ – قوله في باب المبتدأ والخبر مرجحًا مذهب الأخفش على مذهب سيبويه في القول بدخول الفاء في خبر (إن) : « ... وكل من التعليلين يستقيم وإنما النظر فيما اعتبره الواضع ، فإن ثبت دخول الفاء مع (إن) فالتعليل هو الثاني ، وإن لم يثبت بعد الاستقراء فالتعليل هو الأول .

وقد نظر فوجد دخول الفاء مع (إن) في قوله تعالى : ﴿ **قل إن الموت الذي**

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٠٨ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩٦ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤٠ .

تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ **إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم** ﴾[2] فالقول إذن ما قاله الأخفش »[3] .

ب – قوله في باب الحروف المشبهة بالفعل موجهًا قول سيبويه : « ... وقد أورد سيبويه أن بعض العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قد قال : هم[4] ، وإذا خرج بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء كان مردودًا عند أهل التحقيق .

ووجه كونه مردودًا أن قبول ما يقوله العربي إنما كان للظن بأنه على وفق ما وضعه الواضع ، فإذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن النقيض ، فزال الموجب لقبوله »[5] .

ج – من النماذج التى احتكم فيها للعرف ما ذكره في رده على من يرى أن النفى إذا دخل على (كاد) فإن معناها في الماضي الإثبات مستشهدًا بقوله تعالى : ﴿ **وما كادوا يفعلون** ﴾[6] وذلك قوله : « ... وليس ما احتجوا به بشيء ، أما قوله تعالى : ﴿ **وما كادوا يفعلون** ﴾ فعلى معنى : أنهم ما قاربوا أن يفعلوا قبل الذبح ... ثم لا ينكر أن العرف – في مثل ذلك – جرى على نحو ذلك في المعنى ، فإذا قيل : ما كاد زيد يسافر ، فمعناه : سافر بعد أن لم يقارب ذلك ، وهو الذي غرهم حتى توهموا أنه صار للإثبات »[7] .

د – ومن النماذج التي قضى فيها بتغليب العرف على الوضع قوله في باب حروف

---

(١) من الآية ٨ / الجمعة .
(٢) من الآية ١٠ / البروج .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٤ . وينظر ما أثبته في المسألة من اضطراب في ص ٣٧٢ من التحقيق هامش (٣) ص ٣٧٣ .
(٤) ينظر سيبويه ١ / ٢٩٠ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩٦٩ .
(٦) من الآية ٧١ / البقرة .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢٢ .

الإيجاب : « ... تقول لمن قال (قام زيد) أو (أقام زيد ؟) : نعم ، أي : قد قام . وتقول لمن قال (لم يقم زيد) أو (ألم يقم زيد ؟) : نعم ، أي : لم يقم . هذا وضعها لغة وإن كان العرف على خلاف ذلك ، ولذا لو قال بعد قوله (أليس لى عندك كذا ؟) : نعم ، لألزمناه به تغليبًا للعرف لا أن الوضع كذلك »[1] .

موقفه من الإجماع :

إجماع العرب حجة[2] ، والمراد بالعرب : أهل البصرة والكوفة[3] . وقد أخذ ابن الحاجب بدليل الإجماع واحتكم إليه في كثير من القضايا وسأكتفي بعرض نماذج منها :

أ - قوله في باب غير المنصرف : « ... وأشكل ما يرد عليه باب (حاتم) و (ضارب) - إذا سمي به - فإنه يقال : لو صح اعتبار الصفة الأصلية بعد زوالها بالتسمية لوجب امتناع (حاتم) من الصرف للعلمية والوصفية ، وهو مصروف بالإجماع ، وإذا ثبت أن الوصفية الأصلية معتبرة مع الإسمية إجماعًا فنحن إذا نكرنا لم ننكر إلا ما انتفى فيه اعتبار الوصفية ، فلا وجه لتقديرها بعد الحكم بانتفائها »[4] .

ب - قوله في باب المفعول معه : « قوله : (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنى) . قوله بعد الواو ليخرج ما وقع بعد غير الواو كالفاء وثم وغيرها . ومن قال : (مشارك لفاعل) فإنه توهم اختصاص المفعول معه بذلك لاتفاقهم على أن (عمرا) - في نحو : ضربت زيدا وعمرا - ليس منه .

ويضعفه أطباقهم على أن (زيدا) - في : حسبك وزيدا درهم - مفعول معه ، والمعنى : كفاك وزيدا درهم »[5] .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٩٨٨ .

(٢) ينظر : الخصائص ١ / ١٨٩ ، الاقتراح ص ٨٩ .

(٣) ينظر : الاقتراح ص ٨٨ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٩ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٧ .

ج - قوله في باب الاستثناء في رده على من زعم أن المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعًا لمعنى واحد من غير تقدير الأول لمعنى ثم أخرج منه الثاني : « ... ثم هو باطل بإجماع النحويين على أنه إخراج ، وأيضًا فإنه لم يعهد بكلمات مركبة - وضعت لمعنى - تعرب في وسطها ، هذا معلوم انتفاؤه من لغة العرف »[1] .

د - قوله في باب الاستثناء أيضًا في علة امتناع البدل على اللفظ في نحو : (لا أحد فيها إلا زيد) : « ... وهذا التعليل المذكور في (لا أحد فيها إلا زيد) خير من تعليل أبي علي الفارسي[2] في أنه إنما امتنع البدل على اللفظ لأنه يؤدي إلى دخول (لا) على المعارف وهي مختصة بالنكرات . فإنه يرد عليه : (لا أحد فيها إلا رجل) وأشباهه ، فقد انتفت العلة التي ذكرها والإجماع باق على امتناع البدل على اللفظ »[3] .

موقفه من الشواهد

أولاً : القرآن الكريم :

لقد وضع ابن الحاجب القرآن الكريم على رأس المصادر التي استشهد بها واستند إليها في تقنين وتوجيه القاعدة النحوية ، وعلى الرغم من قلة الشواهد عامة التي وردت في شرح الكافية فإنا نجد الشواهد القرآنية مستدلاً بها على تأصيل القواعد والأحكام في كثير من قضايا هذا الشرح إذ بلغ مجموع ما استشهد به من الآيات الكريمة ستين ومائة آية . وهو في استشهاده لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة ، فإن القراءة سنة متبعة ، والقراء يلتزمون بما أنزل على النبي ﷺ وأن « أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٤ .

(٢) قال الفارسي : « ... وكذلك : لا أحد فيها إلا عبد الله ، حملت (عبد الله) على موضع (لا) مع (أحد) لأن الموضع رفع بالابتداء . ولم يجز الحمل على اللفظ لأن (لا) لا تعمل في المعارف ، إنما تعمل في الأسماء الشائعة » . ا هـ الإيضاح العضدي ص ٢٠٦ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٥٣ مع الهامش رقم (٨) .

في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »[1] .

ابن الحاجب والقراءات :

بدأ ابن الحاجب حياته العلمية بدراسة القراءات ، فكانت سبيله إلى دراسة علوم العربية ، ثم غلب عليه النحو حتى عرف به وشاع ذكره بين الدارسين نحويًا بارعًا وفقيهًا مبرزًا ، وقد ترك لنا في هذين الميدانين مصنفات لاقت من الذيوع والانتشار حظًا عظيمًا ، ولكنا لم نعرف له مؤلفًا في القراءات سوى ما ذكره الجاربردي[2] (ت ٧٤٦ هـ) من أن له شرحًا على كتاب (الهادي) . ولكنا لم نجد كتب القراءات قد نقلت عنه شيئًا .

غير أن كتب الطبقات قد أجمعت على أن ابن الحاجب من علماء القراءة وأنه أخذها عن أساطين القراء في عصره ، وأيضًا فإن ما ذكره ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) في كتبه (النشر – تقريب النشر[3] – منجد المقرئين) عن ابن الحاجب في معرض حديثه عن القراءة وتواترها ورأيه في ذلك ، كذا ما ذكره السفاقسي[4] ليدل دلالة قاطعة على علمه بالقراءة وماله من مكانة بين القراء .

هذا .. وقد ذهب أغلب الأئمة إلى أنه لابد من حصول التواتر ، أي : نقل جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب عن جماعة كذلك من أول السند إلى منتهاه إلى الرسول ﷺ « ولهذا فالقرآن عندهم هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواترًا ، فالتواتر جزء من الحد فلا تتصور ماهية القرآن إلا به »[5] .

وقد اعترض ابن الحاجب على هذه العبارة حيث يرى أنها غير سديدة لأن وجود

---

(١) النشر في القراءات العشر ١ / ١٠ ، ١١ .
(٢) ذكره الجاربردي في شرحه للشافية ص ٤٢ – ٤٤ ولعله شرح الهادي في القراءات السبع لمحمد ابن سفيان القيرواني (ت ٤١٥ هـ) .
(٣) ينظر تقريب النشر ص ٣٤ .
(٤) ينظر غيث النفع في القراءات السبع ص ٤٩ .
(٥) ينظر : المنتهى لابن الحاجب ص ٣٣ ، القراءات الشاذة ص ٥ .

المصحف ونقله فرع تصور القرآن[١] . ولكنا نجده قد صرح به هو وجماعة منهم ابن عبد البر وابن عطية وابن تيمية والنووي والأذرعي والسبكي والزركشي وغيرهم[٢] .

وقال : « ما نقل آحادًا فليس بقرآن ، لأن القرآن مما تتوفر الدواعي على نقل تفاصيله متواترًا لما تضمنه من الإعجاز وأنه أصل جميع الأحكام ، فما لم ينقل متواترًا قطع بأنه ليس بقرآن ... »[٣] .

ويدل على التزامه بالتواتر ورفضه الاعتقاد بأن القراءات السبع آحاد أن ذهب إلى القول بوجوب رفع (امرأتك) - من قوله تعالى : ﴿ **فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك** ﴾[٤] - على البدلية لأنه أظهر في قياس عوامل العربية ، أما القول بإمكان النصب والرفع فإنما يقع فيه من يعتقد أن القراءات السبع آحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به .

يقول : « وقرأ ابن عامر ﴿ **إلا قليلاً** ﴾[٥] بالنصب على الاستثناء ، والأكثر البدل لأنه أظهر في قياس عوامل العربية ، فلذلك كان الأكثر عليه بخلاف الاستثناء ، فلما أمكن كلاهما كان استعمال ما هو على قياس الأكثر في كلامهم أولى » .

وقد قريء قوله تعالى : ﴿ **ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك** ﴾ بالرفع والنصب[٧] ، وأكثر القراء على النصب ، فحمل بعضهم النصب على الاستثناء من قوله تعالى : ﴿ **فأسر بأهلك** ﴾ ، والرفع على البدل من قوله تعالى : ﴿ **ولا يلتفت منكم أحد** ﴾ فرارًا من أن تحمل قراءة الأكثر على غير البدل ، وقد ظن أنه أتى

---

(١) ينظر : المنتهى لابن الحاجب ص ٣٣ .
(٢) ينظر : القراءات الشاذة ص ٥ ، ٦ .
(٣) المصدر السابق ص ٣٣ .
(٤) من الآية ٨١ / هود .
(٥) من الآية ٦٦ / النساء .
(٧) الرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، والنصب قراءة باقي السبعة .
وينظر في توجيه هذه القراءة هامش (٢) ص ٥٤٥ من التحقيق .

بما يخلص من ذلك . وهو غلط لأن القصة واحدة ، فإذا استثنى من قوله تعالى : ﴿ **فأسر بأهلك** ﴾ كان غير مسري بامرأته .

وإذا أبدل من قوله تعالى : ﴿ **ولا يلتفت منكم أحد** ﴾ كان مسريًا بها ، فيؤدي ذلك إلى أن يكون مسريًا بها وغير مسري بها ، وهو باطل .

وإنما يقع في مثل ذلك من يعتقد أن القراءات السبع آحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به[1] .

فأما من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عن مثل ذلك »[2] .

غير أن ابن الحاجب قد ذهب بعد ذلك في (مختصر المنتهى الأصولى) إلى أن « القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها »[3] أي في الفرش دون الأصول ، وقد أورد هذا القول الجزري في كتابيه (تقريب النشر)[4] و (منجد المقرئين)[5] ورد عليه بقوله : « ... أما من قال بتواتر الفرش دون الأصول فابن الحاجب قال في مختصر الأصول له : القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه ، فزعم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام ، وترقيق الراءات وتفخيم اللامات ونقل الحركة وتسهيل الهمزة من قبيل الأداء وأنه غير متواتر .

وهذا قول غير صحيح كما سنبينه ... »[6] .

ومذهب ابن الحاجب أن ما زاد على السبع يعتبر شاذًا – هذا ما نقله عنه قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهاب السبكي في كتابه (جمع الجوامع في الأصول) وصححه

---

(١) هذا رد على الزمخشري في توجيهه للقراءتين ، ينظر ما أثبته في هامش (٥) ص ٥٤٥ من قسم التحقيق .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ .

(٣) ينظر مختصر المنتهى لابن الحاجب ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٤) ينظر تقريب النشر ص ٣٤ .

(٥) ينظر منجد المقرئين ص ٥٧ .

(٦) ينظر تقريب النشر ص ٣٤ .

بأن ما وراء العشر هو الشاذ – وقد صرح به ابن الحاجب في كتابه (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) بقوله : « مسألة : القراءات السبع متواترة لنا ، لو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر كـ (ملك) و (مالك) ونحوهما ، وتخصيص أحدهما تحكم باطل لاستوائهما »[1] .

والشاذ عند ابن الحاجب لا يجوز العمل به قال : « مسألة : لا يجوز العمل بالشاذ ... »[2] .

ثم نقل ابن الجزري موقف ابن الحاجب من القراءة الشاذة مفصلاً بقوله : « لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها عالمًا كان بالعربية أو جاهلاً ، وإذا قرأ بها قاريء فإن كان جاهلاً بالتحريم عرف به وأمر بتركها ، وإن كان عالمًا أدب ... وإلى مثل هذا ذهب أبو الحسن السبكي في إجازته القراءة بالقراءات السبع في الصلاة وغيرها وتحريمه ما عداها »[3] .

ابن الحاجب بين القراءة واللغة :

نقل السفاقسي عن ابن الحاجب موقفه من القراء والنحويين فقال : « قال ما معناه : إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراء أولى لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط ، ولأن القراءة ثبتت تواترا ، وما نقله النحويون فآحاد ، ثم لو سلم أن ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر ، فالرجوع إليهم أولى ، وأيضًا فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم لأنهم شاركوهم في نقل اللغة وكثير منهم من النحويين »[4] .

ومما يدل لابن الحاجب على ذلك أنه قبل قراءة نافع في (محيايْ) – بإسكان الياء – وإن كانت ضعيفة عند النحويين لالتقاء الساكنين ، ثم ذهب في تأويل هذه

---

(١) ينظر المنتهى ص ٣٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٤ .

(٣) ينظر : النشر ١ / ٤ .

(٤) ينظر : غيث النفع في القراءات السبع ص ٤٩ .

القراءة إلى أن الألف مد يقوم مقام الحركة ، أو لنية الوقف .

يقول : « ... وقد جاء الإسكان عليها مع الألف ، إما لكون الألف مدًا يقوم مقام الحركة فيختص بها وإما لنية الوقف ، وهو في قراءة نافع في قوله تعالى : ﴿ ومحياي ومماتي ﴾[١] وهو عند النحويين ضعيف »[٢] .

– هذا .. ومن مظاهر تمسك ابن الحاجب بالقراءة السبعية أنه عندما يطلق لفظ (القراء) فإنه يعني : القراء السبعة ، يدل له قوله في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير : « قوله : ﴿ والزانية والزاني فاجلدوا ﴾[٣] ظاهره أنه من هذا الباب لأنه اسم بعده فعل مسلط على ما يتعلق بضميره لو سلط عليه لنصبه ، ولكن لما اتفق القراء على الرفع أرشد ذلك إلى أن المقصود غير الظاهر »[٤] .

وهو إن لم يحمل على اتفاق القراء السبعة ينتقض بما ذكره أبو حيان من أن كُلًّا من عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السمال ورويس قد قرأوا ﴿ الزانيةَ والزانيَ ﴾ بنصبهما على الاشتغال[٥] .

وأيضًا فإن ابن الحاجب قد صرح في شرح الوافية بأن الرفع قراءة السبعة فقال : « ... أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله : ﴿ الزانية والزاني ﴾ ولا يجمع القراء على خلاف المختار »[٦] .

– أيضًا فإنه كان ينص في ذكر القراءة على أنها في غير السبعة ، يقول في ضمير الفصل : « قوله : (وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره) هذا واضح ، فيكون قد أخبر عن الاسم الأول بالجملة الابتدائية – وهو الضمير وما نسب إليه – فيقول :

---

(١) من الآية ١٦٢ / الأنعام . وينظر هامش (٥) ص ٦١٤ من التحقيق .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦١٤ .

(٣) من الآية ٢ / النور وينظر هامش (٣) ص ٤٧٤ من التحقيق .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٤ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٢٧ .

(٦) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ١ / ١٨٨ .

كان زيد هو المنطلقُ ، وعليه ما نقل في غير السبعة : ﴿ **ولكن كانوا هم الظالمون** ﴾[1] وشبهه »[2] .

وقوله في باب نصب المضارع إن (إذن) إذا سبقت بالواو أو الفا جاز فيها الوجهان ، يقول : « ... فإن كان قبلها واو أو فاء فالوجهان ، إلا أن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ **وإذن لا يلبثون** ﴾[3] ، و ﴿ **فإذن لا يؤتون** ﴾[4] ، وقد جاء ﴿ **وإذن لا يلبثوا** ﴾ في غير السبعة[5] ، ووجهه أن الفعل مستقل مع فاعله من غير نظر إلى حرف العطف المعتمد »[6] .

– ربما رد ابن الحاجب قراءة سبعية لمجيئها على خلاف القياس ، وهذا يناقض قوله بتواتر القراءات السبع ، وهو دليل يقوي أنه سلك مسلك البصريين في تأويلهم أي قراءة تتعارض مع القياس . يدل لذلك قوله في باب الاستثناء : « ... وقرأ ابن عامر : ﴿ **إلا قليلاً** ﴾[7] ، بالنصب على الاستثناء ، والأكثر البدل لأنه أظهر في قياس عوامل العربية ، فلذلك كان الأكثر عليه بخلاف الاستثناء ، فلما أمكن كلاهما كان استعمال ما هو على قياس الأكثر في كلامهم أولى »[8] .

---

(١) من الآية ٧٦ / الزخرف ، والرفع قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين ، وقد ذكر أبو عمر الجرمي أن لغة تميم جعل ما هو فصل – عند غيرهم – مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر .
ينظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٧ – البحر المحيط ٨ / ٢٧ ، الهامش رقم (٦) ص ٧٠٩ من قسم التحقيق .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٧٠٩ .

(٣) من الآية ٧٦ / الإسراء .

(٤) من الآية ٥٣ / النساء .

(٥) وهي هكذا في مصحف ابن مسعود على ما ذكره المبرد .
ينظر : المقتضب ٢ / ١٢ – معاني الفراء ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ – الكشف لمكي ١ / ١٩٤ . الهامش رقم (٦) و (٧) ص ٨٦٩ من قسم التحقيق .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦٩ .

(٧) من الآية ٦٦ / النساء وهي أيضًا قراءة أبي وابن أبي إسحق وعيسى بن عمر . ينظر البحر المحيط ٣ / ٢٨٥ – وقد فصلت القول فيها في هامش ص ٥٤٤ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

– استشهد ابن الحاجب بالقراءة الشاذة حين ذهب إلى أن (قبلُ) و (بعدُ) يعربان إذا لم ينو ما أضيفا إليه ، فقال : « ... وإنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك المنوي كاحتياج الحرف إلى غيره ، ولذلك لا تبنى إلا إذا نوى ، وإن لم ينو كانت كالمستقلة فتعرب كقوله[1] :

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ....

وفي القراءة الشاذة : ﴿ **من قبلٍ ومن بعدٍ** ﴾[2] »[3] .

وقوله أيضا في باب جزم المضارع عند معرض حديثه عن لام الأمر : « ... وتختص بما ليس للمخاطب الفاعل ، لأن المخاطب الفاعل خُصَّ بصيغة الأمر على ما سيأتي ، وقد جاءت داخلة على المخاطب الفاعل قليلا ومنه قراءة شاذة في قوله تعالى : ﴿ **فبذلك فلتفرحوا** ﴾[4] »[5] .

– كان ابن الحاجب ينسب القراءة – أحيانًا – إلى صاحبها ، وقد تمثل هذا في عدة قراءات هي :

أ – قوله في باب الفاعل : « ... ومن قوله تعالى : ﴿ **يُسَبَّحُ له فيها بالغدو والآصال رجال** ﴾[6] في قراءة ابن عامر وأبي بكر بن عياش ، بفتح الباء »[7] .

ب – ما ذكره من قراءة ابن عامر في قوله تعالى : ﴿ **ما فعلوه إلا قليلاً** ﴾ بالنصب[8] .

---

(١) هو عبد الله بن يعرب بن معاوية ، وقيل : هو يزيد بن الصعق . وينظر هامش ٧٧٠ من قسم التحقيق وفيه الحديث عن الشاهد .

(٢) من الآية ٤ / الروم . وينظر ما أثبته فيها في هامش ٧٣٦ ، ٧٧٠ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٧٠ .

(٤) من الآية ٥٨ / يونس . وينظر هامش (٩) ص٨٨٩ من التحقيق .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨٩ .

(٦) من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ / النور .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٣٣٢ مع الهامش رقم (٧) و (٨) و (٩) من الصفحة نفسها

(٨) تقدم ذكرها في أكثر من موضع وينظر ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ من التحقيق .

جـ – ما ذكره من قراءة نافع في قوله تعالى : ﴿ **ومحيايْ** ﴾ بإسكان الياء[1] .

د – قوله في باب الأسماء الموصولة : « ... وعلى كلا الوجهين جاء قوله تعالى : ﴿ **ويسألونك ماذا ينفقون * قل العفو** ﴾[2] قرأ أبو عمرو بالرفع وقرأ الباقون بالنصب »[3] .

هـ – قوله في باب جوازم المضارع : « ... وأما المضارع المثبت فإن جعلته خبرًا لمبتدأ محذوف تعذر تأثير حرف الشرط فيه فيتعين دخول الفاء فيه ، وليس بالكثير لما يلزم من الإضمار من غير حاجة ، ومنه قراءة حمزة : ﴿ **إن تضل إحداهما فتذكرُ إحداهما الأخرى** ﴾[4] وهو قليل »[5] .

و – قوله في باب حروف التنبيه : « ... فمثال (ألا) قولهم : ألا إن زيدا منطلق ، وألا قام زيد ، قال الله تعالى : ﴿ **ألا يا اسجدوا لله** ﴾[6] في قراءة الكسائي »[7] .

– كثيرا ما كان ابن الحاجب يورد القراءة دون أن يعين صاحبها بل يكتفي بقوله : على القراءتين[8] ، أو : قريء بهما جميعا[9] ، أو : على المختار[10] ، أو : فيمن قرأ بالفتح[11] .

---

(١) تقدم ذكرها . وينظر ص ٦١٤ من التحقيق .
(٢) من الآية ٢١٩ / البقرة . وينظر ما أثبته في هامش (١٣) و (١٤) ص ٧٣٩ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٣٩ .
(٤) من الآية ٢٨٢ / البقرة . وقراءة حمزة بكسر همزة (ان) ورفع (تذكر) مع تشديد الكاف . وينظر ما ذكرته في هذه القراءة في هامش (٢) ص ٨٨٥ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨٤ ، ٨٨٥ .
(٦) من الآية ٢٥ / النمل . وقرأ بها مع الكسائي ابن عباس وأبو جعفر والزهري ، والسلمي وحميد ورويس . وينظر هامش (٣) ص ٤٥٨ وهامش (٣) ص ٩٨٥ من التحقيق .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٩٨٥ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٦٤٦ ، ٧٨٣ ، ٨٦٧ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٧٢٦ ، ٨٨٠ .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٤ . (١١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٧ .

- كما أنه في كثير من المواضع لم يصرح بوجه القراءة أو صاحبها .[1] .

ثانيًا : الحديث الشريف :

درج قدامى النحاة على عدم الاستدلال بالحديث اعتمادًا على أنه قد روي في كثير من الحالات بالمعنى ، فكان ذلك حجة تبيح تركه وعدم الاستدلال به ، وظل هذا الأمر على ذلك قرونًا لا نكاد نجد في كتب الأقدمين غير حديث أو حديثين أو غير ذلك مما لا يتناسب وضخامة مؤلفاتهم . حتى جاء ابن مالك فوضعه في الموضع المناسب بين أدلة الاستشهاد ، فكثر الاستدلال به والتعويل عليه ، وهذه مسألة طال بها الحديث بين الدارسين قديمًا وحديثًا .

والذي أستطيع أن أقرره في هذا المقام هو أن ابن الحاجب قد نهج منهج الأقدمين في ندرة الاستشهاد بالحديث ، فجاء شرح الكافية - موضوع البحث - خاليًا من الاستشهاد به ، وجاء شرح الوافية له متضمنًا خمسة أحاديث لا غير[2] .

ويبدوا لي أن لابن الحاجب في هذه المسألة وجهتين ، إحداهما أنه عندما صنف شرح الكافية كان ما يزال ضمن من لا يستشهدون بالحديث فقد صنفه - كما ذكرت سابقًا[3] - قبل سنة سبع عشرة وستمائة .

والأخرى أنه ربما عدل عن هذه الوجهة فاستشهد به في أخريات أيامه حيث صنف شرح الوافية ما بين ثلاث وثلاثين وستمائة وثمان وثلاثين وستمائة أثناء إقامته بمدينة (الكرك) نزولًا على رغبة صاحبها الملك الناصر[4] قبل عودته إلى القاهرة[5] .

غير أنه في شرح الكافية قد استشهد ببعض الأثر عن الصحابة رضوان الله عليهم

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٧١٣ ، ٨٦٧ ، ٩٦٨ .

(٢) ينظر شرح الوافية ١ / ٤١، ٢/ ٣٢٣ ، ٣٩٥ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٥٢٢ .

(٣) ينظر ص ٦٠ من قسم الدراسة .

(٤) ينظر شرح الوافية ١ / ٢ من التحقيق .

(٥) ينظر ص ١٩ ، ٢٠ من قسم الدراسة .

فمن ذلك :

أ - استشهاده بقول السيدة عائشة رضي الله عنها : « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وليس لنا طعام إلا الأسودان »[1] .

ب - استشهاده بقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : « لا ها الله إذن لا تعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن دين الله فيعطيك سلبه »[2] .

ج - استشهاده بقول ابن الزبير رضي الله عنه : « إنَّ وصاحبها » لمن قال له : « لعن الله ناقة حملتني إليك »[3] .

د - استشهاده بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه »[4] .

ثالثًا : الشـواهـد الشـعرية :

- استشهد ابن الحاجب بشعر شعراء الطبقة الأولى أمثال : امريء القيس والنابغة الذبياني والأعشى وعدي بن زيد العبادى وبشر بن أبي حازم والحطيئة .

كما استشهد بشعر شعراء الطبقة الثانية أمثال : لبيد والنابغة الجعدي والنمر ابن تولب والعباس بن مرداس والعجاج وقيس بن الخطيم .

وأيضًا بشعر شعراء الطبقة الثالثة أمثال : جرير والفرزدق وذي الرمة والأخطل ورؤبة .

- بلغت الشواهد الشعرية في شرح الكافية اثنين وسبعين شاهدًا[5] ، وهي قليلة بالنسبة لما تضمنه الكتاب من أحكام كان أكثرها في حاجة إلى شواهد تؤيد أو تنقض ما تساق لأجله .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٠٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٥ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٩٨٩ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٠٢ .

(٥) ينظر فهرس الشواهد الشعرية .

- كان ابن الحاجب يستشهد أحيانًا بكلمة من البيت أو بكلمتين أو بصدر الشاهد أو عجزه . كما أنه لم يهتم بنسبة الشواهد إلى قائليها إلا ما ندر .

رابعًا : الأمثال ومأثور الكلام :

اهتم ابن الحاجب بالتعويل على كلام العرب الفصحاء ممن يوثق بهم ويطمأن إليهم ، فقد أورد في شرح الكافية عدد غير قليل من الأمثال العربية القحة ، وما أُثِرَ عن فصحاء البادية ، وهي في مجموعها شائعة في كتب قدامى النحاة[1] .

* * *

(١) ينظر فهرس الأمثال ومأثور الكلام .

المبحث الثاني

أصول نحوية في شرح الكافية

إن الناظر في شرح الكافية لابن الحاجب ليلمس دون جهد أو عناء أن النحو فيه يسير وفق قواعد وقوانين معينة من شأنها أن تجعله أكثر دقة وأبعد عن التناقض ، وأن هذه الأصول تبدو واضحة جلية في كل مسألة من مسائله ، فمن تلك القوانين والأصول ما جاء من قوله :

١ - الكلمة والكلام حقيقتان مختلفتان :

يقول في حد الكلمة : « قوله : (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) قوله (لفظ) يشمل الكلمة وغيرها لأنه لم يتلفظ به سواء وضع لمعنى أولا . وقوله (وضع لمعنى) يخرج عن المهملات لأنها لِمَ توضع لمعنى . وقوله (مفرد) احتراز من مثل : قام زيد ، وشبهه ، فإنه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب ، وهو نسبة القيام إلى زيد ، فلولا إخراجه لدخل الكلام في حد الكلمة وهما حقيقتان مختلفتان »[١] .

٢ - الأقسام الصحيحة إنما تنفصل باعتبار ما تتميز به عن أخواتها :

يقول في أقسام الكلمة : « قوله : (وهي اسم وفعل وحرف ...) يعني أن أنواعها ثلاثة ، والدليل على انحصار ذلك فيها أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولا ، الثاني الحرف ، والأول - وهو ما يدل على معنى في نفسه - إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا ، فإن لم يقترن فهو الاسم ، وإن اقترن فهو الفعل ، فقد علم بذلك الحصر أن أنواعها لا تخرج عن ثلاثة .

قوله : (وقد علم بذلك حد كل واحد منها) لأن الأقسام الصحيحة إنما تنفصل

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٥ .

باعتبار ما تتميز به عن أخواتها ، وذلك يصلح أن يكون فصلاً »[1] .

٣ – لا أثر لما يعرض على غير قياس :

يقول في استدلاله على أن (ضاربا) داخل في حد الاسم لأن دلالة الزمان فيه عارضة : « ... والجواب على ذلك أن (ضاربا) موضوع لمعنى من غير زمان في أصل وضعه ، وإنما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواقعه بدليل قولك : زيد ضارب ، ولا دلالة لضارب على الزمان البتة ، ولو كان موضوعًا لم ينفك عنه كما لم ينفك الفعل عن الدلالة على الزمان لما كان في أصل وضعه دالاً على الزمان ، فإذا ثبت أن وضعه – في الأصل – لمعنى من غير زمان فقد دخل في حد الاسم ولا أثر لما عرض فيه على غير قياس ، ألا ترى أن قولك : إن قام زيد قمت ، نحكم عليه بكونه فعلاً ماضيًا لما كان ذلك وضعه في الأصل وإن كان المعنى في هذا المحل الاستقبال ، وذلك عارض فيه لقرينة دخول الشرط ، وكذلك قولك : لم يضرب ، على العكس .

فقد ثبت أن (ضاربا) داخل في حد الاسم وإن صحت فيه دلالة على الزمان فعارضة »[2] .

٤ – الأفعال لا تقع إلا محكومًا بها لا محكومًا عليها :

يقول في علة اختصاص الاسم باللام المعرفة : « ... وإنما اختص الاسم بذلك لأن التعريف منها حصل بجعل المحكوم عليه معينًا عند المخاطب والأفعال لا تقع محكومًا عليها فلم تحتج إلى تعريف ، أو لأن الأفعال لا تقع إلا محكومًا بها ، والأحكام لا تصح أن تكون إلا نكرات في المعنى ، فلم تقبل تعريفًا »[3] .

ويقول أيضًا في علة اختصاص الاسم بالإضافة : « ... وإنما لم تقع الأفعال

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٦ ، ٢١٧ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣١ .

مضافًا إليها لأن المضاف إليه – في المعنى – محكوم عليه ، والأفعال لا تقع محكومًا عليها »[1] .

٥ – لا يجوز حد الشيء بما هو أكثر التباسًا منه :

يقول في ترجيح رأيه في حد المعرب على رأي جمهور النحويين : « ... وهذا أولى من حد المعرب بأنه الذي يختلف آخره باختلاف العوامل ، فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حد الشيء بما هو أكثر التباسًا منه ، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره ، فلا يليق أن يحد بالشيء الذي الغرض من معرفته معرفته وما هو إلا كمن يحد الفاعل بأنه المرفوع بالفعل ، فإن الغرض من حد الفاعل أن يعرف ليرتفع ، فلا يليق حده بالرفع »[2] .

٦ – الأسماء تطرأ عليها معان مختلفة بالتركيب :

يقول معللاً لوضع الإعراب في الأسماء : « قوله : (ليدل على المعاني المعتورة عليه إلى آخره) تنبيه على علة وضع الإعراب في الأسماء ، ... لأن الأسماء تطرأ عليها معان مختلفة بالتركيب ، فلو غيروا الصيغ لأدى إلى كثرتها ، وإن أبقوها من غير تغيير أصلاً أدى إلى التباس معانيها ، فأبقوا الصيغة على حالها وغيروا أواخرها ... »[3] .

٧ – الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء :

يقول فيما أعرب تقديرًا : « ... وقد زعم بعضهم أن باب (غلامي) مبني ، وهو وهم لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء بدليل : غلامك ، وغلامه ، فلا وجه لجعله مبنيًا مع صحة كونه معربًا »[4] .

٨ – العلل كلها فرعية :

يقول في باب غير المنصرف : « قوله : (وحكمه أن لا يدخله كسر ولا

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٢ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ .

تنوين) لشبهه بالفعل ، وشبهه به لكونه فرعًا من جهتين ، لأن العلل كلها فرعية ، فالعدل فرع عن المعدول عنه ، والوصف فرع عن الموصوف ، والتأنيث فرع عن التذكير ، والتعريف فرع عن التنكير ، والعجمة فرع عن العربية لأنها دخيلة في كلامهم ، والجمع فرع عن الإفراد ، والتركيب كذلك ، والألف والنون المزيدتان فرع عن المزيد عليه ، ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم »[1] .

٩ – ما كان مستغنيًا فهو أصل :

يقول في الموضع نفسه في وجهي شبه الفعل بالاسم : « ... وإذا ثبتت أنها فروع وحصل في الاسم اثنان منها صار بهما فرعًا من جهتين ، فيشبه الفعل الذي هو فرع عن الاسم من جهتين :

إحداهما : أن الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن ، وما كان مستغنيًا فهو أصل ... »[2] .

١٠ – المشتق فرع عن المشتق منه :

يقول في الموضع نفسه : « ... والثانية : أن الفعل مشتق من الاسم – على المذهب الصحيح[3] – والمشتق فرع عن المشتق منه ، فلما أشبه الفعل قطع عما ليس في الفعل وهو الجر والتنوين »[4] .

١١ – الضرورة تجيز رد الشيء إلى أصله :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب) أما الضرورة فلأنها تجيز رد الشيء إلى أصله ، وأصل الأسماء الصرف »[5] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٩ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .
(٣) هو مذهب البصريين وينظر هامش (٤) ص ٢٦٠ من قسم التحقيق .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٠ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٠ .

١٢ - مراعاة التناسب أولى :

يقول في الباب أيضًا : « قوله : (أو التناسب) في قوله تعالى : ﴿ **سلاسلًا وأغلاً وسعيرًا** ﴾[(١)] ، وقوله تعالى : ﴿ **قواريرًا قواريرًا** ﴾[(٢)] ، فأما قوله تعالى : سلاسلا ، فلأنه لما انضم إلى الاسم أسماء منصرفة حسن أن يرد بها إلى أصله مراعاة للتناسب .

وأما قوله تعالى : ﴿ **قواريرًا** ﴾ ، ونحوه فلأنه رأس آية ، ورؤوس الآي في أخواتها بالألف ، فحسن صرفه ليوقف عليه بالألف فتتناسب رؤوس الآي »[(٣)] .

١٣ - النادر لا اعتداد به :

يقول في الباب نفسه في رده على من زعم مجيء (أفعل) في الواحد : « ... وأجاب بعضهم بأنه قد جاء (أفعل) في الواحد بتاء التأنيث كـ (أَبْلَمَة) - في لغة رديئة لأن الفصيح (أُبْلُمَة) بالضم - وتاء التأنيث لا يعتد بها لأنها زائدة على البنية ، فقد صح مجيء (أفعل) في الواحد . وهذا فاسد لأنه - أولاً - لغة رديئة ، وثانيًا : نادر ، والنادر لا اعتداد به »[(٤)] .

١٤ - لا أثر للشرط عند فقدان السبب :

يقول في الباب نفسه معللًا لجهة صرف (سراويل) - على رأي -: « ... وإذا صرف فلا إشكال على ما ذكرناه لأنا قلنا (الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع) وقد فقد هاهنا كونه جمعًا ، فلا أثر للشرط عن فقدان السبب »[(٥)] .

١٥ - إنما يكون الشيء عوضًا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره :

يقول في الباب نفسه موجهًا قول سيبويه في تنوين نحو (جوار): « ... فإن

---

(١) من الآية ٤ / الإنسان .

(٢) من الآية ١٥ ، ١٦ / الإنسان .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦١ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٧ مع الهامش رقم (٨) ص ٢٩٦ .

قيل : ما هذا التنوين على مذهب سيبويه ؟ قيل : هو عنده تنوين عوض عن الياء المحذوفة[1] .

والأولى أن يقال : عن إعلال الياء بالسكون لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين ، فكيف صح أن يكون عوضًا عنها ولم تحذف إلا بعد وجوده ؟

وإنما يكون الشيء عوضًا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره ، فوجب أن يقال : إنه عوض عن الإعلال ، لأن الإعلال ثابت قبل مجيء التنوين ، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين »[2] .

١٦ - منع الصرف فرع على الإعراب :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (التركيب شرطه العلمية وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد) احترز بقوله : (وأن لا يكون بإضافة) من مثل : غلام زيد - إذا كان علمًا - لأن الإضافة تدخل الممتنع من الصرف في حكم المنصرف ولا أثر للمانع معها على ما سيأتي .

وبقوله : (ولا إسناد) احتراز من مثل : تأبط شرا ، لأنه لا يستقيم فيه إعراب ، ومنع الصرف فرع على الإعراب ، فإذا امتنع الإعراب من أصله امتنع ذلك »[3] .

١٧ - الجمع بين المفسِّر والمفسَّر مكروه :

يقول في باب الفاعل : « قوله : (ووجوبًا في مثل قوله تعالى : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك فأجره** ﴾[4] وهو كل موضع وقع بعد محل الفعل المحذوف فعل أو ما ينزل منزلته مفسر للفعل المحذوف ، وإنما التزموا حذفه كراهية أن

---

(١) ينظر سيبويه ٢ / ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠١ ، ٣٠٢ مع الهامش رقم (١١) ص ٣٠١ ، (٢) ص ٣٠٠٢ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٥ .

(٤) من الآية ٦ / التوبة وينظر الهامش رقم (١) ص ٣٣٥ من التحقيق .

يجمعوا بين المفسِّر والمفسَّر ، لأنهم لم يأتوا بالثاني إلا تفسيرًا للأول ، فلو ذكروا الأول معه لوقع الثاني ضائعًا كقولك : إن زيد قام قمت ، فلو قلت : إن قام زيد قام قمت ، لم يجز لما ذكرناه »[1] .

١٨ - العرب لا تحذف الفاعل :

يقول في باب التنازع رادًا على الكسائي : « قوله : (دون الحذف خلافًا للكسائي) لأنه لا يجيز الإضمار في هذه المسألة المذكورة بل يوجب الحذف[2] - ويظهر ذلك في التثنية والجمع كقوله : ضربني وضربت الزيدين - حذرا من الإضمار قبل الذكر ، وهو مردود لما علم أن العرب لا تحذف الفاعل »[3] .

١٩ - إذا لم يسغ حذف ولا إضمار يجب العدول إلى الظاهر :

يقول في الباب نفسه أيضًا : « قوله : (وحذفت المفعول إن استغنى عنه وإلا أظهرت) احتراز من أن يكون المفعول الثاني من باب (علمت) كقولك : حسبني منطلقًا وحسبت زيدًا منطلقًا ، لأنك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يسوغ حذفه - وسيأتي في بابه - وإن أضمرته أضمرت مفعولاً قبل الذكر ، فلما لم يسغ حذف ولا إضمار وجب العدول إلى الظاهر »[4] .

٢٠ - الخبر لا يكون مخبرًا عنه :

يقول في باب مفعول ما لم يسم فاعله : « قوله : (ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ، ولا الثالث من باب أعلمت)[5] قلنا : إنما لم يقع الثاني من باب (علمت) والثالث من باب (أعلمت) لأن أفعالهما تدخل على المبتدأ والخبر ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٣٥ .
(٢) ينظر الهامش رقم (٢) ص ٣٤٢ من التحقيق .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٢ . وجاء مثله في ص ٧٢٦ ..
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٥ .
(٥) أي : خلافًا للمبرد وابن السراج والفارسي وينظر تحقيقها في هامش (٤) ص ٣٤٩ من قسم التحقيق .

والمفعول الثاني في الأول ، والثالث في الثاني هما خبرا لمبتدأ في المعنى فلو أقيما مقام الفاعل لصار مخبرًا عنهما ، وهذا باطل لأن الخبر لا يكون مخبرًا عنه »[1] .

٢١ - المحكوم عليه لابد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق :

يقول في علة تقديم المبتدأ : « قوله : (وأصل المبتدأ التقديم) لأنه المحكوم عليه فلابد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق »[2] .

٢٢ - يتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها :

يقول في باب المبتدأ والخبر : « ومنه باب : في الدار رجل ، فإنه تخصص بتقديم حكمه عليه ، فكأنه موصوف كما في الفاعل ، ولا يلزم جواز : قائم رجل - وإن كان الخبر مقدمًا - لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها »[3] .

٢٣ - يجوز حذف الضمير إذا كان معلومًا :

يقول في الباب نفسه في جواز حذف العائد : « قوله : (وقد يحذف) يعني : الضمير إذا كان معلومًا كقولهم : البر الكربستين ، والسمن منوان بدرهم ، أي : منه ، ولكن لما علم ساغ حذفه »[4] .

٢٤ - أصل التعلق للأفعال :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (وما وقع ظرفًا أي في مثل قولك : زيد في الدار .

قوله : (فالأكثر أنه مقدر بجملة) نظرًا إلى أنه متعلق وأصل التعلق للأفعال »[5] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٦ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٩ ، وقد تكرر مثل ذلك في ص ٣٨١ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦١ مع هامش (٢) ، (٣) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٢ مع تحقيق المسألة في هامش رقم (٤) .

٢٥ – قد يحكم على الشيء بأحكام متعددة :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (وقد يتعدد الخبر) لأنه حكم ، وقد يحكم على الشيء بأحكام متعددة كما في الصفات »[١] .

٢٦ – التوفية للمعنى واللفظ جميعًا :

يقول في الباب نفسه في مواضع حذف الخبر : « قوله : (ووجوبًا فيما التزم في موضعه غيره) لأن فيه قرينة تشعر بخصوصيته ، ولفظًا ملتزمًا ذكره في موضعه ، فكان فيه توفية للمعنى واللفظ جميعًا ، فالتزم الحذف فيه لذلك ... »[٢] .

٢٧ – العرب تكره أن تجعل الحرف متصرفًا كتصرف الفعل :

يقول في باب خبر (إنَّ) وأخواتها : « قوله : (وأمره كأمر خبر المبتدأ ... إلا في تقديمه) لأنك تقول : قائم زيد ، ولا تقول : إنَّ قائم زيدًا ، كأنهم كرهوا أن يجعلوا الحرف متصرفًا كتصرف الفعل »[٣] .

٢٨ – مازال عنه الاحتمال يحسن التمثيل به :

يقول في باب خبر (لا) التي لنفي الجنس : « قوله : (مثل لا غلام رجل ظريف فيها) ، والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم : لا رجل ظريف[٤] ، وليس يحسن في التمثيل لأمرين : أحدهما : أنه في الظاهر صفة ، ولا يليق بذي الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد تمثيله ، وأقله الاحتمال فيكره أيضًا لذلك .

وهذا المثال لا يحتمل أن يكون (ظريف) إلا خبرًا ، لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب ، فوجب أن لا يكون صفة ، فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به »[٥] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٦ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨١ .

(٤) من أمثلة ابن السراج والفارسي وابن جني . ينظر تحقيق المسألة في هامش (٥) ص ٣٨٢ من قسم التحقيق وهامش (١) ص ٣٨٣ أيضًا .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

٢٩ - القليل إنما يأتي للضرورة لا في سعة الكلام :

يقول في اسم (لا) المشبهة بليس : « قوله : (وهو في لا شاذ) يريد أن الرفع بـ (لا) في المسند إليه تشبهًا بـ (ليس) قليل إنما يأتي للضرورة لا في سعة الكلام »[١] .

٣٠ - ما لا فائدة فيه يستغنى عن ذكره :

يقول في حد المفعول المطلق : « ... وقد أورد على هذا قولهم : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، فإنه اسم لما فعله فاعل مذكور بمعناه ولفظه فيجب أن يدخل في الحد وإذا دخل في الحد فيجب أن ينتصب لأنه إنما حد ليعرف فينتصب كما أن الفاعل حد ليعرف فيرفع .

وهو غير وارد لأنه عندنا داخل في الحد ، ولا شك أنا ذكرنا تعريفه هاهنا لينتصب ولكن بعد أن عرفنا أن منه قسمًا يجب رفعه وهو إذا قصد إقامته مقام الفاعل وجعله أحد الجزئين ... واستغنى عن ذكره هاهنا لأن ذكره راجع إلى تكرير محصن لا فائدة منه زائدة ، لأنا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم فتبين أنه لا حاجة إلى الاحتراز منه »[٢] .

٣١ - ما وضع للحقيقة يتعذر تثنيته وجمعه :

يقول في علة تثنية المفعول المطلق المؤكد لعامله : « قوله : (فالأول لا يثنى ولا يجمع إلى آخره) لأنه موضوع للحقيقة بدليل صحة إطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف أنواعه ، وإذا كان كذلك تعذرت تثنيته وجمعه ، إذ حقيقة التثنية أن يقصد إلى أمرين متميزين اشتركا في اسم واحد فتزيد علامة أحدهما اختصارًا ، وهذا قد تعذر أن يكون معه مثله لأنه للحقيقة على اختلافها فيستحيل أن يكون معه مثله »[٣] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٦ مع الهامش رقم (٣) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .   (٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٩٢ .

٣٢ - عمل الفعل أصل فيتصرف في معموله :

يقول في باب المفعول به : « قوله : (وقد يتقدم على الفعل) لأن عمل الفعل أصل فيتصرف في معموله بخلاف (أن) وما جرى مجراها »[١] .

٣٣ - حرف الجر لا يمكن إلغاؤه :

يقول في باب المنادى : « قوله : (ويخفض بلام الاستغاثة مثل : بالزيد) لأن حرف الجر لا يمكن إلغاؤه فكان اعتباره أولى »[٢] .

٣٤ - حكم المبني أن يجري على موضعه لا على لفظه :

يقول في باب توابع المنادى : « قوله : (وتنصب على محله) لأنه في موضع نصب ، وحكم المبني أن يجري على موضعه لا على لفظه »[٣] .

٣٥ - لا يجمع بين البدل والمبدل منه :

يقول في باب المضاف إلى ياء المتكلم : « قوله : (وبالألف دون الياء) يعني أنهم يقولون : يا أبتا ويا أمتا ، ولا يقولون : يا أبتي ويا أمتي . لأن التاء بدل عن الياء ، فلم يجمعوا بين البدل والمبدل منه ، بخلاف الألف فإنها ليست بدلاً كالتاء »[٤] .

٣٦ - ما يؤدي إلى جعل الاسم على بنية ليست من أبنيتهم مرفوض :

يقول في باب الترخيم : « ... وإنما اشترط أن يكون زائدًا على الثلاثة لأنه لو رخم وهو على ثلاثة أحرف لأدى إلى جعل الاسم ليس على بنية من أبنيتهم بالترخيم الذي هو تخفيف لا إعلال ولا سيما على لغة من يقول (يا حارُ) لأنه عندهم اسم

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠٦ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤١٤ وفي ص ٤٩٥ : « لأن حروف الجر لا تلغى » وينظر ص ٧٢٦ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤١٧ . وقد جاء في ص ٤١٩ : « المعطوف على المبنيات أنما يجري على المواضع لا على الألفاظ » .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

برأسه »[1] .

٣٧ - إذا زال العارض بقي الأصل :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (وإن كان غير ذلك فحرف واحد) لأنه لم يوجد مناسب يحذف لأجله أكثر من حرف واحد ، وهذا هو الأصل والزيادة إنما كانت لعارض ، فإذا زال العارض بقي على الأصل »[2] .

٣٨ - ما كان الحذف فيه لا للإعلال يقدر كالمعدوم :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (وقد يجعل اسمًا برأسه) هذه لغة قليلة ، ووجهها أنهم يقدرون المحذوف نسيًا منسيًا حتى كأن الاسم بني على هذه الحروف الباقية ، فلذلك عاملوه معاملة الأسم المستقل لأن الحذف فيه لا للإعلال ، ومن لغتهم أن ما كان الحذف فيه لا للإغلال يقدر كالمعدوم ... »[3] .

٣٩ - المنصوص عليه بحكم لا يدخل معه غيره :

يقول في باب الندبة : « قوله : (وهو المتفجع عليه بيا أو وا) لأن المندوب لا يدخل عليه سواهما دون بقية حروف النداء ، كأنهم حملوه على المشهور في النداء ، وجعلوا له حرفًا نصًا إذا قصدوا النصوصية عليه وهو (وا) ، وهو معنى قوله : (واختص بوا) »[4] .

٤٠ - ما يوجب اللبس يعدل عنه :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (فإن خفت اللبس قلت : واغلامكيه واغلامكموه) يريد أن زيادة الألف إذا كانت توجب لبسًا عدل عنها إلى غيرها من حروف المد حسب ما يكون في آخر الاسم من الحركات ، فإن كانت ضمة فالواو ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٨ مع تحقيق المسألة في الهامش رقم (٤) من الصفحة نفسها .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٣ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٤ ، ٤٤٥ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

وإن كانت كسرة فالياء »[1] .

٤١ - عدم الجمع بين وجوه من الحذف كراهة الإخلال :

يقول في علة عدم حذف حرف النداء مع اسم الجنس : « ... وإنما امتنع حذف الحرف منه لأن أصله أن ينادي بـ (يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، ويا أيهذا الرجل - على ما تقدم - وإذا قيل : يا رجل ، فقد حذفت الألف واللام استغناء عنهما بحرف النداء ، وحذف ما كان لحذف اللام ، فكرهوا حذف حرف النداء أيضًا لئلا يجمعوا بين وجوه من الحذف فيخلوا »[2] .

٤٢ - اجتماع التعريفين مكـروه :

يقول في علة عدم حذف حرف النداء مع اسم الإشارة : « ... وكذلك اسم الإشارة ، وأصله أن تقول : يا أيهذا ، كراهة اجتماع التعريفين ، ثم حذفوا المتوسط إما لأن التعريفين مختلفان وإما لأنهم قدروا تعريف الإشارة منتفيًا كما يقدر بعضهم انتفاء تعريف العلمية فبقي : يا هذا ، فكرهوا الحذف خوف الإخلال »[3] .

٤٣ - لا يستقيم إعمال الفعل عملين من جهة واحدة :

يقول في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير : « قوله : (ينصب بفعل يفسره ما بعده ...) وإنما انتصب لأن ما بعده قرينة تدل على الفعل الناصب له . ولم يصح أن يكون منصوبًا بما بعده لأن الفعل لا يستقيم إعماله عملين من جهة واحدة »[4] .

٤٤ - ما لا يلزم معه تقدير ولا حذف أولى :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه)

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٥١ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤٥٥ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦١ .

يعني عند عدم قرائن النصب المختار واللازم والقرائن المسوية بين الأمرين – على ما سيأتي – ومثاله : زيد ضربته ، قال سيبويه : والنصب عربي كثير والرفع أجود[1] .

وإنما كان أجود لأنه لا يلزم معه تقدير و لا حذف ، وفي النصب يلزم التقدير والحذف) فكان الرفع أولى لذلك »[2] .

٤٥ – الطلب لا يصلح خبرًا لمناقضته له إلا بتأويل بعيد :

يقول في الباب نفسه معللاً لترجيح النصب في نحو : أما زيدًا فاضربه : « ... وإنما ترجح الطلب في اقتضاء النصب على الأصل وعلى قرينة الرفع التي هي (أما) لأنه إذا رفع كان الطلب خبرًا له ، والطلب لا يصلح خبرًا لمناقضته له إلا بتأويل بعيد ، بخلاف النصب فإنه لا بعد فيه إلا وقوعه على غير الأكثر »[3] .

٤٦ – التناسب في كلامهم مقصود مهم عندهم :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب) لأنه إذا تقدمت جملة فعلية على ما نحن فيه فلو رفع لكان جملة اسمية ، فيكون قد عطف جملة اسمية على جملة فعلية وهو غير متناسب ، والتناسب في كلامهم مقصود مهم عندهم »[4] .

٤٧ – لا يعمل الفعل رفعًا فيما قبله :

يقول في الباب نفسه معللاً لوجوب الرفع في نحو (أزيدٌ ذُهِبَ به) « قوله : (وليس مثل : أزيدٌ ذُهِبَ به ، منه فالرفع لازم) أي : ليس مثل هذه المسألة من هذا الباب فالرفع فيه لازم على أنه مبتدأ أو فاعل لدخوله في حدهما وامتناع تقدير عامل سواهما وبيانه من وجهين :

---

(١) ينظر سيبويه ١ / ٤١ ، ٤٢ وقد أثبت عبارته في هامش (٥) ص ٤٦٢ من التحقيق .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٢ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٤ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٥ .

أحدهما أن الفعل شرطه أن يكون مشتغلاً عن العمل فيما قبله بضميره على وجه لو لم يشتغل عنه لعمل فيه ، وهذا ليس كذلك لأنه لو لم يشتغل عنه لم يعمل فيه شيئًا ، لأنه يقتضي مرفوعًا ولا يعمل الفعل رفعًا فيما قبله »[1] .

٤٨ - لا يجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد :

يقول في باب التحذير : « ... مثل إياك والأسد ، وأصله : اتقك ، إلا أنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ، فعدل إلى : اتق نفسك ، ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم ، فعدلوا عن لفظ (النفس) لانتفاء موجبها فوجب رجوع الضمير »[2] .

٤٩ - أصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات[3] :

يقول في رده على من أجاز حذف حرف العطف في نحو : إياك والأسد : وحذف حرف العطف ممتنع مطلقًا وإن تمسك المجيز بقوله :

فإياك إياك المراء فإنه * إلى الشر دعاء وللشر جالب[4]

فليس فيه حجة لأمور منها :

الأول : أنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود لا تثبت به الأصول .

الثاني : أنه في ضرورة الشعر ، والكلام في سعة الكلام .

الثالث : أن المراء مصدر بمعنى (أن تماري) فحمل عليه لكونه بمعناه بخلاف باب الأسد فإنه لا يقدر فيه ذلك التقدير .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٩ .

(٣) في ص ٩٤٢ من التحقيق مثل هذا وهو قوله : « لا يثبت مثل هذا الأصل مع هذه المحتملات » .

(٤) البيت من الطويل للفضل بن عباس القرشي . وينظر الحديث عنه هامش (٦) ص ٤٨٢ من التحقيق .

الرابع : قول الخليل[1] إن (المراء) منصوب بفعل مقدر ، و (إياك إياك) مستقل ، ثم شرع في كلام آخر فقال (المراء) .

وإذا احتمل ذلك لم تبق فيه حجة ، لأن أصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات »[2] .

٥٠ – ما جاز مع معنى الفعل فهو في صريح الفعل أجوز :

يقول في باب المفعول معه : « قوله : (وإن لم يجز العطف تعين النصب) مثل : جئت وزيدًا . وإنما تعين النصب لتعذر العطف وهو فعل صريح ، وإذا جاز مثل ذلك مع معنى الفعل فهو في صريح الفعل أجوز »[3] .

٥١ – الحاجة إلى أحوال المعارف أهم :

يقول في باب الحال : « قوله : (وصاحبها معرفة غالبًا) لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم ، بخلاف النكرة فإن وصفها يغنى »[4] .

٥٢ – العامل المعنوي لا يقوي قوة اللفظي :

يقول في الباب نفسه : « قوله : (ولا تتقدم على العامل المعنوي بخلاف اللفظي) لأن العامل المعنوي ليس يقوي قوة اللفظي ، فإذا تأخر ضعف لأنه وضع غير موضعه »[5] .

ومن هذه الأصول والقوانين قوله :

٥٣ – تفضيل الشيء على نفسه لا يعقل إلا باعتبارين[6] .

٥٤ – إذا امتنع تقديم الأصل فامتناع تقديم الفرع أجدر[7] .

---

(١) لم أجد نصًا للخليل يفيد ما نسب إليه وينظر تحقيق المسألة في هامش (٥) ص ٤٨٣ من التحقيق

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨٢ ، ٤٨٣ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٥٠٤ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥٠٧ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٤ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٥٢٩ .

٥٥ - لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالإسناد فيما ذكره إلا بعد تمامه[١] .

٥٦ - ما قل تقديره وقوي معناه فهو أولى[٢] .

٥٧ - لا يلزم من القصد إلى مناسبة ألفاظ متعددة مناسبة ألفاظ أقل منها[٣] .

٥٨ - ما لا يجوز في الأصل لا يجوز في الفرع[٤] .

٥٩ - الجمع بين تعريفين مطروح في لغتهم[٥] .

٦٠ - يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع[٦] .

٦١ - توضيح الشيء أو تخصيصه بنفسه غير مستقيم[٧] .

٦٢ - الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس[٨] .

٦٣ - بقاء الاسم على حرف واحد ليس في المتمكن من كلامهم[٩] .

٦٤ - اتصال المضمر المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بالفعل[١٠] .

٦٥ - التخفيف بالأكثر أولى[١١] .

٦٦ - لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ[١٢] .

٦٧ - وضع العرب على أن تكون القرينة في نفس اللفظ لا خارجة عنه[١٣] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٦ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٦٤ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٧٢ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٥٨٦ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩١ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩٩ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٦٠٦ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٦٠٨ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٦١٨ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٦٣٩ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٦٨٢ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٨٧ .

(١٣) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩٠ .

٦٨ – دلالة المبتدأ على المبتدأ أولى ودلالة الفعل على الفعل أولى[١] .
٦٩ – المقصود بالأعرفية ما كان أبعد عن اللبس[٢] .
٧٠ – توالي أربع فتحات في كلمة واحدة مع الامتزاج بما فيه فتحة مكروه[٣] .
٧١ – لا يجمع بين تأنيثين في العدد المركب فيما هو كالكلمة الواحدة[٤] .
٧٢ – الأسماء المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه وإنما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها[٥] .
٧٣ – جعل الأصل للأصل والفرع للفرع[٦] .
٧٤ – العرب لا تدخل حرف الجر على حرف النفي[٧] .
٧٥ – لا يعدل إلى التعليق مع إمكان الإعمال والتقديم[٨] .
٧٦ – الأمثال لا تغير[٩] .
٧٧ – المضمر لا يغير كلمة[١٠] .
٧٨ – إضمار حرف الجر معملاً على خلاف القياس[١١] .
٧٩ – لا يجمعون بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد[١٢] .

* * *

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٣٩ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٧٨٩ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٩٢ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٧٩٢ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨١٠ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦٢ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٧ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٩٠٢ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢٦ .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤٥ .
(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٣ .
(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٧٩٠ .



الباب الثالث

آراؤه واتجاهاته النحوية

الفصل الأول : آراؤه التي تفرد بها .

الفصل الثاني : اتجاهاته النحوية .

الفصل الثالث : موازنة بين شرح ابن الحاجب وغيره من الشروح .

المبحث الأول : موازنة بينه وبين شرحي الوافية والمفصل .

المبحث الثاني : موازنة بينه وبين غيره من شروح الكافية .



الفصل الأول

آراؤه التي تفرد بها

ذكرت – فيما سبق – أن لابن الحاجب كثيرًا من الآراء الاجتهادية التي يغلب على ظني – في ضوء دراستي لشرح الكافية وبعض آثاره النحوية الأخرى وكذلك مصنفات من نقل عنهم – أنه تفرد بها ، فقد خالف النحويين المتقدمين بصريين وكوفيين وبغداديين في بعض الحدود والأقوال التي اشتهرت بين معاصريه عنه ، وكان له – رحمه الله – في كل منها وجهة علل لها ودلل عليها ورأى أنها الأحرى بالأخذ والقبول .

وأعود وأكرر هنا قول ابن خلكان عنه : « ... وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة ، وخالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها »[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن كُلاًّ من ابن مالك والرضي قد ارتضيا ما قال به في بعض المسائل وذهبا مذهبه في البعض الآخر حتى شاع بين المتأخرين أنها لهما ، وسأنبه على كل مسألة في موضعها إن شاء الله تعالى .

وسأعرض تلك الآراء حسب ذكرها في شرح الكافية وهي :

١ – حد جمهور النحاة المعرب بأنه ما اختلف آخره باختلاف العوامل[2] . ولم يرتض ابن الحاجب هذا القول وحده بما لا يلزم منه دور فقال : – « فالمعرب : المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل »[3] .

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي للفارسي ص ١٢ – اللمع لابن جني ص ٩١ – المفصل ص ١٦ – المرتجل لابن الخشاب شرح جمل عبد القاهر ص ٣٤ – فصول ابن معط ص ١٥٤ – المقرب لابن عصفور ٤٧/١ – شرح ابن يعيش ٤٩/١ ، ٥٠ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٤ .

ثم علل لقوله مرجحًا فقال : « ... وهذا أولى من حد المعرب بأنه الذي يختلف آخره باختلاف العوامل ، فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حد الشيء بما هو أكثر التباسًا منه ، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره ، فلا يليق أن يحد بالشيء الذي الغرض من معرفته معرفته ، وما هو إلا كمن يحد الفاعل بأنه المرفوع بالفعل ، فإن الغرض من حد الفاعل أن يعرف ليرتفع ، فلا يليق حده بالرفع »[1] .

ثم بين حكمه بما عرفه به الجمهور فقال : « وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا »[2] قال الرضي في شرحه معلقًا ومرجحًا قول ابن الحاجب : « ... هذا الذي جعله المصنف – بعد تمام الحد – حكمًا من أحكامه لازمًا له جعله النحاة حد المعرب فقالوا : المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل . قال المصنف – وهو الحق – يلزم منه الدور ، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر ، بل الاختلاف الذي يصح لغة ، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولاً ، فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده ، فيكون دورًا »[3] .

وقد رجح الجامي قول ابن الحاجب أيضًا وعلل له بمعنى ما نقله الرضي عن ابن الحاجب نفسه[4] .

هذا .. وقد قال ابن مالك بمثل قول المصنف فقد حده في شرح الكافية الشافية بقوله : « فالمعرب اسم لا يضاهي الحرف ، أي لا يشابهه »[5] غير أنه اقتصر – في حده – على ما لم يشبه الحرف ولم يذكر ما وقع غير مركب .

٢ – عرف ابن الحاجب العامل بقوله : « ... والعامل هو الذي به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب »[6] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ . (٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٧ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١/١٧ وما نقله عن المصنف في شرحه للمفصل (الإيضاح) ٦١/٢ .
(٤) ينظر : الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي ٢ / ٣١ ، ٣٢ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١١ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤٢ .

ثم بين مقصده من هذا الحد فقال : « ... وقد علمنا أن المقتضى للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة خيفة التباسها ، ولا يتقوم كل واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب ، فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملاً .

ومثاله أنك إذا قلت : قام زيد ، فالمقتضي للرفع الفاعلية ، ولم تتقوم الفاعلية في (زيد) إلا بـ (قام) المسند إليه ، لأنك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية ، فـ (قام) هو العامل .

وإن وقع اختلاف في العامل في بعض الصور فليس اختلافًا في هذه القاعدة ، وإنما هو اختلاف فيما يتحقق به المعنى المقتضي »[1] .

قال الرضي في شرحه – بعد أن ذكر كلام ابن الحاجب – : « ... لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ، ولهذا سموه عاملاً »[2] .

وما ذهب إليه ابن الحاجب في تعريفه للعامل قول لم يذكره أحد من متقدمي النحاة، إلا أن مضمونه وفحواه لا يخرج عن مضمون قول سيبويه[3] وابن جني[4] وغيرهما .

وقد أشرت في التحقيق إلى قول النحاة مفصلًا القول فيما ذهب إليه ابن مضاء من القول مخالفًا به متقدمي النحاة في قولهم بالعامل[5] .

٣ – خص ابن الحاجب الاستفهام المسوغ للابتداء بالنكرة أن يكون بالهمزة المعادلة (أم) المتصلة خلافًا لجمهور النحاة فإنهم لم يشترطوا الهمزة المعادلة لـ (أم) وإنما ذهبوا إلى طلب العموم في النكرة بمطلق الاستفهام .

يقول ابن الحاجب : « وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصص بوجه ما . فمنه

---

(١) المصدر السابق .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨ ، ٢١ ، ٢٥ .
(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٣ ، ١٥ .　(٤) ينظر : الخصائص ١ / ١٠٩ ، ١١٠ .
(٥) ينظر قسم التحقيق هامش (٦) ص ٢٤٢ – الرد على النحاة ص ١٢ – ٢٠ .

باب : (ولعبد مؤمن خير من مشرك) فإنه تخصص بالصفة . ومنه باب : أرجل في الدار أم امرأة ، فإنه تخصص بثبوت الخبر لأحدهما وإنما سأل عن التعيين »[1] .

وهو وإن لم يصرح بما شرطه في العبارة السابقة فقد صرح به في شرح الوافية بقوله : « ... ومنها إذا وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة لـ (أم) المتصلة كقولهم : أرجل في الدار أم امرأة ، لأن المتكلم قد علم نسبته إلى أحدهما »[2] .

وقد تبعه في هذا كل من ابن عصفور[3] والفاضل الإسفراييني[4] .

ورده عليه كل من ابن هشام[5] والرضي[6] والسيوطي[7] .

٤ - ذهب ابن الحاجب إلى أن المنادى المفرد المعرفة مبني على ما يرفع به . ومذهب جمهور النحاة المتقدمين أنه مبني على الضم[8] . قال في شرح الكافية : « ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردًا معرفة . هذا أولى من قولهم : ويبنى على الضم . لأن نحو : يا زيدان ويا زيدون مفرد مبني وليس على الضم .

فإذا قيل : ويبنى على ما يرفع به جمع الجميع مثل : يا زيد ، ويا رجل ، ويا زيدان ويا زيدون »[9] . وبمثل هذا قال في شرح الوافية[10] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .
(٢) ينظر شرح الوافية ١ / ١١٠ .　　(٣) ينظر : المقرب ١ / ٨٢ .
(٤) ينظر : لباب الإعراب للإسفراييني ص ٢٠٩ .
(٥) ينظر : المغنى ١ / ٤٧٠ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ١ / ٨٩ .
(٧) ينظر : الهمع ١ / ١٠١ .
(٨) ينظر في هذا القول : سيبويه ١ / ٣١٠ ، ٣١١ - المقتضب ٤ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ - أصول ابن السراج ١ / ٤٠١ - إيضاح الفارسي ص ٢٢٧ - اللمع لابن جني ص ١٩١ - الإنصاف ١ / ٣٢٣ - شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤٨ - المفصل ص ٣٦ - فصول ابن معط ص ٢١٠ - التوطئة للشلوبيني ص ٢٨٦ - المقرب ١ / ١٧٥ - المرتجل لابن الخشاب ص ١٩٢ - شرح ابن يعيش ١ / ١٢٨ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٤١٢ ، ٤١٣ .
(١٠) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ١ / ١٤٤ ، ١٤٥ .

وقد تبع المصنف فيما ذهب إليه ابن مالك[1] وجمهور المتأخرين ، فقد استحسنوا هذا القول وأثبتوه في مصنفاتهم[2] ، ولم يخالف فيه سوى ابن هشام في شرح الشذور[3] ، أما في غيره من مصنفاته فقد ذهب مذهب ابن الحاجب[4] .

٥ – ذهب المصنف في باب المفعول معه إلى أن النصب متعين في مثل : جئت وزيدًا ، وذلك لتعذر العطف الذي يُجَوِّزُ الوجهين . قال ابن الحاجب : « وإن لم يجز العطف تعين النصب مثل : جئت وزيدًا ، وإنما تعين النصب لتعذر العطف وهو فعل صريح ، وإذا جاز مثل ذلك مع معنى الفعل فهو في صريح الفعل أجوز »[5] .

ومذهب جمهور النحاة على أن النصب في نحو ذلك مختار لا متعين ، وهو مبنى على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل ، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع[6] .

٦ – مذهب جمهور النحاة أن الحال لا تكون إلا مشتقة ، فإن جاءت جامدة

---

(١) ينظر : التسهيل ص ١٧٩ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٨ – الألفية بشرح المرادي ٣ / ٢٧٧ .

(٢) ينظر : شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٧٧ – النكت الحسان لأبي حيان ص ٣٣٤ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٥٨ – لباب الإعراب للإسفراييني ص ٣٠٢ الرشاد في شرح الإرشاد لابن الشريف الجرجاني ص ١١٨ – الهادية للأردبيلي ص ٧٢ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٢٩ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٩٣ – الكافي للزنجاني ٢ / ٦٣٣ – المطالع السعيدة للسيوطي ١ / ٣٦٩ – الهمع ١ / ١٧٢ – البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي ص ٣٦٧ – الأشموني ٣ / ١٣٨ – التصريح ٢ / ١٦٥ .

(٣) ينظر شرح شذور الذهب ص ٢١٦ .

(٤) ينظر : التوضيح ٤ / ١٧ – شرح الجامع الصغير ص ٩٤ – شرح قطر الندى ص ٤٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٦) ينظر : التسهيل ص ١٠٠ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٠ – شرح الرضي ١ / ١٩٦ – التذييل والتكميل شرح التسهيل لابن حيان ٣ / ٤٧١ ، ٤٧٢ شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩٩ – التصريح ١ / ٣٤٥ .

تكلفوا تأويلها بالمشتق[1] . وقد خالفهم ابن الحاجب في هذا وأجاز وقوع كل ما دل على الهيئة حالاً سواء أكان مشتقًا أم غير مشتق . فقال : « ... وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً لقيامه بمعنى الحالية ، فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه لاستقلال ما يدل على الهيئة مثل : هذا بسرا أطيب منه رطبًا . فـ (بسرا) و (رطبا) حالان لاستقلالهما بدلالة الهيئة وليسا مشتقين[2] .

قال الرضي في شرحه معلقًا على قول المصنف : « ... هذا رد على النحاة فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال ، وإن كان جامدًا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ، قالوا : لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق ، فقالوا في نحو (هذا بسرا أطيب منه رطبًا) : هذا مبسرًا أطيب منه مرطبًا ، أي كائنًا بسرًا وكائنًا رطبًا ، و ﴿ **هذه ناقة الله لكم** ﴾ أي دالة .

قال المصنف - وهو الحق - لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق ... »[3] .

٧ - أورد ابن الحاجب في شرح الكافية قولين في العامل في المستثنى .

أحدهما : أن العامل في المستثنى هو المستثنى منه بواسطة الحرف ، وهذا قول تفرد به ولم يذهب إليه أحد من متقدمي النحاة .

والثاني : أن العامل هو الفعل - إن كان ثَمَّ فعل في الجملة - بواسطة (إلا) . وهذا قول سيبويه وجمهور البصريين[4] .

---

(١) ينظر سيبويه ١ / ١٩٥ - أصول ابن السراج ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ - شرح العمدة لابن مالك ١ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ - التوضيح ٢ / ٢٩٧ - ٣٠٠ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣٣ - ١٣٥ - شرح ابن عقيل ١ / ٦٢٨ - الأشموني ٢ / ١٧٠ - ١٧١ - المطالع السعيدة ٢ / ٤ ، ٥ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٠٩ .

(٣) شرح الرضي ١ / ٢٠٧ . وينظر : مبسوط الأحكام ورقة ١٨٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٣ .

(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٣٦٠ ، ٣٦٩ - الإنصاف ١ / ٢٦١ - شرح ابن يعيش ٢ / ٧٦ - شرح الرضي ١ / ٢٢٦ .

قال ابن الحاجب : « ... وما سوى ذلك فمنصوب بالفعل بواسطة (إلا) إن كان ثم فعل ، وإن لم يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة الحرف ، هذا هو الوجه في مثل قولك : الزيدون إلا أخاك أصحابك ... »[١] .

وحقيقة الأمر أن ابن الحاجب قد رجح القول الأول على قول سيبويه وجمهور البصريين بقوله : « ... والتحقيق أن العامل المستثنى منه في الموضعين لحصول الناصب فيهما »[٢] .

ويدل لما قررته أنه لم يذكر في كل من شرحي الوافية والمفصل إلا القول الذي تفرد به ، فقال في شرح الوافية[٣] : « ... وعامله المستثنى منه لأنه يقتضي الإخراج قبولاً فانتصب به بواسطة (الا) تشبيها بالمفعول معه إذا عمل فيه ما يقتضيه قبولاً بواسطة حرف ، وهذا معنى مناسب في العمل فلا ينبغي أن يعدل عنه » .

وقال في شرح المفصل[٤] – ونقله عنه الرضي[٥] – « ... والعامل فيه المستثنى منه بواسطة (الا) » .

ثم إنه ذكر في شرح الوافية ما يضعف قول سيبويه وجمهور البصريين – وهو أحد الوجهين اللذين ذكرهما في شرح الكافية – بقوله : « ... ولا ينبغي أن يجعل للفعل في (قام القوم إلا زيدًا) عمل لأنه يبطل بقولهم : (القوم إلا زيد أخوتك) ولا عامل سوى ما ذكر ... »[٦] .

هذا ... ويقتضيني المقام أن أشير إلى ما في المسألة من خلاف بين النحويين حتى يتضح موقف ابن الحاجب جليًا . فقد اختلف النحاة في العامل في المستثنى ما هو ؟ على أقوال :

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٠ .

(٢) ينظر المصدر السابق .

(٣) ينظر : شرح الوافية ١ / ٢٤٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٨٦ .

(٥) ينظر شرح الرضي ١ / ٢٢٧ . (٦) ينظر شرح الوافية ١ / ٤٥٤ .

الأول : قول سيبويه وهو أن العامل فيه ما قبله من كلام ، يدل على ذلك قوله : « ... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهمًا »[1] .

وقوله أيضًا : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) حين قلت : له عشرون درهما »[2] .

وقد وجه النحاة هذا القول بأن العامل عند سيبويه هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة (إلا) ، ونسب هذا القول إلى جمهور البصريين[3] .

الثاني : قول المبرد وهو أن العامل الفعل المحذوف و (إلا) بدل منه ودليل عليه ، يدل على ذلك قوله في الكامل[4] : « ... لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو : جاءني أخوتك إلا زيدًا ، كما قال تعالى : ﴿ **فشربوا منه إلا قليلاً منهم** ﴾ ونصب هذا على معنى الفعل و (إلا) دليل على ذلك .

فإذا قلت : (جاءني القوم) لم يؤمن أن يقع عند السامع أن (زيدًا) أحدهم ، فإذا قال : (إلا زيدًا) فالمعنى : لا أعني فيهم زيدًا ، أو : استثنى ممن ذكرت زيدًا . ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرته أبين منه » .

ويقول في المقتضب[5] : « ... وذلك لأنك لما قلت : (جاءني القوم) وقع عند السامع أن (زيدًا) فيهم ، فلما قلت : (إلا زيدًا) كانت (إلا) بدلاً من قولك : أعني زيدًا واستثنى فيما جاءني زيدًا ، فكانت بدلًا من الفعل » .

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٣٦٠ .
(٢) ينظر : سيبويه ١ / ٣٦٩ .
(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ - أسرار العربية ص ٢٠١ - شرح ابن يعيش ٢ / ٧٦ - شرح الرضي ١ / ٢٢٦ .
(٤) ينظر : الكامل ٢ / ٨٩ . (٥) ينظر : المقتضب ٤ / ٣٩٠ .

هذا .. وقد نسب كل من الأنباري[١] وابن الخشاب[٢] وابن يعيش[٣] والرضي[٤] إلى المبرد قولًا مخالفًا لما ذكره وهو أن العامل (إلا) وحدها . قالوا : وتبعه الزجاج .

وقد وجدت أن العامل عند الزجاج (استثنى) محذوفًا ، هذا ما صرح به في معاني القرآن وإعرابه[٥] .

الثالث : قول الكسائي من الكوفيين وهو أن العامل فيه – إذا انتصب – (أن) مقدرة بعد (إلا) محذوفة الخبر ، فتقدير (قام القوم إلا زيدًا) : قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم[٦] .

قال الرضي : « ... وليس بشيء إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب (أن) مع اسمها وخبرها لأنها في تقدير المفرد »[٧] .

الرابع : قول الفراء ومن تبعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا) العاطفة ، حذفت النون الثانية من (إن) وأدغمت الأولى في لام (لا) . فإذا انتصب الاسم بعدها فبإن ، وإذا تبع ما قبله في الإعراب فبلا العاطفة ، فكأن أصل (قام القوم إلا زيدًا) : قام القوم إن زيدًا لا قام ، أي : لم يقم[٨] .

قال ابن الحاجب في شرح المفصل : « ... وهذا ليس بشيء لأنه غير مستقيم لفظًا ومعنى أما اللفظ فلأنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف

---

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ .
(٢) ينظر : المرتجل ص ١٨٦ . (٣) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٧٦ .
(٤) ينظر : شرح الرضى ١ / ٢٢٦ . وينظر ما ذكره الأستاذ عضيمة رادًا على هذا القول في هامش (١) ٤ / ٣٩٠ من المقتضب .
(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٧٦ .
(٦) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٧ – الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٨٤ .
(٧) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٦ .
(٨) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٦٧ – الإنصاف ١ / ٢٦١ – شرح الرضي ١ / ٢٢٦ .

ذلك »[1] .

الخامس : قول ابن السراج وهو أن العامل (استثنى) محذوفاً ، فكما أن المنادى منصوب بفعل محذوف وحرف النداء دليل عليه ، فكذا هذا ، فالمستثنى على هذا القول مفعول به[2] ، وهذا أيضًا قول الزجاج الذي أشرت إليه سابقًا[3] .

قال ابن السراج : « ... فتقول على ذلك : ضربت القوم إلا زيدًا ، ومررت بالقوم إلا زيدًا ، فكأنك قلت في جميع ذلك : استثنى زيدًا ... »[4] .

وقد ذكر الرضي هذا القول دون أن ينسبه وعقب عليه بقوله : « ... وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير (امتنع) ونحوه »[5] .

هذا .. وقد أورد ابن الحاجب كل هذه الأقوال في شرح المفصل غير معزوة إلى قائليها ورجح منها القول الأول فقال : « ... وقال قوم : العامل فيه ما قبله بواسطة (إلا) – إذا كان فضلة – وهو المذهب الصحيح ، لأنك إذا قلت جاء القوم إلا زيدًا ، فقد وقع (زيد) فضله ، وقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك (جاء القوم) بـ (إلا) ، فقد صار لقولك : (جاء القوم) بواسطة (إلا) في (زيد) معنى ، وهو معنى الاستثناء »[6] .

٨ – ذهب ابن الحاجب إلى جواز وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب إذا استقام المعنى ، وهذا مخالف لما عليه جمهور النحويين من اشتراطهم وقوعه في غير الموجب . يقول ابن الحاجب : « ... وهو في غير الموجب ليفيد مثل : ما ضربني إلا زيد ، هذا هو الكثير في هذا الباب ، لأن المستثنى منه محذوف ولابد من تقديره

---

(١) ينظر : الايضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٨٤ .
(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ وما بعدها – شرح الرضي ١ / ٢٢٧ .
(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧٦ .
(٤) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٤٣ .
(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٧ .
(٦) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٨٥ . وينظر ما ذكرته في هذه المسألة في هوامش ص ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ من قسم التحقيق .

معنى . وإنما يقدر عامًا من جنس المستثنى ، وهذا التقدير إنما يستقيم مع النفي ، ألا ترى أنك إذا قلت (ما ضربني إلا زيد) استقام تقدير : ما ضربني أحد إلا زيد ، لو قلت (ضربني إلا زيد) لم يستقم فيه مثل ذلك بوجه .

قوله : (إلا أن يستقيم المعنى) يريد أن ذلك قد جء قليلاً فيما كان فضلة ويستقيم فيه المعنى كقولك : قرأت إلا يوم كذا ، لأنه يجوز أن تقرأ الأيام كلها إلا يومًا ، بخلاف : ضربنى إلا زيد ، فإنه لا يستقيم أن يضربه كل أحد ويستثنى (زيدًا) »[1] .

قال الجامي في شرحه مستدركًا على ابن الحاجب : « ... ولقائل أن يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب - في بعض الصور - فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضًا نحو : (ما مات إلا زيد) ، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضًا استقامة المعنى .

وأيضًا لا يصح مثل : (قرأت إلا يوم كذا) إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلاً ، فيجوز مثل هذا التخصيص في (ضربنى إلا زيد) بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة ، فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها .

وأجيب : بأن المعتبر هو الغالب ، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم ، وفي النفي عكسه ... »[2] .

٩ - ذهب ابن الحاجب إلى أن المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس إذا كان مفردًا مبني على ما ينصب به ، وجعل هذا القول أولى من قول جمهور النحويين : (مبني على الفتح)[3] ، يقول : « ... فإن كان مفردًا فهو مبني على ما ينصب

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٨ . وكرر مثل هذا القول في ص ٩١٣ أيضًا .

(٢) ينظر : الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي ٢ / ٣٠٨ .

(٣) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٦١ - إيضاح الفارسي ص ٢٣٩ - اللمع لابن جني ص ١٢٧ - المفصل ص ٧٥ - المقرب ١ / ١٩٠ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠١ - التوضيح لابن هشام ٢ / ٨ .

به . هذا أولى من قولهم : (مبني على الفتح) فإنا نقول : لا غَلَامَيْنِ لك ، وليس مبنيًا على الفتح ، وكذلك : لا مُسْلِمِيْنَ لك ، وإذا قلنا : (مبني على ما ينصب به) شمل ذلك كله »[1] .

وقد تبع ابن الحاجب فيما قال به كثير من المتأخرين مثل المرادي[2] وابن عقيل[3] وأبي حيان[4] ، ورجح الرضي هذا القول فقال : « قوله : (على ما ينصب به) هذا أولى - كما مر في باب المنادى - من قولهم : مبني على الفتح . دخل فيه نحو : لا غُلَامَيْنِ ، ولا مُسْلِمِيْن ... لك »[5] .

١٠ - مذهب ابن الحاجب أن الإضافة بقسميها - معنوية ولفظية - يجر المضاف إليه فيها بتقدير حرف الجر ، وهذا مخالف لما عليه جمهور النحاة إذ لم يقل أحد منهم بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية .

يقول ابن الحاجب : « ... والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظًا أو تقديرًا ... وقوله (أو تقديرًا) ليدخل فيه المجرور بإضافة الاسم إليه ... فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسمًا مجردًا تنوينه لأجلها . هذا تفسير للمخفوض بإضافة اسم إليه ، والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي ، ولا يمكن التشريك بينهما إلا بذلك ... »[6] .

قال الرضي : مستدركًا على ما ذهب إليه ابن الحاجب : « ... واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد ، إذ ليس (الوجه) في قولنا : (زيد حسن الوجه) مضافًا إليه (حسن) بتقدير حرف الجر ، بل هو هو ، في : (ضارب زيد) لأن (ضارب) وإن كان مضافًا إلى (زيد) لكنه بنفسه لا بحرف

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٧٠ .
(٢) ينظر : شرح الألفية ١ / ٣٦٤ .
(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣٩٦ .
(٤) ينظر : النكت الحسان ص ٣٣٣ .
(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٥ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٥٨٨ ، ٥٨٩ .

الجر كما كان مضافًا إليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضًا و لم يحتج في إضافته إليه – لا في حال الإضافة ولا قبلها – إلى حرف جر .

بلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وإن كان من فعل متعدٍ بنفسه نحو : أنا ضاربُ زيدٍ ، لكونه أضعف عملاً من الفعل »[1] .

١١ – مذهب ابن الحاجب أن الإضافة تأتي بمعنى (اللام) وبمعنى (من) وبمعنى (في) قليلاً . و لم يذكر أحد من متقدمي النحاة مجيء الإضافة بمعنى (في) لا قليلاً ولا كثيرًا .

وما نسبه السيوطي[2] – وتبعه الأستاذ عظيمة[3] – إلى ابن السراج وعبد القاهر الجرجاني من قولهما بمجيء الإضافة بمعنى (في) عارٍ من الصحة ، يقول ابن السراج : « ... والإضافة المحضة تنقسم قسمين ، إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى (اللام) . وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) ... »[4] .

ويقول عبد القاهر : « ... والإضافة على ضربين ، أحدها أن تكون بمعنى (اللام) نحو قولك : دار زيد ، تريد : دار لزيد ، وإضافة بمعنى (من) كقولك : خاتم فضة ، تريد : خاتم من فضة »[5] .

وقد قال بمثل هذا كل من الفارسي[6] وابن جني[7] والحريري[8] والزمخشري[9] وابن الخشاب[10] وابن يعيش[11] والرضي[12] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤٦ .
(٢) ينظر : الهمع ٢ / ٤٦ .   (٣) ينظر : حاشية المقتضب ٤ / ١٤٣ .
(٤) ينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٣ .
(٥) ينظر : جمل عبد القاهر ص ٣٠ .
(٦) ينظر : الإيضاح العضدي ص ٢٦٧ .
(٧) ينظر : الخصائص ٣ / ٢٦ ، اللمع ص ١٦٤ .
(٨) ينظر : شرح ملحة الإعراب ص ٢٤ .
(٩) ينظر المفصل ص ٨٢ .
(١٠) ينظر : المرتجل شرح الجمل ص ٢٦٠ .
(١١) ينظر : شرح المفصل ٢ / ١١٩ .   (١٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٧٤ .

ومذهب ابن الحاجب مجيئها بمعنى (في) قليلاً ، يقول : « ... وهي على ثلاثة أضرب : بمعنى (اللام) ، وبمعنى (من) ، وبمعنى (في) قليلاً . فالتي بمعنى (من) شرطها أن يكون المضاف نوع المضاف إليه كقولك : خاتم فضة ، والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف اسمًا مضافًا إلى ظرفه كقولك : ضرب اليوم والتي بمعنى (اللام) ما عدا هذين القسمين »[1] .

وقد تبع ابن الحاجب في هذا ابن مالك وشراح ألفيته[2] ، يقول : « ... وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح »[3] .

١٢ – مذهب ابن الحاجب أنه لا فرق بين أن يكون النعت مشتقًا أو غيره ، وهذا مخالف لمذهب سيبويه وجمهور النحاة لأنهم شرطوا في النعت أن يكون مشتقًا[4] .

يقول ابن الحاجب : « ... ولا فرق بين أن يكون مشتقًا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا . يعنى أن معنى النعت أن يكون تابعًا يدل على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتًا . ولا فرق بين أن يكون مشتقًا أو غيره ، ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ... »[5] .

قال الرضي معقبًا على هذا : « ... اعلم أن جمهور النحويين شرطوا في الوصف

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص ٥٩٠ .

(٢) ينظر : شرح المرادي ٢ / ٢٤١ ، ٢٤٢ . شرح ابن عقيل ٢ / ٤٣ – التوضيح ٣ / ٨٥ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٧ – وينظر التسهيل ص ١٥٥ .

(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٢١٦ ، ٢٢٦ – المقتضب ٣ / ١٨٥ – أصول ابن السراج ٢/ ٢١ – ٢٦ – إيضاح الفارسي ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ – اللمع ص ١٧٦ – المفصل ص ١١٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ٤٨ ، ٤٩ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٤٤ – المقرب ١ / ٢٢٠ – التوضيح ٣ / ٣٠٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٣٩ – فصول ابن معط ص ٢٣٤ – شرح ملحة الإعراب ص ٥٧ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٥٩ .

(٥) ينظر : قسم التحقيق ص ٦٢٦ .

الاشتقاق ، فلذلك استضعف سيبويه[1] نحو : مررت برجل أسد – وصفًا – ولم يستضعف : بزيد أسدًا – حالاً – فكأنه يشترط في الوصف – لا في الحال – الاشتقاق ... والنحاة يشترطون ذلك فيهما .

والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه ، مشتقًا كان أولاً ، ويكون الحال[2] هيئة للفاعل أو المفعول »[3] .

١٣ – حد جمهور النحاة المبنى بأنه ما لا يختلف آخره باختلاف العامل .

ولم يرتض ابن الحاجب هذا القول وحده بما لا يلزم منه دور فقال : « المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب »[4] .

ثم علل لحده بقوله : « ... ولم يقل في حده : (ما لا يختلف آخره) لأن انتفاء اختلاف الآخر فرع على عقليته ، فلا يستقيم أن يجعل حدًا له فيؤدي إلى الدور كما ذكر في الإعراب »[5] .

وهذا الذي جعله جمهور النحاة حدًا للمبني[6] جعله ابن الحاجب حكمًا من أحكامه فقال : « ... وحكمه أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا »[7] .

وقد تبع ابن مالك المصنف في هذا الحد ولكنه اقتصر على قوله : (بأنه ما أشبه الحرف . هذا ما ذكره في الألفية[8] وشرح الكافية الشافية[9] ، بينما حده في شرح التسهيل بقوله : « ... وما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٢١٦ . (٢) تقدم ذكره . وينظر قسم التحقيق ص ٥٠٩ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٠٣ .
(٤) ينظر : قسم التحقيق ص ٦٧١ . (٥) ينظر : قسم التحقيق ص ٦٧٢ .
(٦) ينظر : المقتضب ١ / ١٤٢ – أصول ابن السراج ١ / ٤٧ – إيضاح الفارسي ص ١٥ – اللمع ص ٩٣ – المفصل ص ١٢٥ – المرتجل ص ٣٥ – فصول ابن معط ص ١٥٤ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ١١ – شرح ابن يعيش ٣ / ٨٠ – المقرب ١ / ٢٨٩ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٦٧١ .
(٨) ينظر الألفية بشرح المرادي ١ / ٤٩ . (٩) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١١ .

وليس حكاية أو اتباعًا أو نقلاً أو تخلصًا من سكونين فهو بناء »[1] .

وحده الأخفش بقوله : « ... الأسماء التي ليست بمتمكنة تحرك أواخرها حركة واحدة لا تزول عنها »[2] .

١٤ – ذهب ابن الحاجب إلى أن اتصال الضميرين في نحو : (أعطاهاه) ، و (أعطاهوها) شاذ ، وهو عند سيبويه وجمهور النحويين قليل لا شاذ .
يقول ابن الحاجب : « قوله : (وإلا فهو منفصل) يعنى وإن لم يكن أحدهما أعرف وهو متقدم فلابد من الانفصال ، وإذا كان كذلك فقد يكونان من باب واحد . وقد يكون الأعرف مؤخرًا كقولك : أعطاك إياي ، وأعطاه إياي ، وأعطاه إياك ، فلابد من الانفصال ، إلا أنه قد جاء في الغائبين : أعطاهاه ، وأعطاهوها وهو شاذ ... »[3] .

ويقول سيبويه : « ... فإن ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت : أعطاهوها وأعطاهاه ، جاز وهو عربي ، ولا عليك بأيهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم ، والأكثر في كلامهم : أعطاه إياه »[4] .

١٥ – ذهب ابن الحاجب – في معرض حديثه عن حروف المضارعة – إلى أن قوله « والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة »[5] أولى من قول جمهور النحاة التاء للمخاطب والمؤنث الغائب[6] .

وقد علل لقوله هذا فقال : « ... لأنهم إن أرادوا بالمؤنث : المؤنث مطلقًا فهو

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٥٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ورقة ٤/ب – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٤٠ .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص ٦٩٢ ، ٦٩٣ .

(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٣٨٤ . وينظر : المفصل ص ١٣٠ ، ١٣١ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٠٦ – شرح الرضي ٢ / ١٨ – الكافي للزنجاني ٣ / ١٠٨٩ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦١ .

(٦) ينظر : سيبويه ١ /٣ – المقتضب ٢ / ١ ، ٤ / ٨٠ – أصول ابن السراج ١ / ٥٠ – إيضاح الفارسي ص ١٣ – اللمع لابن جني ص ٩٢ – المفصل ص ٢٤٤ – المرتجل لابن الخشاب ص ٢١ .

باطل بقولهم : النساء يضربن ، فإن هذا مؤنث من غير تاء ، وإن أرادوا بالمؤنث : المفرد فهو باطل بقولهم : المرأتان تفعلان ، فإنه بالتاء وليس لمفرد .

فثبت أن قولنا : (والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة) هو الوجه »[1] .

١٦ – ذهب ابن الحاجب – في الموضع نفسه أيضًا – إلى أن قوله : « والياء للغائب غيرهما »[2] أولى من قول جمهور النحاة : الياء للغائب[3] .
ونراه يعلل لقوله أيضًا فيقول : « لأنهم إن أرادوا بالغائب : الغائب مطلقًا فهو منقوض بالمؤنثة والمؤنثتين ، وإن أرادوا بالغائب : الغائب المفرد فهو منقوض بقولك : الرجلان يضربان ، والرجال يضربون ، والنساء يضربن ، فإنه بالياء وليس بمفرد .

فثبت أن قولنا : (الياء للغائب غيرهما) أولى من ذلك »[4] .

* * *

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٦٦١ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٦١ .
(٣) تنظر المصادر السابقة في الهامش رقم (٢) من هذه الصفحة .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٦٦١ ، ٦٦٢ .



الفصل الثاني

اتجاهاته النحوية

كان لابن الحاجب كثيرًا من الاختيارات والترجيحات والتعليلات لآراء متقدمي النحاة فقد اختار أقوال بعضهم ورجحها وعلل لها .

وقد قصدت في هذا المقام أن أعرض لها بإيجاز إتمامًا للفائدة حيث ذكرتها مفصلة كُلاًّ منها في موضعه من التحقيق موثقًا بالنصوص التي تؤيد أو تعارض ما سيقت لأجله .

أولاً : في المفردات والأبنية :

١ - أداة التعريف : ذهب ابن الحاجب في صدر هذا الشرح إلى أن (اللام) وحدها هي المعرفة فقال : « ومن خواصه دخول اللام ، أي للتعريف نحو : الرجل والغلام »[١] وقد قال بمثل هذا في مواضع عدة من هذا الشرح[٢] وإليه ذهب أيضًا في شرحي الوافية[٣] والمفصل[٤] .

وهو بما ذهب إليه يكون موافقًا لقول سيبويه[٥] والمبرد[٦] - في أحد قوليه - غير أن ابن الحاجب لم يلتزم بهذا القول فقد ذكر ما يناقضه مَن أن الألف واللام جميعًا هما حرف التعريف فقال : « ... وما عرف بالألف واللام قد يكون تعريف جنس ... وقد يكون تعريف عهد »[٧] ووقع منه مثل هذا في مواضع أخرى من

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٠ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٧ ، ٣٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٧٢٠ ، ٧٨٧ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ .

(٣) ينظر شرح الوافية ١ / ١٣ .

(٤) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٠ .

(٥) ينظر سيبويه ٢ / ٢٧٢ .

(٦) ينظر المقتضب ٢ / ٩٢ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٧٨٧ .

هذا الشرح[1] ، وبه قال أيضا في أماليه[2] .

وهو بهذا القول الثاني يكون موافقا للخليل[3] وكثير من المتقدمين[4] .

٢ – ذهب ابن الحاجب إلى أن نصب المستثنى بعد (خلا) و (عدا) أكثر من الخفض بهما خلافا للأخفش فقال : « ... أو كان بعد (خلا) و (عدا) في الأكثر لأنه قد نقل عن بعض العرب أنه يخفض بهما لأنهما حرفا جر عندهم ... »[5] .

وقد نسب كل من ابن يعيش[6] والرضي[7] – نقلاً عن السيرافي – هذا القول إلى الأخفش ، وقد تبعه في جواز النصب والخفض بهما على السواء كل من ابن عصفور[8] وابن مالك[9] وابن هشام[10] والمالقي[11] والسيوطي[12] وغيرهم[13] .

٣ – وافق ابن الحاجب سيبويه وجمهور النحويين[14] في أن خفض المستثنى بعد (حاشا) أكثر من نصبه فقال : « ... وبعد (حاشا) في الأكثر . لأنهم

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ .
(٢) ينظر الأمالي الحاجبية ورقة ١٠٦ مخطوط بدار الكتب المصرية .
(٣) ينظر سيبويه ٢ / ٦٣ ، ٦٤ ، ٣٠٨ .
(٤) ينظر الإيضاح للفارسي ص ٦ – المرتجل ص ٨ – وينظر ما ذكرته في تحقيق هذه المسألة هامش ص ٢٣٠ ، ٢٣١ من التحقيق .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٨ .
(٦) ينظر شرح ابن يعيش ٢ / ٧٨ .
(٧) ينظر شرح الرضي ١ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ .
(٨) ينظر المقرب ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ .
(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥١ .
(١٠) ينظر المغني ١ / ١٤٢ .
(١١) ينظر رصف المباني ص ٣٦٦ .
(١٢) ينظر الهمع ١ / ٢٣٢ – المطالع ١ / ٤٤٦ .
(١٣) ينظر ما أثبته في تحقيق هذه المسألة هامش (٧) ص ٥٣٨ ، (١) ص ٥٣٩ من التحقيق .
(١٤) ينظر : سيبويه ١ / ٣٧٧ – أصول ابن السراج ١ / ٣٥١ – إيضاح الفارسي ص ٢١٠ – المفصل ص ٦٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ٨٤ – شرح الرضي ١ / ٢٤٤ .

يستعملونها حرف خفض ، وقد جاء منصوبًا بعدها في مثل قولهم : (اللهم اغفرلى ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع) . وهو قليل ، ووجهه أن تقدر فعلاً بمعنى : جانب بعضهم الشيطان »[1] .

وممن سوى بين فعليتها وحرفيتها المبرد[2] وتبعه ابن جني[3] وابن مالك[4] ، فنصب المستثنى بعدها وخفضه سواء ، ونسب ابن السراج هذا القول إلى البغداديين[5] .

٤ – وافق ابن الحاجب جمهور النحويين[6] في أن المجازاة بـ (إذا) سواء اتصلت بها (ما) أو لم تتصل ضعيف فقال : « واستعمالها للمجازاة بـ (ما) أو بغير (ما) ضعيف »[7] . وقد علل المبرد لقول جمهور النحويين فقال : « ... وإنما منع (إذا) من أن يجازي بها لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة ... فإن اضطر الشاعر جازا أن يجازي بها لمضارعتها حروف الجزاء لأنها داخلة على الفعل وجوابه ... »[8] .

٥ – وافق ابن الحاجب سيبويه وجمهور النحويين في أن (إذ) تكون للمجازاة إذا اتصلت بها (ما) فقال : « ... وتتصل بها (ما) فتكون للمجازاة »[9] .

وهذا معنى قول سيبويه : « ... ولا يكون الجزاء في (حيث) و (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) ... »[10] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٥٤ ، ٥٥٥ .
(٢) ينظر المقتضب ٤ / ٣٩١ .
(٣) ينظر اللمع ص ١٥٣ ، ١٥٤ .
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ .
(٥) ينظر أصول النحو ١ / ٣٥٢ . وينظر في المسألة هامش (٨) ص ٣٤٢ من التحقيق .
(٦) ينظر سيبويه ١ / ٦٨ – المفصل ص ١٧١ – شرح ابن يعيش ٤ / ٩٧ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ٧٧٤ مع هامش (٥) .
(٨) ينظر : المقتضب ٢ / ٥٤ ، ٥٥ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٧٧٥ .
(١٠) ينظر سيبويه ١ / ٤٣٢ .

٦ – مذهب ابن الحاجب أن (إذما) اسم كـ (حيثما) خلافًا لما قال به سيبويه[١] والمبرد – في أحد قوليه[٢] – قال ابن الحاجب : « ... والظاهر أنها إذا ضمت إليها (ما) كـ (حيثما) لا حرفًا برأسه »[٣] .

وقال سيبويه : « فما يجازي به من الأسماء غير الظروف : من ، وما ، وأيهم . وما يجازي به من الظروف : أي حين ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وحيثما . ومن غيرهما : إن ، وإذ ما ... »[٤] . وممن قال باسميتها المبرد – في قوله الآخر[٥] – وابن السراج[٦] والفارسي[٧] .

٧ – مذهب ابن الحاجب أن (حتى) ، تنصب المضارع باضمار (أن) بعدها وهذا قول جمهور النحويين[٨] قال : « و (حتى) تنصب الفعل بإضمار (أن) لأنها – أعني الناصبة – حرف جر ، فإذا وقع الفعل بعدها وجب أن يقدر اسمًا ليصبح دخوله عليه ، ولا يصح ذلك إلا بـ (أن) أو (ما) أو (كي) ولا تصح (ما) لأنها لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مقدرة ؟ .

ولا ينبغي أن تكون (كي) ، لأنه لم يثبت تقديرها ، وثبت تقدير (أن) ... »[٩] .

وهذا معنى قول المبرد : « اعلم أن الفعل ينصب بعدها بإضمار (أن) وذلك لأن (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها »[١٠] .

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ .
(٢) ينظر المقتضب ٣ / ١٧٦ ، ٤ / ٣٤٧ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٧٥ .
(٤) ينظر سيبويه ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ .
(٥) ينظر المقتضب ٢ / ٤٦ .
(٦) ينظر أصول النحو ٢ / ١٦٥ .
(٧) ينظر : إيضاح الفارسي ص ٣٢١ – المغني ١ / ٨٧ – التوطئة ص ٦٦ – الهمع ٢ / ٥٨ .
(٨) ينظر : سيبويه ١ / ٤١٣ – المقتضب ٢ / ٣٧ – المغني ١ / ١٢٤ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٠ .
(١٠) ينظر المقتضب ٢ / ٣٧ .

٨ - وافق ابن الحاجب جمهور النحويين[1] في أن (لام كي) تنصب المضارع بإضمار (أن) بعدها لا بـ(أن) مضمرة أو بـ (كي) المصدرية خلافًا لابن كيسان والسيرافي ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافًا للكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن (أن) خلافًا لثعلب[2] .

يقول ابن الحاجب : « ... ومعناها معنى (كي) فلذلك سميت : لام كي وينصب الفعل بعدها بتقدير (أن) على ما تقدم »[3] .

٩ - وافق ابن الحاجب جمهور البصريين[4] في أن الفاء تنصب المضارع بإضمار أن) بعدها لا بنفسها خلافًا لأبي عمر الجرمي - وقيل الكسائي والفراء[5] - ولا بالمخالفة خلافًا للكوفيين[6] .

يقول ابن الحاجب : « ... الفاء تنصب الفعل بإضمار (أن) لأنها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع ، ولما لم تنصب دل على أن الناصب غيرها ... ولا يستقيم قول من زعم أنه منصوب بالفاء لما ذكرناه ... »[7] .

١٠ - وافق أيضًا جمهور البصريين[8] في أن الواو تنصب المضارع بإضمار (أن) بعدها لا بنفسها خلافًا للجرمي ، ولا بالصرف - ومعناه المخالفة - خلافًا للكوفيين[9] .

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٤٠٨ - المقتضب ٢ / ٧ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٥ معاني الرماني ص ٥٦ ، ١٤٢ - المفصل ص ٢٤٦ - الإنصاف مسألة (٧٩) ٢ / ٥٧٥ - شرح الوافية لابن الحاجب ٢ / ٥١٩ - الارتشاف ٢ / ٦٩٤ - ابن كيسان النحوي ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) ينظر المغني ١ / ٢١٠ . (٣) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٣ .

(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٤١٨ - المقتضب ٢ / ١٣ ، ١٤ .

(٥) ينظر : شرح العلوي (الأزهار الصافية شرح الكافية) ٢ / ٦٤٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف مسألة (٧٦) ٢ / ٥٥٧ - شرح ابن يعيش ٧ / ٢١ - شرح الرضي ٢ / ٢٤١ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٠٨ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٤ .

(٨) ينظر سيبويه ١ / ٤٢٤ - المقتضب ٢ / ٢٤ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٩ .

(٩) ينظر المرتجل ص ٢٠٧ - الإنصاف مسألة (٧٥) ٢ / ٥٥٥ - شرح ابن يعيش ٧ / ٢١ - شرح الرضي ٢ / ٢٤١ .

يقول ابن الحاجب : « الواو حكمها – في أن النصب بعدها بتقدير (أن) – كحكم الفاء ، وزعم بعضهم أنها الناصبة بنفسها ، والكلام معهم على نحو ما ذكرناه في الفاء وإن لم يكن في الواو السببية ... »[1] .

١١ – خالف ابن الحاجب الزمخشري في عدد ما لا يكون إلا حرفًا من حروف الجر ، فقد عدها ابن الحاجب عشرة ، وعدها الزمخشري تسعة منقصًا (واو رُبَّ) قال ابن الحاجب : « حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه ، وهي : من ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، ورُبَّ ، وواوها ، وواو القسم ، وتاؤه ، وعن ، وعلى ، والكاف ، ومذ ، ومنذ ، وحاشا ، وعدا ، وخلا ... فالعشرة الأول لا تكون إلا حروفًا ... »[2] .

وقال الزمخشري : « ... وهي على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ... فالأول تسعة أحرف : من ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، ورُبَّ ، وواو القسم ، وتاؤه ... »[3] .

١٢ – وافق ابن الحاجب جمهور البصريين[4] عدا الأخفش في القول بعدم زيادة (مِنْ) في الموجب خلافًا للكوفيين[5] والأخفش من البصريين[6] يقول : « ... وزائدة في غير الموجب نحو قولك : ما جاءني من أحد ، وهل جاءك من أحد ؟ ... وقد خالف الكوفيون والأخفش فقالوا : يجوز زيادتها في الواجب واستدلوا بمثل قوله تعالى : ﴿ **يغفر لكم من ذنوبكم** ﴾[7] وبقولهم : قد كان من مطر ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٥ مع الهامش رقم (٥) ، (٦) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٩٣٨ .   (٣) ينظر المفصل ص ٢٨٣ .

(٤) ينظر سيبويه ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٣٠٧ – المقتضب ٤ / ١٣٧ ، ٤٢٠ – أصول ابن السراج ١ / ٥٠٠ – إيضاح الفارسي ص ٢٥١ – اللمع ص ١٥٦ – معاني الرماني ص ٩٧ – المفصل ص ٢٨٣ .

(٥) ينظر شرح ابن يعيش ٨ / ١٢ ، ١٣ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ – الارتشاف ٢ / ٧٢٧ – المقرب ١ / ١٩٧ ، ١٩٨ – التوطئة ص ٢٢٦ – المغني ١ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ – شرح الرضي ٢ / ٣٢٢ .

(٦) ينظر : معاني الأخفش ورقة ٤٣./ أ ، ب – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٧) من الآية ٤ / نوح . وينظر معاني الفراء ٣ / ١٨٧ .

وليس بواضح ... »[1] .

١٣ - مذهب ابن الحاجب أن معنى (إلى) الانتهاء فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازًا ، وهذا قول سيبويه وجمهور النحويين[2] . يقول : « اختلف في معنى (إلى) فقيل : ظاهرة في الانتهاء فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازًا .

وقيل : ظاهرة في الدخول فلا تستعمل في غيره إلا مجازًا .

وقيل : مشتركة فيهما . وقيل : إن كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل ، وإن كان من جنسه دخل . والمذهب الأول ... »[3] .

١٤ - أجاز ابن الحاجب أن تكون الكاف اسمًا في غير الضرورة وهو ما ذهب إليه الأخفش وتبعه الفارسي والجزولي وكثير من المتأخرين[4] .

قال : « وقد تكون اسمًا في مثل قوله :

يضحكن عن كالبرد المنهم[5]

أي : مثل البرد لدخول حرف الجر عليها »[6] .

وهذا عند سيبويه مخصوص بالضرورة لا يجوز في سعة الكلام ، يقول : « ... إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل) قال الراجز - وهو حميد الأرقط - : فصيروا مثل كعصف مأكول

وقال خطام المجاشعي : وصاليات ككما يؤثفين »[7] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤١ ، ٩٤٢ مع الهامش رقم (٤) ، (٧) ص ٩٤١ .

(٢) ينظر : سيبويه ٢ / ٣١٠ - المقتضب ٤ / ١٣٩ - أصول ابن السراج ١ / ٥٠١ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤٣ - ونقله الرضي ٢ / ٣٢٤ والعلوي ٢ / ٨٤٨ .

(٤) ينظر : إيضاح الفارسي ص ٢٦٠ - المغني ١ / ١٨٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ .

(٥) رجز للعجاج - ديوانه ص ٨٣ - وصدره : بيض ثلاث كنعاج جم .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٨ مع هامش (٥) . (٧) ينظر سيبويه ١ / ٢٠٣ .

١٥ – مذهب ابن الحاجب أن (كأن) حرف برأسه وليست مركبة من كاف التشبيه و (أن) كما ذهب إليه الخليل وتبعه سيبويه[١] والأخفش والزمخشري[٢] وكثير من المتأخرين[٣] .

يقول ابن الحاجب : « ... وقد زعم بعضهم أنها مركبة من كاف التشبيه و (أن) ... وهي عند بعضهم حرف برأسه ، وهو الصحيح »[٤] .

ويقول سيبويه : « ... وسألت الخليل عن (كأن) فزعم أنها (أن) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنه صارت مع (أن) بمنزلة كلمة واحدة »[٥] .

١٦ – وافق البصريين في أن (ليت) لا تنصب الجزأين كما ذهب إليه الفراء والكسائي[٦] من إجازتهما : ليت زيدًا قائما ، وجعل الثاني منهما حالاً من الضمير المقدر في الخبر ، فقال : « وأجاز الفراء : ليت زيدًا قائما ، بنصب الجزأين معًا لأنها بمعنى (أتمنى) . وأجازه الكسائي على إضمار (كان) والذي أوقعهما في ذلك قول الشاعر[٧] :

يا ليت أيامَ الصبا رواجعَا

وهو عند البصريين حال من الضمير المقدر في الخبر ، أي : ياليت أيام الصبا لنا رواجعا ، أي : حاصلة لنا في حال كونها رواجعا .

ويضعف قول الفراء بأنه يلزمه مثله في (كأن) و (لعل) ولا قائل به .

ويضعف قول الكسائي بأن إضمار (كان) ليس بقياس ، ولو جاز ذلك لجاز : إنَّ زيدا قائما ، بمعنى : يكون قائما ، أو : كان قائما .

---

(١) ينظر سيبويه ١ / ٤٧٤ – المقتضب ٤ / ١٠٨ .
(٢) ينظر المفصل ص ٣٠١ – شرح ابن يعيش ٨ / ٨١ .
(٣) ينظر المغني ١ / ١٩١ – شرح الرضي ١ / ٣٦٠ – الرصف ص ٢٠٨ ؛ ٢٠٩ – الجنى الداني ص ٥١٨ – شرح العلوي ٢ / ٩١٢ ، ٩١٣ – شرح الجامي ٢ / ٧٦٠ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٤ . (٥) ينظر سيبويه ١ / ٤٧٤ .
(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٠ – أصول ابن السراج ١ / ٣٠١ – المفصل ص ٣٠٢ .
(٧) هو رؤبة بن العجلج – ديوانه ص ٥١ – وينظر هامش (٣) ص ٩٧٦ من التحقيق .

وتأويل البصريين أسد لأنه لو كان نصا – وهو على خلاف القياس واستعمال الفصحاء – كان مردودًا . فكيف وهذا التأويل الظاهر ؟ »[1] .

١٧ – وافق ابن الحاجب جمهور النحويين[2] في أن الواو للجمع مطلقًا ولا ترتيب فيها . قال : « فالواو للجمع مطلقًا لا ترتيب فيها عند المحققين والأصوليين . والذي يدل عليه قوله تعالى : ﴿ **وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة** ﴾[3] وقال تعال في موضع آخر : ﴿ **وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا** ﴾[4] . ولو كانت للترتيب لتناقض الظاهران ، ولذلك تعينت . وأيضًا وجوب تعيينها في مثل : اختصم زيد وعمرو ، و : ﴿ **سواء محياهم ومماتهم** ﴾[5] وإذا ثبت نفي الترتيب فيها فقد فارقت أخواتها الثلاث للزومها الترتيب »[6] .

ونقل بعضهم عن الكسائي والفراء وثعلب وهشام والربعي وقطرب وأبي عمرو الزاهد وابن درستويه – وبه قال الإمام الشافعي من الفقهاء – أنها للترتيب[7] .

١٨ – ذهب ابن الحاجب إلى أن (أم) المنقطعة تأتي للإنكار كما تأتي الهمزة وهذا قول أبي عبيدة ذكره المرادي عن النحاس . قال ابن الحاجب : « ... وقد تأتي المنقطعة للإنكار كما تأتي الهمزة ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ **أم يقولون شاعر** ﴾[8] ﴿ **أم يقولون تقوله** ﴾[9] وهو كثير »[10] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٥ ، ٩٧٧ مع ما أثبته في هوامش هذه الصفحات .
(٢) ينظر سيبويه ١ / ١٤٧ ، ٢١٨ ، ٢ / ٣١٤ – المقتضب ١ / ١٤٨ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٥ ، ٥٦ – إيضاح الفارسي ص ٢٨٥ – معانيالرماني ص ٩٥ – المفصل ص ٣٠٤ .
(٣) من الآية ٥٨ / البقرة .
(٤) من الآية ١٦١ / الأعراف . (٥) من الآية ٢١ / الجاثية .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨٩ – المنتهى ص ١٩ .
(٧) ينظر المغني ٢ / ٣٥٤ – شرح العلوي ٢ / ٩٢٥ – التصريح ٢ / ١٣٥ .
(٨) من الآية ٣٠ / الطور .
(٩) من الآية : ٣٣ / الطور .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٩٨٢ مع الهامش رقم (٧) .

١٩ – وافق ابن الحاجب سيبويه[١] وجمهور النحويين[٢] في أن (إما) المسبوقة بإما أخرى حرف عطف في نحو : جاءني إما زيد وإما عمرو ، خلافًا ليونس وابن كيسان[٣] والفارسي[٤] والرماني[٥] وابن الشجري[٦] وابن مالك[٧] فإنها عندهم ملغاة والعطف بالواو قبلها .

يقول الفارسي : « ... وليست (إما) بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيدًا وإما عمرا ، فتجدها عارية عن هذين القسمين ، وتقول : وإما عمرا ، فتدخل عليه الواو ، ولا يجتمع حرفان لمعني »[٨] .

ويقول ابن الحاجب : « وأما (إما) العاطفة فيلزمها أن يكون قبلها (إما) أخرى ... ولتقدم (إما) ودخول الواو عليها توهم أبو على أنها ليست من حروف العطف ... »[٩] .

٢٠ – مذهب ابن الحاجب أن (إنْ) تزاد بعد (ما) النافية لتأكيد النفي في نحو : ما إنْ رأيت زيدًا ، خلافًا للفراء[١٠] – وقيل الكوفيون عامة[١١] – فإنه زعم أنها (إنْ) النافية دخلت على (ما) النافية توكيدا لها ، وهو مخالف لقول الجمهور[١٢] الذي ذكره ابن الحاجب .

---

(١) ينظر سيبويه ١ / ١٣٥ ، ٢١٣ ، ٢ / ٦٧ .
(٢) ينظر المقتضب ٣ / ٢٨ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٧ – اللمع ص ١٧٧ – المفصل ص ٣٠٥ .
(٣) ينظر : التسهيل ص ١٧٤ .
(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ص ٢٨٩ .
(٥) ينظر : معاني الحروف ص ١٣١ . (٦) ينظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٣٤٤ .
(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٧٦ – التسهيل ص ١٧٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢١٥ .
(٨) ينظر : الإيضاح ص ٢٨٩ . (٩) ينظر قسم التحقيق ص ٧٧١ مع هامش (٤) .
(١٠) ذكره الزمخشري في المفصل ص ٣١٢ .
(١١) ينظر : الإنصاف مسألة (٨٩) ٢ / ٦٣٦ .
(١٢) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ – المقتضب ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٣٦٠ – معاني الرمي ص ٧٥ – المفصل ص ٣١٢ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٢٩ – المغني ١ / ٢٥ – شرح الرضي ٢ / ٢٨٤ .

قال ابن الحاجب ردًا على هذا الزعم : « ... وليس بجيد ، فإنهم لا يجمعون بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد ، ومن ثم لم يقولوا : إنَّ لزيدا قائم ، ولا يا الرجل ، وأشباه ذلك »[1] .

٢١ - ذهب ابن الحاجب إلى أن زيادة (ما) مع (متى) لا تفيدها معنى التكرير بل هي على معناها خلافًا للفراء[2] . قال : « ... ومع (متى) كقولك : متى ما تكرمني أكرمك ، بمعنى : متى تكرمني أكرمك ، ولا تفيدها (ما) معنى التكرير ، بل هي على معناها . ومن قال إنها للتكرير فدخول (ما) فيها على ما كانت عليه ، ومن قال إنها ليست للتكرير فدخول (ما) فيها أيضًا للتأكيد لا غير »[3] .

٢٢ - مذهب ابن الحاجب أن (لو) للمضي وإن دخلت على المضارع نحو : لو تكرمني أكرمك ، ولو أكرمتني أكرمتك ، ولا تستعمل في الاستقبال كـ (إن) خلافًا للفراء[4] .

قال ابن الحاجب : « ... وقد زعم الفراء أنها تستعمل في الاستقبال كـ (إن) وليس ذلك بواضح »[5] .

وجعل ابن مالك مثل هذا من القليل[6] . وقال الرضي : « ... وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو : اطلبوا العلم ولو بالصين »[7] .

٢٣ - وافق ابن الحاجب الكسائيَ في استعمال حرف الردع (كَلَّا) اسما بمعني (حقا)[8] ، وأن هذا الاستعمال لا يخرجه عن الحرفية فقال : « ... وقد

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٩٠ مع هامش (٤) ، (٥) .
(٢) ينظر شرح العلوي ٢ / ٩٦٤ . (٣) ينظر قسم التحقيق ص ٩٩٢ مع هامش (٥) .
(٤) ينظر المفصل ص ٣٢٠ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٥٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٩٠ - البحر المحيط ٨ / ٣٠٩ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٠٢ - شرح الوافية ٢ / ٦٧٥ .
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣٣ . (٧) ينظر شرح الرضي ٢ / ٣٩٠ .
(٨) ينظر المغني ١ / ١٨٩ - معاني الرماني ص ١٢٢ - الجنى الداني ص ٥٢٥ البرهان ٤ / ٣١٥ .

جاء بمعنى (حقا) فيجوز في هذا الوجه أن يكون اسما بني لموافقته للحرف في لفظه وأصل معناه كـ (على) الاسمية ، إلا أن النحويين حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من أن المقصود : حقيق الجملة كالمقصود بـ (إن) ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية »[1] .

٢٤ – مذهب ابن الحاجب أن (أمَّا) حرف تفصيل ولا إشكال في صحة ذلك[2] ثم قال : « ... ولما لزمتها الفاء علم بذلك أنها كالشرط وأن القصد أن هذا مستلزم هذا الحكم كاستلزام الشرط للجزاء .

وتقديرهم إياها بـ (مهما) كقول سيبويه إذا قلت : أما زيد فمنطلق ، فكأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق[3] . تمثيل وتحقيق أنها في معنى الشرط لا أن ذلك في التحقيق معناها »[4] .

٢٥ – مذهب ابن الحاجب أن التنوين في نحو (مسلمات) تنوين مقابلة – وهو قول جمهور النحويين ، خلافًا للربعي[5] فإنه جعله من قبل تنوين التمكين .

قال ابن الحاجب : « وأما تنوين المقابلة فهو ما يقابل به نون الجمع ، ولا يكون إلا في الجمع المؤنث كقولك : مسلمات وقائمات .

وأما توهم من توهم أنه تنوين التمكين فمردود بما لو سميت به امرأة ، فإن فيه العلمية والتأنيث ، ولا ثبات لتنوين التمكين معهما ، ولما ثبت دل على أنه ليس تنوين تمكين »[6] .

٢٦ – ذهب ابن الحاجب إلى أن نون التوكيد يقل دخولها في الفعل مع النفي

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٠٨ مع الهامش رقم (٩) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٠٦ .
(٣) ينظر سيبويه ٢ / ٣١٢ – ١ / ٤٦٩ – المقتضب ٣ / ٢٧ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٧٩٣ ، ٧٩٤ – شرح الوافية ٢ / ٦٨٦ – شرح الرضي ٢ / ٣٩٧ .
(٥) نسبه الرضي إلى الربعي والزمخشري ، ولم أجده في المفصل . شرح الرضي ١ / ١٤ آ وينظر : شرح ابن يعيش ٩ / ٣٤ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠ – الجني الداني ص ١٧٧ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ١٠١٠ .

وهي معه عند ابن جني قياسًا بشرط اتصال النفي بالفعل ، وعند الفارسي لا تجيء مع النفي لعريه عن معنى الطلب[١] .

قال ابن الحاجب : « ... وقلت مع النفي لعروه عن معنى الطلب ، وإنما دخلت فيه تشبيها له بالنهي »[٢] .

ثانيًا : في الإعرابات والتراكيب :

١ – مذهب ابن الحاجب أن الإعراب أمر لفظي قال : « ... والإعراب ما اختلف آخره لاختلاف العوامل لفظًا و تقديرًا »[٣] .

وهذا مذهب ابن درستويه – ذكره ابن يعيش[٤] – ونسبه السيوطي[٥] إلى جمهور النحويين وبعض المغاربة منهم ابن خروف والشلوبينى[٦] وابن مالك[٧] .

وقد رجح ابن الحاجب هذا المذهب بقوله : « وهو أولى من حد الإعراب باختلاف الآخر »[٨] . وقد تبعه ابن مالك في هذا الترجيح[٩] ونقله الرضي[١٠] .

٢ – وافق ابن الحاجب جمهور النحويين في أن غير المنصرف يجر بالفتحة وليس مبنيًا على الفتح خلافًا للأخفش والمبرد والزجاج[١١] . يقول : « ... وحكمه أن لا يدخله كسر ولا تنوين »[١٢] .

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢ / ٤٠٣ – إيضاح الفارسي ص ٣٢٣ – اللمع لابن جني ٢٧٣ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٠١٤ مع الهامش رقم (٧) .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٧ .
(٤) ينظر شرح المفصل ١ / ٧٣ .
(٥) ينظر الهمع ١ / ١٤ .   (٦) ينظر التوطئة ص ٨ .
(٧) ينظر التسهيل ص ٧ ، شرح التسهيل ١ / ٣٤ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٧ .
(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٤ ، ٣٥ .
(١٠) ينظر شرح الرضي ١ / ١٨ ، ١٩ وما أثبته في هوامش ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من التحقيق .
(١١) ينظر المقتضب ٣ / ٣٠٩ – ما لا ينصرف للزجاج ص ٢ – شرح ابن يعيش ١ / ٥٨ – شرح الرضي ١ / ٣٨ .
(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٩ .

٣ – خالف ابن الحاجب الأخفش والكسائي في إجازتهما صرف ما لا ينصرف مطلقًا[١] – أي في الشعر وغيره – إلا (أفعل منك) – فقد رد عليهما بقوله : « ... وما يقوله بعضهم من أن صرف مثل ذلك لكونه الأصل – إشارة إلى تجويز الأمرين – باطل لامتناع جواز مثل قولك : جاءني إبراهيمٌ وأحمدٌ ، في السعة إجماعًا منهم ... »[٢] .

٤ – تبع ابن الحاجب كُلًّا م الفارسي وابن جني والزمخشري[٣] في تعريفهم للعدل حيث قال : « ... العدل معناه : أن يعدل عن صيغة إلى صيغة أخرى ... »[٤] وهو تعريف كلٍ منهم ، وقد استدرك عليه الرضي في هذا التعريف »[٥] .

٥ – وافق ابن الحاجب[٦] المبرد وابن السراج والزمخشري[٧] في أن أسماء العدد المعدولة على وزن (فُعَال) و (مَفْعَل) إنما منعت الصرف للعدل لا غير ، وأن العدل فيها من جهتين ، عدل في اللفظ ، وعدل في المعنى أما عدل اللفظ فمن (اثنين) – مثلاً – إلى (ثُناءَ) و (مَثْنَى) ، وأما عدل المعني فتغيير العدة المحصورة بلفظ (الاثنين) إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى .

وفي هذه المسألة أقوال أخرى أثبتها في موضعها من التحقيق[٨] .

٦ – مذهب ابن الحاجب أن أسماء العدد المعدولة على وزن (فُعَال) و (مَفْعَل) لا تجاوز (رباع) و (مربع) ، فلا يقال – عنده – : خماس ومخمس إلى آخرها .

---

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٣٨ – أمالي الزجاجي ص ٨٣ ، ٨٤ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٢ .
(٣) ينظر : الإيضاح ص ٣٠١ – اللمع ص ٢٣٦ – المفصل ص ١٦ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٤ . (٥) ينظر شرح الرضي ١ / ٤٠ ، ٤١ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ . شرح الوافية ١ / ٣٨ ، ٣٩ .
(٧) ينظر المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، ٣٨١ – أصول ابن السراج ٢ / ٩٠ – الكشاف ١ / ٤٩٦ .
(٨) ينظر هامش (٣) ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ من قسم التحقيق .

يقول : « ويقال : آحاد وموحد ، وثُناء ومَثْنى ، وثُلاث ومَثْلَث ، ورُباع ومَرْبَع وهل يقال فيما عداها إلى العشرة : عُشَار ومَعْشَر ، أو لا يقال ؟ .

في ذلك خلاف أصحها أنه لم يثبت وقد نص البخاري على ذلك في صحيحه »[1] وهذا مخالف لقول جمهور النحويين فقد نصوا على مجيئها على (فُعَال) فيما جاوز (خُمَاس ومَخْمَس) قياسًا ، وعلى (مَفْعَل) فيما جاوزه أيضًا سماعًا[2] . وقد فصلت القول في هذه المسألة في موضعها من التحقيق[3] .

٧ - وافق ابن الحاجب جمهور النحويين في جهة عدل (أُخَر) حيث عُدِلَ به عما فيه الألف واللام لأنه أفعل تفضيل قطع عن الإضافة و (من)[4] . وقد خالف في ذلك الفارسي وتبعه ابن جني واختار قوله ابن مالك من أنه عدل به عن صيغة (أفعل من)[5] . وقد رد ابن الحاجب هذا القول بكلام طويل ذكر في موضعه من التحقيق[6] .

٨ - مذهب ابن الحاجب أن (جُمَع) إنما منع الصرف للعدل والصفة[7] ، وليس للعدل والتعريف الإضافي خلافًا للخليل[8] والمبرد والفارسي[9] .

٩ - رجح ابن الحاجب قول سيبويه[10] في صرف (أفعى) و (أجدل) ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ - وصحيح البخاري بحاشية السندي ٣ / ١١٧ .

(٢) ينظر المقتضب ٣ / ٣٨٠ - ما لا ينصرف ص ٤٤ - الخصائص ٣ / ١٨١ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨١ .

(٣) ينظر هامش (٣) و (٤) و (٥) ص ٢٦٧ من قسم التحقيق .

(٤) ينظر المقتضب ٣ / ٣٧٦ - ما لا ينصرف ٤٠ - هامش السيرافي ٢ / ١٤ - الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٨ - شرح ابن يعيش ٦ / ٩٩ ، ١٠٠ - شرح الرضي ١ / ٤٢ - البحر المحيط ٢ / ٣٤ .

(٥) ينظر الإيضاح العضدي ٣٠١ ، ٣٠٢ - المسائل المنثورة للفارسي ورقة ٢٥ /أ - اللمع ص ٢٣٨ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٨٢ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ مع هامش (٦) .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ . (٨) ينظر سيبويه ٢ / ١٤ .

(٩) ينظر المقتضب ٣ / ٣٤٢ - الإغفال للفارسي ٢ / ٦٠٦ - وهامش (٣) ص ٢٧٢ من التحقيق .

(١٠) ينظر سيبويه ٢ / ٥ .

و (أخيل) لعدم أصالة الصفة خلافًا للمبرد فإنه سوى بين الصرف وعدمه[1] ، وتبعه الرضي[2] .

١٠ – خالف الزمخشري في جعله العجمة مع الثلاثي ساكن الوسط سببًا لمنع الصرف ، يقول الزمخشري : « ... وأما ما فيه سبب زائد كـ (ماه) و (جور) فإن فيهما ما في (نوح) و (لوط) مع زيادة التأنيث ، فلا مقال في امتناع صرفه »[3] .

يقول ابن الحاجب : « ... وكذلك إذا كان مع العجمة وإن سكن وسطه ، فإنها وإن لم تكن معه سببًا – لما سنذكر من أن العجمة لا تكون مع الثلاثي ساكن الأوسط سببًا كما توهمه بعضهم – فهي مقوية للتأنيث حتى تحتم تأثيره ... »[4] .

١١ – خالف ابن الحاجب كُلًّا من عبد القاهر والزمخشري في جعلهما الأعجمي – إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط – جائزًا صرفه وترك صرفه[5] ، وهو عند ابن الحاجب والجمهور لا يمنع إلا إذا كان متحرك الأوسط ، أو زائدًا على الثلاثة[6] .

١٢ – وافق ابن الحاجب ابن السراج في حده للجمع القائم مقام علتين فقال : « الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كـ : مساجد ومصابيح »[7] .

وقد جعل ابن الحاجب هذا الحد أولى من حد جمهور النحويين بقوله : « وهذا أولى من قول الأكثرين[8] : لأنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فإن ذلك منقوض بـ (أفلس) وبابه وهو أكثر من أن يحصى » .

---

(١) ينظر المقتضب ٣ / ٣٣٩ .

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٤٨ مع ما أثبته في هامش (١) و (٩) ص ٦٧ من التحقيق .

(٣) ينظر المفصل ص ١٨ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٤ مع هامش (٢) و (٥) .

(٥) ينظر الجمل لعبد القاهر ص ٩ – المفصل ص ١٧ ، ١٨ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩١ .

(٨) ينظر سيبويه ٢ / ١٥ ، ١٦ – معاني الأخفش ورقة ٢٥ / أ ، ب – منهج الأخفش ص ٣٤٩ – المقتضب ٣ / ٣٢٧ ، ما لا ينصرف ص ٤٦ .

١٣ - رجح مذهب سيبويه في جهة منع (جوار) من الصرف وأن التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة خلافاً للمبرد والزجاج حيث يقولان بصرفه لعدم الموجب لمنع الصرف ، قال : « ... والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، والدليل عليه أن جمع على صيغة منتهى الجموع فوجب الحكم بمنع الصرف فيه وإلا انخرمت القاعدة المعولة في باب منع الصرف »[١] .

١٤ - وافق الفارسي وابن جني والزمخشري في أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألفي التأنيث ، وذلك من جهة امتناع دخول التأنيث عليهما ، يقول : « ... إنما اشترطت العلمية فيما فيه الألف النون - إذا كان اسماً - لأنه يقوي شبههما بألفي التأنيث ... »[٢] .

١٥ - وافق سيبويه في حده لوزن الفعل بقوله : « وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل كشَمَّر وضُرِبَ ، أو يكون في أوله زيادة كزيادته ... هذا أولى من قول النحويين : أو يكون غالباً في الفعل ، فإنه غير مستقيم لوجهين ... »[٣] .

وهذا الأخير قول جمع من النحويين منهم ابن السراج والفارسي وابن جني وعبد القاهر والزمخشري وابن يعيش وغيرهم[٤] .

١٦ - خالف الفارسي والجزولي في أن العلمية عنده في نحو (مساجد) ليست سبباً لاعتباره الجمع الأصلي فيكون إذن نحو (ثمان) و (رباع) علمين .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ مع ما أثبته في تحقيق هذه المسألة في هامش (٣) و (٤) و (٥) ص ٢٩٨ وهامش (١) و (٢) ص ٨٧ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٦ مع الهامش رقم (٣) ص ٩٤ ، ٩٥ - إيضاح الفارسي ص ٢٩٩ - اللمع ص ٢٣٥ - المفصل ص ١٧ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٠ ، ٣١١ - سيبويه ٢ / ٢ - هامش (٥) ص ٣١٢ .

(٤) ينظر أثول ابن السراج ٢ / ٨١ - الإيضاح ص ٢٩٤ - اللمع ص ٢٣١ - الجمل ص ٩ - المفصل ص ١٦ - شرح ابن يعيش ١ / ٦١ - تحقيق المسألة في هامش (٣) ص ٣١١ .

وأما عند الفارسي فإن العلمية أحد سببيه والآخر شبه العجمة . وعند الجزولي أيضاً العلمية أحد سببيه والآخر عدم النظير في الآحاد ، وهو عنده سبب مستقل[1] .

١٧ – وافق الزمخشري في أن الفاعل أصل المرفوعات[2] ، ولذلك ابتدأ به خلافاً لسيبويه وجمهور النحويين في أن المبتدأ هو أصل المرفوعات[3] .

١٨ – وافق جمهور النحويين في امتناع نحو : ضرب غلامُه زيداً[4] ، خلافاً للأخفش من البصريين وأبي عبد الله الطوال من الكوفيين وابن جني وتبعهم ابن مالك[5] .

١٩ – مذهب ابن الحاجب – وفاقاً لجمهور النحويين – أن ألفاظ العدد وألفاظ حروف الهجاء غير معربة لفقدان سبب الإعراب وهو التركيب الإسنادي[6] ، خلافاً للفارسي فإنه أجاز إعرابها في (حجته) – فيما نقله عنه الزمخشري[7] – وإنما سكنت سكون (زيد) و (عمرو)[8] .

٢٠ – خالف الزمخشري في حده المبتدأ والخبر بحد واحد فقال : « المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : « زيد منطلق »[9] .

وحدهما ابن الحاجب بحدين مختلفين فقال : « ... فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٤ – والإيضاح ص ٣٠٣ – المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣١٠ مع تحقيق المسألة في هامش (٣) ص ٣١٤ من التحقيق .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٣ . والمفصل ص ١٨ .
(٣) ينظر سيبويه ١ / ٧ مع هامش (١) ص ٣٢٣ من قسم التحقيق .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ١١٤ ، ١١٥ مع هامش رقم (٢) ص ١١٥ .
(٥) ينظر الخصائص ١ / ٢٩٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٢ – التسهيل ص ٧٩ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٥ ، ٣٥٣ .
(٧) ينظر الكشاف ١ / ٧٨ – ٨٢ .
(٨) ينظر تحقيق المسألة في هامش (٤) ص ٢٣٥ وهامش (٧) ص ٣٥٣ من التحقيق .
(٩) ينظر المفصل ص ٢٣ .

العوامل اللفظية[1] ... والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة »[2] .

كما أنه اعترض على الزمخشري في شرحه للمفصل بقوله : « ... إذ لا يستقيم أن يحد مختلفان بحقيقة واحدة ، فكما يمتنع أن يقال : الإنسان والفرس جسم متحرك - ويقصد به تحديدهما - فكذلك هذا »[3] .

٢١ - منع ابن الحاجب جواز تقديم الخبر في نحو : قائم رجل ، حملاً على جواز : في الدار رجل ، قال : « ... لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها ، أو لأن (قائم) لا يتعين للخبر بخلاف الظرف ، أو لأنه كان يلتبس بالمبتدأ بخلاف الظرف »[4] .

وقد أجاز مثل ذلك الأخفش والكوفيون دون ضعف ، وأجازه سيبويه على قبح[5] ، وقال ابن السراج : « ... وهو جائز عندي مع قبحه »[6] .

وأجازه أيضاً ابن مالك مع إقراره بضعفه[7] .

٢٢ - مذهب ابن الحاجب أن الخبر إذا كان ظرفاً فالأكثر أنه متعلق بجملة قال : « نظراً إلى أنه متعلق ، وأصل التعلق للأفعال »[8] . وهذا مذهب جمهور النحويين واختاره الزمخشري[9] .

ومذهب ابن السراج وتبعه ابن جني - واختاره كل من الحريري وابن مالك -

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٣ مع هامش رقم (٥) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٥ مع هامش رقم (٣) .
(٣) ينظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ١٢١ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٩ .
(٥) ينظر سيبويه ١ / ٢٧٨ وقد أثبت عبارته في هامش (٣) ص ٣٥٩ .
(٦) ينظر أصول ابن السراج ١ / ٦٥ .
(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٧١ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٢ مع هامش (١) و (٤) .
(٩) ينظر المفصل ص ٢٤ - الإنصاف مسألة (١٩) ١ / ١٤٥ - شرح ابن يعيش ١ / ٩٠ ، ٩١ - شرح الرضي ١ / ٩٣ - الارتشاف ١ / ٤١٩ - المطالع السعيدة ١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ .

أنه مقدر بمفرد[١] .

قال ابن الحاجب : « والصحيح الأول لقولهم : جاءني الذي في الدار ، إذ معناه هاهنا كمعناه في غيره ، ولا خلاف في أنه متعلق هاهنا بجملة ، فيجب تعلقه في محل الاختلاف بجملة »[٢] .

٢٣ – ذكر قولي سيبويه والأخفش في مسألة الاختلاف في دخول الفاء في خبر (إنَّ) ورجح مذهب الأخفش القائل بدخول الفاء في الخبر ، وقد ذكرت أنه لا يوجد خلاف بين قولي سيبويه والأخفش في هذه المسألة فقد أجازا معاً دخول الفاء في خبر (إنَّ)[٣] .

٢٤ – قدم ابن الحاجب ذكر المفعول على غيره من المفاعيل لأنه – عنده – هو المفعول به حقيقة ، قال : « إنما قدم المفعول المطلق لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق ، وغيره تعلق به »[٤] وما ذهب إليه المصنف هو قول ابن السراج وتبعه الزمخشري[٥] .

٢٥ – خالف سيبويه والأخفش في أن (جلوساً) – في نحو : قعدت جلوساً – منصوب بالفعل المقدر أي : قعدت وجلست جلوساً[٦] ، وإنما هو عنده منصوب بالفعل الظاهر ، وهو قول المازني والمبرد والسيرافي[٧] .

---

(١) ينظر أصول ابن السراج ١ / ٦٨ – اللمع لابن جني ص ١١٢ – ١١٣ – سر صناعة الإعراب ورقة ٢٨٢ / ب شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٢٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ٨٥ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٢ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٢ وقد فصلت القول فيها في هوامش ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ . وينظر سيبويه ١ / ٤٥٣ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٣ .
(٤) ينظر شرح الوافية ١ / ١٣٠ – قسم التحقيق ص ٣٨٨ مع هامش (٢) .
(٥) ينظر أصول ابن السراج ١ / ١٨٩ – المفصل ص ١٣١ .
(٦) ينظر سيبويه ١ / ١١٨ ، ١١٩ – معاني الأخفش ورقة ٤٢ /أ ، ب ، ٥٢ /أ ، ب منهج الأخفش الأوسط ص ٣٢٠ – ٣٣٢ .
(٧) ينظر المقتضب ٣ / ٢٦٧ – هامش السيرافي ١ / ١١٨ – قسم التحقيق ص ٣٩٤ مع هامش رقم (١) .

قال الرضي : « وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه »[1] .

٢٦ – تبع الزمخشري في حد (المفعول به) فقال : « هو ما وقع عليه فعل الفاعل »[2] وقد اعترض الرضي عليهما في هذا الحد[3] .

٢٧ – وافق سيبويه والخليل في أن (خيراً) – من قوله تعالى : ﴿ **انتهوا خيراً لكم** ﴾[4] – منصوب بفعل يلزم إضماره ، وأن التقدير : انتهوا وأتوا خيراً لكم[5] .

٢٨ – وافق سيبويه وجمهور النحويين في أن المنادى منصوب بفعل مقدر ناب عنه حرف النداء ، قال : « المنادي هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً »[6] . خلافاً لابن جني فإنه يرى أن حرف النداء هو العامل في المنادى[7] .

٢٩ – وافق ابن جني في أن المندوب ليس بمنادى حقيقة ، وإنما هو محمول على المنادى ، ولذلك خصه بالذكر في باب مستقل[8] .

٣٠ – وافق جمهور النحويين في امتناع عطف الجملة الاسمية على الفعلية خلافاً لمن أجاز ذلك[9] .

٣١ – ذهب إلى أن (إذا) الشرطية تدخل على الفعل وغيره ، خلافاً للمبرد

---

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ١١٦ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠٥ – المفصل ص ٣٤ .

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ . وينظر هامش (٢) ص ٤٠٥ .

(٤) من الآية ١٧١ / النساء .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ١٤٣ – قسم التحقيق ص ٤٠٧ مع هامش (٢) ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠٩ – سيبويه ١ / ١٤٧ ، ٣٠٣ .

(٧) ينظر الخصائص ٢ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ – هامش (٨) ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٩ مع هامش (١) – اللمع ص ٢٠٢ – هامش (٧) ص ١٩٧ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٥٦٤ مع هامش (٢) – المغني ١ / ٤٨٥ .

فإنه خصها بالدخول على الفعل لفظاً أو تقديراً كـ (إنْ) الشرطية)[١] .

٣٢ – وافق سيبويه في أن نحو : (أزيدٌ ذُهِبَ به) ، لا يجوز فيه إلا الرفع[٢] . خلافاً لابن السراج والسيرافي فإنهما إجازا أن ينصب المجرور (به) على تقدير إسناده إلى مصدر مقدر ، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط والتقدير : أزيداً ذُهِبَ الذهابُ به[٣] .

٣٣ – وافق جمهور النحويين في أن حروف الجر تحذف جوازاً مع (أن) و (أنْ) قياساً مستمراً[٤] خلافاً للأخفش الصغير فإنه أجاز حذف حروف الجر قياساً إذا تعين المحذوف وإن كان مع غير (أنَّ) و (أنْ)[٥] .

٣٤ – وافق سيبويه والأخفش والمبرد – في أحد قوليه – في أن ما بعد (دخلت) مفعول فيه[٦] في الأصح خلافُ لأبي عمر الجرمي والمبرد[٧] – في القول الآخر – في قولهما بأنه مفعول به[٨] .

هذا ... ومما تجدر الإشارة إليه أن ما ذكرته ليس سوى نماذج لاختياراته وترجيحاته التي لا تخلو صفحة من صحفات هذا الشرح منها وقد ذكرت كُلاً منها مفصلاً في موضعه من التحقيق .

ثالثاً : موقفه من المذهب البصري :

مما لا شك فيه أن الناظر في شرح الكافية لابن الحاجب ليجد دون جهد أو .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦٨ – المقتضب ٢ / ٧٤ ، ٧٥ ، ٣ / ١٧٧ مع هامش (٣) ص ٤٦٨ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٢ – سيبويه ١ / ٥٣ .

(٣) ينظر أصول ابن السراج ١ / ١٢ – هامش السيرافي ١ / ٥٣ – هامش (٤) ص ٤٧٢ من التحقيق .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨١ مع هامش (٦) .   (٥) ينظر شرح الرضي ١ / ١٨٣ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨٨ ، ٤٨٩ – سيبويه ١ / ١٥ ، ١٦ – معاني الأخفش ورقة ١٦٩ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٦١ – المقتضب ٤ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٧) ينظر المقتضب ٤ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ – شرح الرضي ١ / ٧٦ .

(٨) ينظر تحقيق هذه المسألة في هامش (٧) ص ٤٨٨ و (٢) ص ٤٨٩ .

عناء ملامح وسمات بارزة توضح انتماءه النحوي ، فقد اتسم ميوله النحوي بسمات المذهب البصري حيث أكثر من إيراد أقوالهم واختيارها ، ومن استعمال مصطلحاتهم والتعليل لها وفق قواعدهم وأصولهم تأكيداً منه على أن ما ذهبوا إليه أكثر جرياناً على القياس ، وأكثر دوراناً على السماع واستعمال الفصحاء .

وقد تتبعت كل ما أورده ابن الحاجب من آرائهم موثقاً ما صرح بنسبته وناسباً موثقاً ما أغفل نسبته ، فمن تلك الأقوال :

١ - أصل الإعراب بالحركات لأنها أخف من الحروف[١] .

٢ - الفعل مشتق من المصدر[٢] .

٣ - تعين إقامة المفعول به - إن وجد - مقام الفاعل[٣] .

٤ - وجوب حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية[٤] .

٥ - حذف الخبر في نحو : (ضربي زيداً قائماً) لأن الحال سدت مسده[٥] .

٦ - التاء في (يا أبتا) و (يا أمتا) بدل عن الياء وليست للتأنيث[٦] .

٧ - ترخيم غير المنادى مخصوص بالضرورة[٧] .

٨ - امتناع ترخيم الثلاثي لئلا يؤدي إلى جعل الاسم ليس على بنية من أبنية العرب[٨] .

٩ - المنصوب على الاشتغال عامله مقدر دل عليه المفسر المذكور ، وليس الفعل الظاهر[٩] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٠ مع هامش (١) وص ٢٤٢ مع هامش (١) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٠ مع هامش (٤) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥١ مع هامش (٧) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٦ مع هامش (٧) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٧ مع هامش (١١) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ مع هامش (١) .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٦ مع هامش (١) .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٨ مع هامش (٤) .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦١ مع هامش (٢) .

١٠ - امتناع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[١] .

١١ - الماضي لا يقع حالاً إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة[٢] .

١٢ - امتناع نحو : الثلاثة الأثواب ، لمخالفة القياس واسعمال الفصحاء[٣] .

١٣ - امتناع إضافة الموصوف إلى صفته[٤] .

١٤ - امتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيده بمنفصل[٥] .

١٥ - اعتداده باصطلاح البصريين المتقدمين في التفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء[٦] .

١٦ - اعتداده باصطلاح البصريين في تسمية (ضمير الفصل)[٧] .

١٧ - اعتداده باصطلاح البصريين في تسمية (ضمير الشأن)[٨] .

١٨ - استعمال (كيفما) في الشرط ضعيف[٩] .

١٩ - ما نصب بعد الصفة المشبهة فهو على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة ، وعلى التمييز إذا كان نكرة[١٠] .

٢٠ - لا يعرب من الأفعال إلا المضارع وما عداه مبني[١١] .

٢١ - المضارع بعد فاء السببية منصوب بـ (أن) مقدرة لا بالمخالفة[١٢] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٩ مع هامش (٧) وص ٦٣٩ مع هامش (٤) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٩ مع هامش (١) وص ٩٩٨ مع هامش (٥) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ص ٥٩٢ - ٥٩٤ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٦٠٣ مع هامش (٢) .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٦٣٧ مع هامش (٤) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٦٧٣ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٧٠٥ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٠ مع هامش (٧) .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٧٧٦ مع هامش (١٤) .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤٦ مع هامش (٣) و (٤) .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦٣ ، ٨٨٩ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٤ مع هامش (٤) .

٢٢ - المضارع بعد الواو منصوب بـ (أن) مقدرة لا بالمخالفة[١] .

٢٣ - (مِنْ) الجارة لا تكون إلا لابتداء الغاية في المكان[٢] . وقد تأتي للزمان[٣] .

٢٤ - استعمال (مِنْ) و (على) اسمين إذا دخل عليهما جار[٤] .

٢٥ - (إنْ) المخففة لا تدخل إلا على فعل من أفعال المبتدأ[٥] .

رابعاً : موقفه من المذهب الكوفي :

مما لا ينكر أن ابن الحاجب قد خالف البصريين في جملة من آرائهم وكان مع الكوفيين في بعض أقوالهم ولكنه ظل - بوجه عام - يسير على هدي النحو البصري بكثرة الترجيحات التي أولاها لآرائهم ، وهذا ما يستطيع أن يقرره الدارس في يقين ، إلا أنا نجده قد وافق جمهور الكوفيين في مسائل قليلة صرح ببعضها في شرح الكافية وأغفل البعض الآخر ، فمن ذلك .

١ - امتناع أن يكون المقدم مبتدأ في نحو : أقائمان هما ، وأقائمان الزيدان[٦] .

٢ - الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب وليست بضمائر[٧] .

٣ - علة رفع المضارع تجرده عن الناصب والجازم لا وقوعه موقه الاسم[٨] .

٤ - (كي) تنصب الفعل المضارع بنفسها لا بـ (أن) مضمرة بعدها[٩] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٥ مع هامش (٥) و (٦) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤٠ مع هامش (٢) وص ٩٥٩ مع هامش (٦) .

(٣) هذا الموضع قال فيه بقولي البصريين والكوفيين . ينظر ص ٩٥٩ مع هامش (٦) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٨ مع ما ذكر في التعليق على الشاهد ص ٩٥٧ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧٢ مع هامش (٣) .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٤ مع هامش (٥) .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٦٨٤ مع هامش (٦) .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٨٦٦ مع هامش (٢) .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٨٧٠ مع هامش (٣) .

٥ – واو (رُبَّ) جارة بنفسها لا بـ (رُبَّ) مقدرة بعدها[1] .

٦ – (مِن) الجارة قد تستعمل في ابتداء الغاية للزمان[2] . وهذا موضع قال فيه بقولي البصريين والكوفيين[3] .

* * *

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٣ مع هامش (٢) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥٩ مع هامش (٣) .

(٣) وينظر ما أثبته ضمن متابعته للبصريين ص ٣٣٩ .

الفصل الثالث

موازنة بين شرح ابن الحاجب وغيره من الشروح

المبحث الأول

بين شرح الكافية وشرحي الوافية والمفصل

هذه الشروح ثلاثتها لابن الحاجب ، فأولها شرح الكافية – موضوع البحث – وثانيها شرح منظومة (الوافية) – نظم الكافية – وثالثها الإيضاح شرح المفصل .

وقد قصدت في هذا المقام إلى عرض بعض النماذج التي تبين منهج ابن الحاجب في تناوله لبعض المسائل النحوية حيث تفاوت عرضه لها زيادة أو نقصاناً ، إيضاحاً أو إبهاماً في أحدها عنه في الآخر ، ومعلوم أن شرح الكافية أسبق تصنيفاً من أخويه ، ولذلك جاء خالياً من أية إحالة عليهما – فمن تلك المسائل :

١ – اقتصر في شرح الكافية عند ذكر علامات الاسم على خمس هي : دخول اللام والجر والتنوين والإسناد إليه والإضافة[١] . بينما زاد في شرح الوافية علامات أخر هي : النداء والنعت والتصغير ، قال : « ... ومنها النداء لأن المنادي مفعول ، والمفعول – في المعني – محكوم عليه ، ومنها النعت لأنه في المعنى حكم على المنعوت ، ومنها التصغير لأنه في معنى النعت »[٢] .

٢ – علل في شرح الكافية لفرعية الفعل عن الاسم من جهتين ، أحدهما : أن الاسم مستغن عنه ، والفعل غير مستغن ، وما كان مستغنياً فهو أصل . الثانية : أن الفعل مشتق من الاسم – على المذهب الصحيح – والمشتق فرع عن المشتق منه[٣] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٠ – ٢٣٣ .

(٢) ينظر شرح الوافية ١ / ١٥ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

وقد ذكر هاتين الجهتين في شرح المفصل وزاد جهة ثالثة وهي قوله : « ... إن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، وما أخبر به وأخبر عنه كان أصلاً لأنه يستقل كلاماً ... »[1] .

٣ – صرح في شرح الكافية بجهة عدل (جُمَع) في اللفظ من أنه جاء جمعًا لـ (جمعاء) و (جمعاء) مؤنث (أجمع) وقياس فعلاء أفعل أن يجمع على (فُعْل) ... إلى آخره[2] .

ولكنه لم يصرح بجهة عدله في المعني ، وهذا ما ذكره في شرحي الوافية والمفصل فقال في شرح الوافية : « ... وعن معناه الأصلي في الصفة إلى جعله تأكيداً للشمول في المتعدد وجوداً أو حكماً غير المثنى ، ويدلك على أنه في الأصل صفة ما جاء في الحديث : (بهيمة جمعاء) – أي سالمة لا عاهة فيها بدينة – (هل يحس فيها من جدعاء) – أي مقطوعة الأذن – فثبت ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى جميعاً »[3] .

وبمثل هذا قال في شرح المفصل[4] .

٤ – أفرد للحديث عن المعرفة – في باب غير المنصرف – موضعاً مستقلاً[5] بينما ذكرها في شرح الوافية في سياق حديثه عن التأنيث[6] .

٥ – نسب القول بأن التنوين في نحو (جوار) تنوين عوض عن الياء المحذوفة إلى سيبويه وأصحابه[7] ، ونسبه في شرح الوافية إلى سيبويه لا غير[8] .

---

(١) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٧٤ ، ٧٥ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٢ .
(٣) ينظر شرح الوافية ١ / ٤١ .
(٤) ينظر شرح المفصل ٢ / ٨٢ ، ٨٣ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٧ .
(٦) ينظر شرح الوافية ١ / ٤٣ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٨ ، ٣٠١ .
(٨) ينظر شرح الوافية ١ / ٥٤ ، ٥٥ .

٦ – نسب القول بأن التنوين في نحو (جوار) تنوين الصرف إلى بعض النحويين[١] وصرح بنسبته في شرحي الوافية والمفصل إلى المبرد[٢] .

٧ – لم يصرح بنسبة لغة من يثبت خبر (لا) التي لنفي الجنس ، يقول : « ... ويحذف كثيراً ، أي : في لغة من يثبته ... »[٣] بينما صرح بنسبة هذه اللغة إلى الحجازيين في شرح الوافية فقال : « ... ويجوز حذفه عند الحجازيين كثيراً ... »[٤] .

٨ – اكتفى بقوله في شرح الكافية : « ... وقد يحذف الفعل لقيام قرينه جوازاً . ظاهر »[٥] بينما فصل القول فيه مع التمثيل له في شرحي الوافية والمفصل فقال في شرح الوافية : « ... بيان أنه يجوز حذفه عند قيام القرينة كقولك للقادم من سفره : خير مقدم ، أي : قدمت خير مقدم ، وجاز حذف (قدمت) لدلالة القرينة الحالية عليه »[٦] .

٩ – علل في شرح الوافية لذكره مبحث توابع المنادى في باب النداء فقال : « ... وإنما ذكرها هاهنا مع كونها لها أبواب تذكر فيها لأن لها مع المنادى خصائص ليست مع غيره ، فكان ذكرها مع المنادى أولى بها »[٧] .

وكذا ذكر مثل هذا في شرح المفصل[٨] ، بينما أغفل ذكره في شرح الكافية[٩] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٨ .
(٢) ينظر شرح الوافية ١ / ٥٥ – الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٨٧ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٤ .
(٤) ينظر شرح الوافية ١ / ١٢٥ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٩٥ .
(٦) ينظر شرح الوافية ١ / ١٣٢ .
(٧) ينظر شرح الوافية ١ / ٣٦٠ .
(٨) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩٢ .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٤١٦ .

١٠ - أوضح مقصده من التمثيل للتأكيد - في توابع المنادى - بنحو : يا تميم أجمعون وأجمعين ، بقوله في شرح المفصل : « ... فالجواب أنا لم نقصد بالتأكيد المتقدم إلا التأكيد المعنوي لا التأكيد اللفظي . فقد علم أن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ، ألا ترى أنك تقول : يا زيد زيد اليعملات ، فتأتي به على هذه الصفة »[1] .

وقد أغفل المصنف إيضاح هذا المقصد في شرح الكافية حيث قال : « ... فمثال التأكيد : يا تميم أجمعون وأجمعين ... »[2] .

١١ - أورد تعريفاً للإضافة اللفظية في شرحي الكافية والوافية بقوله : « ... واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها مثل : ضارب زيدٍ وحسن الوجه »[3] .

وذكره أيضاً في شرح المفصل ولكنه ذكر معه تعريفين آخرين بقوله : « ... ولو قيل : هي التي لا تفيد تعريفاً بتقدير الثاني لكان جيداً ليطابق تفسير المعنوية على العكس . ولو قيل فيها أيضاً عدول عن أصل في العمل إلى لفظ الإضافة لإفادة التخفيف لكان جيداً أيضاً »[4] .

١٢ - ذكر في شرح الكافية ضمن مواضع مجيء الضمير منفصلاً لتعذر اتصاله : أن يكون العامل معنوياً ، قال : « ... كالمبتدأ والخبر ، لأنه إذا كان معنوياً تعذر الاتصال به ، إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ »[5] .

ولم يذكر هذا الموضع ضمن المواضع التي عددها في شرح الوافية[6] .

---

(١) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩٧ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤١٧ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩٥ - شرح الوافية ١ / ٢٨٢ .

(٤) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٣٢٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٦٨٧ .

(٦) ينظر شرح الوافية ٢ / ٣٤٧ - ٣٥٠ .

١٣ – اكتفى – عند حديثه عن (كم) بقسميها – بقوله : « ولهما صدر الكلام ، أما الاستفهامية فللاستفهام ، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي ... »[١] ولم يبين المذاهب في هذه المسألة ، بينما فصلها في شرح الوافية بقوله : « ... هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فلا يرون لها صدر الكلام ويستدلون بمثل قوله تعالى : ﴿ **أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم** ﴾[٢] ويزعمون أن (كم) فاعل (يهد) ... والبصريون يتأولون ذلك ويجعلون فاعل (يهد) مضمراً يعود على ما تقدم ويقفون على قوله (يهد لهم) ويبتدئون بقوله (كم أهلكنا) ... »[٣] .

١٤ – أغفل التمثيل لـ (كان) التي بمعنى صار – في شرح الكافية[٤] – بينما مثل لها بنحو قول الشاعر :

بتيهاء قفر والمطي كأنها   قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ثم قال : « ... أي : صارت ، لأن البيوض لا تكون فراخا إلا على معنى : صارت »[٥] .

١٥ – زاد في شرح الوافية – عما ذكره في شرح الكافية[٦] – موضعاً من مواضع كسر همزة (إنَّ) فقال : « ... وفي القسم كقولك : والله إنَّ زيداً منطلق ، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة »[٧] .

١٦ – اقتصر حديثه في مواضع (ها) التنبيه على اختصاصها باسم الإشارة –

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٦٤ .
(٢) من الآية ١٢٨ / طه .
(٣) ينظر شرح الوافية ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٩٠٨ .
(٥) ينظر شرح الوافية ٢ / ٥٥٩ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٩٦٥ .
(٧) ينظر شرح الوافية ٢ / ٦١٦ .

في شرح الكافية[1] – بينما ذكر اختصاصاً آخر لها وهو دخولها قبل الضمير في نحو : ها هو ذا ، وها أنت ذا ، وها أنا ذا ، فقال في شرح الوافية : « ... وقد جاءت (ها) مع اسم الإشارة ومع الضمائر لاحتياجها إلى التنبيه على القرائن الدالة عليها كقولك : هذا وهذه ، وها هو ذا وها أنت ذا وها أنا ذا ... »[2] .

* * *

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٨٥ .

(٢) ينظر شرح الوافية ٢ / ٦٥٣ .

المبحث الثاني

بين شرح ابن الحاجب وغيره من شروح الكافية

ذكرت - فيما سبق - أن شرح ابن الحاجب يعد أول شرح للمقدمة الكافية وأنه فتح باب الدراسة والاهتمام بالكافية أمام الشراح والدارسين لينثالوا عليها بالشرح والتعليق وتحظى بهذه الرعاية وهذا الاهتمام حتى يومنا هذا .

وقد تخيرت من بين هذه الشروح - وهي أكثر من عشرة ومائة - أربعة هي :
شرح الإمام رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) .
شرح الإمام عماد الدين يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ) ويسمى : الأزهار الصافية .
شرح تاج الدين بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) ، ويسمى : مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام .
شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨ هـ) ويسمى : الفوائد الضيائية .

أقول : تخيرت هذه الشروح الأربعة لعرض بعض النماذج التي توضح مدى العلاقة التي تربط هذه الشروح بالشرح الأم (شرح ابن الحاجب) .

أولاً : شرح الرضي :

هو الشرح الذي بين أيد الدارسين اليوم ، وهو أكثر هذه الشروح انتشاراً وذيوعاً بين العامة والخاصة على السواء ، وصار معهوداً أنه إذا أطلق لفظ (شرح الكافية) لم يفهم منه سوى شرح الرضي ، فهو - بحق - أكبر هذه الشروح وأدقها وأجمعها لمسائل النحو ، وقد طبع هذا الشرح في استانبول سنة ١٢٧٥ هـ ، وفي القاهرة سنة ١٣٠٥ هـ وعليه حاشية للسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) .

وبدراستي لهذا الشرح برزت لي عدة ملحوظات منها :

١ - كثيراً ما تابع الرضي ابن الحاجب فيما ذهب إليه ونقل عنه في أكثر من موضع[١] .

٢ - كان في بعض المواضع يوجه كلام ابن الحاجب بما يستقيم والمذهب الصحيح[٢] .

٣ - أكثر الرضي من استدراكاته واعتراضاته على ابن الحاجب في كثير من الحدود والمسائل النحوية ، وظهر هذا الأمر جلياً في كل صفحة من صفحات شرحه والتي ذكرتها موثقة بنصوصها في موضعها من التحقيق[٣] .

٤ - كما أنه خالفه وخالف جمهور النحويين في بعض المسائل النحوية التي له فيها رأي أو قول تفرد به . وقد أشرت إلى ذلك في موضعه من التحقيق موثقاً

---

(١) ظهر هذا النقل جلياً في هذه المواضع التي ذكرتها في موضعها من التخقيق : ص ٢١٦ هامش (٦) ٢٩٧ هامش (٤) - ٤٩٧ هامش (٧) ٦٩٤ هامش (٧) - ٧٦٣ هامش (١١) - ٨٣٠ هامش (٦) و (٩) - ٨٤١ هامش (١٠) - ٩٤٣ هامش (٢) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٥ هامش (٣) - ٣٦٤ هامش (١) - ٤٥٧ هامش (١) - ٥١٢ هامش (١) - ٦٦٠ هامش (٢) - ٦٧٦ هامش (٨) - ٨٢٠ هامش (٧) - ٦٧٧ هامش (٦) - ٨٩٢ هامش (٣) - ٩٤٩ هامش (٩) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٣ هامش (٣) و (٤) - ٢١٨ هامش (٥) - ٢٢٢ هامش (١) - ٢٣٤ هامش (٤) - ٢٤٠ هامش (١) - ٢٤٣ هامش (٣) - ٢٤٦ - هامش (٦) - ٢٧٠ هامش (٨) - ٢٨٢ هامش (٦) - ٣٠٥ هامش (٢) - ٣٢٢ هامش (١) - ٣٣٩ هامش (٥) - ٣٥٨ هامش (٨) - ٣٧١ هامش (٥) - ٣٨٠ هامش (١) - ٣٨٣ هامش (١) - ٣٩٧ هامش (٥) ٤١٦ هامش (٣) - ٤٤١ هامش (١) - ٤٥٢ هامش (٣) - ٤٧٨ هامش (٨) - ٤٧٩ هامش (٦) - ٤٨٤ هامش (٤) - ٤٨٦ هامش (٦) - ٤٨٧ هامش (٨) - ٤٩١ هامش (٣) - ٤٩٣ هامش (٤) - ٤٩٥ هامش (١) - ٥٠٢ هامش (٥) - ٥٢٦ هامش (٦) - ٥٣١ هامش (٦) ٣٦٣ هامش (٢) - ٥٦٨ هامش (٢) - ٥٩٨ هامش (٨) - ٥٩١ هامش (٨) - ٥٩٥ هامش (٧) - ٦٢٣ هامش (٦) - ٦٥١ هامش (٥) - ٦٧٥ هامش (٤) - ٦٨٩ هامش (٢) - ٧٠١ هامش (٣) - ٧٦٤ هامش (٣) - ٧٨٦ هامش (٦) - ٧٩٠ هامش (٢) - ٨١٨ هامش (٣) - ٨٢٩ هامش (٩) - ٥٣٠ هامش (٢) - ٨٣١ هامش (٧) - ٨٤٧ هامش (٩) - ٦٤٨ هامش (٧) - ٨٤٩ هامش (٣) - ٨٥٤ هامش (٧) - ٨٨٩ هامش (٣) - ٩١٨ هامش (٢) - ٩٤٢ هامش (٥) .

إياه بالنص الذي يؤيده أو يعارضه[1] .

ثانياً : شرح العلوي (الأزهار الصافية) :

اعتمدت على القسم الثاني من هذا الكتاب في دراسة بعض المسائل النحوية التي عنت لى أثناء التحقيق ، وقد أفدت منه في مواضع كثيرة .

ويلاحظ على هذا الشرح ما يلي :

١ – كثرة النقل عن ابن الحاجب دون إشارة في كل مواضع الكتاب تقريباً[2] .

٢ – أطلق لفظ (الشرح الأم) على شرح ابن الحاجب .

٣ – متابعته لابن الحاجب فيما ذهب إليه من أقوال أو اختيارات أو ترجيحات .

٤ – لم يخالفه إلا في المسائل التي تتصل بالعقيدة[3] ، والذي صرح بأن مذهبه هو مذهب أهل الحق من الزيدية والمعتزلة بينما مذهب ابن الحاجب هو مذهب الأشعرية .

٥ – نادراً ما كان يستدرك عليه أو يعقب على قوله في بعض المسائل[4] .

ثالثاً : شرح التبريزي (مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام) :

اعتمدت على نسخة مخطوطة منه أثناء تحقيقي لشرح ابن الحاجب وقد أفدت منه كثيراً في إيضاح مسائل الاختلاف والوقوف على دقائق وتفاصيل كثيرة وقد بدت لي عدة ملحوظات أهمها :

---

(١) ينظر ص ٢٧٨ هامش (٤) – ٢٨٩ هامش (٤) – ٤٤٥ هامش (٦) – ٥٢٨ هامش (٦) – ٧٤٨ هامش (١) – ٧٨٠ هامش (١٠) – ٧٨٢ هامش (٤) – ٨٢٤ هامش (٤) – ٨٢٦ هامش (١٠) – ٨٥١ هامش (٧) ٩١٩ هامش (١) .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩٤ هامش (٧) – ٦٩٩ هامش (٦) – ٧٦٠ هامش (٣) – ٨٤٥ هامش (٤) – ٨٨٤ هامش (١) – ٩٤٣ هامش (٢) ٩٤٥ هامش (٢) – ٩٦٧ هامش (٣) .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٥ هامش (٣) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٨١١ هامش (٥) – ٨٥٩ هامش (٣) – ٩٧٨ هامش (٤) – ٩٨٥ هامش (١) .

١ – متابعة لابن الحاجب والنقل عنه في كثير من المواضع[1] .
٢ – محاولة الربط بين ما قال به ابن الحاجب وما قال به ابن مالك .
٣ – الرد على كل ما أورده الرضي من اعتراضات على ابن الحاجب .
٤ – لم يستدرك على ابن الحاجب إلا فيما ندر[2] .

رابعاً : شرح الجامي (الفوائد الضيائية) :

يعد هذا الشرح – بعد قراءتي له وبحثي فيه – صورة مكررة لشرح ابن الحاجب نفسه مع إضافة بعض النقول من شروح الكافية الأخرى مثل شرح الرضي وغيره .

فقد دأب الجامي على نقل عبارات ابن الحاجب وأمثلته ومصطلحاته الأصولية ، والفقهية دون أن يشير ، ولذلك لم أستطع حصر المواضع التي نقل فيها عن شرح الكافية لابن الحاجب وإنما بدت لي بعض الأمور الأخرى منها :

١ – إيراده بعض الاستدراكات على ابن الحاجب[3] .
٢ – توجيهه – أحياناً – لبعض عبارات ابن الحاجب[4] .

هذا .. ويلاحظ على كل هذه الشروح موافقة ترتيب أبوابها وموضوعاتها لما جاء في المقدمة (الكافية) وشرحها لابن الحاجب .

وقد أشرت في قسم التحقيق إلى كل موضع فيه نقل أو استدراك أو اعتراض أو توجيه من هذه الشروح ، لذلك رأيت أن أذكر بعض هذه الملامح والسمات مختصرة خشية الإطالة والتكرار .

* * *

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٣ هامش (٥) – ٦٩٤ هامش (٧) .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٤ هامش (٢) .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٣ هامش (٣) و (٤) – ٢٢٩ هامش (٦) – ٣٠٥ هامش (٢) – ٣٣٩ هامش (٢) – ٤٦٧ هامش (٢) – ٤٧٨ هامش (٨) – ٥٦٨ هامش (٢) – ٦٨٩ هامش (١) .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٣ هامش (١) – ٧٦٦ هامش (١) .

تعقيـــب

وبعـــد ..

فلقد أطرى المؤرخون ابن الحاجب وأفاضوا في الإشادة به وبآثاره ، وتجاوز إطراؤهم مقدمتيه (الكافية) و (الشافية) أي إطراء لغيرهما من مصنفات النحو والصرف في عصره .

ومع أني لا أنكر أن ابن الحاجب كان دقيقاً شديد المراس في الحجاج عالماً بالأصول والكلام إلا أنه قد بدت لي بعض الهنات أثناء تحقيقي ودراستي لشرح الكافية ، فقد استطعت الوقوف على بعض المسائل التي اضطربت فيها أقواله ، فجاء آخرها ناقضاً لأولها ، وأيضاً بعض المسائل التي جانبه في نسبتها إلى أصحابها الصواب ، ثم أخيراً بعض الملحوظات العامة التي وفقت إلى ملاحظتها . علماً بأني قد أشرت إلى كل مسألة من هذه المسائل في موضعها من التحقيق موضحاً ما اكتنفها من اضطراب أو مجانبة للصواب ، وسأكتفي في هذا المقام بعرضها عرضاً موجزاً وبالله التوفيق .

أولاً : المسائل التي اضطربت فيها أقواله ونقوله :

١ - ما ذكره في صدر هذا الشرح - عند ذكره خواص الاسم - من أن اللام وحدها هي المعرفة فقال : « ... ومن خواصه دخول اللام ، أي للتعريف نحو : الرجل والغلام »[١] . وقد تكرر منه ذلك في عدة مواضع[٢] . إلا أنه لم يلتزم بهذا القول فقد ذكر أن المعرف هو الألف واللام معاً ، وقد تكرر منه ذلك في عدة مواضع أيضاً[٣] .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٧ ، ٣٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣٣ ، ٧٢٠ ، ٧٨٧ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ ، ٧٨٧ .

٢ – ما ذكره في جهة منع أسماء العدد المعدولة على وزن (فُعَال) و (مَفْعَل) من أنه ليس فيها إلا العدل ، وأنه علة قائمة مقام سببين لأنه عدل في اللفظ وعدل في المعنى[١] ، وهذا قول المبرد وابن السراج وتبعهما الزمخشري[٢] . إلا أنه عاد وذكر أن جهة المنع فيها هي العدل والصفة ، وهذا قول سيبويه وجمهور النحويين[٣] .

٣ – اختياره مذهب سيبويه وأصحابه في القول بمنع نحو (جوارٍ) من الصرف وأن التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة[٤] ، ثم عاد واختار قول المبرد والزجاج بأنه منصرف وأن التنوين فيه عوض عن حركة الياء لا عن الياء المحذوفة كما ذكر سيبويه[٥] .

٤ – ذهب مذهب الجمهور من أن الخبر إذا كان ظرفاً فالأكثر أنه متعلق بجملة قال : « نظراً إلى أنه متعلق وأصل التعلق للأفعال »[٦] هذا ما ذكره في باب المبتدأ والخبر ، إلا أني وجدته قد عدل عن رأيه هذا وسوى بين كونه متعلقاً بجملة (استقر) أو بمفرد (مستقر) ، يقول في باب إعمال المصدر : « ... وهو كما قالوا في مثل قولهم : زيد في الدار أبوه ، فـ (أبوه) مرتفع بالظرف لا من جهة كونه ظرفاً ولكن من جهة قيامه مقام (استقر) أو (مستقر) » وهذا القول الأخير هو قول ابن السراج وتبعه ابن جني والحريري وابن مالك[٧] .

٥ – ذكر أن أعمال (لا) عمل ليس شاذ في موضعين من شرحه[٨] ، ثم ذكر

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٥ مع هامش (٣) .
(٢) ينظر المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، ٣٨١ – أصول ابن السراج ٢ / ٩٠ – الكشاف ١ / ٤٩٦ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٦ مع هامش (٤) .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٨ – ٣٠١ مع هامش (٣) من ص ٢٩٨ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٨ ، ٣٠١ مع هامش (١١) .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٢ مع هامش (١) .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٨٢٩ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٦ ، ٥٨٣ .

أنه قليل إنما يأتي للضرورة لا في سعة الكلام في موضعين أيضاً[1] .

٦ – اختار من مسائل العطف على معمولي عاملين ما ذهب إليه الأعلم وبعض المتأخرين وهو أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب مثل : في الدار زيد والحجرة عمرو[2] ، ولم يقبل غيرها من المسائل التي أجازها سيبويه وغيره .

وقد خالف ما نص على اختياره حيث وقعت لي عبارة في شرح الكافية عطف فيها على معمولي عاملين وليست مندرجة تحت ضابط المسألة التي اختارها ، وذلك قوله : « ... الألف واللام إن كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران أو صفة فانتفاء فعلانة ... »[3] .

٧ – اختار لفظ (اسم التفضيل) عنواناً لباب المفاضلة[4] خلافاً للزمخشري في اختياره لفظ (أفعل التفضيل)[5] وعلل له العلوي في شرحه بقوله : « ولم يقل (أفعل التفضيل) كما قال الزمخشري في مفصله – حين بوبه – ليدخل فيه قولنا : خير وشر ، فإنهما اسمان للتفضيل ولم يوجد منهما صيغة (أفعل) لأن همزتهما مطرحة للتخفيف »[6] .

ولكني قد وجدت ابن الحاجب قد وقع فيما فر منه فقد ذكر لفظ (أفعل التفضيل) حين أراد حمل شروط فعل التعجب على شروط (أفعل التفضيل)[7] .

٨ – نسب القول بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف إلى المازني –

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٦ ، ٥٧٤ .
(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٥٧ مع هامش (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤٨ .
(٥) ينظر المفصل ص ٢٣٢ .
(٦) ينظر شرح العلوي ١ / ٥٥٦ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢٥ .

في هذا الشرح[١] - بينما نسبه في شرح الوافية إلى أبي عمر الجرمي تبعاً للزمخشري[٢] .

ثانياً : المسائل التي جانبه الصواب في نسبتها إلى قائليها نسبة صحيحة :

١ - نسب إلى سيبويه القول بمنع دخول الفاء في خبر (إنَّ) خلافاً للأخفش[٣] وبعد دراستي وتحقيقي لهذه المسألة تبين لي أنه ليس هناك خلافاً بين سيبويه والأخفش فقد قالا معاً بجواز دخول الفاء في خبر (إنَّ)[٤] .

٢ - نسب إلى الزجاج القول بأن (تأديباً) - في نحو : ضربته تأديباً - منصوب على المصدر كقولك : رجع القهقري ، فهو مفعول مطلق مبين للنوع ، وقد تبعه في هذه النسبة كثير من المتأخرين منهم ابن مالك والرضي[٥] .

وقد وجدت أن ما ذكره الزجاج لا يحتمل هذا الوجه وحده ، فقد صرح بأنه مفعول له ولكن العلة في نصبه أنه في تأويل المصدر[٦] .

٣ - نسب تعليلاً للفارسي في ترخيم (مُحْمَرٍّ) في أنه يسكن آخره فيقال : (يا محمرْ) ولا يجب الكسر لأنه مخالف لنحو (قاضون) إذا رخم[٧] .

وقد وجدت أن هذا التعليل هو قول ابن السراج[٨] نقله عنه الفارسي دون أن يشير في الحجة والمسائل المنثورة[٩] . وقد أثبت قوليهما في موضعه

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢٦ .
(٢) ينظر شرح الوافية ٢ / ٥٧٥ - المفصل ص ٢٧٧ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٢ - ٣٧٤ مع هامش (٣) ص ٣٧٢ .
(٤) ينظر ما أثبته في تحقيق هذه المسألة في هامش (٣) ص ٣٧٢ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٢ مع ما أثبته في هامش (٣) .
(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١ / ٦٣ وقد أثبت عبارته في هامش (٣) ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٨ مع هامش (٧) .
(٨) ينظر أصول ابن السراج ١ / ٤٤٤ .
(٩) ينظر الحجة للفارسي ١ / ٨٢ ، ٨٣ - المسائل المنثورة ورقة ٢ / أ .

من التحقيق[1] .

٤ – نسب إلى المبرد أنه لم يذكر أن (خلا) يجر بها[2] ، وقد أثبت أنه ذكر في المقتضب ما يفيد جواز الجر بها[3] خلافاً لم نسبه إليه ابن الحاجب تبعاً للزمخشري[4] .

٥ – ذكر أن سيبويه لم يذكر من الأفعال الناقصة سوى (كان) و (صار) و (ما دام) و (ليس) لا غير[5] ، وقد أثبت أن سيبويه قد صرح بغيرهما موثقاً قولي بنصين من كلامه ذكر فيهما (أصبح) و (أمسى) و (مازال) و (ما برح)[6] – فلا وجه لما ذكره ابن الحاجب .

ثالثاً : بعض الآراء التي نسبها إلى أصحابها ولم أجدها في مظانها من مؤلفاتهم :

١ – ما نسبه إلى أبي علي الفارسي من تعليله لصرف نحو (يعمل) من قولهم : جمل يعمل[7] .

٢ – ما نسبه إلى المبرد من القول بشذوذ الرفع في جواب الشرط إذا كان مضارعاً والأول ماضياً[8] .

٣ – ما نسبه إلى المبرد من جواز جر (حتى) للمضمر فيقال : حتاه وحتاك[9] .

٤ – ما نسبه إلى المبرد والكسائي من اشتراطهما في العطف على محل اسم (إن) أن يكون مبنياً[10] .

---

(١) ينظر هامش (٧) ص ٤٤٨ . (٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٩ .
(٣) ينظر المقتضب ٤ / ٤٢٦ .
(٤) ينظر المفصل ص ٦٧ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩٠٦ .
(٦) ينظر سيبويه ١ / ٣٩٤ ، ٢ / ٢٧٢ . وينظر تحقيق المسألة في هامش (٥) ص ٩٠٦ من التحقيق .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٣ مع هامش (٥) .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨٢ مع هامش (٧) .
(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤٤ مع هامش (٥) .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٩٦٩ مع هامش (٤) .

رابعاً : ملحوظة عامة :

١ - من الإنصاف أن أقرر دون حذر أن ابن الحاجب كان في شرحه للكافية قصير الباع في الإبانة عن الكثير من المسائل التي جاءت في الكافية مُقيدة تقييداً عسيراً ، حيث كان يلزمه أن يبينها تبييناً يكشف عنها هذا الإبهام والغموض اللذين كانا سمة بارزة من سمات كل المسائل تقريباً .

٢ - كثير ما كان ابن الحاجب يستدرك في شرحه بكلام طويل لبيان علةٍ أو للقول برأيٍ دون أن يمثل[1] ، فبدا شرح الكافية في كثير من مواضعه جامداً جافاً يحتاج قارئه إلى كثير من الصبر والمثابرة .

وبعـــد ..

فهذه بعض الملحوظات التي رأيت أن أذيل بها قسم الدراسة لتكتمل الفائدة ، وقد نظرت فيها بعين الدارس المبتديء لا ببصيرة الناقد المتخصص وهي على أهميتها لا تقلل من مكانة ابن الحاجب العلمية في شيء فلم يسلم عالم من هفوة ولا عظيم من ذلة ، وجل من لا يخطيء ولا يذل ، من له الأمر وبيده ملكوت كل شيء وهو على كل شيء قدير .

* * *

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٢٧ - ٥٥٦ - ٥٦١ - ٥٧٨ - ٦٣٥ - ٦٦٢ - ٦٧١ - ٦٨٨ - ٦٩٠ - ٦٩٢ - ٦٩٩ - ٧٢١ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٦٢ - ٨٣٢ - ٨٧٨ .

فهرست موضوعات القسم الأول : الدراسة

* * *



القسم الثاني

التحقيق

ويشتمل على :

١ – منهج التحقيق .
٢ – وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق .
٣ – نماذج مصورة من هذه النسخ .
٤ – تحقيق النص والتعليق عليه .



منهـج التحقيـق

جاء تحقيقي لشرح ابن الحاجب على كافيته وفق منهج التزمت به على النحو التالي : -

١ - قمت بإثبات متن (الكافية) أعلى الصفحة مع مقابلته بأربع نسخ مخطوطة ومطبوعة مع ضبطه إتماماً للفائدة وجبرًا لما أغفله ابن الحاجب من عبارات المتن في بعض مواضع الشرح .

٢ - تحرير النص بدقة وأناة وفق الوقاعد الإملائية المتبعة .

٣ - تقويم النص وتصويبه وتوضيحه وذلك بمقابلة النسخة الأصل - وهي نسخة ابن الحاجب نفسه - بثلاث نسخ أخرى مع الإشارة إلى مواطن الزيادة أو النقص فيها .

٤ - إثبات ما صح من هذه النسخ في درج النص والإشارة إلى ما سواه في الحاشية .

٥ - لم أتدخل في جوهر النص إلا بالقدر الذي يتطلبه السياق أو يقتضيه المعنى من زيادة كلمة أو حذف أخرى مع وضع ما زيد بين معقوفتين للدلالة على أنه لا يوجد في نسخة من نسخ الشرح المعتمدة في التحقيق .

٦ - ضبط ما ورد فى الشرح من شواهد قرآنية أو شعرية أو من أمثال العرب ومأثور كلامهم وما قد يشكل على القاريء من عبارات في درج النص .

٧ - تخريج الشواهد القرآنية الكريمة بإتمام الآية وذكر رقمها من سورتها مع توجيه ما فيها من قراءة أو أكثر أو أوجه إعراب سوى ما ذكره المؤلف ونسبة هذه القراءات إلى أصحابها مستنداً في ذلك إلى أمهات كتب القراءات والتفاسير وإعراب القرآن .

٨ - تخريج الشواهد الشعرية بإتمام الشاهد ونسبته إلى قائله - ما أمكن - وبيان موضعه في ديوان صاحبه وذكر ما فيه من روايات أخرى وموطن الاستشهاد

به مع بيان معنى بعض مفرداته اللغوية وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعر وأمهات كتب النحو والشواهد النحوية والمعاجم اللغوية .

٩ - الاعتناء بما ورد في أصل النص من أمثال العرب ومأثور كلامهم وذلك بالإشارة إلى قائلها وبيان موطن الاستشهاد بها معتمداً في ذلك على كتب الأمثال والآثار العربية مع إحالتها إلى مواضع ذكرها في أمهات كتب النحو واللغة .

١٠ - التعريف بالأعلام الذين ورد ذكرهم في أصل النص تعريفاً موجزاً مع الإشارة إلى مصادر تلك التراجم والتعاريف .

١١ - تتبع الإحالات الواردة في النص برجعها إلى مصادرها الأصلية من كتب أصحابها وإثبات نصوصها الصحيحة مع الإشارة إلى ما اعتراها - أحياناً - من تغيير أو تحريف .

١٢ - تصحيح نسبة كثير من الآراء التي لم يوفق المؤلف في نسبتها مع بيان بعض المواضع التي اضطرب فيها كلامه أو ناقض فيها نفسه .

١٣ - التعليق على المسائل النحوية التي ذكرها المؤلف مع إبراز تلك الآراء التي تفرَّد بها مخالفاً جمهور النحويين وذلك بمقابلة آرائه بآراء المتقدمين والمعاصرين له من النحويين .

١٤ - إحالة القاريء إلى أهم المصادر التي استقى منها ابن الحاجب نحوه في كل مسألة كان متابعاً فيها لغيره .

١٥ - توثيق الآراء الخاصة بالمذاهب النحوية ولهجات القبائل ولغاتها .

١٦ - ربط مسائل هذا الشرح بما ذكره المؤلف في شرحي الوافية والمفصل مع التنبيه على مواطن الزيادة في التعليل أو الترجيح في المسألة الواحدة في أحدها عنه في الآخر .

١٧ - إيراد المسائل التي كان للرضي فيها استدراك أو اعتراض على المؤلف مع بيان

جهة هذا الاستدراك أو الاعتراض ومحاولة دفعه إن كان لذلك وجه وإلا فلا .

١٨ – إثبات بعض نقول شُرَّاح الكافية – أمثال : الرضي والعلوي والتبريزي والجامي – عن المؤلف من شرحه دون أن يشيروا إلى ذلك .

١٩ – التنبيه على المسائل الصرفية التي أوردها المؤلف في هذا الشرح .

٢٠ – وضع عناوين لأبواب هذا الشرح .

٢١ – أشرت إلى بداية كل صفحة من صفحات النسخة (أ) – وهي نسخة ابن الحاجب – بوضع خطين مائلين في درج النص مع ذكر رقم الصفحة في الهامش الأيسر .

* * *



وصف نسخ المخطوط المعتمدة
في التحقيــق

بالبحث في فهارس المخطوطات بدار الكتب المصرية عثرت على ثماني نسخ لشرح ابن الحاجب على كافيته أرقامها على التوالي : ١٧٥ ، نحو ، ٩٨٤ نحو ، ٩٠٤٦ هـ ، ١٦٢ نحو تيمور ، ٧٤ نحو خليل أغا ، ٥١٨ نحو طلعت ، ٥٨٩ نحو طلعت ، ٦٤٣ نحو طلعت .

وقد اعتمدت في تحقيقي على ثلاث نسخ من هذه الثمانية .

أولاً : النسخة رقم (٩٤٠٦) :

١ - رمزت إليها بحرف (أ) وجعلتها أصلاً لغيرها لأنها نسخة ابن الحاجب نفسه بخطه .

٢ - جاء في ورقة العنوان ما نصه : « شرح ابن الحاجب على كافيته بخطه . كتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب تأليف الشيخ الإمام العلامة علم المحققين ولسان المتكلمين جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب رحمه الله تعالى » .

٣ - كتب على نفس الورقة تاريخ نسخها بداية على لسان مؤلفها ابن الحاجب وبخطه فقيل : « كان الشروع في هذه النسخة المباركة المستعان بها إن شاء الله ، شرعت فيها على عجلة مني لعدم أنى لم أجد ما امر الله[1] سائلاً متضرعاً إلى الله سبحانه وتعالى أن ينفعني بها وأستعين بها على طلب العلم الشريف متوصلاً بها إلى ما أرجو من الله أن يبلغني إليه ويهديني إلى معرفة الحديث والتفسير لطلب الرضى من الله تعالى يوم الاثنين في بواقي خمسة أيام من شهر جمادي الأولى من شهور سنة ٦٢٤

(١) (ما امر الله) هكذا رسمت ولم أستطع الوقوف على صوابها بما يستقيم والمعنى .

برسم مالكها ومؤلفها وخطه الفقير إلى الله الراجي عفو الله الهادي أبي عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب وفقه الله تعالى لما يحب ويرضى بالقرآن العظيم والنبي الكريم ... وقال آمين » .

٤ - جاء في الورقة نفسها تمليك نصه : « الحمد لله ، في تركة الفقير إلى الله عبد الواسع عبد الله بن محمود عبد الله العلفي القرشي العدلي ، وفقه الله تعالى » .

٥ - تقع هذه النسخة في (٩٠) لوحة - ١٨٠ صفحة - مسطرات كل منها ما بين سبعة وعشرين وثلاثة وثلاثين سطراً ، ومتوسط كل سطر ١٣ كلمة .

٦ - هذه النسخة غير معجمة وعلى هوامشها بعض التقييدات بخط مخالف لخط مؤلفها .

٧ - النسخة مصححة بخط مؤلفها حيث أثبت ما سقط من النص في هامش النسخة .

٨ - كتب المتن في هذه النسخة بالمداد الأحمر والشرح بالمداد الأسود .

٩ - تعد هذه النسخة أكمل النسخ وأصوبها .

١٠ - جاء في الصفحة الأخيرة ما نصه : «... تم الكتاب بمن الله العزيز الوهاب وحسن توفيقه وإعانته فله الحمد والشكر وأنا أسأله التوفيق «ابن الحاجب».

١١ - جاء في الصفحة نفسها تاريخ نسخها نهاية على لسان مؤلفها وبخطه فقيل : « كان الفراغ من تسويد هذه النسخة يوم الأحد ثلاثة عشر خلت من ربيع الأول عام ستمائة وعشرين وخمسة على يد مؤلفها عثمان ابن الحاجب غفر الله له ولوالديه ولإخوانه ومشايخه ولجميع المسلمين آمين يارب العالمين » .

* * *

ثانياً : النسخة رقم (٥١٨ نحو طلعت) :

١ - رمزت إليها بحرف (ب) .

٢ - جاء في ورقة العنوان ما نصه : « شرح الكافية للمصنف رحمه الله . شرح الكافية للمصنف رحمه الله تعالى . شرح كافية لمصنفه رحمه الله بلطفه » .

٣ - جاء في الورقة نفسها أبيات من الشعر منها :

كل من ألقاه يشكو دهره ليت شعري هذه الدنيا لمن

ومنها: نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا
وقد نهجو الزمان بغير عيب ولو نطق الزمان بنا هجانا

ومنها: سلم على شيخ النحاة وقل له عندي سؤال من يجبه يعظم
أنا إن شككت وجدتموني جازماً وإذا جزمت فإنني لم أجزم

ومنها : عن الإمام محمد الغزالي :

إنَّ لي يومين لا أحذرهما يوم لا قدر ويوم قد قدر
يوم لا قدر لا أحذر وعن المقدور لا يجر
لاتقل فيما جرى كيف ...... كل شيء بقضاء وقدر

«محمد بن ... منير زاده»

٤ - في الورقة نفسه بعض التمليكات منها :

- تركة بهاء السيد حافظ علي رضا .
- مِنْ مَنِّ ربه على فقر عفوه أحمد بن محمد المدعو بمنير زاده ، غفر لهما ربهما.
- استصحبه الفقير أسعد منير غفر له .

٥ - يوجد أيضاً بعض التمليكات باللغة الفارسية .

٦ - تقع هذه النسخة في (١٣٣) ورقة - ٢٦٦ صفحة - مسطرات كل منها تسعة عشر سطراً ، متوسط كل سطر ١٣ كلمة .

٧ - النسخة معجمة وبخط نسخي قديم وعلى هوامشها بعض التقييدات والتعليقات .

٨ - كلمة (قوله) كبيرة الحجم لإبراز رؤوس الموضوعات .

٩ - جاء في الصفحة الأخيرة ما نصه : « فرغ من رقم هذا الكتاب مالكه العبد الفقير إلى ربه المستغفر من ذلاته وذنبه بشر بن أحمد بن بشر الطبري عشية يوم السبت السادس والعشرين من شهر رجب سنة اثنتي عشرة وسبعمائة هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، رزق الله مالكه العلم والعمل - والاعتماد على

رب العباد » .

١٠ - يلي هذه الصفحة ورقة بها بعض الأمثال والحكم .

* * *

ثالثاً : النسخة رقم (٧٤ نحو خليل أغا) :

١ - رمزت إليها بحرف (جـ) .

٢ - جاء في ورقة العنوان ما نصه : « شرح كافية ابن الحاجب لمصنفها رحمه الله تعالى » .

٣ - جاء في الورقة نفسها وقف النسخة ونصه : « وقف وحبس وسبل هذا الكتاب المسمى بشرح كافية ابن الحاجب سعادة الأمير خليل أغا بن أغا دولتو أفندم والد الخديو الأعظم وجعل مستقره خزانة كتبه الكائنة بمدرسة سعادته المجاورة للمشهد الحسيني وقفا صحيحاً شرعياً لا يباع ولا يرهن ولا يبدل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم » .

٤ - تقع هذه النسخة في (١٦٢) لوحة - ٣٢٤ صفحة - مسطرات كل منها ١٧ مسطراً ، متوسط كل سطر إحدى عشرة كلمة .

٥ - النسخة بخط نسخي مشكول كبير الحجم وبهوامشها كثير من التقييدات والتعليقات .

٦ - بالورقة الأولى خروم وأكل أرضة .

٧ - خطت هذه النسخة سنة خمس وستين وستمائة هجرية لكنها مجهولة الناسخ .

٨ - جاء في الصفحة الأخيرة ما نصه : « ... والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين . فرغ في يوم الجمعة من شهر رجب سنة خمس وستين وستمائة » .

* * *

رابعاً : النسخة المطبوعة في دار الطباعة العامرة :

١ – رمزت إليها بحرف (ط) .

٢ – جاء في صفحة العنوان ما نصه : « الجزء الأول من شرح الكافية سربازن عربي فارسي تركي . كافية ذوي الأرب في معركة كلام العرب .

كتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب مما وضعه مؤلفها الشيخ العالم المحقق الحبر المدقق ملخص المشكلات وكاشف المعضلات المبرز على الأقران المحرز لقصب السبق في علوم اللسان ، إمام النحاة المحققين وعمدة المقرئين والأصولين ، ذي القول المرتضى المجلى بتأليف الكافيتين والمنتهى ، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب ، عامله الله بما هو أهله ، ونعم ما قيل في حقها :

ما أبصرت عينى بمثل الكافية　　مجموعة تروى المآرب شافية
يا طالباً للنحو الزم حفظها　　واعلم يقينا أنها لك كافية

معارف نظارات جليلة سنك (١٦) ربيع الأول (١٣١١) و (١٤) تشرين أول (١٣٠٩) تاريخ و (٤٨٥) نومرو لي رخصتنا مه سيله .

مطبعة عامره ده طبع أو لنمشدر .

ناشري

مصحح كتب ومطبعة عامره عثمان حلمي قره حصاري .

٣ – تقع هذه النسخة في ١٣٠ صفحة مسطرات كل منها ما بين ٣٠ و ٣٥ مسطراً ، متوسط كل سطر ١٩ كلمة .

٤ – أثبت الطباع متن الكافية أعلى الصفحة .

٥ – النسخة غير مقسمة إلى أبواب أو فصول .

٦ – النسخة مخالفة لثمانية النسخ المخطوطة بداية ونهاية .

٧ – جاء في الصفحة الأخيرة ما نصه : « والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . نجز الإملاء على المقدمة بعون الله تعالى . طبع في دار الطباعة العامرة » .

* * *



شرح ابن الحاجب على الكافية

كتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب

تأليف الشيخ الإمام العلامة

علم العصر ولسان

المتكلمين جمال الدين

أبو عمرو عثمان بن عمر

المالكي المعروف

بابن الحاجب

رحمه الله

نموذج لصفحة العنوان من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد واله

قال الشيخ الامام العالم النحوي جمال الدين ابو عمرو عثمن بن عمر

بن ابي بكر المالكي المعروف بابن الحاجب الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قوله

لفظ يشمل الكلمة وغيرها لانه لما يتلفظ به سوا وضع لمعنى او لا وقوله وضع

لمعنى يخرج منه المهمل لانه لم يوضع لمعنى قوله مفرد احتراز من مثل

قام زيد وشبهه فانه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب وهو نسبة القيام الى زيد

فلولا اخراجه لدخل الكلام في حد الكلمة [illegible] قوله

وهي اسم وفعل وحرف يعني ان انواعها ثلاثة والدليل [illegible] قوله لانها

اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول [illegible]

ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا [illegible]

الفعل [illegible] الاسم وان [illegible]

لان الاقسام [illegible]

يكون فصلا [illegible]

يشمل الكلام وغيره [illegible] قولك غلام زيد [illegible] كلمتين

ليخرج ما ليس بكلام ومعنى بالاسناد [illegible]

ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم لان وضع الاسم ليسند ويسند اليه ووضع

الفعل ليسند ولا يسند اليه ووضع الحرف لمعنى في غيره لا يسند ولا يسند اليه غيره

والتركيب الثنائي لا يزيد على ستة اسم واسم واسم وفعل واسم وحرف وفعل وفعل

وفعل وحرف وحرف وحرف فاربعة منها لا يتأتى ان يكون كلاما فلم يبق الا اثنان

اسمان وفعل واسم فاما الاسم والحرف فلا يستقيم منهما كلام اما لعدم مسند

نموذج للصفحة الاولى من النسخة (أ)

نموذج للصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

شرح الكافية للمصنف رحمه الله تعالى

نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا
وقد نهجو الزمان بغير عيب ولو نطق الزمان بنا هجانا

ـ ك ـ

نموذج لصفحة العنوان من النسخـــة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن يا كريم

قال الشيخ الامام العالم الفاضل المقرئ الاصولي

النحوي اللغوي جمال الدين ابو عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف

بابن الحاجب رحمه الله له بالحسنى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير

خلقه محمد وآله اجمعين الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قوله

لفظ يشمل الكلمة وغيرها لانه ما يتلفظ به سواء وضع لمعنى او لا قوله

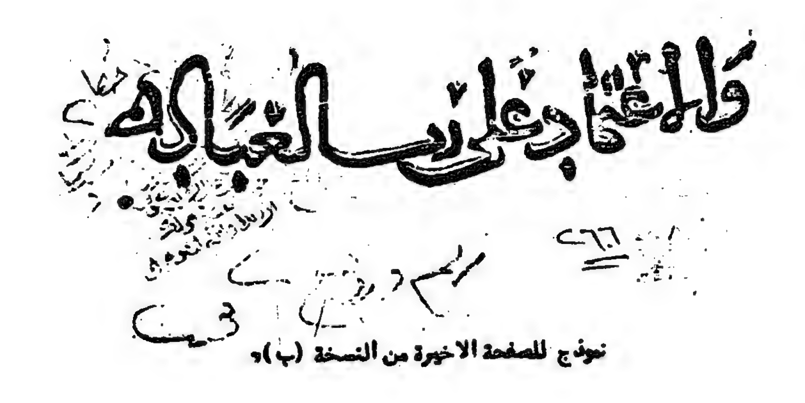
وضع لمعنى يخرج عنه المهمل لانه لم يوضع لشيء قوله مفرد احترازا

من مثل قام زيد وشبهه فانه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب وهو نسبة

القيام الى زيد فلولا اخراجه لدخل الكلام في حد الكلمة

[illegible]

نموذج للصفحة الاولى من النسخة (ب)



نموذج للصفحة الاخيرة من النسخة (ب)

نموذج لصفحة العنوان من النسخة (جـ)

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي إلا [illegible]

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله [illegible]

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قوله لفظ يشمل الكلمة وغيرها لأنه

يتلفظ به سواء وضع لمعنى أو لا قوله وضع لمعنى يخرج عنه المهملات

[illegible] قوله مفرد احتراز من مثل قام زيد فإنه لفظ

وضع لمعنى ولكنه مركب وهو نسبة القيام إلى زيد فلولا الأخير لصدق

في حد الكلمة [illegible] قال وهي اسم وفعل وحرف

يعني أن أنواعها ثلاثة والدليل على انحصار ذلك أنها إما أن تدل على معنى

في نفسها أو لا الثاني الحرف والأول وهو ما يدل على معنى [illegible]

إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا فإن لم يقترن فهو الاسم وإن

اقترن [illegible] فالحصر أي أنواعها لا تخرج عن [illegible]

[illegible] وأصلها لأن أقسام الصحة إنما تنقسم

باعتبار [illegible] عن أخواتها وذلك يصلح أن يكون فصلاً لها [illegible]

[illegible] كلمتين بالإسناد [illegible] كلمتين يشمل الكلام وغيره

[illegible] زيد وفي الدار كلمتان وليس كلاماً قوله بالإسناد

[illegible] الكلام [illegible] بالإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر [illegible]

[illegible] إلا في اسمين أو في فعل واسم لأن وضع الاسم

نموذج للصفحة الأولى من النسخة (ج)



الى التحقيق لان النون اللاحقة للاسم غير النون اللاحقة للفعل ... والثاني

الوقف فان كان ما قبلها مفتوحا قلبت الفا ...

[illegible]

... والله اعلم بالصواب

واليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه

اجمعين فرغ من ... في شهر رجب

سنة خمس وستين وستمائه

نموذج للصفحة الاخيرة من النسخة (جـ)



// بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيْمِ ٢

اللهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمْدٍ وآلِهِ .

قَالَ الشَيْخُ الإِمَامُ العَالِمُ النَّحْوَيُّ جمَـالُ الدِينِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمـانُ بنُ عُمَرَ أَبِي بَكْرٍ المـالِكيّ المَعْرُوفُ بابنِ الحَاجِبِ[1]

* * *

(١) في مقدمة ب ، ط : (بسم الله الرحمن الرحيم ، رب يسر وأعن يا كريم . قال الشيخ الإمام الفاضل المقريء الأصولي النحوي اللغوي جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب – ختم الله له بالحسنى – :
الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين) .
وقد سقط من مقدمة ط : (ختم الله له بالحسنى) .
وفي مقدمة جـ : (بسم الله الرحمن الرحيم ، وما توفيقي إلا بالله الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله أجمعين) ا. هـ .

الْكَلِمَةُ وَأَقْسَامُهَا

(١)الْكَلِمَةُ : لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدِ ....

قوله : « الْكَلِمَةُ(٢) لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدٍ » .

قوله : لفظ ، يشمل الكلمة وغيرها ، لأنه لما يتلفظ به سواء وضع(٣) لمعنى أو لاً(٤) .

---

(١) قال الجامي : « اعلم أن الشيخ – رحمه الله – لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل أن كتابه هذا – من حيث أنه كتابه – ليس ككتب السلف – رحمهم الله تعالى – حتى يصدر على سننها .

ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً ، حتى يكون بتركه أقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءا من كتابه » ا. هـ .

الفوائد الضيائية شرح الكافية ٢ / ١ ، ٢ – رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية .

(٢) في الكلمة لغتان : كَلِمَة بوزن (نَبِقَة) و (لَبِنَة) وهي لغة أهل الحجاز ، وكِلْمَة بوزن (كِسْرَة) و (سِدْرَة) وهي لغة بني تميم . شرح ابن يعيش ١ / ١٩

وقال الرضي ١ / ٢ : « اعلم أن الكلم جنس الكلمة مثل (تمر) و (تمرة) ، وليس المجرد من التاء – من هذا النوع – جنساً لذي التاء – كما يجيء تحقيقه في باب الجمع – بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير كـ (العسل) و (الماء) لكن لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف (تمر) و (ضرب) .

وقيل : إن اشتقاق الكلمة والكلام من (الكَلْم) – وهو الجرح – لتأثيرهما في النفس ، وهو اشتقاق بعيد » ا هـ .

ومثل لذلك الجامي بقوله : ... وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال :

جراحات السنان لها التآم ولا يلتام ما جرح اللسان ا هـ

وقال الشريف الجرجاني : « ... وهو اشتقاق بعيد لبعد المناسبة اللغوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفي » .

ينظر : الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢ ، ٣ – حاشية الجرجاني على شرح الرضي ١ / ٢ .

(٣) (وضع) ساقطة من ج .

(٤) قال الرضي : « و (اللفظ) في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به ، وهو المراد به هاهنا ، كما استعمل القول بمعنى المقول ، وهذا كما – يقال : الدينار ضرب الأمير ، أي : مضروبة » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣ .

وينظر : شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ١ / ٤ – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية . وشرح المفصل (الإيضاح) لابن الحاجب ٢ / ١٣ – رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة القاهرة .

....

وقوله : وضع لمعنى[١] ، يخرج عنه[٢] المهملات لأنها لم توضع لمعنى[٣] .

وقوله : مفرد ، احتراز من مثل : قام زيد ، وشبهه ، فإنه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب ، وهو نسبة القيام إلى زيد .

فلولا إخراجه لدخل الكلام في حد الكلمة وهما حقيقتان مختلفتان[٤] .

---

(١) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٤ : « موضوعاً لمعنى ، يخرج المهملات مثل « ديز » و « لاز » مما لم يوضع » ا هـ .

هذا وقد استدرك الرضي – وتابعه الجامي – على المصنف في هذا الحد بقوله : « ... وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً إلى قوله : (لمعنى) لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى ، إلا أن يفسر (الوضع) بصوغ اللفظ مهملاً كان أولاً ومع قصد التواطؤ أولاً ، فيحتاج إلى قوله : (لمعنى) ، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم » ا هـ .

وقال الجامي : « ... ولما كان (المعنى) مأخوذاً في (الوضع) فذكر (المعنى) بعده مبني على تجريده عنه » ا هـ .

ينظر : شرح الرضي ١ / ٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٥ ، ٦ .

(٢) في أ : (منه) .

(٣) قال المصنف في الإيضاح شرح المفصل – عند قول الزمخشري : (الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد (بالوضع) – : « قوله الدالة على معنى) حذراً مما لا يدل على معنى كـ (ديز) فإنها لفظة ولا تدل على معنى .... وقوله (بالوضع) حذراً مما يدل على معنى مفرد بالعقل ، وذلك أننا لو سمعنا لفظة (ديز) من وراء جدار لعلمنا بالعقل أن هذه اللفظة قامت بذات ، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع » ا هـ .
الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٣ .
وينظر : المفصل ص ٦ – مبسوط الأحكام شرح الكافية للتبريزي ورقة ٣ – مخطوط بدار الكتب المصرية .

(٤) قال الرضي ١ / ٤ – مستدركاً على المصنف – : « ولو قال (الكلمة لفظ مفرد موضوع) سلم من هذا ولم يرد عليه أيضاً الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة ، على ما يجيء » ا هـ .
وينظر دفع هذا في حاشية الجرجاني ١ / ٤ .

وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ، لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَىٰ مَعْنًى فِي نَفْسِهَا أَوْ لاَ[1] ، الثَّانِي الحَرْفُ . وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ أَوْ لاَ ، الثَّانِي الاسْمُ ، وَالأَوَّلُ الْفِعْلِ ....

قوله[2] : وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ[3] ... إلى آخره » .

يعنى أن أنواعها ثلاثة ، والدليل على انحصار ذلك فيها[4] : أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أوْ لاَ ، الثاني الحرف ، والأول – وهو ما يدل على معنى في نفسه – إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أَوْ لاَ ، فإن لم يقترن فهو الاسم ، وإن اقترن فهو الفعل .

فقد علم بذلك[5] الحصر[6] أن أنواعها لا تخرج عن ثلاثة[7] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (أو لا تدل) .

(٢) في ج : (قال) .

(٣) في سيبويه ١ ٥ : « هذا باب ما الكلم العربية ، فالكلم : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » ا هـ .

وينظر : المقتضب ١ / ١٤١ ، أصول ابن السراج ١ / ٣٨ ، جمل الزجاجي ص ١٧ ، إيضاح علل النحو للزجاجي ص ١٤ ، الإيضاح للفارسي ص ٦ – اللمع لابن جني ص ٩٠ – المفصل للزمخشري ص ٦ ، المقرب لابن عصفور ١ / ٤٥ – التسهيل لابن مالك ص ٣ .

وقال الرضي ١ / ٦ : « ... إنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو : زيد قائم ... ثم قدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يأت من الفعلين كلام – كما يأتي من الاسمين – لكنه يكون أحد جزئيِ الكلام نحو : ضرب زيد ، بخلاف الحرف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام » ا هـ .

(٤) (فيها زيادة من ب .

(٥) في ج ، ط (بهذا) .

(٦) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٦ : « ... لما ذكر أن أنواعها ثلاثة ذكر ما يدل على الحصر ، والنفي والإثبات أقوى الأدلة على الحصر ... فبين بهذا الحصر الدائرين النفي والإثبات انحصارها في ثلاثة الأقسام المذكورة » ا هـ . ويمثل هذا المعني قال الرضي ١ / ٧ .

(٧) هذا إجماع من النحويين ، قال الزجاجي (إيضاح علل النحو ص ٤٢ ، ٤٣) =

وَقَدْ عُلِمَ بِذٰلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا .

[قوله][1] : « وَقَدْ عُلِمَ بِذٰلِكَ[2] حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا » .

لأن الأقسام الصحيحة إنما تنفصل باعتبار ما تتميز به عن أخواتها ، وذلك يصلح أن يكون فصلاً[3] .

* * *

= « ... ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع ... والمدعي أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر مخمن أو شاك ، فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ، ولن يجد إليه سبيلاً » ا هـ .

هذا وقد نسب إلى أبي جعفر بن صابر أنه جعل أسماء الأفعال قسماً زائداً على أنواع الكلمة الثلاثة .

قال السيوطي : « ... وزعمها ابن صابر قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة ، سماه الخالفة » ا هـ . همع الهوامع ٢ / ١٠٥

وذكر ذلك أيضاً في (بغية الوعاة) عند ترجمته له . بغية الوعاة ١ / ٣١١

وأورد الأشموني هذا الوجه ولم ينسبه . شرح الأشموني ٣ / ١٩٦ .

(١) تكملة يستقيم بها النص كما هو معهود في الشرح .

(٢) (بذلك) ساقطة من أ .

(٣) أوضح المصنف هذا في شرح الوافية بقوله : « ... قد علم أن الحد المستقيم هو الجنس الأقرب والفصل ... » ا هـ . شرح الوافية ١ / ٨ .

وما أشار إليه المصنف هو ما يطلق عليه : (الحد التام) ، وهو ما تركب من الجنس والفصل القريبين . التعريفات لأبي الحسن الجرجاني ص ٨٧ .

الْكَلاَمُ وَمَا يَتأَلَّفُ مِنْهُ

الْكَلاَمُ : مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَادِ ....

قوله : « الْكَلاَمُ مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَادِ »[1] .

فما تضمن كلمتين يشمل الكلام وغيره ، لأن قولك : غلام زيد ، وفي الدار ، كلمتان[2] وليسا[3] كلاما .

وقوله[4] : بالإسناد ، يخرج ما ليس بكلام .

ونعني بـ (الإسناد) : نسبة أحد الجزئين إلى الآخر لإفادة المخاطب[5] .

---

(١) في المفصل ص ٦ : « ... والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى » ا هـ . وقال الرضي ١ / ٧ : « ...إنما قدم حد الكلمة على حد الكلام – مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب – لتوقف الكلام على الكلمة ، توقف المركب على جزئه » ا هـ .

(٢) في جميع نسخ الشرح : (كلمتين) ، والصواب ما أثبته بالرفع خبرا لـ (ان) .

(٣) في ب ، جـ : (وليس بالإفراد) .

(٤) في جـ : (قوله) بدون واو .

(٥) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١٠ : « ... ونعني بـ (الإسناد) : حكم أحد الجزئين بالآخر على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده » ا هـ .

وقد وافقه في هذا المعنى كل من التبريزي والأردبيلي والجامي في شروحهم وخالفه في ذلك الرضي ، وذلك بقوله : « ... والمراد بـ (الإسناد) أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به ....

وكان على المصنف أن يقول : (بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته) ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ...

وإنما قال : (بالإسناد) ولم يقل : بالأخبار ، لأنه أعم إذا يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٨ .

وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٨ ، الهادية شرح الكافية لفلك العلا الأردبيلي التبريزي ص ٤ – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية ، الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٤ .

قوله : « وَلاَ يَتَأَتَّى ذٰلِكَ إلاَّ فِي اسْمَيْنِ أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ[1] .

لأن وضع (الاسم) ليسند ويسند إليه . ووضع (الفعل) ليسند ولا يسند إليه . ووضع الحرف لمعنى في غيره لا يسند ولا يسند إليه[2] غيره[3] .

والتركيب العقلي لا يزيد على ستة[4] : اسم واسم ، واسم وفعل ، واسم وحرف وفعل وفعل ، وفعل وحرف ، وحرف وحرف ، فأربعة منها لا تتأتى أن تكون كلاماً فلم يبق إلا اثنان : اسمان[5] ، وفعل واسم[6] .

فأما الاسم والحرف فلا يستقيم منهما كلام[7] ، إما لعدم مسند ، // وإما لعدم مسند[8] إليه[9] لكون الحرف غير صالح لأحدهما . ٣

---

(١) جمع المصنف هذا في الوافية نظم الكافية ١ / ٩ ، ١٠ بقوله :

ثم الكلام كلمتا إسناد وهما قسيمان بلا عناد ا هـ

وجمعه ابن مالك بقوله في شرح الكافية الشافية رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية ١ /٣ :

« وهو من اسمين كـ : زيد ذاهب * واسم وفعل نحو : فاز التائب » ا هـ .

(٢) في جـ ، ط : (لا ليسند ولا ليسند إليه) بزيادة لام التعليل .

(٣) (غيره) ساقطة من جـ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٨ ، ٩ ، الفوائد الضيائية ٢ / ١٧ .

(٥) مثل : زيد ذاهب ، وإنما كان الاسمان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه .

(٦) مثل : فاز التائب ، وإنما كان الاسم مع الفعل كلاماً لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه .

(٧) (منهما كلام) ساقطة من جـ ، وزاد في ط : (أصلا) .

(٨) في ط : (أما لعدم المسند وأما لعدم المسند إليه) .

(٩) استثنى الفارسي من هذا الحرف مع الاسم في النداء نحو : يا زيد ، ويا عبد الله ، وذلك قوله : « ... وما عدا ما ذكر مما يمكن ايتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو : يا زيد ، ويا عبد الله ، فإن الحرف والاسم قد ايتلف منهما كلام مفيد في النداء »ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٩ .

....

والفعل والفعل لا يستقيم منهما كلام[1] لعدم ما يصلح أن يكون مسنداً إليه ، إذ كل[2] واحد منهما لا يصلح لذلك .

والفعل والحرف بعيد[3] . والحرف والحرف أبعد[4] .

فإذا[5] بطلت الأربعة لم يبق إلا قسمان ، فثبت صحة قوله[6] : (ولا يتأتى ذلك[7] إلا في اسمين أو في فعل واسم[8] .

* * *

(١) ثبت في هامش أ ما بين قوله : (منهما كلام) السابقة وهذه .

(٢) في ب : (لأن كل) .

(٣) في نسخ الشرح : (أبعد) ، وما أثبته أوجه ، والعلة فيه عدم وجود مسند إليه

(٤) وإنما كان هذا أبعد لعدم وجود مسند ولا مسند إليه .

ويعلل لذلك المصنف في شرح الوافية ١ / ١١ بقوله : « ... وإنما لم يستقم أن يكون الحرف حكماً ولا محكوماً عليه لأنه لا يستقل بالمفهوم الإفرادي إلا بذكر متعلقه من اسم أو فعل ، فلا يكون بانفراده حكماً ولا محكوماً عليه » ا هـ .

وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٥ ، ١٦ – شرح ابن يعيش ١ / ٢٠ .

(٥) في ط : (وإذا) .

(٦) يعني نفسه على سبيل الالتفات ، وقد تكرر هذا من المصنف في أكثر من موضع .

(٧) (ذلك) ساقطة من ط .

(٨) تنظر الصفحة السابقة .

قوله : « الإِسْمُ[1] مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ[2] .. إلى آخره » .

(١) قال فلك العلا : « ... واشتقاق (الاسم) من السمو عند البصريين ، إذ له سمو على الفعل والحرف ، أي : علو .

ومن الوسم - الذي هو العلامة - عند الكوفيين ، لكونه علامة للمسمى .

والصحيح مذهب البصريين بدليل أنهم يقولون : سميت ، وأسماء ، دون : وسمت ، وأوسام .

فعلى مذهب البصريين نقل لامه إلى موضع الفاء وقلب همزة ، وعلى مذهب الكوفيين لا نقل فيه » ا هـ . الهادية شرح الكافية ص ٧

وينظر : الإنصاف مسألة (١) ١ / ٦ - شرح ابن يعيش ١ / ٢٣ ، ومبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٩ .

(٢) لم يحد سيبويه الاسم حداً يفصله عن غيره ، ولكنه مثل له فقال ١ / ٢ : « فالاسم : رجل وفرس وحائط » ا هـ .

وينظر تعليل ترك سيبويه لحد الاسم في إيضاح على النحو للزجاجي ص ٤٩ الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٢ ٢٩٣ ، شرح ابن يعيش ١ / ٢٢ .

وما ذهب إليه المصنف هنا من حد الاسم هو قول الزمخشري في مفصله ص ٦ وذلك قوله : « الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » ا هـ .

وحده المبرد - وتبعه ابن جني - بأنه ما كان واقعاً على معنى ودخله حرف من حروف الجر . المقتضب ١ / ١٤١ - اللمع ص ٩٠

وينظر قول الزجاجي في إيضاحه ومناقشته لهذا القول (ص ٥١) وكذا تعليق الشيخ الأستاذ عضيمة في حاشيته على المقتضب ١ / ١٤١ .

وينظر حد ابن السراج (الأصول ١ / ٣٨) ، والزجاجي في إيضاحه ص ٤٨ ، والجمل ص ١٧ ، وأبي على الفارسي في إيضاحه ص ٦ ، والأخفش وابن كيسان في إيضاح الزجاجي ص ٤٩ ، ٥٠ - وابن مالك في التسهيل ص ٣٠ .

وينظر مناقشة كل هذه الحدود في إيضاح علل النحو للزجاجي من ص ٤٨ - ٥٢ .

....

قوله : ما دل[1] على معنى ، يشمل الكلمات[2] كلها .

وقوله : في نفسه ، يخرج الحرف[3] . وقوله : غير مقترن ، يخرج الفعل .

وقوله : بأحد الأزمنة - ولم يقتصر على قوله : غير مقترن - احتراز من الغبوق[4] والصبوح[5] فإنه لو اقتصر عليه خرج من الحد وهو منه لأنه من قبيل الأسماء ، وهو دال على معنى في نفسه ولكنه غير مقترن بزمان ، ....

(١) قال المصنف في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩ : « ... الضمير في (ما دل على معنى في نفسه) يرجع إلى (معنى) ، أي : ما دل على معنى باعتباره في نفسه ، وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك : الدار في نفسها حكمها كذا ، أي ، لا باعتبار أمر خارج عنها ، ولذلك قيل : الحرف ما دل على معنى في غيره ، أي : حاصل في غيره ؛ أي : باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه » اهـ .

وقد اعترض الرضي على هذا القول ، ينظر شرحه ١ / ١١ .

وينظر دفع هذا الاعتراض في حاشية الجرجاني ١ / ١١ ، وكذا الجامي في الفوائد الضيائية ٢ / ١٨ وما بعدها .

(٢) في ب ، ط : (الكلم) .

(٣) في أ : (الحروف) وما أثبته أوجه .

(٤) (الْغَبُوقُ) كـ : صبور ، ما يشرب بالعشي . والغَبُوقُ والغَبَقَةُ - محركة - : خيط يشد في الخشبة المعترضة على سنام الثور إذا كَرَبَ أو سنا لتثبت الخشبةُ ، وتَغَبَّقْ : حلب بالعشي .

القاموس المحيط (غبق) وينظر : اللسان (غبق)

(٥) (الصَّبُوحُ) كل ما أكل أو شرب غدوة ، وهو خلاف الغبوق .

والصَّبُوحُ : ما أصبح عندهم من شرابهم فشربوه ، وحكي الأزهري عن الليث : الصبوح : الخمر ، وأنشد :

ولقد غدوت على الصبوح معي ... شرب كرام من بني رهم

اللسان (صبح) . وينظر : مختار الصحاح (صبح) .

....

فلو قيل : (غير مقترن) لخرج[1] لأن (الصَّبُوحَ) يدل[2] على شُرْبٍ في أول النهار ، و (الغَبُوقَ) يدل على شُرْبٍ في آخره ، وكذلك ما أشبههما[3] من الأسماء[4] .

فقيدنا بأحد الأزمنة الثلاثة ليبقى غير مخرج ، لأنه وإن اقترن فليس مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة[5] – التي هي الماضي والحاضر والمستقبل[6] ، فإذن لا يخرج إلا المقترن بأحدها ، وهو غير مقترن بأحدها ، فلا يخرج ، فيبقى[7] الحد سالما .

وقد أُوردَ على هذا الفِعْلِ من نحو[8] : يقوم ويقعد ، فإنه يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة معيناً[9] ، لكون وضعه مشتركاً فيهما على المذهب الصحيح[10] .

---

(١) العبارة في ب : (فلو اقتصر على غير مقترن لخرج) ، وفي ط : (لأنه لو اقتصر على قوله غير مقترن خرج) .

(٢) في ج : (لأنه يدل) .

(٣) في ج : (وشبههما) .

(٤) وذلك نحو : القيلولة والسرى . ينظر شرح الرضي ١ / ١١ .
وقال الرضي : « ... وكذلك يخرج : خلق السمٰوات ، وقيام الساعة ، لأنه وإن اقترن الحدثان كل واحد منهما بأحد الأزمنة معيناً عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعاً » ا هـ .
المرجع السابق ١ / ١١ .

(٥) ثبت في هامش أ ما بين قوله : (الأزمنة الثلاثة) السابقة وهذه..

(٦) في أ : (التي هي الماضي والمستقبل والحال) .

(٧) في ط : (فبقى) .

(٨) (نحو) في هامش ج .

(٩) فصل المصنف القول في ذلك في قسم الأفعال ، وذلك قوله ص ٦٤٨ من هذا الشرح : « ... المضارع ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت لوقوعه مشتركاً ، وتخصيصه بالسين أو سوف ... ألا ترى أنك إذا قلت (يضرب) صلح للحال والاستقبال .!! » ا هـ .

(١٠) هو مذهب البصريين . ينظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٨٦ ، ٨٧ – شرح ابن يعيش ٧ / ٤ – شرح الرضي ١ / ١١ – مبسوط الأحكام ورقة ١٠ .

....

وإذا كان (الصَّبُوحُ) و (الغَبُوقُ)[1] داخلين[2] في الحد لكونهما لا يختصان[3] بأحد الأزمنة[4] معيناً فكذلك ينبغي أن يدخل هذا[5] في الحد لكونه لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة معيناً ، وإذا دخل في الحد بطل كونه حداً ، لدخول ما ليس من المحدود فيه .

والجواب عن ذلك – بعد تسليم كونه مشتركاً – : أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة على التحقيق باعتبار الوضع ، فإن الواضع لم يضع الفعل المضارع إلاَّ دالاً على أحد الأزمنة[6] أبدا ، واللبس إنما حصل عند[7] السامع لكون اللفظ يطلق على أحدهما تارة ، وعلى الآخر أخرى ، لا لأنه غير موضوع لأحدهما ، بخلاف (الغَبُوق) و (الصَّبُوح) فإنه لم يوضع قط دالاً على أحد الأزمنة لا بظهور ولا باشتراك[8] .

---

(١) في ب ، جـ : (الغبوق والصبوح) .

(٢) في جـ ، ط : (داخلا) .

(٣) في ط : (لكونه لا يختص) .

(٤) زاد في ط : (الثلاثة) .

(٥) أي : الفعل المضارع ، وقد فصل الرضي القول في حقيقته ، فقال ٢ / ٢٢٦ : « قوله (لوقوعه مشتركاً) أي : هو حقيقة في الحال والاستقبال ، وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة ... وقيل : هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال » ا هـ .

وينظر : اللمع ص ١٠٨ – شرح ابن يعيش ٧ / ٤ – مبسوط الأحكام ورقة ١٠ – الهادية للأردبيلي ص ٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٤ .

(٦) زاد في ط : (الثلاثة) .

(٧) في ب : (على السامع) .

(٨) أجاب كل من الرضي والجامي والأردبيلي في شروحهم بما يفيد تبعيتهم للمصنف في هذا الجواب . ينظر : شرح الرضي ١ / ١١ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٢٤ – الهادية ص ٦ .

....

فثبت أنه ليس في الدلالة على أحد الأزمنة كدلالة (يقوم) و (يقعد) فوجب دخول باب (الغَبُوق) و (الصَّبُوح) وخروج باب المضارع .

وأَشْكَلُ من هذا الاعتراض اسم الفاعل في مثل[1] قولك : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرا ، فإنه يفهم[2] منه الدلالة على أحد الأزمنة – وإن كانت دلالة مشتركة[3] – فليصح خروج (ضارب) // عن هذا الحد[4] لأنه دال[5] على أحد الأزمنة وإن كانت دلالة مشتركة[6] . ٤

والجواب على ذلك أن (ضارباً) موضوع لمعنى من غير زمان في أصل وضعه ، وإنما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواقعه بدليل قولك : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، ولا دلالة لـ (ضارب)[7] على زمان[8] البتة ، ولو كان موضوعاً لزمان[9] لم ينفك الفعل عن الدلالة على الزمان لما كان في أصل وضعه دالاً على الزمان[10] ، ...

---

(١) (مثل) ساقطة من ب ، جـ .

(٢) في ب ، جـ ، ط : (مفهوم) .

(٣) أوضح المصنف هذا بقوله في باب اسم الفاعل ص ٦١٩ من هذا الشرح . « ... ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال ... وإنما اشترط معنى الحال أو الاستقبال ليقوى شبهه بالفعل لفظاً ومعنى » ا هـ .

(٤) (هذا) زيادة من ب .

(٥) في ب ، جـ : (لأنه يدل) .

(٦) نقل الرضي هذا المعنى بقوله : « ... ويخرج أيضاً اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما ، لأنهما وإن كانا لا يعملان إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعاً » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١١

وزاد التبريزي الصفة المشبهة وأفعل التفضيل . مبسوط الأحكام ورقة ١٠

(٧) في ب : (بضارب) .

(٨) في ب ، جـ ، ط : (على زمن) .

(٩) في ط : (للزمان) . (١٠) (دالاً على الزمان) ساقط من جـ .

....

فإذا ثبت أن وضعه – في الأصل – لمعنى من[1] غير زمان فقد دخل في حد الاسم ، ولا أثر[2] لما عرض فيه على غير قياس[3] ، ألا ترى أن قولك : إن قام زيد قمت ، نحكم[4] عليه بكونه فعلاً ماضياً لما كان ذلك وضعه في الأصل وإن كان المعنى في هذا[5] المحل الاستقبال ، وذلك عارض فيه لقرينة[6] دخول الشرط[7] . وكذلك قولك : لم يضرب ، على العكس[8] .

فقد ثبت أن (ضارباً) داخل في حد الاسم ، وإن صحت فيه دلالة على الزمان فَعَارِضَةٌ[9] .

---

(١) (من) ساقطة من أ .

(٢) في ط : (فلا أثر) .

(٣) في ب ، جـ ، ط : (القياس) .

(٤) في ط : (محكوم) .

(٥) (هذا) ساقطة من جـ .

(٦) في جـ ، ط : (بقرينة) .

(٧) هذا معنى قول المصنف في باب (حروف الشرط) ص ٧٨٩ من هذا الشرح : « ... فـ (إن) للاستقبال ، تجعل الفعل له وإن كان ماضياً كقوله : إن أكرمتني أكرمتك ، ومعناه : أن تكرمني أكرمك » ا هـ .
وينظر شرح الرضي ٢ / ٣٩٠ .

(٨) هذا معنى قول المصنف في باب المضارع المجزوم ص ٦٦٦ من هذا الشرح « ... (لم) تجزم مطلقاً ، ووضعها لقلب معنى المضارع ماضياً ونفيه ، تقول : لم يقم زيد ، ومعناه : ما قام ، في الماضي » ا هـ .
وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٥١ .

(٩) في جـ : (عارضة) بدون فاء .

....

وَأَشْكَلُ من ذلك (عَسَى) و (نِعْمَ) و (بِئْسَ) وفِعْلاَ[1] التعجب و (حَبَّذَا) ، فإنها تدل على معنى في نفسها[2] غير مقترنة بأحد الأزمنة ومع ذلك فإنها أفعال وهي داخلة تحت هذا الحد[3] ، فقد دخل في هذا[4] الحد ما ليس منه .

والجواب عن هذا أن تجريدها من معنى[5] الزمان عارض ، وأصل وضعها للدلالة على الزمان ، فلما أخرجت[6] إلى معنى الإنشاء وجب قطعها عن الزمان .

ومثاله إذا قلت : بِعْتُ – قاصداً إلى معنى[7] الإنشاء – تجرد[8] عن معنى الزمان لعروض ذلك فيه ، ومع ذلك فلا يخرج عن كونه فعلاً[9] .

---

(١) في أ ، ب : (وفعل) بالإفراد ، وما أثبته أوجه .

(٢) في ج ، ط : (نفسه) .

(٣) قال الرضي ١ / ١١ . « ... وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء وكون الفعل لأحدها معيناً في الوضع ، سواء كان الإنشاء العارض لازماً كما في (عسى) ، أو غير لازم كما في (بعت) و (اشتريت) » اهـ .

(٤) (هذا) ساقطة من ب ، ج .

(٥) في ط : (عن معنى) .

(٦) في ب ، ج : (ولما) ، وفي ط : (ولكنها لما أخرجت) .

(٧) (معنى) زيادة من ط .

(٨) في ط : (فإنه يتجرد) .

(٩) قال التبريزي في شرحه ورقة ١٠ : « ... وكذا خرج أفعال المدح والذم والتعجب والمقاربة ، لأن كل واحد منها مقترن بحسب الوضع بزمان من الأزمنة والمقاربة ، لأن كل واحد منها مقترن بحسب الوضع بزمان من الأزمنة الثلاثة ، وإنما جرد عنها لغرض الإنشاء كما جرد (بعت) و (طلقت) إذا أريد الإنشاء ، وهو : إيقاع معنى بلفظ مقارب للوجود » ا هـ .

وينظر : الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢٤ .

....

وإذا ثبت ذلك في كلامهم في غير هذا الباب ثبت مثله فيه .

ولذلك حَكَمَ النحويون[1] – فيما أمكن فيه النقل[2] من هذه الأفعال – بالنقل ، فحكموا بأن (نِعْمَ) منقول عن (نَعِمَ) ، و (بِئْسَ) منقول عن (بَئِسَ)[3] ، و (حَبَّذَا) منقول[4] عن قولك : حَبَّ الشيءُ ، وحَبُبَ الشيءُ[5] ، إذا صار محبوباً[6] ، كل ذلك ليكون تجريده عن الزمان عارضاً فيه فيدخل تحت حد

(١) في أ : (النحون) وهو سهو من الناسخ .

(٢) (فيه النقل) ساقطة من جـ .

(٣) هو قول جمهور البصريين . قال سيبويه ١ / ٣٠١ ، ٣٠٢ : « ... وأصل (نِعْمَ) و (بِئْسَ) : نَعِمَ وبَئِسَ ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٢ / ١٣٨ – الطبعة الثانية .

وقد أفرد صاحب الإنصاف المسألة (١٤) ١ / ٩٧ – وما بعدها – للقول في أصلهما ، أفعلان هما أم اسمان . وينظر ١ / ١٢١ ، ١٢٢ من الإنصاف في أصل (نِعْمَ) .

وفي اللسان (بئس) : « و (بئس) كلمة ذم ، و (نعم) كلمة مدح ، تقول : بئس الرجلُ زيد ، وبئست المرأة هند ، وهما فعلان ماضيان لا يتصرفان لأنهما أزيلا عن موضعهما ، فـ (نِعْمَ) منقول من قولك : نَعِمَ فلان ، إذا أصاب نعمة . و (بِئْسَ) منقول من : بَئِسَ فلان ، إذا أصاب بؤساً ، فنقلا إلى المدح والدم فشابها الحروف فلم يتصرفا » اهـ .

(٤) (منقول) ساقطة من جـ ، ط .

(٥) قال المبرد : « ... وأما (حبذا) فإنما كانت في الأصل : حبذا الشيء ، لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء ، فإنما هو : حبَّ هذا ، مثل قوله : كرم هذا ، ثم جعلت (حب) و (ذا) اسما واحدا ، فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة » ا هـ . المقتضب ٢ / ١٤٣ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٢ – اللسان ، القاموس المحيط (حبب) .

(٦) في ب : (وحبذا منقول عن قولك : حب الشيء ، وحبب الشيء إذا صار محبوباً) .

....

الفعل ويخرج عن حد الاسم .

ولم يمكن ذلك في (عَسَى) ، فحكم بأن أصل وضعها للزمان الماضي[1] ، ولكنهم التزموا فيها الإنشاء فوجب تجريدها عن معنى الزمان لهذا الغرض ، فحصل من ذلك أنها غير داخلة في هذا الحد وإن تجردت عن معنى الزمان لعروض التجرد كما ذكرنا[2] في (ضارب) على العكس ، لأن عروض تجرد[3] الزمان في هذه[4] كعروض حصول الزمان في اسم الفاعل[5][6] .

---

(١) (الماضي) زيادة مثبتة في هامش أ .

(٢) في ط : (كما ذكرناه) .

(٣) في ط : (تجريد) وهو خطأ لأن مصدر (تفعل) هو (تفعل) لا (تفعيل) .

(٤) (هذه) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٥) (اسم الفاعل) زيادة مثبتة في هامش أ .

(٦) استدرك الجامي في شرحه على المصنف أموراً أخرى تدخل في حد الاسم ، وذلك قوله : « ... والمراد بعدم الاقتران : أن يكون بحسب الوضع الأول ، فدخل فيه أسماء الأفعال جميعاً ، لأن جميعها أما منقولة عن المصادر الأصلية سواء كان النقل فيه صريحاً نحو (رويد) – فإنه قد يستعمل مصدراً أيضاً – أو غير صريح نحو (هيهات) فإنه وإن لم يستعمل مصدراً إلا أنه على وزن (قوقاه) مصدر (قوقي) .

أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً نحو (صه) و (مه) . أو عن الظروف ، أو عن الجار والمجرور نحو (أمامك زيدا) و (عليك زيدا) ، فليس لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول » ا هـ .

الفوائد الضيائية ٢ / ٢٣ ، ٢٤ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ١١ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٠ .

قوله : « وَمِنْ خَوَاصِّهِ دُخُولُ اللَّامِ .

أي[1] للتعريف نحو : الرجل ، والغلام[2] .

---

(١) (أي) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٢) ظاهر كلام المصنف هنا وفي شرح الوافية ١ / ١٣ وفي شرح المفصل ٢ / ٢٠ أن اللام وحدها هي حرف التعريف وفقاً لسيبويه حيث يرى أن اللام وحدها هي المعرفة ، والهمزة جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن .

يقول ٢ / ٢٧٢ – عند حديثه عن همزة الوصل – : « وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء ، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم ، والرجل ، والفرس ، وإنما هما بمنزلة قولك : قد وسوف » ا هـ .

وينظر : شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١ / ٣٠٨ .

هذا وقد وافق المبرد – في أحد قوليه – سيبويه ، وذلك قوله (المقتضب ٢ / ٩٢) : « ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة مما بعدها ، فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة (قد) » ا هـ .

وينظر المقتضب ١ / ٢٢٣ أيضاً . المنصف شرح التصريف لابن جني ١ / ٦٦ – ٦٩ .

غير أن المصنف لم يلتزم بهذه الوجهة التي وافق بها سيبويه ، فقد ذكر في هذا الشرح عند حديثه عن المعرف بالأداة ص ٥٧٥ أن الألف واللام معاً هما حرف التعريف .

يقول : « وما عرف بالألف واللام قد يكون تعريف جنس ... وقد يكون تعريف عهد » ا هـ . وبهذا أيضاً قال في أماليه ورقة ١٠٦ – مخطوط بدار الكتب المصرية .

وهو بهذا القول الثاني يكون متابعاً للخليل حيث يرى أن المعرف هو الألف واللام جميعاً ، وهما حرف واحد مركب من حرفين بمنزلة (قد) و (هل) .

قال سيبويه ٢ / ٦٣ ، ٦٤ : « ... وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ (قد) وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى ... ولولا أن الألف واللام بمنزلة (قد) و (سوف) لكانتا بناء بني عليه الاسم لا يفارقه ، ولكنهما جميعاً بمنزلة (هل) و (قد) تدخلان للتعريف وتخرجان » ا هـ .

وقد ارتضى قول الخليل هذا كل من الفارسي – الإيضاح ص ٦ – ، وابن الخشاب – المرتجل ص ٨ – والشلوبيين – التوطئة ص ١٤ – وابن هشام – المغني ١ / ٤٩ ، ٥٠ . =

....

وإنما اختص الاسم بذلك لأن التعريف منها حصل بجعل[1] المحكوم عليه معيناً عند // المخاطب . والأفعال لا تقع محكوماً عليها فلم تحتج إلى تعريف[2] . ٥

أو لأن الأفعال لا تقع إلاَّ محكوماً بها ، والأحكام لا تصح أن تكون إلاَّ نكرات في المعنى . فلم تقبل تعريفاً[3] .

= وأيضاً فإن سيبويه قد ذكر عبارة مفادها قبوله لقول الخليل ، وهي قوله ٢ / ٣٠٨ : « ... وأل تعريف الاسم في قولك : القوم والرجل » ا هـ .

وقد نقل عن المبرد قول آخر - غير الذي وافق به سيبويه - ذكره الرضي وتبعه الجامي في شرحيهما للكافية .

قال الرضي ٢ / ١٣١ : « ... وذكر المبَرد في كتابه (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام » ا هـ .

وينظر الفوئد الضيائية ٢ / ٢٦ ، ٢٧ - الأشموني ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ - التصريح ١ / ١٤٨ .

ومما يجدر ذكره أن ابن مالك قد سوى بين قول الخليل وسيبويه في شرح الكافية الشافية ، يقول ١ / ٦ : « ... والتعريف بحرف التعريف سواء قيل أنه اللام وحدها على ما ذهب إليه سيبويه ، أو أنه الألف واللام معاً على ما ذهب إليه الخليل » ا هـ .

وبعدا عن هذا الخلاف وإدخالا للغة الطائية - وهي إبدال اللام ميماً - قال الزمخشري في مفصله ص ٦ : « وله خصائص منها ... ودخول حرف التعريف » ا هـ . وينظر شرح ابن يعيش ١ / ٢٤ ، ٢٥ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١١ .

(١) في ط : (لأن التعريف مهما حصل بجعل) .

(٢) في شرح الوافية للمصنف ١ / ١٤ : « ... لأن الأفعال حكم لا يقبل التعريف » ا هـ . وقال الرضي ١ / ١٣ : « ... وإنما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدول عليها مطابقة في نفس الدال ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا ، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه » ا هـ .

(٣) علل لذلك ابن يعيش بقوله ١ / ٢٥ : « ... وإنما كان التعريف مختصاً بالاسم لأن الاسم يحدث عنه ، والمحدث عنه لا يكون إلا معرفة ، والفعل خبر ، وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ، ولا يصح أيضاً تعريف الحرف لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما ، وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة ، فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم » ا هـ

وينظر : الهادية شرح الكافية للأردبيلي ص ٨ .

وإنما اختص بالجر أيضاً لأن الجر وضع علماً للمضاف إليه[1] ، والأفعال لا تقع مضافاً إليها ، فلم يصح دخول الجر فيها[2] .

وإنما لم تقع الأفعال مضافاً إليها لأن المضاف إليه – في المعنى – محكوم عليه ، والأفعال لا تقع محكوماً عليها ، أو لأن[3] وضع المضاف إليه الأهم تعريف المضاف ، ووضع الأفعال على التنكير ، فلم تقبل الإضافة إليها .

وإنما اختص الاسم بالتنوين – ونعني به : تنوين التمكين[4] والتنكير[5] لا تنوين الترنم[6] ، فإن ذلك لالختصاص [7] له بالاسم ، لأن التمكن لا معنى له في الفعل ، لا اختصاص

(١) هذا ما يوضحه قوله بعد في ص ٣٧٥ من هذا الشرح : « المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه ، والمضاف إليه : كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً مراداً ... فدخل تحت ذلك المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة » ا هـ .
وعلل لذلك الرضي ١ / ١٣ بقوله : « وإنما اختص الجر بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم – لأصالته في الإعراب – حركاته الثلاث ، وينقصوا من المضارع – الذي هو فرعه فيه – واحداً منهما ، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل – وهو الجر – وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب » ا هـ .

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣ : « ... وليس في الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في الأفعال » ا هـ .
وينظر : المقتضب ١ / ١٤٢ – إيضاح الزجاجي ص ١٠٧ ع شرح الوافية للمصنف ١ / ١٤ – شرح ابن يعيش ١ / ٢٥ – البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي ص ٧٦ ، ٧٧ – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية .

(٣) في ب ، جـ : (ولأن) ما أثبته أوجه لموافقته ما قبله .

(٤) تنوين التمكين كـ (زيد) و (رجل) وفائدته : الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف . التوضيح لابن هشام ١ / ١٤

(٥) تنوين التنكير هو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير كما في (سيبويه) إذا أردت شخصاً ما . المرجع السابق .

(٦) تنوين الترنم هو التنوين الذي يلحق آخر الأبيات والأنصاف المصرعة لتحسين الإنشاد لشبه التغني به . هذا قول المصنف ، ينظر ص ٧٩٩ من هذا الشرح .

(٧) في أ (الاختصاص) وهو خطأ لأنه غير المراد .

وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ ، وَالْإِضَافَةُ .

لأن معناه : كون الاسم لم يشبه الفعل[1] ، فلم يصح وضعه في الفعل .

ولا يصح فيه تنوين التنكير لأن وضعه على التنكير ، فلم يحتج إلى تنوين التنكير[2] .

وإنما اختص الاسم بالإضافة[3] لانه يقبل التعريف ، والأفعال لا تقبل التعريف ، فلم يصح دخول الإضافة فيها[4][5] .

* * *

---

(١) في شرح الرضي ١ / ١٣ : « ... ومعناه : كون الاسم معرباً » ا هـ .

(٢) العلة عند الرضي هي نفسها علة دخول التعريف الاسماء . الرضي ١ / ١٣ أغفل المصنف شرح قوله في المتن : (والإسناد إليه) .

وعلل لها الرضي بقوله ١ / ١٥ : « ... وإنما اختص كون الشيء مسنداً إليه بالاسم لأن المسند إليه مخبر عنه إما في الحال أو في الأصل – كما ذكرنا – ولا يخبر إلا عن لفظ دال على معنى في نفسه مطابقة ، والفعل لا يدل إلا على الذات ضمنا ، والحرف لا يدل على معنى في نفسه » ا هـ .

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٢٩ – شرح ابن يعيش ١ / ٢٤ – الهادية للأردبيلي ص ٩ ، ١٠ مبسوط الأحكام ورقة ١٣ .

(٣) في شرح ابن يعيش ١ / ٢٥ : « ... والمراد بالإضافة – هنا – أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً إليه ، وذلك مختص بالأسماء ، إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف ، ولا معنى لتعريف الأفعال ولا الحروف » ا هـ .

(٤) زاد في هامش ب : (فيكون عبثاً) .

(٥) ذكر المصنف في شرح الوافية علامات آخر للاسم ، وذلك قوله ١ / ١٥ : « ... ومنها النداء ، لأن المنادى مفعول ، والمفعول – في المعنى – محكوم عليه – ومنها النعت لأنه في المعنى حكم على المنعوت . ومنها التصغير لأنه في معنى النعت » ا هـ وينظر : شرح الرضي ١ / ١٥ .

وقال السيوطي (الاشباه والنظائر ٢ / ٤) : « تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدنا فوق الثلاثين وهي ... » ا هـ .

وينظر : المرتجل لابن الخشاب ص ١٢ – فصول ابن معط ص ١٥١ – التسهيل ص ٣ ، ٤ شرح الكافية الشافية ١ / ٧ – لباب الإعراب للإسفرابيني ص ٣٧ وما بعدها – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية .

المعرب من الأسـماء

وَهُوَ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ، فَالْمُعْرَبُ : الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ ......

قوله : « وَهُوَ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ، فِالْمُعْرَبُ[1] : الْمُرَّكْبُ الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ »[2] .

فقوله[3] : المركب[4] : يشمل المعرب وغيره من نحو قولك : قام هؤلاء ، فإن هذا مركب غير معرب ، فلابد من الاحتراز منه ومن أمثاله .

وقوله : الذي لم يشبه مبني الأصل ، يخرج[5] أمثال هذه المبنيات وإن كانت مركبة.

ونعني[6] بـ (مبني الأصل) : الحرف وفعل الأمر[7] والفعل الماضي على ما سيأتي في باب البناء .

---

(١) قيده المصنف في شرح الوافية ١ / ١٦ ، ١٧ بكونه معرباً أصلياً ، وذلك قوله :

والاسم إما معرب أو مبني   والمعرب الأصل فخذ ما يغني
مركـب لا يشبـه المبنيـا   أصـلا كـ : مـن واف وحـيا

وقوله : (معرب الأصل) لأن النحويين يقولون : أصل الأسماء الإعراب ، و لذلك يقال في الاسم المبني : لم بني ؟ ولا يقال في الاسم المعرب : لم أعرب ؟ » اهـ .

(٢) استدرك الرضي على المصنف في هذا الحد حيث يرى الرضي أن ما ذكره المصنف هو حد الاسم المعرب فقط لا حد مطلق المعرب ، ثم التمس له وجها يحمل عليه بقوله : « ... لأنه في صنف الأسماء فلا يذكر إلا أقسامها ، فكأنه قال : الاسم المعرب هو الاسم المركب » اهـ . شرح الرضي ١ / ١٦ .

(٣) في ب ، جـ : (قوله) .

(٤) في شرح الرضي ١ / ١٦ : « ... ولفظ (المركب) يطلق على شيئين ، على أحد الجزئين أو الأجزاء ، بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر ، كما يقال في - ضرب زيد ، مثلا - إن (زيدا) مركب إلى (ضرب) و (ضرب) مركب إلى (زيد) ، فهما مركبان .

ويطلق على المجموع فيقال : (ضرب زيد) مركب من (ضرب) ومن (زيد) ومراد المصنف الأول ، وليس بمرضي لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزئيه أو أجزائه ، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركباً من شيئين فصاعدا كـ :خمسة عشر ، ونحوه . وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته » اهـ .   (٥) في أ : (ليخرج) .

(٦) في ب : (ويعنى) .   (٧) قيده الجامي بكونه بغير لام . الفوائد الضيائية ٢ / ٣٠ .

....

ولم يستغن في حد المعرب – عن قوله (المركب)[1] – بقوله : (الذي لم يشبه مبني الأصل) لأنه لو اقتصر على ذلك لدخل فيه نحو قولهم : أ ، ب ، ت ، ث ، وواحد ، اثنان[2] ، ثلاثة[3] ، وأسماء الأصوات ، فإنها كلها لم تشبه مبني الأصل وهي مبنية باتفاق[4] ، لأن البناء قد يكون لانتفاء سبب الإعراب ، وقد يكون لعروض مانع ، فتعرض في حد المعرب لوجود سبب الإعراب بقوله : (المركب) ، ولانتفاء المانع بقوله : (الذي لم يشبه مبني الأصل)[5] .

وهذا أولى من حد المعرب بأنه[6] : الذي يختلف آخره باختلاف العوامل[7] ،

---

(١) (عن قوله المركب) ساقطة من ب ، ج .

(٢) في ط : (واثنان) بزيادة الواو .

(٣) (ثلاثة) زيادة من ط .

(٤) يرى الزمخشري – تبعاً للفارسي – أن أسماء حروف التهجي هذه – وكذا الأعداد المفردة العارية عن التركيب – يرى أنها معربة مع كونها مشابهة لمبني الأصل .

يقول (الكشاف ١ / ٧٨ – ٨٢) : « ... وحكمها ما لم تلها العوامل أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفة كأسماء الأعداد ، فيقال : ألف ، لام ، ميم ، كما يقال : واحد ، اثنان ، ثلاثة .

فإذا وليتها العوامل أدركها الإعراب ، تقول : هذه ألف ، وكتبت ألفاً ونظرت إلى ألف ... وذكر أبو علي في كتابه (الحجة) في (يس) : فإن قلت من أي قبيل هي من الأسماء ، أمعربة أم مبنية ؟

قلت : بل هي أسماء معربة ، وإنما سكنت سكون (زيد) و (عمرو) وغيرهما من الأسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس بناء أنها لو بنيت لحذى بها حذو (كيف) و (أين) و (هؤلاء) » ا هـ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٩ ، ١٠ – معاني الزجاج ١ / ٢١ . التبيان للعكبري ١ / ١٤ – البحر المحيط ١ / ٣٢ .

(٥) ينظر تعليل الرضي لصحة حد المصنف للمعرب بهذا الحد . شرح الرضي ١ / ١٧ .

(٦) في ب ، ج : (فانه) .

(٧) في ط : (العامل) بالإفراد .

....

فإنه[1] وإن كان كذلك إلاَّ أنه حد الشيء بما هو أكثر التباساً منه ، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره ، فلا يليق[2] أن يحد بالشيء الذي الغرض منه مَعْرِفَتِهِ مَعْرِفَتُهُ .

وما هو إلاَّ // كمن يحد الفاعل بأنه : المرفوع بالفعل ، فإن الغرض من حد ٦ الفاعل أن يعرف ليرتفع ، فلا[2] يليق حده بالرفع[3] .

---

(١) وعلى هذا التعريف الفارسي في إيضاحه ص ١٢ والزمخشري في مفصله ص ١٦ ، وابن الخشاب في المرتجل ص ٣٤ ، وابن معط في فصوله ص ١٥٤ ، وابن عصفور في المقرب ١ / ٤٧ ، وابن يعيش ١ / ٤٩ ، ٥٠ .

وعرفه المبرد بقوله : « ... والمعرب : الاسم المتمكن والفعل المضارع ا هـ .

وتابعه في ذلك ابن جني في اللمع ، غير أنه جمع بين تعريف الجمهور والتعريف الذي قال به المصنف ، وذلك قوله : « ... فالمعرب على ضربين أحدهما الاسم المتمكن ، والآخر الفعل المضارع ... فالاسم المتمكن : ما تغير آخره لتغير العامل فيه ولم يشابه الحرف » ا هـ .

ينظر : المقتضب ١ / ١٤١ – اللمع ص ٩١ .

ومما يجدر ذكره أن هذا الحد الذي قال به المصنف هو ما ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية بقوله ١ / ١١ : « ... فالمعرب : اسم لا يضاهي الحرف ، أي : لا يشابهه » ا هـ . فاقتصر على ما أشبه الحرف ، ولم يذكر ما وقع غير مركب من الأسماء المعدودة وحروف التهجي .

(٢) في ب : (ولا يليق) .

(٣) علل الجامي لرأي المصنف في حده للمعرب بقوله : « ... وإنما عدل المصنف عما هو مشهور عند الجمهور من أن المعرب : ما اختلف آخره باختلاف العوامل ، لأن الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ، ولم يعرف أحكامها بالسماع منهم .

فالمقصود من معرفة المعرب مثلاً أن يعرف أنه مما يختلف آخره – في كلامهم – ليجعل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم ، فمعرفته متقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره ، فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به ، وجب أن يعرف أولاً بأنه مما يختلف آخره في كلام العرب ليعرف أنه مما يختلف آخره ، فيلزم تقدم الشيء على نفسه ، فينبغي أن يعرف أولاً بغير ما عرفه به الجمهور ، ويجعل ما عرفوه به من جملة أحكامه » ا هـ . الفوائد الضيائية ٢ / ٣١ – ٣٢ .

وَحُكْمُهُ : أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ بِاخْتِلاَفِ الْعَوَامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً . وَالْإِعْرَابُ : مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ لِاخْتِلافِ الْعَوامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً ....

قوله : « وَحُكْمُهُ[١] : أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ بِاخْتِلاَفِ الْعَوامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً »[٢]

فقوله : لفظاً أو تقديراً[٣] ، تقسيم[٤] للاختلاف ، وسيأتي بيان مواضع التقدير[٥] فيعلم[٦] أن ما سواه لفظي .

قوله : « وَالْإِعْرَابُ ما اخْتَلَفَ آخِرُهُ ... إلى آخره » .

وهذا[٧] أولى من حد الإعراب بـ : اختلاف الآخر[٨] .

---

(١) (وحكمه) في هامش أ .

(٢) قال الرضي ١ / ١٧ : « ... هذا الذي جعله المصنف – بعد تمام حد المعرب – حكماً من أحكامه لازماً له ، جعله النحاة حد المعرب ، فقالوا : المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل ، قال المصنف – وهو الحق – : يلزم منه الدور ، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر ، بل الاختلاف الذي يصح لغة ، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولاً ، فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده ، فيكون دوراً » ا هـ .

وينظر قول المصنف في شرحه للمفصل ٢ / ٦١ وما بعدها .

(٣) (فقوله لفظاً أو تقديراً) زيادة من ط . (٤) في ب ، ج : (تقسيماً) بالنصب ، ولا وجه له .

(٥) (وسيأتي بيان مواضع التقدير) في هامش أ .

(٦) ينظر ص ٢٥٤ من هذا الشرح حيث يقول : « والتقدير فيما تعذر كـ (عصا) وغلامي ، مطلقاً ، أو استثقل كـ (قاض) رفعاً وجراً ، ونحو : مسلمي ، رفعاً » ا هـ .

(٧) في ط : (هذا) بدون واو .

(٨) هذا تصريح من المصنف بأن الإعراب – عنده – أمر لفظي كما هو مذهب ابن درستويه – ذكره ابن يعيش – ، ونسبه السيوطي إلى جمهور النحويين وبعض المغاربة منهم ابن خروف والشلوبيين وابن مالك .

وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٧٣ . التوطئة للشلوبيني ص ٨ – التسهيل ص ٧ ، شرح التهسيل ١ / ٣٤ – الهمع ١ / ١٤ .

غير أن كون الإعراب أمراً معنويا – وهو ما جعله المصنف مرجوحاً – هو مذهب جماعة من المحققين – ذكره ابن يعيش – ونسبه السيوطي إلى الأعلم الشنتمري وبعض المغاربة – نقلاً عن أبي حيان – وقد ارتضى ابن يعيش هذا القول الأخير ورجحه بقوله : « ... وأعلم أنهم =

....

فإنه إن عُنِيَ[1] بـ (اختلاف الآخر) : ما أردناه ، فهذه العبارة[2] أَسَدُّ لإبهام تلك[3] ، وإن عُنِيَ غيره فهو أمر لا يتحقق[4] ، إذ نحن نقطع بأن[5] المتكلم إذا قال : جاء زيد ، ورأيت زيداً[6] ، ومررت بزيد ، أنه ليس[7] في آخر (زيد) إلاَّ ضم أو فتح أو كسر لا أمر آخر يسمى اختلافاً[8] .

ثم وإن سُلِّم أن ثم[9] أمراً زائداً فلابد أن يكون ناشئاً عن متعدد من الضم والفتح والكسر ، فإذا نشأ عن متعدد بطل تقسيمه إلى ثلاثة ، إذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم كونه أمراً زائداً على كل[10] واحد من الثلاثة على انفراده .

= قد اختلفوا في الإعراب ما هو ؟ فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى قالوا : وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها نحو : هذا زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، والاختلاف معنى لا محالة .

وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات ، وهذا رأي ابن درستويه ، فالإعراب عندهم لفظ لا معنى ، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ ، يحدث بعامل ويبطل ببطلانه .

والأظهر الأول لاتفاقهم على أنهم قالوا : حركات الإعراب ، ولو كان الإعراب نفس الحركات لكان من إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممتنع » ا هـ . ينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٧٣ . ارتشاف الضرب ١ / ٢٦١ - الهمع ١ / ١٤ .

وقد وجدت هذا الأخير هو قول كل من أبي علي الفارسي (الإيضاح ص ١١) وابن جني (اللمع ص ٩٢) وابن الخشاب (المرتجل ص ٣٤) وابن معط (الفصول ص ١٥٤) . ومن متأخري المغاربة الجزولي (مقدمته ص ٣) وابن عصفور (المقرب ١ / ٤٧) وأبو حيان (النكت الحسان ص ٢٠٠ ، والارتشاف ١ / ٢٦١) .

(١) في أ ، ب ، جـ : (فإنه أعني) .
(٢) أي قوله هو : (والإعراب ما اختلف الآخر ...) .
(٣) أي قول الآخرين (الإعراب اختلاف الآخر ...) .
(٤) (لا يتحقق) ساقطة من ب . (٥) في ب ، جـ : (أن) .
(٦) في ط : (وضربت زيداً) . (٧) (ليس) ساقطة من ب .
(٨) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩ ، الهادية شرح الكافية للأردبيلي ص ١٢ .
(٩) في ط : (ثمة) وكذا في كل ما يأتي . (١٠) في ط : (عن كل) .

....

وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يكون كل اسم فى أول تركيبه غير معرب[1] .

والذي يدل على أنه عند المحققين كذلك – وإن وقع في بعض عبارات المتأخرين[2] ما يشعر بخلافه – أنهم متفقون على أن أنواعه : رفع ونصب وجر ، وأن الرفع والنصب والجر أسماء للضمة والفتحة والكسرة[3] في قولك : جاء زيد ، وضربت زيداً ، ومررت بزيد ، وهذا عين ما قصدناه .

---

(١) دلل ابن مالك على صحة قول المصنف – وقوله أيضاً – بقوله : « ... وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب (تغيراً) . وقد اعتذر عن ذلك بوجهين .

أحدهما : أن ما لزم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه : (متغير) . وعلى الوجه الذي لازمه : (تغير) .

والثاني : أن الإعراب تجدد في حال التركيب ، فهو (تغير) باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الذي كان قبل التركيب ....

والجواب عن الثاني : أن المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغير أيضاً ، وحاله تغير ، فلا يصلح أن يحد بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء ، ولا يخلص من هذا القدح قولهم (لتغير العامل) ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل تغير ثم خلفه عامل آخر حال التركيب ، وذلك باطل بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب .

وإذا لم يصح أن يعبر عن الإعراب بـ (التغيير) صح التعبير عنه بأنه : المجعول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور » ا هـ .

شرح التسهيل ١ / ٣٤ ، ٣٥ . وينظر : شرح الرضي ١ / ١٨ ، ١٩ – وفيه كلام كثير نقل عن المصنف .

(٢) ينظر الهامش رقم (٨) ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٣) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣ : « ... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه تغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ، فالنصب والجر والرفع لحروف الإعراب » ا هـ .

قوله : «لِيَدُلَ[1] عَلَى المَعَانِي الْمُعْتَوَرَةِ[2] عَلَيْهِ ... إلى آخره » .

تنبيه على علة وضع الإعراب في الأسماء ، لأن الأسماء[3] تطرأ عليها معان مختلفة بالتركيب ، فلو غيروا الصيغ لأدى[4] إلى كثرتها ، وإن بقوها من غير تغيير أصلاً أدى إلى التباس معانيها ، فبقوا الصيغة على حالها[5] وغيروا أواخرها[6] ، فحصل بقاء الصيغة مفردة[7] وانتفاء[8] اللبس لما حصل من التغيير على أواخرها ، وهى

---

(١) قال الرضي ١ / ١٨ : « قوله (ليدل) : فيه ضمير (الاختلاف) أو ضمير (ما) ، يعني بـ (ما) الحركات والحروف ، ويدخل في عموم لفظة (ما) العامل أيضاً لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به ، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب ... » ا هـ .

وما ذهب إليه الرضي لم يقصده المصنف ، إذ ليس عنده (الاختلاف) هو (الإعراب) ، يدل على ذلك قوله في أماليه ص ١٨٥ : « ... ليس عندي (الاختلاف) هو (الإعراب) البتة ، وقولهم (أن ثمة اختلافاً هو الإعراب) إنما هو نزاع في عبارة ، بل الرفع والنصب والجر هي الحركات ، والحروف فيما أعرب بالحروف ، فكل ما كان إعراباً بحرف هو عندي الإعراب ..... والدليل عليه أمران ، منقول ومعقول ، أما المنقول ، فقد قال سيبويه : أنواع الإعراب رفع ونصب وجر .

وأما المعقول : فلأن الاختلاف إنما يعقل من متعدد ، فإذا قلت : جاء زيد ، فـ (زيد) معرب ومع ذلك لا اختلاف فيه » ا هـ .

وينظر دفع اعتراض الرضي أيضاً في حاشية الجرجاني ١ / ١٨ ، مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٧ . وينظر : سيبويه ١ / ٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٦ .

(٢) في مختار الصحاح : اعتوروا الشيء : تداولوه فيما بينهم ، وكذا : تعوروه وتعاوروه . مختار الصحاح (عور) . وينظر الرضي ١ / ١٨ .

(٣) (الأسماء) ساقطة من جـ .

(٤) في ط : (أدى) . (٥) في أ : (على مالها) .

(٦) ينظر علة ذلك في إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٦٩ وما بعدها في باب (القول في الإعراب لم دخل في الكلام) وفيه رأي لقطرب خالف به جمهور النحويين . والمقتضب ٣ / ١٧١ ، أصول ابن السراج ١ / ٤٦ ، التوطئة للشلوبيني ص ٩ ، ١٠ .

(٧) (مفردة) ساقطة من جـ .

(٨) في ط : (وانتفى) بالفعلية بدلاً من المصدرية .

فَالْرَفْعُ عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالْنَّصْبُ عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ ، والْجَرُّ عَلَمُ الإِضَافَةِ .

من حكمة[1] معاني[2] كلام العرب[3] ، فوضعوا[4] الرفع للفاعلية ، والنصب للمفعولية[5] ، والجر للإضافة .

* * *

---

(١) (حكمة) ساقطة من ج .

(٢) (معاني) ساقطة من ط .

(٣) أوضح التبريزي في شرحه للكافية الحكمة من وضع الإعراب للأسماء أصلاً خير إيضاح وذلك قوله : « ... إنما وضع الإعراب ليدل عليها ، لأنه لو لم يوضع فلا يخلو من أن توضع الصيغ لتلك المعاني – كما في الأفعال – ، أو تعلم تلك المعاني بالقرينة العقلية – كما يقال : أكل زيد الخبز ، بسكونهما – أو لا يدل عليها شيء .

والأقسام باطلة .

أما الأول : فلأن الأسماء أكثر من أن تحصى ، فلو دل بصيغها على المعاني يلزم لكل واحد منها صيغ مختلفة بحسب كل معنى يحصل له ، فيلزم كثرة الصيغ الموجبة للنقل ....

وأما الثاني : فلجواز أن لا تفي القرائن العقلية بها في الاستعمالات كلها ، أو لم يفهم تلك القرائن جميع أهل اللسان ، فيفوت المقصود ، على تقدير تسليم فهم الجميع ...

وأما الثالث : فللالتباس المقصود في مثل : ما أحسن زيد – لو لم يعرب – لاحتمال أن يكون (زيد) فاعلاً و (ما) أداة نفي . أو مفعولاً و (ما) تامة بمعنى (شيء) و (أحسن) فعل التعجب . أو مضافاً إليه و (ما) استفهامية مبتدأة و (حسن) خبره و (زيد) مجرور بالإضافة .

فإذن أبقوا الصيغة على حالها لئلا يلزم النقل ، ووضعوا الإعراب ليدل على تلك المعاني الحاصلة في المعرب – أعني : الفاعلية والمفعولية والإضافة – لئلا تلتبس ولا تحتاج إلى قرينة عقلية » اهـ .

مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٨ .

(٤) في ط : (ووضعوا) .

(٥) في شرح الرضي ١ / ٢٤ : « والأولى – كما بينا – أن يقال : الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمد . والنصب علم الفضلية في الأصل ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات كما مضى » اهـ .

وينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٠ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨ .

الْعَـــــامِــلُ

الْعَامِلُ : مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ المَعْنَى المُقْتَضِي لِلْإِعْرابِ .

قوله : « الْعَامِلُ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرابِ »[1].

فسر العامل هاهنا لأنه تضمنه قوله : (ويختلف آخره لاختلاف العامل)[2].

والعامل هو الذي به يتقوم[3] المعنى المقتضي للإعراب[4] ، وقد علمنا أن المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة ، خيفة التباسها . ولا يتقوم[5] كل واحد منها إلاَّ بأمر ينضم إليه في التركيب ، فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملاً[6] .

ومثاله أنك إذا قلت : قام زيد ، فالمقتضي للرفع الفاعلية ، ولم تتقوم الفاعلية في زيد إلاَّ // بـ (قام) المسند إليه ، لأنك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية ، ٧ فـ (قام) هو العامل .

وإن وقع اختلاف في العامل[7] في بعض الصور فليس اختلافاً في هذه القاعدة ، وإنما اختلاف فيما يتحقق به المعنى المقتضي[8] .

---

(١) (للإعراب) ساقطة من ج ، ط . (٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٢٥ .

(٣) في ط : (الذي يتقوم به) .

(٤) (للإعراب) ساقطة من ج . (٥) في ب ، ج : (ولا يقوم) .

(٦) لابن مضاء اللخمي – رأي في العامل أورده في كتابه (الرد على النحاة) حيث خالف المتقدمين في قولهم بالعامل . وقد أفاد الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا – محقق الكتاب – بأن ابن مضاء لم يستطع فهم عبارات المتقدمين أمثال سيبويه وابن جني ، ولذلك حكم عليهم بما أورده في رده عليهم ، وقد رد عليه حجته وأظهر اضطرابه وغفلته . ينظر : الرد على النحاة ص ١٢ – ٢٠ . وقد أوضح الرضي في شرحه مقصد المصنف من العامل بقوله ١ / ١٨ : « ... لأن الاختلاف حاصل من العامل الآلة التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملاً » ا هـ . وينظر أيضاً ١ / ٢١ ، ٢٥ ، سيبويه ١ / ٣ ، ١٥ ، الخصائص ١ / ١٠٩ ، ١١٠ . (٧) (العامل) ساقطة من ج .

(٨) ينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠ ، الهادية للأردبيلي ص ١٤ .

الْمُعْـرَبِ بِالْحَـرَكَاتِ

فَالْمُفْرَدُ الْمُنصرِفُ وَالْجمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ بالضَّمَّةِ رَفْعًا ، وَالْفَتْحَةِ نَصْبًا ، وَالْكَسْرَةِ جَرًّا . جَمْعُ الْمُؤنثِ السَّالِمِ بِالْضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ . غَيْرُ الْمُنصرِفِ بِالْضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ .

قوله : فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ ... إلى آخره » .

لما كان الإعراب أمراً يطرأ على الأواخر على ما تقدم[1] – وأنواعه : رفع ونصب وجر ، وكان الرفع بأمور متعددة ، والنصب كذلك ، والجر كذلك – احتيج إلى تقسيم الأسماء[2] ليعرف ما يستحقه كل واحد من الرفع والنصب والجر ، فقسمت باعتبار مواقعها في ذلك :

فالمفرد المنصرف[3] والجمع المكسر المنصرف بالضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ، والكسرة في الجر . وأراد بـ (المفرد) : ما ليس[4] بتثنية ولا جمع[5] ، وأراد بـ (الجمع المكسر) : ما ليس بجمع مصحح[6] . وأراد ب (المنصرف) ما عدا غير المنصرف ، على ما سيأتي بيانه[7] .

قوله : « جَمْعُ الْمُؤنثِ الَّسالِمِ[8] بِالضَّمَّةِ في الرفع . و (الكسرة) : في النصب والجر[9] . ونعني بـ (جمع المؤنث السالم) : ما لحق آخره ألف وتاء[10] .

قوله : « وَغَيْرُ الْمُنْصَرِفُ بِالضَّمَّةِ في الرفع . والفتحة : في النصب والجر .

---

(١) اختلف في الإعراب ماهو ؟ فذهب البصريون إلى أنه حركة . وذهب الكوفيون إلى أنه يكون حركة وحرفاً . وقد أورد الزجاجي في إيضاحه هذا الخلاف بقوله : « ... فهو عندنا حركة نحو : الضمة في قولك : هذا جعفر ، والفتحة في قولك : رأيت جعفراً ، والكسرة من قولك : مررت بجعفر ، هذا أصله ، ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على الحرف . هذا مذهب البصريين ، وعند الكوفيين يكون حركة وحرفاً » اهـ . وينظر : إيضاح علل النحو ص ٧٢ – شرح ابن يعيش ١ / ٥١ .

(٢) في أ ، ب ، ج : (الاسم) وما أثبته أوجه .

(٣) قال الرضي ١ / ٢٦ : « ... وكان عليه أن يضم إليه قيدا آخر ، وهو أن لا يكون من الأسماء الستة اهـ .

(٤) (ما ليس) في هامش ب .

(٥) في ج : (بجمع ولا تثنية) .

(٦) أفرد له باباً سيأتي ذكره ص ٦٠٧ .

(٧) أفرد له باباً سيأتي ذكره ص ٢٥٨ .

(٨) أفراد له باباً سيأتي ذكره ص ٦١١ .

(٩) (في النصب والجر) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(١٠) في ب : (ما ألحق في آخره) وفي ج ، ط : (ما ألحق آخره) ، زاد في ط : (للجمع) .

الْمُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ

أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَهَنُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ – مُضَافَةٌ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ – بِالْوَاوِ والْأَلِفِ وَالْيَاءِ .

قوله : « أَبُوكَ وَأَخُوكَ[1] وَحَمُوكَ وَهَنُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ – مُضَافَةٍ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ[2]. بِالوَاوِ » في الرفع . والْأَلِفِ . في النَّصب . واليَاءِ في الجر[3].

---

(١) في ج : (أخوك وأبوك ...) .

(٢) إنما أشترط النحاة ذلك لأنها إذا أضيفت إلى الياء أعربت بالحركات المقدرة . ويشترط فيها أيضاً أن تكون مفردة وغير مصغرة ، لأنها إذا ثنيت أو جمعت فإنها تعرب إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة .

وكذا إذا صغرت لأن المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوباً ليتم وزن (فُعَيْل) . ويشترط في (فوك) خاصة خلوها من الميم ، لأنها مع الميم تعرب بالحركات . ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦ ، ٢٧ – التوضيح ١ / ٤١ ، ٤٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٣ – شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

وسيذكر المصنف – في باب الإضافة ص ٤٠٣ من هذا الشرح – أوجه استعمالاتها والقول في إعرابها ، وأوزانها .

(٣) ينظر : سيبويه ٢ / ٨٠ ، ١٠٤ – شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٤ . وقال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٦ : « وإنما أعربت الأسماء الستة بالحروف لمشابهتها المتعددة من المثنى والمجموع وأواخرها حرف يقبل أن يتغير بتغير العامل ، وأعربت بثلاثة الأحرف لأنه الأصل فيما أعرب بالحروف » ا هـ .

وينظر القول في إعرابها والخلاف فيه : الإنصاف مسألة (٢) ١ / ١٧ ، وما بعدها – شرح الرضي ١ / ٢٧ ، ٢٨ – شرح ابن يعيش ١ / ٥١ – ٥٣ شرح الألفية للمرادي ١ / ٦٨ وما بعدها . المطالع السعيدة للسيوطي ١ / ١٤٣ – ١٤٥ – المرتجل لابن الخشاب ص ٤٥ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٥ ، ٤٦ – شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٦٥ .

الْمُثَنَّى وَ (كِلاَ) - مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ - وَ (اثْنَانِ) بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ .

قوله : « الْمُثَنَّى[1] وَ (كِلاَ) - مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ[2] - وَ (اثْنَانِ) بِالْإِلِفِ وَالْيَاءِ » . [أي : بالألف في الرفع ، والياء في النصب والجر[3]] .

---

(١) عرفه المصنف بقوله : « المثنى ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه » ا هـ .

وقد أفرد له باباً مستقلاً سيأتي ذكره ص ٥٩٨ من هذا الشرح .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩ - شرح التسهيل ١ / ٦٢ .

(٢) إنما قيد (كلا) بذلك لأنه باعتبار لفظه مفرد ، وباعتبار معناه مثنى ، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف ، فروعي فيه كلا الاعتبارين .

فإذا أضيف إلى المظهر - الذي هو الأصل - روعي فيه جانب لفظه - الذي هو الأصل - وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن تكون حركاته تقديرية لأن آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين نحو : جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين .

وإذا أضيف إلى المضمر - الذي هو الفرع ، روعي فيه جانب معناه - الذي هو الفرع - وأعرب بالحروف التي هي الفرع نحو : جاءني كلاهما ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافاً إلى مضمر . شرح الجامي بتصرف ١ / ٤٥ ، ٤٦ .

وينظر : المقتضب ٣ / ٢٤١ - الإنصاف ٢ / ٤٣٩ - الأمالي الشجرية ١ / ١٨٨ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٤ - شرح ابن يعيش ١ / ٥٤ - شرح الرضي ١ / ٢٩ ، ٣٢ - شرح التسهيل ١ / ٧١ - فصول ابن معط ص ١٥٩ - المرتجل ص ٧ - المغني ١ / ٢٢٣ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) في سيبويه ١ / ٤ : « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زياتان ، الأولى منهما حرف المد واللين ... تكون في الرفع ألفاً ... وتكون في الجر ياء ... وتكون في النصب كذلك »ا هـ .

وفي المقتضب ١ / ١٤٣ : « ... أما الألف فإنها علامة الرفع ، وأما النون فإنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، فإن كان الاسم مجروراً أو منصوباً فعلامته ياء مكان الألف ... يستوي النصب والجر في ذلك » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢١ - اللمع لابن جني ص ١٠٣ .

....

وأهمل النحويون ذكر (اثنين) في هذا الموضع ، وهو وهم ، لأنه لا يصح دخوله في قولهم[1] (المثني) ، إذا ليس بمثنى ، لأن المثنى : كل اسم كان لمفرد ألحق آخره ألف ونون[2] ، أو ياء ونون[3] ، وليس (اثنان) كذلك ، لأن قولك : (اثن) ليس لشيء[4] ، وإنما (اثنان) موضوع[5] لمفردين بالأصالة[6].

(١) في ب ، ج (قوله) .

(٢) (ونون) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) (ونون) ساقطة من ج .

(٤) في ط : (ليس بشيء) .

(٥) في أ : (موضع) وهو تحريف .

(٦) ذكر المصنف مثل هذا في شرح الوافية ١ / ٢٣ بقوله : « ... وليس (اثنان) كذلك ، لأن قولك (اثن) ليس موضوعاً لشيء ، وإنما هو اسم موضوع لمفردين من أول الأمر ، وإنما جرى مجرى المثنى في الإعراب لما وافق معنى المثنى في مدلوله » ا هـ .

وفي شرح الرضي ١ / ٢٩ : « ... بخلاف (اثنان) فإنه ليس بمثنى – كما ذكرنا – لكن وضعه وضع المثنى إذا هو كقولك : ابنان ، واسمان ، محذوف اللام مثلهما لأنه من المثنى . وكان عليه أن يذكر أيضاً (مذروان) إذ لم يستعمل مفرده ... وكان عليه أيضاً أن يذكر – هاهنا – (هذان) ، و (اللذان) ونحوهما ، لأن ظاهر مذهبه – كما ذكر في شرح المفصل – أنها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد ، قال : ويدل عليه جواز تشديد نون (هذان) » ا هـ .
وزاد ابن مالك في شرح التسهيل ألفاظاً أخر معربة إعراب المثنى وليست بمثنى في الاصطلاح وذلك قوله ١ / ٧١ : « ومن المعرب إعراب المثنى وليس مثنى في الاصطلاح لعدم الصلاحية للتجريد : (اثنان واثنتان) و (المذروان) – وهما طرفا الألية ... ومثله : جاء فلان يضرب أصدريه ، إذ جاء فارغًا . ومن هذا القبيل قولهم – لعمرو ومعاوية بني شرحبيل بن عمرو ابن الجون – : (الجونان) ، وقول أعرابي : جنبك الله الأمرين ، وكفاك شر الأجوفين ، وأذاقك البردين ، أراد : الفقر والعرى ، والبطن والفرج ، والغنى والعافية .

ومن هذا قولهم – لما هو في وسط شيء – : هو في ظهريه ، وظهرانيه ... » ا هـ .
وينظر شرح المرادي للألفية ١ / ٨٩ وما بعدها .

جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَ (أُلو) وَ (عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ .

قوله[1] : « جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ[2] وَ (أُلو)[3] وَ (عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ » . [أي : بالواو في الرفع ، وبالياء في النصب والجر[4]] .

وأهمل النحويون ذكر (أولى)[5] في هذا الموضع ، ولا يصح دخوله في جمع المذكر السالم ، لأن حقيقة هذا[6] الجمع : ثبوت مفرد يلحق بآخره[7] واو أو ياء ونون[8] ، وليس (ألو) كذلك ، وإنما هو اسم موضوع بالأصالة في جمع المذكر السالم[9] لجماعة بمعنى : أصحاب ، كـ (ذوي)[10] .

---

(١) (قوله) ساقطة من ج ، وفي ط : (ثم قال) .

(٢) أفرد له المصنف باباً مستقلاً سيأتي ذكره ص ٦٠٧ من هذا الشرح .

(٣) في أ : (ألوا) وهو سهو من الناسخ .

(٤) في سيبويه ١ / ٤ ، ٥ : « ... وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون ، وحال الأولى - في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب - حال الأولى فى التثنية إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢١ ، ٢٢ - اللمع لابن جني ص ١٠٥ - شرح ابن يعيش ١ / ٥٥ .

(٥) في ج : (ألو) بالرفع ، على الحكاية .

(٦) (هذا) ساقطة من ط .

(٧) في ط : (تلحق آخره) .   (٨) في ب ، ج : (ياء أو واو ونون) .

وعرفه المصنف في بابه ص ٦٠٥ بقوله : « المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما » ا هـ .

(٩) (في جمع المذكر السالم) ساقطة من ط .

(١٠) في شرح الوافية ١ / ٣٥ : « ... وإنما وضع من أول أمره لمدلوله ، وإنما أجرى مجرى الجمع فيما ذكر » ا هـ .

وقال الرضي ١ / ٣٣ : « ... كذلك لأن (ألو) موضوع وضع جمع السلامة وليس به ، إذ لم يأت (أول) في المفرد » ا هـ .

وقال الجامي ٢ / ٤٦ : « ... (ألو) جمع (ذو) لا عن لفظه » ا هـ .

وينظر : شرح التسهيل ١ / ٨٧ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٩٥ .

....

وأما إسقاط (ذوو) في قولك : ذوو مال ، فلدخوله في جمع المذكر السالم ، لأنك تقول في المفرد : ذو مال ، وفي الجمع : ذوو مال[1] .

وأهملوا أيضاً (عشرين)[2] وأخواتها[3] ، وتقديره كتقدير (ألو)[4] ، ولا يفيدهم وضع // ثلاثة وأربعة ، لأن (ثلاثين) ليس جمعاً لـ (ثلاثة)[5] ، وكذا البواقي . ٨

---

(١) في شرح الرضي ١ / ٣٣ : « ... وأما (ذوو) فهو داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه كان ، لأن واحده (ذو) » ا هـ .

(٢) في ب : (ذكر عشرين) ، وفي ط : (عشرون) .

(٣) أي : نظائرها السبع من (ثلاثين) إلى (تسعين) .

(٤) ولذلك قال في شرح الوافية ١ / ٢٥ : « ... وخصهما [يعني أولى وعشرين] لأنهما ليسا من الجمع السالم ، إذ ليس لهما مفرد جمع ... » ا هـ .

(٥) زاد الرضي في التعليل قوله : « ... وليس (عشر) و (ثلاث) و (أربع) آحاد (العشرون) و (ثلاثون) و (أربعون) وإن أوهم ذلك ، إذ لو كان كذلك لقيل ثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها : عشرون ، لأن أقل الجمع ثلاثة ، وكذا قيل : ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها » ا هـ .

وزاد الجامي – بعد أن أورد كلام الرضي – : « ... وأيضاً هذه الألفاظ تدل على معان معينة ، ولا تعيين في الجمع » ا هـ .

وفي شرح التسهيل قال ابن مالك : « .... وقال بعضهم : ثلاثون وأخواته جمع على سبيل التعويض كما ذكر في (أرض) ، لأن تاء التأنيث من مفرداتها سقطت حين عد بها المؤنث ولم يكن من حقها أن تسقط ، فجمعت هذا الجمع تعويضاً .

وعوملت (العشرة) بذلك وإن لم يكن في (عشرين) معنى الجمعية ، لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع ، وغيرت عينها وشينها كما غيرت سين (سنة) وراء (أرض) .

وهذا قول ضعيف ، لأن ذلك لو كان مقصوداً لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصاً بمقدار ، ولا يعهد ذلك في شيء من الجموع قياسية كانت أو شاذة » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٤٧ – شرح التسهيل ١ / ٨٩ ، ٩٠ .

....

و (عشرون) وأخواتها ليس جمعاً[1] فيندرج في قولنا : (جمع[2] المذكر السالم) ، إذ لم نرد جمع (عشر) في : عشرين[3] ، ولا (ثلاث) في : ثلاثين[4] ، وإنما هو اسم موضوع لهذا العدد المخصوص ، بخلاف (سنين) و (أرضين)[5] فإنه وإن لم يكن جارياً على القياس[6] فإنه من باب جمع[7] المذكر[8] السالم ، فقد اندرج فيه وإن كان خارجاً عن القياس[9] ، وكذلك البواقي[10].

* * *

---

(١) (وعشرون وأخواتها ليس جمعاً) زيادة من ط يستقيم بها الكلام .

(٢) في ط : (الجمع) .

(٣) في ط : (عشرون) .

(٤) في ط : (وثلاثون) .

(٥) في ب ، ط : (سنون وأرضون) ، والمقصود بهما ، كل ما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يكسر ، فهذا النوع شاع فيه جمعه بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون جراً ونصباً . شرح المرادي ١ / ٩٥ ، ٩٦ .

وقال ابن مالك : « ... وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لأنه أعرب إعراب جمع التصحيح ، وكان الأحق به إعراب جمع التكسير لخلو واحده من شروط جمع التصحيح ، ولعدم سلامة نظمه » ا هـ .

شرح التسهيل ١ / ٩٢ - وينظر الهامش رقم (٥) ص ٢٤٨ .

(٦) في ج : (قياس) .

(٧) في ط : (الجمع) . (٨) (المذكر) زيادة من ط .

(٩) في ب : (وإن كان خارجاً على غير القياس) .

(١٠) و (كذلك البواقي) ساقطة من ط ، وسقط من ج من قوله : (وعشرون وأخواتها) إلى قوله : (وكذلك البواقي) .

هذا وقد أورد الرضي في شرحه تعريفاً لكل من المثنى والجمع أدخل فيه ما ألحق بهما كل في بابه . ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣ .

أَصْلُ الْإِعْرَابِ بِالْحَـرَكَاتِ

وأصل ما أعرب أن يعرب بالحركات لأنها أخف من الحروف[1] ، فوجب أن لا يعول عنها إلاَّ لغرض . وأصل ما أعرب بالرفع أن يكون بالضمة - فيما أعرب بالحركات - وبالواو - فيما أعرب بالحروف ، وكذلك النصب باعتبار الفتحة والألف ، والجر باعتبار الكسرة والياء .

فليطلب لما عدل به عن ذلك علة[2] .

فأما المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف فجارٍ على القياس المذكور[3] .

وأما جمع المؤنث السالم فإنه جرى على القياس في الرفع والجر ، ولم يجر على القياس في النصب ، بل حمل النصب على الجر ، وعلته[4] : أن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر - كما سيأتي[5] - فهذا أجدر أن يحمل لئلا يكون للؤمنث على المذكر[6] مَزِيَّة . للمؤنث

وأما غير المنصرف فجرى على القياس[7] في الرفع والنصب ، وخولف به في الجر فحمل على النصب ، وعلته : أنه أشبه الفعل لما فيه من العلتين الفرعيتين - على ما سيأتى[8] - فقطع عن لفظ الجر الذي لا مدخل له فيل شبه به[9]. فيما

وأما أخوك وأخواته والمثنى والمجموع فأعربت بالحروف[10] ، وخولف بها

---

(١) هذا مذهب البصريين - كما سبق - وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً . ينظر : إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٧٢ - الهامش رقم (١) ص ٣١ .

(٢) ذكر الزجاجي في إيضاحه هذه العلل بالتفصيل . ينظر من ص ١٢١ - ١٢٩ ، والتوطئة للشلوبيني من ص ٣٧ - ٤٠ .

(٣) تقدم الكلام فيه ص ٣١ .

(٤) في ب ، ج : (فعلته) .

(٥) ينظر ص ٤٠ .

(٦) في ط : (على المذكور) .

(٧) (على القياس) زيادة من ط .

(٨) سيذكره مفصلاً في ص ٢٥٨ .

(٩) أي : فيما شبه بالفعل .

(١٠) الأسماء الستة هي الأصل فيما أعرب بالحروف ، وإنما كان ذلك توطئة لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف . قال الرضي ١ / ٢٨ : « ... لأنهم علموا أنهم يحوجون إلى إعرابهما =

عن الحركات لأنها لم تَكَثَّرت وأواخرها[1] حروف تقبل أن تكون إعراباً جعل إعرابها بالحروف .

أما تَكَثُّر المثنى والمجموع فواضح . وأما تَكَثُّر (أخوك) وأخواته فلأنه لما كان معناه متوقفاً[2] على الإضافة - لأنها كلها أمور نسبية - جعل[3] المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد مع كثرتها في الكلام[4].

فأما (أخوك) وأخواته فجرى[5] في إعرابه بالحروف على القياس : الواو للرفع ، والألف للنصب ، والياء للجر[6] .

وأما المثنى والمجموع فخولف بهما في بعض ذلك ، فالمثنى خولف به في الرفع والنصب .

= بها لاستيفاء المفرد للحركات . والحروف وإن كانت فروعاً للحركات - في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات - إلا أنها أقوى من حيث تولدها فيها ، فاستبد بها المفرد الأول ، لأن الحروف أقوى - لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر - فكرهوا أن يستبد المثنى والمجموع - مع كونهما فرعين للمفرد - بالإعراب القوى ، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء وأعربوها بهذا الأقوى ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات - التي هي الأصل - وبالحروف - التي هي أقوى منها مع كونها فروعاً لها - وفضلوها على المثنى والمجموع ، باستيفائها للحروف الثلاثة ، كلا في موضعه » اهـ . ينظر : الخصائص ١ / ٣٠٩ .

(١) في أ ، ب ، جـ : (وأخواتها) وهو تحريف .

(٢) في أ : (متواقفا) ، وفي ب : (موقفا) وما أثبته أوجه .

(٣) في أ ، ب ، جـ : (فجعل) وما أثبته أوجه .

(٤) أوضح الرضي قصد المصنف من قوله : (وأما تكثر أخوك وأخواته ... إلى آخره) بقوله : « ... وإنما اختاروا هذه الأسماء - بخلاف نحو (غد) - لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا أخرى ، كالأخ للأخ ، والأب للابن ، وخصوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة » اهـ . شرح الرضي ١ / ٢٨ . وينظر : المرتجل لابن الخشاب ص ٥٥ - شرح ابن يعيش ١ / ٥٢ .

(٥) في أ : (فجراى) وهو تحريف .

(٦) اختلف النحاة في إعراب هذه الأسماء اختلافاً يطول بذكره المقام ، وينظر فيه : الإنصاف المسألة (٢) ١ / ١٧ - اللمع لابن جني ص ١٠١ - المرتجل ص ٥٦ ، ٥٧ - شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٦٥ - شرح ابن يعيش ١ / ٥٢ ، ٥٣ ، فصول ابن معط ص ١٥٩ - شرح الرضي ١ / ٢٧ ، ٢٨ - شرح التسهيل ١ / ٤٥ - ٤٨ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ٦٨ - ٧١ - التوطئة للشلوبيني ص ٢٠ ، ٢١ - الهمع ١ / ٣٨ ، ٣٩ .

....

والمجموع خولف به[1] في النصب خاصة .

وعلة ذلك أنهما[2] لو جريا على القياس لوجب أن يقال في التثنية : ضَارِبَانِ – في النصب – وفي الجمع : ضَارِبَانَ ، ولو قيل ذلك لأدى إلى اللبس بينهما عند الإضافة ، لأنك كنت تقول : رأيت ضَارِبَا زَيْدٍ ، فيهما جميعاً ، فلما أدى إلى اللبس رفض الإعراب بما جاء اللبس منه ، وهو الألف في النصب ، فأسقطت فيهما ، وحمل النصب على أخيه الجر لما ثبت بينهما – في غير هذا الباب[3] – من المقاربة[4] .

ثم لما كانت الألف أخف الحروف // – وقد سقطت من[5] النصب – قصد إلى جعلها بدلاً عن ما هو أثقل منها وهي أخف منه[6] ، فجعلت بدلاً عن الرفع في المثني لأنه السابق على الجمع ، فكان أولى بها من الجمع[7].

٩

---

(١) سقط من ج ما بين قوله : (فخولف) بينهما) السابقة وهذه .

(٢) (أنهما) في هامش ج .

(٣) ... لا يقع الفرق بين التثنية والجمع في النصب إلا بأمر واحد – في حال الدرج فقط – لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح ، فيقال مثلاً : رأيت الزيدان يا هذا – بكسر النون في التثنية – ورأيت الزيدان يا هذا – بفتح النون في الجمع – فلو وقفت أو أضفت التبست التثنية بالجمع فيهما في حال النصب ، فقلت واقفاً : رأيت الزيدان – تثنية وجمعاً – وقلت مضيفاً : رأيت زيدا عمرو – تثنية وجمعاً – فأدى ذلك إلى التباس التثنية بالجمع لأنه لا يأتي فرق مع الألف إلا في النون ، فلم يبق فرق في النصب في الحالين – أعني الوقف والإضافة – فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس في حال النصب فيهما ، وحمل تثنية المنصوب وجمعه المذكر السالم على ما يشبهه في الافتقار إلى العامل اللفظي وهو الجر .

التوطئة للشلوبيني ص ٣٩ ، ٤٠ . وينظر إيضاح الزجاجي ص ١٢١ .

(٤) في ج : (من المشاركة) .

(٥) في ج ، ط (عن) بدلاً من (من) .

(٦) في ب ، ط : (بدلاً عما هي أخف منه) ، وفي ج : (بدلاً عما هي أخف منها) .

(٧) قال الشلوبيني : « ... فأرادوا أن يوفوا الألف حقها من الاستعمال على وجه لا يوقع اللبس ، إذ كان وقوع اللبس هو سبب طرحها ، فوضعوها موضع الواو المفتوح ما قبلها خاصة لأن مثل هذه الواو – أعني الواو الساكنة المفتوح ما قبلها – قد تقلب ألفاً في مضارع (فَعِلَ) =

....

وجعلت في الرفع دون الجر لأنه قد ثبت حمل النصب على الجر[١] في الياء – التي هي كالكسرة – فلم يبق إلا التعويض عن الرفع الذي هو بالواو ، أو لأن الرفع أسبق الإعراب وأقواه فكان[٢] أولى بهذا الأخف .

فثبت بذلك تعليل إعراب المثنى بالألف في الرفع ، وبالياء في النصب والجر ، وإعراب المجموع بالواو في الرفع ، وبالياء في النصب والجر .

وأما (كِلاَ) فإنما أعرب بالحروف لكونه وافق المثنى في المعنى ، وبشرط[٣] إضافته إلى مضمر ليتأكد فيه أصل التثنية لفظاً ومعنى ، فلما تأكدت أُجْرِيَ مُجْرَاهُ[٤].

وأما (اثنان)[٥] فلما كان معناه معنى التثنية[٦] ووضعه وضعها[٧] أُجْرِيَ مُجْرَاهَا[٨] .

* * *

= الذي فاؤه واو نحو : يا جل ، في (يوجل) .

فهذا الذي قلناه في هذا الفصل أيضاً هو سبب استعمال الألف في الرفع وهي غير مجانسة للضمة ، وإنما هي مجانسة للفتحة » ا هـ . التوطئة ص ٤٠ ، ٤١

(١) وذلك لما ثبت بينهما من أخوة في افتقارهما إلى العامل اللفظي .

(٢) في أ ، ب جـ : (وكان) وما أثبته أوجه .

(٣) في جـ : (وشرط) ، وفي ط : (وشرطه) .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٤ ، الهامش رقم (٢) ص ٢٤٥ .

(٥) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٣ ، الهامش رقم (٦) ص ٢٤٦ .

(٦) في أ : (المثنى) .

(٧) في أ : (ووضعه وضعه) .

(٨) في نسخ الشرح : (مجراه) وما أثبته أوجه .

الْمُعْـرَبُ تَقْدِيْـــراً

التَقْدِيْرُ فِيمَا تَعَذَّرَ كَـ (عَصًا) وَ (غُلاَمِي) مُطْلَقاً ....

قوله : « التَقْدِيْرُ فِيما تَعَذَّرَ كَـ (عَصًا) وَ (غُلاَمِي) مُطْلَقاً » .

فباب [1] (عَصًا)[2] قياسه أن يعرب بالحركات لأنه اسم مفرد ، ولكنه لما كان آخره ألفاً تعذر قبوله بالحركات ، لأن الألف لا تكون إلاَّ ساكنة ، فوجب إعرابه تقديراً في جميع وجوهه[3].

وأما باب (غلامي) فهو كل اسم كان قبل الإضافة[4] معرباً ، بالحركات ، ولكنهم لما أوجبوا أن تكون حركة ما قبل ياء المتلكم كسرة لتناسبها تعذر إعرابه بالحركات ، أما[5] في حال الرفع والنصب فلمضادتهما الكسرة[6] ، وأما الجر فلمضادته مثله أيضاً[7] ، إذ الكسرتان لا يجتمعان على حرف واحد .

وقد زعم بعضهم أن باب (غلامي) مبني[8] ، وهو وَهْمٌ ، لأن الإضافة إلى

---

(١) في أ ، ب ، ج : (فإن) وما أثبته أوجه .

(٢) وهو : كل اسم آخره ألف مفتوح ما قبلها سواء كانت موجودة في اللفظ كـ (العصا) – بلام التعريف – أو محذوفة لالتقاء الساكنين كـ (عصا) بالتنوين ، فإن الألف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة . الفوائد الضيائية ٢ / ٤٩ .

(٣) قال ابن جني (اللمع ص ٩٩) : « ... والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب لأن في آخره ألفاً ، والألف لا تكون إلا ساكنة ، تقول في الرفع : هذه عصا يا فتى ، وفي النصب : رأيت عصا يا فتى ، وفي الجر : مررت بعصا يا فتى ، كله بلفظ واحد ، وسقطت الألف من اللفظ لسكونها وسكون التنوين بعدها ، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة »ا هـ . وينظر : الإيضاح للمصنف ١ / ٧١ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٨ – شرح ابن يعيش ١ / ٥٥ .

(٤) في ب ، ج ، ط : (قبل ياء الإضافة) .

(٥) في ج : (لما بدل (أما) .

(٦) في ط : (للكسرة) .

(٧) (أيضاً) ساقطة من ط .

(٨) ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن باب (غلامي) معرب تقديراً هو مذهب جمهور النحويين . ومجمل القول في هذه المسألة أن فيها أربعة أقوال : =

....

....

= **الأول** : قول الجمهور بأنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وعليه المصنف .

الثاني : قول ابن مالك في التسهيل (ص ١٦١) بأنه معرب في الرفع والنصب بحركات مقدرة وفي الجر بالكسرة الظاهرة . (ينظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٩٧) .

الثالث : قول ابن جني بأنه لا معرب ولا مبني ، قال في (الخصائص ١ / ٣٥٦) : « هذا فصل موجود في العربية لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو (غلامي) و (صاحبي) ، فهذه - الحركة لا إعراب ولا بناء » ا هـ .

الرابع : قول الجرجاني (الجمل ص ١١) وابن الخشاب (المرتجل ص ١٠٧ ، ١٠٨) وابن الخباز (توجيه اللمع) بأنه مبني لإضافته إلى المبني . يقول ابن الخشاب ص ١٠٧ : « ... والعارض بناؤه نحو المضاف إلى ياء المتكلم في قولك (غلامي) و (داري) و (صاحبي) ... » ا هـ .

وقال في ص ١٠٨ : « ... فكان الكسر آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم حكماً من أحكام البناء عارضاً فيه بدليل أنه إذا لم يضف هذا الاسم إلى هذه الياء عاد إلى ما يستحقه من الإعراب والتمكن » اهـ .

هذا وقد ذكر ابن مالك أن في كتاب ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم . ينظر : الكافية الشافية ١ / ٣٧٦ .

وقد وجدت عبارة ابن السراج هذه في موضعين من كتابه (الأصول) **الأولى** (٢ / ١٢٧) قوله : « ... ألا ترى أنك تقول : هذا غلامه ، فتصرف ، فإذا أضفت (غلاماً) إلى نفسك قلت : هذا غلامي ، فذهب الإعراب » ا هـ . **والثانية قوله** (٢ / ٣٨٦) : « ... الثالث ما غيرت حركته لغير إعراب ، تقول : هذا غلام ، فإذا أضفته إلى نفسك قلت : هذا غلامي ، فزالت حركة الإعراب وحدث موضعها كسرة ... » ا هـ .

على أن الرضي قد ارتضى مذهب المصنف وعلل له بقوله : ١ / ٣٥ : « ... واعلم أن مذهب النحاة أن باب (غلامي) بمني لإضافته إلى المبني ، وخالفهم المصنف - كما رأيت - لأنه عنده من قسم المعرب المقدر إعرابه ، وهو الحق بدليل إعرابه نحو : غلامه ، وغلامك ، وغلاماي » ا هـ .

وأيضاً فإن ابن مالك رد على من زعم ببناء باب (غلامي) بكلام طويل أورده في شرح الكافية الشافية - ١ / ٣٧٦ - جدير بالقبول والاستحسان .

وينظر في هذه الأقوال السابقة : المقتضب ٤ / ٢٤٦ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ١ / ٣٥٠ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٨ - شرح ابن يعيش ٣ / ٣٢ - المغني لابن هشام ٢ / ٥١٦ - اللباب للإسفراييني ص ٦٨ - الأشموني ٢ / ٢٨٣ - النكت الحسان لابن حيان ص ٢١٢ - البهجة المرضية للسيوطي ص ٢٨٢ - الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٢ - الهمع ١ / ٢٠ .

المضمر لا توجب بناءً بدليل : غلامك ، وغلامه ، فلا[1] وجه لجعله مبنياً مع صحة كونه معرباً .

قوله : « أَوِ اسْتُثْقِلَ كَـ (قَاضٍ) رَفْعاً وَجَراً » .

لأن[2] باب (قاض) – وهو كل ما كان آخره ياء قبلها كسرة – لو أعرب بالضمة في الرفع لفظاً ، أو الكسرة في الخفض لفظاً[3] لقيل : جاءني قاضي ، ومررت بقاضي . وذلك مستثقل مُدْرَكٌ بالضرورة ، فحذفوا الضمة والكسرة ، فاجتمع ساكنان : التنوين والياء ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين[4] .

فإن لم يكن تنوين ثبتت الياء الساكنة كقولك : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي.

فإذا صرت إلى النصب أعربته بالفتحة لفظاً كقولك : رأيت قاضياً ، لخفة الفتحة على الياء بخلاف الضمة والكسرة ، فلذلك انقسم أمره ، فأعرب في الرفع والجر تقديراً ، وفي النصب لفظاً[5] .

قوله[6] : « وَنَحْوُ (مُسْلِمِيَّ) رَفْعاً » .

وهو كل جمع مذكر سالم أضفته // إلى ياء المتكلم ، وأصله في الرفع : مُسْلِمُوى ١٠

---

(١) في أ ، ب : (ولا) .   (٢) في أ : (لا أن) وهو تحريف .

(٣) في أ ، ب ، جـ : (والكسرة خفضا) وما أثبته أوجه .

(٤) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها ، وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى ، وذلك قولك : هذا قاضي ، وهؤلاء جواري ، وسكنت في هذا لأن الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر ، لأن هذه الياء تكسر ما يلي » ا هـ .

(٥) هذا معنى قول الفارسي (الإيضاح ص ١٩) : « ... وإن كانت الحركة التي قبل الآخر كسرة كان الآخر ياء ، فإذا صار آخر الاسم ياء قبلها كسرة كان في الرفع والجر على صورة واحدة ، تقول : هذا قاض ، وذلك غاز ، ومررت بقاض وغاز ، فيكون لفظ الجر والرفع واحداً ... فإما في النصب فإن الياء تتحرك في هذه المواضع بالفتحة » ا هـ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٠ – شرح الرضي ١ / ٣٤ – المقتضب ٤ / ٢٤٩ ، ٢٧٣ .

(٦) في جـ : (ثم قال) .

فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما[1] بالسكون ، فوجب قلب الواو ياء[2] وإدغامها في ياء المتكلم ، فصار : مُسْلِمِيَّ .

فعلم أنه عدل عن الواو – التي كانت علامة الرفع – لأجل الاستثقال لها مع الياء[3] ، كما عدل عن رفع (قاضٍ) بالضمة لأجل الاستثقال لها[4] ، فوجب أن يحكم عليه في حال الرفع بالإعراب تقديراً[5] ، وأما في حال النصب والجر فياء الإعراب فيه ثابتة على حالها ، تقول : رأيت مسلمي ، ومررت بمسلمي ، ، فوجب أن يحكم بإعرابه لفظاً فيهما ، لأن لفظ الإعراب على حاله[6] لم يتغير[7] بالإضافة إلا بالإدغام ، والإدغام[8] لا يخرج الحرف عن حقيقته وسكونه[9] .

فلذلك حكم عليه في حال الرفع بالإعراب التقديري ، وفي حال النصب والجر بالإعراب اللفظي .

فإذا انحصر لك ما أعرب تقديراً على الوجهين المذكورين[10] من عموم وخصوص ، فما سوى ذلك[11] معرب لفظاً ، وهو معنى قوله

(وَاللَّفْظِيُّ فِيمَا عَدَاهُ) ، يعني : فيما عدا المعرب تقديراً .

* * *

(١) في أ : (أحدهما) . (٢) زاد في هامش ب : (وقلبت الضمة كسرة) .

(٣) في ب : (لأجل الاستثقال لجامع الياء) .

(٤) (لها) ساقطة من ج ، ط ، وهي في هامش ب .

(٥) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « ... وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء وصارت مدغمة فيها ، وذلك قولك : هؤلاء مسلميَّ وصالحيَّ » ا هـ .

(٦) في ج : (باق على حاله) .

(٧) في ب ، ج : (لم يغير) . (٨) (الإدغام) ساقطة من ب .

(٩) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٠ – شرح الرضي ١ / ٣٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ٥١ .

(١٠) أي : في الوجه الذي كان إعرابه مقدراً مطلقاً كما في باب(عصا) و (غلامي) وفي الوجه الذي كا إعرابه مقدراً في بعض أحواله كما في باب (قاضٍ) و (مسلميَّ) .

(١١) في أ : (ذالك) بزيادة ألف ، وهو سهو من الناسخ .

غَيْرُ الْمُنْصَرِف

غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ مَا فِيْهِ عِلَّتَانِ مِنْ تِسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا ، وَهِيَ :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيْثٌ وَمَعْرِفَةٌ	وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ	وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهٰذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبُ

مِثْلُ : عُمَرَ ، وَأَحْمَرَ ، وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ ، وَإِبْرَاهِيْمَ ، وَمَسَاجِدَ ، وَمَعْدِ يَكَرِبَ ، وَعِمْرَانَ ، وَأَحْمَدَ ....

قوله[1] : « غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ مَا فِيْهِ عِلَّتَانِ مِنْ تِسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا »[2] . وهي التسع المذكورة في البيتين[3] .

---

(١) في ط : (ثم قال) .

(٢) أشار الأستاذ الشيخ عضيمة (حاشية المقتضب ٣ / ٣٠٩) إلى أن ابن الحاجب قد خالف جمهور النحويين في تعريفهم لغير المنصرف ، إذ هو عندهم : ما لا يدخله الخفض والتنوين . أقول : وما نسب إلى جمهور النحويين ليس تعريفاً لغير المنصرف ، بل هو بيان لحكمه ، وقد اتفق ابن الحاجب معهم إذ ذكر أن حكمه : أن لا يدخله كسر ولا تنوين – كما سيأتي – فلا وجه أولا لتحقيق المخالفة . وأقول أيضاً أن ما ذهب إليه ابن الحاجب من تعريفه لغير المنصرف هو قول كل من الفارسي والزمخشري .

يقول الفارسي (الإيضاح ص ١٣ ، ٢٩٤) : « ... وغير المنصرف ما كان ثانيا من جهتين من الجهات التسع التي تمنع الصرف ... » ا هـ .

ويقول الزمخشري (المفصل ص ١٦) : « ... والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها » ا هـ .

فلا وجه ثانيا لتحقق هذه المخالفة .

وقوله : (أو واحدة منها تقوم مقامهما) ساقطة من ج .

(٣) أي : المثبوتان في المتن ، وهما لأبي سعيد الإنباري النحوي ، وقبلهما :

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت	ثنتان منها فما للصرف تصويب

حل شواهد الفوائد الضيائية ص ٥٦٣ .

وقد أثبت هذين البيتين كل من ابن عقيل (شرح الألفية ٢ / ٣٢١) والأشموني ٣ / ٢٣٠ . غير أن المصنف قد أثبت في شرح الوافية ١ / ٣١ من نظمه ما يلي :

ثنتان من تسع تزيل الصرفا	أو ما تجيء كائنتين عرفا
عدل وتأنيث وجمع ومعرفة	وعجمة ووزن فعل وصفه
والنون إن زيدت عقيب الألف	والتاسع التركيب فافهم تعرف اهـ

=

قوله : « وَحُكْمُهُ أَنْ لاَ يَدْخُلَهُ كَسْرٌ[1] وَلاَ تَنْوِينٌ »[2] .

لشبهه بالفعل ، وشبهه به لكونه فرعاً من جهتين ، لأن العلل كلها فرعية .

فالعدل فرع عن المعدول عنه ، والوصف فرع عن الموصوف ، والتأنيث فرع عن التذكير ، والتعريف فرع عن التنكير ، والعجمة فرع عن[3] العربية – لأنها دخيلة في كلامهم ، والجمع فرع عن الإفراد ، والتركيب كذلك[4] ، والألف والنون الزائدتان فرع عن المزيد عليه ، ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم .

وإذا ثبت أنها فروع وحصل في الاسم اثنان منها صار بهما[5] فرعا من جهتين ، فيشبه الفعل الذي هو فرع عن الاسم من جهتين[6] .

= هذا .. وقد عاب السهيلي على النحويين حصرهم العلل في هذه التسع بقوله : « ... ثم قد تعدم هذه العلل من الاسم وهو مع ذلك ممنوع من الصرف نحو (أبي قابوس) ، فليس فيه إلا التعريف ، وقد منع الصرف لأنه عربي مشتق من (القَبَس) ، والقابوس هو الحسن الوجه ، فقد وجد الحكم مع عدم العلة » ا هـ . أمالي السهيلي ص ٢١ .

(١) إنما قال : (أن لا يدخله كسر) ولم يقل (أن لا يدخله جر) لأنه يدخله الجر عند الجمهور ، إذ هو عندهم معرب ، والجر أنواع ، وجره فتح ، فالجر الذي في (بأحمد) عندهم عمل الجار ، وهو يعمل الجار لا محاله .

وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف – في حال الجر – مبني على الفتح لخفته ، وذلك لأن مشابهته للمبني – أي الفعل – ضعيفة ، فحذفت علامة الإعراب مطلقاً – أي التنوين – وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعريف من الجر . شرح الرضي ١ / ٣٨ .

وينظر : المقتضب ٣/٣٠٩ – ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٢ – شرح ابن يعيش ٥٨/١ .

(٢) قال الزمخشري : « ... التنوين هو المقصود وحده بالاسقاط في باب ما لا ينصرف ، وإنما سقط الجر لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين ، وذلك أنهما جميعاً لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء ، فلهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط ، فالتنوين أصل فيه والجر تبع ... وهذا معنى قول النحويين : سقط الجر بشفاعة التنوين » ا هـ .

الأحاجي النحوية للزمخشري ص ٦١ . وينظر : إيضاح على النحو ص ٩٨ – شرح الوافية ١ / ٣١ .

(٣) (عن) ساقطة من ج .

(٤) أي : فرع عن الإفراد .

(٥) في ط : (صار الاسم بهما) .

(٦) ذكر ذلك في شرح الوافية ١ / ٣١ .

إحداهما : أن الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن ، وما كان مستغنياً فهو أصل[1] .

والثانية[2] : أن الفعل مشتق من الاسم – على[3] المذهب الصحيح[4] – والمشتق فرع عن المشتق منه[5] ، فلما أشبه الفعل قطع عما ليس في الفعل وهو الجر والتنوين[6] .

قوله[7] : « وَيَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ أَوْ لِلتَّنَاسُبِ » .

أما[8] الضرورة فلأنها[9] تجيز رد الشيء إلى أصله ، وأصل الأسماء الصرف[10]

---

(١) زاد المصنف في شرح المفصل (٢ / ٧٤ ، ٧٥) : « ... أن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، وما أخبر به وأخبر عنه كان أصلاً لأنه يستقل كلاماً ، فلو لم تكن أفعالاً لاستقلت الأسماء بالدلالة ، فهو مستغن والفعل غير مستغن . أو لأنها لما وضعت للأخبار بها خاصة على جهة الإيجاز والاختصار فيما يستقل به الأسماء كانت داخلة عليها بعد استقلالها وكان فرعاً لذلك » ا هـ .

(٢) في نسخ الشرح : (والثاني) وما أثبته أوجه .   (٣) (على المذهب الصحيح) زياة من ط .

(٤) هو مذهب البصريين ، فهم يرون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه خلافاً للكوفيين في أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه .

وينظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٥٦ (باب القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه) والإنصاف مسألة (٢٨) ١ / ٢٣٥ .

(٥) في ج : (عنه) بدل (منه) .

(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٦ ، المقتضب ٣ / ٣٠٩ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢ ، ٣ .

(٧) في ج : (ثم قال) .   (٨) في ب ، ج : (فأما) .

(٩) في أ ، ب ، ج : (فلأن الضرورة) – بالإظهار – وما أثبته أوجه .

(١٠) قال المبرد (المقتضب ٣ / ٣٥٤) : « ... واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف ، جاز له ذلك لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها » ا هـ.

وقال ابن يعيش (١ / ٦٧) : « ... فإن ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر ، واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة ، فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التوين ، وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل ... » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ٣٨/١ . الإنصاف مسألة (٧٠) ٤٩٤/٢ – أمالي الزجاجي ص ٨٤ .

....

....

قوله : أو التناسب ، في قوله تعالى : ﴿ سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيْراً ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرا قَوَارِيرا ﴾[2] ، فأما قوله تعالى[3] : ﴿ سَلاَسِلاً ﴾[4] فلأنه لما انضم إلى الاسم أسماء منصرفة حسن أن يرد بها إلى أصله مراعاة للتناسب .

وأما قوله تعالى : ﴿ قواريرا ﴾[5] ونحوه فلأنه رأس آية ، ورووس الآى في أخواتها بالألف ، فحسن صرفه ليوقف عليه بالألف فتتناسب رؤوس الآى[6] .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلكَافِرِينَ سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيراً ﴾ الآية ٤ / الإنسان .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرا قَوَارِيرا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ من الآيتين ١٥ ، ١٦ / الإنسان . وسقط من ج : (قواريرا) الثانية .

(٣) (تعالى) : غير مثبتة في ب ، ج ، ط . وكذا في الآية التالية .

(٤) قرأ بالتنوين نافع وهشام وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ورويس للتناسب .

قال صاحب الإتحاف ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ : « ... واختلف في (سلاسل) فنافع وهشام من طريق الحلواني ، والشذائي عن الداجوني ، وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ورويس عن طريق أبي الطيب ، بالتنوين للتناسب لأن ما قبله منون منصوب » ا هـ . وينظر : معاني الفراء ٣ / ٢١٤ – مشكل إعراب القرآن لابن قتيبة ٢ / ٧٨٣ – البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٢ / ٤٨٠ – الكشف عن وجوه القراءات لمكي ٢ / ٣٥٢ – الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٣٥٨ – الكشاف للزمخشري ٤ / ١٩٥ – البحر المحيط لأبي حيان ٨ / ٣٩٤ – التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢ / ٢٥٧ تقريب النشر في القراءات العشر للجزري ص ١٨٥ – تحبير التيسير ص ١٩١ .

(٥) هي قراءة نافع وأبي بكر والكسائي وأبي جعفر . الإتحاف ص ٤٢٩ .

وفي البحر المحيط : ٨ / ٣٩٧ : « ... وقرأ نافع والكسائي (قواريرا قواريرا) بتنوينهما وصلا وإبداله ألفا وقفا ، وابن عامر وحمزة وأبو عمرو وحفص بمنع صرفهما ، وابن كثير بصرف الأول ومنع الصرف في الثاني ... » ا هـ .

وقال ابن خالويه (الحجة ص ٣٥٨) : « ... فالحجة لمن قرأهما بالتنوين : أنه نون الأولى لأنها رأس آية ، وكتابتها في السواد بالألف ، وأتبعها الثانية لفظا لقربها منها وكراهية للمخالفة بينهما وهما سيان كما قال الكسائي : ﴿ ألا إن ثمودا كفروا ربهم إلا بعدا لثمود ﴾ ، فصرف الثاني لقربه من الأول ... » ا هـ .

وفي معاني الفراء (٣ / ٢١٤) : « ...أثبتت الألف في الأولى لأنها رأس آية ، والأخرى =

....

١١ ومما يقويه // بعضهم من أن صرف مثل ذلك لكونه الأصل[1] – إشارة إلى تجويز الأمرين فيه – باطلٌ لامتناع جواز مثل قولك : جاءني[2] إبراهيم وأحمدٌ ، في السعة إجماعاً منهم ، فثبت أن الوجه ما ذكرناه من قصد التناسب .

= ليست بآية ، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة ، وكذلك رأيتها في مصحف عبد الله وقرأ بها أهل البصرة وكتبوها في مصاحفهم كذلك .

وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيهما جميعاً ، وكأنهم استوحشوا أن يكتب حرف واحد – في معني نصب – بكتابين مختلفين ، فإن شئت أجريتهما جميعاً ، وإن شئت لم تجرهما ، وإن شئت أجريت الأولى لمكان الألف في كتاب أهل البصرة ولم تجر الثانية إذ لم يكن فيها الألف »ا هـ .

وينظر في هذه القراءة : التبيان ٢ / ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ – حجة القراءات لابن زنجلة ص ٧٣٨ – الكشف لمكي ٢ / ٣٥٤ – الكشاف ٤ / ١٩٨ – تقريب النشر ص ١٨٥ .

(١) هو قول الأخفش والكسائي ، ذكر ذلك الرضي بقوله ١ / ٣٨ : « ... قال الأخفش : إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً – أي في الشعر وغيره – لغة الشعراء وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف ، فتمرن على ذلك ألسنتهم ، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً ... وقال هو والكسائي : إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قوم إلا (أفعل منك) .

وأنكره غيرهما إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار : جاءني إبراهيمٌ ونحو ذلك » ا هـ . ويؤكد هذا المعنى قول الزجاجي (أماليه ص ٨٣ ، ٨٤) : « ... وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره إلا (أفعل منك) » ا هـ .

وقد نسب صاحب الإتحاف (ص ٤٢٩) هذا القول إلى بني أسد .

وقد أكد الزمخشري هذا المذهب في تخريجه لهذه القراءة على وجهين : **أحدهما** أن تكون هذه النون بدلاً من حرف الإطلاق ، ويجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني : أن يكون صاحب هذه القراءة ممن ضرى لسانه برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف .

ينظر : الكشاف ٤ / ١٩٥ ، ١٩٨ ج وينظر أيضاً : البحر المحيط ٨ / ٣٩٧ . الإنصاف مسألة (٧٠) ٢ / ٤٩٣ . الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٩٣ . شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٤ . شرح الرضي ١ / ٣٨ ، ٣٩ . الفوائد الضيائية ٢ / ٥٧ . شرح الشافية لابن مالك ٢ / ٦٠٥ ، ٦٠٦ .

(٢) في ب ، جـ ، ط : (جاء) .

قوله[1] : « وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا الجَمْعُ وَأَلِفَا التَأْنِيثِ » .

يعني : المقصورة والممدودة .

وإنما قام الجمع مقام علتين لأنه صيغة منتهى الجموع . فكأنه جمعان[2] .

وإنما قامت[3] كل واحدة من ألفي التأنيث مقام علتين للزومهما الاسم لزوماً لا ينفكان عنه بحال ، فجعل لزومهما كتأنيث ثانٍ ، فصار كأنه تأنيثان[4] .

---

(١) في ج ، ط : (ثم قال) .

(٢) في شرح الرضي ١ / ٣٩ ، ٤٠ : « ... اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية ... وقال بعضهم : إنما قوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير ، أي : يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع ، ولهذا سمي بالأقصى نحو : كلب وأكلب وأكالب ، ونعم وأنعام وأناعيم ... وقيل : لما لم يكن له في الآحاد نظير أشبه الأعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ، ففيه الجمع وشبه العجمة ، وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين .

وقال الجزولي : فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد ، وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية — كما يأتي في (سراويل) — ففيه عنده أيضاً سببان ، والأسباب عنده أكثر من التسعة .

وقال المصنف : منع صرف مثل هذا الجمع حقيقة كـ (أكالب) ، أو كونه على وزن جمع الجمع كـ (مساجد) فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير » ا هـ .

وقال الزجاج : « ... وإنما منعهم من صرف هذا المثال أنه جمع وأنه على مثال ليس يكون في الواحد ، ليس في الأسماء التي هي لواحد مثل شيء مما ذكرنا » ا هـ . ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ .

وينظر : سيبويه ٢ / ١٥ ، ١٦ — المقتضب ٣ / ٣٢٧ شرح ابن يعيش ١ / ٦٣ . وينظر قول المصنف مفصلاً ص ٧٩ من هذا الشرح — ورأي الجزولي في مقدمته مع التوطئة ص ٣١٠ .

(٣) في أ ، ب (قام) .

(٤) علل ذلك ابن مالك بقوله : « ... وأن الألف سبب قائم مقام سببين ، وإنما كانت كذلك دون التاء لأن لحاقها شبيه بلحاق الحروف الأصلية ، مزجاً ولزوماً بخلاف التاء » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٧٧ .

وينظر : المقتضب ٣ / ٣٢٠ — أصول النحو لابن السراج ٢ / ٨٥ الإيضاح للمصنف ٢ / ٧٤ — شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٧ .

فَالْعَدْلُ : خُرُوجُهُ عِنْ صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ تَحْقِيقاً كَـ (ثُلاَثَ) وَ (مَثْلَثَ) ....

قوله[1] : « فَالْعَدْلُ خُرُوجُهُ عَنْ صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ[2] ... إلى آخره » .

العدل معناه : أن يعدل عن صيغة إلى صيغة أخرى[3] ، وذلك على ضربين ، **أحدهما** أن يتحقق[4] بالنظر إليه في نفسه بدليل يدل عليه .

والآخر : أن يكون غير متحقق ، وإنما صير إليه لضرورة كونه وقع غير منصرف[5] . فالأول : منه : ثُلاَثُ وَمَثْلَث[6] .

وبيان تحقيق العدل فيه أن معنى (ثُلاَثَ) و (مَثْلَثَ) – في قولك : جاء القوم ثُلاَثَ ، وجاء القوم مَثْلَثَ – : جاءالقوم[7] ثلاثةً ثلاثةً ، فـ : ثلاثة ثلاثة هو الأصل

وبيان أنه هو الأصل : أن أسماء العدد المستعملة هي من (واحد) إلى (عشرة) ، وهو أحدها . والآخر أن معناه الحصر في تقسيم من هو له على الصيغة

---

(١) في جـ : (قال) . (٢) في ب : أثبت عبارة المتن جميعها .

(٣) هذا قول الفارسي وابن جني والزمخشري .

ينظر : الإيضاح العضدي ص ٣٠١ – اللمع ص ٢٣٦ – المفصل ص ١٦ .

وخالف في ذلك ابن يعيش حيث يرى أن العدل إنما هو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له ، نحو اشتقاق (عمر) من (عامر) .

إلا أننا نراه يفرق بين العدل – في هذا الباب – وبين الاشتقاق بقوله : « ... والفرق بين العدل والاشتقاق – الذي ليس بعدل – أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كـ (ضارب) من (الضرب) ، فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة للصرف » ا هـ . شرح ابن يعيش ١ / ٦١ ، ٦٢

وقد استدرك الرضي على المصنف بذكر بعض المحترزات في تعريفه للعدل ، وذلك قوله : « ... العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا لإلحاق ولا لمعنى » اهـ .

وقد دفع الشريف الجرجاني قول الرضي هذا في حاشيته بما أثبته المصنف في شرح الوافية بقوله : « ... وكلا المعدولين لابد أن يكون خروجاً به عن اللفظ الأصلي ، وإلا أدى إلى ورود ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ » ا هـ .

ينظر : شرح الرضي ١ / ٤٠ ، ٤١ – حاشية الجرجاني على الرضي ١ / ٤٠ ، ٤١ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٨ .

(٤) قال المصنف : « وأعني بالتحقيق : ما أثبت معرفته تحقيقاً – أي يقيناً – صرف أو لم يصرف » ا هـ . شرح الوافية ١ / ٣٨ .

(٥) مثل : عمر ، وزفر . وهو ما عبر عنه المصنف بالعدل التقديري ، وسيأتي ص ٢٧٥ .

(٦) (مثلث) زيادة من ط . (٧) (جاء) (القوم) زيادة من ط .

....

المشتقة هي منها .

وأصل ذلك في كلام العرب أن يكرر[1] الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه ، فيقال : جاء القوم رجلا رجلا ، ورجلين رجلين ، وجماعة جماعة ، فلما ورد[2] (ثُلاَثُ) غير مكرر علم أنه فرع عن مكرر ، وذلك المكرر إنما هو (ثلاثة)[3] .

(١) في أ : (أن يكون) وهو تحريف .

(٢) في ب : (وردت) .

(٣) مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن أسماء العدد المعدولة إنما منعت الصرف للعدل والصفة . يقول سيبويه ٢ / ١٥ : « ... وسألته عن (آحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع) فقال : هو بمنزلة (أخر) ، إنما حده : واحدا واحدا واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه فترك صرفه . قلت : أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف بها نكرة ... » ا هـ .

وينظر : الإغفال للفارسي ٢ / ٥٩٩ – رسالة ماجستير في كلية الآداب جامعة عين شمس – الإيضاح للفارسي ص ٣٠١ – اللمع لابن جني ص ٢٣٧ – شرح ابن يعيش ١ / ٦٢ .

ويرى المصنف أن علتي منع الصرف في أسماء العدد هذه إنما هما عدله في اللفظ والمعنى ، فصار كأن فيه عدلين ، فأما عدل اللفظ فمن (اثنين) إلى (ثناء ومثنى) ، وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ (الاثنين) إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى .

أقول : وما ذهب إليه المصنف هو قول المبرد (المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، ٣٨١ والزمخشري (الكشاف ١ / ٤٩٦) وبه قال الرضي (شرحه ١ / ٤١) . وينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٨ ، ٣٩ . غير أن السيوطي قد نسب الرأي المتقدم – رأي المصنف – إلى الزجاج ، وهو وهم منه . الهمع ١ / ٢٦ .

وللزجاج في منع هذه الأعداد رأيان ، أحدهما في (ما لا ينصر ص ٤٤) ووافق به سيبويه وأصحابه وذلك قوله : « اعلم أن جميع ما جاء معدولا من هذا الباب لا ينصرف في النكرة ، وإنما ترك صرفه لأنه عدل به عن (ثلاثة ثلاثة) و (أربعة أربعة) ، فاجتمع فيه أنه معدول عن هذا المعنى ، وأنه صفة ، لا يستعمل معدولا إلا صفة » ا هـ .

والآخر في (معاني القرآن ١ / ٥) خالف به ما قاله أولاً ، وادعى أنه لا يعلم أن أحداً من النحويين ذكر علتي منع الصرف اللتين قال بهما ، يقول : « وقوله عز وجل : ﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ بدل من : ﴿ ما طاب لكم ﴾ ومعناه : اثنين اثنين ، وثلاثا ثلاثا ، وأربعا أربعا ، إلا أنه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحدا من النحويين ذكرهما ، وهي أنه اجتمع فيه علتان : =

....

ويقال : آحادُ وَموْحَدُ ، وَثُنَاء وَمثْنَى ، وثُلاَثُ وَمثْلَثُ ، ورُبَاعُ وَمرْبَعُ .

وهل يقال فيما عداها إلى العشرة[1] : عُشَارُ وَمَعْشَرُ[2] ، أو لا يقال ؟

= أنه معدول عن (اثنين اثنين) و (ثلاثة ثلاثة) وأنه عدل عن تأنيث » ا هـ .

وقد رد الفارسي على الزجاج هذا القول الأخير . الإغفال للفارسي ٢ / ٥٩٩ وما بعدها . وقد وهم السيوطي حين نسب قول الزجاج الأخير إلى الأعلم الشنتمري ، لأن الأعلم يقول بما قال به سيبويه وأصحابه من أنها منعت الصرف للعدل والصفة . ينظر الهمع ١ / ٢٦ – حاشية الأعلم على سيبويه ٢ / ١٥ .

ومذهب رابع في علتي منع الصرف أسماء العدد هذه وهو للأخفش والفراء وتابعهما الفارسي في بعض مسائله ، فهم يرون أن منعها الصرف إنما هو للعدل عما فيه الألف واللام .

يقول الأخفش : « وقال : ﴿ أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾ فلم يصرفه لأنه توهم به (الثلاثة) و (الأربعة) وهذا لا يستعمل إلا فى حال العدد » ا هـ . معاني القرآن للأخفش ورقة ٥٩ /أ – وينظر : منهج الأخفش الأوسط ص ٣٤٩ .

ويقول الفراء : « وأما قوله : ﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ فإنها حروف لا تجرى ، وذلك أنهن مصروفات عن جهتين ، ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة ، وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه (الثلاثة) و (الثلاث) ، فكان لامتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام ، وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة ... وربما جعلوا مكان (ثلاث ورباع) : مثلث ومربع ، فلا يجرى أيضاً » ا هـ   معاني القرآن ١ / ٢٥٤

هذا وقد نسب الرضي في شرحه ١ / ٤١ رأي الفراء السابق إلى الكوفيين عامة وابن كيسان .

ويقول الفارسي : « مسألة : أحاد ، وثناء ، وثلاث ، ورباع ، لا ينصرف لأنه معدول مع النكرة من واحد ، واثنين ، فلما أعربته حال نكرته وسميت به صار فيه العدل والتعريف لأنك نقلته إلى ما هو أثقل ، وهو التعريف » ا هـ .

المسائل المنثورة للفارسي ورقة ٢٥ / أ ، ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية رقم ١٥٥ .

ويبدو أن للفارسي – في هذه المسألة – رأيين . هذا أحدهما ، والآخر ما وافق فيه سيبويه وذكره في الإيضاح ص ٣٠١ ، الإغفال ٢ / ٥٩٩ .

وينظر : هامش السيرافي ٢ / ١٥ – اللسان (ثلث) .

(١) في ج : (إلى التسعة) .

(٢) (عشار ومعشر) زيادة من ط يتطلبها الكلام .

....

في ذلك خلاف[1] ، أصحها[2] أنه لم يثبت[3] ، وقد نص البخاري[4] على ذلك في صحيحه[5].

---

(١) في ب ، ج ، ط : (فيه خلاف) .

(٢) في ط : (أصحهما) وما أثبته أوجه ، والمقصود : أصح الآراء .

(٣) كان الأجدر بالمصنف أن يقول بثبوته ، فقد نص كثير من النحويين على ذلك .

فقد قال المبرد (المقتضب ٣ / ٣٨٠) : « ... ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع وكذلك ما بعدها » ا هـ .

ولكنه اقتصر في مجيئه على ما كان على وزن (فُعَال) – لا مَفْعَل – كما هو صريح لفظه ، وهذا هو القياس ، وأما (مفعل) فلم يأت إلا سماعاً .

وقد صرح بذلك الزجاج (ما لا ينصرف ص ٤٤) بقوله : « ... وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياسا نحو (عشار) و (تساع) أو (خماس) و (سداس) ، ولكن (مثنى) و (موحد) لم يجيء في مثل (معشر) تريد به : (عشار) ، وكذلك (متسع) تريد به : (تساع) ، إنما استعمل – من هذا – ما استعملت العرب » ا هـ .

ويوافق ابن جني كلا من الزجاج والمبرد في صحة مجيء العدد على (فعال) – قياسا – إلى العشرة بقوله : « ... ألا ترى أن (فعالا) أيضاً مثال قد يؤلف العدل نحو : أحاد وثناء وثلاث ورباع ، وكذلك إلى (عشار) ، قال :

ولم يستريثوك حتى علو   ت فوق الرجال خحصالا عشارا ا هـ

الخصائص ٣ / ١٨١

وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٨٠ – درة الغواص للحريري ص ٢٠١ – فصول ابن معط ص ١٥٨ . شرح الرضي ١ / ٤١ – المقرب ١ / ٢٨٠ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٤ – التسهيل ص ٢٢٢ – الجامع الصغير لابن هشام ص ٢٠٥ النكت الحسان لأبي حيان ص ٤١٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٦٥ – الأشموني ٣ / ٢٤٠ – الهمع ١ / ٢٦ – التصريح ٢ / ٢١٤ .

(٤) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، أبو عبد الله ، حبر الإسلام والحافظ لحديث رسول الله . ولد في بخاري سنة ١٩٤ هـ ونشأ يتيماً وقام برحلة طويلة سنة مائتين وعشر في طلب الحديث فزار خراسان والشام والعراق ومصر ، وسمع من نحو ألف شيخ وجمع نحو ستمائة ألف حديث ، اختار منها في صحيحه ما وثق بروايته ، وهو أول من وضع في الإسلام كتاباً على هذا النحو . وأقام في بخاري وتعصب عليه جماعة ورموه بالتهم فخرج إلى (خرمنك) من قرى سمرقند فمات بها سنة ٢٥٦ هـ . وله من المصنفات : الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري ، والتاريخ ، والضعفاء في رجال الحديث ، وخلق أفعال العباد ، والأدب المفرد – . ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان ١ / ٤٥٥ الأعلام ٦ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٥) قال البخاري : « ... قال ابن عباس : (يستنكف) : يستكبر ... وقال غيره : (مثنى وثلاث) =

وَ (أُخَرَ) ....

وأما (أُخَرَ) ففيه عدل محقق والصفة[1] ، فلذلك امتنع من الصرف ، قال الله تعالى ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[2] .

وتحقيق العدل فيه أنه جمع (الأُخْرَى)[3] و (أُخْرَى) تأنيث (آخَرَ) أفعل التفضيل[4] ، وهذا الباب قياسه أن لا يستعمل - إذا قطع عن الإضافة و (من)- إلا بالألف واللام كقولك : جاءني الأَفْضَلُ ، والفُضْلَى ، والفُضَلُ[5] ، ولو قلت : أَفْضَل ، وفُضْلَى ، وَفُضَل ، لم يجز[6] .

= يعني : اثنتين وثلاثا وأربعا ، لا تجاوز العرب رباع » ا هـ . صحيح البخاري حاشية السندي ٣ / ١١٧ كتاب تفسير القرآن - سورة النساء . وفي عمدة القاري شرح صحيح البخاري أن القول الذي أورده البخاري هو قول أبي عبيدة . ينظر : عمدة القاري ١٨ / ١٦٢ ، ١٦٣ ، فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٨ / ١٧٨ .

(١) في ط : (وصفة) .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ الآية ١٨٤ /البقرة .

(٣) في ط : (جمع لأخرى) . (٤) في ب : (أفعل تفضيل) .

(٥) (الفضل) ساقطة من ب .

(٦) ما ذهب إليه المصنف في جهة عدل (أُخر) هو مذهب جمهور النحويين .

يقول سيبويه ٢ / ١٤ : « ... قلت : فما بال (اخر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ قال : لأن (أُخر) خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة (الطول) و (الوسط) و (الكبر) ، لا يكن إلا وفيهن ألف ولام ، فيوصف بهن المعرفة ألا ترى أنك لا تقول : نسوة صغر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت الأصل وجاءت بغير الألف واللام تركوا صرفها » ا هـ

وينظر : المقتضب ٢ / ١٤ - الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٨ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٣٩ ، ٤٠ - شرح الرضي ١ / ٤٢ - البحر المحيط ٢ / ٣٤ - شرح ابن يعيش ٦ / ٩٩ ، ١٠٠ - الهادية للأردبيلي ص ٢٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٦٥ .

ويرى ابن جني - تبعا للفارسي كما سيأتي ص ٢٦٩ - أنه عدل به عن صيغة (أفعل من) . يقول : « ... وتقول : مررت بزيد ورجل آخر ، فلا تصرفه للوصف ومقال الفعل ، وكذلك (أُخر) لا تصرف للوصف والعدل عن (أخر من كذا) » ا هـ . اللمع ص ٢٣٨ . وقد ارتضى ابن مالك هذا القول وجوده وعلل له بقوله : « ... وهذا أولى من مصاحبة الألف واللام لكثرة نظائره وقلة نظائر الآخر ، وذلك لأن المعدول إليه حقه أن يزيد معنى ، وذلك في هذا الوجه محقق ، لأن تبيين الجمعية بـ (آخر) أكمل من تبيينها بـ (أخر) » ا هـ . ولابن مالك أيضاً في جهة عدله وجه ثالث ، وهو أنه عدل به في اللفظ والمعنى كما في (مثنى وثلاث ورباع) - ذكره في شرح الكافية الشافية - وينظر في هذين الوجهين : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٢ .

....

فإذا استعمل (أُخَرُ) من غير إضافة ومن غير (مِنْ) فقياسه أن يستعمل بالألف واللام ، فإذا استعمل بغير ألف ولام فقد عدل[١] به عن صيغته الأصلية تحقيقا أخذاً من هذا الاستقرار المعلوم[٢] .

١٢ وقد أورد الفارسي[٣] اعتراضاً على // قول النحويين في ذلك ، فقال[٤] : لو صح أن يكون معدولا عما فيه الألف واللام لوجب أن يكون معرفة ، لأن كل معدول عن معرفة فإنما يقصد به قصد تلك[٥] المعرفة ، فيجب أن يكون معرفة ، ولما ثبت كونه نكرة بالإجماع بطل أن يكون معدولاً عما فيه الألف واللام[٦] . وجعله قادحاً ولم يذكر له جواباً[٧] .

---

(١) في أ : (فقد عدلوا) وما أثبته أوجه إذ لا مرجع للضمير .

(٢) ينظر الهامش رقم (٦) في الصفحة السابقة .

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي ، إمام العربية المشهور . أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان ، وطوف بلاد الشام ، وقال كثير من تلامذته : أنه أعلم من المبرد . وبرع من تلامذته جماعة منهم ابن جني وعلي بن عيس الربعي . وتقدم عند عضد الدولة وصنف له (الإيضاح العضدي) في النحو و (التكملة) في الصرف . ومن تصانيفه : الحجة ، التذكرة ، أبيات الإعراب ، تعليقة على كتاب سيبويه ، المسائل الحلبية ، البغدادية ، الشيرازية ، العسكرية ، المصرية ، المنثورة ، المقصور والممدود ، والإغفال ، وهو مسائل أصلحها على الزجاج ، وغير ذلك . توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة .

ينظر ترجمته : وفيات الأعيان ١ / ٢٣١ - أنباة الرواة ١ / ٢٧٣ - نزهة الألبا ص ٣١٥ - ٣١٧ . بغية الوعاة ١ / ٤٩٦ .

(٤) لم يذكر ذلك في إيضاحه ولم أجده في الإغفال ولا في المسائل الشيرازية ، ووجدت في المسائل المنثورة ورقة ٢٥ / أ ما نصه : « مسألة : (أخر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنها معدولة عن (آخر منك) ، وليست معدولة عن الألف واللام ، وإنما قولهم : عدلت عما يقوم مقام الألف واللام ، بدلالة أن كل واحد منهما لا يذكر مع الآخر ، فلما عدل عن (آخر منك) وجب أن لا يصرف في حال النكرة ، وجاز عدله منه لأن (آخر) يقع على الواحد والجمع والاثنين ، فجاز أن يعدل منه (أخر) لأنه يقع على الجمع كما أن (آخر) جمع » اهـ . وهذا القول هو ما نقله ابن جني (اللمع ص ٢٣٨) وأقره ابن مالك وعلل له . وينظر الهامش رقم (٦) في الصفحة السابقة .

(٥) جـ : (ذلك) وهو خطأ .　　　(٦) في ط (عما فيه ألف ولام) .

(٧) في أ ، ب ، جـ : (جواب) بالرفع ، وما أثبته أوجه . وينظر الإيضاح للفارسي ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

....

والجواب عن ذلك أنه يصح أن يقال إنه معدول عن الصيغة التي هي قياسه ولا يلزم أن يكون معرفة[1] . وما ذكره أبو علي[2] من المعدولات إنما كان معرفة بقصد إرادة الألف واللام فيها كما في (أمْسِ)[3] ولذلك بني[4] ، أو بقصد كونه علماً كما في (سَحَر) ولذلك أعرب ومنع الصرف[5] .

فإذا[6] كان كذلك فلا يصح أن يكون (أُخَرُ) متضمناً معنى الألف واللام[7] لأنه معرب ، ولا علماً لكونه صفة ، والصفة تضاد العلمية[8] .

فثبت أنه يجب أن يكون (أُخَرُ) غَير معرفة – وإن كان معدولاً عما فيه الألف واللام – لبطلان تقدير التعريف فيه .

---

(١) أجاب الرضي – بعد أن أورد اعتراض الفارسي – بهذه الإجابة مفصلاً ووجه الاعتراض بقوله : « ومنع أبو علي من كون (أُخر) معدولا عن اللام ، استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كـ (أمس) و (سحر) – المعدولين عن ذي اللام – ، وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى : ﴿ فعدة من أيام أُخر ﴾ .

وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى ، أي عدل عن التعريف إلى التنكير . ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً ؟ ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذى اللام واجباً لوجب بناء (سحر) كما ذهب إليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف ، فتعريف (سحر) ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علماً » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٤٢ . وبمثل هذا الرد قال ابن عصفور في المقرب ١ / ٢٨٠ .

(٢) (أبو علي) ساقطة من جـ .

(٣) في جـ : (فيها كأمس) . (٤) (بني) في هامش جـ .

(٥) أيد ابن مالك رأي الفارسي والتمس له تعليلاً وجيهاً بقوله : « ... فكان ذلك عدل عن مثال إلى مثال ، وهو أولى من العدل من مصاحبة الألف واللام ، لكثرة نظائره وقلة نظائر الآخر ، ولأن المعدول إليه حقه أن يزيد معنى وذلك في هذا الوجه محقق ، ولأن تبيين الجمعية بـ (أُخر) أكمل من تبيينها ب (آخر) ، ولأن الوجه الآخر يلزم منه مساواة (أُخر) بـ (سحر) في زوال العدل بالتسمية وقد نص سيبويه على أن (أخر) إذا سمي لا ينصرف لبقاء العدل ، ولا يكون ذلك إلا بالعدل عن مثال ، بخلاف العدل عن الألف واللام » اهـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٢ – وينظر قول سيبويه ٢ / ١٤ .

(٦) في ط : (وإذا) . (٧) في ب ، ط : (معنى اللام) .

(٨) قال الرضي – معقباً على هذا – : « ... فعلى هذا لا يفسير العدل بما فسره به المصنف – =

..........,.....................................

ويمكن أن يقال : إن قياس باب أفعل التفضيل - إذا جرى نكرة غير مضافة - حقه أن يكون مفرداً مقترناً[1] بـ (مِنْ) ، فيقال : مرت برجلٍ أفضلَ منك ، وبامرأةٍ أفضلَ منك ، وبنساءٍ أفضل منك[2] .

و (أُخَرَ) نكرة غير مضافة ، فكان قياسه أن يقال : مررت بنساءٍ آخرَ منك فعدل عن صيغة (أفْعَل) إلى صيغة (فُعَل) .

وهذا عدل محقق من صيغة إلى صيغة يرتفع معه اعتراض الفارسي من أصله[3] .

= أعني : خروجه من صيغته الأصلية - بل نقول : العدل إخراج اللفظ - كما ذكرنا - عما الأصل أن يكون معه من الصيغة أو استلزم كلمة أخرى ، فيدخل فيه (سحر) و (أمس) » اهـ .

وقد دفع هذا الاستدراك الشريف الجرجاني في حاشيته على الرضي ١ / ٤٣ .

(١) في أ : (أن يكون مقروناً) ، وفي جـ : (أن يكون مفرداً فيقال) ، وفي ط : (أن يكون مفرداً مقروناً) وما أثبته أوجه هذه العبارات .

(٢) سقط من ب : (وبامرأة أفضل منك ، وبنساء أفضل منك) .

(٣) هذا القول الثاني الذي أورده المصنف - رداً على الفارسي - هو قول الفارسيِّ نفسه ، فقد اتفق المصنف معه على أن (فعل) عدل به عن (أفعل) وليس عما فيه الألف واللام ، وهو ما قال به ابن جني أيضاً ورجحه ابن مالك .

فقد لجأ المصنف إلى الوجه الذي قال به الفارسي فراراً مما قاله الفارسي إلا أنه ذكر أنه عدل به عن (أفعل) فقط وليس عن (أفعل من) كما ذكر الفارسي .

ولي أن أقول إن الفارسي نفسه قد ذكر الوجه الأول الذي ارتضاه المصنف وقال به - في أحد قوليه - من أنه عدل به عما فيه الألف واللام ، فقد وقعت على عبارته مخطوطة يقول فيها : « ... ووجه آخر ، وذلك أنه عدل عن غير بابه ، وحذف الألف واللام من ذلك إثبات ، وذلك أنه جمع (أخرى) ، فلما كنت إذا قلت : (أخر) كنت قدرت فيها تنوين من الباب الذي يلفظ به الألف واللام فيه كان فيهما مشبها للفعل في النكرة ، يكون على هذا القول قد اجتمع فيه أنه صفة والعدل » ا هـ .

المسائل المنثورة - مخطوطة بمعهد المخطوطات رقم ١٥٥ - ورقة ٢٥ / أ .

وبما أثبته يتضح أن لكل من الفارسي والمصنف قولين في المسألة ، فلا وجه لاعتراض المصنف على الفارسي .

وَ (جُمَعَ) ....

....

فأما (جُمَعُ)[1] فتحقيق العدل فيه أنه جاء جمعاً لـ (جَمْعَاء) و (جَمْعَاءُ) مؤنث (أَجْمَعَ) ، وقياس (فَعْلاءَ أَفْعَلَ) أن يجمع على (فُعْلَ) .

فكان قياس (جُمَعَ) أن يكون (جُمْعاً) ، فعدل[2] عن صيغة (فُعْلَ) إلى صيغة (فُعَلَ)[3] .

---

(١) ومثله أخواته : كتع ، وبصع ، وبتع .
ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٠ – الأمالي الشجرية ٢ /١٠٨ – شرح الرضي ٤٣/١ .

(٢) في أ : (فكان إلى صيغة فعل) وما أثبته أوجه .

(٣) هذا بيان من المصنف لجهة عدله في اللفظ ، ولم يصرح – هنا – بجهة عدله في المعنى كما ذكر في شرح الوافية (١ / ٤١) فقد قال : « ... وعن معناه الأصلي في الصفة إلى جعله تأكيداً للشمول في المتعدد وجوداً أو حكماً غير المثني ، ويدلك على أنه في الأصل صفة ما جاء في الحديث : (بهيمة جمعاء) – أي سالمة لا عاهة فيها بدينة – (هل يحس فيها من جدعاء) – أي مقطوعة الأذن – ، فثبت ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى جميعا » ا هـ .

وينظر معنى هذا القول في شرحه للمفصل ٢ / ٨٢ ، ٨٣ .

وما ذكره المصنف هنا وفي شرح الوافية وشرح المفصل – من أن علتي منع صرف (جمع) هما العدل والصفة – يدفع قول السيوطي في الهمع ١ / ٢٨ من أن المختار عند ابن الحاجب في منع (جمع) إنما هو العدل والعلمية .

ومذهب الخليل أن السبب الثاني لمنع الصرف – مع العدل – إنما هو التعريف الإضافي . فقد ذكر سيبويه قوله : « ... وسألته عن (جمع) و (كتع) فقال هما معرفة بمنزلة (كلهم) وهما معدولتان عن جمع (جمعاء) وجمع (كتعاء) ، وهما منصرفان في النكرة » اهـ . سيبويه ٢/١٤ .

قد أوضح الزجاج قول الخليل هذا بقوله : « ... فأما (جمع) و (كتع) فاجتمع فيهما شيئان : أنهما معدولان عن جمع (جمعاء) ، وأنهما معرفة ، ألا ترى أنك تقول : مررت بنسوة جمع يا هذا ، فيؤدى عن (جميعهن) ا هـ .   ما لا ينصرف ص ٤٠

وقد رد المصنف على هذا القول في شرحه للمفصل ٢ / ٨٣ بقوله : « ... وقول الخليل في (جمع) : هو معرفة بمنزلة (كلهم) – يعني أن الإضافة في المعنى مقدرة – بياناً لصحة جريه على المعرفة توكيداً لا بياناً للمانع من الصرف » ا هـ . وينظر : رد الرضي على قول الخيل (شرح الرضي ١ / ٤٣) . وذهب ابن مالك إلى أن (جمع) فيه التعريف الوضعي كالأعلام . التسهيل ص ٢٢٢ . وذهب المبرد – وتبعه الفارسي – إلى أنه معرفة ولكنهما لم يبينا جهة تلك المعرفة . ينظر المقتضب ٣ / ٣٤٢ – الإغفال للفارسي ٢ / ٦٠٦ . وينظر : هامش السيرافي ٢ / ١٤ – الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ – الأشموني ٣ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ – الهمع ١ / ٢٨ .

....

وقد اعترض الفارسي أيضاً على ذلك وقال : قياس (فَعْلاءَ أَفْعَل) - في الألوان والعيوب الممتنع جمع مذكره بالواو والنون - أن يجمع على (فُعْلَ) ، فأما ما جمع مذكره بالواو والنون فليس قياسه أن يجمع على (فُعْلَ) ، وقد جمع مذكر هذا[1] بالواو والنون[2] ، فليس من باب (فَعْلاءَ أَفْعَلَ) المذكور[3] ، لأنك تقول في جمع مذكره : أجمعون ، ولا تقول في [جمع] مذكر[4] (حمراء)[5] : أحمرون ، فدل ذلك على أنه من غير بابه[6] .

---

(١) أي : (جمعاء) (ومذكره : (أجمع) .

(٢) سقط من ب ما بين قوله : (بالواو والنون) السابقة وهذه .

(٣) لم يذكر الفارسي هذا القول في إيضاحه ، وإنما ذكره في الإغفال بقوله : « ... وليس (جمعاء) مثل (حمراء) فيلزم أن يجمع على (حمر) ، كما أن (أجمع) ليس مثل (أحمر) ، فإنما (جمعاء) كـ (طرفاء) و (صحراء) كما أن (أجمع) كـ (أحمد) بدلالة جمعهم له على حد التثنية » اهـ .

ويعني بقوله : (على حد التثنية) : جمعه جمع المذكر السالم ، بالواو والنون . وينظر : الإغفال للفارسي ٢ / ٦١٢ .

غير أن الرضي قد أثبت قولاً للفارسي في هذه المسألة يفصل ما أجمله النص السابق ، وذلك قوله : « ... قال أبو علي : ليس قياس كل فعلاء أن يجمع على فعل ، بل قياس فعلاء - مؤنث أفعل - المجموع على (فعل) أيضاً ، و (أجمع) مجموع على (أجمعون) لا (جمع) . وقوله : (حلائل أسودين وأحمرينا) شاذ كما يجيء في باب الجمع ... قال : والحق أن (جمعاء) اسم لا صفة ، وقياس جمع (فعلاء) اسما : (فعالي) في التكسير ، و (فعلاوات) في التصحيح كـ (صحاري) و (صحروات) ، و (جمع) معدول عن أحدهما . ا هـ .

قال الرضي : « ويرد عليه أن (جمعاء) لو كان اسما لكان (أجمع) أيضاً كذلك ، فجمعه إذن على (أجمعون) شاذ ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف كما يجيء في باب الجمع » ا هـ ينظر شرح الرضي ١ / ٤٣ .

(٤) (مذكر) ساقطة من ج .

(٥) في ط : (مذكر أحمر) وهو سهو .

(٦) هذا معنى قول الفارسي : « ... فأما (أجمع) و (جمعاء) فليسا عندنا صفتين - وإن كانا على لفظ (أحمر) و (حمراء) - لأنهما لم يمتنعا من الصرف في قولك : رأيت أخوتك أجمع ، ولكن لأنه معرفة وعلى وزن الفعل » ا هـ . الإغفال ٢ / ١٠٦١ .

....

وإذا ثبت أنه من غير بابه[1] لم يكن (جُمَعُ) معدولاً عهن (جُمْعُ) إذ لم يثبت العدل إلا بناءً على أنه من باب (حمراء أحمر) ، وقد بطل كونه من باب (حمراء أحمر)[2] .

هذا معنى اعتراض الفارسي . وجعل القائلَ[3] به مخطئاً ، وأشار إلى أن الأولى أن يقال : إنه معدول عن (جَمَاعَي)[4] ، لأن (فعلاء) الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع على (فَعَالَى) ، وقيل فيه (فُعُل) فهو عدل محقق[5] .

---

(١) سقطت هذه العبارة من ب .

(٢) هذا معنى قول الفارسي : « ... ألا ترى أن (جمع) معدولة وعدلها عن تأنيث ، ولم يمنعها من الصرف أنها معدولة ، وأنها عدلت عن التأنيث ، وإنما امتنعت عن الصرف للعدل والتعريف » اهـ .
الإغفال ٢ / ٦٠٦

(٣) في الأمالي الشجرية أن هذا هو قول المازني .

قال ابن الشجري : « ... والقسم الثالث (فعل) في قولهم : جاء النساء جمع كتع بصع ، فـ (جمع) معدولة عن (جمع) في قول أبي عثمان المازني لأنه جعل (أجمع) و (جمعاء) من باب (أحمر) و (حمراء) ، وهذا الباب قياس جمعه (فعل) كـ (حمر) و (صفر) . فعدلوا على قول أبي عثمان (جمع) - المفتوح العين - عن (جمع) - الساكنة عينه ، وخالفه النحويون في هذا القول ... » ا هـ . الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٨ .

غير أن السيوطي قد نسب القول السابق إلى كل من الأخفش والسيرافي . الهمع ١ / ٢٨ وينظر هامش السيرافي ٢ / ١٤ .

(٤) عبارة الفارسي : « ... ومن هذا أقول : أن (جمع) معدول عن (فعالى) مثل (صحاري) ... » ا هـ . الإغفال ٢ / ١١٦٣ .

وينظر نص ما أورده الرضي نقلاً عن الفارسي في الهامش رقم (٣) ص ٢٧٣ .

(٥) هذا مجمل اعتراض الفارسي ، وقد وثقت كل جزء منه بنص له ، والصواب ما أثبته المصنف تبعاً للمازني وجمهور النحويين في جهة عدله عن (جمع) بإسكان العين .

وهذا ما ارتضاه الرضي وقال به .

ينظر الهامش رقم (٣) ص ٢٧٣ .

أَوْ تَقْدِيْراً كَـ : (عُمَرَ) وَ (زُفَرَ)[1] ....

قوله : « أَوْ تَقْدِيْراً كَـ (عُمَرَ) وَ (زُفَرَ) .

إنما جعل هذا من باب التقدير[2] لأنه ليس له قياس يستدل به على عدله ، ولو لم تمنع العرب صرفه لم يحكم فيه بعدل ، ولكنهم لما منعوه الصرف – وقد علم أنه لا يمنع إلا لعلتين و لم تكن فيه علة ظاهرة إلا العلمية – حكم // بتقدير العدل فيه لإمكانه ، لأنه لو لم يقدر للزم منه خرم قاعدة معلومة من كلامهم[3] .

١٣

فهذا الوجه الذي أوجب التقدير ، ولذلك لم يقدر عدل في (أُدَدٍ)[4] – علما[5] لما ورد في كلامهم منصرفا[6] .

---

(١) (زفر) ساقطة من بعض نسخ المتن .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٣٨ : « التقديري هو ما تتوقف معرفته على منع الصرف ، فيقدر العدل لئلا يؤدي إلى خرم قاعدة معلومة ، وهو منع الصرف من غير علتين » ا هـ .

(٣) هذا معنى قول سيبويه ٢ / ١٤ : « ... وأما (عمر) و (زفر) فإنما منعهم من صرفهما – وأشباههما – أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا ، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو : عامر ، وزافر ، ولا يجيء (عمر) وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة » ا هـ .

ويقول الزجاج : « ... وإنما امتنع (عمر) لأنه اجتمع فيه شيئان : أنه معرفة وأنه معدول عن (عامر) » ا هـ . ما لا ينصرف ٣٩ ، ٤٠ .

وينظر : سيبويه ٢ / ١٥ – المقتضب ٣ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ – اللمع لابن جني ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ – الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٨ – الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٨٢ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٤٢ . شرح ابن يعيش ١ / ٦٢ شرح الرضي ١ / ٤٤ – ٤٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩١ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٦٨ .

(٤) (أدد) : أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، والعرب تقول : أددا ، جعلوه بمنزلة (ثقب) ولم يجعلوه بمنزلة (عمر) . اللسان (أدد) .

(٥) قال في شرح المفصل (الإيضاح ٢ / ٨٢) : « ... والأكثر في لغتهم منع صرف (فعل) علما ، وجاء الصرف قليلاً كقولهم : هذا أدد ، مصروفا » ا هـ .

وينظر : شرح الوافية له ١ / ٤٢ ، شرح ابن يعيش ١ / ٦٢ ، شرح الرضي ١ / ٤٥ .

(٦) في ب ، جـ : (مصروفا) .

قوله : « وَبَابِ (قَطَامِ) فِي تَمِيمٍ » .

لأن تميماً يعربون هذا الباب ويمنعون الصرف ، فيقولون : جاءت قَطَامُ ورأيت قَطَامَ ، ومررت بِقَطَامَ[1] .

ووافقوا الحجازيين في نحو (حَضارِ)[2] ، فوجب الحكم بالعدل في الباب تقديراً ، إذ لا قياس يؤدي إلى أن يكون معدولاً عن صيغة أخرى إلا ما ذكرناه[3] من الحكم بالبناء[4] .

* * *

(١) في سيبويه ٢ / ٤٠ : « ... ألا ترى أن بني تميم يقولون : هذه قطام ، وهذه حذام ، لأن هذه معدولة عن (حاذمة) ، و (قطام) معدولة عن (قاطمة) أو (قطمة) ، وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو علم ، ليس عن صفة ... وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد ، وهو هاهنا إسم للمؤنث » ا هـ .

وقال ابن مالك : « ... فهذا النوع في لغة بني تميم معرب ممنوع من الصرف ، وهو في لغة الحجازيين مبني على الكسر » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٢

(٢) قال سيبويه ٢ / ٤٠ : « ... فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يرى) ، والحجازية هي اللغة الأولى القدمى » ا هـ .

وينظر المقتضب ٣ / ٣٧٣ وما بعدها- ما لا ينصرف للزجاج ص ٧٦ ، ٧٧ - الخصائص ١ / ١٧٩ ، ١٨٠ - الأمالي الشجرية ٢ / ١١٥ ، ١١٦ - شرح الرضي ١ / ٤٦ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٩٢ - الفوائد الضيائية ٢ / ٦٩ - ٧١ - شرح الأشموني ٣ / ٢٦٨ .

(٣) في أ : (ما ذكرنا) ، وفي جـ : (ما ذكر) .

(٤) زاد في هامش جـ : (في غيره) .

قوله[1] : « الوَصْفُ شَرْطُهُ[2] أَنْ يَكُونَ وَصْفاً فِي الأَصْلِ[3] ... »[4] .

شرط الوصفية أن يكون الاسم صفة في الأصل ، فلو قدر غلبته في الاسمية وزوال الوصفية عنه لم يضر ، فهذا معنى قوله : (فلا تضره الغلبة)[5] .

ويحققه[6] منعهم صرف (أسود) و (أرقم) و (أدهم)[7] وإن خرجت عن الوصفية بالغلبة[8] ، لأن الأصل وضعها[9] للصفة بدليل استعمالهم إياها صفات .

---

(١) في جـ ز ط (ثم قال) .

(٢) عرفه المصنف بقوله : « والمراد بالوصفية : كون الاسم موضوعاً لذات باعتبار معنى هو المقصود » اهـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٧٨ .

(٣) قال الجامي : « ... سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل (أحمر) – فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي (الحمرة) – أو بحسب الاستعمال مثل (أربع) في : مررت بنسوة أربع ، فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ، فلا وصفية فيه بحسب الوضع ، بل قد تعرض له الوصفية كما في المثال المذكور ، فإنه لما جرى فيه على (النسوة) – التي هي من قبيل المعدودات لا الأعداد – علم أن معناه : مررت بنسوة موصوفة بالأربعية ، وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا أصليّ بحسب الوضع » ا هـ . الفوائد الضيائية ٢ / ٧١

(٤) عبارة جـ : (والوصف كذلك شرطه ...) .

(٥) معنى الغلبة : أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاماً في أشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة ، بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه كـ (ابن عباس) فإنه كان عاماً يقع على كل واحد من بني العباس ، ثم صار أشهر في (عبد الله) فلا يحتاج إلى قرينة بخلاف سائر أخواته . ينظر : شرح الرضي ١ / ٤٧ .

(٦) في ط : (وتحقيقه) .

(٧) في جـ : (أسود وأدهم وأرقم) .

(٨) في سيبويه ٢ / ٥ : « ... وأما (أدهم) – إذا عنيت القيد – و (الأسود) – إذا عنيت الحية – و (الأرقم) – إذا عنية الحية – فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف في ذلك العرب »ا هـ .

وينظر : المقتضب ٣ / ٣٤٠ – ما لا ينصرف ص ١١ – شرح الرضي ١ / ٤٨ .

(٩) في ط : (لأن أصل وضعها) .

فَلِذٰلِكَ صُرِفَ (أَرْبَعٌ) فِي : مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ ، وَامْتَنَعَ (أَسْوَدُ) وَ (أَرْقَمُ) لِلْحَيَّةِ ، وَ (أَدْهَمُ) لِلْقَيْدِ ....

ولو قدر استعمال اسم صفة وليس في الأصل صفة لم تعتبر الوصفية[1] بدليل صرفهم : مررت بسنوة أربع ، فإنه صفة لـ (نسوة) وهو على وزن الفعل ، إلا أن وصفيته ليست في الأصل لأنها من أسماء[2] العدد[3] ، وهي لغير الصفة في الأصل[4] .

---

(١) جمهور النحويين على عدم الاعتداد بالوصفية العارضة ، قال ابن مالك : « ... فاحترزنا بأصالة الوصفية عن عروضها كوضعك (أرنبا) موضع (ذليل) ، و (أكلبا) موضع (أخساء) فإنهما حينئذ وصفان ، وهما على وزنين من الأوزان المعتبرة ، لكن وصفيتهما عارضة ، فلا اعتداد بها » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٢ ، ٥٨٣

(٢) هذا معنى قول الزجاج : « ... فأما (أربع) في قولك : مررت بنسوة أربع ، فمصروف لأن (أربعا) ليس بصفة ، إنما هو اسم للعدد ، فإذا وصفت به فإنما وضعته موضع الصفة ، لأنك إذا قلت : مررت بنسوة أربع ، فإنما تقصد بالعدد إلى تقليل أو تكثير ، فلهذا جاز أن تصف به ، وأصله التسمية ، ألا ترى أنك تقول : جاءني أربع نسوة ، وخمس نسوة ، كما تقول : جاءني بعض النسوة ، فإنما هو اسم كما وصفنا » ا هـ . ما لا ينصرف ص ١٢ .

(٣) في أ ، جـ ، ط : (الأعداد) . وما أثبته أوجه .

(٤) خالف الرضي المصنف وجمهور النحويين في اشتراطهم أصالة الصفة في منع الصرف ، وجوز منع الصرف في الوصف العارض بقوله : « ... وأنا إلى الآن لم يقع لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف ، أما قولهم : مررت بنسوة أربع – مصروفاً – فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل – على ما يذكر – وهو عدم قبوله للتاء ، فإنه يقبلها لقولهم : (أربعة) لا لعدم شرط الوصف .

وليس قولهم : – أن التاء في (أربعة) ليست بطارئة على (أربع) ، لأن (أربعة) للمذكر و (أربعا) للمؤنث ، والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف (يعمل) و (يعملة) فإن (يعملة) للمؤنث ، فالتاء طارئة – بشيء وإن دققوا فيه النظر ، لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في (يعمل) – لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار ، وهو التاء في المؤنث – فكيف يعتد بالوزن العارض في (أربع) مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن ، وهي اتصاله بالهاء ؟ » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٤٦ ، ٤٧.

وينظر دفع هذا القول في حاشية الجرجاني على الرضي ١ / ٤٦ .

وَضَعُفَ مَنْعُ (أَفْعَىٰ) لِلْحَيَّةِ ، وَ (أَجْدَلٍ) لِلصَّقْرِ ، وَ (أَخْيَلٍ لِلطَّائِرِ ......

وإنما ضعف منع (أفعى) و (أجدل) و (أخيل) لأنه لم يتحقق فيه وصفية أصلية ، وليس فيه إلا وزن الفعل ، فضعف منع الصرف لذلك[1] .

وإنما منعه الصرف أناس[2] من العرب لما رأوا من قوة الاشتقاق في (أجدل) لأنه من (الجدل)[3] – وهو القوة[4] – وهو الصقر .

و (أخيل) – من الخيلان[5] – وهو طائر ذو خيلان[6] .

وأما (أفعى)[7] فكأنهم توهموا معنى[8] الخبث فيه ، فظنوا جرى ذلك في الأصل مجرى الصفات ، وهذا معنى كلام سيبويه[9] .

---

(١) هذا ما صرح به المبرد بقوله : « هذا باب ما كان من (أفعل) نعتاً يصلح في التأويلات جميعاً ، فمن ذلك (أجدل) و (أخيل) ، الأجود فيهما أن يكونا اسمين ، لأن (الأجدل) إنما يدل على الصقر بعينه ، و (الأخيل) أيضاً اسم طائر .

فإن قال قائل : إن (أجدل) إنما هو مأخوذ من (الجَدْلِ) وهي شدة الخلق ، و (أخيل) إنما هو مأخوذ من (الخيلان) وكذلك (أفعى) إنما هو (أفعل) من النكادة .

قيل له : فإنه كذلك ، وإلى هذا كان يذهب من يراه نعتاً ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأجود القولين .

أجودهما أن تكون أسماء منصرفة في النكرة لأنها وإن كان أصلها ما ذكرنا فإنما تدل على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أن (أجدل) لا يدل إلا على الصقر ، تقول : أجدل ، بمنزلة قولنا صقر . وكذلك (أفعى) لا يدل إلا على هذا الضرب من الحيات ، ومثل ذلك (أخيل) لأنه يدل على طائر بعينه » ا هـ . المقتضب ٣ / ٣٣٩ .

(٢) في ب ، جـ ، ط : (ناس) . (٣) زاد في ب : (مأخوذ من الجَدْل) .

(٤) (الجَدْلُ) : شدة الفتل ، وجدل الشيء – يَجْدُله – وَيجْدِله – جَدْلاً : أحكم فتله ... والأجدل : الصقر ، صفة غالبة ، وأصله من (الجدل) الذي هو الشدة . اللسان (جدل) .

(٥) في اللسان (خيل) : و (الأخيل) : طائر أخضر وعلى جناحيه لمعة تخالف لونه ، سمي بذلك للخيلان .

(٦) في جـ : (لطائر ذي خيلان) . (٧) زد في ط : (للحية) .

(٨) (معنى) ساقطة من جـ .

(٩) هو إمام النحاة عمرو بن بشر بن قنبر ، صاحب الكتاب ، وهو أشهر من أن يعرف به . =

....

....

* * *

= وينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٣٧ - مراتب النحويين ص ١٠٦ . نزهة الألبا ص ٦٠ - وفيات الأعيان ١ / ٣٨٥ - أنباه الرواة ، ٢ / ٣٤٦ - بغية الوعاة ٢ / ٢٢٩ .

وما قصده المصنف هو قول سيبويه : « ... هذا باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام ، وذلك (أجدل) و (أخيل) و (أفعى) . فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك أن (الجدل) شدة الخلق ، فصار (أجدل) - عندهم - بمنزلة (شديد) .

وأما (أخيل) فجعلوه من (خيل) من (الخيلان) للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء (أفعى) كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر » ا ﻫ . سيبويه ٢/ ٥ .

ولم يسلم الرضي بما أثبته المصنف نقلاً عن سيبويه فقال : « ... ولنا أن نقول : صرف هذه الكلمات ونحوها لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً ، لا عارضاً ولا أصلياً . فـ (أفعى) وإن كانت في نفسها خبيثة ، و (أجدل) طائر ذا قوة ، و (أخيل) طائرا ذا خيلان ، إلا أنك إذا قلت مثلاً : لقيت أجدلاً ، فمعناه : هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة ، كما تقول : رأيت عقابا ، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وإن كانت أقوى من الصقر ، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً كما أشار إليه المصنف ، فأما منع صرف مثله فغلط ووهم » ا ﻫ .
شرح الرضي ١ / ٤٨ .

قوله : « التَأْنِيثُ بِالتَّاءِ[1] شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ »[2] .

والذي يدل عليه صرفهم (قائمة) في مثل[3] : مررت بامرأةٍ قائمة[4] ولو لم يكن كذلك لوجب منع الصرف ، لأن فيه تاء التأنيث والصفة .

وإنما اشترطت العلمية لأن التاء في غيره غير لازمة ، لأنك تقول في غيره[5] : مررت برجل قائم ، وبامرأة قائمة[6] ، فتجدها تنزع عن الاسم وتثبت ويبقى الاسم على حاله[7] ، فإذا انضمت إليه[8] العلمية[9] لزمت و لم تنفك[10] عن الاسم ، فاعتد بها عند لزومها ، ولم يعتد بها في غيره[11] .

---

(١) احتراز من التأنيث بالألف ، فإنه لا شرط له للزوم الألف وضعا ، ولذلك قام مقام السببين .

(٢) في الإيضاح للفارسي : « ... وأما ما كان آخره التاء فنحو : حمدة وطلحة فإنك إن سميت رجلاً أو امرأة بشيء من ذلك لم تصرفه ، فإن نكرت صرفت فقلت : مررت بطلحة وطلحة آخر ، ومررت بحمدة وحمدة أخرى » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٢٩٧ .

(٣) (مثل) ساقطة من ط .

(٤) سقطت من جـ ما بين (قائمة) الثانية والأولى .

(٥) (في غيره) ساقطة من ط .

(٦) في ب ، جـ (مررت بقائم وقائمة) وفي أ : (وامرأة قائمة) .

(٧) التأنيث بالتاء على ضربين : أحدهما أن يكون التاء فيه ظاهراً ، فشرطه العلمية سواء كان مذكراً حقيقياً كـ (حمزة) أو مؤنثاً حقيقياً كـ(عزة) أو لا هذا ولا ذاك كـ (غرة) ، فالعلمية شرط تأثيره متحتماً بالتاء ، فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو : امرأة قائمة ، وفي (قائمة) الوصف الأصلي والتأنيث بالتاء . فالخلل لم يجيء إلا من التأنيث لأن شرط الوصف – وهو كونه وضعياً على ما ذكر المصنف – حاصل ، وذلك الخلل : أن وضع تاء التأنيث في الأصل على العروض وعدم الثبات ، تقول في (قائمة) : قائم ، فلم يعتد بالعارض . شرح الرضي ١ / ٤٨ . وينظر : المقتضب ٣ / ٣١٩ – أصول ابن السراج ٢ / ٨٤ – ما لا ينصرف ص ٣٨ – المقرب لابن عصفور ١ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٨) (إليه ساقطة من ب ، جـ .

(٩) (العلمية) زيادة من جـ .

(١٠) في ب ، ط : (فلم تنفك) وفي جـ : (ولم ينفك) .

(١١) ينظر : شرح الرضي ١ / ٤٩ وفيه معنى كلام المصنف .

وَالْمَعْنَوِيُّ كَذَٰلِكَ ، وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ: الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلاثَةٍ[1] أَوْ تَحَرُّكُ الأَوْسَطِ[2] أَوْ العُجْمَةُ[3] ....

قوله : « وَالمَعْنَوِيِّ كَذَٰلِكَ »[4] .

والكلام فيه كالكلام في التأنيث بالتاء[5] ، لأنك تقول : مررت بامرأة جريح[6] ، فتصرفه وإن كان فيه تأنيث وصفة كما ذكرنا[7] في التاء .

قوله : « وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ ... إلى آخره » .

يعني : تأثير[8] المعنوي ، لأن التأنيث بالتاء مع العلمية متحتم التأثير على كل حال ، وإنما هذا مخصوص بالمعنوي لأن التأنيث بالتاء لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الأوسط[9] ، فلم يجر ذلك فيه[10] .

---

(١) مثل : (زينب) . (٢) مثل : (سقر) .

(٣) مثل : (ماه) و (جور) .

(٤) المقصود بالمعنوي : ما كانت التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقياً كـ (هند) و (زينب) أو غير حقيقي كـ (حلب) و (مصر) . شرح الرضي ١ / ٤٩ .

(٥) هذا القول ليس على الإطلاق لأن بينهما فرقاً ، فاشتراط العلمية في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف ، وفي المعنوي شرط لجوازه .
الفوائد الضيائية - بتصرف - ٢ / ٧٤ ، وينظر أيضاً - شرح الرضي ١ / ٤٩

(٦) أورد الرضي اعتراضاً على المصنف لتمثيله للمؤنث المعنوي المصروف بهذا المثال فقال : « ... ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوي أيضاً مشروطاً بالعلمية بانصراف نحو : حائض ، وامرأة جريح - كما فعل المصنف في شرحه - لأن المراد بالمؤنث المعنوي : ما كان التاء فيه مقدراً - كما مر - لا المؤنث الحقيق ، وفي نحو (حائض) لا تاء مقدر ، إذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علماً للمذكر كـ (عقرب) ، وليس كذلك ، ولكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم ، حييضة - كما تقول في (سماء) : سمية - وليس كذلك لأنك تقول فيه : حييض ، ألا ترى إلى نحو (حائض) منصرفاً مع التأنيث والوصف ، ومثله مع العلمية أيضاً منصرف كما يجيء » اهـ . شرح الرضي ١ / ٤٩ .

(٧) في ط : (كما ذكرناه) . (٨) (تأثير) في هامش أ .

(٩) في ط : (الوسط) .

(١٠) قول المصنف : (لأن التأنيث بالتاء لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الأوسط) مردود بما ذكره الرضي من نحو (شاة) علماً . شرح الرضي ١ / ٥٠ . وينظر أيضاً : المقتضب ٣ / ٣٢٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ .

....

١٤ وإنما اشترط في المعنوى // أحد هذه الأشياء لأنه إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط[١] جرى على ألسنتهم خفيفاً ، ومنع صرفه للثقل ، فكأن خفته قابلت أحد السببين فصرف .

وأما من منعه[٢] من الصرف فلم ينظر إلى خفته[٣] .

---

(١) في ط : (الوسط) . (٢) في أ : (منع) .

(٣) في سيبويه ٢ / ٢٢ : « ... فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً ، وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كـ (سعاد) ، فأنت بالخيار ، إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو : قدر ، وعنز ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند ، وقد قال الشاعر – فصرف ذلك ولم يصرفه – :

لم تَتَلَفَع بفضل مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

فصرف ، ولم يصرف » ا هـ .

وعلل لذلك المبرد بقوله : « ... فأما من صرف فقال : رأيت دعدا ، وجاءتني هند ، فيقول : خفت هذه الأسماء لأنها على أقل الأصول ، فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث . ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته كـ (عقرب) و (عناق) موجود فيما قل عدده ، كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليلة سواء » ا هـ . المقتضب ٣ / ٣٥٠ .

وينظر أيضاً تعليل ابن السراج في أصوله ٢ / ٨٦ .

وخالف الزجاج سيبويه وجمهور النحاة في جواز صرف الثلاثي ساكن الأوسط – بعد أن وافقهم في جواز منعه – فقال موافقاً : « ... وإنما لم يصرف جميع ما ذكرنا في هذا الباب أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق صواب ، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط – وكان مؤنثاً – خف فصرف ، وهذا خطأ ، إذ لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف ، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف ، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف ؟ وإذا بينوا وجب أن لا يكون ترك الصرف . فأما الاستشهاد بأن الشاعر – في البيت – صرف ، وترك الصرف ، فأما ترك الصرف فجيد وهو الوجه ، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار ، وقد أجمعوا على أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر » ا هـ . ما لا ينصرف ص ٤٩ ، ٥٠ . وقد رجح السيرافي مذهب سيبويه وأصحابه – هامش السيرافي ٢ / ٢٢ . وقد وهم الرضي حين ذكر أن الزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، وأن غيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه . أقول ذلك لأن الذي جزم بامتناعه هو الزجاج وحده ، أما سيبويه والمبرد فقد جوزا فيه الوجهين وهو واضح كما أثبت قبل . وينظر : شرح الرضي ١ / ٥٠ – سيبويه ٢ / ٢٢ – المقتضب ٣ / ٣٥٠ .

....

فأما إذا تحرك الأوسط لم[1] تحصل فيه تلك الخفة المقابلة[2] .

وكذلك إذ كان مع العجمة وإن سكن وسطه[3] ، فإنما وإن لم تكن معه سبباً – لما سنذكر[4] من أن العجمة لا تكون مع الثلاثي الساكن الأوسط سبباً كما توهمه بعضهم[5] – فهي مقوية للتأنيث حتى تحتم[6] تأثيره ، فلا يلزم من تقويتها أمر التأنيث – مرجحة له – أن تعتبر علة مستقلة في منع الصرف .

---

(١) (لم) ساقطة من جـ ، وفي هامشه : (فلم) .

(٢) في سيبويه ٢ / ٢٢ : « اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف » ا هـ .

وهذا مذهب جمهور النحويين فقد منعوا صرف الثلاثي المتحرك الأوسط سواء كان مؤنثاً حقيقياً كـ (قدم) – في اسم امرأة – أو غير حقيقي كـ (سقر) لجهنم ، وذلك لتقديرهم التاء ولقيام تحرك الأوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء .

وخالف ابن الأنباري جمهور النحويين في ذلك ، فجعل (سقر) كـ (هند) في جواز الأمرين نظرا إلى ضعف الساد مسد التاء . ينظر شرح الرضي ١ / ٥٠

(٣) (وسطه) ساقطة من ب .

(٤) في أ : (لما سنذكره) ، وف جـ : (كما سنذكر) .

(٥) هو قول الزمخشري ، فقد جعل العجمة مع الثلاث الساكن الأوسط سبباً ، يقول في المفصل ص ١٨ : « ... وأما ما فيه سبب زائد كـ (ماه) و (جور) فإن ما فيهما ما في (نوح) و (لوط) مع زيادة التأنيث ، فلا مقال في امتناع صرفه » ا هـ .

وقد صرح المصنف بنسبة هذا القول إلى الزمخشري في شرح الوافية ١ / ٤٤ ، ٤٥ بقوله : « ... وما ذكره صاحب المفصل وهم غير مستقيم ، وإنما غرهم التزامهم منع صرف (ماه) و (جور) فظن أن العجمة فيه علة ثالثة ، يقابل السكون التأنيث لخفته ، وبقيت علتان لا مقابل لهما .

وليس بمستقيم ، لأن إجماعهم على صرف (نوح) و (لوط) يدل على أن العجمة ليست علة في مثله لفوات شرطها بالزيادة على الثلاثة ، أو بتحرك الأوسط عند قوم ، وإذا أثبت ذلك وجب أن يعتقد أن لزوم منع صرف (ماه) و (جور) لتقوية التأنيث بصورة العجمة ، لا يلزم من كونها مقوية مرجحة استقلالها علة ... » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٩٨ – اللمع لابن جني ص ٢٣٤ – شرح الرضي ١ / ٥١ – الكافي ٣ / ٩٧٠ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٧ ، ٥٩٨ الفوائد الضيائية ٢ / ٧٥ .

(٦) في ط : (يتحتم .

فـ (هِنْدٌ) يَجُوزُ صَرفُهُ ، وَ (زَيْنَبُ) وَ (سَقَرُ) وَ (مَاهُ) وَ (جُوْرُ) مُمْتَنِعٌ . فَإِنْ سُمِّيَ بِهُ مُذكَّرٌ فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلاثَةٍ ، فَـ (قَدَمٌ) مُنْصَرِفٌ ، وَ (عَقْرَبُ) مُمْتَنِعٌ

فـ (هند) يجوز صرفه لأنه لم يوجد فيه واحدة[1] من شروط التحتم[2] .

و (زينب) يمتنع صرفه متحتماً لأنه زائد على ثلاثة[3] ، وهي أحد الشروط المعتبر[4] كل واحد منها في التحتم لأنها على البدل[5] .

و (سقر)[6] كذلك لأنه وإن لم يزد على ثلاثة وليس معه عجمة فإنه متحرك الأوسط . و (ماه)[7] و (جور)[8] ممتنع لأنه مع العجمة[9] على ما ذكرناه .

قوله : « فإن سمى به مذكر فشرطه الزيادة ... إلى آخره »[10] .

يعني : فإن سمي بالمؤنث المعنوي ، لأن الكلام فيه فالضمير له .

وإنما اشترط في المعنوي الزيادة إذا سمي به مذكر لأن التأنيث المعنوي باعتبار مدلوله قد فات بتسميه المذكر به ، فلم يبق إلا اعتبار اللفظ ، فاعتبر الزائد على ثلاثة لأنه بمثابة اعتبار تاء التأنيث ، فكأنه[11] فيه تاء ، ولم يعتبر مادون ذلك لفوات المعنى وفوات ما يقدر[12] بالتاء .

---

(١) (واحدة ساقطة) من ب .

(٢) وهي الزيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط ، أو العجمة ، كما أنه يجوز عدم صرفه نظراً لوجود السببين .

(٣) في ب : (الثلاثة) . (٤) في ط : (المعتبرة) .

(٥) أي أن الحرف الرابع منزل منزلة تاء التأنيث فكأنه بدل منها .

(٦) (سقر) : اسم من أسماء جهنم . اللسان : (سقر) .
وجبل بمكة مشرف على قصر المنصور (القاموس المحيط ، مختار الصحاح : سقر)

(٧) (ماه) مفرد مثناه (ماهان) وهما : الدينور ونهاوند . مراصد الاطلاع ٣ / ١٢٢٣ .

(٨) (جور) : مدينة لم تصرف لمكان العجمة (اللسان - جور) .
وهي بلدة بفارس بينها وبين مدينة شيراز عشرون فرسخاً . مراصد الاطلاع ٣٥٦٨ .

(٩) (لأنه مع العجمة) ساقطة من ب .

(١٠) في المقتضب ٣ / ٣٥٣ : « ... فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا أو بأعجمي على هذه العدة فغير منصرف في المعرفة ، وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف مما ذكرت لك ، لأنها الغاية في قلة العدد ، فلما خرج عن ذلك الحد منعه ثقل المؤنث من الإنصراف » اهـ . وينظر : سيبويه ٢ / ١٩ ، ما لا ينصرف ص ٥٥ - أصول ابن السراج ٢ / ٨٦ ، ٨٧ - اللمع ص ٢٣٥ - الإيضاح للفارسي ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ شرح ابن يعيش ١ / ٦٠ - شرح الرضي ١ / ٥٠ .

(١١) في ط : (فكأن) . (١٢) في أ ، ب ، جـ : (ما يتقدر) .

....

والذي يدل على ذلك[1] تصغيرهم (قَدماً)[2] بـ (قُدَيْمَة) ، و (عَقْرَباً) بـ (عُقَيْرِبَ) ، فدل على أن الحرف الزائد نائب مناب التاء[3] ، فاعتبر الزائد – وهو الحرف الرابع[4] – ولم يعتبر في (قَدَمٍ) إذ لا شيء يقوم مقام التاء ، والمعنى قد زال اعتباره كما تقدم[5] .

* * *

(١) أي : على أن الحرف الزائد على الثلاثة يتنزل منزلة العلامة الثابتة فيه ، أوضح ذلك الفارسي بقوله : « ... بدلالة أن علامة التأنيث لم تلحقه في التحقير إلا فيما لا اعتداد به من قولهم : وريئة ، وقديمة ، فصار من أجل ذلك بمنزلة ما فيه التعريف ، وثبت فيه علامة التأنيث » ا هـ . الإيضاح ص ٢٩٨ .

(٢) في ط : (قدماه) .

(٣) ولذلك قال الرضي : « ... و (عقرب) ممتنع لأن (الباء) قائم مقام تاء التأنيث » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٥٢ .

(٤) (وهو الحرف الرابع) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٥) جمع المصنف هذا المعنى بقوله في الوافية :

والمعنوي إن جعلته للذكر كـ (عقرب) ممتنع لا كـ (سقر) ا هـ

وينظر ما أثبته في شرح هذا البيت .

الوافية وشرحها للمصنف ١ / ٤٧ ، ٤٨ .

قوله[١] : « المَعْرِفَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً »[٢] .

لأن بقية المعارف إما مبنية كالمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات ، فلا دخل لها في هذا الباب ، وإما معرفة باللام أو مضافة[٣] ، وتلك وإن كانت معرفة[٤] فحكمها حكم المنصرف على ما سيأتي في[٥] آخره ، وهذا إنما يكون إذا لم يجعل تعريف[٦] باب التوابع أصلاً ، ولم يعتد به أيضاً .

فأما إذا أعتد به في باب[٧] منع الصرف في مثل : مررتُ بالقومِ أُجْمَعَ ، وشبهه ، انضم إلى العلمية تعريف التوكيد[٨] .

* * *

(١) في ج : (ثم قال) .

(٢) لم يفرد المصنف للمعرفة فصلاً خاصاً في شرح الوافية ، بل ذكرها في سياق حديثه عن التأنيث . شرح الوافية ١ / ٤٣ .

(٣) قال الرضي ١ / ٥٢ ، ٥٣ : « ... وأما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال : غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر ؟ وكذا عند من قال : هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً . وأما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لأنه قال : ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما ، لكنه لا يظهر فيما عنده حكم منع الصرف وهو : أن لا كسر ولا تنوين لمشابهته الفعل . فلم يبق من جملة المعارف إلا العلم » اهـ . وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٨٨ - الإيضاح للفارسي ص ٣٠٠ - اللمع لابن جني ص ٢٣٢ .

(٤) في ج : (معربة) .

(٥) (في) ساقطة من ج ، ط .

(٦) (تعريف) ساقطة من ج .

(٧) (باب) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٨) جهة التعريف في (جمع) وأخواتها عند الخليل هي التعريف الإضافي ، لأنها بمنزلة (كلهم) . ينظر : سيبويه ٢ / ١٤ ، ما لا ينصرف ص ٤٠ .
ووافقه في هذا ابن مالك وقال بقوله في شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٢ .
ووجه المصنف قول الخليل بأنه بيان لصحة جريه على المعرفة توكيداً لا بيان للمانع من الصرف . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٨٣ .
ويرى بعض النحويين أن في (جمع) وأخواتها التعريف الوضعي كالأعلام ، واختاره ابن مالك في التسهيل . ينظر : الرضي ١ / ٤٣ ، ٤٤ - التسهيل ٢٢٢ . وينظر قول المبرد والفارسي في الهامش رقم (٣) ص ٢٧٢ .

العُجْمَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً فِي العَجْمِيَّةِ ، أَوْ تَحَرُّكُ الأَوْسَطِ ، أَوْ زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلاثَةِ ....

قوله[1] : « العُجْمَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ[2] عَلَمِيَّةً فِي العَجَمِيَّةِ[3] ... إلى آخره »[4]

والدليل على[5] اشتراط[6] العلمية في العجمية في الأصل أنك لو سميت بـ (دِيْبَاج)[7] لصرفته[8] .

وإنما اشترط تحرك الأوسط لأنهم لم يمنعوا (نوحاً) و (لوطاً) ولم يجد في كلامهم إلا مصروفاً ، وفيه العلمية والعجمة[9] ، فدل ذلك على أن العجمة في الأصل[10] لا أثر لها مع سكون الأوسط[11] .

والعلة في اشتراط العلمية مع العجمة في الأصل أنه إذا نقل غير علم اعتورت عليه

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، وفي ج : (ثم قال) .
(٢) (أن تكون) ساقطة من أ ، ط .　　(٣) في ج ، ط : (العجمة) .
(٤) أثبت في ب ، ط : (أو تحرك الأوسط أو زيادة على الثلاثة) .
(٥) (على) في هامش ج .　　(٦) في أ : (شرط) .
(٧) (الديباج) : ضرب من الثياب ... (الدبيج) : النقش والتزيين ، فارسي معرب . وديج الأرض المطر يدبجها دبجاً : روضها . اللسان (دبج) .
(٨) قال الزجاج : « ... وأما الأعجمية التي هي أسماء الأجناس نحو (ديباج) و (ياسمين) و (فرند) و (ابريسم) و (آجر) و (جاموس) فهذه كلها مصروفة في بابها ، ومصروفة أيضاً إن سميت بها رجلاً ، وكذلك (ياسمين) و (سوسن) . وإنما صرفت هذه الأشياء لأنها دخلتها الألف واللام فتمكنت في العربية » ا هـ . ما لا ينصرف ص ٤٥ .
وينظر : سيبويه ٢ / ١٩ ، المقتضب ٣ / ٣٢٥ - أصول ابن السراج ٢ / ٩٤ ، إيضاح الفارسي ص ٣٠٥ - شرح ابن يعيش ١ / ٦٦ .
(٩) قال المبرد : « ... ألا ترى أن (نوحا) و (لوطا) اسمان أعجميان وهما مصروفان في كتاب الله عز وجل . فأما قوله عز وجل : ﴿ وعادا وثمود وأصحاب الرس ﴾ وقوله : ﴿ ألا إن ثمود كفروا ربهم ﴾ . و ﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحا ﴾ فإن (ثمود) اسم عربي وإنما هو من (الثمد) ، فمن جعله اسما لأب أوجب صرفه ، ومن جعله اسما لقبيلة أو جماعة لم يصرفه ، ومكانهم من العرب معروف ، فلذلك كان لهم هذا الاسم » ا هـ . المقتضب ٣ /٣٥٣ ، ٣٥٤ .
وينظر : سيبويه ٢ / ١٩ - أصول ابن السراج ٢ / ٩٤ - ما لا ينصرف ص ٤٥ .
(١٠) (في الأصل) ساقطة من ج .　　(١١) في أ ، ب ، ج : (الوسط) .

فَـ (نُوحٌ) مُنْصَرِفٌ ، وَ (شَتَرُ)[1] وَ (إِبْرَاهِيمُ) مُمْتَنِعٌ) ....

أحكام كلامهم - من[2] الإضافة والألف واللام - ، فصار كأنه من جنس كلامهم[3] فضعف اعتبار العجمة فيه بخلاف ما إذا نقل علما[4] .

وأما تحرك الأوسط[5] .

---

(١) (الشتر) : انقلاب في جفن العين قلما يكون خلقة ... وانشقاق الشفة السفلي . اللسان (شتر) .

(٢) في أ : (في) بدل (من) .

(٣) في ب ، جـ ، ط : (كأنه من جنسه فضعف) .

(٤) ظاهر مذهب المصنف أن العجمة شرطها أن تكون علمية في اللغة العجمية وهذا واضح من عباراته هاهنا ، وكذا قوله في شرح المفصل : « ... شرط العجمة في اعتبارها سبباً العلمية في كلام العجم ، حتى لو كان الاسم أعجمياً ولكنه اسم جنس ثم طرأت عليه العلمية لم تعتبر العجمة » اهـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٩٢ ، وهو قوله أيضاً في شرح الوافية ١ / ٥٨ .

وخالف في ذلك الرضي - وتبعه الجامي - ورأى أن اعتبار العلمية في الاسم الذي استعملته العرب من أول الأمر علماً وإن لم يكن كذلك في لغة العجم .

قال في شرحه : « ... وليس هذا الشرط بلازم ، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أو لا ، إلا مع العلمية ، سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً علماً كـ (إبراهيم و (إسماعيل) أو لا كـ (قالون) ، فإنه الجيد بلسان الروم ، سمي نافع به راوية عيسى لجود قراءته - وإنما اشترط استعمال العرب له أو لا مع العلمية لأن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا ينصرف فيه تصرف كلام العرب ، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن ينصرف فيه تصرف كلامهم » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٥٣ . وينظر الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٧٨ .

(٥) قال الزجاج : « ... فأما ما كان نحو (سبك) وما أشبهه مما عدته ثلاثة فمصروف » اهـ . ما لا ينصرف ص ٤٥ .

ومذهب سيبويه والمصنف وأكثر النحاة أن تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة ، فنحو (لمك) عندهم منصرف متحتماً كـ (نوح) و (لوط) . شرح الرضي ١ / ٥٣ .

قال سيبويه ٢ / ١٣ : « ... هذا باب ما ينصرف في المذكر البتة مما ليس في آخره التأنيث ، كل اسم مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان ، أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً إلا (فعل) مشتقاً من الفعل - أو يكون في أوله زيادة فيكون كـ (يجد) و (يضع) أو يكون كـ (ضرب) لا يشبه الأسماء » ا هـ . =

....

أو الزيادة[1] على الثلاثة فلما في مخالفتهما من الخفة التي[2] قابلت علة هي أقوى منها ، فلذلك قابلتها فلم يكن لها معها[3] أثر[4] .

❊ ❊ ❊

= والزمخشري تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي - إذا كان ثلاثيا ساكن الأوسط - جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف ، فقد جوز تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضاً ، فكيف لا يؤثر مع تركه ؟ شرح الرضي ١ / ٥٤

قال الزمخشري : « ... وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كـ (نوح) و (لوط) منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين .

- وقد يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله :

لم تَتَلَفَّع بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

وأما ما فيه سبب زائد كـ (ماه) و (جور) فإن فيهما ما في (نوح) و (لوط) ... » اهـ . المفصل ص ١٧ ، ١٨ .

والزمخشري متابع - فيما ذهب إليه - للإمام عبد القاهر حيث يقول في الجمل : « ... وإذا وقع في هذه الستة اسم على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط جاز فيه الصرف وتركه مع كونه معرفة ، ويكون ذلك في المؤنث نحو (هند) و (دعد) ، وفي الأعجمي نحو (نوح) و (لوط) اهـ . الجمل لعبد القاهر ص ٩ .

ورد الرضي على هذا القول بقوله : « ... وليس بشيء لأنه لم يسمع نحو (لوط) غير منصرف في شيء من الكلام ، والقياس أيضاً يمنعه » اهـ . شرح الرضي ١ / ٥٤ .

وقد أثبت نص المصنف في رده على هذا القول في الهامش رقم (٥) ص ٢٨٤ .

وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمنصف ٢ / ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ٩٩ - المرتجل لابن الخشاب ص ٩٤ . شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٠ ، ٦١ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٤١ .

(١) في ط : (الزيادة) .

(٢) في أ : (اللتي) .

(٣) في جـ : (فلم يكن معها لها) .

(٤) ينظر : سيبويه ٢ / ١٩ - المقتضب ٣ / ٣٢٥ - أصول ابن السراج ٢ / ٩٢ ما لا ينصرف ص ٤٥ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٠ ، ٦١ - شرح الرضي ١ / ٤٣ ، ٥٤ .

١٥ قوله[1] : « الجَمْعُ شَرْطُهُ صِيغَةُ مُنْتَهَى الجُمُوعِ بِغَيْرِ هَاءٍ كَـ (مَسَاجِدَ) // وَ (مَصَابِيحَ) »[2] .

هذا الجمع[3] هو أحد ما يقوم مقام علتين ، وبيان[4] سببه أنه صيغة منتهى الجموع ، فكأنه جمع مرتين ، إما تحقيقاً في نحو[5] (أَكَالُبَ) لأنه جمع (أَكْلُبٍ) و (أَكْلُبٍ) جمع (كَلْبٍ) ، أو تقديرا في نحو (أَفَاضِلَ) وشبهه ، لأنه على تلك الصيغة فأُجْرِيَ مُجْراه[6] .

وهذا أولى من قول الأكثرين ، (لأنه[7] جمع لا نظير له في الآحاد)[8] ، فإن ذلك منقوض بـ (أَفْلُسٍ) وبابه ، وهو أكثر من أن يحصى ، فـ (أَفْعُلٌ) جمع لا نظير له في الآحاد فكان جديراً بأن يمتنع من الصرف .

---

(١) في ب ، ج : (ثم قال) .
(٢) ضابط هذه الصيغة هو: أن يكون أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً بعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر، أولاً كـ (مساجد) و (دواب)، أو ثلاثة ساكن الوسط كـ (مصابيح). وينظر شرح الرضي ٥٤/١.
(٣) (الجمع) زيادة من ط . (٤) (بيان) ساقطة من ب ، ج ، ط .
(٥) (نحو) ساقطة من أ .
(٦) أثبت أكثر من نص للمصنف في هذا المعنى ، وينظر الهامش رقم (٢) ص ٢٦٣ .
(٧) في أ : (انه) وما أثبته أوجه .
(٨) هذا قول جمهور النحويين ، به قال سيبويه (٢ / ١٥ ، ١٦) والأخفش (في معاني القرآن ورقة ١٢٥ / أ ، ب / ومنهج الأخفش في الدراسات النحوية ص ٣٤٩) ، وذلك قوله : « ... وإنما منع العرب من صرف هذا الجمع أنه مثال لا يكون للواحد إلا للجمع ، والجمع أثقل من الواحد ، فلما كان هذا المثال لا يكون إلا للأثقل لم يصرف » ا هـ .
وهو أيضاً قول المبرد (المقتضب ٣ / ٣٢٦) والزجاج (ما لا ينصرف ص ٤٦) والفارسي (الإيضاح ص ٣٠٣) وابن جني (اللمع ص ٢٣٩) والزمخشري (المفصل ص ١٦ ، ١٧) وابن معط (الفصول ص ١٥٨) وابن يعيش (١ / ١٣) .
وما ذهب إليه المصنف من مخالفة جمهور النحويين هو قول ابن السراج حيث قال : « ... وإنما منع الصرف لأنه جمع لا جمع بعده ، ألا ترى أن (أكلبا) جمع (كلب) ، فإن جمعت (أكلبا) قلت : (أكالب) ، فهذا قد جمع مرتين » ا هـ . أصول النحو ٢ / ٩٢ .
وقد رد المصنف على قول جمهور النحويين بما يفصح عن رأيه ويؤيده . شرح المفصل ٢ / ٨٣ ، ٨٤ وينظر ما نقلته عن الرضي في الهامش رقم (٢) ص ٢٦٣ .

....

وأجاب بعضهم عن ذلك بأنه قد جاء (أَفْعُلٌ) في الواحد بتاء التأنيث كـ (أَبْلُمة)[١] – في لغة[٢] رديئة ، لأن الفصيح (أُبْلُمَةَ) بالضم[٣] – وتاء التأنيث لا يعتد بها لأنها زائدة على البنية ، فقد صح مجيء (أَفْعُل) في الواحد .

وهذا فاسد لأنه – أولا – لغة رديئة ، وثانيا نادر[٤] ، والنادر لا اعتداد به كما في (سراويل)[٥] في ذلك البناء القائل هو به ، وثالثا لأن[٦] تاء التأنيث في مثل ذلك قد أعتد بها ، فإن الإجماع[٧] على صرف (فَرَازِنَةٍ)[٨] لأنه مثل (كراهية) و (طواعية) وبابه[٩] ، وليس يفارق هذا الباب الذي يقول به إلا بتاء التأنيث وإلا فقد ورد إذن مثله في الواحد ، فلا يصح أن يقال : إنه لا نظير له في الآحاد[١٠] .

---

(١) الإبْلِمُ : والأَبْلَم ، والأُبْلُمُ ، والأُبْلَمَةُ ، الخوصة ... وقال الجوهري الأبلم : خوص المقل ، وفيه ثلاث لغات أبلَم وأبلُم وإبلِم ، والواحدة بالهاء . اللسان (بلم) . وينظر ما لا ينصرف للزجاج ص ١٤ .

(٢) في ب : (كلمة) بدل (لغة) .

(٣) (لأن الفصيح أبلُمة بالضم) زيادة من ب .

(٤) في شرح المرضي ١ /٤٠ : « ... لأنها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة » ا هـ .

(٥) سيذكره المصنف مفصلاً في ص ٨٤ .

(٦) في ط : (أن) .

(٧) (فإن الإجماع) ساقطة من ج ، وفي ب ، ط : (فالإجماع) .

(٨) (فرزان) : الشطرنج – بالكسر – معرب (فرزين) بالفتح . القاموس (فرز) . (الفرزان) : من لعب الشطرنج أعجمي معرب وجمعه (فرازين) . اللسان (فرز) .

وقال ابن جني : « ... ألا تراهم لما حذفوا ياء (فرازين) عوضوا منها الهاء في نفس المثال فقالوا : فرازنة » ا هـ . الخصائص ١ / ١١٤ .

(٩) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٢٧ – أصول ابن السراج ٢ / ٩١ – ما لا ينصرف ص ٤٧ الإيضاح للفارسي ص ٣٠٣ – سيبويه ٢ / ١٦ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٤٩ – شرح الرضي ١ / ٥٤ .

(١٠) ينظر معنى هذا الرد أيضاً للمصنف في شرح الوافية ١ / ٢٦٢ .

....

وهذا[1] الذي يجب به هذا القائل في صرف (فرازنة) وشبهه[2] ، فإنه يقول : خرج بزيادة التاء إلى زنة الواحد الذي هو (كراهية) و (طواعية) فلذلك صرف .

فقد اعتد[3] بتاء التأنيث في خروج هذه البنية عن صيغة الجمع إلى صيغة الواحد ، فكيف يجعل تاء التأنيث في باب (أَفعُل) غير مخرجة له عن صيغة الجمع[4] إلى صيغة الواحد ؟ وهل هذا إلا تناقض بين !![5] .

فإذا[6] قيل : (صيغة منتهى الجموع) كان التعليل فيه في قيامه مقام[7] علتين أوضح من قولنا : (لا نظير له في الآحاد) واندفاع هذا النقض الذي لا جواب عنه[8] .

---

(١) في أ ، ب ج : (وهو) .

(٢) في ج : (مثله) .

(٣) في أ ، ب ، ج : (فاعتد) .

(٤) (عن صيغة الجمع) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٥) قال التبريزي في شرحه للكافية : « ... وإنما ترك المصنف عبارة النحاة فيه وهي (أن يكون جمعاً لا نظير لوزنه في الآحاد) إلى هذه العبارة وإن كان مراده مرادهم لأن تلك العبارة منتقضة بمثل (أكلب) و (أفلس) مثلا ، فإنه جمع ليس على زنته واحد مع أنه منصرف . فإن قيل : لا نسلم أن (أفعل) ليس على زنته واحد ، فإن (أنملة) و (أبلمة) على زنته ولا اعتداد بتاء التأنيث . فأجاب عنه المصنف بأن الاعتداد بتاء التأنيث واجب وأن لا يرد عليه نحو (فرازنة) و (صياقلة) من وجهين :

الأول : أنه يلزمه منع صرف (فرازنة) و (صياقلة) لأنه على وزن (مساجد) ولا اعتداد بتاء التأنيث .

الثاني : أنه إذا قيل عليه إن نحو (فرازنة) و (صياقلة) يجب أن يمنع الصرف لأنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فيجيب بأن له نظيراً في الآحاد وهو (طواعية) و (كراهية) . وهذا الجواب لا يصح إلا باعتداد التاء في خروج البنية عن صيغة الجمع ، فيكف يجعل تاء التأنيث في باب (أفعل) غير مخرجة عن صيغة الواحد ومخرجة عن صيغة (مفاعل) ، وهل هذا إلا تناقض بين » اهـ . مبسوط الأحكام ورقة ٤٢ .

(٦) في ط : (وإذا) . (٧) (مقام) في هامش ج .

(٨) في ب : (له) بدل (عنه) .

وَأَمَّا (فَرَازِنَةٌ) فَمُنْصَرِفٌ ، و (حَضَاجِرُ) - عَلَماً لِلضَّبُعِ - غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الجَمْعِ ....

قوله : « وَأَمَّا فَرَازِنَةٌ فَمُنْصَرِفٌ » .

لأن شرط هذه الصيغة المعتبرة أن تكون بغير هاء ، لأنها إذا كانت بالهاء شابهت (كراهية) و (طواعية) لفظاً ومعنى ، فكان[1] إجراؤه مُجْرَاها أجدر[2] .

قوله : « وَحَضاجِرُ - عَلَماً لِلضَّبُعِ[3] - غَيْرُ مُنْصَرِفٌ لأَنَّهُ منْقُولٌ عَنِ الجَمْعِ » .

ووجه وروده أن يقال : حضاجر - اسم للضبع - مفرد ، فكيف امتنع من الصرف وهو مفرد ؟ ولا يجوز أن يقال : لأنه صيغة منتهى الجموع ، لأن ذلك شرط الجمع المانع ، فلا يؤخذ الشرط على انفراده سبباً ، فلابد من تحقيق[4] الجمعية التي هي سبب والشرط جميعاً .

فلذلك قيل : لأنه[5] منقول عن الجمع[6] ، والأسماء المنقولة عن الجمع كالأسماء المنقولة عن الصفة[7] ، فأدخلوا عليها الألف واللام مراعاة لجانب الصفة

---

(١) في ب ، ج : (وكان) .

(٢) ينظر الهامش رقم (٨) ص ٢٩٢ ، ورقم (٥) ص ٢٩٣ .

(٣) (الحِضَجْرُ) : العظيم البطن الواسعة ... و (حضاجر) : اسم للذكر والأنثى من الضباع ، سميت بذلك لسعة بطنها وعظمة ... قال السيرافي : وإنما جعل اسما لها على لفظ الجمع إرادة للمبالغة ، قالوا (حضاجر) فجعلوها جمعا مثل : مغيربات الشمس ومشيرقات الشمس » اهـ . اللسان (حضجر) .
وقال الرضي ١ / ٥٥ : « ... و (حضاجر) علما للضبع والضبع لا يطلق إلا على الأنثى ، والذكر : ضبعان » ا هـ .
وفي سيبويه ١ / ٢٦٣ : « ... وللضبع : أم عامر ، وحضاجر ، وجعار ، وجيالء ، وأم غثل ، وقثام ، ويقال للضبعان : قثم » ا هـ .

(٤) في أ ، ب ، ج : (تحقيق) وما أثبته أوجه .   (٥) في ب : (انه) .

(٦) هذا معنى قول سيبويه ٢ / ١٦ : « ... وإن سميته (حضاجر) ثم صغرته صرفته لأنها إنما سميت بجمع (الحضجر) ، سمعنا العرب يقولون : أوطب حضاجر ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٤٨ ، ٣١٩ - ما لا ينصرف للزجاج ص ٤٨ - الفوائد الضيائية ٢ / ٨٣ .

(٧) أي : في عدم الاعتداد بما عرض لها ، فالعبرة عند المصنف وجمهور النحويين بحالة أصل وضعه ، وهو كان قد وضع للجمع . فلا تضره حالة استعماله للمفرد . وينظر الهامش رقم (٢) ص ٢٧٨ .

....

كـ (الحارث) و (العباس)[١] ، فكما راعوا جانب الصفة بعد التسمية بها فكذلك راعوا جانب الجمع بعد التسمية به مفرداً كالأسماء المنقولة عن الصفة[٢] ما لم يمنع مانع كـ (حاتم)[٣] .

وكذلك[٤] لو سمي بـ (مساجد) لكان ممتنعاً من الصرف على الأكثر[٥] باعتبار الجمع المشروط بما ذكر[٦] ، فـ (حضاجر) إذن كـ (مساجد) إذا سمي به ، لأن (حضاجر) في // الأصل جمع (حِضَجْر) ، والحِضَجْرُ) : عظيم البطن[٧] ، فإذا سمي الضبع بـ (حضاجر) كان كتسمية رجل بـ (مساجد) فكما أن (مساجد) لا ينصرف[٨] – عند ذلك – فكذلك (حضاجر) .

١٦

---

(١) قال الرضي ١ / ٥٦ : « ... ويؤكد هذا قول النحاة : إنما تدخل الألف واللام على الأعلام التي أصلها المصادر والصفات كـ (الفضل) و (العباس) للمح الوصفية الأصلية » ا هـ .

(٢) (عن الصفة) في هامش أ ، وسقط من ب ، جـ ، ط ، ما بين قوله (عن الصفة) السابقة وهذه .

(٣) ذكر الرضي توجيها لقول المصنف هذا ، يقول : ١ / ٥٦ : « ... على أن لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه (دلالة) وضعية – في باب ما لا ينصرف – نظراً كما ذكرنا في (أربع) فتقول : يمكن أن يعتبر في (حاتم) معنى (الحتم) فيكون دالا على معنى وصاحبه ، لكن عرض له المانع من الجرى وهو العلمية كما عرض في نحو (أسود) و (أرقم) الغلبة المانعة من الجري ، فالعلمية هاهنا كالغلبة هناك ، لا فرق بينهما إلا أن الكلمة بالعلمية تصير أخص منها بالغلبة وحدها ، لأن العلمية تخصصها بذات واحدة ، والغلبة بنوع واحد » ا هـ . وينظر الهامش رقم (٤) ص ٢٧٨ .

(٤) في ب ، جـ : (فكذلك) .

(٥) (على الأكثر) ساقطة من ط .

(٦) أي : كونه بغير هاء . وينظر ص ٢٩١ .

على أن الرضي – تبعا للفارسي – قد رجح أن يكون (مساجد) ممتنعا من الصرف للعلمية وشبه العجمة ، قال الفارسي : « ... ولو سميت بـ (مساجد) رجلا لم تصرفه لأنه شابه الأعجمي حيث لم يكن له في الآحاد نظير » ا هـ . الإيضاح ص ٣٠٣ . وقال الرضي ١ / ٥٧ : « ... فالأولى إذن في منع صرف (مساجد) علما ما قاله أبو علي وهو أن فيه العلمية وشبه العجمة ... فيزيد عنه في الأسباب شبه العجمة » ا هـ . وهذا أيضاً ما قال به الجزولي . ينظر المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣١٠ .

(٧) ينظر الهامش رقم (٣) ص ٢٩٤ .

(٨) قال الرضي ١ / ٥٧ : « ... وكان سعيد بن الأخفش يصرف نحو (مساجد) علما لزوال السبب وهو الجمع ، وهو خلاف المستعمل عندهم » ا هـ . وينظر الإيضاح للفارسي ص ٣٠٣ .

وَ(سَرَاوِيلُ) إذَا لَمْ يُصْرَفْ - وَهُوَ الأَكْثَرُ - فَقَدْ قِيلَ إنَّهُ أَعجَمِيٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنِهِ ، وَقِيلَ عَرَبِيٌّ جَمْعُ (سِرْاوَلَةٍ) تَقْدِيراً ....

و (سَرَاوِيلُ)[1] في هذا[2] الاعتراض على هذا الباب أَشْكَلُ من (حَضَاجِرَ) - إذا لم يصرف - ولذلك أضطرب فيه ، قال قوم[3] : إنه أعجمي حمل على موازنه في العربية كـ (مصابيح) فأُجْرِيَ مُجَراهُ تشبيها له به ، ولما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشابهه فحملوه عليه .

ويلزم هؤلاء أن يقولوا : (الجمع وما أشبه[4] الجمع) وكذلك يقول بعضهم[5] . وقال قوم[6] : هو عربي ولكنه جمع في التقدير ، فيجعلون (سَرَاوِيلَ) جمعاً في التقدير[7] لـ(سِرْوَالِةٍ)[8] ، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة .

---

(١) (السَرَاوِيلُ) : فارسي معرب ، يذكر ويؤنث ... والجمع : (سراويلات). اللسان (سرل) .

(٢) (في هذا) ساقطة من ط .

(٣) هذا قول سيبويه والمبرد والزجاج . قال الرضي : « وتبعه أبو علي » ولكنني لم أجده في الإيضاح .

قال سيبويه ٢ / ١٦ : « ... وأما (سراويل) فشيء واحد ، وهو أعجمي أعرب كما أعرب (الآجر) ، إلا أن (سراويل) أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة » اهـ .

وقال المبرد (المقتضب ٣ / ٣٢٦) : « ... وكذلك (سراويل) لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو (قناديل) و (دهاليز) فكانت - لما دخلها الإعراب - كالعربية » ا هـ . وينظر : ما لا ينصرف للزجاج ص ٤٦ - شرح الرضي ١ / ٥٧ - شرح ابن يعيش ١ / ٦٤ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٣٤ .

(٤) في أ : (وأما أشبه) وهو تحريف .

(٥) صرح بذلك الأخفش في (معاني القرآن) بقوله : « ... وقال (في مواطن كثيرة) لا تنصرف ، وكذلك كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا ، فهذا لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة نحو (محاريب) و (تماثيل) و (مساجد) وأشباه ذلك » ا هـ . مخطوطة معاني القرآن ١٢٥ / أ - منهج الأخفش الأوسط ص ٣٤٩ .

(٦) في أ : (بعضهم) : وما أثبته يوافق ما قبله .

(٧) في ط : (في التقدير جميعا) .

(٨) نسب كل من السيرافي وابن يعيش والرضي هذا القول إلى المبرد ، قال السيرافي : « ... ومن الناس من يجعله جمعا لـ (سروالة) واعتمد هذا المذهب أبو العباس » ا هـ . =

وهو بعيد في أسماء الأجناس[١] ، فإن مثل ذلك لم يثبت إلا في الأعلام[٢] .

وجوابهم : أن مثل هذه الصيغة لم تمنع إلا إذا كان جمعا ، وذلك معلوم باستقراء كلامهم ، وقد ثبت منعها[٣] هاهنا حملها على الجمع تقديراً وإن كان مخالفاً للقياس مراعاة لما علم من كلامهم في هذه القاعدة[٤] .

وإذا صرف فلا إشكال على ما ذكرناه ، لأنا قلنا : (الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع) ، وقد فقد هاهنا كونه جمعا ، فلا أثر للشرط عند فقدان السبب .

وأما من قال : (العلة كونه لا نظير له في الآحاد)[٥] فلا إشكال عليه[٦] ، صرف أو لم يصرف .

= ينظر : هامش الكتاب ٢ / ١٦ ، شرح ابن يعيش ١ / ٦٤ ، شرح الرضي ١ / ٥٧ والصواب أن المبرد قد وافق سيبويه – كما قلت سابقاً – فيما ذهب إليه ، ولكنه قد نقل قولا عن أبي الحسن الأخفش – ولم يصرح بترجيحه أو اختياره – فتوهم من نقل عنه أنه يقول به .

قال المبرد (المقتضب ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦) : « ... فأما (سراويل) فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة على هذا المذهب ، ومن العرب من يراها جمعا واحدها ، (سروالة) وينشدون :

عليه من اللؤم سروالة

فمن رآها جمعا يقال له : إنما هي اسم لشيء واحد . فيقول جعلوه أجزاء ، كما تقول : د خاريص القميص ، والواحد : د خرصة ، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة (قناديل) لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة » ا هـ .

هذا وقد نقل سيبويه عن يونس ما يفيد هذا القول ، قال ٢ / ١٤٢ : « ... وزعم يونس أن من العرب من يقول في (سراويل) : سربيلات ، وذلك لأنهم جعلوه جمعا بمنزلة (دخاريص) . وهذا يقوى ذلك ، لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كسرت عليه ولا غير ذلك » ا . وينظر ما أثبته السيرافي في تعليقه على هذا هامش الكتاب ٢ / ١٤٢ .

(١) في ط : (الأسماء الأجناس) .

(٢) وذلك كـ (مدائن) في مدينة معينة. شرح الرضي ١ / ٥٧ .

(٣) في ب : (وقد منعوها) .

(٤) نقل الرضي عن المصنف ما يفيد معنى هذا الجواب . شرح الرضي ١ / ٥٧ .

(٥) هذا قول الجمهور كما أسلفت ذكره ، وينظر الهامش رقم (٨) ص ٢٩١ .

(٦) في ط : (فلا إشكال) وهو تحريف واضح .

قوله : (وَنَحْوُ[١] جَوَارٍ - رَفْعاً وَجَرّاً - مِثْلُ[٢] : قَاضٍ) .

بلا خلاف بين النحويين في اللفظ وإن اختلف في التقدير .

فسيبويه وأصحابه يزعمون أنه غير منصرف ، وأن التنوين فيه تنوين عوض[٣] .

وبعضهم يزعم أنه منصرف[٤] لعدم الموجب لمنع الصرف[٥] ، ويستدل هؤلاء على هذا بأنه لو كان فيه مانع من الصرف لم يكن إلا الجمع ، وشرط الجمع أن يكون

---

(١) (نحو) ساقطة من ب ، ج ، ط . (٢) (مثل) ساقطة من ب ، ج .

(٣) نسب المصنف هذا القول في شرح الوافية ١ / ٥٤ ، ٥٥ إلى سيبويه ، ونسبه الرضي في شرحه ١ / ٥٨ إلي سيبويه والخليل .

قال سيبويه ١ / ٢ / ٥٦ : « ... وأعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضا ... فمن الياءات والواوات اللوات ما قبلها مكسور قولك : هذا اقاض ، وهذا غاز ، وهذه مغاز ، وهؤلاء جوار » ا هـ

وقال أيضاً ٢ / ٥٧ : « ... وسألت الخليل عن رجل يسمى بـ (جوار) فقال هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما ، ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة ... قلت : فإن جعلته اسما لامرأة ، قال : أصرفها لأن هذا التنوين جعل عوضا فيثبت إذا كان عوضا كما ثبتت التنوينة في (أذرعات) إذ صار كتنوين (مسلمين » ا هـ .

ومراده بقوله : (فإنه ينصرف في حال الجر والرفع) : أنه ينون في هذين الموضعين بدليل قوله : (صار التنوين عوضا) . وينظر مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٤٦ .

وبقول سيبويه هذا قال ابن السراج في أصوله ٢ / ٩٣ .

وينظر : ما لا ينصرف للزجاج ص ١١٢ - هامش السيرافي ٢ / ٥٧ ، شرح الرضي ١ / ٥٨ .

(٤) في هامش أ ما بين قوله : (منصرف) السابقة وهذه .

(٥) نسب المصنف هذا القول في شرح الوافية ١ / ٥٥ إلى المبرد ، وكذا في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٨٧ . ونسبه الرضي في شرحه ١ / ٥٨ إلى المبرد والزجاج ، والصواب أنه للمبرد وتبعه الزجاج . قال المبرد (المقتضب ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١) : « ... فإنما انصرف باب (جوار) - في الرفع والخفض - لأنه أنقص من باب (ضوارب) في هذين الموضعين ، وكذلك (قاض) لو سميت به امرأة لا نصرف في الرفع والخفض ، لأن التنوين يدخل عوضا مما حذف منه »اهـ . =

. . . .

بعد الألف حرفان فصاعدا ، وليس بعد الألف هاهنا إلا حرف واحد ، فانتفي الشرط المانع ، فوجب الصرف لذلك ، وصار صرفه كصرف : (سلام) و (كلام)[1] مما وضع فيه بعد الألف[2] حرف واحد .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه[3] ، والدليل عليه أنه جمع على صيغة منتهى الجموع ، فوجب الحكم بمنع الصرف فيه وإلا انخرمت[4] القاعدة المعلومة في باب منع الصرف .

وما ذكروه[5] من باب[6] الإعلال وبقاء حرف واحد بعد ألفه غير مستقيم ، فإنا نقطع باعتبار المحذوف في مثل ذلك ، والذي يدل عليه أمران :

= ويوجه الزجاج هذا القول بقوله : « ... قال محمد بن يزيد : التنوين عندي عوض من حركة الياء لا غير ، وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب – ساكنة غير محذوفة » اهـ .

ثم قال : « ... الأصل في هذا عند النحويين (جوارى) – بضمة وتنوين – ثم حذف التنوين لأنه لا ينصرف فتبقى (جواري يا هذا) – بضمة الياء – ثم تحذف الضمة لثقلها مع الياء فتبقى (جواري) – بإسكان الياء – ثم تدخل التنوين عوضا من الضمة فيصير (جوارين) ، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين فتبقى (جوار) » ا هـ . ما لا ينصرف ص ١١٢ .

وينظر : هامش السيرافي ٢ / ٥٧ – شرح ابن يعيش ١ / ٦٣ – شرح الرضي ١ / ٥٨ – وفيه رد على مذهب المبرد والزجاج .

(١) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٥٥ : « ... وقال المبرد : هو منصرف لفوات الصيغة المعتبرة في منع الصرف لذهاب الياء ، فصار كـ (سلام) و (كلام) » ا هـ .

وينظر : ما أثبته عن المبرد في الهامش رقم (٥) ص ٨٦ .

(٢) في ط : (مما وقع بعد الألف فيه) .

(٣) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٥٦ : « ... ومذهب سيبويه هو الصحيح لأن الياء مرادة بدليل بقاء كسر ما قبلها ، ولو كان كـ (سلام) لكان معربا كـ (سلام) ، وهو فاسد » ا هـ .

وقال الرضي : ١ / ٥٩ : « ... والأولى مذهب سيبويه ، ألا ترى أنك لا تصرف نحو (يعد) و (يضع) – علما – وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل » ا هـ .

(٤) (انخرمت) مكررة في ط .

(٥) أي : المبرد ومن تابعه.   (٦) (باب) ساقطة من ط .

....

أحدهما : أنا نقول : هذه جوارٍ ، بكسر الراء اعتداداً بوجود الياء ، ولو كانت الياء في حكم العدم لوجب أن نقول : هذه جوارُ ، فدل ذلك على أنه ليس كـ (سلام) ، وإذا ثبت الاعتداد بها في كسر الراء وجب الاعتداد بها في منع الصرف لأنه حكم لفظي مثله .

والثاني : أنا متفقون على منع الصرف في مثل قولك : زيد أشقى وأحوى ، وما أشبهه[1] ، وأصله : أشقيٌ[2] وأَحْوَيٌ ، فالمانع منه وزن الفعل // والصفة ، ووزن الفعل إنما يكون باعتبار الصيغة التي هي (أَفْعَل) ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا فبقي (أحوى) ، فلو صح أن يكون الإعلال مخلا بالزنة لوجب أن لا يعتدوا[3] بوزن الفعل فيقال : هو أحوىً من كذا - بالتنوين - لأنه حينئذ غير مماثل لوزن الفعل[4] ، ولا قائل به[5] .

---

(١) (وما أشبهه) في هامش ج . (٢) (أشقى) ساقطة من ب ، ج .

(٣) في ط : (أن لا يعتد) .

(٤) في هامش ب ما بين قوله : (لوزن الفعل) السابقة وهذه .

(٥) أورد المصنف مثل هذا الرد في شرح الوافية ١ / ٥٧ بقوله : « ... لأنها قاطعون بمنع صرف نحو : (أعلى) و (أحلى) وبابه ، وأصله : أعلي ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فاجتمع ساكنان : الألف والتنوين ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نظر فوجد فيه ما يمنع الصرف ، فوجب حذف التنوين ، فرجعت الألف لذهاب الموجب لحذفها .

ولو كان ما ذكروه مستقيما لوجب أن يقال : (أعلى) - بالتنوين - لأنه خرج بالإعلال عن صيغة (أفعل) كما خرج (جوار) عن صيغة (مساجد) ، فلما اعتبر المحذوف في (أعلى) في منع الصرف وجب أن يعتبر المحذوف في (جوار) .

وإنما استبعد ذلك في (جوار) لوجود التنوين الذي يظهر أنه تنوين الصرف ، واستبعاد تنوين العوض .

ولا يقوى قولهم (لو كان المقدر كالمحقق لوجب أن يكون (شر) ، و (خير) و (سويد) - في تصغير (أسود) - غير منصرف لأن أصله (أفعل) .

لأنا نقول : فرق بين ما حذف للإعلال وبين ما حذف لمجرد تخفيف ، فما حذف للإعلال هو الذي يقدر كالموجود ، وما حذف للتخفيف هو الذي يقدر كالعدم ، يدل عليه منع صرف (أعلى) وصرف (خير) و (شر) و (سويد) ، واعتبار الياء المحذوفة في بقاء نحو كسرة (قاضي) وزوال اعتبارها في نحو (يد) و (دم) » ا هـ . وبمثله أيضا قال الرضي في شرحه ١ / ٥٨ ، ٥٩ .

....

فإن قال قائل : إن (أحوى) مثل (أفعل) بعد الإعلال لثبوت الألف بعد العين . فهو فاسد من جه أن ثبوتها إنما كان بعد ثبوت[1] الحكم بمنع الصرف ألا ترى أنك لو صرفته لزالت الألف[2] كما في (جوار) ، فإن (جوار)[3] لو أعللته من غير صرف لبقيت الياء ثابتة بعده ، ولا وجه لحذفها ، وإنما حذفت لتقدير[4] ١٧ الانصراف عنده ، فالذي أوجب[5] أن يصرف (جوار) هو نفسه[6] موجود في (أحوى) و (أشقى) ولم يصرف باتفاق .

فإن قيل : ما[7] هذا التنوين على مذهب سيبويه ؟ .

قيل : هو عنده[8] تنوين عوض عن الياء[9] المحذوفة[10] .

والأولى أن يقال : عن إعلال الياء بالسكون[11] ، لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين ، فكيف صح أن يكون عوضا عنها ولم تحذف إلا بعد وجوده ؟

---

(١) (ثبوت) ساقطة من ط .

(٢) (الألف) زيادة من ط .

(٣) زاد في أ : (فإن جوار بعده لو أعللته) .

(٤) في ج : (بتقدير) .

(٥) (فالذي أوجب) ساقطة من ب .

(٦) في ب ، ج ، ط : (وهو بعينه) .

(٧) في ط : (فما هذا) .

(٨) (عنده) ساقطة من ج .

(٩) في ج ، ط : (قالوا عن الياء) .

(١٠) ينظر قول سيبويه في الهامش رقم (٣) ص ٢٩٨ .

(١١) هذا تصريح من المصنف بموافقته المبرد والزجاج فيما قالا به من أن التنوين عوض من حركة الياء ، خلافا لسيبويه والخليل فإن التنوين عندهما عوض من الياء المحذوفة ، قال الزجاج مستدركاً على سيبويه : « ... قال سيبويه : إن التنوين دخل هذا الباب عوضا من الياء ، يريد : حركة الياء فيما أحسب ... وقال محمد بن يزيد : التنوين عندي عوض من حركة الياء لا غير ... » اهـ . ما لا ينصرف ص ١١٢ .

وينظر : سيبويه ٢ / ٥٦ ، ٥٧ – المقتضب ١ / ٢٨٠ ؛ ٢٨١ .

....

وإنما يكون الشيء عوضاً عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره ، فوجب أن يقال إنه عوض عن الإعلال ، لأن الإعلال ثابت قبل مجيء التنوين ، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين[1] .

فسيبويه[2] يطرد هذا الأصل ، فإذا سمى امرأة بـ (قاضٍ)[3] : قال هذه قاضٍ[4] طردا لأصله[5] في التعويض عن إعلال الياء .

---

(١) أجاب السيرافي عن هذا التساؤل ، وكأنه يعلم أن النحويين سيوردونه على قول سيبويه ، فقال : « ... فإن قال قائل : وكيف يجعل التنوين عوضا من الياء ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين ؟ .

قيل له : تقدير هذا أن أصل (غواش) : غواشي ، ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل ، ثم تحذف ضمة الياء مثلا استثقالا فيجتمع الساكنان فتحذف الياء ، ثم يحذف التنوين لمنع الصرف ، لأن الياء منوية ، ثم يعوض من الياء المحذوفة تنوين غير تنوين الصرف » ا ه .
هامش الكتاب ٢ / ٥٧ .

قال الرضي : ١ / ٥٨ : « ... وفسر السيرافي - وهو الحق - قول سيبويه ... » ا هـ .

(٢) في ب ، ج ، ط : (وسيبويه) .

(٣) في أ : (بقاضي) وهو غير المراد .

(٤) في سيبويه ٢ / ٥٧ : « ... وسألته عن (قاض) - اسم امرأة - فقال : مصروفة في حال الرفع والجر ، تصير هاهنا بمنزلتها إذا كانت في (مفاعل) و (فواعل) » ا هـ .

ويوضح ذلك الزجاج بقوله : « ... فالتنوين عنده عوض كما كان في (جواري) » ا هـ .
ما لا ينصرف ص ١١٣ .

وينظر ما أثبته في الهامش رقم (٣) ص ٢٩٨ .

(٥) في أ : (لأصليه) بالتثنية .

....

ومخالفوه[1] لما تعذر عليهم في مثل (قاضٍ) – اسماً لامرأة – أن يقدروه عرياً عن العلة المانعة من الصرف[2] – والتنوين عندهم في مثله تنوين الصرف – طردوا أصلهم في حذفه فيقولون : جاءتني قاضي – بإثبات الياء[3] – لأن التنوين لما زال لمنع[4] الصرف وحذفت الضمة استثقالا بقيت الياء الساكنة [إذ] لا موجب لحذفها .

فإذا جاءوا إلى النصب اتفق الجميع على قولهم : رأيت جواري ، لفظا وحكما[5] .

ومن العرب من يقول : مررت بجواري – في الخفض – وهو قليلة[6] .

---

(١) وهم : المبرد والزجاج ومن تابعهم . وينظر الهامش رقم (٥) ص ٢٩٨ .

(٢) في ب : (عن الصرف) ، وفي ج ، ط : (للصرف) .

(٣) في سيبويه ٢ / ٥٨ : « ... وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف ، يقول : هذه جواري قد جاء » ا هـ .

وقال الزجاج : « ... مثال ذلك إذا سميت المرأة في قول يونس (قاضي) قلت : هذه قاضي قد جاءت – بإثبات الياء وإسكانها بغير تنوين ... وكذلك عند يونس إذا سميت رجلاً أو امرأة (قواضي) أو (جوارى) قلت : هذهه جواري قد جاء ، بإثبات الياء وإسكانها » ا هـ . ما لا ينصرف ص ١١٣ .

(٤) في ب : (لامتناع) ، وفي ط : (بامتناع) .

(٥) هذا معنى قول المبرد : « ... فأما في النصب فلا يجري لأنه يتم فيه فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه » ا هـ .

وقال الرضي : « ... ولا خوف في النصب أنه (جواري) وأنه غير منصرف » ا هـ .

ينظر : المقتضب ١ / ٢٨١ – أصول ابن السراج ٢ / ٩٣ – شرح الرضي ١ / ٥٨ .

(٦) قال ابن السراج : « ... قال أبو العباس – رحمه الله – قال أبو عثمان : كان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى (جوارٍ) وبابه أجمع ، فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفاً صرفوه ، وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون بغير المعتل ، يسكنونه في الرفع خاصة ، وهو قول أهل بغداد » ا هـ . أصول النحو ٢ / ٩٣ =

....

ووجهها أنهم قدروه من أول الأمر[1] ممنوعا من الصرف ، والممنوع من الصرف حركته الفتحة في الجر كما في النصب ، وقد قيل في النصب[2] : رأيت جواريَ باتفاق لخفة الفتح ، فكذلك هذا .

* * *

= وقال سيبويه ٢ / ٥٨ : « ... ويونس يقول للمرأة تسمى ب (قاض) : مررت بقاضي قبل » ا هـ .

وقال الزجاج – يحكي قول يونس – : « ... وكذلك تقول : مررت بقاضي العاقلة ، فتفتح من حال الجر » ا هـ .

ما لا ينصرف ص ١١٣ .

وقد أجاز المبرد مثل هذا في الضرورة بقوله : « ... فإن احتاج الشاعر إلى مثل (جوار) فخففه – إذا حرك آخره في الرفع والخفض – أن لا يجريه ولكنه يقول : مررت بجواري ، كما قال الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولي هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فإنما أجراه في الضرورة مجرى ما لا علة فيه » ا هـ .

المقتضب ١ / ٢٨ .

وينظر : المنصف لابن جني شرح التصريف للمازني ٢ / ١١٤ – شرح ابن يعيش ١ / ٦٤ – شرح الرضي ١ / ٥٨ .

(١) في ب ، جـ ، ط : (أنه قدره من أول أمره) .

(٢) (وقد قيل في النصب) ساقطة من ب .

قوله[1] : « التَّرْكِيبُ شَرْطُهُ الَعَلمِيَّةُ وَأَنْ لاَ يَكُونَ بِإِضَافَةٍ وَلاَ إِسْنَادٍ »[2] .

احترز بقوله : (وأن لا يكون بإضافة) من مثل : غلام زيد – إذا كان علما[3] – لأن الإضافة تُدْخِلُ الممتنع من الصرف في حكم المنصرف[4] ، ولا أثر للمانع[5] معها على ما سيأتي[6] .

وبقوله[7] : (ولا إسناد) احتراز من مثل : تَأَبَّطَ شَرًّا[8] ، لأنه لا يستقيم فيه إعراب[9] ، ومنع الصرف فرع على[10] الإعراب ، فإذا امتنع الإعراب من أصله امتنع ذلك .

* * *

(١) في ج : (ثم قال) .

(٢) استدرك الرضي – وتبعه الجامي – على المصنف بقوله : « ... وكان عليه أن يقول : (ولا معربا جزؤه الأخير قبل العلمية) ليخرج نحو : إن زيدا – علما – وكذلك نحو : ما زيد .

ويقول أيضاً : (وأن لا يكون الثاني مما ينى قبل العلمية) ليخرج نحو : سيبويه وخمسة عشر – علما – ، فإن الأفصح إذن مراعاة البناء الأول على ما يجيء في باب المبنيات » اه .
ينظر : شرح الرضي ١ / ٥٩ ، ٦٠ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٨٩ .

(٣) (إذا كان علما) ساقطة من ج ، ط .

(٤) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٦٧ : « ... أما الإضافة فتجعل غير المنصرف في حكم المنصرف ، أو منصرفاً على القولين ، فلا يستقيم أن يكون التركيب بها مانعاً » ا هـ .

(٥) في ط : (فلا أثر لمانع معها) ، وفي ب : (معه) .

(٦) ينظر قول المصنف ص ٣٢١ .

(٧) في نسخ الشرح : (وقوله) وما أثبته أوجه .

(٨) لقب أحد شعراء الجاهلية واسمه : « ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي من أهل تهامة ، توفي سنة ثمان قبل الهجرة . وفي تقليبه بـ (تأبط شرا) أقوال : أشهرها أنه تأبط سيفه – ذات يوم – وخرج ، فسئلت أمه عنه فقالت : لا أدري ، تأبط شرا وخرج ... وينظر قصته في خزانة الأدب ١ / ٦٦ – تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٩) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٦٧ : « ... وأما الإسناد فلأنه موجب للبناء وغير المنصرف نوع من المعرب فلا دخول للمبني فيه » ا هـ .

(١٠) (على) ساقطة من ج ، وهي في هامش أ .

قوله[1] : « الأَلِفُ والنُّونُ ، إنْ كَانَا فِي اسْمٍ[2] فَشَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ كَـ : (عِمْرَانَ) » .

إنما اشترطت العلمية فيما فيه الألف والنون – إذا كان اسما – لأنه يقوى شبههما بألفي التأنيث ، // ألا ترى أنك إذا قدرت (ندمان) علما وجدت الألف والنون مشابهة لألفي التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما كامتناع دخولها على الألف[3] ، فلا تقول في العلم : ندمانة ، كما لا تقول في (سكرى): سكرانة . 18

---

(١) في جـ : (ثم قال) .

(٢) في أ ، ب : (إن كان اسما) ، وفي جـ : (الألف والنون إلى آخره) .

(٣) مذهب المصنف أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألفي التأنيث ، وذلك من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما . وهذا واضح من عباراته هنا وكذا في شرح الوافية ١ / ٦٥ ، ٦٦ .

وما ذهب إليه المصنف هو قول الفارسي في (الإيضاح ص ٢٩٩) وابن جني في (اللمع ص ٢٣٥) والزمخشري في (المفصل ص ١٧) .

والذي ورد عن سيبويه والمبرد – في هذا الموضع – يفهم منه مقصدان الأول أن النون وحدها مشبهة ألف التأنيث في (حمراء) . والثاني : أن النون بدل من ألف (حمراء) .

فأما الأول فقول سيبويه ٢ / ١٠ : « هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : عطشان وسكران وعجلان وأشباهها ، وذلك أنهم جعلوا النون – حيث جاءت بعد ألف – كألف (حمراء) لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون . وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن (حمراء) لم تؤنث على بناء المذكر . وللمؤنث (سكران) بناء على حدة كما أن لمذكر (حمراء) بناء على حدة ، فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها » ا هـ .

وقول المبرد (المقتضب ٣ / ٣٣٥) : « ... وإنما امتنع من ذلك لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك (حمراء) و (صفراء) ، والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون والحركة وعدد الحروف والزيادة ، وأن النون والألف قد تبدل كل واحدة منهم من صاحبتها » ا هـ .

وأما الثاني فقول سيبويه ٢ / ١٠٧ ، ١٠٨ : « ... وكذلك (فعلان) الذي له (فعلى) – عندهم – لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في (حمراء) لأنها بدل من الألف ، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف كما يجري على الهمزة ما كان يجري على التي هي بدل منها » ا هـ .. وقوله أيضاً ٢ / ٣١٤ : « ... والنون تكون بدلاً من الهمزة في (فعلان فعلى) » ا هـ . =

ولولا العلمية لقت : ندمانة ، فقد ظهر لك أن الألف واللام في الأسماء لا تكون مشبهة لألف التأنيث[1] إلا باعتبار العلمية[2] .

[قوله : « أَوْصِفَةٍ فَانْتِفَاءُ (فَعْلاَنَةَ) وَقِيْلَ : وُجُودُ (فَعْلَى »]

وإنما اعتبر فيها إذا كانت في الصفة انتفاء (فعلانة) أو وجود (فعلى) على القول الآخر[3] ليتحقق أيضاً شبههما بألفى التأنيث لأنها إذا كان لها (فعلى)

= وقول المبرد (المقتضب ١ / ٢٠٢) : « ... والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك : (غضبان وعطشان) ، وإنما النون والألف في موضع ألفي (حمراء يافتى) ولذلك لم تقل : غضبانة ، ولا سكرانة ، لأنه حرف تأنيث لا يدخل على حرف تأنيث ، فكذلك لا تدخل على ما تكون بدلا منه » ا هـ .

وقوله أيضاً (المقتضب ١ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ : « ... وأما بدلها من الألف فقولك في (بهراء) : بهراني ، وفي (صنعاء) : صنعاني ، وكذلك (فعلان) الذي له (فعلى) ، إنما نونه بدلٍ من الألف التي هي آخر (حمراء) » ا هـ .

قال الرضي معترضا على ما ذهبا إليه في الوجه الثاني : « ... وليس بوجه ، إذا لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال : أن النون أبدل منها ، وأما (صنعاني) و (بهراني) فالقياس : صنعاوي وبهراوي كـ (حمراوي) فأبدلوا النون من الواو ، وليس شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٦٠ .

وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٨٧ - ٨٨ - ما لا ينصرف للزجاج ص ٣٥ - ابن يعيش ١ / ٦٦ - ٦٧ .

(١) (مشبهة لألف التأنيث) ساقطة من أ ، ب ، جـ .

(٢) مذهب المصنف أن الألف والنون علة قائمة مقام سببين لأنها مشبهة لما هو كذلك وهو ألفا التأنيث ، وهذا خلاف لمذهب الأكثرين من أن الألف والنون سبب يحاج معه إلى سبب آخر ، إذ هي علة لا تقوم بنفسها ، والسبب الآخر إما العلمية في نحو (عمران) وأما الصفة في نحو (سكران) وقد رجح الرضي مذهب الأكثرين بقوله : « ... لضعفها فلا تقوم مقام علتين » ا هـ . ينظر في هذا : شرح الرضي ١ / ٦٠ .

(٣) هو قول سيبويه والأخفش ، قال الأخفش : « ... وأما قوله : حيران له أصحاب ، فإن =

لم يقل فيها (فعلانة) استغناء بـ (فعلى) ، وكذلك إذا انتفت (فعلانة)[1] فقد انتفى دخول تاء التأنيث عليه[2] ، فقد حصل الشبه بذلك[3] .

ومن ثم – يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط – اختلف في (رحمن) : فمن زعم أن الشرط انتفاء (فعلانة) منعه الصرف إذ[4] ليس له (فعلانة)[5] ومن زعم أن الشرط وجود (فعلى) صرفه لأنه ليس له (فعلى)[6] .

والأول الوجه[7] من وجهين : أحدهما أن الألف والنون عندنا كانتا مانعتين[8] لامتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وإذا كان (رَحْمَـٰنٌ) لا تدخل عليه .....

= كل (فعلان) له (فعلى) فإنه لا ينصرف في المعرفة ولا النكرة » ا هـ .

مخطوطة المعاني ورقة ١٠٨ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٤٨ . وينظر قول سيبويه في الهامش رقم (٣) ص ٩٤ .

(١) (فعلانة) ساقطة من ط .

(٢) في ط : (عليها) .

(٣) رجح الرضي قول المصنف : (انتفاء فعلانة) على قوله : (وجود فعلى) ، وذلك قوله : « ... والأول أولى لأن وجود (فعلى) ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء ، لأن كل ما يجيء منه (فعلى) لا يجيء منه (فعلانة) في لغتهم إلا عند بعض بني أسد ، فإنهم يقولون في كل (فعلان) – جاء منه (فعلى) – (فعلانة) أيضاً نحو : غضبانة ، وسكرانة ، فيصرفون إذن (فعلان فعلى) ، وهذا دليل قوى على المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود (فعلى) » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٦٠ ، وينظر شرح ابن يعيش ١ / ٦٧ .

(٤) في أ : (اذا) .

(٥) (اذ لا يقال فيه : رحمانة) : شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٦ .

(٦) (اذ لا يقال فيه (رحمى) . شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٦ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٦٠ – الفوائد الضيائية ٢ / ٩١ ، ٩٢ .

(٧) في ط : (الأوجه .

(٨) في ب ، ج : (كانت مانعة) .

....

تاء التأنيث[1] فقد صح[2] شبهه بألفي التأنيث ، ووجود (فعلى) ليس مقصودا في نفسه وإنما المقصود تحقيق[3] امتناع دخول تاء التأنيث عليها ، فإذا امتنع دخول تاء التأنيث عليها بغيره[4] فقد حصل المقصود[5] .

الثاني : أنه لو قدر استواء الأمرين فهذا أولى لأنه الأكثر في كلامهم فينبغي أن يحمل على الأكثر ، ألا ترى أن باب (سكران) أكثر من باب (ندمان) .

وإذا احتمل أن يكون من كل واحد منهما فحمله على ماهو أكثر أولى .

ولم يختلف في (ندمان) لأنه لم تنتف فيه[6] (فعلانة) ، ولم يوجد له (فعلى)[7] .

وكذلك[8] لم يختلف في (سكران) في أنه ممتنع من الصرف بخلاف (ندمان) لانتفاء (فعلانة) ولوجود (فعلى)[9] .

* * *

(١) هذه العبارة في هامش ب .
(٢) زاد في ب : (فإذا امتنع دخول تاء التأنيث عليه فقد صح) وهي تكرار مخل .
(٣) في ط : (تحقيق) . (٤) في ط : (لغيره) .
(٥) في شرح الرضي ١ / ٦١ : « ... وقد حصل هذا المقصود في (رحمن) لا بواسطة وجود (رحمى) بل لأنهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره ، ولم يضعوا منه مؤنثاً لا من لفظه – أعني بالتاء – ولا من غير لفظه – أعنى (فعلى) – فيجب أن يكون غير منصرف » اهـ . (٦) في ط : (فيه) .
(٧) أي : أن (ندمان) لم يختلف في صرفه لانتفاء الشرطين على المذهبين .
ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٦ ، شرح الرضي ١ / ٦١ .
هذا إذا كان (ندمان) بمعنى : النديم ، وأما إذا كان بمعنى (النادم) فهو غير منصرف بالاتفاق لأن مؤنثه (ندمى) لا ندمانة . الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٩٢ .
(٨) في ط : (ولذلك) .
(٩) ينظر : ما لا ينصرف للزجاج ص ٣٥ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٤٩ ، ٥٠ .

قوله[1] : « وَزْنُ الفِعْلِ شَرْطُهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ[2] كـ (شَمَّرِ)[3] وَ (ضُرِبَ) »[4] .

و (فَعَّلَ) ليس من أبنية الأسماء ، فإن وجد في الاسم فلا يكون إلا منقولاً عن[5] الفعل كـ (بَذَّر)[6] و (عَثَّر)[7] ، أو أعجمياً كـ (بَقَّمَ)[8] .

---

(١) في ج : (ثم قال) .
(٢) في أ ، ب : (أن يختص به) وما أثبته يوافق ما في المتن .
(٣) (شَمَّرَ) :... مَرَّ جدا ، وتشمر للأمر : تهيأ ، وانشمر للأمر ، تهيأ له ، وفي حديث سطيح : « شمر فإنك ماضي العزم شمير » ...
و (شمر) : اسم ناقة ، من الاستعداد والسير ، قال ابن سيده : (شمر) اسم ناقة الشماخ قال :
ولما رأيت الأمر عرس هوية ... تسليت حاجات الفواد بشمرا
اللسان (شمر)
(٤) في المقتضب ٣ / ٣٢٤ : « اعلم أنه ما كان على (فعلى) – غير معتل – لم يكن إلا فعلا ، وكذلك كل بناء من الفعل معناه (فعل) – إذا كان غير معتل – نحو : دحرج ، واستخرج ، وضورب ، فإن سميت من هذا رجلا لم تصرفه في المعرفة لأنه مثال لا يكون للأسماء ، وإنما هو فيها مدخل » ا هـ .
(٥) في ط : (من) بدل (عن) . (٦) (بذَّرَ) : موضع ، وقيل : ماء معروف ، قال كثير عزة :
سقى الله أمواها عرفت مكانها ... جرابا وملكوما وبذرا والعمرا
وهذه كلها آبار بمكة ، وقال ابن بري : هذه كلها أسماء مياه بدليل إبدالها من قوله : (أمواها) ... ولم يجيء من الأسماء على (فعل) إلا : بذر ، وعثر – اسم موضع – وخضم – اسم لعنبر ابن تميم – وشلم – اسم بيت المقدس وهو عبراني – وبقم – وهو اسم أعجمي ، وهي شجرة – وكتم – اسم موضع أيضاً . اللسان (بذر) . وينظر : سيبويه ٢ / ٧ ، ما لا ينصرف للزجاج ص ٢١ ، شرح الرضي ١ / ٦١ .
(٧)) عَثَّر) بلد في اليمن بينها وبين مكة عشرة أيام ، وقيل : موضع وهو مأسدة ، قال بعضهم :
ليث بعثر يصطاد الرجال إذا ... ما الليث كذب عن أقرانه صدقا
اللسان ، والقاموس (عثر) ، وينظر : سيبويه ٢ / ٧ ، شرح ابن يعيش ١ / ٦٠ .
(٨) (بَقَّمَ) : شجر يصبغ به ، وخيل ، معرب ، قال الأعشي :
بكأس وابريق كأن شرابها ... إذا طبت في المسحاة خالط بقما
ينظر : اللسان (بقم) ، سيبويه ٢ / ٨ ، ما لا ينصرف ص ٢١ .

قوله : « أَوْ يَكُونَ فِي[1] أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ » .

هذا أولى من قول النحويين : (أو يكون غالبا في[2] الفعل)[3] فإنه غير مستقيم لوجهين :

أحدهما : أنه رَدٌّ إلى جهالة ، إذ لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال .

والثاني : أنه باطل : بـ (أَفْعَلَ) ، فإن (أَفْعَلَ) في الأسماء أكثر منه في الأفعال وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف ، فلو كان اعتباره لغلبته في الفعل لم يمتنع[4] (أَفْعَلُ) لغلبته في الاسم[5] .

---

(١) (في) ساقطة من أ ، ب ، جـ . (٢) في ط : (على) بدل (في) .

(٣) هذا قول كل من ابن السراج والفارسي وابن جني والإمام عبد القاهر وابن الخشاب والزمخشري وابن يعيش .

وقال ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٨١) : « ... وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل والصفة » ا هـ . وقال الفارسي (الإيضاح ص ٢٩٤) : « ... وزن الفعل الذي يخص الفعل أو يغلب عليه » ا هـ . وقال ابن جني (اللمع ص ٢٣١) : « ... السبب الأول وهو وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصه ... وكذلك جميع ما اختص من الأمثلة بالفعل أو كان فيه أكثر منه في الاسم » ا هـ .

وقال ابن الخشاب (المرتجل ص ٨٩) : « ... وزن الفعل لا يخلو من أن يكون مختصاً بالفعل أو غالباً عليه كثيراً فيه » ا هـ . وينظر : الجمل للإمام عبد القاهر ص ٩ ، شرح ابن يعيش ١ / ٦١ .

(٤) في ط : (لم يمنع) .

(٥) قال الرضي ١ / ٦٢ : « ... والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيئان : أحدهما أنه رأى (فاعل) في الأفعال أغلب ، ولو سميت بـ (حاتم) لانصرف اتفاقاً ، فلو كانت الغلبة في الأفعال معتبرة لم ينصرف ، والدليل على غلبته في الأفعال أن باب المفاعلة أكثر من أن يحصى ... والثاني أنه رأى أن نحو (أحمد) و (أحمر) لا ينصرف ، وعنده أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل ، قال : لأن كل فعل ثلاثي – ليس من الألوان والعيون – يجيء منه أفعل التفضيل ، ومنهما يجيء (أفعل فعلاء) كـ (أحمر) و (أعور) وكلاهما اسمان » ا هـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٦١ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٥٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٩٣ ، ٩٤ .

....

والدليل على أن (أَفْعَل) في الأسماء أكثر أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله (أَفْعَل) اسما ، إما للتفضيل[1] وإما لغيره ، و (أَفْعَل) في الأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه فعل ، وفي غيره قليلا[2] ، ويقابله في القلة وقوع (أَفْعِل) في الأسماء من غير فعل كـ : (أَجْدَل) و (أَخْيَل) // و (أَفْعَى) و (أَرْنَب) وأشباه ذلك[3]. ١٩

فثبت أن هذا القول أولى ، وهو مناسب في منع الصرف لشبهه بالفعل بزيادته[4] ، وهو معنى كلام سيبويه[5] .

والذي يحقق لك ذلك أن (فَاعَلاً) في الأسماء لا يكاد يوجد إلا في (خاتم)[6] وهو قليل ، و (فَاعَلاً)[7] في الأفعال أكثر من أن يحصى كـ (ضَارَبَ) و (خَاصَمَ) و (قَاتَلَ) في باب المفاعلة ، و (سَافَرَ) في غيره ، ولو سميت بـ (خَاتَمَ) لصرفته .

---

(١) في أ : (إما تفضيلا) وما أثبته وجه .

(٢) (أفعل) الفعلى لم يجيء منه إلا ماضيا للأفعال من بعض الأفعال الثلاثية كـ (أخرج) و (أذهب) ، لا من كلها ، فلم يسمع نحو (أقتل) و (أنصر) ولذا ردّ ابن الحاجب على الأخفش قياس (أحسب) و (أخال) و (أظن) و (أوجد) و (أزعم) على : (أعلم) و (أرى) .

قال : ويجيء (أفعل) ماضيا للأفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كـ (أشحم) و(ألحم) و (أثمر) . ينظر شرح الرضي ١ / ٦٢ .

وينظر رد المصنف على الأخفش في باب (المتعدى وغير المتعدى) ص ٨٩٦ ، ٨٩٧ .

(٣) ينظر ما نقل عن سيبويه في هذا الموضع وما أثبته في الهامش رقم (٩) ص ٦٨ .

(٤) في ب ، جـ : (لزيادته) .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٢ : « هذا باب (أفعل) إذا كان اسما وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد ، فما كان من الأسماء (أفعل) فنحو : أفكل ، وأزمل ، وأيدع ، وأربع ، لا تنصرف في المعرفة لأن المعرفة أثقل ، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال ، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم ا هـ .

(٦) (إلا في) ساقطة من جـ . (٧) في ب : (وفاعل) بالرفع ، وما أثبته أوجه .

قوله : «غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّاءِ » .

احتراز من مثل (يَعْمَلَ) في قولهم : جَمْلٌ يَعْمَلٌ[1] ، فلو لم يحترز منه[2] لورد نقضاً .

وإنما كان قبوله التاء مانعاً من اعتباره لأنه بقبوله التاء خرج عن شبه الفعل ، لأن الأفعال لا تقبل هذه التاء ، فلما[3] قبل ما لا يقبله[4] الفعل خرج عن شبهه وهو معنى كلام الفارسي[5] .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ أَحْمَرُ » لأنه لم يقبل التاء ، فالشبه قائم .

قوله : « وانْصَرَفَ يَعْمَلُ » . لقبوله التاء .

* * *

(١) قال الزجاج : « ... فأما قولهم : جمل يعمل وناقة يعملة – يريدون به كثرة العمل والقوة عليه – فإنها مصروفة في النكرة ، تقول : مررت بجمل يعمل » ا هـ . ما لا ينصرف ص ١٣ .

وقال ابن جني : « ... وأما (اليعملة) فهي الناقة التي يعمل عليها في السير ، فقد تبين أيضاً بالاشتقاق زيادة التاء ... » ا هـ . المنصف شرح التصريف للمازني ١ / ١٠٢ . وينظر : القاموس (عمل) ، وسيبويه ٢ / ٢ ، ٣٢٥ – المقتضب ١ / ١٩٥ ، ٣ / ٣١٦ – شرح الرضي ١ / ٦٣ .

(٢) (منه) ساقطة من ب . (٣) (فلما) ساقطة من أ . (٤) في ط : (ما لم يقبله) .

(٥) لم يذكر أبو علي معنى هذا في إيضاحه ، ولم أجده أيضاً في الإغفال أو مسائله الشيرازية أو المسائل المنثورة ، ولم أعثر على من نقله عنه غير المصنف هنا وكذا في شرح الوافية بقوله : « ... فإن قلت : فلعل (أربعا) – في قولهم : مررت بنسوة أربع – إنما انصرف لقبوله تاء التأنيث كما قال أبو علي في قولهم : جمل يعمل ، إنما انصرف مع كونه صفة وعلى وزن الفعل لقبوله التاء ، لأنهم يقولون : ناقة يعملة .

قلت : يمكن أن يقال ذلك في البابين معا – أعني باب (أربع) وباب (يعمل) – ويمكن أن يقال في البابين أنهما ليستا في الأصل صفة ويمكن أن يفرق بينهما وتجعل تاء التأنيث المعتبرة هي الجارية على القياس ، وقد علم أن تاء التأنيث في (أربع) إنما تأتي للمذكر فاعتد بها في (يعمل) حيث كانت جارية على القياس وإن لم يعتد بها في (أربع) » ا هـ . شرح الوافية للمصنف ١/٦٤.

وَمَا فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا صُرِفَ لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّهَا لاَ تُجَامِعُ - مُؤَثِّرَةً - إِلاَّ مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ ....

قوله[1] : « وَمَا فِيه عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ ... إلى آخره » .

قوله : مؤثرة ، احتراز من أن يكون لا أثر لها[2] كرجل سمي ب (مساجد)[3] أو (حمراء)[4] فإنه لا أثر للعلمية فيه[5] لاستقلال الحكم بالجمعية وألف التأنيث .

وإنما اعتبر كونها مؤثرة لأنك إذا انكرت ما هذه صفته لم تزل إلا العلمية وقد ثبت أنه لا أثر لها ، فيبقى الاسم ممتنعاً على ما كان عليه ، فلو لم[6] يحترز منها لكان الحكم بأنه - إذا نكر صرف - خطأ ، لأن نحو (مساجد) إذا نكر لا ينصرف لما ذكرناه[7] .

---

(١) في ج : (ثم قال) . (٢) قال الرضي ١ / ٦٤ : « ... يعني بكون العلمية مؤثرة : أن يكون منع صرف الاسم موقوفاً عليها » ا هـ .

(٣) هذا مذهب المصنف لأن العلمية عنده - في نحو (مساجد) - ليست سببا لاعتباره الجمع الأصلي ، فيكون إذن نحو (ثمان) و (رباع) علمين .

وأما عند الفارسي والجزولي فإن العملية أحد سببيه ، والآخر عند الفارسي هو شبه العجمة ، وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد ، وهو عنده سبب مستقل . ينظر شرح الرضي ١ / ٥٧ ، ٦٤ .

قال الفارسي (الإيضاح ص ٣٠٣) : « .. ولو سميت بـ (مساجد) رجلا لم تصرفه لأنه شابه الأعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير ، فإن نكرته لم تصرف أيضاً في قول أبي الحسن » اهـ .

وقال الشلوبيني - في شرحه لعبارة الجزولي : « ... ومع العلمية نحو (مساجد) اسم رجل ، لأنه أشبه بكونه عديم في الآحاد العربية ... ومع شبه الجمع نحو (مساجد) إذا نكر بعد التسمية ، إلا أن شبه الجمع في ذلك مستقل بالعلة دون عدم النظير لو اتفق أن ينفرد به » اهـ . التوطئة شرح المقدمة الجزولية ص ٣١٠ . وينظرل الهامش رقم (٦) ص ٢٩٥ . وينظر سيبويه ٢ / ١٥ ، المقتضب ٣ / ٣٤٥ ، ما لا ينصرف ص ٤٦ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٨ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٩٦ .

(٤) قال الرضي ١ / ٦٥ : « .... وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين : إما أن لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف - وقد ذكرنا أنها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها - وإما أن تجامع ولا تؤثر وهو إذا كان مع ألف التأنيث نحو (صحراء) و (بشرى) خلافاً للجزولي فإنه لا يلغي سببا » ا هـ .

(٥) (فيه) زيادة من ط . (٦) (لم) في هامش ج . (٧) ينظر ص ٢٩٥ .

وإنما انصرف كل ما[1] فيه علمية مؤثرة ، إذا كان نكرة لما تبين من تفصيل ما تقدم [من] أن العلمية لا تجامع شيئاً من العلل وهي[2] مؤثرة إلا وهي شرط فيه فيه إلا العدل ووزن الفعل ، فإنها تجامعهما[3] وليست شرطاً فيهما[4] .

وبيان ذلك : أن الوصف لا تجامعه مؤثرة لما بينهما من التضاد[5] فسقط والتأنيث إن كان بالألف لا تجمعه مؤثرة[6] ، فسقط[7] . وإن كان بغيرها - يعني بغير الألف - فقد تقدم أنها شرط فيه[8] .

والعجمة هي شرط فيها[9] . والجمع لا تجامعه مؤثرة ، فسقط[10] .

والتركيب شرطه العلمية[11] . والألف والنون إن كانا في اسم فشرطه العلمية[12] ، وإن كانا في صفة فلا تجامعه لما بينهما من التضاد[13] .

---

(١) في أ : (كلما) .
(٢) في أ : (وهو) .
(٣) في ط : (تجامعها) .
(٤) ينظر في الكلام على العدل ص ٢٦٤ وما بعدها ، وينظر في الكلام على وزن الفعل ص ٣١٠ وما بعدها .
(٥) قال الرضي ١ / ٥٥ : « والأولى عندي أن لا تنافي أيضاً بين الوصف والعلمية » ا هـ .
(٦) وذلك لأن التأنيث بالألف متحتم التأثير بلا شرط ، لأن الألف يجعل المؤنث علة قائمة مقام علتين . وينظر ص ٢٦٣ .
(٧) في جـ : (فيسقط) .
(٨) وهو قوله : « التأنيث بالتاء شرطه العلمية » وينظر ص ٢٨١ .
(٩) ذلك قوله : « العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمية » ينظر ص ٢٨٨ .
(١٠) لأن شرطه عند المصنف : أن يكون صيغة منتهى الجموع بغير هاء . وينظر ص ٢٩١ .
(١١) وذلك قوله : « التركيب شرطه العملية ... » وينظر ص ٣٠٥ .
(١٢) ينظر ص ٣٠٦ .
(١٣) إنما شرط الصفة عنده : انتفاء (فعلانة) أو وجود (فعلى) وينظر ص ٣٠٧ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٦٤ ، ٦٥ وفيه إجمال لهذه المسائل .

فَإِذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلاَ سَبَبٍ أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ ....

فلم يبق إلا العدل ووزن الفعل فإنها تجامعهما من غير شريطة[1] ، ألا ترى أنك تقول : ثُلاَثَ[2] ، وأُخَرَ ، وجُمَع[3] ، فتمنعه الصرف للعدل والصفة[4] مع انتفاء العلمية !! .

وكذلك : أحمر ، وأسود ، فدل على أن العلمية ليست شرطًا فيهما لاستقلال الحكم دونها ، إلا أنهما متضادان[5] ، أعني : العدل ووزن الفعل المعتبر .

٢٠ وبيان التضاد هو أن العدل لا يكون إلا بالأوزان[6] المذكورة[7] ، ولا شيء // فيها من أوزان الفعل ، فلا يكون[8] أبداً من العلمية إلا أحدهما ، فإن لم يكن فيه أحدهما بقي بلا سبب أصلاً ، لأن العلمية تزول بالتنكير ، ويزول كون البواقي سبباً لكون العلمية شرطاً فيها ، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط[9] .

وإذا نُكِر وفيه أحدهما بقي على سبب واحد وهو إما العدل وإما وزن الفعل ، والعلمية تزول بالتنكير وإن كان معها أمر آخر زال لزوال شرطه[10] .

فتبين أن كل ما[11] فيه علمية مؤثرة حكمه : إذا نكر أن يصرف .

---

(١) في ج : (شرطية) . (٢) في أ ، ب ، ج : (ثلث) وما أثبته هو الصواب .

(٣) (جمع) ساقطة من ج .

(٤) ظاهر كلام المصنف هنا أن (ثلاث) منع الصرف للعدل والصفة ، وهذا مخالف لما قال به قبل من أن ليس فيه إلا العدل ، وأن العدل فيه راجع إلى اللفظ وإلى المعنى ، فكان فيه عدلين فهو قائم مقام سببين . وهو بهذا القول الأخير يكون قد وافق سيبويه ومن تابعه .

وينظر فيما ذكرت الهامش رقم (٣) ص ٥٣ .

(٥) يرى الرضي أنه يمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل ووزن الفعل كما في (دئل) وغيرها ، وله في هذا كلام طويل . ينظر شرحه ١ / ٦٢ ، ٦٣ .

(٦) في أ : (بأوزان) .

(٧) وهذه الأوزان هي : فعال كـ (ثلاث) ، ومفعل كـ (مثلث) و فعل كـ (أخر) وفعال كـ (قطام) ، وفعل نحو (سحر) ، وهذان الأخيران عند تميم وكذا (أمس) .

(٨) في ب : (فلا يجتمع) . وينظر شرح الرضي ١ / ٦٦

(٩) ينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٨ ، مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٥٥ .

(١٠) في أ : (الشرط) . (١١) في أ : (كلما) .

وَخالَفَ سِيْبَوَيْهِ الأَخفَشَ فِي مِثْلِ (أَحْمَرَ) – عَلَماً – إِذَا نُكِّرَ اعْتِبَاراً لِلصِّفَةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ ....

قوله : « وَخَالَفَ سِيْبَوَيْهِ الأَخْفَشَ فِي مِثْلِ (أَحْمَرَ) – عَلَماً – إِذَا نُكِّرَ[1] اعْتِبَاراً لِلصِّفَةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ » .

كل صفة إذا سمي بها وفيها علمية مع الصفة ثم نكرت[2] فالأخفش[3] يصرفها بعد التنكير ، ويطرد ما ذكرناه ، لأنه إذا نكر زالت العلمية ولم يبق إلا على سبب واحد[4] .

وسيبويه يمنعه الصرف ويعتبر الصفة بعد التنكير في منع الصرف[5] لما تقدم

---

(١) في ب ، جـ : (ثم ينكر) . (٢) في ط : (تنكرت) .

(٣) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش ، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين مولى بني مجاشع ابن دارم من أهل بلخ ، سكن البصرة ، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه . قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه ، وهو أحفظ من أخذ عنه ، وحدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة ، وروي عنه أبو حاتم السجستاني . دخل بغداد وأقام بها مدة وأصبح ملازما للكسائي ومعلما لأولاده . له من التصانيف : الأوساط في النحو – معاني القرآن – المقاييس – الاشتقاق – العروض . توفي سنة عشر ، وقيل خمس عشرة ، وقيل إحدى وعشرين ومائتين للهجرة .

وينظر : أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ – مراتب النحويين ص ١١١ ، ١١٢ – نزهة الألبا ص ١٣٣ – وفيات الأعيان ٢ / ١٢٢ – إنباه الرواة ٢ / ٣٦ – بغية الوعاة ١ / ٥٩٠ .

(٤) قال الزجاج : « ... وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلاً نحو (أحمر) لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة .

قالوا : تقول (مررت بأحمر يا هذا ، وأحمر آخر) – إذا كان اسما – قالوا : لأنه قد خرج عن الصفة فصار بمنزلة (أحمد) – إذا سميت به – فتصرفه في النكرة كما تصرف (أحمد) » اهـ . ما لا ينصرف ص ٧ .

وقد ذكر الرضي أن هذا قول الأخفش في كتابه (الأوسط) شرح الرضي ١ / ٦٨ . وينظر ما أثبته في الهامش رقم (٥) ص ١٠٨ وفيه نقول تضاربت عن الأخفش .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٢ : « اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ... قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ قال : لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال ... وذلك نحو : أخضر ، وأحمر ، وأسود ، وأبيض ...» اهـ. =

....

تقدم من أن المعتبر الوصف في الأصل ، وهذا[1] وصف في الأصل فوجب اعتبارها وإن استعملت في غير ذلك ، كما ثبت في (أسود) و (أرقم) و (أدهم) بالدليل المتقدم[2] .

= وقال ٢ / ٤ : « ... وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة ، قال : من قبل أن (أحمر) كان وهو صفة – قبل أن يكون اسما – بمنزلة الفعل ، فإذا كان اسما ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذا كان صفة ، وأما (يزيد) فإنه لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسما و (أحمر) لم يزل اسما » ا هـ .

قال الزجاج : « وهذا القول هو الذي أختار » ا هـ ما لا ينصرف ص ٨ .

هذا وقد وافق المبرد الأخفش فيما ذهب إليه ، فقد أورد ما نص عليه سيبويه والخليل ثم استدرك عليه بقوله : « ... هذا قول النحويين ، ولست أراه كما قالوا » .

أرى إذا سمي بـ (أحمر) – وما أشبهه ثم نكر – أن ينصرف لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت ، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتا ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، ولا أراه يجوز في القياس غيره » ا هـ . المقتضب ٣١٢/٣ .

وقال الزجاج : « ... وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش ، وكلاهما عندى مذهب » ا هـ . ما لا ينصرف ص ٨ .

غير أن المبرد قد أثبت ما يوافق نص سيبويه ويوهم اتفاقه معه ، يقول : « ... اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربي أو أعجمي ، قلت حروفه أو كثرت ، في المعرفة فإنه ينصرف في النكرة إلا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ، فمنها : ما كان من (أفعل) صفة نحو : أخضر ، وأحمر ... » ا هـ . المقتضب ٣ / ٣١٩ .

وينظر أيضاً المقتضب ٣ / ٣١١ . وينظر ما علق به الأستاذ عضيمة في حاشيته ٢ / ٣١٢ ، ٣١٣.

(١) في ج : (وهذه) . (٢) يشير المصنف بهذا إلى أن سيبويه إنما يمنعه الصرف اعتدادا بأصالة الوصف كما في (أسود) و (أرقم) و (أدهم) .

قال سيبويه ٢ / ٥ : « ... وأما (أدهم) – إذا عنيت القيد – و (الأسود) – إذا عنيت الحية – و (الأرقم) – إذا عنيت الحية – فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ولم تختلف في ذلك العرب » ا هـ . وينظر اعتراض الرضي على هذا فيما أثبت سابقاً في الهامش رقم (٩) ص ٦٨ . وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٩٧ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٩٦ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٦٩ .

وَلاَ يَلْزَمُهُ بَابُ (حَاتِمٍ) لِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ اعْتِبَارِ المُتَضَادَّيْنِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ .

وأشكل ما يرد عليه[1] باب (حَاتِمٍ) و (ضَارِبٍ) إذا سمي به ، فإنه يقال : لو صح اعتبار الصفة الأصلية بعد زوالها بالتسمية لوجب امتناع (حَاتِمٍ) من الصرف للعلمية والوصفية ، وهو مصروف بالإجماع ، وإذا[2] ثبت أن الوصفية الأصلية معتبرة مع الاسمية إجماعاً فنحن إذا نكرنا لم ننكر إلا ما انتفى فيه اعتبار الوصفية ، فلا وجه لتقديرها بعد الحكم بانتفائها .

والجواب أنه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية في مثل : (أسود) و (أرقم)[3] وإنما لم تعتبر في باب (حَاتِمٍ) لمانع خاص[4] ، وهو أنا نعلم أن الوصفية تنافي[5] العلمية في المعنى ، لأن العلمية وضع الشيء لمدلول بعينه لا يتجازوه ، والوصفية[6] وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً ، فكيف يكون

---

(١) يعني : سيبويه .

قال الرضي ١ / ٦٨ : « قوله (ولا يلزمه باب حاتم) هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها ، وتقريره : أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب (حاتم) غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي .

فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه ، لأن في (حاتم) ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف (أحمر) المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصفية والعلمية ، إذ الوصف يقتضى العموم ، والعلمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تناف » ا هـ .

وينظر رد الرضي على قول المصنف في شرحه ١ / ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) في أ : (فإذا) .

(٣) ينظر الهامش رقم (٢) ص ١٠٦ .

(٤) أجاب المصنف عن ذلك في شرح الوافية ١ / ٧١ بقوله :

« يجاب أن المانع في أصل الصفة   معتبر ما لم يكن في معرفة »

يقول : إن الصفة الأصلية معتبرة ما لم تجامع العلمية ، فذلك مانع في اعتباره لئلا يتوهم اعتبار متضادين في حكم واحد ، فمن ثم لم يعتبر في (أحمر) حال العلمية ، ولا في (حاتم) ، فلما نكر (أحمر) ذهب المانع من اعتبارها فوجب اعتبارها على ما ذكر » ا هـ .

(٥) في ج : (ينافي) .

(٦) في ب : (الصفة) .

....

الشيء مختصاً غير مختص ؟ فامتنع اعتبار المتضادين[1] في حكم واحد ، وهو منع الصرف فلما نكر زال المانع لاعتبار الوصفية ، فاعتبرت لزوال المانع فوافقت علة أخرى ، فوجب منع الصرف لذلك[2] .

ومذهب سيبويه أولى لما ثبت مقدماً[3] من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى[4] .

ويلزم الأخفش صرف ما علم أن العرب تمنعه الصرف نحو (أسود) ومنع صرف ما علم أن العرب تصرفه نحو : مررت بنسوة أربع[5] .

(١) في ب : (متضادين) ، وفي ط : (الضدين) .

(٢) نقل الجامي في شرحه ، رد المصنف هذا . ينظر الفوائد الضيائية ٢ / ١٠١ .

(٣) في أ : (متقدماً) . (٤) ينظر الهامش رقم (٩) ص ٦٨ . والهامش رقم (٢) ص ١٠٦ .

(٥) قال التبريزي في شرحه : « ... المشهور عن الأخفش أن (أحمر) إذا نكر بعد العلمية صرف ، وحكي المعترض في التسهيل عن الأخفش قولين ولم يذكر رجوعه .

وقال ابن خروف : إن الأخفش لم يخالف سيبويه ، ونصه في كتاب (الأوسط) يدل عليه . وقال بعض أئمة عصرنا : إن نقل ابن خروف عن الأخفش في كتابه (الأوسط) ليس بصحيح لأنه نص في هذا الكتاب أن (أفعل) مما هو صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو : آدم ، وأحمر ، وأصفر ، وأخضر ، إلا إن سمي به رجلا فإنك إن سميت به رجلا انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة .

فعلى هذا القول ثبت القول بالصرف عن الأخفش في مثل (أحمر) إذا نكر بعد التسمية حتى ثبت نقل المعترض عن كتاب معين نقلاً صحيحاً أن الأخفش رجع عن هذا القول ، وعلى تقدير رجوعه لم يتوجه السؤال لأن المصنف ما قال أن الأخفش مات على المخالفة » ا هـ . مبسوط الأحكام شرح الكافية ورقة ٥٦ ، ٥٧

ويؤكد هذا ما أثبته محقق كتاب (معاني القرآن) للأخفش بقوله : « إنه رأى في حواشيه على الكتاب صرف (أحمر) إذا سمي به ونكر بعد التسمية ، ثم رجع عنه في كتابه (الأوسط) فوافق سيبويه على منع الصرف إذا نكر ... ولعل كتابه (الأوسط) إنما ألف بعد عودته إلى البصرة من بغداد وتجدد عهده بآراء أهل البصرة ومناقشاتهم » ا هـ .

منهج الأخفش الأوسط ص ٣٩٢ ، ٣٩٣

وينظر : شرح الرضي ١ / ٦٨ – الهامش رقم (٤) ص ١٠٥ .

وَجَمِيعُ الْبَابِ بِاللَّامِ أَوِ الْإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرَةِ .

قوله : « وَجَمِيعُ الْبَابِ بِالَّلامِ أَوِ الْإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرَةِ »[1] .

وجميع الباب – أعني : باب ما لا ينصرف – إذا دخلته الألف[2] واللام أو الإضافة – أعني : أن يكون مضافا – ينجر بالكسرة كقولك : مررت بالأَحْمَرِ ومررت بِأَحْمَرِكُم[3] .

وإنما انجر[4] بالكسرة إما لأنه دخل عليه ما هو من خواص الأسماء فقابل شبه // الفعل فرجع إلى أصله[5] ، وإما لأن الجر لم يمتنع فيه إلا تبعاً لذهاب التنوين للعلتين[6] .   ٢١

فلما كان زوال التنوين هذا لأجل الألف[7] واللام أو الإضافة لا للعلتين زال موجب منع الجر ، فدخل . وهذا قول أكثرهم[8] .

* * *

(١) لم تثبت هذه العبارة في نسخ الشرح عدا (ط) .   (٢) (الألف) ساقطة من ط .

(٣) في سيبويه ١ / ٧ : « ... وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ... » ا هـ .

وقال ٢ / ١٣ : « واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلت عليه الألف واللام ، وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » اهـ . وينظر المقتضب ٣١٣/٣ .

(٤) في ط : (ينجر) .

(٥) هذا قول الزجاج والسيرافي والزجاجي ومن تابعهم ، ويبنىَ هذا القول على أن الممنوع من الصرف عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة ، وليس أحدهما تابعا للآخر ، وذلك لمشابهته الفعل إذ لا يدخل الجر والتنوين الفعل .

ينظر : ما لا ينصرف للزجاج ص ١ ، ٢ – الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٧٣ شرح ابن يعيش ١ / ٥٨ – الكافي شرح الهادي للزنجاني ٣ / ١٠٢٤ .

(٦) ينظر ما أثبته في صدر هذا الباب في الهامش رقم (٢) ص ٤٧ .

(٧) (الألف) ساقطة من نسخ الشرح .

(٨) قال في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٧٣ : « ... وهم الأكثرون » ا هـ .

وقال في شرح الوافية ١ / ٣١ : « ... والجر تابع ذهابه لذهاب التنوين بالعلتين عند الأكثر » اهـ .

وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٥٨ .

الْمَـــرْفُوعَـــاتُ

الْمَرْفُوعَاتِ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْفَاعِلِيَّةِ ....

قوله : « الْمَرْفُوعَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْفَاعِلِيَّةِ »[1] .

* * *

---

(١) قال الرضي ١ / ٧٠ : « ويعني باشتماله على (عَلَمِ الفاعلية) : تضمنه إياه بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه ، ويعني بـ (علم الفاعلية) الضم والألف والواو ، إذا دل كل واحد منها على كون الاسم - الذي هو في آخره - عمدة الكلام ، فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع .

والأولى - على ما اخترناه قبل - أن يقال : المرفوعات ما اشتمل على العمدة ، لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا ، بل هو أصل في جميع العمد » ا هـ .   وينظر شرح الرضي أيضاً ١ / ٢٤ ، ٢٥ .

وإنما قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر ، والبواقي محمول عليها ، والمنصوب في الأصل فضلة لكنه يشبه بها بعض العمد كاسم (إن) وخبر (كان) وأخواتها وخبر (ما) و (لا) .

والمجرور في الأصل منصوب المحل .

ينظر :

شرح ابن يعيش ١ / ٧٤ .

شرح الرضي ١ / ٧٠ .

الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٠٤ .

الْفَـــــاعِـــلُ

فَمِنْهُ الْفَاعِلُ ، وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ وَقُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ ،

قوله : « فَمِنْهُ الْفَاعِلُ[1] وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ[2] أَوْ شِبْهُهُ وَقُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ » .

قوله : ما أسند إليه الفعل أو شبهه[3] ، ليدخل فيه نحو : زيد قائم أبوه ، فإنه فاعل لأنه أسند إليه ما أشبه الفعل .

قوله : وقدم عليه ، ليخرج عنه نحو قولك : زيد قام ، فإنه يوهم أن (زيدا) هو المسند[4] إليه (قام) فيظن أنه داخل[5] في الحد وليس هو فاعلا .

---

(١) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٧٣ : « ... وابتدأ بالفاعل لأنه الأصل فيها ومن ثم كان غيره مشبها به » اهـ .

وإنما كان كذلك لأن مذهب المصنف – تبعًا للزمخشري – أن أصل المرفوعات هو الفاعل ثم المبتدأ أو الخبر بالحمل عليه . قال ابن يعيش ١ / ٧٣ : « ... والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم ... وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولا وحمل عليه المبتدأ والخبر » اهـ . وقد عزى الجامي هذا القول في شرحه ٢ / ١٠٦ إلى الجمهور ، وعزاه السيوطي في الهمع ١ / ٩٣ إلى الخليل .

وحجة المصنف في ذلك أن الفاعل أحد جزئي الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل ، كما أن عامله أقوى من عامل المبتدأ على قول جمهور البصريين .

ينظر : المفصل ص ١٨ ، الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٠٦ .

وقيل أصل المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه وتبعه ابن السراج واختاره ابن مالك . ينظر : سيبويه ١/٧، أصول ابن السراج ١ / ٦٢ – شرح الكافية ١ / ٧٧ . ونقل ابن يعيش ١ / ٧٣ عن ابن السراج غير هذا .

وقيل إن الفاعل والمبتدأ كلاهما أصل وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ولا محمولا عليه ، واختار الرضي هذا القول ونقله عن الأخفش وابن السراج .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣ – مخطوطة معاني القرآن للأخفش ٤ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٣٤ – وهذا القول هو الأجدر بالقبول وذلك لاختلاف وضع كل من الفاعل والمبتدأ في الجمل ، إذ موضع الفاعل هو الجملة الفعلية وما حمل عليها ، وموضع المبتدأ هو الجملة الاسمية ، فلا يصح الادعاء بأن أحدهما أصل للآخر لأن ذلك تكلف لا مقتضى له .

وأما ما ذكر من كون عامل الفاعل أقوى فإن هذا يصلح علة لتقديمه على المبتدأ لا أن يكون موجباً لأصالته . وينظر : شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام ١ / ٣٣٦ .

(٢) في أ ، ب ، ج : « الفعل أو شبهه إليه » وما أثبته أوجه لموافقة المتن .

(٣) وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف .

(٤) في ط : (وهو مسند) . (٥) في ج : (دخل) .

قوله : على جهة قيامه به احتراز من مفعول ما لم يسم فاعله نحو : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فإنه أسند الفعل إليه وقدم عليه ، فلو لم يحترز منه لدخل وليس هو بفاعلٍ عند من حده[1] بهذا الحد[2] .

والذين يجعلونه من أنواع الفاعل لا يحترزون عنه[3] بهذا القيد[4] .

وأكثر البصريين[5] من المتقدمين هو عندهم فاعل[6] ، فإذا حدوا الفاعل لم يحترزوا عنه ليدخل في حده .

---

(١) في ب ، ج : (من حد) .

(٢) هذا قول الإمام عبد القاهر وتبعه الزمخشري .

وقد صرح المصنف بنسبته إلى الزمخشري في شرحه للمفصل ٢ / ١٠٢ بقوله : « ... ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل ، والذي يدل عليه أنه داخل في حده ، وأنه لم يذكره في المرفوعات ، فدل على أنه داخل في الفاعل ، إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه ، وأنه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه » ا هـ .

وينظر : الجمل لعبد القاهر ص ١٣ ، المرتجل لابن الخشاب شرح الجمل ص ١١٨ ، ١١٩ – شرح الرضي ١ / ٧١ .

قال ابن يعيش – بعد أن ذكر رأي الزمخشري وعبد القاهر : « ... ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو : ضرب زيد ، وأكرم بكر ، صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ، إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثرا فيه » اهـ .

وقال الرضي : « ... وخلافهم لفظي راجع إلى أنه : هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل أو لا ؟ وليس خلافا معنويا » ا هـ .

ينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٧٤ ، شرح الرضي ١ / ٧١ .

(٣) في ج : (منه) .

(٤) ينظر الهامش رقم (٢) من نفس الصفحة .

(٥) (من) ساقطة من ط .

(٦) قال سيبويه ١ / ١٤ : « ... فالفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعل ذلك بالفاعل .

فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك : ذهب زيد وجلس عمرو . والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعده إليه فعل فاعل فقولك : ضرب زيد ، ويضرب عمرو » ا هـ . =

واختير قوله : (على جهة قيامه به) ولم يقل (قائماً به) ليدخل فيه ما هو قائم به على الحقيقة وما هو جار مجراه في التعبير والتقدير كالنسب والإضافات فالأول مثل قولك : عَلِمَ زيد ، وشبهه .

والثاني مثل قولك[1] : قَرُبَ زيد ، وبَعُدَ ، وشبهه .

والباب كله واحد سواء[2] كان فيه معنى محقق يقوم بالفاعل ، أو يجرى مجراه من نسبة أو إضافة ، فاختير قوله[3] : (على جهة قيامه به) لذلك[4] .

قوله : « وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ فِعْلَهُ » .

لأنه أحد جزئي الجملة معه وما عداهما فضلة ، وقد وجب تقديم الفعل[5] فوجب أن يكون الأصل أن يلى فعله لأنه المحتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره ، فإن قدم عليه المفعول كان في النية مؤخراً[6] لما ذكرناه .

= وقال المبرد (المقتضب ٤ / ٥٠) : « المفعول الذي لم يسم فاعله وهو رفع نحو قولك : ضرب زيد وظلم عبد الله ، وإنما كان رفعا – وحد المفعول أن يكون نصبا – لأنك حذفت الفاعل ، ولابد لكل فعل من فاعل لأنه لا يكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد ا هـ . وينظر قول ابن السراج في أصوله ١ / ٥٨ .

(١) (قولك) ساقطة من أ ، ب .

(٢) (سواء) في هامش جـ .

(٣) (قوله) ساقطة من ب ، جـ .

(٤) قال الرضي ١ / ٧١ : « ... فكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعل عند النحاة وإن لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالأمور النسبية نحو : قرب وبعد زيد ، وكذا الأفعال المتعدية نحو : ضرب وقتل ، لأن (الضرب) نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم بأحدهما دون الآخر ، بل بهما لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر » ا هـ .

(٥) في أ : (الفاعل) وهو سهو من الناسخ .

(٦) هذا قول الزمخشري في المفصل ص ١٨ .

قال : « ... والأصل فيه أن يلي فعله لأنه كالجزء منه ، فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً » ا هـ .

قوله : « فَلِذَٰلِكَ جَازَ[1] ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ، وَامْتَنَعَ : ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً » .

يعني : ومن أجل أن أصل الفاعل التقديم على غيره جازت المسألة الأولى وامتنعت الثانية .

وبيانه : أنك إذا قلت : ضَرَب غُلَامَهُ زَيْدٌ ، فلابد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظياً أو معنوياً ، وهو راجع إلى (زيد) وهو متأخر لفظا[2] فلولا أنه متقدم من حيث المعنى لم يجز ، ولكنه لما كان فاعلا - والفاعل رتبته التقديم - جازت هذ المسألة[3] لأنه في حكم قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ[4] .

وامتنعت المسألة الأخرى - وهي قولك : ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً - لأن الضمير في (غُلَامُهُ) راجع إلى (زَيْدٍ) وهو متأخر لفظا ومعني[5] .

وأما اللفظ فمعلوم حسا ، وأما المعنى فلأنه[6] راجع إلى المفعول ، ورتبته التأخير[7] ، فرجع إلى غير مذكور .

---

(١) في ب ، جـ : (ومن ثم جاز) . (٢) زاد في هامش ب : (متقدم معنى) .

(٣) سقط من جـ : (جازت هذه المسألة) .

(٤) هذا معنى قول الفارسي : « ... ومرتبة الفاعل أن يتقدم على المفعول نحو : ضرب عبد الله زيدا ، ويجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل كقولنا : ضرب زيدا عبد الله ، وفي التنزيل : ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ .

وكذلك جاز : ضرب غلامه زيد ، ولم يمتنع كما يمتنع الإضمار قبل الذكر ، لأن التقدير به التأخير ، فكما أنك لو قلت : ضرب زيد غلامه لكان إضمار (زيد) بعد جرى ذكره ، فكذلك إذا قدم والنية به التأخير .

ولو جعلت (الغلام) الفاعل في هذه المسألة فقلت : ضرب غلامه زيدا ، لم يجز كما جاز ذلك في المفعول » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٦٤ ، ٦٥ . وينظر : المفصل ص ١٨ .

وقد أشار المصنف بهذا إلى جواز تأخر الفاعل عن المفعول ، وسيذكر مواضع وجوب تقديمه ووجوب تأخيره تفصيلا .

(٥) في ب : (ومعنى) وهو تحريف .

(٦) في جـ : (فإنه) . (٧) في ط : (التأخر) .

....

// فامتنعت المسألة[1] لذلك[2] .

٢٢

(١) في أ : (لذلك المسألة) .

(٢) هذا قول جمهور النحويين ، وقد أجاز هذه المسألة الأخفش من البصريين ذكره الرضي في شرحه ١ / ٧٢ ولكني لم أجده في (معاني القرآن) للأخفش .

وجوزها أيضاً أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد من أصحاب الكسائي (ت ٢٤٣ هـ) ذكره التبريزي في شرح الكافية ورقة ٦٢ ، والمرادي في شرح الألفية ٢ / ٢٠ ، والسيوطي في الهمع ١ / ٦٦ ، وحاشية الخصائص ١ / ٢٩٤ .

وجوزها أيضاً أبو الفتح بن جني بقوله في الخصائص ١ / ٢٩٤ : « ... وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جَزَىٰ رَبُّه عني عديَّ بن حاتم ....

عائدة على (عدي) خلافا للجماعة » ا هـ .

وممن أجاز مثل هذه المسألة أيضاً ابن مالك ، بقوله في شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٢ : « ...ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعا وفاقا لأبي الفتح » ا هـ .

وبقوله في التسهيل ص ٧٩ : « ... وعند الأكثرين في نحو : ضرب غلامه زيدا والصحيح جوازه على قلة » ا هـ .

هذا وقد أوضح المصنف في شرح المفصل ٢ / ١٠٤ علام عاد الضمير في البيت الذي ذكره ابن جني ، وذلك قوله : « ... أن البيت مردود عند المحققين ، وأراد : رب الجزاء ، المدلول عليه بقوله : (جزى) : ا هـ .

وبمثل تخريج المصنف قال الرضي في شرحه ١ / ٧٢ ، والجامي ٢ / ١٠٩ والتبريزي ورقة ٦٢ . وقد أوضح التبريزي مقصد المصنف من قوله : (المراد : رب الجزاء) بقوله : « ... وأما قول من قال : لا يجوز هذا التقدير لأنه ليس ثم مرجع هذا الضمير . فليس شيء لما بينا من أن مرجعه المصدر ورجع الضمير إلى مثل ذلك جائز ، قال الله تعالى : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ أي : العدل ، وقولهم : من كذب كان شرا له ، أي : الكذب » ا هـ .
مبسوط الأحكام ورقة ٦٢

وقد حسم المرادي القول في هذه المسألة بقوله : « ... وقد أجاز بعضهم في الشعر دون النثر وهو الإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر » ا هـ . شرح الألفية ٢ / ٢٠ .

وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٧٥ ، ٧٦ – المغني ٢ / ٤٩٢ – خزانة الأدب ١ / ١٣٤ – شرح الأشموني ٢ / ٥٨ ، ٥٩ – الهمع ١ / ٦٦ .

قوله : « وَإِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ لَفْظاً فِيْهِمَا وَالْقَرِينَةُ ..... إلى آخره » .

بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل – الذي هو الأصل – بعد أن كان جائزاً تأخيره .

فمنه : أن ينتفي الإعراب في الفاعل والمفعول جميعا ، والقرينة كقولك : ضَرَبَ مُوسَى عِيْسَى ، لأنه لو لم يتقدم الفاعل هاهنا لا أدى إلى اللبس[1] ، فالتزم التقديم لذلك ، بخلاف قولك[2] : أَكَلَ مَوسَى الكُمَّثْرَى ، فهذا وإن انتفي فيهما الإعراب فجائز فيه التقديم لما فيه من القرينة الرافعة للبس[3] ، إذ لا يشكل أن (موسى) آكلٌ ، و (الكمثرى) مأكول .

ومنها أن يقع الفاعل مضمرا متصلا ، فإنه يجب تقديمه على المفعول كيفما قُدِّرَ ، كقولك : ضربت زيداً ، لأنه لا يمكن تأخيره لأن وضعه متصل ، فلو أُخِّرَ لوجب أن يكون منفصلا ، وذلك غير سائغ .

---

(١) قال المرادي : « ... فيتعين كون الأول فاعلا – كذا قال ابن السراج – وتضافرت على ذلك نصوص المتأخرين ، ونازعهم في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور ، وقال : لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية ، ولا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين ، فيأتي باللفظ المحتمل ولا يمنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة » ا هـ . شرح الألفية ٢ / ١٦

قال ابن السراج : « التقديم إذا ألبس على السامع أنه مقدم ، وذلك قولك : ضرب عيسى موسى ، إذا كان (عيسى) الفاعل لم يجز أن يقدم (موسى) عليه لأن ملبس لا يبين فيه إعراب ، وكذلك : ضرب العصا الرحي لا يجوز التقديم والتأخير » ا هـ . أصول النحو ٢ / ٢٥٥ .

والذي ورد عن سيبويه هو قوله : « ... فمن ثم كان اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما وهو عربي جيد ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعني ، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم » ا هـ . سيبويه ١ / ١٤ ، ١٥ .

(٢) في هامش ب ما بين قوله : (كقولك) السابقة وهذه .

(٣) والقرينة هنا قرينة معنوية ، وكذلك في نحو : استخلف المرتضي المصطفى وقد تكون القرينة لفظية ويتحقق ذلك بأن يكون الإعراب ظاهرا في تابع أحدهما أو كليهما نحو : ضرب موسى وعيسى الظريف ، أو يتصل بالفعل علامة الفاعل نحو : ضربت موسى سعدي ، أو يتصل ضمير الثاني بالأول نحو : ضرب فتاه موسى . وينظر : شرح الرضي ١ / ٧٢ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٣ – مبسوط الأحكام ورقة ٦٣ .

ومنها : أن يقع مفعوله بعد (إلا) أو معناها ، مثال الأول : ما ضَرَب زَيْدٌ إلاَّ عمراً ، والثاني : إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً ، لأن ما بعد (إلا) المفرغة هو المقصود بالإثبات دون ما عداه من الجنس المنفي قبله ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا ، فقد نفيت جنس من وقع[1] عليه ضرب زيد وأثبت منه (عمرا) لا غير ، فلو ذهبت تقدم وتؤخر فتقول : ما ضرب عمراً إلا زيد ، انعكس المعنى[2] .

وكذلك إذا قلت : إنما ضرب زيد عمراً ، لأن ما يقع ثانيا في مثل[3] ذلك بمثابة الواقع بعد (إلا) ليحصل الغرض المقصود ، فوجب فيه ما وجب في المذكور معه (إلا)[4] .

---

(١) في هامش أ : (يقع) .

(٢) أجاز السكاكي ذلك ، وذلك قوله : « اعلم أنك إذا أردت قصر الفاعل على المفعول قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا ، على معنى : لم يضرب زيد غير عمرو .

وإذا أردت قصر المفعول على الفاعل قلت : ما ضرب عمرا ، إلا زيد ، على معنى : لم يضربه غير زيد ... ولك أن تقول في الأول : ما ضرب إلا عمرا زيد ، وفي الثاني : ما ضرب إلا زيد عمرا ، فتقدم وتؤخر ، إلا أن هذا التقديم والتأخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قل دوره في الاستعمال ، لأن الصفة المقصورة على (عمرو) – في قولنا : ما ضرب زيدا إلا عمرا – هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا ، والصفة المقصورة على (زيد) – في قولنا : ما ضرب عمرا إلا زيد – هي الضرب لعمرو » ا هـ المفتاح ص ١٤٣ .

وينظر : الهامش رقم (٢) ص ٣٣١ – دلائل الإعجاز لعبد القاهر ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، شرح الوافية للمصنف ١ / ٧٧ وفيها رد على السكاكي في إجازة مثل ذلك – شرح الرضي ١ / ٧٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٣ – مبسوط الأحكام ورقة ٦٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ١١١ .

(٣) (مثل) زيادة من ط .

(٤) قال عبد القاهر : « ... قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات : يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى : ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾ إن المعني : ما حرم ربي إلا الفواحش ... وقال أبو إسحق الزجاج في قوله تعالى : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ﴾ ... والذي اختاره أن تكون (ما) هي التي تمنع (أن) من العمل ، ويكون المعنى : ما حرم عليكم إلا الميتة ، لأن (إنما) تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه » ا هـ . دلائل الإعجاز ص ٣٢٦ وما بعدها – وينظر معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٥٤ .

قوله : « وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرْ مَفْعُولٍ ... إلى آخره » .

بيان لما يعرض له[1] فيوجب تقديم المفعول على الفاعل الذي هو خلاف الأصل .

فمنها[2] : أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعول[3] كقولك : ضَرَبَ زَيْداً[4] سَيِّدُهْ ، لأنه إن لم يتقدم المفعول هاهنا رجع الضمير إلى غير مذكور لا لفظاً ولا معنى ، فيرجع من باب : ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً[5] ، وتقدم أن ذلك ممتنع[6] فوجب التأخير لما ذكرناه .

ومنها[7] : أن يقع الفاعل بعد (إلاَّ) كقولك : ما ضَرَبَ عَمْراً إلاَّ زَيْدٌ ، لأن الغرض هاهنا نفي جنس الفاعلية وإثباتها لـ (زيد) ، عكس ما ذكرناه من قبل عند تأخير المفعول بعد (إلا)[8] ، فلو ذهبت تؤخر المفعول لانعكس المعنى ، ألا ترى أنك[9] إذا قلت : ما ضرب عمراً إلا زيدٌ ، فلو قدرت ضاربا آخر لعمرو غير (زيد) لم يصدق الكلام المذكور ، ولو قدرت مفعولا آخر غير (عمرو) لم تخل به .

---

(١) (له) زيادة من ط . (٢) في ب ، جـ : (منها) .

(٣) في ط : (أن يتصل ضمير المفعول بالفاعل) .

(٤) في جـ : (عمرا) .

(٥) قال الفارسي : « ... فإذا قال : ضرب زيدا غلامه ، جاز لتقديم ذكره ، وفي التنزيل : ﴿ وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ﴾ و ﴿ لا ينفع نفسا إيمانها ﴾ » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٦٥.
وقال الرضي ١ / ٧٥ : « ... وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته نحو : ضرب زيدا الذي ضرب غلامه ، وأكرم هندا رجل ضربها ، هكذا قيل » ا هـ .

(٦) خلافا للأخفش من البصريين ، وأبي عبد الله الطوال من الكوفيين ، وأبي الفتح بن جني وابن مالك . وينظر ما أثبته في الهامش رقم (٢) ص ٣٢٧ .

(٧) ذكر المصنف هذا الموضع – في الشرح – بعد الذي يليه ، وقد قدمته موافقة لما أثبته المصنف في المتن .

(٨) ينظر الهامش رقم (٢) مع ما أثبته المصنف ص ٣٢٩ .

(٩) في ب : (لأنك) بدل : (ألا ترى أنك) .

وإذا قلت : ما ضر زيدٌ إلا عمرا ، فلو قدرت مفعول آخر غير (عمرو) لم يصدق // الكلام ، ولو قدرت فاعلا آخر غير (زيد) لم تخل به[1] .

٢٣

فقد تبين أن كل واحدة من المسألتين عكس الأخرى في المعنى ، فوجب التزام ما ذكر في كل واحدة منهما[2] .

ومنها : أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير مضمر متصل نحو : ضربني زيد ، وما ضربني إلا أنت[3] ، لأنه لو لم يتقدم المفعول لوجب أن يكون منفصلا ، وقد ثبت له في مثل[4] ذلك الاتصال ، فامتنع تأخيره لذلك .

---

(١) (به) ساقطة من أ .

(٢) سكت المصنف عن المحصور بـ (إنما) ، فلم يذكره كما ذكره في مسألة وجوب تقديم الفاعل ، وحقيقة الأمر أنه لا خلاف في وجوب تأخير المحصور بـ (إنما) .

قال المرادي : « ... وأما المحصور بـ (إلا) فنقل المصنف أنه يجب تأخيره خلافا للكسائي فإنه أجاز تقديمه فاعلا كان أو مفعولا ، ووافقه ابن الإنباري على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل » ا هـ . شرح الألفية ٢ / ١٨ .

والذي ذكره ابن مالك هو : « ... وأجاز الكسائي وحده تقديم المحصور بـ (إلا) لأن المعنى مفهوم معها ، قدم المقترن بها أو أخر ، بخلاف المصحور بـ (إنما) فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير ، فلذلك لم يختلف في منع تقديمه .

وغير الكسائي يلتزم تأخير المحصور بـ (إلا) ليجرى الحصران على سنن واحد ، ووافق الكسائي أبو بكر بن الأنباري في تقديم المحصور ، إذا لم يكن فاعلا نحو : ما ضرب إلا زيدا عمرو ، و لم يوافقه في تقديمه إذا كان فاعلا نحو : ما ضرب إلا زيدا عمرا ، وأنشد مستشهدا على ما أجازه :

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » ا هـ

شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٤

قال المرادي : « ... والحاصل ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقا وهو مذهب الكسائي ، والمنع مطلقا وهو مذهب الجمهور ، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري .

ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء والكسائي أجازه تقديم المفعول إذا حصر بـ (إلا) » اهـ .

ينظر : شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٩ - شرح التسهيل للمرادي ١ / ٥٤٠ ارتشاف الضرب ٢ / ٥٣٣ - الأشموني ٢ / ٥٧ - الهمع ١ / ١٦١ .

(٣) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٧٨ . (٤) (مثل) ساقطة من ب .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفَاعِلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جوازاً كَقَولِكَ : زَيْدٌ ، لِمَنْ قَالَ : مَن ضَرَبَ ؟...

قوله : « وَقَدْ يُحَذَفُ الْفَاعِلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[1] جوازاً » .

وذلك عند قيام القرائن[2] – حالية كانت أو مقالية – كقولك : زيد ، لمن يقول : من قام ؟[3] . فـ (زيد) فاعل لفعل مقدر دل عليه قول السائل : من قام ؟ ولولا ذلك لم يسغ حذفه ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد ، من غير قرينة لم تفد بذلك[4] شيئا !! .

ومنه قوله تعالى[5] : « يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ »[6] – في قراءة ابن عامر[7] وأبي بكر بن[8] عياش[9] – بفتح الباء .

---

(١) (لقيام قرينة) لم تثبت في نسخ الشرح .

(٢) في ط : (قرائن) .

(٣) في ب ، ج : (كقولك لمن يقول : من قام ؟ زيد) وما أثبته أوجه .

(٤) في ط : (ذلك) . (٥) (تعالى) لم تثبت في ب .

(٦) الآيتان ٣٦ ، ٣٧ / سورة النور .

(٧) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة ، أحد القراء السبعة وإمام أهل الشام في القراءة وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها .

سمع من معاوية بن أبي سفيان والنعمان بن بشير ووائلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد . ولد سنة ثمان للهجرة في بلدة (رحاب) من أعمال البلقاء وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وولي قضاءها في خلافة الوليد بن عبد الملك .

توفي سنة ثمان عشرة ومائة بدمشق ، يوم عاشوراء . ينظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ٢٤٣ – أخبار النحويين البصريين ص ١٨ ، ٥٣ – الأعلام ٤ / ٢٢٨ .

(٨) هو أبو بكر بن شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الخياط الأسدي النهشلي الكوفي ، عرض القرآن الكريم على عاصم وعطاء بن السائب ثلاث مرات ، وأخذ عنه الكسائي وخلاد الصيرفي دهرا ، وكان من أئمة السبعة .

توفي في جمادي الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة ، وقيل أربع وتسعين .

ينظر : طبقات القراء ١ / ٣٢٥ – أخبار النحويين البصريين ص ١٢ .

(٩) في أ : (في قراءة ابن عامر وابن عياش وأبي بكر) وهو خلط لأن ابن عياش هو أبو بكر كما وضح من ترجمته في الهامش السابق .

ونسب الفراء هذه القراءة إلى عاصم ، فقال : « ... وقرأ عاصم (يسبح) – بفتح الباء – =

....

وذلك أن قوله[1] : (رِجَالٌ) لا يصلح أن يكون مرفوعا بـ (يُسَبَّحُ) لا فاعلاً ولا مفعولاً لما لم[2] يسم فاعله .

أما الأول[3] فلبناء (يُسَبَّحُ) البناء الذي يجب حذف الفاعل معه .

وأما الثاني[4] فلفساد المعنى ، لأنه يؤدي إلى[5] أن يكون (الرجال) هم المسبحين[6] في البيوت المذكورة بالتعظيم ، فوجب أن يقدر فاعلا حذف فعله لتقدم ما يدل عليه من جملة أخرى ، لأنه إذا قيل : (يُسَبَّحُ) فقد علم أن ثم فاعلاً ولكنه لم يذكر[7] ، فكأن سائلاً سأل عنه فقال : من يسبح ؟ فقيل[8] : رجال ، أي : يسبحه رجال[9] ، فـ (رجال) فاعل لفعل مقدر على نحو ما تقدم[10] .

= فمن قال : (يسبح) رفع (الرجال) بنية فعل مجدد ، أكنه قيل : يسبح له رجال لا تلهيهم تجارة ، ومن قال : (يسبح) – بالكسر – جعله فعلا ولم يضمر سواه » ا هـ .
معاني القرآن ٢ / ٢٥٣ .

وقال العكبري : « ... وقيل هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : المسبح رجال ، وقيل التقدير : فيها رجال » ا هـ . التبيان ٢ / ٩٧١ .

وقال الزمخشري : « ... وقريء : (يسبح) على البناء للمفعول ، ويسند إلى أحد الظروف الثلاثة ، أعني : (له فيها بالغدو) و (رجال) مرفوع بما دل عليه (يسبح) وهو (يسبح له) . و (تسبح) – بالتاء وكسر الباء – وعن أبي جعفر رضي الله عنه : بالتاء وفتح الباء ، ووجهها : أن يسند إلى أوقات (الغدو) و (الآصال) على زيادة الباء وتجعل الأوقات مسبحة » ا هـ . الكشاف ٣ / ٦٨ .

وينظر : الحجة لابن خالويه ص ٢٦٢ – حجة القراءات لابن زنجلة ص ٥٠١ البحر المحيط ٦ / ٤٥٨ – تقريب النشر ص ١٤٩ – تحبير التيسير ص ١٤٨ اتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٥ .

(١) في ج : (قولك) .
(٢) (لم) ساقطة من ط .
(٣) وهو عدم صلاح كونها فاعلا .
(٤) وهو عدم صلاح كونها مفعولا لما لم يسم فاعله .
(٥) (إلى) ساقطة من أ .
(٦) في ط : (المسبحون) بالرفع وهو خطأ .
(٧) في ب : (يذكره) .
(٨) في ج : (فقال) .
(٩) (رجال) ساقطة من ج .
(١٠) ينظر : المفصل ص ٢١ – المغني ٢ / ٦٢٠ – البحر المحيط ٦ / ٤٥٨ .

وكذلك قول الشاعر[1] .

[١] لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومِةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الْطوّائِحُ[2]

لأنه لما قال : (لِيُبْكَ يَزِيدُ) عُلِمَ أن ثم من يبكيه ، فكأنه قيل : من يبكيه[3] ؟ فقيل ضَارِعٌ لِخُصُومِةٍ ، فهو على ما ذكرنا في الآية[4] .

---

(١) اختلف في قائله ، فقيل : لبيد ، وقيل : مزود أخو الشماخ ، وقيل : الحارث ابن نهيك ، وقيل : ضرار النهشلي ، وقيل : الحارث بن ضرار النهشلي ، وقيل : المهلهل بن ربيعة . وأصوب الأقوال أنه لنهشل بن حرى بن ضمرة بن نهشل من بني دارم ، من المخضرمين بقي إلى أيام معاوية .

هذا ما رجحه البغدادي في خزانته ١ / ١٥٢ وتابعه المحققون على ذلك وينظر : حاشية المقتضب ٣ / ٢٨٢ ، ومعجم الشواهد العربية ١ / ٨٣ .

١ = البيت من الطويل ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٤٥ ، ١٨٣ ، ١٩٩ – المقتضب ٣ / ٢٨٢ – شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ١ / ٧٧ – الأعلم على سيبويه ١ / ٤٥ – الإيضاح للفارسي ص ٧٤ – الخصائص ٢ / ٣٥٣ – المحتسب ١ / ٢٣٠ – المفصل ص ٢٢ – شرح ابن يعيش ١ / ٨٠ – شرح الرضي ١ / ٨٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٤ – المغني ٢ / ٦٢٠ – خزانة الأدب ١ / ١٤٧ – شواهد العيني ٢ / ٤٥٤ – الأشموني ٢ / ٤٩ – التصريح ١ / ٢٧٤ – الهمع ١ / ١٦٠ – الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٣ – الدرر ١ / ١٤٢ . والشاهد فيه – على رواية البناء للمفعول – رفع (ضارع) بفعل محذوف ، قال المبرد : « ... لما قال : ليبك يزيد ، علم أن له باكيا ، فكأنه قال : ليبكه ضارع لخصومه » اهـ . وقد روى البيت : ليبك يزيد – بالبناء للفاعل ونصب (يزيد) – على أنه مفعول به ورفع (ضارع) على أنه فاعل ، ولا حذف في الكلام ، ويكون مما ليس نحن فيه . قال صاحب الخزانة : « وقيل : وهذه الرواية هي الصحيحة والأولى من تغيير النحويين » اهـ . ينظر : المقتضب ٣ / ٢٨٢ – الخزانة ١ / ١٤٧ .

و (الضارع) : الذليل الضعيف لأجل خصومه .

و (المختبط) : الطالب للمعروف من غير وسيلة .

و (تطيح) : تذهب وتهلك ، والإطاحة : الإهلاك .

و (الطوائح) جمع (مطيحة) على غير قياس ، والقياس : المطيحات .

ينظر : شر الرضي ١ / ٧٦ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١١٥ .

(٢) لم يثبت عجز الشاهد في ج .

(٣) في ب : (من يبكي عليه) ، وفي ج ، ط : (من يبكي) .

(٤) أي قوله تعالى : ﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال ﴾ . وينظر الهامش رقم (٨) ص ٣٣٢ .

قوله : « وَوُجُوباً فِي مِثْلِ قوله تعالى[1] : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[2] .

وهو كل موضع وقع بعد[3] محل الفعل المحذوف فعل أو ما ينزل منزلته مُفسرٌ للفعل المحذوف[4] .

وإنما التزموا حذفه كراهية[5] أن يجمعوا بين المفسِّر والمفسَّر ، لأنهم لم يأتوا بالثاني إلا تفسيراً للأول ، فلو ذكروا[6] الأول معه لوقع ذكر الثاني ضائعا كقولك : إن زيدٌ قام قمتُ ، فلو قلت : إن قام زيد قام قمت ، لم يجز[7] لما ذكرناه .

---

(١) من الآية ٦ / سورة التوبة .
قال الزمخشري : « ... (أحد) مرتفع بفعل الشرط مضمرا يفسره الظاهر ، تقديره : وإن استجارك أحدا استجارك ، ولا يرتفع بالابتداء لأن عوامل الفعل لا تدخل على غيره » ا هـ .
الكشاف ٢ / ١٧٥ .
وينظر : التبيان للعكبري ٢ / ٦٣٦ - البحر المحيط ٥ / ١١ .

(٢) (فأجره) غير مثبتة في ج ، ط . (٣) زاد في ب : (وقع فيه) .

(٤) قال الرضي : « ... إنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو (استجارك) الظاهر ، لأن الغرض بالإتيان بهذا الظاهر هو تفسير المقدر ، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم ، لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم المقصود منه ، وأيضاً في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسراً توكيد ليس في ذكره مرة » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ٧٦ ، ٧٧

(٥) في ب : (كراهة) .

(٦) في ط : (ذكر) بالبناء للمفعول وما أثبته أوجه .

(٧) وذلك لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم ، وهذا مذهب البصريين - قال سيبويه ١ / ٤٥٨ : « واعلم أن قولهم في الشعر : أن زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان ذلك في قولك : إن زيدا رأيته يكن ذلك ، لأنه لا يبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عيها » ا هـ .
وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٢٠٤ وفيه تفصيل لهذا القول .
ومذهب الكوفيين أن الاسم بعد (إن) الشرطية مرفوع بما عاد إليه من الفعل الظاهر من =

....

ومثال ما يُنَزَّل منزلة ذلك الفع المُفسِّر (أن) المفتوحة الواقعة بعد (لو) كقولك : لو أنك جئتنى لأكرمتك[1] ، فالتقدير : لو ثبت أنك جئتني ولكنهم حذفوه لما ذكرناه[2] ، لأن (أن)[3] المفتوحة تدل على الثبوت فكانت كالمفسِّر ، فأجريت مجراه لذلك .

ولذلك[4] لو قلت : في مثل : لو أنك جئتني لجئتك - : لو[5] مجيئك لجئتك ، لم يجز لفوات لفظ (أن) المفسِّرة في المعنى للفعل المحذوف .

= غير تقدير فعل ، وذلك لقوة (إن) في كونها الأصل في باب الجزاء .

وقد نسب الرضي هذا القول إلى الأخفش بقوله : « ... على أنه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا ، فمثالنا على مذهبه إذن ليس من قبيل ما نحن فيه »ا هـ . شرح الرضي ١ / ٧٧ .

وقد وجدت أن ما ذكره الأخفش يفهم منه تجويزه الرفع والنصب إلا أن الرفع عنده ، أكثر ، وذلك قوله : « ... فإذا جاء الاسم صدرا لجملة خبر ، أو صدرا لجملة شرط جاز له الرفع - وهي اللغة الكثيرة - كقول القرآن : ﴿ إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر ﴾ وقول الشاعر :

فأما تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍ فألفَاهُمُ القومُ رَوْبى نِيَامَا

وقول الشاعر :

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْته فَقَامَ بِفأسٍ بَيْنَ وَصْلَيكِ جازر

ويكون في ذلك النصب ، فمن نصب : (وأما ثمود) نصب هذا ، ونصب (كل شيء) مما كان الجماعة اجتمعوا على النصب فيه .

وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره لأن قولك : إنا عبد الله ضربناه ، مثل قولك : عبد الله ضربناه ، لأن معناهما في الابتداء سواء » ا هـ . مخطوطة معاني القرآن ورقة ٣٦ / أ - منهج الأخفش الأوسط ص ٣١٧ ، ٣١٨ . وينظر : الإنصاف مسألة (٨٥) ٢ / ٦١٥ - شرح ابن يعيش ٩ / ١٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٣٧ .

(١) في أ : (لا أكرمنك) وهو تحريف .

(٢) هذا معنى قول الزمخشري : « ... ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم ﴾ على معني : ولو ثبت » ا هـ . المفصل ص ٢٣ .

(٣) (أن) ساقطة من جـ .

(٤) (ولذلك) ساقطة من ب . (٥) (لو) ساقطة من ب .

وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً فِي مِثْلِ : نَعَمْ ، لِمَنْ قَالَ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ ....

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً[1] ... إلى آخره » .

يعني : الفعل والفاعل ، وذلك أيضاً عند حصول القرينة ، كما إذا قيل : أقام زيد ؟ فقيل : نعم ، فالتقدير ، نعم قام زيد ، ولولا ما تقدم لم يكن (نعم) مفيداً شيئا ، لأنه حرف فلا يفيد إلا مع جملة فعلية أو اسمية ، فوجب تقدير[2] الجملة ، وقدرت فعلية لتكون موافقة لقرينتها[3] .

٢٤ وهو أولى من // تقديرها اسمية لما يلزم من المخالفة بينها وبين قرينتها . وأما مثل قولهم : (إلا حَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّةٌ)[4] – مرفوعا – فهو فاعل أيضاً لفعل محذوف

---

(١) في ب ، ج : (جميعا) .

(٢) في ب : (تقديم) .

(٣) قال الرضي : « ... وإنما حكم بعد (نعم) بحذف الفعل والفاعل معا لأن (نعم) حرف لا يفيد معناه الإفرادي أيضاً إلا بانضمامه إلى غيره – كما سبق في حد الاسم – وهاهنا أفاد المعنى الكلامي ، فلابد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظة (نعم) ، وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد (نعم) جملة فعلية .

وإذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد (نعم) اسمية كما يقال : أزيدٌ قائم ؟ فنقول : نعم ، أي : نعم زيد قائم .

وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ، ولذا قال : وقد يحذفان » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٧٧ .

وينظر ما ذكره المصنف في حرفية (نعم) في باب حروف التصديق والإيجاب ص ٩٨٨ .

(٤) مصدر (الحظية) : الحُظوة ، والحِظوة ، والحَظة .

و (الألية) : فعيلة من (الألو) وهو التقصير .

وهو مثل يضرب في الأمر بمداراة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم .

وقد ورد هذا المثل في مجمع الأمثال بنصب (حظية) و (ألية) ، قال الميداني « ... على تقدير : إلا أكن حظية فلا أكون ألية » ا هـ . مجمع الأمثال ١ / ٢٠

وهو بهذه الرواية لا يكون مما نحن فيه . وقصة المثل أوردها المصنف .

وينظر فيه : المفصل ص ٢٣ – شرح ابن يعيش ١ / ٨٢ – شرح الرضي ١ / ٧٦ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٦٦ .

....

لقيام قرينة عند إيراد هذا الكلام فيما قصد ، ثم جرى مثلاً في مثل ذلك وما قاربه[١] ، فيقال في كل قضية كان الإنسان أهلاً لها مجتهداً فيها[٢] ولكنها[٣] امتنعت عليه لعارض عرض من غير جهته .

وأصله : أن رجلاً كان[٤] لا تحظى عنده امرأة ، فتزوجته امرأة ولم تأل جهداً فيما تحظى به[٥] عنده ، ولم تحظ بعد ذلك فقالت : إلاَّ حَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّةٌ ، ثم جرى مثلاً في ذلك وشبهه .

* * *

(١) في ط : (وما يقاربه) .
(٢) (فيها) ساقطة من ب .
(٣) في ب ، ج ، ط : (ولكنه) والصواب ما أثبته لأن الضمير للقضية .
(٤) في أ ، ب ، ج : (كانت) وما أثبته أوجه .
(٥) في ط : (تحظى بها) وما أثبته أوجه .

التنــــازع

وَإِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ ظَاهِراً بَعْدَهُمَا فَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ مِثْلُ : ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ ، وَفِي الْمَفْعُولِيَّةِ مِثْلُ : ضَرَبْتُ وَإِكْرَمْتُ زَيْداً ، وَفِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ ....

قوله : « وَإِذَا تَنَازَعَ[1] الْفِعْلَانِ[2] ظَاهِراً بَعْدَهُمَا ... إلى آخره » .

قوله : ظاهراً بعدهما ، لأنهما إذا وجها إلى مضمر[3] استويا في صحة الإضمار فيهما ، لأنهما إن كانا لمتكلم قلت : ضربتُ وأكرمتُ ، ونحوه .

وإن كان لمخاطب قلت : ضربَكَ وأكرَمكَ ، ونحوه .

وإن كان لغائب قلت : زيد ضربَ وأكرَمَ ، ونحوه ، فلم يتنازعا شيئًا لأن كل واحدٍ منهما يجب له مثل[4] ما يجب للآخر[5] .

---

(١) حقيقة هذا الباب : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرف واسم يشبهه ، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعني .
مثال الفعلين قوله تعالى : ﴿ آتونى أفرغ عليه قطرا ﴾ .
ومثال الأسمين قول الشاعر : عهدت مغيثا مغنيا من أجرته ....
ومثال المختلفين قوله تعالى : ﴿ هاؤم أقرؤوا كتابيه ﴾ .
ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٧ – التوضيح لابن هشام ٢ / ١٨٦ – ١٩٠ .

(٢) يرى الجامي أن الأصوب قوله : (العاملان) بدل (الفعلان) ، وذلك بقوله : « ... بل العاملان ، إذ التنازع يجرى في غير الفعل نحو : زيد معط ومكرم عمرا ، وبكر كريم وشريف أبوه . واقتصر على الفعل لأصالته في العمل وإنما قال (الفعلان) مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين اقتصارا على أقل مراتب التنازع » ا هـ . الفوائد الضيائية ٢ / ١١٧ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٧٧ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٦٧ .

(٣) في ط : (المضمر) . (٤) (مثل) ساقطة من ج .

(٥) استدرك الرضي على المصنف في هذا القول ، وجوز أن يكون في بعض صوره من باب التنازع ، وذلك قوله : « ... وإن كان المتنازع فيه منفصلاً منصوبا نحو : ما ضربت وما أكرمت إلا إياك ، جاز أن يكون من باب التنازع ، وتكون قد حذفت المفعول مع (إلا) من الأول من إعمال الثاني ، أو من الثاني من إعمال الأول ، إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل ، وكذلك المجرور المنصوب المحل نحو : قمت وقعدت بك . =

فإن قلت : فما تصنع بمثل : ما ضرب وأكرم إلا أنت ، أو إلا أنا ، أو إلا هو[1] ونحو ؟ ، فإنهما فعلان وجها إلى مضمر تنازعاه[2] ، لأنه لا يصلح أن يكون لكل واحد منهما كالظاهر .

قلت : قد ذكر[3] ذلك بعض المتأخرين[4] ، وهو غلط لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمر لأنه فاعل ، فيقال فيه[5] : ما ضربَتُ وأكرمَ إلا أنا ، وما ضربَ وأكرمْتَ إلا أنتَ ، وعند ذلك يفسد المعنى ، وإنما هذا كلام محمول على الحذف[6] ، فتقديره ، ما ضربَ إلا أنت وما أكرمَ إلا أنت ، فحذف ذلك من أحدهما تخفيفا .

[قوله : وَيَخْتَارُ الْبَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي »[7]] .

= فعلي هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل والمجرور ، ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو إياك ضربت وأكرمت ، فقول المصنف : (ظاهرا) غير وارد مورده – وكذلك قوله : (بعدهما) لا حاجة إليه إذ قد يتنازعان فيما هو قبلهما إذا كان منصوبا نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت وإياك ضربت وأكرمت » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٧٨ .

• وينظر : دفع هذه الاستدراكات في مبسوط الأحكام ورقة ٦٨ ، وحاشية الجرجاني ١ / ٧٨ .

(١) في جـ عطف بالواو بدل (أو) .

(٢) في أ ، ط : (يتنازعانه) .

(٣) (ذكر) ساقطة من جـ .

(٤) نسب الرضي هذا القول إلى الكسائي . ينظر شرح الرضي ١ / ٧٧ ، ٧٨ .

(٥) (فيه) ساقطة من جـ .

(٦) في جـ : (على المحذوف) وهو تحريف .

(٧) إنما اختار البصريون إعمال الثاني – مع تجويز إعمال الأول – لأنه الأقرب إلى المعمول فالأولى أن يستبد به دون الأبعد ، وليس في إعماله تغيير للمعنى ، وأيضاً لو أعمل الأول – في العطف في نحو : قام وقعد زيد – لفصل بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة ، والعطف على الشيء وقد بقيت منه بقية ، وكلاهما خلاف الأصل .

ينظر : شرح الرضي ١ / ٧٩ – شرح ابن يعيش ١ / ٧٩ .

قال سيبويه ١ / ٣٧ : « ... وهو قولك : ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ... وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض =

وَالْكُوفِيُّونَ الْأَوَلَ ، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي أَضْمَرْتَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى وِفْقِ الظَّاهِرِ ..

[قوله : « وَالْكُوفِيُّونَ الْإِولَ[1] فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي أَضْمَرْتَ فِي الْإِولِ عَلَى وِفْقِ الظَّاهِرِ »] .

= معنى » ا هـ . وينظر أيضاً ١ / ٣٨ ، ٣٩ وقال المبرد (المقتضب ٤ / ٧٢) : « ... وذلك قولك : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومر بي عبد الله ، وجلست وجلس إلى أخواك ، وقمت وقام إلى قومك ، فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ » ا هـ .

وقال أيضاً ٤ / ٧٣ : « ... وإنما اختاروا إعمال الآخر لأنه أقرب من الأول » ا هـ .

وينظر قوله أيضاً في ٣ / ١١٢ .

وقال المصنف في شرح الوافية ١ / ٨٢ : « ... لأن المعمول كالتتمة للعامل ، فكان عمل الثاني فيه أولى » ا هـ .

وينظر : الإنصاف مسألة (١٣) ١ / ٨٣ – الإيضاح للفارسي ٦٥ ، ٦٦ الإيضاح للمصنف ٢ / ١٠٦ – فصول ابن معط ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ – شرح ابن يعيش ١ / ٧٩ – شرح الرضي ١ / ٧٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٨ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٦٥ ، ٦٦ – مبسوط الأحكام ورقة ٦٩ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٢٠ .

(١) وحجتهم في ذلك أن الفعل الأول هو أول الطالبين واحتياجه إلى المعمول أقدح من احتياج الثاني ، كما أن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، وهو غير جائز في كلامهم .

وينظر : الإنصاف ١ / ٨٧ – شرح الرضي ١ / ٧٩ .

هذا وقد استقبح سيبويه إعمال الأول بينما استحسنه المبرد .

قال سيبويه ١ / ٣٩ : « ... ولو أعملت الأول لقلت : مررت ومر بي زيد ، وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذ لم ينقض المعنى » ا هـ .

وقال المبرد (المقتضب ٤ / ٧٤) : « ... ولو أعملت الأول كان جائزا حسنا » ا هـ .

وينظر أيضاً : ٣ / ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٤٠ : « ... وكذلك تقول : ضربوني وضربت قومك ، إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل » ا هـ .

[قوله : « دُونَ الْحَذْفِ خِلاَفاً لِلْكِسَائِيِّ »[1]] .

لأنه لا يجيز الإضمار في هذه المسألة المذكورة بل يوجب الحذف[2] ، ويظهر ذلك في التثنية والجمع كقولك : ضَرَبَني[3] وَضَرَبْتُ الزيدَيْنِ[4] ، حذراً من الإضمار قبل الذكر .

وهو مردود لِمَا علم من أن العرب لا تحذف الفاعل[5] .

---

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان بن فيروز أبو الحسن الكسائي، مولى بني أسد ، وإمام أهل الكوفة في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة .
أخذ عن الخليل ومعاذ الهراء .
وله من التصانيف : معاني القرآن ، النوادر الأوسط ، النوادر الأكبر ما تلحن فيه العوام ، القراءات ، مقطوع القرآن وموصوله .
توفي سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة .
ينظر : ترجمته في أخابر النحويين البصريين ص ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ – مراتب النحويين ص ١٢٠ – طبقات النحويين ص ١٣٨ – نزهة الألبا ص ٦٧ – أنباه الرواة ٢ / ٢٥٦ – بغية الوعاة ٢ / ١٦٢ .

(٢) وافق الكسائي فيما ذهب إليه من الحذف كل من هشام الضرير والسهيلي .
ينظر : التوضيح ٢ / ٢٠١ .
وقال الرضي ١ / ٧٩ : « ... والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذارا من الإضمار قبل الذكر – كما ذكرنا قبل – فحاله كما قيل : (فكنت كالساعي إلى مثعب موائلا من سبل الراعد) وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة » ا هـ .
وقال ابن يعيش ١ / ٧٧ : « ... لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير ، من ذلك ، إضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما ... ومن ذلك قولهم : نعم رجلا زيد ، ففي (نعم) فاعل مضمر فسرته النكرة بعده ... ومثله : ربه رجلا ، أدخل (رب) على مضمر لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده » ا هـ .

(٣) في ط : (ضرباني) وهو خطأ لأنه لا يستقيم به المعنى المقصود .

(٤) هذا على مذهب الكسائي ومن تابعه ، ويقال على مذهب سيبويه والجمهور : ضرباني وضربت الزيدين .
ينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٧٧ ، والهامش رقم (١) ص ٧٦ من الرد على النحاة لابن مضاء .

(٥) قال ابن يعيش : « ... وأما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء =

قوله : « وَجَازَ خِلاَفاً لِلْفَرَّاءَ »[1] .

لأن الفراء يمنع هذه المسألة وأمثالها لِمَا يلزم من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل[2] .

= من كلامهم ، فكان ما قلناه وهو الحمل على الإضمار بشرط التفسير أولى إذا كان له نظير من كلام العرب ، فكان أقل مخالفة » ا هـ .

شرح ابن يعيش ١ / ٧٧ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٨٥ – الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٠٦ – الرد على النحاة لابن مضاء ص ٨٥ ، ٨٦ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٦٨ – الكافي شرح الهادي للزنجاني ١ / ٢٢١ – الفوائد الضيائية ٢ / ١١٩ ، ١٢١ .

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية أبو زكريا ، وقيل له : الفراء ، لأنه كان يفرى الكلام .

روي عن قيس بن الربيع ومندل بن علي الكسائي وروي عنه : سلمة ابن عاصم ، ومحمد ابن الجهم السري . وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وأخذ عن يونس ، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه ، وأهل البصرة يدفعون ذلك .

وله من التصانيف : معاني القرآن ، البهاء فيما تلحن فيه العامة ، اللغات ، المصادر في القرآن – النوادر ، المقصور والممدود ، آلة الكتاب ، فعل وأفعل ، المذكر والمؤنث ، الحدود مشتملة على ستة وأربعين حدا ، الجمع والتثنية في القرآن .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٠ – مراتب النحويين ص ١٣٩ – طبقات النحويين ص ١٤٣ – نزهة الألبا ص ٩٨ – وفيات الأعيان ٢ / ٢٧٨ – أنباه الرواة ٤ / ١ – بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ – الأعلام ٩ / ١٧٨ – بروكلمان ٢ / ١٩٩ .

(٢) قال الرضي ١ / ٧٩ ، ٨٠ : « ... ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة – أي : إعمال الثاني إذا طلب الأول للفاعلية – وقال : إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا . والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا : أن الثاني إن طلب أيضاً للفاعلية نحو : ضرب وأكرم زيد – جاز أن تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين ، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية . =

....

وهو مردود لأنه ثبت عن العرب[1] كقوله[2] :

[٢] وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا[3] جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

= وقال : جاز أن تأتي بفاعل الأول ضمير بعد المتنازع نحو : ضربني وأكرمني زيد هو ، جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر .

وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الأول لأجل الفاعلية نحو : ضربني وأكرمت زيدا هو ، تعين عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع - كما رأيت - ، كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر ، وحذف الفاعل » ا هـ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٩٤ - شرح ابن يعيش ١ / ٧٩ - شرح الكافية ١ / ٢١٩ - التسهيل ص ٨٦ - شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٩٤ - الارتشاف ٢ / ٩٦٧ - النكت الحسان ص ٣١٢ - شرح الألفية للمرادي ٦٨/٢ ، ٦٩ - المغني ٤٨٩/٢ - التوضيح ٢ / ٢٠٢ - الجامع الصغير لابن هشام ص ٨٥ - لباب الإعراب ص ١٨٩ - الرد على النحاة ص ٨٥ - مبسوط الأحكام ورقة ٨٢ - البهجة المرضية ص ١٩٨ - الهمع ٢ / ١٠٩ - الأشموني ١٠٣/٢ .

(١) في جـ : (عن العرب مثله) .

(٢) هو طفيل الغنوي . وينظر ديوانه ص ٧ .

٢ = والبيت من الطويل من قصيدة بائية ذكرها العيني (٣ / ٢٤ - ٣١) وقيل الشاهد :

وَاردا وحوا مشرفا حجباتها بنات حصان قد تعولم منجب

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٩ ، المقتضب ٤ / ٧٥ ؛ جمل الزجاجي ص ١٢٧ ، الإيضاح للفارسي ص ٦٨ ، شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ص ١٢٧ - المفصل ص ١٩ - الإنصاف ١ / ٨٨ - الرد على النحاة ص ٨٦ ، ٨٩ - شرح أبيات الجمل لابن السيد ص ١٤٦ - شرح ابن يعيش ١ / ٧٧ ، ٧٨ - مبسوط الأحكام ورقة ٦٩ ، ٧٢ - شواهد العيني ٣ / ٢٤ - اللسان (دمي) .

والشاهد فيه : إعمال الثاني (استشعرت) وإضمار الفاعل في الأول (جرى) على شريطة التفسير ، قال الفارسي : « فأعمل فيه (استشعرت) ولم يعمل فيه (جرى) لأنه أنشده بنصب (لون) » ا هـ . الإيضاح ص ٦٨ .

و (المدمي) : الشديد الحمرة ، يقال : أحمر مدمي .

و (استشعرت لون مذهب) : جعلته شعارا لها ، كأنها لصفاء لونها وحسنه قد لبست لونا مذهبا .

و (الكمت) : جمع (كميت) على حد مكبره - لو تلكم به - الأعلم على سيبويه ١ / ٣٩ - شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٢٨ .

وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ ، وَإِلاَّ أَظْهَرْتَ . وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَلَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الثَّانِي ، وَالْمَفْعُولَ عَلَى الْمُخْتَارِ ، إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتُظْهَرُ ....

قوله : « وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ ، وَإِلاَّ أَظْهَرْتَ »[1] .

احترازا من أن يكون المفعول ثانيا من باب (علمت) كقولك : حسبني منطلقا[2] وحسبت زيدا منطلقاً ، لأنك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يسوغ حذفه[3] – وسيأتي في بابه – وإن أضمرته أضمرت مفعولا قبل الذكر ، فلما لم يسغ حذف ولا إضمار وجب العدول إلى الظاهر[4] .

قوله : « وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَلَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الثَّانِي والْمَفْعُولَ عَلَى الْمُخْتَارِ[5] ، إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتُظْهِرُ » .

يعني : في مثل : حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ، أظهرت – (منطلقين) لتعذر الإضمار ، لأنك لو أضمرته مفرداً لم يستقم[6] ، لأنه مفعول ثان لـ (حسبتهما) فيجب أن يكون مثنى ، ولو أضمرته مثنى لم يستقم لأنه عائد على (منطلقا) وضمير المفرد لا يكون مثنى ، فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار[7] .

---

(١) قال الرضي ١ / ٨٠ : « ... يعني إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية فالواجب حذف المفعول . ووافق البصريون – هاهنا – الكسائي في حذف المفعول ، بخلاف حذف الفاعل ، لأن الحذف هناك أيضاً كان الوجه للزوم الإضمار قبل الذكر ، إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يحذف ، وفي المفعول هذا المانع مرتفع لأنه فضلة يحذف في السعة ، فكيف مع مثل هذا المحوج ، أعني : الإضمار قبل الذكر ؟ » ا هـ .

(٢) (منطلقا) ساقطة من أ .

(٣) للرضي اعتراض مطول على المصنف في هذا ، وقد دفعه التبريزي في شرحه . ينظر : شرح الرضي ١ / ٨٠ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٧٢ ، ٧٣ .

(٤) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٧٦ ؛ ٨٧ : « ... هذا قول النحويين ، ولو قيل بجواز حذفه لقيام القرينة في جملته لم يكن بعيدا عن الصواب ، كما يحذف خبر المبتدأ عند قيام القرينة ، فقد حذف الأول في مثل قوله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ﴾ – على قراءة غير حمزة – والمعنى : بخلهم هو خيرا لهم ، ولا فرق بين الأول والثاني ا هـ .

(٥) في أ ، ب ، ط : (وإعمال الأول وتضمر المفعول على المختار) وما أثبته أوجه .

(٦) في أ : (يستقيم) وهو خطأ من الناسخ .

(٧) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٨٨ – شرح الرضي ١ / ٨٠ ، ٨١ .

وَقَوْلُ امْرِيءِ الْقَيْسِ : كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ الْمَالِ . لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى ....

...

٢٥

وأما // قوله[١] :

[٣] .... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ الْمَالِ

فقد استدل به الكوفيون على أن إعمال الأول هو الأفصح ، لأن الشاعر فصيح وكان يمكنه إعمال الثاني ، فلما أعمل الأول من غير ضرورة دل على إن إعمال الثاني ليس بالأفصح ، وإذا لم يكن بالأفصح ثبت أن [إعمال] الأول أفصح[٢] ، إذ لا قائل بغير ذلك .

ويقوى ذلك أنه أعمل الأول مع ارتكاب ما لزمه[٣] من حذف المفعول من الثاني ، ولو أعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب محذور ، وذلك ظاهر في أن إعمال الأول أفصح[٤] .

---

(١) (قوله) ساقطة من جـ ، وهو امريء القيس حندج – وقيل : عدى ، وقيل : مليكة – بن حجر ابن الحارث بن عمرو الكندي . ينظر ديوانه ص ١٤٥ / ط دار صادر .

٣ = وهو عجز بيت من الطويل ، وصدره : ولو أن ما أسعى لأدني معيشة . والبيت من شواهد سيبويه ١ / ٤١ – المقتضب ٤ / ٧٦ – الإيضاح للفارسي ص ٦٧ – الخصائص ٢ / ٣٨٧ – الإنصاف ١ / ٨٤ – المفصل ص ٢١ – الإيضاح للمصنف ٢ / ١٠٨ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٨٩ – شرح ابن يعيش ١ / ٧٨ المغني ١ / ٢٥٦ ، ٢ / ٥٩٨ – خزانة الأدب ١ / ١٥٨ – شواهد العيني ٣ / ٣٥ – شواهد المغني للسيوطي ١ / ٣٤٢ – الهمع ٢ / ١١٠ – الأشباه والنظائر ٣ / ١٥٤ ، ٤ / ٢٠٣ – الأشموني ٢ / ٩٨ – الدرر ٢ / ١٤٤ .

والشاهد فيه : استدلال الكوفيين على إعمال الأول (كفاني) دون الثاني (أطلب) ، وقد بسط المصنف القول فيه .

قال سيبويه ١ / ٤١ : « ... فإنما رفع لأنه لم يجعل (القليل) مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل (القليل) كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعني » ا هـ .

وينظر : الأعلم على سيبويه ١ / ٤١ .

(٢) سقط من جـ من قوله : (الأفصح) السابقة وهذه .

(٣) في ب ، جـ : (ما يلزمه) .

(٤) في هامش أ : (أو أن الأفصح إعمال الأول) .

. . . .

والجواب : منع أن يكون هذا[1] البيت من هذا الباب ، وبيانه : أن شرط هذا الباب أن يكون الفعلان موجهين[2] إلى شيء واحد من حيث المعنى ، ولو وجه الفعلان هاهنا إلى شيء واحد لفسد المعنى ، لأن البيت :

فَلَوْ[3] أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مِعَيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أُطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ الْمَالِ

و (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فإذا كان ما بعدها مثبتا كان نفيا في المعنى ، وإذا كان منفيا كان مثبتا ، لأنها تدل على امتناعه ، وامتناع النفي إثبات ، وإذا ثبت ذلك كان قوله : (فلو أن ما أسعى لأدنى معينة) فيه نفي السعي[4] لأدنى معيشة ، فلو وجه (ولم أطلب) إلى (قليل) لوجب أن يكون إثبات الطلب[5] للقليل ، لأنه في سياق جواب (لو) ، فيكون نافيا للسعي لأدنى معيشة مثبتا لطلب القليل من المال ، وهو عين ما أثبت نفيه ، فيؤدي إلى أن يكون نافيا مثبتا لشيء واحد في كلام واحد ، وهو فاسد .

فثبت أنه ليس من هذا الباب لما أدى إليه من فساد المعنى[6] .

* * *

(١) (هذا) ساقطة من أ .

(٢) في ج : (متوجهين) .

(٣) في الديوان : (ولو أن) كما أثبت سابقا . الديوان ص ١٤٥ .

(٤) في ط : (نفي للسعي) .

(٥) في أ ، ط : (إثبات للطلب) ، وفي ج : (إثبات لطلب القليل) .

(٦) ينظر رد المصنف أيضاً على ما زعمه الكوفيون من الاستشهاد بهذا البيت في شرح الوافية ١ / ٩٠ ، ٩١ – الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٠٨ .

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ هُوَ كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ . وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ إِلَى (فُعِلَ) وَ (يُفْعَلُ) . وَلاَ يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ (عَلِمْتُ) وَلاَ الثَّالِثُ مِنْ بَابِ (أَعْلَمْتُ) ....

قوله[1] : « مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[2] هُوَ كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ »[3] .

يريد في[4] جهة الإخبار عنه .

قوله : « وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ إِلَى فُعِلَ وَيُفْعَلُ » .

يريد إلى معنى (فُعِلَ) و (يُفْعَلُ) ، حتى إن (اسْتُخْرِجَ) و (دُحْرِجَ) ، يندرج تحته[5] .

قوله[6] : « وَلاَ يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ (عَلِمْتُ) وَلاَ الثَّالِثُ مِنْ بَابِ (أَعْلَمْتُ)»[7] .

قلنا[8] : إنما لم يقع الثاني من باب (عَلِمْتُ) والثالث من باب (أَعْلَمْتُ) لأن

---

(١) (قوله) ساقطة من ج . (٢) (فاعله) ساقطة من ب .

(٣) أخذ المصنف بذكر مفعول ما لم يسم فاعله لأنه عنده قسم من أقسام المرفوعات غير الفاعل ، لذلك أخرجه من حد الفاعل ، فوجب لذلك ذكره .

قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٩٢ : « ... لأنهم يحافظون على ذكر الفاعل ، فلما حذفوه ألزموا ما يقوم مقامه ، ومن ثم جعله بعضهم فاعلا ، وحد الفاعل بما يدخل فيه كما تقدم » اهـ . وينظر ص ٣٢٤ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .

قال الجامي : « ... وإنما لم يفصله عن الفاعل – ولم يقل : (ومنه) كما فصل المبتدأ حيث قال : (ومنها المبتدأ والخبر) – لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا » اهـ . الفوائد الضيائية ٢ / ١٢٧ .

(٤) في أ : (من جهة) .

(٥) ذكر ذلك المصنف في باب مستقل من قسم الأفعال وسيأتي ذكره ص ٨٩٢ وما بعدها .

(٦) (قوله) ساقطة من ج .

(٧) هذا معنى قول الزمخشري في مفصله ص ٢٥٩ : « ... والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها إلا المفعول الثاني في باب (عملت) والثالث في باب (أعلمت) » اهـ . (٨) في ب : (وإنما) .

....

أفعالهما تدخل على المبتدأ والخبر ، والمفعول الثاني في الأول[1] ، والثالث في الثاني[2] هما خبر المبتدأ في المعنى ، فلو أقيما مقام الفاعل لصار مخبرا عنهما ، وهذا باطل لأن[3] الخبر لا يكون مخبراً عنه[4] .

(١) أي : باب (علمت) . (٢) أي : باب (أعملت) .

(٣) في ب : (فإن) وما أثبته أوجه .

(٤) نسب الرضي منع قيام ثاني مفعولي (علمت) مقام الفاعل إلى المتقدمين ، قالوا : لأنه مسند أسند إلى المفعول الأول ، فلو قام مقام الفاعل - والفاعل مسند إليه - صار في حالة واحدة مسندًا ومسندًا إليه ، فلا يجوز .

قال الرضي : « ... وفيما قالوا نظر ، لأن كون الشيء مسندا إلى شيء ومسند إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا : أعجبني ضرب زيد عمرا ، فـ (أعجبني) مسند إلى (ضرب) ، و (ضرب) مسند إلى (زيد) ... وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين كـ (غلام) في قولك فرس غلام زيد » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٨٣ ، ٨٤ . وينظر سيبويه ١ / ١٩ ، ٢٠ .

هذا ... وقد أجاز المبرد قيام ثاني مفعولي (علمت) مقام الفاعل ، وتبعه في ذلك كل من ابن السراج والفارسي .

قال المبرد : « ... وقد يجوز أن تقول : أعطى زيدا درهم ، وكسى زيدا ثوب ، لما كان (الدرهم) و (الثوب) مفعولين كـ (زيد) جاز أ تقيمهما مقام الفاعل ، وتنصب (زيدا) لأنه مفعول . فهذا مجاز ، والأول الوجه ، ومن قال هنا قال : أدخل القبر زيدا ، وألبست الجبة أخاك » ا هـ . المقتضب ٤ / ٥١ ، وينظر أيضاً ٤ / ٥٣

وينظر قول ابن السراج في أصوله ١ / ٨٨ ، وقول الفارسي في إيضاحه ص ٧٣ . ومن أجاز هذا في ثاني مفعولي (علمت) أجازه في ثالث مفاعيل (أعلمت) ، وذلك لقول المصنف في شرح الوافية ١ / ٩٤ : « ... وحكم الثالث من باب (أعلمت) حكم الثاني من باب (علمت) لأنه الخبر عن الثاني في المعنى » ا هـ . وينظر في هذه المسألة : اللمع لابن جني ص ١١٧ - المفصل ص ٢٥٩ - شرح ابن يعيش ٧ / ٧٦ ، ٧٧ - شرح الرضي ١ / ٨٤ - المقرب ١ / ٨١ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٢ - التسهيل ص ٧٧ - شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٨٦ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٣٣ - الارتشاف ١ / ٥٢٤ - النكت الحسان ص ٢٣٦ - التوضيح لابن هشام ٢ / ١٥٢ - مبسوط الأحكام ورقة ٧٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٢٨ - الأشموني ٢ / ٦٩ - الهمع ١ / ١٦٢ - البهجة المرضية للسيوطي ص ١٨٠ .

وإنما قلنا : إن[1] المفعول له كذلك لأنه قد يكون علة لأفعال متعددة تقول : ضربت وأكرمت وأعطيت إكراماً لزيد ، فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إما أن يقام مقام المجموع أو مقام أحدهما ، وعلى كل تقدير يلزم[2] خلو بعض الأفعال عن الفاعل ، وهو باطل ، فلما لم تطرد ، هذه القاعدة للعرب امتنعوا من إثباتها في هذا الموضع الذي لا تتعدد فيه الأفعال // لذلك[3] . ٢٦

وإنما قلنا : إن المفعول معه كذلك لأنه مذكور بحرف العطف ، فلو أقمناه مقام الفاعل لكنا إما أن نحذف الواو أو نبقيها ، فإن حذفناها خرج المفعول معه عن أن يكون مفعولا معه ، لأنه[4] لا يعقل بدون الواو .

وإن لم تحذفها امتنع التركيب لما لم يسم فاعله ، لأنه[5] يكون على غير معطوف عليه[6] .

---

(١) (إن) ساقطة من ج .   (٢) في ج ، ط : (فيلزم) .

(٣) علل المصنف لذلك بقوله في شرح الوافية ١ / ٩٤ : « ... وإنما لم يقع المفعول من أجله هذا الموقع لأن نصبه هو المشعر بالعلية ، إذ ليس في لفظه ما يشعر بالعلية ، بخلاف الظرف فإن في لفظه ما يشعر بالظرفية .

ولأن التعليل قد يكون لأفعال متعددة كقولك : كسوت وأعطيت إكراماً له ، فلو أقاموه مقام الفاعل تعين له الفعل الرافع وبقى الفعل الآخر غير معلل » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٨٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٢٨ .

(٤) في ب ، ج : (فإنه) .

(٥) في ط : (فإنه) .

(٦) هذا ما ذكره التبريزي في شرحه للكافية ، وذلك قوله : « ... وأما المفعول معه – كما في نحو : استوى الماء والخشبة – فلأنه لو حذف الفاعل وأقيم هو مقامه فإن كان مع بقاء الواو يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه – لأن المفعول معه في حكم المعطوف – ولذلك لا يقال : جئت والحجرة ، لأن عطف (الحجرة) على (تاء) جئت مع فصل أو عدم فصل لا يجوز ، لأن المفعول معه مشارك للفاعل ، فإذا حذف لم تبق المشاركة .

وإذا كان بدون الواو فلا يكون حينئذ مفعولا مع » ا هـ . مبسوط الأحكام ورقة ٧٨ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٩٤ – شرح الرضي ١ / ٨٤ .

وَإِذَا وُجِدَ المَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ ، تَقُولُ : ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الجُمْعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ ضَرْباً شَدِيْداً فِي دَارِهِ ، فَتَعَيَّنَ (زَيْدٌ) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيعُ سَوَاءٌ ....

قوله : « وَاذَا وُجِدَ المَفْعُولُ بِهِ[1] تَعَيَّنَ لَهُ ... إلى آخرْه » .

إنما كان كذلك لأن المفعول به أقرب إلى الفعل مما سواه ، فإن الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل[2] ، ولا يقال إن استدعاء الفعل للمصدر أقرب ، فيلزم أن يكون أولى ، لأنا نقول : إن في الفعل دلالة على المصدر فلو[3] أقمناه مقام الفاعل لم يكن في الكلام[4] فائدة متجددة ، فإن قولنا[5] : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، لا يفيد شيئاً ، فإن (ضُرِبَ) قد[6] أشعر به[7] .

---

(١) (به) ساقطة من أ .

(٢) في ب : ج : (فاعلا) .

(٣) في ط : (فإن) .

(٤) في ج : (للكلام) .

(٥) في ط : (فإن إذا قلنا) .

(٦) (قد) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٧) هذا مذهب البصريين ووافقهم المصنف ، أما الكوفيون والأخفش وابن مالك فقد جوزوا إقامة غير المفعول به – مع وجوده – مقام الفاعل مستدلين بقراءة أبي جعفر: (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) الآية ١٤ / الجاثية . وبقول الشاعر :

وَلو وَلَدتْ فُقَيرةُ جِرو كَلْبٍ لَسُبَّ بذلكَ الجَروِ الكِلاَبَا

ونقل عن الأخفش أنه شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ – كما في البيت – وأما قراءة الآية فبخلاف الشرط .

قال ابن جني – موجها الشاهد ورادًا على الأخفش : « ... فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صريح . قيل : هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلا بل لا يثبت إلا محتقرا شاذا » ا هـ . الخصائص ١ / ٣٩٧

وقال المصنف رادا عليهم : « ... أنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فكان مردودا » اهـ . شرح الوافية ١ / ٩٦ .

وينظر في هذه المسألة : سيبويه ١ / ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ – المقتضب ٣ / ١٠٥ ، ٤ / ٤١ ، ٥٣ – أصول ابن السراج ١ / ٧٩ ، ٨٠ – الإيضاح للفارسي ص ٧٣ – اللمع لابن جني ص ١١٨ – الخصائص ١ / ٣٩٧ – المفصل ص ٢٥٩ – المرتجل لابن الخشاب ص ١٢٣ – التوطئة ص ٢٤٩ – شرح ابن يعيش ٧ / ٥٧ – شرح الرضي ١ / ٨٤ ؛ ٨٥ – المقرب ١ / ٨١ – اللباب ص ١٩٨ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ – التسهيل =

وَالْأَوَّل مِنْ بَابِ (أَعْطَيْتُ) أَوْلَى مِنَ الثَّانِي .

قوله : « وَالْأَوَّلُ مِنَ بَابِ (أَعْطَيْتُ) أَوْلَى مِنَ الثَّانِي » .

قلنا إنما كان كذلك لأن الأول من باب (أعطيت) فيه فاعلية ما من جهة أنه الآخذ ، فأشبه بها الفاعل ، فترجح قيامه بها مقامه[1] .

* * *

= ص ٧٧ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٣١ ، ٣٢ - الارتشاف ١ / ٥٧٧ ، ٥٢٨ - النكت الحسان ص ٢٣٠ - التوضيح ٢ / ١٣٨ - الجامع الصغير ص ٧٩ - مبسوط الأحكام ورقة ٧٨ ، ٧٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٢٩ - شرح الأشموني ٢ / ٦٨ - الهمع ١ / ١٦٢ - البهجة المرضية ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(١) هذا معنى ما ذكره المصنف في شرح الوافية ١ / ٩٨ بقوله :

وأول من باب (أعطى) أولى   لأنه كفاعل في المعنى

يقو : والأول في باب (أعطى) أولى بأن يقام مقام الفاعل لأن فيه معنى فاعلية في محله لأنه (عاط) أي : متناول » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٨٤ - مبسوط الأحكام ورقة ٨٠ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٣١ .

الْمبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ

وَمِنْهَا : الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، فَالْمُبتَدَأُ هُوَ الِاسْمُ الْمُجَردُ عَنِ الْعَوَمِلِ اللَّفظِيَّةِ مُسْنَداً إِلَيْهِ ، ....

قوله : « وَمِنْهَا[1] الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ[2] ، فَالْمُبْتَدَأُ هُوَ[3] الِاسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ » .

احتراز مما تدخل عليه (إنَّ) وأخواتها ، و (كان) وأخواتها ، و (ظننت) وأخواتها ، لأنها[4] في المعنى مثله وما تميز إلا بالتجريد[5] .

قوله : « مُسْنَداً إِلَيْهِ » .

احتراز من الألفاظ التي نعددها[6] كألفاظ العدد وألفاظ حروف الهجاء ، فإنها مجردة عن العوامل اللفظية لكنها غير معربة لفقدان سبب الإعراب ، وهو التركيب الإسنادي[7] .

---

(١) (ومنها) لم تثبت في نسخ الشرح .

(٢) (المبتدأ والخبر) ساقطة من ج .

(٣) (هو) ساقطة من ج . (٤) في ط : (لأنه) .

(٥) قال الرضي : « ... وفسر الزمخشري والمصنف العوامل الفظية – في حد المبتدأ – بنواسخ المبتدأ وهي (كان) و (إن) و (ظن) وأخواتها ، و(ما) و (لا) . والأولى أن نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل .

ونجيب عن قولهم : (بحسبك زيد) و (ما في الدار من أحد) بزيادة الباء و (من) فكأنهما معدومان » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٨٦ .

وقد أجاب الجرجاني عن هذا بقوله : « ... فالتجريد إما حقيقي أو – حكمى » ا هـ . حاشية الرضي ١ / ٨٦ .

وينظر : المفصل ص ٢٣ ، ٢٤ – شرح ابن يعيش ١ / ٨٣ ، ٨٤ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٩٩ ، ١٠٠ – مبسوط الأحكام ورقة ٨١ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٣٦ .

(٦) في ب ، ط : (نعدد بها) ، وفي ج : (نعديها) .

(٧) يرى الزمخشري – تبعا للفارسي في (الحجة) – أن الأعداد المفردة وحروف التهجي معربة مع كونها مشابهة لمبني الأصل بعريانها عن التركيب . ينظر : الكشاف ١ / ٧٨ – ٨٢ .
وما أثبته في الهامش رقم (٤) ص ٢٣٥ .

أَوِ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفي وَأَلِفِ الاِسْتِفْهَام رَافِعَةً لِظَاهِرٍ مِثْلُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَما قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَأَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ؟ ....

قوله : « أَوِ الصِّفَةُ[1] الَواقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفِي وَأَلِفِ الاِسْتِفْهَامِ رَافِعَةً لِظَاهِرٍ » .

ليدخل فيه : أقائم الزيدان ؟ وشبهه ، إذ لم يدخل فيما تقدم لأنه ليس مسندا إليه ، فإن (أقائم) وشبهه[2] مبتدأ بالاتفاق ، و (الزيدان) فاعل[3] ، فلابد من التعرض له ليدخل تحت الحد[4] ، وهو : كل صفة على ما ذكر .

وقوله : رافعة لظاهر ، احتراز من توهم متوهم تجوزه[5] إذا رفع مضمرا في مثل قولك : أقائمان هما ، أو : أقائمان الزيدان ، فإنه لو اقتصر دونه لدخل فيه وليس بمبتدأ باتفاق .

---

(١) في أ ، ب : (والصفة) وما أثبته أوجه .

(٢) (وشبهه) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) هذا معنى قول الفارسي : « ... ومن ذلك قولهم : أقائم أخواك ، وأذاهب الزيدان ، فـ (قائم) و (ذاهب) يرتفعان بالابتداء ، و (أخواك) ، و (الزيدان) يرتفعان بفعلهما ، وقد سد الفاعلان - في كل واحد من المسألتين - مسد خبر المبتدأ ، وحسن ذلك وجاز من حيث كان المعنى : أيقوم أخواك ، وأيذهب الزيدان » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٣٥ .

وينظر : أصول النحو لابن السراج ١ / ٦٥ .

(٤) قال الرضي : « ... والنحاة قد تكلفوا إدخال هذا أيضا في حد المبتدأ الأول فقالوا : إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر .

وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثمة تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، ولهذا أيضاً لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة : أكلوني البراغيث » ا هـ شرح الرضي ١ / ٨٦ .

(٥) قال التبريزي : « ... فالمسألة ممتنعة عند الكوفيين وتابعهم المصنف ، وجائزة عند البصريين وتابعهم مولانا عز الدين والإمام جمال الدين بن مالك .

أما وجه الامتناع - على ما ذكره فى أماليه - فظاهر ، لأن جوازه يؤدي إلى جعل المتصل وجوبا منفصلا من غير موجب لذلك » ا هـ . مبسوط الأحكام ورقة ٨٢ . =

فَإِنْ طَابَقَتْ مُفْرَدَاً جازَ الْأَمْرانِ . وَالْخَبَرُ هُوَ الْمُجَرَّدُ المُسْنَدُ المُغايِرُ لِلصِّفَةِ المَذْكُورَةِ ....

قوله : « فَإِنْ طَابَقَتْ مُفردَاً جَازَ الْأَمْرَانِ » .

مثل قولك : أقائم زيد ، فإنه يجوز أن تقول : (أقائم) مبتدأ ، و (زيد) مرتفع بـ (قائم) فيدخل في الحد ، ويجوز أن تقول : (زيد) مبتدأ ، و (أقائم) خبر مقدم(١) فلا يدخل تحت الحد لأنه لم يرتفع ظاهرا ، إذ (زيد) مرفوع بالابتداء(٢) .

قوله : « وَالْخَبَرُ هُوَ الْمُجَرَّدُ الْمُسْنَدُ الْمُغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ »(٣) .

يعني : الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر ، فلو لم(٤) يقيد الخبر بمغايرتها لدخلت في حد الخبر ، وهي مبتدأ لأنها مجردة عن العوامل اللفظية مسندة ، لأن قولك : أقائم الزيدان(٥) ؟ بمعني : أيقوم الزيـدان ؟ // وقولك : (أقائم) خبر عن (الزيدان)(٦) ، وكذلك لو لم يضم إلى المبتدأ الصفة المذكورة لخرجت عن حد المبتدأ لأنها مخبر بها لا عنها(٧) .   ٢٧

= وقد ارتضى ابن هشام قول البصريين في هذه المسألة ورد على الزمخشري ومن تابعه – ومنهم المصنف – بكلام طويل ينأى بذكره المقام .

ينظر : المغني ٢ / ٥٥٧ – الكشاف ٢ / ٥١١ – شرح الرضي ١ / ٨٦ ، ٨٧ – شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ .

(١) في ب : (وأقائم خبره مقدم عليه) .

(٢) قال ابن مالك : « ... فإن تطابقا بإفراد نحو : أقام زيد ؟ جاز أن يكون خبرا مقدما ومبتدأ مؤخرا ، وأن يكون مبتدأ مقدما وفاعلا مغنيا عن الخبر » ا هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ .

(٣) حد الزمخشري المبتدأ والخبر بحد واحد ، وذلك قوله : « المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : زيد منطلق » ا هـ . المفصل ص ٢٣ .

وقد خالفه في ذلك المصنف واعترض عليه في شرح المفصل بقوله : « ... إذ لا يستقيم أن يحد مختلفان بحقيقة واحدة ، فكما يمتنع أن يقال : الإنسان والفرس جسم متحرك ويقصد به تحديدهما ، فكذلك هذا » ا هـ . الإيضاح شرح المفصل ١ / ١٢١ .

(٤) في ب : (ولو لم) .   (٥) (أقائم الزيدان) ساقطة من أ .

(٦) في ب ، ط : (الزيدان) بالجر .   (٧) لم يثبت في جـ الكلام عن الخبر .

وَأَصْلُ المُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ ، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ : فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، وَامْتَنَعَ ، وَامْتَنَعَ : صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ . ...

قوله : « وَأَصْلُ المُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ » .

لأنه المحكوم عليه فلابد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق[1] .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ جَازَ ، فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، وَامْتَنَع : صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » .

فإن الضمير في (داره) عائد على المبتدأ المؤخر لفظا المقدم رتبة[2] . والضمير في (صاحبها) عائد على الخبر ، وهو مؤخر لفظاً ومعنى ، فكان عائدا على غير مذكور ، فامتنع هذا[3] .

وجاز : في داره زيد ، لما تقدم من أن المبتدأ مقدم[4] في المعنى ، فكان عائداً على مذكور[5] ، وهذا - كما[6] سبق - في : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً[7] .

---

(١) قال الرضي : « ... إنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٨٨ .

(٢) الكوفيون يمنعون تقديم الخبر إلا في مثل هذه المسألة ، قال المرادي : « ... ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في نحو : في داره زيد ، وهم محجوجون بالسماع ا هـ .
شرح الألفية ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣) ولذا قال المصنف في شرح الوافية :
« وجاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار حيثما وقع
... ذكر مسألتين إحداهما جائزة والأخرى ممتنعة ، يدلان على أن أصل المبتدأ التقديم - كما ذكر في الفاعل والمفعول جواز : ضرب غلامه زيد ، وامتناع ضرب غلامه زيدا - لأنه مقدم في المعنى ، وكان الضمير راجعا إلى مقدم في المعنى ، والثانية : صاحبها في الدار - كما امتنع : ضرب غلامه زيدا - لأن الضمير راجع إلى متأخر لفظا ومعنى ، فكان ممتنعا » ا هـ .
شرح الوافية ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٤) في جـ : (متقدم) . (٥) في ب : (مذكر) وهو تحريف .

(٦) في أ : (لما سبق) وهو تحريف .

(٧) ينظر قول المصنف في هذا ص ٣٣٦ مع الهامش رقم (٤) من الصفحة نفسها .

وَقَدْ يَكُونُ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ مَا مِثْلُ : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ ....

قوله : « وَقَدْ يَكُونُ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ مَا »[١] .

لأنه إذا تخصص قرب من المعرف فأجرى مجراه .

فمنه باب : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مَنْ مُشْرِكٍ ﴾[٢] فإنه تخصص بالصفة[٣] .

---

(١) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وإنما كان ذلك لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد غالبا ، فإن أفاد الإخبار عن النكرة جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه في الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة .

وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة فقالوا : لا يبتدأ بها إلا بمسوغ ، والمسوغات كثيرة وهي راجعة إلى شيئين : التخصيص والتعميم . شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨١ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٦ ، ٢٧ . شرح ابن يعيش ١ / ٨٦ .

وقال ابن مالك : « ... حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة ، لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر منها من عدمها ، والابتداء بالنكرة بالعكس فلذلك أحتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة » ا هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٩١ .

وقال المصنف : « ... إن المبتدأ قد يكون نكرة بشرط أن يلحقه نوع من التخصيص ، هذا مذهب البصريين ، لو قلت : رجل في الدار ، لم يجز .

والكوفيون يجيزونه لأن (رجل في الدار) و (في الدار رجل) سواء . والصحيح الأول لأن مثل هذا المعني واقع كثيرا ، فلو كان جائزا لوقع على ما تقتضيه العادة ، ولو وقع لنقل على ما تقتضيه العادة في مثله » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٠٩ .

وينظر : تعليق الرضي على هذا في شرحه ١ / ٨٨ ، ٨٩ .

وينظر : الإنصاف مسألة (٦) ١ / ٥١ وما بعدها ، شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٢٦ – ١٢٨ .

(٢) قال تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ﴾ . من الآية ٢٢١ / البقرة .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ١٢٦ – شرح ابن يعيش ١ / ٨٦ – التوطئة ص ١٧٥ – فصول ابن معط ص ١٩٨ – المقرب ١ / ٨٢ – شرح الكافية الشافية ١ / ٩١ .

ومنه باب : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فإنه تخصص بثبوت الخبر لأحدهما(١) وإنما سأل(٢) عن التعيين(٣) .

ومنه باب : ما أحد خير منك ، فإنه(٤) تخصص بما حصل من(٥) إفادة العموم(٦) .

ومنه باب : شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ(٧) ، فإنه تخصص بشبهه بالفاعل ، إذ معناه : ما أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلاَّ شَرٌّ ، فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز أن يكون نكرة حاصل له(٨) .

---

(١) (لأحدهما) ساقطة من ج . (٢) في أ : (يسأل) .

(٣) شرط المصنف في شرح الوافية ١ / ١١٠ - عند فرضه لهذه المسألة - أن تقع النكرة بعد همزة الاستفهام المعادلة لـ (أم) المتصلة .

وقال الجامي : « ... فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه ، فكأنه قال : أي من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها ؟ ، فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة ، فجعل (الرجل) مبتدأ ، و (في الدار) خبره » ا هـ .

الفوائد الضيائية ٢ / ١٣٩ .

(٤) (فإنه) ساقطة من ط .

(٥) (بما حصل من) ساقطة من ب .

(٦) في سيبويه ١ / ٢٧ : « ... وحسنت النكرة هاهنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان ... وتقول : ما كان فيها أحد غير منك ، وما كان أحد مثلك بها ، وليس أحد فيها خير منك » ا هـ .

(٧) يقال (أهره) : إذا حمله على الهرير ، و (شر) رفع بالابتداء وهو نكرة ... وإنما جاز ذلك لأن المعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر .

و (ذو الناب) : السبع . مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله . مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠ .

وينظر : سيبويه ١ / ١٦٦ - المستقصي في الأمثال ٢ / ١٣٠ - اللسان (هرر) الإيضاح للمصنف ٢ / ١٢٧ - شرح ابن يعيش ١ / ٨٦ - شرح الرضي ١ / ٨٩ الفصول ص ١٩٨ - التوطئة ١٨٦ - المقرب ١ / ٨٢ - لباب الإعراب ٢٠٨ - الارتشاف ١ / ٤٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٣٩ .

(٨) استدرك الرضي على المصنف في حمله المبتدأ على الفاعل في هذا بقوله : وأما قول المصنف =

وَ : فِي الدارِ رَجُلٌ ، وَ : ﴿ سَلاَمٌ عَلَيْكُم ﴾ ....

ومنه باب : في الدار رجل ، فإنه تخصص بتقديم[1] حكمه عليه ، فكأنه موصوف كما في الفاعل[2] . ولا يلزم جواز : قائم رجل[3] – وإن كان الخبر مقدما – لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها[4] . أو لأن (قائم) لا يتعين للخبر بخلاف الظرف[5] . أو لأنه كان يلتبس بالمبتدأ بخلاف الظرف .

ومنه باب : ﴿ سَلاَمٌ عَلَيْكُم ﴾[6] فإنه تخصص بنسبته إلى المسلم إذا أصله : سَلَّمْتُ سَلاَماً ، ثم حذفوا الفعل فبقى : سلاماً عليكم ، ثم عدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت والمعنى ما كان في مدلوله ، وقد كان مخصصا فوجب أن يكون مخصصا .

= إن الفاعل يختص بالحكم المتقدم فوهم لأنه إذا حصل تخصصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قال : إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٨٨ .

(١) في ط : (بتقدم) .

(٢) للرضي – أيضاً – اعتراض مطول على المصنف في هذا . ينظر شرحه ١ / ٨٨ .

(٣) أجاز الأخفش والكوفيون تقديم الخبر في مثل هذه الحال دون ضعف خلافا لسيبويه فقد أجازه على قبح ، وذلك قوله : « ... وزعم الخليل أن يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ » ا هـ .

وقال ابن السراج : « ... وهو جائز عندي مع قبحه » ا هـ .

وأجازه أيضا ابن مالك مع إقراره بضعفه .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٨ – أصول ابن السراج ١ / ٦٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٧١ .

(٤) ولذلك شرط المصنف في شرح الوافية ١ / ١١٢ : أن يكون المقدم ظرفاً ، وعلل لذلك بقوله : « وإنما قال (شرط أن يكون ظرفاً) ليتعين للخبرية بخلاف (قائم رجل) فإنه لا يتعين للخبرية » ا هـ .

(٥) هذه العبارة زيادة من ب .

(٦) قال تعالى : ﴿ سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ﴾ الآية ٢٤ / الرعد .

وهو كل باب كانت فيه النكرة مصدرا مدعوا به .

ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١١٢ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٣ – شرح الرضي ١ / ٩٠ – الكافي ١ / ١٣٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٤١ .

وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، فَلاَبُدَّ مِنْ عَائِدٍ ،

قوله : « وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً » .

والجملة ضربان – على ما ذكرناه[1] – وصح وضع الجملة خبراً لأنها[2] تفيد من الأحكام مثل ما يفيد المفرد[3] .

وشرطها الضمير لتحصل الفائدة[4] وإلا كان لغوا[5] .

---

(١) في جـ : (على ما ذكر) ، أي فيما أثبته في المتن .

(٢) (لأنها) ساقطة من جـ .

(٣) قال الرضي ١ / ٩١ : « ... وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له » ا هـ .

واستثنى المصنف – من أنواع الجمل – الجملة الإنشائية فإنها لا تقع خبرا إلا بتأويل . ينظر : شرح الوافية ١ / ١١٤ .

وقال الرضي : « ... وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين : لا يصح أن تكون طلبية لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب . وهو وهم ... ويدل على جواز كونه طلبية قوله تعالى : ﴿ بل أنتم لا مرحبا بكم ﴾ ...

وقال ثعلب : لا يجوز أن يكون قسميه نحو : ما زيد والله لا ضربنه . والأولى الجواز إذا لا منع ، وأيضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم : أما زيد فاضربنه » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٩١ .

(٤) ومثل الضمير في ذلك اسم الإشارة نحو قوله تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ ، وتكرر لفظ المبتدأ نحو قوله تعالى : ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾ والعموم نحو قول الشاعر :

فأما القتال لا قتال لديكم ....

هذا إذا كانت جملة الخبر ليست هي المبتدأ معنى ، فإن كانت لم تحتج إلى رابط كما في ضمير الشأن نحو : هو زيد قائم ، ومقولي زيد قائم ، لارتباطها به بلا ضمير لأنها هو .

وينظر في هذا : شرح ابن يعيش ١ / ٩١ ، شرح الرضي ١ / ٩١ – المقرب ١ / ٨٣ – شرح الكافية الشافية ١ / ٨٢ – المغني ٢ / ٤٩٨ – ٥٠٢ شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٥) في جـ : (لغو) بالرفع وهو سهو من الناسخ .

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفُ » .

يعني : الضمير[1] ، إذا كان معلوما كقولهم : الْبُرُّ الْكُرُّ بِسِتِّينَ[2] ، والْسَمْنُ مَنَوانِ[3] بِدْرِهمٍ[4] ، أي : منه ، ولكن لما عُلِمَ ساغ حذفه[5] .

---

(١) بسط الرضي القول في حذف الضمير سواء كان حذفا قياسيا أو سماعيا .
ينظر شرح الرضي ١ / ٩١ ، ٩٢ .

(٢) قال ابن السراج : « ... وأما أن يكون المحذوف شيئاً ليس فيه راجع ولكنه متصل بالكلام نحو قولك : البر الكر بستين ، فأمسكت عن ذكر (الدرهم) بعد ذكر (الستين) لعلم المخاطب ... » ا هـ . أصول النحو ١ / ٧٦ .
و (البر) : الحنطة ، قال ابن دريد : البر أفصح من قولهم : القمح والحنطة . اللسان (برر) .
و (الكر) : مكيال للعراق ، وهو ستون قفيزا أو أربعون أردبا . القاموس (كرر) .

(٣) (منوان) : تثنية (منا) – مقصور – : الذي يوزن به ، وهو رطلان ، وجمعه : أمناء ، وهو أفصح من (المن) . مختار الصحاح (منا) .

(٤) قال ابن السراج : « ... إنهم ربما حذفوا شيئا من الخبر في الجمل ، وذلك المحذوف على ضربين ، أما أن يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ نحو قولهم : السمن منوان بدرهم ، يريد : منه ، وإلا كان كلاما غير جائز لأنه ليس فيه ما يرجع إلى الأول » ا هـ . أصول النحو ١ / ٧٦ .

(٥) فهو من مواضع حذف الضمير قياسا ، إذ يحذف قياسا بشرط أن يكون مجرورا بـ (من) والجملة الخبرية ابتدائية ، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول لأن جزئيته تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معا .
وقال الفراء : ويحذف أيضا قياسا إذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ (كل) كما في قول الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنبا كله لم أصنع

وقال السيرافي : ليس هذا بحجة . شرح الرضي بتصرف ١ / ٩١ ، ٩٢ .
وينظر : المقتضب ٢ / ٦٢ ، ٤ / ١١٩ – أصول ابن السراج ١ / ٧٦ – الإيضاح للفارسي ص ٤٤ ، ٤٥ – شرح ابن يعيش ١ / ٩١ .

قوله : « وَمَا وَقَعَ ظَرْفاً » . أي : في مثل قولك : زيد في الدار .

قوله : « فَالْأَكْثَرُ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ »[1] .

نظرا إلى أنه متعلق ، وأصل التعلق[2] للأفعال .

وقيل : يتعلق بمفرد نظرا[3] إلى أنه خبر ، وأصل الخبر الإفراد[4] .

والصحيح الأول لقولهم : جاءني الذي في الدار ، إذ معناه هاهنا كمعناه في غيره ، ولا خلاف في أنه متعلق هاهنا بجملة ، فيجب تعلقه في محل الاختلاف بجملة .

---

(١) هذا مذهب جمهور النحويين واختاره الزمخشري في مفصله ص ٢٤ وتبعه المصنف . وحجة الجمهور أوضحها المصنف . وإذا أورد عليهم تعلق الظرف باسم الفاعل في نحو : أنا مار بزيد ، فالجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه ذكرها المصنف وتبعه الرضي ١ / ٩٣ وهي :

إنما كان ذلك لمشابهته الفعل فإذا أحتيج إلى المتعلق به فالأصل أولى . وكذلك القياس على مثل : جاءني الذي في الدار .

وأيضا القياس على مثل : كل رجل فله درهم ، إذ المتعلق في هذين الموضعين فعل لا غير .

(٢) في ب ، ج ، ط : (التعلقات) وما أثبته أوجه .

(٣) سقط من أ ما بين قوله : (نظرا) السابقة وهذه ، وفي ج : (نظر لأنه) .

(٤) هذا مذهب ابن السراج وتبعه ابن جني واختاره كل من الحريري وابن مالك . يقول ابن السراج : « ... وذلك الظرف على ضربين ، أما أن يكون من ظروف المكان ، وأما أن يكون من ظروف الزمان ، أما الظروف من المكان فنحو قولك : زيد خلفك ، وعمرو في الدار ، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ، فكأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار » ا . أصول النحو ١ / ٦٨

وينظر قول ابن جني في اللمع ص ١١٢ ، ١١٣ ، وسر الصناعة ورقة ٢٨٢ / ب وقول الحريري في شرح ملحة الإعراب ص ٢٦ .

وقال ابن مالك : « ... وذلك المقدر إما اسم فاعل أو فعل ، وكونه اسم فاعل أولى لوجهين ... » ا هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٨٥ .

وينظر : الإنصاف مسألة (٢٩) ١ / ٢٤٥ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٠ ، ٩١ – شرح الرضي ١ / ٩٣ ع شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨٠ – الارتشاف ١ / ٤١٩ – المطالع السعيدة ١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ ، الهمع ١ / ٩٨ .

....

وكذلك قولهم : كل رجل في الدار فله درهم ، فجواز دخول الفاء هاهنا يدل على تقدير الفاء متعلقا ، ولذلك امتنع : كل رجل فله درهم[1] .[2] .

(١) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٧٠ : « ... وإن شئت كان مبتدأ لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء ، ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمول ، كان حسنا ، ولو قلت : زيد فله درهم ، لم يجز .

وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء » اهـ .

وينظر : المقتضب ٣ / ١٩٥ ، ١٩٦ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١١٦ شرح الرضي ١ / ١٠٢ - معنى اللبيب ١ / ١٦٥ . الإيضاح للفارسي ص ٥٦ .

(٢) مذهب الكوفيين أن الظرف إذا وقع خبرا للمبتدأ كان منتصبا على الخلاف ، فالعامل فيه عندهم معنوى ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر في نحو : زيد أمامك ، وعمرو وراءك ، إذ أن الخبر خلاف المبتدأ .

وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك (أمامك زيد) : حل أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب ، واكتفي بالظرف منه فبقى منصوبا على كا مان عليه مع الفعل .

وينظر :

الإنصاف مسألة (٢٩) ١ / ٢٤٥ - شرح ابن يعيش ١ / ٩١ - شرح الرضي ١ / ٩٢ .

وَإِذا كَانَ الْمبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الكْلاَمِ نحْوَ : مَنْ أَبُوكَ ؟ أَوَ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ....

قوله : « وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ » .

كالاستفهام[1] والشرط وضمير الشأن[2] وجب تقديمه لِمَا يلزم من تأخيره تأخير[3] ما له صدر الكلام .

قوله : « أَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ »[4] .

مثل : زيد القائم ، لأن في تقدير الأول خبراً مخالفة للأصل[5] من غير فائدة ، فكان // حمله على الأصل هو الوجه .

٢٨

---

(١) مثل له المصنف في المتن بقوله : من أبوك ؟ .
قال الرضي – موجها تمثيل المصنف بهذا المثال : « ... قوله (من أبوك ؟) مبني على مذهب سيبويه ، وذلك لأنه لا يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاما ، أو نكرة هي أفعل تفضيل مقدم على خبره ، والجملة صفة لما قبلها نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه . وغير سبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان .
والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام : من قام ؟ وما جاء بك ، وأيهم قام ؟ ومن قام قمت » اهـ . شرح الرضي ١ / ٩٧ .

(٢) مثل قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وزاد ما أشبه ضمير الشأن نحو : كلامي زيد منطلق ، وما كا مقرونا بلام الابتداء نحو : لزيد قائم . مبسوط الأحكام ورقة ٩٧ .

(٣) (تأخير) : ساقطة من ب ، ج .

(٤) هذا إذا عدمت القرينة الدالة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرا ، أما إذا وجدت القرينة فيجوز أن يتأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين ، وذلك كما في قيام القرينة المعنوية في قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

قال الرضي : ١ / ٩٧ : « ...وذلك لأنا نعرف أن الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، أي : مثل أبي حنيفة ، ولو أردت تشبيه (أبي حنيفة) بأبي يوسف فأبو يوسف هو الخبر » ا .
وينظر : شرح ابن يعيش ١ / ٩٨ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨٣ – المني ٢ / ٤٥١ – أصول النحو لابن السراج ١ / ٧٢ .

(٥) في ب : (مخالفة الأصل) .

أَوْ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ مِثْلُ : أَفْضَلُ مِنكَ أَفْضَلُ مِنِّي . أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ مِثْلُ : زَيْدٌ قَامَ ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ ....

قوله : « أَوْ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ »[١] .

مثل : أَفْضَلُ مِنكَ أَفْضَلُ مِنِّي[٢] ، وشبهها[٣] .

قوله : « أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ » .

احتراز من أن يكون فعلاً لغيره مثل قولك : زيد قام أبوه ، فإن تقديمه[٤] جائز كقولك : قام أبو[٥] زيد ، وإذا كان فعلاً له لم يجز مثل : زيد قام ، لأنك لو قدمت لالتبس باب الفاعل[٦] بباب المبتدأ[٧] .

---

(١) في ج ، ط : (وكذلك مسألة : أفضل منك أفضل مني) .

(٢) في المغني : « ... الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو : أفضل منك أفضل مني » اهـ . المغني ٢ / ٤٥١ .

وينظر : النكت الحسان لأبي حيان ص ٢٤١ - البهجة المرضية للسيوطي ص ٨٩ .

(٣) في ج : (وشبههما) .

(٤) في أ : (تقدمه) .

(٥) في نسخ الشرح : (أبوه زيد) وما أثبته أوجه لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . فتكون الإضافة أوجه .

(٦) في ط : (باب الفعل) .

(٧) يجب تقديم المبتدأ أيضاً إذا وقع الخبر بعد (إلا) أو ما في معناها نحو : ما زيد إلا قائم ، وإنما زيد قائم .

وأيضاً إذا اقترن الخبر بالفاء مثل : الذي يأتيني فله درهم .

ينظر :

شرح الرضي ١ / ٩٨ .

مبسوط الأحكام ورقة ٩٨ .

قوله : « وَإِذَا تَضَمَّنَ[1] الْخَبَرُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ »[2] .

احتراز من أن يكون جملة ويكون المبتدأ الأول مقدما مثل : زيد من أبوه ؟ .[3]

وإنما جاز ذلك لأنه قد وقع الاستفهام في صدر الكلام وما غيَّر الجملة التي هو فيها[4] ، بخلاف : أين زيد ؟ فإنه لو أُخِّرَ لخولف هذا الأصل[5] .

---

(١) قال أبو الحسن التبريزي : « ... وإنما قال – ها هنا – : (تضمن) وفي المبتدأ قال : (اشتمل) لأن الاشتمال أعم من أن يكون بالصيغة أو بالقرينة أو بالتضمين – كما بينا – بخلاف التضمين فإنه أخص » ا هـ . مبسوط الأحكام ورقة ٩٨ .

يشير بذلك إلى قول المصنف : « وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام . ينظر ص ١٥٣ .

(٢) (ما له صدر الكلام) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) في ط : (زيد أين أبوه) .

(٤) علل لذلك الرضي بقوله : « ... إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها مثل (كان) وأخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها ، فلا يقال : إن من يأتني أشكره » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٩٨ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٠٦ .

(٥) قال ابن السراج : « ... فالمعني في : كيف أنت ؟ : على أي حال أنت وفي: أين زيد ؟ : في أي مكان ، ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام وهو في الحقيقة الشيء المستفهم عنه » ا هـ . أصول النحو ١ / ٦٥

وقال ابن يعيش : « ... وإنما قدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام ، وذلك أنك إذا قلت : أين زيد ؟ فأصله : أزيد عندك ؟ فحذفوا الظرف وأتوا بـ (أين) مشتملة على الأمكنة كلها وضمنوها معنى همزة الاستفهام ، فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبرا » ا هـ . شرح المفصل ١ / ٩٣ ، ٩٤ .

أَوْ كَانَ مُصَحِّحاً لَهُ مِثْلُ : فِي الْدَّارِ رَجُلٌ ، أَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ ضَمِيرٌ فِي الْمُبْتَدَإِ مِثْلُ : عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ، اوْ يَكُونُ خَبْراً عَنْ (أَنَّ) مِثْلُ : عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ ....

قوله : « أَوْ كَانَ مُصَحِّحاً لَهُ[1] مِثْلُ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ »[2] .

يريد تقديمه ، لأنه لو تأخر لزال المصحح فكان فاسدا[3] .

قوله : « أَوْ لِمُتَعَلَّقِهِ ضَمِيرٌ فِي المُبْتَدَإِ » .

يريد لمتعلق الخبر ومثاله[4] : على التمرة مثلها زبدا[5] ، لأنه لو تأخر هذا الخبر لكان الضمير في (مثلها) راجعا إلى غير مذكور فكان فاسدا ، فهو مثل قولك : ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيداً ، سواء .

قوله : « أَوْ يَكُونُ خبْراً[6] عَنْ (أَنَّ) مِثْلُ : عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ » .

لأنهم[7] قصدوا التنبيه – من أول الأمر بتقديم الخبر – على أنها المفتوحة خوفا من أن تلتبس بمواضع المكسورة[8] .

---

(١) يعني أن تقديم الخبر مسوغ للابتداء بالنكرة ، وقد أوضح المصنف ذلك بقوله في شرح الوافية ١ / ١٠٦ : « ... فإن تقديم الخبر ها هنا هو المصحح للابتداء بالنكرة ، فلو ذهبت تؤخره امتنعت المسألة فوجب التقديم » ا هـ .
وينظر : التوطئة ١٨١ – المقرب ١ / ٨٥ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨٦ .

(٢) هذا مثال للجار والمجرور ، ومثله الظرف نحو : عندك رجل . وزاد ابن مالك والتبريزي : كون الخبر جملة ، نحو : قصدك غلامه رجل . ينظر: شرح الألفية للمرادي ١/٢٨٦ – مبسوط الأحكام ورقة ٩٩.

(٣) هذا كله على مذهب سيبويه ، وأما على مذهب الأخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم بعده ، فليس إذن من هذا الباب . ينظر : شرح الرضي ١/ ٩٩ .

(٤) في ط : (وقوله) .

(٥) (الزبد) : زبد السمن قبل أن يسلا ، والقطعة منه (زبدة) ، وهو ما خلص من اللبن إذا مخض . اللسان (زبد) . وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ /١٠٧ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٢ – التوطئة ص ١٨١ – شرح الكافية الشافية ١ /٩٣ ، ٩٤ – الارتشاف ١ / ٢٤٣ ، ٢ / ٦٧٥ المقرب ١ / ٨٥ – شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٠ – لباب الإعراب ص ٢٢١ .

(٦) (يكون خبرا) ساقطة من أ ، ب ، جـ ، وكذا من شرح الرضي .

(٧) في ط : (كأنهم) .

(٨) نقل الزنجاني هذا التعليل في الكافي ١ / ١٦٥ .

....

وقيل : إنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين (أنَّ) التي بمعنى (لعل)[1] لأن تلك لا تكون إلا في[2] صدر الكلام[3] ، فخالفوا بهذه صدر الكلام ليحصل الفرق بينهما من أول الأمر .

وقيل : إنما فعلوا ذلك كراهة بقاء (أَنَّ) - المفتوحة - عرضة لدخول العوامل ، فيؤدي إلى دخول (إنَّ) عليها[4] .[5] .

---

(١) قال الرماني : « ... ويكون بمعنى (لعل) ، حكي الخليل : أيت السوق أنك تشتري لنا شيئا ، أي : لعلك .

وعلى ذلك حمل قوله تعالى : ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ في مذهب من فتح أي : لعلها » ا هـ . معاني الحروف ص ١١٢ .

وينظر : سيبويه ١ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ - المغني ١ / ٤٠ .

والصواب أنه لغة من اللغات الست في (لعل) وباقيها : عل ، لعن ، عن ، لأن . وقد جاءت (أن) بمعنى (لعل) - كذلك - في قول امرىء القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكي ابن حذام

ديوان امريء القيس ص ١١٤ .

قال أبو علي القالي : « ... يريد : لعلنا ، وبعض العرب يقول : لأنني ، وبعضهم يقول : لأني ... » ا هـ . الأمالي ٢ / ١٥١ .

وينظر قول المصنف في قسم الحروف ص ٩٧٧ - المفصل ص ٣٠٠ شرح ابن يعيش ٨ / ٧٩ - التوطئة ص ٢١٢ ، ٢١٣ - خزانة الأدب ٢ / ٢٣٤ الدرر ١ / ١١١ .

(٢) (في) ساقطة من جـ .

(٣) أي : لعل ، وذلك لما فيها من معنى الإنشاء . شرح الوافية للمصنف ١ / ١٠٦

(٤) أوضح المصنف ذلك في شرح الوافية بقوله : « ... وهم يكرهون مثل ذلك فأوجبوا تقديم الخبر ليصح دخول (إن) عليها كقولك : إن في ظني أنك مسافر ، ونحوه .

وهذا قول الأكثرين . والأول أظهر » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٠٧

وينظر : المفصل ص ٢٩٣ - مبسوط الأحكام ورقة ٩٩ - الكافي للزنجاني ١ / ١٦٥ .

(٥) ويجب أيضاً تقديم الخبر إذا وقع المبتدأ بعد (إلا) أو ما في معناها نحو : ما قائم إلا زيد ، =

قوله : « وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ » .

لأنه حكم ، وقد يحكم[1] على الشيء بأحكامٍ متعددةٍ كما في[2] الصفات[3] .

* * *

= وإنما قائم زيد .

وكذلك إذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره نحو : تميمي أنا ، إذا كان المراد التفاخر بتميم ، أو غير ذلك مما تقدم له الخبر .

ينظر :

شرح الرضي ١ / ١٠٠ . المفصل ص ٢٤ . شرح ابن يعيش ١ / ٩٢ .

(١) في ج : (حكم) .

(٢) (في) ساقطة من ب .

(٣) هذا معني قول الزمخشري :

« ... وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا ، منه قولك : هذا حلو حامض ، وقوله تعالى : ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ا هـ .

المفصل ص ٢٧ .

وَقَدْ يَتَضمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ فَيَصِحُّ دُخولُ الفَاءِ فِي الْخَبَرِ ، وَذٰلِكَ الاسْمُ المَوصُولُ بِفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ ، أَوْ النَّكِرَةُ المَوْصُوفَةُ بِهِمَا ، مِثْلُ : الذِّي يَأْتِيْنِي – أَوْ فِي الَّدارِ – فَلَهُ دِرْهَمٌ[1] ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيْنِي – أَوْ فِي الدَّارِ – فَلَهُ دِرْهَمٌ[2] ...

قوله[3] : « وَقَدْ يَتَضَمَّنُ المُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرطِ ... إلى آخره » .

وذلك لما فيه[4] من الإبهام وذكر ما يصح أن يكون شرطا من فعلٍ مذكورٍ لفظاً أو مقدرٍ[5] متعلقٍ للظرف[6] ، فإذا قصد إلى أن يكون[7] الأول سببا للثاني جيءَ بالفاء لهذا الغرض كما في الشرط[8] .

---

(١) مثال لدخول الفاء في خبر المبتدأ الذي هو اسم موصول لفعل أو ظرف .

(٢) مثال لدخول الفاء في خبر المبتدأ الذي هو نكرة موصوفة بفعل أو ظرف وقد سقط التمثيل به من بعض نسخ المتن .

(٣) (قوله) : ساقطة من ب ، ج .

(٤) في أ : (وذلك فيما ذكر فيه) .

(٥) في أ : (أو مقدرا) بالنصب وهو خطأ والصواب ما أثبته عطفا على (مذكور) .

(٦) قال الفارسي : « ... الأسماء المبتدأة على ضربين ، ضرب عار من معنى الشرط والجزاء ، وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء ...

وما كان متضمنا لمعنى الشرط والجزاء فالأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة ... ويجوز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولا بالفعل أو الظرف كقوله عز وجل : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ ، الخبر : فلهم أجرهم عند ربهم .

ومثال الموصول بالظرف قولك : الذي في الدار فله درهم ، كقوله تعالى : ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ ، ولا يجوز : الذي إن يكرمني يكرمك فمحسن ، لأن الشرط قد استوفي جزاءه في الصلة ، فلا يكون له جزاءان .

وأما النكرات الموصوفة فكقولنا : كل رجل يأتيني فله درهم ، وكل رجل في الدار فمكرم محمول » ا هـ . الإيضاح العضدي من ص ٥٣ – ٥٦ .

وينظر : المقتضب ٣ / ١٩٥ ، ١٩٦ – الكامل للمبرد ٢ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ – المفصل ص ٢٧ .

(٧) (يكون) زيادة من ج .

(٨) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٧٠ : « ... ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمول ، كان حسنا ، ولو قلت : زيد فله درهم ، لم يجز . وإنما جاز =

قوله : « وَلَيْتَ وَلعَلَّ مَانِعَانِ بالاتِّفَاقِ »[1] .

لأنه يؤدي إلى تناقض معنوي ، وذلك أن خبر (ليت) و (لعل)[2] غير محكوم عليه[3] بالصدق أو الكذب ، وما يقع بعد الفاء خبر محض فكان في الجمع[4] بينهما وبين الفاء تناقض[5] .

= ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٥٦ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١١٦ – إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١ / ٦٢ – شرح الرضي ١ / ١٠٢ – المغني ١ / ١٦٥ .

هذا وقد أجاز الأخفش دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقا ، وروى عن العرب أنهم يقولون : أخوك فوجد بل أخوك فجهد .

قال : « يريدون : أخوك وجد بل أخوك جهد » ا هـ .

مخطوطة معاني القرآن ٥٠٥ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٢ . وشرط الفراء لدخول الفاء في الخبر كونه أمراً أو نهياً ، وتبعه الأعلم وجماعة .

ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٧٨ – إملاء ما من به الرحمن ١ / ٦٢ – شرح الرض ١ / ١٠٢ – المغني ١ / ١٦٥ – شرح الأشموني ١ / ٢٢٥ .

(١) في الإيضاح للفارسي : « ... ولا يجوز : ليت الذي يأتيني فله درهم ، ولا لعل الذي في الدار فمكرم » ا هـ . الإيضاح ص ٥٥ ، ٥٦ .

وفي المفصل ص ٢٧ : « ... وإذا أدخلت (ليت) و (لعل) لم تدخل الفاء . بالإجماع » اهـ . وينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ١١٧ .

(٢) قال الرضي ١ / ١٠٣ : « ... لا وجه لتخصيصهما ، بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى » ا هـ . وينظر ما استثناه في شرحه ١ / ١٠٢ .

(٣) سقط من ج من قوله : (لأنه يؤدي) إلى قوله : (غير محكوم عليه) .

(٤) (في الجمع) ساقطة من ب .

(٥) يرى الرضي أنه لا تناقض في ذلك – خلافا للمصنف – بدليل صحة قولك : إن جاءك زيد فاضربه ، قال الله تعالى : ﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم ﴾ .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٠٣ – وينظر توجيه التبريزي لهذا في شرحه ورقة ١٠٤ .

وَأَلْحَق بَعْضُهُمْ (إنَّ) بِهِمَا[1] ....

واختلفوا في (إنَّ) ، فبعضهم[2] لا يجيز دخول الفاء معها ، وأجازه الأخفش[3] .

---

(١) أي : بليت ولعل .

(٢) في ط : (فسيبويه) وكذا في حاشية ب ، جـ .

(٣) اضطرب النقل عن النحاة في هذه المسألة اضطراباً يحتاج معه إلى معرفة حقيقتها شيئا من العناية والدقة ، وخير ما يمثل ذلك هو اضطراب المصنف نفسه في نقله .

فقد صرح بسنبة المنع إلى سيبويه في شرح المفصل ٢ / ١٤٥ ، وأيضا هنا في أصل النسخة (ط) ، ولكنه لم يصرح بها في نسخته التي خطها - وهي التي اعتمدت عليها - ولا في شرح الوافية ١ / ١١٧ .

ويرجع هذا لمتابعته للزمخشري حيث قال في مفصله ص ٢٧ : « ... وفي دخول (إن) خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب » ا هـ .

وذكر الرضي أن المصنف تبع في ذلك الإمام عبد القاهر بقوله : « ... وقال المصنف - اتباعا لعبد القاهر - أن هذا الملحق هو سيبويه خلافا للأخفش » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٠٣ .

هذا وقد تبع المصنف كل من التبريزي والجامي في شرحيهما .

ينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٠٤ - الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٥٤ .

ووجه الشريف الجرجاني قول المصنف في شرح المفصل ٢ / ١٤٥ بقوله : « ... قال المصنف وهو - يعني منع سيبويه من دخول الفاء في خبر (إن) - بعيد من جهة النقل والفقه .

أما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه - بعد قوله ﴿ الذين ينفقون أموالهم ﴾ - بقوله : ﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه ﴾ .

وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات .

قال : والظاهر أن نسبة هذا المنع إليه مبنية على نقل الزمخشري ، فإنه وإن أبهم الكلام في المفصل إلا أنه أوضحه معللا في غيره » ا هـ . حاشية الجرجاني على الرضي ١ / ١٠٣ .

أقول ومما يدل لسيبويه على أنه مجوز لدخول الفاء في الخبر مع (إن) - وليس مانعا كما ذهب المصنف تبعا لعبد القاهر والزمخشري - قول سيبويه ١ / ٤٥٣ : « ... ومثل ذلك قولهم : كل رجل يأتيني فله درهمان ، ولو قال : كل رجل فله درهمان ، كان محالا ، لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب . ومثل ذلك : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ ومثل ذلك : ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا =

....

....

= فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ﴾ ا هـ .

ومما يدل على هذا الاضطراب أن النحاة قد نسبوا المنع أيضاً إلى الأخفش .

قال الرضي ١ / ١٠٣ : « ... ونقل العبدي وأبو البقاء وابن يعيش أن المجوز لدخول الفاء مع (إن) سيبويه خلافا للأخفش » ا هـ .

وينظر : رأي العكبري في التبيان ٢ / ١٢٢٢ - وابن يعيش في شرحه ١ / ١٠١

وقال التبريزي : « ... وقيل هذا مذهب سيبويه [يعني الجواز] والأول مذهب الأخفش » ا هـ . مبسوط الأحكام ورقة ١٠٤ .

وينظر الحجة للفارسي ١ / ٣٢ - الخصائص ٣ / ٣٢٤ - سر الصناعة ١ / ٣٦٩ .

وقال ابن مالك : « ... وروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد (إن) ، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء - على رأيه - جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط نحو : زيد فقائم ، فإذا دخلت على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أسهل وأحسن من وجودها في خبر (زيد) ، وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد .

وقد ظفرت له في كتاب (معاني القرآن) بأنه موافق سيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إن) وذلك أنه قال : وأما ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ لأن (الذي) إذا كان صلته فعلا جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله : ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ﴾ ثم قال : ﴿ فأولئك هم المفلحون ﴾ ... ا هـ .

شرح الكافية الشافية ١ / ٩٧ ، ٩٨ .

وينظر : منهج الأخفش الأوسط ٢٣٢ - البحر المحيط ٨ / ٢٦٧ - شرح الأشموني ١ / ٢٢٥ .

فالصواب إذن الجدير بالإثبات أن الأخفش يوافق سيبويه في جواز دخول الفاء في الخبر مع (إن) ولا وجه لهذا الاضطراب والتخبط .

قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١١٧ : « ... وقد جاء ذلك في القرآن في غير موضع » ا هـ .

وقال ابن مالك : « ... وهو الصحيح الذي ورد به القرآن » ا هـ .

شرح الكافية الشافية ١ / ٩٧ .

فكأن الأول[١] نظر إلى أن الشرط لا تدخل عليه (إنَّ) ، فكذلك ما يشبه الشرط[٢] .

ومن أجازه نظر إلى أن (إنَّ) لا تغير المعنى الإخباري[٣] بخلاف (ليت) و (لعل).

وكل من التعليلين يستقيم[٤] ، وإنما النظر فيما اعتبره الواضع ، فإن ثبت دخول الفاء مع (إنَّ) فالتعليل هو الثاني .

وإن لم يثبت[٥] بعد الاستقراء فالتعليل هو الأول .

وقد نظر[٦] فوجد دخول الفاء مع (إنَّ) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾[٧] وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ // جَهَنَّمَ ﴾[٨] . فالقول إذن ما قاله الأخفش[٩] . ٢٩

---

(١) في ط : (فكأن) سيبويه) .

(٢) وذلك لأن (إن) المكسورة لتحقيق ثبوت النسبة والتأكيد ، والشرط للشيوع والإبهام ، فبين معنييهما تناف ، وذا لم تدخل على الشرط لهذا المعنى فلا تدخل على ما يتضمن معنى الشرط . ينظر مبسوط الأحكام للتبريزي روقة ١٠٤ .

غير أن المصنف قد ذكر في شرح الوافية ما يدفع هذه العلة - القائل هو بها - وأثبت ماناقض به نفسه وذلك قوله : « ... وهذه مناسبة ملغاة لأن وقوع ذلك في كلامهم اقتضى إلغاءها » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١١٧ .

(٣) في شرح الوافية ١ / ١١٧ قال المصنف : « ... ولأن خبرها ليس إنشائيا فلا منافاة بين الجزاء وبينه » ا هـ .

(٤) في أ : (مستقيم) .

(٥) في ج ، ط : (وإن لم يوجد) وما أثبته يوافق ما قبله .

(٦) في ب أقحم لفظ (يوجد) بين (قد) و (نظر) ولا وجه لزيادته .

(٧) من الآية ٨ / الجمعة .

(٨) من الآية ١٠ / البروج .

(٩) يتضح مما أثبته في الهامش رقم (٣) ص (٣٧٢) أنه لا وجه لهذا الترجيح . وينظر : سيبويه ١ / ٧٠ ، ٤٥٣ - منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٤ - المفصل ص ٢٧ - التبيان للعكبري ٢ / ١٢٢٢ - شرح ابن يعيش ١ / ١٠١ - شرح الرضي ١ / ١٠٣ - الإيضاح للمصنف ٢ / ١٤٥ - شرح الوافية ١ / ١١٧ - لباب الإعراب ص ٢١٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ٩٦ - ٩٨ - الكافي للزنجاني ١ / ١٧٥ - مبسوط الأحكام ورقة ١٠٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٥٤ الأشموني ١ / ٢٢٥ .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ : الْهِلَالُ وَاللهِ . وَالْخَبَرُ جَوَازاً مِثْلُ : خَرَجْتِ فَإِذَا السَّبُعُ ....

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً » .

إلى قوله : « وُجُوباً »[1] لا إشكال فيه[2] .

---

(١) ينظر قوله في ص ٣٧٦ .

(٢) وإنما كان حذف كل من المبتدأ والخبر جوازا لا إشكال فيه لأن العرب قد تحذف كلا منهما إذا تقدم من ذكر أحدهما ما يعلم السامع .

فمثال حذف المبتدأ جوازا ما مثل به المصنف وذكره ابن السراج بقوله : « ... فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل : الهلال والله ، أي : هذا الهلال ، فيحذفون (هذا) ... » ا هـ . أصول النحو ١ / ٥٧ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٩ .

وأكثر ما يقع حذف المبتدأ جوازا في الاستخبار كقوله تعالى : ﴿ وما أدارك ماهية نار ﴾ أي : هي نار ، وقوله : ﴿ قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار ﴾ أي : هو النار ، وقوله : ﴿ سورة أنزلناها ﴾ أي : هذه سورة .

ومثال حذف الخبر جوازا لعلم السامع به أن يقول القائل : ما بقى لكم أحد فيقال : زيد أو عمرو ، أي : زيد لنا . ومنه قوله تعالى : ﴿ أكلها دائم وظلها ﴾ أي : دائم .

وقد حمل قوله تعالى : ﴿ فصبر جميل ﴾ على هذين التقديرين ، فقيل إن المحذوف هو المبتدأ ، أي : أمرى صبر جميل ، وقيل المحذوف هو الخبر ، أي : فصبر جميل أولى ، أو أمثل ، أو أجمل .

وقد مثل المصنف لحذف الخبر جوازا هنا بمثل : خرجت فإذا السبع ، ومثل له في شرح الوافية ١ / ١١٩ ، بقوله : سرى إذا الفراء ثم قال : « ... هذه (إذا) التي للمفاجأة ، ويحذف خبر المبتدأ بعدها لما فيها من الدلالة على الوجود ، إذ لا يفاجأ الشيء إلا بعد وجوده » ا هـ .

وينظر في هذا : سيبويه ١ / ٢٧٩ ، ٤٠٤ - معاني الأخفش ورقة ٦٥ / ب و ٦٦ / أ - منهج الأخفش ص ٣٠٢ - ٣٠٨ - أصول ابن السراج ١ / ٧٥ - الإيضاح للفارسي ص ٥١ ، ٥٢ - شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٢٧ - المفصل ص ٢٥ ، ٢٦ - شرح ابن يعيش ١ / ٩٤ - التوطئة ص ١٧٩ - الإيضاح للمصنف ٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ - الأزهية للهروي ص ٢١١ - شرح الرضي ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ - المطالع السعيدة للسيوطي ١ / ٢٧٠ ، ٢٧١ .

وَوُجُوباً فِيمَا الْتُزِمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ مِثْلُ : لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا[1] ....

قوله : « وَوُجُوباً فِيْمَا الْتُزِمِ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ » .

لأن فيه قرينة تشعر بخصوصيته ، ولفظا ملتزما ذكره في موضعه ، فكان فيه توفية للمعنى[2] واللفظ جميعا ، فالتزم الحذف فيه[3] لذلك ، وهو في أبواب منها :

باب (لولا) ، لأنها تدل على امتناع الشيء لوجود غيره[4] ، فكان فيها إشعار بحكم الوجود على ما يذكر[5] بعدها ، وملتزم[6] مجيء جواب فيها في موضع خبره ، فأغني عن ذكره[7] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (لولا زيد لهلك عمرو) .
(٢) في ط : (بالمعنى) .　　　(٣) (فيه) ساقطة من ط .
(٤) في سيبويه ١ / ٢٧٩ : « هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) ، وأما (عبد الله) فإنه من حيث (لولا) ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك : أزيد أخوك ؟ إنما رفعته على ما رفعت عليه (زيد أخوك) غير أن ذلك استخبار وهذا خبر ، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان (كذا وكذا) ، فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان » ا هـ .
وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٧٥ - الإيضاح للفارسي ص ٥١ - التوطئة ص ١٧٩ .
(٥) في ب : (نذكره) ، وفي جـ : (نذكر) .
(٦) في جـ : (ويلتزم) ، وفي ط : (ولها جواب يلتزم مجيئه في موضع الخبر) .
(٧) ما ذهب إليه المصنف من حذف الخبر وجوبا بعد (لولا) هو مذهب البصريين وقال الفراء : (لولا) هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل . وقال الكسائي : الاسم بعد (لولا) فاعل لفعل مقدر كما في قوله : لو ذات سوار لطمتني ....
قال الرضي : « ... وهو قريب من وجه ، وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني ... فمعني : (لولا علي لهلك عمر) لو لم يوجد علي لهلك عمر » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٠٤ .
وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (١٠) ١ / ٧٠ - شرح ابن يعيش ١ / ٩٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ٨٧ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ - المغني ١ / ٢٧٣ - مبسوط الأحكام ورقة ١٠٦ - الرشاد لابن الجرجاني ص ٩٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٦٠ .

ومثل : ضَرْبِي زيداً قائما[1] ، وهو كل ما دل على معنى منسوب إلى فاعله أو مفعوله[2] أو إليهما[3] مذكور بعدهما حال منهما أو من أحدهما في المعني ، وهي[4] المضمر في الخبر[5] المقدر[6] .

وأصله عند البصريين[7] : ضربي زيد حاصل[8] إذا كان قائما ، حذف (حاصل) كما تحذف متعلقات الظروف العامة ، فبقي : إذا كان قائما ، ثم حذف الظرف لدلالة الحال عليه ، فبقي : ضربي زيدا قائما ، فكان الخبر ملتزما حذفه لما ذكرناه[9] من الأمرين .

الدلالة على خصوصية المحذوف ، واللفظ الواقع موقعه .

وهذا أولى من مذهب الكوفيين ، فإنه عندهم معمول[10] لـ (ضَرْبِي) والخبر المقدر بعده[11] ، أي : ضربي زيدا قائما حاصل[12] ، وهو فاسد لفظا ومعنى .

---

(١) ومثله أكثر شربي السويق ملتوتا ، وأخطب ما يكون الأمير قائما .
وينظر : الرضي ١ / ١٠٤ ، ١٠٥ - مبسوط الأحكام ورقة ١٠٧ .

(٢) في شرح الوافية للمنصف ١ / ١٢١ : « ... أن يكون المبتدأ مصدرا أو في حكمه منسوبا إلى فاعله أو مفعوله » ا هـ .

(٣) في أ : (وليهما) وهو تحريف .

(٤) في أ : (وهو) وما أثبته أوجه .

(٥) قال الرضي ١ / ١٠٥ : « ... وذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا ، فمعنى (ضربي زيدا قائما) : اضربه قائما ، وهو نحو : أقائم الزيدان ؟ عندهما » ا هـ .

(٦) قوله : (وهي لمضمر في الخبر المقدر) ساقطة من جـ .

(٧) ينظر شرح الرضي ١ / ١٠٥ ، وفيه كلام المصنف .

(٨) في أ ، ب : (حاصلا) بالنصب وهو خطأ ظاهر .

(٩) في جـ : (بما ذكرنا) .

(١٠) في ب ، ط : (فإنه معمول عندهم) .

(١١) ينظر : شرح الرضي ١ / ١٠٥ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٠٨ . وفيه نسب التبريزي قول ابن درستويه وابن بابشاذ إلى بعض المتأخرين والأعلم .

(١٢) وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال ، أي : ضربي زيدا قائما ، أي : ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد ا هـ . شرح الرضي ١/١٠٥ =

أما اللفظ فهو أن[1] كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلابد فيه من واقع موقعه - وتأويلهم : أن يجعل (قائما) من تتمة المبتدأ ومعمولا له - فلم يقع في موضع الخبر لفظ يقوم مقامه .

وأما من جهة المعنى ، فإن المفهوم من (ضربي زيدا قائما) : الحكم على كل ضرب مني واقع على (زيد) بأنه في حال القيام[2] .

وهذا لا يستقيم إلا على تأويل البصريين[3] ، لبقاء الضرب الواقع على (زيد) عاما ، فيكون المعنى : كل ضرب مني لزيد فإنه في حال القيام .

وإذا جعلنا (قائما) معمولا لـ (ضربي) خرج عن ذلك العموم وبقى خاصا بضرب مني واقع على زيد في حال القيام محكوم عليه بالحصول . وهو معنى آخر مخالف لذلك المعنى من حيث العموم والخصوص ، والمفهوم منه العموم ، ولا يستقيم إلا على تأويل البصريين[4] ، فوجب القول به .

ومنه قولهم : كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ[5] ، وهو كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي هي بمعنى (مَعَ) وكان القصد بالإخبار المقارنة ، فإنه يجب الحذف لحصول الأمرين :

= وينظر : سيبويه ١ / ٢٠٨ - الإيضاح للمصنف ٢ / ١٣٧ - شرح ابن يعيش ١ / ٩٦ - الفصول الخمسون ص ٢٠٠ - شرح الكافية الشافية ١ / ٨٨ ، ٨٩ شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٠ - المقرب ١ / ٨٥ - الجامع الصغير ص ٥١ - مبسوط الأحكا ورقة ١٠٨ ، ١٠٩ .

(١) في هامش جـ : (فلأن) .

(٢) أي : أنه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر ، لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، والخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ .

(٣) قال الرضي ١ / ١٠٥ : « ... وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش » ا هـ .

(٤) ينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ١٢١ ، ١٢٢ .

(٥) قال سيبويه١ / ١٥٠ : « هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم ها هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعا ، وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكل رجل وضعيته ، وما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وما شأن زيد ... » ا هـ .

الدلالة على خصوصية الخبر بما في الواو من المعية ، ووقوع المعطوف[1] في موضع الخبر[2] .

ومنه : لَعُمُرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا ، وهو كل موضع ابتديء فيه بمقسم به ، فإنه يجب فيه[3] حذف الخبر لحصول الأمرين[4] :

الدلالة على خصوصية الخبر بما في الكلام من معنى القسم ، فيفهم أن المراد من الخبر[5] : قسمي أو يميني ، وما أشبهه .

والآخر وقوع ما لابد منه في جواب القسم في الموضع الذي كان يكون فيه الخبر ، كقولك : لأفعلن .

* * *

(١) في ب : (المعطوف عليه) وهو سهو من الناسخ .

(٢) قال الرضي : « ....وفيه مذهبان : قال الكوفيون : (وضيعته) خبر المبتدأ لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك قلت : كل رجل مع ضيعته ، فإذا صرحت بـ (مع) لم تحتج تقدير الخبر فكذا مع (الواو) التي بمعناه ، فلا يكون هذا المثال إذن مما نحن فيه .

..... وقال البصريون : الخبر محذوف ، أي : كل رجل وضيعته مقرونان » ا هـ .

وينظر مناقشة الرضي لكلا المذهبين في شرحه ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

وينظر في هذه المسألة : سيبويه ١ / ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٧ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٢٢ – شرح ابن يعيش ١ / ٩٨ – شرح الكافية الشافية ١ / ٨٨ – معاني الرماني ص ٦٠ – شرح الرضي ١ / ١٠٧ – الكافي ١ / ١٨٣ – التوضيح ١ / ٢٢٤ – مبسوط الأحكام ورقة ١٠٩ ، ١١٠ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٦٢ .

(٣) (وفيه) ساقطة من أ .

(٤) شرط ابن مالك : أن يكون المقسم به مشهور القسمية نحو ما مثل به المصنف قال : « ... وفي تقييد القسم بكونه صريحا ... إشعار بأن الحذف لا يلتزم في قسم غير صريح ... فمثال قسم غير صريح : عهد الله لأفعلن ، فحذف الخبر في هذا ومثله غير لازم ، بل جائز » ا هـ .

شرح الكافية الشافية ١ / ٨٨ .

(٥) في ط : (من الخبر) .

(٦) (كان) زيادة من جـ ، ط .

خَبَرُ (إنَّ) وَأَخَوَاتِهَا

خَبَرُ (إنَّ) وَأَخَواتِهَا هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِ هَـٰذِهِ الحُرُوفِ مِثْلُ : إنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ المُبْتَدَإ إلاَّ فِي تَقْدِيمِهِ ....

قوله : « خَبَرُ (إِنَّ) وَأَخَوَتِهَا هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ » .

// لأنه لا يتميز عن خبر المبتدأ[1] إلا بهذه الحروف[2] ، فوجب تميزه[3] بها . ٣٠

قوله : « وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ » .

يريد أقسامه من وقوعه مفردا وجملة . وأحكامه من أن يكون متحدا أو متعددا ، أو مثبتا أو محذوفا[4] ، وغير ذلك[5] . وشرائطه من أنه[6] إذا وقع جملة فلابد من ضمير[7] ولا يحذف إلا إذا علم ، ومن أنه لا يحذف إلا إذا علم[8] .

قوله : « إلاَّ فِي تَقْدِيمِهِ » .

لأنك تقول : قائم زيد ، ولا تقول : إنَّ قائم زيد[9] .

---

(١) قال الرضي : « ... لكن دخل فيه غير المحدود ، فإن نحو (حسنا) - في قولك : إن رجلا حسنا غلامه في الدار - مسند إلى (غلامه) بعد دخول (إن) وليس بخبرها .... ولو قال هاهنا : المسند بعد دخولها الذي كان في الأصل خبر المبتدأ ... لسلم من الاعتراض » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١١٠ .

(٢) وهي : إن ، وأن ، وكأن ، ولكن ، وليت ، ولعل .
وفي خبر هذه الحروف أقوال ذكرها الأنباري . ينظر الإنصاف مسألة (٢٢) ١ / ١٧٦ .

(٣) في ب ، جـ : (تمييزه) وما أثبته الوجه . (٤) في جـ ، ط : (ومحذوفا) .

(٥) هذا ما ذكره الزمخشري بقوله : « ... وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه » ا هـ . المفصل ص ٢٧ .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٢٣ - شرح الرضي ١ / ١١٠ .

(٦) في ط : (في أنه) . (٧) ينظر ص ٣٦٠ .

(٨) ينظر ص ٣٦١ .

(٩) قال سيبويه ١ / ٢٨٠ : « ... إلا أنه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبد الله ، تريد : كأن عبد الله أخوك » ا هـ . =

كأنهم[1] كرهوا أن يجعلوا[2] الحرف متصرفاً كتصرف الفعل[3] .

أو قصدوا إلى[4] أن يكون عمله عمل الفعل الفرعي لأن إعماله فرعي[5] .

أو قصدوا إلى التنبيه بالقصور على الفرق بين ما هو فعل[6] ، وما هو حرف[7] .

قوله : « إلاَّ إِذَا كَانَ ظَرْفاً »[8] .

فإنه يجوز أن يتقدم ويكون كخبر المبتدأ في صحة التقديم لا تساعهم في الظروف ، فيجوز أن تقول[9] : إنَّ في الدار زيدا .

* * *

= وقال المبرد (المقتضب ٤ / ١٠٩) : « ... فأما التقديم والتأخير نحو : إن منطلق زيدا ، فلا يجوز لأنها حرف جامد لا تقول فيه (فعل) ولا (فاعل) كما تقول في (كان) : يكون ، وهو كائن ، وغير هذا من الأمثلة » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١١٦ - أصول ابن السراج ١ / ٢٩٦ - المفصل ص ٢٧ - الفصول ص ٢٠١ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٤٢ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٣٥ .

(١) في أ ، ط : (لأنهم) . (٢) في ط : (أن يجعل) .

(٣) في سيبويه ١ / ٢٨٠ : « ... لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان) » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٩ . (٤) (إلى) ساقطة من ط .

(٥) بسط الرضي القول في هذه العلة ، ينظر شرحه ١ / ١١٠ .

وينظر أيضاً : الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٥٠ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٢٤ - شرح ابن يعيش ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٦٦ .

(٦) في أ ، جـ ، ط : (وبين ما هو) وما أثبته أوجه .

(٧) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٢٨٠ : « ... وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك أن تقول : كان أخوك عبد الله ... » ا هـ .

(٨) هذا معنى قول الفارسي : « ... ولا يجوز تقديم الخبر في هذا الباب ... إلا أن يكون ظرفا ... لأن الظروف قد اتسع فيها » ا هـ . الإيضاح ص ١١٦ وينظر : المفصل ص ٢٧ - شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤٥ . (٩) في ط : (أن يقال) .

خَبَرُ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

خَبَرُ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيْهَا ....

قوله : « خَبَرُ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا »[1] .

أي : بعد دخول (لا) هذه[2] التي لنفي الجنس ، لئلا يرد : لا غلامٌ خيراً منك ، فإنه مسند بعد دخول (لا) باعتبار لفظ (لا)[3] وليس بالخبر المحدود ، لأنه حينئذ[4] خبر (لا) المشبهة بـ (ليس) لا خبر (لا) التي لنفي الجنس ، وهما أمران متميزان .

قوله : « مِثْلُ لا غلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيهَا » .

والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم : لاَ رَجلَ ظَرِيفٌ[5] . وليس بحسن في التمثيل لأمرين :

أحدهما : أنه في الظاهر صفة ، ولا يليق بذي الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد تمثيله ، وأقله الاحتمال فيكره أيضاً لذلك .

---

(١) العلة في رفع خبر (لا) هذه – وتسمى أيضا (لا) التبرئة – هي مشابهته لخبر (إن) المشابه للفاعل ، فهو مشبه بالمشبه .
ووجه مشابهتها لـ (إن) أنها للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس ، كما أن (إن) للمبالغة في الإثبات .
وقيل : حملت : (لا) على (إنَّ) حمل النقيض على النقيض .
وهذا معنى قول الرماني : « ... وهي تنصب الاسم وترفع الخبر بمنزلة (إنَّ) لأنها نقيضها » ا هـ .
ينظر : معاني الحروف للرماني ص ٨١ – شرح الرضي ١ / ١١١ – مبسوط الأحكام ورقة ١١٢ – وينظر أيضا : سيبويه ١ / ٣٤٥ –المقتضب ٤ / ٣٥٧ . وينظر : أوجه المخالفة بينها وبين (إن) . المغني ١ / ٢٣٧ – ٢٣٩ .

(٢) (هذه) زيادة من ب .

(٣) (لا) ساقطة من أ .

(٤) في أ : (لا حينئذ) وهو تحريف .

(٥) هذا المثال أورده كل من ابن السراج والفارسي وابن جني .
ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٦١ – الإيضاح للفارسي ص ٢٣٩ – اللمع لابن جني ص ١٢٧ . وقد أورد الرضي هذا الاعتراض على النحويين نقلا عن المصنف . شرح الرضي ١ / ١١١ .

(٦) (غير) ساقطة من أ .

(٧) في جـ : (فنكره) .

....

وهذا المثال[1] لا يحتمل أن يكون (ظريف) إلا خبرا ، لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب[2] ، فوجب أن لا يكون صفة ، فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به .

الثاني[3] : هو أنا نقول بعد ذلك : « وبنو تميم لا يثبتون الخبر مع (لا) »[4] ، فإذا كان التمثيل بـ : لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ ، غلب على[5] الظن امتناع هذه في لغتهم ، فيوقع ذلك في الخطأ لأنهم يقولون بها .

---

(١) أي الذي أورده المصنف في المتن وهو : لا غلام رجل ظريف فيها .
وقد عاب الرضي على المصنف زيادة (فيها) في المثال بقوله : « ... قوله (ظريف فيها) لا فائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر ، ولا معنى له إن علقناه بالخبر ، إذ يكون المعنى : ليس لغلام رجل ظرافة في الدار ، وهذا المعنى سمج .
ومثاله أيضاً ظاهر - بسبب هذا الظرف - في كون (ظريف) صفة لـ (غلام رجل) و الظرف خبر (لا) ، والمعنى : ليس في الدار غلام رجل ظريف .
ولو قيل : لا غلام رجل قائم فيها ، لكان أظهر من جهة المعنى في كون (فيها) متعلقا بالخبر) » اهـ . شرح الرضي ١ / ١١١ ، ١١٢ .
وقد وجه الجامي قول المصنف بقوله : « ... (فيها) : أي في الدار خبر بعد خبر ، لا ظرف (لظريف) ولا حال ، لأن الظرافة ، لا تتقيد بالظرف ونحوه ، وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ، وليكون مثالا لنوعي خبرها ، الظرف وغيره » اهـ . الفوائد الضيائية ٢ / ١٦٨ وبهذا القول يندفع اعتراض الرضي على ما مثل به المصنف .

(٢) قال الرضي : « ... والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بـ (لا) بالمرفوع مذهب جماعة ، وقد خولفوا فيه ، وجوزوا رفعه حملا على المحل ، وذلك لأن (لا) هذه مشبهة بـ (أن) ، فكما يجوز في توابع اسم (إن) - وإن كان معربا - الحمل على المحل فكذا في توابع اسم (لا) معربا كان أو مبنيا » اهـ . شرح الرضي ١ / ١١١ .

(٣) (الثاني) ساقطة من ج .

(٤) سيذكره في الصفحة القادمة (٣٨٤) .
وينظر : شرح الوافية ١ / ١٢٦ - المفصل ص ٣٠ - شرح ابن يعيش ١ / ١٠٧ .

(٥) (على) ساقطة من ط .

وَيُحْذَفُ كَثِيراً ، وَبَنُو تَمِيمٍ لاَ يُثْبِتُونَهُ أَصْلاً .

قوله : « وَيُحْذَفُ كَثِيراً » .

أي : في لغة من يثبته[1] ، ومن هاهنا كان : (لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ) ، أظهر في الصفة حملا على الأكثر في حذف الخبر[2] .

قوله : « وَبَنُو تَمِيمٍ لاَ يُثْبِتُونَهُ[3] أَصْلاً[4] » .

إما للعلم به وهو مراد ، وإما لأن النفي أغني عنه كما أغني عن قولك : انتفى القيام ، عن تقدير خبر له .

* * *

---

(١) وهي لغة أهل الحجاز . وهذا ما صرح به المصنف في شرح الوافية ١ / ١٢٥ بقوله : « وحذفه عند أهل الحجاز كثرا ... ويجوز حذفه عند الحجازيين كثيرا » ا هـ .

وقال الزمخشري : « ... ويحذفه الحجازيون كثيرا فيقولون : لا أهل ولا مال ، ولا بأس ، ولا فتى إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار ، ومنه كلمة الشهادة ومعناها : لا إله في الوجود إلا الله » ا هـ . المفصل ص ٣٠ . وينظر الإيضاح للفارسي ص ١٣٩ .

(٢) أوضح ذلك في شرح الوافية بقوله : « ... ويجعل - في لغة أهل الحجاز - في النصب على الصفة ، ويكون الخبر محذوفا ، وفي الرفع على الخبر وعلى الصفة أيضاً ، ويكون الخبر محذوفا » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٢٦ .

(٣) في ب ، ج : (وأما بنو تميم فلا يثبتونه أصلا) .

(٤) زاد الرضي في عبارة المتن قوله : (إلا إذا كان ظرفا) .

ثم قال : « ... اقتدى فيه بجار الله ، قال الجزولي : بنو تميم لا يلفظون به إلا أن يكون ظرفا . قال الأندلسي : لا أدري من أين نقله ؟ ولعله قاسه ، قال : - وهو الحق - إن بني تميم يحذفون الخبر وجوبا إذا كان جوابا أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه ، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسا إذ لا دليل عليه ، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به .

فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرية عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١١٢

وينظر : المفصل ص ٣٠ - المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣٢٥ .

(٥) في ط : (مرادا) بالنصب . (٦) في ب ، ج ، ط : (أو لأن) .

اسْمُ (مَا) وَ (لاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بـ (لَيْسَ)

اسْمُ (مَا) وَ (لاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : مَا زَيْدٌ قَائِماً ، وَلاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ ....

قوله[1] : « اسْمُ (مَا) وَ (لاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ[2] هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهِمَا » .

يعني : بعد دخول هذه في مسألتها[3] ، وهذه في مسألتها[4] ، لا أنهما يجتمعان لأن ذلك معلوم . والكلام في (ما) و (لا) هاتين[5] كالكلام على (لا)[6] التي لنفي الجنس في أن المراد بقوله : (بعد دخول ما ولا) – أي[7] المشبهتين بليس – لئلا يرد : ما قام زيد[8] ، ولاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ[9] ، فإنه إذا كان المعتبر صورة (ما) و (لا) وردا[10] قطعا ودخل في الحد ما ليس منه ، فلا يكون مانعا .

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، وفي جـ : (ثم قال) . (٢) سقط من ط : (بليس) .

(٣) مثل لذلك في المتن بقوله : ما زيد قائما .

قال سيبويه ١ / ٢٨ : « هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف (ما) ، تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقا . وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) وهو القياس لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) إذا كان معناها كمعناها » ا هـ .

ووجه الشبه بينهما ينحصر في أمور منها : أنها تنفي الحال كما أن (ليس) كذلك . وأنها تدخل على المبتدأ والخبر مثل (ليس) ، وأن الباء تدخل في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) .

وينظر : المقتضب ٤ / ١٨٨ – معاني الحروف للرماني ص ٨٨ – الإيضاح للفارسي ص ١١٠ – الخصائص ١ / ١٦٧ – اللمع ص ١٢٣ – أسرار العربية للانباري ص ٥٩ – المفصل ص ٣٠ – شرح الرضي ١ / ٢٤٦ .

(٤) مثل لذلك في المتن بقوله : لا رجل أفضل منك .

قال المبرد (المقتضب ٤ / ٣٨٢) : « ... وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة فتقول : لا رجل أفضل منك » ا هـ . وينظر . معاني الحروف للرماني ص ٨٣ – المغني ١ / ٢٣٩ .

(٥) في أ ، ب ، جـ : (هذين) وما أثبته أوجه .(٦)سقط من أ : (لا) .

(٧) (أي) زيادة من جـ . (٨) لأنها داخلة على جملة فعلية .

(٩) لأنها (لا) النافية للجنس . (١٠)في ب ، جـ : (ورد) بالإفراد وهو سهو .

وَهُوَ فِي (لاَ) شَاذٌّ .

قوله : « وَهُوَ فِي (لاَ) شَاذٌّ »[1] .

يريد : أن الرفع بـ (لا) في المسند إليه تشبيها بـ (ليس)[2] قليل ، إنما يأتي للضرورة لا في سعة الكلام[3] .

* * *

---

(١) في ط : (شاذا) بالنصب ولا وجه لصحته .

(٢) في أ : (أن الرفع بلا المسند إليه مشبها بليس) .

(٣) قال الزمخشري : « ... واستعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل ، ومنه بيت الكتاب :

مَنْ صدَّ عن نِيرانِهَا ... فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

أي : ليس براح لي ، والمعنى : لا أبرح بموقفي » ا هـ . المفصل ص ٣١ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٨ ، ٣٥٤ - المقتضب ٤ / ٣٦٠ - شرح ابن يعيش ١ / ١٠٩ - شرح الرضي ١ / ١١٢ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٣١٨ و ٣١٩ .

وقال الرضي ١ / ١١٢ : « ... والظاهر أنه لا يعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذا ولا قياسا ، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوبا كخبر (ما) و (ليس) .

وهو في نحو (لا براح) و (لا مستصرخ) الأولى أن يقال هي التي في نحو : (لا إله) أي : (لا) التبرئة » ا هـ .

وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١١٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٧١ .

المَنْصُوبَـــاتُ

المَنْصُوبَاتُ هُوَ ما اشْتَمَلَ عَلى عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ .

قوله[1] : « اَلمنْصُوبَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ »[2] .

* * *

(١) (قوله) ساقطة من ج ، وفي ط : (قال) .

(٢) المراد بعلم المفعولية : علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً ، وهي أربع : الفتحة والكسرة والألف والياء نحو : رأيت زيدا ، ومسلمات ، وأباك ، ومسلميين ، ومسلمين .

الفوائد الضيائية ٢ / ١٧٣

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤ ، ٢٥ ، ٧٠ ، ١١٢ .

وإنما قدم المنصوبات على المجرورات – وإن كان المنصوب فضلة – لأنها يشبه بها بعض العمد كاسم (إن) ، وخبر (كان) وأخواتها ، وخبر (ما) و (لا) .

ينظر : شرح الرضي ١ / ٧٠ – شرح ابن يعيش ١ / ٧٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ١٠٤ .

الْمَفْعُــولُ الْمُطْلَــقُ

فَمِنْهُ : المَفْعُولُ المُطْلَقُ ، وَهُوَ اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ ....

// قوله : « فَمِنْهُ[1] المَفْعُولُ المُطْلَقُ[2] ، وَهُوَ اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ ».. ٣١

قوله : ما فعله فاعل فعل[3] ، احتراز من[4] اسم ما لم يفعله فاعل[5] .

قوله : مذكور ، احتراز من قولك : أعجبني القيام ، فإنه اسم ما فعله فاعل فعل ولكنه ليس فاعلا لفعل مذكور[6] .

قوله : بمعناه ، احتراز من قولك : كرهت قيامي[7] ، فإنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ، لأن (القيام) اسم لما فعله المتكلم ، وهو فاعل الفعل المذكور[8] فإذا قلت : (بمعناه) وجعلته وصفا للفعل خرج قولك : كرهت قياس ، ....

---

(١) أي : من المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية .

(٢) إنما قدم المفعول المطلق لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق ، وغيره تعلق الفعل به . شرح الوافية للمصنف ١ / ١٣٠ . وقال ابن السراج : « ... والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين ، فمعنى قولك : قام زيد ، وفعل زيد قياما ، سواء ، وإذا قلت : ضربت ، فإنما معناه : أحدثت ضربا وفعلت ضربا ، فهو المفعول الصحيح » ا هـ . أصول النحو ١ / ١٩٠ وقال الرضي : ... وإنما سمي ما نحن فيه (مفعولا مطلقا) لأنه ليس مقيدا – لكونه مفعولا حقيقة – بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١١٣
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١٦٧ – المرتجل لابن الخشاب ص ١٥٩ – التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان ٣ / ١٧١ – رسالة دكتوراة في كلية اللغة العربية – الكافي ٢ / ٣٥٤ – هذا وقد قدم المصنف ذكرا لمفعول المطلق على غيره من المفاعيل تبعا لابن السراج والزمخشري . ينظر : أصول النحو ١ / ١٨٩ – المفصل ص ٣١ .

(٣) (فعل) ساقطة من ب ، ج .

(٤) في ب : (احتراز عن) ، وفي ج ، ط : (احتراز عما لم يفعله) .

(٥) زاد المصنف في شرح الوافية قوله : « ... ليدخل نحو : قعدت جلوسا ونحوه » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٣١

(٦) ينظر الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٧٤ .

(٧) في شرح الرضي ١ / ١١٤ : « ... ويبطل هذا الحد بنحو : كرهت كراهتي ، وأحببت حبي ، وأبغضت بغضي ، على أن المنصوبات مفعول بها » ا هـ .
وينظر الرد على هذا في حاشية الجرجاني ١ / ١١٤ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١١٥ .

(٨) في ط : (مذكور) .

....

لأن (كرهت) ليس بمعنى (قيامي) ، وحكم هذا المفعول أن يكون فعله موافقا لمعناه .

وقوله ها هنا (اسم) ولم يذكر لفظ (اسم) في غيره من الحدود ، لأنه لو لم يذكره لورد عليه : ضربت ضربت[١] ، وهو شيء فعله فاعل مذكور[٢] ، فاحترز عنه بـ (اسم)[٣] .

وقد أورد على هذا[٤] قولهم : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، فإنه اسم[٥] لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه ، فيجب أن يدخل في الحد ، وإذا دخل في الحد فيجب أن ينتصب لأنه إنما حُدَّ ليعرف فينتصب[٦] ، كما أن الفاعل حد ليعرف فيرتفع .

وهو غير وارد لأنه عندنا داخل في الحد ، ولا شك أنا ذكرنا تعريفه ها هنا لينتصب ، ولكن بعد أن عرفنا أن منه قسما يجب رفعه ، وهو إذ قصد إقامته مقام الفاعل وجعله أحد الجزئين .

فإذا حصل الإعلام بذلك ثم حد[٧] المفعول المطلق - باعتبار ما هو مفعول مطلق - فيجب دخول المرفوع في الحد وإن كان الغرض من حده ، تعريف نصبه ، لأن ما تقدم يفيد تخصيصه لأنه خاص ، وقد ذكر أن حكمه الرفع ، فكأنه قيل هاهنا : (ينتصب[٨] هذا المحدود في غير المحل الخاص الذي قد[٩] عرفنا أن رفعه واجب فيما تقدم) .

---

(١) (ضربت) ساقطة من ج .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ١١٣ ، ١١٤ - التذييل والتكميل لأبي حيان ٣ / ١٧٢ .

(٣) في ب ، ج : (فاختير مجيء اسم) ، وفي ط : (فاختير بمجيء اسم لذلك) .

(٤) أي على الحد الذي أورده المصنف .

(٥) (اسم) ساقطة من أ .

(٦) في ج : (فينصب) .

(٧) في أ ، ب ، ج : (ثم حذف) وما أثبته هو الوجه .

(٨) في ب ، ج : (ينصب) . (٩) (قد) زيادة من ب ، ج .

....

واستغنى عن ذكره ها هنا لأن ذكره راجع إلى تكرير محض لا فائدة فيه زائدة ، لأنا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم ، فتبين أنه لا حاجة إلى الاحتراز منه ، فلزم وجوب أنه لو ذكر لكان[1] خطأ ، ألا ترى أنه يكون مُخْرَجاً من حد المفعول المطلق ، وقد قلنا إن المفعول المطلق نفسه يرتفع إذ أقيم مقام الفاعل[2] ، فيصير حاصل الأمر[3] ، هو مفعول مطلق ، وليس بمفعول مطلق[4] ، من جهة واحدة .

وهذا ظاهر الفساد غير خافٍ بالنظر المستقيم ، وهو السر في حذف أمثال ذلك في[5] حدود ذكرت في هذه المقدمة[6] .

وجَعْلُ انتفاءِ ذلك شرطا في نصبه ليس إخراجا له من حقيقته ، فإنه في الحقيقة مثله ، وقد ورد مثل ذلك في المفعول به[7] ، والمفعول فيه[8] ، والمفعول معه[9] ، وغير ذلك على ما سيأتي في المستقبل إن شاء الله[10] تعالى .

---

(١) في ، جـ : (كان) .

(٢) يشير المصنف بذلك إلى قوله ص ١٣٩ : « ... وإذا وجد المفعول به تعين له ، إنما كان كذلك لأن المفعول به أقرب إلى الفعل مما سواه ، فإن الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل . لا يقال إن استدعاء الفعل للمصدر أقرب فكان يلزم أن يكون الأولى ، لأنا نقول : إن في الفعل دلالة على المصدر ، فلو أقمناه مقام الفاعل لم يكن في الكلام فائدة ، متجددة ، فإن قولنا : ضرب ضرب ، لا يفيد شيئاً ، فإن (ضرب) قد أشعر به » ا هـ .

(٣) في جـ : (الأمرين) .

(٤) قوله : (وليس بمفعول مطلق) ساقطة من ب .

(٥) في ط : (من حدود) .

(٦) أي : المقدمة الكافية ، فإنها تسمى (الكافية) و (المقدمة الكافية) .

(٧) سيذكر مفصلاً في ص ٢١٥ .

(٨) سيذكر مفصلاً في ص ٤٨٤ .

(٩) سيذكر مفصلاً في ص ٤٩٧ .

(١٠) (تعالى) ساقطة من ب ، وفي جـ : (إن شاء الله وحده) .

وَيَكُونُ لِلتَّأْكِيدِ وَالنَّوعِ والْعَدَدِ مِثْل : جَلَسْتُ جُلُوساً ، وَجِلْسَةً ، وَجَلْسَةً ....

قوله : « وَيَكُونُ لِلتَّأْكِيدِ وَالنَّوعِ وَالْعَدَدِ »[1] .

فأما ما[2] للتأكيد[3] فما لا تزيد دلالته على دلالة الفعل[4] .

والذي للنوع[5] هو أن يختص ببعض[6] أنواع الفعل إما باسم خاص مثل : رجع القهقرى[7] ، أو بصفة // مع وجوده مثل : [ضربت] ضربا شديدا ، أو مع حذفه مثل : ضربت[8] أيَّ ضَرْب ، وضربت ضربَ الأميرِ ، أو بتعريف عهد مثل : ضربت الضربَ الذي تعلّمه[9] .

٣٢

[والذي] للعدد[10] هو ما يصاغ للمرات كقولك : ضربت ضربةً وضربتين[11] .

---

(١) هذا قول ابن جني في اللمع ص ١٣١ : « ... وإنما يذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء هي : توكيد الفعل ، وبيان النوع ، وعدد المرات » ا هـ .
وينظر : فصول ابن معط ص ١٨٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٣ .

(٢) (ما) ساقطة من ب ، ج .

(٣) ويسمى : المبهم : ينظر : المفصل ص ٣١ – المطالع السعيدة ١ / ٣٩٢ .

(٤) هذا معنى قول ابن السراج : « ... فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكر مصدره » ا هـ . أصول النحو ١ / ١٩١ .

(٥) ويسمى مع الضرب الذي يليه : المختص .
ينظر : اللمع ص ١٣٢ – المطالع السعيدة ١ / ٣٩٢ .
قال المرادي : « ... واختصاصه إما بإضافة نحو : سرت سيرذى رشد ، وإما بنعت نحو : سيرا شديدا ، وإما بأل نحو : سرت السير ، أي : السير الذي تعرفه » ا هـ . شرح الألفية ٢ / ٧٢ .

(٦) (بعض) ساقطة من أ .

(٧) ومثله : قعد القرفصاء ، واشتمل الضماء ، وسار الجمزي ، وعدا البشكي . ينظر : سيبويه ١ / ٥١ – أصول ابن السراج ١ / ١٩١ – إيضاح الفارسي ص ١٦٨ – اللمع ص ١٣٢ – المفصل ص ٣٢ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٣٤ .

(٨) (ضربت) ساقطة من ب .

(٩) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ١٩١ – إيضاح الفارسي ص ١٦٧ – اللمع لابن جني ص ١٣٢ .

(١٠) في أ : (وللعدد) ، وفي ج : (أو العدد) وما أثبته أوجه .

(١١) ألحق ابن السراج هذا الضرب بما قبله وجعل علامتهما حصول الفائدة ، قال : « ...وضرب ثان تذكره للفائدة نحو قولك : ضربت زيدا ضربا شديدا ، والضرب الذي تعرف ، وقمت =

قوله : « فَالْأَوَّلُ لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ ... إلى آخره » .

لأنه موضوع للحقيقة[1] بدلي صحة إطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف أنواعه ، وإذا كان كذلك تعذرت تثنيته وجمعه ، إذ حقيقة التثنية أن تقصد إلى أمرين متميزين اشتركا في اسم واحد فتزيد علامة أحدهما اختصارا ، وهذا قد تعذر أن يكون معه مثله[2] ، لأنه للحقيقة على اختلاف فيستحيل أن يكون[3] معه مثله[4] .

= قياماً طويلاً ، فقد أفدت في الضرب أنه شديد ، وفي القيام أنه طويل . وكذلك إذا قلت : ضربت ضربتين ، فقد أفدت المرار ، وكم مرة ضربت » ا هـ . أصول النحو ١ / ١٩١

وقد تبع ابن السراج الفارسي في هذا . ينظر الإيضاح ص ١٦٧ .

وسمي الزمخشري هذا الضرب - الدال على العدد - (مؤقتا) . المفصل ص ٣٢ . قال ابن يعيش : « وقوله (مؤقت) يعني أنه له مقدارا معينا وإن لم يتعين هو في نفسه » ا هـ . شرح ابن يعيش ١ / ١١١ . وسماه ابن مالك هو والذي قبله بالاسمين جميعا : المختص والمؤقت .

ينظر : التسهيل ص ٨٧ - شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٩٥ / ب - التذييل والتكميل لأبي حيان ٣ / ١٨٦ .

وأخرجه الجزولي عن (المختص) ، فقد جعل الأقسام ثلاثة : مبهم ومعدود ومختص . شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٣ . قال أبو حيان - بعد أن أورد هذا القول - : « ... تقسيم غير صحيح لأنه متداخل ، إذ المعدود قسم من المختص فلا يكون قسيما له لأنه يدل على عدد المرار ، وهذا اختصاص » ا هـ . التذييل والتكميل ٣ / ١٨٦

هذا وقد جعل ابن الخشاب الأقسام أربعا - تبعا للإمام عبد القاهر - : مبهم ومختص ، ومعرف ، ومنكر . المرتجل شرح الجمل ص ١٦٠

وينظر : شرح الرضي ١ / ١١٤ ؛ ١٠١٥ - مبسوط الأحكام ورقة ١١٦ .

(١) زاد أعلى السطر في ب : (للحقيقة الكلية) .

(٢) سقط من أ : (وهذا قد تعذر أن يكون معه مثله) .

(٣) في ب ، جـ ، ط : (يحصل) .

(٤) هذا معنى قول ابن جني (اللمع ص ١٣٢) : « ... ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه لأنه اسم جنس يقع بلفظه على القليل والكثير ، فجرى ذلك مجرى (الماء) و (الزيت) و (التراب) ا هـ =

....

وأما الثاني والثالث فصح ذلك فيهما لصحة حصول مثله معه ، أما الثاني فلأنه للنوع المتميز عن نوع آخر ، فإذا انضم إليه نوع آخر ثبت الأمر الذي تكون به[1] التثنية[2] .

وأما الثالث فظاهر[3] .

= قال ابن مالك : « ... ما جيء به لمجرد التوكيد فهو بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، فكذلك ماهو بمنزلته » ا هـ .

شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٣

وهو قوله أيضا في شرح التسهيل ورقة ٩٥ / ب ، وقد نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٣ / ١٨٥ ، والمرادي في شرح الألفية ٢ / ٨١ ، والسيوطي في المطالع السعيدة ١ / ٣٩٢ .

هذا وقد جعل الرضي العلة في ذلك هو ما يترتب على تثنيته وجمعه من تناقض .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١١٥ .

(١) في ب ، ج : (به تكون) .

(٢) ذهب ابن مالك إلى هذا القول أيضا ، قال : ... وأما ما جيء لبيان العدد أو الأنواع فلابد من قبوله للتثنية والجمع » ا هـ .

وقد أفاد كل من أبي حيان والمرادي والسيوطي بأن فيه قولين :

أحدهما : أنه يثنى ويجمع ، وعليه ابن مالك قياسا على ما سمع منه كالمعقول ، والألباب ، والحلوم .

والثاني : لا ، وعليه الشلوبيين قياسا للأنواع على الآحاد فإنها لا تثنى ولا تجمع ، لاختلافها ، ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه .

ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٢٣ - التذييل والتكميل ٣ / ١٩٠ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٨١ - المطالع السعيدة ١ / ٣٩٢ .

(٣) قال أبو حيان : « ... فأما ما كان معدودا فإنه يثنى ويجمع ، تقول : ضربت ضربتين ، وضربات ، لا خلاف في ذلك » ا هـ .

التذييل والتكميل ٣ / ١٨٨ .

وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١١٧ - الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٧٦ .

وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ مِثْل : قَعَدْتُ جُلُوساً ....

قوله : « وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ »[١] .

أي : بغير لفظ الفعل مثل : قعدت جلوسا[٢] ، لأن المشترط[٣] أن يكون اسم ما فعله فاعل فعل[٤] ، بلفظه كان أو بغير لفظه[٥] .

---

(١) أي : قد يكون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل ، وذلك إما مصدر أو غير مصدر ، والمصدر على ضربين : إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ وتبتل إليه تبتيلا ﴾ وأما أن لا يلاقيه نحو : قعدت جلوسا .
ومذهب سيبويه والأخفش في كليهما أن المصدر منصوب بفعله المقدر ، أي : تبتل إليه وبتل نفسك تبتيلا ، وقعدت وجلست جلوسا .
ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر .
قال الرضي : « ... وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١١٦
وينظر : سيبويه ١ / ١١٨ ، ١١٩ – معاني القرآن للأخفش ورقة ٤٢ / أ ، ب ٥٢ / أ ، ب – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٢٠ – ٣٢٢ – المقتضب ٣ / ٢٦٦ – هامش السيرافي على الكتاب ١ / ١١٨ – المفصل ص ٣٢ – شرح ابن يعيش ١ / ١١٢ . شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ – التذييل والتكميل ٣ / ١٩٠ – مبسوط الأحكام ورقة ١١٧ .

(٢) قال الجرجاني : « ... قال زين العرب في شرح المصابيح : أن العرب يستعملون (القعود) في مقابلة (القيام) ، و (الجلوس) في مقابلة (الاضطجاع) ونحوه .
وحكي أن النضر بن شميل دخل على المأمون وقام بين يديه ، فقال له المأمون : اجلس ، فقال يا أمير المؤمنين لست بمضطجع فأجلس . قال فكيف أقول ؟ قال : قل أقعد » ا هـ .
حاشية الجرجاني على الرضي ١ / ١١٦

(٣) في ط : (المشروط) .

(٤) (فاعل فعل) ساقطة من أ ، ج .

(٥) ينظر قول المصنف في حده ص ٣٨٨ .
وينظر أيضا الهامش رقم (٧) ص ٣٩١ .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جوزاً كَقَوْلِكَ : خَيْرَ مَقْدِمٍ ، وَوُجُوباً سَمَاعاً مِثْل : سَقْياً وَرَعْياً وَخَيْبَةً وَجَدْعاً وَحَمْداً وَشُكْراً وَعَجَباً ....

قوله : « وَقَدْ يُحَذْفُ الْفِعْلِ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازاً » . ظاهر[1] .

قوله : « وَوُجُوباً سَمَاعاً »[2] . أي : طريق علمها السماع ، وحاصلها : أنها مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف فعلها[3] ، وجعلوا المصدر عوضاً عنها للكثرة ، فهي في المعنى معللة بالكثرة إلا أن الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت[4] فيه بعينه احتيج إلى السماع ، إذ لا يقدر ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر[5] .

---

(١) مثل له المصنف في المتن وكذا في شرح الوافية بقوله : خير مقدم ، ثم قال : « بيان أنه يجوز حذفه عند قيام القرينة كقولك للقادم من سفره : خير مقدم أي : قدمت خير مقدم ، وجاز حذف (قدمت) لدلالة القرينة الحالية عليه » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٣٢
وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ١٦٣ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٨٢ - الجامع الصغير لابن هشام ص ١٠٧ - المطالع السعيدة للسيوطي ١ / ٢٩٤ .

(٢) في أ : (وقد يحذف الفعل ووجوبا سماعا) ، وفي ب : (وقد يحذف الفعل جوازا ظاهرا ووجوبا سماعا) وفي ج : (وقد يحذف الفعل ظاهر ووجوبا سماعا) .
وما أثبته هو ما في ط وهو أوجه لاتفاقه مع نص المتن .

(٣) في سيبويه ١ / ١٦٥ ، ١٥٧ « هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، ولك قولك : سقيا ورعيا ، ونحو قولك : خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا وأفة وتفة وبعدا وسحقا .
ومن ذلك قولك : تعسا وتبا وجوسا ... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له - أو عليه - على إضمار الفعل ، كأنك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، وخيبك الله خيبة ، فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب .
وإنما اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل » ا هـ وينظر : معاني الأخفش ورقة ٢٥ / أ ، ب ، ٥٥ / ب - منهج الأخفش الأوسط ص ٣٢٠ ، ٣٢١ - المقتضب ٣ / ٢٢١ ، ٢٦٧ - المفصل ص ٣٢ - شرح الرضي ١ / ١١٦ - ١٢٠ .

(٤) في أ : (ما كثر) .

(٥) في شرح ابن يعيش ١ / ١١٤ : « ... وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعاً بأنه خبر =

وَقِيَاساً فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا : مَا وَقَعَ مُثْبَتاً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ دَاخِلٍ عَلَى اسْمٍ لاَ يَكُونُ خَبَراً عَنْهُ ، أَوْ وَقَعَ مُكَرَّراً ، مِثْلُ : مَا أَنت إلاَّ سَيْراً ، وَما أَنْتَ إلاَّ سَيْرَ الْبَرِيدِ ، وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً ، وَزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً ....

قوله : « وَقِيَاساً[1] فِي مَوَاضِعَ » .

إنما كانت هذه قياسا لأنه قد علم[2] فيها ضابط كلى بالاستقراء ، وعلم أنهم يحذفون معه الفعل لزوما ، هذا معنى القياس في اللغة عندنا .

قوله : « فمِنْهَا مَا وَقَعَ مُثْبَتاً » احتراز من أن يقع منفيا مثل قولك : ما زيد سيرا .

قوله : « بَعْدَ نَفْيٍ » احتراز من أن يقع مثبتا من غير نفي كقولك : زيد سيرا .

قوله : « أَوْ مَعْنى نَفْيٍ » ليدخل فيه مثل قولنا[3] : إنما أنت سيرا ، لأن معناه : ما أنت إلا سيرا .

قوله : « دَاخِلٍ عَلَى اسْمٍ » . احتراز من نفي داخل على فعل كقولك : ما سرت إلا سيرا .

قوله : « لاَ يَكُونُ خَبَراً عَنْهُ » احتراز من قولك : ما سيرى إلا سير شديد .

فإذا وجد هذا الضابط وجب حذف الفعل كقولك : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا سير البريد .

قوله : « أَوْ وَقَعَ مُكررا »[4] كقولهم : زيد سيرا سيرا[5] ، وكذلك

= مبتدأ محذوف ، قال رؤبة :

عجب لتلك قضية وإقامتي   فيكم على تلك القضية أعجب

حكاه يونس مرفوعا ، كأنه قال : أمري عجب ، قال سيبويه : وسمعنا من العرب الموثوق بعربيتهم ، من يقال له : كيف أصحبت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه ، بالرفع ، كأنه قال : أمري وشأني حمد الله وثناء عليه ، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره » ا هـ .
وينظر سيبويه ١ / ١٦١ ، ١٦٥ - المقتضب ٣ / ٢٢٦ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ١٦٥ .

(١) في ب : (وقد يحذف قياسا) .   (٢) (قدم) زيادة من ط ، وفي جـ : (على) ، بدل (علم) .

(٣) (قولنا) ساقطة من ب ، ط ، و (ليدخل فيه مثل قولنا) ساقطة من جـ .

(٤) ينظر في هذا الموضع وما قبله : سيبويه ١ / ١٦٨ - المقتضب ٣ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٥) في نسخ الشرح : (زيد ضربا ضربا) ، وما أثبته بوافق مثال المتن .

وَمِنْهَا مَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِأَثَرِ مِضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ مِثْلُ : « فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » ....

ما أشبهه ، كأنهم جعلوا التكرار قائما مقام ذكر الفعل وعوضا منه ، ولذلك لم يجمعوا بينهما ، وليس ذلك مثل : ضربت ضربا ضربا[1] ، فإن ذلك جائز كقوله تعالى : ﴿كَلاَّ[2] إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[3] ، وإنما المراد تكرار[4] المصدر في موضع خبر عما لا يصح أن يكون خبرا عنه ظاهرا كما تقدم في مثل : ما زيد إلا قتلا[5] .

قوله[6] : « وَمِنْهَا مَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ »[7] .

قوله : تفصيلاً ، // احتراز من أن يقع غير تفصيل كقولك : مننت منا . ٣٣

وقوله : لأثر مضمون جملة متقدمة ، احتراز من أن يقع تفصيلاً لا لأثر مضمون جملة متقدمة كقولك : زيد إما أن[8] يسافر سفراً قريباً أو بعيداً .

---

(١) في ب : (ضربت ضربا شديدا ضربا) ولا يستقيم بإثباته المعنى المقصود .

(٢) (كلا) غير مثبتة في جـ .   (٣) الآية ٢١ / الفجر .

(٤) في ط : (تكرير) .

(٥) بهذا التفصيل الذي ذكره المصنف يندفع اعتراض الرضي على عبارة المصنف إذ قال : « ... قوله (أو وقع مكررا) فيه نوع إخلال لأن مراده : أو وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى : ﴿ دكت الأرض دكا دكا ﴾ ولا يعطي لفظه هذه الفائدة إلا بتكلف » ا هـ .   شرح الرضي ١ / ١٢١
وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٦٦ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٣٤ .

(٦) في جـ : (قال) .

(٧) في شرح الرضي : « ... يعني (بمضمون الجملة) : مصدرها مضافا إلى الفال أو المفعول ، فمضمون (شدو الوثاق) : شد الوثاق
ويعني (بأثر ذك المضمون) : فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه ، وسماه أثرا لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء ، كالأثر الذي يكون بعد المؤثر ، ويعني (بتفصيل ذلك الغرض) : بيان أنواعه المحتملة » ا هـ .   شرح الرضي ١ / ١٢١ .
وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٠ .

(٨) (أن) ساقطة من ب .

....

فإذا حصل هذا الضابط[1] وجب الحذف كقوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِداءً ﴾[2] ، فقوله (فإما منا بعد وإما فداء) تفصيل لأثر مضمون جملة متقدمة ، لأن (فشدوا[3] الوثاق) جملة متقدمة ومضمونها (شَدُّ الوثاق) ، و (شد الوثاق) أثره ذلك التفصيل ، وهو إما المنُّ أو الفداء أو الاسترقاق[4] .

---

(١) ذكره مفصلاً في شرح الوافية بقوله : « ... أن تتقدم جملة لها آثار في الوجود ، فإذا ذكرت الآثار بلفظ المصدر وجب حذف الفعل ، وإن ذكر الفعل لم يذكر معه المصدر كقوله تعالى : ﴿ فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء ﴾ ، فقوله (فشدوا الوثاق) جملة متقدمة لها في الوجود آثار وهو : المن أو الفداء أو الاسترقاق أو القتل ، فإذا ذكرت هذه الآثار وجب حذف الفعل لأن الجملة قرينة تدل على آثارها وقد وقع لفظها في موضع الفعل المحذوف فوجب الحذف » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ١٢١ – مبسوط الأحكام ورقة ١٢٢ .

(٢) من الآية ٤ / سورة محمد (ﷺ) .

قال سيبويه ١ / ١٦٨ : « ... ونظير ما انتصب قوله عز وجل . ﴿ فإما منا بعد وإما فداء ﴾ فإنما انتصب على : فإما تمنون منا وإما تفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك » ا هـ .

وقال الفراء : « ... منصوب أيضا على فعل مضمر ، فإما أن تمنوا وإما أن تفدوا ، فالمن : أن تترك الأسير بغير فداء ، والفداء : أن يفدي المأسور نفسه » ا هـ . معاني القرآن ٣ / ٥٧

وجوز أبو البقاء العكبري في الآية وجها آخر وهو قوله : « ... ويجوز أن يكون مفعولين ، أي : أولوهم منا أو اقبلوا فداء » ا هـ . التبيان ٢ / ١١٦٠

قال أبو حيان معقبا على هذا القول بعد أن ذكره في البحر المحيط : « ... وليس بإعراب نحوي » ا هـ . البحر المحيط ٨ / ٧٥

وينظر : المقتضب ٣ / ٢١٦ – الكشاف ٣ / ٥٣١ – المفصل ص ٣٢ – شرح ابن يعيش ١ / ١١٥ – شرح الرضي ١ / ١٢١ – مبسوط الأحكام ورقة ١٢٢ .

(٣) في أ : (فشد) بالإفراد ، والمقصود ما أثبته .

(٤) هذه العبارة زيادة من ط ، وهي مثبتة في شرح الوافية ، وينظر الهامش رقم (١) .

وَمِنْهَا مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ عِلاَجاً بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ مِثْلُ : مَرَرْتُ بِزَيدٍ[1] فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ ، وَصُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى[2] ....

قوله[3] : « وَمِنْهَا مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ عِلاَجاً[4] بَعَدَ جُمَلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ »[5] .

قوله : للتشبيه ، احتراز من أن يقع لغير التشبيه[6] كقولك : لِزَيدٍ صوتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ[7] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (به) .

(٢) في سيبويه ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار ، ومررت فإذا له صراخ صراخَ الثكلى ...
فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول وبدلا منه ، ولكنك لما قلت : (له صوت) علم أنه قد كان ثم عمل ، فصار قولك (له صوت) بمنزلة قولك (فإذا) هو يصوت) فحملت الثاني على المعنى ... فنصبه كأنه توهم - بعد قوله (له صوت) - يصوت صوتَ الحمار ، أو يبديه أو يخرجه صوت حمار ، ولكنه حذف هذا لأنه صار (له صوت) بدلا منه » ا هـ .

(٣) في ج : (ثم قال) ، وفي ط : (قال) . (٤) (علاجا) ساقطة من أ ، ج .

(٥) مراد المصنف من هذا أن يقع المفعول المطلق للتشبيه ، بأن يصح دخول كاف التشبيه عليه حال كونه من الأفعال العلاجية وهي التي تسببها الأعضاء الظاهرة مثل : القول والسمع والضرب ، وتشتمل على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحبه .
مثال ذلك قولك : مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار ، وصراخ صراخ الثكلى ، ودق دقك بالمنحاز حب الفلفل ، ودفع دفعك الضعيف . مبسوط الأحكام بتصرف ورقة ١٢٢ .
وينظر : سيبويه ١ / ١٧٧ - ١٧٩ - المفصل ص ٣٢ - الإيضاح للمصنف ٢ / ١٦٨ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٣٥ - ١٣٧ - شرح ابن يعيش ١ / ١١٥ - شرح الرضي ١ / ١٢١ - التذييل والتكميل ٣ / ٢٤١ - التوضيح ٢ / ٢٢٣ .

(٦) في ط : (أن يقع لا لتشبيه) .

(٧) ذكر الرضي أن سيبويه يوجب رفع مثل هذا على أحد وجهين : إما على أنه بدل من الأول ، أو وصف له .
وأن الخليل أجاز نصبه إما على المصدر أو على الحال .
ثم قال : « .. ولا منع عندي أن يكون الثاني - أعني : صوت حسن - توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء » اهـ . شرح الرضي ١ / ١٢٢ ، ١٢٣ . وينظر قول سيبويه ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ . =

....

وقوله : علاجا ، احتراز من نحو قولك[1] له علم علم الفقهاء ، وله زهد زهد الصلحاء[2] .

وقوله : بعد جملة ، احتراز من أن يقع بعد غير جملة كقولك[3] : الصوت صوت حمار[4] .

وقوله : مشتملة على اسم بمعناه ، احتراز من نحو قولك : مررت فإذا له ضرب صوت حمار[5] .

وقوله : وصاحبه ، احتراز من نحو قولك : مررت فإذا في الدار صوت صوت[6] حمار[7] .

= والذي ذكره سيبويه هو قوله : « هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا ، وذلك إذا كاان الآخر هو الأول ، وذلك قولك : له صوت صوت حسن ، وإنما ذكرت (الصوت) توكيدا ولم ترد أن تحمله على الفعل لما كان صفة وكان الآخر هو الأول ... وإن قلت : له صوت صوتا حسنا ، جاز .

وزعم الخليل ويقوي ذلك أن يونس وعيسى جميعا زعما أن رؤبة كان ينشد هذا البيت نصبا .

فيها ازدهاف   أيما ازدهاف

فحمله على الفعل الذي ينصب (صوت حمار) لأن ذلك الفعل لو ظهر نصب ما كان صفة وما كان غير صفة ، لأنه ليس باسم تحمل عليه الصفات ... كأنه قال : تزدهف أيما ازدهاف ، ولكنه حذف لأن (فيها ازدهاف) قد صار بدلا من الفعل » ا هـ . سيبويه ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

(١) بهذا الاحتراز يندفع ما استدركه الرضي على المصنف في هذا الموضع .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١٢١ .

(٢) في سيبويه ١ / ١٨١ : « ... له علم علم الفقهاء ، وله رأي رأي الأصلاء . وكقولك : له حسب حسب الصالحين » ا هـ .
وينظر : مبسوط الأحكام ورقة ١٢٢ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٨١ .

(٣) سقط هذا الاحتراز من أ ، جـ .

(٤) في شرح الوافية ١ / ١٣٧ . « وقوله (بعد جملة) ليخرج : صوت زيد صوت حمار » ا هـ
وينظر الوفائد الضيائية ٢ / ١٨١ .

(٥) ينظر شرح الوافية للمنصف ١ / ١٣٧ - مبسوط الأحكام ورقة ١٢٢ .

(٦) ينظر سيبويه ١ / ١٨٣ - شرح الرضي ١ / ١٢٣ .   (٧) في أ : (الحمار) .

وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لاَ مُحْتَمَلَ لَهَا غَيْرُهُ مِثْل : عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً ، وَيسَمَّى تَوْكِيداً لِنَفْسِهِ ....

قوله[1] : « وَمِنْهَا مَاوَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لاَ مُحْتَمَل لَهَا غَيْرُهُ »[2] .

قوله: مضمون جملة ، احتراز من نحو قولك : ضربت ضربا ، فإنه مضمون المفرد[3].

وقوله : لا محتمل لها غيره ، احتراز من القسم الذي بعده[4] – وسيأتي[5] – ومثاله : له عليَّ ألف درهم اعترافا[6] ، فقولك : (له عليَّ ألف درهم) جملة[7] مضمونها (اعتراف) ولا محتمل لها سواه ، فيجب حذف الفعل[8] . ويسميه النحويون[9] : توكيدا لنفسه .

---

(١) (قوله) ساقطة من جـ ، وفي ط : (قال) . (٢) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٣٨ .

(٣) المصدر في نحو : ضربت ضربا ، مؤكد لمضمون المفرد وهو الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان .
أما في نحو : على ألف درهم عرفا ، فإنه مؤكد لمضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئيها . شرح الرضي بتصرف ١ / ١٢٣

(٤) وهو ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ، ومثل له المصنف بنحو : زيد قائم حقا .

(٥) ينظر ص ٤٠٢ .

(٦) في سيبويه ١ / ١٩٠ : « هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا ، وذلك قولك : على ألف درهم عرفا ، ومثل ذلك قول الأحوص :

إني لأمنحك الصدود وإنني قسما إليك مع الصدود لأميل

وإنما صار توكيدا لنفسه لأنه حين قال : (على) فقد أقر واعترف ، وحين قال : (لأميل) علم أنه بعد حلف ، ولكنه قال : (عرفا) و (قسما) توكيد » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٣ / ٣٣٣ ، ٢٦٧ – المفصل ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٧) (جملة) زيادة من ط .

(٨) ومثل ما مثل به قولهم : الله أكبر دعوة الحق ، ومنه : صبغة الله ، وصنع الله ، وكتاب الله ، ووعد الله ، لأن ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر ، وجيء بالمصادر مضافة إلى الفاعل لأنه حصل اليأس من إظهار فعلها .
وينظر : سيبويه ١ / ١٩٠ ، ١٩١ – معاني الأخفش ٨٨ / ب ، ١٥٥ / ب ، ١٥٧ / ب منهج الأخفش الأوسط ص ٣٢١ – المقتضب ٣ / ٢٣٢ – الإيضاح للفارسي ص ١٦٦ – المفصل ص ٣٣ – شرح ابن يعيش ١ / ١٦٦ – التوطئة ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ – البهجة المرضية ص ٣٠٥ .

(٩) ينظر قوله سيبويه في الهامش رقم (٦) والمفصل ص ٣٢ .

وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ مِثْلُ : زَيْدٌ قَائِمٌ حَقاً ، وَيُسَمَّى تَوْكِيداً لِغَيْرِهِ ....

قوله[1] : « وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ »[2] .

قوله : مضمون جملة ، احتراز من قولك : رجع[3] القهقري[4] ، فإنه مضمون مفرد[5] .

وقوله : لها محتمل غيره ، احتراز مما قبله[6] في مسألة (اعترافا)[7] مثل : زيد قائم حقا – ويسمى توكيدا لغيره[8] .

---

(١) (قوله) ساقطة من ج ، وفي ط : (قال) .

(٢) في سيبويه ١ / ١٨٩ : « هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ، وذلك قولك : هذا عبد الله حقا، وهذا زيد الحق لا الباطل ، وهذا زيد غير ما تقول .
وزعم الخليل أن قوله (هذا القول لا قولك) ، إنما نصبه كنصب (غير ما تقول) لأن (لا قولك) في ذلك المعنى » ا هـ .
وقال المبرد : « ... لأنك لما قلت : هذا زيد ، فخبرت إنما خبرت بما هو عندك حق ، فاستغنيت عن قولك : أحق ذاك » ا هـ . المقتضب ٣ / ٢٦٦
وينظر : المفصل ص ٣٢ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٨ – التوطئة ص ٣٧٥ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٨٤ – التوضيح ٢ / ٢٢٣ . (٣) (رجع) ساقطة من ج .

(٤) ومثله : اشتمل الصماء ، وقعد القُرْفُصَاء ، وَسارَ الجَمَزي وعَدَا البَشَكَي . وينظر الهامش رقم (٧) ص ٣٩١ .

(٥) قال الرضي ١ / ١٢٣ : « اعلم أن قولك : زيد قائم حقا مثل رجع زيد القهقري ، في أن المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره ، إلا أن المحتمل في الأول جملة ، وفي الثاني مفرد ، أعني : مجرد الفعل من دون الفاعل ... » ا هـ .

(٦) وهو ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ، وقد تقدم في ص ٤٠١ .

(٧) في أ : (الاعتراف) وما أثبته أوجه .

(٨) قال في شرح الوافية ١ / ١٣٨ : « ... فإن احتمل غيره سمي توكيدا لغيره ، أي : توكيدا لأجل احتمال الغير ليفيد أنه غير مقصود كقولك : خرج زيد خبر صدق ، وقولك : بعته بدرهم إخبارا » اهـ .
وينظر شرح الرضي ١ / ١٢٣ ، ١٢٥ .

قوله[1] : « وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مُثَنًّى »[2] .

حاصله - أعني : كونه مثنى[3] - راجع إلى السماع لأنه خلاف القياس ، ووجوب حذف الفعل فيه قياس ، فإذا وجد المثنى حكم بوجوب حذف الفعل قياسا .

فهذا معنى القياس .

---

(١) (قوله) ساقطة من ج .

(٢) قال الرضي : « ... ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله ، سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى : ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ - أي : رجعا كثيرا مكررا - أو كان لغير تكرير نحو : ضربته ضربتين - أي : مختلفتين بل الضابط في هذا وأمثاله : إضافته إلى الفاعل أو المفعول » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٢٥ .

(٣) هذا مذهب سيبويه وتبعه المصنف في أن : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك وهذاذيك وحذاريك ، مصادر مثناة وأنها منصوبة بفعل محذوف وأن تثنيتها قصد بها التكثير .
قال سيبويه : ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ : « هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : حنانيك ، كأنه قال : تحننا بع تحنن ، كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة ... ومثل ذلك : لبيك وسعديك... ومثل ذلك : حذاريك ... » ا هـ .
ومذهب يونس إنها ليست بمثنى وإنما هي اسم واحد ، وأن أصل (لبيك) : لبى ، وأنه مقصور قلبت ألفه ياء مع المضمر عند الإضافة كما قلبت ألف (لدى) و (على) مع المضمر فيقال : لديه وعليه .
ورد سيبويه على هذا بأنه لو كان الأمر كما ذكر يونس لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء في قول الشاعر :

دعوت لما نا بني مسورا فلبى فلبي يدي مسور

كما لا تنقلب ألف (لدى) و (على) .
فدل ذلك على أنها مثنى وليست بمفرد مقصور كما زعم يونس .
ينظر قول يونس في سيبويه ١ / ١٧٦ .
وقال الرضي : « ... قال أبو علي معتذرا ليونس : يجوز أن يقال : أجرى الشاعر الوصل =

....

وإنما حذف الفعل لأن[1] التثنية في المعنى تكرير[2] لما قصد إليه ، فكأنه قيل : لبًا لبًا ، وسعدًا سعدًا ، فجعلوا اللفظ المقدر نائبًا مناب الفعل ودالاً عليه ، فلذلك حذفوه .

* * *

= مجرى الوقف على لغة من وقف على (أفعى) : أفعى ، بالياء » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ١٢٥ .

وينظر في هذه المسألة : سيبويه ١ / ١٧٤ ، ١٧٧ - المقتضب ٣ / ٢٢٣ - ٢٢٦ .

أمالي الزجاجي من ١٣٠ - ١٣٢ - المفصل ص ٣٣ - شرح الوافية ١ / ١٣٨ ؛ ١٣٩ - شرح ابن يعش ١ / ١١٨ - التوطئة ص ٣٧٦ - التذييل والتكميل ٣ / ٢١٠ - مبسوط الأحكام ورقة ١٢٤ - الكافي ٢ / ٣٨٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

(١) (لأن) ساقطة من حـ .

(٢) في أ : (تكرار) .

المَفْعُــولُ بِــهِ

المَفْعُولُ بِهِ هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ مِثْلُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وَأَعْطَيْتُ عَمراً دِرْهَماً[1] . ...

قوله : « المَفْعُولُ[2] بِهِ هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ »[3] .

ونعني بـ (الوقوع)[4] : تعلقه بما لا يعقل إلا به[5] ، ولذلك لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدي ، وسيتضح ذلك في باب الفعل .

---

(١) (وأعطيت عمرا درهما) ساقطة من بعض نسخ المتن .

(٢) هذا قول الزمخشري . ينظر المفصل ص ٣٤ .

وقد أورد الرضي اعتراضا على المصنف لمتابعته للزمخشري في القول بهذا الحد ، ثم قال – بعد أن أورد اعتراضه – : ... الأقرب في رسم المفعول به أن يقال : هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا » ا هـ .

وله في هذا المقام كلام مطول . ينظر شرحه ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣) قال ابن يعيش ١ / ١٢٤ : « قد تقدم القول أن المصدر هو المفعول في الحقيقة ، فإذا قلت : قام زيد وفعل زيد القيام ، كانا في المعنى سواء ، ألا ترى أن القائل إذا قال : من فعل هذا القيام ؟ فتقول : زيد فعله .

والمفعول به ليس كذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيدا ، لم يصح تعبيره بأن تقول : فعلت زيدا ، لأن (زيدا) ليس مما تفعله أنت ، وإنما أحللت الضرب به ، وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : (الذي يقع عليه فعل الفاعل) ، يريد : يقع عليه المصدر ، لأن المصدر فعل الفاعل » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٩٩ – أصول ابن السراج ١ / ١٩٠ ، ٢٠٨ .

(٤) في أ : (بالوقع) .

(٥) استدرك الرضي على المصنف في هذا القول أيضا ، فقال : « ... وفسر المصنف (وقوع الفعل) بتعلقه بما لا يعقل إلا به ، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في (مررت بزيد) و (قربت من عمرو) و(بعدت عن بكر) و (سرت من البصرة إلى الكوفة) مفعولا بها » .

ولا شك أنه يقال : إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم ، وكلامنا في المطلق وأيضاً فإن معنى (اشترك) في =

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ . وَقَدْ يُحذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جوَازاً كَقَوْلِكَ : زَيْداً ، لِمَنْ قَالَ : مَنْ أَضْرِبُ ؟ ....

قوله : « وَقَدْ يَتَقَدَّم عَلَى الْفِعْلِ »[1] .

لأن عمل الفعل أصل فيتصرف[2] في معموله بخلاف (أن) وما جرى مجراها .

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازاً » ظاهر[3] .

= قولهم : اشترك زيد وعمرولا يفهم - بعد إسنادك إياه إلى زيد - إلا بشيء آخر وهو (عمرو) ، أو غيره ، وليس بمفعول في الاصطلاح » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٢٧ .

وبمثل هذا قال الجامي في شرحه ، ينظر الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٧ .

هذا وقد أوضح المصنف في شرح المفصل (معنى) التعلق) فيندفع بما أورده اعتراض الرضي .

قال المصنف : « ... أراد بالوقوع : التعلق المعنوي للمفعول لا الأمر الحسي ، إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا كقولك : علمت زيدا ، وأردته ، وشافهته ، وخاطبته ، وما أشبه ذلك .

والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه كما قال : وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي » ا هـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ .

(١) في سيبويه ١ / ٤١ : « ... وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربيا جيدا » ، وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية ها هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في : « ضرب زيد عمرا ، وضرب عمرا زيد » ا هـ . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢٠٨ .

(٢) في ب ، حـ : (فتصرف) .

(٣) وذلك لوجود القرينة ، والقرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما إذا قال شخص : من أضرب ؟ فتقول : زيدا .

وقد تكون حالية كما إذا رأيت شخصا وفي يده خشبة قاصدا ضرب شخص ، فتقول : زيدا .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٢٩ - التذييل والتكميل ٣ / ٩٥ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٩ .

وَوُجُوباً فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : الْأَوَّلُ سَمَاعِيٌّ مِثْلُ : امْرَأً ونفسه[1] ، و ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[2] .

قوله : « ووجوباً في أربعة مواضع » . ...

---

(١) أي : دع امرأ ونفسه ، والواو بمعنى (مع) أو للعطف . شرح الرضي ١ / ١٢٩ ومثله : شأنك والحج ، أي : الزم « وأهلك والليل ، أي : بادر » وعذيرك ، على : أحضره - وهذا ولا زعماتك ، على أتوهم . وكليهما وتمرا ، على : اعطني . وكل شيء ولا شتيمة حر ، على : ولا ترتكب . ينظر : سيبويه ١ / ١٣٨ - ١٤٢ - التوطئة ص ٣٧٠ ، ٣٧١ - شرح ابن يعيش ٢ / ٢٦ ، ٢٧ - شرح الرضي ١ / ١٣٠ - الارتشاف ٢ / ٩٨٠ .

(٢) قال تعالى : ﴿ ولاتقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم ﴾ من الآية ١٧١ / النساء . وانتصاب (خيرا) وجهه النحاة على أربعة أوجه :

أحدها : ما ذهب إليه الخليل وسيبويه - وتبعهما المصنف - من أنه منصوب بفعل يلزم إضماره ، والتقدير عندهما : انتهوا واتوا خيرا لكم .

قال سيبويه ١ / ١٤٣ : « ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : (انتهوا خيرا لكم) ... لأنك قد عرفت أنك إذا قلت . (انته) أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام » ا هـ .

الثاني : ما ذهب إليه الكسائي وأبو عبيده من أنه خبر (يكن) المحذوفة ، والتقدير عندهما : انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم .

وقد ضعف النحويين - بصريون وكوفيون - هذا الوجه ، يدلنا على ذلك قول الفراء (معاني القرآن ١ / ٢٩٦) : « ... وليس نصبه على إضمار (يكن) لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا ، ألا ترى أنك تقول : اتق الله تكن محسنا ، ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسنا ، وأنت تضمر (تكن) ، ولا يصح أن تقول : انصرنا أخانا ، وأنت تريد : تكن أخانا » ا هـ .

الثالث : ما ذهب إليه الفراء من أنه منصوب وصفا لمصدر منصوب محذوف ، والتقدير عنده : انتهوا انتهاء خيرا لكم .

قال - عند قوله تعالى : ﴿ فآمنوا خيرا لكم) من الآية ١٧٠ / النساء : « ..(خيرا) منصوب باتصاله بالأمر ، لأنه من صفة الأمر ، وقد يستدل على ذلك ، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل (الخير) فتقول للرجل : اتق الله هو خير لك ، أي : الاتقاء خير لك ، فإذا أسقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب » ا هـ . معاني الفراء ١ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ . =

وهي مفعولات كثرت في ألسنتهم[2] فالتزموا حذف الفعل[3] ، فَوِزَانُهُ في المفعول به وَزِنَ : سَقْيًا وَرَعْيًا[4] ، في المصادر ، والعلة واحدة[5] .

* * *

= **الرابع** : ما ذكره العكبري عند عرضه لقوله تعالى : ﴿ فآمنوا خيرا لكم ﴾ ، بقوله : ... وقيل هو حال ، ومثله : ﴿ انتهو خيرا لكم ﴾ » ا هـ . التبيان ١ / ٤١١

وينظر : المقتضب ٣ / ٢٨٣ – معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٤٧ – الكشاف ١ / ٥٨٤ – البيان للأنباري ١ / ٢٧٩ – البحر المحيط ٣ / ٤٠٠ – مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٢١٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٧ – شرح الرضي ١ / ١٢٩ – الهادية للأردبيلي ص ٧١ – المغني ٢ / ٦٣٣ – الكافي ٢ / ٤٣٩ .

ومثل الآية الكريمة قولهم : انته خيرا لك ، وحسبك خيرا لك ، وانته أمرا قاصدا ، ووراءك أوسع لك ، ومن أنت زيدا .

ينظر : سيبويه ١ / ١٤٣ – المقتضب ٣ / ٢٥ – التوطئة ص ٢٧١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٧ ، ٢٨ – شرح الرضي ١ / ١٣٠ .

(١) أي : أتيت أهلا لا أجانب ، ووطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا .

قال سيبويه ١ / ١ / ١٤٩ : « ... فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، فكأنه صار بدلا من : رحبت بلادك وأهلت ... » ا هـ .

ويرى المبرد أنها منصوبة على المصدر ، أي : رحبت بلادك مرحبا ، أي : رحبا ، وأهلت أهلا ، أي : تأهلت تأهلا ، فقدر له فعل وإن لم يكن له .

المقتضب ٣ / ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٤ / ١٥٧ . وينظر شرح الرضي ١ / ١٣٠ . ومثل (أهلا وسهلا) قولهم : أن تأتني فأهل الليل وأهل النهار ، وسبوحا قدوسا رب الملائكة والروح .

ينظر : سيبويه ١ / ١٦٤ ، ١٦٥ – التوطئة ص ٣٧٢ – شرح الرضي ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) في أ ، ب ، جـ : (لسانهم) وما أثبته أوجه .

(٣) لكونها أمثالا أو كالأمثال ، والأمثال لا تغير . شرح الرضي ١ / ١٣١ .

(٤) ينظر قول المصنف في ذلك ص ٣٩٥ .

(٥) وهي كثرة الاستعمال وجريها على ألسنتهم مجرى المثل .

الْمُنَـــادَى

الثَّانِي : الْمُنَادَى وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ (أَدْعُو) لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا . ...

قوله[1] الثَّانِي[2] الْمُنَادَى وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ (أَدْعُو)[3] لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا »[4] .

// قوله[5] : المطلوب إقباله ، عام يدخل فيه المنادى وغيره ، لأن[6] قولك : أنا طالب إقبالك ، طلب لاقبال المخاطب[7] . ٣٤

وقوله : بحرف نائب مناب (أدعو) ، يفصله[8] .

---

(١) في ط : (قال) وهي ساقطة من ب ، حـ .
(٢) أي من المواضع التي يحذف فيها الفعل وجوباً .
(٣) في جميع نسخ الشرح : (أدعوا) بألف بعد الواو ، وهو سهو .
(٤) قال المصنف في شرح المفصل – مستدركا على الزمخشري – « ... لم يحده لإشكاله ، وذلك لأنه إذا حده باعتبار المعنى ورد عليه قول القائل : مخاطبتي معك ، وأنت المراد بهذا الخطاب ، وما أشبهه . وإن حده باعتبار اللفظ ورد عليه المندوب والمخصوص في قولك : أفعل كذا أيها الرجل » ا هـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٨٣

وقد رد الرضي على هذا الاستدراك بقوله : « ... وقد تصلف المصنف بهذا الحد ... والظاهر أن جار الله لم يحده لظهوره لا لإشكاله ، فإن المنادى عنده : كل ما دخله (يا) وأخواتها ، والمندوب عنده منادى على وجه التفجع كما صرح به لما فصل أحكام المنادى في الإعراب والبناء . وكذا الظاهر من كلام سيبويه أنه منادى كما قال الجزولي » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٣١

وينظر قول كل من الزمخشري في مفصله ص ٣٧ ، وسيبويه ١ / ٣٢١ ، والجزولي في مقدمته مع التوطئة ص ٢٩٩ . (٥) (قوله) ساقطة من ب ، حـ . (٦) في ط : (لأنه) .

(٧) وخرج بهذا عند المصنف – تبعا لابن جني – المندوب ، لأنه المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه ، ولذلك أفرد له المصنف فصلا مستقلا سيأتي ذكره ص ٤٤٩ .

وينظر : اللمع لابن جني ص ٢٠٣ – شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٨) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين ، قال سيبويه ١ / ١٤٧ : « ... ومما ينتصب في =

....

والحرف النائب مناب (أدعو) هي حروف النداء ، وهي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة ، وستأتي .

قوله : لفظا أو تقديرا ، تفصيل للحرف ، فمثال اللفظي : يا زيد .

= غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، والنداء كله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا أريد عبد الله ، فحذف (أريد) وصار (يا) بدلا منها » ا هـ .

وينظر أيضاً سيبويه ١ / ٣٠٣ .

هذا .. وقد نسب كل من ابن يعيش والرضي والجامي إلى المبرد قوله بأن الناصب إنما هو حرف النداء لسده مسد الفعل .

وقد اختار الرضي هذا القول بقوله : « ... وليس ببعيد لأنه يمال إمالة الفعل ، فلا يكون إذن من هذا الباب » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٣٢ . وينظر : ابن يعيش ١ / ١٢٧ – الرضي ١ / ١٣١ – الجامي ٢ / ١٩٢ .

والصحيح هو أن المبرد يذهب مذهب سيبويه والجمهور في هذا وما نسب إليه ليس بصواب ، يدل عليه قوله : « ... اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله ، لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله ، وأريد ... » ا هـ . المقتضب ٤ / ٢٠٢

أقول : وما نسب إلى المبرد هو مذهب ابن جني ، قال في الخصائص ٢ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ : « ... وذلك أن (يا) نفسها هي العامل الواقع على (زيد) ، وحالها في ذلك حال (أدعو) و (أنادي) في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول ... فلما قويت (يا) في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولت بنفسها العمل ... لأنك إذا قلت : يا عبد الله ، تم الكلام بها وبمنصوب بعدها ، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله ، والمنصوب هو المفعول بعدها » ا هـ .

هذا .. وقد ذكر كل من ابن يعيش ١ / ١٢٧ والرضي ١ / ١٣٢ والجامي ٢ / ١٩٢ أن الفارسي قد ذكر – في بعض كلامه – أن (يا) وأخواتها أسماء أفعال .

وقد وجدت أن الفارسي في إيضاحه ص ١٦٥لا يقول بهذا ، بل نص على حرفية (يا) وذلك قوله في (باب الأسماء التي سميت بها الأفعال) : « ... ومنه قولهم : بله زيدا ، إنما هو بمنزلة : =

....

وَمثال التقديري [قوله تعالى] : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾[1] .

= دع زيدا ، ومن قال : بله زيد ، جعله مصدرا مضافا إلى المفعول به كقوله عز وجل : ﴿ فضرب الرقاب ﴾ .

ويدلك على أن هذه الكلم أسماء وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقل بهما الكلام إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء » ا هـ .

ومذهب الأخفش أن الناصب هو الفعل المحذوف وليس حرف النداء . يقول : « ... والنداء يسمى عند الأقدمين دعاء ، وهو قوله : ﴿ يا آدم اسكن ﴾ و ﴿ يا آدم أنبئهم ﴾ و ﴿ يا فرعون إني رسول ﴾ فكل هذا إنما ارتفع لأنه اسم مفرد ، والاسم المفرد مضموم في الدعاء وهو في موضع نصب ، ولكنه جعل كالأسماء التي ليست بمتمكنة ، فإذا كان مضافا انتصب لأنه الأصل ، وإنما هو : أعني فلانا وأدعو ، وذلك مثل قوله : ﴿ يا أبانا مالك لا تأمنا ﴾ و ﴿ ربنا ظلمنا أنفسنا ﴾ ، إنما يريد : (ياربنا ظلمنا أنفسنا) ، ففعل الدعاء المقدر إذن إنما هو (أعني) و (أدعو) » . ا هـ .

معاني القرآن ورقة ٢٨ / أ ، منهج الأخفش الأوسط ص ٣٣١ ، ٣٤٢ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٠٥ - الإنصاف مسألة (٤٥) ١ / ٣٢٦ - المفصل ص ٣٥ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٤٣ ، ١٤٤ - المرتجل لابن الخشاب ص ١٩١ - شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤٨ - شرح الرضي ١ / ١٣١ - مبسوط الأحكام ورقة ١٢٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ١٩١ ، ١٩٣ - شرح الأشموني ٣ / ١٤١ - الهمع ١ / ١٧١ .

(١) قال تعالى : ﴿ يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك إنك كنت من الخاطئين ﴾ الآية ٢٩ / يوسف

وينظر : الكشاف ٢ / ٢٦٠ - روح المعاني للألوسي ١٢ / ٢٢٤ .

وَيُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرداً مَعْرِفَةً مِثْلُ : ياَ زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ ، وَيَا زَيْدَانِ ، وَيَا زَيْدُونَ ....

قوله : « وَيُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً »[1] .

هذا أولى من قولهم[2] : (ويبنى على الضم)[3] لأن نحو : يا زيدان ، ويا زيدون ، مفرد مبني وليس[4] على الضم .

---

(١) قال الأنباري : « ... ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين .

وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول » ا هـ .

الإنصاف مسألة (٤٥) ١ / ٣٢٣

هذا .. وقد نسب الرضي القول الأول إلى الكسائي خاصة . شرح الرضي ١ / ١٣٢

(٢) هذا قول جمهور البصريين ، أثبته كثير ممن تقدموا على المصنف . وينظر فيه : سيبويه ١ / ٣١٠ ، ٣١١ – المقتضب ٤ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ – أصول ابن السراج ١ / ٤٠١ – الإيضاح للفارسي ص ٢٢٧ – اللمع لابن جني ص ١٩١ – الإنصاف للأنباري ١ / ٣٢٣ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤٨ – المفصل ص ٣٦ – فصول ابن معط ص ٢١٠ – التوطئة للشلوبين ص ٢٨٦ – شرح ابن يعيش ١ / ١٢٨ – المقرب ١ / ١٧٥ – شرح الجمل لابن الخشاب ص ١٩٢ .

وممن قال به من المتأخرين ابن هشام في شرح الشذور ص ٢١٦ .

وقول المصنف هنا وفي شرح الوافية ١ / ١٤٤ ، ١٤٥: « ويبنى على ما يرفع به » هو قول تفرد به وتابعه فيه متأخرو النحاة فقد استحسنوا هذا القول وذخرت به مؤلفاتهم .

وينظر فيه : شرح الرضي ١ / ١٣٢ ، ١٣٣ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٨ – التسهيل ص ١٧٩ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٧٧ – الجامع الصغير لابن هشام ص ٩٤ – التوضيح ٤ / ١٧ – شرح قطر الندى ص ٤٢ – لباب الإعراب للاسفراييني ص ٣٠٢ – الرشاد شرح الإرشاد لابن الجرجاني ص ١١٨ -- النكت الحسان لأبي حيان ص ٣٣٤ – الهادية للأردبيلي ص ٧٢ – مبسوط الأحكام ورقة ١٢٩ – الكافي للزنجاني ٢ / ٦٣٣ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١٩٣ – الكافي للزنجاني للسيوطي ١ / ٣٦٩ – الهمع ١ / ١٧٢ – البهجة المرضية ص ٣٧٦ – الأشموني ٣ / ١٣٨ – التصريح ٢ / ١٦٥ .

(٣) في أ : (على الضمة) .

(٤) (وليس) ساقطة من أ .

....

فإذا قيل : (ويبني علي ما يرفع به) جمع الجميع مثل : يا زيد ، ويا رجل[١] ، ويا زيدان ، ويا زيدون .

ونعني بـ (المفرد) : ما ليس[٢] بمضاف ولا مشبه بالمضاف[٣] - وهو كل اسمين الأول منهما مرتبط بالثاني[٤] - . وعلة بنائه شبهه بالمضمر معنى ولفظا[٥] ، فإنه واقع موقعه إذ هو مخاطب معين ، ومثله في الإفراد فأُجْرِيَ مُجْراه .

---

(١) هذان مثالان أحدهما لما كان معرفة قبل النداء فهو على معرفته . والآخر لما كان نكرة قبل النداء فتعرف به ، قال ابن السراج : « ... صار معرفة بالخطاب وأنه في معنى . يا أيها الرجل » ا هـ .
وقال الفارسي : « ... لتوجيه الخطاب إليه وتخصيصه من بين جنسه » ا هـ .
ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٠١ - الإيضاح للفارسي ص ٢٢٧ - اللمع لابن جني ص ١٩١ .
وينظر أيضاً : سيبويه ١ / ٣١٠ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٨ .

(٢) في ب ، حـ : (أنه ليس) .

(٣) قال الرضي : « ... أي : الذي لا يكون مضافا لا مضارعا له ، فيدخل فيه نحو : يا زيدان ، ويا زيدون .
ويعني بالمعرفة : ما كان مقصودا قصده تعرف بالنداء أو كان معرفة قبله » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٣٣ .

(٤) يوهم هذا أن يكون تعريفا للمفرد ، لكنه تعريف للمضاف والمشبه به .

(٥) هذا معنى قول الأخفش : « ... والاسم المفرد مضموم في الدعاء وهو في موضع نصب ، ولكنه جعل كالأسماء التي ليست بتمكنة » ا هـ .
معناني القرآن ورقة ٢٨ / أ - منهج الأخفش ص ٣٣١ ، ٣٤٢ .
وعلل لذلك ابن السراج بقوله : « ... ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات ، والأسماء إنما جعلت للغيبة ، لا تقول : قام زيد ، وأنت تحذف (زيدا) عن نفسه ، إنما تقول : قمت يا هذا ، فلما وقع (زيد) وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع (أنت) والكاف و (أنتم) ، وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بني ... » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤٠٥ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣١١ - المقتضب ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ - الإيضاح للفارسي ص ٢٢٩ - أسرار العربية للأنباري ص ٢٢٤ - الإنصاف ١ / ٣٢٤ - ٣٢٦ - شرح ابن يعيش ١ / ١٢٩ . شرح الرضي ١ / ١٣٣ .

وبني[١] على الحركة إما لأن منه ما يسكن ما قبل[٢] آخره فلو بني على السكون لأدى إلى اجتماع الساكنين[٣] ، وهو محذور فوجبت[٤] الحركة .

وحمل باقي الباب عليه لأنه منه كراهة[٥] أن يخالف به .

وإما لأن بناءه[٦] عارض فبني على الحركة تنبيهًا على أن له أصلاً في الإعراب[٧] .

قوله : « وَيُخْفَضُ بِلاَمِ الاِسْتِغَاثَةِ مِثْلُ : يَا لَزَيْدٍ »[٨] .

لأن حرف الجر لا يمكن إلغاؤه ، فكان اعتباره أولى[٩] .

---

(١) في ج : (وينى) .

(٢) في أ : (قبل) بإسقاط (ما) .

(٣) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١٤٦ : « ... وإنما بني على ما يرفع به لأنه لو بني على السكون لأدى إلى اجتماع الساكنين في كثير من المواضع التي قبل آخر الاسم فيه ساكن كـ (عمرو) و (بكر) وشبههما .

ولو بني على الفتح لم يعلم أمنصوب هو أم مبني لأن علة بنائه خفية . ولو بني على الكسر لالتبس بنحو : (يا غلام) فلا يدرى أمفرد هو أم مضاف ، فوجب بناؤه على الضم أو على ما هو بمنزلته » ا هـ .

وينظر : الإنصاف ١ / ٣٢٦ - أسرار العربية ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ وشرح الرضي ١ / ١٣٣ .

(٤) في ب ، حـ : (فوجب) . (٥) في ب ، حـ : (كراهية) .

(٦) في أ : (بناؤه) بالرفع وهو خطأ واضح .

(٧) زاد ابن الجرجاني في هذه العلة قوله : .... ولأن البناء العارض يشبه الإعراب » ا هـ . الرشاد في شرح الإرشاد ص ١١٨ .

(٨) في سيبويه ١ / ٣١٨ - ٣٢٠ : « هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة ، وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف (اللام) المفتوحة ، وذلك قول الشاعر :

يا لبكر أنشروا لي كليبا   يا لبكر أين أين الفرار

... وقالوا : يا الله للناس ... وقالوا : يا للعجب ، ويا للفليقة ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٢٥٤ - أصول ابن السراج ١ / ٤٢٥ - ٤٢٧ - المفصل ص ٣٧ . شرح ابن يعيش ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٩) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٤٧ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٢٦ .

وَيُفْتَحُ لإِلْحَاقِ أَلِفِهَا وَلاَ لاَمَ فِيهِ مِثْل : يَا زَيْدَاهُ . وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا مِثْل : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَيَا طَالِعاً جَبَلاً ، وَيَا رَجُلاً ، لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ ....

قوله : « وَيُفْتَحُ لإِلْحَاقِ أَلِفِهَا » .

لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا مثل : يا زيداه[1] .

قوله : « وَلاَ لاَمَ فِيهِ » . يريد : أنها تعاقب الألف ، فلو لم تعاقبها لألفي أثرها أثر الألف ، فكرهوا الجمع بينهما لذلك[2] .

قوله : « وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا » .

يعني : ما سوى المفرد المعرفة ، والمستغاث ، وهو : المضاف والمشبه به ، والنكرة ، لأن علة البناء مفقودة[3] .

---

(١) هذا المثال زيادة من ط .

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٢٠ : « ... وزعم الخليل أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت نحو قولك : يا عجباه ، ويا بكراه ، إذا استغثت أو تعجبت ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه كما كانت هاء (الجحاجحة) معاقبة ياء (الجحاجيح) ، وكما عاقبت الألف في (يمان) الياء في (يمنى) ونحو هذا في كلامهم كثير » ا هـ .

وأوضح ذلك المبرد بقوله : « ... فيا لزيد بمنزلة : يا زيداه ، إذا كان غير مندوب » ا هـ . المقتضب ٤ / ٢٥٤ .

(٣) قال الأخفش : « ... فإذا كان نكرة انتصب لأنه الأصل ا هـ .

معاني القرآن ورقة ٢٨ / أ – منهج الأخفش ص ٣٣١ .

وقال ابن السراج : « ... وإنما أعربت النكرة ولم تبن لأنها لم تخرج عن بابها إلى غير بابها كما خرجت المعرفة » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤٠٤

وقوله : « ... أعلم أن كل اسم مضاف منادى فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤١٤

وينظر : سيبويه ١ / ١٤٧ ، ٣٠٣ – المقتضب ٤ / ٢٠٢ ، ٥٠٢ – الإيضاح للفارسي ص ٢٢٧ – ٢٢٩ – اللمع ص ١٩٢ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٠ – شرح الرضي ١ / ١٣٤ .

تَوَابِعُ الْمُنَادَى

وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ الْمُفْرَدَةُ مِنَ التَّأْكِيدِ وَالصِفَةِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ وَالْمَعْطُوفِ بحرف الْمُمْتَنِعِ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ ....

قوله[١] : « وتَوَابِعُ الْمُنَادَى[٢] الْمَبْنِيِّ[٣] الْمُفْرَدَةُ[٤] مِنَ التَّأْكِيدِ ... إلى آخره »[٥] .

قوله : المنادى المبني ، احتراز من المعرب مثل[٦] : يا عبد الله العاقل ، فإنه لا يكون إلا منصوبا[٧] .

وقوله : المفردة ، احتراز من توابع المنادى المضافة .

وقوله : المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه ، يريد ما فيه الألف واللام من نحو : الحَسَن ، والصَّعِق[٨] ، والرَّجُل .

---

(١) في ط : (قال) . (٢) (المنادى) ساقطة من حـ ، ط .

(٣) استدرك الرضي على المصنف في هذا الحد بقوله : « ... كان عليه أن يقول : توابع المنادى المبني غير المتسغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة ، فإن توابعه لا ترفع نحو : يا زيداه ، وعمرا ، ولا يجوز : وعمرو ، لأن المتبوع مبني على الفتح .
وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة تقول : يا لزيد وعمرو ، ولا يجوز رفعها أو نصبها لظهور إعراب المتبوع » اهـ . شرح الرضي ١ / ١٣٩ .
وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ١٩٨ .

(٤) في أ ، ب ، حـ : (المفرد) وما أثبته أوجه لأن المقصود (التوابع) وكلامه بعد يدل عليه .

(٥) علل المصنف لذكره مبحث التوابع في باب النداء بقوله : « ... وإنما ذكرها ها هنا مع كونها لها أبواب تذكر فيها لأن لها مع المنادى خصائص ليست مع غيره ، فكان ذكرها مع المنادى أولى بها » اهـ . شرح الوافية ١ / ١٤٨ . وهو قوله أيضا في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩٢ .

(٦) المثال وما بعده زيادة من ط .

(٧) وذلك لأن توابع المنادى المعرب لا تكون إلا منصوبة سواء حملت على اللفظ أو المحل قال المبرد : « ... أما المضاف المنادى فنعته لا يكون إلا نصبا ، مفردا كان أو مضافا ، وذلك قولك : ياعبد الله العاقل ، لأنك إن حملته على اللفظ فهو منصوب ، والموضع موضع نصب » اهـ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٤ - المقتضب ٤ / ٢٠٩ - أصول ابن السراج ١ / ٤١٩ - إيضاح الفارسي ص ٢٣٠ .

(٨) (الصعق) : الشديد الصوت بين الصعق .. والصعق الكلابي : أحد فرسان العرب ، وهو خويلد ابن نفيل بن عمرو بن كلاب ، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة .
ينظر : اللسان (صعق) ، سيبويه ١ / ٢٦٧ مع هامش السيرافي .

قوله : « تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ » .

لأن حركته أشبهت حركة المعرب من حيث كانت عارضة ، فجعلت[1] حركة التابع - وإن كان معربا - مماثلة لها في الصورة لدخوله معه في الحكم[2] .

قوله : « وَتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ » .

لأنه في موضع نصب ، وحكم المبني أن يجري على موضعه لا على لفظه . فمثال التأكيد[3] : يا تميمُ أجمعون وأجمعين[4] . ومثال الصفة : يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ[5] .

---

(١) في أ ، ب ، حـ : (فجعل) ، وما أثبته أوجه .

(٢) ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٣٠ ، ٢٣١ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٥ .

(٣) يعني : التأكيد المعنوى ، أما اللفظي فإنه حكمه - في الأغلب - حكم الأول إعرابا وبناءا نحو : يا زيد زيد ، لأنه هو هو لفظا ومعنى فكأن حرف النداء باشره لما باشر الأول وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا ، قال رؤبة :

إني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا

وقد أوضح المصنف مقصده من هذا بقوله في شرح المفصل : « ... فالجواب أنا لم نقصد بالتأكيد المتقدم إلا التأكيد المعنوي لا التأكيد اللفظي ، فقد علم أن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ، ألا ترى أنك تقول : يا زيد زيد اليعملات . فتأتي به على هذه الصفة » ا هـ .

الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩٧

وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ - المقتضب ٤ / ٢٠٩ ، ٢١٠ - أصول ابن السراج ١ / ٤٠٧ - المفصلص ٣٧ - شرح ابن يعيش ٢ / ٣ - شرح الرضي ١ / ١٣٧ - ١٣٨ .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٠٤ : « ... وأما : يا تميم أجمعين ، فأنت فيه بالخيار ، إن شئت قلت : أجمعون ، وإن شئت قلت : أجمعين ، ولا ينتصب على (أعني) من قبل أنه محال أن تقول : أعني أجمعين ، ويدلك على أن (أجمعين) ينتصب لأنه وصف لمنصوب قول يونس : المعنى في الرفع والنصب واحد » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٠٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٣١ - اللمع ص ١٩٥ - المفصل ص ٣٨ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٦ .

(٥) في المقتضب ٤ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ : « ... فإن نعت مفردا بمفرد فأنت في النعت بالخيار ، =

ومثال عطف البيان : يا غلامُ بشرُ وبشرا[1] . ومثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول (يا) عليه : يا زيدُ والحارثُ والحارثَ[2] .

قوله // : « وَالخَلِيلُ[3] فِي الْمَعْطُوفِ يَخْتَارُ الرَّفْعُ »[4] . ٣٥

يعني : المعطوف المخصوص[5] ، ووجهه أنه منادى ثان في التحقيق ، فينبغي أن يحرك بحركة المنادى تبنيهًا على أنه منادى ثانٍ كما حرك : (يا أيها الرجل) بحركة المنادى اتفاقا .

= إن شئت رفعته وإن شئت نصبته ، تقول : يا زيد العاقل أقبل ، ويا عمرو الظريف هَلُمَّ ، وإن شئت قلت : العاقل والظريف . أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعا ... وأما النصب فعلى الموضع لأن موضع » (زيد) منصوب » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤٠٦ – الإيضاح للفارسي ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ – شرح ابن يعيش ٢ / ٣ – شرح الرضي ١ / ١٣٧ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٦ .

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ – المقتضب ٤ / ٢٠٩ ، ٢١٠ – أصول النحو ١ / ٤٠٦ ، ٤٤٨ – الإيضاح للفارسي ص ٢٣١ – اللمع ص ١٩٥ – المفصل ص ٣٨ .

(٢) ينظر : سيبويه ١ / ٣٠٥ – اللمع ص ١٩٥ .

(٣) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ، أبو عبد الرحمن ، صاحب العربية والعروض ، أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتابه عنه .

له من التصانيف : كتاب العين ، النعم ، الجمل ، العروض ، الشواهد ، الإيقاع ، وغيرها . توفي سنة خمس وسبعين ومائة ، وقيل سنة سبعين ، وقيل سنة ستين .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٣٠ ، ٣١ – مراتب النحويين ص ٥٤ – طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧ – نزهة الألباص ٤٥ – وفيات الأعيان ١ / ١٧٢ – بغية الوعاة ١ / ٥٥٧ – الأعلام ٢ / ٣٦٣ – تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٣١ .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٠٥ : « ... وقال الخليل : من قال : يا زيد والنضر ، فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله .

فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ، وقرأ الأعرج : ﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾ ، فرفع ، ويقولون : ياعمرو والحارث ، وقال الخليل : هو القياس كأنه قال : وياحارث»اهـ.

وبهذا القول قال المازني . المقتضب ٤ / ٢١٢ – الأصول ١ / ٤٠٩ .

(٥) أي : المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه .

قوله[1] : « وَأَبُو عِمْروٍ[2] النَّصْبِ »[3] .

لأن المعطوف على المبنيات إنما يجرى على المواضع لا على الألفاظ بدليل : ضربت هؤلاء وزيدا .

قوله : « وَأَبُو الْعَبَّاسِ »[4] - يعني المبرد - « إِنْ كَانَ كَالْحَسَنِ فَكَا لْخَلِيلِ » .

يعني : إن كان المذكور مثل (الحسن) في صحة تقدير نزع اللام منه[5] فهو كالخليل في اختياره الرفع فيه[6] .

---

(١) (قوله) ساقطة من جـ .

(٢) هو بو عمرو بن العلاء بن عمار عبد الله المازني المقريء ، أحد القراء السبعة المشهورين ، واختلف في اسمه على أحد وعشرين قولا ، وسبب ذلك أنه كان لجلالته لا يسأل عنه .

وكان إمام البصرة في القراءات واللغة ، أخذ عن جماعة من التابعين وقرأ على سعيد بن جبير ، وروي عن أنس بن مالك وأبي صالح السمان وعطاء وطائفة . وقرأ عليه اليزيدي وأبو عبيدة ، والأصمعي ، وخلق . مات سنة أربع - وقيل تسع - وخمسين ومائة .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٢٢ - مراتب النحويين ص ٣٣ - طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ - طبقات القراء ١ / ٢٨٨ - نزهة الألبا ص ٢٤ - وفيات الأعيان ١ / ١٣٣ - أنباه الرواة ١ / ٣٤١ - بغية الوعاة ٢ / ٢٣١ - الأعلام ٣ / ٧٢ .

(٣) نسب المبرد هذا القول - وتبعه ابن السراج - إلى أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي . وينظر : المقتضب ٤ / ٢١٢ - أصول ابن السراج ١ / ٤٠٩ .

(٤) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، أبو العباس المبرد ، إمام العربية في زمانه ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني . وروي عنه إسماعيل الصفار ، ونفطويه والصولي .

له من التصانيف : المقتضب - الكامل - معاني القرآن - الروضة - المقصور والممدود - الاشتقاق - إعراب القرآن - ضرورة الشعر - العروض - القوافي - شرح شواهد الكتاب ، وغيرها . ولد سنة عشر ومائتين ، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ - مراتب النحويين ص ١٣٥ - نزهة الألبا ص ٢١٧ - وفيات الأعيان ١ / ٤٩٥ - أنباه الرواة ٣ / ٢٤١ - طبقات القراء ٢ / ٢٨٠ - بغية الوعاة ١ / ٢٦٩ - معجم المؤلفين ١٢ / ١١٤ - الأعلام ٨ / ١٥ .

(٥) (منه) ساقطة من ط .

(٦) قال المبرد : « ... فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد فإن فيه اختلافاً ، أما الخليل =

قوله : « وَإِلاَّ فَكَأَبِي عَمْرٍو » .

أي : وإن لم يكن كـ (الحسن) بل كان مما لا يصح تقدير نزعها كـ (الصَّعِق) و (النجم) وأشباههما[1] فهو كأبي عمرو[2] في اختياره النصب[3] .

ووجهه إنه إذا كان كـ (الحسن) صح تقدير دخول حرف النداء عليه لصحة تقدير نزع اللام ، فكان أولى أن يحرك بحركة المنادى .

= وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون : يا زيد والحارث أقبلا ، وقرأ الأعرج : ﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾ .....

وحجة من اختار الرفع أن يقول إذا قلت : يا زيد والحارث ، فإنما أريد : يا زيد ويا حارث ، فيقال لهم : قولوا : ياالحارث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضا ذلك الموقع ، فكلانا في هذا سواء .

وإنما جوزت لمفارقتها حرف الإشارة كما تقول : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ورب رجل وأخيه ، ولا تقول : كل سخلتها ، ولا : رب أخيه ، حتى تقدم النكرة » ا هـ .

المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣

(١) في ط : (وأشباهها) .

(٢) في ب : (وعمروا) وهو تحريف .

(٣) وذلك قول المبرد : « ... وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة ...

وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل . فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام . وكلا القولين حسن ، والنصب عندي حسن على قراءة الناس » ا هـ . المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣

وينظر في هذه المسألة : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٥ - أصول ابن السراج ١ / ٤٠٩ ، ٤١٠ - الإيضاح للفارسي ص ٢٣٢ - المفصل ص ٣٨ - التوطئة ص ٢٩٢ - المرتجل ص ١٩٦ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٥٠ ، ١٥١ - الإيضاح للمصنف ٢ / ١٩٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ٣ - شرح الرضي ١ / ١٣٩ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٦ ، ٥١٧ - شرح الألفية للمرادي ٢٩٦/٣ - التوضيح ٣٦/٤ - لباب الإعراب ص ٣١٢ - الكافي ٦٥١/٢ - الهادية ص ٧٤ ، ٧٥ .

وإذا كان كـ (الصعق)[1] لم يصح دخول (يا) عليه لامتناع تقدير نزع اللام ، فكان أولى أن يجعل تبعا ، وإذا جعل تبعا[2] فالموضع أولى به .

قوله : « وَالمُضَافَةُ مَعْنَوِيَّةً[3] تُنْصَبُ » .

لأن الرفع إنما كان في التابع المفرد لانسحاب حكم حرف النداء عليه ، وحكمه في المفرد الضم ، فجعل إعرابه رفعا لذلك ، والمضاف لو قدر دخول (يا) عليه لم يكن إلا منصوبا ، فلم يكن للرفع وجه[4] .

قوله : « وَالْبَدَلُ وَالْمَعْطُوفُ غَيْرَ مَا ذُكِرَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً » .

لأن البديل هو المقصود بالنداء[5] وفي حكم تكرير العامل ، فيجعل حكمه حكم ما يباشره حرف النداء .

---

(١) ينظر الهامش رقم (٨) ص ٤١٦ .

(٢) (تبعا) ساقطة من أ .

(٣) (معنوية) ساقطة من جـ ط ، وكذا لم تثبت في المتن ، وأثبتها الرضي في شرحه ١ / ١٤٠ ، بقوله : « ... وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولابد منه لأن اللفظية - كما ذكرنا - جارية مجرى المفردة » ا هـ .

(٤) هذا معنى قول ابن السراج : « ... وإذا وصفت مفردا بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوبا ، تقول : يا زيد ذا الجمة » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤١٢ ، ٤١٣

وقوله : « واعلم أن المضاف إذا وصفته بمفرد وبمضاف مثله لم يكن نعته إلا نصبا ، لأنك إن حملته على اللفظ فهو نصب ، والموضع نصب ، فلا يزال ما كان أصله إلى غيره » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤١٩

وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٤ - المقتضب ٤ / ٢٠٩ - الإيضاح للفارسي ص ٣٢٠ اللمع ص ١٩٤ .

(٥) مثل له المصنف في شرح الوافية بقوله : يا رجل زيد . ولذلك فقد استدرك على الزمخشري - تبعا للفارسي - لتمثيله للبدل بنحو : يا زيد زيد ، وذلك قول المصنف : « ... ومثل في البدل بقولك : يا زيد زيد ، وليس بمستقيم ، وقد مثل به الفارسي ، وهذا إنما هو من باب التأكيد اللفظي ، والأولى أن يمثل بغيره فيقال : يا رجل زيد ، أو : يا زيد عمرو ، على تقدير أن يكونا اسمين له ... » اهـ .الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٩٧ . شرح الوافية للمصنف ١ / ١٥٣ =

....

وقوله : والمعطوف غير ما ذكر[١] ، مقصود بالنداء أيضاً[٢] ، وأمكن تقدير حرف النداء لزوال المانع ، فكان حكمه حكم[٣] المستقل أيضا .

وقوله : مطلقا ، أي[٤] : في كل موضع بعد المفرد وبعد المضاف[٥] ، مضافة أو مفردة[٦] .

= وينظر قول الزمخشري في مفصله ص ٣٨ ، والفارسي في إيضاحه ص ٢٣١ .

(١) أي : غير المعطوف بالحرف الممتنع دخول (يا) عليه .

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٠٥ : « ... وتقول : يا زيد وعمرو ، ليس إلا إنهما قد اشتركا في النداء في قوله (يا) . وكذلك : يا زيد وعبد الله ، ويا زيد لا عمرو ، ويا زيد أو عمرو ، لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما دخل في الأول ، وليس ما بعدها بصفة ولكنه على (يا).. » ا هـ .

وقول المبرد : « واعلم أن المعطوف على الشيء يحل محله لأنه شريكه في العامل ... فعلى هذا تقول : يا زيد وعمرو أقبلا ، ويا زيد وعبد الله أقبلا ... لا يكون إلا ذلك لما ذكرت لك » اهـ . المقتضب ٤ / ٢١١ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٠٨ ، ٤٠٩ - إيضاح الفارسي ص ٢٣١ ، ٢٣٢ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٥٢ ، ١٥٣ - شرح الرضي ١ / ١٣٦ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٦ .

(٣) في ط : (كحكم) .

(٤) (أي) ساقطة من ج .

(٥) في ح : (بعد المضاف وبعد المفرد) .

(٦) أجمل المصنف في شرح الوافية حكم إعرابه فقال : « .... فإن كان مفردا كان مضموما وإن كان مضافا كان منصوبا » ا هـ .

شرح الوافية ١ / ١٥٣

وَالْعَلَمُ المَوْصُوفُ بِـ (ابنٍ) مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ ....

قوله : « وَالْعَلَمُ الْمَوصُوفُ بِـ (ابْنٍ) مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ » .

كقولك : يا زيدَ بن[1] عمرٍو ، وإنما اختير فتحه[2] لطوله بغيره ، والفتح أخف من الضم .

وإنما اشترط أن يكون مضافا إلى علم لأنه إنما يكثر في ذلك بخلاف قولك : يا زيدُ ابنُ أخينا ، فإنه لم يكثر كثرته[3] .

---

(١) في أ : (ابن) بإثبات الألف ، وهو سهو من الناسخ إذا الألف تسقط والحالة هذه .

(٢) (فتحه) ساقطة من ب ، حـ .

(٣) قال الفراء – عند تفسيره تعالى : ﴿ يا عيسى بن مريم ﴾ من الآية ١١٦ المائدة – : « ... (عيسى) في موضع رفع ، وإن شئت نصبت ، وأما (ابن) فلا يجوز فيه إلا النصب . وكذلك تفعل في كل اسم دعوته باسمه ونسبته إلى أبيه كقولك : يا زيد بن عبد الله ، ويا زيد ابن عبد الله . والنصب في (زيد) في كلام العرب أكثر . فإذا رفعت فالكلام على دعوتين ، وإذا نصبت فهو دعوة .

فإذا قلت : يا زيد أخاتميم ، أو قلت : يا زيد ابن الرجل الصالح ، رفعت الأول ونصبت الثاني كقول الشاعر :

يا زبرقان أخابني خلف ما أنيت ويل أبيك والفخر » ا هـ

معاني الفراء ١ / ٣٢٦

وينظر في هذه المسألة : سيبويه ١ / ٣١٣ ، ٣١٤ – المقتضب ٤ / ٢٣١ ، ٢٣٢ – أصول ابن السراج ١ / ٤٢١ – ٤٢٣ – معاني القرآن للزجاج ٢ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٥ – المفصل ص ٣٨ – الإيضاح للمصنف ٢ / ١٩٩ – شرح الوافية للمنصف ١ / ١٥٧ – شرح ابن يعيش ٢ / ٥ – شرح الرضي ١ / ١٤١ – لباب الإعراب ص ٣١٣ ، ٣١٤ ، المقرب ١ / ١٧٩ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٣ – ٢٨٥ – التوضيح ٤ / ٢٢ – ٢٤ .

وَإِذَا نُودِيَ المُعَرَّفُ بِاللاَّمِ قِيلَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَاهَذَا الرَّجُلُ ، وَيا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ ، وَالتَزَمُوا رَفَعَ (الرَّجُلِ) لأَنَّهُ المَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ ....

قوله[1] وَإِذَا نُودِيَ المُعَرَّفُ بِاللاَّمِ قِيلَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَا هَذَا الرَّجُلُ ، وَيَا أَيُّهذَا الرَّجلُ »[2] .

لأنهم[3] لما تعذر عليهم الجمع بين حرفي تعريف أتوا في الصورة بمنادى مجردٍ عن حرف التعريف[4] ، وأجروا عليه المعرف باللام[5] المقصود بالنداء[6] صفة[7] .

قوله : « وَالتَوَمُوا رَفْعَ (الرَّجُلِ) لأَنَّهُ المَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ »[8] .

فجعلوا إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره[9] النداء تنبيها على أنه المنادى[10] .

---

(١) (قوله) ساقطة من ج .

(٢) في أ ، ب ، ج : (ويا أيهذا الرجل ويا هذا الرجل) وما أثبته يوافق ترتيب المتن .

وقوله : (يا أيهذا الرجل) مثال اجتمع فيه (أي) واسم الإشارة للتوصل بهما إلى نداء ما فيه (أل) ، قال ابن عصفور : « ... وذلك قليل نحو قوله :

ألا أيهذا النابح السيد إنني ... على نأيها مستبسل من ورائها » ا هـ

المقرب ١ / ١٧٦

(٣) في ج : (لأنه) والضمير للحال والشأن .

(٤) في ب ، حـ : (تعريف) .

(٥) هذا معنى قوله في شرح الوافية : « ... كأنهم كرهوا أن يدخلوا حرف التعريف على حرف تعريف ، فأتوا باسم مبهم وجعلوه المنادى في اللفظ ، ثم أتوا بما هو المقصود بعده » ا هـ .

شرح الوافية ١ / ١٥٣ ، ١٥٤

(٦) في المقتضب : « ... فإذا قلت : يا أيها الرجل ، لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع لأنه المنادى في الحقيقة ، و (أي) مبهم متوصل به إليه » ا هـ .

المقتضب ٤ / ٢١٦ – وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٨ .

وينظر أيضا : أصول ابن السراج ١ / ٤١٠ ، ٤١١ – إيضاح الفارس ص ٢٣٢ – للمع ص ١٩٦ – شرح الرضي ١ / ١٤١ ، ١٤٢ .

(٧) (صفة) زيادة من ط .

(٨) في ط : (والتزموا رفعه لأنه هو) .

(٩) في حـ : (ما لو باشره) .

(١٠) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٠٦ : « ... فـ (أي) ها هنا – فيما زعم الخليل – =

قوله : « وَتوَابِعِهِ لِأَنَّهَا تَوَابِعُ مُعْرَبٍ » .

أي : ورفع توابعه لأنها جرت على معرب مرفوع فلا تكون إلا مرفوعة ، مضافة كانت أو غير مضافة[1] ، فلذلك تقول : يا أيها الرجل ذو المال – ولا تقول : ذا المال – كما تقول : جاءني الرجل ذو المال ، لأنه مثله في الإعراب .

قوله : « وَقَالُوا يَا أَللهُ[2] ، خَاصَّةً »[3] .

فأدخلوا // (يا) على الاسم وإن كان فيه لام التعريف ، إما لأنها منزلة منزلة الأصل ٣٦

= كقولك : يا هذا ، و (الرجل) وصف له كما يكون وصفا لـ (هذا) ، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول : يا أي ، وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو و (الرجل) بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ٢١٦ – الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٩ – المرتجل ص ٩٤ .

(١) هذا معنى قول ابن السراج : « ... فإن وصفت الصفة بمضاف فهو مرفوع لأنك إنما تنصب صفة المنادى فقط ، قال الشاعر :

يا أيها الجاهل ذو التنزي

فوصف (الجاهل) – وهو صفة – بـ (ذو) . ويجوز النصب على أن تجعله بدلا من (أي) فتقول : يا أيها الجاهل ذا التنزي » ا هـ . أصول النحو ١ / ٤١١ ، ٤١٢
وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٨ – المقتضب ٤ / ٢١٨ ، ٢١٩ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧ ، ٨ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٨ – شرح ابن عقيل ٣ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ – الجامع الصغير ٩٨ – الإنصاف مسألة (٤٦) ١ / ٣٣٥ – الأشموني ٣ / ١٥٠ – الهمع ١ / ١٧٥ – المطالع السعيدة ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٢) بقطع الهمزة ووصلها – قال الرضي : « والأكثر في (يا ألله) قطع الهمزة » ا هـ .
شرح الرضي ١/١٤٥

(٣) في سيبويه ١ / ٣٠٩ : « واعلم أنه لا يجوز أن تنادي اسما فيه الألف واللام ألبتة ، إلا أنهم قد قالوا : ياألله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة ، وليس بمنزلة (الذي قال ذلك) من قبل أن (الذي قال ذلك) – وإن كان لا يفارقه الألف واللام – ليس اسم بمنزلة (زيد) =

. . . .

للزومها وكونها عوضا[1] عن الهمزة التي هي فاء ، لأن أصله : (الإله) فنقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت فصار[2] : (اللاه)[3] ، ثم أدغموا اللام في اللام فقالوا : (الله) ، ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسر ، فصارت عوضا عن المحذوف[4] .

أو لأن النداء فيه أكثر[5] من غيره فخفف بحذف الوصلة .

= و (عمرو) ، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الذي قال ذاك ، ولو كان اسما غالبا بمنزلة (زيد) و (عمرو) لم يجز ذا فيه » .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٣ ، ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ - المقتضب ٤ / ٢٣٩ - ٢٤١ أصول ابن السراج ١ / ٢٠٤ - اللمع ص ١٩٦ - شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤٨ - الإنصاف مسألة (٤٦) ١ / ٣٣٧ ، مسألة (٤٧) ١ / ٣٤١ - المفصل ص ٤١ - المرتجل ص ١٩٥ ، ١٩٦ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٥٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ٩ - شرح الرضي ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥١٣ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٨ - شرح ابن عقيل ٣ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ - مبسوط الأحكام ورقة ١٣٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٠٥ .

(١) في ب ، حـ ، ط : (وعوضها) .

(٢) في أ ، ط : (فصارت) . (٣) (اللاه) ممحاة من أ ومكانها بياض قدر كلمة .

(٤) ما ذهب إليه المصنف هو أحد أقوال أربعة . وهو قول يونس والكسائي والفراء وقطرب والأخفش .

وقال الخليل : أصل (إله) : (ولاه) من الوله والتحير ، ثم أبدلت الواو همزة فقيل : (إله) وأدخلت عليه الألف واللام وحذفت الهمزة فقيل : (الله) .

وقد ذكر سيبويه هذا الوجه بقوله : « ... وكأن الاسم - والله أعلم - (إله) فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها » اهـ سيبويه ١ / ٣٠٩

ثم زاد وجها آخر بقوله : « ... وجائز أن يكون أصله : (لاه) - على وزن فعل ثم أدخلت عليه الألف واللام للتعريف فقيل : الله » .

وقال أبو عثمان المازني : قولنا : (الله) إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل وليس أصله : (إله) ولا (ولاه) ولا (لاه) .

ينظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٢٦٠ وما بعدها - سيبويه ١ / ٣٠٩ ، ٢ / ١٤٤ .

(٥) في أ ، ب : (أكثر فيه) .

أو لأنهم كرهوا أن يأتوا باسم مبهم يطلقونه على الباري سبحانه وتعالى[1] .

أو لأن إطلاق الأسماء يتوقف على الإذن ، ولم يجيء إذن في : يا أيها ، ويا هذا ، حتى يقال : يا أيها الله ، ويا هذا الله[2] .[3]

قوله : « وَلَكَ فِي مِثْلِ :

[٤] يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ .... الضَّمُّ والنَّصْبُ » .

---

(١) (سبحانه وتعالى) زيادة من ط .

(٢) في أ : (يا أيها الله وهذا) وفي ب ، حـ : (أيها وهذا) وما أثبته أوجه .

(٣) ما ذكره المصنف هو أحد موضعين يجوز فيهما الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف (أل) . والموضع الآخر هو ما سمي به من الجمال المصدرة بـ (أل) نحو : يا المنطلق زيد – في رجل سمي بذلك – نص عليه سيبويه ... وقاس المبرد ما سمي به من موصول مصدر بـ (أل) على الجملة نحو : يا الذي قام ... ونص سيبويه على منعه .

وأجاز الكوفيون والبغداديون دخول حرف النداء على ما فيه (أل) مطلقا . شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٧ – ٢٨٩ . وينظر : سيبويه ٢ / ٦٨ – المقتضب ٤ / ٢٤١ .

٤ = جزء من صدر بيت من البسيط لجرير بن عطية – ديوانه ص ٢١٩ – وهو بتمامه :

ياتيم تيم عدي لا أبا لكم   لا يلقينكم في سوءة عمر

وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٢٦ ، ٣١٤ – النوادر لأبي زيد ص ١٣٩ – المقتضب ٤ / ٢٢٩ – الكامل ٣ / ٢١٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤١٨ – جمل الزجاجي ص ١٧٠ – الخصائص ١ / ٣٤٥ – المفصل ص ٤٢ – الأحاجي الزمخشرية ص ٤٤ – الأمالي الشجرية ٢ / ٨٣ – الحلل لابن السيد ص ٢٨ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٥٧ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠ – شرح الرضي ١ / ١٤٦ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣٠٤ – المغني ٢ / ٤٥٧ – خزانة الأدب ١ / ٣٥٩ – شواهد العيني ٤ / ٢٤٠ – الأشموني ٣ / ١٥٣ – الهمع ٢ / ١٢٤ – الدرر ٢ / ١٥٤ – المطالع السعيدة ١ / ٣٧٧ – الكافي ٢ / ٦٥٩ – مبسوط الأحكام ورقة ١٣٩ – الجامي ٢ / ٦٦ .

(تيم) : تيم بن عبد مناة ، وهم رهط عمر بن لجأ التيمي الخارجي .

(عدى) : عدي بن عبد مناة ، وأضيف (تيم) إليه لالتباسه .

الأعلم على سيبويه ١ / ٢٦ . وينظر : اللسان (تيم) و (عدي) .

....

يعني في الأول . أما الضم فظاهر[1] ، لأنه منادى مفرد فكان مضموما كقولك : يا زيدُ .

وأما النصب فعلي وجهين ، أحدهما أن يراد بـ (تَيْمَ) الأول إضافته إلى (عَدِيٍّ) المذكور أخيرا[2] ، ثم أكد تأكيد لفظيا بلفظ (تَيْمَ) الثاني ، والتأكيد اللفظي يأتي ولا يغير ما قبله ولا ما بعده ، عما كان عليه ، فلذلك بقي منصوبا على حاله[3] .

الثاني أن المراد : يَاتَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ ، فحذف المضاف إليه استغناء عنه بذكره[4] . أخيراً لأنه هو هو ، أترى أنهم قالوا :

---

(١) في المقتضب ٤ / ٢٢٧ : « ... فالأجود في هذا أن تقول : يا تيم تيم عدي ، فترفع الأول لأنه مفرد ، وتنصب الثاني لأنه مضاف ، وإن شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطفا عليه عطف البيان ، فهذا أحسن الوجهين » ا هـ .

(٢) في حـ : (آخرا) .

(٣) هذا مذهب سيبويه ، قال : « ... وذلك لأنهم علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم صار الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي يكون عليه لو لم يكرروا » ا هـ .
سيبويه ١ / ٣١٥ .

(٤) هذا أحد قولي المبرد ، والآخر وافق به سيبويه .
قال المبرد معللا لوجه النصب : « ... والوجه الآخر أن تقول : يا تيم تيم عدي ، ويا زيد زيد عمرو .
وذلك لأنك أردت بالأول : يا زيد عمرو ، فإما أقحمت الثاني تأكيدا للأول ، وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني ، فكأنه في التقدير :
ياتيم عدي تيم عدي ، كما قال :

إلا علالة أوبدا هة قارح نهد الجزاره

أراد : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ، فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني : ا هـ . المقتضب ٤ / ٢٢٧ - ٢٢٩ . وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١٠ - شرح الرضي ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٠٨ .

فحذفوا النون من (ذراعين) لكونه عندهم مضافا ، ولا مضاف إليه إلا ما يقدر من (الأسد) وهو مستغنى عنه بذكره أخيرا[1] ، وهو ها هنا مضاف لاتفاق المضاف والمضاف إليه جميعا في اللفظ .

وما تقدم فالمضاف فيه مختلف ، فإذا جاز لك فيه – مع اختلاف[2] المضاف لاتفاق المضاف إليه – فهو مع اتفاق المضاف والمضاف إليه أولى .

* * *

---

٥ = عجز بيت من المنسرح للفرزدق – ديوانه ١ / ٢١٥ – وهو بتمامه :

يا من رأي عارضا أسر به   بين ذراعي وجبهة الأسد

ويروي صدره : يا من رأي عارضا أكفكفه . سيبويه ١ / ٩٢ – المقتضب ٤ / ٢٢٩ ويروى : يا من رأي عارضا أرقت له . الأعلم ١ / ٩٢ – ابن يعيش ٣ / ٢١ .

وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٩٢ – المقتضب ٤ / ٢٢٩ – الخصائص ٢ / ٤٠٧ – الحلل لابن السيد ص ٢١٣ – الأغاني ٩ / ١٠٥ – المفصل ص ١٠٠ – شرح الحماسة ٣ / ١٠٥ – شرح ابن يعيش ٣ / ٢١ – شرح الرضي ١ / ١٤٧ – المغني ٢ / ٣٨٠ – الجامع الصغير ص ١٤٦ – لباب الإعراب ص ٤٤٩ – شرح الألفي للمرادي ٢ / ٢٨٢ – مبسوط الأحكام ورقة ١٣٩ – خزانة الأدب ١ / ٣٦٩ ، ٢ / ٢٤٦ – شواهد العيني ٣ / ٤٥١ والشاهد فيه أوضحه المصنف وهو قول المبرد : « ... أراد : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد » ا هـ .

المقتضب ٤ / ٢٢٩ .

قال الأعلم : « ... وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة ، وهما من أنواء الأسد ، وأنواؤه أحمد الأنواء » ا هـ .

الأعلم على سيبويه ١ / ٩٢ . وينظر اللسان (عرض) .

(١) في ب : (آخرا) .   (٢) (اختلاف) ساقطة من حـ .

الْمَنادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيهِ : يَا غُلاَمِيَ وَيَا غُلاَمِي وَيا غُلاَمَ وَيا غُلاَمَا ، وَبالْهَاءِ وَقْفَا ....

قوله : « وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيْهِ .... » ما ذكره .

أما إثبات الياء فعلى الأصل[1] ، فتحا أو سكونا[2] .

وأما حذفها وبقاء الكسرة[3] فللتخفيف للكثرة[4] .

---

(١) في شرح الرضي ١ / ١٤٧ : « ... اختلف في ياء المتكلم ، فقال بعضهم : أصلها الفتح لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها ، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم أصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن ، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد - ولا سيما حرف العلة - ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة .

وقال بعضهم : أصلها الإسكان ، وهو أولى لأن السكون هو الأصل » ا هـ . وقال سيبويه ١ / ٣١٦ : « واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل .

تقول : يا غلامي أقبل ، وكذلك إذا وقفوا ، وكان أبو عمرو يقول : ﴿ يا عبادي فاتقون ﴾ قال الراجز وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي :

فكنت إذا كنت الهي وحدكا   لم يك شيء يا الهى قبلكا » ا هـ

وقال المبرد : « ... وحجة من أثبتها أنها اسم بمنزلة (زيد) ، فقولك : يا غلامي ، بمنزلة : يا غلام زيد ، فلما كان اسما - والمنادى غيرها - ثبتت .

ومع هذا أنه من قال : يا غلام - في الوصل - فإنما يقف على الميم ساكنة فيلتبس المفرد بالمضاف ، فإن رام الحركة فإن ذلك دليل غير بين لأنه عمل كالايماء » ا هـ . المقتضب ٤ / ٢٤٧ . وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٢١٠ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٠ - شرح الرضي ١ / ١٤٧ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٢١ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣٠٦ .

(٢) في أ ، ط : (وسكونا) .

(٣) في سيبويه ١ / ٣١٦ : « اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت في النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد ، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين لأنها بدل من التنوين .. وصار حذفها لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء ... وذلك قولك : يا قوم لا بأس عليكم ، وقال عز وجل : ﴿ يا عباد فاتقون ﴾ » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ - اللمع ص ١٩٦ - الأمالي الشجرية ١ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ - المفصل ص ٤٣ - المقرب ١ / ١٨٠ .

(٤) في أ ، جـ : (لكثرة) .

....

وأما إبدالهم من الياء ألفا[1] فلأنها[2] الأخف ، والحاق الهاء لبيان الألف[3] ، وهي هاء السكت فلا تكون إلا في الوقف[4] .

---

(١) في المقتضب ٤ / ٢٥٢ : « ... وكل مضاف إلي يائك في النداء يجوز فيه قلب هذه الياء ألف لأنه لا لبس فيه وهو أخف ، وباب النداء باب تغيير » ا هـ .

وقد مثل لذلك سيبويه بقوله : « ... وذلك قولك : يا ربا تجاوز عنا ، ويا غلاما لا تفعل » ا هـ . سيبويه ١ / ٣١٧

(٢) في أ : (فإنها) .

(٣) في سيبويه ١ / ٢١٧ : « ... فإذا وقفت قلت : يا غلاماه . وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف لأنها خفية ، وعلى هذا النحو جاء : يا أباه ويا أماه » ا هـ .

(٤) سكت المصنف هنا عن وجه سادس ذكره في شرح الوافية بقوله :

« ومنهم من يجيز الضم ، وهو بعيد » ا هـ

وقد أثبت سيبويه هذا الوجه بقوله : « ... وبعض العرب يقول : ياربُ اغفر لي ، ويا قومُ لا تفعلوا » ا هـ .

ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٠ ، سيبويه ١ / ٣١٦ – المقتضب ٤ / ٢٦٣ .

وقد أثبت ابن مالك هذه الأوجه مرتبة على الوجه التالي بقوله : ... حذف الياء التي أضيف إليها المنادى أكثر من ثبوتها ، وثبوتها ساكنة أكثر من ثبوتها متحركة ، وقلبها ألفا أكثر من حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها .

فخذه خمسة أوجه ، وذكروا أيضا وجها سادسا وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ، ومنه قراءة بعض القراء : ﴿ ربُّ السجن أحب إلي ﴾ ... » ا هـ .

شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٢١

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١١ – شرح الرضي ١ / ١٤٨ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣٠٦ – التوضيح ٤ / ٣٨ – الجامع الصغير ص ٩٥ .

قوله : « قَالُوا : يَا أَبِي وَيَا أُمِّي » . على القياس[1] .

قوله : « وَيا أَبَتِ وَيَا أَمَتِ »[2] .

بقلب الياء تاء على غير قياس[3] ، وكانت مكسورة لأنها تدل عن حرف يناسب الكسرة[4] ، أو مفتوحة[5] لأنها بدل عن حرف متحرك بالفتح[6] .

قوله : « وَبِالْأَلِفِ دُونَ الْيَاءِ » .

يعني أنهم يقولون : يا أبتا ويا أمتا ، ولا يقولون : يا أبتي ويا أمتي لأن التاء

---

(١) أي أنهم قالوا فيهما ما قالوا في باب (غلامي) من جواز : يا أبي ويا أمي – بسكون الياء وفتحها – ويا أب ويا أم – بحذف الياء وبقاء الكسرة للتخفيف – ويا أبا ويا أما – بإبدال الياء ألفا – ويا أباه ويا أماه – بالهاء وقفا .

ينظر : مبسوط الأحكام ورقة ١٤٠ ، شرح الرضي ١ / ١٤٨ .

(٢) في ح : (يا أبة ويا أمة) .

(٣) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣١٨ : « ... وإنما جازت هذه الأشياء في (الأب) و (الأم) لكثرتهما في النداء ، كما قالوا : يا صاح – في هذا الاسم – وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل لأنه ليس بالقياس عندهم » ا هـ .

(٤) علل لذلك المبرد بقوله : « ... فيجعل الهاء بدلا من الياء ، ويلزمها الكسر لأن هاء التأنيث لا تكون ساكنة ، لأنها كاسم ضم إلى اسم » ا هـ . المقتضب ٣ / ١٦٩

(٥) في أ : (أو مفتوحا) .

(٦) هذا ما علل به الرضي ١ / ١٤٨ .

وقد أثبت الفراء الكسر والفتح جميعا في قوله تعالى : ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً ﴾ من الآية ٤ / يوسف .

ينظر : معاني الفراء ٢ / ٣٢ – الكشاف ٢ / ٣٠١ – التبيان ٢ / ٧٢١ – البحر المحيط ٥ / ٢٧٩ .

وقال الرضي ١ / ١٤٨ : « ... وقد يقال : يا أبت ويا أمت – بالضم – وهو أقل من الأول . وكسر التاء فيهما أكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣١٧ .

بدل عن الياء[1] ، فلم يجمعوا بين البدل والمبدل منه[2] ، بخلاف الألف فإنها ليست بدلا كالتاء[3] .

قوله : « وَيَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمَّ خَاصَّةً مِثْلُ بَابِ (غُلاَمِي)[4] . وَقَالُوا[5] : يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنُ عَمِّ »[6] .

يعني أن المنادى إذا كان مضافا إلى مضاف[7] إلى ياء المتكلم[8] كقولك : يا غلام غلامي[9] ، ويا ابن غلامي ، لا تجري فيه الأحكام المتقدمة[10] ، وإنما تجري فيه في قولهم : يا ابن أمي ، ويا ابن عمي ، خاصة[11] .

وسببه أن هذا كثر كثرة (يا غلامي) – وإن لم يكن من بابه – فعومل معاملته ،

---

(١) هذا على مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها .
قال الرضي ١ / ١٤٨ : « ... ولو كان الأمر كما قالوا لسمع : يا أبتي ويا أمتي أيضا » اهـ . ويدل للبصريين قوله سيبويه ١ / ٣١٧ : « ... وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء – إذا أضفت إلى نفسك خاصة – كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء » اهـ .

(٢) قوله : (فلم يجموا بين البدل والمبدل منه) ساقطة من جـ .

(٣) قوله : (بخلاف الألف فإنها ليست بدلا كالتاء) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٤) زاد في ب ، جـ : (مطلقا) .

(٥) سقط من ب : (ويا ابن عم خاصة مثل باب غلامي وقالوا) .

(٦) سقط من جـ : (ويا ابن عم) .

(٧) في ط : (إلى المضاف) .

(٨) في حـ : (إلى المتكلم) .

(٩) في أ : (يا غلامي غلامي) ولا يستقيم به المقصود منه .

(١٠) في سيبويه ١ / ٣١٨ : « ... هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك وتثبت فيه الياء لأنه غير منادى ، وإنما هو بمنزلة المجرور غير النداء ، وذلك قولك : يا ابن أخي ، ويا ابن أبي ، يصير بمنزلته في الخبر ، وكذلك : يا غلام غلامي ، وقال الشاعر : أبو زبيد الطائي :

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي   أنت خليتني لدهر شديد » اهـ

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٥٠ – الأمالي الشجرية ٢ / ٧٤ – المفصل ص ٤٣ .

(١١) قال ابن الشجري : « ... اختلفت العرب في قولهم : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فمنهم من =

....

لمشاركته له في السبب . بخلاف بقية الباب فإنه لم يكثر فيه كثرته ، فلم يعامل تلك المعاملة[1] .

٣٧ وكان الفتح ها هنا فصيحا - وإن لم يجيء في باب[2] (غلامي) - // إما لأنه أطول لفظا من ذلك فناسب[3] من التخفيف أكثر منه .

وإما لأنه في صورة المركب[4] فجعلت حركته حركة المركبات[5] .

* * *

= أثبت الياء وهو القياس ... ومنهم من أبدل من الكسرة فتحة فقلب الياء ألفا فقال : يا ابن أما ، ويا ابن عما ، وأنشدوا لأبي النجم العجلي :

يا بنت عما لا تلومي واهجعي ....

ومنهم من يحذف الألف ويبقي الفتحة فيقول : يا ابن أم ويا ابن عم » ا هـ .
الأمالي الشجرية ٢ / ٧٤

وينظر : شرح الرضي ١ / ١٤٨ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٢ ، ١٣ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢١١ .

(١) في سيبويه ١ / ٣١٨ : « ... وقالوا : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم من : يا ابن أبي ، ويا غلام غلامي ... وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ٢٤١ .

(٢) (باب) ساقطة من ح ، ط .

(٣) في أ ، ط : (فيناسب) .

(٤) هذا معنى قول المبرد : « ... وأما قولهم : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فإنهم جعلوها اسما واحداً بمنزلة (خمسة عشر) ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال » ا هـ .
المقتضب ٤ / ٢٥١ ، ٢٥٢ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣١٨ - الأمالي الشجرية ٢ / ٧٥ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٢٢ - لباب الإعراب ص ٣٢٢ - شرح الفالي على اللباب ورقة ١٨٦ .

(٥) في سيبويه ١ / ٣١٨ : « ... واعلم أن كل شيء ابتدأناه في هذين البابين أولا هو القياس ، وجميع ما وصفنا من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس عن العرب » ا هـ .

التَّرْخِــــيمُ

وَتَرْخِيمُ المُنَادَي جَائِزٌ وَفِي غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ ، وَهُوَ حَذْفٌ فِي آخِرِهِ تَخْفِيفاً . وَشَرْطُهُ أَنْ لاَ يَكُونَ مُضَافاً ....

قوله : « وَتَرْخِيمُ[١] المُنَادَي جَائِزٌ[٢] وَفِي غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ » .

يريد أن الترخيم في المنادى جائز مطلقا[٣] في سعة الكلام ، وفي غير المنادى إنما يكون في ضرورة الشعر[٤] .

قوله[٥] : « وَهُوَ حَذْفٌ فِي آخِرِهِ تَخْفِيفاً[٦] ، وَشَرْطُهُ أَنْ لاَ يَكُونَ مُضَافاً » .... لتعذر ذلك فيه ، لأنه إن رخم آخر الثانى رخم ما ليس في حكم المنادى ، ولو رخم الأول لجاء في وسط الاسم ، لأن المضاف إليه ....

---

(١) قال المصنف في شرح المفصل ٢ / ٢٢٢ : « الترخيم من قولهم : رخم صوته ، إذا رققه ، وكلام رخيم ، أي : ضعيف ، وعن الأصمعي قال : قال لي الخليل ما اسم الصوت الضعيف ؟ قلت : الترخيم ، فعمل باب الترخيم » ا هـ .

وقال ابن الخشاب : « معني الترخيم : القطع ، من قولهم : رخمت الدجاجة ، إذا انقطع بيضها ، كما تقول : أصفت ، ومنه صوت رخيم ، إذا لم يكن جهيرا ، وفي الصوت – إذا ضعف – تقطيع » ا هـ . المرتجل ص ١٩٨ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١٩ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٧ .

(٢) زاد في أ ، ب : (مطلقا) وليس في المتن .

(٣) (مطلقا) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٤) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٢٩ : « ... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر » اهـ.

(٥) (قوله) ساقطة من ب ، حـ ، وفي ط : (قال) .

(٦) في سيبويه ١ / ٣٢٩ : « ... والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا ... وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم » ا هـ .

وزاد الرضي في العلة قوله : « ... ولكون المقصود في النداء هو المنادى له ، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطا » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٤٩ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٣٧ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٧ – اللمع ص ١٩٨ – المفصل ص ٤٧ – المرتجل ص ١٩٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٩ – شرح المرادي ٤ / ٣٢ .

والمقصود من الحذف التخفيف : ما لم يكن له موجب كما في (قاض) و (عصا) ، وإلا فكل حذف لابد فيه من تخفيف . ويسمي : حذف بلا علة ، وحذف الاعتباط . شرح الرضي ١ / ١٤٩ .

....

من حيث اللفظ اسم مستقل ، ومن حيث المعنى في حكم جزء من الأول ، فلما روعي الأمران ، تعذر الترخيم[1] .

ولا يلزم امتناع[2] ترخيم (معديكرب) لأن[3] امتزاجهما ليس كامتزاج المضاف والمضاف إليه[4] ، ألا ترى أنك تقول : معديكربُ ، فترفع[5] آخره ، فلولا قوة الامتزاج لم يعرب هذا الإعراب .

فقد زال عن الثاني حكم الاستقلال لفظًا بخلاف الأول ، وهو الوجه الذي منع من ترخيم المضاف إليه .

فظهر الفرق بينهما بمعنى مناسب للترخيم في (معديكرب) وتركه في المضاف إليه .

---

(١) هذا مذهب البصريين ، فترخيم غير المنادى عندهم مخصوص بالضرورة . وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المنادى المضاف ويوقعون الترخيم على آخر الاسم المضاف إليه وذلك قولهم : يا آل عام – في آل عامر – و : يا آل مال – في : يا آل مالك ، وما أشبه ذلك .

وعقد صاحب الإنصاف مسألة لهذا الخلاف رقم (٤٨) ١ / ٣٤٧ وما بعدها وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٠ – معاني الفراء ١ / ١٨٧ – المقتضب ٤ / ٢٦٠ – أصول ابن السراج ١ / ٤٣٧ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٧ – أسرار العربية ص ٢٣٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٠ – شرح الرضي ١ / ١٤٩ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣٩ – خزانة الأدب ١ / ٣٧٧ – التصريح ٢ / ١٨٤ .

(٢) (امتناع) ساقطة من حـ . (٣) في أ : (فإن) .

(٤) (والمضاف إليه) ساقطة من ب ، جـ ، ط . (٥) في ، ب ، حـ ، ط : (يرفع) .

(٦) وذلك لأن ترخيم المركب المزجي إنما يكون بحذف عجزه فيقال : يا معدي – في : يا معديكرب – ، ويابعل – في يابعلبك – ، وياسيب – في : ياسيبويه – ، ويا حضر – في : ياحضرموت.

ينظر : سيبويه ١ / ٣٤١ ، ٣٤٢ – المقتضب ٤ / ٢١ – أصول ابن السراج ١ / ٤٤٢ – المقرب ١ / ١٨٦ – المطالع السعيدة ١ / ٣٨٧ .

وقال المرادي : « ... وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الثاني من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلب ، ويا حضرم ، لم أر به بأسا ، والمنقول أن العرب لم ترخم ، وإنما أجازه النحويون » ا هـ . شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥٠ .

قوله : « وَلاَ مُسْتَغَاثاً »[١] .

لأن المستغاث مطلوب فيه[٢] رفع الصوت والجؤار به ، فهو مطلوب تطويله[٣] لا الحذف منه[٤] ، ولهذا المعنى زِيْدَ في آخره ألف .

قوله : « وَلاَ جُمْلَةً » .

لأن الجملة تحكي على إعرابها الأصلي[٥] في انفصال كل كلمة عن[٦] الأخرى من جهة اللفظ ، فهو كالمضاف مع المضاف إليه سواء[٧] .

---

(١) إنما لم يشترط المصنف أن يكون المرخم غير مندوب لأن المندوب عنده ليس بمنادى .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١٤٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢١٤ ، والهامش (٧) ص ٤٠٩ .

(٢) (فيه) ساقطة من ط . (٣) في ب ، ح ، ط : (لتطويله) .

(٤) بمثل هذا التعليل قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١٦٣ .
وقال سيبويه ١ / ٣٣٠ : « ... ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجرورا لأنه بمنزلة المضاف إليه » اهـ .
وقال الرضي ١ / ١٥٠ : « وإنما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء .... » ا هـ .

(٥) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٤٢ : « ... واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء وذلك نحو : تأبط شرا ، وبرق نحره ، وما أشبه ذلك ، ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة :
يا دار عبلة بالجواء تكلمي .... » ا هـ
غير أنه قد ذكر في موضع من كتابه أن من العرب من يفرد فيحذف العجز في النداء قال ٢ / ٨٨ : « ... ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفردا » ا هـ .
قال السيوطي : « قال أبو حيان : هذا النقل عن سيبويه خطأ ، فإن سيبويه نص على المنع » ا هـ . المطالع السعيدة ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ - وينظر الارتشاف ٢ / ١٠٢٦ .
ولا أرى وجها لصحة قول أبي حيان بعد أن أثبت نص سيبويه في ذلك . وهذا ما جعل الرضي يقول : « وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو : يا تأبط » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٤٩

(٦) في ب ، ح : (من) بدل (عن) . (٧) ينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٤ .

قوله : « وَيَكُونُ إِمَّا عَلَماً زَائِداً عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ »[١] .

وإنما اشترطت العلمية لأن نداء الأعلام هو الكثير[٢] في الكلام فناسب لكثرته التخفيف[٣] ، ولم يكثر غيره كثرته .

وإنما اشترط أن يكون زائداً على الثلاثة[٤] لأنه لو رخم وهو على ثلاثة أحرف[٥] لأدى إلى جعل الاسم ليس على بنية من[٦] أبنيتهم بالترخيم الذي هو تخفيف لا إعلال ، ولا سيما على لغة من يقول[٧] : (يا حارُ)[٨] ، لأنه عندهم اسم برأسه .

---

(١) في ب : (زائدا على الثلاثة) ، وفي حـ ، ط : (زائدا على ثلاثة) .

(٢) في ب : (الكثر) .

(٣) زاد الرضي في هذه العلة قوله : « ... مع أنه لشهرته فيما أبقى منه دليل على ما ألقى » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٥٠

(٤) هذا مذهب البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الكسائي من الكوفيين . ومذهب الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الأوسط نحو : عنق وحجر وكتف ، لأن حركة الأوسط قائمة مقام الحرف الرابع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الترخيم يجوز في الثلاثي علما ، سكن وسطه أو تحرك ونسب ابن هشام هذا القول إلى هشام الضرير .

وقد عقد صاحب الإنصاف المسألة (٤٨) ١ / ٣٥٦ وما بعدها لهذا الخلاف .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤٤٣ – اللمع ص ٢٠٠ – المفصل ص ٤٧ – المرتجل ص ١٩٩ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٠ – شرح الرضي ١ / ١٤٩ – المقرب ١ / ١٨٦ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣٧ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٤٣ – التوضيح ٤ / ٦٠ ، ٦١ – شرح الجامع الصغير ص ١٠١ – الأشموني ٣ / ١٧٥ – الهمع ١ / ١٨٢ – المطالع السعيدة ١ / ٢٨٤ .

(٥) (أحرف) زيادة من ط . (٦) في ب ، حـ ، ط : (في) بدل (من) .

(٧) أي : بضم الراء من (حار) على لغة من لا ينتظر . وسيأتي مفصلا وأصله : (يا حارث) وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ – أصول ابن السراج ١ / ٤٣٧ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٧ – اللمع لابن جني ص ١٩٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٥ .

(٨) في أ : (مر يا حار) .

والعلمية المذكورة ليست شرطاً معيناً وإنما هي أحد الشرطين، ، لابد من أحدهما لا بعينه ، وهو العلمية المذكورة أو تاء التأنيث .

[قوله : « وَإِمَّا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ »[١]] .

وإنما قامت تاء التأنيث مقام العلمية جهة أنها تناسب التخفيف أيضا لفظا[٢] ومعنى[٣] .

ولم تشترط مع تاء التأنيث زيادة على الثلاثة[٤] لأنه إذا رخم إنما تحذف تاء التأنيث ، فلم يؤد[٥] الترخيم فيه إلى تغيير البنية[٦] بخلاف ما تقدم..

وأما التغيير – إن كان – فبغير الترخيم[٧] ، فلم يوجب الترخيم فيه[٨] إعلالا .

---

(١) مثل لذلك سيبويه بقوله ١ / ٣٣٠ : « ... وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك : يا شا أدجني ، ويا ثب أقبلي ، إذا أردت : شاة ، وثبة » ا هـ .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٦ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٠ – شرح الرضي ١ / ١٥٠ – المقرب ١ / ١٨٧ .

(٢) (أيضا) ساقطة من ط .

(٣) هذا معنى قول المصنف في شرح المفصل ٢ / ٢٢٦ : « ... فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين ، أما العلمية فإنها خلفها غيرها وهو التأنيث ، لأن التأنيث يقتضي التخفيف لثقله كما يقتضيه العلم لكثرته » ا هـ .

(٤) قال ابن مالك : « ... ولا يشترط في ترخيم ما فيه تاء التأنيث إلا التعيين وعدم الإضافة ، فيستوى فيه علم وغيره ، وما هاؤه ثالثة وغير ثالثة » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٣ / ٥٣٤
وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٩ – أصول ابن السراج ١ / ٤٣٩ – إيضاح الفارسي ص ٢٣٨ – اللمع ص ٢٠٠ – المفصل ص ٤٧ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٥١ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣ – مبسوط الأحكام ورقة ١٤٣ .

(٥) في أ : (يؤدي) وهو خطأ واضح .

(٦) في شرح الرضي ١ / ١٥٠ : « ... وذلك لأن وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط » ا هـ .

(٧) وذلك لأنه مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة ، إذ التاء كلمة أخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الإعراب .

(٨) (فيه) زيادة من ط .

قوله : « فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ زِيَادَتَانِ ..... » .

هذا بيان لما يحذف من المرخم ، لأنه قد يحذف منه حرف[1] ، وقد يحذف منه حرفان ، وقد تحذف الكلمة الثانية .

فإن كان في[2] آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة[3] ، يعني أنهما اجتلبتا معا في أصلهما لمعنى واحد[4] ، لأن الألفين في (صحراء) مجتلبتان معا في أصلهما[5] لمعنى واحد وهو التأنيث[6] . وكذلك[7] الألف والنون مجتلبتان معا في أصلهما لمعنى واحد وهو التذكير مثل : سكران . وياءا النسب اجتلبتا معا لمعنى واحد وهو النسب[8] ، فتحذفان معا لما تنزلتا[9] منزلة الزيادة الواحدة .

---

(١) زاد في ط : (واحد) .

(٢) (في) ساقطة من ب ، حـ .

(٣) في حـ : (في حكم الواحدة) .

(٤) قال ابن السراج : « ... فإن كان في آخر الاسم حرفان زيدا معا حذفتهما لأنهما بمنزلة زيادة واحدة ، وذلك قولك في (عثمان) : يا عثم ، وفي (مروان) : يا مرو أقبل ، وفي (أسماء) : يا اسم أقبلي .... » اهـ . أصول النحو ١ / ٤٣٨
وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ - إيضاح الفارسي ص ٢٣٧ - اللمع ص ١٩٩ .

(٥) (في أصلهما) ساقطة من ب .

(٦) مثل له في المتن بقوله : (أسماء) وقال في شرح المفصل : « ... وقد اختلف في (أسماء) هل هي مما آخره زيادتان أو حرف أصلي وقبله مدة ؟ فذهب سيبويه أنهما زائدتان ووزنه عنده (فعلاء) - من الوسم - ، انقلب الواو همزة على غير قياس ... وقد ذهب غيره إلى أن (أسماء) : أفعال ، جمع (اسم) ، سمي به المؤنث وامتنع من الصرف للتأنيث المعنوي والعلمية .
فعلى هذا يكون آخره حرفا أصلياً وقبله مدة ... ومذهب سيبويه أقرب إلى المعنى » اهـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٢٩
وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٧ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ٢٢ - شرح الرضي ١ / ١٥١ .

(٧) (وكذلك) ساقطة من حـ .

(٨) في ب : (لمعنى النسب) وفي حـ : (لمعنى النسبة) .

(٩) في حـ : (تنزلا) وهو سهو من الناسخ .

٣٧

// قوله : « أَوْ حَرْفٌ صَحِيحٌ قَبْلَهُ مَدَّةٌ[١] .... ».

كان يغني عنه وعما قبله[٢] أن يقال[٣] : (يحذف حرفان في كل ما كان قبل آخره مدة وهو أكثر من أربعة أحرف)[٤] ، إلا أنه عدل إلى هذا التفسير تنبيهاً على علة حذف الحرفين ، وإعلاما بتفصيل حكم[٥] الواقع في كلامهم مما يحذف منه حرفان[٦] .

ويراد بقولهم[٧] (قبله مدة) : زيادة حرف[٨] من حروف المد ساكن ، هذا[٩] الذي يعني بالمدة ، فلذلك لو رخم [١٠] (منصور) و (عمار) و (مسكين)

(١) استدرك الرضي على المصنف في هذا بقوله : « ... كان عليه أن يقول : حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة ، وذلك لأنه لا يحذف في نحو : (عفرناة) و (سعلاة) إلا التاء وحدها ، وذلك لكونها كلمة وحدة وإن كانت على حرف ، فاكتفي بها » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٥١ ، ١٥٢
وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٤٤ .
(٢) (وعما قبله) أعلى السطر في أ .
(٣) ما قبله هو قوله : (فإن كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة) ينظر ص ٤٤٠ .
(٤) في شرح الرضي : « ... إنما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين .
الفراء يجيز حذف المد أيضا في نحو : سعيد وعمود وعماد ، لكن لا يوجبه كما في نحو : عمار ومسكين ومنصور » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٥٢ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمنصف ٢ / ٢٢٦ - شرح الوافية للمنصف ١ / ١٦٧ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣٧ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٤٨ .
(٥) في حـ ، ط : (أحكام) .
(٦) ما أثبته المصنف من هذا التقسيم تبع فيه جمهور النحويين .
ينظر : سيبويه ١ / ٣٣٨ - أصول ابن السراج ١ / ٤٣٨ - الإيضاح للفارسي ص ٢٣٧ - اللمع لابن جني ص ١٩٩ - المفصل ص ٤٨ - فصول ابن معط ص ٢١١ .
(٧) في ب : (بقوله) .
(٨) في حـ : (حروف) .
(٩) زاد في ب : (هذا هو الذي) . (١٠) في ب : (إذا رخم) .

....

قيل : يا منص ، ويا عم ، ويا مسك[1] .

ولو رخم (مختار) لقيل : يا مختا ، بإثبات الألف لأنها ليست مدة ، إذ هي[2] عين الكلمة ، وأصلها : مختير ، أو مختير .

وكذلك : (مستبين) ثبتت الياء لأنها ليست زائدة[3] .

وكذلك : (مستمال)[4] وما أشبهه[5] .

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٣٨ : « هذا باب ما يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائدة وقع وما قبله جميعا ، وذلك قولك في (منصور) : يا منص أقبل ، وفي (عمار) : ياعم أقبل ، وفي رجل اسمه (عنتريس) : يا عنتر أقبل ، وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد ، وما قبله ساكن بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائدا ، فهو زائد كما ما قبل النون زائد ... » ا هـ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٢٢ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٦٧ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣٥ – التوطئة ص ٢٩٨ – لباب الإعراب ص ٣٣٠ – الجامع الصغير ص ١٠١ – المقرب ١ / ١٨٧ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٤٩ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٠ .

(٢) في أ : (وهي) وما أثبته أوجه .

(٣) وكذلك إذا كان الزائد غير ساكن وكان بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وقد مثل له سيبويه بقوله : « ... وذلك قولك في (قنور) : يا قنو أقبل ، وفي رجل اسمه (هبيخ) : يا هبي أقبل ، لأن هذه الواو التي في (قنور) والياء التي في (هبيخ) بمنزلة الواو التي في (جدول) والياء التي في (عثير) » ا هـ .

سيبويه ١ / ٣٣٨ – وينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٤) زاد في ب : (ومنقاد) .

(٦) في شرح الرضي ١ / ١٥٢ : « ... وكذا إذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في (مستماح) و (مستميح) . ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية أيضا ، والمشهور خلافه » ا هـ .
وينظر : الارتشاف ٢ / ١٠٣٣ – التوضيح ٤ / ٦٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢١٧ – المطالع السعيدة ١ / ٣٨٦ .

قوله : « وَإِنْ كَانَ مُرَكَّباً » .

يعني بـ (المركب) : ما ليس مضافا ولا جملة ، لأن ذلك قد استثنى[1] . ويحذف الاسم الأخير[2] لأنه بمثابة زيادة ألحقت بعد تمام بنية الاسم فأشبهت تاء التأنيث وألفيه[3] ، فحذفت بكمالها إجرء له مجرى مشبهه[4] مع ما فيه من الاستثقال بزيادة لفظه[5] .

قوله : « وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَٰلِكَ[6] فَحَرْفٌ وَاحِدٌ » .

لأنه لم يوجد مناسب يحذف لأجله أكثر من حرف واحد[7] . وهذا هو الأصل ، والزيادة إنما كانت لعارض ، فإذا زال العارض بقى على الأصل .

---

(١) أما استثناء المضاف فلقوله قبل : (وشرطه أن لا يكون مضافا) ينظر ص ٤٣٥ ، والهامش رقم (١) ص ٤٣٦ .
وأما استثناء الجملة فلقوله قبل : (ولا جملة) ينظر ص ٤٣٧ مع الهامش رقم (٥) من الصفحة نفسها .

(٢) في ب ، حـ : (الآخر) .

(٣) في ب ، حـ : (وألفي التأنيث) .

(٤) في ب : (إجراء لها مجرى مشبهها) وهو خطأ لأن القصد حمل الاسم الأخير على التاء ، ويمكن أن يكون المقصود حمل الزيادة على تاء التأنيث وألفيه ، فتصح العبارة .

(٥) في المقتضب ٤ / ٢١ : « ... تقول : يا حضر أقبل ، كما تقول : يا حمد أقبل » ا هـ . وينظر الهامش رقم (٦) من ص ٤٣٦ .

(٦) إشار إلى غير ما حذف منه حرفان – وهو ذو الزيادتين اللتين في حكم الواحدة ، وذو الحرف الصحيح الذي قبله مدة – وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب المزجي .
وقد جمع المصنف هذا القول في الوافية بقوله :

« وغير هذين بحرفواحد نحو : ثمود وحارث وحامد

وقال في الشرح : « ... وغير القسمين المذكورين لا يحذف منه عند الترخيم سوى حرف واحد نحو : ثمود ، وحارث ، وحامد ، ونحو ذلك » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٦٨ .

(٧) (واحد) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، فَيُقَالُ : يَا حَارِ، وَيَا ثَمُو ، وَيَا كَرَوَ . وَقَدْ يُجْعَلُ اسْماً بِرَأسِهِ فَيُقَالُ : يَا حَارُ ، وَيَا ثَمِي ، وَيَا كَرَا ....

قوله : « وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الْأَكْثَرِ » .

أي : على الأكثر في اللغة[1] لأنه في حكم الموجود لفظا ومعنى[2] ، لأنه مراد إذ القائل : يا حَارِ ، معلوم منه[3] أنه قاصد : يا حَارِثُ .

وإذا كان في حكم الموجود لفظا ومعنى فالأولى بقاء ما بقى على ما كان عليه ، فلذلك يقال : يا حارِ ، ويا ثَمُو ، ويا كَرَوَ ، في : حارث وثمود وكروان ، فيبقى ما قبل المحذوف على حاله[4] .

قوله : « وَقَدْ يُجْعَلُ اسْماً بِرَأْسِهِ » .

هذه لغة قليلة ، ووجهها أنهم يقدرون المحذوف نسيا منسيا حتى كأن الاسم بنى على

---

(١) وهو اختيار سيبويه ١ / ٣٣٠ . وجمهور النحويين .
وصفه المصنف في شرح الوافية ١ / ١٦٨ بأنه أفصح الوجهين .
وابن السراج فى أصوله ١ / ٤٣٧ بأنه الأجود .
والزمخشري في مفصله ص ٤٧ بأنه الكثير .
والحريري في شرح ملحة الإعراب ص ٥٠ بأنه الأظهر ،
وقد جعله الرضي في شرحه ١ / ١٥٣ على غير القياس ومن غير الأكثر .
وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٢١ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٠ ، ٥٤١ التوضيح ٤ / ٦٥ .

(٢) (لفظا ومعنى) ساقطة من ط .

(٣) (منه) ساقطة من أ .

(٤) ذكر سيبويه هذا الوجه بقوله : « واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف ، إن كان فتحا أو كسرا أو ضما أو وقفا ، لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسما ثابتا في النداء وغير النداء ، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفا في هذا الموضوع وبقي الحرف الذي يلي ما حذف على حاله لأنه ليس عندهم حرف الإعراب ، وذلك قولك في (حارث) : يا حار ، وفي (سلمة) : يا سلم ، وفي (برثن) : يا برث ، وفي (هرقل) : يا هرق ... » ا هـ . سيبويه ١ / ٣٣٠
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٣٧ - اللمع ص ١٩٨ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥١ - فصول ابن معط ص ٢١١ .

....

هذه الحروف الباقية[1] ، فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل[2] ، لأن الحذف فيه لا للإعلال ، ومن لغتهم أن ما كان الحذف فيه لا للإعلال يقدر كالمعدوم بدليل قولهم ، يد ، ودم ، وهن ، وعطى - وأصلها : يدي ، ودمو ، وهنو ، وعطيي[3] - فإنهم أعربوه على ما بقي منه لما كان[4] حذفه تخفيفا ، ولو كان المحذوف[5] للإعلال لم يكن كذلك بدليل قولهم : عصاً ، وقاضٍ ، في امتناع الإعراب على الصاد والضاد .

فهذا وجه ظاهر يقوى هذه اللغة مستقرأ من لغتهم[6] .

---

(١) هذا معنى قول المصنف في شرح الوافية ١ / ١٦٨ : « ... الوجه الثاني : أن يجعل المحذوف نسيا نسيا ويعامل الباقي بما يعامل به الاسم الذي يحذف منه شيء على ما يقتضيه قياس لغتهم » اهـ .

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ : « هذا باب ما يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام و لم تك فيه هاء قط ، وذلك قول بعض العرب - وهو عنترة العبسي :

يدعون عنتر والرماح كأنها   أشطان بئر في لبان الأدهم

جعلوا الاسم (عنتر) وجعلوا الراء حرف الإعراب .

... وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء ، فلما رخم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء ... وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخموا : يا طلح ، ويا عنتر ... » ا هـ .

وينظر في هذا الوجه : المقتضب ٤ / ٤ ، ٥ - أصول ابن السراج ١ / ٤٣٧ - إيضاح الفارسي ص ٢٣٧ ع اللمع ص ١٩٩ - شرح ملحة الإعراب ص ٥٠ - المفصل ص ٤٧ - فصول ابن معط ص ٢١١ - المقرب ١ / ١٨٧ - النكت الحسان ص ٣٣٩ - شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٣ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥٢ ، ٥٣ - الجامع الصغير ص ١٠٢ - البهجة المرضية للسيوطي ص ٣٨٦ .

(٣) هذه الجملة الاعتراضية التوضيحية زيادة من ط .

(٤) (كان) ساقطة من أ .

(٥) في ط : (الحذف) .

(٦) أثبت الرضي هذا الوجه نقلا عن المصنف ، لكنه خالفه وخالف جمهور النحويين بأن جعل هذا الوجه هو الأكثر على ما يقتضيه القياس ، وذلك قوله : « ... وكان القياس أن يكون جعل =

....

فعلى هذا[1] تقول في (حارث) : يها حارُ - بالضم - لأنه كذلك يكون لو كان مستقلا .

وتقول في (ثَمُودَ) : يا ثَمِي ، لأنك لم حذفت الدال وقدرت الباقي اسما برأسه وجب أن يعامل معاملة قياس كلامهم ، وقياس كلامهم أنه إذا وقع آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة ، والواو ياء ، فوجب أن يقال : يا ثَمِي[2] .

وتقول في (كَرَوَانَ) : يَا كَرَا - بالألف[3] - لأنك لما حذفت الألف والنون بقى آخر الاسم متحركة قبلها فتحة ، وحكم أمثالها أن تقلب ألفا ، فوجب أن يقال : يَاكَرَا .

= ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه ، وهو الأكثر لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في (عصا) و (قاض) في حكم الثابت ، فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته ، وأن المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كأن لم تغن بالأمس ، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو (غد) و (يد) و (دم) معتقب الإعراب ، وذلك لأنهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجهة ... فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب ، فعومل المرخم في الأغلب معاملة نحو (عصا) و (قاض) مما الحذف فيه مطرد واجب » اهـ. شرح الرضي ١ / ١٥٣ .

(١) في ب ، حـ : (فعلى ذلك) .

(٢) مثل لذلك سيبويه بنحو (عرقوة) و (قمحدوة) و (رعوم) فقال : « ... وذلك قولك في (عرقوة) و (قمحدوة) - إن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه هاء على حال - : يا عرقي ، ويا قمحدي ، من قبل أنه ليس في الكلام اسم آخره كذا .

وكذلك أن رخمت (رعوم) - وجعلته بهذه المنزلة - قلت : يا رعي » اهـ . سيبويه ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ . وينظر : المقتضب ١ / ٣٢٤ - ٣٢٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤٣٨ ، ٤٤٣ - شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ - شرح ابن يعيش ٢ / ٢٢ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٦ - شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٣ .

(٣) قال المبرد : « ... لو رخمت (كروانا) - فيمن قال يا حار - لقلت : يا كرا أقبل ، وكان الأصل : ياكرو ، لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفا » اهـ . المقتضب ١ / ٣٢٤ - ومثل له سيبويه بنحو (قطوان) فيقال فيه : يا قطا .
ينظر : سيبويه ١ / ٣٣٤ - اللمع ص ٢٠٠ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥٣ . (الكروان) - بالتحريك - : طائر ، يدعى الحجل . اللسان (كرا) .

....

٣٩ ولو رخمت (حَوَلَايا) لقلتَ : يا حولاء[1] ، لأنك // لما حذفت الألف بقي آخر الاسم ياء متطرفة بعد ألف زائدة فقياسها[2] أن تقلب همزة[3] .

وقد زعموا إنك إذا رخمت (قاضون) – اسم رجل – قلت على اللغة الأولى : يا قاضي ، بإثبات الياء ، وعلته أن حذفها إنما كان لعارض لفظي وهو وجود صورة الواو ، فلما حذفت في الترخيم زال الموجب لحذفها فوجب ردها[4] .

فورد عليهم إذا رخم (مُحْمَرٌّ) ، فقياسه على ذلك : يَا مُحْمِر – بكسر الراء[5] –

---

(١) (الحِوَلاء) و (الحُوَلاء) – بالكسر والضم – من الناقة : كالمشيمة للمرأة . وهي جلدة ماؤها أخضر تخرج مع الولد وفيها أغراس وعروق وخطوط خضر وحمر ... وقد تستعمل للمرأة . اللسان (حول) .

(٢) في ح : (قياسها) .

(٣) قال ابن السراج : « ... وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميته بـ (حولايا) و (بردرايا) : يا حولاي أقبل ، ويا بردراي أقبل ، لأن الحرف الذي قبل آخره متحركا ، فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء التي للتأنيث ، فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها » ا . أصول النحو ١ / ٤٣٨ ، ٤٣٩

وينظر : سيبويه ١ / ٣٣٩ .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٤٠ : « هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفا ، وذلك قولك في رجل اسمه (قاضون) : يا قاضي أقبل ، وفي رجل اسمه (ناجي) : يا ناجي أقبل ، أظهرت الياء لحذف الواو والنون ، وفي رجل اسمه (مصطفي) : يا مصطفى أقبل » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٤٣ – المقرب ١ / ١٨٨ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤١ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥٢ – المطالع السعيدة ١ / ٣٨٩ .

(٥) وإلى مثل ذلك ذهب الفراء ، فكان يرد الساكن إلى أصل حركته لأنه لا يرى سكون الحرف الأخير في الترخيم ، فيقول : (يا محمر) بكسر الراء ، و (يا مقر) بسكون القاف وفتح الراء .

قال الرضي : « وما ذهب إليه الفراء من رد المدغم إلى أصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم : (يا قاضي) و (يا أعلى) في المسمى بقاضون وأعلون ... » ا هـ .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٥٤ – التسهيل ص ١٧٩ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥٢ .

....

لأن أصلها الكسر[1] ، وإنما سكت لعارض الإدغام لوجود مثلها ، فإذا رخمت فقد زال الموجب للسكون ، وهم لا يقولونه ، ويقولون : يا مُحْمَرْ ، بإسكان الراء[2] .

فأجيب عن ذلك بأن[3] تلك الياء تثبت في كثير من المواضع ، فلها أصل في الإثبات لفظا[4] ، وإنما زال الإثبات لعارض بدليل قولهم : رأيت قاضيا وقاضية ، بخلاف الراء في (مُحْمَر) فإنه لم يثبت كسرها[5] فيه بوجه من الوجوه ، فلذلك وجب الرد في (قاضون) ولم يجب الكسر[6] في (مُحْمَرَ) . وهذا قول الفارسي[7] .

* * *

(١) في ح : (لأن الراء أصلها الكسر) وفي ط : (أصلها الكسرة) .
(٢) وإلى هذا ذهب سيبويه وجمهور النحويين ، قال : « ... وأما (محمر) - إذا كان اسم رجل - فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومة لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها » ا هـ . سيبويه ١ / ٣٤٠ .
وينظر : أصول النحو لابن السراج ١ / ٤٤٤ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٢ ، ٥٤٣ - شرح الرضي ١ / ١٥٤ - التسهيل ص ١٨٩ - المطالع السعيدة ١ / ٣٨٨ .
(٣) في ح : (لأن) .
(٤) (لفظا) ساقطة من أ .
(٥) في ط : (كسرتها) .
(٦) في ح : (ولم تجب الكسرة) .
(٧) نسب المصنف - وتبعه الرضي وكثير من المتأخرين - هذا التوجيه إلى الفارسي ، والصواب أن القول هو قول ابن السراج - أستاذ الفارسي - نقله عنه الفارسي في حجته ١ / ٨٢ ، ٨٣ ، ومسائله المنثورة ورقة ٢١ / أ ، ولكنه لم يشر إلى أن هذا هو قول أستاذه ابن السراج .
قال ابن السراج : « ... وأما (محمر) - إذا كان اسم رجل - فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومة لأن ما قبلها متحرك فقلت : يا محمر أقبل . ولقائل أن يقول : هلا رددت الحركة فقلت : يا محمر أقبل ، إذ كان الأصل : محمررا ، كما رددت الياء في (قاضي) ؟
فالجواب في ذلك أنك إنما رددت الياء في (قاضي) لأنك لم تبن الواحد على حذفها كما بنيت (دم) على الحذف ، و (محمر) لم تلحق الراء الأخيرة بعد أن تم بالأولى ولم يتكلم بأصله » اهـ . أصول النحو ١ / ٤٤٤ . وينظر : شرح الرضي ١ / ١٥٤ - سيبويه ١ / ٣٤٠ .

النُّدْبَــــةُ

وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيْغَةَ النِّدَاءِ فِي الْمَنْدُوبِ ، وَهُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ بِـ (يَا) أَوْ (وَا) ، واَخْتُصَّ بِـ (وَا) ....

قوله : « وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيْغَةَ النِّدَاءِ فِي الْمَنْدُوبِ »[١] .

ووجهه أنهما لما اشتركا في باب الاختصاص حمل عليه المندوب ، وكثيراً ما تحمل العربُ بابا على باب آخر – مع[٢] اختلافهما – لاشتراكهما في أمر عام ، ومثل ذلك قولهم : أما أنا فأفعلُ كذا[٣] أيها الرجل ، وقولهم : سواء على أقمتُ أم قعدتَ[٤] .[٥] .

قوله : « وَهُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ بِـ (يَا) أَوْ (وَا) » .

لأن المندوب لا يدخل عليه سواهما دون بقية حروف النداء ، كأنهم حملوه

---

(١) إنما أفرده المصنف بالذكر لأنه عنده – تبعا لابن جني – محمول على النداء وليس بمنادى ، يدلك على ذلك قوله في شرح المفصل في باب النداء : « ... المطلوب إقباله : أخرج المندوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله » ا هـ . شرح المفصل للمصنف ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ .
وينظر : اللمع لابن جني ص ٢٠٢ – شرح الرضي ١ / ١٤٩ ، ١٥٦ ، والهامش (٧) ص ٤٠٩ .

(٢) في حـ : (على) بدل (مع) .

(٣) (كذا) ساقطة من حـ ، ط .

(٤) في أ : (قعت) وهو تحريف .

(٥) قصد المصنف من هذا أنهم حملوا المندوب على المنادى – مع اختلافهما – لاشتراكهما في أمر عام كما حملوا ما جرى على حرف النداء وضعا له – وليس بمنادى ولكنه اختص كما أن المنادى مختص – على التسوية في أنها أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام .
قال سيبويه ١ / ٣٢٦ : « ... وذلك قولك : ما أدري أفعل أم لم يفعل ؟ فجرى هذا كقولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ وأزيد أفضل أم خالد ؟ – إذا استفهمت – لأن علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء ، وذلك قولك : أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل » ا هـ .
ينظر سيبويه أيضا ١ / ٤٨٣ – المقتضب ٣ / ٢٨٧ ، ٢٩٨ .
وقد نقل الرضي معنى ما ذكره المصنف . شرح الرضي ١ / ١٥٦ .

على المشهور في النداء ، وجعلوا له حرفا نصا إذا قصدوا النصوصية عليه وهو (وا)[1] ، وهو معنى قوله[2] : واختص بـ (وا)[3] .

قوله : « وَحُكْمُهُ فِي الْبِنَّاءِ وَالْإِعْرَابِ حُكْمُ الْمُنَادَى » .

لأنهم لما حملوه على لفظه أجروه مُجْراه في تفاصيله ، فإن كان مفرداً ضم[4] ، وإن كان طويلاً[5] نُصِبَ ، وكذلك توابعه كتوابع المنادى[6] ، والعلة واحدة .

قوله : « وَلَكَ زِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي[7] آخره » .

لأنه لما كان غرضهم تطويل الصوت[8] جوزوا الزيادة لذلك[9] ، وكانت الألف أولى لأنها أخف وزيادتها أكثر[10] .

---

(١) قوله : (وهووا) ساقطة من أ .

(٢) ذكر ذلك في المتن ينظر الصفحة السابقة رقم ٤٤٩ .

(٣) قال الرضي ١ / ١٥٦ : « ... يعني : اختص لفظ المندوب بالندية بسبب لفظة (وا) ، فـ (وازيد) مختص بالندية ، و (يازيد) مشترك بين الندية والنداء .

وقيل : قد يستعمل (وا) في النداء المحض ، وهو قليل » ا هـ .

(٤) فيقال : وازيد . وينظر ص ٤١٢ .

(٥) أي : مضافاً أو شبيها بالمضاف نحو : واعبد الله ، واطالعاً جبلا .

وينظر ص ٤١٥ - ، ولا تجيء النكرة ها هنا إذا لا يندب إلا المعروف كما سيذكر المصنف بعد . ينظر ص ٤٥٢ .

(٦) وذلك لأنه منادىً في الأصل لحقه معنى الندية . شرح الرضي ١ / ١٦٥ .

(٧) (في) ساقطة من ط .

(٨) في سيبويه ١ / ٣٢٦ : « ... فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأن الندية كأنهم يترنمون فيها » ا هـ .

وينظر أيضا ١ / ٣٢٦ - المقتضب ٤ / ٢٦٨ - أصول ابن السراج ١ / ٤٣٢ - اللمع ص ٢٠٢ .

(٩) زاد في ب ، حـ : (به) .

(١٠) في أصول ابن السراج : « ... والألف أكثر في هذا الباب » ا هـ .

أصول النحو لابن السراج ١ / ٤٣٢

قوله : « فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلْتَ : وَاغُلاَ مِكْيه وَوَاغُلاَ مَكُمُوهُ » .

يريد أن زيادة الألف إذا كانت توجب لبسا عدل عنها إلى غيرها من حروف المد حسب ما يكون في آخر الاسم من الحركات ، فإن كانت[1] ضمة فالواو ، وإن كانت كسرة فالياء .

وبيانه : أنك لو قلت في ندبة[2] (غلام) - مخاطبة - واغلا مكاه ، بالألف[3] لالتبس بندبة (غلام) المذكر ، فلما أوجبت اللبس عدل عنها إلى ما يجانس حركة الآخر ، وهو الياء لأن الكاف مكسورة .

وكذلك لو قلت في ندبة (غلام) - جماعة مخاطبين - : (واغلا مكماه ، لالتبس بندبة (غلام) المثنى ، فعدل عن الألف وجاءت الواو لأن الميم أصلها الضم ، وكذلك ما أشبهه[4] .

قوله : « وَلَكَ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ »[5] .

لأنها هاء السكت التي تلحق لبيان الحركة أو حرف المد ، فتختص[6] // بالوقف لأنه وضعها[7] .   ٤٠

(١) في أ ، حـ : (كان) وما أثبته أوجه .

(٢) زاد في ب : (باب غلام) .   (٣) (بالألف) ساقطة من أ .

(٤) في المقتضب ٤ / ٢٧٤ : « هذا باب ما تكون ألف الندبة تابعة فيه لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ، وبين الاثنين والجمع ، وذلك قولك - إذا ندبت غلاما لامرأة وأنت تخاطب المرأة - : وآغلا مكيه ، وآذهاب غلا مكيه ، لأنك تقول للمذكر : وآغلا مكاه ، ووآذهاب غلا مكاه ... فإن ندبت غلاما لجماعة قلت : وآغلا مكموه ، ووآذهاب غلا مكموه ، لأنك تقول للاثنين : وآذهاب غلا مكماه ، وفي كل هذا قد حذفت من الاثنين والجمع الألف والواو لالتقاء الساكنين » ا هـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣٢٣ - أصول ابن السراج ١ / ٤٣٥ - اللمع ص ٢٠٤ - التوطئة ص ٢٩٩ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٧٠ - شرح الرضي ١ / ١٥٦ - ١٥٨ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٤ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣١ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٠ - التوضيح ٤ / ٥٤ .

(٥) (الوقف) ساقطة من أ .   (٦) في أ : (فتخصص) وفي حـ : (فيختص) .

(٧) ينظر : سيبويه ١ / ٣٢١ - المقتضب ٤ / ٢٦٨ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٣ ، ١٤ - شرح الرضي ١ / ١٥٨ . أصول ابن السراج ١ / ٤٣٢ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٧٠ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٢١ .

وَلاَ يُنْدَبُ إلاَّ المَعْرُوفُ فَلا يُقَالُ : وَارجُلاَهْ ، وَامْتَنَعَ : وَزَيْدُ الطَّوِيلاَهْ ، خِلاَفاً لِيُونُسَ ....

قوله : « وَلاَ يُنْدَبُ إلاَّ المَعْرُوفُ ، فَلاَ يُقَالُ : وَارِجُلاَهْ »[1] .

لأن الغرض بالندبة الإعلام[2] بالتفجع وإقامة العذر ، أو أحدهما ، وذلك لا يحصل بغير معروف[3] .

قوله : « وَامْتَنَعَ مِثْلُ : وَازَيْدُ الطَّوِيلاَهْ خِلاَفاً لِيُونُسَ »[4] .

يريد أن الصفة لا تلحقها علامة الندبة وإنما تلحق الموصوف[5] خلافا ليونس فإنه يجيز إلحاق علامة الندبة بالصفة[6] .

---

(١) (فلا يقال : وآرجلاه) ساقطة من أ .

(٢) في ب : (وهو الإعلام) .

(٣) استدرك الرضي على المصنف في هذا بقوله : « ... هذا الذي ذكر في المتفجع عليه ، وأما المتوجع منه فإنك تقول : وآمصيبتاه ، وليست بمعروفة .

ويعني بالمعروف : المشهور ، علما كان أو لا ، فلو كان علما غير مشهور لم يندب ، وكذلك غيره من المعارف فلا يقال : واهذاه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٥٨

(٤) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن ، بارع في النحو ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، وسمع من العرب وروي عنه سيبويه فأكثر ، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها .

سمع منه الكسائي والفراء ، وكان له حلقة في البصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية .

وله من المصنفات : معاني القرآن ، اللغات ، النوادر الكبير ، النوادر الصغير ، الأمثال .

مات سنة ثنتين وثمانين ومائة ، وقيل سنة ثلاث وثمانين ومائة للهجرة .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٢٧ – مراتب النحويين ص ٤٤ – طبقات النحويين واللغويين ص ٥١ – نزهة الألبا ص ٤٩ – وفيات الأعيان ٢ / ٤١٦ – أنباه الرواة ٤ / ٦٨ – بغية الوعاة ٢ / ٣٦٥ – تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٣٠ .

(٥) في ط : (بالموصوف) .

(٦) في سيبويه ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ : « ... وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمجمتي الشاميتيناه . وزعم الخليل أن هذا خطأ » ا هـ . =

....

قال الخليل : لو جاز : وازيد الطويلاه ، لجاز : جاءني زيد[1] الطويلاه[2] يريد أن الاسم الأول هو المندوب وجاءت الصفة بعد كماله بجملته ، فلو لحقت علامة الندبة (الطويل) للحقت ما ليس بمندوب ، وكان يجب لذلك أن تلحق ما ليس بمندوب مطلقا .

* * *

= وينظر (رأي يونس) في المقتضب ٤ / ٢٧٥ - أصول ابن السراج ١ / ٤٣٦ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣١ .

(١) (زيد) ساقطة من جـ .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٢٣ : « هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب ، وذلك قولك : وازيد الظريف والظريف .

وزعم الخليل أنه منعه من أن يقول : الظريفاه ، أن (الظريف) ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وآزيدا أنت الفارس البطلاه ، لأن هذا غير نداء كما أن ذلك غير نداء » ا هـ .

وقد ذكر المبرد هذا القول لكنه لم ينسبه للخليل وإنما نسبه لجميع النحويين ، وذكره أيضا ابن السراج في أصوله ولم ينسبه .

ينظر : المقتضب ٤ / ٢٧٥ - أصول ابن السراج ١ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢١٤ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٧١ ، ١٧٢ - المفصل ص ٤٤ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٤ - التوطئة ص ٢٩٩ - شرح الرضي ١ / ١٥٩ .

هذا وقد ارتضي الكوفيون قول يونس في هذه المسألة وقالوا به .

ينظر : الإنصاف مسألة (٥٢) ١ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ إِلاَّ مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ وَالإِشَارَةِ وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمَنْدُوبِ نَحْوُ : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا[1] ﴾ ، وَأَيُّهَا الرَّجُلُ ....

قوله : « وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ[2] إِلاَّ مَعَ اسْمِ[3] الجِنْسِ وَالإِشَارَةِ وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمَنْدُوبِ » .

يريد : حذف حرف النداء من المنادى إلا مع اسم الجنس .

ويريد باسم الجنس : كل نكرة قبل النداء يصح تعريفها[4] . وإنما امتنع حذف الحرف منه لأن أصله أن ينادى بـ : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل[5] ، ويا أيهذا الرجل[6] ، على ما تقدم[7] .

وإذا قيل : يا رجل ، فقد حذفت[8] الألف واللام[9] استغناء عنهما بحرف

---

(١) من الآية ٢٩ / يوسف . وقد تقدم ذكرها في ص ٤١١ وينظر الهامش رقم (١) .

(٢) في المقتضب ٤ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ : « ... وقد تبتديء الاسم منادى بغير حرف من هذه الحروف ، وذلك قوله :

حار بن عمرو ألا أحلام تزجركم   عنا وأنتم من الجوف المناخير

وقال عز وجل : ﴿ رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض ﴾ ا هـ .

وينظر أيضا : ٢ / ٢٥٨ - سيبويه ١ / ٣٢٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٥ .

(٣) في جـ : (ويجوز حذف الحرف إلا مع) .

(٤) قال الرضي ١ / ١٥٩ : « ... يعني بالجنس : ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كـ : يا رجل ، أو لم يتعرف كـ : يا رجلا ، وسواء كان مفردا أو مضافا أو مضارعا له نحو : يا غلام فاضل ، ويا حسن الوجه ، ويا ضربا زيدا ، قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أو لا » ا هـ .
وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٢١٦ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٧٣ ، ١٧٤ شرح ابن يعيش ٢ / ١٥ ، ١٦ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٦ ، ٥٠٧ - التسهيل ص ١٧٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٢٢ - الأشموني ٣ / ١٣٧ - التصريح ٢ / ١٦٤ .

(٥) (ويا هذا الرجل) ساقطة من أ ، ب .

(٦) (ويا أيهذا الرجل) ساقطة من جـ ، ط .

(٧) ينظر ص ٤٣٤ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .

(٨) في حـ : (فقد حذف) .

(٩) (اللام) ساقطة من ط .

....

النداء ، وحذف ما كان لحذف اللام ، فكرهوا حذف حرف النداء أيضاً لئلا يجمعوا بين وجوه من الحذف فيخلوا[1] .

وكذلك اسم الإشارة ، وأصله[2] أن تقول : يا أيهذا[3] ، كراهة اجتماع التعريفين[4] ، ثم حذفوا المتوسط إما لأن التعريفين[5] ، مختلفان[6] ، وإما لأنهم[7] قدروا تعريف الإشارة منتفيا كما يقدر بعضهم انتفاء تعريف العلمية ، فبقي : يا هذا ، فكرهوا الحذف خوف الإخلال[8] .

---

(١) سيبويه ١ / ٣٢٥ : « ... ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا : رجل - وأنت تريد : يا هذا ويا رجل ... وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، قال العجاج :

جاري لا تستنكري عزيري

يريد : يا جارية » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٦٠ - أصول ابن السراج ١ / ٤١٢ - المفصل ص ٤٥ .

(٢) (أصله) ساقطة من ط .

(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٣٠٨ - المقتضب ٤ / ٢١٦ ، ٢١٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤١١ .

(٤) لأن التعريف بالنداء لفظي ، والتعريف بالإشارة معنوي .

(٥) في ط : (التعريفان) وهو خطأ واضح .

(٦) في أ : (مختلفين) وهو خطأ واضح .

(٧) في نسخ الشرح : (أو لأنهم) وما أثبته أوجه .

(٨) عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد جوزوا حذف حرف النداء مع اسم الإشارة اعتدادا بكونه معرفة قبل النداء ، واستشهادا بقوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء ﴾ .

وقال الرضي ١ / ١٦٠ ردا عليهم : « ... وليس في الآية دليل لأن (هؤلاء) خبر المبتدأ » ا هـ . وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١٦ - التوضيح ٤ / ١٤ .

هذا ... وقد وافق ابن مالك الكوفيين ، فقال في الألفية :

وذاك في اسم الجنس والمشار له   قل ومن يمنعه فانصر عاذله

الألفية بشرح ابن عقيل ٢ / ٢٥٦ .

وقال في شرح الكافية ٢ / ٥٠٦ ، ٥٠٧ : « ... والبصريون يرون هذا شاذا لا يقاس عليه ، والكوفيون يقيسون عليه ، وقولهم في هذا أصح . وكذلك يجيزون اسم الإشارة بحذف حرف =

ولا عن المستغاث والمندوب لأن معناهما يناسب التكثير حتى جوزوا الزيادة على لفظ الاسم ، فكان معناهما ينافي الحذف[1] ، ولذلك لم يرخما[2] كما تقدم[3] .

[قوله : « وَشَذَّ : أَصْبِحْ لَيْلُ »[4]] .

= النداء ، ويشهد لصحة قولهم قول ذي الرمة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي   بمثلك هذا لوعة وغرام » ا هـ

وقال في شرح شواهد التوضيح ص ٢١١ : « ... وأجازه الكوفيون وإجازته أصح لثبوتها في الكلام الفصيح » ا هـ .

(١) في سيبويه ١ / ٣٢٦ : « ... وأما المستغاث فـ (يا) لازمة له لأنه يجتهد ... وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل ... والندبة يلزمها (يا) و (وآ) لأنهم يختلطون ويدعون من قد فات وبعد عنهم » ا هـ .

وينظر : شرح الوافية للصمنف ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ – شرح الرضي ١ / ١٦٠ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٢٣ .

(٢) في نسخ الشرح : (لم يرخم) وما أثبته أوجه .

(٣) ينظر ص ٢٢٥ .

(٤) أهمل المصنف شرح هذا وما بعده مما ذكر في المتن .

وهو مثل يضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر ، قال الميداني : « ... ذكر المفضل بن محمد بن يعلي الضبي أن امرأ القيس بن حجر الكندي كان رجلا مفركا لا تحبه النساء ولا تكاد امرأة تصبر معه ، فتزوج امرأة من طيء فابتني بها ، فأبغضته من تحت ليلتها وكرهت مكانها معه ، فجعلت تقول : يا خير الفتيان أصبحت أصبحت ، فيرفع رأسه فينظر فإذا الليل كما هو ، فتقول : أصبح ليل ... وذهب قولها مثلا ، قال الأعشي :

وحتى يبيت القوم كالضيف ليلة   يقولون : أصبح ليل والليل عاتم » ا هـ

ينظر : مجمع الأمثال ١ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ – أمثال العرب ١ / ٥٢ – جمهرة الأمثال ١ / ١٩٢ – المستقصى ١ / ٢٠٠ – لسان العرب (صرم) و (فرك) . ووجه الشذوذ فيه حذف حرف النداء مع اسم الجنس ، وأصله : أصبح بالليل . قال المبرد : « ... والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال » ا هـ .

المقتضب ٤ / ٢٦١ – وينظر : سيبويه ١ / ٣٢٦ – المفصل ص ٤٤ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢١٧ – الوافية للمصنف ١ / ١٧٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٦ – شرح الرضي ١ / ١٦٠ – لباب الإعراب ص ٣٢٤ – التوضيح ٤ / ١٧ .

[قوله : « وَافْتَدِ مَخْنُوقُ[1] ، وَأَطْرِقْ كَرَا »[2]] .

---

(١) مثل يضرب لكل مشفوق عليه مضطر . قال الميداني : « ويروي : افتدى مخنوق » ا هـ .
ينظر : مجمع الأمثال ٢ / ٧٨ – المستقصي ١ / ٢٦٥ .

قال الرضي : « قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكه وهو نائم مستلق ، فخنقه وقال : افتدي مخنوق . فقال له سليك : الليل طويل وأنت مقمر ، أي : أنت آمن من أن أغتالك ففيم استعجالك في الأسر ، ثم ضغطه سليك فضرط ، فقال سليك : أضرطا وأنا الأعلى ، فذهبت كلها أمثال » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٦٠ .

ووجه الشذوذ فيه كسابقه ، قال سيبويه : « ... وقالوا في مثل : افتد مخنوق ... وليس هذا بكثير ولا قوى » ا هـ . سيبويه ١ / ٣٢٦

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٦١ – المفصل ص ٤٤ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢١٧ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٦ – المقرب ١ / ١٧٧ – الجامع الصغير ص ١٠٤ – التوضيح ٤ / ١٧ .

(٢) مثل يضرب للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام ، فيقول المتكلم : اطرق كرا ، أي : اسكت فإني أريد من هو أنبل منك .

وقد يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل . وقيل : يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، قال الشاعر :

إذا رآني كل بكري بكى　　　أطرق في البيت كاطراق الكرا

(أطرق) : طأطأ رأسه وأغض بصره إلى الأرض .

(كرا) : ترخيم (كروان) على لغة من لا ينتظر ، وهو طائر ويدعى : الحجل . وينظر : اللسان (كرا) ، مجمع الأمثال ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ – جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ – المستقصي ١ / ٢٢١ .

ووجه الشذوذ فيه كسابقيه .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٢٦ – المقتضب ١ / ١٨٨ ، ٤ / ٢٦١ – الكامل ٢ / ٥٦ – المفصل ص ٤٤ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢١٧ – الوافية للمصنف ١ / ١٧٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٦ – التوطئة ص ٢٩٧ – شرح الرضي ١ / ١٤٦ ، ١٦٠ – المقرب ١ / ١٧٧ – شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٠ – الارتشاف ٢ / ٥٩٥ – لباب الإعراب ص ٣٢٤ – التوضيح ٤ / ١٧ – الأشباه والنظائر ١ / ٨٩ – التصريح ٢ / ١٦٥ .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى جَوَازاً لِقِيَامِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ مِثْل : « أَلاَ يا اسْجُدوا » .

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى جَوَازاً لِقِيَامِ[1] قَرِيْنَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ[2] مِثْلُ : أَلاَ يَا اسْجُدُوا »[3] .

لأنه مفعول ، وقد تقدم أن المفعول يحذف لقيام قرينة[4] ، فلا بعد في حذف المنادى .

* * *

---

(١) (جوازا) ساقطة من أ ، حـ .

(٢) (تدل عليه) لم تثبت في نسخ الشرح ، وأثبتها موافقة للمتن .

(٣) قال الله تعالى : ﴿ ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء من السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون ﴾ ا هـ . الآية ٢٥ / النمل .

وما أثبته المنصف هي قراءة الكسائي وابن عباس وأبي جعفر والزهري والسلمي وحميد ورويس . وقد ذكرها المصنف ص ٩٨٥ ونسبها إلى الكسائي .

وقال الفراء (معاني القرآن ٢ / ٢٩٠) : « ... وقرأها أبو عبد الرحمن السلمي والحسن وحميد الأعرج مخففة : (ألا يا اسجدوا) على معنى : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فيضمر (هؤلاء) ويكتفي منها بقوله (يا) .

قال : وسمعت بعض العرب يقول : ألا يا ارحمانا ، ألا يا تصدقا علينا ، قال : يعنيني وزميلي . قال الشاعر - وهو الأخطل - :

ألا يا اسلمي يا هند هند بني بدر وإن كان حيانا عدي آخر الدهر

حدثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال حدثني بعض المشيخة - وهو الكسائي - عن عيسى الهمداني قال : وكنت أسمع المشيخة يقرأونها (ألا) بالتخفيف على نية الأمر ... » ا هـ .

وقال ابن خالويه (الحجة ص ٢٧١) : « ... والحجة لمن خفف أنه جعله تنبيها واستفتاحا لكلام ثم نادى بعده ، فاجتزأ بحرف النداء من المنادى لاقباله عليه وحضوره ، فأمرهم حينئذ بالسجود . وتلخيصه : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، والعرب تفعل ذلك كثيرا في كلامها » ا هـ

وينظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ / ٦٥٠ - الكشاف ٣ / ١٤٥ - التبيان ٢ / ١٠٠٧ - البحر المحيط ٧ / ٦٨ - الكشف لمكي ٢ / ١٥٦ - مجمع البيان ٧ / ٢١٦ - البيان للأنباري ٢ / ٢٢١ - تقريب النشر ص ١٥٤ - تحبير التيسير ص ١٢٥ - الإتحاف ص ٣٣٦ .

وينظر : سيبويه ٢ / ٦٥ - المقتضب ١ / ١٦٠ - الخصائص ٢ / ١٩٦ - ٣٧٦ - الإنصاف ١ / ٩٩ - الوافية للمصنف ١ / ١٧٦ - شرح الرضي ١ / ١٦٠ .

(٤) ينظر قول المصنف في ذلك ص ٣٠٦ .

مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ

الثَّالِثُ : مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ أَوْ بِمُتَعَلِقِهِ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مُنَاسِبِهِ لَنَصَبَهُ ..

قوله : « الثَّالِثُ[1] مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ أَوْ بِمُتَعَلِّقِهِ[2] لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مُنَاسِبِهِ[3] لَنَصَبَهُ » .

فقوله : كل اسم ، هو المقصود .

وقوله : بعده فعل ، ليخرج عنه ما بعده اسم أو غيره[4] ، مثل : زيد منطلق ، وزيد أبوه منطلق ، وزيد في الدار[5] .

وقوله : أو شبهه ، ليدخل فيه ما بعده شبه الفعل[6] مثل قولهم : أزيداً أنت محبوس عليه ، وشبهه .

---

(١) أي : من المواضع التي يحذف فيها الفعل وجوباً ويبقى مفعوله . وقد تقدم موضعان ، الأول سماعي ومثل له المصنف بنحو : امرأ ونفسه ، وانتهو خيرا لكم ، وأهلا وسلا .
ينظر ص ٤٠٧ .
والثاني المنادى ، ص ٤٠٩ .
يدل على ذلك قول المصنف في شرح الوافية ١ / ١٧٧ : « والثالث من المفاعيل التي التي يجب حذف الفعل فيها ، وهو أيضاً قياس كالثاني » ا هـ .

(٢) زاد في ب : (بحيث لو) . (٣) سقط من حـ ، ط : (هو أو مناسبه) .

(٤) في حـ : (وغيره) .

(٥) قال الرضي ١ / ١٦٣ : « ... ولا يريد بقوله : (بعد فعل) : أن يليه الفعل متصلا به ، بل أن يكون هو أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو : زيدا عمرو ضربه ، وزيدا أنت ضاربه » ا هـ .

(٦) قال أبو حيان : « ... واشتغال العامل يشمل الفعل نحو ما مثلناه ، ويشمل ما يعمل عمل الفعل هنا . قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : لا يدخل هنا ما يعمل عمل الفعل ما عدا أسماء الفاعلين والمفعولين لامتناع تقديم معموله ، فالصحيح أنه لا يفسير في هذا الباب إلا ما يجوز أن يعمل فيما قبله ، فلا اشتغال في الصفات المشبهة ، ولا في المصادر ، ولا في أسماء الأفعال » ا هـ .
التذييل والتكميل ٣ / ١ .
وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ٢ / ٩ / أ – شرح الرضي ١ / ١٦٣ – شرح المرادي ٢ / ٣٦ .

نَحْوُ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وَزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ ، وَزَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ ، وَزَيْداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ

وقوله : مشتغل عنه بضميره ، ليخرج عنه[1] ما ليس كذلك مثل قولهم[2] : زيدا ضربت ، فإن ذلك ليس من هذا الباب[3] .

وقوله : أو بمتعلقه ، ليدخل ما تعلق الفعل فيه ، بمتعلق الضمير[4] كقولك : زيدا ضربت غلامه .

وقوله : لو سلط عليه لنصبه[5] ، احتراز من مثل قولهم : هل ضربته ؟ فإنه اسم وبعده[6] فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه // لو سلط عليه لم ينصبه ، لأنه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله .

٤١

---

(١) (عنه) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٢) (قولهم) زيادة من ب . (٣) لأن العامل فيه ظاهر وهو الفعل المتأخر .

(٤) في شرح الرضي : « ... والتعلق يكون من وجوه كثيرة ، نحو كونه مضافا إلى ذلك الضمير نحو : زيدا ضربت غلامه ، ومنه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ، لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف .

أو موصوفا بعامل ذلك الضمير أو موصولا له نحو : زيدا ضربت رجلا يحبه ، وزيدا ضربت الذي يحبه . وأما عطف عليه موصوف عامل الضمير أو موصوله نحو : زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه ، وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه ، وغير ذلك من التعلقات » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٦٤ .

(٥) عبارة المتن : (لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه) ، ولم يذكر المصنف قوله (هو أو مناسبه) في الشرح ، وكذا فى شرح الوافية ١ / ١٧٧ ، وقد ذكر الرضي الوجه في هذا فقال : « ... ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة – أعني : أو مناسبة – والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل ، إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح ، والحق أنه لابد منها وإلا خرج نحو : زيدا مررت به ، وأيضا نحو : زيدا ضربت غلامه ، لأنه لابد ها هنا من مناسب ينصب (وزيدا) ، لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ، ولو سلط (ضربت) (وزيدا) في هذا الموضع لنصبه ، لكن لايصح المعنى لأنك لم تقصد أنك ضربت زيدا نفسه ، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٦٨ .

(٦) في حـ : (بعده) بدون الواو .

قوله : « يُنْصَبُ بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ ، أَيْ :[1] ضَرَبْتُ ، وَجَاوَزْتُ ، وَأَهَنْتُ ، وَلاَبَسْتُ » .

وإنما انتصب لأن ما بعده قرينة تدل على الفعل الناصب له[2] .

ولم يصح أن يكون منصوب بما بعده لأن الفعل لا يستقيم إعماله عملين من جهة واحدة[3] .

وهذا المقدر إن أمكن تقديره[4] مثل الفعل المذكور كان أولى مثل : زيدا ضربته .

وإن لم يمكن[5] فمعناه مع معموله الخاص ، وإن لم يمكن[6] فمعناه مع معموله العام ، وإن لم يمكن فالملابسة .

فالأول : زيدا ضربته . والثاني : زيدا مررت به . والثالث : زيدا[7] ضربت غلامه . والرابع : زيدا حُبِسْتُ عليه[8] .

---

(١) زاد في حـ ، ط : (أي يفسر نوعه) .

(٢) هذا مذهب البصريين ، فالمنصوب عندهم مفعول لفعل مقدر دل عليه المفسر المذكور ، وذلك لأن في الذي ظهر دلالة على المقدر ، فجاز إضماره استغناء بالظاهر عنه ،

أما الكوفيون فيرون أنه منصوب بالفعل الظاهر الواقع على الضمير وإن كان قد اشتغل بضميره ، لأن ضميره ليس غيره ، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً إليه .

وقد أفسد قول الكوفيين كل من المصنف والأنباري وابن يعيش والرضي .

وينظر : الإنصاف مسألة (١٢) ١ / ٨٢ ، ٨٣ – شرح بن يعيش ٢ / ٣٠ ، ٣١ – شرح الرضي ١ / ١٦٣ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٥٣ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٣٨ .

وقد نسب المرادي قول البصريين المتقدم إلى الجمهور .

(٣) هذا رد من المصنف على ما ذهب إليه الكوفيون .

(٤) في حـ : (تقدير) .	(٥) في أ : (وإن لم يكن) .

(٦) في حـ : (وإن يمكن) بإسقاط (لم) .

(٧) (زيدا) ساقطة من حـ .

(٨) فصل الرضي في شرحه مواضع الفعل المفسر – ينظر ١ / ١٦٩ ، ١٧٠ .

وينظر شرح الوافية للمنصف ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ .

قوله : « وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ بِالإِبْتِدَاءِ عِنْدَ عَدَمِ قَرِيْنَةِ خِلاَفِهِ »[1] .

يعني : عند عدم قرائن النصب المختار[2] ، واللازم[3] ، والقرائن المسوية بين الأمرين[4] على ما سيأتي .

ومثاله : زيد ضربته ، قال سيبويه : والنصب عربي كثير والرفع أجود[5] .

وإنما كان أجود لأنه لا يلزم[6] معه تقدير ولا حذف ، وفي النصب يلزم التقدير والحذف ، فكان الرفع أولى لذلك[7] .

---

(١) إنما ابتدأ المصنف بما يختار رفعه لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل .
فقال : (ويختار رفعه بالابتداء) فبين بقوله : (بالابتداء) عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن أن رافعه فعل كما أن ناصبه – إذا نصب – فعل . شرح الرضي ١ / ١٧٠ / ١٧١ .

(٢) ينظر ص ٤٦٥ .

(٣) ينظر ص ٤٧١ .

(٤) ينظر ص ٤٧٠ .

(٥) قال سيبويه : « ... وإذا بنيت الفعل الاسم قلت : زيد ضربته ، فلزمته الهاء ... ورفعته بالابتداء ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ .
وإنما حسن أن يبني الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء .
وإن شئت قلت : زيدا ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره ، والاسم ها هنا مبنى على هذا المضمر ... والنصب عربي كثير والرفع أجود لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول : ضربت زيدا ، وزيدا ضربت ، ولا يعمل الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ، وكل هذا من كلامهم » ا هـ . سيبويه ١ / ٤١ ، ٤٢

(٦) في ب ، حـ : (ليس يلزم) .

(٧) ينظر تعليل سيبويه في العبارة السابقة لكون الرفع أجود .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٨٢ ، شرح الرضي ١ / ١٧١ .

قوله : « أَوْ عِنْدَ وُجُودِ قَرِينَةٍ[1] أَقْوَى مِنْهَا ...... » .

يريد أن الرفع يختار أيضا - وإن وجدت قرينة النصب - إذا وجد أقوى منها من قرائن الرفع ، ومثاله ، قام زيد وأما عمرو فقد ضربته ، وقام زيد وإذا عمرو يضربه بكر ، فإن قولك : (قام زيد) قرينة من القرائن التي تختار معها النصب - كما[2] سيأتي[3] - إلا أنه لما وجدت (أما) و (إذا) للمفاجأة - وهي من قرائن الرفع - ترجح الرفع[4] من حيث إن (أما) حرف يقع بعده المبتدأ غالبا[5] وإذا كان كذلك ترجح الرفع إبقاءً لما كان عليه قبل ذلك من سلامة التقدير والحذف[6] .

---

(١) (قرينة) ساقطة من نسخ الشرح ، وقد أثبتها موافقة للمتن .

(٢) في ط : (على) بدل (كما) .

(٣) وهو قوله بعد : « ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب » ا هـ . وينظر ص ٤٦٥ .

(٤) في سيبويه ١ / ٤٢ : « ... وقد قرأ بعضهم : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ وأنشدوا هذا البيت على وجهين ، النصب والرفع ، قال بشر بن أبي خازم :

فأما تميم تميم بن مر ... فألفاهم القوم روبي نياما

ومثله قول ذي الرمة :

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته ... فقام بفأس بين وصليك جازر

والنصب عربي كثير ، والرفع أجود » ا هـ .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٤٩ - المقتضب ٣ / ٢٧ - معاني الحروف للرماني ص ١٢٩ - المغني ١ / ٥٧ .

(٦) جملة صور (أما) في هذا الموضع أنها تجامع ثلاث قرائن للنصب ، هي مع إحداها مغلوبة ، ومع الأخريين غالبة فيترجح الرفع .

فأما الأولى أن تكون مع الطلب نحو : أما زيدا فأكرمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ﴾ .

وأما الثانية فأن تكون الجملة بعدها معطوفة على جملة فعلية ، وقد مثل لها المصنف بنحو : قام زيد وأما عمرو فقد ضربته .

وأما الثالثة فأن تكون جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو قولك : أما زيد فقد أعطيته =

....

قوله : مع غير الطلب ، تقييد في اقتضاء (أما) الرفع[1] اختيارا ، ليعلم أنها إذا كانت مع الطلب - الذي هو أحد قرائن النصب - لا تقوى لمقاومته في اقتضاء الرفع كما قويت على غيره وترجحت ، بل يكون هو مرجحا عليها[2] كقولك : أما زيد فأكرمه[3] .

وإنما ترجح الطلب في اقتضاء النصب على الأصل ، وعلى قرينة الرفع التي هي (أما) لأنه إذا رفع كان الطلب خبرا له ، والطلب لا يصلح[4] خبرا لمناقضته له إلا بتأويل بعيد ، بخلاف النصب فإنه لا بعد[5] فيه إلا وقوعه على غير الأكثر .

قال أبو علي كلاما معناه[6] : أنه كان يظن أنه لا يقع الأمر[7] خبرا للمتبدأ البتة لما بينهما من المناقضة حتى وجد ذلك في كلامهم ، فوجب تأويله بتقدير : مقول[8] فيه[9] .

وإذا كان الأمر كذلك كان النصب أولى وإن وجدت قرائن الرفع .

= ديناراً ، في جواب من قال : أيهم أعطيت ؟ .

وأما (إذا) فلا تجامع من قرائن النصب إلا واحدة ، وهي غالبة معها ، وذلك إذا كانت الجملة المصدرة بها معطوفة على جملة فعلية نحو : قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو .

شرح الرضي بتصرف ١ / ١٧١ ، ١٧٢ - وينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ١٨٠ ، ١٨١ .

(١) في ب ، حـ : (للرفع) .

(٢) في ب ، حـ : (عليه) .

(٣) ينظر المقتضب ٣ / ٢٧ . وقد مثل له المصنف في شرح الوافية بقوله : « ونحو : أما خالدا فسقيا ، ومثل : أما جعفر فرعيا » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٨١ .

(٤) في حـ : (لا يصح) .

(٥) في ب ، حـ : (لا يعد) .

(٦) في ط : (ما معناه) ، وفي حـ : (قال أبو علي ما معناه) .

(٧) (الأمر) ساقطة من أ .

(٨) (مقول فيه) ساقطة من حـ :

(٩) لم أجد نص ما أثبته المصنف نقلا عن الفارسي ، والذي ذكره الفارسي هو قوله : « ... ومما يرتفع بالابتداء قولهم : زيدا اضربه ، وعمرو لا تكرمه فـ (زيد) يرتفع ها هنا بالابتداء ، =

قوله : « وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ لِلتَّنَاسُبِ » .

لأنه إذا تقدمت جملة فعلية على ما نحن فيه فلو رفع لكان جملة اسمية ، فيكون قد عطف جملة اسمية على جملة فعلية ، وهو غير // متناسب[1] ، والتناسب في كلامهم مقصود مهم عندهم[2] . ٤٢

ورجح ذلك على ما يلزم من الحذف لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل فهو كثير غير مكروه ، بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوف بعضها على بعض .

= والأحسن فيه النصب .... » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ٣٦ .

ويفهم من قول الفارسي إنه إذا كان (زيد) مرفوعا بالابتداء فإن جملة الأمر بعده خبر .
وقد أجمع النحويون خلافا للأنباري على وقوعها خبرا بشرط إضمار القول ، والتقدير : زيد مقول فيه اضربه .

قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١ / ٣٨٩ : « ... وقال ابن السراج بمنعه حتى يقدر قولا عاملا في محل الجملة ، والجملة من معموله .
وأقام الفارسي مدة يمنعه حتى سمعه من كلامهم » ا هـ .
وقد نص ابن عقيل على أن ابن السراج والفارسي يلتزمان تقدير (القول) خلافا للأكثرين .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٢٠٠ ، أصول ابن السراج ١ / ٦٧ - الإيضاح للفارسي ص ٢٧٦ .

(١) في ب : (مناسب) .

(٢) في سيبويه ١ / ٤٦ : « هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل ، وذلك قولك . رأيت زيدا وعمرا كلمته ، ورأيت عمرا وعبد الله مررت ، ولقيت قيسا وبكرا أخذت أباه ، ولقيت خالدا وزيدا اشتريت له ثوبا .

وإنما اختير النصب ها هنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ، إذا كان يبني على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله ، إذا كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل » ا هـ .
وينظر : منهج الأخفش الأوسط ص ٣١٨ - الإيضاح الفارسي ص ٣١ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٧٩ - شرح الرضي ١ / ١٧٢ - شرح ابن يعيش ٢ / ٣٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٧ - التذييل والتكميل ٣ / ٢٩ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٤٢ - المقرب ١ / ٨٩ - =

وَبَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النَّفْيِ[1] وَ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ وَ (حَيْثُ) وَفِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، إِذْ هِيَ مَوَاقِعُ الفِعلِ[2] .

قوله : « وَبَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النَّفْيِ وَ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ وَ (حَيْثُ) وَفِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، إِذْ هِيَ مَوَاقِعُ الفِعْلِ » .

لأن الاستفهام بالفعل أولى[3] ، فإذا أمكن تقدير الفعل معه كان أولى توفيراً له على ما يقتضيه من الأولوية ، وإذا كان تقدير الفعل أولى كان النصب أولى لأنه لازمه[4] .

= الجامع الصغير ص ٨٢ .

هذا وقد أفاد ابن هشام بأن عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاث أقوال :

أحدهما : الجواز مطلقا ، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل : قام زيد وعمرا أكرمته ، أن نصب (عمرا) أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتن أولى من تخالفهما .

الثاني : المنع مطلقا ، حكي عن ابن جني أنه قال في قوله :

عاضها الله غلاما بعدما شابت الأصداغ والضرس نقد

إن (الضرس) فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدأ .

الثالث : لأبي على أنه يجوز في الواو فقط ، نقله عنه أبي الفتح في (سر الصناعة) .

ينظر المغنى ١ / ٤٨٥ .

(١) في بعض نسخ المتن : (وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام) وكذا في الرضي ، وما أثبته أوجه لموافقته تناول المصنف لهما بالشرح إذ بدأ بالكلام على حرف الاستفهام ، وقد أثبت الجرجاني في حاشيته نص ما أثبته وقال : كذا في المقروءة . حاشية الجرجاني ١ / ١٧٢ .

(٢) قوله (إذا هي مواقع الفعل) ساقطة من بعض ننسخ المتن ، وكذا لم تثبت في الرضي .

(٣) (أولى) ساقطة من حـ .

(٤) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٥٠ ، ٥١ : « هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني عليه الفعل ، وهو باب الاستفهام ، وذلك أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ... وحروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل إلا أنهم توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ... فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب » . وينظر : المقتضب ٢ / ٧٤ .

وإنما قال : (بعد حرف الاستفهام) تنبيها على أن ذلك لا يكون مع أسماء الاستفهام[1] و (هل)[2] . وإنما كان النصب مع النفي[3] أولى لاقتضائه الفعل معنىً كالاستفهام ، فَعِلَّتُهُ كَعِلَّتِهِ[4] .

---

(١) اضطربت هذه العبارة في نسخ الشرح اضطرابا يؤدي بعضه إلى الإخلال بالمعنى المقصود ، ففي أ : (تنبيها على أن ذلك مع أسماء الاستفهام) .
وفي : ب : (تنبيها على أن ذلك يكون مع أسماء الاستفهام) .
وفي ح : (تنبيها على أن ذلك لا يكون مع الاستفهام) .
وما أثبته هو ما في ط وهو أصوب هذه العبارات .

(٢) ذكر الجامي في شرحه أن المصنف قد سوى بين همزة الاستفهام و (هل) في ترجيح النصب بعدهما فقال : « ... وإنما قال (حرف الاستفهام) لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل : من أكرمته ؟ ولم يقل (همزة الاستفام) ليشمل مثل : هل زيدا ضربته ؟ فإنه يجوز وإن استقبحه النحاة لاقتضاء (هل) لفظ الفعل لأنه بمعنى (قد) في الأصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل » ا هـ .
الفوائد الضيائية ٢ / ٢٣١ .

وما أثبته الجامي عن المصنف وهم منه ، فإن المصنف لم يصرح هنا باستواء الهمزة و (هل) في هذا الحكم بل خالف بينهما كما هو صريح عبارته وهي قوله : (تنبيها على أن ذلك لا يكون مع أسماء الاستفهام وهل)

وأيضا فإن المصنف فد صرح بشذوذ (هل) في هذا الموضع بقوله في شرح المفصل : « ... وأزيدا ضربته ؟ أحسن من قولك : أزيد ضربته ؟ .

وليس : هل زيدا ضربته ؟ مثل : أزيدا ضربته ؟ لا في الرفع ولا في النصب ، لاقتضائها لفظ الفعل ، فلذلك كان شاذا بخلافه في الهمزة لتصرفهم فيها ، أو لأن (هل) في أصلها بمنزلة (قد) » ا هـ .

الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٣٩
وينظر : سيبويه ١ / ٥٢ - شرح ابن يعيش ٢ / ٣٤ ، ٣٥ - شرح الرضي ١ / ١٧٣ .

(٣) في شرح الرضي ١ / ١٧٣ : « ... قوله (بعد حرف النفي) هي : لا ، وما ، وإن ... وليس : لم ، ولما ، ولن ، من هذه الجملة إذا هي عاملة في المضارع ولا معمولها لضعفها في العمل » ا هـ .

(٤) في أن كلهيما في الحقيقة لمضمون الفعل لفظا أو تقديرا .

....

و (إذا) الشرطية لاقتضائها الفعل لما فيها من معنى الشرط[1] .

وكان يلزم مَنْ مذهبه أن (إذا) الشرطية لا تدخل[2] إلا على الفعل لفظا أو تقديرا - كـ (إن) الشرطية[3] - أن يكون في هذا الباب واجبا معها النصب لوجوب تقدير الفعل ، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب كما في (إن) الشرطية ، فتجويزهم الرفع مع (إذا) الشرطية دليل عليهم[4] في أنه لا يلزم دخولها على الفعل .

---

(١) في سيبويه ١ / ٥٤ : « ... ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده - إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه - نصبا في القياس (إذا) و (حيث) تقول : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، وحيث زيدا تجده فأكرمه ، لأنهما يكونا في معنى حروف الجزاء ... والرفع بعدهما جائز لأنك قد تبتديء الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس » اهـ .

(٢) في حـ : (لا يدخل) .

(٣) هذا مذهب المبرد ، وقد صرح به في المقتضب بقوله ٢ / ٧٤ ، ٧٥ : « ... واعلم أن المفعول إذا وقع هذا الموقع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر لأن الذي بعده تفسير له كما كان في الاستفهام في قولك : أزيدا ضربته ؟ ... وذلك قولك : إن زيدا تره تكرمه ، ومن زيدا يأته يعطه ، وإن زيدا لقيته أكرمته .

وكذلك (إذا) لأنها لا تقع إلا على فعل ، تقول : إذا زيدا لقيته فأكرمه قال :

لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقال الآخر :

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

ولو رفع هذا رافع غير الفعل لكان خطأ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يضمر (بلغ) فيكون : إذا بلغ ابن أبي موسى ، وقوله : (بلغته) إظهار للفعل وتفسير للفاعل » اهـ .

وقوله أيضاً ٣ / ١٧٧ : « و (إذا) لا يقع بعدها إلا الفعل نحو : آتيك إذا جاء زيد » اهـ .

وقوله : « فأما امتناع الابتداء والخبر من (إذا) فلأن (إذا) في معنى الجزاء ، والجزاء لا يكون إلا بالفعل » اهـ . المقتضب ٣ / ١٧٧

وينظر : حاشية المقتضب ٢ / ٧٥ ، ٧٦ - الأعلم على سيبويه ٢ / ٤٢ - شرح الرضي ١ / ١٧٤ .

(٤) في ب : (عليه) حملا على لفظ (من) .

و (حيث) كـ (إذا) في اقتضاء الفعل غالبا فكانت بالفعل أولى[1] .

وفي الأمر والنهي لما[2] تقدم من أن[3] جعله خبرا عسير لمنافاة الطلب الإخبار حتى ترجح النصب مع وجود قرينة الرفع التي هي (أما) ، فلأن يختار مع عدمها أولى[4] .

قوله : « وَعِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ المُفَسِّرِ بِالصِّفَةِ مِثْل : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ »[5] .

وهي[6] أيضا قرينة من قرائن النصب المختار ، ووجه أنه لو رفع لكان المعنى المقصود غير متعين بنفس الإخبار ، ألا ترى أنه يجوز – إذا رفعت[7] – أن يكون (خلقناه)[8] خبراً فيفيد المعنى المقصود ، وصفةً فيفيد غير المقصود ، لأن التقدير معه : كل مخلوق لنا بقدر ، وهو معنى غير المقصود[9] ، فكان النصب أولى لما فيه من البيان للنصوصية على المعنى المقصود[10] ، لأنك إذا نصبت نصبت بفعل يفسره (خلقناه) فيكون التقدير : خلقنا كل شيء [خلقناه] بقدر ،..................

---

(١) تنظر عبارة سيبويه في الهامش رقم (١) من الصفحة السابقة .

(٢) (لما) ساقطة من أ .

(٣) (من) ساقطة من حـ .

(٤) ينظر قول المصنف ص ٤٦٣ مع الهامش رقم (٦) من الصفحة نفسها .

(٥) الآية ٤٩ / القمر . (٦) في ب : (هي) بدون واو .

(٧) الرفع قراءة أبي السمال . قال ابن عطية : وقوم من أهل السنة – ينظر : البحر المحيط ٨ / ١٨٣ – المحتسب ٢ / ٣٠٠ – الكشاف ٤ / ٤١ .

(٨) زاد في أ : (بقدر) .

(٩) قال ابن جني : « ... الرفع هنا أقوى من النصب وإن كانت الجماعة على النصب ، وذلك أنه من مواضع الابتداء فهو كقولك : زيد ضربته ، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة ، وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبرا عن مبتدأ كقولك : نحن خلقنا كل شيء بقدر ، فهو كقولك : هند زيد ضربها ثم تدخل (إن) فتنصب الاسم وبقى الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر » ا هـ . المحتسب ٢ / ٣٠٠

(١٠) أوضح أبو حيان هذا المعنى الذي قصده المصنف . البحر المحيط ٨ / ١٨٣ .

فيفيد العموم في المخلوقات ، وهو المعنى المقصود[1] .

قوله : « وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي مِثْلِ : زَيْدٌ وَعَمْرو[2] أَكْرَمْتُهُ » .

لأن الجملة الأولى ذات وجهين ، اسمية من وجه بالنظر إلى الجملة الكبرى وفعلية [من وجه[3]] بالنظر إلى الجملة[4] الصغرى ، فاستوى الأمران ، فإن رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي لا تقدير فه رجحت قرينة النصب لقربها[5] من الجملة التي الكلام فيها[6] .

---

(١) وهذا المعنى هو ما ذهب إليه أهل السنة في ترجيحهم لقراءة النصب .

وقال القدرية : القراءة برفع (كل) و (خلقناه) في موضع الصفة لـ (كل) ، أي : إن أمرنا أو شأننا كل شيء خلقناه فهو بقدر ، أو بمقدار على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك . البحر المحيط ٨ / ١٨٣

وينظر في إعراب الآية : سيبويه ١ / ٧٤ – المقتضب ٢ / ٧٦ – معاني الأخفش ورقة ٣٦ / أ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣١٧ ، ٣١٩ – البيان للأنباري ٢ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ – مشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٧٠١ – التبيان ٢ / ١١٩٦ – مجمع البيان ١٩٣٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٨٥ – شرح الرضي ١ / ١٧٥ – التذييل والتكميل ٣ / ٣٢ ، ٣٣ – الارتشاف ٢ / ٩٨٧ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٤٣ .

(٢) هكذا بالرفع ، وفي المتن بالنصب ، وهما سواء .

(٣) تكملة يدل عليها ما قبلها .

(٤) (الجملة) زيادة من ط .

(٥) في أ ، ب : (بالقرب) وما أثبته أوجه .

(٦) ينظر تعليل الرضي لذلك في شرحه ١ / ١٧٥ .

وينظر أيضا : المفصل ص ٥٠ ، ٥١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٣٢ ، ٣٣ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٧ – المقرب ١ / ٨٩ – التوضيح ٢ / ١٧١ .

وَيَجبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ مِثْلُ : إنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ ، وَألاَّ زَيْداً ضَرَبْتَهُ ....

---

٤٣ قوله : « وَيَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ[١] // وَحَرْفِ[٢] التَّحْضِيضِ » .

لأنها حروف لم يقع بعدها إلا[٣] الأفعال[٤] ، وفهم ذلك من استقراء لغتهم[٥] ، فإذا وقع بعدها الاسم وجب تقدير الفعل مفسراً بفعل بعد الاسم[٦] ، ولذلك التزموه عند الحذف ليكون قرينة لتقدير الفعل ، فيقولون : إنْ زيدا ضربته ضَرَبكَ[٧] ، ولا يقولون : إنْ زيدا مضروب ، ولا ما أشبه ذلك ، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب كما تقدم .

والتحضيض[٨] كذلك ومثاله : ألاَّ زيدا ضربتَهُ .

---

(١) المقصود بقوله : (حرف الشرط) : (إن) نحو : إنْ زيدا ضربته ضربك ، و (لو) نحو : لو زيدا أكرمته أكرمك ، بخلاف (أما) فهي ون كانت من حروف الشرط إلا أن الرفع مختار بعدها كما تقدم .

وليس للشرط حرف رابع إلا (إذ ما) – عند سيبويه – ولا تقع هذا الموقع لأنه يقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع أو منصوب . شرح الرضي بتصرف ١ / ١٧٦

(٢) (حرف) ساقطة من ط .

(٣) (ألا) ساطقة من أ .

(٤) في سيبويه ١ / ٤٥٧ : « واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال » ا هـ .

(٥) في شرح الرضي ١ / ١٧٦ : « ... لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقا منهم » ا هـ .

(٦) هذا معنى قول سيبويه ١ / ١٣٣ : « ... واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد (إن) ولا يرتفع إلا بفعل ، لأن (إن) من الحروف التي يبنى عليها الفعل ، وهي (إن) المجازاة ، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء لتبني عليها الأسماء » ا هـ .

(٧) في نسخ الشرح : (إن زيد ضربته ضربته) وكذا مثل في شرح الوافية ١ / ١٨٧ وما أثبته أوجه وهو ما مثل به في المتن .

(٨) وهو أربعة : (هلا) و (ألا) و (لولا) و (لوما) وعند الخيل (ألا) المخففة .

شرح الرضي ١ / ١٧٦

وينظر : سيبويه ١ / ٥١ – المقتضب ٢ / ٧٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٣٨ ، ٣٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٨ – التذييل والتكميل ٣ / ١٥ – ٢٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٣٥ .

قوله : « وَلَيْسَ مِثْلُ : أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ ، مِنْهُ ، فَالرَّفْعُ لاَزِمٌ »[١] .

أي : ليس مثل هذه المسألة من هذا الباب ، فالرفع[٢] فيه[٣] لازم[٤] على أنه مبتدأ أو فاعل[٥] لدخوله في حدهما[٦] وامتناع تقدير عامل سواهما .

---

(١) (لازم) سقط من ﺣ .

(٢) في سيبويه ١ / ٥٣ : « ... فإن قلت : أزيد ذهب به ، وأزيد انطلق به ، لم يكن إلا رفعا ، لأنك لو لم تقل (به) فكان كلاما لم يكن إلا رفعا كما قلت : أزيد ذهب أخوه ، لأنك لو قلت : أزيد ذهب ، لم يكن إلا رفعا » ا ﻫ .

(٣) (فيه) زيادة من ط .

(٤) قال الرضي ١ / ١٧٧ : « ... جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول إسناده إلى مصدر مقدر ، أي : أزيدا ذهب الذهاب به ، فيكون المجرور في محل النصب ، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط .

وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله .

وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور ، بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو : أذهب شخص زيدا ذهب به ، فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم أنهم يضمرون في نحو (إن زيد ضربته) لازم الفعل الظاهر على العكس ، أي : إن ضرب زيد ضربته .

وكلاهما خلاف الأصل ، إذ الأصل موافقة الاسم المحدود بضميره أو متعلقه في الرفع والنصب » ا ﻫ .

هذا .. وقد نسب أبو حيان الوجه الأول إلى كل من المبرد وابن السراج والسيرافي . التذييل والتكميل ٣ / ٥٢ .

وذكر ابن يعيش هذين القولين دون أن ينسبهما . شرح المفصل ٢ / ٣٥ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ١٢ – هامش السيرافي ١ / ٥٣ – التسهيل ص ٨٢ – شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٨٠ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٠ – الارتشاف ٢ / ٩٢٢ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٦٠ .

(٥) ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٣٥ وقد فصل القول في هذين الوجهين .

(٦) في ﺣ : (فالرفع فيه لازم على الابتداء لدخوله في حد المبتدأ) .

وبيانه من وجهين :

أحدهما : أن الفعل شرطه أن يكون مشتغلاً عن العمل فيما قبله بضميره على وجه لو لم يشتغل عنه لعمل فيه[1] ، وهذا ليس كذلك لأنه لو لم يشتغل لم يعمل فيه شيئا ، لأنه يقتضي مرفوعا ، ولا يعمل الفعل رفعا فيما قبله .

الثاني : أن شرطه أن يكون لو سلط عليه لنصبه ، فلو سُلِّمَ أن (ذهب) يعمل فيما قبله لم يكن منهُ أيضا لأن عمله إنما هو[2] رفع .

قوله[3] : « وَكَذَٰلِكَ ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوه فِي الزُّبُرِ ﴾ »[4] .

يريد[5] : أنه[6] ليس من هذا الباب أيضا لأنه موهم ، إذ هو اسم وبعده ، فعل مسلط على ضميره ، فيتوهم المتوهم أيضا أنه لو سلط عليه لنصبه ، فيدخله في هذا الباب[7] .

وهو غلط ، لأن تقدير تسليطه على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى ها هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر ، حتى يصح تسليطه على ما قبله ، وإنما المعنى : وكل[8] شيء مفعول لهم ثابت في الزبر[9] ، وهو[10] مخالف لذلك المعنى ، فوجب أن لا يكون من هذا الباب فيجب رفعه .

---

(١) قوله (على وجه لو لم يشتغل عنه لعمل فيه) زيادة من ط .

(٢) (هو) ساقطة من أ .

(٣) (قوله) ساقطة من ح .

(٤) الآية ٥٢ / القمر .

(٥) (يريد) ساقطة من أ .

(٦) (أنه) زيادة من ط .

(٧) فصل الرضي القول في علة الرفع في الآية ، وما أثبته هو معنى ما ذكره المصنف .
ينظر : شرح الرضي ١٧٨/١ – مبسوط الأحكام ورقة ١٦٠ – الفوائد الضيائية ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ .

(٨) في أ ، ح : (كل) بدون واو .

(٩) سقط من ح ما بين (الزبر) الأولى والثانية .

(١٠) قال أبو حيان : « وكل شيء فعلوه ، أي : فعلته الأمم المكذوبة محفوظ عليهم إلى يوم القيامة ، قاله ابن عباس والضحاك وقتادة وأبي زيد .
ومعنى (في الزبر) : في دواوين الحفظة » ا هـ . البحر المحيط ٨ / ١٨٤ . وينظر : الكشاف ٤ / ٤٢ – التبيان ٢ / ١١٩٦ .

قوله : « وَنَحْوُ : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدوُ ﴾ »[١] .

ظاهره أنه من[٢] هذا الباب لأنه اسم بعده فعل مسلط على ما يتعلق بضميره لو سلط عليه لنصبه ، ولكن لما اتفق القُرَّاءُ على الرفع[٣] أرشد ذلك إلى أن المقصود غير الظاهر ، فقال المبرد : الألف واللام بمعنى [التي[٤]] و (الذي) ، والفاء جيء بها لتدل على السببية كما في قولك[٥] : الذي يأتيني فله درهم[٦] .

---

(١) قال الله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة .... ﴾ من الآية ٢ / النور .

(٢) (من) سقط من حـ .

(٣) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١٨٨ : « ... أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله : (الزانية والزاني) ، ولا يجمع القراء على خلاف المختار » اهـ .

وقال أبو حيان : « ... وقرأ عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السمال ورويس : (الزانية والزاني) بنصبهما على الاشتغال ، أي : واجلدوا الزانية والزاني ، كقولك : زيدا فاضربه .. والنصب هنا أحسن منه في : ﴿ سورة أنزلناه ﴾ لأجل الأمر » اهـ . البحر المحيط ٦ / ٤٢٧

وينظر : المحتسب ٢ / ١٠٠ – الكشاف ٣ / ٤٦ ، ٤٧ ، التبيان ٢ / ٩٦٣ ، ٩٦٤ .

(٤) تكملة يستقيم بها المعنى ، إذا التقدير : التي تزني والذي يزني .

(٥) (قولك) سقط من حـ .

(٦) الذي ذكره المبرد هو قوله في (الكامل) ٢ / ٢٦٥) : « ... قوله : هريرة ودعها وإن لام لائم . منصوب بفعل مضمر تفسيره (ودعها) ، كأنه قال : ودع هريرة ، فلما اختزل الفعل أظهر ما يدل عليه ، وكان ذلك أجود من أن لا يضمر ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل ، فأضمر الفعل إذ كان الأمر أحق به ...

فأما قول الله عز وجل : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ وكذلك : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ فليس على هذا الوجه ، والرفع الوجه لأن معناه الجزاء ، كقوله : (الزانية) ، أي : التي تزني ، فإنما وجب القطع للسرق ، والجلد للزنا ، فهذا =

وعلى ذلك لا يكون[1] من هذا الباب لأنه لا يصلح أن يعمل ما بعد الفاء الجزائية فيما قبلها ، فلذلك تعين الرفع كما تعين فيما قبله[2] .

فإن فرق فارق بين فاء الجزاء وبين هذه الفاء[3] بأن قال : إن[4] فاء الجزاء إنما امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها إجراء لجملتها مُجْرَى جملة[5] أختها التي هي (إن)[6] الشرطية[7] .

لم يفده ذلك لفوات معنى السببية في القضية ، لأن معنى السببية هاهنا إنما يستقر إذا كان المصنوب مبتدأ - أو في حكمه على قول - مخبرا عنه بالجملة[8] التي تضمنت الفاء ، وإذا[9] نصبت هذا بفعل مقدر خرج عن ذلك فيفوت المعنى المقصود .

فلزم خروجه من هذا الباب عند هذا التقدير ، إذ تقدير الفعل للنصب مخرج لمعنى السببية كما تقدم .

= مجازاة ، ومن ثم جاز : الذي يأتيني فله درهم » ا هـ .

هذا .. وقد نسب أبو حيان القول السابق إلى كل من الفراء والمبرد والزجاج ، قال : وجوزه الزمخشري . البحر المحيط ٦ / ٤٢٧ . وينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ - الكشاف ٣ / ٤٦ ، ٤٧ .

(١) في ب : (فلا يكون) .

(٢) في حـ ، ط : (فيما قبلها) وهذا تحريف .

(٣) أي : الزائدة الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط . ينظر شرح الرضي ١ / ١٧٨ .

(٤) (إن) زيادة من ب .

(٥) (جملة) ساقطة من حـ .

(٦) (إن) ساقطة من حـ .

(٧) قال الفراء : « قوله : ﴿ الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما ﴾ رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله : ﴿ كل واحد منهما ﴾ ولا ينصب مثل هذا لأن تأويله الجزاء ، ومعناه - والله أعلم -: من زني فافعلوا به ذلك . ولو أضمرت قبل كل ما ذكرنا فعلا كالأمر جاء نصبه ، فقلت : الزانية والزاني فاأجلوا » ا هـ معاني القرآن ٢ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

وينظر : معاني الأخفش ٣٥ / ب - منهج الأخفش ص ٣١٦ - البيان الأنباري ٢ / ١٩١ .

(٨) في أ : (بالجمل) .

(٩) في ب : (فإذا) .

وقال سيبويه : التقدير : ومما[1] يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ، فهي جملة ابتدائية مستقلة مع قطع // النظر عن الفعل الذي بعدها[2] ، ثم ذكر الفعل جمل مستقلة تنبيها على الحكم[3] الموعود بذكره[4] .

٤٤

وإذا كان كذلك لم يجز أن يقدر (فاجلدوا) مسلطا على (الزانية والزاني) لأنه مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى ، ومثاله : زيد مضروب فأكرمه ، ولا يستقيم أن يكون (فأكرمه) مسلطا على (زيد) عاملا نصبا بوجه لاختلال[5] الكلام بذلك[6] .

---

(١) في حـ : (فيما يتلى) .

(٢) في أ : (الذي هو بعدها) .

(٣) في ب ، حـ ، ط : (تبيينا للحكم) .

(٤) في سيبويه ١ / ٧١ ، ٧٢ : « ... وأما قوله عز وجل : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وقوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ فإن هذا لم يبن على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون ﴾ ثم قال بعد : فيها كذا وكذا ، إنما وضع المثل للحديث الذي بعده ، وذكر بعد أخبار وأحاديث فكأنه على قوله : ومن القصص مثل الجنة ، أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه ، والله أعلم .

وكذلك : ﴿ الزانية والزاني ﴾ كأنه لما قال : ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾ قال : في الفرائض الزانية والزاني ، أو : الزانية والزاني في الفرائض ، ثم قال : فاجلدوا ، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع » اهـ .

وإلى مثل هذا التقدير ذهب الأخفش (معاني القران ٣٥ / ب) وذك قوله :

« ... فإن جاء مرفوع فالأصل أنك جئت بالفعل بعدما أوجبت الرفع للأول على الابتداء ، وعلى ذلك جاء قوله ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ و ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ، فزعموا - والله أعلم - أن هذا على الوحى كأنه يقول : ومما أقص عليكم الزانية والزاني ، والسارق والسارقة .... » اهـ .

وينظر : منهج الأخفش ص ٣١٦ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٨٨ .

(٥) في حـ : (لاخلاله) .

(٦)(بذلك) ساقطة من أ .

وَإِلاَّ فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ .

قوله : « وَإِلاَّ فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ » .

لما تقدم من أن ظاهره أنه من هذا الباب ، وقرينة الطلب معه وهي أقوى قرائن النصب[1] .

* * *

---

(١) في شرح الوافية للمصنف : « ... وممن لايقدر خروجه من هذا الباب فالنصب فيه هو المختار على ما ذكر في قراءة شاذة » ا هـ .

وينظر الهامش رقم (٣) ص ٤٧٥ ، وقول الفراء في الهامش رقم (٧) ص ٤٧٤ .

وقال الجامي : « ... واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع ، فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط ، أو جعل الآية جملتين ، لتعين الرفع » ا هـ .

الفوائد الضيائية ٢ / ٢٣٩ .

التَّحْذِيــــرُ

الرَّابِعُ : التَّحْذِيرُ ، وَهُوَ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ[1] مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ : (اتَّقِ) تَحْذِيراً مِمَّا بَعْدَهُ ....

قولـه : « الَّرابعُ[2] التَّحْذِيْـرُ وَهُـوَ ضَمِيـرٌ مُنْفَصِلٌ[3] مَعْمُـولٌ بِتَقْدِيـرِ : (اتَّقِ)[4] » .

قوله : ضمير ، ليخرج عنه غير الضمير[5] .

وقوله : منفصل : ليخرج عنه المتصل[6] .

وقوله : معمول بتقدير (اتق) ، ليخرج عنه الضمير المنصوب[7] بتقدير غير (اتق)[8] كقولك : إياك ، لمن قال : من ضربت ؟ فإنه ليس من هذا الباب .

قوله : « تَحْذِيراً مِمَّا بَعْدَهُ »[9] .

احتراز من قولك : إياك ، لمن قال : من أتقى ؟ فإنه ليس من هذا الباب .

---

(١) (ضمير منفصل) زيادة من نسخ الشرح ، وهي غير مثبتة في المتن ولا في الرضي .

(٢) أي : من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل وجوبا قياسا .

(٣) (ضمير منفصل) ساقطة من حـ .

(٤) أغفل المصنف – هنا وفي شرح الوافية – ذكر موضعين من المواضع التي يحذف فيها الفعل وجوبا قياسا ، وهما بابا الاختصاص والإغراء .

وقد أشار الرضي في شرحه إلى باب الإغراء وإلى ترك المصنف إياه ، ولكنه لم يشر إلى باب الاختصاص .

ينظر شرح الرضي ١ / ١٨٣ ، وينظر في هذين البابين : سيبويه ١ / ٣٢٧ ، ١٣٨ . وشرح ابن يعيش ٢ / ١٨ ، ١٩ .

(٥) لم تثبت هذه العبارة في حـ . (٦) لم تثبت أيضا في حـ .

(٧) في أ : (ليخرج المنصوب) ، وفي ب : (ليخرج عنه ضمير المنصوب) .

(٨) قال الرضي – وتبعه الجامي – : « ... وتقدير (اتق) ها هنا فيه بعد السماجة من حيث المعنى ، إذا يصير المعنى : اتق نفسك من الأسد ، ولا يقال : اتقيت زيدا من الأسد ، أي : نحيته .

ولو قال : بتقدير : (نح) أو (باعد) ، كان أولى » اهـ . ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨١ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢٤١ . (٩) (مما بعده) ساقطة من أ ، ط .

أَوْ ذُكِرَ المُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّراً ، مِثْل : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَ إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ[1] ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ[2] . ...

مثل : إياك والأسد[3] ، وأصله : اتقك ، إلا أنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ، فعدل إلى : اتق نفسك ، ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم ، فعدلوا عن لفظ (النفس) لانتفاء موجبها فوجب رجوع الضمير[4] .

ووجب أن يكون منفصلا لزوال ما اتصل[5] به ، فتعين الضمير المنصوب المنفصل[6] ، وهو (إياك) وبابه على حسب من تأمره .

و (الأسد) عطف عليه[7] ، والمعنى : اتق نفسك عن الأسد واتق[8] الأسد عنك[9] . ولا يلزم اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه إلا في المعنى[10] الذي كان إعرابه بسببه[11] .

---

(١) مثالان للنوع الأول أحدهما ذكر المحذر منه صريحا ، والآخر مؤولا وسيذكره ص ٤٨٠ .

(٢) مثال للنوع الثاني من نوعي التحذير وهو ما عبر عنه المصنف بقوله : (أو ذكر المحذر منه مكررا) .

(٣) في سيبويه ١ / ١٣٨ : « هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ، وذلك قولك – إذا كنت تحذر – إياك ، كأنك قلت : إياك نح ، وإياك باعد ، وإياك اتق ، وما أشبه ذا ... ومن ذلك أيضا قولك : إياك والأسد وإياي والشر ... » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٣ / ٢١٢ – المفصل ص ٤٨ – الإيضاح للمنصف ٢ / ٢٣٢ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩٠ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٥ – شرح الرضي ١ / ١٨١ .

(٤) في ط : (فوجب الرجوع إلى الضمير) . (٥) في ب ، حـ : (ما يتصل) .

(٦) أثبت الرضي في شرحه هذا الكلام عن المصنف محرفا مطولا ، ثم عقب عليه بعد ذلك بقوله : « ... وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه ، والأولى أن يقال : هو بتقدير (باعد) أو (نح) بإضمار العامل بعد المفعول ... ا هـ .

وأرى أن الذي أثبته المصنف خال من التطويل كما زعم الرضي .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨٢ .

(٧) قوله : (والأسد عطف عليه) في هامش أ .

(٨) في المقتضب ٣ / ٢١٢ : « وإنما التأويل : اتق نفسك والأسد ، و (إياك) منصوب بالفعل لأنه والأسد متقيان » ا هـ .

(٩) في ط : (عليك) . (١٠) زاد في ب : (إلا في المعطوف المعنى) .

(١١) ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٢٥ ، شرح الرضي ١ / ١٨٢ .

وقالوا : إياك من الأسد ، فـ (من الأسد) متعلق بالفعل المحذوف[1] ، أي : باعد نفسك عن الأسد[2] .

ويقولون : إياك وأن يحذف[3] ، وهو مثل : إياك والأسد ، سواء ، لأن (أن تحذف) بتأويل الاسم ، كأنه قال : إياك والحذف[4] .

ويقولون : إياك من أن تحذف ، وهو مثل : إياك من الأسد ، سواء[5] .

---

(١) قال المصنف : « ... وإنما التزموا حذف الفعل لأن المعنى : باعد نفسك وباعد الأسد ، فجعلوا أحدهما عوضا عن النطق بالفعل ... ودليل وجوب الحذف أنه كثر في كلامهم ولم يسمع ذكر الفعل » ا هـ . شرح الوافية ١ / ١٩١ . وينظر شرح الرضي ١ / ١٨٣ .

(٢) في حـ : (من) .

(٣) الذي مثل به المصنف في شرحي المفصل والوافية هو : (وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٣٤ – شرح الوافية ١ / ١٩٠ .

وهو بعض أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو بتمامه : « لتذك لكم الأسل والرماح وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب » .

قال المصنف في شرح المفصل ٢ / ٢٣٤ : « ... وقول عمر رضي الله عنه : (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) مثله ، يعني : مثل (إياي والشر) حيث أنه منصوب بفعل المتكلم » ا هـ .

قال أبو حيان : « ... إياي نح عن حذف الأرنب ونح حذف الأرنب عن حضرتي . وزعم الزجاج أن ذلك جملتان ، والتقدير : إياي وحذف الأرنب ، وإياكم وحذف أحدكم الأرنب ، حذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول » ا هـ .

الارتشاف ٢ / ٥٩٩ .

وينظر : سيبويه ١ / ١٣٨ – المفصل ص ٤٩ – فصول ابن معط ص ١٩٥ – التوطئة ص ٣٧٠ – شرح ابن يعيش ٢ / ٢٦ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٩ – شواهد التوضيح ص ١٥٩ – لباب الإعراب ص ٣٣٧ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٧١ – شرح ابن عقيل ٢ / ٣٠٠ – التوضيح ٤ / ٧٧ – الجامع الصغير ص ١٠٥ – الأشموني ٣ / ١٩١ – اللسان (أيا) .

(٤) ذكره المصنف في الصفحة السابقة .

(٥) (سواء) ساقطة من أ .

وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ ، بِتَقْدِيرِ (مِنْ) ، وَلاَ تَقُولُ : إِيَّاكَ الْأَسَدَ ، لِامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ (مِنْ) ....

وقالوا : إياك أن تحذف ، ولم يقولوا : إياك الأسد .

والفرق بينهما أن حروف الجر تحذف جوازا[1] مع (أَنَّ) قياسا مستمرا ، فجاز أن يقال في (إياك من أن تحذف) : إياك أن تحذف ، إجراء على هذه القاعدة ، وتعين أن يكون نوعا على (إياك من أن تحذف) لا على (إياك وأن تحذف) لأن حروف[2] العطف لا تحذف[3] .

فإن استقر ذلك ظهر الفرق بين (إياك أن تحذف) و (إياك الأسد)[4] .

وإن حُمِل (إياك الأسد) في الجواز على (إياك أن تحذف) فخطأ[5] ، لأن حرف الجر لا يحذف عن باب (الأسد) ويحذف عن باب (أنْ)[6] .

---

(١) (جوازا) ساقطة من حـ .

(٢) في حـ : (حرف) .

(٣) جملة الأمر : أن المحذر بُعد المحذر منه أما أن يكون مع (أن) أولا ، فالذي بغير (أن) – نحو : إياك والأسد – يجوز فيه وجهان : كونه مع الواو ومع (من) .

والذي مع (أن) يجوز فيه هذان الوجهان نحو : إياك وأن تحذف ، وإياك من أن تحذف .

ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار ، لأن (أن) حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم ، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد ، وكذا (أن) المصدرية .

وبعد حذف الحرف صار (أن) مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو : الله لأفعلن . وقال الخليل والكسائي : هي باقية على ما كنت عليه من الجر .

قال الرضي ١ / ١٨٣ : « ... والأول أولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ، ونحو : الله لأفعلن ، نادر ... » ا هـ .

وينظر : سيبويه ٢ / ١٤٤ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩٢ .

(٤) في ب ، حـ ، ط : (إياك من أن تحذف) و (إياك من الأسد) وهو غير المقصود .

(٥) في ب : (خطأ) بدون الفاء .

(٦) حذف حرف الجر مع غير (أَنَّ) و (أَنْ) سماع نحو : استغفرت الله ذنبا ، أي : من =

....

وحذف حرف العطف ممتنع مطلقا[1] ، وإن[2] تمسك المجيز[3] بقوله :

[٦] فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المَرَاءَ فَإِنَّهُ   إلى الشر دَعَّاءٌ ولِلشَّرِ جَالِبُ

فليس فيه حجة لأمور منها :

[**الأول**] : أنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، ومثل ذلك مردود لا تثبت به الأصول .

الثاني : أنه في // ضرورة الشعر ، والكلام في سعة الكلام .   ٤٥

= ذنب ، وبغاه الخير ، أي : بغى له الخير .

وقال الأخفش الصغير : يجوز حذف حرف الجر قياسا إذا تعين وإن كان مع غير (أنَّ) و (أنْ) ، ولم يثبت .

فلهذا لم يجز حذف حرف الجر من (إياك من الأسد) إذا ليس بقياس ولم يسمع) .
شرح الرضي بتصرف ١ / ١٨٣

(١) هذا معنى قول سيبويه ١ / ١٣٨ : « ... ولكن لابد من الواو لأنه اسم مضموم إلى آخره » اهـ .
وينظر : شرح الوافية ١ / ١٩٢ - شرح الرضي ١ / ١٨٣ .

(٢) في ط : (فإن) .

(٣) الذي أجاز هذا هو : ابن أبي إسحق . ينظر : سيبويه ١ / ١٤١ - شرح الرضي ١ / ١٨٣ .

٦ = بيت من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابن القاسم بن الفضل .
قال البغدادي : « قال ابن بري : وقبل هذا البيت :

من ذا الذي يرجوا الأباعد نفعه   إذا هو لم تصلح عليه الأقارب » اهـ
خزانة الأدب ١ / ٤٦٥

والشاهد فيه : نصب (المراء) بعد (إياك) مع إسقاط حرف العطف ضرورة ، والمعروف في الكلام : إياك والمراء .

وقد رد المصنف هنا على من زعم جواز مثل هذا من عدة أوجه .

(المراء) : مصدر (ما ريته) مماراة ومراء ، وهو المخالفة في القول والجدال فيه .

وينظر في الشاهد : سيبويه ١ / ١٤١ - المقتضب ٣ / ٢١٣ - الخصائص ٣ / ١٠٢ - درة الغواص للحريري ص ٣٠ - لباب الإعراب ص ٣٣٨ - شرح ابن يعيش ٢ / ٢٥ - شرح الرضي ١ / ١٨٣ - المغني ٢ / ٦٧٩ - الجامع الصغير ص ١٠٥ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ٧٠ - اللسان ـ (أيا) - مبسوط الأحكام ورقة ١٦٣ - شواهد العيني ٤ / ١١٣ ، ٣٠٨ - الأشموني ٣ / ٨٠ ، ١٨٩ - التصريح ٢ / ١٢٨ - الأعلم على سيبويه ١ / ١٤١ - خزانة الأدب ١ / ٤٦٥ .

....

الثالث : أن (المراء) مصدر بمعنى : (أن تماري) فحمل عليه كونه بمعناه[1] ، بخلاف باب (الأسد) فإنه[2] لا يقدر[3] فيه[4] ذلك التقدير .

الرابع : قول الخليل : إن (المراء) منصوب بفعل مقدر ، و (إياك أياك) مستقل ، ثم شرع في كلام آخر فقال : (المراء)[5] .

احتمل ذلك لم تبق فيه حجة ، لأن أصول الأبواب لا تثبت بالمحتملات[6] .

* * *

---

(١) نسب البغدادي هذا القول إلى المبرد ، وهو خلاف ما نص عليه المبرد من موافقته لقول سيبويه من أن (المراء) منصوب بفعل مقدر .
ينظر : سيبويه ١ / ١٤١ - المقتضب ٣ / ٢١٣ - خزانة الأدب ١ / ٤٦٥ .

(٢) (فإنه) مكررة في ب .

(٣) زاد في ب : (ذلك التقدير) .

(٤) (فيه) ساقطة من حـ .

(٥) لم أجد نص ما نسبه المصنف للخليل ، والذي ذكره سيبويه هو قوله : « ... قال الخليل : لو أن رجلا قال (إياك نفسك) لم أعنفه لأن هذه الكاف مجرورة .
وحدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » اهـ . سيبويه ١ / ١٤١ .

(٦) في أ : (بالمحملات) وهو سهو من الناسخ .

المَفْعُــولُ فِيْـهِ

المَفْعُولُ فِيْهِ هُوَ مَا فُعِلَ فِيْهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ . وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ (فِي) ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَٰلِكَ ....

قوله[1] : « المَفْعُولُ فِيْهِ هُوَ مَا فُعِلَ فِيْهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ » .

قوله : فعل مذكور ، احتراز من قولك . يوم الجمعة حسن ، فإنه مما يفعل فيه الفعل ولكنه[2] لم يفعل فيه فعل مذكور[3] .

قوله : « وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ (فِي) »[4] .

لأنها إذا وجدت وجب الخفض بها ، فإذا حذفت تعدي الفعل فنصب .

قوله[5] : « وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَٰلِكَ » .

أي : يصح أن تنصب[6] بتقدير (في) من غير تفصيل[7] .

---

(١) (قوله) ساقطة من حـ ، ط .

(٢) في أ : (ولاكنه) وهو تحريف .

(٣) قال الرضي ١ / ١٨٣ : « ... يعنى بقوله (فعل مذكور) : الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور ، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ، وذلك لأنك إذا قلت : ضربت أمس ، فقد فعلت لفظ (ضربت) اليوم ، أي تكلمت به اليوم ، و (الضرب) الذي هو مضمونه فعلته أمس ، فـ (أمس) ، ما فعل فيه الضرب لا (ضرب) » ا هـ .

(٤) قال الرضي ١ / ١٨٤ : « ... وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير (في) ، فالأولى أن يقال : هو المقدر بـ (في) من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٣٣٠ - أصول ابن السراج ١ / ٢٢٨ - اللمع ص ١٣٨ .

(٥) (قوله) ساقطة من جـ .

(٦) في ط : (تنصب) .

(٧) هذا معنى قول الفارسي : « ... فجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ظروف الزمان ، نكرتها ومعرفتها ، ومؤقتها ومبهمها .

وإنما تعدى إلى جميع ضروب أسماء الزمان كما تعدى إلى جميع ضروب المصادر لاجتماعهما في أن الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل ، ألا ترى أنه إذا قال : ضرب ، أو يضرب ، علم =

وَظَرْفُ المَكَانِ إنْ كَانَ مُبْهَماً قُبِلَ ، وَإلاَّ فَلاَ ، وَفُسِّرَ المُبْهَمُ بِالْجَهَاتِ السِّتِّ .

قوله : « وَظَرْفُ[1] المَكَانِ إنْ كَانَ مُبْهَماً قَبِلَ .... » .

[أي : قبل] النصب بتقدير (في) ، وإن لم يكن مبهما لم يقبل .

والنظر فيما هو مبهم ، فقال الأكثرون[2] : المبهم ما كان للجهات الست ، والمعين ما سواه .

وما جاء منصوبا بتقدير (في) من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياس[3] .

وقال قوم : الأمكنة الواقعة ظروفا من غير الجهات الست كثيرة ، فينبغي أن تضبط بغير ذلك : فقالوا : المبهم كل مكان[4] كان له اسمه باعتبار[5] أمر لا يدخل في مسماه[6] ، والمعين بخلافه[7] .

فدخل في ذلك الجهات الست وما جاء مستثنى عند الأولين ، وبقيت أسماء

= الزمان من صيغة الفعل ولفظه ، كما علم المصدر منه لتضمنه حروفه . فلما اجتمعا في هذا المعنى اجتمع في تعدي الفعل إلى جميع ضروبهما ، وذلك قولك : قمت يوما وليلة ، وسرت الليلة التي عرفت ، وقدمت شهر رمضان ، وخرجت غدوة ، وأقمت شهرا ، وانتظرته حينا ... » اهـ . الإيضاح ص ١٧٧ .

(١) في ط : (وظروف) .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ١٩٥ : « ... وأكثر المتقدمين فسروه بالجهات الست وما في معناها » ا هـ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٤١ – شرح الرضي ١ / ١٨٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٤٥ .

(٣) في أ : (قياسي) .

(٤) (مكان) ساقطة من ط .

(٥) (باعتبار) ساقطة من ط .

(٦) هذا ما ذكره المصنف في شرح المفصل ضمن أقوال أوردها واختار منها قول بعضهم : « ... إن المؤقت هو الذي له اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه ، والمبهم ماله اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه » ا هـ . الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٤٣ ، ٢٤٤

وينظر ما ذكره الرضي في هذا الموضع من أقوال وما اختاره منها . شرح الرضي ١ / ١٨٤ .

(٧) في ط : (خلافه) .

(٨) في ب : (فتدخل) .

. . . .

أمكنة ليست من الجهات الست ولا مما ثبت استثناؤه[1] ، فتعين بها الخلاف .

فمن جهة أن ليست من الجهات الست ولا من المستثنى عند الأولين يجب منع وقوعها ظروفا .

ومن جهة أنها لها اسم من جهة أمر غير داخل في مسماها يصح وقوعها ظروفا[2] .

وإنما لم يقع من ظروف الأمكنة ذلك الموقع إلا المبهم دون المعين ، ووقعت ظروف الأزمنة كلها ذلك الموقع ، من جهة أن الأفعال تتعدى إليها وتقتضيها[3] ، ولها دلالة على الزمان المعين ، فتعدت إلى[4] المعين[5] ، وليس للفعل دلالة على الأمكنة المعينة[6] .

وإنما يقتضي مكانا غير معين ، فتعدت إلى غير المعين – وهو المبهم – حسب ما كان اقتضاؤها[7] .

(١) من هذه الأسماء : (جانب) وما بمعناه من (جهة) و (وجه) و (كنف) و (ذوى) ، فإنه لا يقال : زيد جانب عمرو وكنفه ، بل : في جانبه ، أو : إلى جانبه .
وكذا : خارج الدار ، فلا يقال : زيد خارج الدار – كما قال سيبويه – بل : من خارجها ، كما لا يقال : زيد داخل الدار ، وجوف البيت ، بل : في داخلها ، وفي جوفه .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨٤ .

(٢) في جـ : (ظرفا) . (٣) في أ : (أو تقتضيها) .

(٤) زاد في أ : (إلى الزمان المعين) .

(٥) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢٢٨ – الإيضاح للفارسي ص ١٧٧ – اللمع ص ١٣٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩٤ – شرح الرضي ١ / ١٨٤ .

(٦) نسب الرضي كلاما في هذا الموضع إلى المصنف وادعى أنه غلط ومغالطة ، ولكن المصنف لم يذكر نص ما نقله الرضي عنه ، وذلك قول الرضي : « ... وأما قول المصنف في الشرح : (لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى إليه الفعل) فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ (المعين) ، وذلك أن الفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة الثلاثة لا على الوقت المعين المراد به هاهنا المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة .
وكذا قوله : (الفعل لما كان يدل على المكان المبهم أصلا ، لأن المقصود من دلالة اللفظ على شيء الدلالة الوضعية لا العقلية » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٨٦ .

(٧) سقطت هذه العبارة من حـ .

وَحُمِلَ عَلَيْهِ (عِنْدَ) وَ (لَدَي) وَشِبْهُهُمَا لأَبْهَامِهِمَا ، وَلَفْظُ (مَكَانٍ) لَكَثْرَتِهِ .

قوله : « وَحُمِلَ عَلَيْهِ (عِنْدَ) وَ (لَدَي) وَشِبْهُهُمَا[1] لإِبْهَامِهِمَا » .

هذا على قول الأولين[2] ، وأما على القول[3] الثاني[4] فهي داخلة في حد المبهم الأصلي[5] .

وكذلك : « لَفْظُ مَكَانٍ[6] لِكَثْرَتِهِ[7] »[8] .

---

(١) من نحو : (دون) و (سوى) ، ووجه الحمل اتفاقهما في الحكم .
ينظر : مبسوط الأحكام ورقة ١٦٦ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٢٤٦ .

(٢) وهو ما عبر عنه قبل بقوله : « فقال الأكثرون : المبهم ما كان للجهات الست ، والمعين ما سواه » اهـ . ينظر ص ٤٨٥ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .

(٣) هو ما ذكره قبل بقوله : « وقال قوم ... المبهم كل مكان كان له اسمه باعتبار أمر لا يدخل في مسماه » ا هـ . ينظر ص ٤٨٥ مع الهامش رقم (٦) من الصفحة نفسها .

(٤) في ب ، حـ : (في القول الثاني) .

(٥) (الأصلي) زيادة من ط .

(٦) وكذا لفظ (الموضع) و (المقام) بشرط انتصابهما بما فيه معنى الاستقرار . ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨٦ .

(٧) سقط من ب ، حـ ، ط : (لكثرته) .

(٨) جهة حمل لفظ (مكان) على الجهات الست هي كثرة الاستعمال لا الإبهام كما في (عند) و (لدى) .

قال الرضي : « ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق ، فإن لفظ (مكان) لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار ، فلا يقال : كتبت المصحف مكان ضرب زيد .

وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال ، فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع ، بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما ، واليمين شمالا » ا هـ .

قوله : « وَمَا بَعْدَ (دَخَلْتُ)[1] عَلَى الْأَصَحِّ » .

يريد : ما يقع بعدها من الأمكنة المعينة[2] نحو : دخلت الدار[3] ، وهو مستثنى على كل قولٍ[4] لكثرته[5] .

قوله : « عَلَى الْأَصَحِّ »[6] .

إشارة إلى الاختلاف ، فإن بعضهم يقول : ما يقع بعد (دخلت) من ذلك مفعول به[7] .

---

(١) ومثله : سكنت ، ونزلت . شرح الرضي ١ / ١٨٦ .

(٢) لم تثبت هذه العبارة والتي قبلها في حـ .

(٣) هذا المثال زيادة من حـ .

(٤) أي : من القولين السابقين ، قول الأولين ، والقول الآخر . ينظر ص ٤٨٥ .

(٥) أي : أن جهة الحمل هي كثرة الاستعمال لا الإبهام .

(٦) في ب ، حـ : (في الأصح) ..

(٧) نسب الرضي هذا القول إلى أبي عمر الجرمي ، وذلك بقوله : « ... وقال الجرمي : (دخلت) متعد ، فما بعده ، مفعول به لا مفعول فيه » اهـ . شرح الرضي ١ / ١٧٦

وقد وجدت أن هذا القول للمبرد – في أحد قوليه – فقد جعله مما يتعدي بنفسه تارة ، وبحرف جر أخرى .

قال المبرد المقتضب ٤ / ٣٣٧ – ٣٣٩ : « ... فأما (دخلت البيت) فإن (البيت) مفعول ، تقول : البيت دخلته . فإن قيل : فقد أقول : دخلت فيه ، قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحته .. فتعديه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل ... ألا ترى أن (دخلت) إنما هو فعْلته وأوصلته إلى (الدار) لا يمتنع منه ما كان مثل (الدار) ، تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت ، قال الله عز وجل : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ﴾ فهو كقولك : عمرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار ، لأنه فعل وصل منك إليها مثل : ضربت زيدا » اهـ .

وقد نسب هذا القول إلى الأخفش كل من أبي حيان في التذييل والتكميل ٣ / ٢٧٥ ، والمرادي في شرح الألفية ٢ / ٩١ .

والصواب أن الأخفش يذهب مذهب سيبويه في ذلك ، وهو أن ما بعد (دخلت) =

....

والنظر // في (دخلت) هل هو متعدٍ أو غير متعدٍ ؟[١] .

فمن رأى أنه غير متعدٍ حكم بأن (الدار) ظرف[٢] .

ومن رأى أنه متعدٍ حكم بأنه مفعول به[٣] .

= مفعول فيه على تقدير (في) ، يدل على ذلك قول الأخفش عند قوله تعالى : - ﴿ ولن يتركم أعمالكم) الآية ٣٥ / محمد -: « ... أي : في أعمالكم ، كما تقول : دخلت البيت ، وأنت تريد : في البيت » ا هـ :

مخطوطة معاني القرآن ورقة ١٦٩ /م ، منهج الأخفش الأوسط ص ٢٦١ .

(١) في ب : (متعدى أو غير متعدى) بإثبات الياء .

(٢) هذا مذهب سيبويه والأخفش ، قال أبو حيان : « ... والمحققين » ، وقال المرادي : « ... والجمهور » ا هـ .

ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٢٧٥ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩١ .

قال سيبويه ١ / ١٥ ، ١٦ : « ... وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، شبهه بالمبهم إذا كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ لأنه ليس في (ذهب) دليل على (الشام) وفيه دليل على المذهب والمكان .

ومثل (ذهبت الشام) : دخل البيت » ا هـ

وقال أيضا ١ / ٧٩ : « ... ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم : دخلت البيت ، وإنما معناه : دخلت في البيت » ا هـ .

وينظر قول الأخفش في عبارته التي أوردتها أعلى الصفحة .

(٣) ينظر الهامش رقم (٧) ص ٤٨٨ .

هذا .. وقد ذكر كل من أبي حيان والمرادي قولا ثالثا نسباه إلى الفارسي وابن مالك ، وهو أن ما بعد (دخلت) منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعا .

ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٢٧٥ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩١ .

وهو قول الفارسي في الإغفال ٢ / ٨٤٩ ، والإيضاح العضدي ص ١٨٢ .

وقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٥ : « ... فإن كان الفعل المتعلق بالمكان (دخل) جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف ، بل على أنه مفعول به متعدي إليه بحرف جر ثم حذف حرف الجر تخفيفا لكثرة الاستعمال ، فدخل الفعل عليه ونصبه » ا هـ .

وينظر في هذه المسألة : الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٤٤ - شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ٤٤ - شرح الرضي ١ / ١٨٦ - البحر المحيط ١ / ٢٢٠ - الارتشاف ٢ / ٥٧٨ - لباب الإعراب ص ٢٨١ - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٠٧ - الكافي ٢ /٤٨٤ - الأشموني ٢ / ١٢٦ .

وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ ، وَعَلَى شَرِيْطَةِ التَفْسِيرِ .

قوله : « وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ » .

يعني : كما ينصب المفعول به كقولك – لمن قال : متى سرت ؟ – : يوم الجمعة ، أي : سرت يوم الجمعة ، وكذلك ما أشبهه[1] .

قوله : « وَيُنْصَبُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسيرِ »[2] .

حسبما ذكر في المفعول به مفصلا ، فيختار الرفع تارة ، والنصب تارة ، ويستوى الأمران تارة ، ويجب النصب تارة .

كقولك : يومُ الجمعة سرت فيه[3] ، وأيومَ الجمعة سرت فيه[4] ؟ وما يومَ الجمعة سرت فيه[5] ، [وَزيد قام] ويوَمُ الخميس سار فيه عمرو[6] ، وإن يومَ الجمعة سرت فيه سرت فيه ، وهلا يومَ الجمعة سرت فيه[7] .

كل ذلك على نحو ما فُصِّلَ في باب : ما أضمر عامله على شريطة التفسيرة .

* * *

---

(١) اشترط في شرح الوافية قيام القرينة الدالة على المحذوف شرح الوافية ١ / ١٩٦
وهذا القسم هو ما كان عامل النصب فيه جائز الإظهار .

(٢) هذا هو القسم الثاني وهو ما كان العامل فيه – رفعا أو نصبا – واجب الإضمار .

(٣) هذا مثال لما يختار فيه الرفع ، وذلك لعدم وجود قرينة خلافه .

(٤) هذا مثال لما يترجح فيه النصب ، وذلك لوقوع الاسم بعد الاستفهام .

(٥) مثال آخر لما يترجح نصبه وذلك لوقوع الاسم بعد النفي .

(٦) مثال لما يستوي فيه الأمران ، وذلك للعطف على جملة ذات وجهين .

(٧) مثالان لما يجب النصب فيهما لوقوع الاسم – في الأول بعد الشرط – وفي الثاني بعد حرف التحضيض .
وأغفل المصنف ذكر ما يجب رفعه وهو نحو : أيوم الجمعة ذهب فيه ؟
وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ١٩٦ ، ١٩٧ – شرح الرضي ١ / ١٩١ .

المَفْعُــــولُ لَــــهُ

المَفْعُولُ لَهُ هُوَ مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ نحْوُ : ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً ، وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْناً ، خِلاَفاً لِلزَّجَاجِ ....

قوله[1] : « المَفْعُولُ لَهُ هُوَ مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ »[2] .

قوله : فعل مذكور ، احتراز من مثل : أعجبني التأديب ، وكرهت التأديب فهو وإن كان علة لفعل فليس علة لفعل مذكور[3] .

قوله : « خِلاَفاً لِلزَّجَاجِ »[4] .

---

(١) (قوله) من ب ، حـ ، وفي ط : (قال) .

(٢) في سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ ... وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشر ، وفعلت ذاك مخافة فلان ، وادخار فلان .... وفعلت ذاك أجل كذا وكذا ، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله » اهـ . سيبويه ١ ١٨٤ - ١٨٦

وينظر : المقتضب ٢ / ٣٤٧ - أصول ابن السراج ١ / ٢٤٩ - الإيضاح للفارسي ص ١٧٩ - اللمع ص ١٤٠ - المفصل ص ٦٠ - شرح ابن يعيش ٢ / ٥٢ - شرح الرضي ١ / ١٩١ -

(٣) استدرك الرضي على المصنف في هذا الحد بقوله : « ... فالحق أن تقول في المفعول له : هو ما فعل لأجله مضمون عامله ... لئلا ينتقض الحد بنحو قولك : ضربت وقد أعجبني التأديب »اهـ شرح الرضي ١ / ١٩١ ، ١٩٢

(٤) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي ، لزم المبرد وأخذ عنه النحو ، ومن أشهر تلامذته أبو القاسم الزجاجي . وكان في شبيبته يخرط الزجاج فنسب إليه .

جعله عبد الله بن سليمان - وزير الخليفة المعتضد - مؤدبا لابنه القاسم ، فلما صار القاسم وزيرا اتخذه كاتبا له ، وبقى هكذا حتى توفي في جمادي الآخرة سنة ثلاثمائة وإحدي عشرة للهجرة .

ومن مصنفاته : معاني القرآن وإعرابه - الفرق بين المذكر والمؤنث - فعلت وأفعلت - ما ينصرف وما لا ينصرف - الرد على ثعلب في الفصيح وغير ذلك .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٨٠ - مراتب النحويين ص ١٣٥ - طبقات النحويين واللغويين ص ١٢١ - أنباه الرواة ١ / ١٥٩ - نزهة الألبا ص ٢٤٤ - معجم الأنباه ١ / ١٣٠ .

....

فإن الزجاج[1] يزعم أن نصبه على المصدر ، وأن قولك[2] : ضربته تأديبا ، نوع من أنواع الضرب ، فانتصب انتصاب قولك : رجع القهقري[3] .

---

(١) (فإن الزجاج) في هامش أ .

(٢) في حـ : (قوله) .

(٣) نسب المصنف هذا القول إلى الزجاج ، وتبعه في هذه النسبة الرضي وشراح الكافية ، وابن مالك في التسهيل وشرحه ، وأبو حيان في التذييل والتكميل .

وبه قال ابن يعيش ولم ينسبه ، وكذا الجزولي .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٩٢ - التسهيل ص ٩٠ - شرح التسهيل ورقة ٩٨ / ب ، التذييل والتكميل ٣ / ٢٦٢ - شرح ابن يعيش ٢ / ٥٤ - المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣٦٢ .

أقول : إن الذي ذكره الزجاج لا يحتمل هذا الوجه - المنسوب إليه - وحده ، فقد صرح بأنه (مفعول له) ولكن العلة في نصبه أنه في تأويل المصدر .

وقد أثبت الزجاج هذا المعنى في موضعين من كتابه (معاني القرآن وإعرابه) .

الأول : عند قوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾ - الآية ١٩ / البقرة - حيث قال : « ... ويروي : أيضا : (حذر الموت) ، والذي عليه قراؤنا : (حذر الموت) ... وإنما نصبت (حذر الموت) لأنه مفعول له ، والمعني : يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال : يحذرون حذرا ، لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت . وقال الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره   وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

والمعن : لادخاره » ا هـ .   معاني القرآن ١ / ٦٣

والثاني : عند قوله تعالى : (بغيا) من قوله تعالى : ﴿ أن يكفروا بما أنزل الله بغيا ﴾ ، وقد ذكر فيه أيضا ما نص عليه في الموضع الأول . معاني القرآن ١ / ١٤٨ .

والذي يمكن قوله هو أن النحويين قد نبسوا إليه هذا الوجه اعتمادا منهم على قوله : (وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر) رغم أنه قد صرح بأنه (مفعول له) .

ويمكن حمل عباراته على أنها بيان لعلة نصبه لا دليل على أنه مفعول مطلق .

وقد ناقش أبو حيان ، هذه النسبة وشكك في صحتها اعتمادا منه على ما ذكره ابن مالك =

ويمكن أن يقال[1] : المعنى : ضربته تأديب ، فيكون أيضاً مصدرا[2] .

وخولف في ذلك ، فإنا نفهم التعليل مع قطع النظر عن المصدر كقولك : ضربته لأجل التأديب ، وقوله : ضربته تأديبا ، بمعناه ، وإذا وجب أن يكون ذلك تعليلا وجب في الآخر ، لأن المصدرية والتعليل راجعان[3] إلى مجرد أمر لفظي[4] .

= في التسهيل وشرحه ، فقال : « ... وقال المصنف في النسخة الجديدة : (خلافا لبعضهم) فأبهم الذي نسب إليه هذا المذهب .

وقال في النسخة الجديدة من شرح هذا الكتاب ما معناه : أن الذي ذهب إلى أنه انتصب انتصاب المصدر هو بعض المتأخرين ، قال : وقد نسب إلى الزجاج ، وليس بصحيح ، بل مذهبه مذهب سيبويه . انتهي » ا هـ . التذييل والتكميل ٣ / ٢٦٣

وينظر قول ابن مالك في التسهيل ص ٩٠ – شرح التسهيل ورقة ٩٨ / ب .

وهذا ... وقد ذهب الجرمي أنه ينتصب انتصاب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ، ويقدر نحو قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ : محاذرين الموت .

ومذهب الكوفيين أنه منتصب انتصاب المصادر ، وأن العامل فيه هو الفعل قبله لأنه ملاق له في المعنى .

ينظر : شرح الرضي ١ / ١٩٢ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٦٩ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٥١ – التصريح ١ / ٣٣٧ – حاشية الصبان ٢ / ١٢٢ .

(١) في هامش ب : هذا جواب ثان للزجاج عن نوع المصدر ، لأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وأعطى إعرابه » .

(٢) في أ : (مصدر) بالرفع ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) في نسخ الشرح : (راجع) بالإفراد ، وما أثبته أوجه .

(٤) نقل الرضي رد المصنف هذا على الزجاج ثم عقب عليه قائلا : « ... وفي الرد نظر وذلك أن (ضرب تأديب) أيضا يفيد معنى (للتأديب) مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني . وأي منع في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب ، ألا ترى أن معنى (جئت راكبا) : جئت وقت ركوبي ، والأول حال والثاني مفعول فيه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٩٢

وينظر ما أثبته الجرجاني في حاشيته على الرضي ١ / ١٩٢ .

....

وقد توهم بعض النحويين[1] أن المفعول من أجله[2] مسبب عن الفعل نظراً إلى مثل : ضربته تأديبا ، وأسلمت لدخول الجنة ، وشبهه[3] ، فإن (الضرب) سبب التأديب ، و (الإسلام) سبب دخول الجنة !!

وليس بمستقيم لأنه قد ثبت[4] قولهم : قعدت عن الحرب جبنا ، ولا يستقيم أن يقال : (القعود) سبب الجبن ، بوجه ، ويستقيم أن يقال : (التأديب) هو السبب الحامل على (الضرب)[5] ، وإذا[6] استقام ذلك[7] وجب رد الجميع[8] إليه .

---

(١) هذا قول كل من ابن جني والحريري والزمخشري وابن الخشاب .
ينظر : اللمع ص ١٤٠ - شرح ملحة الإعراب ص ٣٤ - المفصل ص ٦٠ - المرتجل ص ١٥٨ مكرر .

(٢) سماه في أول الباب المفعول له ، وهما سيان .

(٣) في أ : (أو شبهه) .

(٤) (قد) ساقطة من ب .

(٥) هذا المعنى ذكره الرضي مفصلا ، فقال : « ... فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في (قعدت جبنا) ، أو تأخر عنه كما في (جئتك إصلاحا لحالك) ، وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائبة حاملة على الفعل ، وهي إحدي العلل الأربع - كما هو مذكور في مظانه - فهي متقدمة من حيث التصور وإن كانت متأخرة من حيث الوجود .
فالمفعول له هو العلة الحاملة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا إلى ظاهر نحو قولهم : (ضربته تأديبا) وأن الضرب علة التأديب .
وإنما قلنا ذلك لأن لا يطرد في نحو : (قعدت جبنا) وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد ، لأن التأديب علة حاملة على الضرب ، ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة ، لأن (اللام) في قوله (له) للتعليل ، وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو : فعلت هذا لهذه العلة » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٩٢

(٦) في حـ : (فإذا) .

(٧) في ب : (هذا) .

(٨) في ب ، حـ : (جميع) .

وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ (اللَّامَ) ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا كَانَ فِعْلاً لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ وَمُقَارِناً لَهُ فِي الْوُجُودِ ....

قوله : وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللَّامِ »[١]

لأنها إذا وجدت وجب إعمالها ، لأن حروف الجر لا تلغى[٢] .

قوله : « وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا كَانَ فِعلاً لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ وَمُقَارِناً لَهُ فِي الْوُجُودِ »[٣] .

يعني : مقارنا في الوجود للفعل المعلل .

٤٧ وإنما اشترط[٤] ذلك لأن أكثر ما يكون // الحامل على الفعل كذلك ، والغرض الدلالة على حذف اللام ، فكان اشتراطهما[٥] - لأنهما ملازمان للتعليل غالبا - دليلاً على حذف اللام .

---

(١) قال الرضي : « ... يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له ، فنحو (للسمن) و (لاكرامك الزائر) - في قولك : جئتك للسمن ، ولاكرامك الزائر - عنده مفعول له على ما يدل عليه حده ، وهذا كما قال في المفعول فيه ، أن شرط نصبه تقدير (في) .

وما ذهب إليه في الموضعين وإن كان صحيحا من حيث اللغة - لأن (السمن) فعل له المجيء - لكنه خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يسمون (المفعول له) إلا المنصوب الجامع للشرائط .

فحده الصحيح هو : المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٩٢ ، ١٩٣

(٢) إنما خص اللام بالذكر لأنها الغالب في تعليلات الأفعال فلا يقدر غيرها من (من) أو (الباء) أو (في) مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى : ﴿ خاشعا متصدعا من خشية الله ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا ﴾ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « دخلت امرأة النار في هرة ربطتها » ، أي : لأجلها .

ينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ - المطالع السعيدة ١ / ٢٩٩ .

(٣) (في الوجود) ساقطة من حـ ، ط .

(٤) في حـ : (شرط) .

(٥) في ب : (اشتراطها) بالإفراد .

....

فإذا فقدا أو أحدهما فلابد من اللام ، فمثال فقدانهما[1] : جئتك لإكرامك لي غدا وللسمن .

ومثال فقدان[2] الأول[3] : جئتك لإكرامك لي الآن[4] .

ومثال فقدان الثاني[5] : جئتك لإكرامي لك غدا[6] .

* * *

(١) أي فقدان كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل ، وفقدان كونه مقارنا له في الوجود .

(٢) (فقدان) ساقطة من حـ .

(٣) أي : ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل .

(٤) (الآن) ساقطة من حـ ، ط .

(٥) أي : ليس مقارنا لفعل الفاعل في الوجود .

(٦) إنما اقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له ، فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله : (فعلا لفاعل الفعل المعلل) .

ولم يشترط كونه بتقدير اللام ، وجواب (لمه ؟) ، وأن لا يكون من غير لفظ الفعل ، لأنه علم ذلك من الحد . شرح الرضي ١ / ١٩٣ ، ١٩٤

وينظر في شروط المفعول له : المقرب ١ / ١٦١ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ – التذييل والتكميل ٣ / ٢٦٣ – ٢٧١ – الارتشاف ٢ / ٥٢٢ – شرح الألفية للمرادي ٢/٨٧ – التوضيح لابن هشام ٢ / ٢٢٥ – المطالع السعيدة ١ / ٢٩٨ .

المَفْعُـــولُ مَعَـهُ

المَفْعُولُ مَعَهُ هُوَ المَذْكُورُ[1] بَعْدَ الْوَاوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى .

قوله[2] : « المَفْعُولُ مَعَهُ هُوَ[3] الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْوَاوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظاً أَوْ معنًى »[4] .

قوله : بعد الواو ، ليخرج ما وقع بعد غير الواو كالفاء وثُمَّ وغيرها .

ومن قال[5] : (مشارك لفاعل) ، فإنه توهم اختصاص المفعول معه بذلك لاتفاقهم على أن (عمرا) في نحو : ضربت زيدا وعمرا ، ليس منه[6] .

ويضعفه اطباقهم على أن (زيدا) في : حسبك وزيدا درهم ، مفعول معه ، والمعنى : كفاك وزيدا درهم[7] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (اسم مذكور) وما أثبته يوافق ما في الشرح .

(٢) (قوله) ساقطة من ب ، ح ، وفي ط : (قال) .

(٣) (هو) زيادة من ط .

(٤) سقط من أ قوله : (بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى) .

(٥) في ط : (أنه مشارك) .

(٦) لم أجد من نسب هذا القول لنحوى معين – فيما وقع تحت يدى من مظان – وقد ذكره كل من الرضي وأبي حيان غير معزى لصاحبه .

قال الرضي ١ / ١٩٤ : « ... وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في : سرت وزيدا ، نظرا إلى أن (عمرا) في قولك : ضربت زيدا وعمرا ، معطوف اتفاقا لا مفعول معه » ا هـ .

وقال أبو حيان : « ... وزعم بعضهم أنه لا يكون إلا مصاحب فاعل فعل مذكور أو مقدر ، ليخرج منه مصاحب المفعول في قولك : ضربت زيدا وعمرا ، وتخيل أنه من المعطوف ليس إلا ، وأنه لو أريد المفعول معه هنا لأتى بالأصل ، وهو (مع) لأن فائدة النصب التنصيص على العطف الأصلي » ا هـ . التذييل والتكميل ٣ / ٤٤٤ ، وينظر الارتشاف ٢ / ٦٠٢

(٧) نقل الرضي هذا الرد عن المصنف بقوله : « وينتقض ما قاله بنحو : حسبك وزيدا درهم ، فإن الكاف مفعول في المعنى ، إذ المعنى : يكفيك »ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٩٤ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٥١ – التذييل والتكميل ٣ / ٤٤٤ .

فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ لَفْظِيًّا وَجَازَ الْعَطْفُ فَالْوَجْهَانِ ، نَحْوُ : جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ ، وَزَيْدًا . وَإِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ نَحْوُ : جِئْتُ وَزَيْدًا ....

والجواب عن مثل : ضربت زيدا وعمرا ، أنه وجد[1] ما هو أولى منه فحمل عليه[2] .

وقوله : لمصاحبة معمول فعل ، احترازا مما يصحب معمول غير فعل مثل : زيد وعمرو أخواك .

وقوله : لفظا ومعنى ، تفصيل للعامل المراد ليدخل فيه النوعان :

فاللفظي مثل قولك : جئتك . والمعنوي مثل قولك : مالك ، وما شأنك[3] .

قوله : « فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ لَفِظيًّا[4] وَجَازَ الْعَطْفُ فَالْوَجْهَانِ »[5] .

[الرفع على] العطف ، والنصب على المفعول معه ، مثل : جئت أنا وزيد ، وزيدا[6] .

قوله : « وَإِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ » .

مثل : جئت وزيدا[7] .

---

(١) في أ : (وجد هنا) .

(٢) أي أن العطف أولى من النصب على المعية ، وذلك لأن أصل الواو العطف ، فكان النصب على العطف – الذي هو الأصل – أظهر . ينظر : شرح الرضي ١ / ١٩٥ .

(٣) في المفصل : « مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ، لأن المعنى : ما تصنع ، وما تلابس » ا.هـ . المفصل ص ٥٧ . وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٤٨ .

(٤) في بعض نسخ المتن : (وإن كان الفعل لفظا) وكذا في شرح الرضي ١ / ١٩٥ .

(٥) هذا ضابط لما يجوز فيه العطف والنصب .

قال الرضي : « ... هذا أول مما قال عبد القاهر في نحو : قام زيد وعمرو ، أنه لا يجوز فيه إلا العطف ، ولعله قال ذلك لأنه مخالفة للأصل الذي هو العطف لا لداع . وهو ممنوع لأن ها هنا داعيا وهو النص على المصاحبة .

وقوله : قمت أنا وزيد ، مثل : قام زيد وعمرو ، بل كان ينبغي أن يكون العطف في (جئت أنا وزيد) – عند عبد القاهر – أوجب ، وذلك أن توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الأغلب للعطف » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٩٥ ، وينظر جمل عبد القاهر ص ٢٠ ، ٣٢ .

(٦) المثال زيادة من ط ، وهو في المتن .

(٧) جمهور النحويين على أن النصب في مثل ما مثل به المصنف مختار لا متعين كما قال =

وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مَعْنَوِيًّا[1] وَجازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ مِثْلُ : مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍ ، وَإِلاَّ تَعَيَّنَ النَّصْبُ مِثْلُ : مَالَكَ وَزَيداً ، وَمَا شَأْنُكَ وعَمَراً ، لأَنَّ الْمَعْنَى : مَا تَصْنَعُ ..

وإنما تعين النصب[2] لتعذر العطف ، وهو فعل صريح ، وإذا جاز مثل ذلك مع معنى الفعل فهو في صريح الفعل أجوز .

قوله : « وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مَعْنَوِيًّا وَجَازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ » .

مثل : ما لزيد وعمرو ، لأنه الأصل فلا حاجة إلى تكلف من جهة أخرى[3] .[4] .

والفرق بينه وبين الأول : أن الأول فعل صريح فجاز معه النصب مع جواز العطف[5] لقوته ، وهذا معنى ليس بفعل ، فلم يقو تلك القوة ، فلذلك تعين العطف[6] .

قوله : « وَإِلاَّ تَعَيَّنَ النَّصْبُ » .

أي : وإن لم يجز العطف فيتعين النصب لتعذر العطف[7] ، فيجب الرجوع إلى تقدير

= المصنف وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع .

وينظر في هذا : شرح الرضي ١ / ١٩٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٠ - التذييل والتكميل ٣ / ٤٧١ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩٩ - التصريح ١ / ٣٤٥ .

(١) في بعض نسخ المتن : (وإن كان الفعل معنى) .

(٢) (النصب) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٣) (من جهة) ساقطة من ط .

(٤) ذكر الرضي معنى هذا القول ثم قال معقبا : « ... وليس بشيء لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب ، وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريا ، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا : لم لا يجوز مخالفة الأصل لداع وإن لم يكن ضروريا » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ١٩٦ - وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٠٢ .

(٥) في ب : (مع وجود العطف) .

(٦) قال الرضي ١ / ١٩٧ : « ... وقال غيره : العطف هو المختار مع جواز النصب .
والأولى أن يقال : إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب ، وإلا فلا ... » ا هـ .

(٧) هذا خلافا للكوفيين ، فإنهم يجوزون - في السعة - العطف على الضمير المجرور =

....

ما لا يستقيم مثل : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا // لأن المعنى : ما تصنع ؟ ٤٨
فحمل عليه عند تعذر العطف[1] الذي هو الأصل .

* * *

= بلا إعادة الجار .

والبصريون يجوزونه للضرورة ، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف ، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدرا لضعفه .

وينظر في هذا : الإنصاف مسألة (٦٥) ٢ / ٤٦٣ وما بعدها .
شرح الرضي ١ / ١٩٧ .

(١) قال الرضي : « ... قال المصنف ها هنا أنه يتعين النصب نظرا إلى لزوم التكلف في العطف .

وقال الأندلسي : يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة . وهو أولى لوروده في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ – بالجر – في قراءة حمزة » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ١٩٧ .

الْحَـــــالُ

الْحَالُ مَا تُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمُفْعُولِ بِهِ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيداً قَائِماً ،

قوله[1] : « الْحَالُ[2] مَا تُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولُ[3] بِهِ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى » .

فقوله : الفاعل أو المفعول به[4] ، احتراز من الصفة[5] لأنها تبين هيئة لا باعتبار كونها[6] فاعلا أو مفعولا[7] ، لكن باعتبار الذات ، وهذه[8] باعتبار نسبة الفعل إليه فاعلا أو مفعولا ، فيتقيد الفعل المذكور[9] بها ، فإذا قلت : جاء زيد راكبا ، فقد حكمت على المجيء المذكور[10] بقيد الركوب .

---

(١) في ط : (قال) .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٠٤ : « ... أخذ يذكر المشبهات بالمفعول من المنصوبات ، فأولها الحال » ا هـ .

وقال الزمخشري : « ... شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها » ا هـ . المفصل ص ٦١

وقد أوضح الفارسي هذه العلاقة بقوله : « ... الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك ، وذلك قولك : جاءني زيد راكبا ، وخرج عمرو مسرعا ، فمعنى هذا : خرج عمرو في حال الإسراع ووقت الإسراع ، فأشبهت ظروف الزمان ، ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة كما عملت في الظروف ، فقالوا : في الدار زيد قائما ، فعمل فيها المعنى الذي هو (في الدار) ... » ا الإيضاح ص ١٩٩

وينظر : المقتضب ٤ / ٢٢٩ ، ٣٠٠ - أصول ابن السراج ١ / ٢٥٨ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٥٣ .

(٣) هذا ما ذكره ابن السراج وتبعه ابن جني والزمخشري .

ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢٥٨ - اللمع لابن جني ص ١٤٥ - المفصل ص ٦١ .

(٤) (به) زيادة من ب .

(٥) فصل الرضي القول في هذه المسألة بما يطول بذكره المقام .

وينظر : شرح الرضي ١ / ١٩٨ .

(٦) في ب ، حـ : (كونه) وهو تحريف لأن الضمير للهيئة .

(٧) في ط : (ولا مفعولا) .

(٨) في أ : (وهذا) وهو سهو من الناسخ .

(٩) (المذكور) ساقطة من أ . (١٠) في حـ : (المذكر) وهو تحريف .

وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً ، وَهَذَا زَيْدٌ قَائِماً . وَعَامِلُهَا الْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَعْنَاهُ .

وقوله[1] : لفظا[2] أو معنى[3] ، احتراز من أن يتوهم أن الفاعلية والمفعولية في اللفظ خاصة .

فمثال الفاعل أو المفعول[4] لفظا : ضربت زيدا قائما ، تجعل (قائما) حالا من أيهما شئت .

ومثال الفاعل المعنوي : زيد في الدار قائما[5] ، تجعل (قائما) حالا[6] لأن التقدير : استقر في الدار[7] ، و (في الدار) قائم مقامه .

ومثال المفعول المعنوي : هذا زيد قائما ، لأن المعنى : المشار إليه قائما زيد[8] .

قوله[9] : « وَعَامِلُهَا الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ أَوْ مَعْنَاهُ »[10] .

لأن العامل : ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب ، والمعنى المقتضى للإعراب كونه ..

---

(١) في ب : (وقولهم) .

(٢) أي : لفظيا ، بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام ، سواء كانا ملفوظين حقيقة أو حكما .

(٣) أي : معنويا ، بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه . الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢٦١ .

(٤) في ، ب ، حـ ، ط : (والمفعول) .

(٥) عقب الرضي على قول المصنف هذا بقوله : « ... وفيه نظر ، لأن (قائما) حال من الضمير في الظرف ، وهو فاعل لفظي ، لأن الفاعل المستكن كالملفوظ به ، فهو كقولك : زيد خرج راكبا ، ولا كلام في كون (راكبا) حالا عن الفاعل اللفظي ، وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن (زيد) إلا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٠١

(٦) قوله : (تجعل قائما حالا) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٧) ينظر ما ذكر في تعلق الظرف في باب المبتدأ والخبر ص ٣٦٢ مع الهامش رقم (٤) .

(٨) فـ(قائما) في المعنى مفعول لمدلول (هذا) ، أي : أشير ، أو : أنبه . ينظر : المقتضب ٤ / ١٦٨ – شرح الرضي ١ / ٢٠٠ .

(٩) (قوله) ساقطة من حـ .

(١٠) في المقتضب ٤ / ١٦٨ : « ... فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل =

خالا ، وكونه حالا[1] إنما يتقوم بالفعل اللفظي أو المعنوي إذ به حصلت الحالية[2] وإلا كان صفة .

قوله : « وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً »[3] .

لأنها لو لم تكن كذلك لالتبست بالصفة في مثل قولك : ضربت زيدا الراكبَ .

= لأنها مفعول فيها » ا هـ .

وينظر أيضا ٤ / ٣٠٠ ، سيبويه ١ / ٢٠ .

وقال الرضي : « ... ويعني (بشبه الفعل) : ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر .

ويعني (بمعنى الفعل) : ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور ، وحرف التنبيه نحو : ها أنا قائما – عند من جوز هاء التنبيه من دون اسم الإشارة – ، واسم الإشارة نحو : ذا زيد راكبا ، وحرف النداء نحو : يا ربنا منعما ... وحرف التشبيه نحو : زيد كعمرو راكبا ، وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو : زيد عمرو مقبلا ، والمنسوب نحو : أنا قرشي مفتخرا ، واسم الفعل نحو : عليك زيدا راكبا .... » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٢٠١

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(١) (وكونه حالا) ساقطة من أ .

(٢) زاد في ب : (الحالية فيه) .

(٣) هذا مذهب الجمهور . قال المبرد : « ... لأنه نصب على الحال ولا تكون الحال إلا نكرة » ا هـ .

المقتضب ٤ / ١٥٠ .

وينظر أيضا ٤ / ١٦٨ – سيبويه ١ / ٢٠ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٠ .

ومذهب يونس والبغداديين جواز مجيء الحال معرفة نحو : جاء زيد الراكب ، قياسا على الخبر .

قال سيبويه ١ / ٢٥٥ : « ... وأما يونس فيقول : مررت به المسكين على قوله : مررت به مسكينا . وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام ، ولو جاز هذا لجاز : مررت بعبد الله الظريف ، تريد ظريفا ، ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا ، كأنه قال : لقيت المسكين » ا هـ . =

قوله : « وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةٌ غَالِباً »[1] .

لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم ، بخلاف النكرة فإن وصفها بغني .

قوله : «

[٧]   .. أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ   ....

= ومذهب الكوفيين أن الحال إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسيء .

وينظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش ٢ / ٦٣ – شرح الرضي ١ / ٢٠١ شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٧ – التذييل والتكميل ٣ / ٦٠٧ ، ٧٧٠٨ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣٧ – شرح ابن عقيل ١ / ٦٣٠ ، ٦٣١ – المطالع السعيدة ٢ / ٧ – شرح الأشموني ٢ / ١٧٢ .

(١) لا يقع صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ ، وعلل لذلك ابن مالك بقوله : « ... للحال شبه بالخبر ولصاحبها شبه بالمبتدأ ، ومن ثم لم يكن صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ كما لم يكن المبتدأ نكرة إلا بمسوغ ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف كقوله تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا ﴾ ، أو بإضافة كقوله تعالى : ﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ ... ومن مسوغات تنكيره تقديم الحال عليه كقولك : جاء راكبا رجل ... ومن مسوغات تنكير صاحب الحال اعتماده على نفي أو نهي ..... » ا هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ وينظر : ابن الطراوة وأثره في النحو ص ٨٥ .

٧ = جزء من صدر بيت من الوافر للبيد بن ربيعة العامري ، وهو بتمامه :

فأرسلها العراك ولم يذدها   ولم يشفق على نغص الدخال

والشاهد فيه قوله : (العراك) حيث وقع حالا مع كونه معرفا بالألف واللام ، والحال لا يكون إلا نكرة . وقد خرج النحاة هذا الشاهد تخريجات كثيرة منها :

الأول : أن (العراك) مصدر في معنى النكرة وإن كان اللفظ معرفة ، وهذا قول سيبويه والمبرد وجمهور النحويين .

قال سيبويه ١ / ١٨٧ : « وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها =

....

....

= العراك ، قال لبيد بن ربيعة :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

كأنه قال : اعتراكا ، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام ... وإنما شبه بهذا حيث كان مصدرا وكان غير الاسم الأول » اهـ .

الثاني : أن (العراك) مصدر معمول لفعل محذوف هو الحال ، أي : تعترك العراك ، وهذا قول الفارسي ، قال : « ... فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهدك وطاقتك ، ورجع عوده ، على بدئه ، وأرسلها العراك ، وهذه معارف وهي أحوال .

فالقول : أن هذه الأشياء ليست أحوالا ، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ، فالتقدير : طلبته يجتهد ، وأرسلها تعترك ، فدل (جهدك) و (العراك) على : (يجتهد) و (العراك) ، فالفعل هو الحال في الحقيقة ، وهذه الألفاظ دالة عليه » اهـ .
الإيضاح العضدي ص ٢٠٠ .

الثالث : أن (العراك) معمول لحال محذوفة ، أي : معتركة العراك .

الرابع : أن (العراك) نعت لمصدر محذوف ، أي : فأرسلها الإرسال العراك ، وليس بحال ، ونسب هذا إلى ابن الطراوة .

الخامس : أن (العراك) مصدر : عارك يعارك معاركة وعراكا ، وهو في موضع الحال مع أنه معرفة لأنه في تأويل النكرة ، أي : معتركة ، على سبيل الضرورة والشذوذ ، وهذا قول ابن يعيش في شرحه ٢ / ٦٢ .

السادس : أن بعض النحاة أنشدوا البيت برواية : فأوردها العارك ... وزعم أن (العراك) مفعول ثان لـ (أورد) .

وقد وجدت أن هذا الأخير هو الأقرب احتمالا ورواية الديوان تؤيده فقد ورد الشاهد في شرح الديوان ص ٨٦ (ط الكويت) برواية : فأوردها العراك ... وعليها فلا شاهد في البيت.
(العراك) : ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء .
(يذدها) : يطردها . (نغص) : يقال : نغص البعير ، إذا لم يتم شربه .
(الدخال) : أن يداخل البعير الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية .
وينظر : سيبويه ١ / ١٨٧ - المقتضب ٣ / ٢٣٧ - شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٠٠ - الإفصاح للفارقي ص ٢٣٢ - المفصل ص ٦٣ - =

قوله : « وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ ، وَنَحْوُهُ[1] مُتَأَوَّلٌ » .

وفي تأويله وجهان ، أحدهما : أنها[2] في المعنى نكرات وإن كان اللفظ معرفة ، فمعنى : أرسلها العراك : أرسلها معتركة ، ومررت به وحده : أي منفردا[3] .

والوجه الثاني : وهو اختيار الفارسي أن التقدير : أرسلها تعترك العراك ، فالحال[4] هو الفعل المحذوف ، و (العراك) مصدر على حاله[5] .

وكذلك : مررت به وحده ، تقديره : ينفرد وحده ، فالحال محذوف وهو (ينفرد) ، و (وحده) مصدر على حاله .

= الأمالي الشجرية ١ / ١٥٤ ، ٢ / ٢٨٤ - الإنصاف ٢ / ٨٢٢ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٠٦ - المرتجل ص ١٦٣ - التوطئة ص ١٦٩ - المقرب ١ / ١٥١ - شرح ابن يعيش ٢ / ٦٢ ، ٤ / ٥٥ - شرح الرضي ١ / ٢٠٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٦ - التذييل والتكميل ٣ / ٧٢١ - التوضيح ٢ / ٣٠٤ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣١ شرح ابن عقيل ٢ / ٢٤٨ - الهادية للأردبيلي ص ١٠٦ - لباب الإعراب ص ٣٤٨ - الكافي ٢ / ٥٣٩ - العيني ٣ / ٢١٩ - خزانة الأدب ١ / ٥٢٤ - الهمع ١ / ٣٣٩ - المطالع السعيدة ٢ / ٧ - التصريح ١ / ٣٧٣ - اللسان : (عرك) ، (نغص) ، (دخل) . الأعلم على سيبويه ١ / ١٨٧ .

(١) (ونحوه) ساقطة من ح ، ط .
ومثله : طلبته جهدك ، وطلبته طاقتك ، ورجع عوده على بدئه ، وجاءوا قضهم بقضيضهم .
ينظر : سيبويه ١ / ١٨٧ - الإيضاح للفارسي ص ٢٠٠ . المفصل ص ٦٣ - الإنصاف ٢ / ٨٢٣ - لباب الإعراب ص ٣٤٩ .

(٢) (أنها) ساقطة من ح .

(٣) هذا قول سيبويه والمبرد وجمهور النحويين ، وقد ذكرت قول سيبويه في حديثي عن الأوجه التي وردت في الشاهد السابق .
وينظر : سيبويه ١ / ١٨٧ - المقتضب ٣ / ٢٣٧ .

(٤) في أ : (والحال) .

(٥) ينظر قول الفارسي الذي أثبته في الوجه الثاني من الأوجه التي خرج عليها الشاهد السابق وينظر : الإيضاح ص ٢٠٠ .

قوله : « فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكِرَةً وَجَبَ تَقْدِيمُهَا »[١] .

لأنها لو أتت متأخرة لالتبست بالصفة ، فقدمت لتتميز .

قوله : « وَلاَ تَقَدَّمُ عَلَى العَامِلِ المَعْنَوِيِّ بِخِلاَفِ الظَّرْفِ » .

لأنه العامل المعنوى ليس يقوى قوة اللفظي ، فإذا تأخر ضعف لأنه وضع غير موضعه ، // فقد يضعف[٢] العامل اللفظي بالتأخر[٣] ، فهذا أجدر بدليل جواز : لزيد ضربت ، وامتناع : ضربت لزيد[٤] .

٤٩

وقوله : بخلاف الظرف ، لأن الظروف أتسع فيها لكثرتها ، واغتفر فيها[٥] مالا[٦] يغتفر في غيرها[٧] .

---

(١) فيقال : جاءني راكبا رجل ، وذلك لتخصص النكرة بتقديمها لأنها في المعنى مبتدأ وخبر ، ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل : ضربت رجلا راكبا ، ثم قدمت في سائر المواضع – وإن لم تلتبس – طردا للباب . ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٠٤ ع الفوائد الضيائية ٢ / ٢٦٨ – أصول النحو ١ / ٢٥٩ – التذييل والتكميل ٣ / ٧٣٤ .

(٢) في ب : (فقد ضعف) .

(٣) في حـ : (بالتأخير) .

(٤) هذا معنى قول الفارسي : « ... لأن معنى الفعل أضعف من الفعل المحض ، وإذا كان الفعل المحض يضعف عمله فيما تقدم عليه بدلالة قولهم : زيد ضربت ، وامتناعهم من رفع (زيد) لو أخر فأوقع بعد (ضربت) – فأن يضعف عمل المعنى فيما تقدم عليه أجدر ، فلذلك أجازوا : في الدار زيد قائما ، وفي الدار قائما زيد ، ولم يجيزوا : قائما في الدار زيد ، لما تقدم على المعنى ، لأن هذا مفعول صحيح في الأصل ، وإنما شبه بالظرف للمشابهة التي بينهما ، فلا يجب أن يسوي به » ا هـ . وينظر : اللمع ص ١٤٦ . الإيضاح ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٥) في حـ : (فيه) .

(٦) في أ ، ط : (ما لم) وما أثبته أوجه .

(٧) قال الرضي : « ... وأما إذا كان الحال أيضا ظرفا أو جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور ، وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن يقع موضعا لا يقع غيرها فيه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٠٥ .

قوله : « وَلاَ عَلَى المَجْرُورُ فِي الاْلأَصَحِّ »[1] .

وهو مذهب أكثر البصريين[2] ، ووجهه : أنه إذا كان مجرورا فالحال في المعنى له ، وحكمه منسحب على الحال في المعنى ، فكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك على[3] ما هو في حكمه ، فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حال المجرور ، ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم ، فلا يصار إلى سواه[4] بمجرد القياس .

وتمسك الآخرون[5] بكونه حالا ، وقد كثر تقديم الحال في كلامهم حتى صار ذلك معلوما غير محتاج إلى نقل في موضع مخصوص ، فجعلوا الباب كله واحدا .

والصحيح ما تقدم .

---

(١) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٠٩ : « ... فلذلك إذا قلت : مررت قائما بعمرو ، كان الحال من المضمر الفاعل في (مررت) لا من (عمرو) . ويتبين بمثل : مررت قائمة بهند ، فيتعين المنع ، ومررت قائما بهند فيتعين الجواز » ا هـ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) في سيبويه ١ / ٢٧٧ : « ... واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجل ، فان قال قائل : أجعله بمنزلة : راكبا مر زيد ، وراكبا مر الرجل ، قيل له : فإنه مثله في القياس ، لأن (فيها) بمنزلة (مر) ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ... ومن ثم صار : مررت قائما برجل ، لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل والعامل (الباء) ، ولو حسن هذا لحسن : قائما هذا رجل .... » ا هـ .
وقال الرضي ١ / ٢٠٤ : « ... فسيبويه لا يجيزه أصلا نظراً إلى ضعف الظرف ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو : زيد قائما في الدار ... فأما مع تأخر المبتدأ فإنه وافق سيبويه » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ١٧١ .

(٣) (على) زيادة من ط . (٤) في حـ : (ما سواه) .

(٥) قال أبو حيان : « ... قال المصنف في الشرح ما ملخصه : يجوز ذلك للسماع ولضعف دليل المنع ، فالسماع نحو : ﴿ ما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ فـ (كافة) حال من (للناس) ... وهذا الذي ذهب إليه المصنف من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف شيء ذهب إليه من المتأخرين الفارسي وابن كيسان وابن برهان » ا هـ .
التذييل والتكميل ٣ / ٧٤٥ – ٧٤٧ – وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ورقة١٢ / أ الإيضاح للفارسي ص ٢٠٠ – شرح اللمع لابن برهان ص ١٢٢ – ١٣٢ – ابن كيسان النحوي ١٥٨ – ١٦٥ . شرح الرضي ١ / ٢٠٧ – الارتشاف ٢ / ٦٥١ – التصريح ١ / ٣٧٩ – الأشموني ٢ / ١٧٦ .

قوله : « وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالاً » .

لقيامه بمعنى الحالية ، فلا[1] حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى[2] تكلفه لاستقلال ما يدل على الهيئة[3] مثل : هذا بسرا[4] أطيب منه رطبا ، فـ (بُسْراً) و (رطبا)[5] حالان لاستقلالهما بدلالة الهيئة وليسا مشتقين[6] .

---

(١) في أ : (ولا) .

(٢) في ج : (وإلى تكلفه) .

(٣) هذا قول تفرد به المصنف وخالف فيه جمهور النحويين .

قال الرضي ١ / ٢٠٧ : « ... هذا رد على النحاة فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال ، وإن كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ، قالوا لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق ، فقالوا في نحو (هذا بسرا أطيب منه رطبا) : هذا مبسرا أطيب منه مرطبا ، أي كائنا بسرا وكائنا رطبا ، و : ﴿ هذه ناقة الله لكم ﴾ أي : دالة .

قال المصنف – وهو الحق – : لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق ... » اهـ . وينظر : مبسوط الأحكام ورقة ١٨٤ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٣ .

(٤) (البسر) : ما لون ولم ينضج ، وإذا نضج فقد أرطب . اللسان (بسر)

(٥) في نسخ الشرح : (فرطبا وبسرا) وما أثبته يوافق ما في المثال .

(٦) مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا مشتقة ، فإذا جاءت جامدة أولت بالمشتق ، غير أن بعض الأحوال لم يمكن تأويله بمشتق .

مثال ذلك ما مثل به المصنف لأنها دلت على طور فيه تفصيل ، ومثله أن تكون نوعا لصاحبها نحو : هذا مالك ذهبا ، أو أن تكون فرعا لصاحبها نحو : هذا ذهبك خاتما ، أو أن تكون أصلا لصاحبها نحو : هذا خاتمك ذهبا ، أو أن تكون دالة على سعر نحو : بعته البر مدا فصاعدا ، أو أن تكون موطئة نحو قوله تعالى : ﴿ إنا أنزلناه قرآن عربيا ﴾ أو أن تدل على عدد نحو قوله تعالى : ﴿ فتم ميقات ربه أربعين ليلة ﴾ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٧ ، ٢٠٨ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣٣ – ١٤٥ – التوضيح ٢ / ٢٩٧ – ٣٠٠ – شرح ابن عقيل ١ / ٦٢٨ – الأشموني ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ – المطالع السعيدة ٢ / ٤ ، ٥ – الهمع ١ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ التصريح ١ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

....

وقد اختلف العلماء في (بُسْراً) ومثله : ما العامل فيه ؟

فذهب قوم إلى أن عامله اسم الإشارة[1] .

---

(١) صرح المصنف بنسبة هذا القول إلى الفارسي في شرح المفصل ٢ / ٢٦١ ، وكذا الرضي في شرحه ١ / ٢٠٨ ، وابن يعيش في شرحه ٢ / ٦٠ ، ٦١ ، والمصنف هنا ص ٥١٥ -

قال ابن يعيش - مثبتا نص الفارسي - : « ... وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحال الأول ما في (هذا) من معنى الإشارة والتنبيه ، والعامل في الحال الثاني (أفعل) ، قال : وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم (بسرا) من أن يكون : (هذا) أو (أطيب) أو مضمرا ، وهو (إذ كان) أو (إذا كان) .

فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أطيب) وقد تقدم عليه ، لأن أفعل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله ... فأما قول الفرزدق :

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت   جنى النحل أو ما زودت منه أطيب

فضرورة ، وإذا كان كذا لم يعمل (أطيب) في (بسرا) لتقدمه عليه .

وإذا لم يجز أن يكون العامل (أفعل) كان إما (هذا) وإما المضمر ، فإن أعملت فيه المضمر - الذي هو (إذ كان) - لزم أن يكون العامل في (إذ) المضمرة (هذا) أو ما فيه معنى الفعل غيره .

فإذا كان العامل كذلك ولم يكن بد من إعمال عامل في الظرف أعملت (هذا) في نفس الحال واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر ، وإذا كان ذلك كذلك كان ما قاله الناس من أنه منصوب على إضمار (إذ كان) على إرادتهم : هذا الكلام ، لا حقيقة لفظه .

وأما قولهم : (تمرا) فالعامل فيه (أطيب) ، ولا يمتنع أن يعمل فيه وإن لم يعمل في (بسرا) لأن ما تأخر عنه لا يمتنع أن يعمل فيه) . ا هـ .

والذي وجدته للفارسي ونص عليه في الإيضاح ص ٢٠١ ، والمسائل الحلبية ورقة ١٣١ ، ١٣٢ هو أن (بسرا) و (تمرا) منصوبان على الحالية بإضمار (إذا كان) .

قال في الإيضاح : « ... وقولهم : هذا بسرا أطيب منه تمرا ، فـ (بسرا) و (تمرا) انتصبا في الحال ، ومعنى الكلام : هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان تمرا » ا هـ .

وينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٧٧٨

هذا .. وقد نسب أبو حيان إلى الفارسي قولا ثالثا في المسألة ، وهو أن العامل في الحالين =

....

وقوم[1] إلى أنه (أطيب منه)[2] ، وهذا[3] هو الصحيح[4] .

= هو أفعل التفضيل ، قال : « ... وذهب المازني في الأظهر من كلامه ، والفارسي في تذكرته ، وابن كيسان وابن جني وابن خروف وهو اختيار ابن عصفور في بعض كتبه إلى أن أفعل التفضيل عامل في الحالين معا ، فـ (بسرا) حال من الضمير المستكن في (أطيب) و (رطبا) حال من الضمير المجرور في (منه) ، والعامل فيهما (أطيب) » ا هـ .

التذييل والتكميل ٣ / ٧٧٩

وينظر : ابن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ص ١٧١ – المقرب ١ / ١٥٥ .

(١) ذكره سيبويه ضمنا ، ونسبه أبو حيان إلى المازني والفارسي – في تذكرته – وابن كيسان وابن جني وابن خروف وابن عصفور في أحد قوليه . التذييل والتكميل ٣ / ٧٧٩

قال سيبويه ١ / ١٩٩ : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا ... وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضمار (إذا كان) – فيما يستقبل – و (إذ كان) – فيما مضى – ... ولو كان على إضمار (كان) لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لأن (كان) قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة . فليس هو على (كان) ولكنه حال » ا هـ .

وقال ابن مالك موجها قول سيبويه السابق : « ... فهذا نص منه على أن تقدير (كان) لم تدع إليه حاجة من قبل العمل ، بل من قبل تقريب المعنى ، والعامل إنما هو (أفعل) » ا هـ . شرح التسهيل ورقة ١٢٦ / ب .

وينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٧٧٩ .

(٢) (منه) ساقطة من ط .

(٣) (هذا) ساقطة من أ ، ط .

(٤) مذهب المبرد وابن السراج والزجاج والسيرافي والفارسي – في أحد أقواله – واختيار ابن عصفور في أحد قوليه أن (بسرا) و (رطبا) منصوبان على الحالية بإضمار (كان) التامة . وبه قال ابن يعيش . قال المبرد (المقتضب ٣ / ٢٥١) : « ... ومثل ذلك قولك : هذا بسرا أطيب =

....

والأول غير مستقيم لأمور منها :

أن اسم الإشارة إذا تقيد بحال لم يكن الخبر مقيدا به بدليل قولهم : هذا زيد قائما ، فإن الخبر بـ (زيد) عن المشار إليه غير مقيد بالقيام[1] .

فإن زعم زاعم أنه مقيد بأنه : إذا كان قائما فهو زيد أيضا ، فإخباره بـ (زيد) إنما هو في حال[2] القيام ، لم يستقم[3] لأنه يؤدي إلى أن يكون غير (زيد) في غير حال القيام[4] .

= منه تمرا ، فإن أومأت إليه وهو بسر ، تريد : هذا إذ صار بسرا أطيب منه إذا صار تمرا . وإن أومأت إليه وهو تمر قلت : هذا بسرا أطيب منه تمرا ، أي : هذا إذ كان بسرا أطيب منه إذ صار تمرا ، فإنما على هذا يوجه لأن الانتقال فيه موجود » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ - شرح السيرافي ٣ / ٣٠٦ - الحلبيات للفارسي ص ١٣١ ، ١٣٢ - الارتشاف ٢ / ٦٥٥ ، ٦٥٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٧ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ - مبسوط الأحكام ورقة ١٨٤ التصريح ١ / ٣٨٤ - المفصل ص ٦٣ . شرح الوافية للمصنف ١ / ٢١٤ .

(١) أورد الرضي هذا القول - نقلا عن المصنف - ثم عقب عليه قائلاً : « ... وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف . أما أولا فإنه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الأمثلة ، فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقديهما معا ليس في غيره .

وأما ثانيا فلأن المدعي في المثال المذكور المتنازع فيه أن المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال أخرى وهو لم يبين - في نحو : هذا زيد قائما - إلا استحالة تقيدهما بحال واحدة .

ولو سلم أيضا اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال أخرى .

فالحق إذن أن يقال : العامل في الحال الأول أيضا أفعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) (حال) في هامش أ .

(٣) في أ : (يستقيم) وهو خطأ ظاهر .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢١٤ ، ٢١٥ .

....

فإن زعم زاعم أن ذلك من قبيل المفهوم ، وهو[1] غير لازم ، فليس الأمر كما زعم لما بيّنا أن الحال حكم بالتقييد على ما قيد به كقولك : جاءني زيد راكبا ، فأنت حاكم على المجيء المذكور بقيد الركوب ، فلو قدر المجيء من غير ركوب كان مخالفة للمنطوق به[2] لا للمفهوم .

وإنما المفهوم[3] أمر وراء ذلك ، وهو عكس ، وذلك هو[4] : تقدير غير الركوب عند عدم المجيء .

فإن ثبت ذلك ، فلو جعلنا الإخبار بـ (زيد) مقيدا بالقيام كان الإخبار بجاءني المقيد بالركوب ، فكما لا يستقيم[5] تقدير المجيء من غير ركوب // فكذلك لا يستقيم تقدير (زيد) من غير قيام ، وذلك فاسد ، وإذا لم يكن الخبر مطلقا - غير مقيد - فسد المعنى .　٥٠

الثاني[6] : أن الشيء إذا قيد بحال لزم منه أن يكون على تلك الحال في قصد المتكلم .

---

(١) في ط : (فهو) .
(٢) و (به) ساقطة من ب ، حـ ، ط .
(٣) (وإنما) المفهوم) في هامش حـ .
(٤) (هو) ساقطة من أ .
(٥) في ب ، حـ ، ط : (فكما لم يستقم) .
(٦) هذا معنى قوله في شرح الوافية ١ / ٢١٦ : « ... ومنها أنك إذا قلت : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، وجعلت معنى الإشارة عاملا في (بسرا) وجب أن يكون في حال الاشارة (بسرا) لأن المعنى : أشير إليه في حال كونه بسرا، فإذا كان على غير حال البسرية امتنع ، ونحن قاطعون بجواز ذلك سواء كان بلحا أو بسرا أو رطبا » اهـ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٦١ ، ٢٦٢ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٨٥ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٤ .

. . . .

فإذا جعل (بُسْرًا) معمولا لـ (هذا) وجب أن يكون في حال الإشارة (بُسْرا) لا غيره ، ونحن نعلم أن المعنى المقصود بخلاف ذلك ، حتى لو قال - عند وجود بلح أو رطب - : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، كان مستقيما .

الثالث : أنا نقول : تمر نخلتي[1] بسرا أطيب منه رطبا ، وزيد أحسن ما يكون أفضل منك أحسن ما تكون[2] ، والمعنى بحاله ، والمتعلق أمر معنوي ، وإذا وجب[3] تعلقه هاهنا بالخبر وجب تعلقه في المسائل الأُخَر به ضرورة لأن[4] المعنى واحد ، وإلا لم يكن المعنى واحدا[5] .

الرابع : أن تفضيل الشيء على نفسه لا يعقل إلا باعتبارين ، وإذا جعلت[6] (بسرا) من تتمه هذا بقيت الأفضلية للشيء على نفسه باعتبار حال واحدة[7] .

الخامس : أن (أطيب) نسبته إلى البُسْرية والرُطَبية[8] نسبة واحدة ، وقد وجد عمله في (رطبا) فوجب عمله في الآخرُ[9] .

---

(١) في حـ : (تمر نخلي) ، وفي ط : (تمر نخلتي) .

(٢) في سيبويه ١ / ١٩٩ ، ٢٠٠ : « ... ومنه : مررت برجل أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون ، وبرجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون ، وهو أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون ، فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٣ / ٢٥٠ - شرح الرضي ١ / ٢٠٨ - مبسوط الأحكام ورقة ١٨٥ -

(٣) في ب ، حـ : (وإذا وجد) .

(٤) في ب ، حـ : (ضرورة أن) .

(٥) في أ : (واحد) بالرفع ، وهو خطأ ظاهر .

(٦) في ط : (جعل) .

(٧) في أ : (حال واحد) وفي حـ : (حالة واحدة) .

(٨) في أ ، ب ، حـ : (والتمرية) ولا يستقيم هذا مع ما مثل به .

(٩) ينظر : شرح الوافية للمنصف ١ / ٢١٦ - شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢٦٢ .

....

فلا وجه لمن قال[1] : (العامل فيه اسم الإشارة) سوى ما استبعده من أن يكون أفعل التفضيل عاملا فيما قبله ، ولا يقابل ذلك شيئا مما ذكرناه[2] .

ولا بعد في عمل (أفعل) في الحال متقدمة لشبهه بالفعل ، كما يعمل[3] في الظرف[4] ، ولا يلزم من قصوره عن العمل في المفعول به[5] أن لا يعمل في الحال[6] .

فقد ثبت أن العامل (أطيب) في هذه المسألة وفي أمثالها .

وممن قال إن العامل اسم الإشارة أبو علي الفارسي[7] ، ولم يأت بشيء غير ما ذكرته[8] ، واستبعد عمل (أفعل) فيما قبله[9] .

---

(١) زاد في ب : (فيه) . (٢) أي : من الأوجه السابقة .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢١٧ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢٦٢ .

(٣) في حـ : (إعمال) .

(٤) في ب ، ط : (الظروف) .

(٥) (به) ساقطة من ب ، حـ .

(٦) قال أبو حيان : « ... واحتج لهذا المذهب بأن (أفعل) أقوى من هذه الألفاظ العاملة بما تضمنه من معنى الفعل من جهة أنها قد أشبهت الفعل في أنها لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث كما أن الفعل كذلك ، وأنها على وزن الفعل ، وأن لفظ الفعل موجود فيها ، وأنها دلت على الفعل المعلق في قوله تعالى : ﴿ أعلم من يضل عن سبيله ﴾ التقدير : يعلم من يضل عن سبيله ، فاستغني بـ (أعلم) عن إضمار الفعل المعلق ، فساغ لذلك عندهم تقديم الحال التي عملت فيها عليها ... ولا يلزم من إجراء (أفعل) مجرى الفعل في العمل في الحال والظرف للأشياء التي ذكرت أن تعمل في المفعول به ، إذ ما أشبه الشيء لا يعطى حكم ذلك الشيء » ا هـ .

التذييل والتكميل ٣ / ٧٨٠ .

(٧) هذا أحد أقوال ثلاثة أثبتها للفارسي في هذه المسألة ، وهذا القول ما نقله ابن يعيش عن الفارسي في تذكرته .

وينظر : الهامش رقم (١) ص ٥١٠ ، الهامش رقم (٤) ص ٥١١ .

(٨) في هامش حـ : (أكثر مما ذكرته) .

(٩) قال أبو حيان : « ... والذي نختاره أن أفعل التفضيل عامل في الحالين » ا هـ .

التذييل والتكميل ٣ / ٧٨٠ .

وَيَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً ، فَالِاسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، أَوْ بِالْوَاوِ ، أَوْ بِالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ .

قوله : « وَيَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً » .

لأنها حكم ، والأحكام تكون في المفردات وفي الجمل[1] كما في خبر المبتدأ[2] .

وإنما كانت[3] الجملة خبرية لأن الأحكام الخبرية لا تكون إلا لما يحتمل الصدق والكذب ، فوجب أن تكون كذلك .

قوله : « فَالِاسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ والضَّمِيرِ ، إوْ بِالْوَاوِ ، أَوْ بِالْضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ »[4] .

فلابد من الواو على الأصح[5] لأن الحال في المعنى إنما هي مقدرة بجزء هذه الجملة– وهو الجزء الثاني– فقصدوا إلى[6] الإتيان بما يشعر بالحالية داخلا على الاسم

---

(١) في ب ، حـ ، ط : (في المفرد وفي الجملة) .

(٢) هذا معنى قوله في شرح الوافية ١ / ٢١٠ :

« وأوقعوا في موضع الحال الجمل ما لم تكن من باب الإنشاء وسل

يقول : إن الجملة الخبرية تقع حالا لأنه في معنى الخبر ، فكما لا يقع الإنشاء خبرا فكذلك لا يقع حالا » اهـ .

وقال الرضي ١ : ٢١١ : « ... أما جواز كون الحال جملة فلأن مضمون الحال قيد عاملها ، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد .

وأما وجوب كونها خبرية فلأن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك (جاءني زيد راكبا) : أن المجيء – الذي هو مضمون العامل – واقع وقت وقوع الركوب – الذي هو مضمون الحال – ومن ثمة قيل : إن الحال يشبه الظرف .

والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية – بالاستقراء – وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟

وأما الإيقاعية نحو : بعث وطلقت – فإن المتكلم بها لا ينظر أيضا إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع ، بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ إن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه » ا هـ .

(٣) في أ ، ب : (وتكون الجملة) ، وفي حـ : (وقد تكون الجملة) وما أثبته أوجه .

(٤) (على ضعف) ساقطة من أ .

(٥) في حـ ، ط : (على الأفصح) . (٦) (إلى) ساقطة من أ .

....

الأول ، فلذلك ضعف حذف الواو . وقد جاء : كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ ، وهو قليل[1] .

---

(1) في انفراد الجملة الاسمية بالضمير وحده - كما مثل المصنف - ثلاثة أقوال :

الأول : قول الفراء وتبعه كل من الزمخشري والمصنف ، وهو أن ذلك نادر شاذ .

يدل على ذلك أن الفراء أضمر الواو مع قوله تعالى : ﴿ أوهم قائلون ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون ﴾ الآية ٤ / الأعراف .

فقال : « ... وقوله ﴿ أو هم قائلون ﴾ الواو مضمرة ، والمعنى : أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو وهم قائلون ، فاستثقلوا نسقا على نسق ، ولو قيل لكان جائزا ، كما تقول في الكلام : أتيتني واليا أو وأنا معزول ، وإن قلت : أو أنا معزول ، فأنت مضمر الواو » ا هـ . معاني القرآن ١ / ٧٢

ويقول الزمخشري : « ... فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى في ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة » ا هـ . المفصل ص ٦٤

وأما المصنف فقد جعله من القليل النادر كما هو واضح من عبارته .

الثاني : قول الأخفش ، وهو أن الجملة إذا كان خبر المبتدأ فيها اسما مشتقا متقدما فلا يجوز دخول الواو عليه ، فلا يجوز عنده : جاء زيد وحسن وجهه ، تريد : ووجهه حسن ، لأنك لو أزلت الواو لانتصب (حسن) فكنت تقول : مررت بزيد حسنا وجهه .

وقال أبو حيان : « ... وهذا الذي قاله الأخفش ليس بلازم لأنك إما أن تقدر الحال اسما مفردا فتنصب - كما ذكر - أو جملة ابتدائية تقدم خبرها على المبتدأ فيها فترفعه على أنه خبر مقدم منوى به التأخير ، فكأن الواو دخلت على المبتدأ » ا هـ .

التذييل والتكميل ٣ / ٨٣٦ - وينظر الارتشاف ٢ / ٦٦٥ .

الثالث : قول سيبويه والجمهور ، وهو جواز انفراد الجملة الابتدائية بالضمير وحده ، وهو فصيح كثير في لسان العرب ، قال تعالى : ﴿ اهبطوا بعضكم لبعض ﴾ وقال : ﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾ .

قال سيبويه : « ... وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في ، كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي : كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل ... ومن رفع (فوه إلى في) أجاز الرفع في قوله : رجع فلان عوده على بدئه » ا هـ . سيبويه ١ / ١٩٥ ، ١٩٦

وينظر : المقتضب ٣ / ٢٣٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ٦٨ ، ٦٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ - شرح الرضي ١ / ٢١١ ، ٢١٢ - التذييل والتكميل ٣ / ٨٣٥ ، ٨٣٦ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٦٦ ، ٢٦٧ - التوضيح ٢ / ٣٥٠ - شرح ابن عقيل =

قوله : « وَالمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ » .

٥١ يعني : من // غير واو لأنه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجارٍ عليه في اللفظ فأُجْري مُجْراه في الاستغناء عن الواو ، واحتيج إلى الضمير كما احتيج في الأصل إلى ضمير(١) .

قوله : « وَمَا سِوَاهُمَا بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا » .

وهي ثلاثة أقسام : مضارع منفي ، وماض منفي ، وماض مثبت ، اشتركت في أن تكون بالواو والضمير أبو بأحدهما وهو إما بالواو وإما بالضمير(٢) ، وذلك ثلاثة أقسام ، صارت تسعة أوجه : جاءني زيد وما يتكلم غلامه ، وما يتكلم عمرو ، ما يتكلم غلامه(٣) .

وجاءني زيد وما خرج غلامه ، وما خرج عمرو ، ما خرج غلامه(٤) .

وجاءني زيد وقد خرج غلامه ، وقد خرج عمرو ، قد خرج غلامه(٥) .

= ١ / ٦٥٥ – الأشموني ١ / ١٨٨ – الهمع ١ / ٢٤٦ .

(١) في شرح الرضي ١ / ٢١٢ : « ... وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى ، فجاءني زيد يركب ، بمعنى : جاءني زيد راكبا ، ولا سيما هو يصلح للحال وضعا ، وبين الحالين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو .

وقد سمع : قمت وأصك عينه ، وذلك أما لأنها جملة وإن شابهت المفرد ، وإما لأنها بتقدير : وأنا أصك ، فتكون اسمية تقديرا .

ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما ... » ا هـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢١٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٦ .

(٢) في ط : (إما الواو وإما الضمير) .

(٣) ثلاثة أمثلة للمضارع المنفي أولها بالواو والضمير ، وثانيها بالواو ، وثالثها بالضمير .

(٤) ثلاثة أمثلة للماضي المنفي ، أولها بالواو والضمير ، وثانيها بالواو ، وثالثها بالضمير .

(٥) ثلاثة أمثلة للماضي المثبت ، أولها بالواو والضمير ، وثانيها بالواو ، وثالثها بالضمير .

هذ .. وقد ذكرت هذه الأمثلة في نسخ الشرح على غير هذا النسق ، فقد تقدم الماضي المثبت على الماضي المنفي ، وكذا تقدم ما كان الرابط فيه الضمير على ما كان فيه الواو ، وقد رتبتها على هذه الصورة لتوافق القسمة التي خطها المصنف في المتن .

وَلاَبُدَّ فِي الْمَاضِي الْمُثْبَتَ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً . وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ : رَاشِداً مَهْدِيًّا . وَيَجِبُ فِي الْمُؤَكَّدَةِ مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، أَيْ : أُحُقُّهُ . ...

[قوله : « وَلاَبُدَّ فِي الْمَاضِي الْمُثْبَتِ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةٍ »][1] .

قوله : « وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ : رَاشِداً مَهْدِيًّا » .

وذلك[2] عند قيام القرائن كما تقدم في مثله[3] .

قوله : وَيَجِبُ فِي الْمُؤَكَّدَةِ[4] مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، أَيْ : أُحُقُّهُ » .

وإنما وجب في ذلك لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف ، فاستغنى عن التصريح بالعامل الذي هو (أحقه) .

---

(١) أغفل المصنف ذكر هذه العبارة في الشرح ، كما أنه لم يعلق عليها مكتفيا بما مثل به قبل نحو : جاءني زيد وقد خرج غلامه ، وقد خرج عمرو ، قد خرج غلامه .

وما ذهب إليه المصنف من اشتراط وجوب (قد) ظاهرة أو مقدرة مع الماضي هو مذهب البصريين ووافقهم الفراء من الكوفيون .

قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ أو جاؤكم حصرت صدورهم ﴾ الآية ٩٠ / النساء : « ... وقد قرأ الحسن : ﴿ حصرة صدروهم ﴾ ، والعرب تقول : أتاني ذهب عقله ، يريدون : قد ذهب عقله ، وسمع الكسائي بعضهم يقول : فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير ، فإذا رأيت (فعل) بعد كان ففيها (قد) مضمرة ... » ا هـ . معاني القرآن ١ / ٢٨٢

وذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش من البصريين إلى جواز وقوع الفل الماضي حالا بدون (قد) لا ظاهرة ولا مقدرة .

وينظر : الإنصاف مسألة (٣٢) ١ / ٢٥٢ – وما بعدها – المقتضب ٤ / ١٢٤ ، ١٢٥ – معاني الزجاج ٢ / ٩٥ ، ٩٦ – الإيضاح للفارسي ص ٢٧٧ – المفصل ٦٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٦٧ – شرح الرضي ١ / ٢١٣ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢٦١ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ – التذييل والتكميل ٣ / ٨٤٩ – الأشموني ٢ / ١٩١ – الهمع ١ / ٢٤٧ – خزانة الأدب ١ / ٥٥٢ .

(٢) (ذلك) زيادة من ط .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٦٨ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٠ .

(٤) قال الرضي : « ... هذا على مذهب من قال : إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية ، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضا كقوله تعالى : ﴿ ولا تعثوا في الأرض مفسدين ﴾ » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢١٤ .

وَشرْطُهَا أَنْ تَكُونَ مُقَرِّرَةً لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الاِسْمِيَّةِ .

قوله : « وَشرْطُهَا أَنْ تَكُونَ مُقَرِّرَةً لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الاِسْمِيَّةِ » .

ليتحقق ما ذكرناه[1] ، لأنها إذا لم تكن مقررة[2] لمضمون جملة اسمية كانت غير مؤكدة كما في قولك : جاءني[3] زيد راكبا .

ولو قلت : زيد أبوك منطلقا ، لم يستقم إذ ليس في (الانطلاق) ما يقرر معنى (الأبوة) ، وليس في الجملة ما يصح تقييده بها[4] فتكون غير مؤكدة ، فلذلك لم يستقم : زيد أبوك منطلقا .

* * *

(١) قال في شرح الوافية : « ... ويجب حذف عامل الحال المؤكد لما في الكلام من القرينة الدالة على العامل واللفظ قائم مقامه .

وفسرها بأنها التي تأتي لتقدير مضمون الخبر في الجملة الاسمية كقولك : زيد أبوك عطوفا ، والمعنى : زيد أبوك أحقه عطوفا ، لأنه لا يستقيم تقييد الأبوة بحال لفساد المعنى ... وهذا التفسير للمؤكدة أولى لتحقق معنى التوكيد فيها بتحقيق المؤكد الذي هو الأبوة ، ولبيان وجوب حذف العامل فيها فيصح الانقسام .

ومن فسر المؤكدة بأنها التي عملت بدليل غير الحال فيه ، فيدخل : دعوت الله سميعا ، و ﴿ قائما بالقسط ﴾ و ﴿ ولي مدبرا ﴾ ونحو ذلك لا يكون فيه شيء مما ذكرناه فإن التقسيم فيما لا يختلف الحكم فيه ضائع » ا هـ . شرح الوافية ١ / ٢١٨ - ٢٢٠

وما ذهب إليه المصنف من تقدير العامل وجوبا هو مذهب سيبويه .

وقال الزجاج : العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو : أنا حاتم سخيا .

وقال ابن خروف : العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو : أنا عمرو شجاعا .

قال الرضي : « والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره ، كأنه قال : يعطف عليه أبوك عطوفا » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٢١٥

وينظر : سيبويه ١ / ٢٥٦ ع ٢٦٠ - التسهيل ص ١١٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٧ .

(٢) (مقررة) ساقطة من أ ، حـ .

(٣) في حـ ، ط : (جاء) . (٤) (بها) ساقطة من حـ ، ط .

التَّمييــــزُ

التَّمْيِيزُ مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ ....

قوله[1] : « التَّمْيِيزُ مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ » .

فقوله : ما يرفع الإبهام ، جنس يدخل تحته التمييز وغيره كالحال والصفة وأشباههما .

وقوله : المستقر[2] ، احتراز من مثل قولهم : أبصرت عينًا جارية ، فإنه[3] يرفع الإبهام عن الذات[4] ، ألا ترى أن قولك : (عينا)[5] محتملة للجارية والمبصرة وغيرهما !

فإذا قلت : (جارية)[6] فقد بينت ذاتا مبهمة ولكنه ليس بمستقر في أصل وضعه ، وإنما وقع الإبهام عند المخاطب لحصول الاشتراك وهو موضوع دال على ذات معينة في كل موضع يطلق فيه ، بخلاف (عشرون) فإنه لم يكن دالا على ذات معينة في أصل[7] وضعه ، فإذا قلت : (المستقر) خرج الاسم المشترك المذكور ونظائره[8] .

وقوله : عن ذات ، احتراز من الحال ونظائرها فإنها ترفع الإبهام ولكن عن غير ذات .

وقوله[9] : مذكورة أو مقدرة ، يشمل نوعي التمييز : المنتصب عن المفرد // ٥٨ والنسبة على ما يفصل .

فإن قيل : قولنا : (رجع القهقري) وأمثاله من المصادر يرفع الإبهام المستقر عن ذات ، لأن (القهقري) نوع لم يكن مفهوما من قولك : (رجع) في أصل

---

(١) في ط : (قال) . (٢) في أ ، ب ، ح : (مستقر) .

(٣) في ب : (فإنها) . (٤) في ح : (عن ذات) .

(٥) في ب ، ح : (عين) . (٦) في أ ، ب : (مبصرة) وما أثبته أوجه .

(٧) قال في شرح الوافية ١ / ١٢١ : « ... فقوله (المستقر) ليخرج نحو : هذه ذات قرء حيض ، فقولك : (حيض) رفع الإبهام في (قرء) لاحتماله الطهر والحيض ، وليس بتمييز لأن (القرء) له دلالة على كل واحد منهما بخلاف نحو (عشرين) فإنه لا دلالة له على (دراهم) ولا (دنانير) لا بظهور ولا اشتراك » اهـ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٧٢ – شرح الرضي ١ / ٢١٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٨٣ .

(٨) قدم الناسخ هذه العبارة ف ب ، ح عن قوله : (المستقر) . (٩) في ح : (ذات مذكورة) وهو تكرار .

فَالْأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ غَالِباً إِمَّا فِي عَدَدٍ نَحْوُ : عِشْرُونَ دِرْهَماً – وَسَيَأْتِي –

وضعه ، كما أن (الدرهم) لم يكن مفهوما من قولك : (عشرون)[1] ، فقد دخل في الحد ما ليس منه .

والجواب : أن (القهقري) وشبهه بيان لهيئة الرجوع لا لذات الرجوع ، والرجوع اسم للذات[2] بوضعه له ، فالقهقري – في قولك : رجع القهقري – مثل : راكبا – في قولك[3] : جاءني زيد راكبا – لأنه بيان لهيئته[4] ، وقد خرج عن[5] ذلك بقوله : (عن ذات) .

قوله : « فَالْأَوَّلُ عَنْ[6] مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ غَالِباً » .

يعني بالأول : تمييز الذات المذكورة ، وذلك لا يكون[7] إلا عن مفرد مقدار غالبا ، عددا ، أو وزنا ، أو كيلا ، أو مساحة ، أو ما هو بمنزلته من مقادير معروفة[8] عند المخاطب[9] .

قوله : « إِمَّا فِي عَدَدٍ نَحْوُ : عِشْرُونَ[10] دِرْهَماً . وَسَيَأْتِي » .

[أي] : في باب العدد[11] لأنه أخص به لئلا يتكرر ذكره .

---

(١) في أ : (عشرون درهما) ولا يستقيم المثال بهذه الزيادة .
(٢) في أ : (والرجع يتعلق بالذات) .
(٣) سقط من حـ ما بين : (قولك) السابقة وهذه .
(٤) في ب ، ط : (لهيئة) . (٥) (عن) ساقطة من حـ .
(٦) قال الرضي : « ... لفظة (عن) في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال : أفعلت هذا عن أمرك وعن تقدمك ، أي : أن أمرك سبب لحصوله ، فالتمييز صادر عن المفرد ، أي : المفرد لإبهامه سبب له ، أو عن نسبه في جملة أو شبهها ، أي : النسبة سبب له لأنك تنسب شيئا إلى شيء في الظاهر ... ويجوز أن يقال : أن (عن) في هذه المواضع بمعنى (بعد) كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ ، والأول أولى » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ٢١٦ ، ٢١٧
(٧) في ط : (وهو لا يكون) .
(٨) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ٢٨٦ – الأشموني ٢ / ١٩٦ .
(٩) في أ : (عند المخاطبين) .
(١٠) في ط : (عشرين) (١١) ينظر ص ٧٩٠ .

وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ : رِطْلٌ زَيْتاً ، وَمَنَوانِ سَمْناً ، وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ، فَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ جِنْساً إِلاَّ أَنْ تُقْصَدَ الأَنْوَاعُ ، وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ بِتَنْوِينٍ أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَة جَازَتِ الإِضَافَةُ ، وَإِلاَّ فَلاَ ....

قوله : « وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ : رِطْلٌ زَيْتاً .... »[1] .

يعني : في غير العدد مع كونه مقدارا .

قوله : « فَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ جِنْساً إِلاَّ أَنْ تُقْصَدُ الْأَنْوَاعُ ، وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ » .

يعني بالجنس : ما يطلق على القليل والكثير من جنسه كالتمر والعسل ، فيفرد لأنه لا يستقيم فيه جمع على ما تقدم في المصادر[2] ، إلا أن تقصد[3] الأنواع دالا عليها فيجب الجمع لصحبته وقصد الدلالة عليه[4] كما تقدم[5] .

قوله : « ثُمَّ إِنْ كَانَ بِتَنْوِينٍ أَوْ بِنُونِ[6] التَّثْنِيَةِ جَازَتِ الْإِضَافَةُ » .

لأنه[7] أمكنت إضافته ، وكما يرفع الإبهام بالنصب يرفع بالإضافة ، فجاز الوجهان لاستواء دلالتهما على الغرض المقصود .

قوله : « وَإِلاَّ فَلا » ، أي : وإن لم يكن تنوين أو نون تثنية[8] فلا تجوز الإضافة

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٢٩٨ ، ٣٠٣ – شرح الرضي ١ / ٢١٧ – الكافي ١ / ١٦٤ .

(٢) ينظر قوله ص ٣٩٢ . (٣) في أ : (قصد) وهو تحريف .

(٤) في أ : (عليها) .

(٥) قال في شرح الوافية ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ : « ... وغير العدد إن كان تمييزه من أسماء الأجناس التي لا واحد لها تتميز كـ (زيت) و (عسل) و (جبن) و (ماء) ونحوه كان مفردا لأن مثل ذلك لا يصح تثنيته ولا جمعه لفقدان شرط ذلك فيه ، إلا أن يقصد الأنواع فيجب حينئذ تثنيته – إن قصد نوعان – وجمعه – إن قصد ثلاثة أو أكثر ، فالأول كقولك : عندي رطل زيتا ، والثاني : زيتين ، والثالث ، زيوتا » ا هـ .

وينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٧٥ – شرح الرضي ١ / ٢١٩ – أصول النحو ١ / ٢٦٩ .

(٦) في ب ، حـ : (أو نون) .

(٧) في ط : (لأنها) . (٨) في أ : (أو بنون التثنية) .

وذلك لتعذرها لأنه إن كان في مثل : (عشرين درهما) تعذرت الإضافة[1] إذ لا يستقيم حذف النون مع الإضافة ولا بقاؤها ، فتعذرت الإضافة .

وكذلك : على التمرة مثلها زبدا ، إذ لا يمكن إضافة (مثلها) إلى (زبد) مع بقاء[2] الضمير ، وإن حذف فسد المعنى[3] .

قوله : « وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ » .

هذا[4] هو الثاني من أقسام المفرد - والأول هو المقدار - وهو : كل نوع أضيف إلى جنسه كقولك : خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجًا[5] ، وما أشبهه .

قوله : « وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ » .

لأنه ليس من باب المقادير ، والإضافة مستقيمة وهي الأصل في الباب ، فكانت أولى لذلك[6] .

---

(١) في أ : (إضافة) ، وفي ط : (إضافته) . (٢) (بقاء) ساقطة من ط .

(٣) في سيبويه ١ / ٢٩٨ : « هذا باب ما ينصب نصب (كم) إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام ، وذلك ما كان من المقادير نحو قولك : ما في السماء موضع كف سحابا ، ولي مثله عبدا ، وما في الناس مثله فارسا ، وعليها مثلها زبدا ، وذلك أنك أردت أن تقول : لي مثله من العبيد ، ولي ملؤه من العسل ، وما في السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا كما حذفت في (عشرين) حين قال : عشرون درهما ، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ... » ا هـ .
وينظر : أيضا ١ / ٣٠٣ - المقتضب ٢ / ١٤٢ - المفصل ص ٦٥ .

(٤) (هذا) زيادة من ط .

(٥) (الساج) : ضرب من الشجر . و (السياج) : الحظيرة من الشجر تجعل حول الكرم والبستان . اللسان (سيج) وينظر حاشية الجرجاني على الرضي ١ / ٢١٧ .

(٦) قال في شرح الوافية ١ / ٢٢٥ : « ... إن النوع الذي يتبين جنسه يجوز أن ينصب الجنس كقولهم : ثوب خزا ، وباب ساجا ، وإن كان الخفض قياسه - وهو الكثير - تشبيها له بتمييز المقادير ، لأنك إذا قلت (ثوب) احتمل أن يكون من خز ومن قطن وغيره ، فإذا قلت : (خزا) أو (قطنا) فقد بينت إبهام ذات مذكورة ، ولم يجر مجرى المقادير في لزوم النصب لما في =

وَالثَّانِي عَنْ نسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَاضاهَاها نَحْوُ : طَابَ زَيْدٌ نَفساً ، وَزَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً ، وَأُبُوَّةً ، وَدَاراً ، وَعِلْماً . أَوْ فِي إضَافَةٍ نَحْوُ : يُعْجِبُنِي طِيْبُهُ أَباً ، وَأُبُوَّةً ، وَدَاراً ، وَعَلْماً . وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً ....

قوله : « وَالثَّانِي عَنْ نَسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَاضَاهَاهَا[1] نَحْوُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً // وَزَيْدٌ طَيِّبٌ[2] أَباً ، وَأُبُوَّةً وَدَاراً ، وَعِلْماً . أَوْ فِي إِضَافَةٍ نَحْوُ : يُعْجِبُنِي طِيْبُهُ أَباً ، وأُبُوَّةً ، وَدَاراً وَعِلْماً ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ[3] فَارِساً »[4] .

٥٣

فالتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد بها إلى أمر – وهو الذات المقدرة[5] – يتعلق بالمذكور ثم يميز الأمر بعد ذلك ، فلولا ذلك لم يكن ثم ما يحتاج إلى تمييز[6] لأن قولك : (طاب زيد) لا إبهام في واحد منهما ، وإنما الإبهام نشأ عن نسبة (الطيب) إلى أمر يتعلق بـ (زيد) فاحتيج إلى تفسير الإبهام[7] .

= (ثوب) و (باب) من بيان الذات من جهة أخرى ، بخلاف قولك : (عشرون) ونحو » اهـ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٧٣ – المقتضب ٣ / ٢٦٠ – التصريح ١ / ٣٩١ .

(١) وهو شبه الجملة من اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : زيد متفقيء شحما ، أو اسم المفعول مع مرفوعه نحو : الأرض مفجرة عينا ، أو أفعل التفضيل مع مرفوعه نحو : (أنا أكثر منك مالا وخير مستقرا) ، أو الصفة المشبهة مع مرفوعها نحو : زيد طيب أبا ، أو المصدر نحو : أعجبني طيبه أبا .
وكذلك كل ما فيه معنى الفعل نحو : حسبك بزيد رجلا ، وويلم زيد رجلا ، ويالزيد فارسا .
ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٠ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٢٦ .

(٢) سقط من حـ : (نفسا وزيد طيب) .

(٣) (الدر) : العمل من خير أو شر ... ومنه قولهم : لله درك ، أي : عملك ، يقال هذا لمن يمدح ويتعجب ، فإذا ذم قيل : لا در دره . اللسان : (درر) .

(٤) قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٢٧ : « ... إن بعضهم يزعم أن قول القائل : (لله دره فارسا) حال من الضمير في (دره) أو من (زيد) وغيره حسبما يذكر بعده . وليس بمستقيم ... لأنه لو كان حالا لوجب أن يكون مدحه مقيدا بكونه على هذا الحال » ا هـ .
وينظر شرح الرضي ١ / ٢٢٠ – المقتضب ٣ / ٣٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٠

(٥) قوله : (وهو الذات المقدرة) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

(٦) في ط : (ما يحتاج تفسيره للإبهام إلى تمييز) .

(٧) في ب ، جـ ، ط : (فاحتيج إلى تفسيره للإبهام) وما أثبته أوجه .

ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْماً يَصِحُّ جَعْلُهُ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِمُتَعَلِّقِهِ ، وَإِلاَّ فَهُوَ لِمُتَعَلِّقِهِ ....

وكذلك في الإضافة فإنه قد يضاف الشيء إلي أمرٍ والمراد إضافته إلى ما يتعلق به مثل نسبة الجملة سواء ، فيأتي التمييز أيضا . وهذا[1] الذي يسميه النحويون . تمييز جملة[2] .

قوله : « ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْماً يَصِحُّ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِمُتَعْلِقِّهِ ، وَإِلاَّ فَهُوَ لِمُتَعَلِّهِ » .

يريد : أن التمييز قد يكون اسما راجعا إلى المنسوب إليه ، وقد يكون راجعا إلى أمر[3] يتعلق به كما في قولك : (طاب زيد أبا) ، فجائز أن يكون (زيد)[4] هو (الأب) ، وجائز أن يكو (الأب)[5] لمن ولده . وكذلك إذا قلت : (أبوة) فجائز أن يكون لكل واحد من المسميين ، فهذا معنى قوله : (جاز أن يكون له ولمتعلقه)[6] .

فإن لم يكن الاسم[7] صالحا لذلك كان لمتعلق من انتصب عنه على حسب مدلوله كقولك : دارا ، وعلما ، فليس يحتمل (دارا) و (علما) جهتين كما احتمله (أبا) و (أبوة) ، ولا[8] يحتمل إلا جهة واحدة على حسب مدلوله[9] .

---

(١) في ب : (وهو) .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢١٦ – شرح ابن عقيل ١ / ٦٦٤ – المطالع السعيدة ٢ / ٢٤ –
(٣) زاد في ط : (أمر آخر) وكذا في هامش حـ .
(٤) (زيد) ساقطة من أ .
(٥) (الأب) ساقطة من حـ .
(٦) في شرح الرضي ١ / ٢٢١ : « ... وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، فإن (رجلا) في : (كفى زيد رجلا) صح أن يكون لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لمتعلقه ، وكذا (علما) صح أن يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح أن يكون صفة لمتعلقه » ا هـ .
وينظر : الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢٩٣ .
(٧) في ط : (فإن لم يكن إلا اسما) وهو تحريف .
(٨) في أ : حـ : (فلا) .　　　(٩) ينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ١٩٨ .

قوله : « فَيُطَابِقُ فِيهِمَا مَا قُصِدَ[1] إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جِنْساً إِلاَّ أَنْ تُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ » .

يريد بالمطابقة : التثنية - إن قصد التثنية - والجمع - إن قصد الجمع - وقوله : فيهما ، يعني إذا جعلته للأول أو لمتعلقه في نفسه[2] ، فمن ذلك : طاب زيد أبا ، وقصدت[3] إلى أن (الأب) هو (زيد) وجب أن تقول : طاب زيد أبا ، فلو ثنيت (زيدا) - على هذا المعنى - لقلت : طاب الزيدان أبوين ، وتجمع إذا جمعت .

ولو قصدت بقولك (أبا)[4] : أبا لزيد - وقصدت به واحدا[5] - لقلت : طاب زيدا أبا ، فإن قصدت إلى (أب) و (أم) أو (جد)[6] قلت : طاب زيد أبوين ، فإن قصدت إلى جماعة من آبائه قلت : طاب زيدا آباء ، فيطابق بـ (الأب) من هو له .

وقوله : إلا أن يكون جنسا ، مثل قولك : أبوه ، وعلما ، فإنك تأتي به مفردا إذا قصدت[7] إلى معنى الأبوة والعلم من حيث هي أبوة وعلم ، لأنه تعذر جمعه على ما تقدم .

وقوله : // إلا أن تقصد الأنواع ، والدلالة عليها فيجب حينئذ[8] التثنية والجمع على حسب[9] القصد كما تقدم[10] . ٥٤

---

(١) في ب : (فيطابق ما قصد فيهما) ، وفي ح : (فيطابق فيهما إلا أن يكون ...) .

(٢) (في نفسه) ساقطة من ب ، ح . (٣) في أ ، ط : (وقصد) .

(٤) (أبا) ساقطة من أ . (٥) في أ : (واحد) بالرفع وهو خطأ ظاهر.

(٦) في أ : (وقصدت إلى الأب أو أم أو جد) ، وفي ط : (الأب أو الأم أو الجد) .

(٧) زاد في ط : (به) . (٨) (حينئذ) ساقطة من ط .

(٩) (حسب) ساقطة من ب .

(١٠) ينظر : ص ٥٢٦ - وينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٢٨ .

قوله : « وَإِنْ كَانَ[1] صِفَةً كَانَتْ لَهُ وَطِبْقَهُ، وَاحْتَمَلَتِ الْحَالَ » .

يعني به مثل قولهم : لِلَّهِ دَرُّهْ فَارِساً[2] ، فإن التمييز قوله : (فارسا) وهو في المعنى للضمير[3] في (دَرُّهُ) ، وهذا معنى قوله : (كانت له) .

ويجب أن تكون مطابقة له ، فلو قلت : لله دَرُّهُمَا ، لقلت : فارسين[4] ، وكذلك لو جمعت قلت : لله دَرُّهُم فرسانا[5] .

وقال قوم : هو حال[6] ، والمعنى - : التعجب منه في حال كونه فارسا - عندهم .

والصحيح أنه تمييز لأن المعنى على مدحه مطلقا بالفروسية ، وإذا جعل حالا اختص المدح فيتقيد ، فيتغير[7] المعنى المقصود ، فلذلك قال الأكثرون بكونه تمييزا[8] .

---

(١) في حـ : (وإن كانت) .

(٢) ينظر الهامش رقم (٣) ص ٥٢٥ .   (٣) في حـ : (للمضمر) .

(٤) في ب ، حـ ، ط : (فلو قلت : لله درهما فارسين) وما أثبته الوجه .

(٥) هذا المثال زيادة من ط يتطلبها السياق .

(٦) قال الرضي ١ / ٢٢٢ : « ... قال الأكثرون هي تمييز ، وقال بعضهم ، هي حال ، أي : ما أعجبه في حال فروسيته . ورجح المصنف الأول ، قال : لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية ، فإذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته .

وأنا لا أرى بينهما فرقا ، لأن معنى التمييز عندي : ما أحسن فروسيته ، فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من : ما أحسنه في حال فروسيته .

وتصريحهم بـ (من) في لله درك من فارس ، دليل على أنه تمييز ... » ا هـ .

وينظر : قول المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٢٧ .

(٧) في أ : (فيتعين) وهو تحريف إذ لا يستقيم المعنى المقصود .

(٨) ينظر : سيبويه ١ / ٢٩٩ - وقال المبرد : « ... ومن التمييز : ويحه رجلا ، ولله دره فارسا » ا هـ المقتضب ٣ / ٣٥ وينظر ٣ / ٦٧ - المفصل ص ٦٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ٧٣ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣١ - شرح ابن عقيل ١ / ٦٢٥ - التوضيح ٢ / ٤٩٥ - لباب الإعراب ص ٣٧٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٢٩٥ - المطالع السعيدة ٢ / ٣ ..

وَلاَ يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ . وَالْأَصَحُّ أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ خِلاَفاً لِلْمَازِنِيِّ وَالْمُبَرِّدِ ....

قوله : « وَلاَ يَتَقَدَّمَ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ[1] . وَالْأَصَحُّ أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ خِلاَفاً لِلْمَازِنِيِّ[2] وَالْمُبَرِّدِ »[3] .

وإنما امتنع تقديم التمييز عند المحققين[4] على الفعل لأنه في المعنى فرع عن الفاعل ، والفاعل لا يصح تقديمه ، فالفرع أجدر .

---

(١) (على عامله) زيادة من حـ .

(٢) هو : بكر بن محمد بن بقية – وقيل : ابن عدي – بن حبيب الإمام أبو عثمان البصري من بني مازن بن شيبان بن ذهل .

روي عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد . وروي عنه المبرد واليزيدي وجماعة . كان إماما في العربية متسعا في الرواية ، وقال المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان ، وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه .

له من التصانيف : علل النحو – تفاسير كتاب سيبويه – ما يلحن فيه العامة – الألف واللام – التصريف – العروض – القوافي – الديباج في جامع كتاب سيبويه – كتاب في القرآن .

توفي سنة تسع وأربعين – وقيل : ثمان وأربعين – ومائتين للهجرة .

ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٥٧ – مراتب النحويين ص ١٢٦ – طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢ – نزهة الألبا ص ١٨٢ – أنباه الرواة ١ / ٢٤٦ – بغية الوعاة ١ / ٤٦٣ – الأعلام ٢ / ٤٤ – تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٦٢ .

(٣) قال المبرد (المقتضب ٣ / ٣٦) : « واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل ، فقلت : تفقأت شحما ، وتصببت عرقا . فإن شئت قدمت فقلت : شحما تفقأت ، وعرقا تصببت ... وتقول : راكبا جاء زيد ، لأن العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا . وهذا رأي أبي عثمان المازني » ا هـ .

وفي الكافية الشافية : هو مذهب المازني والمبرد والكسائي – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ .

وفي شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٧٦ : هو مذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد .

وفي الإنصاف ٢ / ٨٢٨ : مذهب بعض الكوفيين ووافقهم أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين .

وفي الأشموني ٢ / ٢٠٢ : هو مذهب الكسائي والمازني والمبرد والجرمي .

(٤) هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين . قال سيبويه ١ / ١٠٥ : « ... وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدي إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء ، =

....

والثاني أن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفات بما انتصبت عنه ، وإنما خولف بها لغوض الإبهام أولًا ثم التفسر ثانيًا ، وتقديمه مما يخل بمعناه .

فلما كان تقديمه بتضمن إبطال[1] معنى كونه تمييزا ، لم يستقم[2] .

فإذا امتنع التقديم في الفعل فهو في غيره أجدر .

* * *

= وتفقأت شحما ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ولا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصله : امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم ، فحذف هذا استخفافا » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ – جمل الزجاجي ص ٢٤٦ – إيضاح الفارسي ص ٣٠٣ – الخصائص ٢ / ٣٨٤ – الحلل لابن السيد ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ – الإنصاف مسألة (١٢٠) ٢ / ٨٢٨ – أسرار العربية ص ١٨٧ – المرتجل ص ١٥٨ ، ١٥٩ – المفصل ص ٦٦ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٧٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٢٩ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٤ – شرح الرضي ١ / ٢٢٣ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٨٦ – الجامع الصغير ص ١٢٧ – لباب الإعراب ص ٣٧٨ – الأشموني ٢ / ٢٠٢ – المطالع السعيدة ٢ / ٢٥ .

(١) في حـ : (إخلال) .

(٢) هذا معنى قول المصنف في شرح المفصل : « ... وإنما لم يجز تقديمه لأنه في المعنى فاعل ، فكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هذا ..

والثاني أن تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز ، فكان في تقديمه إبطال أصله ، إذ حقيقة التمييز أن يميز ما أشكل وهو في المعنى تفسير ، والتفسير لا يكون إلا لمفسر ، والمفسر لابد في المعنى أن يكون مقدما على التفسير ، وإلا لم يكن تفسيرا له ، وفي تقديم التفسير إخراج عن ذلك ، فوجب تأخيره » ا هـ .   الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠

وينظر هذا المعنى أيضا في شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

المُسْتَثْنَى

الُمسْتَثْنَى مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ ، فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الْمُخْرَجُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً بِـ (إِلاَّ) وَأَخَوَاتِهَا . وَالمُنْقَطِعُ هُوَ المَذْكُورُ بَعْدَهَا غَيْرَ مُخْرَجٍ ....

قوله : « المُسْتَثْنَى مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ ، فَالْمُتَّصِلُ هُوَ[1] الْمُخْرَجُ مِنْ[2] مُتَعَدِّدٍ لَفظاً أَوْ تَقْدِيراً بِ (إِلاَّ) وَأَخَوَاتِهَا[3] . والمُنْقَطِعُ هُوَ المَذْكُورُ بَعْدَهَا غَيْرَ مُخْرَجٍ »[4] .

لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحدٍ واحدٍ ، لأن أحدهما[5] مُخْرَج من حيث المعنى – وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع – والآخر غير مُخْرَج[6] .

وإذا اختلفا في الحقيقة التي تفصل [بينهما] تعذر جمعهما بحد واحد .

نعم .. يمكن حدهما بحدٍ واحدٍ باعتبار اللفظ ، وهو أن يقال : [المستثنى] هو المذكور بعد (إلاَّ) وأخواتها[7] .

---

(١) (هو) ساقطة من أ ، ب . (٢) في ب ، حـ ، ط : (عن متعدد) .

(٣) حده المصنف في شرح المفصل بقوله ٢ / ٢٨٤ : « ... هو كل لفظ أخرج به شيء من شيء بـ (إلا) وأخواتها ، فإذا أورد قوله تعالى : ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾ ثم قال : لا تقتلو أهل الذمة ، قلنا : هذا ليس بإخراج وإنما هو تبيين مراد المتكلم باللفظ الأول ، وكذلك لو قيل : قام القوم إلا زيد ، فليس (زيد) داخلا في (القوم) بل هو بمنزلة قولك : قام زيد لا عمرو » ا هـ .
وينظر : شرح الوافية ١ / ٢٣١ – شرح الرضي ١ / ٢٢٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٦ .

(٤)في شرح الوافية ٢ / ٢٣٣ : « ... وغير المخرج المذكور بعد (إلا) وبابها هو المنقطع » ا هـ .

(٥) في أ : (إحداهما) وهو تحريف .

(٦) قال الرضي معقبا – بعد أن ذكر قول المصنف هذا – : .... قلنا : لا نسلم أن كون المتصل مخرجا من متعدد من أجزاء ماهيته ، بل حقيقة المستثنى – متصلا كان أو منقطعا – هو المذكور بعد (إلا) وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا أو إثباتا .
ثم نقول : كون المتصل داخلا في متعدد لفظا أو تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته ، فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في : جاءني القوم إلا حمارا ، لمخالفة الحمار القوم في المجيء » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٢٤ .

(٧) (يمكن) ساقطة من حـ .

....

وقد توهم بعض النحويين[1] أن المتصل هو : المستثنى من الجنس .

وليس بمستقيم ، فإنه قد[2] يكون مستثنى من الجنس وهو غير متصل كقولك – عن قوم ليس فيهم (زيد) –: ضربت القوم إلا زيدا ، فهذا منقطع وهو مستثنى من الجنس ، إلا أن يراد[3] بالجنس : الذي دخل فيه المستثنى في قصد المتكلم ، وأخرج باستثنائه .

وفي تحقيق معنى الاستثناء[4] ثلاثة أقوال :

منهم من يقول : الاستثناء مُبَيِّنٌ لغرض المتكلم بالمستثنى منه .

فهو مثل التخصيص عند هؤلاء في المعنى // لا فرق بينهما إلا من جهة وجوب الاتصال بصيغ مخصوصة[5] .   ٥٥

---

(١) هو قول الفارسي : ذكره أبو حيان بقوله : « ... وذهب أبو علي إلى أن الاستثناء المنقطع : أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، أي : لا يكون المستثنى من آحاد جنس المستثنى منه .
ورد ذلك بقوله : ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ فهذا من جنس المستثنى منه ، وهو منقطع .
وبقولك : رأيت زيدا إلا وجهه ، فـ (الوجه) ليس من جنس (زيد) – لأنه ليس من آحاد جنسه – وهو مع ذلك استثناء متصل باتفاق من النحويين » ا هـ . التذييل والتكميل ٣ / ٥٠٤
وهو أيضا قول ابن جني في اللمع ص ١٥١ ، ١٥٢ .
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٠٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٣ – التوطئة ص ٣٢٠ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٠٣ – المطالع السعيدة للسيوطي ١ / ٤٤١ .

(٢) (قد) ساقطة من ط .

(٣) في أ : (يريد) .

(٤) في ط : (المستثنى) ، وفي حاشية حـ : (أي : المتصل لأن الكلام فيه) .

(٥) في شرح الرضي ١ / ٢٢٥ : « ... فقال بعضهم : نختار أنه غير داخل ، بل (القوم) في قولك : جاء القوم ، عام مخصوص ، أي أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم (زيد) ، وقوله : (إلا زيدا) قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وأنه أراد بالقوم غير (زيد) ... » ا هـ .
وهذا قول الأصوليين . ينظر مبسوط الأحكام للبريزي ورقة ٢٠٢ .
وفي هامش ب : (قول الأسود بن على وأبي على وأبي حاتم) .

....

وهو غير مستقيم لجواز : له عندي عشرة إلا درهما[1] ، و (العشرة) نص في مدلولها ، ولا يصح أن يقال : إن المتكلم بـ (عشرة) أراد بها[2] (تسعة) وذكر (إلا درهما)[3] لتبيين مراده لبطلان النصوصية .

وإجماع النحويين على أن الاستثناء المتصل إخراج ، مبطل له أيضا[4] .

ومنهم من قال[5] : المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى[6] جميعا لمعنى واحد من غير تقدير الأول لمعنى ثم أخرج منه الثاني[7] ، حتى كأن العرب وضعت للتسعة عبارتين ، إحداهما (تسعة) ، والأخرى : عشرة إلا واحدا[8] .

وهو أيضا غير مستقيم[9] لأنا قاطعون بأن المتكلم بقوله : (له[10] عندي عشرة إلا واحدا) معبر بـ (العشرة) عن مدلولها الذي هو خمستان ، و بـ (إلا) عن معنى الإخراج ، وبـ (الواحد) على أنه مخرج ، ولو كان بمثاب (تسعة) لم يستقم فهم هذه المعاني المذكورة منها ، كما لا يستقيم أن يفهم من بعض حروف (تسعة) - عند إطلاقها على مدلولها - معنى آخر ، هذا معلوم من لغة العرب في الطرفين المذكورين .

---

(١) في أ : (دهما) وهو تحريف .
(٢) (بها) ساقطة من أ .
(٣) في ب ، حـ ، ط : (إلا واحدا) وما أثبته يوافق ما مثل به .
(٤) ينظر رد كل من الرضي والتبريزي في شرحيهما .
شرح الرضي ١ / ٢٢٥ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٠٢ .
(٥) هو قول القاضي عبد الجبار ومن تابعه ، وقد ذكره كل من الرضي والتبريزي في شرحيهما وكذا في هامش النسخة (أ) وهي نسخة المصنف . وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٢٥ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٠٢ .
(٦) في أ ، ط : (المستثنى منه) ويلزم التكرار .
(٧) (الثاني) ساقطة من ب ، حـ ، ط .
(٩) في حـ : (وهو غير مستقيم أيضاً) . (١٠) (له) ساقطة من حـ .

....

ثم هو باطل بإجماع النحويين على أنه إخراج ، وأيضاً فإنه لم يعهد بكلمات[1] مركبة – وضعت لمعنى – تعرب في وسطها ، هذا معلوم انتفاؤه من لغة[2] العرب[3] .

والذي حمل الفريقين على مخالفة الإخراج ما توهموه من لزوم الكذب في كل استثناء ، وبيانه أنه إذا قال : (له عندي عشرة) – وقصد إليها على انفرادها[4] بجملتها – ثم أخرج (الدرهم) منها ، كان ما أقرَّ بِهِ أولاً نافيا له ثانيا ، فيلزم الكذب في أحد الأمرين .

وعند ذلك يتعذر الاستثناء في كلام الله تعالى ، فإنه إذا قال : ﴿ فَلَبِثَ فِيْهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إلاَّ خَمْسِينَ عَاماً ﴾[5] – وأراد[6] بـ (ألف سنة) على الإنفراد جميع مدلولها – فقد أخبر بأنه[7] لبث الجميع ، فيستحيل أن يخرج شيء لأنه يؤدي إلى أن يكون لَبْثَ أقلَ من ألفِ سنة[8] ، وقد علم أنه لبث ألفا .

---

(١) في ظ : (فإنا لم نعهد كلمات) .

(٢) في حـ : (من كلام) .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٦٩ : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل : وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب (الأب) إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ... » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٤٠١ – أصول ابن السراج ١ / ٣٤٣ – اللمع لابن جني ص ١٤٩ .

(٤) في أ : (إفرادها) .

(٥) من الآية ١٤ / العنكبوت .

وينظر في إعرابها : الكشاف ٣ / ٢٠٠ – التبيان ٢ / ١٠٣٠ – البحر المحيط ٧ / ١٤٥ – التذييل والتكميل – وفيه القول في اختلاف النحويين في الاستثناء من العدد ٣ / ٥٠٠ وما بعدها .

(٦) في ط : (وأريد) .

(٧) في ب : (أنه) .

(٨) (سنة) غير مثبتة في حـ .

....

وهذا الذي ذكروه يلزمهم أمثاله في غير هذا الباب من الأَبْدَالِ[1] ، كبدل البعض وبدل الاشتمال ، ويستحيل على ذلك أيضا وقوعه في كتاب الله تعالى ، وقد قال الله[2] تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[3] .، وإذا كان يجب من ذكر (الناس) معنى الوجوب[4] معا الوجود على جميعهم فيستحيل أن يذكر مع ذلك ما يدل // على أنه واجب على بعضهم ، إذ يصير المعنى : أمرت الجميع أمرت البعض[5] ، وفي واقت واحد ، وهو باطل .

٥٦

فإن زعم الأولون[6] : أن (الناس) – ها هنا – هم المستطيعون ،وإنما ذَكَرَ المستطيعين[7] لِيُبَيِّنَ[8] به المقصود بـ (الناس) .

كان الرد عليهم ما تقدم[9] وزيادة ، وهو أن التقدير : من استطاع منهم ، بغير خلاف ، والضمير في (منهم) راجع إلى (الناس) ، فيصير المعنى : ولله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين ، وهذا ظاهر الفساد .

---

(١) (الأبدال) ساقطة من ب .

(٢) (الله) زيادة من ب .

(٣) من الآية ٩٧ / آل عمران .

وينظر في الكلام على الآية : سيبويه ١ / ٧٥ ، ٧٦ – المقتضب ٣ / ١١١ ، ٤ / ٢٩٦ – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٥٦ – الكشاف ١ / ٤٤٨ – التبيان ١ / ٢٨١ – البحر المحيط ٣ / ١٠ ، ١١ .

(٤) (معنى الوجوب) ساقطة من ب ، حـ .

(٥) في أ : (أمرت الجميع ما أمرت الجميع) ، وفي ط : (أمرت الجميع ما أمرت البعض) وعلى كلا القولين لا يصح المعنى المقصود .. وما أثبته أوجه لصحة تقدير المعنى عليه .

(٦) وهم الأصوليون وقد ذكر المصنف قولهم ص ٥٣٢ وينظر الهامش رقم (٥) .

(٧) في ط : (وإنما ذكر المستطيعون) بالبناء للمفعول .

(٨) في ب ، حـ : (ليتبين) .

(٩) في أ ، ب ، ط : (على ما تقدم) .

....

وإن زعم الفريق الثاني[1] أن المراد بما سمي به[2] بدلا ومبدلا منه عين ما يفهم منه آخر كما في المستثنى عندهم . كان أظهر فسادا لأن جميع ما تقدم يبطله أيضا ، وكذلك الضمير في (منهم) المذكور لأنه يعود – عنده – على بعض مدلول الكلمة ، وهو فاسد .

وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يكون (الناس)[3] بـ (المستطيعين) جميعا عبارة عن[4] (المستطيعين) ، وفساد هذا مقطوع به .

والمذهب الثالث هو[5] المستقيم المندفع عنه الإشكالات كلها[6] ، ما فروا منها وما لزمهم ، وهو[7] : أن المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر إلى الأفراد من غير حكم الإسناد ، فأخرج منه المستثنى على التحقيق ، ثم حكم بالإسناد بعد تقدير الإخراج ، ولذلك لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالإسناد فيما ذكره إلا بعد تمامه .

فلو ظن ظانٌ أن المتكلم إذا قال : له عندي عشرة – عند نطقه بالتاء من غير أن يعلم قطعه الكلام عليها – أنه مقر بـ (عشرة)[8] مسندا[9] إليها الإقرار لكان مخطئا لعلمنا بأنه يجوز له أن يذكر ما يخرجه قبل الحكم بالإسناد .

فاندفع بذلك إشكال الكذب في الاستثناء والأبدال ، واندفع ما لزم الفريقين فيما ارتكبوه في جميع ما ذكر عنهم[10] .

---

(١) وهم القاضي عبد الجبار ومن تابعه . ينظر ص ٥٣٣ مع الهامش رقم (٥) .
(٢) (به) زيادة من حـ .
(٣) في ط : (بعض الناس) .
(٤) (عن) زيادة من ط .
(٥) في ط : (وهو) .
(٦) ذكر الرضي هذا القول بقوله ١ / ٢٢٥ : « ... وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم ... » ا هـ .
(٧) (وهو) ساقطة من ب ، حـ ، ط .
(٨) في حـ : (بالعشرة) .
(٩) في ط : (مسند) بالرفع وهو خطأ .
(١٠) في ب ، حـ : (عليهم) .

وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ (إِلاَّ) غَيْرَ الصِّفَةِ فِي كَلامٍ مُوجَبٍ ، أَوْ مُقَدَّماً عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ.......................................

قوله : « وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ (إِلاَّ) .... » .

شرع[1] يبين المواضع التي يكون المستثنى فيها منصوبا ، فمنها :

أن يقع بعد (إلا) المذكورة كقولك : قام القوم إلا زيدا .

واشترط أن تكون (إلا) غير صفة لأنها إذا كانت صفة كانت تابعة لما قبلها[2] .

قوله : « فِي كَلاَمٍ مُوجَبٍ » .

احتراز من القسمين اللذين بعد ذلك[3] ، فإنه لا يكون منصوبا على الاستثناء لازما .

قوله : « أَوْ مُقَدَّماً عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ »[4] .

مثل : ما جاءني إلا أخاك أحد . وشرطه : أن يتقدم أحد جزئَي الكلام كالمثال[5] ، فلو قلت : إلا زيدا ما جاءني أخوتك ، لم يجز .

---

(١) (شرع) ساقطة من حـ .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٦٩ : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك . وانتصب (الأب) إذا لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة » اهـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٤٠١ – أصول ابن السراج ١ / ٣٤٣ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٥ – اللمع ص ١٥٠ – المفصل ص ٦٧ – التوطئة ص ٣١٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ – المرتجل ١٨٦ – الفصول الخمسون ص ١٩٠ – شرح ابن يعيش ٢ / ٧٧ – شرح الرضي ١ / ٢٢٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٤ – المقرب ١ / ١٦٧ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٠٤ .

(٣) وهما : غير الموجب ، والمفرغ – ينظر الأول ص ٥٤٤ . والثاني ص ٥٤٧ .

(٤) في المقتضب ٤ / ٣٩٧ : « هذا باب ما لا يجوز فيه البدل ، وذلك الاستثناء المقدم نحو : ما جاءني إلا زيد أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد ، وإنما امتنع البدل لأنه ليس قبل (زيد) ما تبدله منه ، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز ها هنا غيره ... » اهـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣٧١ – أصول ابن السراج ١ / ٣٤٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٤ .

(٥) في أ ، ب : (وشرطه أن يتقدم أحد جزئَي الكلام مثل : ما جاءني إلا أخاك أحد ، كالمثال) وما أثبته أوجه .

أَوْ مُنْقَطِعاً فِي الْأَكْثَرِ ، أَوْ كَانَ بَعْدَ (خَلاَ) وَ (عَدَا) فِي الْأَكْثَرِ ....

قوله : « أَوْ مُنْقَطِعاً فِي الْأَكْثَرِ » .

كقولك : ما جاءني أحد إلا حمارا[1] ، وبعض العرب يقول : إلا حمارٌ ، على البدل[2] .

وليس بشيء لأنه لا يستقيم فيه أحد الأبدال ، فلم يبق // إلا نصبه على الاستثناء . ٥٧

قوله : « أَوْ كَانَ بَعْدَ (خَلاَ) وَ (عَدَا) فِي الْأَكْثَرِ »[3] .

لأنه قد[4] نقل عن بعض[5] العرب أنه[6] يخفض بهما ، لأنهما حرفا جر

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٦٣ : « هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارا ، جاؤا به على معنى : ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى : (ولكن) وعمل فيه ما قبله كعمل (العشرين) في الدرهم ... » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٤١٢ - أصول ابن السراج ١ / ٣٥٣ - الإيضاح للفارسي ص ٢١١ - اللمع لابن جني ص ١٥١ - المفصل ص ٦٨ .

(٢) هو قول بني تميم ، ذكره كل من المبرد وسيبويه وابن السراج .

وقال المبرد : « وتفسير رفعه على وجهين ، أحدهما : أنك إذا قلت : ما جاءني رجل إلا حمار ، فكأنك قلت : ما جاءني إلا حمار ، وذكرت (رجلا) وما أشبهه توكيدا ، فكأنه في التقدير : ما جاءني شيء رجل ولا غيره إلا حمار .

والوجه الآخر : أن تجعل (الحمار) يقوم مقام : من جاءني من الرجال ، على التمثيل كما تقول : عتابك السيف ، وتحيتك الضرب ... » ا هـ . المقتضب ٤ / ٤١٣

وينظر : سيبويه ١ / ٣٦٤ - أصول ابن السراج ١ / ٣٥٣ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٨ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٣٥ - شرح الرضي ١ / ٢٢٨ شرح ابن يعيش ٢ / ٨٠ .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٧٧ : « ... وأما (عدا) و (خلا) فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في (ليس) و (لا يكون) ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا ، كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا ، إلا أن (خلا) و (عدا) فيهما معنى الاستثناء ... » ا هـ .

(٤) (قد) ساقطة من ح . (٥) (بعض) ساقطة من أ .

(٦) في نسخ الشرح : (أنهما) وما أثبته أوجه .

....

عندهم[1] ولم يذكر هذا القولَ سيبويه ولا المبرد[2] .

(١) نسب كل من ابن يعيش والرضي هذا القول – نقلاً عن السيرافي – إلى الأخفشق ، قال الرضي ١ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ : « ... قال السيرافي : لم أر أحدا ذكر الجر بعد (عدا) إلا الأخفش ، فإنه قرنها – في بعض ما ذكره – بـ (خلا) في جواز الجر بها .

وقال – أي السيرافي – : ما أعلم خلافا في جواز الجر بـ (خلا) : إلا أن النصب بها أكثر كما ذكر سيبويه » ا هـ .

وقال ابن يعيش ٢ / ٧٨ : « وبعض العرب يجعل (خلا) حرف خفض ، فيخفض المستثنى على كل حال ، كما أن (حاشي) كذلك ، فيكون لفظها مشتركا بين الحرف والفعل ... وهذا لا خلاف عليه .

وأما (عدا) فهي فعل ، ولم يحك سيبويه ولا أبو العباس المبرد فيها الحرفية ، وإنما حكاها أبو الحسن الأخفش ، فعدها مع (خلا) مما يجر » ا هـ .

هذا .. وممن تبع الأخفش في جواز النصب والخفض بهما سواء : ابن عصفور في المقرب ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ . وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥١ – والسيوطي في المطالع السعيدة ١ / ٤٤٦ ، والهمع ١ / ٢٣٢ – وابن هشام في المغني ١ / ١٤٢ ، والمالقي في رصف المباني ص ٣٦٦ .

(٢) أما قول المصنف : (ولم يذكر هذا القول سيبويه) فصحيح ، فإن سيبويه لم يذكر جواز الجر بعدهما ، وقد أثبت عبارته في الهامش رقم (٣) في ص ٥٣٨ .

وأما قوله : (ولا المبرد) فقد وهم المصنف في هذا تبعا للزمخشري ، فقد ذكر هذا في مفصله بقوله : « ... وبعضهم يجر بـ (خلا) – وقيل : بهما – ولم يورد هذا القول سبيويه ولا المبرد » ا هـ . المفصل ص ٦٧ .

وتبعه المصنف في هذا الشرح ، وكذا في شرح الوافية ١ / ٢٣٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٨٧ . وقد تبع الزمخشري في هذا أيضا ابن يعيش في شرحه ٢ / ٧٨ وقد أثبت عبارته في أعلى هذه الصفحة .

أقول هذا لأن المبرد قد صرح في المقتضب بجواز الجر بعد (خلا) ، وذلك قوله : « ... و (خلا) من قولهم : خلا يخلو . وقد تكون (خلا) حرف خفض ، فتقول : جاءني القوم خلا زيد ، مثل سوى زيد . فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض وفعلا على لفظ واحد ؟ فإن ذلك كثير ، منه (حاشا) وقد مضى تفسيرها . ومثل ذلك (على) ، تكون حرف خفض على حذ قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو قولك : علا زيد الدابة ... والمعنى قريب » اهـ . المقتضب ٤ / ٤٢٦

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢١٠ – اللمع لابن جني ص ١٥٣ ، ١٥٤ – التذييل والتكميل ٣ / ٦٢٥ .

قوله : « أَوْ مَا خَلاَ ، وَمَا عَدَا[1] ، وَلَيْسَ[2] ، وَلاَ يَكُونُ »[3] .

لأنها أفعال مضمر فاعلوها ، فلم يبق إلا نصب المستثنى بها .

وكذلك علة النصب بـ (خَلاَ) و (عَدَا) على مذهب الأكثر[4] .

وما سوى ذلك فمنصوب بالفعل بواسطة (إلا) إن كان ثَمَّ فعل ، وإن لم يكن فالفاعل المستثنى منه بواسطة الحرف ، هذا هو الوجه في مثل قولك : الزيدون إلا أخاك أصحابك .

والتحقيق : أن العامل المستثنى منه في الموضعين لحصول المعنى الناصب فيهما[5] .

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٧٧ : « ... وتقول : أتاني القوم ما عدا زيدا ، وأتوني ما خلا زيدا ، فـ (ما) هنا اسم و (خلا) و (عدا) صلة له كأنه قال : أتوني ما جاوز بعضهم زيدا وما هم فيها ما عدا زيدا ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٤٢٧ - أصول ابن السراج ١ / ٣٥٠ - شرح ملحة الإعراب ص ٤١ .
وجوز الجرمي الجر بعد (ما خلا) و (ما عدا) - ولم يثبت - على أن (ما) زائدة .
شرح الرضي ١ / ٢٣٠
ونسب ابن هشام هذا القول للجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني . ثم قال : « ... فإن قالوا ذلك بالقياس ، ففاسد لأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور ، بل بعده نحو : (عما قليل) (فبما رحمة) . وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه » ا هـ .
المغني ١ / ١٣٤
ونسبه الرماني إلى الكسائي ، قال : « وهو قبيح لأن (ما) لا يزاد أولا » ا هـ .
معاني الحروف ص ١٠٦ .
وقد وجدت أن الفارسي وابن جني لا يقولان بما نسبه لهما ابن هشام .
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢١٠ - واللمع لابن جني ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٢) في بعض نسخ المتن : (وكذا بعد ليس ولا يكون) .

(٣) في المقتضب ٤ / ٤٢٨ : « هذا باب الاستثناء بليس ولا يكون ، اعلم أنهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير - كما وصفت لك في (عدا) و (خلا) - وذلك قولك : جاءني القوم لا يكون زيدا ، وجاءني القوم ليس زيدا . كأنه قال : ليس بعضهم ، ولا يكون بعضهم ... » ا هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٧٦ - أصول ابن السراج ١ / ٣٥٠ - إيضاح الفارسي ص ٢١٠ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٧ - شرح ابن يعيش ٢ / ٨٧ - شرح الرضي ١ / ٢٣٠ .

(٤) ينظر : ص ٥٣٨ مع الهامش رقم (٣) و (٧) .

(٥) لم تثبت هذه العبارة إلا في ط ، وكنت قد عزمت على عدم إثباتها في صلب النص غير =

....

....

= أني وجدت المصنف قد أثبت ما يفيد في معناه نص هذه العبارة في كل من شرحي الوافية والمفصل ، فرأيت إثباتها إتماما للنص وتكميلا للفائدة .

قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٤٢ : « ... وعامله المستثنى منه لأنه يقتضي الإخراج قبولا فانتصب به بواسطة (إلا) تشبيها بالمفعول معه إذ عمل فيه ما يقتضيه قبولا بواسطة حرف . وهذا معنى مناسب في العمل لا ينبغي أن يعدل عنه ... » ا هـ .

وبمثل هذا قال في شرح المفصل ونقله عنه الرضي ، وهو قوله : « ... والعامل فيه المستثنى منه بواسطة (إلا) » ا هـ .

ينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٨٦ ، شرح الرضي ٢ / ٢٢٧ .

ومن الجدير بالإثبات – وبما أوردته من النصوص نقلا عن المصنف – أن للمصنف في العامل في المستثنى قولين ، أحدهما : المستثنى منه بواسطة (إلا) . وهذا قول تفرد به .

والثاني : الفعل – إن كان ثم في الجملة فعل – بواسطة (إلا) – وقد ذكر هذين القولين في هذا الشرح دون غيره من الشروح كما في الصفحة السابقة .

ويبدو أن المصنف قد رجع عن هذا الأخير حيث قال في شرح الوافية ١ / ٢٤٢ : « ... ولا ينبغي أن يجعل للفعل – في : قام القوم إلا زيدا – عمل لأنه يبطل بقولهم : القوم إلا زيد أخوتك ، ولا عامل سوى ما ذكر ... » ا هـ .

وعلى هذا يكون العامل – عند المصنف – هو المستثنى منه بواسطة (إلا) ، وهذا قول لم أجد من قال به قبله .

هذا ... ويقتضي المقام أن أشير بإيجاز إلى ما في هذه المسألة من خلاف بين النحويين : فقد اختلفوا في العامل في المستثنى ما هو ؟ على أقوال :

أحدها : قول سيبويه وهو أن العامل فيه ما قبله من كلام ، يدل على ذلك قوله ١ / ٣٦٠ : « ... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ماقبله ، عاملا فيه ما قبله من الكلام كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما » ا هـ .

وقوله أيضاً ١ / ٣٦٩ : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) حين قلت : له عشرون درهما » اهـ .

وقد فسر النحاة هذا القول بأنه العامل عند سيبويه هو الفعل المتقدم أو معني الفعل =

....

....

= بواسطة (إلا) . وقد نسب هذا القول إلى جمهور البصريين .
ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ - أسرار العربية ص ٢٠١ - شرح ابن يعيش ٢ / ٧٦ - شرح الرضي ١ / ٢٢٦ .

الثاني : قول المبرد وهو أن العامل الفعل المحذوف و (إلا) بدل من هذا الفعل ودليل عليه ، يدل على ذلك قوله في المقتضب ٤ / ٣٩٠ : « ... وذلك لأنك لما قلت : (جاءني القوم) وقع عند السامع أن (زيدا) فيهم ، فلما قلت : (إلا زيدا) كانت (إلا) بدلا من قولك : أعني زيدا واستثنى فيمن جاءني زيدا ، فكانت بدلا من الفعل » ا هـ .

وقوله أيضا في الكامل ٢ / ٨٩ : « ... لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو : جاءني أخوتك إلا زيدا ، كما قال تعالى : ﴿ فشربوا منه إلا قليلا منهم ﴾ ونصب هذا على معنى الفعل و (إلا) دليل على ذلك .

فإذا قلت : (جاءني القوم) لم يؤمن أن يقع عند السامع أن (زيدا) أحدهم ، فإذا قال : (إلا زيدا) فالمعنى : لا أعني فيهم زيدا ، أو استثنى ممن ذكرت زيدا .

ولسيبويه فيه تمثيل ، والذي ذكرت أبين منه » ا هـ .

هذا ... وقد نسب كل من الأنباري وابن يعيش وابن الخشاب والرضي إلى المبرد قولا مخالفا لما أثبت عنه وهو أن العامل (إلا) وحدها ، وتبعه في هذا الزجاج .

ينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ - شرح ابن يعيش ٢ / ٧٦ - المرتجل ص ١٨٦ - شرح الرضي ١ / ٢٢٦ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٤ .

وينظر ما أثبته الأستاذ عضيمه في تعليقه على المقتضب في هامش (١) ٤ / ٣٩٠ .
وقد وجدت أن الزجاج يقول بأن العامل (استثنى) محذوفا . معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧٦ .

الثالث : قول الكسائي من الكوفيين وهو أن العامل فيه - إذا انتصب - (أن) مقدرة بعد (إلا) محذوفة الخبر ، فتقدير (قام القوم إلا زيدا) : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ،

قال الرضي ١ / ٢٢٦ : « ... وليس بشيء إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب (أن) مع اسمها وخبرها لأنها في تقدير المفرد ... » ا هـ . وينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ٧٧ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٤ .

الرابع : قول الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا) العاطفة ، حذف النون الثانية من (إن) وأدغمت الأولى في لام (لا) ، =

....

....

= فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ (إن) ، وإذا تبع ما قبله في الإعراب فبـ (لا) العاطفة ، فكأن أصل (قام القوم إلا زيدا) : قام القوم إن زيدا لا قام ، أي : لم يقم .

قال المصنف في شرح المفصل : « ... وهذا ليس بشيء لأنه غير مستقيم لفظا ومعنى ، أما اللفظ فلأنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك » ا هـ .

الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٨٤

وينظر : الإنصاف ١ / ٢٦١ - شرح الرضي ١ / ٢٢٦ - أصول ابن السراج ١ / ٣٦٧ .

الخامس : قول ابن السراج وهو أن العامل فيه (استثنى) محذوفا كما أن المنادى منصوب بـ (أنادي) ، و (إلا) وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين ، فالمستثنى على هذا القول مفعول به ، وهذا أيضا قول الزجاج .

قال ابن السراج : « ... فتقول على ذلك : ضربت القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا ، فكأنك قلت في جميع ذلك : استثنى زيدا .. » ا هـ . أصول النحو ١ / ٣٤٣ .

وقد ذكر الرضي هذا القول دون أن ينسبه ، وعقب عليه بقوله : ... وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير : (امتنع) ونحوه ... » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٢٧

وينظر قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧٦ .

وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (٣٤) ١ / ٢٦٠ وما بعدها .

هذا ... وقد ذكر المصنف جل هذه الأقوال في الإيضاح شرح المفصل غير معزوة إلى أحد ، واختار منها قول سيبويه - وهو القول الأول - وذلك قوله :

« ... وقال قوم العامل فيه ما قبله بواسطة (إلا) إذا كان فضلة ، وهو المذهب الصحيح لأنك إذا قلت : (جاء القوم إلا زيدا) فقد وقع (زيد) فضلة ، وقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك (جاء القوم) بـ (إلا) ، فقد صار لقولك : (جاء القوم) بواسطة (إلا) في (زيد) معنى ، وهو معنى الاستثناء » ا هـ . الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٨٥

وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ فِيمَا بَعْدَ (إلاَّ) فِي كَلاَمٍ غَيْرِ مُوجَبٍ وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مِثْلُ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ ﴾ وَ ﴿ إلاَّ قَلِيلاً ﴾ ....

قوله[1] : « وَيَجُوزُ فِيْهِ النَّصْبُ[2] وَيُخْتَارُ البَدَلُ فِيْمَا بَعْدَ (إلاَّ) فِي كَلاَمٍ غَيْرِ مُوجَبٍ وَذُكِرَ[3] المُسْتَثْنَى مِنْهُ »[4] .

فقوله : غير موجب ، احتراز من الموجب فإنه قد تقدم أنه منصوب ليس إلا[5] .

وقوله : وذكر المستثنى منه ، احتراز من مثل قولك[6] : ما ضربت إلا زيدا ، فإنه لا يجوز فيه البدل[7] . ومثاله قوله تعالى[8] : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم ﴾[9] . وقرأ ابنُ عامر[10] . ﴿ إلاَّ قَلِيلاً ﴾[11] بالنصب على الاستثناء ،

---

(١) (قوله) من ح ، وفي ط : (ثم قال) .
(٢) قوله : (ويجوز فيه النصب) غير مثبته في نسخ الشرح ، وهي من المتن وشرح الرضي .
(٣) في نسخ الشرح : (والمستثنى منه مذكور) وما أثبته هو ما في المتن وشرح الرضي .
(٤) في سيبويه ١ / ٣٦٠ : « هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه ، وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو ، وما رأيت أحد إلا عمرا ، جعلت المستثنى بدلا من الأول فكأنك قلت : ما مررت إلا بزيد ، وما أتاني إلا زيدا ، وما لقيت إلا زيدا ... فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ٣٩٤ - أصول ابن السراج ١ / ٣٤٤ - الإيضاح للفارسي ص ٢٠٦ - اللمع لابن جني ص ١٥١ - المفصل ص ٦٨ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
(٥) ينظر ص ٥٣٧ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .
(٦) (قولك) ساقطة من ط .
(٧) وإنما يعرب على حسب العوامل ، وسيأتي ذكره مفصلا في ص ٥٥٧ .
(٨) (قوله تعالى) غير مثبتة في ب ، ح ، ط .
(٩) من الآية ٦٦ / النساء .
وينظر فيها : سيبويه ١ / ٣٦٠ - المقتضب ٤ / ٣٩٥ - الكامل ٢ / ٨٩ - المفصل ص ٦٨ - معاني الزجاج ٢ / ٧٦ - الكشاف ١ / ٥٣٩ - البيان الأنباري ١ / ٢٥٨ - التبيان ١ / ٣٧٠ - الكشف لمكي ١ / ٣٩٢ - البحر المحيط ٣ / ٢٨٥ - الإتحاف ص ١٩٢ .
وقال أبو حيان : « ... وارتفع (قليل) على البدل من الواو في (فعلوه) على مذهب البصريين ، وعلى العطف على الضمير على قول الكوفيين ، وبالرفع قرأ الجمهور » ا هـ .
(١٠) وهي أيضا قراءة أبي وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر . البحر المحيط ٣ / ٢٨٥ . وينظر : الحجة لابن خالوية ص ١٢٤ ، ١٢٥ - تحبير التيسير للجزري ص ١٠٣ .
(١١) (إلا قليل) غير مثبتة في ط .

....

في قياس عوامل العربية ، فلذلك كان الأكثر عليه بخلاف الاستثناء ، فلما أمكنا كلاهما كان استعمال ما هو على قياس الأكثر في كلامهم أولى .

وقد قُرِيءَ [قوله تعالى] : ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾[١] بالرفع والنصب[٢] - وأكثر القراء على النصب - فحمل بعضهم النصب على الاستثناء من قوله[٣] : [تعالى] : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ ، والرفع على البدل من قوله [تعالى] : ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ فرارا من أن تحمل قراءة الأكثر على غير البدل ، وقد ظن أنه أتى[٤] بما يخلص من ذلك[٥] .

---

(١) من الآية ٨١ / هـود .

(٢) الرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو . وباقي السبعة بالنصب .

وقال الفراء - موجها قراءة الرفع - : « ... وقد كان الحسن يرفعها ، يعطفها على (أحد) ، أي : لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك » ا هـ . معاني القرآن ٢ / ٢٤

وينظر : الكشاف ٢ / ٢٨٤ - التبيان ٢ / ٧١٠ - البحر المحيط ٥ / ٢٤٨ - الحجة لابن خالوية ص ١٩٠ - تقريب النشر ص ١٢٥ - تحبير التيسير ص ١٢٣ - الإتحاف ص ٢٥٩ .

(٣) في ط : (من قولك) .

(٤) في أ : (وظن أنه قد أتى) ، وفي ب ، حـ : (وقد ظن أنه قد أتى) .

(٥) هذا هو توجيه الزمخشري للقراءتين ، فقد وجه قراءة النصب في المفصل ص ٦٨ بقوله : « ... وأما قوله عز وجل : (إلا امرأتك) - فيمن قرأ بالنصب - فمستثنى من قوله تعالى : ﴿ فأسر بأهلك ﴾ » ا هـ .

ووجه القراءتين في الكشاف ٢ / ٢٨٤ بقوله : « ... فإن قلت : ما وجه قراءة : ﴿ إلا امرأتك ﴾ - بالنصب ؟ قلت : استثناه من قوله : ﴿ فأسرك بأهلك ﴾ والدلل عليه قراءة عبد الله : ﴿ فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك ﴾ .

ويجوز أن ينتصب عن : (لا يلتفت) على أصل الاستثناء وإن كان الفصيح هو البدل ، أعنى : قراءة من قرأ بالرفع فأبدلها من (أحد) » ا هـ .

وقد ذكر هذا التوجيه نقلا عن الزمخشري كل من ابن يعيش والرضي وأبي حيان ورد عليه أبو حيان هذا القول بكلام يطول ذكره ، وينظر فيه البحر المحيط ٥ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٨٢ ، ٨٣ - شرح الرضي ١ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

....

وهو غلط لأن[1] القصة واحدة ، فإذا استثنى من قوله [تعالى] : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ كان غير مسرٍ[2] بامرأته .

وإذا أبدل من قوله [تعالى] : ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ كان مسرياً بها ، فيؤدي ذلك إلى أن يكون مسريا بها[3] وغير مسرٍ[4] بها ، وهو باطل[5] .

وإنما يقع في مثل ذلك من يعتقد أن القراءات السبع آحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا[6] يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به[7] .

فأما من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عن مثل[8] ذلك .

---

(١) في أ ، ب : (فإن) . (٢) في حـ : (مسر) .

(٣) (مسريا بها) ساقطة من حـ ، وفي ب : (أن يكون مسريا وغير مسري بها) .

(٤) في أ : (مسريا) بالنصب وهو خطأ ظاهر .

(٥) أورد الرضي اعتراض المصنف هذا – على الزمخشري – ثم أجاب عنه بقوله : « ... والجواب : أن الإسراء وإن كان مطلقا في الظاهر إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات ، إذا المراد : أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه إلا امرأتك فإنك تسري بها إسراء مع الالتفات .

فاستثن على هذا – إن شئت – من (أسر) أو من (لا يلتفت) ولا تناقض ، وهذا كما تقول : أمش ولا تتبختر ، أي : أمش مشيا لا تتبختر فيه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

وهذا الذي أجاب به الرضي على المصنف هو توجيه أبو عبيد ، ذكره أبو حيان معزوا إليه . البحر المحيط ٥ / ٢٤٨ .

ووجه ابن يعيش قراءة الرفع بقوله : « ... وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة وقد أنكر أبو عبيد ، وذلك لما ذكرناه من المعنى . ومجازها أن يكون اللفظ نهيا .

والمعنى على الخبر ، كما جاء الأمر بمعنى الخبر كقوله تعالى : ﴿ فليممد له الرحمن مدا ﴾ ا هـ . شرح ابن يعيش ٢ / ٨٣

وينظر المقتضب ٤ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ مع ما أثبته الأستاذ عضيمه في الهامش رقم (٥) .

(٦) في ب : (ولا يبالي) .

(٧) إشارة إلى توجيه الزمخشري للقراءتين . وينظر الهامش رقم (٥) ص ٥٤٥ .

(٨) (مثل) ساقطة من ب .

قوله : « وَيُعْرَبُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ[1] إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ » .

وهذا الذي يسميه النحويون (الاستثناء المفرغ)[2] لأنه فرغ له العامل قبل (إلا) ، فحذف[3] المستثنى منه وجعل إعرابه لمابعد (إلا) وسمي باسمه وإن كان في المعنى[4] مُخْرَجاً من مستثنى منه محذوف ، ألا ترى أن معنى (ما قام إلا زيد) : ما قام أحد إلا زيد ، وإلا لم يستقم الاستثناء ولم يفهم .

58 ومما يدل على[5] أنهم اعتبروا ذلك قولهم : ما قام إلا هند ، // وامتناع : ما قام هند ، لأن (هندا) في قولك : (ما قامت هند)[6] ، فاعل في التحقيق ، وفي قولهم : (ما قام إلا هند) الفاعل في التحقيق هو[7] المستثنى منه ، و (هند) مستثنى ، ولكنه لما حذف المستثنى منه فرغ العامل له فعمل[8] فيه عمله في المحذوف .

---

(1) في أ : (العامل) وما أثبته وأجه .

(2) قال ابن السراج : « ... فإن فرغت الفعل لما بعد (إلا) عمل فيما بعدها ، لأنك إنما تنصب المستثنى إذا كان اسما من الأسماء وهو بعضها ، فأما إذا فرغت الفعل لما بعد (إلا) عمل فيما بعد (إلا) وزال ما كنت تستثنى منه ، وذلك قولك : ما قام إلا زيد ، وما قعد إلا بكر ، فـ (زيد) مرتفع بـ (قام) ، و (بكر) مرتفع بـ (قعد) ، وكذلك ما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بعمرو ، لما فرغت الفعل لما بعد (إلا) عمل فيه » ا هـ .
أصول النحو ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٤
وينظر سيبويه ١ / ٣٦٠ – المقتضب ٤ / ٣٨٩ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ – اللمع لابن جني ص ١٥٢ – المفصل ص ٦٩ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ – المرتجل ص ١٨٧ ، ١٨٨ – التوطئة ص ٣٢١ – المقرب ١ / ١٦٧ – شرح الرضي ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٧ – شر ابن يعيش ٢ / ٨٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٦ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٠٦ – الجامع الصغير ص ١٣٠ – المطالع السعيدة ١ / ٤٤٤ .

(3) في ط : (فيحذف) . (4) (في المعنى) ساقطة من أ .

(5) في أ : (على ذلك) ويلزم التكرار .

(6) في ب ، حـ ، ط : (قامت هند) وهو سهو .

(7) (هو) ساقطة من أ . (8) في أ : (فيعمل) وما أثبته أوجه .

وَهُوَ فِي غَيْرِ المُوجَبِ لِيُفِيدَ ، مِثْلُ : مَا ضَرَبَنِي إلاَّ زَيْدٌ ، إلاَّ أَنْ يَسْتَقِيمَ المَعْنَى مِثْلُ : قَرأْتُ إلاَّ يَوْمَ كَذَا ....

قوله : « وَهُوَ فِي غَيْرِ المُوجَبِ لِيُفِيدَ ، مِثْلُ : مَا ضَرَبَنِي إلاَّ زَيْدٌ » .

هذا هو الكثير في هذا الباب ، لأن المستثنى منه محذوف ولابد من تقديره معنى .

وإنما يقدر عاما من جنس المستثنى ، وهذا التقدير إنما يستقيم مع النفي ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ما ضربنى إلا زيد) استقام تقدير : ما ضربني أحد إلا زيد[1] ، ولو قلت : (ضربني إلا زيد) ، لم يستقم فيه مثل ذلك بوجه[2] .

قوله : « إلاَّ أنْ يَسْتَقِيمَ المَعْنَى » .

يريد أن ذلك قد جاء قليلا فيما كان فضلة[3] ويستقيم فيه[4] المعنى كقولك : قرأت إلا يوم كذا ، لأنه[5] يجوز أن تقرأ الأيام كلها إلا يوما[6] ، بخلاف : ضربني إلا زيد ، فإنه لا يستقيم أن يضربه كلُّ أحدٍ ويستثنى (زيدا) .

---

(١) (إلا زيد) ساقطة من ب ، حـ ، ط .
وهذا الذي ذكره المصنف هو معنى قول المبرد : « ... وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء لأنك إذا قلت : (جاءني زيد) فقد يجوز أن يكون معه غيره ، فإذا قلت : (ما جاءني إلا زيد) نفيت المجيء كله إلا مجيئه ، وكذلك جميع ما ذكرنا » ا هـ . المقتضب ٤ / ٣٨٩ .

(٢) علل لذلك الرضي بقوله ١ / ٢٣٧ : « ... قد تقدم أنك لو قلت : (قام إلا زيد) لكان المعنى : قام جميع الناس إلا زيد ، وهو بعيد ، وقرينة تخصص جماعة من الناس من جملتهم (زيد) منتفية في الأغلب ، فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب » ا هـ .
وينظر قوله أيضا ١ / ٢٣٤ .

(٣) كالظرف والجار والمجرور والحال . شرح الرضي ١ / ٢٣٧ .

(٤) في ط : (فيها) والضمير للفضلة .

(٥) ومثله : كل حيوان يتحرك فكه الأسفل في الأكل إلا التمساح ، وضربته إلا بالسوط وقوله تعالى : ﴿ ومن يولهم يؤمئذ دبره إلا متحرفا لقتال ﴾ . شرح الرضي ١ / ٢٣٧ .

(٦) قال الجامي في شرحه : « ... لظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع =

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ[1] لَمْ يَجُزْ : مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ عَالِماً » .

لأن معنى (مازال) : ثَبَتَ ، فصار استثناء مفرغا في الموجب[2] فلا يستقيم المعنى فيه . ولو سُلّم أنه يجوز الاستثناء المفرغ في الموجب[2] فإنه لا يستقيم المعنى[3] ها هنا فيه ، لأن وضع (مازال) لإثبات ما انتصب بها ، و (إلا) بعد الإثبات للنفي فيما بعدها وهو خبر (مازال) ، فيصير المنصوب مثبتا لكونه خبر (مازال) ، منفيا لوقوعه بعد (إلا) بعد الإثبات ، فيصير مثبتا منفيا في حال واحدة ، وهو محال .

= أو الشهر ، أو مثل ذلك .

ولقائل أن يقول : كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب – في بعض الصور – فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضا نحو : (ما مات إلا زيد) ، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى .

وأيضا لا يصح مثل : (قرأت إلا يوم كذا) إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلا ، فيجوز مثل هذا التخصيص في : (ضربني إلا زيد) بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة ، فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة ، وغير جائزة بدونها .

وأجيب . بأن المعتبر هو الغالب ، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم ، وفي النفي عكسه ... » ا هـ . الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٠٨

(١) في شرح الرضي ١ / ٢٣٧ : « ... أي : ومن جهة أن المفرغ إنما يجيء في غير الموجب امتنع : مازال زيد إلا عالما ... ولقائل أن يقول : أحمل الصفات المثبتة على ما يمكن أن يكون مثله مما لا يتناقض واستثنى من جملتها (العلم) كما قيل : ما زيد إلا عالم – في الصفات المنفية – أو أحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم ، كأنك قلت : أمكن أن يجمع فيه جميع الصفات إلا صفة العلم ، كما حملت هناك على المبالغة في إثبات الوصف » ا هـ .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٤١ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢١١ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٠٩ – الهادية للأردبيلي ص ١٢٥

(٢) في ب ، حـ ، ط : (الواجب) .

(٣) (المعنى) ساقطة من حـ ، ظ . والعبارة في ب : (فإنه لا يستقيم ها هنا لأن المعنى فيه) .

وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدْلُ عَلَى اللَّفْظِ أُبْدِلَ عَلَى الْمَوْضعِ مِثْلُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ ، وَلاَ أَحَدٌ فِيْهَا إلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ ، لأَنَّ (مِنْ) لاَ تُزَادُ بَعْدَ الإِثْبَاتِ ، وَ (مَا) وَ (لاَ) لاَ تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَيْنِ بَعْدَ الإِثْبَاتِ لأَنَّهُمَا عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ ، وَقَدْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ (إلاَّ) ....

قوله : « وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ أُبْدِلَ عَلَى الْمَوْضِعِ[1] مِثْلُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ ، وَلاَ أَحَدٌ فِيْهَا إلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ » .

أما امتناع البدل على اللفظ في قوله[2] : ما جاءني من أحد إلا زيد[3] ، فلأنك لو أبدلت على اللفظ لوجب تقدير (مِنْ) بعد (إلا) وهو إثبات ، فيلزم زيادتها بعد الإثبات ، وهي إنما زيدت في النفي خاصة[4] ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني إلا من زيد ، لم يجز .

وأما امتناع البدل على اللفظ في قولك : لا أحد فيها إلا زيد ، ولا غلام رجل في الدار إلا زيد ، فلأن العامل في اللفظ[5] هو[6] (لا) ، و (لا) إنما عملت لكونها نفيا ، فإذا أبدل[7] من معمولها على اللفظ وجب تقديرها بعد الإثبات ،

---

(١) قال الرضي ١ / ٢٣٧ : « ... اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع ، في المجرور بمن الاستغراقية ، والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب - نحو : ما زيد أو : ليس زيد ، أو : هل زيد بشيء - وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا - نحو : لا رجل ، ولا غلام رجل - وفي الخبر المنصوب بـ (ما) الحجازية » ا هـ .

(٢) (قوله) ساقطة من ب ، وفي ط : (في مثل) .

(٣) قال الفارسي : « ... فـ (زيد) محمول على موضع الجار والمجرور وموضعهما رفع » ا هـ . الإيضاح العضدي ٢٠٦

وينظر : سيبويه ١ /٣٦٢ - المقتضب ٤ / ٤٢٠ - أصول ابن السراج ١ /٣٤٥ - المفصل ص ٧١ .

(٤) خلافا للأخفش والكوفيين - وسيأتي الحديث عن زيادتها مفصلاً في ص ٩٤١ وينظر : معاني القرآن للأخفش ورقة ٤٣ / أ ، ب ، ١٠١ / أ - شرح الرضي ١ / ٢٣٨ - الإنصاف ١ /٢٧٦ - التوطئة ص ٢٢٦ - منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٥) في ج ، ط : (لفظا) .

(٦) (هو) ساقطة من أ ، ب . (٧) في حـ ، ط : (أبدلت) .

بِخِلاَفِ : لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إلاَّ شَيْئاً ، لأَنَّهَا عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ ، فَلاَ أَثَرَ لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ لِبَقَاءِ الْأَمْرِ الْعَامِلَةِ هِيَ مِنْ أَجْلِهِ ....

وهي عملت للنفي ، فكيف تعمل مع انتقاض ما عملت لأجله ؟[1] .

وأيضاً فإنه يؤدي إلى باطل لأن (إلاَّ) تقتضي إثبات ما بعدها ، و (لا) تقتضي نفيه ، فيصير مثبتا منفيا[2] في حال[3] واحدة !!

وهذا بعينه جار في قولك : ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به[4] ، لأن (ما) عملت للنفي ، فإذا أبدلت (شيئا) من معمولها وجب تقديرها ، وإذا قدرتها بعد الإثبات وأعملتها في الإثبات أخرجتها عن // المعنى الذي عملت لأجله ، وأيضا فإنه يؤدي إلى التناقض المذكور .   ٥٩

فإذا ورد – على هذا التعليل – قولهم : (ليس زيد شيئا إلا شيئا لا يعبأ به)[5] وقيل في تقدير امتناعه ما قيل في (ما) .

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٦٢ : « ... ومما أجرى على الموضع لا على ما عمل في الاسم : لا أحد فيها إلا عبد الله، فـ (لا أحد) في موضع اسم مبتدأ ، وهي ها هنا بمنزلة (من أحد) في : (ما أتاني) ، ألا ترى أنك تقول : ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد ، من قبل أنه خلف أن تحمل المعرفة على (من) في ذا الموضع ، كما تقول : لا أحد فيها لا زيد ولا عمرو ، لأن المعرفة لا تحمل على (لا) ، وذلك أن هذا الكلام جواب لقوله : هل من أحد ؟ أو هل أتاك من أحد ؟ » ا هـ .
وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٤٥ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٦ – المفصل ص ٧١ .

(٢) في نسخ الشرح : (نافيا) وما أثبته أوجه .

(٣) في أ : (في حالة) .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٦٢ : « ومثل ذلك : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، من قبل أن (بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبح أن تحمله على (الباء) صار كأنه بدل من اسم مرفوع . و (بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ... » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ٣٢١ – المفصل ص ٧١ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٤٨ .

(٥) في سيبويه ١ / ٣٦٢ : « لست بشيء إلا شيئا لا يعبأ به » . وفي المقتضب ٤ / ٤٢٠ : « ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به » .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٣٩ .

....

فالجواب عن الأول[1] : أنها لم تعمل للنفي وإنما عملت لكونها فعلا ، فلا[2] أثر لنقض معنى النفي لبقا الأمر العاملةِ هي لأجله ، وهو كونها فعلا ، فإن الإثبات لا يخرجها عن كونها فعلا ، بخلاف الإثبات في (ما) فإنه يخرجها عن المعنى الذي عملت لأجله ، وهو النفي .

والجواب عن الثاني – وهو التناقض[3] – ، وتقريره[4] أنك إذا قدرت (ليس) بعد (إلا) فقد صار ما بعدها مثبتا بـ (إلا) منفيا بـ (ليس) وهو محال .

فنقول : إن (ليس) لها جهتان : إحداهما النفي ، والأخرى الفعلية ، وعملها إنما كان لأجل الفعلية لا لأجل النفي ، والحاجة ها هنا إنما هي باعتبار العمل[5] لا باعتبار النفي ، فتقدر باعتبار الفعلية لا باعتبار النفي ، فوزانها – وإن كانت لفظة واحدة – وزان قولك : ما كان زيد شيئا إلا شيئا لا يعبأ به ، فـ (ليس) بمعنى (ما كان) ، وأنت إذا نصبت (شيئا) في مسألة : (ما كان) إنما تقدر الفعل العامل الذي هو (كان) من غير النفي ، فكذلك إذا قدرت (ليس) بعد (إلا) في مسألة : ليس زيد شيئا إلا شيئا لا يعبأ به[6] ، إنما تقدرها مجردة عن معنى النفي .

وإنما وقع الإشكال من جهة كونها لفظة واحدة أفادت ما أفاده قولك : (ما كان) ، وذهل عما فيه من الجهتين .

---

(١) ينظر ما ذكره ص ٥٥٠ في جهة امتناع البدل على اللفظ في نحو : لا أحد فيا إلا زيد .

(٢) في ب : (ولا أثر) .

(٣) ينظر ما ذكره ص ٥٥١ في نحو المثال السابق .

(٤) في ب ، حـ : (وتقديره) وما أثبته أوجه .

(٥) في ب : (الفعل) ويلزم التكرار مع ما بعده .

(٦) قوله : (إلا شيئا لا يعبأ به) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

وَمِنْ ثَمَّ جَازَ : لَيْسَ زَيْدٌ إلاَّ قَائِماً ، وامتنع : مَا زَيْدٌ إلاَّ قَائِماً ....

والذي يدل على أن[١] اعتبار ذلك لغة صحيحة[٢] قولك : ليس زيد إلا قائما ، كما تقول : ما كان زيد إلا قائما .

ولا يقولون : ما زيد إلا قائما ، لما يؤدي إليه من إعمال (ما) عمل النفي في الإثبات[٣] ، ولئلا يؤدي ذلك[٤] إلى التناقض المذكور[٥] .

وهذا التعليل المذكور في : (لا أَحَدٌ فيها إلا زيد)[٦] خير من تعليل أبي على الفارسي[٧] في أنه : إنما امتنع البدل على اللفظ لأنه يؤدي إلى دخول (لا) على المعارف ، وهي مختصة بالنكرات[٨] .

فإنه يَرِدُ عليه : لا أحدٌ فيها إلا رجل ، وأشباهه ، فقد انتفت العلة التي ذكرها ، والإجماع باقٍ على امتناع البدل على اللفظ[٩] .

---

(١) (أن) ساقطة من ب .

(٢) في ط : (صحة) وهو تحريف .

(٣) ينظر قوله ص ٥٥٠ .

(٤) في أ : (ذاك) .

(٥) ينظر ما ذكر في ذلك ص ٥٥١ .

(٦) ينظر ما علل به المصنف في ص ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٧) (الفارسي) ساقطة من ب ، ط .

(٨) قال أبو على الفارسي : « ... وكذلك : لا أحد فيها إلا عبد الله ، حملت (عبد الله) على موضع (لا) مع (أحد) لأن الموضع رفع بالابتداء .
ولم يجز الحمل على اللفظ لأن (لا) لا تعمل في المعارف ، إنما تعمل في الأسماء الشائعة » اهـ .
الإيضاح العضدي ص ٢٠٦ .
وما نسبه المصنف للفارسي من تعليل هو أيضا قول سيبويه ، يدل على ذلك قوله ١ / ٣٦٢ : « ... لأن المعرفة لا تحمل على (لا) .. ا هـ .
وينظر الهامش رقم (١) ص ٥٥١ .

(٩) (اللفظ) ساقطة من أ .

وَمَخْفُوضٌ بَعْدَ (غَيْرٍ) وَ (سِوًى) وَ (سُوًى) وَ (سَوَاءٍ) ، وَبَعْدَ (حَاشَا) فِي الْأَكْثَرِ ....

قوله[1] : « وَمَخْفُوضٌ بَعْدَ (غَيْرٍ)[2] وَ (سِوًى) »[3] .

لأنه مضاف إليه ولا يكون إلا مخفوضا[4] .

قوله : وبعد[5] « (سُوًي) و (سَوَاءٍ)[6] » لأنه كذلك[7] .

قوله : « وَبعْدَ (حَاشَا) فِي الْأَكْثَرِ »[8] .

لأنهم يستعملونها حرف خفض ، وقد جاء منصوبا بعدها في مثل قولهم : (اللَّهُمَّ

---

(١) (قوله) ساقطة من أ .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ : « هذا باب غير ، اعلم أن (غيرا) أبدا سوى المضاف إليه ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا) ... زعم الخليل ويونس جميعا أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو ، والوجه الجر ... » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ٣٩١ - الإيضاح للفارسي ص ٢٠٩ .

(٣) في المقتضب ٤ / ٣٩١ : « ... أما ما كان من ذلك اسما ف (غير) و (سوى) و (سواء) » ا هـ .
وقال سيبويه ١ / ٣٧٧ : « ... وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلاَّ أن في (سواك) معنى الاستثناء » ا هـ .
وينظر : اللمع لابن جني ص ١٥٣ - المفصل ص ٦٨ .

(٤) في أ : (مخفوض) بالرفع وهو خطأ ظاهر .

(٥) (بعد) غير مثبتة في نسخ المتن .

(٦) قال ابن السراج : « ... و (سواء) تنصب في هذا كله لأنها تجرى مجرى الظروف وتخفض ما بعدها » ا هـ . أصول النحو ١ / ٣٥٠
وقال الرضي ١ / ٢٤٤ : « ... وفي (سوى) أربع لغات - كما في حجة القراءة - فتح السين مع المد ، وكسرها مع القصر - وهما المشهورتان - وكسر الأول مع المد ، وضمه مع القصر » ا هـ . وينظر : اللسان (سوا) .

(٧) أي : مخفوض بعدهما بالإضافة .

(٨) أي : في قول سيبويه وجمهور النحويين . قال سيبويه ١ / ٣٧٧ : « ... وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء » ا هـ .
وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٥١ - الإيضاح للفارسي ص ٢١٠ - المفصل ص ٦٨ - شرح ابن يعيش ٢ / ٨٤ - شرح الرضي ١ / ٢٤٤ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٤٥ ، ٢٥١ .
وذهب المبرد إلى القول بحرفيتها - فيجر ما بعدها - وإلى القول بفعليتها - فينصب ما بعدها =

....

٦٠ اغْفِرْ لِي // وَلِمَنْ سَمِعَ[1] حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعْ)[2] .

وهو قليل ، ووجهه أن تقدر فعلا بمعنى : جَانَبَ بَعْضَهُم الشَّيْطَانُ . .

= يدل على ذلك قوله في المقتضب ٤ / ٣٩١ : « ... وما كان حرفا سوى (إلا) فـ (حاشا) و (خلا) . وما كان فعلا فـ (حاشا) و (خلا) – وإن وافقا لفظ الحروف – و (عدا) و (لا يكون) ا هـ .

وينظر : ما أثبته الأستاذ عضيمة في تعليقه على هذه المسألة في هامش ص ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٨٥ – المفصل ص ٦٨ – شرح الرضي ١ / ٢٤٤ .

هذا ... وقد وافق المبرد في القول بفعلية (حاشا) كل من ابن جني وابن مالك ، قال ابن جني (اللمع ص ١٥٣ ، ١٥٤) : « ... وأما (حاشا) و (خلا) فيكونان حرفين فيجران ، ويكونان فعلين فينصبان ، تقول : قام القوم خلا زيدا ، وخلا زيد ، وحاشا عمرا ، وحاشا عمرو » ا هـ .

وهو أيضا قوله في الألفية . ينظر : الألفية بشرح المرادي ٢ / ١٢٦ . وقال ابن السراج : « ... والبغداديين أيضا يجيزون النصب والجر بـ (حاشا) » ا هـ . أصول النحو ١ / ٣٥٢ .

ومذهب الفراء والكوفيين أن (حاشا) فعل لا فاعل له ، وأن الأصل في قولك (حاشا زيد) : حاشا لزيد ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وخفضوا بها .

وينظر في هذا : شرح ابن يعيش ٢ / ٨٥ – الإنصاف مسألة (٣٧) ١ / ٢٧٨ . شرح الرضي ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . المغني ١ / ١٢٢ –

(١) في ب : (سمعني) .

(٢) قال ابن السراج : « وحكي أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابيا يقول : (اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع) ، ونصب بـ (حاشا) » ا هـ . أصول النحو ٣٥١/١

وهو في ابن يعيش ٢ / ٨٥ : « ... وابن الأصبغ » وكذا في الرضي ١ / ٢٤٥ وعلى هذه الرواية لا يظهر المقصودّ بالعطف وهو النصب بالألف في (أبا) .

وفي الرضي أيضا : « ... ولمن سمع دعائي ... » والتقدير عنده : جانب الغفران الشيطان .

وفي المغني ١ / ١٢٢ : « ... ولمن يسمع » وفي التوطئة ص ٢٢٤ ، ٣١٨ « ... ولمن سمعنى » .

وينظر : معنى (الأصبغ) في القاموس واللسان (صبغ) .

قوله : « وَإِعْرَابُ غَيْرِ فِيْهِ كَإِعْرَابِ المُسْتَثْنِي بَـ (إِلاَّ) عَلَى التَّفْصِيلِ »[1] .

يريد : إذا استعملت استثناء[2] ، وأما إذا استعملت صفة فحكمها حكم الصفات – على ما سيأتي[3] –، فإذا[4] استعملتها استثناء أعربتها إعراب[5] ما بعد (إلا) ، لأنها اسم لابد لها من إعراب ، وقد وجب لما بعدها الخفض بالإضافة ، فجعل إعرابه الإعراب المستحقَ لما بعد (إلا)[6] .

فلذلك تقول : جاءني القوم غيرَ زَيدٍ[7] ، وما جاءني غيرَ أخيك[8] أحد[9] ، وما جاءني أحد غيرَ حمارٍ[10] ، وما جاءني أحد غيرَ زيدٍ ، وغيرُ زيد[11] ، وما جاءني غيرُ زيد[12] .

---

(١) وقد جمع المصنف هذا المعنى في الوافية بقوله ١ / ٢٥٢ .

« وأعربت (غير) كما قد أعربا   مابعد (إلا) على ما قدما » اهـ

(٢) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٧٤ : « هذا باب (غير) ، اعلم أن (غيرا) أبدا سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا) وهو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيره ، وخارجا مما يدخل فيه غيره ، فأما دخول فيما يخرج منه غيره فـ : أتاني القوم غير زيد ... وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فـ : ما أتاني غير زيد ... وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلا) جاز (بغير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا) لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (إلا) » اهـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٤٢٢ ع الإيضاح للفارسي ص ٢٠٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٨ .

(٣) ينظر قوله في الصفحة القادمة (٥٥٧) .

(٤) في أ : (وإذا) .   (٥) في ب ، حـ ، ط : (بإعراب) .

(٦) قال الفارسي : « وحكم (غير) إذا وقعت في الاستثناء أن تعرب بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد (إلا) » اهـ . الإيضاح ص ٢٠٩ .

(٧) بنصب (غير) لأن الكلام تام موجب متصل . وينظر ص ٥٣٧ .

(٨) في ب ، حـ : (زيد) بدل (أخيك) .

(٩) بنصب (غير) لتقدم المستثنى على المستثنى منه . وينظر ص ٥٣٧ .

(١٠) بنصب (غير) لأن الاستثناء منقطع . وينظر ص ٥٣٨ .

(١١) بنصب (غير) على الأستثناء ، ورفعها على البدل . وينظر ص ٥٤٤ .

(١٢) برفع (غير) على الفاعلية لعدم ذكر المستثنى منه . وينظر ص ٥٤٧ .

وَغَيْرُ) صِفَةٌ حُمِلَتْ عَلَى (إلاَّ) فِي الاِسْتِثْنَاءِ كَمَا حُمِلَتْ (إلاَّ) عَلَيْهَا فِي الصِّفَةِ إذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مَنْكُورٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ لِتَعَذُّرِ الاِسْتِثْنَاءِ ....

قوله : « وَ (غَيْرُ) صِفَةٌ[1] حُمِلَتْ (إلاَّ) فِي الاِسْتِثْنَاءِ »[2] .

لأنها اسم بمعنى المغايرة – خلاف (المماثلة) – كقولك : هذا مغاير لهذا[3] ، فكما أن (مِغَايِر)[4] صفة فكذلك (غير) .

واستعمالها في المغايرة على وجهين ، أحدهما : المغايرة في الذات كقولك : مررت برجل غير زيد ، تريد : بإنسان آخر .

والثاني : المغايرة في الصفات – وإن كانت الذات واحدة – كقولهم : دخلت[5] بوجه غير الذي خرجت به ، فهذه مغايرة في الصفة[6] .

قوله : « كَما[7] حُمِلَتْ (إلاَّ) عَلَيْهَا[8] فِي الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مَنْكُورٍ .... » .

لما حملوا (غَيْرَ) على (إلا) في الاستثناء حملوا[9] (إلا) عليها في الصفة في الموضع الذي يتعذر فيه الاستثناء . هذا[10] هذا مذهب المحققين ، كقولك: جاءني رجال إلا زيد ، لأنك لو جعلت (زيدا) مستثنى من (رجال) لم يستقم ،

---

(١) في المقتضب ٤ / ٤٢٢ : « ... وتقول : هذا درهم غير جيد ، لأن (غيرا) نعت ، ألا ترى أنه لا يستقيم : هذا درهم إلا جيد » ا هـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣٧٥ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٩ – المفصل ص ٧٠ .
(٢) زاد في نسخ الشرح : (إلى آخره) .
(٣) في ب ، حـ ، ط : (كقولك مغاير) .
(٤) بالرفع على الحكاية ، وفي ب ، حـ ، ط : (مغايرا) بالنصب .
(٥) (خرجت) ساقطة من ب .
(٦) بمثل هذا قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٥٣ – وبه أيضا قال الرضي في شرحه ١ / ٢٤٥
(٧) (كما) ساقطة من نسخ الشرح .
(٨) في شرح الرضي : « كما حملت هي عليها » . الرضي ١ / ٢٤٥ .
(٩) في أ ، ب ، حـ : (حملت) . (١٠) في حـ : (وهذا) .

مِثْل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، وَضُعِّفَ فِي غَيْرِهِ ....

لأن شرط الاستثناء : أن يدخل المستثنى – لو سُكِتَ عنه – في المستثنى منه ، وها هنا لا يدخل[1] (زيد) في قولك : (جاءني رجال) ، إذ لا دلالة له[2] عليه[3] .

ومثله قوله تعالى[4] : ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[5] .

---

(١) زاد في ط : (فيه) .

(٢) (له) ساقطة من ج .

(٣) قال ابن يعيش ٢ / ٩٠ : « واعلم أنه لا يجوز أن تكون (إلا) صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء ، وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع ، إما نكرة منفية وإما فيه الألف واللام لتعرف الجنس ، لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي و (غير) فتعارضا ، ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع لأنهما لم تجتمعا فيه لو قلت : مررت برجل إلا زيد ، – على معنى : غير زيد – لم يجز لأن (إلا) موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها ، وليس (زيد) بعضا لـ (رجل) ، فامتنع لذلك » ا هـ .
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٠٩ – التذييل والتكميل ٣ / ٦٠٢ وما بعدها – شرح الرضي ١ / ٢٤٦ –

(٤) في ح : (قوله سبحانه) .

(٥) من الآية ٢٢ / الأنبياء .
قال الفراء : « ... (إلا) في هذا الموضع بمنزلة (سوى) كأنك قلت : لو كان فيهما آلهة سوى – أو غير – الله لفسد أهلهما ، يعني أهل السماء والأرض » ا هـ .
وقال أبو حيان : « و (إلا) هنا صفة لـ (آلهة) ، أي : آلهة غير الله .
وكون (إلا) يوصف بها معهود في لسان العرب » ا هـ .
معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٠ – البحر المحيط ٦ / ٣٠٤ .
وينظر في الآية : سيبويه ١ / ٣٧٠ – المقتضب ٤ / ٤٠٨ – الإيضاح للفارسي ص ٢٠٩ – الكشاف ٢ / ٥٦٧ – المفصل ص ٧٠ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٩٢ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٥٤ – شرح ابن يعيش ٢ / ٨٩ – البيان للأنباري ٢ / ١٥٩ – التبيان للعكبري ٢ / ٩١٤ ، ٩١٥ المغني ١ / ٧١ – الإنصاف ١ / ٢٧١ .
هذا .. وقد ذكر ابن هشام في المغني (١ / ٧١) أن المبرد يقول بأن (إلا) في هذه الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل . والذي في المقتضب أنها صفة بمنزلة (غير) . المقتضب ٤ / ٤٠٨ .

....

وقد[1] زعم قوم أنها تصح على الصفة مع صحة الاستثناء[2] ، ومتمسكهم قول الشاعر[3] :

[٨] وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ

وهو شاذ عند الأولين .

(١) (قد) زيادة من ط .

(٢) هذا قول سيبويه ، فقد صرح بهذا في قوله (١ / ٣٧٠ ، ٣٧١) : « ... وإذا قال : ما أتاني أحد إلا زيد ، فأنت بالخيار ، إن شئت جعلت (إلا زيد) بدلا ، وإن شئت جعلته صفة » ا هـ .
وما صرح به في هذا الموضع يناقض ما ذكره قبل بقوله (١ / ٣٧٠) : « هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفا بمنزلة (مثل) و (غير) وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا – وأنت تريد الاستثناء – لكنت قد أحلت » ا هـ .
وقد أثبت الرضي إجازة سيبويه للوجهين وعقب قائلا : « ... وعليه أكثر المتأخرين » ا هـ .
شرح الرضي ١ / ٢٤٧
وينظر : إجازة المبرد لهذا ضمنا في (المقتضب ٤ / ٤١١) وما أثبته الأستاذ عضيمة في تعليقه في هامش (١) ٤ / ٤١١ .

(٣) نسبه سيبويه ١ / ٣٧١ وكذا المبرد في الكامل ٤ / ٧٦ إلى عمرو بن معد يكرب .
وقال الأعلم : « ويروي لسوار بن المضرب » عين الذهب على سيبويه ١ / ٣٧٠ ونسبه الآمدي إلى حضرمي بن عامر . المؤتلف والمختلف ص ٨٥ .

٨ = البيت من الوافر . وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٧١ – المقتضب ٤ / ٤٠٩ – الكامل ٤ / ٧٦ – الإفصاح للفارقي س ٣٧٤ – الحجة للفارسي ١ / ١٦ – الإنصاف ١ / ٢٦٨ – المفصل ص ٧٠ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٢٩٣ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٥٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ٨٩ – شرح الرضي ١ / ٢٤٧ – المغني ١ / ٧٢ – الأزهية ص ١٨٢ رصف المباني ص ٩٢ – اللسان (إلا) – البحر المحيط ٦ / ٣٠٤ – البيان للأنباري ١ / ٢٢٨ – أمالي المرتضي ٢ / ٨٨ – الأشموني ٢ / ١٥٧ الهمع ١ / ٢٢٩ – خزانة الأدب ٢ / ٥٢ – الدرر ١ / ١٩٤ – الرماني النحوي ٤٠٥ . الهادية للأردبيلي ١٣٠ التذييل والتكميل ٣ / ٤٦٣ ، ٦٠٣ ، ٦١٤ .
والشاهد في البيت قوله : (إلا الفرقدان) فإنه صف لما قبله ، قال سيبويه « ... كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه » ا هـ . وقال المبرد : « كأنه قال : وكل أخ غير =

....

....

= الفرقدين مفارقه أخوه » . وهو نفس قول سيبويه السابق .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٧١ - المقتضب ٤ / ٤٠٩ .

وقال الرضي ١ / ٢٤٧ : « ... وقال الكسائي : تقدير البيت : إلا أن يكون الفرقدان . وهو مردود لأن الحرف الموصوف لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع » ا هـ .

وخرجه الكوفيون على أن (إلا) بمعنى الواو . أي : والفرقدان . ورده عليهم الأنباري بأن المعنى - على تقديره : لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان . ينظر الإنصاف ١ / ٢٦٨ - ٢٧٢ .

هذا ... وقد ذكر البغدادي هذه الأوجه في الخزانة ، ثم قال : « ... وبقي في البيت احتمال وجه آخر لم أر من ذكره ، وهو أن تكون (إلا) اللاستثناء و (الفرقدان) منصوب بعد تمام الكلام الموجب لكنه بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، وهي لغة بنى الحرث بن كعب » ا هـ . خزانة الأدب ٢ / ٥٤ .

وقال الرضي - وتبعه الجامي - : « ... وقال المصنف : في البيت شذوذان ، وصف (كل) دون المضاف إليه ، والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو مقصود ، و (كل) لإفادة الشمول فقط . قال : وهذا الوصف ضرورة للشاعر لأنه لو جاز له وصف المضاف إليه - وهو أن يقول : الفرقدين - لم يجعل (إلا) صفة بل كان يجعله استثناء .

والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف ، وهو قليل » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٤٧ : الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣١٧ .

وينظر قول المصنف في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(الفرقدان) : نجمان في السماء لا يغربان ولكنهما يطوفان بالجدي ، وقيل : هما كوكبان قريبان من القطب ، وقيل : هما كوكبان في بنات نعش الصغرى .

اللسان (فرقد) . وينظر : مختار الصحاح (فرقد) .

وَإِعْرَابُ (سِوىً) وَ (سَوَاءٍ) النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ فِي الْأَصَحِّ .

قوله : « وَإِعْرَابُ (سِوىً) وَ (سَوَاءٍ) النَّصْبُ ..... » .

هذا مذهب سيبويه ، وهو عنده ظرف من حيث المعنى ، لأنك إذا قلت : جاءني[1] القوم سوى زيد ، فكأنك قلت : مكان زيد[2] ، ولم يسمع عنهم إلا منصوبا ، فلذلك التزم فيه النصب .

وقد أجاز قوم[3] إجراءه مُجْرَي (غير) ومتمسكهم[4] قول[5] الشاعر[6] :

[٩] وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُـــدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُـــوا

---

(١) في ب ، حـ ، ط : (جاء) .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٧٧ : « ... وأما : أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في (سواك) معنى الاستثناء » ا هـ .
وينظر الهامش رق (٣) ص ٥٥٤ من هذا الشرح .

(٣) في حـ : (بعضهم) .

(٤) في أ : (وتمسكهم) .

(٥) في ب ، حـ ، ط (قوله) .

(٦) هو الفند الزماني ، واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي .
وتنظر قصة الشاعر في شرح ديوان الحماسة للمزوقي ص ٣٥ – خزانة الأدب ٢ / ٥٨ ، ٥٩ .

٩ = والبيت من الهزج وهو في أمالي القالي ١ / ٢٦٠ – شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ١ / ٦ – شرح الرضي ١ / ٢٤٨ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٠ – التذييل والتكميل لأبي حيان ٣ / ٦٦٥ ، ٦٦٧ – البحر المحيط ٦ / ٤٤١ – حاشية التفتازاني على الكشاف ١ / ٦٦ – الهادية للأردبيلي ص ١٣١ – منهج السالك لأبي حيان ص ١٧٢ – شرح ابن عقيل ١ / ٦١٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣١٩ – خزانة الأدب ٢ / ٥٧ – شواهد العيني ٣ / ١٢٢ – الأشموني ٢ / ١٥٩ – التصريح ١ / ٣٦٢ – الهمع ١ / ٢٠٢ – الدرر ١ / ١٧٠ – البرهان للزركشي ٢ / ٣٩٩ .

والشاهد في البيت قوله : (سوى العدوان) حيث خرجت (سوى) عن الظرفية – وتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا مثل (غير) – إلى معنى الاستثناء . وهذا قول الكوفيين .

وهو عند البصريين شاذ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر . وقد أشار إلى هذا .... =

....

قوله[1] :

[١٠] تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي[2]   وَمَا قَصَدَتْ // مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا[3]   ٦١

أي : لغيرك ، وليس ببعيد ، وهو عند الأولين شاذ[4] .

* * *

= سيبويه ١ / ١٣ وسيأتي في الشاهد التالي .

وينظر : الإنصاف مسألة (٣٩) ١ / ٢٩٤ وما بعدها - خزانة الأدب ٢ / ٥٧ - شرح الرضي ١ / ٢٤٨

وقوله : (ولم يبق ....) عطف على البيت قبله :

فلما صرح الشر   فأمسي وهو عريان

تنظر : المصادر السابقة .

(١) هو الأعشي ميمون بن قيس بن جندل ، أبو بصير . خزانة الأدب ١ / ٨٤ .

١٠= والبيت من الطويل وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٣ ، ٢٠٣ - المقتضب ٤ / ٣٤٩ - الإنصاف ١ / ٢٩٥ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٥ ، ٢ / ٤٥ ، ٢٥٣ - شواهد سيبويه لابن السيرافي ١ / ٩٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ٤٤ ، ٨٨ - شرح الرضي ١ / ٢٤٨ - التذييل والتكميل ٣ / ٦٦٧ - البحر المحيط ١ / ٤٩٨ - الارتشاف ٢ / ١١٧١ - الغرة لابن الدهان ٢ / ٦٣ ، ٨٤ - الدرة لابن القواس ١ / ٣٤٥ ، ٣٩٤ - تعليق الفرائد للدماميني ٤ / ١٨٤٠ - الهمع ١ / ٢٠٢ - الدرر ١ / ١٦١ خزانة الأدب ٢ / ٥٩ - اللسان (سوا) - عين الذهب للأعلم ١ / ١٣ ضرائر الشعر للقيرواني ص ٢٢٦ .

والشاهد في البيت قوله : (لسوائكا) حيث خرجت (سوى) عن الظرفية واستعملت اسما بدليل دخول حرف الجر عليها . وهذا قول الكوفيين .

وخرجه البصريون على ضرورة الشعر ، قال سيبويه ١ / ١٣ : « ... وجعلوا ما لا يجرى في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ... وقال الأعشي : وما قصدت » ا هـ .

وقال ١ / ٢٠٣ : « ... ومن ذلك أيضا : هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة (مكانك) إذا جعلته في معنى (بدلك) ، ولا يكون اسما إلا في الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غير) .... » ا هـ .

ويروي الشاهد : عن أهل اليمامة ، ويروي : عن جل اليمامة ... وما عدلت .

(٢) لم يثبت صدر الشاهد في ب ، حـ .   (٣) في أ : (لسوائك) .

(٤) ينظر ما أثبته عن المصنف في الشاهد السابق ، وما أثبته نقلا عن سيبويه .

خَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا

خَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً ، وَأَمْرُهُ عَلَى نَحْوُ خَبَرِ المِبْتَدَإِ ، وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً ....

قوله[1] : « خَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَتِهَا هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً »[2].

لا يتميز خبر (كان) عن خبر المبتدأ في المعنى إلا بدخول (كان) ، فلذلك جعل المميز له.

وهي وأخواتها[3] سيأتي الكلام عليها في الأفعال[4] .

قوله : « وَأَمْرُهُ عَلَى نَحْوِ خَبَرِ المُبْتَدَإِ » . [أي] : فيما يجوز ويمتنع[5] .

قوله : « وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً » .

تخصيص عن خبر المبتدأ ، لأن خبر المبتدأ لا يتقدم معرفة ، وهذا يتقدم[6] .

وسبب ذلك أن الحكم على خبر المبتدأ بالتقدم[7] – إذا كان معرفة – لا وجه له ، وهذا إذا قدر ها هنا[8] متقدما انتصب ، فتبين[9] قصد المتكلم بنصبه[10] .

---

(١) (قوله) ساقطة من حـ .

(٢) قال الرضي ١ / ٢٥١ : « ... يدخل في حده نحو (قائم) في قولك : كان زيد أبوه قائم ، مع أنه ليس بخبر (كان) » ا هـ . وهذا استدراك من الرضي على ما حد به المصنف (خبر) كان هنا وكذا في شرح الوافية حيث قال : « ... هو المخبر به بعد دخولها .. نحو : كان زيد قائما » ا هـ . شرح الوافية ١ / ٢٥٧

(٣) في ط : (وكان وأخواتها) . (٤) ينظر ص ٩٠٦ وما بعدها من هذا الشرح .

(٥) أي : فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ، ومفردا وجملة ، ومتقدما على المسند إليه ومتأخرا عنه ، وما يجب من تقدمه على المسند إليه إذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو : كان في الدار رجل ، واشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشتقا أو ظرفا .

وينظر ما ذكر من ذلك في باب المبتدأ والخبر ص ٣٥٦ وما بعدها .

(٦) قوله : (وهذا يتقدم) في هامش أ .

(٧) في أ : (بالتقدم) وما أثبته أوجه لأنه مصدر (تقدم) .

(٨) في ب ، حـ ، ط : (وهذا ها هنا إذا قدر) . (٩) في ط : (فيتبين) .

(١٠) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٥٧ – شرح الرضي ١ / ٢٥٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٠ . الإيضاح للفارسي ص ٩٩ .

وَقَدْ يَحْذَفُ عَامِلُهُ فِي مِثْلِ : النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرَّاً فَشَرٌّ ، وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ : أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ ....

قوله : « وَقَدْ[1] يُحْذَفُ عَامِلُهُ فِي مِثْلِ : النَّاسُ مَجْوِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرَّاً فَشَرٌّ »[2] .

هذه المسألة ونظائرها يجوز فيها[3] أربعة أوجه ، هذا أفصحها ، وعكسه أضعفها ونصبهما ورفعهما متوسط .

فوجه النصب في الأول – إن كان خيرا[4] – ، أي : إن كان عمله خيرا[5]

ووجه الرفع في الأول : إن كان في عمله خير[6] .

فالنصب إذن أولى لقلة التقدير وقوة المعنى[7] .

---

(١) (قد) لم تثبت في نسخ الشرح .

(٢) في سيبويه ١ / ١٣٠ : « هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر . والمرء مقتول بما قتل به أن خنجرا فخنجر ، وإن كان شرا فشر ... » ا هـ .

وينظر : مجمع الأمثال ٢ / ٣٤١ – المفصل ص ٧٢ ، ٧٣ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٠١ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٥٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ٩٧ – شرح الرضي ١ / ٢٥٢ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٠٧ – وروايته : (المرء مجزي بعمله ..) وكذا في الأشموني ١ / ٢٤٢ – لباب الإعراب ص ٤٠١ – الجامع الصغير ص ٥٦ – الكفاية في الإعراب ص ١٩٠ – الهمع ١ / ١٢١ – شرح الفالي على اللباب ورقة ٢١٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢١ – التوضيح ١ / ٢٦١ .

(٣) في أ ، ب ، حـ : (يجوز في مثلها) ويلزم التكرار لقوله قبل (ونظائرها) .

(٤) في أ : (خير) بالرفع وهو سهو من الناسخ .

(٥) هذا معنى قول سيبويه ١ / ١٣٠ ، ١٣١ : « ... وإذا أضمرت فأن تضمر الناصب أحسن ، لأنك إذا أضمرت الرافع أضمرت أيضا خبرا أو شيئا يكون في موضع خبره ، فكلما كثر الإضمار كان أضعف » ا هـ .

(٦) في سيبويه ١ / ١٣١ : « ... وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن ... كأنه قال : إن كان معه ... وإن كان في أعمالهم خيرا فالذي يجزون به خير » ا هـ .

(٧) ينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٠٢ – شرح الوافية ١ / ٢٥٨ – شرح الرضي ١ / ٢٥٣ .

ووجه الرفع في الثاني أن يكون خبراً لمبتدأ[1] ، أي : فجزاؤه خير .

ووجه النصب : إن كان خيرا كان جزاؤه[2] خيرا .

فالرفع إذن أقوى لأن فيه إضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء لا غير ، وهو كثير[3] . وفي النصب إضمار (كان) واسمها[4] ، وليس بكثير[5] ، وأيضا فإن فيه تقدير الفعل الماضي مع وجود الفاء وهما لا يتجامعان[6] .

فقد ثبت ما ذكرناه[7] من أن نصب الأول ورفع الثاني أفصح ، وعكسه أضعف[8] ، والوجهان الآخران متوسطان[9] .

---

(١) في ط : (للمبتدأ) .

(٢) (جزاؤه) زيادة من ط يستقيم بها التقدير .

(٣) هذا معنى قول سيبويه ١ / ١٣٠ : « ... والرفع أكثر وأحسن في الآخر لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها ، وحسن أن يقع بعدها الأسماء ... » ا هـ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٩٧ - التسهيل ص ٥٥ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٠٧ .

(٤) في أ : (واسماها) وهو تحريف .

(٥) اشترط النحاة لحذف (كان) مع اسمها أن تقع بعد (إن) و (لو) الشرطيتين ، وأن يكون اسمها ضمير ما علم من غائب أو حاضر نحو قوله ﷺ : « اطلبوا العلم ولو بالصين » - أي : ولو كان العلم بالصين - ونحو قول الشاعر :

قد قيل ذلك إن حقا وإن كذابا   فما اعتذارك من شيء إذا قيلا

وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٢ - التوضيح لابن هشام ١ / ٢٦٠ .

(٦) ينظر تعليله لذلك في شرح المفصل ٢ / ٣٠٢ - وشرح الوافية ١ / ٢٥٩ .

(٧) في ب ، حـ : (ما ذكرنا) .

(٨) وهذان الوجهان هما ما تقدم ذكرهما والتعليل لهما .

(٩) أي : نصب الأول والثاني ، ورفعهما ، وقد وجه سيبويه هذين الوجهين بما يأتي : قال سيبويه ١ / ١٣٠ ، ١٣١ : « ... ومن العرب من يقول : إن خنجرا فخنجرا ، وإن خيرا فخيرا ، وإن شرا فشرا ، كأنه قال : إن كان الذي عمل خيرا جزى خيرا ، أو كان خيرا ، وإن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يقتل به خنجرا ... وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب =

وَيَجِبُ الْحَذْفُ فِي مِثْلِ : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ ، أَيْ : لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ . ....

قوله : « وَيَجِبُ الْحَذْفُ فِي مِثْلِ[1] : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ أَيْ : لَأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » .

حذفت اللام حذفا قياسيا ، ثم حذفت (كان) اختصارا ، فوجب رد المتصل منفصلاً لتعذر الاتصال ، وزيدت (ما) بعد (أن) في موضع (كان) عوضاً عنها ودالة[2] عليها ، فصار الكلام : أما أنت منطلقا انطلقت[3] .

ومنه قوله[4] :

[١١] أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والكلام عليه وعلى أمثاله مثل ذلك سواء .

* * *

= فهو عربي حسن ، وذلك قولك : إن خير فخير ، وإن خنجر فخنجر ، كأنه قال : إن كان معه حيث قتل خنجر فالذي يقتل به خنجر ، وإن كان في أعمالهم خير فالذي يجزون به خير .

ويجوز أن تجعل (إن كان خير) على : (إن وقع خير) ، كأنه قال : إن كان خير فالذي يجزون به خير » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٠٢، ٣٠٣ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٥٩ - شرح الرضي ١ / ٢٥٣ - شرح ابن يعيش ٢ / ٩٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(١) (مثل) ساقطة من خ . (٢) في ط : (ودلالة عليها) .

(٣) في سيبويه ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ : « ... ومن ذلك قول العرب : أما أنت منطلقا انطلقت معك ، وأما زيد ذاهبا ذهبت معه ... » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٠٣ - شرح الوافية ١ / ٢٦٠ - المفصل ص ٧٣ - شرح ابن يعيش ٩٨/٢ - شرح الرضي ٢٥٣/١ - التوطئة ص ٣٧٨ - المقرب ٢٥٩/١ - التوضيح ٢٦٤/١ - الشذور ص ١٨٦ . وقد مثل ابن مالك بقوله : « ... أما أنت برا فاقترب » .

ينظر : الألفية بشرح المرادي ١ / ٣١٠ - شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٦ .

(٤) هو العباس بن مرداس السلمي الصحابي المعروف . ديوانه ص ١٢٨ .

١١= البيت من البسيط - ولم يثبت عجزه في ب - وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٤٨ =

....

....

= الخصائص ٢ / ٣٨١ – المفصل ص ٧٤ – الإفصاح للفارقي ص ١٣٦ – الأمالي الشجرية ١ / ٣٤ ، ٣٥٣ ، ٢ / ٣٥٠ – الإنصاف ١ / ٧١ – شرح ابن يعيش ٢ / ٩٩ ، ٨ / ١٣٢ – شرح الرضي ١ / ٢٥٣ – التوطئة ص ٣٧٨ – المقرب ١ / ٢٥٩ – التوضيح ١ / ٢٦٥ – الشذور ص ١٨٦ – المغنى ١ / ٣٥ ، ٥٩ ، ٢ / ٤٣٧ ، ٦٩٤ – الجامع الصغير ص ٥٥ – الأشموني ١ / ٢٤٤ – الهمع ١ / ١٢٢ – المطالع السعيدة ١ / ٢٩٠ – خزانة الأدب ٢ / ٨٠ – شواهد العيني ٢ / ٥٥ – التصريح ١ / ١٩٥ – الدرر ١ / ٩٢ – إعزب شواهد المغني لطه الدرة ١ / ٩٧ .

والشاهد في البيت قوله : (أما أنت ذا نفر) حيث حذفت كان وجوبا بعد (أن) الناصبة على ما وضحه المصنف في قوله : أما أنت منطلقا انطلقت .

وقال العيني ٢ / ٥٨ : « ... ويقال : هما كلمتان ، الثانية عوض عن (كان) محذوفة ، والأولى (أن) المصدرية عند البصريين ، والشرطية عند الكوفيين ، زعموا أن (أن) المفتوحة قد يجازي بها » اهـ .

هذا .. وروايته في اللسان : « أبا خراشة أما كنت ذا نفر ..... » اللسان (خرش) .

(أبو خراشة) : كنية خفاف بن ندبة ، و (ندبة) : أمه .

(الضَّبُعُ) : السنة المجدبة .

اللسان (خرش) .

وتنظر قصة البيت في خزانة الأدب ٢ / ٨٠ – ٨٢ .

اسْـمُ (إِنَّ) وَأَخَـوَاتِهَــا

اسْمُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْل : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ ..

قوله[1] : « اسْمُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْل : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ »[2] .

لا يتميز اسم (إن) عن المبتدأ في المعنى إلا بدخول لفظ[3] (إنَّ) عليه // فلذلك جعل فصلا[4] . ٦٢

والكلا على (إنَّ) وأخواتها سيأتي في الحروف[5] .

* * *

---

(١) (قوله) ساقطة من أ ، ب ، حـ ، وفي ط : (قال) .

(٢) قال الرضي – وتبعه الجامي – : « ... ينتقض بمثل (أخوه) في قولك : (إن زيدا قائم أخوه » اهـ ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٥ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٢٥ .

(٣) (لفظ) ساقطة من ط .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦١ .

(٥) ينظر ص ٩٦١ وما بعدها من هذا الشرح .

المَنْصُوبُ بِـ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

المَنْصُوبُ بِـ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا يَلِيْهَا نَكِرَةً مُضَافاً أَوْ مُشَبَّهاً بِهِ مِثْلُ : لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ، وَلاَ عِشْرِينَ دِرْهَماً لَكَ ....

قوله : « [(١)] المَنْصُوبُ بِـ (لاَ) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا يَلِيْهَا نَكِرَةً مُضَافاً[(٢)] أَوْ مُشَبَّهَا بِهِ » .

لما كانت[(٣)] ترجمة هذا الفصل بقولهم : (المنصوب بلا)[(٤)] وجب أن يحد بما يكون معه منصوبا ، فلذلك ذكرت هذه الشروط[(٥)] .

فلو ترجم بـ (اسم لا) لاستغنى بأن يقال : هو المسند إليه بعد دخولها[(٦)] . وسنبين فائدة اشتراط كل واحدة من هذه القيود – مثل : لا غُلاَمَ رَجُلٍ[(٧)] ، ولا عُشْرِينَ دِرْهَما لَكَ[(٨)] .

والمعنى بـ (المشبه بالمضاف) : أن يكون الدال عليه (لا) متعلقا باسم آخر على غير جهة الإضافة ، فأجرى مُجْرَى المضاف لشبهه به[(٩)] في الارتباط .

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، حـ ، وفي ط : (قال) .

(٢) في نسخ المتن : (مضافة) وما أثبته أوجه .
قال الرضي ١ / ٢٢٥ : « وقوله : (يليها نكرة مضافا) أحوال مترادفة والعامل فيها المسند ، وذو الحال الضمير المجرور في (إليه) » ا هـ .

(٣) في حـ : (كان) .

(٤) هذا قول الزمخشري في مفصله ص ٧٤ – وقوله : (بلا) ساقطة من ب ، حـ .
وينظر فيها : سيبويه ١ / ٣٤٥ – المقتضب ٤ / ٣٥٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤٦١ – الإيضاح للفارسي ص ٢٣٩ – اللمع ص ١٢٧ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٤١ – معاني الرماني ص ٨١ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٠ – شرح الرضي ١ / ٢٥٥ – المغني ١ / ٢٣٧ .

(٥) في ب ، حـ ، ط : (الشرائط) .

(٦) بمثل هذا التعليل قال المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٦٢ .
وقال الرضي : « ... لم يقل : (اسم لا التي لنفي الجنس) كما قال : (اسم إن وأخواتها) لأن كلامه في المنصوبات ، وجميع ما هو اسم (لا) المذكورة ليس منصوبا ، بل بعضه مبني نحو : لا رجل ، فلما قصد المنصوب احتاج إلى التمييز بالتقيدات المذكورة ... » اهـ . الرضي ١/١٥٥ .

(٧) مثال للمصناف .

(٨) مثال للمشبه بالمضاف .

(٩) في أ : (المشبه به) وما أثبته أوجه .

قوله : « فَإِنْ كَانَ مُفْرَداً فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ » .

هذا أولى[1] من قولهم : (مبني على الفتح)[2] ، فإنا نقول : لا غُلاَمِينِ لك ، وليس مبنياً على الفتح ، وكذلك : لا مُسْلِمِينَ لك .

وإذا قلنا : (مبني على ما ينصب به) شمل ذلك كله[3] .

وإنما بني المفرد معه لما تضمنه من معني الحرف[4] ، لأن معناه : لا من رجل[5] .

ولم يبين المضاف ولا المشبه به إما لأن الإضافة مانعة لخصوصيتها بالأسماء ، وإما لأن البناء بناء تركيب فكُرِةَ تركيب أكثر من كلمتين .

---

(١) (أولى) ساقطة من أ .

(٢) هذا قول كثير من المتقدمين ، قال به ابن السراج في أصوله ١ / ٤٦١ يدل له قوله : « ... فأي اسم نكرة ولي (لا) وكان جوابا لمن قال : هل من غلام ؟ فهو مفتوح » ا هـ .
وبه قال الفارسي في الإيضاح ص ٢٣٩ وهو : « ... والبناء على الفتح مطرد فيها إذا كانت مفردة – كما كان البناء على الضم مطردا في الأسماء المناداة المفردة المعرفة – وذلك نحو : لا رجل في الدار ، ولا غلام عند زيد » ا هـ .
وبه أيضا قال ابن جني في اللمع ص ١٢٧ ، والزمخشري في المفصل ص ٧٥ ، وابن يعيش ٢ / ١٠١ . وابن عصفور في المقرب ١ / ١٩٠ – وابن هشام التوضيح ٢ / ٨ .
وقد تابع الرضي المصنف في هذا القول وجعله أولى مما قاله المتقدمون .
ثم قال : « ... والفتحة في : (لا رجل) عند الزجاج والسيرافي إعرابية خلافا للمبرد والأخفش وغيرهما ، وإنما وقع الخلاف بينهم لاجمال قول سيبويه ... » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٥٥ .
وينظر أيضا : الإنصاف مسألة (٥٣) ١ / ٣٦٦ وما بعدها – هامش المقتضب ١ / ٣٥٧ .

(٣) تبع المصنف في هذا كثير من المتأخرين .
ينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٦٤ ، شرح ابن عقيل ١ / ٣٩٦ .
واختار ابن مالك قولهم : (مبني على الفتح) . شرح الكافية الشافية ١ / ١٦٣ .

(٤) في ط : (لما تضمنه من معناه) .

(٥) قال الرضي ١ / ٢٥٦ : « ... وذلك لأن قولك : (لا رجل) نص في نفي الجنس بمنزلة : (لا من رجل) . وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٣ الإيضاح للمنصف ٢ / ٣٠٥ .

قوله : « وَإِنْ[1] كَانَ مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لاَ) وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ »[2] .

أما وجوب الرفع في المعرفة فلأن وضع (لا) على نفي النكرات[3] .

وأما التكرير فلأنه لما فات التنكير المؤدي إلى معنى نفي الآحاد جعل التكرير كالعوض لما فيه من إفادة التعدد[4] .

وإنما وجب الرفع في المفصول بينه وبين (لا) لما حصل من الفصل فضعف أمرها[5] ، أو لإرادة المشاكلة بينه وبين ما يقدر جوابا له على ما سنذكره[6] في علة وجوب التكرار .

وأما وجوب التكرار عند الفصل فلأنهم قصدوا مطابقته لما هو جواب له ، فإذا قلت : لا فيها رجل ولا امرأة ، فهو جواب لقول من يقول : أفي الدار رجل أم امرأة ؟

فجعل الجواب مشاكلاً للسؤال في الفصل وفي[7] التكرار وفي الرفع جميعا .

فهذه علة تصلح لثلاثة الأحكام[8] ، الفصل والرفع والتكرار .

---

(١) في أ : (وإذا) . (٢) في أ : (والتكرار) . وهما سيان .

(٣) في المقتضب ٤ / ٣٦٠ : « ... فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا لأن (لا) لا تعمل في معرفة ، وذلك قولك : لا زيد في الدار ، إنما هو جواب : أزيد في الدار ؟ » ا هـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٣٤٥ ، ٣٥٤ - أصول ابن السراج ١ / ٤٦٢ - الإيضاح للفارسي ص ٢٤٨ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٤) قال الفارسي (الإيضاح ص ٢٤٨) : « ... ويقبح أن تقول : (لا زيد عندك) حتى تتبعه بشيء فتقول : ولا عمرو » ا هـ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٥٨ وفيه : « ... وأجاز أبو العباس وابن كيسان عدم تكرير (لا) في المواضع الثلاثة ، أما مع المعرفة فنحو : لا زيد في الدار ... » ا هـ .
وينظر المقتضب ٣٤ / ٣٥٩ .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٣٤٥ - الإيضاح للفارسي ص ٢٤٨ - شرح الوافية ١ / ٢٦٥ .

(٦) في ب : (نذكر) ، وفي حـ : (يذكر) .

(٧) (في) ساقطة من أ ، ط . (٨) في ب ، حـ : (لثلاثة أحكام) وما أثبته أوجه .

فإن قيل : فمقتضى ذلك أن يجوزوا : لا فيها رجل - جوابا لمن قال : أفي الدار رجل ؟ .

فالجواب من وجهين ، أحدهما : أنه ليس جوابا لمثل ذلك على التحقيق ، وإنما جواب مثل ذلك : نعم ، أو : لا[1] .

ولا يلزم أن لا يجاب ذلك لأنه قد يجاب بزيادة على ما يحتاج إليه في الجواب[2] ، كما لو قيل : أقام زيد ؟ صح أن يقال : ما قام زيد // ، وإن كان الجواب في التحقيق : لا . ٦٣

والثاني : أنه لا يلزم من القصد إلى مناسبة ألفاظ متعددة مناسبة ألفاظ أقل منها .

قوله : « وَنَحْوُ[3] : قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا ، مُتَأَوَّلٌ »[4] .

ووجه إيراده : أنه دخل النفي على المعرفة من غير تكرير .

وجوابه : أنه لم يقصد قصد تلك[5] المعرفة ، وإنما قصد إلى نفس المماثل ، وهو في المعنى نكرة ، فكأنه قال : ولا مِثْلَ أَبِي حَسَنٍ لَهَا ، وهذا نكرة في المعنى .

---

(١) في ب ، حـ ، ط : (لا أو : نعم) .

(٢) في هامش أ : (أي : في غير هذا الباب) . (٣) في ب ، حـ ، ط : (ومثل) .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٥٥ : « ... وتقول : قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ، فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما تعملها في النكرة ، فإذ جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا) وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي وأنه قد غيب عنها ، فإن قلت : أنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه (علي) ، فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضية مثل علي ، كأنه قال : لا أمثال علي لهذه القضية ، ودل هذا الكلام علي أنه ليس لها علي وأنه قد غيب عنها .. وإن جعلته نكرة ورفعت كا رفعت (لا براح) فجائز » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٣٦٣ - أصول ابن السراج ١ / ٤٦٦ - المفصل ص ٧٧ - أسرار العربية ص ٢٥٠ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٤ - شرح الرضي ١ / ٢٦٠ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٩ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ .

(٥) (تلك) ساقطة من ب ، حـ ، ط .

وَفِي مِثْلِ : (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ) خَمْسَةُ أَوْجُهٍ ، فَتْحُهُمَا ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنصْبُ الثَّانِي ، وَفتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي ، وَرَفْعُهُمَا ، وَرَفْعُ الإِوَّلِ - عَلَى ضَعْفٍ - وَفَتْحُ الثَّانِي ....

قوله : « وفِي مِثْلِ : (لاَ حَوْلَ[1] وَ لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ)[2] خَمْسَةُ أَوْجُهٍ »[3] .

أما فتحهما فوجهه أن تقدر كل جملة على حيالها ، وهي إذاً انفردت كانت[4] كذلك .

وأما فتح الأول ونصب الثاني فتقدر الأولى[5] جملة مستقلة ، ويقدر الثاني معطوفا على لفظها ، و (لا) الثانية - مثلها في قولك : ما جاءني رجل ولا امرأة - لتأكيد معنى النفي ، فهى على هذا جملة مستقلة .

ووجه الرفع في الثاني - والأول مفتوح - مثل وجه النصب إلا أنه على الموضع[6] .

---

(١) (الحول) : الحركة ، تقول : (حال الشخص : إذا تحرك ... فكأن القائل إذا قال : (لا حول ولا قوة إلا بالله) يقول : لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله .
الكسائي : يقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا حيل ولا قوة إلا بالله . اللسان : (حول) .

(٢) كلمات من حديث شريف قصد بها المصنف مجرد التمثيل .
وقد وردت هذه الكلمات في أكثر من حديث . ففي صحيح البخاري : « ... قال يحيى : وحدثني بعض إخواننا أنه قال : لما قال (حي علي الصلاة) قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقال : هكذا سمعنا نبيكم - ﷺ - يقول » ا هـ .
ينظر : صحيح البخاري بحاشية السندي ١ / ١١٥ - فتح الباري شرح البخاري ٢ / ٢٣٣ - موطأ مالك الحديث رقم ٢٣ من كتاب القرآن - صحيح مسلم الحديث رقم ١٢ من كتاب الصلاة .

(٣) مثل المصنف في شرح الوافية بغير ذلك ، فقل ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ :

« ونحو : لا بيع ولا خلال ... خمسة أوجه به تختال
الرفع والنصب بثان صحا ... والرفع جوز فيهما والفتحا
والخامس ارفع أولا بضعف ... وافتح على الأصل بثان يشفي » ا هـ

وينظر : سيبويه ١ / ٣٥٢ - المقتضب ٤ / ٣٨٨ - الإيضاح للفارسي ص ٢٤١ - اللمع ص ١٢٨ - المفصل ص ٨١ - شرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، ١١٣ - شرح الرضي ١ / ٣٦٠ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ - لباب الإعراب ص ٤٠٦ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٠ .

(٤) في ب : (صارت) . (٥) في ط : (فيقدر الأول) .

(٦) ينظر شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣١٥ .

....

ووجه الرفع فيهما أحد أمرين[1] :

إما لأنه جواب كقولهم[2] : أرجل في الدار أم امرأة ؟ على ما ذكر في قولهم : لا رجل في الدار ولا امرأة[3] .

وإما لأنهما لو فتحا على أصلهما لتوهم التركيب فيهما ، وليس من جنس كلامهم مثل ذلك ، ثم كره هؤلاء العدول بأحدهما لما فيه من التحكم ، فعدلوا بهما جميعا[4] .

فهذا[5] وجه حسن لهذه اللغة .

وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن الأولى جعلت (لا) المشبهة بـ (ليس) ، فلذلك قيل : (على ضعف) ، لأن استعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل[6] .

وأما فتح الثاني فواضح[7] .

---

(١) في ط : (الأمرين) .

(٢) في ب ، حـ ، ط : (قولهم) وما أثبته أوجه .

(٣) ينظر قوله ص ٥٧١ .

(٤) علل لذلك المصنف في شرح الوافية بقوله : « .. وأما رفعهما فلكراهة توهم امتزاج ألفاظ متعددة في لغتهم ، فعدلوا على هذه اللغة إلى الأصل في الرفع فيهما كراهة التحكم .
أو لأنه جواب : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فأتوا بالجواب مطابقا للسؤال .. » ا هـ .
شرح الوافية ١ / ٢٦٨ .

(٥) في ط : (وهذه) .

(٦) قال الرضي ١ / ٣٦١ : « ... فإذا تقرر هذا فلا حاجة بناء إلى ما ذكر المصنف من قوله : (ورفع الأول على ضعف لكونها بمعنى ليس) فإنا لا نضعف هذا الوجه ، بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير ، وتطابق الأسمين إعرابا – ليس بشرط – و (لا) في الجميع للتبرئة ألغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق . وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين » ا هـ .
وينظر ما ذكره المصنف في ذلك ص ٥٨٢ – شرح الوافية ١ / ٢٦٩ .

(٧) ينظر المفصل ص ٨١ – الإيضاح للمنصف ٢ / ٣١٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، ١١٣ .

قوله : « وَإِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ لَمْ تُغَيِّرِ الْعَمَلَ ، وَمَعْنَاهَا : الاِسْتِفْهَامُ وَالْعَرْضُ وَالتَّمَنِي »[1] .

لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام عليه سواء كان لحقيقة الاستفهام أو لما حمل عليه ، وهذا[2] جارٍ في كل باب ، فلذلك بقي عمل (لا) بعد دخول الاستفهام .

فتقول ألا رجلَ في الدار ؟ – مستفهما – و : ألا نزولَ عندي – في العرض – و : أَلاَ ماءَ أشربه – في التمني –[3] .

وأما قوله[4] :

[١٢] أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَـدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبِيْتُ[5]

(١) في ب ، حـ : (والتمني والعرض) . (٢) في ب ، حـ : (هذا) بدون واو .

(٣) في المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ : « هذا باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمني ، أما كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته ، تقول : ألا رجلٍ في الدار ؟ على قول من قال : لا رجل في الدار » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ وفيه : « واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر .... واعلم أن (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في ذا الموضع إلا فيما تعمل فيه الخبر » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٨٣ – إيضاح الفارسي ص ٢٤٨ – شرح الرضي ١ / ٣٦٢ .

(٤) هو عمرو بن قنعاس – على المشهور – وقيل : عمرو بن قعاس بن عبد يغوث ابن مخدش ابن عصر – بالتحريك – ابن غنم .

ينظر : خزانة الأدب ١ / ٤٦١ – عين الذهب للأعلم ١ / ٣١٢ – العيني ٢ / ٣٦٦ .

(٥) لم يثبت العجز في ب ، ج .

١٢= البيت من الوافر ، وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٣٥٩ – النوادر لأبي زيد ص ٥٦ – إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٤٣١ – أصول ابن السراج ١ / ٤٨٥ – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٣٣ – مقاييس اللغة ٢ / ٦٨ – المفصل ص ٧٥ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠١ – شرح الرضي ١ / ٢٦٢ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٣٥ عين الذهب للأعلم ١/ ٣١٢ ، =

....

فهذه عند الخليل ليست (لا) الداخلة عليها همزة الاستفهام ، ولكنها حرف موضوع للتحضيض برأسه ، كأنه قال : ألا ترونني رجلا ، بمعنى : هلا ترونني رجلا[1] ، ولذلك نصب ونون[2] .

وهي عند يونس (لا) الداخلة عليها همزة الاستفهام ولكنها بمعنى التمني[3] ، وكان القياس : ألا رجلَ ، ولكنه نون لضرورة الشعر[4] .

والوجهان مستقيمان[5] .

= عين الذهب للأعلم ١ / ٣١٢ ، ٣٥٩ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٢٦ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٤ - الأشموني ٢ / ١٦ - المغني ١ / ٢٥٥ - اللسان (حصل) .

والشاهد في البيت ذكره المصنف ، وسأحقق ما قاله بعد .

(مُحَصِّلَةِ) : المرأة التي تحصل تراب المعدن ، قال الأزهري : أي : تبيتني عندها لأجامعها ، وقال الجوهري : أي تبيت تفعل كذا .

اللسان (حصل) . وينظر : خزانة الأدب ١ / ٤٦٠ - الأعلم على سيبويه ١ / ٣٥٩ .

(١) (رجلا) زيادة من ط .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٨٩ : « ... وسألت الخليل عن قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيرا ... يدل على محصلة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيرا من ذلك ، كأنه قال : ألا ترونني رجلا جزاه الله خيرا » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ٣٨٢ ونسبه إلى سيبويه والخليل .

(٣) في ط : (دخلت عليها همزة الاستفهام لمعنى التمني) .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٥٩ : « ... وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً ، وزعم أن قوله : (لا نسب اليوم ولا خلة) على الاضطرار » ا هـ .

(٥) هذا معنى قوله سيبويه : « ... وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك . والذي قال مذهب » اهـ سيبويه ١ / ٣٥٩ .

وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٨٦ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٢ - شرح الرضي ١ / ٣٦٢ .

ونعْتُ المَبْنِيِّ الْأَوَّلُ مُفْرَداً يَلِيهِ مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ رَفْعاً وَنصْباً نَحْوُ : لاَ رَجُلَ ظَرِيْفَ وَظَرِيفٌ وَظَرِيفاً ، وَإِلاَّ فَالإعْرَابُ وَالعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَعَلَى الْمَحلِّ جَائِزٌ مِثْلُ : لاَ أَبَ وَابْناً ، وَابْنٌ ....

قوله : « وَنَعْتُ المَبْنِيِّ الْأَوَّلُ مُفْرَداً يَلِيهِ[1] مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ »[2] .

فالحكم فيه جواز الأمرين ، البناء والإعراب .

قوله // : « رَفْعاً وَنَصْباً » . تفصيل للإعراب الجائز فيه . ٦٤

وإنما قال : (ونعت المبني) احتراز من نعت المعرب فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب مثل : لا غلام رجل ظريفا فيها .

وقوله : الأول ، احتراز من النعت الثاني[3] وما بعده لأنه لا يكون فيه إلا الإعراب[4] مثل : لا رجل ظريف عاقلا وعاقل ، لا يكون فيه إلا الإعراب[5] .

وقوله : مفردا ، احتراز من النعت المضاف[6] فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب كقولك : لا رجل حسن الوجه[7] .

---

(١) قوله (مفردا يليه) حالان من الضمير في (مبني) ، والعامل (مبني) ، والمعنى : يبنى النعت إذا ولي مبني (لا) وكان مفردا . ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٢ - الفوئد الضيائية ٢ / ٣٣٥ .

(٢) في ب ، ط : (معرب ومبني) .

(٣) في أ : (من نعته الثاني) .

(٤) (فيه إلا الإعراب) ساقطة من ب .

(٥) (لا يكون فيه إلا الإعراب) ساقطة من ب ، ط .

(٦) في أ : (من نعت مضاف) .

(٧) في شرح الرضي ١ / ٢٦٣ : « ... وقال : يحيى بن معط : صفة المبنى المضاف منصوبة لا غير نحو : لا عبد كريم الحسب ، ولعله قاسها على صفة المنادى المبني المضموم مضافة .... وذهب ابن برهان إلى أن اسم (لا) إذا انتصب بكون مضافا أو مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف » ا هـ .

وينظر قول ابن معط في فصوله ص ٢٠٢ .

....

وقوله : يليه ، احتراز من أن يفصل بينه وبين المنعوت فاصل مثل : لا رجل في الدار ظريف ، فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب .

وذلك مثل قولك : لا رجلَ ظَريفَ فيها ، وظريفٌ فيها ، وظريفاً فيها[1] ، فيجيء فيه البناء والإعراب رفعا ونصبا .

أما البناء فلتنزلهما منزلة شيء واحد . وأما الرفع فعلى المحل لأن البناء عارض فيه على ما تقدم في مثل : يا زيد الظريف ، وإن كان الإعراب بالعكس .

والنصب على اللفظ لأن الحركة في قولك : (لا رجل) عارضة في هذا الموضع ، فأشبهت – لعروضها – حركة الإعراب ، فلذلك جاء النعت عليها[2] .

ونصب النعت في هذا الباب كرفعه في باب : يا زيد الطويل[3] ، لأن الضمة في (يا زيد) عارضة مثل الفتحة في : (لا رجل) ، وقد تقدم ما يرشد إليه .

---

(١) ثلاثة أمثلة لما توافر فيه الشروط ، الأول بالبناء على الفتح ، والثاني بالإعراب رفعا ، والثالث بالإعراب نصبا .

(٢) قال الفارسي في الإيضاح ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ : « ... والمفرد الموصوف يجري – إذا وصف – على ثلاثة أضرب ، أحدها : أن تجري الصفة على الموصوف في لفظه فتنون ، وذلك نحو : لا رجل ظريفا عندك ، ولا غلام صالحا لك .

والوجه الثاني : أن تجعل المنفي وصفته اسما واحدا مثل (خمسة عشر) ونحوه فتقول : لا رجل ظريف عندك ، ولا غلام صالح لك . ومثل هذا في جعلهم الصفة مع الموصوف شيئا واحد . يا زيد بن عمرو ، كأنك قلت : يا ابن عمرو .

والوجه الثالث : أن تجري الصفة على الموصوف على موضعه فتقول : لا رجل ظريف عندك ، لأن موضع (لا) مع (رجل) رفع بأنه موضع ابتداء ، فتجربه على الموضع » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٥١ ، ٣٥٦ – المقتضب ٤ / ٣٦٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤٦٧ – ٤٧٠ – المفصل ص ٧٨ ، ٧٩ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٣) ينظر ما ذكره المصنف من ذلك في باب النداء ص ٤١٧ .

وَمِثْلُ : (لاَ أَبَالَهُ) وَ (لاَ غُلاَمِي لَهُ) جَائِزٌ لِشَبَهِهِ بِالْمُضَافِ[1] لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ ....

قوله : « وَمِثْلُ : لاَ أَبَالَهُ وَلاَ غُلاَمِي لَهُ[2] جَائِزٌ لِشَبَهِ بِالْمُضَافِ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ .. » .

فيجوز على ذلك أن تقول : لا أَبَالَهُ ، وَلاَ غُلاَمِي لَهُ ، فتعطى هذا المنفي أحكام المضاف ، فلذلك أثبت الألف في : (لا أَبَالَهُ) ، وحذفت النون من : (لاَ غُلاَمِي لَهُ) لأن ذلك حكمه إذا كان مضافا[3] .

وهو على هذه اللغة معرب لأنه أجرى مُجْرَى المضاف بخلاف اللغة الأخرى فإنه فيها مبنى لأنه غير مشبه بالمضاف ، بل يجري مجرى المفردات .

وإنما شبه بالمضاف في هذه اللغة القليلة لمشاركته المضاف في أصل معناه ، لأن معنى قولك (أبوك) : أَبٌ لَكَ ، فقد[4] اشتركا في هذا المعنى وهو نسبة الأبوة إلى المذكور بعد اللام مثلها في الإضافة وإن اختلفا في أن الحذف يفيد قوة الخصوصية حتى يصير معه[5] معرفة ، وإثبات اللام لا يصير معه كذلك .

فلما[6] اشتركا في أصل معنى الإضافة حمل على المضاف فأُجْرِي مُجْرَاه ، فلذلك قيل : لاَ أَبَالَهُ ، وَلاَ غُلاَمْي لَهُ .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (تشبيها له) وما أثبته هو ما في نسخ الشرح وكذا في الرضي .

(٢) في حـ : (ولا غلامين) بإثبات النون وهو مناقض لما يقصده المصنف من معنى الإضافة .

(٣) يعني : أنه أختص لفظ (الأب) و (الأخ) من بين الأسماء الستة وكذا المثنى وجمع المذكر السالم إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثني والمجموع وإثبت الألف في (الأب) و (الأخ) فيقال : لا غلامى لك ، ولا مسلمى لك ، ولا أباله ، ولا أخاله ، فتكون معربة اتفاقا – كما ذكر المصنف – تشبيها بالمضاف .

وينظر : شرح الوافية للمنصف ٢ / ٢٧٣ – شرح الرضي ٢ / ٢٦٥ .

(٤) (فقد) ساقطة من أ ، ب ، حـ .

(٥) (معه) زيادة من ط .

(٦) في ب : (ولما) .

والذي يوضح أن هذا الحكم في مثل ذلك إنما كان لشبهه بالمضاف – فيما ذكرناه – أنهم لا يقولون : لا أبا فيها ، ولا رَقِيْبَي عليها ، لأن الإضافة لا تكون بهذا المعنى[1] .

قوله : « وَلَيْسَ بِمُضَافٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى خِلاَفاً لِسِيْبَوَيْهِ » .

مذهب[2] سيبويه ومن تابعه[3] أن ما ذكرناه مضاف[4] ، واللام لتأكيد الإضافة ، فلذلك كانت فيها أحكام الإضافة .

وإنما غَرَّهُ من ذلك وجود أحكام الإضافة فظن // أنه مضاف .   ٦٥

وليس بمستقيم لأمرين .

أحدهما : أنا نقطع بأن قولهم : (لا أبالك) بمعنى : لا أب لك ، ولا خلاف في[5] أن : (لا أب لك) غير مضاف ، فوجب أن يكون مثله .

---

(١) في حاشية ب : (أي : بمعنى على ، وإنما هي بمعنى اللام) .

(٢) في ط : (فمذهب) .

(٣) هو مذهب الخليل وتبعه سيبويه وجمهور النحويين .

قال سيبويه ١ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ : « هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة .

اعلم أن التنوين يقع من النفي في هذا الموضع إذا قلت : (لا غلام لك) كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبا لك ، ولا غلامي لك ، ولا مسلمي لك .

وزعم الخليل أن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة ، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : (لا أباك) في معنى : لا أبا لك ، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في : لا مثل زيد ، فلما جاؤا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام ... » ا هـ .

وينظر في هذه المسألة : المقتضب ٤ / ٣٧٣ – ٣٧٦ – أصول ابن السراج ١ / ٤٧٤ – ٤٧٦ – الإيضاح للفارسي ص ٢٤٣ – ٢٤٥ – الخصائص ١ / ٣٤٣ ، المفصل ص ٧٨ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، ١٠٦ – شرح الرضي ١ / ٢٦٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٣٠ .

(٤) في ب : (المضاف).

(٥) (في) ساقطة من ب .

وَيُحْذَفُ فِي مِثْلِ : لاَ عَلَيْكَ[1] .

والوجه الثاني : أن (لا) هذه لا تدخل إلا على النكرات ، ولو[2] كان مضافا لكان معرفة ، وحينئذ[3] يمتنع دخول (لا) عليه ، وصحة دخولها دليل على أنه غير مضاف .

فقد وضح أن الحق ما قدمناه من أنه إنما[4] أعطى هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافا في التحقيق[5] .

* * *

(١) أغفل المصنف ذكر هذا الموضع في الشرح ، وكذا في شرح الوافية .
وقد جاء في المفصل ص ٨٢ : « ... وقد حذف المنفي في قولهم : (لا عليك) أي : لا بأس عليك » ا هـ
وقال الرضي : « ... ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر ، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافاً .
وقولهم : (لا كزيد) إن جعلنا الكاف اسما جاز أن يكون (كزيد) اسما والخبر محذوف ، أي : لا مثله موجود . وجاز أن يكون خبرا ، أي : لا أحد مثل زيد .
وإن جعلنا الكاف حرف جر فالاسم محذوف ، أي : لا أحد كزيد » ا هـ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٦ .
سيبويه ١ / ١١٤ - المقتضب ٢ / ١٤٩ ؛ ٤ / ١٢٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤١ .
(٢) في ب : (فلو كان) .
(٣) في ب ، حـ : (فحينئذ) .
(٤) (إنما) زيادة من ط .
(٥) أي : كما قال الخليل وسيبويه وجمهور النحويين .

خَبَرُ (مَا) وَ (لاَ) المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْس

خَبَرُ (مَا) وَ (لاَ) المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا ، وَهِيَ حِجَازِيَّةٌ

قوله[1] : « خَبَرُ (مَا) وَ (لاَ) المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا[2] » .

وقد تقدم الكلام على مثل ذلك في خبر (إن)[3] .

[قوله : « وهِيَ حِجَازِيَّةٌ »[4]] .

يعني : وهي لغة أهل[5] الحجاز[6] ، وأما لغة بني تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر[7] .

ولغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل ، قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾[8] ، وَ ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾[9] .

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، وفي حـ ، ط : (قال) .

(٢) أي : بعد دخول كل منهما في مسألتها لا أنهما يجتمعان .

(٣) ينظر ما تقدم من قوله في ذلك ص ٣٨٠ .

(٤) تكملة لم تثبت في نسخ الشرح ، وهي في المتن وكذا في الرضي ١ / ٢٦٦ .

(٥) (أهل) ساقطة من حـ .

(٦) قال الرضي ١ / ٦٦ : « ... وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد - لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم - رفع اسم (لا) ونصب خبرها في موضع ، فاللغة الحجازية إذن إعمال (ما) وحدها - دون (لا) - إعمال (ليس) » ا هـ .
وينظر قول الرضي في ١ / ١١٢ . وقد تقدم في ص ٣٨٦ .
وينظر : سيبويه ١ / ٢٨ - المقتضب ٤ / ١٨٨ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٧) في سيبويه ١ / ٢٨ : « ... وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) وهو القياس لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ، ولا يكون فيها إضمار » ا هـ .
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١١٠ - الخصائص ١ / ١٢٥ ، ١٦٧ - الإنصاف ١ / ١٦٥ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣١٧ - شرح الوافية ١ / ٢٧٦ - لباب الإعراب ص ٤١٣ .

(٨) من الآية ٣١ / يوسف .
وينظر فيها : سيبويه ١ / ٢٨ - معاني الأخفش ورقة ٥٦ / ب - معاني الفراء ٢ / ٤٢ ، ٤٣ - ٣٠ / ١٣٩ - الإيضاح للفارسي ص ١١٠ - الكشاف ٢ / ٣١٧ - التبيان ٢ / ٧٣١ - البحر المحيط ٥ / ٣٠٤ - المقتضب ٤ / ١٨٨ .

(٩) من الآية ٢ / المجادلة .
وينظر فيها : المقتضب ٤ / ١٨٨ - معاني الفراء ٣ / ١٣٩ ، ٢ / ٤٢ - البيان الأنباري ٢ / ٤٢٦ - التبيان ٢ / ١٢١٢ - الكشاف ٤ / ٧٠ - البحر المحيط ٨ / ٢٣٢ ، ٥ / ٣٠٤ .

وَإِذَا زِيْدَتْ (إِنْ) مَعَ (مَا) أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ (إِلاَّ) أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بَطَلَ الْعَمَلُ .

ووجه شبههما بـ (ليس) : النفي ودخولهما علي المبتدأ والخبر ، إلا أن (ما) أقوى شبهاً لكونها لنفي الحال[1] ، ولذلك[2] كان استعمال (لا) بمعنى (ليس) شاذا[3] .

قوله : « وَإِذَا زِيْدَتْ (إِنْ) مَعَ (مَا) أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيِ بِـ (إِلاَّ) أَوْ تَقَدَّمَ الخَبَرُ بَطَلَ العَمَلُ » .

أما وجه إبطالها إذا دخلت (إنْ) فلأنها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبه ليس بالقوى[4] ، فلما فصل بينها وبين معمولها ضعفت عن العمل[5] .

---

(١) هذا معنى قول المبرد ٤ / ١٨٨ : « ... وذلك أنه رأوها في معنى (ليس) ، تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع ، فلما خلصت في معنى (ليس) ودلت على ما تدل عليه ، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغنى عن الأخرى ، أجروها مجراها » اهـ .
وينظر : سيبويه ١ / ٢٩ – الإيضاح للفارسي ص ١١٠ – الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٨ – الخصائص ١ / ١٦٧ .
ومن أوجه الشبه أيضا دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) كقولك : ما زيد بقائم ، ومنه : ﴿ وما ربك بغافل ﴾ .
الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٨ – المفصل ص ٨٢ .   (٢) في ط : (فلذلك) .

(٣) ذكر المصنف ذلك قبل بقوله : « وهو في (لا) شاذ » ينظر ص ٣٨٦ وبقوله ص ٥٧٤ : « ... لأن استعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل » ا هـ . وفي المقتضب ٤ / ٣٨٢ : « ... وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى » ا هـ .
وهذا النص يشعر بالقلة لا بالشذوذ .

(٤) في أ : (لأنه مشبه بليس ليس بالقوى) وما أثبته أوجه .

(٥) في سيبويه ٢ / ٣٠٥ : « ... وأما (إن) مع (ما) – في لغة أهل الحجاز – فهي بمنزلة (ما) في قولك : (إنما) الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها ا هـ .
وينظر : أيضا سيبويه ١ / ٤٧٥ – المقتضب ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٣٦٠ ، (ط الثانية) وإنما خصت (ما) بذكر زيادة (إن) معها ، لأن (إن) لا تزاد مع (لا) .
و (إن) هذه زائدة عند البصريين ، ومؤكدة بمعنى (ما) عند الكوفيين .
وينظر : الإنصاف مسألة (٨٩) ٢ / ٦٣٦ وما بعدها – أسرار العربية ص ١٤٥ .

....

وأما وجه إبطالها إذا انتقض النفي بـ (إلا) فلأنها إنما عملت لما فيها من[1] معني النفي ، فإذا دخلت (إلا) حصل الإثبات ، فانتقض معنى النفي[2] وهو المعنى الذي عملت من أجله ، فبطل المعنى[3] .

وأما وجه إبطالها إذا تقدم الخبر فلما تقدم من كون عملها على غير القياس ، فلم تقو[4] في التصرف ، بخلاف (ليس) فإنها أصلية في العمل فلم يبطل عملها بتقديم[5] الخبر ، فلذلك جاز : ليس قائما زيد[6] .

---

(١) (من) ساقطة من ب ، حـ .

(٢) سقط من حـ قوله : (فإذا دخلت إلا حصل الإثبات فانتقض معنى النفي) .

(٣) في سيبويه ١ / ٢٩ : « ... وتقول : ما زيد إلا منطلق ، تستوى فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل : ﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ ، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر ... » ا هـ .

وقال الرضي ١ / ٢٦٧ : « ... ونقل عن يونس إنه يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ (إلا) وأنشد في ذلك :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما طالب الحاجات إلا معذبا

وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول ، أي : دوران منجنون ، وكذا (معذبا) مصدر كقوله تعالى : ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ » ا هـ .

ولم أجده في سيبويه ولا المقتضب . وأثبته ابن الحاجب في شرح المفصل .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٧٧ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢١٨ .

(٤) في أ : (فلم تقوى) وهو خطأ ظاهر .

(٥) في ب : (لتقدم) .

(٦) هذا معنى قول المبرد (المقتضب ٤ / ١٨٩) : « ... وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها ، أو قدموا خبرها على اسمها ردوها إلى أصلها فقالوا : ما زيد إلا منطلق ، وما منطلق ، وما منطلق زيد ، لأنها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال ، فلم يقو على نقض النفي ، كما لم يقو على تقديم الخبر » ا هـ .

وينظر : سيوبه ١ / ٢٩ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣١٨ - شرح الرضي ١ / ٢٦٧ .

قوله : « وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِمُوجِبٍ فَالرَّفْعُ »[1] .

مثاله قولك : ما زيد قائما بل قاعد ، وما زيد قائما لكن قاعد[2] .

لا يجوز في هذا المعطوف إلا الرفع لما ذكرناه من أن عملها يبطل فيهما[3] لما قصد فيه إلى الإثبات ، لأنها عملت للنفي .

فإن كان ذلك مبطلاً لعملها في الأصل – المعطوف عليه – فهو في المعطوف – الذي هو فرع عليه – أجدر .

ويحملون[4] رفعه بالعطف على المحل ، لأنه لما بطل معنى النفي فيه صار كأنه معطوف على اسم غير معمول للنفي . وإذا قدر الأول غير منفي باعتبار هذا المعطوف فمحله بالنسبة إليه رفع لوجوب رفعه عند عدم النفي[5] .

فإما إذا // عطف بغير حرف موجب فحكمه في الإعراب حكم المعطوف ٦٦

---

(١) في شرح الوافية ١ / ٢٧٩ .

« وإن عطفت موجبا فرافع ما أنت لي مخالفا بل طائع » ا هـ

(٢) في الإيضاح للفارسي : « ... ومما يجري مجرى نقض النفي : ما زيد قائما بل قاعد ، وقياس (لكن) الخفيفة أن تكون مثل (بل) ،، تقول : ما زيد قاعدا لكن قائم » ا هـ .

الإيضاح العضدي ص ١١٠ ، ١١١

(٣) أي : (بل) و (لكن) .

(٤) في أ : (ويكون رفعه) ، وفي حـ : (فيحملون) .

(٥) قال الرضي ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ : « وقال عبد القاهر : هو خبر لمبتدأ محذوف ، أي : ما زيد قائم لكن هو قاعد . فعلى هذا ليس هذا – عنده – مما نحن فيه – أي : من باب عطف المفرد على المفرد ، ولا يمكن أن يكون منه لامتناع عطف – عنده – على الخبر وحده ، إذ يلزمه النصب عنده ، فهو على هذا من باب القطع ...

وقال ابن جعفر : هو عطف على التوهم ... وليس ما ذهب إليه بشيء لأن مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام » ا هـ .

وينظر : جمل عبد القاهر ص ٣٣ .

....

عليه كقولك : ما زيد قائما ولا قاعدا[1] . واشترط فيه ما اشترط[2] في غيره في أنه[3] منزل منزلة المعطوف عليه ، فلذلك لم يجز : ما زيد قائما ولا قاعدا عمرو[4] ، لأنك إن جعلت (قاعدا) معطوفا على (قائما) لم يجز لخلو الثاني من الضمير الذي يجب للأول ، وإن جعلته معطوفا عليه عطف الجملة على الجملة - إلا أنك قدمت[5] الخبر - أعملت (ما) في الخبر مقدما ، وهو غير جائز في الأصل فكيف يجوز في الفرع ؟ .

فأما إذا قلت : ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو ، فهذه جائزة على التقدير الثاني[6] ، ممتنعة[7] على التقدير الأول[8] .

* * *

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٠ : « ... وتقول : ما زيد كريما ولا عاقلا أبوه ، تجعله كأنه للأول بمنزلة (كريم) لأنه ملتبس به إذا قلت : (أبوه) تجربه عليه كما أجريت عليه (الكريم) ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلا أبوه ، نصبت وكان كلاما » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ١٩٣ .

(٢) في جـ ، ط : (ويشترط فيه ما يشترط) .

(٣) في ط : (لأنه) .

(٤) في المقتضب ٤ / ١٩٣ : « ... تقول : ما زيد منطلقا ولا قائم عمرو ، رفعت (قائما) لأنه خبر مقدم ، فكأنك قلت : وما قائم عمرو » ا هـ .
وينظر سيبويه ١ / ٣٠ وفيه : « ... وتقول : ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلا عمرو ، لم يكن كلاما لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول ، كأنك قلت : وما عاقل عمرو » ا هـ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٦٩ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤٣ .

(٥) في ط : (لما قدمت) . (٦) أي : على تقدير عطف الجملة على الجملة .

(٧) في أ : (ممتنع) وما أثبته أوجه .

(٨) أي : على تقدير عطف المفردات .

المَجْـــــرُورَاتُ

المَجْرُورَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَل عَلَى عَلَمِ المُضَافِ إِلَيْهِ ....

قوله[1] : « المَجْرُورَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المُضَافِ[2] إِلَيْهِ »[3] .

لا يتميز المجرور إلا بذلك كما تقدم في المرفوع[4] والمنصوب[5] .

* * *

(١) في جـ ، ط : (قال) .

(٢) في جـ : (الإضافة) .

(٣) هذا معنى قوله قبل : « ... والجر علم الإضافة » ينظر ص ٢٤١ .

قال الرضي ١ / ٢٤ : « ... أي كون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا كما في (غلام زيد) و (حسن الوجه » ا هـ .

وقال ١ / ٢٧١ ، ٢٧٢ : « وعلم المضاف إليه – كما مضى – ثلاثة : الكسر ، والفتح والياء » اهـ .

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٣٤٤ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٣٤ .

(٤) أي : المرفوعات . وينظر ص ٣٣٢ .

(٥) أي : المنصوبات . وينظر ص ٣٨٧ .

وَالمُضَافُ إِلَيْهِ كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ لَفْظًا اوْ تَقْدِيراً مُرَاداً .

قوله : « وَالمُضَافُ إِلَيْهِ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ[١] لَفْظًا أَوْ تَقْدِيراً مُرَاداً » .

فدخل تحت ذلك المجرور بالحرف[٢] والمجرور بالإضافة .

والمجرور بالحرف مضاف إليه أيضا[٣] ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد ، فقد أضفت المرور إلى (زيد) بواسطة حرف الجر ، ولذلك تسمى : (حروف الجر)[٤] لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء[٥] .

وقوله : لفظاً ، ليدخل فيه المجرور بحرف الجر[٦] .

قوله : أو تقديرا ، ليدخل فيه المجرور بإضافة الاسم[٧] إليه .

وقوله مرادا ، احتراز من مثل قمت يوم الجمعة[٨] ، فإنه نسب إليه القيام بواسطة حرف جر تقديرا ، ولكنه محذوف غير مراد ، وسيأتي شرط كونه مرادا .

---

(١) في ب : (حرف الجر) .

(٢) في ج : (بالحروف) .

(٣) هذا قول سيبويه وتبعه المبرد ، فقد سمى ما انجر بحرف جر ظاهر مضافا إليه . قال ١ / ٢٠٩ : « ... والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، وأعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء اسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا . فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله ، وهذا العبد لله ، وما أنت كزيد ، ويالبكر ، وتالله لا أفعل ذاك ، و (من) و (في) و (مذ) و (عن) و (رب) وما أشبه ذلك » ا هـ .
وينظر المقتضب ٤ / ١٣٦ .

(٤) في ج : ط : (ولذلك سمي حرف جر) .

(٥) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٤٩٧ - وقد ذكرها المصنف بعد بالتفصيل ص ٩٣٨ .

(٦) في ج : (بحرف جر) .

(٧) في أ : (اسم) .

(٨) قال المصنف : « احترزت بـ (مرادا) عن المفعول فيه والمفعول له لأن حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد » ا هـ .
وينظر ما رد به الرضي على هذا القول في شرحه ١ / ٢٧٢ .

فَالتَّقْدِيرُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ اسماً مُجَرَّداً تَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا . وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ فَالْمَعْنَوِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلى مَعْمُولِهَا ....

قوله : « فَالتَّقْدِيرُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ[1] اسماً مُجَرَّداً تَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا » .

هذا تفسير للمخفوض بإضافة اسم[2] إليه ، والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي[3] ، ولا يمكن التشريك بينهما إلا بذلك ، وإذا فصل فصل بأخص من ذلك .

قوله : مجرد تنوينه[4] لأجلها ، يريد التنوين وما قام مقامه[5] ، وكذلك ما ليس فيه تنوين يقدر أن لو كان فيه تنوين محذوفا[6] لأجلها[7] .

قوله : « وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ ، فَالْمَعْنَوِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ ... » .

فَسَّر المعنوية بأن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها لأنها لا تلتبس إلا به ، فإذا قصد تمييزها حصل بذكر ما تلتبس به منفيا عنها[8] .

---

(١) (المضاف) ساقطة من أ .　　　(٢) في ج : (الاسم) .

(٣) مذهب المصنف أن الإضافة بقسميها – معنوية ولفظية – مجرورة بتقدير حرف الجر ، وهذا على خلاف المفهوم من قول النحاة حيث لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الإضافا اللفظية . ينظر الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٤٦ .

قال الرضي ١ / ٢٧٢ : « ... واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد ، إذ ليس (الوجه) في قولنا : (زيد حسن الوجه) مضافا إليه (حسن) بتقدير حرف الجر ، بل هو هو ، وكذا في : (ضارب زيد) وإن كان مضافا إلى (زيد) لكنه بنفسه لا بحرف الجر ، كما كان مضافا إليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضا ، ولم يحتج في إضافته إليه – لا في حال الإضافة ولا قبلها – إلى حرف جر .

بلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وإن كان من فعل متعد بنفسه نحو : أنا ضارب لزيد ، لكونه أضعف عملا من الفعل » ا هـ .

(٤) في ب ، ج : (بتنوينه) .

(٥) أي : من نوني التثنية والجمع .　　　(٦) في أ : (مجردا) .

(٧) مثل كم رجل ، وهن حواج بيت الله ، والضارب الرجل . شرح الرضي ١ / ٢٧٣ .

(٨) سقط من ج ، ط : (منفيا عنها) .

وَهِيَ إِمَّا بِمَعْنى (اللَّامِ) فِيمَا عَدَا جِنْسَ المُضَافِ إِلَيْهِ وَظَرْفُهُ ، أَوْ بِمعْنَى (مِنْ) فِي جِنْسِ الْمُضَافِ ، أَوْ بِمَعْنَى (فِي) فِي ظَرْفِهِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ : نَحْوُ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ ، وَضَرْبُ الْيَوْمِ ....

وهي على ثلاثة أضرب : بمعنى (اللام) ، وبمعنى (مِنْ) وبمعنى (في) قليلا . فالتي بمعنى (مِنْ) شرطها[1] أن يكون المضاف نوع المضاف إليه كقولك : خاتم فضة . والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف[2] اسما مضافا إلى ظرفه كقولك : ضَرْبُ اليوم[3] . والتي بمعنى (اللام) ما عدا هذين القسمين[4] .

---

(١) (في ب ، جـ : (فالذي ... شرطه) .

(٢) سقط من أ ما بين قوله : (المضاف) في السطر السابق وهذا .

(٣) لم يذكر أحد من متقدمي النحاة مجيء الإضافة بمعنى (في) . وما نسبه بعض المحققين إلى ابن السراج والجرجاني – من قولهما بمجيئها بمعنى (في) – عار عن الصحة ، يقول ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٣) : « ... والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين ، إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى (اللام) ، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) » ا هـ .

وقد قال بقوله هذا كل من الفارسي ، وابن جني ، والجرجاني ، والحريري والزمخشري ، وابن الخشاب ، وابن يعيش ، والرضي .

ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٩٧ ، الخصائص ٣ / ٢٦ ، اللمع ص ١٦٤ – جمل عبد القاهر ص ٣٠ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٢٤ – المفصل ص ٨٢ – المرتجل لابن الخشاب ص ٢٦٠ – شرح ابن يعيش ٢ / ١١٩ – شرح الرضي ١ / ٢٧٤ .

وقال عبد القاهر في جمله ص ٣٠ : « ... والإضافة على ضربين ، أحدهما أن تكون بمعنى (اللام) نحو قولك : دار زيد ، تريد : دار لزيد ، وإضافة بمعنى (من) كقولك : خاتم فضة ، تريد : خاتم من فضة » ا هـ .

ومن هذا يتضح أنه لا صحة لما نسب إلى كل من ابن السراج والجرجاني من قولهما بمجيء الإضافة بمعنى (في) كما ذكر السيوطي في الهمع ٢ / ٤٦ – والأستاذ عضيمة في هامش المقتضب ٤ / ١٤٣ .

ومذهب المصنف مجيئها بمعنى (في) قليلا ، وقد تبعه في هذا ابن مالك وشراح ألفيته ، وذلك قوله في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٧ : « ... وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح ... » ا هـ .

وينظر : شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٤١ ، ٢٤٢ – شرح ابن عقيل ٢ / ٤٣ – التوضيح ٣ / ٨٥ – التسهيل ص ١٥٥ .

(٤) في أ : (ما عدا القسمين هذين) .

وَتُفِيدُ تَعْرِيفاً مَعَ الْمَعْرِفَةِ ، وَتخْصِيصاً مَعَ النَّكِرَةِ ، وَشَرْطُهَا : تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّعْرِيفِ ....

قوله : « وَتُفِيدُ تَعْرِيفاً مَعَ المَعْرِفَةِ[1] ، وَتَخْصِيصاً مَعَ النَّكِرَةِ » .

٦٧ يعني : الإضافة // المعنوية لأن الكلام فيها ، بخلاف اللفظية فإنها لا تفيد أمراً معنويا على ما سيأتي[2] .

وإنما أفادت هذه تعريف مع المعرفة لأن وضعها على أن تفيد أن بين[3] المضاف والمضاف إليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف فلذلك أفادت التعريف[4] . وأما تخصيصها – إذا أضيفت إلى نكرة – فواضح[5] .

قوله : « وَشَرْطُهَا تجْرِيُد المُضَافِ مِنَ التَّعْرِيفِ » .

لأن الإضافة إذا كانت[6] إلى معرفة أدى إلى الجمع بين تعريفين[7] ، وهو مطروح في لغتهم[8] ، وإن كانت إلى نكرة لم يستقم لأن تعريفه أبلغ من تخصيصه .

---

(١) (المعرفة) ساقطة من ب .

(٢) ينظر ص ٥٩٥ .

(٣) (بين) ساقطة من أ .

(٤) في شرح الرضي ١ / ٢٧٤ : « ... وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة لأن وضعها لتفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا إذا قلت : غلام زيد راكب – ولزيد غلمان كثيرة – فلابد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بـ (زيد) ، إما بكون أعظم غلمانه ، أو أشهر بكونه غلاما له دون غيره ، أو يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب ، وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان ... » اهـ . وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١١٨ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٠ .

(٥) وذلك مثل : غلام رجل ، فإنه قد تخصص من غلام امرأة .

(٦) في ط : (إن كانت) .

(٧) في جـ : (التعريفين) .

(٨) قال الرضي – مخالفا المصنف – : « ... وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ... وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصل به معنى نحو : زيد الصدق ، يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد . =

قوله : « وَمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنَ : الثَّلاثَةِ الْأَثْوَابِ – وَشِبْهِهِ مِنَ الْعَدَدِ – ضَعِيفٌ »[1] .

لأنهم جمعوا بين تعريفين ، الإضافة إلى المعرفة ، ودخول الألف واللام في المضاف . وليس بمستقيم لمخالفته[2] القياس واستعمال الفصحاء[3] .

أما القياس فما ذكرناه : وأما استعمال الفصحاء فالمسموع منهم : ثلاثة الأثواب ، قال[4] .

[١٣] وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى[5] ثَـلاثُ الْأَثَافِي وَالدِّيَـارُ الْبَلاَقِعُ

= ومثله قولهم : مضر الحمراء ، وأنمار الشاء ، وزيد الخيل ، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق . هذا وإنما يجرد المضاف – في الأغلب – عن التعريف لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف ، وهو حاصل للمعرفة ، فيكون تحصيلا للحاصل » ا هـ

شرح الرضي ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٥

(١) (العدد ضعيف) في هامش أ . (٢) في ب ، ط : (لمخالفة) .

(٣) قال المصنف أيضا في شرح الوافية ١ / ٢٨٢ : « ... وأجاز الكوفيون : الخمسة الأثواب ، ومنعه البصريون كغيره ، ولم يأت إلا في لغة ضعيفة على خلاف القياس واستعمال الفصحاء » ا هـ .

وقال المبرد (المقتضب ٢ / ١٧٣) : « اعلم أن قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يافتى ، وأخذت الخمسة عشر الدراهم . وبعضهم يقول : أخذت الخمسة العشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا كله خطأ فاحش .

وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرا . ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافة ، فرواية برواية . والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال ، ... وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجة على من خالفهم » ا هـ .

وينظر : الإنصاف مسألة (٦١) ٢ / ٤٣٦ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٢٣ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٢١ – شرح الرضي ١ / ٢٧٧ – ، وأجازه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٩ .

(٤) هو ذو الرمة غيلان بن عقبة بن بهيش ، ويكنى : أبا الحارث . ديوانه ص ٣٢ .

(٥) لم يثبت صدر البيت في ب ، ج .

١٣= البيت من الطويل ، وهو في المقتضب ٢ / ١٧٤ ، ٤ / ١٤٤ برواية : .... =

....

وقال[1] :

[١٤] مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ[2]   فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

= وهل يرجع التسليم أو يكشف البكا ....

وفي إصلاح المنطق ص ٣٠٣ - وجمل الزجاجي ص ١٤١ - الحلل لابن السيد ص ١٧٠ ، ودرة الغواص للحريري ص ١٢٥ - وشرح ابن يعيش ٢ / ١٢٢ - والهمع ٢ / ١٥٠ - الدرر ٢ / ١٠٦ ، برواية :

.... والرسوم البلاقع

وفي الأشموني ١ / ١٨٧ برواية : ... أو يشكف العنا ....

وفي الهادية شرح الكافية للأردبيلي ص ١٤٦ برواية : ...... أو يسلب العمي ......

وفي ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٩١ برواية :

وقفنا وقلنا أيه عن أم سالم   وما بال تكليم الديار البلاقع

والشاهد في البيت قوله : (ثلاث الأثافي) حيث ترك اللام من المضاف (ثلاث) على ما هو القياس واستعمال الفصحاء .

قال الحريري (درة الغواص ص ١٢٥) : « ... لأن المميز لا يكون معرفا بالألف واللام ولا نقل إلينا في شجون الكلام » ا هـ .

(الأثافي) جمع (أثفية) و (أثفية) - بالضم والكسر - الحجر الذي توضع عليه القدر .

(البلاقع) : جمع (بلقع) و (بلقعة) : المكان الخالي والأرض التي لا شجر فيها .

وينظر : اللسان (أثف) و بلقع) . الحلل لابن السيد ص ١٧٢ .

(١) هو الفرزدق يمدح به يزيد بن المهلب ، وقبله :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم   خضع الرقاب نواكس الأبصار

ينظر : ديوانه ١ / ٣٠٥ .

(٢) لم يثبت صدر البيت في ب ، ج .

١٤= البيت من الكامل وهو في المقتضب ٢ / ١٧٤ برواية :

.... فدنا فأدرك ....

وفي إصلاح المنطق ص ٣٠٣ ، والمفصل ص ٢٨٣ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ١٢١ برواية :

.... فسما وأدرك ....

وينظر : جمل الزجاجي ص ١٤٢ - الحلل لابن السيد ص ١٧٥ - فصول ابن معط ص ٢٢٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٣ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٢٣ - الأزهار الصافية شرح =

....

والذي غَرَّ الكوفيين[1] ما نقل عن قوم غير فصحاء ، ووجه في القياس ضعيف وهو أن (الثلاثة) هي (الأثواب) ، بخلاف قولك : (غلام زيد) لأنهما متغايران .

ولما كانت هي (الأثواب) وهي المسند إليها كانت أشبه[2] بالتعريف من الثاني .

وهذ ضعيف لأنها[3] مضافة إضافة مفيدة، وليس ما ذكروه بالذي يجوز ذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : خاتم فضة ، فـ (الخاتم) هو (الفضة) وليس بمجوز تعريف الأول !! ، فبطل ما تمسكوا به[4] .

= الكافية ليحيى بن حمزة العلوي ٢ / ٨٧٨ - المغني ١ / ٣٣٦ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٤١ شواهد العيني ٣ / ٣٢١ - شرح الأشموني ١ / ١٨٧ - ٢ / ٢٢٨ - الهمع ١ / ٢١٦، ٢ / ١٥٠ - التصريح ٢ / ٢١ - الدرر ١ / ١٨٥ ، ٢ / ٢٠٦ .

والشاهد في البيت : كسابقه .

(سما) : ارتفع وشب .

(فأدرك خمسة الأشبار) : بلغ طوله خمسة أشبار بشبر الرجال وهي ثلثا قامة الرجل . ومعناه : ارتفع وتجاوز حد المشي .

ينظر : الحلل لابن السيد ص ١٧٥ - الدرر ص ١ / ١٨٥ .

(١) نسبه ابن السكيت إلى الكسائي . وينظر : إصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

(٢) مصححة أعلى السطر في ب : (أحق) .

(٣) في ب : (فإنها) .

(٤) ينظر قول الرضي في ذلك ١ / ٢٧٧ .

وَاللَّفظِيَّةُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا مِثْل : ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ ....

قوله : « وَاللَّفْظِيَّةُ[1] أَنْ يَكُونَ المُضَافُ[2] صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا[3] مِثْل : ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ » .

مثل

فقوله : صفة ، ليخرج ما ليس بصفة .

وقوله : مضافة إلى معمولها ، ليخرج الصفة المضافة إلى غير معمولها كقولك : مُصَارِعُ مِصْرَ ، فإنها صفة مضافة إضافة حقيقية[4] لأنها أضيفت إلى غير معمولها[5] ، ونحوه [قوله تعالى] : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ ﴾[6] على الأصح[7] .

---

(١) هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة ، والأول - وهو الإضافة المعنوية - قد تقدم ذكره في ص ٥٨٩ .

(٢) (المضاف) ساقطة من ب ، جـ ، ط .

(٣) ذكر المصنف هذا التعريف في شرح الوافية ١ / ٢٨٢ وكذا في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٤٢٢ ولكنه ذكر في الأخير تعريفين آخرين للإضافة اللفظية ، وذلك قوله : « ... ولو قيل : هي التي لا تفيد تعريفا بتقدير تعريف الثاني لكان جيدا ليطابق تفسير المعنوية على العكس .

ولو قيل فيها أيضا : عدول عن أصل في العمل إلى لفظ الإضافة لإفادة التخفيف لكان جيدا أيضا » اهـ .

(٤) في أ ، ط : (حقيقة) .

(٥) في شرح الرضي ١ / ٢٧٧ : « ... قوله : (مضافة إلى معمولها) أي : إلى مرفوعها أو منصوبها ، وهو احتراز عن الصفة المضافة لا إلى معمولها نحو : مصارع مصر ، وخالق السموات ، وزيد مضروب عمرو ، فإن جميعها صفات مضافة لا إلى معمولها ، فإضافتها محضة » ا هـ .

(٦) الآية ٤ / فاتحة الكتاب .

قال الزمخشري (الكشاف ١ / ٥٧ - ٥٩) : « ... فإن قلت : ما هذه الإضافة ؟ قلت : هي إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع فجرى مجرى المفعول به كقولهم : يا سارق الليلة أهل الدار ، والمعنى على الظرفية ، ومعناه : مالك الأمر كله في يوم الدين ... » ا هـ .

وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٩ - التبيان للعكبري ١ / ٦ - البحر ١ / ٢١ - الحجة للفارسي ١ / ١٤ .

(٧) قال الرضي : « قال المصنف : ومن ذلك ﴿ مالك يوم الدين ﴾ على الأصح . وهذا منه عجيب ، وذلك أن (يوم الدين) إما أن يكون بمعنى (في) - كما يدعي المصنف في : ضرب اليوم - =

وذلك إنما يكون في باب اسم الفاعل وباب اسم المفعول وباب الصفة المشبهة بهما ، وسيأتي لكل واحد منها[1] باب يذكر فيه[2] .

قوله : « وَلاَ تُفِيدُ إلاَّ تَخْفِيفاً فِي الَّلفْظِ » .

لأنهم[3] لم يقصدوا[4] فيها إلا مجرد التخفيف ، والمعنى كما كان قبل الإضافة[5] ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل ضارب زيدا ، كان في المعنى كقولك : مررت برجل ضاربُ زيدٍ !! فَعْلِمَ أنهم لم يقصدوا إلا التخفيف والمعنى على // ما كان عليه في العمل[6] .

٦٨

= فيكون المضاف إليه مفعولا فيه من حيث المعنى ، فيكون معمول اسم الفاعل ، فهو صفة مضافة إلى معمولها ، وليس كـ (ضرب اليوم) لأنه وإن كان مضافا إلى معموله لكنه ليس بصفة ، فإضافته حقيقية .

وإما أن يكون مما كان مفعولا فيه ، فاتسع فيه ، فألحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو : يا سارق الليلة أهل الدار ، فهو أيضا معمول الصفة فتكون الإضافة غير محضة ...

ولعل المصنف جعل ﴿ مالك يوم الدين ﴾ بتقدير اللام كـ(مصارع مصر) فلذا قال : ومن ذلك : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ لكن ذلك مخالف لإطلاق قوله قبل : أو بمعنى (في) في ظرفه .

والوجه في تعرف ﴿ مالك يوم الدين ﴾ حتى وقع صفة (لله) أنه بمعنى اللام نحو : قتيل كربلاء رضي الله عنه ، أو أنه بمعنى الماضي كأنه قال : ملك يوم الدين » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ . وينظر : البحر المحيط ١ / ٢٠ ، ٢١ .

(١) في ب ط : (منهما) وما أثبته أصوب .

(٢) ينظر الأول ص ٨٣٠ . والثاني ص ٨٣٨ والثالث ص ٨٤٠ .

(٣) في أ : (لأنه) .

(٤) في جـ : (لم يقصد) .

(٥) (قبل الإضافة) زيادة من ط . وهي عبارة الزمخشري في المفصل ص ٨٣ .

(٦) زاد في شرح الوافية ١ / ٢٨٣ قوله : « ... وإنما يضاف على سبيل التخيف اللفظي » ا هـ .

وَمِنْ ثَمَّ جَازَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، وَامْتَنَعَ : بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ – وَجَازَ : الضَّارِبَا زَيْدٍ ، وَالضَّارِبُو زَيْدٍ ، وَامْتَنَعَ : الضَّارِبُ زَيْدٍ ، خِلافاً لِلْفَرَّاءِ ....

والذي يدل على أنه عندهم كذلك قولهم : رُبَّ ضاربِ زيدٍ ، وقوله تعالى : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[1] .[2] .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ جَازَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ .... إلى آخره » .

يعني : ومن جهة أنها لا تفيد إلا تخيفا في اللفظ جاز : مررت برجل حسن الوجه ، لأنها لو أفادت غير ذلك لوجب أن يكون (حسن الوجه) معرفة فيمتنع جريه صفة على النكرة[3] .

وامتنع : بزيد حسن الوجه ، ولو[4] كان (حسن الوجه) معرفة[5] لجاز جريه على المعرفة ، ولما كان نكرة لم يجز .

وجاز : الضاربا زيد ، لأنه أفاد تخفيفا بحذف النون للإضافة[6] .

وامتنع : الضارب زيد ، لأن التنوين قد زال لأجل الألف واللام ، فلم تكن

---

(١) من الآية ٢٤ / الأحقاف .

(٢) زاد في ط : (أي : ممطر لنا) .

وهذا معنى قول المبرد : « ... ألا ترى أن الاسم المضاف إلى معرفة على نية التنوين لا يكون إلا نكرة ، لأن التنوين لا يكون إلا في النية نحو قوله عز وجل : ﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾ و (هديا بالغ الكعبة) هو وصف للنكرة وتدخل عليه (رب) كما تدخل على النكرة » ا هـ . المقتضب ٣ / ٢٢٧ .

وينظر : المقتضب أيضا ٤ / ١٥٠ – سيبويه ١ / ٨٤ ، ٢١١ – الإيضاح للفارسي ص ١٤٣ – الكشاف ٣ / ٥٢٤ – التبيان ٢ / ١١٥٧ .

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٢٨٢ .

(٤) في أ : (فلو) .

(٥) (معرفة) زيادة من ط .

(٦) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٨٤ ، شرح الرضي ١ / ٢٨١ .

....

الإضافة مفيدة تخفيفا ، فلذلك امتنع خلافا للفراء فإنه أجازها[1] ، إما لأنه توهم أن التعريف إنما دخلها بعد الحكم بإضافتها ، فحصل التخفيف بالإضافة فلما قصد التعريف عرف بما يليق به[2] . وإما لأنه توهم أنه مثل قولهم : الضارب الرجل ، والضاربك[3] .

وكلا الأمرين غير مستقيم[4] ، أما الأول فلأن الألف واللام هي السابقة والإضافة إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين ، فلا يستقيم نسبة حذف التنوين إليها[5] .

وأما الثاني فسيأتي الكلام عليه[6] .

---

(١) ذكره المصنف في شرح الوافية (١ / ٢٨٤) بقوله : « ... ولما فهم المحققون أنها لا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ لم يجيزوا : الضارب زيد ، لأنك لم تفد فيه معرفة بالإضافة كما تفيدها في المثنى والمجموع وفي المجرد عن اللام ، وأجازه الفراء » ا هـ .

(٢) هذا معنى قول الفراء (معاني القرآن ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٦) : « وقوله (والمقيمي الصلاة) خفضت (الصلاة) لما حذفت النون ، وهي في قراءة عبد الله : (والمقيمين الصلاة) ، لو نصبت (الصلاة) ولو حذفت النون كان صوابا ، أنشدني بعضهم :

أسيد ذو خريطة نهارا من المتلقطي قرد القمام

و (قرد) . وإنما أجاز النصب مع حذف النون لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب ، فيقولون : هو الآخذ حقه ، فينصبون (الحق) ، لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة ، فبنوا الاثنين والجميع على الواحد ، فنصبوا بحذف النون . والوجه في الاثنين والجمع الخفض لأنه نونهما قد تظهر إذا شئت ، وتحذف إذا شئت ، وهي في الواحد لا تظهر ، فلذلك نصبوا ، ولو خفض في الواحد لجاز ذلك ، ولم أسمعه إلا في قولهم : هو الضارب الرجل ، فإنهم يخفضون (الرجل) وينصبونه ، فمن خفضه شبهه بمذهب قولهم : مررت بالحسن الوجه ، فإذا أضافوه إلى مكنى قالوا : أنت الضاربه ، وأنتما الضارباه ، وأنتم الضاربوه ، والهاء في القضاء عليها خفض في الواحد والاثنين والجمع » ا هـ . وينظر أيضا معاني الفراء ٢ / ١٤ ، ١٥ - المفصل ص ٨٤ - شرح ابن يعيش ٢ / ١٣٢ - شرح الرضي ١ / ٢٨١ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠ - الارتشاف ٢ / ٧٧١ - التسهيل ص ١٣٨ .

(٣) سقط من ب : (الضاربك) .

(٤) ينظر قول الرضي في ذلك ١ / ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٥) في ج : (إليه) . (٦) ينظر ص ٦٠٠ .

وَضَعُف :

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذاً تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا .....

قوله[1] : « وَضَعُف » :

[١٥] الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالِهَا

لأن قوله : (وعَبْدِهَا) معطوف على (المائة) المضاف إليها (الواهِبُ) ، والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه ، فكأنه قال : (الْوَاهِبُ عَبْدِهَا) ، فيكون مثل : الضاربُ زَيدٍ .

وإنما جوزه بعض النحويين لأنه ليس مباشراً للصفة وإنما هو تابع ، وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما في قولهم : رُبَّ شَاةٍ وَسِخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ[3] ولو قيل : رُبَّ سِخْلتِهَا ، لم يجز .

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، جـ . (٢) زاد في ط : (وتمامه : عوذا ...) .

١٥= البيت من الكامل ، وهو للأعشي ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها قيس بن معديكرب الكندي ومطلعها:

رحلت سمية غدوة أجمالها غضبي عليك فما تقول بداها

ينظر : ديوانه ص ١٥٢ . خزانة الأدب ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ . وهو من شواهد سيبويه ١ / ٩٤ برواية : « .... بينها أطفالها . والمقتضب ٤ / ١٦٣ – شرح الرضي ١ / ٢٨٣ – شرح ابن عقيل ٢ / ١١٩ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٤٢ – الهادية للأردبيلي ص ١٤٨ – أصول ابن السراج ١ / ١٥٩ – لباب الإعراب ص ٤٣٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٩ – الهمع ٢ / ٤٨ – الأشباه والنظائر ١ / ٣١٨ – الدرر ٢ / ٥٧ .

والشاهد في البيت قوله : (وعبدها) بالجر عطفا على (المائة) وهو مضاف إلى غير الألف واللام . وقد أوضح المصنف موطن هذا الاستشهاد .

وقال الأعلم ١ / ٩٤ : « وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا ، لأن (العبد) مضاف إلى ضمير (المائة) ، وضميرها بمنزلتها فكأنه قال : الواهب المائة وعبد المائة ، فهذا جائز بإجماع وليس مثل : الضارب الرجل وعبد الله .... » ا هـ . وينظر ما ذكره كل من البغدادي في خزانته ٢ / ١٨١ – ١٨٣ – والأستاذ عضيمة في هامش ٤ / ١٦٣ من المقتضب .

(الهجان) : البيض . (العوذ) : الحديثات النتاج ، واحدتها (عائذ) وهو جمع على غير قياس . (تزجي) : تساق سوقا رفيقا . (٣) ينظر : سيبويه ١/٢٤٤ ، ٣٥٦ وفيه : كل شاة – نعجة – وسخلتها بدرهم . وكذا في المقتضب ٤ / ١٦٤ .

وَإِنَّمَا جَازَ : الَّضارِبُ الرَّجُلِ ، حَمْلاً عَلَى الْمُخْتَارِ فِي : الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَالضَّارِبِكَ فِيْمَنْ قَالَ : إِنَّهُ مُضَاف حَمْلاً عَلَى : ضَارِبِكَ ....

قوله : « وَإِنَّمَا جَازَ : الضَّارِبُ الرَّجُلِ ، حَمْلاً عَلَى الْمُخْتَارِ فِي : الْحَسَنِ الْوَجْهِ ... » .

لأنهم لماشبهوا (الحسن الوجه) – في النصب[١] مع صحة[٢] الإضافة – بـ (الضارب الرجل) شبهوا (الضارب الرجل) في صحة الإضافة بـ (الحسن الوجه) ، وذلك إنما كان في (الحسن الوجه) لمجيء الألف واللام في الثاني[٣] فينبغي أن يشبه به ما كان موافقا له في ذلك ، فلا يلزم من جواز[٤] : (الضارب الرجل) جواز : (الضارب زيد) لما ذكرناه .

وأما : (الضاربك) وشبهه فيمن قال إنه مضاف[٥] فلأنهم حملوه في صحة الإضافة على : (ضاربك) ، ألا ترى أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الإضافة و لم ينظروا إلى تحقيق تخفيف ،

---

(١) (في النصب) في هامش أ .

(٢) في ط : (وصحة) .

(٣) (في الثاني) : ساقطة من ج .

(٤) (جواز) ساقطة من ب .

(٥) نسب هذا القول إلى الرماني والمبرد – في أحد قوليه – وتبعهما الزمخشري وعليه أكثر النحاة . ونسبه صاحب التصريح ١ / ٣٠ ، ٣١ إلى المبرد والمازني والرماني والجرمي .
قال ابن مالك (شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠) : « ... فلو كان المضاف غير مثنى ولا مجموع – على حد المثنى – لم يضف مقرونا بالألف واللام إلى عار منهما إلا على مذهب الفراء . ولا إلى ضمير إلا على مذهب الرماني والمبرد في أحد قوليه ، وبذلك قال الزمخشري ، فعندهم الكاف والهاء والياء – من قولك : زيد المكرمك ، وأنت المكرمه ، والمكرمي – في موضع جر ... » اهـ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ١٢٤ – شرح الرضي ١ / ٢٨٤ – التسهيل ص ١٣٨ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٥١ – شرح الأشموني ٢ / ٢٤٨ ، ٣٠١ – الهمع ٢ / ٤٨ .
لكني لم أجد نصا للمبرد يقول فيه بجواز الجر ، يقول (المقتضب ١ / ١٩٥) « ... وتزاد للإضافة إلى نفسك نحو : غلامي وصاحبي ، وتقع في النصب نحو : ضربني والضاربي » اهـ . =

....

لأنهم لو أثبتوا فيه التنوين أو النون لجمعوا بين النقيضين ، لأن التنوين والنون مشعران[1] // بالتمام ، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول ، فيصير متصلا منفصلا في حال واحدة .

٦٩

فلما التزموا الإضافة من غير تحقيق[2] تخفيف في (ضاربكِ) حملوا (الضاربك) عليه لأنه باب واحد .

فقد ثبت أنه لا يعتبر فيه تخفيف لمانع منع ، فحصل من ذلك أنه لا يلزم من صحة إضافة (الضاربك) صحة إضافة (الضارب زيد) .

وهذا كله على قول من قال إنه مضاف[3] . وأما من زعم أنه مفعول[4] وليس بمضاف فسؤال الفراء مندفع عنه من أصله[5] . ولا بعد في الوجهين جميعا[6] .

= ويقول أيضا في ١ / ٣٩٨ : « ... وكذلك تقول : هذا الضاربي ، الياء في موضع نصب » اهـ . وقال الأستاذ عضيمة في هامش ١ / ٣٨٤ : « ... وأجاز المبرد في نقده لكتاب سيبويه (ص ٦١) أن يكون الضمير في (الضارباك) في موضع نصب أو جر ، ورد على الأخفش الذي جعله في موضع نصب فقط ، وسيبويه يراه في محل جر أو نصب ، فالمبرد في المقتضب عدل عما قاله في نقد سيبويه » اهـ .

أما قول الزمخشري بأن الضمير في موضع جر بالإضافة فصريح في مفصله ص ٨٤ . وينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(١) في ب ، ج : (يشعران) .

(٢) (تحقيق) ساقطة من ب ، ساقطة ج .

(٣) ينظر ما أثبته في هامش رقم (٥) ص ٦٠٠ .

(٤) هذا قول سيبويه والأخفش والمبرد في أحد قوليه . كما ذكره النحاة . والذي يبدو لي أن سيبويه يحكم على موضع الضمير بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه . أما الأخفش فيحكم بنصب الضمير سواء اتصل المضاف من أسماء الفاعلين بالألف واللام أو لم يتصل . وهذا ما ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠ .

وينظر قول سيبويه ١ / ٩٦ ، ٩٨ – شرح الرضي ١ / ٢٨٤ – ابن يعيش ٢ / ١٢٤ .

(٥) (من أصله) زيادة من ط .

(٦) أي جر الضمير بالإضافة ، ونصبه بالمفعولية .

قوله : « وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ[1] وَلاَصِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا » .

لتعذر ذلك لفظا ومعنى ، أما الأول فلو ذهبت تضيف الموصوف إلى صفته لكنت معرفا للشيء[2] بغير ما لم يقصد به الذات ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد العالم ، فالمقصود بالذات إنما هو[3] (زيد) ، و (العالم) لم يجيء إلا لغرض الحكم عليه بالعلم .

وأيضا فإن كونه صفة يقتضي له حكم التبعية ، وكونه مضافا إليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبة إليه[4] ، فكيف يكون الشيء تبعا غير تبع من جهة واحدة ؟ .

وأيضا فإن الصفة تقتضي أن تكون بإعراب الموصوف ، وكونه مضافاً إليه يقتضي أن يكون[5] مخفوضا بالإضافة ، فيؤدي إلى أن يكون الشيء مخفوضا مرفوعا ، وهو باطل[6] .

وأما امتناع إضافة[7] الصفة إلى موصوفها فالكلام فيه كالكلام على الأول[8] وزيادة وهو أنه يؤدي إلى تقديم التابع وتأخير المتبوع ، وهو عكس حقيقتها ، ولذلك امتنع تقديم الصفة على الموصوف[9] .

---

(١) في أ : (إلى صفة) .
(٢) في أ ، جـ : (لشيء) .
(٣) (إنما هو) زيادة من ط .
(٤) في جـ : (عليه) . (٥) في ط : (بأن) .
(٦) زاد في المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٨٧ تعليلا آخر وهو قوله : « ... وأيضا فكل مضاف مقدر بحرف الجر ، ولا يستقيم في مثل ذلك تقدير حرف الجر » ا هـ .
(٧) (إضافة) ساقطة من جـ .
(٨) في ط : (في الأول) .
(٩) أقحم في جـ كلاما سبق ذكره ، وهو قوله : « فاد تخفيفا بحذف النون للإضافة ، وامتنع (الضارب زيد) لأن التنوين قد زال لأجل الألف واللام فلم تكن الإضافة مفيدة تخفيفا » .
وهذا حشو من الناسخ تقدم ذكره في موضعه ص ٥٩٧ ، ٥٩٨ .

قوله : « وَمِثْلُ : مَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ، وَصَلاَةِ الْأُولَى ، وَبَقْلَةِ الْحَمْقَاءِ ، مُتَأَوَّلٌ »[1] .

هذا يَرِدُ شبهة في إضافة الموصوف إلى صفته[2] ، لأنهم يقولون : المسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والصلاة الأولى ، والبقلة الحمقاء .

فإذا قالوا : (مسجد الجامع) فقد أضافوا الموصوف إلى صفته .

والجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من[3] ذلك[4] ، فوجب تأويل هذه المواضع بما يستقيم به جريها على قياس لغتهم .

فيمكن قولهم : (مسجد الجامع) متأولاً بـ (مسجد الوقت الجامع)[5] ، فكما[6] يصح وصف (المسجد)[7] بكون جامعا - لأنه موضع الاجتماع فيه - يصح وصف (الوقت) بكونه جامعا لأنه وقت يجتمع فيه ، فصحت الإضافة لا باعتبار إضافة الموصوف[8] إلى صفته .

و (جانب الغربي) متأول بـ (جانب المكان الغربي)[9] .

---

(١) في ب ، ط : (قوله : ومثل المسجد الجامع إلى آخره متأول) .

(٣) هذا مذهب الكوفيين ، فقد جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته استشهادا بورود ما ذكره المصنف .
وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (٦١) ٢ / ٤٣٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٧١ ، ٢٧٢ - المفصل ص ٩١ ، ٩٢ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٣٤ شرح الوافية للمصنف ١ / ٤٨٨ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٠ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٦ - شرح الرضي ١ / ٢٨٧ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٥٥ المقرب ١ / ٢١٢ ، ٢١٣ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٦٤ - المطالع السعيدة ٢ / ٩١ - الأشموني ٢ / ٢٤٩ .

(٣) (من) زيادة من ب .   (٤) ينظر ص ٦٠٢ .

(٥) تقدير الفارسي : (مسجد الوقت الجامع ، أو اليوم الجامع) الإيضاح ص ٢٧١ .

(٦) في ب ، جـ : (وكما) .

(٧) في ب : (الموضع) وهو سهو من الناسخ .

(٨) في ط : (المعطوف) وهو خطأ من الناسخ .

(٩) ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٢ - الإنصاف ٢ / ٤٣٧ .

و (صلاة الأولى) متأول بـ (صلاة الساعة الأولى)[1] .

و (بقلة الحمقاء)[2] // متأول بـ (بقلة الحبة الحمقاء) ، فأضفت[3] (البقلة) إلى (الحبة) - التي هي البذر[4] - و (الحمقاء) صفة للحبة ، وكما يصح وصف (البقلة) بالحمقاء يصح وصف (الحبة) بالحمقاء .

70

قوله : « وَمِثْلُ : جُرْدِ قَطِيفَةٍ[5] ، وَأَخْلاَقِ ثِيَابٍ[6] ، مُتَأَوَّلٌ » .

هذا يَرِدُ شبهة في إضافة الصفة إلى موصوفها ، لأنهم يقولون : قطيفة جرد ، وثياب أخلاق ، فإذا قالوا : (جرد قطيفة) و (أخلاق ثياب) فإنما أضافوا الصفة إلى الموصوف[7] .

والجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من[8] ذلك ، فوجب تأويله على وجه يستقيم .

وتأويله : أنهم حذفوا (قطيفة) - من قولهم : قطيفة جرد - حتى صار كأنه اسم غير صفة ، فلما قصدوا تخصيصه - لكونه صالحا لأن يكون (قطيفة) وغيرها- مثل (خاتم) في كونه صالحا لا يكون (فضة) وغيرها - أضافوه إلى جنسه

---

(١) أي : أول ساعة بعد زوال الشمس . شرح الرضي ١ / ٢٨٧ .

(٢) (البقلة الحمقاء) : هي الفرقحة . ابن سيده : البقلة الحمقاء التي تسميها العامة الرجلة ، لأنها ملعبة ، فشبهت بالأحمق الذي يسيل لعابه .
وقيل : لأنها تنبت في مجرى السيول . اللسان (حمق) .
وفي شرح الرضي ١ / ٢٨٧ : « وإنما نسبوها إلى الحمق لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطيء الأقدام » ا هـ . وينظر : أساس البلاغة (حمق) .

(٣) في ط : (فأضيفت) . (٤) في ج : (البذور) .

(٥) (ثوب جرد) : خلق قد سقط زئبره . وقيل : هو الذي بين الجديد والخلق .
ينظر : القاموس المحيط ، واللسان (جرد) .

(٦) (ثوب خلق) أي : بال ، يستوى فيه المذكر والمؤنث لأنه في الأصل مصدر .
وينظر : مختار الصحاح ، أساس البلاغة (خلق) .

(٧) في ج : (فإنما أضافوا ما كان صفة إلى الموصوف) . وفي ط : (إلي موصوفها) .

(٨) (من) زيادة من ب .

....

الذي يتخصص[1] به كم أضافوا (خاتما) إلى (فضة) وقالوا خاتم فضة[2] .

وقد شبه النحويون هذا الباب – في كونهم حذفوا الموصوف واستعملوا الصفة مكانه ، فلما احتاجت إلى تبيين ذكر موصوفها بعدها لوجه من التبيين أعيد – بقوله[3] :

[١٦] وَالمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا   رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ[4] وَالسَّنَدِ[5]

(١) في ب : (تخصص) .

(٢) سقط من ب : (وقالوا : خاتم فضة) .

(٣) هو النابغة الذبياني ، واسمه زياد بن معاوية ، أحد شعراء الجاهلية .

(٤) في أ، ط : (الغيذ) . وما أثبته هو الوجه .

(٥) لم يثبت عجز البيت في ب ، ج .

١٦= البيت من البسيط وهو للنابغة من قصيدة مشهورة يمدح بها النعمان ابن المنذر ، ويسترضيه ، ومطلعها :

يا دارمية بالعلياء فالسند   أقوت وطال عليها سالف الأبد

وهي في ديوانه ص ٣٥ .

والشاهد ذكر في المفصل ص ٩٢ – شرح ابن يعيش ٣ / ١١ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٤٥ .

والشاهد فيه قوله (العائذات الطير) حيث أجرى (الطير) على (العائذات) بيانا له وليس من قبيل تقديم الصفة على الموصوف . وهو ما قاله به المصنف .

وقال ابن يعيش ٣ / ١١ : « والشاهد فيه إضافة (العائذات) إلى – (الطير) ، فهو من قبيل : (سحق عمامة) لأن (العائذات) من صفة الطير ... » ا هـ .

وبهذا الوجه الذي ذكره ابن يعيش يخرج عما ذكره المصنف وعن الوجه الذي أورده الزمخشري من أجله ، وهو قوله في المفصل ص ٩١ ، ٩٢ : « ... وقالوا : عليه سحق عمامة ، وجرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وهل عندك جائبة خبر ، ومغربة خبر ، على الذهاب بهذه الأوصاف مذهب : خاتم وسوار وباب ومائة ، لكونها محتملة مثلها ليلخص أمرها بالإضافة كفعل النابغة في إجراء (الطير) على (العائذات) بيانا وتلخيصا لا تقديما للصفة على الموصوف حيث قال : والمؤمن العائذت الطير .... » ا هـ . =

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ كَـ : لَيْثٍ وَأَسَدٍ ، وَ : حَبْسٍ وَمَنْعٍ ، لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ ....

وإن لم يكن مثلها[1] في الإضافة .

قوله : « وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ[2] وَالْخُصُوصِ كَـ : لَيْثٍ وَأَسَدٍ ، وَحَبْسٍ وَمَنْعٍ[3] ، لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ » .

لأن الإضافة لم تأت إلا لتخصيص أو توضيح ، فإذا أضفت الاسم إلى مثله كنت كأنك وضحته[4] بنفسه أو خصصته بنفسه ، وهو غير مستقيم[5] .

= (الغيل) – بفتح الغين – وروي أبو عبيدة : (الغيل) – بكسر الغين – لكن أنكر الأصمعي هذه الرواية . وهما اجتمعان كانت بين مكة ومنى . والأولى موضع ماء كان يجري في أحد . والثاني موضع دوين أحد.

وينظر : حاشية المفصل ص ٩٢ – حاشية شرح ابن يعيش ٣ / ١١ – اللسان (غيل) .

(١) في جـ : (مثله) .

(٢) لم يمثل له ، ومثاله كما في الرضي ١ / ٢٩١ : « أي : لا يقال : كل الجميع ، ولا جميع الكل ، فإنهما متماثلان في العموم » ا هـ .

(٣) في شرح الرضي ١ / ٢٩١ : « كليث وأسد ، وحبس ومنع . وهما مثالان للخصوص إلا أن الأول عين ، والثاني معنى » ا هـ .

وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٣٦٦ .

(٤) في ب ، ط : (أوضحته) .

(٥) قال الرضي ١ / ٢٨٨ : « ... وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كـ (شحط النوى) و (ليس أسد) فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف ، قال : إن العرب تجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقوله :

فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه   سيرضيكما منها سنام وغاربه

و (النجا) هو (الجلد) .

والإنصاف : أن مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة ... » ا هـ .

بِخلافِ : كُلُّ الدَّرَاهِمِ ، وَعَيْنُ الشَّيءِ ، فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ . وَقَوْلُهُمْ : سَعِيدُ كُرْزٍ ، وَنَحْوُهُ مُتَأَوَّلٌ ....

قوله : « بِخَلافِ كُلُّ الدَّرَاهِمِ ، وَعَيْنُ الشَّيءِ ...... » .

فإنه ليس مثله ، لأن (كُلاً) صالح للدراهم[1] وغيرها ، فإذا أضفته إلى (الدراهم) فقد حصلت لك[2] فائدة لم تكن .

وكذلك : عين الشيء ، ونفس الشيء ، وما كان مثله ، فإن المضاف يختص[3] بهذه الإضافة[4] لما فيه من صلاحية أن يكون للمضاف إليه وغيره[5] .

قوله : « وَقَوْلَهُمْ سَعِيدُ كُرْزٍ[6] ، وَنَحْوُ مُتَأَوَّلٌ » .

هذا يَرِدُ اعتراضا على قولهم : (لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص)[7] وتقديره : أن (سعيدا) و (كرزا) اسمان لمسمى واحد كـ (ليث) و (أسد) من غير أن يكون في أحدهما عموم وخصوص[8] ، وقد صحت[9] إضافة (سعيد) إلى (كرز) باتفاق ، فلتصح إضافة (ليث) إلى (أسد) .

---

(١) في أ : (لدراهم) .

(٢) (لك) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) في ط : (تخصص) .

(٤) في ب : (بهذه الأشياء) .

(٥) هذا معنى قول المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٩٠ : « ... لا يضاف اسم إلى اسم غير مختلفين في الدلالة بوجه كـ (ليث) و (أسد) و (حبس) و (منع) إذ لا معنى للإضافة في تخصيص ولا تعريف . بخلاف (كل) و (نفس) و (عين) لتخصيصها بالإضافة لما فيها من العموم » اهـ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩١ .

(٦) (الكرز) الجوالق ، وهو خرج الراعي . و (الكراز) : الكبش الذي يحمل خرج الراعي . وينظر : أساس البلاغة ، القاموس المحيط ، مختار الصحاح (كرز) .

(٧) ينظر قوله هذا ص ٦٠٦ .

(٨) في ب ، ط : (خصوص أو عموم) .

(٩) في ب : (فقد صح) .

....

والجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من ذلك[1] ، فوجب تأويل مانحن فيه .

وتأويله : أن الاسم يطلق ويراد به اللفظ ، ويطلق ويراد به[2] المدلول //٧١ فيجب حمل الأول منهما على المدلول ، والثاني على اللفظ ، فكأنك إذا قلت (جاءني سَعِيدُ كُرْزٍ) قلت[3] : جاءني مدلول هذا اللفظ ، فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره ، لأن مدلول اللفظ غير اللفظ[4] .

ولا يمكن تقدير العكس فيه لأنك تسند إليه ما لا يصح إسناده إلى اللفظ كقولك : جاءني سعيد كرز ، ولم يقولوا : كرز سعيد - وإن كان يحتمل هذا التأويل - لأن قصدهم[5] بالإضافة التوضيح ، واللقب أوضح من الاسم ، فكانت الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس[6] .

❊ ❊ ❊

---

(١) وهو قوله قبل : (لعدم الفائدة) . ينظر ص ٦٠٦ .

(٢) سط من ج ما بين قوله : (به) السابقة وهذه .

(٣) (قلت) ساقطة من أ . (٤) (اللفظ) ممحاة من أ . (٥) في أ : (قصد) .

(٦) أثبت الرضي معنى ما ذكره المصنف من تأويل ، وذلك قوله : « ... فإذا تقرر هذا قلنا : إن تأويل نحو : (سعيد كرز) أن يقال : المراد بالمضاف الذات ، وبالمضاف إليه اللفظ ، وذلك أنه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق أيضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال ، تقول مثلا : جاءني زيد ، والمراد المدلول ، وتكلمت بزيد ، والمراد اللفظ ، فمعنى جاءني سعيد كرز ، أي : ملقب هذا اللقب .

ولا ينعكس التأويل ، أي لا يقال إن الأول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى (سعيد كرز) : اسم هذا المسمى ، لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ نحو : ضربت سعيد كرز ، وقال سعيد كرز .

فإن قلت : فلم لم يقدموا اللقب مضافا إلى الاسم أو غير مضاف ؟ قلت : قد تقدم أن المقصود ذكرهما معا ، ولو قدم اللقب لأغنى عن الاسم ، إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات أو يذم ، فالذات باللقب أشهر فيها بالاسم » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٢٨٦ .

المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

وَإِذَا أُضِيفَ الإِسْمُ الصَّحِيحُ أَوْ المُلْحَقُ بِهِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ ، وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ ....

قوله : « وَإِذَا أُضِيفَ الإِسْمُ الصَّحِيحُ أَوْ المُلْحَقُ بِهِ[١] إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ ، وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ » .

فالاسم الصحيح يعنى به[٢] : ما ليس آخره ألفا ولا ياء ولا واوا .

والملحق به : ما آخره واو أو ياء قبلها ساكن[٣] .

فمثال الصحيح : ثوبي ، وداري[٤] . والملحق به[٥] : ظبيي ودلوي ، لأن حرف العلة يخف النطق به متحركًا لسكون ما قبله .

ووجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليناسبها ، ولأن الضم والفتح فيما قبل الياء مستثقل بخلاف الكسر ، ألا ترى أنهم يقولون : رأيت القاضيَ ، ولا يقولون : رحي[٦] ، ولا قلنسو ، بل : رحاً ، وقلنسٍ ، استثقالا لذلك .

ويجوز في ياء المتكلم : الفتح والسكون[٧] ، وقد اختلف في أيهما الأصل ؟ .

---

(١) في أ ، ط : (والملحق) . (٢) (يعني به) ساقطة من ط .

(٣) في شرح الرضي ١ / ٢٩٣ : « ... ومعنى (إلحاقه بالصحيح) : إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح ، وإنما احتملها لأن حرف العلة يخف النطق به وإن كان متحركا إذا سكن ما قبله كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه » اهـ .

(٤) زاد في ب : (وجنتي) .

(٥) سقط من جـ ما بين قوله : (الملحق به) السابقة وهذه .

(٦) (الرحي) : الحجر العظيم الذي يطحن به ، قال ابن بري : (الرحا) عند الفراء يكتبها بالياء وبالألف . اللسان (رحا) .
القلنسوة والقلنسية – إذا فتحت ضممت السين وإذا ضممت كسرتها : تلبس في الرأس . القاموس المحيط (القلس) .

(٧) يعني : الياء اللاحقة للصحيح والملحق به ، وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين . شرح الرضي ١ / ٢٩٤ .

والصحيح أنه الفتح لأنها كلمة على حرف واحد[1] فوجب أن تبني على حركة قياسا على الأكثر في كلامهم كقولك : ضربتُ ، وضربتِ ، وأشباه ذلك ، ثم سكنوها بعد ذلك على سبيل التخفيف .

وشبهة أولئك أنها حرف علة فيجب أن تبني على السكون - وإن كانت كلمة - كواو (ضربوا)[2] .

وجوابه : أن تحريك الواو بعد الضم مستثقل ، والدليل عليه إطراحهم إياه في الأسماء إذا أدى إليه قياس ، فلا يلزم من رفض الحركة في الواو - استثقالا لها - رفض الحركة في غيرها مع أنه القياس ، فانتفي قول المعارض[3] .

قوله : « فَإِنْ[4] كَانَ آخِرُهُ أَلِفاً ثَبَتَتْ ، وَهُذَيْلٌ تَقْلِبُهَا - لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ - يَاءً »[5] .

لا يخلوا الاسم المضاف إلى ياء المتكلم - إذا لم يكن صحيحا ولا ملحقا به - من أن يكون آخره ألفا أو واوا أو ياء .

---

(١) في ج : (واحدة) .

(٢) جواز الفتح والسكون في ياء المتكلم هو قول جمهور النحويين .
ينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٣٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٧ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٩٧ - التسهيل ص ١٦١ - الأشموني ٢ / ٢٨١ - التصريح ٢ / ٦٠ .
وقد اختار المصنف - هنا - الفتح كما هو صريح عبارته ، ورجح الرضي السكون وذلك قوله : « ... وقال بعضهم أصلها الإسكان ، وهو أولى لأن السكون هو الأصل . وقولهم : (الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها) ممنوع ، وظاهر أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، والإعراب لا يكون إلا حالة التركيب ، ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة أحرف ... وعلى كل حال فلا شك أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالا إذا لم يلزم اجتماع الساكنين ... » اهـ . شرح الرضي ١ / ١٤٧ - وينظر أيضا ١ / ٢٩٤ .

(٣) في أ : (فانتفى المعارض) ، وفي ج : (وانتفاء المعارض) .

(٤) في أ : (وإن) .   (٥) (ياء) ساقطة من ج .

....

فإن كان آخره ألفا[1] ثبتت على حالها في اللغة الفصيحة كقولك : عصاي ورحاي[2] ، وضارباي ، وهذيل توافق في باب (ضارباي) – لما كان للتثنية – وتخالف في غيرها[3] فتقلبها ياء فتقول : عَصَيَّ وَرَحَيَّ[4] .

ووجه أن أصله // : عَصَوِي ، وَرَحَيِي ، فاستثقلت الحركة على الواو والياء فحذفت ، فسكن حرف العلة قبل ياء المتكلم ، فوجب إدغامه فقالوا : عَصَيَّ وَرَحَيَّ[5] . ٧٢

ولم يفعلوا ذلك في التثنية لأمرين ، أحدهما : أن العلة التي ذكرناها منتفية ، إذ الألف في التثنية لا أصل لها[6] في واو أو ياء فيمكن ردها إليها حتى يجري فيها مجرى في (عَصَيَّ) و (رَحَيَّ)[7] .

والثاني : أنهم لو فعلوا ذلك في المثنى لالتبس المرفوع بغيره لأنها علامة الرفع فإذا قلبتها ياء لم يبق للرفع علامة .

---

(١) في ب ، ج : (فإن كانت ألفا) .
(٢) في ط : (رحاي وعصاي) .
(٣) في ج : (في غيره) . (٤) في ج : (رحي وعصي) .
(٥) في المحتسب ١ / ٧٦ : « ... هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم » ا هـ .
وقال الفراء (معاني القرآن ٢ / ٣٩) : « وقوله : ﴿ يا بشرى هذا غلام ﴾ ... وهذيل : (يا بشريَّ) ، كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة ، أنشدني القاسم بن معن :

تركوا هَوَيَّ واعتقوا لهواهم ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقال لي بعض بني سليم : آتيك بمولَيَّ فإنه أروى مني » ا هـ .
وينظر : في هذه اللغة : سيبويه ٢ / ١٠٥ – أمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١ – المفصل ص ١٠٧ ، ١٠٨ – الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٥١ – شرح ابن يعيش ٣ / ٣٣ – شرح الرضي ١ / ٢٩٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٧ – المقرب ١ / ٢١٧ – التوطئة ص ٢٤٠ – لباب الإعراب ص ٤٥٥ التوضيح ٣ / ١٩٨ – شرح المرادي ٢ / ٢٩٩ .
(٦) (لها) ساقطة من ج .
(٧) في أ ، ب : (عصا ورحا) وهو خطأ لأن الكلام فيهما بعد الاضافة .

وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً أُدْغِمَتْ ، وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ واواً قُلِبَتْ وَأُدْغِمَتْ وَفُتِحَتِ الْيَاءُ لِلسَّاكِنَيْنِ ....

فإن قلت : فـ (عَصَيَّ)[1] – في الأحوال الثلاث – يلتبس فيه الرفع بغيره .

قلت : الفرق بينهما أن (عَصَيَّ) اللبس فيه ليس لقلب[2] الألف ياء لأنها لو لم تقلب لكان الأمر كذلك ، فلم يكن القلب فيها مؤديا إلى اللبس[3] ، فلا يلزم من قلب الألف ياء في الموضع الذي يؤدي القلب فيه إلى اللبس قلبها في موضع يؤدي القلب فيه إلى اللبس المذكور[4] .

قوله[5] : « وَإِنْ[6] كَانَ آخِرُهُ يَاءً أُدْغِمَتْ » .

لأنك : إذا أضفت إلى ياء المتكلم أدغمتها فيها كقولك : قَاضِيَّ وغَازِيَّ وضَارِبِيَّ ، لأنها لما اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب الإدغام لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة[7] .

قوله : « وَإِنْ كَانَ[8] آخِرُهُ واواً ... إلى آخره » .

وذلك إنما يكون في المجموع جمع السلامة لا في غيره ، فإنه إذا لحقته ياء الإضافة قلبت الواو ياء وأدغمت .

---

(١) في أ : (فعصا) وما أثبته أوجه .

(٢) في ج ، ط : (بقلب) .

(٣) في أ : (إلا اللبس) ، وفي ج : (إلى اللبس) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٤ .   (٥) (قوله) ساقطة من ج ، ط .

(٦) في ج ، ط : (فإن) .

(٧) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى ، وذلك قولك : هذا قاضي ، وهؤلاء جواري ، وسكنت في هذا لأن الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر ، لأن هذه الياء تكسر ما تلي » اهـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٢٧٣ – شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ – شرح الرضي ١ / ٢٩٤ .

(٨) (كان) ساقطة من ب ، ج ، ط .

....

ثم لا يخلو[1] ما قبلها من أن يكون[2] مضموما فيكسر ، تقول في (مسلمون) مُسْلِمِيَّ[3] .

أما قلب الواو ياء فلأن قياس لغتهم إذا اجتمعت الواو والياء وتقدمت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأُدغمت[4] .

وأما كسر ما قبلها فلأنها لما انقلبت ياء ساكنة لم يمكن بقاء الضمة قبلها ، فوجب تغييرها ، فحركت بالحركة المناسبة لها ، فقيل : مُسْلِمِيَّ .

فإن كان قبل الواو فتحة كان كحكم[5] الواو في قلبها ياء كما تقدم ، وبقي ما قبلها مفتوحا كقولك في (مصطفون) : مُصْطَفَيَّ ، وفي (معلون) : مُعْلَيَّ ، إذ لا موجب لتغيير الفتحة لسهولة النطق بها قبل[6] الياء[7] .

---

(١) في نسخ الشرح جميعها : (لا يخلوا) ، بزيادة الألف ، وهو سهو من النساخ .

(٢) في أ : ط : (إما أن يكون) وما أثبته أوجه .

(٣) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « ... وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء وصارت مدغمة فيها ، وذلك قولك : هؤلاء مسلمي وصالحي وكذا أشباه هذا » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ٢٧٣ - المفصل ص ١٠٨ - شرح ابن يعيش ٣ / ٣٥ - شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٩٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٧ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٩٨ - شرح ابن عقيل ٢ / ٩٠ .

(٤) هذا معنى قول المصنف في الشافية ٣ / ١٣٩ : « وتقلب الواو - عينا أو لاما أو غيرهما - ياء إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق ، وتدغم ويكسر ما قبلها إن كان ضمة كـ : سيد ، وأيام ، وديار ، وقيام ، وقيوم ، ودلية ، وطي ، ومرمي ونحو : مسلمي - رفعا - » ا هـ .
وعلل لذلك الرضي بقوله : « ... وإنما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة - أي : اللين - فخفف بالإدغام فقلب أثقلهما - أي الواو - إلى الأخف - أي الياء - وسهل أمر الإدغام تعرضهما له بسكون الأول ... » ا هـ . شرح الرضي ١ / ١٩٤ .

(٥) في ب ، جـ : (حكم) .

(٦) في جـ : (بما قبل) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٠ .

....

وياء الإضافة على ما ذكرناه من حروف العلة مفتوحة لأنها لو سكنت لالتقى ساكنان ، فيلزم[1] تحريكها بالفتح إما لأنه أصلها لما ذكرنا ، أو لأنها أولى من الضم والكسر لاستثقالهما عليها .

وقد جاء الإسكان عليها مع الألف إما لكون الألف مداً يقوم مقام الحركة فيختص بها[2] ، وإما لنية الوقوف ، وهو[3] في قراءة نافع[4] في قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَايْ[5] وَمَمَاتِي ﴾[6] . وهو عند النحويين ضعيف[7] .

---

(١) في أ : (فلزم) .

(٢) في أ : (فيخصص) .

(٣) في ج : (فهو) .

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني ، مولى جعونة بن شعوب الليثي ، حليف حمزة ابن عبدالمطلب .
أصله من أصفهان ، ويكنى أبا رويم ، وقيل أبا عبد الرحمن .
توفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة للهجرة .
ينظر في ترجمته : تحبير التيسير في قراءة الأئمة العشرة للجزري ص ١٦ - طبقات القراء ٢ / ٣٣٠ - أخبار النحويين البصريين ص ٤٧ - نزهة الألبا ص ٢٨٩ .

(٥) من الآية ١٦٢ / الأنعام .
وهي بالإسكان قراءة نافع . وزاد في الإتحاف ص ١٢١ : « ونافع وأبو جعفر » قال أبو حيان : « ... وما روي عن نافع من سكون ياء المتكلم في (محياي) هو جمع بين ساكنين ، أجري الوصل فيه مجرى الوقف ... » ا هـ . البحر المحيط ٤ / ٢٦٢ . وينظر : التبيان ١ / ٥٥٣ - القرطبي ٧ / ١٥٢ - تحبير التيسير ص ١١ - .

(٦) (ومماتي) زيادة من ج .

(٧) يدل على ذلك قول الزجاج : « ... فأما ياء (محياي) فلابد من فتحها لأن قبلها ساكن » اهـ . معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٤٣ .
وقال أبو حيان : « ... والأحسن في العربية الفتح ، قال أبو علي : هي شاذة في القياس لأنها جمعت بين ساكنين ، وشاذة في الاستعمال ، ووجهها أنه قد سمع من العرب : التقتا حلقة البطان ، ولفلان بيتا المال » ا هـ . البحر المحيط ٤ / ٢٦٢ .
وينظر : التوطئة ص ٢٤١ - الإرشاد للجرجاني ص ٣١٥ - شرح الرضي ١ / ٢٩٥ .

73

قوله : « وَأَمَّا // الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ[1] فَ (أَخي) وَ (أَبِي)[2] ... » .

يعني : إذا أضيفت إلى ياء المتكلم فإنك تقول : أخي ، وأبي[3] ، كما تقول يدي ، لأنهم لما حذفوا حرف العلة من آخره - كحذفهم من (يد) و (دم)[4] - صار نسيا منسيا ، ولذلك أعربوه على ما قبله[5] فقالوا[6] : أخ ، أب ، فصار حكمه حكم الصحيح فقالوا : أَخي ، وَأَبِي .

وأما المبرد فيجيز : أَخَيَّ ، وَأَبَيَّ[7] ، ويتمسك بقول الشاعر[8] :

---

(1) (الأسماء الستة) ساقطة من أ ، ب ، جـ .

(2) قوله : (فأخي وأبي) لم تثبت في نسخ الشرح جميعها ، وأثبت مكانها في أ ، ب : (وهي أبوك وأخوك وحموك وهنوك) . وفي جـ : (وهي أبوك وأخوك) . وفي ط : (وهي أخوك وأبوك وحموك وهنوك) .

وفي شرح الرضي ١ / ٢٩٥ : (فأبي وأخي) .

(3) في ط : (أبي وأخي) .　　(4) في جـ : (دم وريد) .

(5) تقدم القول في إعراب الأسماء الستة . ينظر ص ٢٤٤ وما بعدها .

(6) في أ : (فقيل) .

(7) قال المبرد في (المقتضب ١ / ٣٦٢) - في باب الأسماء التي وقعت على حرفين - : « ... فما ذهب منه الياء ولواو فنحو : ابن ، واسم ، وأخ ، وأب وهن - في بعض الأقاويل - ، يدلك على ما ذهب من (أخ) و (أب) التثنية والجمع والتصغير ، تقول : أخوان ، وأبوان ، وأخوك ، وأبوك . وتقول : آباء ، وآخاء يا فتى . وكذلك أبي وأخي وبني وسمي » ا هـ .

وقد نقل هذا القول عنه كل من ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣٧ ، والزمخشري في المفصل ص ١٠٩ ، وابن يعيش في شرحه ٣ / ٣٦ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٩ - وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٩٦ ، المطالع السعيدة ٢ / ١٠٤ - الهمع ٢ / ٥٤ .

وفي شرح الرضي : « ... وأجاز المبرد - قياسا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم - رد اللام في أربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك ، وفي (أخ) و (أب) كما نقل جار الله والمصنف » ا هـ .　　شرح الرضي ١ / ٢٩٦ .

(8) هو مؤرج السلمي ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الإسلامية . ومؤرج - بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الراء المكسورة وآخره جيم - اسم فاعل من (أرجت بين القوم تأريجا) إذا هيجت الشر بينهم . خزانة الأدب ٢ / ٢٧٤ .

....

[١٧] قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَي[1]   وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو المَجَازِ بِـدَارِ

وليس فيه دليلاً لاحتمال أن يكون أقسم بـ (الأب) مجموعا ، فأصله (أَبِيْنَ) فلما أضافه سقطت النون لأجل الإضافة ، فاجتمعت ياء الإعراب ويا المتكلم فأدغمت

---

(١) لم يثبت صدر البيت في ب ، ج .

١٧= البيت من الكامل وهو في : مجالس ثعلب ٢ / ٤٧٦ – الأمالي الشجرية ٢ / ٣٧ – المفصل ص ١٠٩ – شرح ابن يعيش ٣ / ٣٦ – تعليق الفرائد للدماميني ٢ / ٧٦٦ – شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٩٧ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧١ – الكافي ٢ / ٨٣٢ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٥٤ – المطالع السعيدة ٢ / ١٠٤ – خزانة الأدب ٢ / ٢٧٢ – شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٨٦٣ – اللسان (قدر) و (نخل) .

وهو ليس من شواهد المبرد في المقتضب أو الكامل كما زعم المصنف . والشاهد فيه قوله : (وأبي) على أنه – عند المبرد – مفرد رد لأمه في الإضافة إلى الياء كما رد في الإضافة إلى غيرها ، فيكون أصله : أبوي : قلبت الواو ياء وأدغمت فيها عملا بالقاعدة .

وهذا القول إن كان موافقا للقياس إلا أنه لم يلق قبولا من النحاة ، فقد ردوا عليه بما ذكره المصنف هنا .

وقال ابن الشجري ٢ / ٣٧ : « ... ومنع أبو علي من هذا وقال إن (أبي) في البيت جمع (أب) على لغة من قال فيج معه : (أبون) و (أبين) » ا هـ . وهذا ما ذكره النحاة في تخريج هذا البيت . ورواية ثعلب (٢ / ٤٧٦) للشاهد

قدر أحلك ذا النجيل وقد أرى   وأبي مالك ذو النجيل بـدار

ورواية اللسان (قدر) :

قدر أحلك ذا النجيل وقد أرى   .... ذو النخيل بدار

وفي (نخل) : .... ذا النخيل   .... ذو النخيل بدار

(أحلك) بمعنى : أنزلك متعد إلى مفعولين ، الكاف ، وذا المجاز .

(ذا المجاز) : سوق كانت في الجاهلية للعرب بناحية عرفة .

(ذا النجيل) : كما في رواية ثعلب – اسم موضع من أعراض المدينة وينبع .

(ذا النخيل) – كما في اللسان – عين قرب المدينة ، وأخرى قرب مكة ، وموضع دوين حضرموت . .

ينظر : خزانة الأدب ٢ / ٢٧٣ .

....

فيها فصار لفظه (أبي) .

والدليل على أن (الأب) يجمع هذا الجمع قوله[1] :

[١٨] فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَـــا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَبِيْنَـــا

وإذا ثبت صحة حمله على ما ذكرناه لم يكن لحمله على ما ذكره وجه لأنه إثبات لباب بما[2] يحتمل غيره مما هو قياس في لغتهم .

ثم لو سلم له ذلك[3] كان مردودا لأنه خلاف القياس واستعمال الفصحاء .

---

(١) في ج : (قول الشاعر) :
وهو زياد بن واصل السلمي ، من شعراء بني سليم ، جاهلي .
ينظر : شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٥٢ - خزانة الأدب ٢ / ٢٧٦ .
١٨=البيت من المتقارب من قصيدة مطلعها :

عزتنا نساء بني عامر فسمنا الرجال هوانا مبينا

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٠١ - المقتضب ٢ / ١٧٢ - أصول ابن السراج ٢ / ٤٤٦ - المسائل المشكلة للفارقي ص ١٧٢ - الإفصاح للفارقي ص ٣٠٩ - الخصائص ١ / ٣٤٦ - المحتسب ١ / ١١٢ - الأمالي الشجرية ٢ / ٣٧ - المفصل ص ١٠١ - المخصص ١٣ / ١٧١ ، ١٧ / ٨٦ - أمالي السهيلي ص ٦١ - الروض الأنف ٢ / ٢٩٢ - الكافي ٢ / ٨٣٣ - شرح ابن يعيش ٣ / ٣٧ - شرح الرضي ١ / ٢٩٦ - ابن السيرافي ٢ / ٢٥٢ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٢ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٥٤ - الخزانة ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٥ اللسان (أب) .
ويروي صدره : فلما تبين أشباحنا .... الخزانة ٢ / ٢٧٦ .
والشاهد فيه قوله : (بالأبينا) حيث جمع (أب) على (أبين) .
قال ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٤٤٥) : « ... وقالوا في (أب) : أبون ، وفي (أخ) : أخون ، لا يغير إلا أن تحذف العرب شيئا ، كما قال : وفديننا بالأبينا » ا هـ . وينظر قول سيبويه ٢ / ١٠١ - المبرد في المقتضب ٢ / ١٧٢ . والمصادر السابقة . والمعنى - كما ذكر ابن السيرافي والأعلم وأكثر المحققين - : يصف نساء سبين فوفد عليهن من قومهن من يفاديهن ، فبكين إليهم وفدينهم بآبائهن سرورا بوفودهم إليهن .
وقال البغدادي : « وقال أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب ... وإنما المعنى : أن زيادا افتخر بآباء قومه وبأمهاتهم من بني عامر ، وأنهم قد أبلوا في حروبهم ومعاونتهم ، فلما عادوا إلى نسائهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل أنهم قد أبلوا في الحروب » ا هـ . الخزانة ٢ / ٢٧٦ .
(٢) (بما) ساقطة من أ . (٣) (ذلك) ساقطة من ب .

وأما (حم) و (هن) فإنك إذا أضفتهما على لغة من أعربهما بالحروف قلت : حَمِي ، وَهَنِي . والكلام فيهما كالكلام في (أَخي) و (أَبي)[1] .

وأما (فوك) فإذا أضيف إلى ياء المتكلم فالأفصح : (فِيَّ) في الأحوال الثلاث[2] . وقد جاء (فَمِي) على غير الأفصح .

فأما[3] وجه (فَمِي) فإنه يقال إذا أفرد : (فم)[4] . وقياس هذه الأسماء أن تلحق بمفردها ياء المتكلم على ما هو عليه - كما قيل[5] : أخي وأبي ، لأنهم يقولون : أخ ، وأب - فكما قيل[6] في (أخ) : أخِي ، قيل في (فم) : فَمِي .

وأما وجه (فِيَّ) - وهي اللغة الفصيحة[7] - فهو أنه إنما قيل (فم) في المفرد لضرورة تزول عند الإضافة ، وذلك أنهم لو أفردوه على أصل أخواته لقالوا : (فو) ، فتنقلب الواو ألفا ، فتجتمع ساكنة[8] مع التنوين ، فتحذف لالتقاء الساكنين[9] ، فيبقي الاسم على حرف واحد ، وليس ذلك في المتمكن من كلامهم[10] .

---

(١) ينظر قوله قبل في ص ٦١٥ .

(٢) أي : في الرفع والنصب والجر .

(٣) في ج : (وأما) .

(٤) وأصله : (فوه) - بفتح الفاء وسكون العين - فحذف لأمه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدار الإعراب عليها كما في (يد) و (دم) ، فوجب قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، الألف والتنوين ، فتحذف الألف .

ولكن لما امتنع حذفها وإبقاؤها قلبت إلى حرف صحيح قريب منها في المخرج ، وهو الميم ، لكونهما شفويين . شرح الرضي بتصرف ١ / ٢٩٥ .

(٥) زاد في أ : (كما قيل في) .

(٦) (قيل) ساقطة من ج .

(٧) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ / ٢٨٧ .

(٨) (ساكنة) ساقطة من ب .

(٩) في ب (ساكنين) . (١٠) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٣ ، ٣٤ ، ٨٣ .

فإذا[1] أضافوا فقد زال التنوين من أجل الإضافة فوجب أن لا تحذف العين لعدم المقتضي لحذفها ، وإذا وجب أن تثبت العين – وهي[2] واو – فقياس هذه الواو[3] أن يكون ما قبلها من جنسها ، فصار أصله : (فوي) ، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك ، ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها ، فصار (فِيَّ) فِي الأحوال الثلاث[4] .

قوله : « فَإِذَا[5] قطِعَت[6] قُلْتِ : أَخٌ ، وَأَبٌ ، وَحمٌ // وَهَنٌ ، وَفَمٌ »[7] . ٧٤

يعني أنها[8] إذا قطعت عن الإضافة مطلقا ووقعت مفردة التزموا حذف لاماتها ، وجعلوا الإعراب على عيناتها كما فعلوا في (يد) و (دم)[9] ، ولذلك قلبوا الواو ميما في (فم) ، وتخفيف الميم أفصح من غيره تشبيها لها بأخواتها .

ومنهم من يضم الفاء لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك[10] .

---

(١) في ج : (وإذا) .

(٢) في ط : (وهو) .

(٣) في ج : (الواوات) .

(٤) هذا ما علل به المصنف في شرح الوافية ١ / ٢٩٧ . ثم قال : « ... ولم تذكر (ذو) لأنها لا تضاف إلى مضمر ولا تقطع . ا هـ وسيأتي ص ٦٢٢ .

وينظر : سيبويه ٢ / ٨٣ ، شرح الرضي ١ / ٢٩٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٢ ، ٤٣ .

(٥) في ط : (وإذا) .

(٦) زاد في أ : (عن الإضافة) ، وليست في المتن ولا في غيره من نسخ الشرح .

(٧) في أ ، ب ، ج : (قيل : أخ وأب وفم وهن وحم) وما أثبته يوافق المتن .

(٨) (أنها) ساقطة من ج .

(٩) في ج : (دم ويد) .

(١٠) قال ابن منظور : « الفراء ... ومنهم من يقول : هذا فم ، ومررت بفم ، ورأيت فما ، فيضم الفاء في كل حال كما يفتحها في كل حال » ا هـ . اللسان (فم) .

وينظر : الصحاح للجوهري (فم) ، شرح الرضي ١ / ٢٩٧ .

ومنهم من يكسرها لأنهم لما عوضوا عنها الميم[1] صار كتعويضهم[2] الياء[3] .

ومنهم من يشددها فيقول : فمّ[4] ، كأنهم لما عوضوا عنها الميم[5] جعلوه[6] عوضا من العين واللام ، فشددوا لذلك .

قوله : « وَجَاءَ (حَمٌ) أَيْضاً مِثْلُ : يَدٍ ، وَخَبْءٍ[7] ، وَدَلْوٍ ، وَعَصاً ، مُطْلَقاً » .

يعني أنه قد جاءت في (حم) لغات أخر غير اللغة الأولى .

فالأولى[8] أن تعربه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء[9] المتكلم[10] ، وبالحركات عند قطعة عن الإضافة ، على ما ذكر[11] .

وهذه اللغات إحداها[12] : أن يكون مثل (يَدٍ) مطلقا ، يعني : أضيف أو لم يضف فتقول : هذا حَمٌ ، وهذا حَمُكَ[13] ، فتوافق اللغة الأولى في الإفراد ، وتخالفها في الإضافة .

---

(١) ج : (الميم عنها) .

(٢) في ب ، ج ، ط : (كتعويض) .

(٣) في اللسان : (ومنهم من يكسر الفاء على كل حال) اللسان (فم) .
وينظر : مختار الصحاح : (فم) ، شرح الرضي ١ / ٢٩٧ .

(٤) في اللسان : « ... وأما بتشديد الميم فإنه يجوز في الشعر كما قال محمد بن ذؤيب العماني الفقي :

ياليتها قد خرجت من فمه   حتى يعود الملك في أسطمه

قال : ولو قال : (من فمه) – بفتح الفاء – لجاز » ا هـ . اللسان : (فم) . وينظر : مختار الصحاح (فم) وفيه : « ... وأما تشديد الميم فيجوز في الشعر » اهـ .

(٥) (عنها الميم) ساقطة من ب ، ج .

(٦) في ج : (جعله) وفي ط : (جعلوها) .

(٧) (خبء) : ما خبيء وغاب كالخبيء . القاموس المحيط (خبأه) .

(٨) كان الأوجه أن يقول : (وهي ... إلخ) .

(٩) (ياء) ساقطة من ج .

(١٠) تقدم ذكره ص ٦١٨ .

(١١) تقدم ذكره ص ٦١٩ .

(١٢) في ج : (أحدها) وهو تحريف .

(١٣) في ج ، ط : (هذه هم ، وهذه حمك) .

واللغة الثانية : أن تجري مجرى (خَبْءٍ) فتقول : هذَا حَمْؤُكَ ، وهذا حَمْؤٌ[1] ، فتخالف اللغة الأولى[2] في الوجهين جميعا .

واللغة الثالثة : أن تجرى مجرى (دَلْوٍ) فتقول : هذا حَمْوٌ ، وهذا حَمْوُكَ .

واللغة[3] الرابعة : أن تجرى مجرى (عَصاً) فتقول : هذا حَماً ، وهذا حَمَاكَ[4] ، فيخالفانها[5] في هاتين أيضا[6] .

قوله : « وَجَاءَ (هَنٌ) مِثْلُ : يَدٍ ، مُطْلَقاً » .

يعني أنه قد جاء[7] في (هن) لغة أخرى غير ما ذكر[8] ، وهي أن تجري مجرى (يَدٍ) مطلقا[9] ، فتقول : هذا هَنٌ ، وهذا هَنُكَ فتوافق اللغة الأولى في الإفراد ، وتخالفها في الإضافة[10] .

---

(١) في أ ، ج : (هذا حمك وهذا حم) وما أثبته الوجه لأن هذا تكرار لما في اللغة الأولى وهي كونها مثل (يد) .

(٢) وهي إعرابه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، وبالحركات عند قطعه عن الإضافة . ينظر ص ٦٢٠ .

(٣) (اللغة) ساقطة من أ ، ب ، ج .

(٤) في أ ، ب : (هذا حماك ، وهذا حما) .

(٥) أي : يخالفان اللغة الأولى . وينظر هامش (٢) من هذه الصفحة .
وهذه العبارة زيادة من ط .

(٦) زاد الرضي وجها آخر وهو كونه مثل (رشاء) مطلقا . شرح الرضي ١ / ٢٩٦ .

(٧) سقط من نسخ الشرح ما بين قوله : (جاء) السابقة – في المتن – وهذه .

(٨) وهي ما أثبته في الهامش رقم (٢) من هذه الصفحة .

(٩) قال أبو علي الشلوبيني : « ... والأخرى أن تكون من باب (يد) وهي اللغة الكثري » ا هـ . التوطئة ص ٢٨ .
وقال ابن مالك في ألفيته : « ... والنقص في هذا الأخير أحسن » ا هـ .
وقال ابن هشام : « ... والأفصح في (الهن)النقص ، أي : حذف اللام منه » ا هـ . ينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ٧٢ ، التوضيح ١ / ٤٤ – شرح الوافية ١ / ٢٩٨ .

(١٠) ينظر هامش رقم (٢) من هذه الصفحة .

وَ (ذُو) لاَ يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ وَلاَ يُقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ .

قوله : « وَ (ذو) لاَيُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ وَلاَ يُقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ »[1] .

يعني أن الكلام عليها إنما كان[2] باعتبار إضافتها وقطعها عن الإضافة ، و (ذو) ممتنع فيها ذلك فلم يحتج إلى الكلام عليها[3] في هذا المعنى[4] .

وإنما لم يضف إلى مضمر لأن وضعها ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس كقولك : مررت برجل ذي مال ، فلم تضف إليه[5] لذلك .

و لم تقطع لأنها ليست مقصودة[6] ، وإنما هي وصلة إلى المضاف إليه ، فلذلك لم تقطع[7] .

* * *

---

(١) (عن الإضافة) ساقطة من نسخ الشرح جميعها ، وبعض نسخ المتن .

(٢) (إنما كان) ساقطة من ب ، ط .

(٣) سقط من ب ما بين قوله : (الكلام عليها) السابقة وهذه .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ١ /٢٩٧ .

(٥) في ب : (إلى المضمر) .

(٦) في ج : (بمقصودة) .

(٧) قال الرضي : « ... إنما لم يقطع لأنه ليس مقصودا بذاته ، وإنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة ، وذلك أنهم أرادوا مثلا أن يصفوا شخصا بالذهب فلم يتأت لهم أن يقولوا : جاءني رجل ذهب ، فجاؤا بـ (ذو) وأضافوه إليه فقالوا : ذو ذهب ، ...... » ا هـ .

شرح الرضي ١ / ٢٩٧ .

وينظر : مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٥٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ – الكافي ١ / ٨٢ ، ٨٣ – شرح الأشموني ١ / ٦٦ .

التَّـــــوَابِـــعُ

التَّوابِعُ : كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ....

قوله : « التَّوابعُ[1] كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ »

فقوله : كل ثان ، يشمل التابع وغيره ، لأن خبر (كان) وخبر (إن)[2] ثوان لأسمائهما .

وقوله : بإعراب سابقه ، يخرج عنه مثل[3] ذلك[4] .

وقوله : من جهة واحدة ، يخرج عنه خبر المبتدأ ، والثاني والثالث من باب (علمت) و (أعلمت) لأنها ثوان بإعرابها سوابقها[5] ولكن من غير جهة واحدة[6] .

---

(١) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٢٩٩ : « لما فرغ من المعربات الأصول أخذ يذكر التوابع ، وهي : ما ثبت لها الإعراب فرعا عن غيرها ، وهي النعت والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان » ا هـ .

(٢) زاد في جـ : (وما ولا) .

(٣) في أ : (كل) بدل (مثل) ويصح المعنى .

(٤) أي : خبر (كان) وما حمل عليها من الحروف ، وخبر (إن) وما حمل عليها في العمل ، وثاني مفعولي (ظننت) و (أعطيت) ، والحال عن المنصوب نحو : ضربت زيداً مجرداً ، والتمييز عن المنصوب كقوله تعالى : ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ .

(٥) في جـ : (سابقها) .

(٦) قال الرضي ١ / ٢٩٩ : « ... وفيه نظر لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام – كما تقرر في أول الكتاب – وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات ...

وقوله : (كل ثان) فيه نظر أيضا لأن المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته . ويدخل في قوله : (ثان) النعت الثاني فما فوقه ، وكذا التأكيد المتكرر ، وعطف النسق المتكرر لأن كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الأول » ا هـ .

وينظر قوله أيضا ١ / ٧٠ – وما أورده الجرجاني في حاشيته من دفع هذا الاعتراض ١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٧٩ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٥٦ – الهادية شرح الكافية للأردبيلي ص ١٥٥ .

النَّعْـــتُ

النَّعْتُ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقاً ....

قوله[1] : « النَّعْتُ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقاً »[2] .

فقوله : تابع ، يدخل فيه النعت وغيره .

وقوله : // يدل على معنى في متبوعه[3] ، يخرج عنه ما سواه . ٧٥

وقوله : مطلقًا ، يدفع عنه[4] وهم المتوهم – في مثل : ضربت زيدا قائما – أنه[5] داخل في ذلك .

فإنه إن[6] سُلِّم أنه تابع يدل على معنى في متبوعه فليست دلالته على ذلك مطلقا ، وإنما هو مقيد[7] بحال الضرب كما تقدم[8] .

---

(١) (قوله) ساقطة من أ ، ب ، وفي ط : (قال) .

(٢) اختلف في العامل في النعت ما هو ؟ فمذهب سيبويه وجمهور النحويين أن العامل فيه هو العامل في المنعوت . وبهذا قال المصنف في ص ٦٣٠ .

ومذهب الأخفش أن العامل فيه معنوى كما في المبتدأ والخبر – على قوله – وقال بعض النحويين : إن العامل مقدر من جنس الأول .

قال الرضي ١ / ٢٩٩ : « ... ومذهب سيبويه أولى لأن المنسوب إلى المتبوع – في قصد المتكلم – منسوب إليه مع تابعه ، فإن المجيء – في : جاءني زيد الظريف – ليس في قصده منسوبا إلى (زيد) مطلقا ، بل إلى (زيد) المقيد بقيد الظرافة ... وجعله معنويا كما ذهب إليه الأخفش خلاف الظاهر ، إذا العامل المعنوى في كلام العرب – بالنسبة إلى اللفظي – كالشاذ النادر ، فلا يحمل عليه المتنازع فيه .

وتقدير العامل خلاف الأصل أيضا ، فلا يصار إلى الأمر الخفي ، إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي » اهـ . وينظر سيبويه ١ / ٢٤٧ – المقتضب ٤ / ٣١٥ – معاني القرآن للأخفش ورقة ١٥٩ / ب – منهج الأخفش الأوسط ص ٣٥٢ .

(٣) سقط من جـ قوله : (يدل على معنى في متبوعه) .

(٤) (عنه) ساقطة من جـ ، وفي ط : (يرفع) .

(٥) في ط : (فإنه) وهو سهو لأنه يفيد غير المقصود .

(٦) في جـ : (لو) بدل (إن) .

(٧) في أ ، ب : (يتقيد) ، وفي جـ : (بتقييده) .

(٨) ينظر قول المصنف في ذلك في باب الحال ص ٥٠١ .

وَفَائِدَتُهُ : تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ أَوْ الذَّمِ أَوِ التَّوْكِيدِ نَحْوُ : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ....

قوله[1] : « وَفَائِدَتُهُ[2] تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ » .

فالتخصيص في النكرات[3] – والتوضيح في المعارف[4] ، هذا هو الغالب في مجيء الصفة . وقد يجيء لمجرد الثناء كأوصاف الله تعالى في مثل : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[5] وشبهه .

وقد يجيء[6] لمجرد الذم كقولك : فعل ذلك زيد الفاسق الخبيث[7] في الموضع الذي (زيد) متعين فيه[8] قبل ذكر (الفاسق) .

وقد يجيء[9] لمجرد التأكيد كقولك : ضربت ضربة واحدة ، لأنه معلوم أنها واحدة ، فلم تفد إلا مجرد التأكيد ، ومنه قوله عز وجل[10] : ﴿ نَفْخَةٌ[11] وَاحِدَةٌ ﴾[12] .

---

(١) (قوله) ساقطة من ب . (٢) في أ : (وفائدة) وهو تحريف .

(٣) نحو : هذا رجل عالم ، ومررت بزيد الخياط .

(٤) نحو : جاء زيد الظريف . (٥) من الآية ٣٠ / النحل .

(٦) في ط : (وقد تكون) .

(٧) ومنه قوله : ﴿ فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ ٩٨ / النحل .

(٨) في ج : (في الموضع الذي فيه زيد متعين) .

(٩) في ب ، ط : (وقد تكون) . (١٠) في ج : (قوله تعالى) .

(١١) في أ : (نخفة) وهو تحريف من الناسخ .

(١٢) قال تعالى : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ الآية ١٣ / الحاقة .
قال الأنباري : « ... ووصفت (نفخة) بـ (واحدة) – وإن كانت النفخة لا تكون إلا واحدة – على سبيل التأكيد كقوله تعالى : ﴿ وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين ﴾ – وإن كان الإلهان لا يكونان إلا اثنين – للتأكيد » اهـ . البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٥٧ – وينظر ص ٦٤٩ ، ٦٥٠ من هذا الشرح . وقال الزمخشري : « ... وقرأ أبو السمال : (نفخة واحدة) بالنصب مسندا للفعل إلى الجار والمجرور » اهـ. الكشاف ٤/١٥١. وينظر : التبيان ١٢٣٧/٢ .
وزاد بعض النحويين أنه قد يكون للتعميم نحو : إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين . وللترحم نحو : اللهم إني عبدك المسكين . وللإبهام نحو : تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة . ينظر : التوضيح لابن هشام هامش ٣ / ٣٠١ .

وَلاَفَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقاً أَوْ غَيْرَهُ إِذْ كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ المَعْنَى عُموماً مِثْلُ : تَمِيْمِيٌّ ، وَذِي مَالٍ ....

قوله : « وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ أَوْ يَكُونَ مُشْتَقاً أَوْ غَيْرَهُ[1] إِذَ كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ المَعْنَى عُموماً »[2] .

يعني أن معنى النعت يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ، ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره .

ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط ، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق[3] .[4] .

والأسماء التي وقعت صفات – وهي غير مشتقة – منها ما وقع صفة مطلقا في جميع استعماله ، وهو معنى قوله : (عموما) مثل . المنسوب ، و (ذو) المضاف إلى اسم جنس ، وأشباههما[5] كقولك : مررت برجل تميمي ، وذي مال .

---

(١) في ط : (وغيره) . (٢)) عموما) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٣) في ج : (إلى المشتق) .

(٤) هذا قول تفرد به المصنف وخالف به سيبويه وجمهور النحويين .
قال الرضي ١ / ٣٠٣ : « ... اعلم أن جمهور النحويين شرطوا في الوصف الاشتقاق ، فلذلك استضعف سيبويه نحو : مررت برجل أسد – وصفا – ولم يستضعف : بزيد أسدا – حالا – ، فكأنه يشترط في الوصف – لا في الحال – الاشتقاق ... والنحاة يشترطون ذلك فيهما .
والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه ، مشتقا كان أو لا ، ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول » ا هـ .
وينظر : قول المصنف السابق في باب الحال ص ٥٠٩ مع الهامش (٣) .
وينظر في المسألة : سيبويه ١ / ٢١٦ ، ٢٢٦ – المقتضب ٣ / ١٨٥ – أصول ابن السراج ٢ / ٢١ – ٢٦ – الإيضاح للفارسي ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ – اللمع ص ١٧٦ – المفصل ص ١١٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ٤٨ ، ٤٩ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٤٤ – المقرب ١ / ٢٢٠ – التوضيح ٣ / ٣٠٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٣٩ – فصول ابن معط ص ٢٣٤ – شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٥٧ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٥٩ – المطالع ٢ / ٢١٣ .

(٥) وهو كل موصول فيه الألف اللام كـ (الذي) و (التي) وفروعهما ، و (ذو) الطائية لأن (الذي قام) بمعنى : القائم . ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٠٣ .

أَوْ خُصُوصاً مِثْلُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ ، وَمَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ ، وَبِزَيْدٍ هَذَا..

ومنها ما وقع صفة في بعض أحواله كـ (أي) في مثل : مررت برجل أيِّ رجل ، فمعناه[1] : وصف الرجل بكمال الرجولية[2] .

ومنها أسماء الأجناس إذا جرت معرفة باللام[3] تابعة لأسماء الإشارة كقولك : مررت بهذا الرجل ، فقولك (الرجل) - هاهنا - صفة[4] عند المحققين[5] لـ (هذا) وإن كان وضعت للذات في غير هذا الموضع .

وإنما استعمل هاهنا صفة لأن ما تقدم من أسماء الإشارة دالة على الذات فتتعين[6] دلالة (الرجل) على المعنى لتقدم ما دل[7] على الذات ، وهو معنى الصفة .

---

(١) في ج : (معناه) .

(٢) أورد الرضي هذا القول عن المصنف وعقب عليه بقوله : « ... والذي يقوي عندي أن (أي رجل) لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن (أي) الاستفهامية ، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين ، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسئول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني ، والتعجب في حاله .
والجامع بينهما أن الكمال البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٠٤ .

(٣) هذا تصريح آخر من المصنف بأن اللام وحدها هي المعرفة . وينظر ما أثبته من أقوال في هذه المسألة ص (٢٣٠) مع الهامش رقم (٢) .

(٤) في ج ، ط : (عند المحققين صفة) .

(٥) في سيبويه ١ / ٢٢١ : « واعلم أنا المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام ، والصفات التي فيها الألف واللام جميعا ، وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها والمبهمة كشيء واحد » ا هـ . وينظر قوله أيضا ١ / ٣٠٦ .
وينظر المقتضب ٤ / ٢١٦ - أصول ابن السراج ٢ / ٣١ - الإيضاح للفارسي ص ٢٨٠ - المفصل ص ١١٦ - شرح الوافية للمنصف ٢ / ٣٠٥ - قول المصنف في هذا الشرح ص ٦٣٤ .
هذا قول الأكثرين . وقال بعض النحويين هو عطف بيان لعدم الاشتقاق .
ينظر : شرح الرضي ١ / ١٤٣ ، ٣١٤ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٩٨ ، ٣٠٢ - الهمع ٢ / ١١٨ .

(٦) في ب ، ج : (فتعين) . (٧) في ط : (ما يدل) .

واختص وصف اسم الإشارة بذلك لأنه لا دلالة فيه على حقيقة الذات ، فاحتيج إلى بيان حقيقتها ، فأتى بأسماء الأجناس لذلك[١] .

ومثل اسم الإشارة في ذلك قولهم : يا أيها[٢] الرجل[٣] .

قوله[٤] : « وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالْجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ وَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ » .

وإنما[٥] اشترط أن تكون خبرية لأنها في المعنى حكم على صاحبها[٦] كالخبر ، فلم يستقم أن تكو إنشائية لذلك[٧] ، ولذلك اتفق على تأويل قوله[٨] :

[١٩] .... جَاؤُا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ ؟

---

(١) هذا معنى قول المبرد : « ... فإنما (هذا) اسم مبهم يقع على كل ما أومأت إليه بقربك ، وإنما توضحه بما تنعته به ، ونعته الأسماء التي فيها الألف واللام ... » ا هـ . المقتضب ٤ / ٢١٦ .

(٢) في ب ، ج : (يأيها) .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٠٦ : « هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ولا يقع في موقعه غير المفرد ، وذلك قولك : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيها المرأتان ، فـ (أي) هاهنا – فيما زعم الخليل – كقولك : يا هذا ، و (الرجل) وصف له كما يكون وصفا لـ (هذا) »اهـ . وينظر المقتضب ٤ / ٢١٦ .

(٤) (قوله) ساقطة من ج .

(٥) (إنما) ساقطة من ب .

(٦) في أ ، ب ، ج : (على صاحبه) وما أثبته أوجه .

(٧) قال الفارسي : « والنكرات توصف بالجمل التي ذكرت أنها تكون أخبارا للمبتدأ ، وتكون صلة للذي ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾ ، فقوله : (أنزلناه) جملة من فعل وفاعل وهي صفة الكتاب ، وموضعها رفع ، يدل على أن موضعه رفع أن (مبارك) الذي بعده – ووصف به الكتاب – وصفه بأنزلناه مرفوع ، فلو ظهر في (أنزلناه) إعراب كما ظهر في المفرد كان رفعا » ا هـ . الإيضاح ص ٢٧٦ .
وينظر شرح الرضي ١ / ٣٩٧ – وما أثبته في باب خبر المبتدأ ص ٣٦٩ وهامش (٣) ص ٣٦٠ .

(٨) قيل : لأحد الرجاز : وقيل هو للعجاج ينظر ملحقات ديوانه ص ٨١ .

١٩= البيت من الرجز المشطور . ذكره المبرد في الكامل ٣ / ١٤٩ وقبله قوله : « ... والعرب تختصر في التشبيه ، وربما أومأت به إيماء ، .... =

....

في // أنه مقدر بـ : مذق مقول عنده : هل رأيت الذئب قط ؟[1] .　　٧٦

وإنما لزم[2] الضمير في الجملة[3] ليحصل الربط بينه وبين موصوفه كما كان ذلك في الخبر[4] ، ألا ترى أنك[5] لو قلت : (مررت برجل قام عمرو) لم تكن ربطت بينهما بشيء[6] !

= قال أحد الرجاز :

بِتْنَا بِحَسَّانَ وَمِعْزَاهُ تِئِطُّ　　　مَازِلْتُ أَسْعَى بينهمْ وأَلْتَبِطْ

حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلَامُ يَخْتَلِطْ　　　جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ؟»اهـ

وروى ابن جني قبله :

حتى إذا جن الظلام المختلط　　　جاءوا بَضَبحٍ هل رأيت الذئب قط ؟

المحتسب ٢ / ١٦٥

وبهذه الرواية روي صاحب الإنصاف ١ / ١١٥ ، وهي كذا في اللسان (ضيح) والمشهور في رواية البيت الذي قبله : حتي إذا جن الظلام واختلط .

والبيت في الكامل ٣ / ١٤٩ - المحتسب ٢ / ١٦٥ - الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٩ - الشعر والشعراء ٢ / ٤٩٣ - شرح ديوان الحماسة ص ٢١٤ - الإنصاف ١ / ١١٥ - المفصل ص ١١٥ - شرح ابن يعيش ٣ / ٥٣ - شرح الكافية ٢ / ٤٤٤ - المقرب ١ / ٢٢٠ - شرح الرضي ١ / ٣٠٨ - المغني ١ / ٢٤٦ - التوضيح ٣ / ٣١٠ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٩ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٤٥ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٢ - الهادية للأردبيلي ص ١٥٨ لباب الإعراب ص ٤٧٠ - المطالع السعيدة ٢ / ٢١٤ - البهجة المرضية ص ٣٣٠ - خزانة الأدب ١ / ٢٧٥ ، ٢ / ٣٩٣ - اللسان (ضيح) .

(مذق) اللبن الممزوج بالماء .

(١) هذا قول جمهور النحويين . وقال ابن جني : « فقوله : هل رأيت الذئب قط ؟ جملة استفهامية إلا أنها في موضع وصف (الضبح) حملا على معناها دون لفظها لأن الصفة ضرب من البر ، فكأنه قال : جاءوا بضبح يشبه لونه لون الذئب » ا هـ . المحتسب ٢ / ١٦٥ .

(٢) في ب : (التزم) .　　(٣) (في الجملة) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٤) ينظر ما ذكره المصنف في باب المبتدأ والخبر ص ١٤٨ .　　(٥) (إنك) زيادة من ط .

(٦) ذكر ذلك الرضي نقلا عن المصنف . ينظر شرح الرضي ١ / ٣٠٨ .

وَيُوصَفُ بِحَالِ المَوصُوفِ وَحَالِ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَالِمٍ ، وَنَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلامُهُ ، فَالأولُ يَتْبَعُهُ فِي الإعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتنكِير والإفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ....

قوله : « وَيُوصَفُ بِحَالِ المُوصُوفِ وَحَالِ مُتَعَلِّقِهِ .... » .

أما الوصف بحال الموصوف فقولك : مررت برجل عالم ، وهو القياس .

وأما الوصف بحال متعلقه فلتنزله[1] منزلة حاله – كما في الخبر[2] – لحصول الفائدة[3] مثل : مررت برجل[4] حسن غلامه .

قوله : « فَالْأَوَّلُ يَتْبَعُهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ » .

يعني بالأول : الوصف[5] بحال الموصوف كقولك : مررت برجل عالم ، فمثل ذلك يتبعه فيما ذكرناه[6] .

أما تبعيته[7] في الإعراب فلأنه[8] معرب من الجهة التي أعرب بها متبوعه فوجب إعرابه بمثله[9] . وأما التعريف والتنكير فلأنه في المعنى هو الأول ، فقصدوا إلى موافقتهما في ذلك لتوافقهما في قصد المعنى المراد .

---

(١) في ط : (فالتنزيل) .　　(٢) أي في نحو : محمد حسن أبوه .

(٣) في شرح الوافية ٢ / ٣٠١ : « ... كما يوصف بالمعنى المختص بالموصوف يوصف بالمعنى الذي في الحقيقة لمتعلقه ... كرجل مستحسن تملقه » ا هـ .

(٤) (برجل) ساقطة من ب .

(٥) في نسخ الشرح : (الصفة) وما أثبته أوجه لموافقته ما قبله وما بعده .

(٦) في ب : (ذكرنا) ، وفي جـ ، ط : (ذكر) .

(٧) في ب ، ط : (تبعه) ، وفي جـ : (تتبعه) .　　(٨) في ب ، جـ : (فإنه) .

(٩) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين ، ومذهب الأخفش أن العامل فيه معنوي كما في المبتدأ والخبر – على زعمه – ، وقال بعض النحويين إن العامل فيه مقدر من جنس الأول . وينظر ما أثبته في الهامش رقم (٢) ص ٦٢٤ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٤٧ – المقتضب ٤ / ٣١٥ – معاني الأخفش ورقة ١٥٩ / ب شرح الرضي ١ / ٢٩٩ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٢ – الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٣٦٤ .

وأما الخمسة البواقي[١] فلأنه في المعنى للذات[٢] المتبوع لها فوجب[٣] مطابقتهما في ذلك لئلا يختل المعنى .

قوله : « والثَّانِي يَتْبَعُهُ فِي الْخَمْسَةِ الأُوَلِ ، وَفِي البَاقِي كَالْفِعْلِ » .

يعني بالثاني : الوصف بحال المتعلق ، فهذا يتبعه في الخمسة[٤] الأول – وهي : الرفع والنصب والجر – التي عبر عنها بالإعراب ، والتعريف والتنكير .

وفي الباقي[٥] – يعني : في[٦] الخمس البواقي – وهي : الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . وإنما لم يتبعه في هذه الخمسة البواقي[٧] لأن تبعيته فيها – في الأول[٨] – إنما كان باعتبار الفاعل ، وهو ثَمَّ ضمير المتقدم[٩] ، فوجب تبعيته[١٠] فيها لذلك .

والفاعل – هاهنا – غير ضمير[١١] المتقدم .

وهي النسبة إليه في ذلك كالفعل ، فكما أن الفاعل إنما يكون مفرداً إذا تقدم فكذلك هذه ، وكما أن الفعل إنما يذكر ويؤنث باعتبار[١٢] فاعله ، فكذلك هذه[١٣] .

---

(١) وهي : الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

(٢) في ط : (لذات) .

(٣) في ج : (فوجبت) .

(٤) في أ، ب ، ج : (الخمس) .

(٥) في أ ط : (البواقي) .

(٦) (في) ساقطة من أ، ب ، ج .

(٧) (البواقي) ساقطة من ب ، ج .

(٨) وهو الوصف بحال الموصوف .

(٩) أي في نحو : مررت برجل قائم ، أي : هو .

(١٠) في ب ، ج : (تبعه) ، وفي ط : (فوجب أن يتبعه) .

(١١) (ضمير) ساقطة من ب ، ج .

(١٢) في ب : (إلا باعتبار) وهو سهو .

(١٣) عقب على ذلك الرضي بقوله (١ / ٣١٠ ، ٣١١) : « ... ولو نظرت حق النظر لوجدت الأول – وهو الوصف بحال الموصوف – أيضا في الخمسة البواقي منظورا إلى فاعله وكائنا كالفعل لأن فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية ، والواو في جمع المذكر العاقل ، والنون في جمع المؤنث ، ويؤنث في الواحد المؤنث ، فلذلك قلت : برجل ضارب ، وبرجلين ضاربين ، وبامرأة ضاربة ، وبامرأتين =

وَمِنْ ثَمَّ حَسُنَ : قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ ، وَضَعُفَ : قَاعِدُون غِلْمَانُهُ ، وَيَجُوزُ : قُعُودٌ غِلْمَانُهُ ....

قوله : « وَمِنْ حَسُنَ : قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَاهُهُ ، وَضَعُفَ : قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ » .

يعني : ومن جهة كونها كالفعل[1] قيل : قاعد ، فوحد وإن كان فاعله جمعا ، كما تقول : قام رجل قَعَد غلمانه .

وضعف : قاعدون غلمانه ، كما ضعف : يقعدون غلمانه[2] .

وإنما جاز : قام رجل قعود غلمانه ، لمجيئه على صيغة لم يشبه بها الفعل[3] بخلاف (قاعدون) فإنه مشبه لقولك : يقعدون .

فلم يلزم من امتناع (قاعدون) امتناع (قعود)[4] .

= ضاربتين ، وبنسوة ضاربات ، كما تقول في الفعل : يضرب ، ويضربان ، ويضربون ، وتضرب ، وتضربان ، ويضربن » ا هـ .

(١) أي : ومن جهة أن السببي في هذه الخمسة كالفعل .

(٢) سقط من أ : (كما ضعف : يقعدون غلمان) .
ووجه الضعف في مثل ذلك هو أن لحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند إلى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف . وسيذكر مفصلا في موضعه من هذا الشرح في باب الفعل . ينظر ص٨٥٨ و ص ٦٨٤ هامش (٦) .
وقال الرضي ١ / ٣١١ : « ... لكن ضعف (قاعدون غلمانه) أقل من ضعف (يقعدون غلمانه) لأن الألف والواو في الفعل فاعل في الأغلب الأكثر ، وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف – كما يجيء – بخلاف الألف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فإنهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع – كما مضى فى أول الكتاب – ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو : رأيت قاعدِين وقاعدَينَ ، بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو : الزيدان والزيدون » ا هـ .

(٣) يريد : الشبه اللفظي ، وأما المعنوي فهو حاصل . (من حاشية ب) .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٣١١ – الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨٩ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٣ .

(٤) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٠٤ : « ... وفي ذلك إشارة إلى جواز : (قعود غلمانهم) لأنه لا ضمير فيه فجوزوا الجمع ليتطابق مع من هو له لما لم يكن مانع » ا هـ .
وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٦٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ٥٥ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٣ .

وَالمُضْمَرُ لاَ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ ، وَالْمَوْصُوفُ أَخصُّ أَوْ مُسَاوٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُوصَفُ ذُو اللَّامِ إلاَّ بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ....

قوله : « وَالْمُضْمَرُ لاَ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ »[1] .

لأن الصفة توضيح للمعارف[2] ، والمضمر واضح ، ألا ترى أن (أنا) في نهاية[3] الوضوح[4] ، وحمل عليه باب المضمر لأنه منه .

قوله : « وَالْمَوصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ » .

لأنه هو المقصود بالنسبة المفيدة // والصفة غير مقصودة بذلك ، ولا يليق بالقياس[5] أن يجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذات المرادة . ٧٧

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُوصَفْ ذُو اللَّامِ إلاَّ بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ » .

يعني : ومن جهة كون الموصوف أخص أو مساويا لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله[6] ، لأن ما عداه من الأسماء[7] أخص منه ، فلذلك لم يوصف إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله[8] .

---

(١) سقط من ب ، ج : (ولا يوصف به) .

(٢) في ج ، ط : و (توضح المعارف) .   (٣) في ب : (غاية) .

(٤) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٢٢٣ : « ... واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني ... » ا هـ .

وقول المبرد (المقتضب ٤ / ٢٨٤) : « .... والمضمر لا يوصف به لأنه ليس بتحلية ولا نسب . ولا يوصف لأنه لا يضمر حتى يعرف ، ولأن الظاهر لا يكون نعتا له » ا هـ .

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٩ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٤ – شرح الرضي ١ / ٣١١ .

(٥) في أ : (القياس) .

(٦) قال الفارسي : (الإيضاح ص ٢٨٠) : « ... فأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام نحو : مررت بالرجل الجميل وبالغلام صاحب القوم » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٢٠ – المقتضب ٤ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ – أصول ابن السراج ٢ / ٣١ .

(٧) في ط : (لأن ما عداهما من المعارف) .

(٨) سقط من ج ما بين قوله : (إلى مثله) السابقة وهذه .

قوله : « وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ (هَذَا) بِذِي اللَّامِ لِلإِبْهَامِ »[١] .

أورد ذلك اعتراضا لكون المبهم لم يوصف بمضاف إلى مبهم ، أو مضاف إلى معرف باللام ، وهو أخص منهما[٢] .

وأجيب عن ذلك بقوله : (للإبهام) ، ومعنى ذلك أن اسم الإشارة لما كان ليس له[٣] دلالة على حقيقة الذات كان وصفه[٤] بما يدل على الذات مثل الصفات ، وهو القياس .

والأسماء الدالة على الذات[٥] هي أسماء ، وتعريفها باعتبار معناها في نفسها إنما هو باللام ، فمن ثم اختص وصف اسم الإشارة بذي اللام[٦] .

---

(١) في المقتضب ٤ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ : « ... وما كان من المبهمة فبابه أن ينعت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، ثم بالنعوت التي فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء . ولا يجوز أن تنعت بالمضاف لعلة نذكرها .

وذلك قولك : مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس يا هذا، فالفرس وما قبله بمنزلة اسم واحد ، وإن كان نعتا له ، لأنك إذا أومأت وجب أن تبين ، فالبيان كاللازم له .

وتقول : مررت بهذا الظريف ، إذا جعلت (الظريف) كالاسم له ، لأنه إنما ينبغي أن تبين عن النوع الذي تقصده ، لأن هذا يقع على كل ما أومأت إليه .

ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها ، فلما كانت هي لا تضاف لأنها معرفة بالإشارة - لا يفارقها التعريف - لم يجز أن تضاف ، لأن المضاف إنما يقدر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده » ا هـ .

وينظر قول سيبويه في ذلك ١ / ٢٢١ ، ٣٠٦ - ونقله ابن السراج في أصوله ٢ / ٣١ ، ٣٢ - وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٩ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ - شرح ابن يعيش ٣ / ٥٧ - المفصل ص ١١٦ - شرح الرضي ١ / ٣١٤ - التوطئة ص ١٤٢ .

(٢) في شرح الرضي ١ / ٣١٤ : « ... كأنه سئل فقيل : كان الواجب بناء على قولك - بأن الموصوف أخص أو مساو - أن يوصف اسم الإشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام ، وبالمضاف إلى أحد الثلاثة ، وهذا لا يوصف إلا بذي اللام والموصول نحو : بهذا الرجل ، وبهذا الذي قال كذا ، وبهذا ذو قال - على اللغة الطائية - فأجاب بقوله ... » ا هـ .

(٣) في ط : (لما لم يكن له) .

(٤) (وصفه) ساقطة من أ .

(٥) في ط : (الذوات) .

(٦) ينظر تعليل سيبويه ١ / ٢٢١ .

وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الْأَبْيَضِ ، وحَسُنَ : بِهَذَا الْعَالِمِ .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الْأَبْيَضِ ، وَحَسُنَ : بِهَذَا الْعَالِمِ » .

يعني : ومن جهة كون الصفة للمبهم - الغرض بها تبيين الذات - ضعف : مررت[1] بهذا الأبيض ، إذ ليس في قولك : (الأبيض) ما تتبين به[2] حقيقة الذات المشار إليها[3] ، بخلاف قولك : مررت بهذا العالم ، لأنه يتبين به[4] أن المشار إليه (رجل)[5] ، فكان في ضمنه تبيين حقيقة المشار إليه[6] .

* * *

---

(١) (مررت) ساقطة من أ ، ب . (٢) (به) ساقطة من ط .

(٣) لأن (الأبيض) عام لا يخص نوعا دون آخر كالإنسان والفرس والبقر وغيرها . ينظر : شرح الرضي ١ / ٣١٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٣٩٣ .

(٤) سقط من جـ ما بين قوله : (تتبين به) السابقة وهذه .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣١٤ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٦٦ .

(٦) أقسام الأسماء المعارف خمسة ، العَلَم الخاص ، والمضاف إلى المعرفة ، وما فيه الألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والضمير .

وقد تناول المصنف منها الثلاثة الأخيرة ، وأغفل الحديث عن الأولين ، فأما العَلَم الخاص - نحو : زيد وعمرو - فإنه يوصف بثلاثة أشياء ، بالمضاف إلى مثله نحو :

مررت بزيد صاحب عمرو ، وبزيد أخيك .

وبالألف واللام نحو : مررت بزيد الطويل .

وبالأسماء المبهمة نحو : مررت بزيد هذا ، وبعمرو ذاك .

وأما المضاف إلى المعرفة فإنه يوصف بثلاثة أشياء أيضا :

بما أضيف كإضافته نحو : مررت بصاحب عمرو .

وبالألف واللام نحو : مررت بصاحبك الطويل .

وبالأسماء المبهمة نحو : مررت بصاحبك هذا ، وبأخيك ذاك .

ينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٣٠ ، ٣١ - الإيضاح للفارسي ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

وينظر أيضا : سيبويه ١ / ٢٢٠ - المقتضب ٤ / ٢٨١ ، ٢٨٢ - المفصل ص ١١٦ .

عَطْـــفُ النَّسَـــقِ

الْعَطْفُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ يَتَوَسْطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الحُرُوفِ الْعَشَرَةِ - وَسَيَأْتِي - مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ....

قوله : « الْعَطْفُ[1] تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ[2] مَعَ مَتْبُوعِهِ يَتَوَسْطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الحُرُوفِ الْعَشَرَةِ » .

فقوله : تابع[3] مقصود بالنسبة ، يخرج عنه الصفة والتوكيد وعطف البيان لأنها ليست مقصودة بالنسبة[4] ، ألا ترى أنك إذا[5] قلت : جاء زيد العاقل فالمقصود بالنسبة إنما هو (زيد) والصفة إنما جيء بها لتوضيحه[6] ، وشرطها أن تكون معلومة ليصح الإيضاح بها .

وقوله : مع متبوعه ، يخرج عنه البدل لأنه غير مقصود متبوعه معه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعجبني زيد علمه ، فإنما الإسناد إلى (العلم) دون (زيد) .

فخرج بقولنا : (مع متبوعه) - البدل - عن هذا الحد .

وقوله : يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، شرط بعد تمام الحد ، لأن الحد بما قبله[7] قد تم .

ولم يستغن بقوله : (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة) لأن

---

(١) اختلف في العامل في المعطوف ما هو ؟ فمذهب سيبويه وجمهور النحويين أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف .

ومذهب الفارسي - في الإيضاح الشعري - وتبعه ابن جني - في سر الصناعة - أن العامل في المعطوف مقدر من جنس الأول كقولك : يا زيد وعمرو ..

ومذهب بعض النحويين أن العامل في المعطوف هو حرف العطف بالنيابة . شرح الرضي بتصرف ١ / ٣٠٠ - وينظر شرح ابن يعيش ٣ / ٧٥ .

(٢) في ب ، ج ، ط : (مقصود بالنسبة إلى آخره) . (٣) (تابع) ساقطة من ب ، ج ، ط .

(٤) سقط من ج ما بين قوله : (بالنسبة) السابقة وهذه .

(٥) في أ : (لو) بدل (إذا) .

(٦) في أ ، ب ، ج : (ليوضح بها) ، وفي ط : (ليتوضح بها) وما أثبته أوجه .

(٧) في ط : (الحد قبله) .

الحروف قد تتوسط بين الصفات[1] ، وغرضنا حد يفصلها عنها ، فلو حد العطف بذلك لدخل فيه بعض الصفات . وسيأتي الكلام على حروف العطف في فصل الحروف[2] .

قوله : « وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُضْمَرَ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ[3] أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ مِثْلُ : ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ »[4] .

لأن المتصل المرفوع تأكد اتصاله لفظاً ومعنًى حتى صار كالجزء ، ولذلك سكنوا[5] اللام في نحو : ضَرَبْتُ ، وَسَكَنْتُ[6] ، فلما صار كالجزء كرهوا العطف عليه في الصورة ، فأتوا باسم مستقل موافق[7] له في المعنى ليكون كأنهم عطفوا[8] عليه // في الصورة[9] .

٧٨

(١) قال الرضي : « ... لأن الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله :

إلى الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المزدحم

وقوله :

يا لهف زيابة للحرث ... الصابح فالغانم فالآيب

ويجوز أن يعترض على حده بمثل هذه الأوصاف فإنه يطلق عليها أنها معطوفة ، إلا أن يدعي أنها في صورة العطف وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز » اهـ . وقال الجرجاني في حاشيته على الرضي : « ... قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف » اهـ . ينظر : شرح الرضي وحاشية الجراجاني ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ - الكشاف ٢ / ٣٨٧ - الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٢٩٨ - الأمالي الحاجبية للمصنف ص ٢٣١ - المغني ٢ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٢) في ج : (الحرف) . وينظر قول المصنف في ذلك ص ٩٧٩ وما بعدها .

(٣) في نسخ الشرح : (المتصل المرفوع) .

(٤) هذا مذهب البصريين . قال سيبويه ١ / ٣٨٩ : « ... وما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت وعبد الله ، وأفعل وعبد الله » اهـ . وينظر أيضا ١ / ٣٩٠ . ومذهب الكوفيين أنه يجوز ذلك في اختيار الكلام . قال الفراء : « ... وقوله عز وجل : ﴿فاستوى﴾ : استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لما أسرى به ... فأضمر الاسم في (استوى) ورد عليه (هو) . وأكثر كلام العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه . ولا يكادون يقولون : استوى وأبه وهو جائز لأن في الفعل مضمر ... » اهـ . معاني القرآن ٣ / ٩٥ . وينظر : الإنصاف مسألة (٦٦) ٢ / ٤٧٤ - شرح الرضي ١ / ٣١٩ .

(٥) في ط : (أسكنوا) . (٦) (وسكنت) زيادة من ج .

(٧) في أ : (مواقع) وكلاهما صحيح . (٨) في ب : (عطف) .

(٩) سقط من ج ما بين قوله : (في الصورة) السابقة وهذه .

قوله[1] : « إِلاَّ أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ » .

ويجوز الإتيان به ، أما الإتيان فعلى ما تقدم[2] .

وأما تركه فلطول الكلام كقوله عز وجل[3] : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾[4] ، وقوله[5] : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾[6] .

---

(١) (قوله) ساقطة من ط .

(٢) ينظر ما ذكره من العلة لذلك في الصفحة السابقة .

(٣) في جـ ، ط : (كقوله تعالى) .

(٤) قال تعالى : ﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ... ﴾ من الآية ١٤٨ / الأنعام .

والآية في جـ : ﴿ ولا حرمنا من دونه من شيء ﴾ وهو خلط من الناسع بين هذه الآية والتي تليها .

وقال سيبويه ١ / ٣٩٠ : « ... فـ (أنت) ، وأخواتها تقوي المضمر وتصير عوضا من السكون والتغيير . ومن ترك العلامة في مثل(ضرب) ، وقال الله عز وجل : ﴿ لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا﴾ ، حسن لمكان (لا) ، وقد يجوز في الشعر ، قال الشاعر :

قلت إذا أقبلت وزهر تهادي كنعاج الملا تعسفن رملا » ا هـ

وقال العكبري : « ... و (ولا آباؤنا) عطف على الضمير في (أشركنا) ، وأغنت زيادة (لا) عن تأكيد الضمير » ا هـ . التبيان ١ / ٥٤٦ .

وينظر في إعراب الآية : معاني الزجاج ٢ / ٣١٢ – الكشاف ٢ / ٥٩ – البحر المحيط ٤ / ٢٤٦ – المقتضب ٣ / ٢١٠ ، ٤ / ١١٢ ، ١١٥ .

(٥) (وقوله) ساقطة من ط .

(٦) قال الله تعالى : ﴿ وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء ... ﴾ من الآية ٣٥ / النحل .

قال أبو حيان : « وعلى هذا مذهب البصريين ، لا يجيزون ذلك بغير فصل إلا في الشعر . ومذهب الكوفيين جواز ذلك وهو عندهم فصيح في الكلام » ا هـ .

البحر المحيط ٤ / ٢٤٦ .

وينظر الكشاف ٢ / ٤٠٨ – شرح الرضي ١ / ٣١٩ .

قوله[1] : « وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ مِثْلُ : مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ » .

لأن اتصال المضمر المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بالفعل فكره أيضا[2] أن يعطف عليه في الصورة ، وليس للمجرور مضمر منفصل فيفعل فيه كما فعل في المرفوع[3] ، فأعيد العامل الأول[4] ليكون كالمستقل بنفسه فقالوا : مررت بك وبزيد .

ولذلك قالوا : المال بينك وبين زيد ، فأعادوا (بين) لهذا الغرض ، ألا ترى أنه لو قيل ، المال بينك ، لم يستقم إذ لا تعقل البينية إلا في متعدد .

فثبت أنه لم يُعِد الثانية إلا لما ذكرناه .

---

(١) (قوله) ساقطة من جـ . (٢) (أيضا) ساقطة من أ .

(٣) قوله : (فيفعل فيه كما فعل في المرفوع) ساقطة من أ ، ب .

(٤) علل المصنف لذلك في شرح الوافية بقوله ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ : « ... شرط العطف على المضمر المجرور أن تعيد الجار ، حرفا كان أو مضافا كقوله : (ومنك ومن نوح) وكقوله : (بيني وبينكم) ، لأن المضمر المجرور شديد الاتصال وكان كالجزء فأعادوا العامل ليكون في الصورة كالمستقل ، فرارا من أن يعطفوا على ما هو كالجزء . وقد قرأ حمزة : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ بالخفض ، والأول أفصح » ا هـ .

وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين . قال سيبويه ١ / ٣٩١ : « ... ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمرو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ١٥٢ - أصول ابن السراج ٢ / ٨٠ - اللمع ص ١٨٥ - المفصل ص ١٢٤ - شرح الرضي ١ / ٣٢١ ، ٣٢٢ شرح ابن يعيش ٣ / ٧٨ . ومذهب الكوفيين أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض والذي وجدته في معاني الفراء يدل على أنه مكروه عندهم إلا في ضرورة الشعر ، قال الفراء ١ / ٢٥٢ : « ... حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض (الأرحام) ، قال هو كقولهم : بالله والرحم . وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه . وقد قال الشاعر :

نعلق في مثل السوراي سيوفنا   وما بينها والكعب غوط نفائف » ا هـ

وينظر : معاني الزجاج ٢ / ٢ ، ٣ - البيان للأنباري ١ / ٢٤٠ ، ٢٤١ - الكشاف ١ / ٤٩٣ - التبيان ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ - البحر المحيط ٣ / ١٥٧ - الإنصاف مسألة (٦٥) ٢ / ٤٦٣ .

وَالْمَعْطُوفُ عَلَى حُكْمِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ فِي : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ - أَوْ قَائِماً - وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو ، إلاَّ الرَّفْعُ ....

قوله : « وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ » .

يريد فيما يجب له ويمتنع[1] ، كما إذا وقع صلة وعطف عليه جملة أخرى فإنه يشترط فيها من الضمير ما يشترط في الأول ، وكذلك إذا وقع خبراً أو حالاً أو ما أشبهه .

قوله : « ومَنْ ثَمَّ لَمْ يِجْزُ فِي : مَا[2] زَيْدٌ بِقَائِمٍ - أَوْ قَائِماً - وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو ، إلاَّ الرَّفْعُ » .

لأنك لو خفضته لصار مشتركا بينه وبين (قائم) ، و (قائم) خبر عن (زيد) فيجب أن يكون (ذاهب عمرو) يصح أن يكون خبراً عن (زيد) أيضا ، ولو قلت : ما زيد ذاهب عمرو[3] ، لم يصح ، فكذلك إذا جعلته معطوفا عليه .

وكذلك لو قلت : ولا ذاهبا عمرو ، بالنصب أيضا لأنه[4] مشترك بينه وبين الخبر . فأما إذا قلت : ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، فهذه جائزة ولكن ليس على عطف (ذاهبا) على (قائما) ، و (عمرو) فاعل (لـ (ذاهب) ، لأنه لو كان معطوفا عليه لفسد ما ذكرناه ، ولكن على أن يكون (ذاهبا عمرو) جملة معطوفة على الجملة التي قبلها ، وقد تقدم الخبر فيها على الاسم كأنك قلت : ليس زيد قائما ولا عمرو ذاهبا .

---

(١) أي : من الأحوال العارضة له بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٢١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠٢ .

(٢) في أ ، ب : (فيما زيد) . (٣) في ط : (ما زيد بذاهب عمرو) وما أثبته الوجه .

(٤) إنما لم يصح لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم (ما) ، فتعين الرفع على أن يكون خبراً مقدما لمبتدأ مؤخر وهو (عمرو) ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه . الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠٣ .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٠٩ ، ٣١٠ - شرح الرضي ١ / ٣٢٢ .

(٥) في : (لأنه أيضا) .

فإن قلت : فلم لا تقدر ذلك[1] في المسألة الأولى ، وهي : ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو ؟[2] . قلت : ذلك في (ما) متعذر لأنه لا يتقدم الخبر على الاسم معمولا لها في الجملة التي تدخل عليها[3] ، فلأن يكون ذلك في المعطوف عليها[4] لأنه فرعها - أجدر .

قوله : « وَإِنَّمَا جَازَ : الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ ، لَأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ » .

وتقدير الاعتراض[5] أن يقال : (يطير) صلة (الذي)[6] وفيه ضمير يعود عليها[7] ، و (فيغضب زيد) معطوف على الصلة ولا ضمير فيه يصحح[8] أن يكون صلة ، فبطل عطفه على (يطير)[9] .

والجواب : أن هذه الفاء إنما جيء بها للسببية لا للعطف ، ولذلك لو قلت : الذي يطير ويغضب زيد الذباب ، لم يجز باتفاق .

وأما هذه الفاء فهي فاء السببية ، وفاء السببية ليس يشترط فيها ذلك .

---

(١) (ذلك) ساقطة من ج .

(٢) (ولا ذاهب عمرو) ساقطة من ب ، ج ، وفي ط : (ولا عمرو ذاهبا) .

(٣) في أ ، ب : (عليه) وما أثبته أوجه لأن المقصود (ما) .

(٤) (عليها) زيادة من ط .

(٥) في أ : (الإعراض) وهو تحريف .

(٦) في ب : (صلة للذي) . (٧) في ط : (عليه) .

(٨) في أ : (فيصحح) ، وفي ب : (مصحح) ، وفي ج : (يصح) وما أثبته أوجه .

(٩) قال الرضي : « ... والذي يقوي عندي أن الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة إذا عطفت عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى ، بكون مضمونها بعد مضمون الأولى متراخيا أو لا ، أو بغير ذلك جاز تجرد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في أختها التي هي قرينتها وكجزئها ، سواء كان مضمون الأولى سببا لمضمون الثانية - كما في مسألة الذباب - أو لا كما تقول مخبرا عن (زيد) في (جاءني زيد فغربت الشمس) : الذي جاء فغربت الشمس زيد ، لأن المعنى : الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد ... » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٢٣ .

وينظر : شرح الوافي للمصنف ٢ / ٣١٠ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦٧ شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٩٩ - شرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠٣ .

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ يَجُزْ خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ ، إلاَّ فِي نَحْوِ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو ، خِلاَفاً لِسِيبَوَيْهِ ....

قوله : « وَإِذَا عُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ يَجُزْ خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ ، إلاَّ فِي نَحْوِ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالحُجْرَةِ عَمْرٌو ، خِلاَفاً لِسِيبَوَيْهِ » .

العطف[1] على عاملين[2] ممتنع عند البصريين المتقدمين[3] ، وصورته : إنَّ زيدا في الدار وعمراً الحجرة .

٧٩

وجائز // عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا[4] .

---

(١) في أ : (والعطف) .

(٢) أي : على معمولي عاملين ، فحذف المضاف . وضابطه : أن يعطف بحرف واحد معمولين – مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع ، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين – على معمولي عاملين مختلفين . وقد مثل المصنف لمختلفي الإعراب ، ومثال متفقي الإعراب : إن زيدا ضرب عمرا وبكر خالدا . وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٣) دليل ذلك أن سيبويه يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ويضمر الجار فيما أوهم جواز ذلك ، فيقدر الباء في نحو : ما زيد بقائم ولا قاعد عمر ويقدر مضافا محذوفا في نحو قول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وسيأتي قوله مفصلا .

وينظر : سيبويه ١ / ٣٣ – المقتضب ٤ / ١٩٥ – أصول ابن السراج ٢ / ٧١ ، ٧٢ شرح الرضي ١ / ٣٢٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٢٧ – شرح الوافية ٢ / ٣١٢ .

(٤) الذي نص عليه النحاة أن هذا القول هو قول الأخفش .

قال المبرد (المقتضب ٤ / ١٩٥) : « ... وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه ... وهذا عندنا غير جائز » ا هـ .

وقال ابن السراج (أصول النحو ٢ / ٧٠) : « واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو ، فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه : مر زيد بعمرو وخالد بكر » ا هـ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٢٧ – شرح الرضي ١ / ٣١٤ ، ٣٢٥ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٨٣ – المغني ٢ / ٤٨٦ – منهج الأخفش الأوسط ص ٢١٣ – الارتشاف ٢ / ٨٩٠ .

والذي ذكره الفراء يشم منه موافقته الأخفش . قال في معاني القرآن عند قوله تعالى : ﴿ وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات ﴾ من الآية ٤ / الجاثية – قال « ... تقرأ (الآيات) بالخفض على تأويل النصب ، يرد على قوله : ﴿ إن في السموات والأرض لآيات ﴾ ، ويقوي الخفض فيها أنها في قراءة عبد الله : (لآيات) ..... » اجـ . معاني القرآن للفراء ٣ / ٤٥ . =

....

ومنقسم[1] أمره عند كثير من المتأخرين كالأعلم[2] وغيره ، فمنه ما يجوز ومنه ما يمتنع . فيجوزون مثل قولك[3] : في الدَّارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ[4] ، ويمنعون ما عدا ما ذكر .

---

(١) في ط : (ينقسم) .

(٢) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم .
كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ، حافظا لها مشهورا بإتقانها . رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفليلي .
له من المصنفات : تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ، في شرح أبيات الكتاب - كتاب الحماسة ، شرح أبيات الجمل ، شرح الشعراء الستة النكت على سيبويه .
ولد سنة عشر وأربعمائة وتوفي في إشبيلية سنة ست وسبعين وأربعمائة .
ينظر في ترجمته : نفح الطيب ٢ / ٤٧١ - بغية الوعاة ٢ / ٣٥٦ - تاريخ الأدب العربي ٥ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٣) (مثل قولك) زيادة من ط .

(٤) قال الأعلم : « ... وسأبين صحة القياس فيما أجازته العرب من ذلك وغفلة سيبويه في تأويله وما لحقه من السهو الموكل بالبشر ... فأقول : إن العرب تجيز : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا ، وليس بقائم زيد ولا خارج عمرو .
ولا تجيز : زيد في الدار والحجرة عمرو ، ولا : إن زيدا في الدار والحجرة عمرا ، ولا : ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو .
والفرق بين الكلامين أنك إذا قلت : في الدار زيد والحجرة عمرو ، جرى آخر الكلام وأوله على سواء من تقديم الخبرين على المخبر عنهما ، واحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف ، ولاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمجرور ، فلم يبق في الكلام إزالة شيء عن موضعه لوقوع الرتبة فيه وحصولها » ا هـ . عين الذهب (حاشية سيبويه) ١ / ٣٢ . وينظر : المغني ٢ / ٤٨٦ - شرح الرضي ١ / ٣٢٥ - الكافي ٢ / ٩٤١ - الأشموني ١٢٣/٣ .
وهذا القول هو اختيار المصنف وسيأتي تصريحه بهذا و الكلام عليه مفصلا ، غير أنه لم يصرح بنسبته إلى الأعلم أو غيره ، وذلك قوله في شرح الوافية ٢ / ٣١٢ : « وفصل جماعة من المتقدمين والمتأخرين ، فأجازوه إن قدم المجرور وعطف على ترتيبه، ومنعوه إن جاء على خلاف ذلك ، وهو المختار » ا هـ .

....

وضابط ما جوزوه : أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب[1] .

فأما[2] وجه المانعين[3] له فلأن حرف العطف نائب عن العامل الواحد وقائم مقامه ، فلم يقوَ[4] أن يقوم مقام عاملين[5] ، فإذا قلت : زيد في الدار وعمرو الحجرة ، فقد أقمته مقام عاملين ، ولذلك تأولوا مثل قولهم : (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة)[6] على أن المضاف محذوف وترك المضاف إليه على إعرابه[7] .

---

(١) مثل له بقوله : في الدار زيد والحجرة عمرو .
وينظر هامش رقم (٤) من الصفحة السابقة وفيه ما أثبته عن الأعلم .

(٢) في أ : (وأما) .

(٣) وهم جمهور البصريين خلافا للأخفش . وينظر الهامش رقم (٣) ص ٦٤٢ .

(٤) في أ : (فلم يقوي) وهو خطأ ظاهر .

(٥) نقل الرضي عن الفارسي معنى هذا التعليل بقوله ١ / ٣٢٤ : « قال أبو علي : إنما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع أو المنصوب لأن العاطف كالنائب عن العامل ، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين لعامل ومعموله » ا هـ .

(٦) في مجمع الأمثال ٢ / ٢٨١ : « ما كل بيضة شحمة ولا كل سوداء تمرة » أتي به الميداني على أصل قاعدة العطف ، ولكنه عكس روايته . وهو برواية المصنف في سيبويه ١ / ٣٣ ، أصول ابن السراج ٢ / ٧١ - شرح ابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٨ / ٥٢ - شرح الرضي ١ / ٣٢٥ - لباب الإعراب ص ٤٥٢ .
وينظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٢ - الوسيط في الأمثال للواحدي ص ١٦١ - الفاخر ص ١٩٥ - المستقصي ٢ / ٣٢٨ - شرح الرضي ١ / ٢٩١ .

قال الواحدي : « أول من قال ذلك عامر بن ذهل بن ثعلب أخو شيبان بن ذهل ، وكانت أمهما - لما هلك أبوهما - تزوجت مالك بن سعد بن ضبة وذهبت بابنها معها ، فلما ولدت له ذهلا رجع شيبان وعامر إلى قومهما فوجدا عمهما قد أكل مالهما فوثب عليه عامر ليخنقه ، فتموت ، فقال : يا ابن أخي دعني فإن الشيخ متواة ، فأرسلها مثلا ... » ا هـ . الوسيط في الأمثال ص ١٦١ ، ١٦٢ . وقال الميداني « يضرب في موضع التهمة » ا هـ . مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٢ .

(٧) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٣ : « ... وتقول : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، =

....

وكذلك قول[1] الشاعر[2] :

[٢٠] أَكُلَّ امْرِيءٍ تَحْسَبِيْنَ امْـرأً وَنَـارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَـــارَا

وتأولوا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمـٰوَاتِ وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِيْنَ ﴾[3] .

= وإن شئت نصبت (شحمة) ، و (بيضاء) في موضع جر كأنك لفظت بـ (كل) فقلت : ولا كل بيضاء ... » ا هـ .

وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٧١ ، ٧٢ .

(١) في جـ ، ط : (قوله) .

(٢) هو أبو داؤد حارثة بن الحجاج من أياد بن نزار ، شاعر جاهلي . وقال الأصمعي هو حنظلة ابن الشرقي . (ديوان أبي داؤاد ص ٣٥٣) .

٢٠= البيت من المتقارب ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٣ – الكامل ١ / ٢٨٧ – وفيه : وأنشد سيبويه لعدي بن زيد العبادي – أصول ابن السراج ٢ / ٧١ – المحتسب ١ / ٢٨١ – المفصل ص ١٠٦ .– الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٦ – الإنصاف ٢ / ٤٧٣ المقرب ١ / ٢٣٧ ، التبيان ٢ / ٦٣٢ – شرح ابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٧٩ ، ٨ / ٥٢ ، ٩ / ١٠٥ – المغني ١ / ٢٩٠ – التوضيح ٣ / ١٦٩ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٧١ – الدرر ٢ / ٦٥ – الأشموني ٣ / ٤٨٨ .

والشاهد في البيت قوله : (ونار) حيث جرت بمضاف محذوف ودل عليه قوله (كل السابقة) والتقدير : و (كل نار) فاستغنى عن ذكرها ، وهذا جائز . قال سيبويه ١ / ٣٣ : « ... فاستغنيت عن تثنيته بذكره إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب ، وجاز كما جاز في قولك : ما مثل عبد الله يقول ذاك ، ولا أخيه ، وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه ... » ا هـ .

ومعنى الشاهد : أتحسبين كل من هو على صورة الرجال رجلا كاملا ، وكل نار تضرم بالليل نارا ، وإنما الرجل من يركب الأخطار ، وإنما النار ما أوقد لقرى الزوار .

شواهد المفصل للنعساني ص ١٠٦ .

وينظر : الأعلم على سيبويه ١ / ٣٣ .

(٣) الآية : ٣ / الجاثية .

....

وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ[1] لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾[2] - والآية[3] الثالثة - : ﴿ واخْتِلاَفِ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا[4] وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحَ آيَاتٌ ﴾[5] و (آياتٍ) على القرائتين[6] .

على أن (آيات) جيء بها توكيدا للآيات الأولى[7] ، حتى كأنه[8] قيل : آيات آيات .

---

(١) الآية ٤ / الجاثية .

(٢) (لقوم يوقنون) زيادة من جـ . والآية بتمامها في هامش جـ .

(٣) في أ : (والآيات) .

(٤) لم يثبت في أ ، ب ، ط : (وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد مدتها) .

(٥) الآية ٥ / الجاثية : وزاد في هامش جـ : (لقوم يعقلون) .

(٦) أي : الرفع والنصب .

فالرفع قراءة الجمهور . والنصب قراءة حمزة والكسائي والأعمش ويعقوب والجحدري .

ينظر : البحر المحيط ٨ / ٤٣ - تحبير التيسير ص ١٧٦ - تقريب النشر ص ١٧٣ - الإتحاف ص ٣٨٩ - شرح الشاطبية ص ٢٧٩ - النشر ٢ / ٣٧١ . قال ابن خالويه : « ... فالحجة لمن رفع : أنه جعل (الآيات) مبتدأة وما تقدم من الصفة وما تعلقت به خبرا عنها .

ولمن نصب وجهان : أحدهما العطف على الأول ، وفيه ضعف عند النحويين لأنه عطف على معمولي عاملين مختلفين ، على (إن) - وهي تنصب - وعلى (في) - وهي تخفض .

والثاني : أن تبدل الآيات الثانية من الأولى ، ويعطف بالثالثة على الثانية ، وإن اختلفت الآيات فكانت إحداهن في السماء والأخرى في الأرض ، فقد اتفقا في أنهما خلق الله عز وجل » ا هـ . الحجة ص ٣٢٥ .

وينظر : معاني الفراء ٣ / ٤٥ - المقتضب ٤ / ١٩٥ - الكامل ١ / ٢٨٧ - الكشاف ٣ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ - البيان للأنباري ٢ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ - التبيان للعكبري ٢ / ١١٥٠ - البحر المحيط ٨ / ٤٣ ، ٤٤ .

(٧) في جـ : (الأول) .

(٨) في ب ، جـ : (حتى أنه) .

....

ووجه القائلين بالجواز[1] ما ثبت من ظواهر الأمثال المذكورة ، وما ذكرناه من الترتيب المتقدم في مثل : في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ[2] ، فوجب تقييد الجواز بالباب الذي يثبت جوازه ، والبقاء على الامتناع فيما لم يثبت[3] تمسكا بما ذكره المانعون[4] في التعميم .

فثبت أن الوجه في العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون[5] ، وأن الظاهر من قوله تعالى : ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ... آياتٌ ﴾[6] أنه مثل قولك : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وكذلك قولهم[7] : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة[8] .

---

(١) وهم الأعلم الشنتمري وبعض المتأخرين . وينظر ص ٦٤٣ مع الهامش رقم (٤) من الصفحة نفسها .

(٢) ضبطه المصنف بقوله : « ... أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب » ا هـ .
وينظر ص ٦٤٤ - شرح الوافية ٢ / ٣١٢ .

(٣) في أ : (فيما لم يثبت الامتناع) ويلزم التكرار .

(٤) وهم سيبويه وجمهور البصريين خلافا للأخفش .
ينظر ص ٦٤٢ مع الهامش رقم (٣) من الصفحة نفسها .

(٥) هذا الوجه هو الذي اختاره المصنف - هنا - كما هو صريح عبارته ، وكذا صرح باختياره في شرح الوافية ٢ / ٣١٢ بقوله : « ... وفصل جماعة من المتقدمين والمتأخرين فأجازوه إن قدم المجرور وعطف على ترتيبه ومنعوه إن جاء على خلاف ذلك ، وهو المختار » ا هـ .
وقد وقع مثل هذا في كلام المصنف في موضعين من كافيته ، الأول قوله : « والفتحة نصبا ، والكسرة جرا » فإنه عطف على قوله : « بالضمة رفعا » . ينظر ص ٢٤٣ من هذا الشرح والثاني قوله : « أو صفة فانتفاء فعلانة » فإن عطف على قوله : « إن كان في اسم فشرطه العلمية » . ينظر ٣٠٦ ، ٣٠٧ من هذا الشرح .
أما المثال الأول فمناظر لما يجوزه المصنف والأعلم . وأما المثال الثاني فليس مما يجوزه المصنف .
ينظر شرح الرضي ١ / ٢٦ ، ٦٠ .

(٦) ينظر هامش رقم (٦) ص ٦٤٦ .

(٧) في جـ : (قوله) . (٨) ينظر هامش رقم (٦) ص ٦٤٤ .

....

وعليه حملوا[1] قوله تعالى[2] : ﴿ وَالَّذِيْنَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾[3] عطفا على قوله : « لِلَّذِيْنَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾[4] .

فـ (الذين كسبوا)[5] عطف على (الذين[6] أحسنوا) ، و (جزاء سيئة) عطف على (الحسنى وزيادة[7]) .[8]

وليس مثل قولك : إن زيدا قائم وعمرا منطلق ، وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ، باتفاق[9] ، لأن العامل واحد[10] وإن كانت له أعمال متعددة ولو كانت ألف معمول جاز العطف عليها باتفاق .

وإنما وقع الاختلاف في الموضع الذي يكون فيه العامل متعددا .

* * *

---

(١) (حملوا) ساقطة من أ .
(٢) (تعالى) ليست في أ ، جـ .
(٣) في أ : (مثلها) وهو تحريف . وهي من الآية ٢٧ / يونس .
(٤) من الآية ٢٦ / يونس .
(٥) زاد في أ : (السيئات) .
(٦) في جـ : (عطف للذين) .
(٧) (وزيادة) ليست في ب ، جـ .
(٨) قال الفراء : « ... رفعت (الجزاء) بإضمار (لهم) كأنك قلت : فلهم جزاء السيئة بمثلها ... وإن شئت رفعت (الجزاء) بالباء في قوله : (فجزاء سيئة بمثلها) ، والأول أعجب لي » ا هـ . معاني الفراء ١ / ٤٦١ .
وينظر : التبيان ٢ / ٦٧٢ – البحر المحيط ٥ / ١٤٧ – الكشاف ٢ / ٢٣٤ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣١٤ – شرح الرضي ١ / ٣٢٥ .
(٩) في جـ ، ط : (بالاتفاق) .   (١٠) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٢٤ .

التَّـــأْكِيـــدُ

التَّأْكِيدُ تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ ....

قوله[1] « التَّأْكِيدُ[2] تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ »[3] .

فقوله : تابع ، عام في كل[4] تابع .

وقوله : يقرر أمر المتبوع ، يخرج عنه الصفة والبدل والعطف .

وقوله : في النسبة أو الشمول ، يخرج عنه عطف البيان لأنه لم يؤت به إلا ليقرر متبوعه[5] ويحققه ، ولكن لا في النسبة ولا في الشمول .

٨٠ وقوله // تعالى : « [6] ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[7] من باب الصفة لا من باب التأكيد وقد توهم بعض الناس أنه[8] من باب التأكيد لا من باب الصفة ، قال : « والذي يدل على أنه من باب التأكيد[9] أن قوله (واحدة) دل على ما يدل عليه قوله[10] (نفخة) وهي الواحدة[11] ، فصار بمثابة قولك : زيد زيد »[12] .

والدليل على أنه ليس بتأكيد – وأنه صفة – أنه داخل في حد الصفة إذ حدها : ما دل على معنى في متبوعه ، وهذه كذلك ، وليس بتأكيد لخروجه عن حد

---

(١) (قوله) ساقطة من أ ، ب ، وفي ط : (قال) .
(٢) في ط : (التوكيد)وكذا في كل ما يأتي .
(٣) الاختلاف في العامل في التأكيد على الصورة التي ذكرت في العامل في النعت ينظر الهامش رقم (٢) ص ٦٣٣ .
(٤) في أ : (لكل) . (٥) في ج : (المتبوع) .
(٦) زاد في ج : (فإذا نفخ في الصور) .
(٧) من الآية ١٣ / الحاقة . وقد ذكرها المصنف في باب النعت ص ٦٢٥ . وينظر ما أثبته في الهامش رقم (١٢) ص ٦٢٥ .
(٨) زاد في ج : (أن قوله : نفخة واحدة) .
(٩) في ب ، ط : (والذي يدل عليه أن قوله) .
(١٠) (قوله) زيادة من ط . (١١) في ط : (الواحدة) .
(١٢) من صرح بهذا القول أبو البقاء العكبري حيث قال في التبيان ٢ / ١٢٣٧ : قال تعالى : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ ، و (واحدة) توكيد لأن النفخة لا تكون إلا واحدة » ا هـ . وينظر : الكشاف ٤ / ١٥١ – البيان للأنباري ٢ / ٤٥٧ – البحر المحيط ٨ / ٣٢٢ .

....

التأكيد ، لأن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ، وهذه ليست كذلك لأنها لم توضع لتقرر أمر المتبوع ، ألا ترى أن معنى[1] المتبوع : (النفخة) وليس في (واحدة) دلالة على (نفخ)[2] !! .

وأيضا فإنها[3] لا تقرر معنى نسبة و لا شمول ، عن معنى التأكيد إجمالاً وتفصيلا .

فإن قلت : (النفخة) تدل على الواحدة ، و (واحدة)[4] تدل على الوحدة ، فثبت أنه تابع يقرر أمر متبوعه فيما دل عليه ، وهو معنى التأكيد !! .

وقولكم[5] : (في النسبة أو الشمول) لا يقدح فيه لأمرين ، أحدهما : أنه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد . والثاني : أنه يرجح دعوى النسبة غير مدلول عليها فيدعى[6] هاهنا .

والجواب : أن (نفخة) لم توضع للدلالة على الوحدة على حيالها ، وإنما وضعت للدلالة على (نفخ) ، والدلالة على الوحدة ضمن لا مقصود بوضع اللفظ المركب له[7] ، فقصدوا[8] إلى صفة تدل[9] على المعنى قصداً فيكون أبلغ من دلالة الضمن ، فوضعوا ذلك له[10] .

فإن قلت : فقولك[11] (جاءني الزيدان كلاهما) تأكيد باتفاق ، فلم لم تقل إنه مثل قولك : جاءني رجلان اثنان ، في كونه صفة ؟ .

---

(١) في ب : (أمر) بدل (معنى) .

(٢) في أ : (على النفخة) وما أثبته أوجه .

(٣) في ط: (فإنه) .

(٤) في ج : (الواحدة) .

(٥) اعتراض آخر ورد على كلام المصنف .

(٦) في ب : (فيدعا) وهو تحريف .

(٧) (له) ساقطة من ب .

(٨) في ط : (فقصدنا) .

(٩) (تدل) مكررة في أ .

(١٠) ما ذكره المصنف جواب عن الاعتراض الأول .

(١١) في ب ، ج : (فقوله) وما أثبته أوجه .

وَهُوَ لَفظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ . فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيرُ اللَّفظِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَيَجْرِي فِي الْأَلفَاظِ كُلِّهَا ....

فالجواب : أنه غير داخل في حد الصفة لأنه لم يوضع لدلالة المعنى ، وهو داخل في حد التأكيد لأنه يدل[1] على ما دل عليه (الزيدان) .

والدليل عليه أنه يفهم من (كلا الزيدين) ما يفهم من (الزيدين) ، فثبت أنه يدل على نفس ما دل[2] عليه الأول ، وإذا[3] دل على عين[4] ما دل عليه الأول - مقصوداً - فهو المعنى بالتأكيد[5] .

وإذا تقرر الحد فالتأكيد على ضربين « لَفظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ »[6] .

[قوله : « فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيرُ اللَّفظِ الْأَوَّلَ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَيَجْرِي فِي الْأَلْفَظِ كُلِّهَا »] .

يعني بـ (اللفظي) : أن يكون لفظ الأول بعينه لتقرير النسبة كقولك : جاءني زيد زيد . وهو جار في الاسم[7] والفعل[8] والحرف[9] ، والجملة[10] ، والظاهر والمضمر[11] .

---

(١) في ب : (دل) . (٢) في ب : (ما يدل) .
(٣) في ب ، ط : (فإذا) . (٤) في أ : (غير) ولا يستقيم المعنى .
(٥) اعترض الرضي على المصنف في جوابه بهذا ، فقد أورد كلام المصنف هذا ثم قال : « ... قلت : هذا وهم لأن التأكيد هو (كلا) المضاف ، ومعناه : (الاثنان) لا (هما) - الذي هو المضاف إليه - الذي مداوله مدلول (الزيدين) ، فمعنى (كلا الزيدين) : اثناهما ، إلا أنه لم يستعمل لفظ (اثناهما) ، و (الاثنان) مدلول لفظ (الزيدين) ضمنا لا مطابقة » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٣٠ .
(٦) قال ابن السراج : « التوكيد يجيء على ضربين ، إما توكيد بتكرير الاسم ، وإما أن يؤكد بما يحيط به » ا هـ . أصول النحو ٢ / ١٧ .
وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٢٧٣ . المفصل ص ١١٢ . أسرار العربية ص ٢٨٤ .
(٧) في ب : (في اسم) . وقد مثل له المصنف .
(٨) مثل : جاء جاء زيد .
(٩) مثل : إن إن زيدا منطلق ، في الدار في الدار رجل .
(١٠) مثل : جاءني زيد جاءني زيد . (١١) مثل : قوموا أنتم . وسيأتي .

وَالْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ هِيَ : نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَكِلاَهُمَا ، وَكُلُّهُ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَكْتَعُ ، وأَبْتَعُ ، وَأَبْصَعُ...

وقد وقع في كلام الزمخشري[1] وغيه في مثل[2] : يا زيد زيد ، أنه بدل[3] . وليس بمستقيم لأنه يخرم قاعدة[4] باب التأكيد اللفظي ، لأنه[5] لو كان بدلا لكان (جاءني زيد زيد) بدلا ، وأيضا فإنه لا معنى للبدلية فيه[6] .

[قوله : « وَالْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ[7] ... إلى آخره »] .

المعنوي إنما يكون بألفاظ محصورة وهي : النفس ، وَكِلاَ ، وكل ، وأجمع ،

---

(١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ، أبو القاسم جار الله الزمخشري .
ولد في (زمخشر) في السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة ، وتوفي بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة .
له من المصنفات : الكشاف عن حقائق التنزيل - الفائق في غريب الحديث - المفصل في النحو - الأنموذج في النحو - ربيع الأبرار - أسماء الأودية والجبال - والمؤلف في النحو - المستقصي في الأمثال - شرح أبيات الكتاب - الأحاجي النحوية - أطواق الذهب ، وغيرها .
ينظر ترجمته : نزعة الألبا ص ٣٩١ - وفيات الأعيان ٢ / ٨١ - إنباه الرواة ٣ / ٢٦٥ - بغية الوعاة ٢ / ٢٧٩ - الأعلام ٨ / ٥٥ .

(٢) (في مثل) ساقطة من ج .

(٣) قال الزمخشري - في توابع المنادي - : (... توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك : يا زيد الطويل والطويل ... إلا البدل ونحو : زيد وعمرو - من المعطوفات - فإن حكمها حكم المنادى بعينه ، تقول : يا زيد زيد ، ويا زيد وعمرو ، بالضم لا غير ... » ا هـ . المفصل ٣٧ ، ٣٨ وقد تبعه في هذا ابن يعيش في شرحه ٢ / ٣ .
وقد أشار الرضي إلى رأى الزمخشري هذا وأورد عليه اعتراض المصنف .
وينظر شرح الرضي ١ / ٣٣٢ .

(٤) (قاعدة) زيادة من ط .

(٥) في ط : (فإنه) .

(٦) فصل الرضي القول في هذا . شرحه ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٧) في أ : (مخصوصته) ، وفي بعض نسخ المتن : (محفوظة) وكذا في الرضي ١ / ٣٣١ ، وما أثبته أوجه وهو ما نص عليه المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣١٧ بقوله : « ... والمعنوي بألفاظ محصورة ، وهي التي عددها » ا هـ .

فَالْأَوَّلَانِ يَعُمَّانِ بِاخْتِلَافِ صِيْغَتِهِمَا وَضَمِيرِهِمَا ، تَقُولُ : نَفْسُهُ ، وَنَفْسُهَا ، وَأَنْفُسُهُمَا ، وَأَنْفُسُهُمْ ، وَأَنْفُسُهُنَّ ....

وأكتع ، وأبتع ، وأبصع[1] ، مع ما أخذ منها .

[قوله : « فَالْأَوَّلَانِ يَعُمَّانِ بِاخْتِلَافِ صِيغَتِهِمَا وَضَمِيرِهِمَا »] .

(النفس) و (العين) يؤكد بهما ما يصح تأكيده[2] ، من الأسماء من مفرد أو تثنية أو جمع ، مذكر[3] أو مؤنث ، فيخالف فيه بين الضمائر ليدل على من هو له .

وتجمع في التثنية والجمع[4] ، أما في الجمع فواضح ، وأما في التثنية فلأنه مثنى أضيف // إلى مثنى ، فقياسه الجمع .

٨١

فلذلك تقول : زيد نفسه ، والزيدان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، وهند نفسها ، والهندان أنفسهما ، والهندات أنفسهن[5] .

فـ (أنفسهما) متفق لِلْمُذَكَّرَيْنِ والمُؤَنَّثَيْنِ من حيث إن لفظ الجمع فيهما واحد ، ولفظ المضمر فيهما واحد .

---

(١) في اللسان : (أبصع) كلمة يؤكد بها ، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة ، وليس بالعالي ، تقول : أخذت حقي أجمع أبصع . والأنثي : جمعاء بصعاء وجاء القوم أجمعون أبصعون ، ورأيت النسوة جمع بصع ، وهو توكيد مرتب لا يقدم على (أجمع) : قال ابن سيده : و (أبصع) نعت تابع لـ (أكتع) ، وإنما جاؤا بأبصع وأكتع وأبتع اتباعا لـ (أجمع) لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف (أجمع) إلى إعادة بعضها ، وهو العين ، تحاميا من الإطالة بتكرير الحروف كلها ... » ا هـ . اللسان (بصع) وينظر : (بتع ، كتع)

(٢) في ط : (توكيده) .

(٣) في ب : (ومذكر) وفي جـ ، ط : (أو مذكر) .

(٤) في أ : (وفي الجمع) .

(٥) ينظر ما ذكره المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣١٨ .

قال الرضي ١ / ٣٣٤ : « ... وقد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكي ابن كيسان عن بعض العرب ، والأول أولى لأن نحو (قلوبكما) أولى من : (قلباكما) كما يجيء في باب المثنى » اهـ .

وَالثَّانِي لِلْمُثنَّى . كِلاَهُمَا ، كِلْتَاهُمَا[1] وَالْبَاقِي لِغَيْرِ الْمُثَنَّى بِاخْتِلاَفِ الضَّمِيرِ فِي : كُلِّهِ ، وَكُلِّهَا ، وَكُلِّهِم ، وَكُلِّهِنَّ . وَالصِّيَغُ فِي الْبَوَاقِي : أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَجُمَعُ ....

[قوله : « وَالثَّاني لِلْمُثَنَّى : كِلاَهُمَا ، وَكِلْتَاهُمَا »] .

الثاني – وهو كِلاَ – لا يؤكد به[2] إلا المثنى ، فيخالف في ضميره باعتبار من هو له من متكلم أو مخاطب أو غائب ، تقول : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاءا كلاهما .

قوله : « وَالْبَاقِي[3] لِغَيْرِ الْمُثَنَّى .... » .

من مفرد أو جمع ، من[4] مذكر أو مؤنث ، فيخالف[5] بين ضمائرها في (كل) فتقول) : اشتراني كلي ، واشترانا كلنا ، واشتراك كلك ، وكلك ، وكلكم ، وكلهن . واشتراه كله ، وكلهما ، وكلهم ، وكلهن .

وسقط المثنى لأنهم لم يستعملوه فيه[6] استغناء بـ (كِلاَ) .

ويخالف بين الصيغ في البواقي ، وهي : أجمع ، وأكتع ، وأبتع ، وأبصع ، فيقال : للمفرد المذكر : أجمع ، وللمؤنث : جمعاء ، وللجمع المذكر : أجمعون ، وللجمع المؤنث : جُمَعُ ، إلى آخره[7] – ولا يقال للمثنى استغناء[8] بـــ (كِلاَ)[9] .

---

(١) (كلاهما) و (كلتاهما) ساقطة من بعض نسخ المتن .

(٢) في ط : (وأما كلا فلا يؤكد به) .

(٣) في ط : (والبواقي) .

(٤) (من) ساقطة من ج .

(٥) في ب ، ط : (ويخالف) .

(٦) في ب ، ج : (فيها) .

(٧) سقط من ط : (إلى آخره) .

(٨) زاد في ط : (عنه) .

(٩) أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر : أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان .
ولمثنى المؤنث : جمعاوان ، كتعاوان ، بصعاوان ، بتعاوان ، وهو غير مسموع .
ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣٤ .

وَلاَ يُؤَكَّدُ بِـ (كُلٍّ) وَ (أَجْمَعَ) إلاَّ ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِساً أَوْ حُكْماً نَحْوُ : أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ ، وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ ، بِخِلاَفِ : جَاءَ[1] زَيْدٌ كُلُّهُ ....

قوله : « وَلاَ يُؤَكَّدُ بِـ (كُلٍّ) وَ (أَجْمَعَ) إلاَّ ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِساً أَوْ حُكْماً »[2] .

لأن (كُلاًّ) و (أجمع) وضعهما في التأكيد[3] ليفيد الشمول والإحاطة ، فقصدوا أن لا يستعملوهما[4] إلا في المحل الذي يستفاد منهما[5] ذلك المعنى[6] ، فإذا كان المؤكد ذا أجزاء لا يصح افتراقها حسا أو حكما لم يستفد منهما[7] ذلك المعنى كقولك : جاء زيد ، أو : سافر زيد[8] ، ونحو ذلك ، لأنك لو قلت : أجمع ، لم يستفد من قولك : جاء زيد .

فأما إذا قلت : أكرمت القوم كلهم ، واشتريت العبد كله ونحوه ظهرت فائدتهما باعتبار إفادتهما[9] الشمول ، إذ لو اقتصرت دونهما[10] لجاز أن يكون الإكرام لبعض القوم ، والشراء لبعض العبد ، على طريق التجوز .

فتبينت الفائدة بمجيئهما[11] ، بخلاف : جاء زيد كله[12] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (جاءني) .

(٢) سقط من ج : (حسا أو حكما) .

(٣) في ب ، ج : (للتأكيد) .

(٤) في ب ، ج : (يستعملوها) .

(٥) في ب ، ج : (منها) وهو خطأ لأن المقصود (كل وأجمع) .

(٦) سقط من ط : (المعنى) .

(٧) في ب ، ج : (منها) .

(٨) سقط من ط : (زيد) .

(٩) في ج ، ط : (ظهرت فائدتها باعتبار إفادتها) وما أثبته أوجه .

(١٠) في ج ، ط : (ودنها) .

(١١) في ج : (لمجيئها) .

(١٢) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٢٠ :

كل لذي الأجزاء التي تفترق ... بالحس أو بالحكم حتي يتسق

فقام زيد كله ممتنع ... خلاف : بيع العبد كل أجمع

... لا يأكد بـ (كل) وبابه إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسا أو حكما كقولك : جاء القوم كلهم ، واشتريت العبد كله .... » .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣٥ - المفصل ص ١١٣ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٦٦ .

وَإِذَا أُكِّدَ الْمُضَمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ بِـ (النَّفْسِ) وَ (الْعَيْنِ) أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ نَحْوُ : ضَرَبْتَ أَنْتَ نَـــفْسُكَ ....

قوله : « وَإِذَا أُكِّدَ الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ .... إلى آخره » .

فقوله : المضمر ، احتراز من[1] الظاهر .

وقوله : المرفوع ، احتراز من المضمر المنصوب لأنه يؤكد من غير شريطة .

وقوله : المتصل ، احتراز من المضمر المرفوع المنفصل لأنه يؤكد من غير شريطة[2] .

وقوله : بـ (النفس) و (العين)[3] ، احتراز من تأكيد[4] المضمر المرفوع المتصل بغير (النفس) و (العين) فإنه يؤكد من غير شريطة[5] .

وإنما اختص ما ذكرناه[6] بتأكيده ، بالمضمر[7] المنفصل أولا – مثل : ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ ، وضربتكما أنتما أنفسكما ، وشبهه – لأن المرفوع المتصل منزل[8] منزلة الجزء ، فكرهوا أن يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل من الظواهر ، لأن (النفس) تستعمل غير تأكيد فيقال : قتل نفسه ، وفي نفسه ، وفي نفسك ، ولا يقال : قتلت كلهم[9] ، ولا : في كلهم[10] .

نعم .. قد استعمل مبتدأ لا غير لما كان العامل فيه غير لفظي ، فقصدوا أن يؤكدوا أولا بضمير يكون[11] بمعنى الأول مستقل ، ثم يجروا هذا المستقل عليه .

---

(١) في ب : (عن) . (٢) سقطت هذه العبارة من ج .

(٣) في أ : (بالعين والنفس) . (٤) (من تأكيد) في هامش أ .

(٥) في سيبويه ١ / ١٢٥ : « ... وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم ، كأنك قلت : افعلوا أنتم أنفسكم ، فإن قلت : رويدكم أنفسكم ، رفعت ، وفيها قبح لأن قولك (افعلوا أنفسكم) فيها قبح ، فإذا قلت : أنتم أنفسكم ، حسن الكلام . وتقول : رويدكم أجمعون ، ورويدكم أنتم أجمعون ، كل حسن لأنه يحسن في المضمر الذي له علامة ، ألا ترى أنك تقول : قوموا أجمعون ، وقوموا أنتم أجمعون !! » اهـ . وينظر سيبويه أيضا ١ / ١٤٠ .
وينظر : المقتضب ٣ / ٢١ ، ٢١١ ، ٢١٢ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٢٢ . وشرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٤ .

(٦) في ب : (ما ذكرنا) ، وفي ج : (ما ذكرنا) .

(٧) في ب ، ط : (بالضمير) . (٨) في ب ، ط : (متنزل) .

(٩) في ب : (كلكم). (١٠) في ب : (وكلهم) بإسقاط (في) وهو سهو.

(١١) (يكون) زيادة من ط .

وَ (أَكْتَعُ) وَأَخَوَاهُ أَتْبَاعٌ لِـ (أَجْمَعَ) فَلاَ تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَذِكْرُهَا دُونَهُ ضَعِيفٌ .

---

٨٢ وأما // ما سوى ذلك فمفقود فيه[1] العلة المذكورة ، لأن المضمر المنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال . والمضمر المرفوع المنفصل ليس كالمرفوع المتصل لاستقلاله بنفسه . و (النفس) و (العين) ليستا كغيرهما في استقلالهما ،فلم يجريا على غير المستقل ، وغيرهما غير[2] مستقل[3] ، فجريا على المستقـل وغير المستقل[4] .

قوله : « وَأَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ[5] أَتْبَاعٌ لِـ (أَجْمَعَ) ...... » .

يريد أن (أجمع) يكون سابقا عليها ، وتكون هي – إذا جاءت – تبعًا له ، فلا تتقدم عليه ، ولا تجيء دونه .

أما كونها لا تتقدم عليه فلأنه أدل منها على المعنى المقصود ، فكان بالتقديم أجدر[6] .

---

(١) في ب ، ط : (منه) . (٢) (غير) ساقطة من ب .

(٣) في جـ ، ط : (مستقلين) وما أثبته أوجه .

(٤) هذا معنى قوله في شرح الوافية ٢ / ٣٢٢ : « ... وغير (النفس) و (العين) يؤكد به من غير شريطة كقولك : جاؤا كلهم ، وخرجوا أجمعون .

وإنما خص (النفس) و (العين) – فيما ذكر – بذلك لأنهما يستعملان مستقلين كقولك : عرفت ما في نفسك ، وشبهه » ا هـ .

وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمنصف ٢ / ٣٥٩ – شرح ابن يعيش ٣ / ٤٣ ، ٤٤ – الكافي ٢ / ٨٥٦ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٧١ ، ١٧٢ .

(٥) أي : أبصع وأبتع .

(٦) قال ابن مالك : (شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٠ ، ٥٤١) : « .. ولا يجاء بـ (أكتع) وأخواته غالبا إلا بعد (أجمع) وأخواته على هذا الترتيب ، وشذ قولهم بعضهم : أجمع أبصع ، وإنما حق (أبصع) أن يجيء بعد (أكتع) ... وقد أجاز ابن كيسان للمؤكد بـ (أجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أن يقدم ما شاء من البواقي » ا هـ .

وقال المرادي : « ... وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم (أكتع) على (أجمع) » ا هـ . شرح الألفية ٣ / ١٦٧ .

وينظر : شرح الرضي ١ / ٣٣٦ – ابن كيسان النحوي ص ١٩٣ ، ١٩٤ – المفصل ص ١١٤ .

....

وأما كونها لا تذكر دونه فلقوة دلالته على الجمعية[1] ، فكان أقعد لذلك .

وقد جاء ذكرها دونه ، وهو ضعيفة لقلته[2] .

وأما تقدم بعضها على بعض فالظاهر - : أكتع أبتع أبصع - أولى[3] .

* * *

---

(١) في ب : (فلفوات معنى الجمعية) .

(٢) قال الرضي : « ... والقول الرابع : جواز حذف (أجمع) مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض ، وسمع : جاءني القوم أكتعون » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٣٦ .

وقال ابن مالك : « ... وقد أكد بـ (أكتع وأكتعين) غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ، ومنه قول الراجز :

ياليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حـولا أكتعـا

إذا بكيـت قبلـتني أربعـا إذن ظللت الدهر أبكي أجمعا ا هـ

شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥١ .

وقال ابن عصفور (المقرب ١ / ٢٤٠) : « ... فإن لم تأت أجمع لم تأت بما بعده » ا هـ .

وقال المرادي : « ... وأجاز الكوفيون وابن كيسان أيضا الاستغناء بأكتع وأخواته عن أجمع وأخواته ، ومذهب الجمهور المنع » ا هـ .

شرح الألفية ٣ / ١٦٧ .

(٣) قال الرضي : « ... فالبصريون - على ما حكى الأندلسي عنهم - جعلوا النهاية (أبصع) ومتصرفاته ، ولم يذكروا (أبتع) ومتصرفاته .

قال : وهذا يدل على قلته .

والبغدادية جعلوا النهاية (أبتع) وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبصع أبتع ، وكذا ذكر الجزولي والزمخشري - قدم (أبتع على (أبصع) - وتبعه المصنف » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٣٦ .

وينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ١٥٦ ، المفصل ص ١١٤ .

الْبَـــــدَلُ

الْبَدَلُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ دُونَهُ ، وَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ ، وَالْبَعْضِ وَالاِشْتِمَالِ ، وَالْغَلَطِ ....

قوله[1] : « وَالْبَدَلُ[2] تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ دُونَهُ »[3] .

فقوله : تابع ، يشمل[4] التوابع كلها[5] .

وقوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع ، يخرج التوابع كلها إلا المعطوف .

وقوله[6] : دونه ، يخرج المعطوف لأنه وإن كان مقصوداً فليس هو مقصوداً دون المتبوع ، بخلاف البدل فإنه مقصود بالنسبة دون متبوعه .

فإذا قلت : اشتريت الجارية نصفَها ، فالمُشْتَري (النصف) .

وإذا قلت : جاء زيد وعمرو ، فالمجيء منسوب إلى التابع والمتبوع معا .

وهو ينقسم باعتبار دلالته ودلالة متبوعه إلى أربعة أقسام :

بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ،

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، ج ، وفي ط : (قال) .

(٢) اختلف النحاة في العامل في البدل ماهو ؟ فمذهب الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين أن العامل فيه مقدر من جنس الأول ، واستدلوا بالقياس والسماع ، أما السماع فنحو قوله تعالى : ﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم ﴾ ، وأما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ، ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا .

ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكم الطرح ، فكأن عامل الأول باشر الثاني .

شرح الرضي بتصرف ١ / ٣٠٠ .

وينظر : منهج الأخفش الأوسط ص ٤١١ – الرماني النحوي ص ٢٨٢ – الإيضاح للفارسي ص ٢٨٤ – سيبويه ١ / ٧٦ – المقتضب ٤ / ٢٩٥ ، ٣٩٩ – المفصل ص ١٢١ .

(٣) (دونه) ساقطة من ط .

(٤) في أ ، ب : (يضم) ، وفي ط : (يجمع) ، وما أثبته أوجه .

(٥) سقط من ب ، ج : (التوابع كلها) . (٦) في ج : (فقوله) .

فَالْأَوَّلُ مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الْأَوَّلِ ، وَالثَّانِي جُزْؤُهُ ، وَالثَّالِثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مُلَابَسَةٌ بِغَيْرِهِمَا ، وَالرَّابِعُ أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلِطْتَ بِغَيْرِهِ ....

وذلك لأنه لا يخلو[1] إما أن يكون مدلوله مدلول الأول[2] ، أولا ، فالأول بدل الكل من الكل[3] . والثاني إما أن يكون بعضا للأول ، أولا ، فالأول بدل البعض من الكل[3] .

والثاني إما أن يكون بينه وبين الأول ملابسة بغير البعضية والكلية ، أولا ، فالأول بدل الاشتمال[4] ، والثاني بدل الغلط .

والغلط وإن كان مما لا ثبوت له لكنه ذكر ها هنا لأنه الذي يقال بعد الغلط لا أنه غلط ، وأضيف إلى الغلط لأنه كان سببا للإتيان به ، ألا ترى أنك إذا أردت أن تقول (اشتريت ثوبا) فسبقك لسانك إلى أن قلت : (حمارا) ثم تبينته[5] كان سببا لأن تقول : ثوبا[6] .

فالغلط في ذكر المبدل منه[7] - على خلاف ما هو عليه - هو[8] الذي أوجب ذكر البدل ، فسمي بدل الغلط لذلك . وأما غيره في التسمية فواضح .

---

(١) في نسخ الشرح : (يخلوا) بألف بعد الواو ، وهو سهو .

(٢) أي : أنهما يطلقان على ذات وحدة وإن كان أحدهما يدل على معنى لا يدل عليه الآخر . ولذا قال الرضي معلقا على هذ الحد : « ... فيه تسامح ، إذ مدلول قولك (أخيك) في (بزيد أخيك) لو كان عين مدلول (زيد) لكان تأكيدا ، و (أخوك) يدل على أخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها (زيد) » ا هـ . شرح الرضي ١ / ٣٣٩ .

(٣) (من الكل) ساقطة من ج .

(٤) مثل له الفارسي بقوله : « ... وبدل الاشتمال كقولك : سلب زيد ثوبه ، ومنه قوله عز وجل ﴿ قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود ﴾ ، فالأخدود مشتمل على النار » ا هـ . الإيضاح ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٢٥ - شرح ابن يعيش ٣ / ٦٤ ، ٦٥ .

(٥) في ج : (تتنبه) .

(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٢١٨ - وذكر ابن السراج : (أنه لا يقع في قرآن ولا شعر) . الأصول ٢ / ٤٨ .

(٧) (منه) ساقطة من ط . (٨) في ط : (وهو) .

....

وإنما وقع لبعض النحويين اختلاف في بدل الاشتمال[١] ، هل الثاني مشتمل على الأول أو الأول مشتمل على الثاني ؟ .

فإن أريد بـ (الاشتمال) : التعلق ، فالثاني متعلق بالأول .

وإن أريد بـ (الاشتمال) : الدخول ، فالثاني داخل[٢] في الأول ، فإن (حُسْنَ الدار) داخل في (الدار) إذا قلت : أعجبتني[٣] الدار حُسْنُها ، ونحوه .

وإن أريد بـ (الاشتمال) : الملابسة ، فكل واحد منهما ملابس للآخر ، فإن (زيدا) ملابس (علمه) ، و (علمه) ملابس له[٤] .

---

(١) قال الرضي ١ / ٣٣٩ : « ... وإنما قيل لهذا بدل الاشتمال ، قال ابن جعفر : لاشتمال المتبوع على التابع ، لا كاشتمال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقي النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكر ثان منتظرة ، فيجيء الثاني ملخصا لما أجمل في الأول مبينا له .

وقال المبرد - والقولان متقاربان - سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه إلى البدل ليفيد ويتم » ا هـ .

يشير بهذا إلى قول المبرد (المقتضب ١ / ١٦٥ ، ١٦٧) : « ومثل ذلك قول الأعشى ينشد كما أصف لك :

لقد كان في حول ثواء ثويته   تقضي لبانات ويسأم سائم

أراد : لقد كان في ثواء حول ، فأوقع الفعل على (الحول) وجعل (ثواء) بدلا منه ، كما أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنما أراد : ضربت رأس زيد ، فأوقع الفعل وجعله بدلا » ا هـ . وينظر المقتضب أيضا ٤ / ٢٩٧ .

وهذا القول ذهب إليه ابن السراج في أصوله ٢ / ٤٧ ، ٤٨ ، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ . ونسب إليه في الحجة غير ذلك . هامش التسهيل ص ١٧٣ . وقال ابن مالك : « المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول خلافا لمن جعله الثاني أو العامل » ا هـ . التسهيل ص ١٧٣ .

لكنه صرح في شرح الكافية الشافية بأن الثاني مشتمل على الأول اشتمالا مصححا للبدلية . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٠ - وينظر شرح ابن يعيش ٣ / ٦٤ ، ٦٥ - شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٥٠ - التوضيح لابن هشام ٣ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٢) سقط من ب : (داخل) .

(٣) في ب : (أعجبني) .   (٤) أي في نحو : (أعجبني زيد علمه) .

٨٣ // قوله : « وَيَكُونَانِ مَعْرِفَتَيْنِ ، وَنَكِرَتَيْنِ ، وَمُخْتَلِفَيْنِ » .

يعني[١] بقوله : (ويكونان) : البدل والمبدل منه ، وتمثيلهما واضح ، فتصير ست[٢] عشرة صورة . فالأول : زيد أخوك ، والثاني : زيد رأسه . والثالث : زيد علمه . والرابع : زيد الحمار[٣] . والخامس : رجل غلام لك[٤] . والسادس : رجل يَدٌ له . والسابع : رجل عِلْمٌ له . والثامن : رجل حمار[٥] .

ومن التاسع إلى السادس عشر : تأخذ الأول من الأربعة الأُوَل مع الثاني من[٦] الأربعة الثواني . والأوَّل من الأربعة الثواني مع الثاني من[٧] الأربعة الأُوَل ، فتقول : زيد غلام لك[٨] ، وزيد يد له[٩] ... إلى آخره[١٠] .

---

(١) (يعني) ساقطة من ط . (٢) في أ : (ستة) بالتأنيث وهو خطأ .

(٣) هذه أربعة أمثلة لما كان البدل والمبدل منه معرفتين ، فالأول بدل الكل من الكل ، والثاني بدل البعض من الكل ، والثالث بدل الاشتمال ، والرابع بدل الغلط .

(٤) سقط من جـ : (غلام لك) .

(٥) هذه أربعة أمثلة لما كان البدل والمبدل منه نكرتين ، فالأول بدل الكل من الكل ، والثاني بدل من البعض من الكل ، والثالث بدل الاشتمال ، والرابع بدل الغلط .

(٦) (الثاني من) ساقطة من ب ، جـ ، وفي ط : (الثواني) .

(٧) (الثاني من) ساقطة من ب ، جـ .

(٨) مثال لإبدال النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل .

(٩) مثال لإبدال النكرة من المعرفة بدل البعض من الكل .

ويقال في إبدال النكرة من المعرفة بدل الاشتمال : زيد علم له .

ويقال في إبدال النكرة من المعرفة بدل الغلط : زيد حمار .

ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل الكل من الكل : رجل أخوك .

ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل البعض من الكل : رجل رأسه .

ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل الاشتمال : رجل علمه .

ويقال في إبدال المعرفة من النكرة بدل الغلط : رجل الحمار .

(١٠) في جـ ض (إلى آخرها) .

وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ . شرح الرضي ١ / ٣٤٠ .

وَإِذَا كَانَ نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ مِثْلُ : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ . وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ ، وَمُضْمَرَيْنِ ، وَمُخْتَلِفَيْنِ ....

قوله : « وَإِذَا كَانَ نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ مِثْلُ : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[1] . كأنهم كرهوا أن يكون المقصود بالنبة ناقصا في الدلالة عن غير المقصود ومن كل درجة ، فأتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من النقص[2] .

قوله : « وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ وَمُضْمَرَيْنِ وَمُخْتَلِفَينِ »[3] .

وهذا تقسيم آخر باعتبار الظهور والإظهار[4] وليس من بقية ذلك التقسيم لأنه لا يستقيم أن يكونا نكرتين أو مختلفين وهما مضمران !! .

فإذا عرفت امتناع دخولهما فيه[5] علمت أنه تقسيم آخر ، وه بهذا الاعتبار أيضا ست عشرة[6] مسألة .

---

(١) قال الله تعالى : ﴿ كلا لأن لم ينته لنسفعاً بالناصية * ناصية كاذبة خاطئة ﴾ الآيتان ١٥ ، ١٦ / العلق .

قال الفراء : « وقوله عز وجل : ﴿ لنسفعاً بالناصية * ناصية ﴾ على التكرير كما قال : ﴿ إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾ ، المعرفة ترد على النكرة بالتكرير ، والنكرة على المعرفة ومن نصب (ناصية) جعله فعلا للمعرفة وهي جائزة في القراءة » ا هـ. معاني القرآن ٣ / ٢٧٩ .

وقال المبرد : « ... وكذلك لو قلت : دخلوا رجل فرجل ، فأبدلت النكرة من المعرفة كما قال عز وجل : ﴿ بالناصية * ناصية كاذبة خاطئة ﴾ » ا هـ. المقتضب ٣ / ٢٧١ .

وينظر : الكشاف ٤ / ٢٧٢ – البيان ٢ / ٥٢٣ – التبيان ٢ / ١٢٩٥ – مجمع البيان ١٠ / ٥١٣ – مشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٢٩ ، ٨٢٩ – البحر المحيط ٨ / ٤٩٥ – البرهان ٢ / ٤٥٦ .

(٢) قال الرضي : « قال أبو علي في الحجة – وهو الحق – : يجوز تركه ، أي : ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى : ﴿ بالواد المقدس طوى ﴾ – إذا لم يجعل (طوى) اسم الوادي بل كان مثل (حطم) و (ختع) من الطي لأنه قدس مرتين ، فكأنه طوي بالتقديس ... فإن لم تفد النكرة إلا ما أفاده الأول لم يجز لأنه يكون إبهاما بعد التفسير نحو : يزيد رجل » ا هـ. الرضي ١ / ٣٤٠ .

(٣) سقط من ب : (ومختلفين) . (٤) في أ : (الإطمار) وهو تحريف .

(٥) في أ : ج : (فيها) وما أثبته أوجه . (٦) في ج : (ستة عشر) وهو خطأ .

فالأول كقولك[1] : زيد أخوك ... إلى آخر[2] الأربعة الأول[3] .

والخامس كقولك : زيدا ضربته إياه[4] . والسادس : يد زيد قطعته إياها[5] . والسابع كقولك : جهل الزيدين كرهتهما إياه[6] . والثامن كقولك – بعد تقدم ذكره الحمار – : الزيدين كرهتهما إياه[7] .

ومن التاسع إلى السادس عشر على ما ذكر من التاسع إلى السادس عشر في القسمة الأولى[8] .

قوله[9] : « وَلاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الْكُلِّ إلاَّ مَنْ الْغَائِبِ » . لأنهم لو فعلوا ذلك لأدى إلى أن يكون المقصود بالنسبة أقل دلالة من غير المقصود ، لأن المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص من الظاهر ، فلم يقولوا : ضربتني أخاك ، ولا : ضربتك زيدا ، لذلك .

وأما الغائب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال أن يتوهم غيره ، فجوزوا : ضربته زيدا ، ولم يجوزوا : ضربتك زيدا[10] .

---

(١) سقط من ج : (كقولك) .

(٢) في أ : (إلى آخره) .

(٣) ذكر مثالا لإبدال الظاهر من الظاهر بدل الكل من الكل ، والثلاثة الباقية هي : زيد رأسه ، وزيد علمه ، وزيد حمار .

(٤) مثال لإبدال المضمر من المضمر بدل الكل من الكل .

(٥) مثال لإبدال المضمر من المضمر بدل البعض من الكل .

(٦) مثال لإبدال المضمر من المضمر بدل الاشتمال .

(٧) مثال لإبدال المضمر من المضمر الغلط ، وقد سقط هذا المثال من ج .

(٨) أي : يأخذ الأول من الأربعة الأول من الثاني من الأربعة الثواني . ويأخذ الأول من الأربعة الثواني مع الثاني من الأربعة الأول .

(٩) في ج : (قال) .

(١٠) ينظر سيبويه ١ / ٧٨ ، ٨٠ – المقتضب ٤ / ٢٩٦ – أصول النحو لابن السراج ٢ / ٥٢ .

....

وأما غير بدل الكل فيجوز[1] أن يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقدان المانع ، لأن ما سواه من الأبدال ليس مدلول الثاني فيه[2] هو مدلول الأول فيقال : إن الأول أقوى دلالة ، فيمتنع من حيث إن غير المقصود لا يكون أقوى من المقصود ، لأنه مغاير له ، لأن (البعض) ليس (الكل) . وكذلك بدل الاشتمال ليس هو المبدل منه .

وبدل الغلط أظهر ، فلذلك جاز أن تقول : اشتريتك نصفك ، واشتريتني نصفي[3] ، وأعجبتني علمك ، وأعجبتك[4] علمي ، وضربتك الحمار ، وضربتني الحمار[5] .

ومنه قوله[6] :

[٢١] ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ (حلمي) بدل من الضمير المفعول في (ألفيتني) ، وهو بدل الاشتمال .

---

(١) في ب : (فجوزوا) .
(٢) (فيه) : زيادة من ط .
(٣) في ط : (اشتريتني نصفي واشتريتك نصفك) .
(٤) في ب ، جـ : (وأعجبك) وما أثبته أوجه .
(٥) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ : « ... لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا أن يكون غائبا كقولهم : صرفت وجوهها أولها ، لأنه إذا لم يكن غائبا كان في نهاية الوضوح ، فيصير لغير المقصود على المقصود مزية كقولك : أعبجتني زيد وضربتك زيدا ، فلا يحسن ذلك ، وإذا كان غائبا لم يكن في الوضوح كالمتكلم والمخاطب للاحتمال ، فحسن لذلك .
وقوله : (بدل الكل) احتراز من بدل البعض والاشتمال لاختلاف البدل والمبدل منه في المعنى ، فلا يكون لغير المقصود مزية كقولك : ضربتك وجهك ، ومدحتك علمك » ا هـ .
وينظر : الإيضاح شرح المفصل للمصنف ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ - شرح ابن يعيش ٣ / ٦٨ ، ٦٩ .
(٦) في ب ، جـ : (قول الشاعر) . نسبه سيبويه ١ / ٧٨ لرجل من بجيله أو خثعم ، وتبعه الفارقي في الإفصاح ص ٢٨٦ . ونسبه الباقون إلى عدي بن زيد ، وهو الصواب .
٢١= البيت من الوافر ، وهو في ديوان عدي بن زيد العبادي ص ٣٥٠ . وسيبويه ١ / ٧٨ =

....

....

* * *

= – معاني الفراء ٢ / ٧٣ ، ٤٢٤ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٢ – الإفصاح للفارقي ص ٢٨٦ – ابن السيرافي ١ / ٨٥ – شرح ابن يعيش ٣ / ٦٥ ، ٧٠ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٢ – شرح الرضي ١ / ٣٤١ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٥٩ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٥١ مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٢٨٣ – لباب الإعراب ص ٤٨١ – الأعلم على سيبويه ١ / ٧٨ – الهمع ٢ / ١٧٢ – خزانة الأدب ٢ / ٣٦٨ – العيني ٤ / ١٩٢ – الدرر ٢ / ١٦٥ .

قال الفارقي ص ٢٨٦ من الإفصاح – في توجيه إعرابه – : « إنه نصب (مضاعا) على أنه مفعول ثاني لـ (ألفيت) ، وذلك أنه جعل (حلمي) بدلا من النون والياء التي هي ضمير نفسه ، فكأنه قال : (وما ألفيت حلمي مضاعا) وهو بدل الاشتمال لأن الفعل دال عليه ، ألا ترى أنه لا يشتمل عليه إلا وقد اشتمل على حلمه ، فهو مثل قولك : (سلب زيد عقله) ، و (ضربت عمرا بطنه) ، أي : سلب عقل زيد وضربت بطن عمرو . و(مضاعا) مفعول ثاني لـ (لفيت) » ا هـ .

وقال الأعلم : – في معنى البيت : « ... يخاطب عاذلته على إتلاف ماله ، فيقول : ذريني من عذلك فإني لا أطيع أمرك ، فالحلم وصحة التمييز يأمرونني إتلافه في اكتساب الحمد ولا أضيع » ا هـ .
الأعلم على سيبويه ١ / ٧٨ .

عَطْـــفُ الْبَيَـــــانِ

عَطْفُ الْبَيَانِ تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّحُ مَتْبوعَهُ مِثْلُ : أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ .

٨٤

// قوله[1] : « عَطْفُ الْبَيَانِ[2] تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ مِثْلُ :

[٢٢] أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ....

فقوله : غير صفة ، يخرج الصفة .

وقوله : يوضح متبوعه ، يخرج البواقي إذ ليس فيها ما يوضح متبوعه غير الصفة

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، ج ، وفي ط : (قال) .

(٢) اختلف في العامل في المبين على الوجه الذي سبق ذكره في باب النعت . ينظر الهامش رقم (٢) ص ٦٢٤ .

(٣) لم يثبت هذا البيت في نسخ الشرح ، وهو في المتن .

٢٢= البيت من الرجز ، والمشهور أنه لأعرابي ، قال البغدادي في الخزانة ٢ / ٣٥٢ : هو عبد الله بن كيسبة النهدي . وقال ابن يعيش هو رؤبة بن العجاج .

قال البغدادي : « وهذا لا أصل له فإن رؤبة مات في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يعده أحد من التابعين فضلا عن المخضرمين » اهـ . الخزانة ٢ / ٣٥٢ وبعد الشاهد :

ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم إن كان فجر

والبيت في المفصل ص ١٢٢ – المخصص ١ / ١١٣ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٣٣ – شرح ابن يعيش ٣ / ٧١ – شرح الرضي ١ / ٣٤٣ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٥٩ – معاهد التنصيص ١ / ٩٤ – لباب الإعراب ص ٤٨٢ – الكافي ٢ / ٨٨٥ . مبسوط الأحكام ورقة ٢٨٥ – التوضيح ١ / ١٢٨ – شرح ابن عقيل ١ / ٢١٩ – شذور الذهب ص ٤٣٥ – شواهد العيني ١ / ٣٩٢ – خزانة الأدب ٢ / ٣٥١ – الأشموني ١ / ١٢٩ – التصريح ١ / ١٢١ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٢٣ – اللسان (فجر) . والشاهد في البيت قوله : (أبو حفص عمر) حيث جاء قوله (عمر) بعد قوله (أبو حفص) – وهي كنية أمير المؤمنين – على سبيل عطف البيان . وقصة الشاهد بإيجاز : أن الشاعر أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال :

يا أمير المؤمنين ، إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء نقباء فاحملني . فقال : كذبت ، والله ما بها من نقب ولا دبر ، فانطلق الأعرابي فحل ناقته ثم استقبل البطحاء يمشي خلف ناقته وهو يقول :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

حقا ولا أجهدها طول السفر والله لو أبصرت لضوي يا عمر

وما بها عمرك من سوء الأثر عددتني كابن سبيل قد حصر

فاغفر له اللهم إن كان فجر

ينظر هامش المفصل ص ١٢٢ .

....

واشتراط بعضهم[1] (أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه)[2] غير لازم فإنه ليس هو المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك ، وإنما جاء موضحا ، وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وإن كان الأول أوضح من الثاني لو افترقا ، ألا ترى أنه لو كان جماعة كل واحد منهم[3] يكنى (أبا محمد) ، وأحدهم اسمه (عبد الله) والآخر (عبد الرحمن)[4] ، والآخر (عبد الرحيم)[5] ، فإذا قلت : جاءني أبو محمد عبد الله[6] ، أوضحت ما كان محتملا وإن كان (أبو محمد) أوضح من (عبد الله) لو انفرد !! .

---

(١) سقط من ب : (بعضهم) .

(٢) هذا قول كل من عبد القاهر الجرجاني والزمخشري .
قال عبد القاهر (الجمل ص ٣٢ ، ٣٣) : « وعطف البيان هو الاسم الذي كون الشيء به أعرف فيبين به غيره كقولك : مررت بأخيك زيد ، بينت (الأخ) بزيد ، وبزيد أبي عبد الله ، إذا كان معروفا بكنيته ، وبأبي عبد الله زيد ، إذا كان معروفا بالاسم » ا هـ .
وقال الزمخشري (المفصل ص ١٢٢ ، ١٢٣) : « عطف البيان هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها ، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها ... فهو كما ترى جار مجري الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها » ا هـ .
هذا .. وقد تابع ابن مالك المصنف في رد هذا القول - بعد أن ذكره معزيا إلى الجرجاني والزمخشري - وعلل لذلك بقوله : « ... وليس بصحيح لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يشترط زيادة تخصص النعت فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان ، وقد جعل سيبويه (ذا الجمة) - من : يا هذا ذا الجمة - عطف بيان مع أن تخصص (هذا) زائد على تخصصه ، فعلم أن مذهب الجرجاني والزمخشري في ذلك مخالف لمذهب سيبويه » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦٠ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٠٦ - المقتضب ٤ / ٢٢٠ - أصول ابن السراج ٢ / ٤٥ ، ٤٦ - الإيضاح للفارسي ص ٢٨١ - اللمع ص ١٧٧ - شرح ابن يعيش ٣ / ٧١ ، ٧٢ - شرح الرضي ١ / ٣٣٧ - وفيه أن الرضي لا يرى أن هناك فرقا بين عطف البيان وبدل الكل من الكل - الهمع ٢ / ١٢١ .

(٣) سقط من أ ، ب : (منهم) .

(٤) سقط من جـ : (والآخر عبد الرحمن) . (٥) في ط : (عبد الكريم) .

(٦) في أ : (عبد الله أبو محمد) ولا يستقيم المعنى المقصود .

قوله[1] : « وَفصْلُهُ مِنَ الْبَدَلِ لَفْظاً فِي مِثْلِ : :

[٢٣] أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وقُوعَا »[2]

يعني أنك لو جعلت قوله : (بشر) بدلا من (البكري) لكان (التارك) – في التقدير – داخلا على (بشر) لأنه المقصود بالنسبة ، وإذ كان مقصودا بالنسبة كان تقدير العامل له أولى .

أو[3] لأن البدل في حكم تكرير العامل ، فكما لا يجوز (التارك بشرا) ، مصرحا به ، فكذلك لا يجوز مقدرا[4] .

---

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) لم يثبت عجز الشاهد في أ ، ب ، ج .

٢٣= البيت من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي ، شاعر إسلامي . والشاهد في سيبويه ١ / ٩٣ – شواهد ابن السيرافي ١ / ٧٥ – الإفصاح للفارقي ص ١٦١ – الأعلم ١ / ٩٣ – المفصل ص ١٢٣ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٣٢ – شرح ابن يعيش ٣ / ٧٢ – ٧٣ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦١ – العمدة ٥٥٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨٨ – شرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٢ – التوضيح ٣ / ٣٥١ – المقرب ١ / ٢٤٨ – شذور الذهب ص ٤٣٦ – قطر الندى ص ٢٩٩ – الكافي ٢ / ٨٨٧ – لباب الإعراب ص ٤٨٣ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٨٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٢٤ – شواهد العيني ٤ / ١٢١ – الأشموني ٣ / ٨٧ – الهمع ٢ / ١٢٢ – المطالع السعيدة ٢ / ٢١٩ – خزانة الأدب ٢ / ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ ، التصريح ٢ / ١٣٣ . الهادية للأردبيلي ص ١٧٢ . والشاهد فيه أوضحه المصنف .

و (بشر) هو : بشر بن عمرو بن مرثد من بكر وائل ، قتله رجل من بني أسد ففخر المرار بقتله .

(٣) سقط من ط : (أو) .

(٤) ذكر الزمخشري هذين الوجهين بقوله : « ... لأن (بشرا) لو جعل بدلا من (البكري) – والبدل في حكم تكرير العامل – لكان (التارك) في التقدير داخلا على (بشر) . والثاني أن الأول ها هنا ما يعتمد بالحديث ، وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره ، والبدل على خلاف ذلك إذ هو – كما ذكرت – المعتمد بالحديث والأول كالبساط له » ا هـ . المفصل ص ١٢٣ .

وينظر : سيبويه ١ / ٩٣ – شرح الرضي ١ / ٣٤٣ .

....

وهذا كله إنما يجرى على قول من يقول : إن (الضارب زيد) غير جائز[1]

وقوله : (في مثل) إشارة إلى أنه قد يقع[2] في غير[3] هذا الباب كقولك يا غلام زيد ، وزيدا ، لأنه لو جعل بدلاً لم يكن بد من أن يكون[4] له حكم الاستقلال لأنه المقصود بالنسبة في المعنى ، فكان بحكم المنادى أولى[5] .

وإذا جعل عطف بيان كان المقصود هو الأول المبني[6] ، فجرى كما تجري الصفات في جواز الأمرين .

* * *

---

(١) أوضح المصنف هذا بقوله في باب الإضافة : « ... وامتنع : الضارب زيد ، خلافا للفراء » .
ينظر ص ٥٩٧ مع الهامش رقم (١) ص ٥٩٨ .
وينظر : شرح الرضي ١ / ٢٨١ ، ٣٤٣ .
قال : « ... والمبرد أنكر رواية الجر وقال : لا يجوز في (بشر) إلا النصب بناء على أنه بدل ، والبدل يجب جواز قيامه مقام المبتوع » ا هـ . الرضي ١ / ٣٤٣ .
وينظر : المقتضب ٤ / ١٤٤ ، ١٤٧ .

(٢) في أ : (وقع) .

(٣) في جـ : (من غير) .

(٤) سقط من أ : (أن يكون) .

(٥) ضابط هذه المسألة : أن يكون التابع مفردا معربا ، والمتبوع منادى ، كما مثل له المصنف بنحو : يا غلام زيد . ومثل له الرضي بنحو : يا أخانا الحارث .
ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٤٣ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٦١ .

(٦) سقط من جـ ، ط : (المبني) .

الْمَبْنِـي مِـنَ الْأَسْمَـاءِ

الْمَبْنِي مَا نَاسَبَ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ ، وَحُكْمُهُ أَنْ لاَ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ لِاخْتِلاَفِ الْعَوامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً[1] ....

قوله[2] : « الْمَبْنِي »[3] هذا آخر الكلام في القسم[4] المعرب ، لأنه قَسَّمَ الاسم أولا فقال : (وهو معرب ومبني)[5] ، فلما كمل القسم الأول – وهو المعرب[6] – شرع في القسم الآخر – وهو المبني – فقال : « هُوَ مَا نَاسَبَ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ » .

فقوله ما ناسب مبني الأصل[7] ، تنبيه على أن البناء يكون لمشابهة ما كان مبنيًا بالأصالة وإن وجد فيه سبب الإعراب وهو التركيب الإسنادي[8] .

وقوله : أو وقع غير مركب ، تنبيه على أنه قد يبني الاسم لفقدان سبب الإعراب – وهو التركيب الإسنادي – فإذا[9] وقع غير مركب تعذر الإعراب لفقدان سببه[10] .

---

(١) قوله : (وحكمه أن لا يختلف آخره ...) ساقطة من بعض نسخ المتن ، ولم تثبت أيضا في نسخ الشرح جميعها ، وكذا لم يثبتها الرضي في شرحه .

والذي حملني على إثباتها ثلاثة أشياء ، أولها : أنها ثبتت في بعض الشروح الأخرى كشرح التبريزي ورقة ٢٩٥ ، وشرح الجامي ٢ / ٤٢٩ ، وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ٢ /٢ ، وقال بعد إثباتها : (كذا في المقرؤة) ، أي : على ابن الحاجب .

ثانيها : أنه ثبت معناها في شرح الوافية ٢ / ٣٣٥ بقوله : « ... إن المبني لا يختلف آخره لاختلاف العامل » ا هـ .

ثالثها : أنه بعد أن حد المعرب – في بابه ص ٢٣٤ من هذا الشرح – ذكر حكمه بقوله : « وحكمه أن يختلف آخره ... » ، فكذلك المبني .

(٢) (قوله) ساقطة من ب ، حـ ، وفي ط : (قال) .

(٣) زاد في أ ، ب : (ما ناسب مبني الأصل) ويلزم التكرار .

(٤) في ب ، حـ : (الاسم) . (٥) ينظر : ص ٢٣٤ . (٦) في ب ، ط : (فلما كمل المعرب) .

(٧) سقطت هذه العبارة من جـ . (٨) سقط من ب ، جـ ، ط : (الإسنادي) .

(٩) في ط : (فإنه إذا) .

(١٠) مذهب المصنف أن المبني يكون لأحد أمرين ، إما مشابهته لمبني الأصل من الحروف أو الفعل =

وليست (أو) هذه[1] بالتي يفسد الحد بها لأن المراد - ها هنا - ما كان على أحد هذين الوصفين ، وإنما يفسد الحد بها إذا كان المراد بها الشك .

ولم يقل في حده : (ما لا يختلف آخره)[2] لأن انتفاء اختلاف الآخر فرع على[3] ، فلا يستقيم أن يجعل[4] حدًا له[5] ، فيؤدي إلى الدور كما ذُكِرَ في الإعراب[6] .

قوله : « وَأَلْقَابِهِ : ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ وَوَقْفٌ » .

يعني أن الحركات الثلاث والإسكان تقع فيه كما تقع في المعرب .

= الماضي أو الأمر . وإما لوقوعه غير مركب ففقد موجب الإعراب كالأسماء المفردة ، والأعداد وحروف التهجي - خلافا للفارسي - كواحد ، اثنان ، ثلاثة ، وألف ، باء ، تاء ، ثاء ، وزيد وعمر وبكر . وينظر شرح الوافية ٢ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ - شرح الرضي ٢ / ٢ .

(١) أي : التي في قوله : (ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب) .

(٢) هذا حد جمهور النحاة ، وقد خالفهم في ذلك المصنف على الوجه الذي سبق ذكره في حد الإعراب ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

قال الفارسي (الإيضاح ص ١٥) : « البناء خلاف الإعراب ، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل » ا هـ .

وقال ابن عصفور (المقرب ١ / ٢٨٩) : « البناء أن لا يتغير آخر الكلمة لعامل » ا هـ . وينظر : المقتضب ١ / ١٤٢ - أصول ابن السراج ١ / ٤٧ - اللمع ص ٩٣ - المفصل ص ١٢٥ - المرتجل ص ٣٥ - الفصول لابن معط ص ١٥٤ - شرح ملحة الإعراب للحريري ص ١١ - شرح ابن يعيش ٣ / ٨٠ . وحده الأخفش بقوله : « الأسماء التي ليست بتمكنة تحرك أواخرها حركة واحدة لا تزول عنها » ا هـ .

معاني القرآن ٤ / ب - منهج الأخفش ص ٢٤٠ .

وحده ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٥٧ بقوله : « ... وما جيء به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين فهو بناء » ا هـ .

واكتفى في الألفية وشرح الكافية الشافية بحده بأنه ما أشبه الحرف .

ينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ٤٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ١١ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢ - مبسوط الأحكام ورقة ٢٩٥ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٢٧ .

(٣) في ط : (عن) . (٤) (أن يجعل) زيادة من ط .

(٥) في ب : (معرفا) ، وفي حـ ، ط : (فرعا) .

(٦) ينظر ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ مع الهامش رقم (٨) .

....

85

فالضم كقولهم : منذُ // وقبلُ وبعدُ[1] ، ويا زيدُ[2] .

والفتح كقولهم[3] : أينَ ، وكيفَ ، ولا رجلَ[4] .

والكسر كقولهم : هؤلاءِ ، وأمسِ . والإسكان كقولهم : مَنْ ، وَكْم .

وجعلوا لها تسمية مخصوصة – كما جعلوا لحركات الإعراب وسكونه ألقابا مخصوصة[5] – ليكون اللقب – إذا ذكر – منبئا عن[6] أنهم أرادوا حركة أحد النوعين أو سكونه دون الآخر[7] ، فإذا قال قائلهم : (رفع) علم أنها حركة إعراب ، وإذا قال : (ضم) علم أنها حركة بناء ، وكذلك (مرفوع) و (مضموم) إلى آخرها .

وهذا اصطلاح[8] للبصريين المتقدمين والمتأخرين[9] . وأما الكوفيون فيجيزون كل واحد من اللفظين لكل واحد من القسمين[10] .

---

(١) سيذكره مفصلا في باب الظروف ص ٧٧٠ .

(٢) سبق ذكر علة بنائه في باب النداء ص ٤١٢ .

(٣) في ب ، جـ : (نحو قولهم) .

(٤) سبق ذكر علة بناه في اسم (لا) ص ٥٧٠ .

(٥) سقطت هذه العبارة من جـ . (٦) في ب ، حـ : (عن) .

(٧) في سيبويه ١ / ٢ ، ٣ : « هذا باب مجاري أواخر الكلم العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار ، على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف .

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب . والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف .

وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ... فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة .... » ا هـ .

(٨) في ط : (الاصطلاح) .

(٩) ينظر سيبويه ١ / ٢ ، ٣ – المقتضب ١ / ١٤٢ – أصول ابن السراج ١ / ٤٦ ، ٤٧ – الإيضاح للفارسي ص ١١ ، ١٥ – اللمع لابن جني ص ٩٢ ، ٩٣ – معاني الأخفش ٤ / ب – المفصل ص ١٦ .

(١٠) ذكر الأستاذ عضيمة في (هامش المقتضب ١ / ١٤٢ ، ١٤٣) أن كلا من سيبويه والمبرد قد يطلق ألقاب كل قسم على الآخر ، وقد سجل لهما مواضع هذا الخلط في هامشه .

وَهِيَ : **المُضْمِرَاتُ ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ ، وَالْمَوصُولاَتُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ ، وَالْمُرَكَّبَاتُ ، والْكِنَايَاتُ**[١] ، **وَبَعْضُ الظُّرُوفِ** .

---

[٢]وإنما بنيت المضمرات إما لأن وضعها بالأصالة وضع الحروف في نحو : ضربت ، وضربك ، فأشبهت الحروف بذلك[٣] ، ثم أجريت بقية المضمرات مجراها لأنها منها وإن كانت على[٤] أكثر من حرفين نحو : نحن ، وأنتما ، وهما ، وإياي ، وإياه ، وإياك[٥] ، إلى آخرها .

وإما لاحتياجها في وضعها إلى ما تتبين[٦] به من قرينة[٧] التكلم[٨] والخطاب ، وتقدم الذكر في الغائب ، فأشبهت لذلك[٩] الحروف .

❊ ❊ ❊

---

(١) خولف هذا الترتيب في بعض نسخ المتن ، فقد ورد هكذا : (... والموصولات والمركبات والكنايات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف) .

وكذا وقع في شرح الرضي ٢ / ٣ ، وشرح الجامي ٢ / ٤٣٠ ، وشرح الأردبيلي ص ١٧٥ ، وما أثبته هو الوجه حتى يوافق ترتيب المصنف في الشرح حيث أورد كلا من هذه المبنيات في فصل مستقل بالترتيب الذي أثبته ، وكذا فعل في شرح الوافية ٢ / ٣٨٨ ؛ وقد حذا هذا الحذو التبريزي في شرحه ورقة ٢٩٦ .

(٢) زاد في أ ، ب ، حـ : (قال) ولا ضرورة لمجيئها لعدم وجود متن .

(٣) (بذلك) زيادة من ب ، حـ ، ط .

(٤) (على) زيادة من ط .

(٥) في جـ ، ط : (إياك وإياه) .

(٦) في أ : (ما تبين) .

(٧) ذكر الرضي هذين الوجهين اللذين قال بهما المصنف وزاد وجها ثالثا وهو قوله : « ... وإما لعدم موجب الإعراب فيها ، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة ، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها - لاختلاف المعاني - عن الإعراب ، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص !! » اهـ . شرح الرضي ٢ / ٣ .

(٨) في ط : (المتكلم) .

(٩) في حـ : (بذلك) .

المُضْمَـــــرُ

المُضْمَرُ مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً أَوْ مَعْنىً أَوْ حُكْماً .

قوله[1] : « المُضْمَرُ مَا وَضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً أَوْ مَعْنىً أَوْ حُكْماً »[2] .

يعني أن المضمر ما كان لأحد هذه الأشياء ، فلا يضر ذكر (أو) على ما تقدم تبينه[3] .

ولا يرد على ذلك قول المتكلم : زيد منطلق – وهو يعني نفسه أو مخاطبه أو غائبا تقدم ذكره[4] – لأن ذلك وإن صَحَّ فليس موضوعا ليدل على أنه متكلم ولا مخاطب لا غائب تقدم ذكره[5] ، بخلاف قولك : أنا ، وأنت ، وهو[6] ، فإنه موضوع لما ذكرناه من الدلالة[7] على المتكلم والمخاطب والغائب المتقدم الذكر .

أما المتكلم والمخاطب فواضح .

وأما الغائب المتقدم الذكر[8] فقد يتقدم الذكر لفظاً – تحقيقاً أو تقديراً – وقد يتقدم معنىً ، وقد يتقدم حكماً .

فالتقدم اللفظي تحقيقا[9] مثل : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَهُ . والتقديري مثل قولك : ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ ، لأن (زيدا) وإن كان متأخرا عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا .

---

(١) (قوله) ساقطة من ح ، وفي ط : (قال) .
(٢) في ب ، ج ، ط : (أو غائب تقدم ذكره إلى آخره) .
(٣) يشير بهذا إلى قوله قبل : « وليس (أو) هذه بالتي يفسد الحد بها » . ينظر ص ٦٧٢ مع الهامش رقم (١).
(٤) قال الرضي ٢ / ٤ : « ... ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب ، إلا أن يقال : ما وضع لمتكلم به ، أو لمخاطب به ، أي : للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع ، والمخاطب به » ا هـ . وينظر الفوائد الضيائية ٢ / ٤٣١ .
(٥) سقط من ج ما بين قوله : (تقدم ذكره) السابقة وهذه .
(٦) في أ : (أنا أنت هو) بدون واو . (٧) في ط : (لما ذكرنا للدلالة) .
(٨) في أ ، ب : (المتقدم ذكره) وكذا فيما يلي ، وما أثبته أوجه جريا على قاعدة الإضافة .
(٩) سقط من ج ما بين قوله : (تحقيقا) السابقة وهذه .

....

والتقدم المعنوى كقوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا[1] هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى ﴾[2] ، فإن قوله (اعدلوا) لمَّا دل على (العدل) صار كأنه متقدم من حيث المعنى .

وقد يكون ذلك[3] من لفظه[4] ، وقد يكون من سياق الكلام[5] ، فالسياق[6] كقوله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾[7] لأنه لما تقدم ذكر (الميراث) دل على أن ثَمَّ موروثا فجرى الضمير عليه من حيث المعنى[8] .

---

(١) (اعدلوا) زيادة من ط .

(٢) من الآية ٨ / المائدة .

قال الفراء (معاني القرا ١ / ٣٠٣) : « ... لو لم تكن (هو) في الكلام كانت (أقرب) نصبا ، يكني عن الفعل في هذا الموضع بـ (هو) وبـ (ذلك) ، تصلحان جميعا » ا هـ .

وقال الأنباري : « ... (هو) كناية عن العدل وهو المصدر لدلالة (اعدلوا) عليه كقول الشاعر : إذا نهي السفيه جرى إليه ...... أي : إلى السفيه » ا هـ . البيان ١ / ٢٨٥ .

وينظر : الكشاف ١ / ٥٩٨ - التبيان ١ / ٤٢٥ - البحر المحيط ٣ / ٤٤٠ .

(٣) أي : الدلالة المعنوية .

(٤) في ج ، ط : (من لفظ) - ومثل له بالآية السابقة .

(٥) (الكلام) ساقطة من ج ، ط . (٦) (فالسياق) ساقطة من أ .

(٧) قال الله تعالى : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴾ . من الآية ١١ / النساء .

قال الزمخشري : « ... الضمير للميت ، و (لكل واحد منهما) بدل من (لأبويه) بتكرير العامل » ا هـ الكشاف ١ / ٥٠٧ .

وينظر : معاني الزجاج ٢ / ١٧ ، ١٨ - التبيان ١ / ٣٣٤ .

وقال أبو حيان : « وقال أبو البقاء : (السدس) رفع بالابتداء ، و (لكل واحد منهما) الخبر ، و (لكل) بدل من (الأبوين) ، و (منهما) نعت لـ (واحد) ، وهذا البدل هو بدل بعض من كل ولذلك أتي بالضمير » ا هـ . البحر المحيط ٣ / ١٨٣ ، ولم أجد هذا القول في التبيان لأبي البقاء »

(٨) قال الرضي ٢ / ٤ : « .... لأنه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثم مورث ، فجرى الضمير عليه من حيث المعنى . هذا تقرير كلامه - رحمه الله تعالى - وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لأن عادته جعل (التقدير) قسيم (اللفظ) لا قسمه ... » ا هـ . أورد الرضي كلاما يطول بذكره الموضع ، فلينظر في شرحه ٢ / ٤ ، ٥ .

....

والتقدم الحكمي إنما جاء في ضمير الشأن والقصة ، وفي الضمير في (نِعْمَ) و (بِئْسَ)[1] و (رُبَّ) ، وفي الضمير في نحو قولك[2] : ضربني وضربت زيدا .

فأما ضمير الشأن والقصة[3] فإنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره[4] قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس // ثم تفسر ، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسراً ، وصار كأنه في الحكم عائد على الحديث المتعقل في الذهن بينك وبين مخاطبك .

٨٦

ولا يلزم على ذلك إضمار أسماء الأجناس باعتبار هذا المعنى ، لتعذرها في الذهن وكثرتها فلا تحصل تلك الفائدة منها ، ولأن التشويق إلى تفسير الحديث المبهم ليس كالتشوق إلى المفردات من أسماء الأجناس[5] .

وأما الإضمار في (نِعْمَ) وبابه فلأنهم[6] لما قصدوا المدح العام والذم العام نسبوه إلى متعقل[7] في الذهن ، وعرَّفوه باعتبار العهد الذهني باللام[8] ، فقالوا : نعم الرجل ، ونعم الضارب ، ونعم العالم زيد .

فلما كان الغرض إنما هو نسبته إلى المتعقل[9] في الذهن من ذلك الجنس جوزوا إضماره باعتبار ذلك المعنى . ولما كان إضماره إضماراً لجنس ذي حقائق مختلفة التزموا بيان إحدى[10] الحقائق بما يميز[11] الجنس المقصود فقالوا : نعم رجلا ، ونعم[12] ضاربا ، وما أشبه ذلك .

---

(١) (وبئس) زيادة من ط .
(٢) (قولك) زيادة من ج .
(٣) (والقصة) ساقطة من ط .
(٤) في ط : (ذكر) وهو سهو .
(٥) سقط من ب ، ج ، ط من قوله : (ولأن التشويق) إلى آخر العبارة .
(٦) في ب : (فإنهم) .
(٧) في أ : (المتعقل) .
(٨) في أ : (بالأم) وهو سهو .
(٩) في ج : (متعقل) .
(١٠) في ب ، ج : (أحد) .
(١١) في ط : (يتميز) .
(١٢) في ط : (أو نعم) .

....

ولذلك لو قلت : نعم زيد ، لم يجز[1] .

والإضمار في (رُبَّ) على نحو الإضمار في (نعم)[2] .

وأما الإضمار في باب : ضربني وضربت زيدا ، فإنما جاز عند من يجيزه[3] إجراء لمسائل باب الفاعلين والمفعولين مُجْرَيً واحدا[4] .

وإنما فعلوا ذلك[5] استغناء بذكر الظاهر آخراً مرة عن أن يذكر مرتين ، فسوغوا الإضمار قبل الذكر حتى كأنهم قدموا الثانية على الأولى .

---

(١) إنما لم يجز مثل هذا لأنه اشترط في فاعلها أن يكون معرفا باللام أو مضافا إلى المعرف بها ، أو يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة أو بـ (ما) . قال : « وإنما فعلوا ذلك لما فيه من معنى الإبهام أولا فيقع في النفس منه موقعا ليس لما وقع مفسرا من أول الأمر ثم يفسر بعد ذلك ، فإن الشيء إذا أبهم أولا ثم فسر ثانيا كان أوقع في النفس من وقوعه مفسرا أولا » ا هـ .

ينظر باب (أفعال المدح والذم) ص ٩٣٠ .

(٢) ينظر ما ذكره بخصوص (نعم) في الصفحة السابقة .

(٣) هو قول البصريين ، فإنهم يعملون الثاني من المتنازعين – مع جواز إعمال الأول – ويضمرون في الأول على وفق الظاهر .

وينظر ص ٣٤٠ مع الهامش رقم (٧) ، وص ٣٤١ مع الهامش رقم (١) و (٢) . وقال الرضي : « ... وأما تأخر المفسر في باب التنازع نحو : ضربني وضربت زيدا ، – على مذهب البصريين – فالحق أنه بعيد ، لأنه مجوز تأخير المفسر لفظًا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الإتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في (نعم رجلا زيد) أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن ، والثلاثة في ضمير المتنازع معدومة – أعني : قصد التفخيم والإتيان بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر – فضعف ، فمن ثمة حذف الكسائيُ الفاعل في مثله مع أن فيه محذورا أيضا .

وما أجازه المبرد والأخفش من نحو : ضرب غلامه زيدا – أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم – ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية ، لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع » ا هـ . شرح الرضي ٢ / ٦

وينظر ص ٣٤٢ مع الهامش رقم (٢) وص ٣٢٦ ، ٣٢٧ مع الهامش رقم (٢) ص ٣٢٧ .

(٤) في أ : (واحد) بالرفع وهو خطأ . (٥) (وإنما فعلوا ذلك) زيادة من ط .

وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَمُنفَصِلٌ ، فَالْمُنْفَصِلُ : المُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ ، وَالْمُتَّصِلُ : غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ . وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ ، فَالْمَرْفُوعُ وَالمَنصُوبُ : مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، وَالمَجْرُرُ : مُتَّصِلٌ ، فَذَٰلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ ....

قوله : « وَهُوَ مِتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، فَالْمُنْفَصِلُ : المُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ » .

يعني أنه[1] غير المحتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتتمة لها ، بل هو كالظاهر في استقلاله كقولك[2] : أنا ، وأنت[3] ، وإياي[4] ، وإياك ، إلى آخرها .

قوله : « وَالْمُتَّصِلُ : غَيْرُ المُسْتَقِلِّ » .

يعني أنه[5] الذي لابد له من كلمة قبله يكون كالتتمة لها كقولك : ضربتُ وضربتَ ، وضربني وضربك ، وغلامي وغلامك . وسمي متصلاً لاحتياجه إلى ما يتصل به كما سمي الأول منفصلاً لانفصاله عما قبله ، أو عن هذا الاتصال .

قوله : « وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ » .

شرع[6] في تقسيم المضمر فقال : وهو منقسم إلى ما ذكره ، لأنه يوضع موضع الظاهر ، فكما أن الظاهر يكو مرفوعًا ومنصوباً ومجروراً فكذلك جاء الضمير .

قوله[7] : « فَالْمَرفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ[8] مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، وَالمَجْرُورُ[9] مُتَّصِلٌ ، فَذَٰلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ » .

وذلك واضح ، لأنها إذا كانت ثلاثة ، انقسم منها اثنان كل واحد نهما إلى اثنين وجب أن تكون خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، والمجرور[10] // لا يكون إلا متصلا .   ٨٧

---

(١) (أنه) زيادة من ط .

(٢) في أ : (في الاستقلال كقوله) .

(٣) (أنت) ساقطة من جـ .

(٤) (إياي) زيادة من ط .

(٥) (أنه) ساقطة من جـ ، ط .

(٦) في أ : (ثم شرع) .

(٧) في حـ : (قال) .

(٨) في بعض نسخ المتن : (فالأولان) .

(٩) في بعض نسخ المتن : (والثالث) .

(١٠) في ب ، حـ : (مجرور) .

الْأَوَّلُ : ضَرَبْتُ وَضُرِبْتُ إِلَى : ضَرَبْنَ وَضُرِبْنَ . وَالثَّانِي : أَنَا إِلَى : هُنَّ . وَالثَّالِثُ : ضَرَبَنِي إِلَى : ضَرَبَهُنَّ ، وَإِنَّنِي إِلَى : إِنَّهُنَّ . وَالْرَابِعُ : إِيَّايَ إِلَى : إِيَّاهُنَّ . وَالْخَامِسُ : غُلَامِي وَلِي إِلَى : غُلَامِهِنَّ وَلَهُنَّ ....

وإنما كان المرفوع والمنصوب متصلاً ومنفصلاً لأنهما يقعان موقعاً ولا شيء قبلهما يتصلان به – على ما سيأتي بيانه – كقولك : أنا ضارب ، وإياك ضربت[1] ، وأشباهه ، فاضطروا لذلك إلى أن وضعوا منفصلاً لتعذر المتصل .

ولما كان المجرور لا يتقدم على جاره ولا يحذف الجار[2] في محل يكون المجرور[3] مضمرا ، لم يقع موقعا يحوج إلى انفصاله ، فبقي على أصله في الاتصال .

وكل نوع من هذه الأنواع يكون لثمانية عشر مدلولا ، لأن كل واحد منها إما أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، وكل واحد من هذه الثلاثة إما أن يكون لمفرد أو مثنى أو مجموع[4] ، صارت تسعة ، وكل واحد من هذه التسعة إما أن يكون مذكرا أو مؤنثا ، فصار للمتكلم ستة ، وللمخاطب ستة ، وللغائب ستة .

ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان[5] على الستة المذكورة وهما : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا ، فـ (ضَرَبْتُ) مشترك للواحد المذكر وللواحد المؤنث[6] ، و (ضَرَبْنَا) للأربعة[7] : المثنى المذكر والمثنى المؤنث ، والمجموع المذكر والمجموع المؤنث[8] .

---

(١) في ب ، حـ : (إياك ضربت وأنا ضارب) .

(٢) سقط من حـ ، ط : (الجار) .

(٣) سقط من ب ، جـ : ط : (المجرور) .

(٤) في جـ : (أو لمثنى أو لمجموع) . (٥) في أ : (مدلان) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٧ : « ... إنما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان أو غيره لأن المشاهد تكفي في الفرق » ا هـ .

(٧) في جـ : (لأربعة) .

(٨) إنما ارتجل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة واحدة وهي (نا) وكذلك قولك (نحن) ولم يزيدوا للمثنى ألفا وللجمع واوا ، كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغائب وجمعه ، لأن مثناهما اسم انضم إليه لفظ آخر مثله بدليل أنك إذا قيل لك فصل (أنتما) ، قلت : أنت يازيد ، وأنت ياعمرو =

....

ووضعوا للمخاطب منها[1] خمسة ألفاظ ، أربعة نصوص – وهي : ضَرَبْتَ وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتُم[2] ، وَضَرَبْتُنَّ – وواحد مشترك للمثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو[3] : ضَرَبْتُمَا .

وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك كقولك : ضَرَبَ ، وَضَرَبَتْ ، وَضَرَبَا ، وَضَرَبَتَا ، وَضَرَبُوا ، وَضَرَبْنَ .

وبقية الأنواع الخمسة جارية هذا المجرى في أن للمتكلم لفظين ، وللمخاطب خمسة ، وللغائب خمسة[4] .

وهذا التمثيل[5] الذي ذكرناه إنما هو باعتبار الفعل الماضي للفاعل ولمفعول ما لم يسم فاعله دون غيره من الفعل[6] المضارع والصفات ، لأن لتلك ألفاظا تختص بها .

وإنما قال : (غُلاَمِي) و (لِي)[7] تنبيهاً على أن هذا المضمر[8] قد يتصل باسم وقد يتصل بحرف .

كما قال في المرفوع المتصل : (ضَرَبْتُ) و (ضُرِبْتُ)[9] تنبيهاً على أنه يكون في الفعل الماضي للفاعل ولمفعول ما لم يسم فاعله[10] .

= وهذه حقيقة المثنى كما يجيء . وكذا في الجمع إذا قيل فصل (أنتم) قلت : أنت يا زيد وأنت يا عمرو وأنت يا خالد .

وأما إذا قلت : (نحن) – وأردت المثنى – فقيل لك فصل قلت : أنا وزيد ، أو أنا وأنت ، أو أنا وهو . وتقول في الجمع : أنا وزيد وعمرو ، وليس كل أفراده (أنا) . فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع – وهو اتفاق الاسمين والأسماء في اللفظ – حاصلا لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على وفق ما أجرى عليه سائر التثاني والجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للأمن من اللبس بسبب القرائن . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٧ .

(١) في حـ ، ط : (منها للمخاطب) . (٢) زاد في نسخ الشرح : (وضربتما) ويلزم التكرار .

(٣) في ط : (وهما) . (٤) في جـ : (والمخاطب والغائب خمسة خمسة) .

(٥) في جـ : (المثال) . (٦) سقط من أ ما بين قوله : (الفعل) السابقة وهذه .

(٧) يشير إلى عبارته في المتن التى أثبتها في الصفحة السابقة .

(٨) في ط : (هذه المضمرات) . (٩) أي قوله في المتن التي أثبتها في الصفحة السابقة .

(١٠) في أ ، حـ : (ولما لم يسم فاعله) ، وفي ب : (ولم لا يسم فاعله) وما أثبته الوجه .

قوله : « فَالْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً ... إلى آخره » .

ثم شرع بعد ذلك يبين[1] محال المتصل المستتر من[2] المضمرات على اختلافها فقال : (المرفوع المتصل[3] خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة)[4] كقولك : زيد قام ، وهند قامت .

وليست التاء هذه[5] بضمير فتورد اعتراضا ، وإنما هي حرف يدل على أن الفاعل مؤنث لا غير مثلها في : قامت هند ، والفاعل مستتر لا يظهر أبدا ، وما يظهر من قولهم : (قامت هي) ليس هو الضمير المستتر لأن هذا ضمير منفصل يؤكد به ذلك المستتر[6] .

وإنما جعلوا هذا مستتراً دون غيره لأنه مفرد ، والمفرد سابق على المثنى والمجموع ، فجعلت الخفة له . أو لأنه يكثر أكثر من غيره فجعلت الخفة له .

وإنما خص[7] مفرد الغائب – دون المتكلم أو الغائب – إما لأن قرينته لفظية // وقرينة غيره حالية ، واللفظية أقوى . وإما لأنه يعبر به أكثر فكان التخفيف بالأكثر[8] أولى . ٨٨

وإنما اغتفروا الاستتار في الغائبة[9] ولم يغتفروه[10] في المثنى والمجموع – حيث أبرزوا – خوف اللبس ، لأن لفظ[11] الغائبة[12] مستلزم تاء التأنيث فارتفع[13] اللبس بها ، فجوزوا الاستتار لذلك .

---

(١) في جـ ، ط : (شرع في تبيين) . (٢) سقط من أ : (المتصل المستتر) .
(٣) سقط من جـ ما بين قوله (المتصل) السابقة وهذه .
(٤) هذا معنى قوله في نظم الكافية ٢ / ٣٤٤ :
« وكل ماض غائب أو غائبة فرد برفع فاستترن صاحبه » ا هـ
(٥) في ط : (وليست هذه التاء) .
(٦) ومثله قوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ فالبارز فيه تأكيد للمستتر .
ينظر سيبويه ١ / ١٢٥ ، ٣٩٠ ، شرح الرضي ٢ / ١٣ .
(٧) في أ ، ب ، حـ : (خصص) وما أثبته أوجه .
(٨) في ب ، ط : (بالكثرة) ، وفي حـ : (بالكثير) .
(٩) زاد في ط : (المفردة) . (١٠) في ب : (يغتفروا) . (١١) في ط : (لفظة) .
(١٢) سقط من ب ما بين قوله : (الغائبة) السابقة وهذه . (١٣) في ب : (ليرتفع) .

وَفِي الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً ، وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ ، وَفِي الصِّفَةِ مُطْلَقاً .

قوله : « وَفِي المُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً » . كقولك : أقوم ونقوم .

ولم[1] يبرزوه مع المتكلم أصلا من حيث كان معه ما يرشد إليه فيجعله كغيره من المضمرات ، لأن الهمزة تدل على أنه للمتكلم المفرد ، والنون تدل على أنه أحد الأربعة[2] .

فإن قلت : كيف أَتَوا به مستترا مع وجود اللبس فيه ؟ .

قلت : هذا اللبس مغتفر في غيره من البارز والمنفصل كقولك : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا ، وَأَنَا وَنحْنُ ، فلأن يغتفر فيه مع تحقيق الخفة أولى .

قوله : « وَالْمُخَاطِبِ وَالغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ ، وَفِي[3] الصِّفَةِ مُطْلَقاً » .

يعني أن الضمير يستتر في المضارع للمتكلم من غير تفصيل .

والمخاطب إذا كان مفرداً مذكراً كقولك لمخاطبك : أنت تقوم ، ولا يستتر في المضارع للمخاطب غيره[4] .

وقوله : والغائب والغائبة ، يعني : ويستتر في المضارع إذا كان للغائب المفرد المذكر ، والغائبة المفردة المؤنثة كقولك : زيد يقوم ، وهند تقوم .

وقوله[5] : وفي الصفة مطلقا ، يعني أن الضمير المرفوع لا يكون في الصفة إلا مستترا كقولك : زيد ضارب ، وهند ضاربة ، والزيدان ضاربان ، والهندان ضاربتان[6] ، والزيدون ضاربون ، والهندات ضاربات .

---

(١) في ط : (فلم) .

(٢) أي : للمثنى المذكر والمؤنث ، وللجمع المذكر والمؤنث . وهذا معنى قول المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٤٥ : « وكل مرفوع لمتكلم في فعل مضارع لا يكون إلا مستترا كقولك : أخرج ، ونخرج » ا هـ .

(٣) سقط من ب ، حـ : (في) .

(٤) أي : غير المخاطب المذكر ويشمل : المخاطبة والمثنى بنوعيه والجمع بنوعيه .

(٥) (وقوله) في هامش أ . (٦) سقط من حـ : (والهندان ضاربتان) .

....

وإنما أوجبوا الاستتار من حيث إن في لفظها[1] ما يدل على من هي له ، فـ (ضارب)[2] للمفرد المذكر[3] ، و (ضاربة) - بتاء التأنيث - للمفرد المؤنث ، و (ضاربان) - بالألف والنون - للمثنى المذكر[4] ، واتفق أن المثنى المؤنث فيه علامة التأنيث وإن كان الفرق بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث في باب الإضمار مطروحا .

و (ضاربون) للجمع المذكر ، و (ضاربات) للجمع المؤنث[5] .

وليست الألف في (ضاربان) ، والواو في (ضاربون) بضمير لأنهما ينقلبان ياء في النصب والجر[6] ، والضمائر لا تتغير عن حالها إلا أن يتغير عاملها ، والعامل - ها هنا - ليس عاملاً في الحقيقة في الضمير ، وإنما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له ، والضمير باق على ما كان عليه في الرفع ، فلو كانت

---

(١) أي : في لفظ الصفة .

(٢) في أ : (فصار) وهو تحريف .

(٣) سقط من أ ، حـ : (المذكر) . (٤) في ط : (للمثنى في المذكر) .

(٥) جمع المصنف هذا في نظم الكافية بقوله ٢ / ٣٤٥ :

« والاستتار في الصفات رفعا وإن أتى تثنية أو جمعا » ا هـ

(٦) هذا ظاهر مذهب الكوفيين ، فإن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب عندهم . وإلى هذا ذهب أبو علي قطرب بن المستنير والمصنف ، وبه قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٧٩ ، ونسب إلى الزيادي والزجاجي .

ومذهب البصريين أنها حروف إعراب ، قال سيبويه ١ / ٤ : « .... واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان ، الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب ، غير متحرك ولا منون تكون في الرافع ألفا ، ولم تكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، وتكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها ... وتكون في النصب كذلك ... » ا هـ .

ومذهب الأخفش والمبرد والمازني أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب .

قال المبرد (المقتضب ٢ / ١٥٢) : « ... والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من (زيد) ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف » ا هـ . =

....

ضمائر لم تتغير .

ألا ترى أن الياء في (تضربين) والنون في (تضربن) والواو في[1] (يضربون) والألف في (يضربان) لا تتغير[2] بوجه لأنها ضمائر ، فلو كانت هذه[3] ضمائر لم تتغير .

وما نقل عن الأخفش من أن الياء في (تضربين) علامة لا ضمير[4] ، غير مستقيم لأنه لفظ اتصل بآخر الفعل دال[5] على من هو له فوجب // أن يكون ضميراً كالألف في (يفعلان) والواو في (يفعلون) والتاء في (فَعَلْتُ) و (فَعَلْتَ) و (فَعَلْتِ) وكذلك جميع الضمائر المرفوعة البارزة .

٨٩

= ومذهب أبي عمر الجرمي أن انقلابها هو الإعراب ، قال المبرد : « ... وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب » ا هـ . المقتضب ٢ / ١٥١ .

وقال ابن مالك : « ... وهذا ظاهر قول الجرمي واختيار ابن عصفور » ا هـ . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٧٩ . المقرب ٢ / ٥٠ .

والمذهب الخامس في هذه المسألة ما ذكره الأنباري بقوله : « ... وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع » ا هـ .

ينظر : الإنصاف مسألة (٣) ١ / ٣٣ - شرح ابن يعيش ٤ / ١٣٩ - الإيضاح للفارسي ص ٢١ ، ٢٢ - اللمع ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٩ ، ٨٠ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٤٦ - شرح الرضي ١ / ٣٠ - المرتجل ص ٦١ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٩٠ ، ٩١ .

(١) سقط من حـ : (والواو في) . (٢) في ب ، حـ : (لم تتغير) . (٣) سقط من أ : (هذه) .

(٤) الذي وجدته في معاني القرآن للأخفش بخصوص الأفعال الخمسة هو قوله : « ... رفع الفعل إذا كان للجميع والأثنين بثبات النون ، إلا أن نون الجميع مفتوحة ونون الاثنين مكسورة » ا هـ . معاني القرآن ورقة ٥٥ / ب - منهج الأخفش ص ٣٤٣ .

وما ذهب إليه المصنف هو معنى قول المبرد : « ... فإذا ثبت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفا ونونا في الرفع ، ولم تكن هذه الألف كالألف في تثنية الاسم لأنها علامة للإضمار والتثنية والنون علامة الرفع ... وكذلك المؤنث الواحد في المخاطبة ... » ا هـ .

المقتضب ٤ / ٨٢ ، ٨٣ - وينظر سيبويه ١ / ٥ . (٥) سقط من جـ : (دال) .

وَلاَ يَسُوغُ المُنْفَصِلُ إلاَّ لِتَعْذُّرِ المُتَّصِلِ ، وَذَٰلِكَ بِالْتَّقْدِيمِ عَلَى عَامِلِهِ ، أَوْ بِالْفَصْلِ لِغَرِضٍ ....

قوله : « وَلاَ يَسُوغُ المُنْفِصَلُ إلاَّ لِتَعْذُّرِ المُتَّصِلِ » .

يريد : أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر[1] ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستتار ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ، لأن المتصل أخصر فلم يسوغوا تركه إلا عند تعذره ، فلذلك لا يقال : ضرب أنا ، ولا ضرب أنت ، وكذلك جميع الباب إلا عند تعذره على ما سيأتي بيانه[2] .

قوله : « وَذَٰلِكَ بِالتَّقْدِيمِ[3] عَلَى عَامِلِه » .

لأنه إذا تقدم على عامله[4] – واتصاله إنما يكون به – تعذر[5] أن يكون متقدماً متصلاً ، فوجب العدول إلى الانفصال[6] .

قوله : « أَوْ بِالْفَصلِ »[7] بينه وبين عامله كقولك : ما ضرب زيداً إلا أنا ، لأنه لا يمكن أن يكون متصلا بعامله وقد فصل بينه وبينه فاصل[8] .

قوله : « لِغَرَضٍ » احتراز من مثل : ضرب زيداً أنا ، فإنه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يجز[9] الانفصال لأن الفصل – ها هنا – لا فائدة له ، إذ :

---

(١) العبارة في حـ : (يريد أن الضمير المتصل المستتر أولى لأنه أخصر) .

(٢) في المقتضب ١ / ٣٩٦ : « اعلم أن كل موضوع تقدر فيه على المضمر متصلا فالمنفصل لا يقع فيه ، تقول : (قمت) ولا يصلح : قام أنا ، وكذلك : (ضربتك) ولا يصلح : ضربت إياك ، وكذلك : (ظننتك قائما) و (رأيتيني) ولا يصلح رأيت إياي .

فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل ... » ا هـ وينظر سيبويه ١ / ٣٨٢ .

(٣) في نسخ الشرح : (وذلك قد يكون بالتقدم) . وما أثبته هو ما في المتن .

(٤) سقطت من ط هذه العبارة .

(٥) في ط : (إنما يكون به بعد تعذر) .

(٦) مثل له في شرح الوافية ٢ / ٣٤٧ بقوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ٤ / الفاتحة . وقال الرضي ٢ / ١٤ : « ... ولا يكون إلا منصوبا » ا هـ .

(٧) في نسخ الشرح : (وكذلك إذا فصل) وما أثبته يوافق ما أثبت في المتن .

(٨) وكذلك إذا وقع بعد معنى (إلا) نحو إنما نضرب إياك . (٩) في ط : (لا يجوز) .

ضرب زيداً أنا و : ضربت زيدا ، بمعنى واحد ، فقد عدل إلى المنفصل بغير عذر[1] ، بخلاف قولك[2] : ما ضرب زيداً إلا أنا ، فإنه مخالف في المعنى لقولك : ما ضربت إلا زيدا ، فوجب الانفصال[3] .

قوله[4] : « أَوْ بِالْحَذْفِ » يعني : أو يكون[5] العامل محذوفا ، فإنه يتعذر أن يتصل به الضمير لعدمه ، كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما كقولك : إنْ أنت قمتَ قمتُ ، وزيداً إن إياه ضربتَ ضربتُ[6] . ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ ﴾[7] » .

قوله[8] : « أَوْ يَكُونَ الْعَامِلِ مَعْنَوِيًّا »[9] .

كالمبتدأ والخبر ، لأنه إذا كان معنويا تعذر الاتصال به ، إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ .

---

(1) في ط : (من غير تعذر) . (2) سقط من ب : (قولك) .

(3) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٨٢ : « ... وأما : ما أتاني إلا أنت ، وما رأيت إلا إياك ، فإنه لا يدخل على هذا من قبل أنه لو أخر (إلا) كان الكلام محالا ، ولو أسقط (إلا) لانقلب المعنى وصار الكلام على معنى آخر » ا هـ . وينظر : المقتضب ١ / ٣٩٦ ، شرح الرضي ٢ / ١٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٣٩ .

(4) (قوله) سقط من جـ . (5) في ب : (أن يكون) .

(6) قال الرضي ٢ / ١٤ : « ... إذا كان العامل محذوفا نحو قولك : إنْ إياه ضربته ، وإن أنت ضربت ، ونحو : إياه - لمن قال : من أضرب - وقد مر في باب التحذير أن (إياك والأسد) من باب تقدم المفعول على ناصبه » ا هـ . وقد مثل له المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٤٩ بقوله : « كقولهم : إياك والأسد » ا هـ .

(7) من الآية : ١٠٠ / الإسراء - ولم يثبت (قل) في أ ، ب .

قال الزمخشري : « ... تقديره : لو تملكون تملكون ، فأضمر تلك إضمارا على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل - الذي هو الواو - ضمير منفصل - وهو أنتم - لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، فـ (أنتم) فاعل الفعل المضمر ، و (تملكون) تفسيره ، وهذا الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ » ا هـ . الكشاف ٢ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ . وينظر : سيبويه ١ / ٤٦٢ ، ٤٧٠ - المقتضب ٣ / ٧٧ - البيان للأنباري ٢ / ٩٧ التبيان ٢ / ٨٣٣ ، ٨٣٤ - البحر المحيط ٦ / ٨٤ .

(8) سقط من ب ، حـ : (قوله) . (9) لم يذكر المصنف هذا الموضع في شرح الوافية .

أَوْ حَرْفاً وَالضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ ، أَوْ بِكَوْنِهِ مُسْنَداً إِلَيْهِ صِفَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ . مِثْلُ : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، وَمَا ضَرَبَكَ إِلاَّ أَنَا ، وَإِيَّاكَ والشَّرَّ ، وَأَنَا وَزَيْدٌ ، وَمَا أنت قَائِماً ، وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ....

قوله : « أو حرفا والضمير مرفوع »[1] .

لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفردا غائبا ، فيؤدي إلى أن يستتر الضمير في الحرف وهو على خلاف لغتهم[2] كقولك : زيد ما هو قائما » على لغة أهل الحجاز[3] .

وأما على[4] لغة بني تميم فهو داخل في باب[5] كون العامل معنويا لأنه مرفوع بالابتداء[6] .

قوله[7] : « أو بكونه مسندا إليه صفة جرت على غير من هي له » .

فعدلوا فيها إلى المنفصل عند البصريين لما يؤدي إليه من اللبس في كثير من مواقعها[8] ،

---

(١) في ب : (مرفوع به) .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٤٩ : « ... وقوله : (أو كان حرفا والضمير مرتفع) مثل : ما هو قائما ، لأنه لو اتصل بـ (ما) مضمر لاستتر في مثل : ما هو قائما ، والحروف لا استتار فيها .

وإنما قال : (والضمير مرتفع) ليخرج نحو (إن) وأخواتها وحروف الجر ، فإنها حروف ويتصل بها الضمير بارزا ، لأنه إما منصوب أو مجرور فلا يؤدي إلى استتار » ا هـ .

(٣) ينظر قول المصنف في ذلك ص ٣٨٥ مع الهامش رقم (٣) من الصفحا نفسها .

(٤) (على) ساقطة من ب ، حـ .　　(٥) (باب) زيادة من ط .

(٦) هذا معنى قول المصنف : « ... وأما لغة بني تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ... » ا هـ . ينظر القول في خبر ما) و (لا) المشبهتين بليس ص ٥٨٢ مع الهامش رقم (٧) .

(٧) (قوله) ساقطة من ب ، ج .

هذا ... وقد مثل المصنف في المتن – أعلى الصفحة – لهذه المواضع الستة ، فالمثال الأول للتقديم على العامل . والثاني للفصل لغرض . والثالث لحذف العامل . والرابع للعامل المعنوي . والخامس للحرف العامل في الضمير المرفوع . والسادس للصفة الجارية على غير من هي له .

(٨) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٥٠ : « ... فإن البصريين يأتون بضمير الفاعل منفصلاً على =

....

بخلاف الفعل فإنه لا يؤدي الاتصال فيه - إذا وقع[1] هذا الموقع - إلى مثل ذلك ، ولذلك أوقعوا هذا الضمير في الاسم منفصلا وفي الفعل متصلا ، فيقولون : // هند زيد ضاربته هي[2] ، وزيد هند ضاربها هو ، لأنك إذا قلت : نحن الزيدون نضربهم ، علم بقولك (نضربهم) أنه مسند إلى ضمير المتكلمين فلا يلتبس بإسناده إلى (الزيدين) ، وكذلك : أنا زيد أضربه ، وأنت زيد تضربه ، بخلاف (ضارب) فإنه[3] صالح للجميع ، أو (ضاربون) فإنه صالح للمتكلم والمخاطب والغائب ، ولفظه واحد ، تقول : أنا ضارب ، ونحن ضاربون ، وأنت ضارب[4] ، وأنتم ضاربون ، وهو ضارب ، وهم ضاربون ، بخلاف صيغة الفعل على ما تبين .

٩٠

فإن قلت : الضمير المفعول[5] - في قولك : أنا زيد ضاربه - يبين أن (ضاربا) مسند إلى (أنا) ، إذا لو كان مسندا إلى (زيد) لوجب أن يقال : أنا زيد ضاربي ، وفي نحو : زيد عمرو يضربه أو ضاربه ، فاللبس حاصل في البابين جميعا[6] ، فلا ينتفي اللبس في الفعل إلا وينتفي في اسم الفاعل ، ولا يحصل

= ما يقتضيه من هو له ، فيقولون : هند زيد ضاربته هي ، والهندان الزيدان ضاربتهما هما ، ونحو ذلك مما أجريتها فيه على غير من هي له . والكوفيون يجرون ذلك مجرى الفعل ، فكما يقال : هند زيد ضربته ، يقال : هند زيد ضاربته ، وعلى هذا يقولون : الهندان الزيدان ضاربتاهما ، كما يقولون : يضربانهما ، ونحو ذلك » ا هـ .

وقال الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له - نحو قولك : هند زيد ضاربته هي - لا يجب إبرازه . وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه ... » ا هـ .

الإنصاف مسألة (٨) ١ / ٥٧ - وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٠ .

(١) في أ : (ووقع) وهو تحريف .

(٢) يرى الرضي وتبعه الجامي أن هذا الضمير تأكيد للمسند إليه وليس مسندا إليه الصفة كما ذهب المصنف تبعا للزمخشري في أحاجيه .

وينظر : الأحاجي للزمخشري ص ٧١ - شرح الرضي ٢ / ١٧ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٠ .

(٣) (فإنه) سقط من ب ، حـ .
(٤) سقط من ب : (وأنت ضارب) .

(٥) في ب ، حـ : (ضمير المفعول) .
(٦) في حـ : (جمعا) وهو تحريف .

....

في اسم الفاعل إلا في الموضع الذي يحصل في الفعل ، فلا مزية إذن للفعل .

والجواب[1] : أن ما ذكرتموه قرينة خارجة عن لفظ اسم الفاعل ، بخلاف الفعل فإن القرينة الدالة على من هو له من لفظه غير خارجة عنه .

وللعرب في مثل ذلك [2] مقصد ظاهر ، فلا يجتزئون بالقرائن الخارجة إذا[3] كان قصدهم وضع اللفظ دالا على ما تقصد دلالته عليه من غير لبس ، ألا ترى أنك تقول : أكل زيد خبزا ، فلابد من رفع (زيد) ونصب (خبزا) وإن كانت القرينة المعنوية تدل على أن الآكل (زيد) والمأكول (الخبز) .

ولكن وضعهم على أن تكون القرينة[4] في نفس اللفظ لا خارجة عنه ، ومثل ذلك كثير .

وأيضا فإن المفعول ليس بلازم ذكره ، فإذا[5] حذف فلا قرينة إذن ، فقصدوا إلى أن تكون القرينة لازمة في نفس الكلمة[6] حتى لا يقع اللبس عند الحذف .

فلا يلزم من الاتصال في الفعل الاتصال في الاسم .

ثم مثل لمواقع[7] المنفصل[8] على الترتيب المذكور قال : (مثل[9] : إِيَّاكَ ضَرَبْتَ) إلى آخرها[10] .

---

(١) في حـ : (فالجواب) .

(٢) أي : فيما كانت قرينته خارجة عن لفظ الاسم .

(٣) في ب ، ط : (إذا كان) .

(٤) زاد في هامش أ : (المعنوية) .

(٥) في ط : (وإذا) .

(٦) في أ : (نفس اللفظ) .

(٧) في أ : (بمواضع) .

(٨) في ب : (المتصل) وهو سهو من الناسخ .

(٩) سقط من ب : (مثل) .

(١٠) وهي : ما ضربك إلا أنا ، وإياك والشر ، وأنا وزيد ، وما أنت قائما ، وهند زيد ضاربته هي . وينظر : ص ٦٨٨ .

قوله[1] : « وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعاً » .

شرع يبين[2] مواضع ملتبسة في وقوع المتصل والمنفصل[3] فيها أو تجويز[4] الأمرين .

فمن ذلك أنه إذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا – مثل : الدرهم أعطيتكه ، وضربيك قبيح – فإنه قد اجتمع في (أعطيتكه) ضميران – وهما المفعولان – وليس أحدهما مرفوعا[5] ، وفي (ضربيك) ضميران – المضاف إليه ، والمفعول – وليس أحدهما مرفوعا .

وإنما قال : وليس أحدهما مرفوعا[6] ، احترازا[7] من مثل : ضربتك وأكرمتك[8] ، فإنه قد اجتمع // ضميران ولكن أحدهما مرفوع ، وحكم البابين مختلف ، إذ لا يجوز في مثل[9] (أكرمتك) إلا الاتصال ، وفي مثل : (أعطيتكه) يجوز الأمران[10] .

٩١

---

(١) في ب : (ثم قال) .   (٢) في ط : (في تبيين) .

(٣) في ط : (فيهما) ، وما أثبته أوجه لأن المقصود (المواضع) .

(٤) في أ : (وتجويز) .   (٥) سقط من ب : (وليس أحدهما مرفوعا) .

(٦) علل لذلك الرضي بقوله : « ... فإن كان أحدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكائنا كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة ، وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلابد من كونه متصلا سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو : ضربتني ، أو لا نحو : ضربتك – وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب .

وإنما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل ، لأن المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر .... » ا هـ .   شرح الرضي ٢ / ١٨

وينظر : ص ٦٨٦ من هذا الشرح .

(٧) في ب ، حـ : (احتراز) بالرفع ، وما أثبته أوجه .

(٨) في جـ : (أكرمتك وضربتك) .   (٩) (مثل) زيادة من ب .

(١٠) في المفصل ص ١٣٠ : « فإذا التقى ضميران في نحو قولهم : الدرهم أعطيتكه ، والدراهم أعطيتكموه ، والدرهم زيد معطيكه ، وعجبت من ضربكه ، جاز أن يتصلا – كما ترى – وأن يفصل الثاني كقولك : أعطيتك إياه ، وكذا البواقي ... » ا هـ .

فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَف وَقَدَّمْتَهُ فَلَكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي مِثْل : أَعْطَيْتُكَهُ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ ، وَضَرْبِيكَ ، وَضَرْبِي إِيَّاكَ ، وإِلاَّ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ مِثْل : أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ ، وَإِيَّاهُ ....

قوله[1] : « فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَف وَقَدَّمْتَهُ » جاز أن يكون الثاني متصلا ومنفصلا ، وهو معنى قوله : « فَلَكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي » .

فيجوز أن تقول : أعطيتكه ، وأعطيتك إياه ، وضربيك قبيح ، وضربي إياك قبيح[2] .

وإنما اشترط[3] في صحة الاتصال أن يكون أحدهما أعرف مقدماً كراهة[4] أن يقدموا الأنقص على الأقوى فيما جعلوه كالكلمة الواحدة[5] .

فإن قلت : فقد قدموا مثل ذلك في قولك[6] : ضَرَبْتَنِي وَضَرَبُوكَ .

قلت : إنما صح من ذلك جهة أن الأول متوغل في الجزئية لأنه فاعل ، فصار أولى بالتقديم بخلاف ما نحن فيه[7] .

قوله : « وَإِلاَّ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ » .

يعني : وإن لم يكن أحدهما أعرف وهو متقدم فلابد من الانفصال[8] وإذا كان كذلك[9] فقد يكونان من باب واحد ، وقد يكون الأعرف مؤخرا ،

---

(١) (قوله) ساقطة من ب ، حـ ، وفي ط : (ثم قال) .

(٢) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٥١ ، شرح الرضي ٢ / ١٨ .

(٣) في ب : (شرط) . (٤) في ب : (كراهية) .

(٥) هذه علة اشتراط كون الأعرف مقدما . وأما علة اشتراط كون أحدهما أعرف فلئلا يلزم الترجيح في تقديم أحد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح .
وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٢ .

(٦) سقط من ط : (قولك) . (٧) ينظر ص ٦٨٦ – وشرح الرضي ١٨/٢.

(٨) قال في شرح الوافية ٢ / ٣٥٢ : « فإن كان على غير ذلك فلابد من الانفصال في الثاني كقولك : أعطيته إياك ، وضربتك إياي ، وأعطاه إياه » ا هـ .

(٩) سقط من ب ، جـ ، ط : (وإذا كان كذلك) .

....

كقولك : أعطاك إياي ، وأعطاه إياي ، وأعطاه إياك ، فلابد من الانفصال ، إلا أنه قد جاء في الغائبين : أعطاهاه[1] وأعطاهوها ، وهو شاذ[2] ، ومنه قول الشاعر[3] :

[٢٤] وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرعُ العَظْمَ نَابُهَا

---

(١) (أعطاهاه) ممحاة من حـ .

(٢) جعله المصنف هنا وفي شرح الوافية ٢ / ٣٥٢ من قبيل الشاذ ، وهو عند النحويين قليل لا شاذ .

قال سيبويه ١ / ٣٨٤ : « ... فإن ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت : أعطاهوها ، وأعطاهاه ، جاز وهو عربي ، ولا عليك بأيهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم ، والأكثر في كلامهم : أعطاه إياه .... » ا هـ .

وينظر : المفصل ص ١٣٠ ، ١٣٤ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٠٦ ، شرح الرضي ٢ / ١٨ ، الكافي ٣ / ١٠٨٩ .

(٣) هو مغلس بن لقيط الأسدي من ولد معبد بن نضلة ، من شعراء الجاهلية ، وعلى هذه النسبة أكثر المحققين .

ونسبه ابن الشجري - أماليه ٢ / ٢٠١ - إلى لقيط بن مرة الأسدي ، وهو مرجوح

٢٤= البيت من الطويل ، وهو في سيبويه ١ / ٣٨٤ - الإيضاح للفارسي ص ٣٤ - المفصل ص ١٣٠ - الأمالي الشجرية ١ / ٨٩ ، ٢ / ٢٠١ ، ٢٠٢ - شواهد الإيضاح لابن بري ورقة ٣ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ - شرح الرضي ٢ / ١٩ - الأزهار الصافية رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - ١ / ٤٣ - مبسوط الأحكام ورقة ٣٠٧ - شواهد العيني ١ / ٣٣٣ - خزانة الأدب ٢ / ٤١٥ - اللسان (ضغم) .

والبيت من قصيدة يرثي بها أخاه (أطيطا) ويشتكي من قريبين له يؤذيانه ، قيل : هما أخواه مدرك ومرة ، وقيل ابنا أخيه ، وبعد الشاهد :

وأبقيت لي الأيام بعدك مدركا ومرة والدنيا قليل متاعها

و (الضغمة) : العضة الشديدة من غير نهش ، ومنه قيل للأسد : ضيغما . اللسان (ضغم) .

والشاهد في البيت قوله : (لضغمهماها) حيث جاء الضمير الثاني وهو (ها) متصلا ، والكثير الإتيان به منفصلا فيقال : لضغمهما إياها .

والضمير الأول مجرور بإضافة المصدر إليه ، والثاني مفعول مطلق مثل الهاء في قوله تعالى : ﴿ إن هذا لمكر مكرتموه في المدينة ﴾ .

والمعنى : لكثرة ما ابتليت من المحن قد طابت نفسي أن يعضني سبعان نابهما يقرع العظم . ينظر : الأعلم على سيبويه ١ / ٣٨٤ - خزانة الأدب ٢ / ٤١٥ - ٤٢٠ - هامش ابن يعيش ٣ / ١٠٦ .

قوله[2] : « وَالْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ[3] (كَانَ)[4] الانْفِصَالُ » .

وذلك من جهة[5] أن خبرها ليس مفعولاً على التحقيق ، وإنما هو – في المعنى – حكم على فاعلها ، والمعنى فيه الخبر على ما كان عليه ، فأجرى[6] – في الانفصال – مُجْرَاه قبل دخولها تنبيهاً على استقلاله في الخبرية وخروجه عن المفعول من حيث المعنى[7] .

ومنهم[8] من يشبهه بالمفعول في ذلك فيجريه في الاتصال مجراه فيقول : زيد قائم وكنته ، يعني : وكنت قائما – والفصيح : وكنت إياه[9] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (في باب كان) ، وفي بعضها أيضاً : (في خبر باب كان) .
(٢) في ب ، ح : (ثم قال) .
(٣) في ب ، ح : (باب) .
(٤) زاد في ب ، ح : (وأخواتها) .
(٥) في ج : (وإنما كان كذلك من جهة).
(٦) في أ : (فجرى) وما أثبته أوجه .
(٧) نقل كل من الرضي والتبريزي والعلوي والجامي هذا التعليل في شروحهم للكافية . ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٩ – مبسوط الأحكام ورقة ٣٠٨ – الأزهار الصافية ١ / ٥٦ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٢ .
(٨) هذا قول الرماني وابن الطراوة وبه قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١ / ٣٤ ، ٣٥) . ويحيى بن حمزة العلوي في شرح الكافية ١ / ٥٨ . وينظر : الرماني النحوي ص ٢٨٩ – ابن الطراوة وأثره في النحو ص ٩٤ ، ٩٥ – التسهيل ص ٢٧ – شرح الألفية للمرادي ١ / ١٤٤ ، ١٤٥ – شرح الأشموني ١ / ١٢٠ .
وهذا القول جدير بالقبول لأن الانفصال لم يرد إلا في الشعر ، والاتصال وارد في الشعر وأفصح النثر – وهو قول الرسول ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد : « إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قلته » ، وكقول بعض فصحاء العرب – على ما حكي سيبويه – : عليه رجلا ليسني . وقال أبو الأسود الدؤلي :

فإلا يكنها أو تكنه فإنه … أخوها غذته أمه بلبانها

ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٩ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤ – سيبويه ١ / ٢١ ، ٣٨١
(٩) هذا اختيار المصنف وهو قول جمهور النحويين وقد ورد عن سيبويه الوجهان ، الاتصال في ١ / ٢١ بقوله : « ... وتقول : كناهم ، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذايضربهم » ا.هـ .
والقول الآخر الانفصال . ينظر سيبويه ١ / ٣٨١ .

وَالْأَكْثَرُ : لَوْلاَ أَنْتَ ، إِلَى آخِرِهَا ، وَعَسَيْتَ ، إِلَى آخِرِهَا ....

قوله[1] : « وَلْأَكْثَرُ : لَولاَ أَنْتَ ، إِلَى آخِرِهَا ، وَعَسَيْتَ ، إِلَى آخِرِهَا »[2] .

والأكثر هو الجاري على القياس[3] لأنه مضمر مبتدأ[4] ، أو فاعل - عند قوم[5] - فوجب أن يكون مرفوعا منفصلا .

وقوله : لولا أنت إلى آخرها ، أي : لولا أنتَ[6] ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن . وكذلك المتكلم والغائب وإن اتفق في الغائب ضمير المثنى والمجموع المذكر[7] والمؤنث في اللغتين جميعا ، لأنك تقول : لولاهما ، ولولاهم ، ولولاهن ، إلا أنه مقدر على الأول // مضمرا منفصلا مثله في نحو قولك[8] : هما قائمان ، وهم قائمون ، وهن قائمات .

٩٢

ومقدر على اللغة الثانية متصلا[9] مثله في نحو قولك : غلامهما ، وغلامهم ، وغلامهن .

---

(١) في ب ، حـ : (ثم قال) . (٢) سقط من ط : (وعسيت إلى آخرها) .

(٣) وبه ورد القرآن الكريم في مثل قوله تعالى : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ ٣١ / سبأ .

(٤) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

قال المبرد (المقتضب ٣ / ٧٦) : « اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء ، وخبره محذوف لما يدل عليه ، وذلك قوله : لولا عبد الله لأكرمتك ، فـ (عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : لولا عبد الله بالحضرة ، أو لسبب كذا لأكرمتك » ا هـ .

وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٩ ، ٣٨٨ ، ٤٧٠ - أصول ابن السراج ١ / ٧٥ .

(٥) هذا مذهب الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين .

قال الرضي ١ / ١٠٤ : « ... وقال الكسائي : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله :

لو ذات سوار لطمتني - وهو قريب من وجه وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني - كما يجيء في حروف الشرط دخلت على (لا) وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء ... » ا هـ .

ومذهب ثالث للفراء أن (لولا) هي الرافعة للاسم بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل . وينظر : الإنصاف مسألة (١٠) ١ / ٧٠ وما بعدها - شرح ابن يعيش ١ / ٩٥ ، ٢ / ١١٨ - شرح الرضي ١ / ١٠٤ ، ٢ / ٢٠ - المغني ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ - الأزهار الصافية شرح الكافية للعلوي ١ / ٦١ . (٦) سقط من جـ ما بين قوله : (لولا أنت) السابقة وهذه .

(٧) زاد في ط : (والمجموع) . (٨) في ب : (كقولك) وفي حـ : (مثل قولك) .

(٩) (متصلا) زيادة من ط .

وكذلك : عَسَيْتَ ، الكثرى[1] على القياس[2] لأنه مضمر لفاعل متصل بفعل ماض[3] ، فوجب أن يكون كذلك .

وقوله : عسيت ، إلى آخرها[4] ، يعني : عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتِ ، وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتن ، وكذلك المتكلم والغائب .

قوله : « وَقَدْجَاءَ : لَوْلاَكَ وَعَسَاكَ ، إِلَى آخِرِهُمَا »[5] .

يعني أن في (لولا) و (عسى) لغة أخرى عند مجيء المضمر معهما على خلاف القياس ، فأوقعوا بعد (لولا) صورة الضمير المتصل[6] ، وأوقعوا بعد (عسى) صورة الضمير المتصل المنصوب .

وهذه اللغة وإن كانت مكثورة بالأخرى إلا أنها ثابتة في لغتهم وإن أنكرها بعض النحويين[7] .

---

(١) أي : اللغة الكثرى .

(٢) وهي اللغة التي ورد بها القرآن الكريم في مثل قوله تعالى : ﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم ﴾ الآية ٢٢ / محمد .

(٣) في حـ : (ماضي) بإثبات الياء ، وما أثبته أوجه .

(٤) في ب ، حـ : (إلى آخره) . (٥) سقط من نسخ الشرح : (إلى آخرهما) .

(٦) في ب ، جـ : (ضمير المتصل) .

(٧) هذا قول المبرد ، فقد أنكر على كل من سيبويه والأخفش قوليهما في توجيه وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) على ما سيأتي .

قال المبرد في الكامل ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ : « ... أما قوله : (لولاك) فإن سيبويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمر ويترفع بعدها الظاهر بالابتداء . فيقال – إذا قلت : لولاك – فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكو منصوبة ، وضمير النصب كضمير الخفض ؟

فتقول : إنك تقول لنفسك : لولاي ، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك : رماني وأعطاني ، قال يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلة النيق منهوي ؟

فيقال له : الضمير في موضع ظاهره ، فكيف يكو مختلفاً ؟ وإن كان هذا جائزا فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو : (إن) وما كان معها في البا ؟ .

وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض كما يستوي الخفض =

....

وقد اختلف في توجيهها[1] ، فمذهب سيبويه – وقد حكاه عن الخليل ويونس – أن الكاف وأخواتها بعد (لولا) في موضع جر ، وأن (لولا) – على هذه اللغة – تعمل جراً في المضمر ، وشبهها بـ (لَدُنْ) في عملها[2] الجر في غير (غُدْوَة) وعملها النصب في (غُدْوَة) تنبيها على أن اللفظية قد يكون لها[3] حالان مختلفان باعتبار بابين[4] .

وأن الكاف وأخواتها في (عساك) في موضع نصب على معنى : (لعلك)[5] فأعملوها إعمال (لعل) .

= والنصب . فيقال : فهل هذا في غير الموضع ؟

قال أبو العباس : والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت ، كما قال عز وجل : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ .

ومن خالفنا فلابد يزعم أن الذي قلناه أجود ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعد » ا هـ .

وينظر معنى هذا القول أيضا في المقتضب ٣ / ٧٣ .

(١) في ط : (توجيههما) وما أثبته أوجه . (٢) في أ : (إعمالها) .

(٣) سقط من أ قوله : (وعملها النصب في غدوة تنبيها على أن اللفظية قد يكون لها)

(٤) في سيبويه ١ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ : « هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك : لولاك ، ولولاي ، إذا أضمر الاسم فيه جر ، وإذا ظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ، قال الشاعر (يزيد بن أم الحكم) :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ⁂ بأجرامه من قلة النيق منهوي

وهذا قول الخيل ويونس ... فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحال كما كان لـ (لدن) حال مع (غدوة) ليست مع غيرها ... » ا هـ .

(٥) لأن كليهما رجاء وإشفاق وطمع . هامش المقتضب ٣ / ٦١ ، سيبويه ٢ / ٣١١

(٦) قال سيبويه ١ / ٣٨٨ : « ... وأما قولهم : عساك ، فالكاف منصوبة ، قال الراجز (وهو رؤبة) : يا أبتا علك أو عساكا .

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك : (ني) ، قال عمران بن حطان :

ولي نفس أقول لها إذا ما ⁂ تنازعني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع ...» اهـ =

....

وعن الأخفش أن[1] المضمرات بعد البابين[2] في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الأخرى ، إلا أنه استعير لفظ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل[3] ، والمنصوب المتصل للمرفوع المتصل[4] .

ورُجِّحَ مذهب سيبويه بأن فيه تغييراً واحداً ، وهو تغيير الداخل على المضمر ، وتغيير المضمر بعد ذلك تبع لا يلزم منه إلا تغيير واحد ، ومجيء المضمرات بعد ذلك فيهما جارٍ على القياس .

= وقد ردَّ المبرد أيضاً قول سيبويه هذا بقوله : « ... فأما قول سيبويه : إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر فتقول : عساك وعساني ، فهو غلظ منه لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر ، فأما قوله :

تقول بنتي : قد أني أناكا يا أبتي علك أو عساكا

وقال الآخر :

ولي نفس أقول لها إذا ما تخالفني : لعلي أو عساني

فأما تقديره عندنا : أن المفعول مقدم والفاعل مضمر ، كأنه قال : عساك الخير أو الشر ، وكذلك : عساني الحديث ، ولكنه حذف لعلم المخاطب به وجعل الخبر اسما على قولهم : عسى الغوير أبؤسا » ا هـ . المقتضب ٣ / ٧١ ، ٧٢

(١) سقط من أ : (أن) . (٢) أي : (لولا) و (عسى) .

(٣) قال الرماني : « ... وذهب الأخفش وبعض النحويين المتقدمين وابن السراج إلى أنها في موضع رفع ، وإنما أوقعت علامة المجرور موقع علامة المرفوع لما بينا على طريقة الاستعارة كما يقع المصدر موقع الحال في قولهم : إنما أنت سيرا سيرا ، وكما يقع المصدر المعرف في (أرسلها العراك) موقع الحال ، وكل ذلك على طريقة الاستعارة ويستحيل أن يكون على الحقيقة ، وكذلك يقع ضمير المجرور موقع ضمير المرفوع على الاستعارة ويمتنع أن يقع على الحقيقة ، ولا يجوز أن يوضع على الاشتراك بين المجرور والمرفوع لأنه لا مناسبة بين المرفوع والمجرور يصلح لأجلها اتفاق العلامة ... » ا هـ . شرح كتاب سيبويه ٣ / ١ / ٤٥ - الرماني النحوي ص ٢٨٨ - وينظر رأي الأخفش في : المقتضب ٣ / ٧٣ - الكامل ٣ / ٣٤٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٠ - ونسبه الرضي إلى الأخفش والفراء . ونسبه العلوي في شرح الكافية إلى الأخفش والكسائي والفراء . ينظر : الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٦٣ .

(٤) أي في : (عساك) . قال الرماني : « فالكاف في موضع رفع عند الأخفش ، وفي موضع نصب عند سيبويه ... واستشهد الأخفش على مذهبه بقول العرب : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، فهذا شاهد بين ، وعلته تنكب التضعيف في (أناكك) .... » ا هـ . =

....

ومذهب الأخفش يلزم [عنه] أن يكون قد غير في (لولا) اثنى عشر لفظا[1] من أول الأمر ، وفي (عسى) كذلك لأنه لم يبن[2] على شيء جرى فيه القياس[3] .

وَرُجِّحَ مذهب الأخفش بأن إيقاع الضمائر بعضها مكان بعض شائع كثير[4] ، وأما كون[5] الكلمة يتغير عملها باعتبار حال ما تدخل عليه فنادر ضعيف لا يكاد يوجد إلا في مثل : (لَدُنْ) ، كأنهم أجروا نونها مجرى التنوين لما رأوها تنزع وتثبت إما توهما من المُغَيِّرِ أنه تنوين ، وإما تشبيها له بالتنوين[6] .

* * *

= شرح الرماني لكتاب سيبويه ٣ / ١ / ٤٥ - الرماني النحوي ص ٢٨٩ . وينظر قول الأخفش في : المقتضب ٣ / ٧٣ - المفصل ص ١٢٨ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٥٧ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٢ - شرح الرضي ٢ / ٢١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٤٤ .
هذا ... وقد نسب العلوي في شرحه هذا القول إلى الكسائي والفراء من الكوفيين ، والأخفش وأبي بكر الأنباري من البصريين . ينظر : الأزهار : الصافية شرح الكافية ١ / ٦٩ .

(١) وهي : لولاي ، ولولانا ، ولولاك ، ولولاكِ ، ولولاكما، ولولاكم ، ولولاكن ، ولولاه ، ولولاها ، ولولاهما ، ولولاهم ، ولولاهن .

(٢) في ط : (يبتن) .

(٣) في ب ، جـ ، ط : (قياسا) ، وما أثبته أوجه .

(٤) رجح الرماني مذهب الأخفش في (لولا) بقوله : « ... والذي نختاره في هذا مذهب الأخفش ، لأنه لو كان موضع الكاف جرا لوجب أن يكون الحرف عاملا ، ولا يجوز الجر إلا بعامل الجر ، والحرف الذي يعمل الجر لابد أن يكون فيه معنى الإضافة ، ولابد أن يعمل في موضعه الفعل ، وليس كذلك في (لولا) » ا هـ .
شرح كتاب سيبويه ٣ / ١ / ٤٥ - الرماني النحوي ص ٢٨٨ .

(٥) هذا جواب عن تعليل سيبويه ومن قال بقوله .

(٦) نقل العلوي في شرحه ١ / ٧٠ هذا القول عن المصنف نصا دون أن يشير .
وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٢ ، شرح الرضي ٢ / ٢٠ ، ٢١ .

نُــونُ الْوِقَـايــةِ

وَنُونُ الْوِقَايَةِ مَعَ الْيَاءِ لاَزِمَةٌ فِي الْمَاضِي ، وَفِي[1] الْمُضَارِعِ عَرِيًّا عَنْ نُونِ الْإِعْرَابِ .

قوله : « وَنُونُ الْوِقَايَةِ[2] مَعَ الْيَاءِ لاَزِمَةٌ فِي الْمَاضِي ... إلى آخره » .

[شرع] يبين[3] أن بعض الضمائر مشترط[4] فيه – في بعض المحال – زيادة حرف آخر غيره ، وقد يكون ذلك ملتزما ، وقد يكون مختارا ، وقد يكون ضعيفا .

وهذه النون تلزم ياء المتكلم مع الفعل[5] الماضي // لزوما كقولك : ضربني وقتلني ، وأكرمني ، فلا يجوز حذفها بحال . 93

وكذلك [مع] المضارع العري عن نون الإعراب كقولك : يضربني ويكرمني .

وإنما قال : عريا[6] عن نون الإعراب[7] ، احتراز[8] من مثل : يضربانني ، ويضربونني[9] ، وتكرمينني ، فإنك في ذلك بالخيار ، فالحذف كراهة اجتماع النونين مع الاستغناء بأحدهما ، والإثبات جرياً على القياس المتقدم[10] .

وما هو المحذوف عند الحذف ؟ .

الصحيح أن المحذوف نون الوقاية لا نون الآعراب[11] ، لأن نون الوقاية إذا

---

(١) في بعض نسخ المتن : (ومع المضارع) .

(٢) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٥٧ : « ... وتسمى نون الوقاية لأنها وقت الفعل الكسر ، الذي هو الخفض كقولك : ضربني ويضربني » ا هـ . وينظر : الإيضاح للمصنف ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ – شرح الرضي ٢ / ٢١ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٣ .

(٣) في ط : (في تبيين) .

(٤) في ج : (يشترط) .

(٥) (الفعل) زيادة من ط .

(٦) في ب ، حـ ، ط : (العري) .

(٧) سقط من ج ما بين قوله : (نون الإعراب) السابقة وهذه .

(٨) في أ : (احتراز) بالرفع ، وهو سهو .

(٩) في ج ، ط : (يكرمونني) .

(١٠) زاد الرضي وجهاً ثالثاً وهو إدغام نون الإعراب في نون الوقاية ، قال ٢ / ٢٢ : « ... وقرىء قوله تعالى : (اتحاجونِّي) على الثلاثة » ا هـ .

(١١) نسب الرضي هذا القول إلى الجزولي ، وعلل له بقوله : « لأن الثقل جاء منها لا من نون الإعراب » أهـ . شرح الرضي ٢/٢٢ ، وينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ١٣٤ .

حذفت قامت نون الإعراب مقامها ، بخلاف العكس ، ولأنها الثانية ومنها نشأ الثقل ، فكانت أولى بالحذف[2] .

وكذلك أنت مخير في (لَدُنْ) ، فتقول : لَدُنِّي ، وَلَدُنْي ، إن لم تكن فعلاً ولا حرفاً[3] ، ولكنها لما كانت مبنية على السكون حوفظ على سكونها البنائي ، وحذفت منها إجراء لها مجرى الأسماء لوقوعها على ثلاثة أحرف .

وأما (إنَّ) وأخواتها ، فـ (إنَّ) و (أنَّ) و (لكنَّ) و(كأنَّ)[4] يجري[5] فيها[6] الوجهان ، فإثبات النون تشبيها لها[7] بالفعل من الوجه الذي شبهت به في العمل[8] .

وحذفها كراهة[9] اجتماع النونات[10] ، وإذا كانوا قد جوزوا الحذف في (يضربونني) – مع كونه فعلا – فلأن يجوزوا[11] في (إنني) أولى .

---

(١) أي : في المضارع غير العري عن نون الإعراب .

(٢) مذهب سيبويه أن المحذوف هو نون الإعراب لأنها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ، وأنها لا معنى لها . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٢ ، سيبويه ٢ / ١٥٤ .

قال العلوي – مرجحا ما ذهب إليه المصنف : « ... والحق ما قاله الشيخ لأن نون الإعراب جيء بها لغرض لا يجوز الإخلال به » ا هـ . الأزهار الصافية شرح الكافية ١ / ٧٢ .

(٣) قال الرضي ٢ / ٢٢ : « ... حذف نون الوقاية من (لدن) لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا للضرورة ، وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضورة لثبوته في السبع .

وعلى كل حال كان حق (لدن) أن يذكره المصنف إما مع الماضي أو مع (ليت) و (من) و (عن) ، لكنه تبع الجزولي فإنه قال في (لدن) : أنت مخير . والقراءة حملتهما على ما قالا »اهـ ينظر : سيبويه ١ / ٣٨٦ ، ٣٨٧ – المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ١٣٦ .

(٤) في ط : (وكأن ولكن) . (٥) في ب : (يجوز) . (٦) في ج : (فيه) .

(٧) في أ : (على شبهها ، وفي ط : (تشبيهها) .

(٨) ينظر القول في ذلك في قسم الحروف ص ٩٦١ .

(٩) في أ : (أما حذفها فكراهية) .

(١٠) في سيبويه ١ / ٣٨٦ : « ... فإن قلت : ما بال العرب قد قالت (إني) و (كأني) و (لعلي) و (لكني) ؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء » ا هـ .

(١١) في ب ، حـ : (يجوز) .

وأما (لَيْتَ) فيختار[1] فيها الإثبات لفقدان الأمر المقتضي جواز حذفها ، إذ لا نون في آخرها[2] . وجاز حذفها تشبيها لها بها[3] لأنها منها[4] .

و (مِنْ) و (عَنْ) و (قَدْ) و (قَطْ) مثلها[5] في اختيار مجيء النون .

أما (مِنْ) و (عَنْ) فلكونهما على حرفين مبنيين على السكون فحوفظ على بنائهما أن يدخلهما الكسر ، كما حوفظ على الفعل أن يدخله الكسير[6] .

و (قَدْ) و (قَطْ) مثلهما في كونهما على حرفين وإن كانتا اسمين[7] .

---

(١) في هامش أ : (فالمختار) .

(٢) وهذه اللغة هي التي ورد بها التنزيل في نحو قوله تعالى : ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ﴾ ٧٣ / النساء .
وإنما كان كذلك من جهة أنها حرف مشبه للفعل فأجرى مجراه في إثباتها معه .

(٣) أي : بالحروف المشبهة بالفعل .

(٤) جمهور النحويين على أن نون الوقاية لا تحذف من (ليت) إلا في ضرورة الشعر .
قال سيبويه ١ / ٣٨٦ : « ... وقد قال الشاعر حيث اضطر . (ليتي) كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي ، والمضمر منصوب ، قال الشاعر (زيد الخيل) :

كمنية جابر إذ قال ليتي   أصادفه وأتلف بعض مالي » ا هـ

وقيل : إن حذف النون من (ليتني) لغة غطفان . الأزهار الصافية ١ / ٧٣ .

(٥) في ط : (مثلهما) وهو تحريف لأن المقصود (ليت) .

(٦) وهذا هو الأكثر المطرد الذي ورد به التنزيل في نحو قوله تعالى : ﴿ فمن تبعني فإنه مني ﴾ – ٣٦ / إبراهيم – وفي نحو قوله تعالى : ﴿ وإذا سألك عبادي عني ﴾ ١٨٦ / البقرة .
وعند سيبويه وجمهور النحويين أن الحذف فيهما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

أيها السائل عنهم وعني   لست من قيس ولا قيس مني

ينظر : سيبويه ١ / ١٨٦ ، ١٨٧ – شرح الرضي ٢ / ٢٣ – الأزهار الصافية ١ / ٧٤ .

(٧) أي : من أسماء الأفعال ، على ما سيأتي في ص ٩٨٢ ، ٧٤١ . واستعمالهما بالنون هو الأشهر محافظة على سكونهما ، قال الراجز :

امتلأ الحوض وقال قطني   مهلا رويدا قد ملأت بطني

ولا يجوز عند سيبويه وجمهور النحويين حذف النون إلا في ضرورة الشعر أيضا كقوله :

قدني من نصر الخبيبين قدي   ليس الإمام بالشحيح الملحد

وينظر : سيبويه ١ / ٣٨٦ ، ٣٧٦ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٤ ، ١٢٥ – شرح الرضي ٢ / ٢٣ .

وَعَكْسُهَا (لَعَلَّ) .

قوله : « وَعَكْسُهَا لَعَلَّ » .

يعني : عكس (لَيْتَ) لأن المختار في (لَعَلَّ) الحذف[1] .

وإنما اختير في (لعل) الحذف من حيث إن من لغاتها : (لعن)[2] ، واللام الأولى ليس بينها وبين الثانية إلا حرف ، مع شبهها بالنون ، فكرهوا ذلك ، فأجروها في الأكثر على إحدي[3] لغتي أخواتها[4] .

* * *

(١) وهي اللغة التي ورد بها التنزيل في نحو قوله تعالى : ﴿ لعلي أطلع إلى إلٰه موسى ﴾ . من الآية / ٣٨ / القصص .

(٢) ينظر ما ذكرته في هامش أ ص ٣٦٨ وأيضا ما سيذكره المصنف ص ٩٧٧ .

(٣) في نسخ الشرح : (أحد) وما أثبته أوجه .

(٤) في سيبويه ١ / ٣٨٦ : « ... فإن قلت : (لعلي) ليس فيها نون ، فإنه زعم أن اللام قريبة من النون ، وهي أقرب الحروف من النون ، ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام ، وذلك لقربها منها ، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه » ا هـ . وفي اللسان : « ... وربما قالوا : علني ، ولعني ، ولعلني ، وأنشد أبو زيد :

أريني جوادا مات هزلا لعلني أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا » ا هـ

اللسان (علل) .

وقد أثبت سيبويه هذه اللغة بقوله : « ... ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك – وأنت منصوب – : ضربني وقتلني وإنني ولعلني !! » ا هـ . سيبويه ١ / ٣٨٦ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٣ – الأزهار الصافية ١ / ٧٣ .

ضَمِيرُ الْفَصْـــل

وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ[1] وَبَعْدَهَا صِيْغَةُ مَرْفُوعٍ مُنفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأ ....

قوله : « وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ دُخُولِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَبَعْدَهَا صِيْغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ » .

قوله : وبعدها[2] ، يعني : أن تكون صيغة هذا الضمير مع وجود العوامل اللفظية[3] في المبتدأ والخبر وعدمها كقولك : زيد هو المنطلق ، وكان زيد هو المنطلق .

وقوله : صيغة مرفوع ، تنبيه على أنه لم يتعين أن يكون[4] ضميراً ، وإنما هو صيغة ، فيجوز أن يكون // ضميرا ، وأن يكون غير ضمير[5] على ما سيأتي[6] . ٩٤

وقوله : مطابق للمبتدأ ، يريد إن كان مفرداً مذكراً كان هذا المتوسط على صيغة المفرد المذكر ، وكذلك المؤنث والمثنى والمجموع ، وكذلك لو كان[7] الأول متكلما أو مخاطبا أو غائبا كقولك : الزيدان[8] هما القائمان ، وإن الزينبات هن القائمات ، وكذلك : إنا نحن القائمون ، وإنكن أنتن القائمات .

---

(١) (اللفظية) ساقطة من بعض نسخ المتن .   (٢) سقط من ب ، ط : (قوله : وبعدها) .

(٣) وهي : باب (ظن) نحو : ظننته هو الكريم ، وباب (إن) نحو قوله تعالى : ﴿ إنه هو الغفور الودود ﴾ ، و (ما) الحجازية نحو : ما زيد هو القائم ، وباب (كان) نحو قوله تعالى : ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ .   ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٤ .

(٤) سقط من أ : (أن يكون) .

(٥) وهذا ظاهر مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ، وقد صرح ابن السراج بحرفيته بقوله : « ... فهذا الذي يسميه البصريون فصلا ، ويسميه الكوفيون عمادا ، وهو ملغي من الإعراب فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما » ا هـ .
أصول النحو ٢ / ١٢٩ . وينظر : سيبويه ١ / ٣٩٤ ، المقتضب ٤ / ١٠٣ .

(٦) سيذكره مفصلا في ص ٧٠٧ .

(٧) في ب ، حـ : (لو قدروا) ، وفي ط : (لو قدر) .

(٨) في جـ ، ط : (إن الزيدين) .

قوله : « وَيُسَمَّى فَصْلاً[1] لِيَفْصِلَ بَيْنَ كَوْنِهِ خَبراً وَنَعْتاً » .

ويسمى فصلا عند البصريين[3] لأنه فُصِلَ به[4] بين كون ما بعده خبرا ونعتا[5] ، لأنك إذا قلت : زيد المنطلق ، جاز أن يتوهم السامع أن (المنطلق) صفة فينتظر الخبر ، وجاز أن يفهم[6] أنه خبر ، فإذا قلت : زيد هو المنطلق ، تعين للخبر[7] .

فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت وعينته للخبر .

ويسميه الكوفيون عماداً[8] لأنه اعتمد عليه في هذا المعنى .

والفصل أخص ، إذ كل ما وضع للفصل قد[9] اعتمد به ، وليس كل[10] ما يعتمد به في شيء يكون فصلا ، فكان تسميته فصلا أولى لخصوصيته[11] .

---

(١) سقط من أ : (ويسمى فصلا) .

(٢) سقط من ب ، ج : (ليفصل بين كونه خبرا ونعتا) .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٩٤ : « هذا باب ما يكون فيه (هو) و (أنت) و (أنا) و (نحن) وأخواتهن فصلا ، اعلم أنهن لا يكون فصلا إلا في الفعل ، ولا يكون كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء ، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتدا ، إعلاما بأنه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه مما لابد له من أن يذكره للمحدث .... » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٣ ، ١٠٤ – أصول ابن السراج ٢ / ١٢٨ ، شرح الرضي ٢ / ٢٤ .

(٤) (به) زيادة من ب ، ج . (٥) في أ : (أو نعتا) .

(٦) في ط : (أن يتوهم) . (٧) في أ : (تعين الخبر) .

(٨) قال ابن السراج : « ... وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد ، وقال الفراء : أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت لأنك لو قلت : زيد العاقل ، لأشبه النعت ، فإذا قلت : زيد هو العاقل ، قطعت (هو) عن توهم النعت » ا هـ . أصول النحو ٢ / ١٢٩ .
وينظر قول الفراء في هذا الضمير في معاني القرآن ١ / ٥١ ، ٥٢ .
وينظر في المسألة : الإنصاف مسألة (١٠٠) ٢ / ٧٠٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨ – شرح الرضي ٢ / ٢٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ١١٠ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٦٢ – الأزهار الصافية ١ / ٤٤ ، المغني ٢ / ٤٩٦ .

(٩) في ب : (فقد) . (١٠) (كل) ساقطة من أ .

(١١) اختار المصنف قول البصريين وتبعه كثير من محققي المتأخرين .

وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو ....

قوله : « وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً[1] .... إلى آخره » .

لأنه إذا لم يكن معرفة لم يقع لبس[2] فلم يحتج إلى ما به الفصل ، إذ لا لبس[3] في : (زيد) منطلق) أنه خبر .

وإنما أجروا (أفعل من كذا)[4] مجرى المعرفة لما[5] كانت (من) فيه قائمة مقام (اللام) قربته[6] منها ، ولذلك لم يجمعوا بينهما[7] ، فلما أشبهه أُجْرِي مُجَراه ، وإلا فالقياس أن لا يكون الفصل فيه .[8] [9]

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٩٥ : « ... واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال و لم تدخله الألف واللام ، فضارع (زيدا) و (عمرا) نحو : خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها ، لو قلت : كان زيد هو منطلقا ، كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٤ ، أصول ابن السراج ٢ / ١٢٨ ، شرح الرضي ٢ / ٢٤ .

(٢) لأنه يتعين للخبرية . (٣) سقط من ج : (لبس) .

(٤) قال ابن السراج : « ... فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فنحو قولك : زيد هو العاقل ، وكان زيد هو العاقل . وأما ما الخبر فيه يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة وكان على لفظه فنحو قولك : حسبت زيدا هو خيرا منك ، وكان زيد هو خيرا منك » ا هـ . أصول النحو ٢ / ١٢٨

(٥) زاد في ط : (لأنه لما) .

(٦) في أ : (فقربته) .

(٧) أي في نحو : زيد الأفضل من عمرو .

(٨) لكونه نكرة .

(٩) أجاز المازني وقوع ضمير الفصل قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع دخول اللام عليه ، فأشبه المعرفة في نحو قوله تعالى : ﴿ ومكر أولئك هو يبور ﴾ ، و ﴿ أنه هو يبدئ ويعيد ﴾ .

قال ولا يجوز أن يقال : زيد هو قال ، لأن الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم لامتناع دخول اللام عليه .

وقد تبعه في هذا كل من الجرجاني ، والسهيلي ، وأبي البقاء العكبري ، والأنباري ، .... =

قوله : « وَلاَ مَوْضِعَ لَهُ[1] عِنْدَ الْخَلِيلِ » .

المعروف من قول الخليل أنه[2] لا موضع له من الإعراب[3] .

وبعض النحويين يزعم أن له موضعا من الإعراب[4] .

وهو يبنى[5] على أنه حرف أو ضمير ، فإن قلنا إنه حرف وضع للفصل ، فإنه[6] يتغير بتغير من المبتدأ له في المعنى كما تغيرت صيغة حرف الخطاب في قولك : ذَٰلِكَ ، وَذَٰلِكَ ، وَذَلِكُما[7] ، وذلِكُم ، وَذَلِكُنَ – وإن كانت حروفا[8] – وإذا كان حرفاً فلا موضع له من الإعراب كغيره من الحروف .

= ويحيى بن حمزة العلوي ، وابن الخباز .

قال العكبري (التبيان ٢ / ١٠٧٣) : « قوله تعالى : ﴿ ومكر أولئك ﴾ مبتدأ ، والخبر (يبور) ، و (هو) فصل أو توكيد » ا هـ .

وقال الأنباري (البيان ٢ / ٢٨٧) : « و ﴿ مكر أولئك ﴾ مبتدأ ، وخبره (يبور) و (هو) فصل بين المبتدأ وخبره ، وقد قدمنا أن الفصل يجوز أن يدخل بين المبتدأ والخبر إذ كان فعلا مضارعا ، و (يبور) فعل مضارع فجاز أن يدخل الفصل بينهما » ا هـ .

وقال العلوي (شرح الكافية ١ / ٤٦) : « ونحو الفعل المضارع في مثل قولك : زيد هو يقول ذاك ، وإن عمرا هو يذهب ، فالفعل مضارع المعرفة من جهة امتناع دخول اللام عليه كما امتنعت في أفعل التفضيل » ا هـ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٥ – وفي قول المازني – المغني ٢ / ٤٩٤ – وفيه قول الجرجاني والسهيلي وابن الخباز .

(١) زاد في أ : (من الإعراب) وليست في المتن .

(٢)(أنه) مكررة في ب ، وهو سهو .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٩٧ : « ... وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوا ، لأن (هو) بمنزلة (أبوه) ، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس) وإنما قياسها أن تكون بمنزلة (كأنما) و (إنما) ... » ا هـ .

وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٣ – أصول ابن السراج ٢ / ١٢٩ – الإنصاف مسألة (١٠٠) ٢ / ٧٠٦ – شرح الرضي ٢ / ٢٦ ، ٢٧ – المغني ٢ / ٤٩٦ – شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩ – الارتشاف ١ / ٣٢٤ .

(٤) هذا قول الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين ، وسيذكر مفصلا في الصفحة التالية .

(٥) في ج : (وهو تبني) .

(٦) فإنه زيادة من ج .

(٧) في أ : « (وذاك وذاكما) .

(٨) سقط من أ : (وإن كانت حروفا) .

....

والذي يبين أنه حرف : أنه لو وقع اسما - وقد وقع مركبا[1] - فلابد أن يكون موضعه موضع إعراب كالضمائر كلها ، ولو كان موضعه موضع إعراب لم يَخْلُ إما أن يكون تابعا أو مستقلا ، وكلاهما[2] غير مستقيم .

أما التبعية فلأنه[3] لو كان تابعا[4] لاختلف باختلاف المتبوع ، وهو لا يختلف .

ولو كان مستقلا لوجب أن يكون مبتدأ ، ولا يستقيم لأن ما بعده يكون منصوبا نحو[5] : كان زيد هو المنطلق ، ولو كان مبتدأ تعين رفع ما بعده بالخبر[6] .

وأما بعض النحويينم فيقول : هو ضمير له موضع من الإعراب[7] ، ويختار مما تقدم أن يكون تابعا ، ويجب عن قولهم // : (لو كان تابعا لاختلف باختلاف المتبوع)[8] بقوله : إن[9] ذلك مخصوص بغير التأكيد بالضمائر ، وأما التأكيد

٩٥

(١) أي : في ضمن المركب .
(٢) في أ : (وكليهما) وهو تحريف .
(٣) في أ : (فإنه) .
(٤) في ب ، ج : (تبعا) .
(٥) في ج ، ط : (كقولك) .
(٦) ظاهر هذا أن المصنف يقول برأي الخليل ومن تبعه . لكن العلوي قد ذكر في شرحه للكافية أن المصنف لم يقطع بحرفيته ولا باسميته . ينظر : الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٤٨ .
(٧) هذا قول الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين .
قال ابن هشام : « ... وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده . وقال الفراء : بحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي (ظن) نصب ، وبين معمولي (كان) رفع - عند الفراء - ونصب - عند الكسائي - وبين معمولي (إن) بالعكس » ا هـ . المغني ٢ / ٤٩٧ - شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٥١ - الإنصاف مسألة (١٠٠) ٢ / ٧٠٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٦ ، ٢٧ .
وقال العلوي في شرح الكافية ١ / ٤٨ : « ... فأما الشيخ فقد ضجع في شرحه للأم ولم يقطع بحرفيته لا باسميته ، وفي شرحه لكتاب المفصل للزمخشري اختار كونه اسما » ا هـ .
(٨) هذا قوله في الصفحة السابقة .
(٩) في نسخ الشرح : (بأن) و (قوله) ساقطة .

بالضمائر فلا يكون في غير هذا الباب إلا بصيغة الضمير المرفوع وإن اختلف المتبوع كقولك : مررت بك أنت ، وبه هو ، وبنا نحن[1] ، وكذلك ما أشبهه .

وإذا كان كذلك فلا يستبعد أن يكون تابعا على ذلك النحو مع ظهور صيغته في الضمائر واختلافها باختلاف ما تقدم عليها[2] .

قوله : « وَبَعْضُ الْعَرَبِ[3] يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ »[4] .

هذا واضح ، فيكون قد أخبر[5] عن الاسم الأول بالجملة الابتدائية – وهو الضمير وما نسب إليه – فيقول : كان زيد هو المنطلق ، وعليه ما نقل في غير السبعة : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمُونَ ﴾[6] وشبهه .

* * *

(١) في ط : (وبه وهو ، وبنا ونحن) بزيادة الواو ، وما أثبته أوجه .

(٢) ظاهر هذا أن المنصف يقول برأي الكسائي والفراء ، وقد تقدم أنه يقول برأي الخليل ويمكن أن يحملا على أنه لم يقطع في المسألة بقول واحد ، وهو ما نص عليه العلوي في شرحه للكافية ، ونقلته عنه آنفاً . ينظر الهامش رقم (٦) ، (٧) من الصفحة السابقة .

(٣) في سيبويه ١ / ٣٩٥ : « ... وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها – في هذا الباب – اسما مبتدأ وما بعده مبني عليه ، فكأنه يقول : أظن زيدا أبوه خير منه ، ووجدت عمرا أخوه خير منه ، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا ، هو خير منك ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٤ / ١٠٥ – الأزهار الصافية ١ / ٥٠ .

(٤) سقط من ب ، حـ : (وما بعده خبر) وفي ط : (خبره) .

(٥) في ب ، حـ : (أخبرت) .

(٦) قال تعالى : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ الآية ٧٦ / الزخرف . قال الفراء (معاني القرآن) ٣ / ٩٣ : « ... جعلت (هم) هاهنا عمادا فنصب (الظالمين) ، ومن جعلها اسما رفع ، وهي في قراءة عبد الله ﴿ ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ » ا هـ . وفي البحر المحيط ٨ / ٢٧ : « ... وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان : (الظالمون) بالرفع على أنهم خبر (هم) و (هم) مبتدأ . وذكر أبو عمر الجرمي أن لغة تميم جعل ما هو فصل – عند غيرهم – مبتدأ ، ويرفعون ما بعده على الخبر . وقال أبو زيد : سمعتهم يقرأون : ﴿ تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا ﴾ يعني برفع (خير) و (أعظم) . وقال قيس بن ذريح :

نحن إلى ليلي وأنت تركتها   وكنت عليها بالملا أنت أقدر » ا هـ

وينظر : سيبويه ١ / ٩٥ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ .

ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ

وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرُ غِائِبٍ – يُسَمَّى ضَمِيْر الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ – يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ

قوله : « وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيْرُ غَائِبٍ – يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ – يُفْسِّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ »[1] .

هذا الضمير على خلاف باب[2] الضمائر[3] .

وإنما وضعوه لغرض التعظيم في القصة ، لأن ذكر الشيء مبهماً ثم يفسر[4] أوقع في النفس من ذكره مفسراً من أول الأمر ، فقدروا لذلك الحديث المعهود في الذهن ، ثم أضمروه[5] لهذا الغرض ، وجعلوه غائباً لأنه للغائب على التحقيق[6] .

وسماه النحويون ضمير الشأن والقصة[7] لأنه في التحقيق إضمار لهما ، فأضافوه[8] إلى ما هو ضمير[9] له ، كما تقول – في[10] : (زيد ضربته) – الهاء ضمير (زيد) .

والتزموا تفسيره ثانياً[11] بالجملة لأنها المرادة بالإضمار فلا يستقيم تفسيره إلا بها .

---

(١) لم يثبت في حـ قوله : (يفسر بالجملة بعده) . (٢) (باب) ساقطة من جـ .

(٣) وإنما كان ذلك من جهة أن الضمائر لا تضمر إلا وقد عرفت ، وأيضا فإنه لا يكون إلا بصيغة الغائب ، متصلا ، وأن مفسره لا يكون إلا جملة ، وأنه لا يتبع بتابع ، ولا يعمل فيه إلا الابتداء . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧ – الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٥١ – المغني ٢ / ٤٩٠ .

(٤) في جـ : (مفسرا) . (٥) في أ : (أضمروا) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٢٧ : « ... وهذا الضمير كأنه راجع – في الحقيقة – إلى المسئول عنه بسؤال مقدر ، تقول مثلا : هو الأمير مقبل ، كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمير ، فيسأل : ما الشأن والقصة ؟ فقلت : هو الأمير مقبل ، أي : الشأن هذا ... » ا هـ .

(٧) هذه تسمية البصريين ، أما الكوفيون فهو عندهم (ضمير المجهول) : قال الزمخشري : « ويقدمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشأن والقصة ، وهو المجهول عند الكوفيين » ا هـ . المفصل ص ١٣٣ . وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١١٤ . شرح الرضي ٢ / ٢٨ .

(٨) في جـ : (إضمار لها وأضافوه) . (٩) سقط من ب : (ضمير) .

(١٠) سقط من أ : (في) . (١١) سقط من ب ، جـ ، ط : (ثانيا) .

وَيَكُونُ مُتَّصِلاً وَمُنْفَصِلاً[1] ، مُسْتَتِراً وَبَارِزاً عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، وَحَذْفُهُ مَنْصُوباً ضَعِيفٌ ....

قوله : « وَيَكُونُ مُتَّصِلاً وَمُنْفَصِلاً ، مُسْتَتِراً وَبَارِزاً عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ » .

فاعتبر فيه قياس باب الضمائر ، فإذا وقع مبتدأ وجب أن يكون مرفوعا منفصلاً كقولك : هو زيد قائم[2] .

وإذا[3] وقع فاعلا وجب أن يكون مستتراً لأنه ضمير مفرد غائب في فعل فلا يكون إلا ليستتر كقولك[4] : كان زيد قائم ، وليس زيد قائم[5] ، كما تقول : زيد ضرب ، ولا يكون[6] ضمير الفاعل - في مثل ذلك - إلا مستترا .

وإذا وقع منصوبا فلابد أن يكون بارزا ، إذ لا يستتر المنصوب كقولك : إنه زيد قائم[7] .

قوله : « وَحَذْفُهُ مَنْصُوباً ضَعِيفٌ » .

يعني في مقل قول الشاعر[8] :

[٢٥] إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوماً   يَلْقَ فِيْهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

---

(١) في بعض نسخ المتن : (منفصلا ومتصلا) وكذا في الرضي ٢ / ٢٧ .

(٢) ومثله قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ الآية الأولى / الإخلاص .

(٣) في ط : (فإذا) .   (٤) في ب : (في قولك) ، وفي ط : (لقولك) .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٣٥ ، ٣٦ - المقتضب ٤ / ٩٩ - ١٠٠ ، ٢ / ١٤٢

(٦) في ج ، ط : (فلا يكون) .

(٧) في المقتضب ٢ / ١٤٢ : « ... فمن ذلك قولك : إنه عبد الله منطلق ، وكان زيد خير منك ، لأن المعنى : إن الحديث أو إن الأمر عبد الله منطلق ، وكان الحديث زيد خير منك ... » اه . وينظر سيبويه ١ / ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٠٠ .

(٨) هو الأخطل التغلبي - واسمه غياث بن غوث - وليس في ديوانه .

٢٥= - البيت من الخفيف ، وهو في الجمل للزجاجي ص ٢٢١ - ضرائر الشعر لابن القزاز ص ٢٣١ - الحلل لابن السيد ص ٢٨٧ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٥ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٦٤ - شرح ابن يعيش ٣ / ١١٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٩ - المغني ١ / ٣٧ ، ٢ / ٥٨٩ - الأزهار الصافية ١ / ٥٣ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٥٠ - المقرب ١ / ١٠٩ ، ٢٧٧ خزانة الأدب ١ / ٢١٩ ، ٢ / ٤٦٣ ، ٤ / ٤٦ ، ٤ / ١٢ ، ٣٨٠ - الهمع ١ / ١٣٦ .

....

وفي قوله[1] :

[٢٦] إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي[2] بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

وإنما ضعف من حيث كان حذفا لضمير مرادٍ[3] لا دليل عليه[4] .

= والشاهد في البيت قوله : (إن من يدخل ...) حيث حذف ضمير الشأن للضرورة وكان حق الكلام أن يقول : (إنه من يدخل) ، والجملة الشرطية بعدها خبرها ، وإنما لم يجعل (من) اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل فيه ما قبله . قال المصنف : « لما يؤدي إليه من دخول (إن على الشرط) » ا هـ . شرح الوافية ٢ / ٣٦٥ (الكنيسة) : متعبد النصارى ، وأصله متعبد اليهود معرب (كنشت) بالفارسية .

قال ابن السيد : « هذا البيت للأخطل وكان نصرانيا فلذلك ذكر الكنيسة » ا هـ .

ينظر الحلل شرح الجمل ص ٢٨٧ - خزانة الأدب ١ / ٢١٩

(الجآذر) : جمع (جؤذر) ولد البقر الوحشي ، استعارة للفتيات الملاح من النصارى .

(الظباء) : جمع (ظبية) والمقصود أيضا نساء النصارى على سبيل الاستعارة .

(١) هو الأعشي ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها قيسا أبا الأشعث بن قيس الكندي بن معديكرب ، صحابيا جليلا وفد على الرسول ﷺ سنة عشر وأسلم .

٢٦= البيت من الخفيف وهو في سيبويه ١ / ٤٣٩ - الإيضاح للفارسي ص ٢٢ الإنصاف ١ / ١٨٠ - البيان للأنباري ٢ / ١٤٦ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٥ - شرح المفصل ٣ / ١١٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٩ - شواهد ابن السيرافي ٢ / ٩٥ - ضرائر الشعر لابن القزاز ص ٢٣٠ - المغني ٢ / ٦٠٥ - الأزهار الصافة ١ / ٥٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٦٥ - خزانة الأدب ٢ / ٤٦٣ ، ٣ / ٣٥٤ ، ٤ / ٣٨٠ - الأعلم على سيبويه ١ / ٤٣٩ .

والشاهد في البيت قوله : (إن من لام ...) حيث حذف ضمير الشأن ، وهو اسم (إن) على سبيل الضرورة الشعرية ، قال سيبويه ١ / ٤٣٩ : « ... فإن لم تضمر فالكلام على ما ذكرنا ، وقد جاء في الشعر : إن من يأتني آته ، قال الأعشي :

إن من لامِ في بني بنت حَسَّا ن ألمه وأعصه في الخطوب » ا هـ

ورواية الديوان ص ٣٣٣ - ٣٣٥ .

من يلمني على بني بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت وليس مما نحن فيه .

(حسان) : أحد تبابعة اليمن . خزانة الأدب ٢ / ٤٦٥ .

(٢) سقط من ط : (بني) . (٣) سقط من ب : (لضمير مراد) .

(٤) زاد الرضي في هذه العلة : « ... إذا الخبر مستقل ليس فيه ضمير ربط » اهـ شرح الرضي ٢٨/٢ .

قوله : « إِلاَّ مَعَ (أَنَّ) إِذَا خُفِّفَتْ فَإِنَّهُ لاَزِمٌ » .

يعني : حذفه منصوبا لازم في (أن) إذا خففت[1] كقوله تعالى[2] : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[3] .

وإنما التزموا ذلك لأن قد ثبت أن (إِنَّ) - المكسورة - إذا خففت جاز إعمالها كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ[4] أَعْمَالَهُم ﴾[5] مع كونها أبعد عن شبه الفعل من المفتوحة ، فـ (أَنْ) بجواز // العمل أجدر .

٩٦

---

(١) سقط من أ ، ب قوله : (في أن إذا خففت) . وسقط من جـ قوله : (يعني حذفه منصوبا لازم في أن إذا خففت) .

(٢) (تعالى) غير مثبته في أ .

(٣) من الآية ١٠ / يونس عليه السلام .

وهذه القراءة هي قراءة الجمهور ، قال سيبويه ١ / ٤٨٠ : « ... وأما قوله عز وجل : ﴿ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ ، وآخر قولهم أن لا إلـٰه إلا الله ، فعلى قوله : أنه لا إلـٰه إلا الله ، وعلى : أنه الحمد لله » ا هـ .

وقرأ عكرمة ومجاهد وقتادة وابن يعمر وبلال بن أبي بردة وأبو مجلز وأبو حيوة وابن محيصن ويعقوب : (أن الحمد) بالتشديد ونصب (الحمد) . البحر المحيط ٥ / ١٢٧

وينظر : سيبويه ٢/٢٢٨ - المقتضب ٢/٣٥٨ - الكشاف ٢/٢٢٧ - التبيان ٢/٦٦٦ ، ٦٦٧ .

(٤) (ربك أعمالهم) زيادة من ط .

(٥) من الآية ١١١ / هود .

وهذه قراءة نافع وابن كثير . قال العكبري : « ويقرأ بالتخفيف والنصب وهو جيد » ا هـ . ونسبها المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٦٧ إلى الحرميين وأبي بكر - يعني : نافع وابن كثير . وحجة من أعملها مخففة أنه حملها على الفعل في العمل لشبهها به ، والفعل يعمل تاما وناقصا نحو : لم يكن ، ولم يكُ .

وينظر : الحجة لابن خالويه ص ١٩٠ ، ١٩١ ، البيان للأنباري ٢ / ٢٩ - التبيان للعكبري ٢ / ٧١٦ - الكشاف ٢ / ٢٩٥ - البحر المحيط ٥ / ٢٦٦ الإتحاف ص ٢٦٠ - تحبير التيسير ص ١٢٣ .

وقال الفراء في توجيه هذه القراءة : « ... وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كلا) بـ (ليوفينهم) ، وقالوا : كأننا قلنا : وإن ليوفينهم كلا . وهو وجه لا أشتهيه لأن اللام إنما يقع =

....

ولم يأت إعمالها في الملفوظ[1] به[2] بعدها ، فلا يقال : علمت أَنْ زيداً قائم ، ولكن : إنْ زَيْدٌ[3] ، بالرفع فقدروا لذلك ضمير الشأن معمولا لـ (أن)[4] محذوفاً تخفيفاً ، لأن الموضع موضع خفة[5] ، لئلا يكون[6] لـ (إنْ) المخففة على (أنْ) المخففة مزية في العمل[7] .

* * *

= الفعل الذي بعدها على شيء قبله ، فلو رفعت (كل) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول : إنْ زيد لقائم ، ولا يصلح أن تقول : إن زيدا لأضرب ، لأن تأويلها كقولك : ما زيدا إلا أضرب ، فهذا خطأ في (إلا) وفي اللام » ا هـ . معاني القرآن ٢ / ٢٩

وقد ذكر سيبويه أن هذه قراءة أهل المدينة .

ينظر : سيبويه ١ / ٢٨٣ ، ٤٥٦ - المقتضب ٢ / ٣٥٨ - حجة ابن زنجلة ص ٣٥٠ - مشكل ابن قتيبة ص ٣٧٤ - الكشف لمكي ١ / ٥٣٦ - مجمع البيان للطبرسي ٥ / ١٩٦ .

(١) في ط : (من الملفوظ) .

(٢) سقط من جـ : (به) .

(٣) زاد في أ : (قائم) والسياق لا يتطلبه .

(٤) سقط من جـ : (لأن) .

(٥) في ط : (تخفيف) .

(٦) في أ : (يكن) بالجزم ولا وجه لصحته .

(٧) ذكر المنصف مثل هذه العلة في شرح الوافية ٢ / ٣٦٦ بقوله : « ... وقد التزموا حذفه مع (أن) المفتوحة إذا خففت لأنهم لو لم يقدروا ذلك لكان للمخففة المكسورة على المخففة المفتوحة مزية في العمل ، والمفتوحة أقرب إلى الفعل » ا هـ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩ ، الأزهار الصافية ١ / ٥٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٥٠ - مبسوط الأحكام ورقة ٣٢٠ - الهادية للأردبيلي ص ١٨٨ .

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ ....

قوله : « [1] أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ » .

إنما[2] بنيت أسماء الإشارة إما لأن وضعها بالأصالة وضع الحروف أيضاً[3] نحو : ذا ، وتا ، وتي ، ثم حملت بقيتها عليها لأنها من باب واحد[4] .

وإما لاحتياجها في وضعها إلى ما تبين[5] به من[6] قرينة الإشارة[7] ، فأشبهت بذلك الحرف[8] .

وقوله : ما وضع لمشار إليه[9] ، هذا الحد وإن ذكر فيه لفظ (المشار إليه) فليس من قبيل قولك : العِلمُ ما أوجب لمحله كونه عالما ، لأن (العَالِمَ) متوقف على (العِلْمِ) ، فإذَا حُدَّ به (العِلْمُ) ، كان دوراً ، لأن المحدود - ها هنا - ما سمي بأسماء الإشارة في اصطلاح النحويين ، ولم تجهل الإشارة اللغوية ولا المشار إليه لغة ، فإذا ذكر في الحد ذلك[10] فلا دور ، إذ لا يتوقف ذلك على المحدود ولا يتوقف[11] المحدود عليه ، إذ قد تعرف الإشارة اللغوية ولا تعرف أسماء الإشارة في الاصطلاح[12] .

---

(١) سقط من أ ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) زاد في ج : (قوله إنما) .

(٣) إشارة إلى أنه قد تقدمت هذه العلة في المضمرات ص ٦٧٤ .

(٤) فتكون مشابهة لمبني الأصل على ما تقدم ذكره في أول المبنيات ص ٦٧١ .

(٥) في ط : (تتبين) .

(٦) (به) زيادة يستقيم بإثباتها السياق .

(٧) وهي القرينة الرافعة لإبهامها وهي : إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وذلك أن الإشارة معنى من المعاني كالاستفهام والتمني والترجي ، والموضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف ، فكان حقها أن يوضع لها حرف كغيرها من المعاني ، فلما استفيد منها معنى الإشارة علم أن لها حروفا تضمنتها هذه الأسماء وإن لم ينطق بها ، فبنيت كما بني : من ، وكم ، وغيرها .
ينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٦ - شرح الرضى ٢ / ٣٠ - التوضيح ١ / ٣١ .

(٨) في ب : (الحروف) .

(٩) سقطت هذه العبارة من ج .

(١٠) سقط من ط : (لذلك) .

(١١) سقط من ح: (ذلك على المحدود ولا يتوقف).

(١٢) ينظر ما عقب به الرضي على هذا في شرحه ٢/٣٠ ، وكذا ما ذكره العلوي في شرحه ٨١/١ ، ٨٢ .

وَهِيَ : ذَا ، لِلْمُذَكَّرِ . وَلِمُثَنَّاهُ : ذَانِ ، وَذَيْنِ . وَلِلْمُؤَنَّثِ : تَا ، وَتِي ، وَذِي ، وَته ، وَذه ، وَتهي ، وَذِهِي[1] . وَلِمُثَنَّاهُ : تَانِ ، وَتَيْنِ . وَلِجَمْعِهِمَا أُولاَءِ ، مَدًّا وَقَصْرًا . وَيَلْحَقُهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ ....

والمشار إليه في المعنى العقلي[2] على ست أضرب : مذكر ومؤنث ، وكل واحد منهما : مفرد ومثنى ومجموع ، إلا أن العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث مشتركا ، فصارت الألفاظ[3] خمسة ، أربعة نصوص ، وواحد مشترك[4] .

ثم من[5] هذه الخمسة ما ليس له مرادف كـ : ذَا ، وَذَانِ ، وَتَانِ[6] .

ومنها ما له مرادف كلفظ المفرد المؤنث ، فإنك تقول : تَا ، وَتِي ، وَذِي ، وَتِهِ ، وَذُه[7] ، وَتِي ، وَذِهِي[8] .

وحرف التنبيه الذي يلحق بأوائلها ليس في الحقيقة منها ، وإنما هو – في الحقيقة[9] – حرف جيء به للتنبيه[10] على المشار إليه قبل لفظه[11] ، كما جيء به للتنبيه في النِسْبِ الإسنادية كقولك : ها زيد قائم ، وها إن زيدا قائم .

---

(١) سقط من بعض نسخ المتن : (تهي وذهي) .

(٢) (العقلي) زيادة من ط .

(٣) سقط من أ : (الألفاظ) .

(٤) هذا معنى قول المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٦٨ : « ... وأنها خمسة ألفاظ لستة معان ، لأن المشار إليه إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث ، أو مثنى فيهما ، أو مجموع فيهما ، وضعف منها أربع نصوص ، ووضع اسم الجمع مشتركا بين جمع المذكر والمؤنث وهو (وأولاء) ا هـ

(٥) في جـ : (ومن) .

(٦) في جـ : (وتان وذان) .

(٧) في سيبويه ٢ / ٤٤ : « ... وأما (ذه) اسم رجل فإنك تقول : هذا ذه ، والهاء بدل من الياء في قولك : ذي أمة الله ، كما أن ميم (فم) بدل من الواو » ا هـ .

(٨) هذه الياء ليست من حروف الكلمة وإنما هي لبيان الهاء . ينظر سيبويه ٢ / ٤٤ .

(٩) سقط من جـ ، ط : (في الحقيقة) .

(١٠) سقط من أ : (للتنبيه) وفي جـ : (على التنبيه) .

(١١) قال المصنف في باب (حروف التنبيه) ص ٩٨٥ : ... وإنما اختصت أسماء الإشارة بالتنبيه لما علم من أن شرط دلالتها قيام قرينة الإشارة ، فقد تفوت المخاطب قرينة الإشارة على تقدير الغفلة ، فقصدوا إلى التنبيه فيها ليحصل ذلك بخلاف غيرها من الأسماء ، فإنها لا تفتقر إلى مثل ذلك » اهـ .. وينظر : سيبويه ٣٧٩/١ – شرح الوافية ٦٥٣/٢ – شرح الرضي ٣٢/٢ ، ٣٨٠ .

وَيَتَّصِلُ بِهَا الْخِطَابِ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ فَتَكُونُ خَمْسَةً وَعِشْرِيْنَ ، وَهِيَ : ذَاكَ إِلَى ذَاكُنَّ ، وَذَانِكَ إِلَى ذَانِكُنَّ ، وَكَذَٰلِكَ الْبَوَاقِي ....

وما يتصل باسم الإشارة من الكاف وأخواتها حروف خطاب[1] .

والمخاطب – باعتبار المعنى – لا يزيد أيضًا على ستة كالمضمر ، واحد مشترك بين المذكر والمؤنث – وهو المثنى – ، ويبقى[2] خمسة ألفاظ ، أربعة نصوص وواحد مشترك .

وهذه الحروف إنما يجيء بها تنبيها على حال من تخاطبه ، فاجعل اسم الإشارة لما تشير إليه أولاً على طبقه من مفرد[3] ومجموع ، مذكر أو مؤنث[4] ، ثم اجعل[5] حرف الخطاب بعدها على حسب من تخاطبه في ذلك .

فإذا أشرت إلى واحد مذكر وخاطبت مثله قلت : ذَاكَ .

وإن خاطبت مؤنثا قلت : ذَاكِ ، ثم : ذَاكُمَا ، ثم : ذَاكُمْ ، ثم : ذَاكُنَّ .

٩٧ فهذا // خمسة مع المفرد المذكر ، ومثلها مع الأربعة البواقي فتكون خمسة وعشرين لفظا لستة وثلاثين معنى ، لأن المعانى[6] ستة في ستة ، والألفاظ خمسة في خمسة ، وهي : ذَاكَ إلى ذَاكُنَّ ، وَتاكِ إلى تَاكُنَّ ، وَذَانِكَ إلى ذَانِكُنَّ ، وَتانِكِ إلى تَانِكُنَّ ، وأُولئِكَ إلى أُولاَئِكُنَّ .

فهذا بيان الخمسة والعشرين ، لأن كل واحد منها لخمسة ، وقد ثبت[7] أن كل خمسة منها لستة معان ، ولكن لما كان في كل خمسة واحد مشترك وجب أن تكون الستة والثلاثون خمسة وعشرين ، ينقص أحد[8] عشر ، لأن الواحد من أحد الطرفين ينقص لأجل نقصه من[9] مقابله ستة ، ثم ينقص لأجل نقص السادس من الجانب الآخر خمسة من مقابله ، فتكون أحد عشر .

---

(١) في ب ، ط : (حروف للخطاب) .

(٢) في حـ : (تبقى) ، وفي ط : (بقى) .

(٣) في نسخ الشرح : (ومن مؤنث) .

(٤) في جـ : (مؤنث أو مذكر) .

(٥) في ب : (ثم تجعل) .

(٦) (لأن المعنى) في ط .

(٧) في جـ : (بنيت) .

(٨) في أ : (إحدى) وهو سهو من الناسخ .

(٩) سقط من أ : (نقصه من) ، ومن ب : (من) .

وَيُقَالُ : (ذَا) لِلْقَرِيبِ ، وَ (ذَٰلِكَ) لِلْبَعِيدِ ، وَ (ذَاكَ) لِلْمُتَوَسِّطِ . وَ (تِلْكَ) وَ (ذَانِّكَ) ، وَ (تَانِّكَ) - مُشَدَّدَتَيْنِ - وَ (أُولَالِكَ) مثل (ذلك)

قوله : « وَيقُالُ : (ذَا) لِلْقَرِيبِ ... إلى آخره » .

يزعم كثير من النحويين أن (ذَا) للقريب ، و (ذلك) للبعيد ، و (ذاك) للمتوسط[١] ، ثم يجعل (تلك) بمثابة[٢] (ذلك)[٣] ، و (ذَانِّك) و (تانِّك) المشددتين - بمنزلة (ذلك)[٤] ، و (أولالك) - في الجمع - بمنزلة (ذلك)

أما ما هو بمنزلة « (ذا) فواضح ، وهو ما ذكرناه أولا[٥] .

وأما ما هو بمنزلة (ذاك) فواضح أيضا ، وهو الإتيان بها مع كاف الخطاب من غير زيادة .

وإنما وقع الإشكال فيما هو مثل (ذلك) - الذي[٦] للبعيد - في المؤنث والمثنى والمجموع ، فنعرض لبيانه[٧] .

---

(١) يرى المصنف أن أحوال المشار إليه - من القرب والبعد - يعتريها كثير من التأويل فلم يقطع - هنا - وكذا في شرح الوافية بقول النحويين بأنها تأتي على ثلاثة أحوال . قال الرضي ٢ / ٣٣ : « ... لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي القرب ممن أسماء الإشارة في موضع ذي البعد منها ، وبالعكس لضرب من التأويل - كما ذكرنا - خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد ، فلم يأخذه مذهبا و لم يقطع به ، بل أحاله على غيره فقال : (ويقال ذا للقريب) يعني : لم يتحقق ذلك عندى » ا هـ . وعبارة المصنف في هذا الشرح صريحة ، وكذا في شرح الوافية حيث قال ٢ / ٣٧٠ « ... إن بعض النحويين يزعم أن (ذا) موضوع للقريب ، و (ذاك) للمتوسط و (ذلك للبعيد) اهـ . وما ذهب إليه المصنف هو قول الزمخشري في مفصله ص ١٤١ حيث أشار صراحة إلى هذا المعنى بقوله : « ... وقولهم (ذلك) هو (ذاك) زيدت فيه اللام ، وفرق بين (ذا) و (ذاك) و (ذلك) فقيل : الأول للقريب والثاني للمتوسط والثالث للبعيد » أ هـ . وينظر سيبويه ١ / ٢٥٦ - المقتضب ٤ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ - أصول ابن السراج . ٢ / ١٣١ - فصول ابن معط ص ٢٣٠ - شرح المقدمة لابن بابشاذ ١ / ١٦٦ المرتجل ص ٣٠٢ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ - شرح الكافية الشافية ١ / ٧٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٣ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٣٥ - الأزهار الصافية ١ / ٩٥ .

(٢) في أ : (بماية) وهو تحريف .

(٣) أي في الإشارة للمؤنث .

(٤) أي : في الاشارة للمثنى .

(٥) ينظر ص ٧١٦ .

(٦) زااد في ب : (هو) .

(٧) أي : بماذ كره من قول النحويين في هذه الصفحة .

وَأَمَّا (ثَمَّ) وَ (هِنَّا) وَ (هُنَّا) فَلِلْمَكَانِ خاصَّةً .

قوله[1] « وَأَمَّا[2] (ثَمَّ) وَ (هِنَّا)[3] وَ (هُنَّا)[4] فللمكان خاصة »[5] .

يعني أنه قد وضع للإشارة لفظ آخر يختص بالمكان وهو قولهم : هِنَّا ، وَهُنَّا ثَمَّ - فـ (هُنَّا) للقريب[6] ، و (هِنَّا) و (ثَمَّ) للبعيد[7] .

* * *

---

(١) في ح : (قال) ، وفي ط : (ثم قال) .

(٢) (أما) ساقطة من نسخ الشرح وكذا من بغض نسخ المتن .

(٣) بضم الهاء وتخفيف النون .

(٤) بفتح الهاء وتشديد النون ، وهذا هو الأفصح . وجاء بكسر الهاء أيضا .

(٥) أما ما عداها من أسماء الإشارة - سابقة الذكر - فهي صالحة لكل مشار إليه ، مكانا كان أو غيره . ينظر شرح الرضي ٢ / ٣٤ .

(٦) قال العلوي في شرحه : « ... فإن كان قريبا قيل فيه : هنا ، وها هنا .
وإن كان متوسطا قيل فيه : هناك ، وها هناك . وإن كان بعيدا قيل فيه : هنالك ؛ كما قيل : ذلك وتالك » ا هـ . الأزهار الصافية ١ / ٩٨ .
وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١٣٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٤ ، ٣٥ .

(٧) قال ابن مالك : « ... ويشار أيضا إلى المكان البغيد بـ (ثم) و (هنا) و (هنا) كما يشار إليه بـ (هنالك) . وقد يقال : هناك وهناك . وقد يقال : هنت ، موضع (هنا) ... » ا هـ شرح التسهيل ١ / ٢٨١ - شرح الكافية الشافية ١ / ٧١ .
وينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ - البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي ص ٥٦ .

المَوْصُول

المَوْصُولُ مَا لاَ يَتِمُّ جُزْءاً إلاَّ بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ ....

قوله[1] : « المَوْصُولُ »[2] . إنما بنيت الأسماء الموصولة[3] إما لأن فيها ما وضع وضع[4] الحروف نحو : مَا ، وَمنْ ، واللاَّم ، ثم[5] حملت البواقي عليها لأنها من باب واحد .

وإما لاحتياجها في تمامها جزءا إلى صلة وعائد[6] ، فأشبهت بذلك الحرف لاحتياجه إلى متعلقه . وإما لشبه (الذي) بلام التعريف[7] من حيث إن وضعها لتكون الجملة هي عليها[8] معرفة كما أن وضع اللام ليكون الاسم الداخل هو عليه معرفة ، فلما كانت للتعريف مثل اللام بنيت ، ثم جرت الموصولات كلها[9] هذا المجرى وإن امتنع بعضها من جريه صفة لما أشبهت (الذي) في كونها معرفة وكونها موصولة .

وقوله – في حده – : « مَا لاَ يَتِمُّ جُزْءاً بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ »[10] .

قال[11] : وليس ذلك كقولك : العَالِمُ من قام به العِلْمُ ، لأن المراد حد

---

(١) سقط من ب ، جـ : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) زاد في جـ : (ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد) وستأتي بعد .

(٣) في ب : (الموصولات) . (٤) في ط : (موضع) .

(٥) سقط من أ : (ثم) .

(٦) وهذا الوجه هو ما عبر عنه ابن مالك ومن بعده بالشبه الافتقاري ، وذلك قوله : (... وكافتقار أصلا) ، قال المرادي : « وحقيقته أن يكون الاسم مفتقرًا إلى جملة على سبيل اللزوم كافتقار (الذي) – ونحوها من الموصولات – إلى جملة ، فإن لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها لم يكن سببا للبناء لأنه [illegible] لازم » ا هـ . شرح الألفية للمرادي ١ / ٥٤ . وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩ .

(٧) في أ : (المعرفة) .

(٨) في جـ : (عليه). (٩) سقط من أ : (كلها) .

(١٠) تقدمت هذه العبارة مع شرحها في جـ على العبارة التي قبلها ، وهو اضطراب من الناسخ . وإنما انتصب (جزءا) لأنه خبر (يتم) لتضمنه معنى (يصير) ، قال الرضي « وذلك أن الأفعال الناقصة لا حصر لها » ا هـ ٢ / ٣٥ . والمراد بالجزء التام : ما لا يحتاج في كونه جزءا إلى انضمام أمر آخر معه كالمبتدأ أو الخبر والفاعل والمفعول وغيرها . لكنه أراد بالموصول : هو الذي لو أردت أن تجعله جزءا لجملة لم يمكن إلا بصلة وعائد . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٥ ، الفوائد الضيائية ٣ / ٤٦٠ .

(١١) سقط من ط : (قال) .

الموصول في الاصطلاح لا حد الموصول في اللغة[1] .

ولو جعلت موضع قولك (بصلة) قولك : (بجملة) لارتفع[2] الإشكال ، ولكنه جرى في ذلك[3] على الاصطلاح في تسميتها (صلة) ، ولذلك فسر الصلة ليرتفع الإشكال[4] .

وهو أولى من قول من يقول[5] : (ما لا يتم اسما) ، فإن (الذي) بانفراده اسم ، ولكنه لا يكون أحد // جزئي الجملة إلا بجملة وعائد . ٩٨

وقوله[6] : وعائد ، لأن من الأسماء ما لا يتم بجملة وليس بموصول في الاصطلاح كـ (حَيْثُ) و (إذا) و (إذ) وما أشبهها[7] ، فلذلك قال : (وعائد) .

قوله[8] : « وَصِلَتُهُ جَمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ » .

لأن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، فكما أنه لا يوصف إلا بالجمل[9] الخبرية فكذلك لا يدخل (الذي) إلا عليها ، والبواقي مثلها في المعنى فوجب أن يكون حكمها كذلك .

---

(١) وذلك لأن الحد الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد إليه ، فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول ، فلو عرف الموصول بها لزم الدور . والقرينة على أن المراد بها – ها هنا – معناها اللغوي – لا الاصطلاحي . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٥ – الفوائد الضيائية ٣ / ٤٦٠ .

(٢) في أ ، ب : (ارتفع) وما أثبته أوجه .

(٣) سقط من أ : (في ذلك) .

(٤) أورد الرضي هذا القول – نقلا عن المصنف – ثم عقب عليه بقوله : « ... فعلى هذا وقع فيما فر منه ، لأن معنى كلامه إذن أن الموصول في الاصطلاح هو المحتاج إلى ما يسمى صلة في الاصطلاح ، ومعنى الموصول والمحتاج إلى الصلة شيء واحد ، ثم قال : (وفسرت الصلة – بعد – بقولي : وصلته جمل خبرية ليرتفع الإشكال) ، فقد أقر بأن في نفس الحد إشكالا من دون التفسير . قال : (لو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الإشكال) هذا حق » اهـ شرح الرضي ٢ / ٣٥ .

(٥) إشارة إلى تعريف الزمخشري حيث عرفه بقوله : « والموصول ما لابد في تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل ... » اهـ . المفصل ص ١٤٢ . وقد رجح كثير من المتأخرين مذهب المصنف في هذا . ينظر : شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١ / ٣١٤ – شرح الرضي ٢ / ٣٥ – شرح العلوي للكافية ١ / ١٠٦ – مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٢٥ .

(٦) في حـ : (قال) .

(٧) سقط من أ : (وما أشبهها) .

(٨) في جـ : (قال) .

(٩) في جـ ، ط : (بالجملة) .

قوله : « وَالْعَائِدُ ضَمِيْرٌ » .

إذ[1] لم يرد بالعائد إلا ذلك واحتيج إليه[2] ، لأن (الذي) لما وضع لغرض التعريف وضع مبهما ، فاحتيج إلى ربط بينه وبين صلته لئلا تكون أجنبية عنه وعن الموصوف[3] .

[قوله : « وَصِلَةُ الْأَلِفِ وَالَّلاَمِ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ »] .

ثم شرع في تبيين أن صلة الألف واللام لا تكون[4] إلا اسم فاعل أو اسم[5] مفعول، وإن كان بمعنى (الذي) ، كأنهم لما رأوها للتعريف - وهي موافقة للألف[6] واللام[7] في نحو : (الرجل) لفظا ومعنى - قصدوا أن لا تدخل إلا على ما تدخل عليه[8] تلك للمشابهة المذكورة .

وخصوها[9] بالجملة الفعلية ليسبكوا من الفعل اسم فاعل أو مفعول حسبما يقتضيه المعنى في نحو[10] : جاءني الذي ضَرَبَ ، تقول : الضارب . وفي نحو : جاءني[11] الذي ضُرِبَ ، تقول : المضروب .

ولم تدخل على الجملة الاسمية لتعذر أن يسبك منها مفرد يصح دخول الألف واللام عليه[12] .

---

(١) في ط : (إذا) وهو تحريف . (٢) زاد في ب ، ج : (صلته) ولا وجه لها .

(٣) في شرح ابن يعيش ٣ / ١٥١ : « ... ولابد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول ، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤذن بتعلقها بالموصول إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه ، فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله آذن بتعلقها به » اهـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٧٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٥ - مبسوط الأحكام ورقة ٣٢٧ .

(٤) سقطت هذه العبارة من ج . (٥) سقط من ب : (اسم) .

(٦) في ج : (موافقة الألف) .

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٦٢ : « التعبير بـ (أل) أولى من التعبير بالألف واللام ، ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـ (هل) و (بل) ، فكما لا يعبر عن (هل) و (بل) بالهاء واللام ، والباء واللام ، بل يحكي لفظها ، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها » اهـ .

(٨) سقط من درج أ : (إلا على ما تدخل عليه) ، وهي في هامشه : (إلا على ما دخلت عليه) .

(٩) في ط : (وخصوصا) . والمقصود جملة صلة الألف واللام .

(١٠) سقط من ب : (نحو) . (١١) سقط من ط : (جاءني) .

(١٢) قال الرضي ٢ / ٣٩ : « ... وقد دخلت على الاسمية على ما حكي الفراء - في غير =

[قوله : « وَهِيَ الَّذِي وَالَّتِي وَالَّلذَانِ وَالَّلتَانِ »] .

ثم شرع في تعدادها ، فـ (الذي) للمفرد المذكر ، و (التي) للمفرد المؤنث ، و (اللذان) و (اللتان) لمثناهما .

قوله : « بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ » .

يعني[1] : بالألف[2] في الرفع ، وبالياء في النصب والجر .

وهذا التغيير عند الأكثرين ليس بإعراب[3] ، لقيام علة البناء مع ذلك[4] ، وكذلك الألف والياء في (هذان) و (هذين)[5] .

وقد توهم بعض القاصرين[6] أنه إعراب[7] ، وإنما هي صيغ موضوعة

= الشعر - قال إن رجلا أقبل فقال له آخر : ها هو ذا . فقال السامع : نعم الها هو ذا .
وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله :

ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره ذي الشيحة اليتقصع
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع » ا هـ

قال الرماني : « ... وهذا من أقبح الضرورات ولا يجوز استعماله في سعة الكلام » ا هـ . معاني الرماني ص ٦٨ . وينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ١٤٣ ، ١٤٤ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٥ - ٢٢٧ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٢٦ - المطالع السعيدة ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١) زاد في أ : (أنه) ولا وجه لزيادتها . (٢) في ب ، جـ : (بألف) .

(٣) في سيبويه ٢ / ١٠٤ : « ... فإذا ثنيت (ذا) قلت : ذان ، وإن ثنيت (تا) قلت : تان ، وإن ثنيت (الذي) قلت : اللذان ... وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة » ا هـ . وما ذكره المصنف هو مذهب جمهور النحاة . ينظر شرح الرضي ٢ / ٣١ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٤١ .

(٤) وهي العلل الثلاث التي ذكرها في صدر هذا الباب ص ٧٢٠ .

(٥) وهما من أسماء الإشارة . وينظر فيهما : الرضي ٢ / ٣١ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٢٧ .

(٦) قال العلوي في شرحه ١ / ١١ : « أراد بذلك من شدا طرفا من علم العربية ولم يطل باعه إلى نيل الحقائق والأسرار » ا هـ .

(٧) وحجتهم في ذلك أنه يختلف آخره لاختلاف العوامل ، وادعاء أن كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر . وقد نسب الرضي هذا القول إلى الزجاج ، قال : « فقال الزجاج : لم يبن شيء من المثنى لأنهم قصدوا أن تجرى أصناف المثنى على نهج واحد ، إذا كان التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ، =

للمرفوع والمنصوب ، وإنما اتفق هذا التغيير في محل يشبه تغيير[1] الإعراب ، فتوهم إعرابا ، ولذلك لم يقل : اللذيان ، واللتيان[2] ، دفعا لهذا التوهم[3] ، ولذلك جاء[4] : ، اللذان واللتان ، فيهما جميعا ، زلو كان معربا لم يسغ ذلك[5] .

قوله : « وَالْأُلَى[5] وَالَّذِيْنَ » . لجماعة[6] المذكرين .

و (الَّذون) في الرفع على بعض اللغات[7] مثلها في (اللذان) – في الرفع – على غير[8] الفصيح ، والفصيح (الذين) في الأحوال الثلاث .

و (اللائي) بهمزة وياء بعدها ، وبغير ياء[9] ، وبالياء بغير همزة مكسورة وساكنة كل ذلك لغات فيها .

و (اللاتي) و (اللواتي) لجماعة المؤنث .

= يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ، ولا عاقل ولا غيره ، فوجب أن لا يختلفْ المثنيات إعرابا وبناء ، بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضه بعضا – والبحث في (اللذان) و (اللذين) كما في (ذان) و (ذين) ... » اهـ شرح الرضي ٢ / ٣١ ، وينظر ٢ / ٤٠ . وبقول الزجاج قال ابن هشام في توضيحه ١ / ٣١ . ويظر التصريح ١ / ٤٩ ، ٥٠ .

(١) في ظ : (تغير) .

(٢) أي : برد لامه قبل علامة التثنية كما يقال : الشجيان والعميان .

(٣) ف ط : (الوهم) .

(٤) في أ ، ط : (جاز) وما أثبته أوجه .

(٥) على وزن (العُلَى) ، وقد تستعمل في جمع المؤنث إلا أنها في جمع المذكر أشهر .

(٦) في حـ : (للجماعة) .

(٧) هي لغة هذيل . وقال المرادي : « ونقلها بعضهم عن عقيل » شرح الألفية ١ / ٢٤ وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

نحن الذون صبحوا الصباحا ... يوم النخيل غارة ملحاحا

وقال ابن مالك : « ... وعلى كل حال ففي (الذي) و (الذين) شبه بالشجي والشجين ، في اللفظ وبعض المعنى ، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب (الذين) ، بل إعرابه في لغة هذيل مشهور ، فيقولون : نصرت الذون آمنوا على الذون كفروا ، ومن ذلك قول بعضهم :

وبنو نويجية الذون كأنهم ... معط مخرمة من الخزان » اهـ

شرح التسهيل ١ / ٢١٤ – وينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٠ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٤٣ – شرح ابن عقيل ١ / ١٤٤ .

(٨) سقط من ب ، حـ : (غير) .

(٩) في أ : (وبغير الياء) .

وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَيٌّ ، وَأَيَّةُ ، وَ (ذُو) الطَّائِيَّةُ ، وَ (ذَا) بَعْدَ (مَا) الِاسْتِفْهَامِ ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ ....

و (مَا) فيما لا يعقل غالبا[1] . و (مَنْ) فيمن يعقل أو هو[2] منزل منزلة من يعقل[3] .

و (أَيٌّ) و (أَيَّةُ)[4] للتفصيل في المذكر والمؤنث .

و (ذُو) بمعنى (الذي) في لغة طيء[5] .

و (ذَا) بعد (مَا) للاستفهام[6] – بمعنى (الذي)[7] – على ما سيأتي[8] .

والألف واللام بمعنى (الذي) و (التي) على حسب ما يبينه عائده[9] .

---

(١) مثل لها ابن مالك – فيما لا يعقل – بنحو قولك – لمن قال : اشتريت كتابا وثوبين وعمامة وملاحف – : عرفت ما اشتريته ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتها وما اشتريتهن . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢١٩ . وقد تستعمل فيمن يعقل – في غير الغالب – ومنه قوله تعالى : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ – الآية ٣ / النساء ... وقوله تعالى : ﴿ والسماء وما بناها ﴾ الآية ٥ / الشمس .

(٢) (هو) زيادة من ط .

(٣) مثالها فيمن يعقل : جاءني من جاءك . أما مثالها فيما لا يعقل فهذا إنما يكون إذا اختلط من يعقل بما لا يعقل ، فيجوز فيه على سبيل التغليب لأولى العلم على غيرهم ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والأرض ﴾ . من الآية ٤١ / النور . وينظر : شرح العلوي ١ / ١١٥ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٤٥ .

(٤) قال الرضي ٢ / ٤١ : « ... و (أي) مضافا إلى معرفة لتكون موصولة معرفة ، والإضافة إما ظاهرة نحو : اضرب أيهم في الدار ، أو مقدرة نحو : لقيت أيا ضربت ... وإذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به موصولا كان أو استفهامًا أو غيرهما نحو : لقيت أيهن لقيت ، وأيتهن لقيت . قال الأندلسي التأنيث فيه شاذ كما شذ في (كلتهن) وخيرة الناس وشرة الناس » ا هـ .

(٥) مثالها قول حاتم الطائي :

ومن حسد يجور على قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني

قال ابن مالك : « أراد : « أي الدهر الذي لم يحسدوني فيه . ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما هي له كقول الشاعر :

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

أي : التي حفرت والتي طويت » ا هـ شرح التسهيل ١ / ٢٢٢ . وينظر الرضي ٢ / ٤١ .

(٦) في جـ : (الاستفهام) .

(٧) وكذا بعد (من) الاستفهامية مثل : من ذا لقيت ؟

(٨) ينظر ص ٧٣٨ .

(٩) تقدم ذكرها في ص ٧٢٢ .

ثم شرع يبين[1] أن العائد المفعول يجوز حذفه لينبه على أنه انقسم أمره[2] إلى ما يجوز حذفه ، وإلى ما لا يجوز حذفه[3] .

فتعرض لما يجوز وهو المفعول به[4] ، فتقول : جاءني الذي ضربته ، ويجوز ضربتُ ، كل ذلك فصيح[5] . وكذلك جاءني اللذان ضربت ، والذين ضربت // لما في الكلام من قوة الإشعار به .

99

ولا يحذف المرفوع لأنه فاعل ، والفاعل أحد جزئي الجملة فلا يستقيم حذفه[6] ولا يحذف المجرور لأن حذفه يستلزم حذف[7] جاره[8] ، فيكثر الحذف .

وهذا الضمير المفعول[9] يجوز حذفه وإثباته فصيحا في هذا الباب - وإن كان الأصل إثباته - كقوله تعالى : ﴿ اللهُ[10] يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرَ ﴾[11] ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾[12] و ﴿ مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ﴾[13] ، قُرِيءَ بالحذف والإثبات جميعا .

---

(١) في هامش أ : (في تبيين) .   (٢) في ط (على أن أمره ينقسم) .

(٣) سقط من ج ، ط : (حذفه) .   (٤) (به) زيادة من ط .

(٥) في سيبويه ١ / ٤٥ « ومما جاء من الشعر في ذلك قول جرير :

أبحت حمي تهامة بعد نجد   وما شيء حميت بمستباح

يريد الهاء . وقال الحارث بن كلدة :

فما أدرى أغيرهم تناء   وطول العهد أم مال أصابوا

يريد : أصابوه ... » ا هـ وينظر المقتضب ١ / ١٥٧ .

(٦) في المقتضب ١ / ١٥٧ : « ... ولم يجز حذف الفاعل لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل » ا هـ .

(٧) وذلك لأن الضمير يخرج عن حيز الفعل ويصير في حرف الجر ، فيحذفان معا .

(٨) سقط من أ ، ط : (جاره) ولا يستقيم المعنى إلا بإثباتها .

(٩) (المفعول) ممحاة من أ .   (١٠) (الله) غير مثبتة في أ ، ب .

(١١) من الآية ٢٦ / الرعد . وينظر في الآية : الكشاف ٢ / ٣٥٩ - التبيان ٢ / ٧٥٧ .

(١٢) من الآية ٣٥ / يس . قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي وخلف (عملت) بغير هاء موافقة لمصاحفهم ، وقرأ الباقون بالهاء موافقة لمصاحفهم إلا حفصا فخالف مصحفه . الإتحاف ص ٣٦٥ . وقال الفراء : « ... وفي قراءة عبد الله : (وما عملته أيديهم) وكل صواب والعرب تضمر الهاء في (الذي) و (من) و (ما) وتظهرها ، وكل ذلك صواب » ا هـ . معاني القرآن ٢ / ٣٧٧ . وينظر الكشاف ٣ / ٣٢٢ .

(١٣) من الآية ٧١ / الزخرف . وهي قراءة أهل المدينة وابن عامر ونافع وحفص ويعقوب .... =

....

والأحسن إثباته إذا وقع في جملة صفة عائداً على[1] موصوفها كقولك : مررت برجل ضربت ، أو : أكرمت .

وأحسن منه في الإثبات إذا وقع في جملة خبر للمبتدأ[2] عائداً على المبتدأ كقولك : زيد ضربت[3] ، لأن الصلة والموصول جزء واحد ، والمبتدأ والخبر جزءان ، والصفة بينهما ، فلذلك كان حذفه في الصلة أحسن منه في الصفة ، وحذفه في الصفة أحسن منه في الخبر .

* * *

= وأهل الشام . وقرأ الباقون بحذف البهاء .

وينظر : معاني الفراء ٣ / ٣٧ - القرطبي ١٦ / ١١٤ - الكشاف ٢ / ٤٩٨ ٤٩٩ - الإتحاف ص ٣٨٧ - الحجة لابن خالويه ص ٣٢٣ - الكشف لمكي ٢ / ٢٦٢ .

(١) في ح : (إلى موصوفها) :

(٢) في أ : (خبر المبتدأ) .

(٣) في سيبويه ١ / ٤٥ : « ... وهو في الوصف أمثل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنه بالهاء لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه وليس بمنقطع منه خبرا مبنيا عليه ولا مبتدأ ، فضارع ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماما له ولا منه في البناء ، وذلك قولك : هذا رجل ضربته ، والناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته ، كأنه قال : هذا رجل مضروب ، وهذا رجل مكرم ورجل مهان ، فإن حذفت الهاء جاز وكان أقوى مما يكون خبرا ... وإن تركت الهاء لأنه وصف كما لم يكن النصب فيما أتممت به الاسم - يعني الصلة - فمن ثم كان أقوى مما يكون في موضع المبني على المبتدأ ... » اهـ .

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٢ ، ٤٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

الْإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالْأَلِفِ وَالَّلامِ

وَإِذَا أَخْبَرْتَ بِـ (الَّذِي) صَدَّرْتَهَا ، وَجَعَلْتِ مَوْضِعَ المُخْبَرِ عَنْهُ ضَمِيراً لَهَا ، وَأَخَّرْتَهُ خَبَراً ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ (زَيْد) - مِنْ : ضَرَبْتُ زَيْداً - قُلْتَ : الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ....

قوله : « وَإِذَا أَخْبَرْتَ بِـ (الَّذِي) صَدَّرْتَهَا وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ المُخْبَرِ عَنْهُ ضَمِيراً لَهَا » .

معنى قولهم : أخبر عن زيد - ونحوه من : ضربت زيدا ، أو قام[1] زيد ، ونحوه[2] بـ (الذي) - أي : بين المنسوب أو المنسوب[3] إليه إذا كان معلوما على جهة غير كونه (زيدا) بأنه (زيد) ، فإن المنسوب أو المنسوب إليه قد يكون مبهما أو مبينا من جهة غير جهة كونه (زيدا) ، فإذا قصد المتكلم إلى[4] أن يبينه من جهة كونه (زيدا) عمل هذا العمل[5] .

فليس قولهم : (أخبر عن زيد) على ظاهره ، وإنما المعنى : أخبر عن مبهم هو (زيد) في المعنى بـ (زيد)[6] .

وقولهم : (بالذي) الباء فيه بمعنى الاستعانة[7] كقولك[8] : كتبت بالقلم ، أي ، أخبر متوصلاً إلى هذا الإخبار المقصود بالموصول ، وإلا فـ (الذي) مخبر عنه لا به ، و (زيد) مخبر به لا عنه ، والمعنى على ما بينته[9] .

---

(١) في ج : (وقام) .
(٢) سقط من ب : (ونحوه) .
(٣) في ط : (والمنسوب إليه) .
(٤) سقط من ج : (إلى) .
(٥) هذا معنى قول الفارسي في الإيضاح ص ٥٧ : « اعلم أن قول النحويين - في نحو : قام زيد ، وعمر منطلق - أخبر عن (زيد) من قولك : قام زيد ، وأخبر عن (عمرو) من قولهم : عمرو منطلق ... إنما يريدون : الحق الكلام (الذي) أو الألف واللام وصغ من (قام زيد) كلاما يكون (زيد) فيه خبر مبتدأ ، وكذلك في قولهم : عمرو منطلق ... » ا هـ . وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٣٢٩ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٧٧ - شرح الرضي ٢ / ٤٤ .
(٦) قال الرضي ٢ / ٤٤ « ... فالمعنى : اجعل (الذي) مبتدأ خبره (زيد) ، واجعل تلك الجملة الأولى - وهي (ضربت زيدا) - صلة للذي بلا تغيير شيء منها ، إلا أن تجعل مكان (زيدا) ضميرا عائدا إلى (الذي) وتأخر (زيدا) خبرا عن (الذي) فتقول : الذي ضربته زيد ... » ا هـ .
(٧) في أ : (للاستعانة) . وسيذكر في باب حروف الجر ص٩٤٦ .
(٨) في ب ، ط : (كقولهم) .
(٩) أي : على ما بينه في صدر هذا الباب .

وَكَذَٰلِكَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

قوله : « وَكَذَٰلِكَ الْأَلِفُ وَاللَّامِ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ... » .

لما تقدم من أنها لا تكون صلتها[1] إلا اسم فاعل أو مفعول ليصح فيها[2] بناء اسم الفاعل أو المفعول[3] ، لأن الاسمية لا يصح بناء ذلك[4] فيها .

فالجملة الفعلية يخبر فيها بالأمرين ، أي : بالألف واللام ، وبـ (الذي) سواء[5] . والجملة الاسمية لا يخبر فيها إلا بـ (الذي)[6] .

إلا أنك إذا أخبرت بالألف واللام كان الفعل مسندًا إلى ضمير غير المخبر عنه في المعنى فقد جرى اسم الفاعل أو المفعول على غير من هو[7] له ، فيجب إبراز الضمير كما تقدم على ما هو مذهب البصريين[8] .

فإذا أخبرت عن (زيد) – من : ضربت زيدا – قلت : الضاربه أنا زيد ، لأن الألف واللام لـ (زيد) و (الضارب) للمتكلم ، وهو غيره فقد جرى على غير من هو له .

وطريقة الإخبار أن تصدِّرَ الجملة بالموصول وتجعل موضع المخبر عنه ضميرًا عائدًا عليه ، وتؤخر ذلك خبرًا .

وإنما صدرت[9] بالموصول لأن (الذي) يقصد إلى الإخبار[10] عنه ، وجعلت موضع المخبر عنه ضميرًا لأن المعنى على أنك علمت تلك النسبة على غير جهة المخبر عنه ، فلابد من ذكر ذلك مضمرا عائدًا على (الذي)[11] .

وإنما أخرت ذلك الاسم خبرًا لأن المقصود الإخبار به ليتبين[12] المبهم من جهته .

---

(١) في أ : (في صلتها) . (٢) (فيها) زيادة من ط .

(٣) ينظر ما ذكر في صلة الألف واللام . وقد تقدم في ص ٧٢٢ .

(٤) سقط من أ : (بناء ذلك) .

(٥) سقط من ب ، ج ، ظ : (أي : بالألف واللام وبالذي سواء) .

(٦) قال ابن السراج : « أما ما يخبر فيه بـ (الذي) ولا يجوز بالألف واللام فالمبتدأ والخبر – وقد بيناه فيما تقدم – وكذلك ما جرى مجراهما ، والمضاف إليه ، والاسم المعطوف ... » اهـ . أصول النحو ٢ / ٣٢٩ . وينظر أيضا : ٢ / ٣٢٥ – إيضاح الفارسي ص٥٧ – المفصل ص ١٤٤ . (٧) في أ: (ما هو) وما أثبته أوجه.

(٨) ينظر ما تقدم ذكره في هذا الموضع ص ٦٨٨ مع الهامش رقم (٨) ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

(٩) في أ : (صدر) . (١٠) في ط : (بالإخبار) .

(١١) في أ : (فلابد من ذلك مضمرا على الذي). (١٢) في ب : (ليبين) .

فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تعَذَّرَ الْإِخْبَارُ ، وَمِنْ ثَمَّ اُمْتَنَعَ الْإِخْبَارُ فِي ضَمِيْرِ الشَّأْنِ ، وِفِي الْمَوْصُوفِ ، وَالصِّفَةِ ، وفِي الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ، وَفِي الْحَالِ ، وَفِي الضَّمِيرِ[1] الْمُسْتَحِقِّ لِغَيْرِهَا

[قوله : « فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الْإِخْبَارُ ... إلى آخره »] .

100 يعني : فإن[2] تعذر أمر من هذه[3] الأمور تعذر // الإخبار على هذه الطريقة ، فلا يستقيم الإخبار عن ضمير الشأن لاستحقاقه صدر الكلام[4] ، فلو ذهبت تخبر عنه لأخرته خبرا .

ولا عن الموصوف لأنك تجعل موضعه ضميرا، فيؤدي إلى كون[5] الموصوف مضمرا[6] .

ولا عن الصفة لأنه يؤدي إلى أن تكون الصفة مضمرة[7] .

ولا عن المصدر العامل لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمر عاملا[8] .

ولا عن الحال لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمر حالا[9] .

ولا عن الضمير المستحق لغيرها في مثل قولك : زيد ضربته ، فلا تخبر عن الضمير في (ضربته) لأن غير (الذي) استحقه ، وهو المبتدأ ، فلو ذهبت تخبر عنه لبقي الموصول بلا عائد ، لأنك إذا جعلت موضعه مضمرا[10] بقى على ما كان عليه في عوده إلى[11] (زيد) ، فيبقى[12] الموصول بلا عائد[13] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (والمصدر العامل والحال والضمير ...) .

(٢) في ب : (فإذا تعذر) .

(٣) وهي ثلاثة – كما سبق – : تصدير الموصول ، ووضع عائد إليه مقام ذلك الاسم ، وتأخير ذلك الاسم خبرا . ينظر : ص ٧٢٨ . شرح الرضي ٢ / ٤٥ .

(٤) وهذا معنى قوله قبل : « ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب ، يسمى ضمير الشأن ... » ينظر ص ٧١٠ .

(٥) في ج ، ط : (يكون) .

(٦) وذلك لأن الضمير لا يوصف – وينظر قول المصنف قبل في ص ٦٣٣ .

(٧) وذلك لأن الضمير لا يوصف به . وينظر قول المصنف – ٦٣٣ . أما مجموع الصفة والموصوف فيجوز الإخبار عنهما وذلك في نحو : : الذي ضربته زيد العاقل .

(٨) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ : « ... وكذلك المصدر العامل في مثل قولك : ضربي زيدا حسن ، لأنك إذا جعلته مضمرا بطل عمله » ا هـ .

(٩) علل له في شرح الوافية بقوله : « .... والحال لا يكون إلا نكرة » ا هـ الوافية ٢ / ٣٧٩ .

(١٠) في ب : (ضميرا) .

(١١) في ج ، ط : (على زيد) .

(١٢) في ط : (فبقي) .

(١٣) ينظر شرح الوافية ٢ / ٣٨٠ – الفوائد الضيائية ٢ / ٤٦٨ .

وَلاَ فِي الِاسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ .

ولا يستقيم أن يكون المضمر المؤخر خبراً عائداً على الموصول لأنه إنما يأتي[1] بعد تمام الموصول ، والعائد على الموصول لا يكون في جزء آخر بعد تمامه[2] .

قوله : « وَلاَ فِي الِاسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ » .

يعني : ولا يصح الإخبار عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول نحو قولك زيد[3] ضربت غلامه ، فلا يصح الإخبار عن (غلامه) لأنك إذا جعلت موضعه ضميراً فإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد ، وإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد ، كما تقدم في الضمير المستحق لغيرها[4] .

* * *

---

(١) في ب : (لأنه يأتي) ، وفي ط : (لأنه إنما أتى) .

(٢) ذكره في شرح الوافية بقوله : « ... وكذلك المضمر المستحق لغير (الذي) كقولك : زيد ضربته ، لأنه لابد لهذا المبتدأ من ضمير يعود عليه ، فإذا أخبرت عنه بالذي لم يستقم لأنك إذا جعلت موضعه ضميرا عائدة على الموصول بقى هذا المبتدأ بلا عائد .
فإن قلت : اجعله للمبتدأ على ما كان . بقي الموصول بلا عائد » اهـ . شرح الوافية ٢ / ٣٨٠ -
وينظر : الأزهار الصافية ١ / ١٤٥ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٦٧ .

(٣) في أ : (زيدا) - بالنصب - ولا وجه له إلا على تقدير (أهنت) .

(٤) في ب : (لغيره) .
وينظر في هذا الموضع : شرح الرضي ٢ / ٤٧ .

قوله : « وَمَا الاِسْمِيَّةُ : مَوْصُولَةٌ[1] ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٍ ، وَشَرْطِيَّةٌ ... » .

لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل له باب[2] برأسه .

وبين في ضمن الموصولات[3] - كما سبق[4] - ما وافق[5] اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال كباب (فَجَارِ) ، وباب (فَسَاقِ) ، وباب (قَطَام)[6] ، وإلا فكان القياس يقتضي[7] أن يجعل من[8] أقسام المبنيات أبواباً برأسها[9] .

فمنها (مَا) - وتكون موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة ، وتامة بمعنى (شيء) ، وصفة .

هذا كله إذا كانت اسماً ، وأما إذا كانت حرفاً فلها معانٍ ليس هذا موضعها[10] .

فالموصولة تقدمت[11] . والاستفهامية كقولك : ما صناعتك ، وما أكلت ؟[12]

والشرطية نحو : ما تصنع أصنع[13] . واستعمالها فيهما[14] فيما لا يعقل كاستعمال الموصولة[15].

---

(١) سقط من ج : (موصولة) .

(٢) في ط : (بابا) بالنصب ، وما أثبته أوجه .

(٣) في أ : (الموصول) .

(٤) كان على المصنف أن يقول : (كما سيأتي) لأنه سيذكر أسماء الأفعال ضمن المبنيات بعد ، حتى توافق عبارته ترتيب أبواب المبنيات ، ينظر ص ٧٤١ .

(٥) في ب : (ما يوافق) . والمقصود موافقته لنحو باب (نزال) وشبهه .

(٦) سقط من ج : (وباب فساق وباب قطام) .
وقد ذكره المصنف في باب (أسماء الأفعال) ص ٧٤٧ بقوله : « ... لما كان من المبنيات ما يوافق (فعال) في الصيغة - وإن لم يكن من أسماء الأفعال - ذكر معه و لم يجعل له باب آخر كما فعل في (ما) الاستفهامية والشرطية والموصوفة على ما تقدم » ا هـ .

(٧) (يقتضي) ساقطة من ط .

(٨) في ب : (في) .

(٩) ذكر الرضي هذه المقدمة عن المصنف لفظا ومعنى . ينظر شرحه ٢ / ٥٣ .

(١٠) وإنما موضعها في قسم الحروف . وهي إما نافية ، أو مصدرية ، أو زائدة .

(١١) ينظر ص ٧٢٥ مع الهامش رقم (١) من الصفحة نفسها .

(١٢) مثل لها في شرح الوافية بقوله ٢ / ٣٨١ : « وتجيء استفهامية كقوله : ﴿ وما تلك بيمينك ﴾ »اهـ

(١٣) مثل لها في شرح الوافية بقوله : « كقوله : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله) ا هـ .

(١٤) أي : في الاستفهامية والشرطية .

(١٥) أي : يكونان فيما لا يعقل غالبا .

والموصوفة كقوله[1] :

[٢٧] رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحِلِّ الْعِقَالِ

فـ (تكره) جملة واقعة صفة لـ (ما) ، كأنه قال[2] : رُبَّ شَيْءٍ تكرهه النفوس من الأمر .

ولو قيل : إن (ما) هذه هي التي في قولك : رُبَّمَا زيد قائم[3] ، لكان مستقيما[4] ، وهي المهيئة لدخول (رُبَّ) على الجملة .

وإنما استحسن ذلك[5] إجراء لـ (رُبَّ) على بابها الكثير ، ولما يلزم من حذف الموصوف

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت - كذا نسبه سيبويه ١ / ٢٧٠ وجمهور المحققين - وهو في ديوانه ص ٥٠ .

وجاء هذا البيت أيضا في شعر عبيد بن الأبرص . ديوانه ص ٣٦ . وينظرها هامش المقتضب ١ / ١٨٠ - وقا البغدادي : « البيت في أبيات لأبي قيس صرمة بن أبي أنس من بني عدي .... ووجد أيضا في أبيات لحنيف بن عمير اليشكري » ا هـ خزانة الأدب ٢ / ٥٤٣ .

٢٧= البيت من الخفيف ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٢٧٠ ، ٣٦٢ - المقتضب ١ / ١٨٠ - معاني الرماني ص ٣٦٨ ، ٣٧١ - الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٩ المفصل ص ١٤٥ - شرح ابن ابن يعيش ٤ / ٢ ، ٣ ، ٨ / ٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٨٢ - شرح الرضي ٢ / ٥٤ - المغني ١ / ٢٩٧ - العيني ١ / ٤٨٤ - خزانة الأدب ٢ / ٥٤١ - ابن السيرافي ٢ / ٢٤ . اللسان (فرج) . والشاهد في البيت قوله : (ربما تكره) على أن (ما) موصوفة بجملة (تكره النفوس) ، فحكم على كونها نكرة بدخول (رُبَّ) عليها . وقد أوضح ذلك المصنف .
(والفرجة) - بالفتح - : الانفراج والخروج من ضيق العسر إلى فضاء اليسر . والفرجة - بالضم - ما يرى في الحائط ونحوه .
(العقال) : الحبل الذي يعقل به البعير . شرح شواهد المفصل للنعساني ص ١٤٥ .

(٢) في جـ ، ط : (قيل) .

(٣) أي : تكون (ما) كافة . وهذا معنى قوله بعد : « وهي المهيئة لدخول (رب) على الجملة » .

(٤) رد ذلك البغدادي بقوله : « ... ولا تكون (ما) - هنا - كافة لأن في (تكره) ضميرا عائدا عليها ولا يضمر إلا الاسم ، وكذلك الضمير في (له) عائدا عليها ... وبما سقناه من قول الأعلم وأبي على علم ضعف قول من ذهب إلى أن (ما) - في البيت كافة مهيئة لدخول (رب) على الجمل » ا هـ . خزانة الأدب ٢ / ٥٤١ . وينظر قول الأعلم في هامش سيبويه ١ / ٣٦٢ .

(٥) أي : جعلها موصوفة .

وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى (شَيْءٍ) ، وَصِفَةٌ .

وإقامة الصفة – وهي جار ومجرور – في محله ، لأن قولك : (من الأمر) صفة على هذا التأويل ، على معنى : تكره النفوس شيئا[1] من الأمر[2] .

والتامة بمعنى (شيء) كقوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[3] أيَّ : فنعم شيئا[4] هي .

والصفة[5] كقولك[6] : اضربه[7] ضربا ما ، أي : ضرباً[8] أيَّ ضربٍ كان . وهذه عند بعضهم حرف // للتقليل[9] .

١٠١

---

(١) في أ : (شيء) بالرفع ، وهو خطأ واضح .

(٢) تبع المصنف في القول بجواز كون (ما) في البيت كافة كل من الرضي في شرحه ٢ / ٥٤ ، وابن هشام في المغني ١ / ٢٩٧ .

(٣) قال تعالى : ﴿ إن تبدوا الصدقات فنعما هي ﴾ . من الآية ٢٧١ / البقرة . قال الزجاج : « ... وروي أبو عبيد أن أبا جعفر وشيبة ونافعا وعاصما وأبا عمرو بن العلاء قرأوا (فنعما هي) – بكسر النون وجزم العين وتشديد الميم – ، وروي أن يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي قرأوا (فنعما هي) – بفتح النون وكسر العين – وذكر أبو عبيد أنه روي عن النبي ﷺ قولا لابن العاص : « نعما بالمال الصالح للرجل الصالح » . فذكر أبو عبيد أنه يختار هذه القراءة من أجل هذه الرواية .

ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا ، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة البتة ، لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مد ولين . فأما ما قرأناه ، من حرف عاصم رواية أبي عمرو : (فنعما هي) – بكسر النون والعين – فهذا جيد بالغ لأن ها هنا كسر العين والنون .

وكذلك قراءة أهل الكوفة : (نعما هي) جيدة ... و (ما) في تأويل (الشيء) . زعم البصريون أن (نعما هي) : نعم الشيء هي » اهـ .

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ – وينظر أيضا ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ . وينظر البيان ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ – الإيضاح للفارسي ص ٨٩ ، ٩٠ – الحجة لابن خالويه ص ١٠٢ – الكشف ٣١٦/١ – المشكل ١٤١/١ – التبيان ٢٢١/١ – البحر المحيط ٣٢٣/٢ – ٣٢٤ .

(٤) في أ : (شيء) بالرفع ، وهو خطأ ظاهر .

(٥) في أ : (وصفة) . (٦) في ب : (كقوله) .

(٧) في أ : (يضربه) . (٨) سقط من ج : (ضربا) .

(٩) ينظر شرح الرضي ٢ / ٥٤ .

وَ (مَنْ) كَذَٰلِكَ إِلاَّ فِي التَّمامِ[1] وَالصِّفَةِ . وَ (أَيٌّ) وَ (أَيَّةٌ) كَـ (مَا)[2] إِلاَّ فِي التَّمامِ . ....

وأما (من) فقد جاءت[3] مجيء (ما) إلا في التمام[4] والصفة .

فالموصولة تقدمت[5] . والاستفهامية نحو : من أبوك ؟ ، ومن ضربت ؟ .

والشرطية نحو : من تضرب أضرب[6] . والموصوفة نحو : رُبَّ مَنْ يكرمني[7] واستعمالها في وجوهها فيمن يعقل كالموصولة[8] .

قوله : « وَأَيٌّ وَأَيَّةٌ كَـ (مَا)[9] إِلاَّ فِي التَّمَامِ » .

فالموصولة[10] نحو : اضرب أيهم خرج ، وأيتهن[11] خرجت .

والاستفهامية نحو : أي الرجلين عندك ؟ . والشرطية نحو : أيا[12] تضرب أضرب .

والموصوفة نحو : يا أيها الرجل[13] – وتقع صفة كقولهم : مررت برجل أي رجل[14] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (في التامة) .

(٢) في بعض نسخ المتن : كـ (من) وما أثبته أوجه لأن أقسامهما خمسة ، وأقسام (من) أربعة ، وأيضا للاستثناء من (من) لأنا لا تكون تامة أيضا .

(٣) في ج : (جاء) .

(٤) قال الرضي ٢ / ٥٥ : « ... ولا تجيء تامة – أي غير محتاجة إلى الصفة والصلة – إلا عند أبي علي فإنه جوز كونها نكرة غير موصوفة » ا هـ .

(٥) ينظر ص ٧٢٥ مع الهامش رقم (٣) من الصفحة نفسها .

(٦) مثل لها في شرح الوافية ٢ / ٣٨٤ بقوله : « والشرطية كقوله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ » ا هـ .

(٧) مثل لها في شرح الوافية ٢ / ٣٨٤ بنحو : رب من يجيء يأتينا . وينظر شرح الرضي ٢ / ٥٥ .

(٨) أو هو منزل منزلة من يعقل . وينظر قوله ص ٧٢٥ .

(٩) في نسخ الشرح : كـ (من) ولا وجه للمشابهة لعدم فائدة الاستثناء .

(١٠) تقدم الكلام عليها في ص ٧٢٥ . (١١) في ط : (وأيتهم) وهو تحريف .

(١٢) في أ ، ط : (وأي من) ، وفي ج : (وأياما) وما أثبته أوجه .

(١٣) قال الرضي ٢ / ٥٦ : « ... والموصوفة نحو : يا أيها الرجل ، ولا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء . وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة كـ (ما) في نحو : مررت بأي معجب لك ، قيل : جاء (الذي) نكرة موصوفة نحو : بالذي محسن إليك » ا هـ .

(١٤) سقطت هذه العبارة من ج . وإثباتها في باقي نسخ الشرح دليل على صحة ما ذهبت ... =

قوله : « وَهِيَ مُعْرَبَةٌ – وَحْدَهَا – إلاَّ إذَا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا » .

أي : دون سائر الموصولات . وإنما أعربت مع قيام ما يقتضي البناء لإلزامهم إياها الإضافة دون سائر أخواتها ، فإذا حذف صدر صلتها رجعوا بها إلى البناء على اللغة الفصيحة لافتقارها إلى ذلك الصدر كما بني في نحو[1] قوله تعالى : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾[2] لافتقاره في بنائه إلى ذلك المقدر[3] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ[4] لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَـٰنِ[5] عِتِيًّا ﴾[6] ، والتقدير : أيهم هو أشد[7] ، فلما حذف صدر الصلة رجع بها إلى البناء الذي هو مقتضى أصلها .

= إليه في الهامش رقم (٢) من أن المقصود مشابهة (أي) و (أية) بـ (ما) لا بـ (من) لأن (من) لا تقع صفة . ورغم أن عبارة المصنف صريحة في هذا إلا أن الرضي قد أبدى تساؤلا لا أدري كيف ساقه ، وذلك قوله : « ... و (أي) تقع صفة أيضاً بالاتفاق – لا كـ (ما) فإن فيه خلافا كما مر – فلا أدري لم لم يذكره المصنف ها هنا ، بل جعلها كـ (من) التي لا تقع صفة ، ولعله رأى أن الصفة في الأصل استفهامية ، لأن معنى (برجل أي رجل) أي : برجل عظيم يسأل عن حاله لأنه لا يعرفه كل أحد حتى يسأل عنه ، ثم نقلت عن الاستفهامية إلى الصفة فاعتور عليها إعراب الموصوف » ا هـ شرح الرضي ٢ / ٥٦ ، ٥٧ .

ولعل الرضي قد اطلع على نسخة لم تثبت فيها هذه العبارة .

(١) سقط من ب ، جـ : (نحو) .

(٢) قال تعالى : ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون ﴾ الآية ٤ / الروم .

(٣) قال الأنباري في البيان ٢ / ٢٤٨ : « ... أي : من قبل ذلك ومن بعد ذلك ، وهو مبني لاقتطاعه عن الإضافة ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ، فلما اقتطع عن الإضافة تنزل منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ... » ا هـ .

وينظر في الآية : معاني الفراء ٢ / ٣١٩ ، ٣٢٠ – المقتضب ٣ / ١٧٥ ، ٤ / ٢٠٥ – الكشاف ٣ / ٢١٤ – التبيان ٢ / ١٠٣٦ – البحر المحيط ٧ / ١٦٢ – المحتسب ١ / ٣٣٨ .

(٤) سقط من أ : (ثم) .

(٥) ﴿ على الرحمن عتيا ﴾ غير مثبته في جـ .

(٦) الآية ٦٩ / مريم .

(٧) قال العكبري في تخريج وجه الضم : « ... ويقرأ بالضم . وفيه قولان : أحدهما : أنها ..... =

....

....

= ضمة بناء ، وهو مذهب سيبويه ، وهي بمعنى (الذي) ، وإنما بنيت ها هنا لأن أصلها البناء ، لأنها بمنزلة (الذي) ... والقول الثاني : هي ضمة الإعراب ، وفيه خمسة أقوال :

أحدها : أنها مبتدأ و (أشد) خبره ، وهو على الحكاية ، والتقدير : لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيهم ، فهو على هذا استفهام ، وهو قول الخليل .

والثاني : كذلك في كونه مبتدأ وخبرا واستفهاما ، إلا أن موضع الجملة نصب بـ (ننزعن) وهو فعل معلق عن العمل ، ومعناه التمييز ، فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه كقولك : علمت أيهم في الدار ، وهو قول يونس .

والثالث : أن الجملة مسأنفة ، و (أي) استفهام و (من) زائدة ، أي : لننزعن كل شيعة ، وهو قول الأخفش والكسائي ، وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب .

الرابع : أن (أيهم) مرفوع بـ (شيعة) لأن معناه : (تشيع) والتقدير : لننزعن من كل فريق يشيع أيهم ، وهو على هذا بمعنى (الذي) ، وهو قول المبرد .

والخامس : أن (ننزع) علقت عن العمل لأن معنى الكلام معنى الشرط والشرط لا يعمل فيما قبله ، والتقدير : لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا ، أو : إن تشيعوا ، ومثله : لأضربن أيهم غضب ، أي : إن غضبوا أو لم يغضبوا ، وهو قول يحيى عن الفراء ، وهو أبعدها عن الصواب » اهـ التبيان ٢ / ٨٧٨ ، ٨٧٩ .

وينظر في الآية : سيبويه ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ – وفيه قول الخيل ويونس وسيبويه – الكشاف ٢ / ٥١٩ – البيان للأنباري ٢ / ١٣٠ – الكشف لمكي ٢ / ٢٣ – البحر المحيط ٦ / ٢٠٨ – مجمع البيان ٦ / ٥٢٢ – المشكل لمكي ٢ / ٦٠ – المفصل ص ١٤٩ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٤٦ – شرح الرضي ٢ / ٥٧ .

وَفِي : مَاذَا صَنَعْتَ ؟ وَجْهَانَ : أَحَدُهُمَا : مَا الَّذِي ، وَجَوابُهُ رَفْعٌ ، وَالْآخَرُ : أَيَّ شَيْءٍ ، وَجَوَابُهُ نَصْبٌ ....

قوله : « وفِي[1] مَاذَا صَنَعْتَ ؟ وَجْهَانِ ... » .

أحدهما : أن تكون (ما) استفهامية[2] ، و (إذا) بمعنى (الذي) ، فيكون التقدير : أي شيء صنعته ؟ .

فلا تكون (ما) إلا مبتدأ لتعذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولها ، أو يعمل جزء من الخبر في المبتدأ . وتكون (ذا) بمعنى (الذي) في موضع رفع خبرها .

والآخر : أن تكون (ماذا) بكمالها اسما[3] بمعنى (أي شيء) ، فيكون التقدير : أي شيء صنعت ؟ .

وتكون (ماذا) في موضع نصب بـ (صنعت) ، وتكون[4] الجملة فعلية قدم مفعولها لتضمنه معنى الاستفهام ووجب نصبه لأن الفعل تسلط عليه تسلط المفعولية[5] .

أما لو قدر حذف مضمر منصوب تقديره : ماذا صنعته ؟ لجاز أن تكون (ماذا) في موضع رفع على الابتداء[6] ، وخبره الجملة الفعلية ، والعائد عليه الضمير[7] المقدر .

---

(1) في ب : (وفيما ذا) .
(2) سقط من ح : (ما استفهامية) .
(3) (اسما) زيادة من ب .
(4) في ج ، ط : (فتكون) .
(5) ذكر سيبويه وجهي استعمال (ماذا) بقوله : « هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الذي) ، وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و (من) في الاستفهام ، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ما) حرف الاستفهام وإجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد . أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول متاع حسن ، وقال الشاعر (لبيد) :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول خيرا ، كأنك قلت : ما رأيت ، ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى ؟ فتقول ؟ خيرا » ا هـ . سيبويه ١ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ . وينظر : المفصل ص ١٥٠ ، ١٥١ – شرح ابن يعيش ٤ / ٢٤ – شرح الرضي ٢ / ٥٨ ، ٥٩ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠ .
(6) في ب ، ج : (على المبتدأ) .
(7) في ب ، ح : (المضمر) .

....

إلا أن الوجه ما تقدم[1] ، إذ لا حاجة إلى تقدير هذا الضمير ، ولذلك اختير في جواب الوجه الأول[2] الرفع ، وفي جواب الوجه[3] الثاني[4] النصب ، ليكون الجواب على طبق السؤال[5] باعتبار القرينة في أن دلالة المبتدأ على المبتدأ أولى[6] ، ودلالة الفعل على الفعل أولى ، ألا ترى أنك إذا قلت[7] : من ضربت ؟ كان قولك : (زيد)[9] أحسن من قولك (زيدا) لما ذكرناه[10] .

وعلى كلا الوجهين جاء قوله تعالى[11] : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ * قُلِ الْعَفْوُ ﴾[12] قرأ أبو عمرو[13] بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب[14] .

---

(١) أي : من عدم تقدير الضمير . وينظر قوله في الصفة السابقة .

(٢) وهو أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) بمعنى (الذي) .

(٣) (الوجه) ساقطة من ب ، ج .

(٤) وهو أن تكون (ماذا) بكمالها اسما بمعنى (أي شيء) .

(٥) ذكر ذلك في شرح الوافية بقوله : « ... فيكون الجواب مرفوعا ليطابق السؤال .
ومن جعل (ماذا) بجملتها بمعنى (أي شيء) كانت في موضع نصب مفعولا لـ (صنعت) فيكون الجواب منصوبا ليطابق السؤال ، أي : صنعت كذا » ا هـ.
شرح الوافية ٢ / ٣٨٦ .

(٦) سقط من ج : (أولى) .

(٧) في ج : (أنه إذا قيل) .

(٨) على أنه مفعول لـ (ضربت) .

(٩) على أنه مبتدأ مؤخر .

(١٠) أي من مطابقة الجواب للسؤال . ينظر الهامش رقم (٥) .

(١١) العبارة في ب : (وفي قوله تعالى .....) .

(١٢) من الآية ٢١٩ / البقرة .

(١٣) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني ، أحد القراء السبعة المشهورين : اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولا ، وكان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة ، أخذ عن جماعة من التابعين ، وقرأ على سعيد بن جبير ومجاهد ، وروي عن أنس بن مالك . وأخذ عنه يونس واليزيدي وعبد الله بن المبارك وأبو عبيدة والأصمعي . توفي سنة أربع – وقيل تسعة – وخمسين ومائة . ينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٢٢ – مراتب النحويين ص ٣٣ – نزهة الألباء ص ٢٣ – بغية الوعاة ٢ / ٢٣١ .

(١٤) رجح الفراء قراءة النصب بقوله : « وقوله : ﴿ قل العفو ﴾ وجه الكلام فيه النصب ، =

....

وعلى الوجه الثاني[1] جاء قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوا[2] مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ * قَالُوا خَيْراً ﴾[3] .

وليس قوله تعالى : ﴿ قَالُوا[4] أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾[5] - بعد قوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ[6] مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ - بجواب من هذا الباب ، لأن الجواب في هذا الباب أن يقدر المبتدأ الذي تكلم به السائل محذوفا من كلام المجيب ، أو يقدر الفعل الذي تكلم به السائل // محذوفا من كلام المجيب[7] استغناء بالقرينة الدالة عليه . ١٠٢

ولا يستقيم ذلك فيما نحن فيه ، فإنه لم يرد أن الكفار قالوا : (إن الذي أنزل ربنا أساطير الأولين)[8] ، ولا : (أنزل ربنا أساطير الأولين)[9] إذ لم يكن ذلك معتقد أحد منهم[10] ، وإنما قصدوا إلى كلام مستأنف على حسب اعتقادهم ، أي : هذا[11] القول أساطير الأولين ، فهو عدول إلى كلام مستأنف إذ قد علم أنهم منكرون الإنزال[12] فلم يبق إلا دعوى : (هذا أساطير[13] الأولين) ولذلك تعين الرفع[14] .

ولما كان المعنى الثاني على خلاف هذا النحو جيء به منصوباً تنبيهاً على أنه على غير هذه الطريقة .

* * *

= يريد : قل ينفقون العفو » اه معاني القرآن للفراء ١٤١/١ . وينظر : معاني الزجاج ٢٨٥/١ - الكشاف ٣٦٠/١- البيان ١٥٣/١ - الحجة لابن خالويه ص ٩٦ - التبيان ١٧٦/١ - الكشاف ٢٩٢/١- الإتحاف ص ١٥٧ .

(١) وهو أن تكون (ماذا) بكمالها اسما بمعنى (أي شيء) وهي في موضع نصب على المفعولية .

(٢) (وقيل للذين اتقوا) زيادة من ج، ط.

(٣) من الآية ٣٠ / النحل .
قال سيبويه ١ /٤٠٥ : « ... ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى ؟ فتقول : خيرا ، وقال عز وجل : ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا ﴾ ... » ا هـ .

(٤) (قالوا) زيادة من ج .

(٥) من الآية ٢٤ / النحل .

(٦) (وإذا قيل لهم) زيادة من ج ، ط .

(٧) سقط من ب ما بين قوله : (المجيب) السابقة وهذه .

(٨) أي : على تقدير الرفع .

(٩) أي : على تقدير النصب .

(١٠) في ب : (أحدهم) ، وفي ج : (أحد).

(١١) في ج : (ذلك) .

(١٢) في حـ : (الإنزال) .

(١٣) في ط : (هذه) .

(١٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٨٧ - البيان ٢ / ٧٧ - التبيان ٢ / ٧٩٣ - المشكل ١ / ٤١٧ .

أَسْمَــاءُ الْأَفْعَــالِ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي مِثْلُ : رُوَيْدَ زَيْداً ، أَيْ : أَمْهِلْهُ ، وَ : هَيْهَاتَ ذَاكَ ، أَيْ : بَعُدَ ....

قوله[1] : « أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي[2] ... إلى آخره » .

إنما بنيت إما لأن منها ما وضعه وضع الحروف نحو : (قَدْكَ)[3] ثم حملت البواقي عليه لأنها من باب واحد . وإما لشبهها بما هي بمعناه ، وهو فعل[4] الأمر والفعل الماضي[5] .

فعلى هذا الوجه الثاني[6] لا يستقيم أن يفسر (أُفٍّ) بمعنى (أتضجر)[7] ، و (أَوَّهَ) بمعنى (أتوجع)[8] ، ولكن (تضجرت) و (توجعت)[9] . وعلى الثاني[10] لا يمتنع ذلك[11] .

وهذه الألفاظ وإن كانت في معنى فعل[12] الأمر والفعل الماضي فهي أسماء . والاستدلال على اسميتها بنحو :

[٢٨]   فَدَعَوا نَزَالِ ....

---

(١) سقط من ب ، ط : (قوله) .   (٢) زاد في ب : (من الفعل) .

(٣) فتكون مناسبة لمبني الأصل على ما ذكر في تعريف المبني . ينظر ص ٦٧١ .

(٤) سقط من أ : (فعل) . ومثل له في المتن بنحو : (رويد زيدا) .

(٥) مثل له في المتن بنحو : (هيهات ذاك) . وينظر شر الوافية ٢ / ٣٨٩ .

(٦) وهو مشابهتها لما هي بمعناه من الأمر والماضي .

(٧) (أُفٍ) : كلم تضجر وفيها عشرة أوجه . اللسان (أفف) .

(٨) في اللسان : (أوه) : كلم يقولها الرجل عند الشكاية والتوجع .

(٩) نقل كل من الرضي والجامي في شرحيهما هذا عن المصنف ، قال الرضي : ... وكذا لا تقول إن (أُفٍ) بمعنى (أتضجر) و (أَوَّه) بمعنى (أتوجع) إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما ، بل هما بمعنى (تضجرت) و (توجعت) الإنشائيين » ا هـ .
شرح الرضي ٢ / ٦٥ - وينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٤٧٥ .

(١٠) وهو حملها على ما أشبه مبني الأصل من الحروف . وهو الوجه الي ذكره أولا .

(١١) سقط من ب ، ج ، ط : (ذلك) .   (١٢) سقط من ب : (فعل) .

٢٨= جزء من صدر بيت لربيعة بن مقروم الضبي ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية ... =

....

وبنحو قوله[1] :

[٢٩] بِحَيِّهَلاً ....

ضعيف ، لأن الفعل الصريح يقع هذا الموقع[2] ، إذ المراد[3] به اللفظ ، ولا يمتنع أن يقال : دعوته انزل ، كما تقول[4] : قلت له انزل ، وأمرته باضرب ، أي أمرته بهذا اللفظ . وقد استدل على اسميتها بدخول التنوين على كثير[5] منها .

= والإسلام ، ثم عاش في الإسلام زمانا.. وهو من كلمة له تعتبر من فاخر الشعر وجيده . والبيت بتمامه :

فَدَعَوا نَزَالِ فَكُنت أولَ نازِلٍ وَعَلاَمَ أُرَكِّبُهُ إِذَا لَمْ أَنزِلِ

والشاهد في البيت قوله : (فدعوا نزال) حيث وقع (نزال) مفعولا لـ (دعوا) وقد علم أن المفعول لا يكون جملة إلا بعد القول ، وتكون مؤولة بالمفرد أيضاً .

قال ابن يعيش ٤ / ٢٧ : « ... والذي يدل أن هذه الألفاظ أسماء أمور : الأول منها جواز كونها فاعلة ومفعولة ، فمن الفاعل ما ذكرناه من إسناد الفعل إليها في قوله : ... (إذا دعيت نزال) ... والفعل لا يسند إلا إلى اسم محض ، ومن المفعول قول الآخر :

فدعوا نزال فكنت أول نازل وعلام أركبه إذا لم أنزل » ا هـ

وينظر : حاشية ابن يعيش ٤ / ٢٧ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٥٠ .

(١) هو النابغة الجعدي - كما ذكر سيبويه ٢ / ٥٢ - ونسبه ابن السيرافي إلى مزاحم العقيلي . شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٦ .

قال البغدادي : وتبع سبويه في هذه النسبة خدمة كتابه - خزانة الأدب ٣ / ٤٣ .

٢٩= البيت من الطويل وهو في سيبويه ٢ / ٥٢ - المقتضب ٣ / ٢٠٦ - المخصص ٧ / ١٢٧ ، ١٤ / ٨٩ - اللسان (حيا) - شرح الرضي ٢ / ٧٢ - خزانة الأدب ٣ / ٤٣ - المفصل ص ١٥٣ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٥٠ - والبيت بتمامه :

بِحَيَّهَلاَ يُزجُون كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سَيْرُهَا المُتَقَاذِفُ

والشاهد في قوله : (بحيهلا) بلا تنون أريد به لفظه محكياً . الأعلم على سيبويه ٢ / ٥٢

(٢) في ط : (الموضع) .

(٣) في أ : (إذا المراد) ، وفي حـ ، ط : (إذا كان المراد) وما أثبته أوجه .

(٤) في ب : (كما يقال) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٦٩ .

....

والذي يدل على اسميتها تعذر الحرفية والفعلية فيها[1] ، أما الحرفية فواضح ، وأما الفعلية فصيغ ليس منها شيء عليه ، فوجب أن يحكم باسميتها .

وأيضا فإنها بمعنى المصدر بدليل قولهم : (رُوَيْدَ زَيْدًا)[2] بمعنى : إِرْوَادًا زيْدًا[3] .

فإن قيل : كيف تدخل في حد الاسم وقد أدخلها معناها في حد الفعل لأنها تدل على معنى في نفسها[4] مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كقولك : رويد زيدًا ، بمعنى : أمهل زيدا ؟

فالجواب : أن المراد بقولهم : (مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)[5] في الفعل[6] ، و (غير مقترن) في حد الاسم[7] ، أن يكون ذلك في أصل الوضع لا باعتبار استعماله على خلافه .

وإذا ثبت خروج هذه عن قبيل الفعل ودخولها في قبيل الاسم وجب أن يعتقد أنها في أصل وضعها للمصدر[8] ، ثم[9] استعملت للزمان على خلاف أصلها[10] ، كما أن (ضارب)[11] في أصل وضعه مجرد[12] عن معنى الزمان ، ثم استعمل للزمان في قولك : زيد ضارب غلامه غدا ، فكما صح كونه اسما مع اقترانه بأحد الأزمنة ، فكذلك هذا[13] .

---

(١) سقط من أ : (فيها) .

(٢) في سيبويه ١ / ١٢٣ ، ١٢٤ : « هذا باب متصرف (رويد) ، تقول : رويد زيدا ، وإنما تريد : أرود زيدا ، قال الهذلي :

رويد عليا جد ما ثدي أمهم إلينا ولكن بغضهم متماين » ا هـ

(٣) في ب ، حـ : (رويد زيدا) ، وفي ط : (رويدا زيدا) وما أثبته أوجه .

(٤) في حـ ، ط : (نفسه) .

(٥) ينظر قوله في حد الفعل ص ٨٥٧ .

(٦) (في الفعل) زيادة من ط .

(٧) ينظر قوله في حد الاسم ص ٢٢١ .

(٨) في أ : (للمصدرية) .

(٩) سقط من أ : (ثم) .

(١٠) في ط : (على خلاف وضعها الأصلي) .

(١١) في ب ، حـ : (كما أن أصل ضارب) .

(١٢) في ب : (مجردا) بالنصب ولا وجه له .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٦٦ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٥٠ - الأزهار الصافية ١ / ١٦٠ ، ١٦١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٤٧٦ .

....

فإن قلت : لو كان في أصل وضعه على ذلك الاستعمال[1] لاستعمل الأصل كما استعمل (قائم) على أصله !![2] .

قلت : لا يبعده[3] أن يوضع الشيء وضعا أصليا ثم لا يتفق استعمال أصله // ويستعمل مجازه وإن كان قليلا كـ (عَسَى) وفِعْلاَ[4] التعجب[5] . ١٠٣

وللنحويين في موضعها من الإعراب مذهبان ، أحدهما ، أنها في موضع نصب على المصدر[6] ، كأنك قلت في (رَوْيدَ زَيْدًا) : إِرْوَادًا زَيْدًا ، أي : أَرْوِدْ إرِوَادًا زَيْدًا[7] .

والثاني : أن تكون في موضع رفع على الابتداء ، وفاعله مضمر مستتر[8] ، والجملة – وإن كانت من مبتدأ وفاعل – مستغنى[9] عن الخبر فيها كما استغنى في (أقائم الزيدان) – لما كانت بمعنى : أيقوم الزيدان ؟ – استغنى عن الخبر بالفاعل ، إذ المقصود منسوب ومنسوب إليه .

(١) سقط من ج ، ط : (الاستعمال) . (٢) في ط : (على أصل وضعه) .
ومراد المصنف : لو كانت أسماء الأفعال في أصل وضعها للمصدر لوجب استعمالها مجردة عن الأزمنة ، كما جاز استعمال (قائم) دالا على الصفة من غير زمان .

(٣) في ب ، ج ، ط : (لا بعد) . (٤) في ج ، ط : (وفعل) بالإفراد .

(٥) بمعنى : أن (عسى) و (فعلا التعجب) في الأصل متصرفة جارية على حقائق الأفعال في التصرف ، ثم إنها لزمت ترك التصرف على جهة التجوز ، ثم إن مجازها كان غالبا على استعمال حقائقها في التصرف . ينظر قول المصنف فيهما قبل ص٢٢٧ وينظر الأزهار الصافية ١٦٣/١ .

(٦) وهذا الوجه ضعفه المصنف – كما سيأتي – بقوله : « ... والوجه الأول ضعيف لأنه لو كان (رويد) منصوبا نصب المصدر لوجب أن يكون فعله مقدرا ، ويخرج حينئذ عن أن يكون اسم فعل » ا هـ . ينظر ص٧٤٥ وبمثل قول المصنف قال الرضي في رد هذا الوجه . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٦٧ .

(٧) سقط من ب : (زيدا) .

(٨) وهذا الوجه هو الذي اختاره المصنف – كما سيأتي في ص ٧٤٥ – ، ورده الرضي أيضا بقوله : « ثم اعلم أن بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها كما في : أقائم الزيدان . وليس بشيء لأن معنى (قائم) معنى الاسم – وإن شابه الفعل – أي : ذو قيام ، فصح أن يكون مبتدأ ، بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ » ا هـ . شرح الرضي ٢ / ٦٧ .

(٩) في أ : (يستغني) . (١٠) سقط من ب ، ج ، ط : (استغنى) .

....

والثاني[1] أوجه لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية فوجب أن يحكم بالابتداء فيه ، والفاعل ساد مسد الخبر[2] كما في قولك : أقائم الزيدان ؟[3] .

والوجه الأول ضعيف[4] لأنه لو كان (رويد) منصوبا نصب المصادر لوجب أن يكون فعله مقدرا ، ويخرج حينئذ عن[5] أن يكون اسم فعل ، ألا ترى أن (سَقْيًا) و (رَعْيًا) و (خَيْبةً) و (جَدَعًا) ونحوها لما كانت مصادر[6] وكان الفعل معها مقدرًا وجب خروجها عن أسماء الأفعال .

وأيضا فإنه كان[7] يجب أن تكون معربة كما في قولك : (سَقْيًا) و (رَعْيًا) إذ لا موجب حينئذ للبناء ، إذ معنى الفعلية إنما هو في الفعل المقدر لا فيها ، وذلك لا يوجب[8] بناء كما ذكرنا[9] .

ولذلك بني (أُفّ) لما قصد إلى معنى كونه اسم فعل فقالوا : أُفَّ ، وأُفُّ ، وأُفِّ[10] ، وأعرب لما قصد إلى[11] معنى المصدر فقالوا : أُفَّةً[12] ، فهما معنيان مختلفان .

---

(١) أي كونه في الموضع رفع على الابتداء وفاعله مضمر مستتر . ينظر ص ٧٤٤ .

(٢) في المقتضب ٣/٢١٠ : « ... واعلم أن هذه الأسماء ما كان منها مصدرا أو موضوعا موضع المصدر فإنه فيه الفاعل مضمرا لأنه كالفعل المأمور به ... » اهـ . وينظر : سيبويه ١/١٢٥ ، المقتضب ٣ /٢٧٩.

(٣) رد الرضي قول النحويين بهذا كما أثبت في الهامش رقم (٨) ص ٧٤٤ .

(٤) وهو كونها في موضع نصب على المصدر .

وقد رده الرضي أيضا بقوله : « ... وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية : ليس بشيء إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة ، فلم تكن قائمة مقام الفعل ، فلم تكن مبنية ... » اهـ شرح الرضي ٢ / ٦٧

(٥) (عن) زيادة من ب ، حـ .

(٦) في ب ، جـ ، ط : (مصدرا) . (٧) (كان) زيادة من جـ .

(٨) سقط من جـ ما بين قوله : (إذا لا موجب) السابقة و (يوجب) .

(٩) في جـ : (كما ذكر) ، وفي ط : (كما ذكرناه) .

(١٠) قال المبرد (المقتضب ٣ / ٢٢٣) : « ... فإن أفردت (أف) بغير هاء فهو مبني لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ... فإن أفردته بني على الفتح والكسر والضم » اهـ .

(١١) سقط من ب : (إلى) .

(١٢) ينظر : المقتضب ٣ / ٢٢ ، ٢٢٣ – اللسان (أف) – الأزهار الصافية ١ / ١٦٥ .

....

فظهر أن الوجه الثاني هو المستقيم[1] ، ولذلك لما أرادوا المصدر في (رويد) أضافوه فقالوا : رويد زيدٍ ، ولو قيل على قياس هذه اللغة : رويدًا[2] زيدًا ، لكان مستقيما .

ولا يستدل على المصدرية[3] بدخول اللام في مثل قولهم : هيهات لذلك و[قوله تعالى] : ﴿ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[4] لما ثبت من أن[5] (بعد) لا تدخل في فاعله اللام ، ومثل[6] : بُعْدًا لَهُ ، تدخله[7] اللام ، لأنا نقول : ليست هذه بأفعال صريحة ، فلا يلزم من امتناع ذلك في الفعل الصريح امتناعه في الفرع[8] الذي هو بمعناه ، ألا ترى أنك لا تقول : ضربت لزيد ، وتقول : هذا[9] ضارب لزيد !! .

---

(١) قال العلوي في شرح الكافية : « ... وحكي عن أبي علي الفارسي أنه قال : إذا كانت في معنى الأمر فهي منصوبة على المصدرية كقولك : نزال ، ومناع ، فكأنك قلت : نزولا ، ومنعا ، وإذا كانت أخبارا فهي مرفوعة على الابتداء والخبر لأنها جردت عن العوامل اللفظية كـ (هيهات) . فهذا ملخص مقالة الفارسي ، وهو جيد لا غبار عليه ، وقد اخترناه في شرحنا لكتاب المفصل » ا هـ . الأزهار الصافية ١ / ١٦٥

وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١٦٣ - ١٦٦ ، وليس فيه هذا القول .

(٢) في ط : (رويد) ولا يستقيم المعنى الذي يقصد إليه المصنف وهو قطعها عن الإضافة وتنوينها مع نصب ما بعدها على المفعولية .

(٣) في أ ، جـ : (المصدر) وما أثبت أوجه .

(٤) قال تعالى : ﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾ . الآية ٣٦ / المؤمنون .

قال الفراء : « وقوله : (هيهات هيهات لما توعدون) لو لم تكن في (ما) اللام كان صوابا . ودخول اللام عربي ، ومثله في الكلام : هيهات لك ، هيهات أنت منا ... فمن لم يدخل اللام رفع الاسم ... ومن أدخل اللام قال : (هيهات) أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة (بعيد) و (قريب) ، فأدخلت لها اللام كما يقال : هلم لك ، إذ لم تكن مأخوذة من فعل » ا هـ . معاني القرآن ٢/٢٣٥ . وينظر : الكشاف ٣/٣٢ - البيان ٢/١٨٤ - التبيان ٢/٩٥٤ .

(٥) سقط من أ : (أن) .

(٦) سقط من أ : (مثل) .

(٧) في أ ، ط : (تدخل) . وينظر سيبويه ١ / ١٥٧ .

(٨) في ب : (في اسم الفعل) .

(٩) سقط من جـ : (هذا) .

وَ (فَعَالِ) بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثُّلاثِي قِيَاسٌ كَـ (نَزَالِ) بِمَعْنَى : انْزِلْ وَ (فَعَالِ) مَصْدَرًا مَعْرِفَةً كَـ (فَجَارِ) وَصِفَةً لِمُؤَنَّثٍ مِثْلُ : يَافَسَاقِ[1] ،مَبْنِيٌّ لِمُشَابَهَتِهِ عَدْلاً وَزِنَةً . ...

قوله : « وَفَعَالِ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثُّلاثِي قِيَاسٌ ... » .

يعني أن كل فعل ثلاثي لك[2] أن تبني منه (فَعَالِ) بمعنى (افُعَلْ) كقولك : (نَزَالِ) بمعنى : انزل[3] ، و (ضَرَابِ) بمعني : اضرب ، و (تَرَاكِ) بمعنى : اترك .

ولو قيل : إن هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر ، لم يكن بعيدا[4] لأنها جرت في الفعل[5] على صيغة واحدة كجريان صيغة (افعل) ، ولكنه لم يقله أحد منهم[6] لما رأوا (فَعَالِ) من صيغ[7] الأفعال ، ولما رأوا من دخول[8] الكسر فيه من تجنب العرب من إدخال الكسر في[9] الأفعال ، حتى قالوا : ضربني ، ويضربني فزادوا النون هربًا من دخول الكسر في الأفعال .

قوله : « وَفَعَالِ مَصْدَرًا مَعْرِفَةً كَـ (فَجَارِ) ..... إلى آخره » .

لما كان من المبنيات ما يوافق (فَعَالِ) في الصيغة – وإن لم يكن من أسماء // الأفعال – ذكر معه ولم يجعل له باب آخر كا فعل في (ما) الاستفهامية والشرطية والموصوفة على ما تقدم[10] .   ١٠٤

---

(١) في بعض نسخ المتن : (وصفة نحو فساق) ، وكذا في الرضي ٢ / ٦٧ .

(٢) في جـ ، ط : (فلك) .   (٣) في أ ، ب : (وتراك بمعنى اترك) ويلزم التكرار مع ما بعده .

(٤) الذي حدا بالمصنف إلى هذا القول هو قول سيبويه ٢ / ٤١ : « ... واعلم أن (فعال) جائزة من كل ما كان على بناء (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) أو (فَعِلَ) ، لا يجوز من (أفعلت) لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئًا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه ، فمن ذلك ، قرقار ، وعرعار ... » ا هـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٨٩ – شرح الرضي ٢ / ٧٥ .   (٥) في جـ ، ط : (من فعل) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٨٦ : « ... وقال المبرد : (فعال) في الأمر من الثلاثي مسموع ، فلا يقال : قوام وقعاد في (قم) و (اقعد) إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب ، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس فلا نقول في (شاكر) و (غافر) : شكير ، وغفير » ا هـ .

(٧) في ط : (من صيغة) .   (٨) في ط : (من وجود) .

(٩) سقط من ط (في) .   (١٠) ينظر قوله في ص ٧٣٢ .

....

وهو على ثلاث أضرب :

ما هو مصدر معرفة كـ (فَجَارِ)[1] . وما هو في معنى الصفة مثل : يَا فَسَاقِ ، وَيَا خَبَاثِ[2] ، وبابه[3] .

وهذان البابان مبنيان باتفاق لمشابهتهما (فَعَالِ) - الذي هو اسم فعل - من حيث العدل ، ومن حيث الزنة .

أما العدل فلأن (فَجَارِ) معدول به[4] عن (الفجور) أو (الفجرة)[5] و (فَسَاقِ) معدول به عن (فاسقة)[6] .

وأما (الزنة) فلاتفاقهما معا في بناء (فَعَالِ) .

وقول[7] من قال : (إن[8] فجار مبني لتضمنه تاء التأنيث وفساق كذلك)[9] ضعيف لأن تضمنه تاء التأنيث لا يوجب بناء كالأسماء التي هي مؤنث ولا تاء تأنيث[10] فيها كـ (نِفْسٌ) و (أُذُنٌ) و (عَيْنٌ) وشبهه[11] .

---

(١) قال الرضي ٢ / ٧٦ ، ٧٧ : « الثاني من أقسام (فعال) المصدر ، وهو على ما قيل ، معرف مؤنث . ولم يقم إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه ... » ا هـ .
وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٩٠ - شرح ابن يعيش ٤ / ٥٣ .

(٢) في سيبويه ٢ / ٣٨ : « ... ومما جاء من الوصف منادي وغير منادي : يا خباث و يالكاع ، فهذا اسم للخبيثة وللكعاء ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٣ / ٣٦٨ .

(٣) سقط من ط : (وبابه) .

(٤) سقط من جـ ، ط : (به) .

(٥) في سيبويه ٢ / ٣٨ ، ٣٩ : « ... ومما جاء اسما للمصدر قول الشاعر (النابغة) :

إنا اقتسمنا خطيتنا بيننا   فحملت برة واحتملت فجار

فـ (فجار) معدول عن (الفجرة) ... وأجرى هذا الباب مجرى الذي قبله لأنه عدل كما عدل ولأنه مؤنث بمنزلته » ا هـ .

وفيه رد على الرضي الذي أنكر كونه مصدرا معرفا مؤنثا . ينظر الهامش رقم (١) وينظر أيضا : المقتضب ٣ / ٣٦٨ - شرح ابن يعيش ٤ / ٥٣ - الأزهار الصافية ١ / ١٨٢ .

(٦) ينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ٥٧ - شرح الرضي ٢ / ٧٧ .

(٧) سقط من جـ : (قول) .

(٨) سقط من ط : (إن) .

(٩) نسبه الرضي إلى السيرافي . شرح الرضي ٢ / ٧٧ .

(١٠) في جـ : (التأنيث) .

(١١) سقط من أ : (وشبهه) . وقد رد العلوي في شرحه على المصنف هذا القول بقوله =

ومن قال[1] : (إن فَجَارِ مبني لتضمنه معنى لام التعريف)[2] لم يبعد لما ثت في (أَمْسِ) حيث كان بناؤه[3] لذلك[4] .

والضرب الثالث ما وضع علما للأعيان مؤنثا[5] .

وإنما قال : علما ، ليخرج باب (فَسَاقِ)[6] . وإنما قال : للأعيان ، ليخرج باب (فجار)[7] لأنه وإن كان علمًا فإنه للمعاني لا للأعيان .

وقوله : مؤنثا ، تنبيه على أنه لم يقع إلا كذلك[8] .

وهذا القسم مبني في[9] لغة أهل الحجاز لمشابهته[10] ما تقدم في العدل والزنة[11] ، وهذا العدل - وإن كان تقديريا إذ ليس (قاطمة) و (غالبة) عدل عنهما تحقيقا - إنما وجب المصير إليه للعلم بأنهم لا يبنون إلا لمانع من الإعراب ، ولا مانع يمكن سوى ما قدر ، فلزم[12] المصير إليه .

= « وما ذكره غير لازم ، لأنا نقول : إن (عينا) و (أذنا) ليس التأنيث فيهما على جهة التضمين ، وإنما هو شيء حذف ، ولهذا يعود عند التصغير ، بخلاف (فجار) فإنه على جهة التضمين للحذف وللتفرقة بين الأمرين بالبناء وعدم البناء ، فحيث جعل البناء دل على التضمين ، وحيث لا بناء دل على عدمه » ا هـ . الأزهار الصافية ١ / ١٨٣ .

(١) قال الرضي ٢ / ٧٧ : « ... على أن السيرافي جوز كون (برة) بمعنى : البارة ، فكذا يكون (فجار) بمعنى : الفاجرة ، كأنه قال : احتملت الخصلة البارة ، واحتملت الخصلة الفاجرة ... » ا هـ .

(٢) في ب : (لام المعرفة) ، وفي جـ ، ط : (لتضمنه لام التعريف) .

(٣) ينظر : سيبويه ٢ / ٤٣ .

(٤) في جـ : (كذلك) .

(٥) سقط من جـ ، ط : (مؤنثا) .

(٦) لأنه صفة لا علم ، ينظر ص ٧٤٨ .

(٧) لأنه مصدر لا علم . ينظر ص ٧٤٨ .

(٨) ينظر المقتضب ٣ / ٣٦٨ .

(٩) في ب : (على لغة) .

(١٠) في أ : (لمشابهة) .

(١١) في المقتضب ٣ / ٣٧٣ : « ... فأما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل لأنه مؤنث معدول ، وإنما أصله : حاذمة وراقشة وقاطمة ... » ا هـ . وينظر : سيبويه ٢ / ٤٠ . وقد ذكر هذا مفصلا في باب (الممنوع من من الصرف) ص ٢٧٦ مع الهامش رقم (١) ، (٢) .

(١٢) في ط : (فوجب) .

وهو معرب في لغة بني تميم إعراب ما لا ينصرف[1] إلا ما كان آخره راء فإنهم يوافقون الحجازيين في بنائه[2] إلا القليل[3] منهم فإنهم يعممون الإعراب في جميع الباب .

وهؤلاء القليل جروا على القياس[4] ، إذ لا فرق بين ما آخره راء وغيره في موجب البناء والإعراب ، وإذا لم يكن في هذا الباب علة توجب البناء[5] وجب إعرابه ، ولا فرق بين راء[6] وغيرها .

ووجه اللغة الكثري[7] في بني تميم ضعيف ، لأنهم فرقوا بين ما آخره راء وغيره لتحصل[8] الإمالة بتحقيق موجبها ، وهو ضعيف إذ لم يثبت موجب البناء[9] من قصد حصول موجب الإمالة[10] .

---

(١) في سيبويه ٢ / ٤٠ : « ... واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس ... ألا ترى أن بني تميم يقولون : هذه قطام ، وهذه حذام ، لأن هذه معدولة عن (حاذمة) وقطام معدولة عن (قاطمة) أو (قطمة) وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو علم ، ليس عن صفة ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٣ / ٣٧٥ – وقد ذكرت هذا الوجه مفصلا في باب (الممنوع من الصرف) ص ٢٧٦ مع الهامش رقم (٢) .

(٢) قال المبرد : « وما كان آخره راء من هذا الباب فإن بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز ، وذلك أنهم يريدون إجناح الألف ، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة » ا هـ .
المقتضب ٣ / ٣٧٥ – وينظر : سيبويه ٢ / ٤٠ ، ٤١ – المقتضب ٣ / ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) في ب : (إلا قليل) .

(٤) هذا معنى قول سيبويه ٢ / ٤١ : « ... فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ... والحجازية هي اللغة الأولى القدمي ، فزعم الخليل إن إجناح الألف أخف عليهم – يعني الإمالة – ليكون العمل من وجه واحد ، فكرهوا وترك الخفة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك ، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا ... » ا هـ .

(٥) في جـ ، ط : (موجبة للبناء) .

(٦) في ب : (الراء) .

(٧) وهي التفريق بين ما آخره راء وغيره .

(٨) في جـ : (لتحصيل) .

(٩) في ب : (للبناء) .

(١٠) ينظر قول سيبويه في الهامش رقم (٤) .

....

وغاية ما يقال : إن تقدير موجب البناء[1] في الجميع ممكن كما هو[2] لغة أهل الحجاز ، وتقدير انتفائه ممكن كـ [اللغة] القُلَى في بني تميم[3] ، فقصد الفصحاء منهم إثبات التقدير فيما يحصل عنه[4] غرض مقصود ، وهو الإمالة ، ونفيه فيما لا يحصل فيه ذلك[5] الغرض[6] .

وإنما أعربوه إعراب ما لا ينصرف لتحقق العلتين[7] المانعتين للصرف من التعريف والتأنيث[8] .

وقد قيل[9] : إن فيه – على هذه اللغة[10] – العدل[11] أيضًا لما ثبت من بنائهم (حَضَارِ) ، والباب كله[12] واحد[13] . وقد تقدم في تعليل هذه اللغة ما يدفع ذلك .

* * *

(١) سقط من ج ما بين قوله : (البناء) السابقة وهذه .

(٢) (هو) في هامش أ .

(٣) وهي عدم التفريق بين ما آخره راء وغيره ، فيعربون الجميع إعراب ما لا ينصرف .

(٤) سقط من أ : (عنه) .

(٥) (ذلك) في هامش أ .

(٦) وهو الإمالة فيما كان آخره راء . وينظر شرح الرضي ٢ / ٧٩ .

(٧) في أ : (للعلتين) وهو تحريف .

(٨) في ط : (من التأنيث والتعريف) .

(٩) زاد في ب : (فيه) .

(١٠) وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف .

(١١) (العدل) في هامش أ .

(١٢) سقط من ب ، ج ، ط : (كله) .

(١٣) قال الرضي – حاكيا قول المصنف – : « ... قال : وعند فصحاء بني تميم في نحو (حضار) العدل التقديري والوزن . ونحو (قطام) التأنيث والعلمية ، لأنا غير مضطرين لمنع الصرف إلا للعدل ، إذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية .
قال : وبعضهم يقدر فيه أيضًا العدل لأنه من باب (حضار) المضطر فيه إلى تقدير العدل ، أي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع أفراد العلم الشخصي لما اضطروا في بعضه ، أي : ذي الراء ... » ا هـ شرح الرضي ٢ / ٧٩ .
وينظر قول المصنف في باب (الممنوع من الصرف) ص ٢٧٦ .

أَسْمَــاءُ الْأَصْــوَاتِ

الْأَصْوَاتُ : كُلُّ لفظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ ، فالْأَوَّلُ كَـ (غَاق) وَالثَّانِي كَـ (نِخْ) ....

قوله[1] : « الْأَصْوَاتُ : كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ[2] » .

إنما بني هذا النوع لأن وضعه على أن ينطق به مفردًا ، ألا ترى أنك إذا قلت : (غَاقُ)– حاكيا صوت[3] الغرائب – لم يحتج إلى ما يتركب معه لأن وضعه على حكايته لا غير .

وكذلك إذا قلت : (نِخّْ) – وشبهه للبعير // وغيره – لم تقصد إلا إلى إسماعه هذا الصوت لجري العادة بإناخته – أو غيرها – عنده[4] ، فلم يحتج باعتبار المعنى[5] الذي وضع[6] له إلى جزء[7] آخر يتركب معه . ١٠٥

فإن وقع شيء من هذا الباب مركبًا[8] فإنما قصد به اللفظ كقولك : نخ صوت للبعير ، وغاق حكاية[9] صوت الغراب . وتقول : قلت غاق ، وقلت نخ[10] وتقول : يحكي صوت الغراب بغاق ، ويناخ البعير بنخ[11] ، فالمعروف حينئذ أن يحكي على ما هو عليه في أصل وضعه ، ولا يعتبر تركيبه في الإعراب كما لا يعتبر تركيب (قَدْ) و (ضَرَبَ) ونحوه[12] في الإعراب وإن قصد به[13] اللفظ .

---

(١) سقط من جـ : (قوله) .

(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٣٩٣ : « أخذ يذكر القسم الخامس من أقسام المبنيات وهي أسماء الأصوات ، وقسمها قسمين ، قسم يحكي به الصوت كـ (طق) – حكاية وقع الحجارة – و (غاق) – حكاية صوت الغرب – . وقسمٌ يصوت به للبهائم ليحصل منه المصوت من إناخة ودعاء وغيره كـ (نخ) و (جوت) وغير ذلك » ا هـ وينظر : شرح الرضي ٢ / ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) في أ : (لصوت) .

(٤) في أ ، ط : (عندهم) ، والمقصود : عند الصوت .

(٥) قال ابن مالك : « ... وأما أسماء الأصوات فهي أحق بالبناء لأنها غير عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف المهملة ، ولأن فائدة الإعراب إبانة مقتضيات العامل ، وذلك غير موجود فيها ، فلم يكن لها في الإعراب نصيب » ا هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٥٨ .

(٦) سقط من ط : (وضع) .

(٧) في ب : (إلى أمر) .

(٨) في جـ ، ط : (فإن وقع شيء مركبا من هذا الباب) .

(٩) زاد في ب ، ط : (عن صوت) .

(١٠) أي : على أنهما مفعولين في الصورة .

(١١) أي : على أنهما مجرورين في الصورة .

(١٢) أي : مما كان مبنيا أصالة .

(١٣) في أ : (قصدوا) وما أثبته أوجه .

فإن قلت : فقد قالوا : ألف ، باء ، إلى آخرها غير معربة[1] ، فإذا ركبوا أعربوا ، فَلِمَ لا يكون هذا كذلك ؟ .

فالجواب : أن (ألف) (باء) موضوع اسما[2] لمسمى كوضع : رجل وفرس ، والمقصود بوضعه استعماله مركبا ، وإذا[3] استعمل غير مركب وجب بناؤه كما لو استعملت[4] (رجلا) و (فرسا) غير مركب وعددته[5] تعديدا ، بخلاف ما نحن فيه فإنه إذا استعمل مركبا لم يقصد به إلى مدلول له هو[6] اسمه ، وإنما قصد إلى ما ذكرناه من حكاية الصوت أو التصويت للبهيمة . وقد جاء إعرابه مركبا قليلا كقوله[7] :

[٣٠] تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِّيبِ فِي مُتَثَلِّمٍ ... جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ[8]

(١) سبق أن ذكرت أن أبا علي الفارسي قد أجاز إعرابها مفردة غير مركبة ، وقد ذكر هذا نقلا عن الزمخشري في الكشاف ١ / ٧٩ - ٨٣ . وينظر ما أثبته قبل ص ٢٣٥ مع الهامش رقم (٤) .

(٢) (اسما) زيادة من ب ، ج .

(٣) في ب ، ج : (فإذا) .

(٤) في ط : (كما استعمل) .

(٥) في أ : (وعدته) وهو تحريف .

(٦) سقط من ج ، ط : (هو) .

(٧) هو ذو الرمة غيلان . من قصيدة له يمدح بها إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله ابن عمرو بن مخزوم . ينظر ديوانه ص ٦٧٩ ، ٦٩١ . وهو من الطويل .

٣٠= البيت في اصطلاح المنطق ص ٢٩ - المفصل ص ٩٥ - شرح ابن يعيش ٣ / ١٤ ، ٤ / ٨٢ ، ٨٥ - شرح الرضي ٢ / ٨١ - الأزهار الصافية ١ / ٢٠٦ - خزانة الأدب ١ / ٥٠ ، ٢ / ٢٢٠ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٦٠ - والشاهد في البيت قوله : (باسم الشيب) حيث جاء اسم الصوت معربا في هذا التركيب وهو من القليل قياسا واستعمالاً .
(تداعين) : دعا بعضها بعضا ، ويروي بدله : (تنادين) .
و (الشِّيبَ) - بالكسر - حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب ، والصوت (شيب) بكسر الياء . جعل هذا الصوت ممن يدعوهن إلى الشرب .
و (متثلِّم) : المتكسر والمتهدم ، أراد : في حوض متثلم .
و (البَصْرَةِ) : حجارة رخو فيها بياض . قال ابن السكيت : « والبصرة ، الحجارة إلى البياض .
و (السِلاَمِ) - بكسر السين - جمع (سلمة) وهي الحجارة » ا هـ .
ينظر : إصلاح المنطق ص ٢٩ - المفصل في شرح شواهد المفصل ص ٩٥ - الخزانة ١ / ٥٠ .

(٨) لم يثبت عجز البيت في ج ، ط .

....

وقوله[1] :

[٣١] لاَ يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلاَّ مَا تَخَوَّنَهُ[2]   دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومُ

ومن جعل (نِخّْ) وبابه – مما يصوت به للبهائم – من أسماء الأفعال فهو مخطيء ، لأنها إذا جعلت أسماء أفعال[3] – وليس فيها شيء هو خبر – وجب أن تكون بمعنى الأمر ، والأمر بأسماء الأفعال اقتضاء[4] الفعل من المخاطب ، فيؤدي إلى أن يكون طالبا مما لا يعقل امتثال الأمر[5] بالخطاب ، وذلك مما لا يصدر إلا عن غفلة[6] .

---

(١) البيت لذي الرمة من قصيدته التي شبب فيها بمحبوبته (خرقاءِ) وأولها :

أإن توهمت من خرقاء منزلة   ماء الصبابة من عينيك مسجوم

ينظر ديوانه ص ٦٥١ – ٦٦٩ . وهو من المديد .

٣١= الشاهد في إصلاح المنطق ص ٢٧٣ – الإفصاح للفارقي ص ٨١ – الخصائص ٣ / ٢٩ – المفصل ص ٩٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ١٤ – مبسوط الأحكام ورقة ٢٦٠ – الأزهار الصافية ١ / ٢٠٦ – خزانة الأدب ٢ / ٢٢٠ . والشاهد في البيت قوله : (باسم الماء) حيث يحتمل أن يكون معربا محكيا ، ويحتمل أن يكون تصويتا ، فيكون مبنيا .

قال الفارقي : « ... قال أبو علي : فـ (الماء) هنا صوت الشاء ، وذكر أن المعنى : يناديه باسم معنى (الْماء) ، واسم معنى الماء هو (الماء) ، فأضاف الاسم إلى المسمى » ا هـ . الإفصاح ص ٨١ – وينظر الخصائص ٣ / ٢٩ .

(ينعش) : يرفع ، ويروي بدلا منه : (يرفع) .

(الطرف) : جفن العين . (تخونه) : تعهده .

(الماء) : صوت الشاء . (مبغوم) : أصله لصوت الظباء واستعمل لمجرد الصوت .

والمعنى : أنه لا يرفع جفن عينيه في حالة من الأحوال إلا في الحال الذي يتعهده فيها داع يناديه بهذه اللفظة : ماء ، ماء . ينظر المفضل شرح شواهد المفصل ص ٩٤ .

(٢) لم يثبت صدر الشاهد في جـ ، ط .

(٣) في ط : (من أسماء الأفعال) .   (٤) في ب : (يقتضي) .

(٥) مصححة في هامش أ : (امتثال أمره) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٨٠ ، ٨١ : « ... وأنا لا أرى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات – المقارنة في الأصل للضرب أو السير لما استغنى بها الطالب عنهما – أسماء أفعال بمعنى الأمر =

....

فإن زعم زاعم[1] أنا نجد من[2] أنفسنا العلم الضروري بالقصد إلى ذلك ، فهو غلط ، وإنما الحاصل : القصد إلى انقياده بالصوت الملفوظ به لما أجرى الله تعالى[3] العادة بذلك منه عنده ، إلا أنه يخاطب ما لا يعقل بطلب الامتثال[4] .

* * *

= كما ذهب بعضهم ، فتكون أوامر ونواهي لأن الله سبحانه وتعالى جعل العجماوات في هم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء ، فلا بأس بأن تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء » ا هـ .
وعلل ابن يعيش لهذا المذهب قوله ٤ / ٧٦ : « ... لأن أسماء الأفعال والأصوات متواخية لأنها مزجور بها كما أن الأصوات كذلك » ا هـ . وينظر : المفصل ص ١٦٥ - مبسوط الأحكام للتبريزي ورقة ٣٦٠ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(١) سقط من ب ، جـ : (زاعم) .

(٢) في ط : (في) بدل (من) .

(٣) (تعالى) زيادة من ب .

ذكر العلوي هذا القول في شرحه نقلا عن المصنف ثم علق عليه بقوله : « ... واعلم أن الشيخ قد جرى في هذا الكلام على مسلك الحق في مطابقة عقيدة أهل العدل من الزيدية والمعتزلة في استحالة تكليف ما لا يطاق ، والأمر بما لا يمكن فعله ، وغفل عن عقيدة الجبر الذي هو مذهبه ومذهب أسلافه الأشعرية حيث زعموا أمر الكافر بالإيمان وهو محال منه ، وطلب تحصيله وهو عاجز عن القدرة عليه ، فهو محال في حقه لأنه خلاف معلوم الله تعالى ، ولأن القدرة موجبة فلا تكون حاصلة له ، وجوزوا على أثر هذا طلب الخياطة من الحجر ، والكتابة من الشجر ، وأمر المقعد من الطيران في الجو ، إلى غير ذلك من الشفاعات الفاحشة والتهجينات الوحشة التي يأباها كل عاقل ويضحك منها كل جاهل ...

وهذا عارض أحوج إلى ذكره كلام الشيخ حيث اعترف بالصحيح وغفل عن مذهبه القبيح ... » ا هـ .

الأزهار الصافية شرح الكافية للعلوي ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

المُرَكَّبَـــاتُ

المُرَكَّبَاتُ : كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ ، فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرفاً بُنِيَا ، كَـ (خَمْسَةَ عَشَرَ) وَ (حَادِيَ عَشَرَ) وَأَخَوَاتِهِمَا ....

قوله[1] : « المُرَكَّبَاتُ كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ ... إلى آخره » .

وإنما قال : (ليس بينهما نسبة ليخرج عنه باب[2] المضاف والمضاف إليه ، فإنه وإن كان[3] مركبا فليس مبنيا ، وليخرج عنه[4] باب (تَأَبَّطَ شَرًّا) فإنه[5] محكي على أصله قبل التسمية به[6] ، وليس الغرض ها هنا إلا ما حصل بناؤه بالتركيب .

وهذا المركب على ضربين :

ضرب يتضمن الثاني معنى الحرف فيبنيان جميعا كـ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ، أما الثاني فلتضمنه معنى الحرف[7] ، وأما الأول فلكونه أشبه صدر الكلمة فوجب أن يكون مبنيا[8] .

وكذلك : (وَقَعُوا فِي حَيْصَ بيصَ[9]) و (هُوَ جَارِي بَيْتَ بيت[10])

---

(١) سقط من ج ، ط : (قوله) .

(٢) سقط من ج : (باب) .

(٣) سقط من ج : (كان) .

(٤) سقط من أ : (عنه) .

(٥) سقط من ج : (كان) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٨٤ : « ... وأما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالإعراب ولا بالبناء لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام ، وأما بعد العلمية فهي محكية باللفظ على ما يجيء ، فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر أو مبنية لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليها ، إعرابية أو بنائية ، أو بالسكون الذي كان كذلك » ا هـ .

(٧) وذلك أن أصل (خمسة عشر) ، خمسة وعشر ، حذفت الواو قصدا لمزج الأسمين وتركيبهما .

(٨) ينظر : المفصل ص ١٧٦ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٩٥ – شرح ابن يعيش ٤ / ١١٢ .

(٩) قال الزمخشري : « وكذلك وقعوا في (حيص بيص) أي : في فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين » ا هـ . المفصل ص ١٧٦ ، ١٧٧ . وينظر : إصلاح المنطق ص ٣١ .

وقال العلوي : « ... وأما عن الاختلاط كما حكي عن الفراء ، وأما عن شدة الأمر وصعوبته كما حكي بعض المتأخرين ، وهذا هو أعجبها لأنه جامع لهذه المعاني كلها » ا هـ الأزهار الصافية ١ / ٢٢٠ . وينظر : سيبويه ٢ / ٥١ – اللسان (حيص) .

(١٠) ينظر : سيبويه ١ / ٢٧٥ ، ٢ / ٥٣ – اللسان (بيت) – ابن يعيش ٤ / ١١٧ .

و (سُهِّلَتِ الْهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ[1]) و (تَفَرَّقُوا[2] شَغَرَ بَغَر)[3] و (شَذَرَ مَذَر)[4] و (خُذَعَ مُذَعَ)[5] . وشبهه .

قوله : « إلاَّ اثْنَى عَشَرَ » // استثناء[6] من باب (خَمْسَةَ عَشَرَ) لأنه مخالف له[7] في البناء . ١٠٦

وإنما أعرب الأول[8] مع قيام العلة المقتضية للبناء في بابه لما شبه بالمضاف في حذف النون منه ، لأن الأصل : اثنان وعشرة ، فلما حذفت الواو بقي اثنان عشرة ، فكرهوا النون التي تؤذن بالانفصال مع حذف الواو[9] التي تؤذن[10] بالاتصال ، فحذفوا النون تشبيها له[11] بالمضاف ، فلما شبه بالمضاف وجب إجراؤه مجراه في إعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء ، فوجب البقاء على الإعراب ، وبقي (عشر) على بنائه لتضمنه معنى الحرف[12] .

---

(١) في شرح ابن يعيش ٤ / ١١٧ : « ... وقالوا : وقع هذا الأمر بين بين ، فيبنوهما اسما واحدا لأن الأصل بين هذا وبين هذا ، فلما سقطت الواو تخفيفا والنية نية العطف لتضمنه معنى الحرف ، وهو في موضع الحال أيضا ، إذ المراد بقولهم : (وقع بين بين) أي : وسطا ... » ا هـ . وينظر : سيبويه ٢ / ٥٣ – شرح الرضي ٢ / ٩١ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٩٤ .

(٢) في مجمع الأمثال ١ / ٢٧٩ : « ذهبوا شغر بغر ، وشذر مذر ، وخذع مذع . أي : في كل وجه » ا هـ . وينظر : اللسان (شغر) .

(٣) يقال : اشتغر في البلاد : إذا أبعد فيها . وشغر الكلب : إذا رفع إحدي رجليه ليبول فباعدها من الأخرى . ويقال بغز النجم : إذا سقط وهاج بالمطر ، أو من البغر وهو العطش يأخذ الإبل فلا تروى وربما ماتت .

(٤) (شذر) : من التشذر ، أي : التفرق . و (مذر) من التبذير – وهو الإسراف – والميم بدل من الباء ، ويقال : شذر بذر ، بالباء على الأصل ، أو من (مذرت البيضة) أي : فسدت .

(٥) (خذع) : من الخذع ، وهو القطع . و (مذع) من قولهم : فلان مذاع ، أي : كذاب يفشي الأخبار وينشرها . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٩٢ – شرح ابن يعيش ٤ / ١١٨ ، ١١٩ – اللسان (شذر) سيبويه ٢ / ٥٤ – إصلاح المنطق ص ١٠٣ .

(٦) في أ : (مستثنى) .

(٧) سقط من أ : (له) ، وفي ج : (مخالفة) .

(٨) أي : من (اثنى عشر) .

(٩) سقط من ج ما بين (الواو) السابقة وهذه.

(١٠)في ط : (الذي يؤذن) .

(١١) في أ : (لها) وهو سهو .

(١٢) قال في شرح الوافية : « ... وتسقط (اثنا عشر) لأنها لم تبن كما بنيت أخواتها وقال (المحررة) إما لأنها حررت عن البناء ، وأما لأنها حرر أمرها في تعليل إعرابها ، لأنها لما حذفوا النون من (اثنان) =

الضرب الثاني من تقسيم المركبات أن لا يتضمن الثاني معنى الحرف[1] كباب (بَعْلَبَكَّ)[2] ، فيبني[3] الأول من هذا الباب لتنزله منزلة الجزء ، ويعرب آخر الاسمين بإعراب المفرد فيقال : هذا بَعَلَبكُّ ورأيت بَعْلَبَكَّ ، ومررت بِبَعَلَبَكَّ ، فلا يصرف[4] للعتلتين . هذا هو الفصيح .

ومن العرب من يستعمل الأول كالمضاف فيعربه إعراب المضاف بالرفع والنصب والجر ، ويعرب الثاني إعراب المضاف إليه .

ثم انقسم هؤلاء قسمين ، قسم يعرب الثاني إعراب ما لا ينصرف ، وقسم يعربونه إعراب المنصرف ، فيقول الأول : هذا بَعْلُبَكَّ . ويقول الثاني : هذا بَعْلُبَكٍ[5] .

وأما قولهم : (أَفْعَلُ هَذَا بَادِي بَدَي ، وبَادِي بَدَا[6] ، وَذَهَبُوا أَيْدِي سَبَأ[7]) فقد عده المحققون[8] من باب المبنيات وهو مشكل .

= أشبه المضاف وصار الاسم الثاني بدلا منها ، فكان كالمضاف إليه ، وامتنعوا من مزج الأول معه ، وبني الثاني لتضمنه معنى الحرف وترك الأول على إعرابه » ا هـ . شرح الوافية ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ . وينظر : أسرار العربية ص ٢٢٠ .

وفي سيبويه ٢ / ٥٥ ، ٥٦ : « ... وأما (اثنا عشر) فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة (خمسة عشر) ، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير (اثنا) في الرفع ، و (اثنى) في النصب والجر ، و (عشر) بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة ... » اهـ . هذا... وقد نسب الرضي إلى ابن درستويه القول بأنه مبني كسائر أخواته من الصدور لكونه محتاجا إلى الجزء الثاني مثلها . شرح الرضي ٢ / ٨٨ .

(١) في ب ، جـ : (حرف) .

(٢) والمقصود : كل علم ركب تركيبا مزجيا نحو : حضرت موت ومعد يكرب وقاليقلا .

(٣) في أ : (فبني) .

(٤) في جـ : (فلا ينصرف) .

(٥) ينظر : سيبويه ٢ / ٥٤ ، شرح الرضي ٢ / ٨٢ – الأزهار الصافية ١ / ٢٢٢ .

(٦) قال الزمخشري : « أصله (باديء بدء) و (باديء بداء) فخفف بطرح الهمزة والإسكان وانتصابه على الحال ، ومعناه ، مبتدئا به قبل كل شي » ا هـ المفصل ص ١٧٩ .

(٧) في مجمع الأمثال ١ / ٢٧٥ : « ذهبوا أيدي سبأ ، وتفرقوا أيدي سبا ، أي : تفرقوا تفرقا لا اجتماع معه » ا هـ وينظر سيبويه ٢ / ٥٤ – شرح ابن يعيش ٤ / ١٢٣ .

(٨) بهذا قال أبو نصر الجوهري ، وتبعه الزمخشري في مفصله ص ١٧٩ . ينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١١١٢ – الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٢٣ . شرح الرضي ٢ / ٩٠ .

....

فإن أصل قولك[١] : (بَادِي بَدَي) و (بَادِي بَدَا)[٢] : بَادِيء بَدء ، وَبادِيء بَدَاء[٣] ، أي : أول مبتدأ[٤] ، فهو منصوب على الحال ، وإنما خففت الهمزتان من آخرهما ، وتخفيف الهمزة لا يوجب بناء[٥] ، ألا ترى أنك لو خففت فقلت[٦] في (مبتديء) مبتدي[٧] ، وفي (بداءٍ) : بدا ، لم يختلف في أنه باقٍ على إعرابه ، وإنما غايته أن كان معربا لفظًا فصار معربًا تقديرا .

وكذلك : (أَيْدِي سَبَا) المعنى : ذهبوا مثل أيدي سبأ ، في تشتتهم وتفرقهم[٨] في البلاد[٩] ، فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه إعرابه ، ثم خففت الهمزة[١٠] من (سبأ) وسكنت الياء من (أيدى) على التخفيف ، وذلك لا يوجب بناء .

والذي يمكن أن يقال في تمشيته : أنه كثر حتى صار معنى المضاف والمضاف إليه نسيا منسيا ، فلا يفهم[١١] من (أيدي سبا) إلا (مشتتين) ، ولا يفهم من (بادي بدا)[١٢] إلا (أول) ، فشبه بـ (بعلبك) في أن الأول كالجزء فوجب بناؤه .

---

(١) سقط من جـ ، ط : (قولك) .
(٢) سقط من جـ : (بادي بدا) .
(٣) في ط : (فإن أصل بادي بدي : باديء بدء ، وبادي بدا : بادي بداء) .
(٤) كذا قال الزمخشري في مفصله ص ١٧٩ – وينظر الهامش رقم (٧) من الصفحة السابقة .
(٥) في سيبويه ٢ / ٥٤ : « ... وأما (أيادي سبا) و (قالي قلا) و (بادي بدا) فإنما هي بمنزلة (خمسة عشر) ، تقول : جاؤوا أيادي سبا ، ومن العرب من يجعله مضافا فينون (سبا) قال الشاعر (وهو ذو الرمة) :

فيالك من دار تحمل أهلها أيادي سبا بعدي وطال احتيالها

فينون ويجعله مضافا كـ (معديكرب) ، وأما قوله : كان ذلك بادي بدا ، فإنهم جعلوها بمنزلة (خمسة عشر) ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها ، ولكن لم أسمعه من العرب ، ومن العرب من يقول : بادي بدي ... » ا هـ .
(٦) هكذا في ب ، وفي غيرها : (ألا ترى أنك لو قلت) وما أثبته أوجه .
(٧) في ب : (مبتدأ) وهو تحريف .
(٨) ينظر مجمع الأمثال ١ / ٢٧٥ .
(٩) (في البلاد) زيادة من ب .
(١٠) في جـ : (خفف الهمز) .
(١١) في أ : (ولا يفهم) .
(١٢) في جـ ، ط : (بادي بدي) بالقصر .

....

فإن قلت : فالأعلام المضافة متحقق فيها ما ذكرته فكان يجب أن يبني الأول بناء ما ذكرت لأنه معنى المضاف والمضاف إليه غير مراد .

فالجواب : أن الأعلام المنقولة أجريت في كلامهم مجري الأصول المنقولة هي عنها ، بخلاف غيرها ، فلذلك لم يفعل فيها شيء من[1] هذا الفعل ، وفعل[2] في غيرها[3] .

* * *

(١) سقط من ج ، ط : (شيء من) .

(٢) سقط من ب : (وفعل) .

(٣) ذكر العلوي في شرحه مضمون هذا النص نقلا عن المصنف فقال : « ... لا يقال : فالأعلام المضافة متحقق فيها معنى المفرد لا غير ، واطراح معنى الإضافة كـ (عبد الله) و (أبي بكر) و (امريء القيس) والكني كلها ، فيلزم أن تكون مبنية من جهة أن معنى الإضافة غير مرادة ها هنا . لأنا نقول : لا سواء ، فإن هذه الأغلام وإن كانت مشاركة للصورة التي ذكرناها في فهم المفرد منها ، لكن الأعلام سلك بها مسلك المطابقة لما نقلت عنه في الإعراب ، فلهذا بقيت عليه ، بخلاف هذه فإنها ليست منقولة من أصل فيراعي بها أصلها ، فلا جرم جرت مجري : بعلبك وحضرموت ، فافترقا » ا هـ .

الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

الْكِنَايَـــاتُ

الْكِنَايَاتِ : (كَمْ) وَ (كَذَا) لِلْعَدَدِ ، وَ (كَيْتَ) وَ (ذَيْتَ) لِلْحَدِيثِ ..

قوله[1] : « الْكِنَايَاتُ (كَمْ) وَ (كَذَا) لِلْعَدَدِ ، وَ (كَيْتَ) وَ (ذَيْتَ) لِلْحَدِيثِ »[2] .

المراد[3] بالكنايات – ها هنا[4] – // المبنية ، وإلا فـ (فُلاَنُ) و (فُلاَنَةُ) ، و (الفُلانُ) و (الفُلاَنَةُ) وبابه كناية[5] وليس بمبني . ١٠٧

والمراد بالكنايات – هاهنا – ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام مفسرا ، إما لإبهامه على المخاطب وإما لنسيانه ، فعلى ذلك لا تكون (كَمْ) من ذلك[6] . ولا يستقيم أن تكون الكناية مراد بها : وقوع اللفظ[7] عوضا[8] من لفظ أو من ألفاظ – فإنه يؤدي إلى أن تكون أكثر الكلمات كنايات ، وإلى أن يكون نحو : أين ، وكيف ، أيان ، ومتى ، كنايات[9] .

نعم قد تطلق الكنايات[10] أيضا على لفظ عبر به عن لفظ ليس مثله في السماجة ، كما يكنى بـ (هَنْ) و (هَنَة) عن[11] الفرج ، وكما يكنى بـ (الغائط) عن غيره[12] ، وكم يكنى بـ (وطئت) عن غيره[13] ، وليس ذلك مرادا هاهنا .

وإنما سيق (كَمْ) في باب الكنايات لما وافق (كَذَا) في العدد ، وهو مبني حتى لا يجعل له باب آخر ، كما سيقت (ما)[14] الاستفهامية والشرطية في (ما) الموصولة[15] لما وافقتها لفظا وإن كانت تخالفها معنى .

---

(١) سقط من ب ، جـ : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) سقط من ب : (للحديث) .

(٣) زاد في ب : (قال المراد) . (٤) (ها هنا) زيادة من ط .

(٥) (فلان) و (فلانة) : كناية عن الذكر والأنثى من الناس ، فإن كنيت بهما عن غير الناس قلت : (الفلان) و (الفلانة) . اللسان (فلل) . وينظر : سيبويه ٢ / ١٤٨ .

(٦) ذكر الرضي هذا نقلا عن المصنف ، وزاد : « ... ولا لفظ (كذا) – في قولك : (عندي كذا رجلا – لأنه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ، ولا (كيت) و (ذيت) – في قولك : كان من الأمر كيت وكيت وذيت وذيت ... » ا هـ . شرح الرضي ٢ / ٩٤ .

(٧) في جـ ، ط : (اللفظ) . (٨) (عوضا) في هامش جـ .

(٩) وذلك لأن هذه الأسماء من الاستفهام والشرط مكنى بها عن المعنيات غير المحصورة اختصارا . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٩٣ . (١٠) في ب ، ط : (الكناية) .

(١١) في ب ، جـ ، ط : (على) . (١٢) أي : مما يخرج من دبر الإنسان .

(١٣) أي من نحو : الجماع أو الوقاع . (١٤) سقط من أ : (ما) . (١٥) ينظر ص ٧٣٢

وبناء (كَمْ) في الاستفهامية واضح[1] ، وفي الخبرية إما لكونها موضوعة وضع الحروف ، أو لشبهها بأختها[2] ، أو لتضمنها معنى الإنشاء ، وهو بالحروف غالبا[3] ، فأشبهت ما تضمن معنى الحرف[4] .

وأما (كَذَا) فمبني[5] إما لأن أصله (ذَا) دخلت عليه كاف التشبيه[6] ثم استعمل عل أصله ، وإما لكونه يكون كناية عن المبني في نحو : (خَمْسَةَ عَشَرَ) فأجرى مجراه لكونه المتوسط .

وأما (كيت و كيت)[7] و (ذيت و ذيت)[8] فإنما بنيا لأنهما[9] وقعتا[10] معا موقع الجملة ، ولا إعراب للجملة من حيث كونها جملة ، فأجريتا مجراها .

وهذا البناء يصح أن يقال : (إنه مما ناسب مبني الأصل) لأنه أشبه الجملة التي لا إعراب لها لفظي[11] و لا تقديري من حيث هي جملة .

ولا يصح أن يقال : (إنه مما وقع غير مركب) لأنه لما كان حكاية عن الجملة تعذر وقوعه مركبا ، فإنه إنما يركب التركيب المقتضي لإعراب المفردات[12] ، وأما تركيب الجمل[13] - من حيث كونها جملا - فلا تقتضي إعرابا[14] .

---

(١) وهو شبهها لحرف الاستفهام .
(٢) أي : الاستفهامية .
(٣) كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض . وبهذا قال الأندلسي أيضاً . ينظر شرح الرضي ٢ / ٩٤ وقوله : (غالبا) احتراز عن التعجب وإنشاء المدح والذم بـ (نعم) و (بئس) .
(٤) في جـ : (الحروف) .
(٥) في ب : (فبني) .
(٦) هذا أحد وجوه استعمالها ، والثاني : أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول أئمة اللغة (قيل لبعضهم : أما بمكان كذا وكذا وجذ ؟ فقال : بلى وجاذا) ، فنصب بإضمار (أعرف) . والثالث : أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد. ينظر: المغني ١/١٨٧ - الفوائد الضيائية ٢/٤٨٩.
(٧) سقط من أ : (وكيت) .
(٨) قال الرضي ٢ / ٩٥ : « ... ولا تستعملان إلا مكررتين بواو العطف نحو : قال فلان كيت وكيت ، وكان من الأمر ذيت وذيت ، وهما مخففتان من (كية) و (ذية) بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منهما كما في (بنت) ، والوقوف عليهما التاء كما على (بنت) ...» اهـ . وينظر : شرح ابن يعيش ٤/١٣٧ .
(٩) في جـ : (بيتنا) .
(١٠) في حـ ، ط : (واقعتان) .
(١١) سقط من أ : (لفظي) .
(١٢) (المفردات) في هامش أ .
(١٣) في جـ : (الجملة) .
(١٤) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٩٥ .

فـ (كَمْ) الاَسْتِفْهَامِيَّةُ مُمَيزَّهَا مَنصُوبٌ مفْرَدٌ ، وَالْخَبرِيَّةُ مُميَزَّهُا[1] مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ.

قوله : « فِـ (كَمْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ مُمَيَّزُهَا مَنْصُوبٌ ، مُفْرَدٌ »[2] .

لأنها لما كانت للعدد ، ووسط العدد مميزه منصوب مفرد[3] ، جعل كذلك ، لأنه لو جعل لأحد الطرفين لكان تحكما .

قوله : « وَالْخَبَرِيَّةُ[4] مُمَيَّزُهَا مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ »[5] .

وإنما كان مجرورًا لأنها للتكثير[6] ، والعدد الصريح الكثير مميزه مجرور مفرد[7] كـ (مائة) و (ألف)[8] ، فكان جره لذلك[9] . وإنما جاء مفردا لأن العدد الكثير مميزه كذلك .

وإنما جاء مجموعا لأن العدد الكثير فيه ما ينبيء عن كميته صريحا ، ولما كان هذا ليس مثله في الصريح[10] جعل جمعه كأنه نائب عن معنى الصريح في مثله[11] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (ومميز الخبرية) ، وكذا في الرضي ٢ / ٩٦ .

(٢) قال ابن السراج في الأصول : « اعلم أن لـ (كم) موضعين ، تكون في أحدهما استفهاما وفي الآخر خبرا . فأما إذا كانت استفهاما فهي فيه بمنزلة (عشرين) وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون تنصب ما يفسرها ، تقول : كم درهما لك ؟ كما تقول : أعشرون درهما لك ؟ أثلاثون درهما لك ؟ فينتصب (الدرهم) بعد (كم) كما انتصب بعد (عشرين) و (ثلاثين) لأن (كم) اسم ينتظم العدد كله ، وخص الاستفهام بالنصب ليكون فرقا بينه وبين الخبر » ا هـ أصول النحو ١ / ٣٨٣ . وينظر : سيبويه ١ / ٢٩١ – المقتضب ٣ / ٥٥ – الإيضاح للفارسي ص ٢٢٠ اللمع ص ٢٢٧ – المفصل ص ١٨٠ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٣٩٩ – المغني ١ / ١٨٥ .

(٣) في جـ ، ط : (مفرد منصوب) .

(٤) في نسخ الشرح : (وكم الخبرية) .

(٥) قال الفارسي : « ... فإذ استعملتها في الخبر بنيتها بالواحد والجميع وأضفتها إلى المعدود كما تضيف الأعداد المنونة ، وذلك قولك : كم رجل عندك ، وكم غلمان لك ... » ا هـ . الإيضاح للفارسي ص ٢١٩ . وينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١٢٦ – شرح الرضي .

(٦) في هامش أ : (للكثرة) .

(٧) سقط من ب : جـ : (مفرد) .

(٨) قال الرضي ٢ / ٩٧ : « ... وبعض العرب ينصب مميز (كم) الخبرية مفردًا كان أو جمعًا بلا فصل أيضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » ا هـ .

(٩) في ط : (فكان خبره كذلك) .

(١٠) في جـ ، ط : (التصريح) .

(١١) ينظر تعليل ذلك في شرح الرضي ٢ / ٩٧ وهو نقلا عن كلام المصنف .

وَتَدْخُلُ (مِنْ) فِيهِمَا ، وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلاَمِ ، وَكِلاَهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُوراً .

قوله : « وَتَدْخُلُ (مِنْ) فِيهِمَا » .

يعني : في الاستفهامية والخبرية[1] ، ودخولها على[2] الخبرية أكثر[3] ، وإذا دخلت في الخبرية قدرت الخبرية تامة والمميز مجرور بـ (من) ، وإذا لم تدخل قدرت مضافة ، ويجوز أن تكون تامة وتكون (من) مقدرة .

قوله : « وَلَهُمَا[4] صَدْرُ الْكَلاَمِ » .

أما الاستفهامية فللاستفهام ، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير ، كما أن (رُبَّ) لما تضمنت المعنى الإنشائي // في التقليل وجب لها صدر الكلام[5] .

١٠٨

قوله : « وَكِلاَهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا » .

لقبولهما العوامل ، فلنتكلم على مواضعهما ليتبين أمرهما[6] .

---

(١) أي : في مميز كل منهما . (٢) في ط : (في) .

(٣) قال الرضي ٢ / ٩٧ : « ... أما في الخبرية فكثير نحو : ﴿ وكم من ملك في السمٰوات ﴾ ، ﴿ وكم من قرية ﴾ ، وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف إليه (كم) ، وأما مميز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورا بـ (من) في نظم ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ، ولا أدري ما صحته ... » ا هـ .

هذا .. ويرد على الرضي بأن الزمخشري قد جوز أن تكون (كم) – في قوله تعالى : ﴿ سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ﴾ الآية ٢١١ البقرة – استفهامية وخبرية ، وذلك قوله : « ... فإن قلت : (كم) استفهامية أم خبرية ؟ قلت : تحتمل الأمرين ، ومعنى الاستفهام فيها للتقرير » ا هـ . الكشاف ١ / ٣٥٤ . وقال الشريف الجرجاني : « ... وقال سعد الدين إن (كم) فيه استفهامية لوقوعها بعد قوله : (سل) .. » ا هـ . حاشية الجرجاني على الرضي ٢ / ٩٧ .

(٤) في ط : (لهما) بإسقاط الواو .

(٥) ذكر هذا في شرح الوافية وزاد عليه بقوله : « ... هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فلا يرون لها صدر الكلام ، ويستدلون بمثل قوله تعالى : ﴿ أفلم يهدِ لهم كم أهلكنا قبلهم ﴾ . ويزعمون أن (كم) فاعل (يهد) في الآيتين .

والبصريون يتأولون ذلك ويجعلون فاعل (يهد) مضمرا يعود على ما تقدم ، ويقفون على قوله (يهد لهم) ويبتدئون بقوله : (كم أهلكنا) ... » ا هـ شرح الوافية ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ وينظر : معاني الفراء ٢ / ١٩٥ – البيان ٢ / ١٥٤ – التبيان ٢ / ٩٠٨ – مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٧٤ .

(٦) في جـ : (مواضعها ... أمرها) .

فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ كَانَ مَنْصُوبًا مَعْمُولاً عَلَى حَسَبِهِ ، وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُورٌ ....

قوله : « فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ كَانَ مَنْصُوبًا مَعْمُولاً عَلَى حَسَبِهِ » .

كقولك : كم رجلاً ضربت ؟ وكم غلامٍ ملكت . وكم ضربةً ضربت ؟ وكم ضربةٍ ضربت[1] . وكم يوماً ضربت ؟ وكم يومٍ ضربت ، فتكون مفعولاً به ومصدرا ومفعولاً فيه[2] ، على حسب العوامل لأنه مثل قولك : أعشرين رجلاً ضربت ؟ وكثيرا من الغلمان ملكت . وأعشرين ضربة ضربت ؟ وكثيرا من الضرب ضربت . وأعشرين يوما ضربت ؟ وكثيرا من الأيام ضربت[3] .

فلو قدرت متعلقا بالفعل[4] محذوفا - على ضعفه - صار الفعل حينئذ مشتغلا عنه فيكون في موضع رفع ، فإنه يكون مثل قولك : زيد ضربت[5] ، على معنى : ضربته .

قوله[6] : « وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُورٌ » .

لأنه يبطل عمل الجار بغيره ، ولا يتقدم معمول عليه[7] ، فلذلك اغتفروا[8] تقديمه على ما له صدر الكلام لتنزلها منزلة الجزء الواحد ، فتقول : بكم رجلا مررت[9] ؟ وغلام كم رجلا ضربت ؟ »[10] .

ويكون إعراب المضاف كإعراب (كم) لو لم يكن مضافاً إليه[11] ، ولذلك نصبت في قولك : غلام كم رجلا ضربت ؟[12] .

---

(١) سقط من ط : (وكم ضربة ضربت) .

(٢) قال الرضي ٢ / ٩٨ : « ... وليس بمعروف انتصابها إلا مفعولا بها أو ظرفا أو مصدرا أو خبر (كان) نحو : كم كان مالك ، أو مفعولا ثانيا لباب (ظن) نحو : كم ظننت مالك » اهـ . وينظر : سيبويه ١ / ١٠٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ - المقتضب ٣ / ٦٣ - أصول ابن السراج ٣٨٤/١ ، ٣٨٥ - الإيضاح للفارسي ص ٢٢٢ - شرح الوافية للمصنف ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ .

(٣) سقط من ط الأمثلة الأربعة السابقة على هذا المثال .

(٤) في ب ، ج : (للفعل) .

(٥) في ط : (زيدا) وهو سهو .

(٦) سقط من ب ، ج : (قوله) .

(٧) في ج : (عليه معموله) .

(٨) في ب ، ج : (اغتفر) .

(٩) مثال للمجرور بالحرف .

(١٠) مثال للمجرور بالإضافة . وينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١٢٨ ، شرح الرضي ٢ / ٩٨ .

(١١) سقط من ج : (مضافا إليه) .

(١٢) والنصب فيه على المفعولية كما في نحو : كم رجلا ضربت ؟ .

وَإِلاَّ فَمَرْفُوعٌ مِبْتَدأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا ، وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفًا ....

وإلا فهو مرفوع لأنه إذا لم يكن معه جَارٌّ وليس بعده ما يعمل فيه ولا يتقدم عليه عامل آخر وجب أن يكون مجردا عن العوامل اللفظية[١] فيتعين للمبتدأ أو الخبر[٢] .

فإن لم يكن ظرفا فهو مبتدأ كقولك[٣] : كم رجلا أخوتك ؟ وكم رجلا ضربته ؟ لأن الفعل قد اشتغل عنه .

وإن كان ظرفا[٤] فهو خبر كقولك : كم يوما سفرك ؟ لأنك لو جعلت (كم) مبتدأ وهي للزمان تعذر[٥] أن يكون خبرها (السفر) ، كما يتعذر ذلك[٦] في مثل : متى سفرك ؟ فيجب أن يقدر (السفر) ونحوه مبتدأ ، ويكون ما تقدم ظرفا في موضع رفع على الخبر[٧] مثله في قولك : متى القتال ؟ .

ولو قيل بجواز النصب فيما إذا اشتغل الفعل[٨] عنه بضميره في مثل[٩] قولك : كم رجلا ضربته ؟ لم يكن بعيدا ويكون بمنزلة : زيدا ضربته ، منصوبا[١٠] بفعل دل عليه ما بعده ، إلا أنه يجب أن يقدر بعد (كم) لا قبلها لئلا يوقعها في[١١] غير صدر الكلام ، فيقدر : كم رجلا ضربت ضربته ؟ فيكون الفرق بينه وبين (زيدا ضربته) أن تقدير الناصب ثَمَّ قبل المنصوب ، وها هنا بعده لوجود[١٢] المانع من تقديمه.

---

(١) قال الجامي في شرحه : « ... وهذا مبني على مذهب سيبويه ، فإنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما . وأما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة » اهـ الفوائد الضيائية ٢ / ٤٩٤ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٠٣ – شرح الرضي ٢ / ٩٨ – شرح ابن يعيش ٤ / ١٢٧ .

(٢) في أ : (والخبر) .

(٣) في أ ، ب : (كقولهم) .

(٤) في ط : (وإن لم يكن ظرفا) ، وهو خطأ للزوم التكرار .

(٥) في ط : (يتعذر) .

(٦) سقط من أ : (ذلك) .

(٧) قال الرضي ٢ / ٩٩ : « ... فـ (كم) – ها هنا – منصوب المحل أولا داخل في قوله : (ما بعده فعل أو شبهه غير مشتغل عنه) لأن التقدير كم يوما كائن سفرك ؟ ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ... » اهـ .

وينظر : مبسوط الأحكام للبريزي ورقة ٣٦٨ – الهادية للأردبيلي ص ٢٠٧ .

(٨) سقط من ط : (الفعل) .

(٩) سقط من أ : (مثل) .

(١٠) في ب ، ج : (منصوب) بالرفع ، وما أثبته أوجه .

(١١) سقط من ج ، ط : (في) .

(١٢) في ط : (لوجوب) .

وَكَذٰلِكَ أَسْمَاءُ الإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ . وَفِي مِثْلِ تَمْيِيزِ :
كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ... ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ ....

قوله : « وَكَذٰلِكَ أَسْمَاءُ الإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ » .

يعني في مواضع الرفع والنصب والجر[1] ، فإذا قلت : بمن مررت ؟ وبمن تمرر أمرر ، فمجرور[2] .

وإذا قلت : من ضربت ؟ ومن تضرب أضرب ، فمنصوب[3] .

وإذا[4] قلت : من ضربته ؟ ومن ضربتَه ضربتُه ، فمرفوع على ما تقدم[5] .

قوله : « وَفِي مِثْلِ[6] تَمْيِيزِ :

[٣٢] كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ....

ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ » .

فالنصب على الاستفهامية وإن لم يُرِدْ معنى الاستفهام لكن على سبيل التهكم ، كأنه // متحقق ذلك ولكنه[7] ذهل عن كمية العدد ، فهو يسأل عنه[8] .   ١٠٩

---

(١) سقط من ج : (والجر) .
(٢) وذلك لدخول حرف الجر على (من) الاستفهامية في المثال الأول والشرطية في الثاني .
(٣) وذلك لوقوع الفعل بعد (من) الاستفهامية والشرطية غير مشتغل عنه بضميره .
(٤) في ب : (فإذا) .   (٥) ينظر ص ٧٦٦ .
(٦) سقط من ط : (مثل) وكذا سقط من بعض نس المتن .
٣٢= صدر بيت من الكامل للفرزدق ، وهو بتمامه :

كم عملة لك يا جرير وخالة   فدعاء قد حلبت على عشارى

البيت من قصيدة يهجو بها جريرا . ينظر ديوانه ١ / ٣٦١ .
والبيت في سيبويه ١ / ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ - المقتضب ٣ / ٥٨ - معاني الفراء ١ / ١٦٨ - أصول النحو لابن السراج ١ / ٣٨٧ - جمل الزجاجي ص ١٤٨ ، ١٤٩ - اللمع ص ٢٢٨ - المفصل ص ١٨٢ - الإيضاح للمصنف ٢ / ٤٤٣ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٠٤ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٩٩ - شرح ابن يعيش ٤ / ١٣٢ - شرح الرضي ٢ / ١٠٠ - خزانة الأدب ٣ / ١٢٦ - شواهد العيني ١ / ٥٥٠ ، ٤ / ٤٨٩ . والشاهد في البيت أوضحه المصنف مع ذكر ما فيه من أوجه .   (٧) في أ : (ولا كنه) وهو تحريف .
(٨) قال الفارقي : « ... وأما النصب فعلى الاستفهام وهو يقصد التكثير أيضا ، تقول : (كم عمة لك) أي : هن كثير ... » ا هـ الإفصاح ص ٢٢ . وينظر الحلل لابن السيد ص ١٨٠ .

....

والجر على أنها (كم) الخبرية على التحقيق[١] ، أي : كثير من عماتك وخالاتك[٢] حلبت على عشاري .

والرفع على أن يكون المميز محذوفا على أنها (كم) الاستفهامية على المعنى المتقدم ، أو (كم) الخبرية ، أي : كم مرة ، على التهكم ، أو : كم مرة ، على التكثير[٣] ، فترتفع[٤] (عمه) على الابتداء[٥] ، ويصححه[٦] كونه موصوفا بقوله : (لك)[٧] ، وخبره : (قد حلبت) ، و (كم) على الوجهين – إذا رفعت (عمة) – في موضع نصب لأن الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية أو تسليط[٨] المصدرية ، وكون الفعل قد[٩] وقع خبرًا لا يمنعه[١٠] ذلك من عمله فيما قبل المبتدأ ، ألا ترى أنك تقول : عمرا زيد ضرب ، وعمرا زيد ضارب ، ويوم الجمعة زيد ضارب .

وإذا رفعت (عمة) رفعت (خالة) و (فدعاء)[١١] ، وإذا نصبتها نصبتهما ، وإذا خفضتها خفضتهما ، وذلك واضح[١٢] .

---

(١) في المقتضب ٣ / ٥٨ : « فإذا قلت : كم عمة ، فعلى معنى : رب عمة » ا هـ .
(٢) في أ : (خلاتك) وهو تحريف .
(٣) في سيبويه ١ / ٢٩٥ : « ... وقد قال بعض العرب :
كم عمة ... فجعل (كم) مرارا ، كأنه قال : كم مرة قد حلبت على عمتك » ا هـ .
(٤) في ط : (فترتفع) .
(٥) جعله المصنف أبعد هذه الأوجه الثلاثة ، وذلك قوله في شرح الوافية : « ... والرفع على الابتداء وهو أبعدها » ا هـ شرح الوافية ٢ / ٤٠٤ .
(٦) في ج ، ط : (ومصححه) .
(٧) قال ابن هشام : « ... وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بـ (لك) وبـ (فدعاء) محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، إذ ليس المراد تخصيص (الخالة) بوصفها بالفدع كما حذف (لك) من صفة (خالة) استدلالا عليها بـ (لك الأولى ... »اه المغني ١/١٨٥ .
(٨) في ج : (تسلط الظرفية أو تسلط) وهو خطأ لأن (تفعُّل) مصدر (تفعَّل) لا (فعَّل) .
(٩) (قد) زيادة من ب .   (١٠) في ط : (لا يمنع) .
(١١) (الفدع) : عوج وميل في المفاصل كلها ، خلقة أو داء ، كأن المفاصل قد زالت عن مواضعها ، لا يستطاع بسطها معه ، وأكثر ما يكون في الرسغ من اليد والقدم . اللسان (فدع).
(١٢) أما تبعية (خالة) فعلى العطف ، وأما تبعية (فدعاء) فعلى الصفة .

وَقَدْيُحْذَفُ فِي مِثْلِ : كَمْ مَالُكَ ؟ وَكَمْ ضَرَبْتَ ؟ .

قوله[1] : « وَقَدْ يُحْذَفُ ... » .

يعني : وقد يحذف[2] المميز للعلم به كقولك : كَمْ مَالُكَ ؟ أي : كَمْ دِرْهَما مَالُكَ ؟ أو : كَمْ دِينَارًا مَالُكَ[3] ؟ على حسب ما تدل عليه القرينة[4] .

وَكْم ضَرَبْتَ ؟ أي : كم مرةً ؟ أو : كم ضربةً ؟[5] .

* * *

---

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) سقط من ب ، ج ، ط : (وقد يحذف) .

(٣) في ط : (أي : كم درهما ؟ وكم دينارا ؟) .

(٤) في المفصل ص ١٨٠ : « وقد يحذف المميز فيقال : كم مالك ؟ أي : كم درهما أو دينارا مالك ؟ وكم غلمانك ؟ أي : كم نفسا غلمانك ؟ وكم درهمك ؟ أي : كم دانقا درهمك ؟ وكم عبد الله ماكث ؟ أي : كم يوما أو شهرا ، وكذلك : كم سرت ؟ وكم جاءك فلان ؟ أي : كم فرسخا ؟ وكم مرة ؟ أو : كم فرسخ وكم مرة ؟ » اهـ .
وينظر شرح ابن يعيش ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٠٥ .

(٥) في شرح الوافية ٢ / ٤٠٥ : « أي : كم ضربة ضربت ، أو : كم مرة ضربت ؟ » اهـ .
وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٠٠ .

الظُّـــــرُوف

الظُّرُوفُ مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَـ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) ....

قوله : « [1] الظُّرُوفُ » ، يعني : الظروف المبنية لأن بعض الظروف من أقسام المعربات[2] .

قوله : « مِنْهَا[3] مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَـ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) » .

وكذلك : فوق ، وتحت ، وأمام ، وشبهه[4] [5] .

وإنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك المنوي كاحتياج الحرف إلى غيره ، ولذلك لا تبني إلا إذا نُوِيَ ، وإن لم ينو كانت كالمستقلة فتعرب[6] كقوله[7] :

[٣٣] فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ....

وفي القراءة الشاذة : « مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ »[8] .

---

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) في ب ، ج ، ط : (المبنيات) وهو خطأ ظاهر ولا يستقيم بإثباته الكلام .

(٣) في ب : (فمنها) .

(٤) في ج ، ط : (وما أشبه ذلك) .

(٥) قال الرضي ٢ / ١٠١ : « اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة : قبل ، وبعد ، وتحت ، وفوق ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، وأول ، ومن عل ، ومن علو . ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو : يمين ، وشمال ، وآخر ، وغير ذلك » ا هـ . وينظر : المفصل ص ١٦٨ ، شرح ابن يعيش ٨٥/٤ ، ٨٦ .

(٦) هكذا في ب ، وفي غيرها : (تعرب) وما أثبته أوجه .

(٧) هو عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عام ، وكان له ثأر فأدركه . هذا ما ذكره العيني في شواهده ٤٣٥/٣ . وقيل : هو يزيد بن الصعق بن عمرو بن خويلد الكلابي . خزانة الأدب ٢٠٤/١ .

٣٣= صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

فساغ لي الشراب وكنت قبلا	أكاد أغص بالماء الفرات	المفصل ص ١٦٨
ويروي عجزه :	أكاد أغص بنقطة الماء الحميم	الخزانة ٢٠٥/١
ويروي :	بالماء الحميم	معاني الفراء ٢ / ٣٢٠

وينظر : المفصل ص ١٦٨ – شرح ابن يعيش ٨٨/٤ – شرح الرضي ١٠٢/٢ – الأزهار الصافية ٢٦١/١ – الفوائد الضيائية ٥٠١/٢ – الكافي ٤٩٥/٢ – المطالع السعيدة ١٢٦/١ – درة الغواص ١٢٧ – خزانة الأدب ١٣٣/٣ التصريح ٥٠/٢ – الأشموني ٢٦٩/٢ – الدرر ١٧٦/١ . والشاهد في البيت قوله : (وكنت قبلا) حيث أعربت (قبل) لما حذف المضاف إليه و لم ينوِ لفظه ولا معناه ، ولهذا نكر فنون . وأصله : (وكنت قبل هذا).

(٨) قال الله تعالى : ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ من الآية ٤ / الروم . قال أبو حيان : « وقرأ =

وَأُجْرِيَ مُجْرَاهُ : لاَ غَيْرُ ، وَلَيْسَ غَيْرُ ، وَحَسْبُ . وَمِنْهَا (حَيْثُ) وَلاَ تُضَافُ إلاَّ إِلَى جُمْلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ ....

قوله : « وَأُجْرِيَ مُجْرَاهُ : لاَ غَيْرُ ، وَلَيْسَ غَيْرُ ، وَحَسْبُ » .

وإن لم تكن ظروفا لكثرتها[1] ، فلما أشبهت الظروف عوملت معاملتها .

قوله : « وَمِنْهَا (حَيْثُ) ... إلى آخره » .

وإنما بنيت لاحتياجها إلى جملة تبين[2] معناها كاحتياج الموصول إلى ذلك ، ولذلك لا تضاف إلا إلى جملة لأن وضعها لمكان نسبة ، فلذلك افتقرت إلى الجملة كافتقار الموصول[3] .

وما جاء مضافا إلى غير جملة فشاذ لا يعول[4] عليه[5] ، ولذلك بقيت على بنائها .

= أبو السماك والحجوري وعون العقيلي : (من قبل ومن بعد) - بالكسر والتنوين فيهما - قال الزمخشري : على الجرمن غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه ، كأنه قيل : قبلا وبعدا ، بمعنى : أولا وآخرا ، انتهي » ا هـ . البحر المحيط ٧ / ١٦٢ . وينظر : الكشاف ٣ / ٢١٤ - البيان للأنباري ٢ / ٢٤٨ - وقد تقدم الحديث عن الآية ص ٥٢٤ .

(١) قال الرضي ٢ / ١٠٣ : « شبه (غير) بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ، ولإبهام (غير) لا تتعرف بالإضافة ... ولا يحذف منها المضاف إليه إلا مع (لا) التبرئة و (ليس) نحو : أفعل هذا لا غير ، وجاءني زيد ليس غير ، لكثرة استعمال (غير) بعد (لا) و (ليس) ... وأما (حسب) فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال ، وبني على الضم تشبيها بـ (غير) إذ لا يتعرف بالإضافة مثله » ا هـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٠٦ .

(٢) في ب : (يتبين بها) .

(٣) قال المبرد : « و (حيث) اسم من أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه ، فـ (حيث) في المكان كـ (حين) في الزمان ، فلما ضارعتها أضيفت إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل » ا هـ . المقتضب ٢ / ٥٣ - وينظر أيضًا ٣ / ١٧٥ ، ٤ / ٣٤٦ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٠٧ .

(٤) في ب ، ط : (لا يعمل) .

(٥) قال الزمخشري (المفصل ١٦٩ ، ١٧٠) : « ... ولا يضاف إلى غير الجملة إلا ما روي عن قوله : أما ترى حيث سهيل طالعا ... أي : مكان سهيل . وقد روى ابن الأعرابي بيتا عجزه : حيث لي العمائم » ا هـ . وفي المقتضب ٤ / ٣٤٦ : « ... ولا يجوز : قمت حيث زيد ، كما تقول : قمت في مكان زيد ، وإنما يوضحها ما يوضح الأزمنة » ا هـ .
وينظر سيبويه ٢ / ٤٤ - شرح الرضي ٢ / ١٠٣ .

وَمِنْهَا (إِذَا) وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، فَلِذَٰلِكَ اخْتِيرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ

وقد تدخل عليها (ما) فتكون[1] للمجازاة[2] .

قوله[3] : « وَمِنْهَا (إِذَا) ... » . وإنما بنيت للمعني الذي ذكر في (حيث)[4] ولكن تلك للمكان[5] وهذه للزمان . وهي مختصة بمعنى الاستقبال وفيها معنى الشرط غالبا[6] .

قوله : « فَلِذَٰلِكَ اخْتِيرَ بَعْدَهَا » . [أي : ولكون معنى الشرط فيها غالبا[7]] .

وقد تقع لمجرد الظرفية كقوله تعالى : ﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[8] وأشباهه[9] ، لأنك لو جعلتها للشرط[10] وجب أن يكون جوابها ما دل عليه (أُقْسِمُ) المقدر الإنشائي[11] ، فيفسد المعنى إذ يصير القسم مقيدا[12] .

---

(١) في ج : (وتكون) .

(٢) في سيبويه ١ / ٤٣٢ ، ٤٣٣ : « ... وإنما منع (حيث) أن يجازي بها أنك تقول : حيث تكون أكون ، فـ (تكون) وصل لها ، كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون ... فإذا ضممت إليها (ما) صارت بمنزلة (إن) وما أشبهها ... » ا هـ . وينظر : المقتضب ٢ / ٥٣ – المفصل ص ١٧٠ – شرح ابن يعيش ٤ / ٩٢ .

(٣) سقط من ب ، ج ، ط : (قوله) .

(٤) أي : لاحتياجها إلى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول إلى ذلك . وينظر ص ٥٥٩ . وقال الرضي ٢ / ١٠٨ : « ... ويجوز أن يقال في (إذا) إنه بني لأن وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم » ا هـ .

(٥) أي : (حيث) . وقد أجاز الأخفش أن تكون للزمان كما في قول الشاعر :

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٠٨ – الفوائد الضيائية ٢ / ٥٠٣ – شرح ابن يعيش ٤ / ٩٢ .

(٦) في سيبويه ٢ / ١١ : « ... وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر ، وفيها مجازاة » ا هـ . وقال المبرد : « ... فإن اضطر الشاعر جاز أن يجازي بها لمضارعتها حروف الجزاء لأنها داخلة على الفعل وجوابه ، ولابد للفعل الذي يدخل عليه من جواب » ا هـ . المقتضب ٢ / ٥٥ .

(٧) تكملة يستقيم بها السياق .

(٨) الآية الأولى / الليل .

(٩) في ج : (وأشباهها) .

(١٠) في أ : (للشرطية) .

(١١) في أ : (الإنشائي) .

(١٢) علل لذلك الرضي بقوله : « ... إذ جواب الشرط إما بعده أو مدلول عليه بما قبله ، وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه ، وليس ها هنا ما يدل على جواز الشرط قبل (إذا) إلا القسم فلو كان (إذا) للشرط كان التقدير : =

....

وكذلك قوله تعالى[1] : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾[2] لأنك لو جعلتها شرطية وجب أن تقول : (فهم ينتصرون) .

وأما قوله تعالى[3] : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ[4] إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[5] فيمكن أن يقال إنها[6] لمجرد الظرفية لمجيء (ما) بغير (فاء)[7] ، ويمكن أن يقال : إن المعنى على قَسَمٍ مقدرٍ[8] ، فجاء الجواب للقسم مثله في قوله تعالى[9] : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[10] .

= (إذا يغشى أقسم) فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بـ (غشيان الليل) ، وهو ضد المقصود إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وإن كان نهارا غير متوقف على دخول الليل ... » ا هـ . شرح الرضي ٢ / ١١١ .

(١) (تعالى) غير مثبتة في أ .

(٢) الآية : ٣٩ / الشورى .

قال الأنباري : « والقياس أن يكون (هم) مرفوعا بفعل مقدر دل عليه (ينتصرون) ، وتقديره : ينتصرون هم ينتصرون ، هذا قياس قول سيبويه لأنه قال : إذا قلت : إن يأتني زيد يضرب ، يرتفع (زيد) بتقدير فعل دل عليه (يضرب) » ا هـ . البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٥٠ .

(٣) (تعالى) زيادة من ب .

(٤) من الآية ٢٥ / الجاثية .

(٥) (إلا أن قالوا) زيادة من ط .

(٦) (إنها) في هامش جـ .

(٧) قال أبو حيان : « ... لأن (إذا) للاستقبال ، وخالفت أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان منفيا بـ (ما) لم تدخل الفاء ، بخلاف أدوات الشرط فلابد من الفاء ... » ا هـ البحر المحيط ٨ / ٤٩ .

وقد رد ابن هشام قول أبي حيان هذا بقوله : « ... وليس هذا بجواب وإلا لاقترن بالفاء مثل : ﴿ وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين ﴾ ، وإنما الجواب محذوف ، أي : عمدوا إلى الحجج الباطلة » ا هـ . المغني ١ / ٩٨ .

(٨) قال العلوي في شرحه ١ / ٢٧١ : « ... كأنه قال : والله ما كان حجتهم إلا أن قالوا » اهـ .

(٩) (تعالى) زيادة من جـ ، ط .

(١٠) من الآية ١٢١ / الأنعام .

قال ابن هشام : « ... وأما (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل : (وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) الآية » ا هـ . المغني ١ / ٩٩ .

هذا .. ويرى العكبري أن جملة (إنكم لمشركون) جواب للشرط وحذف الفاء منه لأن الشرط بلفظ الماضي (وإن أطعتموهم) ، قال : « وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي » ا هـ . التبيان ١ / ٥٣٦ .

ومن يلتزم أن لا يقع بعدها إلا[1] الفعل يلزم وجوب النصب[2] في باب : (زيدا ضربته) إذا وقع بعدها ، كما يلزم في[3] (إن) ونحوها مما يلزم بعده الفعل[4] .

واستعمالها للمجازاة بـ (ما) أو بغير // (ما) ضعيف[5]

110

قوله : « وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ .... » .

فيلزم وقوع المبتدأ والخبر[6] بعدها كقولك : خرجت فإذا زيد قائم[7] ، وهي ظرف معمول لما دل عليه من معنى (فاجأت) كأنك قلت : فاجأت زمان زيد قائم ، فيلزم المبتدأ بعدها ، كأنهم قصدوا إلى الفرق بين معنيها[8] ، وكان قياس ذلك أن يمتنع[9] النصب فيما بعدها - إذا وقع في باب (زيدا ضربته) - كقولك : خرجت فإذا عبد الله يضربه عمرو ، ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة مراعاة لصورة المبتدأ والخبر .

---

(١) (إلا) ممحاة من أ .

(٢) هذا قول جمهور النحاة . وأجاز الأخفش وقوع الاسم بعدها ، وكلام المصنف هذا - وفيما تقدم بقوله : (فلذلك اختير بعدها الفعل) يدل على إجازته هذا تبعا للأخفش .
ينظر ص ٥٦٠ ، الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٧٢ . الفوائد الضيائية ٢ / ٥٠٦ .

(٣) في ج : (في نحو) ويلزم التكرار .

(٤) ينظر ما تقدم ذكره في هذا الموضع من باب الاشتغال ص ٤٦٨ .

(٥) في المقتضب : « وإنما منع (إذا) من أن يجازي بها لأنها مؤقتة ، وحروف الجزاء مبهمة ... فإن اضطر الشاعر جاز أن يجازي بها لمضارعتها حروف الجزاء لأنها داخلة على الفعل وجوابه ، ولابد للفعل الذي يدخل عليه من جواب ، فما جاء ضرورة قوله :

ترفع لي خندف والله يرفع لي ... نارا إذا ما خبت نيرانهم تقد

وقال الآخر :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها ... خطانا إلى أعدائنا فنضارب » ا هـ

المقتضب ٢ / ٥٤ ، ٥٥ وينظر : سيبويه ١ / ٦٨ - المفصل ص ١٧١ - شرح ابن يعيش ٤ / ٩٧ - وقال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٠٨ : « ثم بين أن الفصيح أنهم لا يجازون بها ، بل يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعًا لأنها للوقت المعين بخلاف (متى) » ا هـ .

(٦) (والخبر) زيادة من ج ، ط .

(٧) ينظر : سيبويه ١ / ٥٤ ، ٥٥ - المقتضب ٣ / ١٧٨ - شرح الرضي ٢ / ١١٢ .

(٨) في أ : (بين معنييها) . (٩) في ط : (يمنع) .

قوله : « وَ (إِذْ) لِمَا مَضَى » .

وبناؤها إما[1] لما ذكر[2] في (إذا)[3] وإما لأن وضعها[4] وضع الحروف .

قوله : « وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْجُملَتَانِ »[5] .

لأنها بمعنى زمان من غير معنى شرط[6] ، فصح[7] أن تفسر بالفعلية[8] تارة وبالاسمية أخرى كـ (حيث) في المكان[9] .

وتتصل بها (ما) فتكون للمجازاة[10] . والظاهر أنها إذا ضمت إليها (ما) كـ (حيثما) لا حرفا برأسه[11] .

---

(١) (إما) في هامش أ .

(٢) في أ : (لما ذكرناه) .

(٣) وهو قوله : « وإنما بنيت لاحتياجها إلى جمل تبين معناها كاحتياج الموصول إلى ذلك » اهـ . ينظر ص ٧٧١ ، ص ٧٧٢ مع الهامش رقم (٤) .

(٤) في ط : (وضعه) .

(٥) قال المبرد : « و (إذ) يقع بعدها الفعل والفاعل والابتداء والخبر » ا هـ . المقتضب ٣ / ١٧٧ ، وينظر سيبويه ١ / ٥٤ ، ٥٥ ، ٤٥٩ .

(٦) في أ : (الشرط) .

(٧) في جـ : (فيصح) .

(٨) في جـ : (بالفعل) .

(٩) ينظر ص ٧٧١ .

(١٠) في سيبويه ١ / ٤٣٢ : « ... ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) ، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما) و (كأنما) ، ليست (ما) فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد ، فمما كان من الجزاء بـ (إذ ما) قول العباس بن مرادس :

إذ ما أتيت على الرسول فقل له ... حقا عليك إذا اطمأن المجلس » ا هـ .

(١١) (إذما) حرف عند سيبويه مثل (إن) . قال ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ : « فمما يجازي به من الأسماء غير الظروف : (من) و (ما) و (أيهم) . وما يجازي به من الظروف : (أي حين) و (متى) و (أين) و (أنى) و (حيثما) . ومن غيرهما : (إن) و (إذما) .. » ا هـ .

وهي اسم عند المبرد - في أحد قوليه - والآخر وافق فيه سيبويه وقد تبعه في القول باسميتها كل من ابن السراج ، والفارسي والمصنف . ينظر القول الأول للمبرد في المقتضب ٣ / ١٧٦ ، ٤ / ٣٤٧ - والآخر في ٢ / ٤٦ - وقول ابن السراج في الأصول ٢ / ١٦٥ - والفارسي في إيضاحه ص ٣٢١ . وينظر : المغني ١ / ٨٧ - التوطئة ص ٦٦ - الهمع ٢ / ٥٨ .

وَمِنْهَا : (أَيْنَ) وَ (أَنَّي لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَامًا وَشرْطاً . وَ (مَتىٰ) لِلزَّمَانِ فِيْهِمَا . وَ (أَيَّانَ) لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا . وَ (كَيْفَ) لِلْحَالِ اسْتِفْهَامًا ....

قوله : « وَمِنْهَا (أَيْنَ) وَ (أَنَّي) لِلْمَكَارِي اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا » .

تقول : أين زيد ؟ ، وأين تكن أكن[1] ، وكذلك (أنّى)[2] .

وقد تستعمل للزمان والحال كـ (متى) و (كيف)[3] ، وبناؤهما واضح[4]

قوله[5] : « وَ مَتَى . لِلزَّمَانِ فِيهِما » .

يعني : في[6] الاستفهام والشرط ، تقول : متى القتال ؟[7] ، ومتى تأتي[8] آتك .

قوله : « وَ (إِيَّانَ) لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا » .

كـ (متى) في الاستفهام[9] كقوله : ﴿ إِيَّانَ يَوْمُ الدِّيْنِ ﴾[10] ، أي : متى[11] .

قوله : « وَكَيْفَ لِلْحَالِ اسْتِفْهَامًا »[12] .

تقول : كيف زيد ؟ ، معناه : على أي[13] حال هو ؟ .

وأما استعمالها للشرط – إذا دخلت عليها (ما) – فضعيف عند البصريين وجائز عند الكوفيين[14] .

---

(١) مثالان ، أحدهما (أين) فيه استفهامية ، والآخر شرطية .

(٢) فيقال في الاستفهام : أني زيد ؟ وفي الشرط : أني تجلس أجلس .

(٣) أي : كـ (متى) في الزمان ، و (كيف) في الحال . وينظر سيبويه ٢ / ٣١٢ .

(٤) قال في شرح الوافية ٢ / ٤١١ : « ... وعلة بنائهما تضمنهما معنى الحرف » اه .

(٥) سقط من ط : (قوله) . (٦) سقط من ب ، ج ، طَ : (في) .

(٧) في ج ، ط : (القيام) . (٨) في أ : (تأتيني) بإثبات الياء وهو خطأ .

(٩) في سيبويه ٢ / ٣١٢ : « ... ألا ترى أن لو أن إنسانا قال : ما معنى (أيان) ؟ فقلت : متى ، كنت قد أوضحت » ا هـ .

(١٠) قال الله تعالى : ﴿ يسألون أيان يوم الدين ﴾ . الآية ١٢ / الذاريات .

(١١) قال أبو حيان : « .. أي : متى وقت الجزاء ؟ سؤال تكذيب واستهزاء » اهـ . البحر المحيط ٨ / ١٣٥ – وينظر : معاني الفراء ٣ / ٨٣ .

(١٢) في المقتضب ٣٣٣/٤ : « ... و (كم) داخلة على كل عدد ، كما أن (كيف) مسألة عن كل حال » اهـ . وينظر أيضا ٦٣/٣ – وسيبويه ٢٧٨/١ شرح الوافية للمصنف ٤١١/٢ . (١٣) سقط من أ : (أي) .

(١٤) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤١٢ : « ... ولا يجازي بها في الأفصح وإن دخلت (ما) =

قوله : « وَمِنْهَا (مُذْ) وَ (مُنْذُ) بِمَعْنَى : أَوَّلِ الْمُدَّةِ ، فَيَلِيهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ » .

إنما بنيتا إما لأن وضع (مذ) وضع الحرف[1] ، ثم حملت (منذ) عليها لاتفاقهما[2] ، وأما لأن المعنى قطعهما عن الإضافة ولذلك بنيت (منذ) على الضم كما بني ما قطع عن الإضافة[3] .

ومعناهما إما أول المدة فيليهما المفرد المعرفة[4] كقولك : ما رأيته مذ[5] يوم الجمعة ، أي : أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة .

وإنما وليهما المفرد لتتعين الأولية المقصودة ، ألا ترى أنك لو قلت : يومان ، أو عشرون[6] يوما ، لم تتعين الأولية !![7] .

وإنما وليهما[8] المعرفة ليفيد تعينهما الذي هو مقصود بالذكر ، ألا ترى أنك لو قلت : ما رأيته مذ يوم[9] - وأنت تعني أول المدة - لم تفد تعينا[10] .

= عليها كقولك : كيفما تكون أكون ، وقد جازى بها الكوفيون مع (ما) واختاره الزجاجي في الجمل » ا هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٤٣٣ - وينظر قول الزجاجي في الجمل ص ٢١٧ - شرح الرضي ٢ / ١١٧ . وقد عقد صاحب الإنصاف المسألة (٩١) ٢ / ٦٤٣ - لهذا الخلاف - المغني ١ / ٢٠٥ .

(١) في جـ ، ط : (الحروف) .

(٢) جمهور النحويين على أن أصل (مذ) : منذ ، فخفف بحذف النون استدلالا بأنك لو سميت بـ (مذ) صغرته على (منيذ) وجمعه على (أمناذ) . شرح الرضي ٢ / ١١٧ .
وينظر : سيبويه ٢ / ١٢٢ - المقتضب ٣ / ٣١ - المفصل ص ١٧٠ - المغني ١ / ٣٣٦ .

(٣) فتكون مثل : أي ، وقبل ، وبعد . ينظر ص ٥٢٤ ، ٥٥٨ .

(٤) في سيبويه ٢ / ٣٠٨ : « ... وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة » ا هـ .

(٥) في ب : (منذ)

(٦) في ب : (يومين أو عشرين) بالجر ، وكلاهما صواب .

(٧) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤١٣ : « أحدهما : أول المدة كقولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أي : أول المدة التي انتفت فيها الرؤيا يوم الجمعة ، وكذلك احتيج في هذا المعنى أن يكون مفردا معرفة لتفيد تعيين أول المدة » ا هـ - وينظر : الإنصاف مسألة (٥٦) ١ / ٣٨٢ - شرح الرضي ٢ / ١٢١ - شرح ابن يعيش ٤ / ٩٣ ، ٩٤ .

(٨) في جـ ، ط : (وليها) .

(٩) في ب : (مذ يوم الجمعة) فيكون مابعدها معرفة وهو خلاف المقصود .

(١٠) في ب : (بعينهما) .

وَبِمَعْنَى : الْجَمِيعِ[1] ، فَيَلِيهِمَا المَقْصُودُ بِالْعَدَدِ . وَقَدْ يَقَعُ المَصْدَرُ أَوِ الْفِعْلُ أَوْ (أَنْ) فَيُقَدَّرُ زَمَانٌ مُضَافٌ . وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ خِلافًا لِلزَّجَاجِي[2] ..

قوله : « وَبِمَعْنَى[3] : الْجَمِيعِ ، فَيَلِيهِمَا المَقْصُودُ بِالْعَدَدِ » .

كقولك : ما رأيته مذ يومان ، ومذ[4] سنة ، أي : جميع المدة التي انتفت فيها الرؤيا يومان أو سنة . وإنما وليهما[5] المقصود بالعدد لأن الغرض بيان المدة بأسرها[6] .

قوله : « وَقَدْ يَقَعُ المَصْدَرُ أَوِ الْفِعْلُ أَوْ (أَنْ) فَيُقَدَّرُ زَمَانٌ مُضَافٌ »[7] .

وإنما قدر الزمان لأن المعنى – إذا قلت : ما رأيته مذ سفره ، أو مذ سافر ، أو مذ أنه سافر[8] – أي : مذ زمان سفره ، فوجب تقدير ذلك لأن المعنى عليه ، وإنما حذف للعلم به .

وأما إعرابه : فمبتدأ عند المحققين[9] ، ما بعده خبره ، لأن المعنى : أول المدة يوم الجمعة ، أو : جميع المدة يومان ، وذلك واضح[10] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (جميع المدة) .
(٢) في نسخ المتن : (للزجاج) وسيأتي تحقيقه عند الحديث عنه في الشرح .
(٣) في ب ، جـ ، ط : (وإما بمعنى) .
(٤) في ب : (منذ) . (٥) في جـ ، ط : (وليها) .
(٦) قال في شرح الوافية ٢ / ٤١٣ : « والثاني : جميع المدة كقولك : ما رأيته مذ يومان ، أي : المدة التي انتفت فيها الرؤيا يومان جميعا ، فيحتاج في هذا المعنى أن تفيد تعددا » ا هـ . وينظر : المفصل ص ١٧٠ – شرح ابن يعيش ٤ / ٩٤ – شرح الرضي ٢ / ١٢١ .
(٧) قال الرضي ٢ / ١٢٢ : « ... ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو : مذ زيد مسافر ، أي : زمان زيد مسافر ، على مذهبهم » اهـ . (٨) في جـ : (مسافر) .
(٩) أي : من البصريين وقد نص على ذلك كل من المبرد وابن السراج والفارسي . وقال المبرد : « أما (مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى ، ومخفوضا على معنى ، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غير أنها لا تقع إلا في الابتداء لقلة تمكنها وأنها لا معنى لها في غيره » ا هـ المقتضب ٣ / ٣٠ وينظر قول ابن السراج في أصوله ٢ / ١٤١ – والفارسي في إيضاحه ص ٢٦١ .
(١٠) قال ابن هشام : « ... ومعناهما : الأمد ، إن كان الزمان حاضرا أو معدودا ، وأول المدة ، إن كان ماضيا » ا هـ . المغني ١ / ٣٣٥ .

....

وقد وَهِمَ الزجاجي[1] في قوله[2] : (إنه خبر مبتدأ متقدم)[3] ، لأن // المعنى واللفظ يأبيانِه[4] ، أما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة بأنه يومان ، وذلك خبر محقق .

111

---

(١) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج ، أصله من (حمير) ونزل بغداد ولزم الزجاج حتى برع في النحو : ثم سكن طبرية ، وأملي وحدث بدمشق عن الزجاج ونفطوية وابن دريد ، وأبي بكر بن أبي النصر . وروي عنه ابن شرامي النحوي ، وأبو محمد بن أبي النصر . صنف : الجمل – في النحو – والإيضاح والكافي – كلاما في النحو – وشرح كتاب الألف واللام للمازني ، وغيرها . توفي بطبرية سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، وقيل سنة أربعين . ينظر في ترجمته : طبقات الزبيدي ص ١٢٩ – وفيات الأعيان ١ / ٢٨٨ – نزهة الألبا ص ٣٠٦ – أنباه الرواة ٢ / ١٦٠ – بغية الوعاة ٢ / ٧٧ – معجم المؤلفين ٤ / ١٢٤ .

هذا .. وقد وقع في نسخ المتن وكذا في (ج) من نسخ الشرح : (الزجاج) بدلا من (الزجاجي) وقد اعتمدت في هذا التصويب على ما صرح به المنصف في شرح الوافية ٢ / ٤١٤ ، ٤١٥ من نسبة هذا القول إلى صاحب (الجمل) ومعلوم أن (الجمل) للزجاجي .

قال المصنف : « ... وعكسه في (الجمل)، يقول : وفي (الجمل) أنها خبر مبتدأ متقدم » ا هـ .

وقد نص الزجاجي على هذا القول في الجمل ص ١٥١ بقوله : « ... وأما (مذ) فترفع ما مضى ، وتخفض ما أنت فيه ... فترفع ذلك كله – لأنه ماضي – بالابتداء ، وخبره (مذ) ، والتقدير : بين وبين لقائه يومان » ا هـ . أقول ... وحلاً لهذا الالتباس فإن هذا القول قد نسب إلى كل من الأخفش والزجاج والزجاجي . ينظر المغني ١ / ٣٣٥ . وفي إعراب (مذ) و (مذ) قولان آخران ، أحدهما : عليه أكثر الكوفين ، وهو أنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقى فاعلها ، وأصله على هذا : مذ كان يومان ، وهو مبنى على أن أصلهما (من) و (إذ) – وقد اختار هذا القول كل من السهيلي وابن مالك . والآخر : قول الفراء وبعض الكوفيين ، وهو أنهما خبر لمبتدأ محذوف ، وأصله : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان ، وهو مبني على أن أصلهما مركبا من (من) و (ذو) الطائية . ينظر : المغنى ١ / ٣٣٥ – الإنصاف مسألة (٥٦) ١ /٣٨٢ وما بعدها – شرح ابن يعيش ٤ / ٩٥ – شرح الرضي ٢ / ١١٨ – أمالي السهيلي ص ٤٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٢ .

(٢) سقط من ط : (في قوله) .

(٣) في ج : (مقدم) .

(٤) في نسخ الشرح : (يأباه) وما أثبته أوجه .

(٥) في أ : (أنهما) .

(٦) في أ : ب : (متحقق) وما أثبته أوجه .

وأما اللفظ فلأن (يومان) نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن تكون مبتدأ ، وكون خبره اسم زمان مقدما – على رأيه[1] – لا يسيغ ذلك ، وإنما يسيغه[2] أن لو كان ظرفا له ، ألا ترى أنك لو قلت : جميع المدة يومان ، لم يستقم[3] أن يكون (يومان) مبتدأ وما تقدم خبره وإن كان اسم زمان[4] ، لما لم يكن ظرفا له[5] .

قوله : « وَمِنْهَا (لَدَي) وَ (لَدُنْ) ، وَقَدْ جَاءَ : لَدُنِ ، وَلَدَنْ ، وَلُدْنِ[6] ، وَلَدْ ، وَلُدْ ، وَلَدُ »[7] .

وإنما بنيت لأن وضع (لَدْ) و (لُدْ) و (لَدُ) وضع الحروف ، وأجريت[8] بقية اللغات مجراها لاتفاقها معها في لفظهما ومعناها ، وهذا أشبه ما يعلل به بناؤها .

ولو لم[9] يجيء إلا (لَدَي) – ونحوها – من لغاتها لم يكن لبنائها وجه[10] لأنها مثل (عِنْدَ) ، ولا يختلف في إعراب (عِنْدَ) فكذلك كانت تكون هذه .

(١) أي : الزجاجي . وينظر قوله في الهامش رقم (١) من الصفحة السابقة .

(٢) في ب : (لا يسوغ ذلك وإنما يسوغه) .

(٣) في أ : (يستقيم) وهو خطأ ظاهر . (٤) في أ : (اسم الزمان) .

(٥) رد الرضي قول الزجاجي بنحو ما نص المصنف ، وذلك قوله : « ... فإن فسر الزجاجي (مذ) و (منذ) بأول المدة وجميع المدة – مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين – فهو غلط لأنك إذا قلت : أو المدة يومان ، فأنت مخبر عن الأول باليومين ، وأيضا كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة ، والزمان المقدم لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر إلا إذا انتصب على الظرفية نحو : يوم الجمعة قتال . وإن فسرهما بظرف – كما تقول مثلا في : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أي : مع انتهائها ، أي : انتها الرؤية يوم الجمعة ، وفي : ما رأيته مذ يومان ، أي : عقيبها وبعدها ، أي : بعد الرؤية يومان – فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعني » اهـ شرح الرضي ٢/١١٨ .

(٦) أي : بفتح اللام وضم الدال وكسر النون ، وفتح اللام والدال وسكون النون ، وضم اللام وسكون الدال وكسر النون .

(٧) أي : بفتح اللام وسكون الدال ، وضم اللام وسكون الدال ، وفتح اللام وضم الدال . وينظر : المفصل ص ١٧٢ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤١٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٥١٤ .

(٨) في ب : (فأجرى) . (٩) في أ : (فلو لم) .

(١٠) خالف الرضي المصنف في وجه علة بنائها ، ورأى أن الوجه في بنائها أن يقال : =

....

ولكن لما جاء منها ما وضعه وضع الحروف أشبه الحرف ، ثم أجري الباب[1] مجرى واحدا كما تقدم[2] .

ومعناها أخص من معنى (عِنْدَ)[3] لأنك تقول : عندي كذا[4] ، لِمَا كان في حوزتك[5] ، حَضَرَكَ أو لم يَحْضُرْكَ – وَلَدَيَّ كذا ، لِمَا لم يجاوز[6] حَضْرَتَكَ[7] .

وقد نصبت ب (لَدُنْ) (غُدْوَةٌ) خاصة – دون غيرها[8] – تقول : من لَدُنْ زيدٍ ، كما تقول : من عند زيد[9] ، قال الشاعر[10] :

[٣٤] لَدُن[11] غُدْوَةً حَتَى أَلاَذَ بِخُفِّهَا   بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِ قَالِصِ[12]

= إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه – مع عدم تصرفه – لازما لمعنى الابتداء ، فتوغل في مشابهة الحرف دونها ينظر شرح الرضي ٢ / ١٢٣ .

(١) (الباب) في هامش أ .   (٢) ينظر قوله في الصفحة السابقة .

(٣) في ج : (عندك) .

(٤) في أ : (عندك له كذا) وما أثبته أوجه حتى لا يناقض المثال المعنى المقصود .

(٥) في ج : (في جوارك) وفي ب ، ط : (في حوزك) .

(٦) في ب ، ط : (فيجاوز) .   (٧) ذكر هذا في شرح الوافية ٢/٤١٥ .

(٨) سبق للمصنف أن ذكر هذا في باب (المضمر) ص ٦٩٧ . وينظر معه الهامش رقم (٤) . وينظر سيبويه ١/٢٤ ، ١٠٧ ، ٣٨٩ .   (٩) ينظر : المقتضب ١/١٩٠ ، ٤/٣٤٠ .

(١٠) لم يسم أحد من المحققين قائله ، ولم أقف عليه فيما وقع تحت يدي من مظان .

٣٤= استشهد الزمخشري بالبيت في المفصل ص ١٧٢ ، وابن يعيش ٤ / ١٠١ وأثبته من شراح الكافية كل من التبريزي في مبسوطه ورقة ٣٨٤ – والعلوي في الأزهار الصافية ١ / ٢٨١ . والشاهد في البيت قوله : (لدن غدوة) حيث نصبت (غدوة) ب (لدن) خاصة تشبيها لنونها بالتنوين حيث رأوها تنزع عنها وتثبت . قال سيبويه ١ / ١٠٧ : « ... كما أن (لدن) لها مع (غدوة) حال ليست في غيرها ، تنصب بها كأنه ألحق التنوين في لغة من قال : (لد) ، وذلك قولك : من لدن غدوة ، وقال بعضهم : لدن غدوة ... والجر في (غدوة) هو الوجه القياسي » ا هـ . (ألاذ) : أحاط . (قالص) من (قلص الظل) إذا انزوي وانضم بعضه إلى بعض والمعنى : ما زالت هذه الناقة تسير من قبل طلوع الشمس حتى أحاط الظل بخفها ، وهو وقت الاستواء .

(١١) في ب : (من لدن) وهو تحريف .   (١٢) لم يثبت في ب ، ج سوى قوله : (لدن غدوة) .

وهو بعيد لما يفهم[1] من أن (غُدْوَةً) مضاف إليه فيجب خفضه ، وإنما شبهت نونها بنون التنوين أو توهم أنها نون التنوين[2] فنصب ما بعده[3] لوقوعه بعد تمام الاسم[4] كما نصب (زيتا) في قولهم : عندي رطلٌ زيتاً .

قوله : « وَ (قَطُّ) لِلْمَاضِي المَنْفِيِّ »[5] .

تقول : ما رأيته قط . وإنما بنيت لأن من لغاتها (قَطْ)[6] وهي كوضع الحروف فشبهت أختها[7] بها[8] .

قوله : « وَ (عَوْضُ) لِلْمُسْتَقْبَلِ المَنْفِيِّ » .

تقول : لا أفعله عوض[9] ، أي : لا أفعله أبدا ، إلا أن[10] (أبداً) تستعمل في الإثبات والنفي و (عوض) مخصوص بالنفي .

---

(١) في ج : (يعلم) .
(٢) ينظر : سيبويه ١ / ١٠٧ - المفصل ص ١٧٢ - شرح الرضي ٢ / ١٢٤ .
(٣) في ب : (ما بعدها) .
(٤) ظاهر كلام المصنف أن (غدوة) منصوبة على التمييز .
ويرى العلوي في شرحه أن الظاهر إنما هو نصبه على الظرفية لكونه ظرفا من ظروف الأزمنة .
ويرى الرضي وجها ثالثا في نصبه وهو أن يكون تشبيها بالمفعول الذي هو الأصل في نحو : ضارب زيدا . ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٢٤ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٢٨٢ .
(٥) قال الرضي ٢ / ١٢٤ : « ... وربما استعمل (قط) بدون النفي لفظا ومعنى نحو : كنت أراه قط ، أي : دائما ، وقد استعمل بدونه لفظ لا معنى نحو : هل رأيت الذئب قط؟ » اه
(٦) أي : مفتوحة القاف ساكنة الطاء . قال ابن سيده : ما رأيته قط ، وقط ، وقط ، مرفوعة خفيفة محذوفة منها ، إذا كانت بمعنى (الدهر) ففيها ثلاث لغات ، وإذا كانت بمعنى (حسب) فهي مفتوحة القاف ساكنة الطاء - اللسان (قطط) .
وينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١٠٨ .
(٧) أي : التي بمعنى الدهر ، وهي المقصودة هنا .
(٨) قال الرضي ٢ / ١٢٥ : « ... والأولى أن يقال : بني لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي » ا هـ .
(٩) قال ابن يعيش ٤ / ١٠٩ : « ... و (عوض) من لفظ (العوض) ومعناه ، وذلك أن الدهر لا يمضي منه جزء إلا ويخلفه جزء آخر ، فصار الثاني كالعوض من الأول » ا هـ .
(١٠) في أ ، ب ، ط : (لأن أبدا) وهو تحريف ولا يستقيم به الكلام .

وإنما بنيت لقطعها عن الإضافة[1] لأن المعنى : عَوْضُ العَائِضِينَ كما تقول : دَهْرُ الدَّاهِرِينَ[2] ، ولولا ذلك لم تبن[3] كما لم تبن (أبدا) لما لم يقصد فيها[4] هذا المغنى .

قوله : « وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ وَ (إِذْ) يَجُوزُ بِنَاؤُهَا[5] عَلَى الْفَتْحِ » ويجوز إعرابه كقوله تعالى[6] : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم ﴾[7] وقوله : ﴿ وَمِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾[8] ، وَمِنْ[9] خِزْيِ يَوْمَئِذٍ »[10] على القراءتين[11] .

وإنما بني تشبيها له بالظروف المحتاجة إلى الجمل كـ (حَيْثُ) و (إِذَا) و (إِذْ) ، لما تبين بالجملة بيانها ، وكذلك (يومئذ) لأن الجملة الواقعة بعد (إذ) مبينة لـ (يوم) أيضا إذا قلت : يومئذ .

---

(١) وقيل : لتضمنها (من) التي للاستغراق ، أو لحملها على (قط) لأنها ضدها في المعني . الأزهار الصافية ١ / ٢٨٥ .

(٢) في اللسان : « وقيل (عوض) كلم تجري مجرى اليمين ، ومن كلامهم : لا أفعله عوض العائضين ، ولا دهر الداهرين ، أي : لا أفعله أبدا » اهـ . اللسان (عوض) . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤١٧ - شرح الرضي ٢ / ١٢٤ - ابن يعيش ٤ / ١٠٨ .

(٣) زاد في ب ، ط : (لم تبن أبدا) ويلزم اللبس . (٤) في ج ، ظ : (فيه) .

(٥) في أ ، جـ : (والظرف المضاف ... بناؤه) بالإفراد .

(٦) (تعالى) غير مثبتة في جـ .

(٧) قال الله تعالى : ﴿ قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ من الآية ١١٩ / المائدة .

(٨) قال الله تعالى : ﴿ يود المجرم لو يفتدي من عذاب يومئذ ببنيه ﴾ الآية ١١ / المعارج .

(٩) لم تثبت هذه الآية في ب .

(١٠) من الآية ٦٦ / هود : والمصنف يذهب في وجه بنائها مذهب الكوفيين .

(١١) قرأ الجمهور بالرفع ، وقرأ نافع وابن محيصن بالنصب . الإتحاف ص ٢٠٤ قال الفراء : « ترفع (اليوم) بـ (هذا) ، ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب : مضي يومئذ بما فيه ... وكذلك وجه القراءة في : ﴿ من عذاب يومئذ ﴾ ، ﴿ ومن خزي يومئذ ﴾ » اهـ . معاني القرآن ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ - وينظر : معاني الزجاج ٢ / ٢٤٧ - الكشاف ١ / ٦٥٨ - البيان ١ / ٣١١ - مشكل مكي ١ / ٢٥٥ - التبيان ١ / ٤٧٧ - البحر المحيط ٤ / ٦٣ . وقوله : (على القراءتين) زيادة من ط .

وأما إذا أعربت فلأن أصلها الإضافة إلى المفرد ، فكانت[١] إضافتها إلى الجمل عارضة[٢] ، فلم يعتد بالعارض[٣] .

قوله[٤] : « وَكَذَٰلِكَ : مِثْلُ وغَيْرُ ، مَعَ (مَا) وَ (أَنْ) وَ (أَنَّ) »[٥] .

كقولك : قيامك مثلما قام زيد[٦] . وقوله[٧] :

[٣٥] لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ[٨] ذَاتِ أَوْ قَالِ[٩]

---

(١) في أ : (فكان) . (٢) في أ : (عارض) .

(٣) تنظر المصادر السابقة في الهامش رقم (١١) من الصفحة السابقة .

(٤) سقط من جـ ، ط : (قوله) . (٥) سقط من جـ : (أن) .

(٦) مثل له المصنف بقوله تعالى : ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ الذاريات / ٢٣ . ينظر : شرح الوافية ٢ / ٤١٩ – الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٧) اضطرب المحققون والنحاة في تسميته ، فقد أورد سيبويه الشاهد ولم يعين قائله ، ونسبه الأعلم ١ / ٣٦٩ لرجل من كنانة ، ونسبه ابن السيرافي ١ / ١٧١ لقيس بن رفاعة ، ونسبه الزمخشري في أحاجيه ص ٦٥ للشماخ بن ضرار – وليس في ديوانه– ، ونسبه البغداي في خزانته ٢ / ٤٧ لقيس بن الأسلت .

٣٥= البيت من البسيط وهو في سيبويه ١ / ٣٦٩ – معاني الزجاج ٢ / ٣٨٦ المفصل ص ١٢٥ – الإنصاف ١ / ٢٨٧ – شواهد ابن السيرافي ٢ / ١٧١ – الأحاجي الزمخشرية ص ٦٦ – الأمالي الشجرية ١ / ٤٦ ، ٢ / ٢٦٤ – شرح ابن يعيش ٣ / ٨٠ ، ٨ / ١٣٥ – الرماني النحوي ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ – المغني ١ / ١٥٩ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤١٩ . معاني الفراء ١ / ٣٨٣ – البيان للأنباري ٢ / ٢٢٨ – شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٥ . والشاهد في البيت قوله : (غير أن) حيث بنيت (غير) لإضافتها إلى غير متمكن ، وهو (أن والفعل) . ابن السيرافي ٢ / ١٧١ . قال سيبويه ١ / ٣٦٩ : « ... وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل : هذا كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع ، فكذلك (غير أن نطقت) » ا هـ .

(أوِ قال) : جمع (وَقْلٍ) ، أي : ذات علو وارتفاع ، أخذا من قولهم : (وَقَل الجمل) إذا علا عليه وارتفع . الأزهار الصافية ١ / ٢٨٩ .

والمعنى : أنه لم يمنعنا من التعريج على الماء والاستقاء منه إلا صوت حمامة ذكرتنا بمن نحب فهيجتنا وحثتنا على السير . الأعلم على سيبويه ١ / ٣٦٩ .

(٨) في أ : (غصان) وهو تحريف . (٩) لم يثبت العجز في جـ .

....

وإنما بنيت تشبيها لها بالظروف المتقدمة حيث[1] كثرت وبنيت بالجملة بعدها // لأن (ما) و (أن) يستلزمان الجملة كما تستلزمها (إذ) ، فكما جاز أن يبني ما يضاف إلى (إذ) من الظروف جوزوا أن يبني ما أشبه الظروف لكثرته[2] عند إضافته إلى ما يشبه (إذ) في احتياجه إلى الجملة[3] .

١١٢

* * *

(١) في ب : (من حيث) .

(٢) (لكثرته) في هامش أ .

(٣) قال الرضي ٢ / ١٠٤ : « وقد يشبه (غير) و (مثل) بالظروف المضافة إلى الجمل لزوما ، أعني (حيث) و (إذا) و (إذ) ، وذلك لأنهما نسبيان مثلها ، ولأنه لا حصر فيهما كما أنها غير محصورة بحدود حاصرة انحصار نحو : اليوم ، والدار فيضافان إلى الجملة ، لكن لما كانا مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا إلى صريح الجملة إضافتها إليه ، بل إلى جملة مصدرة بحرف مصدري ..... » ا هـ .

المَعْـرِفَـةُ وَالنَّكِــرَةِ

المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ ، المَعْرِفَةُ ما وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ ، وَهِيَ : المُضْمَرَاتُ وَالْأَعْلَامُ وَالْمُبْهَمَاتُ

قوله[١] : « المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ[٢] ، المَعْرِفَةُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ »[٣] .

فقوله[٤] : ما وضع لشيء ، يشمل المعرفة وغيرها .

وقوله : بعينه ، يخرج عنه[٥] ما عدا المعرفة[٦] .

ولا ينبغي أن تحد المعرفة بأمر لفظي ، لأنها إنما كانت معرفة باعتبار المعنى[٧] ، وأيضا فإن من الألفاظ ألفاظا لفظها لفظ المعارف وهي نكرات كقولهم :

أَرْسَلَهَا العِرَاكَ[٨] ، وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ[٩] ، وَمَرَرتُ بِهِمُ الجُمَّاءَ الغَفِيرَ[١٠]

ولسنا نعني بالتعريف أن يكون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره ، وإنما نعني به أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي[١١] .

قوله[١٢] : « وَهِيَ المُضْمَرَاتُ ... إلى آخره » .

فالمضمرات قد تقدم ذكرها[١٣] . والمبهمات وهي أسماء الإشارة والموصولات[١٤] .

---

(١) في ج ، ط : (قال) .
(٢) سقط من ح : (المعرفة والنكرة) .
(٣) سقط من ط : (بعينه) .
(٤) سقط من ط : (فقوله) .
(٥) سقط من ب ، ح : (عنه) .
(٦) قال الرضي ٢ / ١٢٨ : « ... ولو قال : (ما وضع لاستعماله في شيء بعينه) لكان أصرح » اهـ
(٧) قال ابن مالك : « من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا ، وعكسه ، وما هو في استعمالهم على وجهين ... فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاة ، ثم يقال : وما سوى ذلك فهو نكرة » اهـ . شرح التسهيل ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ .
(٨) جزء من صدر بيت للبيد ، وقد تقدم ذكره في الشاهد رقم (٧) في باب الحال ص ٥٠٤ .
(٩) تقدم ذكره في باب الحال ص ٥٠٤ .
(١٠) تقدم ذكره في باب الحال ص ٥٠٤ .
(١١) قال ابن هشام : « ... إن الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص ، ألا ترى أن غالب الأعلام تجدها مشتركة كـ (زيد) و (عمرو) ، ولا ترى منها خاصا إلا النزر اليسير كـ (مكة) و (بغداد) !! » اهـ . شرح اللمحة البدرية ١ / ٢٩٣ .
(١٢) في ب ، ح : (ثم قال) .
(١٣) ينظر ص ٦٧٥ .
(١٤) وقد تقدم ذكرهما أيضا ، الأول ص ٧١٥ ، والثاني ص ٧٢٠ .

وَمَا عُرِّفَ بِاللَّامِ أَوِ النِّدَاءِ ، أَوِ الْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا مَعْنًى ....

وما عرف بالألف واللام[1] قد يكون تعريف جنس نحو : الرجل خير من المرأة[2] وقد يكون تعريف عهد كقولك : ما فعل الرجل ، لرجل معهود[3] بينك وبين مخاطبك[4] .

وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته إياه كقولهم : ادخل السوق ، وليس بينك وبينه (سوق) وجودي معهود[5] .

والمعرف بالنداء[6] كقولك : يا رجل ، لأنه لما قصد قصده[7] بعينه وجب أن يدخل في حد المعرفة .

والمضاف إلى أحدها[8] معنى ، يعني : إضافة معنوية[9] لا إضافة لفظية ، ليخرج نحو[10] : ضارب زيد ، والحسن الوجه ، لأنها وإن كانت مضافة فإضافتها لفظية لا معنوية ، بخلاف ، غلام زيد ، وغلامك[11] .

---

(١) في ط : (ما عرف باللام) .
وينظر ما أثبته من أقوال في حقيقة التعريف بهما أو باللام وحدها وقول المصنف في ذلك في ص ٢٣٠ . وينظر في هذه المسألة : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٤ - ٢٨٩ .

(٢) وكذا قولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم . ونحو قوله تعالى : ﴿ والعصر * إن الإنسان لفي خسر ﴾ وقول الرسول ﷺ : « بعثت إلى الأحمر والأسود » وحقيقته آيلة إلى أن الجنس المراد به الحقيقة الحاصلة في الذهن التي يندرج تحتها أفراد بلا نهاية . ينظر : شرح الكافية للعلوي ١ / ٣١٠ .

(٣) (معهود) في هامش أ .

(٤) هذا هو أحد وجهي تعريف العهد ، ويسمى (العهد الوجودي) وحقيقته راجعة إلى أن يسبق ذكره مرة نكرة ثم يعاد ذكره باللام كقوله تعالى : ﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولا * فعصى فرعون الرسول ﴾ الآية ١٥ ، ١٦ / المزمل .

(٥) هذا هو الوجه الآخر لتعريف العهد ، ويسمى (العهد الذهني) نحو ما ذكره المصنف : أكلت الخبز ، وشربت الماء . وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٢٩ .

(٦) جهة التعريف فيه هي مواجهته والإشارة إليه . شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ .

(٧) (قصده) في هامش أ .

(٨) (إلى أحدها) في هامش أ .

(٩) سقط من ب : (يعني إضافة معنوية) . وفي ط : (إضافة معنى) .

(١٠) سقط من أ : (نحو) .

(١١) في ب : (بخلاف : زيد غلامك) .

قوله[1] : « الْعَلَمُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ .... إلى آخر » .

فقوله : لشيء[2] بعنيه ، جنس[3] للمعارف كلها .

وقوله : غير متناول غيره ، يخرج غيره من المعارف لأنها تستعمل لمعين[4] آخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : (أنت) - وأنت تخاطب زيدا - صح أن تقول : (وأنت) لعمرو إذا خاطبته أيضا[5] !!

قوله : لوضع واحد ، ليندفع[6] وهم من يتوم أن (زيدا) إذا سمى به رجل ثم سمي به رجل[7] آخر فهو متناول غيره ، فلا يكون جامعا .

فإذا قيل : (بوضع واحد) خرج ذلك لأنه لا يكون بوضع آخر[8] .

وأما نحو[9] (أَجْمَعُ) - وبابه[10] - فإنه إنما كان معرفة بتقدير الإضافة فيه[11] ، ولكنهم التزموا ترك التلفظ بها لما كان ذلك معروفا ، فلا حاجة إلى[12] أن يجعل بابا برأسه[13] .

---

(١) في ط : (قال) .
(٢) زاد في ط : (ما وضع لشيء) .
(٣) في ط : (هذا جنس) .
(٤) في أ : (لمعنى) ، وما أثبته أوجه . وقال الرضي ٢ / ١٣٢ : « وقوله : (غير متناول غيره) يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع أي معين كان ، بخلاف العلم » ا هـ .
(٥) هذا معنى قول ابن مالك : « ... والعلم يعين مسماه دون قيد ، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى (زيدا) بحضور ولا غيبة ، بخلاف التعبير عنه بـ (أنت) و (هو) » اهـ . شرح الكافية الشافية ٢ /٤١ - وينظر : سيبويه ١ /٢١٩ - المقتضب ٤ /١٧ ، ٣ /١٨٦ .
(٦) في ب : (ليدفع) .
(٧) (رجل) زيادة من جـ .
(٨) في شرح الرضي ٢ / ١٣٢ : « ... كما إذا سمي شخص بـ (زيد) ثم يسمى به شخص آخر ، فإنه وإن كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول ، بخلاف سائر المعارف - كما تبين - فإنما ذكر قوله : (بوضع واحد) لئلا يخرج الأعلام المشتركة عن حد العلم » ا هـ . وينظر : الأزهار الصافية ١ / ٣٠٤ - الفوائد الضيائية ٢ / ٥٢٤ .
(٩) سقط من ط : (نحو) .
(١٠) أي : اكتع ، وأبصع ، وأمتع ، وأبتع .
(١١) سقط من ب ، ط : (فيه) .
(١٢) سقط من جـ ، ط : (إلى) .
(١٣) تقدم القول في جهة التعريف في (أجمع) وأخواته على وجه التفصيل . ينظر ص ٢٧٢ مع الهامش رقم (٣) في باب (الممنوع من الصرف) . وينظر أيضا قوله ص ٣١٥ ، ٣١٦ .

وَأَعْرَفُهَا الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ ثُمَّ الْمُخَاطَبُ . وَالنَّكِرَةُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لاَ بِعَيْنِهِ .

قوله : « وَأَعْرَفُهَا الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ » . لتعذر[1] تقدير الالتباس فيه[2] .

قوله : « ثُمَّ الْمُخَاطَبُ » . لأنه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ، ألا ترى أنك إذا قلت : (أنا) لم[3] يلتبس بغيره ، وإذا قلت : (أنت) جاز أن يلتبس بآخر بحضرتك فيتوهم أن الخطاب له[4] .

ولم يرد بالأعرفية إلا ما كان أبعد عن اللبس .

قوله : « وَالنَّكِرَةِ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لاَ بِعَيْنِهِ »[5] .

كقولك : جاءني رجل ، وركبت فرساً ، فإن هذا موضوع لواحد شائع في أمته[6] لا يختص بواحد[7] دون آخر باعتبار الوضع ، بخلاف المعرفة[8] .

* * *

---

(١) في ج : (لبعد) .

(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٤٢٣ : « أعرفها ضمير المتكلم لأنه لا يحتمل غيره » ا هـ .

(٣) (لم) في هامش ج .

(٤) اختلف في أعرف المعارف ، ما هو ؟ ومذهب الجمهور أن أعرفها هو (المضمر) وهذا ما ذكره المصنف ، وبه قال الزمخشري وابن مالك وابن يعيش وابن هشام ، وأكثر المتأخرين . وعزاه ابن يعيش في شرحه ٢ / ٨٧ إلى سيبويه . لكني لم أجد نصا لسيبويه في ذلك ، إذ إنه عدد بقوله : « فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، المضاف إلى المعرفة إذ لم ترد معنى التنوين ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار » ا هـ سيبويه ١ / ٢١٩ . وينظر : المفصل ص ١٩٧ ، ١٩٨ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ – شرح اللمحة لابن هشام ١ ٢٩٥ .
ومذهب بعض الكوفيين أن أعرفها هو (العلم) وبه قال أبو سعيد السيرافي .
ومذهب الكسائي والفراء أن أعرفها هو (المبهم) . وبه قال ابن السراج .
ومذهب ابن كيسان أن أعرفها هو (ذو الأداة) ، حكاه ابن مالك .
وينظر في هذه الأقوال : شرح ابن يعيش ٥ / ٨٧ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ – ١٢٩ – الإنصاف مسألة (١٠١) ٢ / ٧٠٧ وما بعدها – شرح الكافية للعلوي ١ / ٣١٧ – شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١ / ٢٩٥ – فصول ابن معط ص ٢٢٥ .

(٥) سقط من أ : (بعينه) .

(٦) في هامش أ : (في جنسه) ، وفي ط : (في أنه) .

(٧) في ج ، ط : (لا يخص واحدا) .

(٨) ينظر شرح الوافية ٤٢٣/٢ ، شرح الرضي ١٤٥/٢ .

أَسْمَــاءُ العَــدَدِ

أَسْمَاءُ العَدَدِ : مَا وُضِعَ لِكَمِيَّةِ آحَادِ الأَشْيَاءِ ، أُصُولُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً وَاحِدٌ إِلَىٰ عَشْرَةٍ ، وَمَائَةٍ وَأَلْفٍ ....

قوله[1] : « أَسْمَاءُ العَدَدِ : مَا وُضِعَ لِكَمِيَّةِ آحَادِ الأَشْيَاءِ » .

فيندرج فيه (واحد) و (اثنان) لأنهما من أسماء العدد عند النحويين ، وإن لم تكن من العدد عند كثير من الحُسَّاب ، وهو خلاف لفظي لا معنوي[2] .

وبيان دخولهما // أنه لو قيل[3] : كم عندك ؟ لصح[4] أن تقول : واحد ، أو اثنان . ١١٣
تقول : قد بينت[5] له كم عندي ، وإن لم يكن إلا واحد أو اثنين[6] .

وأما كونهما من العدد عند النحويين فلأطباقهم على عدِّ (واحد) و (اثنين) مع (ثلاثة) إلى (ألف) .

قوله : « أُصُولُهَا[7] اثْنَتَا عَشْرَةَ[8] كَلِمَةً » .

يعني أن[9] الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة ، وما عدا ذلك فمتفرع عنها ؛ إما بتثنية أو جمع أو تركيب أو عطف ، على ما نبين .

---

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) قال الرضي ٢ / ١٤٥ : « ... ولو قال : العدد ما وضع لكمية الشيء ، فحسب لم يدخل فيه نحو : رجل ، ورجلان ، ولم يخرج (واحد) و (اثنان) ، لأن لفظ (الشيء) يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ، ويجوز أن يقال : ما وضع للكمية ، فحسب ، ولا خلاف عند النحاة أن لفظ (واحد) و (اثنان) من أسماء العدد ، وعند الحُسَّاب ليس (الواحد) من العدد ، لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد ، ومنع بعضهم كون (الاثنين) من العدد ، قالوا : لأن الفرد الأول – أي الواحد – ليس بعدد ، فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأول ، والنزاع فيه راجع إلى المراد بالعدد ، فعلى تفسيرهم العدد – بكونه زائدا على الواحد – لا يدخل الواحد ، ويدخل (الاثنان) ، وعلى تفسير النحاة – أي : الموضوع للكمية – يدخل الواحد والاثنان » ا هـ .

(٣) زاد في ط : (لك) . (٤) في ب : (صح) .

(٥) في أ ، ب : (وقد تقول : بينت) وما أثبته أوجه .

(٦) في ب ، ج ، ط : (واحد واثنان) بالرفع ، وهو خطأ .

(٧) ينظر المفصل ص ٢١٢ . (٨) في ط : (عشر) وهو خطأ . (٩) (أن)مثبتة في هامش ج

وَاحِدٌ ، اثْنَانِ . وَاحِدَةٌ ، اثْنَتَانِ أَوْ ثِنْتَانِ ، ثَلاثَةٌ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَثَلاثٌ إِلَى عَشْرٍ . وَأَحَدَ عَشَرَ ، اثْنَا عَشَرَ . إِحْدَى عَشْرَةَ ، اثْنَتَا عَشَرَة أَوْ ثِنْتَا عَشَرَة ....

ثم شرع في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث على درجاتها فقال : تقول : (وَاحِدٌ ، اثْنَانِ) يعني للمذكر ، و (وَاحِدَةٌ اثْنَتَانِ أَوْ ثِنْتَانِ) يعني للمؤنث[1] .

قوله : « ثَلاثَةٌ إِلَى عَشَرَةٍ » يعني للمذكر . و (ثَلاثٌ إِلَى عَشَرٍ) يعني[2] للمؤنث[3] . وخولف باب التذكير والتأنيث من (ثلاثة) إلى (عشرة) : فأنث للمذكر ، وذكر للمؤنث ، فقيل : ثلاثة رجال ، إلى : عشرة رجال ، و: ثلاث نسوة ، إلى : عشرة نسوة ، لأن (الثلاثة) جماعة والمذكر سابق ، فأنث لذلك ، ثم ذكر للمؤنث[4] وإن كان جماعة أيضاً - ليفرق بينه وبين المذكر عند عدم المميز ، أو كراهة[5] أن يجمعوا بين تأنيثين فيما هو كالشيء الواحد لو قالوا : ثلاثة نسوة[6] .

قوله : « أَحَدَ عَشَرَ ، اثْنَا عَشَرَ » يعني للمذكر .

قوله : « إِحْدَى عَشَرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشَرَةَ أَوْ ثِنْتَا عَشَرَةَ » يعني للمؤنث[7] . كأنهم راعوا لفظ[8] الواحد والاثنين في التذكير والتأنيث باعتبار حاله قبل التركيب لأنه هو هو . وراعوا (عشرة) في حالها مع أخواتها مع (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) ، إلا أنهم غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) و (واحدة) إلى (إحدى) للاختصار[9]

---

(١) قال الرضي ٢ / ١٤٦ ، ١٤٧ : « ... جرى (واحد) و (اثنان) في التذكير والتأنيث على القياس ، ذو التاء للمؤنث ، والمجرد عنها للمذكر ... وأما (اثنان) فهو لفظ موضوع لواحدين من المثنى ، و(اثنان) محذوف اللام ، والتاء للتأنيث ، و(ثنتان) مثل (بنت) تاء التأنيث فيه بدل من الياء ، وهو قليل ، وإبدال التاء من الواو كثير كـ (أخت) و (بنت) و (تراث) و (تكأة) » ا هـ .

(٢) سقط من أ ، ب : (يعني) .

(٣) في سيبويه ٢ / ١٧١ : « اعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث ، وذلك قولك : ثلاثة بنين وأربعة أجمال ... وإن كان الواحد مؤنثا فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليس فيها علامة التأنيث وذلك قولك : ثلاث بنات وأربع نسوة ... » ا هـ وينظر المقتضب ٢ / ١٥٥ .

(٤) في ب ، جـ ، ط : (المؤنث) .

(٥) في أ : (أو كراهته) وهو تحريف .

(٦) للرضي وجه ثالث ارتضاه في شرحه ٢ / ١٤٧ ، وهو قول مطول لا يليق بذكره المقام .

(٧) ينظر : سيبويه ١٧١/٢ - المقتضب ١٥٥/٢ - أصول ابن السراج ٤٤٧/٢ - المفصل ص ٢١٣.

(٨) (لفظ) زيادة من ب ، جـ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٤٦ .

قوله : « ثَلاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ » يعني للمذكر .

قوله : « وَثَلاثَ عَشَرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشَرَةَ » . يعني[1] للمؤنث .

وإنما قالوا في المذكر : (ثلاثة) وفي المؤنث : (ثلاث) لأنه كان كذلك قبل التركيب فروعي بعده . وإنما قالوا[2] : (عشر) في المذكر ، و (عشرة) في المؤنث – من : ثلاثة عشر إلى تسعة عشر – لأنهم كرهوا أن يقولوا في المذكر : ثلاثة عشرة – وقد امتزجا – فيجمعوا بين تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة . وإنما كرهوا أن يقولوا في المؤنث : ثلاثة عشر – على ما كان أصله في التفريق – لذهاب المانع من[3] التأنيث مع كونه جماعة ، لأنه كان القياس أن يقولوا في المؤنث (عشرة) أيضا ولكنهم راعوا الفرق ، فلما حصل الفرق ها هنا بالتأنيث في (ثلاثة عشر) أدخلوا التاء في (ثلاث عشرة) على ما يقتضيه[4] أصله كما تقدم[5] .

قوله : « وَتَمِيمٌ تَكْسِرُ[6] الشِّينَ » .

أي : من (عشرة) – في المؤنث – فيقولون[7] : ثَلاثَ عَشِرَةَ إلى تِسْعَ عَشِرَةَ[8] ، كأنهم لما كرهوا توالى أربع فتحات[9] في كلمة واحدة مع الامتزاج بما فيه فتحه[10] عدلوا // عن فتحه إلى كسره .

114

وفي الفصحى عدلوا عن حركة إلى سكون[11] .

ولا يلزم ذلك في (ثلاثة عشر) إلى تسعة عشر، إذ ليس في (عشر) أربع حركات[12] . ولا يلزم ذلك[13] في (عشرة) إذ[14] لم يمتزج بما فيه فتحة .

---

(١) سقط من ب : (يعني) . (٢) في أ : (قال) .

(٣) (المانع من) في هامش أ . (٤) في أ : (كما يقتضيه) .

(٥) ينظر تعليله في ص ٧٩١ مع الهامش رقم (٣) .

(٦) في ب : (يكسرون) . (٧) في ج ، ط : (فتقول) .

(٨) في سيبويه ٢ / ١٧١ : « ... وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحدا قلت : إحدي عَشِرَة ، بلغة بني تميم ، كأنما قلت : إحدي نيفة ، وبلغة أهل الحجاز : إحدي عَشَرَة ، كأنما قلت : إحدى تمرة » اهـ . وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ – المفصل ص ٢١٥ .

(٩) في ب : (أربع حركات) . (١٠) وهي فتحة البناء في آخر صدر العدد .

(١١) وهي لغة أهل الحجاز . وينظر قوله سيبويه في هامش (٨) مع المصادر التي ذكرت .

(١٢) في أ : (متحركات) . (١٣) (ذلك) في هامش ج .

(١٤) في ط : (إذا) وما أثبته أوجه .

عِشْرُونَ وَأَخَواتُهَا فِيْهِمَا . أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، إِحْدَى وَعِشْرُونَ ، ثُمَّ بِالْعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ . مِائَةٍ وَأَلْفٍ . مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِيْهِمَا . ثُمَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

قوله : « عِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا » يعني ثلاثين وأربعين[1] إلى تسعين .

قوله : « فِيْهِمَا » . يعني في المذكر والمؤنث بلفظ واحد .

قوله : « أَحَدٌ وَعِشْرُونَ » . يعني في المذكر .

قوله : « إِحْدَى وَعِشْرُونَ » . يعني[2] في المؤنث .

غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) ، ولفظ[3] (واحدة) إلى (إحدى)[4] من (أحد عشر) إلى (أحد وتسعين)[5] في الأعداد المنيفة على العشرات .

قوله : « ثُمَّ بِالْعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ » .

يعني أنك تأخذ المفرد من العشرات بلفظ ما تقدم[6] وتعطف عليه ألفاظ العقود إلى تسعة وتسعين ، فتقول : اثنان وعشرون ، أو : اثنتان[7] وعشرون ، إلى : اثنين وتسعين واثنتين وتسعين . وثلاثة وعشرون ، وثلاث وعشرون ، إلى ثلاثة وتسعين ، وثلاث وتسعين ، حتى تنتهي إلى : تسعة وتسعين[8] .

قوله : « مِائَةٍ وَأَلْفٍ » .

يعني إذا تعديت[9] تسعة وتسعين قلت : مائة .

وترك ما بين المائة والمائتين لأنه قد تبين بقوله : (ثُمَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ) ، أي : فيما بين المائة والمائتين على ما تقدم . وما بين المائتين والألف على ما تقدم ، إلا أنه سيبين أن مميز (الثلاثة) فيه على خلاف القياس . وما بين الألف والألفين على ما تقدم[10] .

---

(1) سقط من أ : (وأربعين) . (2) سقط من ب : (يعني) .

(3) في ج : (ولفظة) . (4) أي : بإبدال الواو منهما همزة ، وهذا الإبدال في (أحد) شاذ عند جميع الصرفيين ، وفي (إحدى) قياس عند المازني كما في (الدة) و (اشاح) شاذ عند غيره . ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٤٦ – الإبدال لابن السكيت ص ١٣٨ – المفصل ص ٢١٦ .

(5) في أ : (من إحدى عشر إلى إحدى وتسعين) اعتدادا بالمؤنث ، وما أثبته أوجه .

(6) في ج ، ط : (المتقدم) . (7) في أ : (ثنتان) .

(8) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٢٩ – شرح ابن يعيش ٦ / ٢٨ .

(9) في أ : (تعدت) وهو تحريف . (10) ينظر : شرح الرضي ١٥١/٢ ، ١٥٢ .

قوله : « وَفِي (ثَمَانِيَ عَشَرَةَ) فَتْحُ الْيَاءِ .... » .

هذا هو القياس لأنها ياء قبلها كسرة وجب لها الفتح ، فالقياس أن تتحملها فقال : ثَمَانِيَ عَشَرَةَ .

وجاز[1] إسكانها على سبيل التخفيف مع كونه مركبا[2] ، وإذا جاز في مثل :

[٣٦] يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلاَّ أَثَافِيْهَا ....

فهاهنا أجدر[3] .

قوله : « وَشَذَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّونِ » .

لأنها إذا حذفت للتخفيف فالوجه بقاء الكسرة[4] كما في قولك : جاءني القاضِ – إذا حذفت الياء – ألا ترى أن الذي يسوغ[5] ذلك فيه كونه مركبا ، فروعي زيادة استثقالها[6] ، فجعل موضع الكسرة فتحة[7] .

---

(١) في ب ، ط : (وجائز) .

(٢) قال الرضي ٢ / ١٥٢ : « ... لتثاقل المركب بالتركيب كما أسكنت في (معديكرب) و (قاليقلا) و (بادي بدا) وجوبا » ا هـ .

٣٦= صدر بيت من البسيط نسبه سيبويه ٢ / ٥٥ لبعض السعديين ، والبيت للحطيئة جرول بن أوس ابن جؤبة بن سعيد بن قيس عيلان ، وكنيته أبو مليكة الخزانة ١ / ٤٠٨ وهو في ديوانه ص ١١١ وعجزه : بين الطوي فصارات فواديها وينظر : سيبويه ٢ / ٥٥ – شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٧٦ – الخصائص ١ / ٣٠٧ – شرح شواهد الشافية للبغدادي ٤ / ٤١٠ – ضرائر الشعر لابن القزاز القيرواني ص ١٣٩ – الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٣٣٩ – المفصل ص ٣٨٥ – شرح ابن يعيش ١٠ / ١٠٢ – الأعلم ٢ / ٥٥ . والشاهد في البيت قوله : (إلا أثافيها) حيث أسكن ياؤه وهو منصوب حملا لها عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف لا تتحرك . (الأثافي) : الحجارة التي تنصب عليها القدر .

(٣) في ج ، ط : (أجوز) . (٤) في ب : (الكسر) .

(٥) في ب : (سوغ) . (٦) في ب ، ط : (استثقاله) .

(٧) حاصل ما ذكره المصنف : أن (ثماني) إذا ركب مع (عشرة) – في المؤنث – فيه أربع لغات :
أولها : إثبات الياء وفتحها ، وهذه هي اللغة المطردة الكثيرة من جهة أن الفتحة خفيفة فوجب إثباتها ، ولا وجه يوجب حذف الياء . =

قوله : « وَمِمَيِّزُ الثَّلاثَةِ إِلَى الْعَشَرَةُ مَخْفُوضٌ مَجْمُوعٌ ...... » .

أما خفضه[1] فلأنهم استعملوه مضافا ، ونما استعملوه مضافا[2] لأن ما بعده هو المقصود[3] ، فلو ذهبوا ينصبونه لصار ما ليس بمقصود كأنه المقصود ، ألا ترى[4] أنه الذي يوصف دون الأول[5] في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَى[6] سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾[7] .

ولا يرد على ذلك (أحد[8] عشر) إلى (تسعة عشر) ، أما في العقود فلتعذر الإضافة إذ لا يستقيم بقاء النون ولا حذفها لأنها ليست كنون الجمع حقيقة ، إذ ليست (عشرون) جمعا لشيء ، وإنما هو عدد مرتجل[9] .

وأما في (أحد[10] عشر) – وبابه – فكرهوا[11] أن يصيروا ثلاثة أسما كالاسم الواحد .

= وثانيها : إثبات الياء وسكونها ، وإنما جاز إسكانها من أجل التركيب ، وإذا جاز في مثل : (أعط القوس باريها) وقوله : (يا دار هند عفت إلا أثافيها) مع كونه مفردا فتخفيفها مع التركيب أحق .

وثالثها : حذف الياء مع كسر النون لتدل عليها .

ورابعها : حذفها مع فتح النون ، وهذه لغة قليلة وأنشد النحاة علي هذه اللغة :

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا ... وثمانَ عشرة واثنتين وأربعا

ينظر: شرح الرضي ٢ / ١٥٢ – الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(١) في ج : (خفضهم) . (٢) (وإنما استعملوه مضافا) في هامش أ .

(٣) سقط من ب : (لأنه ما بعده هو المقصود) . (٤) (ألا ترى) في هامش أ .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ١٠٥ – المقتضب ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ – إيضاح الفارسي ص ٢١٥ .

(٦) (إني أرى) ساقطة من ب . (٧) من الآية ٤٣ / يوسف عليه السلام .

قال الزمخشري في توجيه الآية : « فإن قلت : هل من فرق بين إيقاع (سمان) صفة للمميز – هو (بقرات) – دون المميز – وهو (سبع) – وأن يقال : سبع بقرات سمانا ؟ قلت : إذا أوقعتها صفة لـ (بقرات) فقد قصدت إلى أن تميز (السبع) بنوع من البقرات وهي السمان منهن لا بجنسهن ، ولو وصفت بها (السبع) لقصدت إلى تمييز (السبع) بجنس البقرات لا بنوع منها ، ثم رجعت فوصفت المميز بالجنس بالسمن » اهـ . الكشاف ٢/٣٢٢ ، ٣٢٣ . وينظر : التبيان للعكبري ٢/٧٣٣ – البحر المحيط ٥ / ٣١٢ – مشكل إعراب القرآن ١/٤٣١. (٨) في أ : (إحدى) .

(٩) سقط من ب ، ج من قوله : (لأنها ليست كنون الجمع) إلى آخر العبارة .

(١٠) في أ : (إحدى) أيضا . (١١) في ج ، ط : (فكراهة) .

....

فإن قلت : فقد قالوا : خمسة عشر زيد ، وهذه[1] خمسة عشرك[2]

قلت : ليس هذا مثل ذلك ، لأن المضاف إليه ثَمَّ[3] هو المقصود بالأول في المعنى ، وإنما جيء به لبيانه ، فكان الجميع كالشيء الواحد .

والمضاف إليه – ها هنا[4] – هو[5] مغاير للأول فلم يكن معه كالشيء الواحد[6] . وإنما كان مجموعا ليطابق // العدد في معنى جمعه ، لفظا كقولك : ثلاثة رجال ، أو معنى كقولك : ثلاثة رهط[6] ، وثلاث ذود[7] .

115

(1) في ج : (وهذا) .

(2) في المقتضب ٢ / ١٧٧ : « واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشرك ، وخمسة عشرك ، فتدعه مفتوحا على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر ، وقوم من العرب يقولون : هذه أربعة عشرك ، ومررت بأربعة عشرك ، وهم قليل .
.... وإنما كان القياس المذهب الأول لأن (خمسة عشر) نكرة ، وما لم ترده النكرة إلى أصله لم ترده الإضافة » ا هـ . وينظر سيبويه ٢ / ٥١ .

(3) أي : في (أحد عشر) وبابه .

(4) أي : في (خمسة عشر زيد) و (خمسة عشرك) .

(5) سقط من ب ، ج ، ط : (هو) .

(6) ثبت في هامش ب من قوله : (والمضاف إليه) إلى آخر العبارة .

(6) في اللسان : و (الرهط) : عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة ، وبعض يقول : من سبعة إلى عشرة ، وما دون السبعة إلى الثلاثة : نفر – وقيل : الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة ، قال الله تعالى : ﴿ وكان في المدينة تسعة رهط ﴾ .

(7) جزء من صدر بيت للحيطئة . وهو بتمامه :

ثلاثة أنفس وثلاث ذود   لقد جار الزمان على عيالي

وينظر : سيبويه ٢ / ١٧٥ – الخصائص ٢ / ٤١٢ – شرح الرضي ٢ / ١٥٣ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٠٤ – اللسان (ذود) – خزانة الأدب ٣ / ٣٠١ – الأعلم ٢ / ١٧٥ .
وفي اللسان : (الذود) : قطيع من الإبل الثلاث إلى التسع ، وقيل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وقيل : من ثلاث إلى خمس عشرة ، وقيل : إلى عشرين ، وقيل : ما بين الثلاث إلى الثلاثين ، ولا يكون إلا من الإناث دون الذكور .

إلاَّ فِي : ثَلاَثِمِائَةٍ إلَى تِسعِمِائَةٍ . وَمُمَيِّزُ (أَحَدَ عَشَرَ) إلَى (تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ ....

قوله : « إلاَّ فِي ثَلاَثِمِائَةٍ إلَى تِسْعِمِائَةٍ »[1] .

استثناء من قوله[2] : (مجموع)[3] ، لأنهم لم يجمعوا (مائة) إذا ميزوا بها (ثلاثا) ، وكان القياس جمعها فيقال : ثلاث مئات ومئين[4] .

ولكنهم كرهوا الجمع لما تكرر فيه معنى التأنيث ، فعاملوه بالخفة لذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : ثلاثمائات[5] امرأة – فجمعت مائة – صار فيما هو كالاسم الواحد تأنيثان وجمع ، فتركوا جمعه لذلك ، بخلاف ثلاثة رجال ، وبخلاف : ثلاثة آلاف .

قوله : « وَمُمَيِّزُ (أَحَدَ عَشَرَ) إلَى (تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ »[6] .

أما نصبه فلما تقدم[7] – وأما إفراده فلأنه إنما[8] جاء لتبين الذات مثله في : عشرين[9] رجلا ، وهو حاصل بالإفراد كما يحصل بالجمع ، فكان الإفراد أخف .

---

(١) في سيبويه ١ / ١٠٧ : « وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن يكون (مئين) أو (مئات) ، ولكنهم شبهوه ، بـ (عشرين) و (أحد عشر) حيث جعلوا ما يبين به العدد واحد لأنه اسم لعدد كما أن (عشرين) اسم لعدد ، وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع » ا هـ . وينظر : المقتضب ٢ / ١٦٧ – أصول ابن السراج ١ / ٣٨١ – إيضاح الفارسي ص ٢١٧ .

(٢) في ب : (من مثل قوله) .

(٣) إشارة إلى قوله في ص ٧٩٥ : « ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع » ا هـ .

(٤) في المقتضب ٢ / ١٦٧ : « ...وإنما جاز أن تقول : ثلاث مئين وثلاث مئات ، من أجل أنه مضاف ، فشبهته من جهة الإضافة لا غير بقولهم : ثلاث أثواب وثلاثة جوار ، قال الشاعر :

ثلاث مئين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم » ا هـ

وينظر : المفصل ص ٢١٣ – الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤ – شرح ابن يعيش ٦ / ٢٣ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٨٠ – شرح الرضي ٢ / ١٥٣ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٠٨ .

(٥) في ج : (ثلاثمائة) بالإفراد وهو غير المقصود .

(٦) قال الفارسي : « ... فإذا زاد على العشرة شيء جعلت العشرة مع اسم العدد الذي زاد على العشرة اسما واحدا وبنيا على الفتح ، وجعل الاسم الثاني بمنزلة ما تثبت فيه النون من أسماء الأعداد ، وذلك قولك : أحد عشر درهما ، وثلاثة عشر درهما » ا هـ الإيضاح العضدي ص ٢١٦ .

(٧) ينظر تعليله لذلك ص ٧٩٦ .

(٨) (إنما) في هامش ج .

(٩) في ب ، ج ، ط : (عشرون) .

قوله : « وَمُمَيِّزُ (مَائَةٍ) وَ (أَلْفٍ) وَتَثْنِيَتِهِمَا » .

يعني : وتثنية (مائة) و (ألف) كقولك : مائتا درهم ، وألفا درهم .

قوله : « وَجَمْعِهِ ..... » .

يعني : وجمع (الألف)[1] إذ قد[2] تقدم أن (المائدة) - في العدد - لا تجمع كقولك : ثلاثمائة درهم - كما تقدم - فلو قال : (وجمعهما) لكان خطأ وإنما كان مخفوضا لأنه أمكن إضافته على قياس أصل العدد فكان أولى ، لأن تنوين (مائة) و (ألف) ونون التثنية فيهما ، وتنوين جمع (الألف)[3] سائغ إسقاطها للإضافة كتنوين (ثلاثة) إلى (عشرة)[4] .

وإنما كان مفردًا مع أن القياس جمعه كما جمعوه في : ثلاثة دراهم ، للعلة المتقدمة[5] ، لأنه لما كثر العدد فيه كرهوا جمع مميزه ، فأتوا به مفردًا لذلك[6] .

---

(١) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٣٢ : « ثم أخذ يبين تمييز (مائة) و (ألف) والمثنى فيهما ، وجمع (ألف) فقال : تمييزه مفرد مخفوض » ا هـ .
وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٥٤ - شرح ابن يعيش ٦ / ١٩ ، ٢٠ .

(٢) (قد) في هامش ج .

(٣) في ج : (ألف) .

(٤) قال ابن السراج : « ... فإذا بلغت (المائة) تركت التنوين وأضفت (المائة) إلى واحد مفسر ، ووجب ذلك في (المائة) لأنها تشبه (عشرة) و (عشرين) ، أما شبهها بـ (عشرة) فلأنها عشر عشرات ، وأما شبهها بـ (عشرين) و (تسعين) فلأنها العقد الذي يلي (تسعين) فوجب أن يكون مميزها واحدا ، فأضيفت إلى واحد لذلك إلا أنك تدخل عليه الألف واللام إن شئت ، لأن الأول يكون به معرفة .
وكذلك (ألف) حكمه حكم (مائة) وتثنيتها فتقول : مائتا درهم ، وألفا درهم . وقد جاء بعض هذا منونا منصوبا ما بعده في الشعر ، قال الربيع :
إذا عاش الفتى مائتين عاما   فقد ذهب البشاشة والفتاء » ا هـ
أصول النحو : ١ / ٣٨٠ . وينظر : سيبويه ١ / ١٠٦ - المقتضب ٢ / ١٦٦ ، ١٦٨ .

(٥) ينظر تعليله لذلك في ص ٧٩٧ .

(٦) وأما قوله عز وجل : ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين ﴾ الكهف ٢٥ - فإنه على البدل لأنه لما قال : (ثلاثمائة) ثم ذكر السنين ليعلم ما ذلك العدد . ينظر : المقتضب ٢ / ١٦٨ - شرح الرضي ٢ / ١٥٤ - البحر المحيط ٦ / ١١٧ - المفصل ص ٢١٤ .

قوله : « وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا وَاللَّفْظُ مُذَكَّرًا – أَوْ بِالْعَكْسِ – فَوَجْهَانِ » .

يريد مثل قولك : (شَخْصٌ) – إذا أطلقته على امرأة – و : (نَفْسٌ) – إذا أطلقته[1] على رجل – ، فـ (الشخص) المعدود فيه مؤنث واللفظ مذكر ، و (النفس) المعدود فيه مذكر واللفظ مؤنث .

فلك أن تعتبر اللفظ – وهو الأقيس – ولك أن تعتبر المعنى[2] ، فتقول : ثلاث أشخص – وأنت تعني النساء – وثلاث أنفس[3] – وأنت تعني الذكور –.

ويجوز أن تعتبر المعنى فتقول : ثلاثة أنفس[4] – للرجال – وثلاث أشخص[5] – للنساء –.

وإنما كان اللفظ أقيس لأنهم لما حكموا على هذه الألفاظ بالتذكير والتأنيث لم يعتبروا مدلولاتها ، ألا ترى أنك تقول : شخص حسن رأيته – وإن كان مؤنثا – ونفس حسنة رأيتها[6] – وإن كان رجلا – قال الله تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾[7] والمراد[8] : آدم عليه السلام[9] ، فلولا مراعاة اللفظ لم يقل (واحدة)[10] .

---

(١) في جـ : (أطلقتها) .
(٢) سقط من ب : (ولك أن تعتبر المعنى) .
(٣) في سيبويه ٢ / ١٧٤ : « ... وزعم يونس عن رؤبة أنه قال : ثلاث أنفس ، على تأنيث (النفس) كما يقال : ثلاث أعين ، للعين من الناس » ا هـ .
(٤) في المقتضب ٢ / ١٨٤ ، ١٨٥ : « ... وتقول : عندي ثلاثة أنفس ، وإن شئت قلت : ثلاث أنفس ، أما التذكير فإذا عنيت بـ (النفس) : المذكر وعلى هذا تقول : عندي نفس واحد ، وإن أردت لفظها قلت : عندي ثلاث أنفس ، لأنها تصغر على (نفيسة) » ا هـ .
ومنه قو الحطيئة السابق : ثلاث أنفس وثلاث ذود ....
وينظر الهامش رقم (٧) ص ٧٩٦ .
(٥) ينظر: سيبويه ٣ / ١٧٣ ، ١٧٥ – شرح الرضي ٢ / ١٥٦ – المقتضب ٢ / ١٤٦ – الخصائص ٢ / ٤١٧ – الإنصاف ٢ / ٧٧٠ – المقرب ١ / ٣٠٧ اللسان (شخص) – شرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦٧٨ .
(٦) سقط من ط : (رأيتها) .
(٧) من الآية الأولى / النساء .
(٨) زاد في ط : (به) .
(٩) سقط من جـ : (عليه السلام) .
(١٠) قال الفراء : « قال : (واحدة) لأن (النفس) مؤنثة ، فقال (واحدة) لتأنيث (النفس) وهو يعني : (آدم) ، ولو كانت : (من نفس واحد) لكان صوابا ، يذهب إلى تذكير (الرجل) » اهـ . معاني القرآن ٢٥٢/١ – وينظر : الكشاف ٤٩٢/١ – البحر المحيط ١٥٤/٣ .

وَلاَ يِمَيَّزُ (وَاحِدٌ) وَلاَ (اُثْنَانَ)[1] اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْييزِ[2] عَنْهُمَا مِثْلُ : رَجُلٌ وَرجُلاَنِ ، لإِفَادَتِهِ النَّصُ المَقْصُودُ بِالْعَدَدِ ....

قوله : « وَلاَ يِمَيَّزُ (وَاحِدٌ) وَلاَ اثْنَانِ)[3] ... إلى آخره » .

لأن ألفاظ العدد إنما قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع مفيدًا ذلك ، فلو قالوا : رجال ، لم يعلم عددهم ، ولو قالوا : ثلاثة ، واقتصروا لم يعلم ما هو ؟ فلما كان قولك[4] : (رجل) و (رجلان) ينبيءُ عن المعنيين معًا استغنى عن لفظ العدد معه ، فلم يقولوا : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ، لأن قولهم : (رجل) و (رجلان) يغني عن ذلك ، فكان ذكر العدد ضائعا[5] .

وكذلك جميع أسماء[6] الأجناس وتثنيتها كقولك : درهم ، ودرهمان ، فلا يقال : واحد درهم ، ولا اثنا درهمين .

---

(١) في بعض نسخ المتن (واثنان) . (٢) في بعض نسخ المتن : (استغناء بالتمييز) .

(٣) قال في نظم الكافية :

« وواحد واثنان لا تميز لأن لفظ جنسه مميز » ا هـ

وقال في الشرح : « ... لأنك إذا قلت : (رجل) أغناك عن (واحد) ، وإذا قلت : (رجلان) أغناك عن (اثنين) ، فلا حاجة إلى عدد ثم تميز » ا هـ . شرح الوافية ٢ / ٤٣٣ .
وينظر : المفصل ص ٢١٢ - شرح ابن يعيش ٦ / ١٨ - شرح الرضي ٢ / ١٥٦ .

(٤) سقط من ط : (قولك) .

(٥) في المقتضب ٢ / ١٥٣ : « واعلم أنك إذ ذكرت الواحد قلت : رجل أو فرس ... وإذا ثنيت فقلت : رجلان أو فرسان ... وكان قياس هذا أن تقول : واحد رجال ، واثنان رجال ، ولكنك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران ... ولو أراد مريد في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جمع ، وإنما معنى جمع : أنه ضم شيء إلى شيء ، فمن ذلك قول الشاعر :

كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل » ا هـ

وينظر : سيبويه ٢ / ١٧٧ ، ٢٠٢ - الأمالي الشجرية ١ / ٢٠ - المقرب ١ / ٣٠٥ ، ٤٥٢ - التوطئة ص ٢٧٦ .

(٦) في ب : (آحاد) .

وَتَقُولُ لِلْمُفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِه : الثَّانِي وَالثَّانِيَةَ ، إِلَى : الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ لاَ غَيْرُ ....

قوله : « وَتَقُولُ لِلْمُفْرَدِ[1] مِنَ الْمُتَعَدِّدِ بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِهِ : الثَّانِي وَالثَّانِيَةَ .. » .

يعني أنك تشتق من لفظ[2] العدد // اسما للمفرد منه[3] تارة باعتبار تصييره ١١٦ لأنه هو[4] الذي صير ما انضم إليه على[5] العدد المشتق هو من اسمه ، فتقول : الثاني[6] – للمذكر – والثانية – للمؤنث – إلى : العاشر والعاشرة .

[وقوله : لاَ غَيْرُ] ، أي : لا يتعدى – باعتبار هذا المعنى – العاشر والعاشرة[7] ، لأنه إنما أطلق باعتبار كونه مُصَيِّرًا عددًا أقَلَ منه بواحد إلى ذلك العدد الذي اشتق منه ، وذلك من قولهم : (ثَلَثْتُهم)[8] و (رَبَعْتُهُمْ)[9] ، وإنما يكون ذلك فيما يكون أقل منه بواحد . وأما ما تعدى العشرة فليس ثم فعل بمعنى : جعلتهم أحد عشر – فما فوق – فيشتق منه اسم لذلك .

---

(١) في ط وبعض نسخ المتن : (في المفرد) .

(٢) في أ : (أسماء) ، وفي ب : (ألفاظ) ، وما أثبته أوجه .

(٣) سقط من ط : (منه) .　　(٤) سقط من ب : (هو) .

(٥) سقط من ج : (على) .

(٦) إنما بدأ المصنف بـ (الثاني) و (الثانية) – ولم يذكر (الأول) – لأنه لا عدد أقل من الواحد حتى يصيره الواحد واحدا بنفسه .　　شرح العلوي ١ / ٣٦٠ .

(٧) هذا قول الأخفش والمازني ، حكاه المبرد وقال به . وأجاز سيبويه أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير . قال ٢ / ١٧٣ : « ... وتقول : هو خامس أربعة ، إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة ، ولا تكاد العرب تكلم به – كما ذكرت لك – وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر – كما قلت : خامس أربعة – » ا هـ . وقال المبرد – بعد أن ذكر معنى قول سيبويه السابق – : « ... فهذا قول النحويين المتقدمين ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صوابا ، وذلك لأنك إذا قلت : رابع ثلاثة ، فإنما تجريه مجرى (ضارب) ونحوه ، لأنك كنت تقول : كانوا ثلاثة فربعهم ، وكانوا خمسة فسدسهم ، ولا يجوز أن تبني (فاعلا) من (خمسة عشر) جميعا ، لأن الأصل : خامس عشر أربعة عشر . والقياس عندي ما قال ، وهو قول المازني » ا هـ . المقتضب ٢ / ١٨١ – مع الهامش رقم (٢) للمحقق .
وينظر : المفصل ص ٢١٦ ، ٢١٧ – شرح ابن يعيش ٦ / ٣٦ – شرح الرضي ٢ / ١٥٩ – شرح الوافية ٢ / ٤٣٥ .　　(٨) في ط : (ثلاثتهم) وهو تحريف .

(٩) ينظر : سيبويه ١٧٢/٢ – المقتضب ١٨١/٢ – شرح الرضي ١٥٩/٢ – اللسان (ثلث) و (ربع) .

وَباعْتِبَارِ حَالِهِ : الْأَوَّلَ وَالثَّانِي ، وَالْأُولَى وَالثَّانِيَةَ ، إِلَى : الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ ، وَالْحَادِي عَشَرَ وَالْحَادِيَةَ عَشْرَةَ ، وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّانِيَةَ عَشْرَةَ إِلَى : التَّاسِعَ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةَ عَشْرَةَ ....

وتارة باعتبار حاله من غير أن يتعرض فيه إلى أنه مصير ، لكن معناه : واحد من جملة هذا[1] العدد ، فإذا قلت : (الثاني) فمعناه : واحد من اثنين[2] ، وإذا كان كذلك استعملته فيما زاد على العشرة أيضا لذهاب المانع ، فتقول : الحادي عشر – في المذكر – والحادية عشر – في المؤنث – وكذلك إلى[3] : التاسع عشر والتاسعة عشرة[4] .

وإنما بني للتركيب المقتضي لبناء الاسمين معا مثله في (أحد عشر) لأن المعنى : تاسع وعشرة ، كما في قولك : (الثالث والعشرون) ، بهذا المعنى ، إلا أنه ثَمَّ لم تحذف منه الواو فلم يبن ، وها هنا حذفت[5] فبنيا مثلهما[6] في : ثلاثة وعشرون ، وثلاثة عشر .

وقد يقع في بعض المصنفات : الحادية عشر ، إلى التاسعة عشر – في المؤنث – وكذلك وقع في (المُفصَّل)[7] .

وهو غلط لأنهم لما ذكروا الاسمين في (الحادي عشر) و (الثالث عشر) أنثوا الاسمين في (الحادية عشرة) إلى (التاسعة عشرة)[8] .

وإنما ذكروا الاسمين في (الحادي عشر) و (الثالث عشر) لأنه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه ، بخلاف : ثلاثة عشر ، وثلاث عشرة[9] ، فإنه للجماعة على ما تقدم .

---

(١) في ب ، جـ ، ط : (على هذا) .

(٢) في المقتضب ٢ / ١٧٩ : « اعلم أنك إذا قلت : هذا ثاني اثنين ، فمعنى هذا : أحد اثنين ، كما قال الله عز وجل : ﴿ إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين ﴾ وقال عز وجل : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾ على هذا » اهـ . وينظر : سيبويه ٢ / ١٧٢ – معاني الفراء ١ / ٣١٧ – البيان للأنباري ١ / ٣٠٢ .

(٣) (إلى) زيادة من جـ .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

(٥) زاد في جـ ، ط : (حذفت منه الواو) .

(٦) في أ : (مثلها) بالإفراد .

(٧) هو أحد منصفات أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري . ويسمى : (المفصل في علم العربية) . ولم أجد فيه نصا يفيد صحة ما نسبه المصنف ، فقد قال الزمخشري : « وتقول : الأول والثاني والثالث ، والأولى والثانية والثالثة إلى العاشر والعاشرة ... والحادية عشرة والثانية عشرة ... » اهـ المفصل ص ٢١٦ .

(٨) في أ : (إلى تاسعة عشرة) .

(٩) في جـ : (بخلاف : ثلاث عشرة ، وثلاثة عشر) .

وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ : ثَالِثُ اثْنَيِنِ ، أَس : مُصَيِّرُهُمَا مِنْ ثَلَاثَتِهِمَا ، وَفِي الثَّانِي : ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، أَيْ : أَحَدُهَا ....

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ : ثَالِثُ اثْنَيِنِ ... » .

يعني أنك إذا أضفته فإنما تضيفه إلى عدد قل منه ، فلو أضفته إلى عدد أكثر منه أو مساوٍ فسد المعنى ، لأن (ثالثا)[1] لا يصير (ثلاثة ثلاثة) وإنما يصير (اثنين) (ثلاثة) ، وكذلك : رابع وخامس ، على هذا التقدير[2] .

ومنه قوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُم[3] وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُم ﴾[4] .

وتقول في المعنى الثاني[5] : ثالث ثلاثة ، فتضيفه إلى موافقه في العدد[6] ، لأن المعنى ، واحد منه ، فلو أضفته إلى أقل منه[7] أو أكثر فسد المعنى[8] ، لأن (الثالث) في هذا المعنى ليس واحدا من اثنين ولا من أربع ، وإنما هو : أحد ثلاثة ، فوجب إذا أضيف أن يضاف إليه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِيْنَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾[9] .

---

(١) في أ : (الثالث) .

(٢) في المقتضب ٢ / ١٧٩ : « ... فإن قلت : هذا ثالث اثنين ، فعلى غير هذا الوجه ، إنما معناه ، هذا الذي جاء إلى اثنين فثلثهما ، فمعناه الفعل ، وكذلك هذا رابع ثلاثة ، ورابع ثلاثة يا فتى ، لأن معناه : أنه ربعهم وثلثهم ، وعلى هذا قوله عز وجل : ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا وهو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ﴾ ومثله قوله عز وجل : ﴿ سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ﴾ اهـ . وينظر سيبويه ٢ / ١٧٢ .

(٣) أقحم في أ ، ج : (كذلك ولا خمسة) . (٤) من الآية ٧ / المجادلة . وينظر الهامش رقم (٢) .

(٥) وهو ما كان باعتبار حاله . والأول هو ما كان باعتبار تصييره .

(٦) في سيبويه ٢ / ١٧٢ : « ... فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل ، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبين العدد ، وذلك قولك : ثاني اثنين ، قال الله عز وجل : ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار ﴾ و (ثالث ثلاثة) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة ... » ا هـ .
وينظر الهامش رقم (٢) ص ٨٠٢ .

(٧) سقط من ب ، ج ، ط : (منه) . (٨) (المعنى) لم تثبت في نسخ الشرح .

(٩) من الآية ٧٣ / المائدة . ولم يثبت في ج ، ط : (لقد كفر الذين قالوا) . وينظر المقتضب ٢ / ١٧٩ – معاني الفراء ١ / ٣١٧ – البيان ١ / ٣٠٢ – التبيان ١ / ٤٥٣ – مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٤١ – معاني الزجاج ٢ / ٢١٥ .

وَتقُولُ : حَادِيَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ – عَلَى الثَّانِي خَاصَّةً – وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : حَادِي أَحَدَ عَشَرَ ، إِلَى : تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ ، فَتُعْرِبُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ .

قوله : « وَتَقُولُ : حَادِيَ عَشَرَ إِحَدَ عَشَرَ – عَلَى الثَّانِي خَاصَّةً – ... » .

يعني أنه[1] إذ زاد العدد على العشرة[2] لا يستعمل إلا على المعنى الثاني – كما تقدم[3] – لتعذر المعنى الأول[4] ، فلا يضاف إذن إلا إلى مساويه في العدد ، فتقول : حادي عشر أحد عشر ، إلى : تاسع عشر تسعة عشر ، وحادية عشرة إحدى عشرة ، // إلى : تاسعة عشرة تسع عشرة .

١١٧

وإن شئت حذفت (عشر) من الأول تخفيفًا فقلت : حادي أحد[5] عشر ، وحادية إحدي عشرة[6] ، إلى : تاسع تسعة عشر ، وتاسعة تسع عشرة ، لأن ذلك لا يلتبس[7] .

وينبغي أن يكون الأول – على هذه اللغة – معربا لذهاب التركيب[8] المقتضي للبناء فيه[9] .

* * *

---

(١) سقط من أ : (أنه) . (٢) في أ : (عشرة) .

(٣) وهو ما كان باعتبار حاله . وينظر ص ٨٠٢ .

(٤) وهو ما كان باعتباره تصييره . وينظر ص ٨٠١ . (٥) في أ : (إحدى) وهو سهو .

(٦) زاد في ب : (استغناء بعشر لأنه معلوم) وهو من فعل الناسخ .

(٧) في ط : (لا يشتبه) . (٨) سقط من أ : (التركيب) .

(٩) في سيبويه ٢ / ١٧٢ : « ... ومن قال : (خامس خمسة) قال : خامس خمسة عشر ، وحادي أحد عشر ، وكان القياس أن يقول : حادي عشر أحد عشر ، لأن (حادي عشر) و (خامس عشر) بمنزلة : خامس وسادس ، ولكنه يعني : (حادي) ضم إلى (عشر) بمنزلة (حضرموت) ، قال : تقول (حادي عشر) فتبنيه وما أشبهه كما قلت : أحد عشر ، وما أشبهه ، فإن قلت : حادي أحد عشر ، فـ (حادي) وما أشبهه يرفع ويجر ولا يبني » ا هـ .
وينظر : المقتضب ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ – المفصل ص ٢١٦ ، ٢١٧ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ – شرح ابن يعيش ٦ / ٣٦ – شرح الرضي ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ – شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٨٨ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣١٩ ، ٣٢٠ .

الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤنَّثُ

الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤنَّثُ ، الْمُؤنَّثُ مَا فِيْهِ عَلاَمَةُ تَأْنِيثٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا . وَالْمُذَكَّرُ بِخِلاَفِهِ وَعَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ : التَّاءُ وَالْأَلِفُ مَقْصُورَةً وَممْدُودَةً ....

قوله[1] : « الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤنَّثُ ، الْمُؤنَّثُ مَا فِيْهِ عَلاَمَةُ تَأْنِيثٍ[2] لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا » .

فقوله : لفظاً ، يعني مثل قولك : ضاربة ، وظلمة ، وصحراء ، وذكرى .

ويعني بالتقدير : مثل قولك[3] : أذن ، وعين ، فإن التاء مقدرة لقولك : أذينة ، وعينية ، ومجيئها في التصغير يدل على أنها مرادة ، إذ لا يجيء قياسا إلا ما هو في صيغة المكبر لفظا أو تقديرا[4] ، ولما يأت في التقدير إلا التاء[5] .

قوله[6] : « وَالْمُذَكَّرُ بِخِلاَفِهِ » .

أي : لا يكون فيه علامة التأنيث .

قوله : « وَعَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ التَّاءِ[7] والْأَلِفُ مَقْصُورَةً وَمَمْدُودَةً » .

وقد زاد بعضهم الياء في قولهم : (هَذِي أمةُ اللَّهِ) وزعم أنها للتأنيث . وليس ذلك بحجة لجواز أن تكو صيغة موضوعة للمؤنث ، أو تكون الياء بدلا من الهاء في قولك (هذه أمة الله) ، ثم الكلام في المذكر والمؤنث في قسم المتمكن وهذه من أقسام المبنيات فلا وجه لذكرها .

---

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) في ب : (التأنيث) . (٣) في ب : (قوله) .

(٤) هذه العبارة في ط : (إذ لا تجيء التاء قياسا لفظا أو تقديرا إلا فيما هو على صيغة المكبر) .

(٥) قال الرضي ٢ / ١٦١ : « ... ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء ، لأن وضعها على العروض والانفكاك ، فيجوز أن تحذف لفظا وتقدر ، بخلاف الألف . ودليل كون التاء مقدرة – دون الألف – رجوعها في التصغير في نحو : هنيدة وقديرة ... » ا هـ .

(٦) سقط من ب ، ط : (قوله) . (٧) سقط من ج قوله : (وعلامة التأنيث التاء).

(٨) هذا قول الزمخشري ، فقد عد الياء في نحو (هذي) ضمن علامات التأنيث ، قال في المفصل : « المذكر ما خلا عن العلامات الثلاث ، التاء والألف والياء في نحو : غرفة ، وأرض ، وحبلى ، وحمراء ، وهذي . والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن » ا هـ . المفصل ص ١٩٨ .

وقال ابن يعيش ردا عليه : « ... فأما الياء في (هذي) فليست علامة للتأنيث – كما ظن – وإنما هي عين الكلمة والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة . وهي على قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث لأن الاسم عندهم الذال وحدها ، والألف من (ذا) مزيدة وكذلك الياء مزيدة للتأنيث » ا هـ . شرح ابن يعيش ٩١/٥ . وينظر : الإنصاف ٦٦٩/٢ – شرح الرضي ١٦١/٢ .

وَهُوَ حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ ، فَالْحَقِيقِيُّ مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ فِي الْحَيَوَانِ كَـ : امْرَأَةٍ وَنَاقَةٍ . وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ كَـ : ظُلْمَةٍ وَعَيْنٍ ....

قوله[1] : « وَهُوَ حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ ، فَالْحَقِيقِيُّ مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ فِي الْحَيَوَانَ »[2] .

كقولك : امرأة[3] ، لأن بإزائها (رجلا) ، وناقة ، لأن بإزائها (جملا) .
ولا فرق بين أن تكون فيه تاء لفظية أو مقدرة كـ : جَدْي[4] ، وعناق[5] .

قوله : « وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ » .

وهو ألا يكون بإزائه ذكر في الحيوان[6] كـ : ظلمة ، وعين . ولا فرق بين أن يكون حيوانا أو غيره كـ (دجاجة وحمامة – إذا قصد به مذكر – فإنه مؤنث لفظي – ولذلك كان قول من زعم أن (النملة) في قول تعالى : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾[7] أنثى – لورود تاء التأنيث في (قالت)[8] – وهَما لجواز أن تكون مذكراً في الحقيقة ، وورد تاء التأنيث كورودها في فعل المؤنث اللفظي . ولذلك يقال : عندي ثلاث من البط ذكور[9] ، فيأتون بالعدد مؤنثا وإن كُنَّ ذكورا[10] ، لما كان مفرد (البط) : بطة ، فالتأنيث لفظي .

١١٨

---

(١) في ط : (قال) .
(٢) هذه عبارة الزمخشري . المفصل ص ١٩٨ .
(٣) في أ ، ب : (كامرأة) .
(٤) (الجدي) : الذكر من أولاد المعز ، والجمع : أجد ، وجداء ، اللسان (جدا) .
(٥) (العناق) : الأنثى من المعز ، والجمع : أعنق ، وعنق ، وعنوق . اللسان (عنق) .
(٦) في ج : (من الحيوان) .
(٧) من الآية ١٨ / النمل .
(٨) نقل شراح الكافية هذا القول تبعا للمصنف ، لكن لم ينسبه أحد منهم إلى معين وكذا لم أجده معزيا إلى صاحبه في كثير من كتب التفاسير واللغة . غير أن الزمخشري أورد قصة – ونقلها عنه أبو حيان في البحر ٧ / ٦١ – مفادها أن (قتادة) عندما دخل الكوفة التف عليه الناس ، فقال : سلوا عما شئم – وكان أبو حنيفة رحمه الله حاضرا وهو غلام حدث – فقال : سلوه عن (نملة) سليمان أكانت ذكرا أم أنثى ؟ فسألوه فأفحم ، فقال أبو حنيفة : كانت أنثى ، فقيل له : من أين عرفت ؟ فقال : من كتاب الله – وهو قوله : ﴿ قالت نملة ﴾ ، ولو كانت ذكرا لقال : قال نملة ... » ا هـ . الكشاف ٣ / ١٤١ ، ١٤٢ .
وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٦٩ – شرح العلوي ١ / ٣٩٠ – البحر المحيط ٧ / ٦١ . شرح المرادي ٥ / ٤ .
(٩) ينظر : سيبويه ٢ / ١٧٣ – المقتضب ٢ / ١٨٤ .
(١٠) في أ : (فيأتون بالعدد المؤنث وإن كان ذكورا) ، وفي ب : (... مؤنثا وإن كان) .

وليس ذلك كتأنيث أسماء الأعلام ، فإنه لا يعتبر فيه إلا المعنى – دون اللفظ – خلافا لبعض الكوفيين[١] .

والسر فيه هو[٢] أنهم نقلوها من معناها[٣] إلى مدلول آخر ، فاعتبروا فيها المدلول[٤] الثاني ، ولو اعتبروا تأنيثها لكان اعتبارا للمدلول الأول فيفسد المعنى ، فلذلك لا يقال عندنا : أعجبتني طلحة ، خلافا لبعض الكوفيين[٥] .

قوله[٦] : « وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الفِعْلُ[٧] فَبِالتَّاءِ ، وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ » . قوله : (إليه) يعني إلى[٨] المؤنث مطلقا ، كقولك : قامت هند ، وهند قامت ، وأعجبتني العين ، والعين أعجبتني .

وإلحاقهم هذه التاء للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث[٩] .

فإن كان المؤنث حقيقيا لزم في ظاهره ومضمره لمطابقته المعنى واللفظ جميعا[١٠] .

وإن كان المؤنث غير حقيقي لزمت في مضمره ، وأنت بالخيار في ظاهره ، فتقول : العين أعجبتني – بالتاء لا غير – وأعجبني العين ، بحذف التاء وإثباتها .

وإنما // جاز ذلك في الظاهر لأن التأنيث فيه لفظى لا معنوي ، وفي لفظه ما يشعر به ، فاستغنى عن إلحاقه[١١] التاء في الفعل لذلك ، ولم[١٢] يستغن عنها في مضمره لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مؤنثا ، فإن صيغة الضمير الراجع إلى المؤنث في هذه المواضع[١٣] مثله في باب المذكر[١٤] .

---

(١) نقل كل من الرضي والعلوي في شرحيهما هذا القول عن المصنف دون أن يعينا صاحبه من الكوفيين . ينظر الرضي ٢ / ١٦٩ . الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٣٩١ .

(٢) سقط من ج ، ط : (هو) .
(٣) في ج : (عن معنيها) .

(٤) في ط : (مدلول) .
(٥) قال الرضي ٢ / ١٦٩ : « ... وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم » .

(٦) في ط : (قال) .
(٧) في ج : (الفعل إليه) .

(٨) (يعني إلى) في هامش ج .

(٩) في المفصل ص ١٩٩ : « ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة ، وهو الكثير الشائع . وللفرق بينهما في الاسم كامرأة وشيخة وإنسانة » اهـ .

(١٠) هذه العبارة في هامش ب .
(١١) في ط : (لحاق) .

(١٢) في ط : (ولذلك لم) ويلزم التكرار .

(١٣) في ب ، ط : (هذا الموضع) ، وفي ج : (هذا الموقع) .
(١٤) سقط من ب ، ج ، ط : (باب) .

وحكم الاثنين – مما ذكرناه في المؤنث على اختلاف أقسامه – حكم المفرد في هذه العلاقة ، فلذلك تقول : قامت الهندان ، والهندان قامتا ، والعينان أعجبتاني – بالتاء في الثلاثة[1]– وتقول : أعجبني العينان، وأعجبني العينان ، فتكون بالخيار فيهما كما في المفرد.

وإذا[2] فصل بين الفعل وبين[4] ظاهر المؤنث اللفظي حسن حذف التاء أكثر منه لو لم يفصل فقولك جاء الزيدين بينة ، أحسن من قولك : جاء بينة الزيدين[5] .

قوله : « وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ مُطْلَقًا حُكْمُ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ »[6] .

يعني بقوله (مطلقًا) : جمع مذكر أو مؤنث ، يعقل أو لا يعقل ، فلذلك تقول جاءت الرجال ، والزينبات ، والمسلمات ، والأيم ، بإثبات التاء في الفعل وحذفها[7] أما[8] إثباتها فلأنها في المعنى جماعة .

وأما حذفها فلأن تأنيث الجماعة من باب التأنيث اللفظي فلم[9] يعتد بالتأنيث المعنوي في مثل : جاء الضوارب ، لأن ذلك ليس[10] بإزائه ذَكَرٌ ، بخلاف المثنى فإن لفظ الواحد فيه باقٍ مراد ، فتأنيث الفعل له أجدر[11] .

ولم يفعل ذلك في مثل (الزينبات) – وإن كان لفظ المفرد فيه باقيا[12] – إجراء لباب الجمع مجرى واحدا ، ولأن الجمع بالألف والتاء يجري في صفات من لا يعقل – وإن كان مذكرا – ، وفي صفات من يعقل إذا كان مؤنثا ، فكرهوا أن يلتزموها في الجمع في مثل : جاءت الضاربات ، فيوهم أنه مؤنث حقيقة في الجميع ، فاعتبروا فيه الجماعة فجرى[13] مجرى غير الحقيقي لما ذكرناه .

---

(١) (وفي الثلاثة) في هامش ب . (٢) ينظر ص ٨٠٧ .

(٣) في ب : (فإذا) . (٤) سقط من جـ ، ط : (وبين) .

(٥) في المقتضب ٢ / ٣٣٧ : « ألا ترى أن النحويين لا يقولون : قائم هند ، وذهب جاريتك ، ويجيزون حضر القاضي امرأة يا فتى ، فيجيزون الحذف مع طول الكلام لأنهم يرون ما زاد عوضا مما حذف » اهـ . ينظر : سيبويه ١ / ٢٣٩ .

(٦) سقط من ب ، جـ ، ط : (غير المذكر السالم) وفي الرضي ٢ / ١٦٩ : « وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي » . (٧) ينظر سيبويه ١ / ٢٣٦ ، ٢ / ٢٢ .

(٨) في أ ، ط : (فأما) . (٩) في ب ، جـ : (ولم) . (١٠) في جـ : (ليس له) .

(١١) في جـ : (فيه أجدر) . (١٢) سقط من جـ ، ط : (باقيا) (١٣) في ط : (فيجرى) .

وَضَمِيرُ الْعَاقِلِينَ غَيْرُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ : فَعَلْتُ ، وَفَعَلُوا ، وَالنِّسَاءُ وَالْأَيَّامُ فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ .

وأما ضمير الجمع فإن كان جمعا لمذكر يعقل فلك أن تقول : الرجال فعلت ، وفعلوا ، وإن كان غير ذلك فلك أن تقول : فعلت وفعلن .

وهو في ثلاثة أقسام : مذكر لا يعقل ، ومؤنث يعقل ، ومؤنث لا يعقل . تقول : الأيام والنساء والعيون فعلت وفعلن .

فأما الإتيان في الجميع بالتاء فلأنها جماعة فأتي بضمير الواحد المؤنث على تأويل الجماعة .

وأما الإتيان بـ (فعلوا) في جمع المذكر العاقل ، و (فعلن) في غير ذلك فلأنها جموع قصدوا إلى[1] أن يكون لها ضمائر تشعر بها .

وأما تخصيصهم (فعلوا) للمذكر[2] ، و(فعلن) لما سواه[3] فلغرض الفرق بين المذكر العاقل وغيره ، كما فعلوا ذلك في غيره من الضمائر والظواهر .

وإنما خصوه بالواو - دون النون - ولم يعكسوا لأن الواو من حروف المد واللين[4] ، وهي في هذا الباب أقعد من الحروف الصحيحة بدليل إعرابهم الأسماء بها[5] ، والأفعال بالنون ، فلذلك خصوا المذكر العاقل بها ، وجعلوا النون لمن دونه[6] .

وهذا الضرب من[7] التفرقة بين جمع المذكر العاقل وبين غيره جارٍ في جميع الضمائر على // اختلاف أصنافها ، تقول في ضمير المرفوع المنفصل : أنتم وأنتن ، وهم ، وهن . وفي المنصوب[8] المتصل : ضربكم وضربكن ، وضربهم وضربهن . وفي المجرور[9] : غلامكم وغلامكن ، وغلامهم[10] وغلامهن[11] .

١١٩

* * *

---

(١) سقط من ب ، جـ ، ط : (إلى) .
(٢) في ط : (بالمذكر) .
(٣) في ط : (بما سواه) .
(٤) (واللين) زيادة من جـ .
(٥) (بها) في هامش جـ .
(٦) هذه العبارة في هامش ب .
(٧) في ب : (في) بدل (من) .
(٨) في ، ط : (وفي ضمير المنصوب) .
(٩) ولا يكون إلا متصلا .
(١٠) (وغلامهم) في هامش أ .
(١١) ينظر : شرح الوافية للمنصف ٢ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ - شرح الرضي ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ .

المُثَنَّى

المُثَنَّى مَا لِحقَ آخِرَهُ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ ....

قوله[1] : « المُثَنَّى مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مَنْ جِنْسِهِ » .

فقوله : ليدل على أن معه مثله من جنسه ، تنبيه على أن الأسماء المشتركة لا تثني باعتبار ما اشتركت فيه ، وإنما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها[2] .

فإذا قلت : (قرءان)[3] فإنما تعني به : حيضين ، أو طهرين ، لا طهرا وحيضا ، وكذلك : (جونان)[4] وأشباههما[5] . هذا هو المعروف من استقراء لغة العرب..

وهذا يشير إلى ضعف قول من زعم أن الأسماء المشركة إذا وقعت بلفظ العموم أو مواضع العموم عمت في مدلولاتها المختلفة ، إذ حكم الجمع في ذلك حكم التثنية ، ولو صح عمومها لصحت تثنيتها[6] .

---

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في ج : (مدلولاته) .

(٣) قال الأصمعي : « القرء – عند أهل الحجاز – الطهر ، وعند أهل العراق : الحيض . وقال أبو عمرو بن العلاء : يقال قد دفع فلان إلى فلانه جاريته تقرئها – مهموزة – يعني : تحيض عندها وتطهر ، إذا أراد أن يستبرئها وقال : إنما (القرء) الوقت ، فقد يجوز أن يكون وقتا للطهر ووقتا للحيض » الأضداد ص ٥ وفي اللسان (قرأ) : « قال الشافعي – رضي الله عنه – القرء : اسم للوقت ، فلما كان الحيض يجيء لوقت ، والطهر يجيء لوقت جاز أن يكون (الأقراء) حيضا وأطهارا . قال : ودلت سنة رسول الله ﷺ أن الله عز وجل أراد بقوله : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ : الأطهار .... وقال ابن الأثير : وهو من الأضداد ، يقع على الطهر وإليه ذهب الشافعي وأهل الحجاز ، ويقع على الحيض وإليه ذهب أبو حنيفة وأهل العراق » اهـ . وينظر معاني الزجاج ١ / ٢٩٦ – ٢٩٩ .

(٤) مثنى (جون) . قال الأصمعي وأبو عبيدة : (الجون) : الأسود والأبيض . ينظر : الأضداد للأصمعي ص ٣٦ ، وأبي حاتم السجستاني ص ٩١ ، ولابن السكيت ص ١٨٩ .

(٥) في ط : (وما أشبههما) .

(٦) نسب الرضي هذا القول إلى الإمام الشافعي – رضي الله عنه – ونسبه العلوي إلى بعض الأصوليين . هذا ... وقد أورد الرضي قول المصنف مفصلا – في هذه المسألة – ثم عقب عليه بقوله : « ... وهذا =

....

وقد أورد على ذلك تثنية العَلَمِ وجمعه ، فقالوا : نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته ، وقد صح أن يقال : الزيدان ، والزيدون ، بالاتفاق ، فليصح أن يقال : القرءان ، والقروء ، مثل[1] ذلك .

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن العلم لم يوضع إلا باعتبار ذات بما هي ذات[2] به لشخص بعينه من غير نظر إلى كونه[3] آدميا أو غير آدمي ، فإذا اجتمع معه مسمى آخر بذلك الاسم صح تثنيته لأنه من جنسه ، ومثال هذا قولك : (مضروبان) للفرس والحمار[4] ، ومثل ذلك جائز[5] .

= الذي ذهب إليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة ، فإنهم يشترطون في (الجنس) وقوعه على كثيرين بوضع واحد ، فلا يسمون (زيدا) - وإن اشترك فيه كثيرون - جنسا . وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك : (القرءان) للظهر والحيض ، و (العيون) لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب ، وغير ذلك ، منع من ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء ، وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل .

وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله ، قال الأندلسي : يقال (العينان) في عين الشمس وعين الميزان ، فهم يعتبرون - في التثنية والجمع - الاتفاق في اللفظ دون المعنى . وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي رحمه الله ، وهو أنه إذا أوقعت الأسماء بلفظ العموم نحو قولك : (الأقراء) حكمها كذا ، أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو : ما لقيت عينا ، فإنها تعم في جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء » أ هـ شرح الرضي ٢ / ١٧٢ . وينظر : شرح العلوي ١ / ١٠٤ - المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣٣ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ - ٦٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٦ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٨٣ . وينظر أيضا ما ذكره المصنف في مسألة (المشترك) في كتابه : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص ١٣ - ط الأولى . السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .

(١) في ب ، جـ : (بمثل) .

(٢) سقط من ب ، جـ ، ط : (به) .

(٣) في أ : (كونها) ، وما أثبته أوجه والضمير للعلم .

(٤) في ب ، جـ : (لفرس أو حمار) .

(٥) ذكر العلوي هذا القول نصا ثم عقب بقوله : « ... وغرضه من ذلك هو أن هذه الأعلام ألقاب وضعت على مسمياتها لا باعتبار أمر جامع لها خاص في مسمياتها - كما كان ذلك في أسماء =

....

وإن سلم[1] ما ذكروه فلا يلزم ، فإن[2] الأعلام ليس لها أجناس تؤخذ آحادها فتثنى وتجمع ، حتى إذا عدل عنها في التثنية والجمع[3] إلى المشترك تورث لبسا ، فإنه لو عدل عما ذكرناه جاء اللبس .

فلا يلزم من صحة تثنية العلم[4] تثنية الأسماء المشتركة باعتبار اختلاف وضعها[5] .

وأما صحة تثنية العلم مع كونه إذا ثني خرج عن حقيقة كونه علما ، إذ يصير نكرة ، ولم يوضع إلا معرفة ، فصار مثل قولك : جاءني زيد وزيد آخر ، وذلك قليل في استعمالهم مخالف للقياس ، فليكن (الزيدان) كذلك لإخراجه من حيز العلم - الذي هو وضعه - إلى تعريف آخر ، فالإشكال وارد على تثنية العلم وجمعه من غير هذه الجهة .

= الأجناس من نحو فرس وإنسان فإنها موضوعة على مسمياتها باعتبار أمر جامع - وهو الإنسانية والفرسية - فلا يعتبر في صحة إطلاقها على مسمياتها إلا كون الذات ذاتا من غير خصوصية في تلك الذات ، ولا نظر إلى كونه آدميا أو غير آدمي ، وإنما المعتبر أهم الأوصاف وهو كونها ذاتا ، فإذا اجتمع معه مسمى بذلك الاسم جازت تثنيته لأنه من جنسه في كونه ذاتا كما كان الإنسان جنسا لإنسان آخر من جهة اشتراكهما في الإنسانية » ا هـ .
الأزهار الصافية شرح العلوي ١ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(١) هذا هو الوجه الثاني . (٢) في ط : (لأن) .

(٣) سقط من ط : (والجمع) . (٤) سقط من ب : (تثنية العلم) .

(٥) قال الرضي ٢ / ١٧٢ : « ... ولا يصح أن يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال : نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانية لا بوضع واحد . أما عند المصنف فلأنه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد أو أكثر ، ومعاني المشترك ليس واحدة بخلاف الأعلام - كعامر - وأما عند غيره فقال المصنف : ولو سلم أن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته فبينهما فرق ، وذلك أن المشترك له أجناس يؤخذ آحادها فيثنى ويجمع كالقرءين - للطهرين - والقروء - للأطهار - فلو ثني أو جمع باعتبار معانية المختلفة لأدى إلى اللبس ، وليس للعلم جنس يؤخذ آحاده فتثنى أو تجمع ، حتى إذا ثني وجمع باعتبار معانية المختلفة أورث اللبس » ا هـ . (٦) في ب : (في غير) .

وجوابه أن يقال : إن العَلَمَ واقع في كلامهم كثيرًا فلو لم[1] يثنوه ويجمعوه لأدى إلى مثل ما كرهوه في مثل : جاءني رجل ورجل ورجل[2] – مع كونه أقل منه – ولما علموا أنهم إذا جمعوه أدى إلى ذلك الإشكال المذكور ، فقصدوا[3] إلى جمعه على وجه يراعي معه[4] ما يندفع به ذلك ، فعوضوه الألف واللام ، – التي للتعريف – لتكون كالعوض مما فاته من العلمية المذكورة ، فكان فيه توفية بالأمرين جميعا[5] ، فكان أولى من تعطيل العلم من التثنية والجمع .

وكان تعريفه وتعويضه // عن العلمية الفائتة عند تثنيته[6] وجمعه أولى من إخراجه عن معناه الأصلي بالكلية[7] . ١٢٠

قوله : « وَالمَقْصُورُ إنْ كَانَ أَلِفُهُ عَنْ وَاوٍ – وَهُوَ ثُلاَثِيٌّ – قُلِبَتْ وَاوًا – ، وَإلاَّ فَالْيَاءُ »[8] . اعلم بأن بعض الأسماء يغير عن لفظ المفرد لعارض[9] .

فلا يخلو المثنى من أن يكون آخره ألفا ، أو همزة قبلها ألف[10] ، أو غير ذلك .

فإن كان غير[11] ذلك لم يغير عما ذكرناه ، فيقال في (قاض) : قاضيان ، بإثبات الياء كالصحيح[12] .

وما كان[13] آخره ألفا[14] ينظر :

فإن كانت ألفه عن واو – وهو ثلاثي – قلبت واوًا ردًا لها إلى أصلها لتعذر بقائها ألفا[16] ، لأن الواو والياء إذا وقعت بعدهما الألف صحت بدليل : دعوا ، ورقيا .

---

(١) سقط من ط : (لم) .
(٢) سقط من ط : (ورجل) ، والمقصود الجمع .
(٣) في ب ، ط : (قصدوا) .
(٤) (معه) زيادة من ط . وفي ب : (فيه) .
(٥) في حاشية أ : (وهما الاختصار والتعريف) .
(٦) في ج : (عنه بتثنية) .
(٧) في هامش ب : (وهو التعريف) .
(٨) في ج : (وإلا فبالياء) .
(٩) (لعارض) في هامش أ .
(١٠) في ب ، ج ، ط : (ألف) بالرفع وهو خطأ .
(١١) (غير) في هامش ج .
(١٢) ينظر : سيبويه ٢ / ٩٢ – المقتضب ٣ / ٣٩ .
(١٣) (كان) زيادة من ج .
(١٤) (ألفا) في هامش أ .
(١٥) في أ : (فإن كانت الألف) .
(١٦) في سيبويه ٢ / ٩٢ : « ... فإن كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية لأنك إذا حركت فلابد من ياء أو واو ، فالذي من الأصل أولى ... فأما ما كان من بنات الواو فمثل : (قفا) لأنه من : قفوت الرجل ، تقول : قفوان ، و (عصا) : عصوان ... » اهـ . وينظر : المقتضب ٣/٤٠ ، ٨٧ – المفصل ص ١٨٤ – شرح التسهيل لابن مالك ٩٨/١ ، ٩٩ .

....

وإنما اشترط في قلبها واوًا أن يكون ثلاثيًا[1] ، لأنها إذا زادت على ذلك استثقلت لكثرة حروف الكلمة ، فغيروها إلى أخف منها .

أو لأنها إذا زادت وجب قلبها ياء في بعض متصرفاتها ، ثم حملت بقية[2] الأوزان عليها ، ألا ترى أنك إذا قلت : أغزى[3] – وهو من (الغزو) فمضارعه (يُغْزِي) – فتنقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فإذا قلت : أغزيْتُ ، قلبتها ياء أيضا لتوافقها في (يغزي) . وإذا[4] أورد على هؤلاء : تغازيت – ومضارعه (يَتغَازَى) – قالوا : أصل (تَغَازَى) من (غَازَى) ومضارعه[5] (يُغَازِي) ، فكان فرعا لما قلبت فيه الواو ياء فجرى الفرع مجرى الأصل .

فإذا لم تكن على هذه الصفة[6] وجب قلبها ياء لأنها إن كانت عن الياء فقد ردت إلى أصلها ، وإن كانت عن الواو فقد ذكرنا علة قلبها للوجهين المذكورين[8] .

---

(١) هكذا في ط :، وفي غيرها : (إذا كان ثلاثيا) ، وما أثبته أوجه .

(٢) (بقية) في هامش أ . (٣) رسمت في ط : (أغزا) .

(٤) في جـ : (فإذا) .

(٥) سقط من ب من قوله : (ومضارعه) السابقة وهذه .

(٦) أي : كون ألفه عن واو وهو ثلاثي .

قال الرضي ٢ / ١٧٤ : « ... أي : وإن لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو إما بأن يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى ، أو زائدا على الثلاثة عن واو كالأعلى والمصطفى والمستصفى ، أو عن ياء كالمرمي والمرتمي والمستسقي ، أو زائدا على الثلاث للتأنيث كالحبلى والقصيرى والخيلفى ، أو للإلحاق كالأرطي والحبنطي ، أو للتكثير كالقبعثري والكمثري » أ هـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٤٥ .

(٧) في سيبويه ٢ / ٩٢ ، ٩٣ : « ... وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء ... وأما ما كان من بنات الياء فـ (رحي) وذلك لأن العرب لا تقول إلا : حي ورحيان ... » أ هـ .

(٨) في المقتضب ٣ / ٤٠ : « فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت تثنيته بالياء من أي أصل كان ... وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق ، تقول : ملهيان ، ومغزيان ، وحباريان ، وحبنطيان » أ هـ . وينظر : سيبويه ٢ / ٩٣ ، ٩٤ – المفصل ص ١٨٥ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٩٩ .

وَالْمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ وَاوًا ، وَإِلاَّ فَالْوَجْهَانِ

[قوله : « وَالْمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ إِصْلِيَّةً ثَبَتَتْ ... »] .

يعني[1] : وإن كان ممدودًا لم تخل همزته من أن تكون أصلية أولا ، وإن[2] لم تكن أصلية لم تخل من أن تكون[3] للتأنيث أولا[4] .

فإن كانت للتأنيث قلبت واوًا لا غير[5] ، إلا في لغة ردية[6] .

وإن كانت أصلية بقيت همزة على حالها[7] . وإن كانت غير[8] ذلك جاز الأمران .

فإما تبقية الأصلية على حالها فلقوتها بأصالتها .

وأما قلب همزة التأنيث واوًا فلأنها زائدة لا أصل لها في الهمز[9] – لأنها ألف في الأصل – وإنما قلبت همزة لتعذر اجتماعها مع الألف التي قبلها ، فلما وقعت في الموضع الذي[10] صارت فيه كالمتوسطة قلبت حرف لين إيذانًا بزيادتها ومفارقتها الأصلية .

وخصت بالواو لأنها مثل الهمزة في الثقل فكانت أقرب إليها من الياء .

وإنما جاز الأمران فيما سواهما ردًا إلى التشبيه بكل واحد منهما ، كقولك : كساءان ، وكساوان ، فمن جهة كونها غير زائدة أشبهت همزة (قُرَّاء) فبقيت همزة . ومن جهة[11] كونها ليست همزة في الأصل أشبهت همزة التأنيث فقلبت واوًا[12] .

---

(١) (يعني) زيادة يستقيم بها الكلام . والعبارة في نسخ الشرح : (قال وإن كان) .

(٢) في ط : (وإذا لم) .

(٣) سقط من ج من قوله : (أن تكون) السابقة وهذه . (٤) في ط : (أم لا) .

(٥) في المقتضب ٣ / ٣٩ : « وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في التثنية إلا بالواو نحو قولك : حمراوان وخنفساوان وصحراوان ... » أ هـ . وينظر سيبويه ٢ / ٩٤ .

(٦) أي : فلا يقال فيه : حمراءان – بالتصحيح – وحكي ابن النحاس أن الكوفيين أجازوه . ولا يقال : حمرايان – بقلب الهمزة ياء – وحكي بعضهم أنها لغة فزارة . وقال الرضي : « وحكي المبرد عن المازني قلبها ياء نحو : حمرايان » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ١٧٤ . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٠ – شرح الأشموني ٤ / ١١٤ .

(٧) فيقال في (قراء) و (وضاء) : قراءان ، ووضاءان . وقد تبدل الهمزة واوا على سبيل الندور . ينظر : المقتضب ٣ / ٣٩ – شرح الرضي ٢ / ١٧٥ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٢ .

(٨) وهي ما كانت للإلحاق نحو : علباء وحرباء . وما كانت منقلبة عن حرف أصلي نحو : كساء ، ورداء .

(٩) في ج ، ط : (الهمزة) . (١٠) في ج : (الذي) وهو سهو .

(١١) في أ : (ومن وجه) . (١٢) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢/٤٤٦ .

وَتُحْذَفُ نُونُهُ لِلإِضَافَةِ . وَحَذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي خِصْيَانِ ، وَأَلْيَانِ .

قوله : « وَتُحْذَفُ نُونُهُ لِلْإِضَافَةِ »[1] .

لأن النون في المثنى بمثابة التنوين في المفرد[2] ، فكما أن التنوين يحذف عند الإضافة فكذلك نون التثنية[3] .

قوله : « وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي : خِصْيَانِ وَإِلْيَانِ » .

يعني أن تاء التأنيث لا تحذف عند التثنية لأنها من جملة دليل الاسم المثنى ، فوجب بقاؤها كما يجب بقاء غيرها من الزوائد .

واستثنى من ذلك قولهم : (خِصْيَانِ) و (أَلْيانِ)[4] تثنية (خَصْيَة) و (أَلْيَة) ، وهو وإن كان مخالفا للقياس فوجهه[5] أنهما // لما كانا[6] على حال لا يفترقان تنزلا[7] منزلة ما وضع وضعا أولا[8] . ١٢١

* * *

---

(١) في ب ، ج : (بالإضافة) .

(٢) قال الفارسي : « ... وهذه النون التي تقع في آخر هذه الأسماء المثناة والمجموعة بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد » أ هـ . الإيضاح العضدي ص ٢٢ .

(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٩٤ ، ٩٥ - منهج الأخفش الأوسط ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٤) في المفصل ص ١٨٤ : « ... ولا تسقط تاء التأنيث إلا في كلمتين : خصيان ، وأليان ، قال : كأن خصييه من التدلدل . وقال : ترتج ألياه ارتجاج الوطب » أ هـ .

وقال المبرد : « ... فأما قولهم : (خصيان) فإنم بنوه على قولهم (خصي) فاعلم ، ومن ثني على قولهم (خصية) لم يقل إلا : خصيتان .

وكذلك يقولون : (ألية) و (ألى) في معنى ، فمن قال : (ألية) قال : أليتان ، ومن قال : (ألى) قال : أليان ... » أ هـ . المقتضب ٣ / ٤١ .

وينظر : سيبويه ٢ / ٣٨٣ - شرح ابن يعش ٤ / ١٤٣ - ١٤٥ - شرح الرضي ٢ / ١٧٦ .

(٥) في ط : (فوجه) . (٦) في أ : (كان) . (٧) في ب : (نزلا) .

(٨) هذا تعليل الفارسي ، حكاه الرضي في شرحه ٢ / ١٧٦ . والصواب أنهما تثنية (خصي) و (ألي) كما قال المبرد في الهامش رقم (٤) - وهو قول سيبويه وجمهور النحويين .

المَجْمُــوعُ

المَجْمُوعُ مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ بِتَغْيِيرٍ مَا ، فَنَحْوُ (تَمْرٍ) وَ (رَكْبٍ) لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ ....

قوله[1] « الْمَجْمُوعُ مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ بِتَغْيِيرٍ مَا » .

فقوله[2] : ما دل على آحاد ، يشمل المحدود وغيره من أسماء المجموع نحو : رَهْطٍ ، ونَفرٍ[3] .

وقوله : مقصودة بحروف مفردة ، يخرج عنه نحو (رَهْطٍ) و (نَفَر)[4] فإنه لا مفرد له بحروفه ، ونحو (تمر) و (ركب)[5] لأنها وإن أطلقت على آحاد[6] فليست مقصودة بحروف مفردها كما قصد بنحو (رجال) ، بل هي في وضعها كوضع (رهط) و (نفر) ، وإنما اتفق أن ثَمَّ لفظا موافقا للفظها يطلق على مفرد[7] .

وإنما حكمنا بذلك لدليل دل عليه : فأما نحو (تمر) فالذي يدل على أنه ليس بجمع أنه في وضعه للجنس كوضع (عسل) و (ماء) ، فكما أن هذا النحو للجنس – ليس بجمع – فكذلك هذا .

والذي يدل على أنه كذلك صحة إطلاقه على القليل والكثير ، وإنما وقعت الشبهة لمن قال : إنه جمع[8] ، لما رأى من إطلاقهم (تمرة) على الواحد ، بخلاف (عسل) و (ماء) . وسببه أن له مفردًا يتميز ، فصح إطلاق لفظة[9] منه عليه .

وتحقيق[10] ذلك أنك تقول : عندي خمسة أرطال تمرا ، كما تقول : عندي خمسة أرطال عسلا ، فهذا موضع[11] لا يقع فيه تمييز إلا اسم الجنس ، فقد صح وضع (تمر) موضع (عسل) ، فدل عليه أنه مثله .

---

(١) سقط من ب ، جـ : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في أ ، جـ : (فقوله المجموع) .

(٣) سقطت هذه العبارة من جـ . (٤) سقط من ب : (ونفر) . (٥) الأول اسم جنس ، والثاني اسم جمع .

(٦) وهي : تمرة ، وركب . (٧) في ب : (مفردة) .

(٨) في شرح الرضي ٢ / ١٧٨ : « ... وعند الأخفش جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كـ (جامل) و (باقر) و (ركب) جمع خلافا لسيبويه . وعند الفراء : كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كـ (باقر) و(ركب) أو اسم جنس كـ (تمر) و (روم) فهو جمع ، وإلا فلا ، وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليس بجمع اتفاقا نحو : إبل وتراب » أ هـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ – سيبويه ٢ / ٢٠٣ ع معاني الفراء ٣ / ١١٢ – معاني الأخفش ورقة ٨٠ / أ ، ب – منهج الأخفش ص ٣٥٨ – الفوائد اليائية ٢ / ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

(٩) في ب ، جـ : (لفظ) . (١٠) في ب ، جـ : (وتحقق) . (١١) في ط : (وضع) .

ونَحْوُ (فُلْكٍ) جَمْعٌ . وُهُوَ صَحَيحٌ وَمُكَسَّرٌ ، فَالصَّحَيحُ لِمُذَكَّرٍ وَمُؤَنَّثٍ .

ومنها أن تصغيره : (تُمَيْر) ، ولو كان جمعا لكان جمع كثرة – إذ ليس من أبنية القلة – ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه[1] ، فثبت أنه ليس بجمع .

وأيضا فإن (فَعْلاً) لم يثبت كونه من أبنية الجموع[2] ، ومثل ذلك لا يثبت إلا بثبت[3] .

وأما نحو (رَكْبٍ) فلا يستقيم أن يدعي فيه أنه كوضع (عَسَل) لأنه مفهوم منه آحاد ، فيبقى الوجهان الآخران[4] ، وهما[5] : التصغير ، وكونه على بناء (فَعْل) .

وقوله : بتغيير ما ، إشارة إلى نحو (الفُلْكِ) فإن النحويين يزعمون أنه مفرد وأنه يطلق جمعا[6] ، ويقدرون الضمة التي في الجمع كالضمة التي في (أُسْد) ، ويجعلونها غير الضمة التي في (فُلْك) المفرد .

ومثل ذلك – عندهم – قولهم : نَاقَةٌ هِجَانٌ ، ونُوقٌ هِجَان[7] .

قوله[8] : « وَهُوَ صَحِيحٌ وَمُكَسَّرٌ ... » .

فالصحيح ما سلمت فيه بنية الواحد ، ويكون لمذكر ومؤنث .

---

(١) بل يرد إلى واحده ، قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٤٨ : « ... ولأنك تقول في تصغيره : (تمير) ، ولو كان جمعا لكان جمع كثرة ، فتصغيره : (تميرات) أ هـ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ١٧٨ – الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٤٢٥ .

(٢) في ب ، ج : (المجموع) ، وفي ط : (الجمع) . (٣) (إلا بثبت) في هامش ب .

هذ .. وقد زاد الرضي – على أدلة المصنف – دليلين آخرين بقوله : « ... وأيضا لو كانت جموعا لردت في النسب إلى آحادها ، ولم يقل : ركبي وجاملي . وأيضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد إليها ، قال :

لها جامل لا يهدأ الليل ساهره

وقال : مع الصبح ركب من إحاطة مجفل » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ١٧٨ .

(٤) ف ب : (الأخيران) . (٥) في أ ، : (وهو) بالإفراد .

(٦) في سيبويه ٢ / ١٨١ : « ... وذلك قولك للواحد : هو الفلك ، فتذكر ، وللجميع : هي الفلك ، وقال الله عز وجل : ﴿ في الفلك المشحون ﴾ فلما جمع قال : ﴿ والفلك التي تجري في البحر ﴾ كقولك : أسد ، وأُسْد ، وهذا قول الخليل » أ هـ ..

(٧) في أساس البلاغة (هجن) : جمل وناقة هجان ، وإبل هجان : بيض كرام . وينظر : سيبويه ٢ / ٢٠٩ –المقتضب ٢ / ٢٠٤ – شرح الرضي ٢ / ١٧٩ – اللسان (هجن) . وقوله : (ونوق هجان) في هامش ب . (٨) في ط : (قال) .

الْمُذَكَّر مَا لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ ما قَبْلَهَا ، أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا ، وَنُونٌ مَفْتُوحَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُذِفَتْ مِثْلُ : قَاضُونَ . وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ مَقْصُورًا حُذِفتِ الأَلِفِ وَبَقِي مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا مِثْلُ : مُصْطَفَوْنَ ....

قوله[1] : « الْمُذَكَّرُ مَا لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا وَنُونٌ مَفْتُوحَةٌ » . ثم لا يخلو[2] الاسم المجموع هذا الجمع من أن يكون آخره ياءً مكسورًا ما قبلها ، أو ألفا ، أو غير ذلك .

فإن كان آخره ياءً حذفت ، فتقول في (قاض) : قاضون – في الرفع – وقاضين – في النصب والجر[3] –. وأصله : قاضيون – في الرفع – حذفت الضمة استثقالا لها على الياء بعد الكسر ، فالتقى ساكنان ، الياء وواو الجمع ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبوا الكسرة – التي هي[4] على الضاد – ضمة ليمكن // النطق بالواو ، فصار : قاضون . ١٢٢

وأما (قاضين) فأصله : قاضيين ، كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسر[5] ، فحذفوها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت ، وبقي ما قبل ياء الإعراب مكسورًا على[6] ما كان عليه إذ لم يحتج إلى تغييره .

وكذلك تقول[7] : مُنْتَمُونَ ، وَمُصْطَفُونَ ، في (مِنْتَمٍ) و (مُصْطَفٍ) ، و : منتمين ، ومصطفين ، في النصب والجر .

وإن كان آخره ألفا حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحًا على ما كان عليه كقولك : مُصْطَفَوْنَ في الرفع – وَمُصْطَفَيْنَ – في النصب والجر[8] .

---

(١) في نسخ الشرح : (فالصحيح للمذكر ...) وما أثبته يوافق ما ذكر في المتن .
(٢) (ثم) في هامش جـ . (٣) في سيبويه ٢ / ١٠٥ : « واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفًا مكسورًا فلحقته الواو والنون – في الرفع – والياء والنون – في الجر والنصب – للجمع حذفت منه الياء التي هي آخره ... ويصير الحرف الذي كانت تليه مضموما مع الواو ... ويكون مكسورًا مع الياء ، وذلك قولك : قاضون وقاضين وأشباه ذلك » اهـ . (٤) (هي) زيادة من جـ .
(٥) في أ ، ط : (الكسرة) . (٦) في جـ : (مكسورة) . (٧) سقط من جـ : (تقول) .
(٨) في سيبويه ٢ / ٩٥ : « هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون – في الرفع – وبالنون والياء – في الجر والنصب – ، اعلم أنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل على حالها ، وإنما حذفت لأنه لا يلتقي ساكنان ... وذلك قولك : رأيت مصطفين ، وهؤلاء مصطفون » أهـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٥٣ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ – شرح الرضي ٢ / ١٨٠ .

وأصله : مصطفيون ، ومصطفين ، تحركت[1] الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا[2] ، فالتقى ساكنان ، الألف وحروف الإعراب ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقى[3] ما قبلها على حاله إذ لا ضرورة تلجيء إلى تغييره ، فلذلك قيل : مصطفون – في الرفع – ومصطفين – في النصب والجر .

قوله : « وَشَرْطُهُ » . أي : وشرط جمعه[4] جمع التصحيح إذا كان اسما أن يكون مذكرًا علمًا يعقل . وكان يستغنى عن قوله[5] : (مذكرا) لأن الكلام في جمع المذكر ، وإنما ذكره لرفع وهم من يظن أنه كاللَّقبِ[6] ، أو يذهل عن تقديم التذكير ، أو يظن أن نحو (طلحة) داخل[7] .

ولذلك لم يجمع نحو (عين) هذا الجمع لفقدان الثلاث .
ولم يجمع نحو (ثوب) هذا الجمع لفقدان العلمية والعقل .
ولم يجمع نحو (أعوج) – اسما لفرس[8] – هذا الجمع لأنه لا يعقل .
وجمع نحو (زيد) و (عمرو) لوجود الشرائط الثلاث .

(١) في ب ، ط : (فتركت) .
(٢) (فقلبت ألفا) في هامش أ .
(٣) في جـ : (وبقيت) .
(٤) (جمعه) في هامش ب .
(٥) سقط من جـ : (قوله) .
(٦) في أ : (كالقب) وهو تحريف .
(٧) ذكر الرضي استدراك المصنف هذا ، وعقب على قول المصنف في تعليله : « وإنما ذكره لرفع وهم من يظن أنه كاللقب ، أو يذهل عن تقديم التذكير » بقوله : » و ولا شك في برودة هذين العذرين » أ هـ . وعقب أيضا على تعليل المنصف : « أو يظن أن نحو (طلحة) داخل » بقوله : « وهذا أيضا ليس بشيء ... وكان عليه أن يقول : شرطه التجرد عن التاء ليدخل في نحو : ورقاء وسلمى – اسمي رجلين – فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ، ويخرج نحو (طلحة) وحده » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ١٨٠ – وينظر شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٥١ .
هذا .. وقد أجاز الكوفيون وابن كيسان في (طلحة) أن يجمع بالواو والنون ، فيقال : (طلحون) ، بسكون لام الكلمة على مذهب الكوفيين ، وبفتحها على مذهب ابن كيسان . ينظر : ابن كيسان النحوي ص ١١١ ، ١١٢ – الإنصاف مسألة (٤) ١ / ٤٠ – شرح الرضي ٢ / ١٨٠ – الأحاجي الزمخشرية ص ٨٩ ، ٩٠ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٥ .
(٨) (أعوج) : فرس عدي بن أيوب . قال الجوهري : أعوج اسم فرس كان لبني هلال تنسب إليه الأعوجيات وبنات أعوج ... وليس في العرب فحل أشهر ولا أكثر نسلا منه . ينظر : الصحاح واللسان (عوج) .

وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ وَأَنْ لاَ يَكُونَ (أَفْعَلَ فَعْلاَءَ) - مِثْلُ : أَحْمَرَ حَمْرَاءَ - وَأَنْ لاَ يَكُونَ (فَعْلاَنَ فَعْلَى) - مِثْلُ -: سَكْرَانَ سَكْرَى - وَلاَ مُسْتَوِيًا فِيهِ الْمُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ مِثْلُ : جَرِيحٍ وَصَبُورٍ ، وَلاَ بِتَاءِ تَأْنِيثٍ مِثْلُ : عَلَّامَةٍ .

قوله : « وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ ، وَأَنْ لاَ يَكُونَ (أَفْعَلَ فَعْلاَءَ)... » .

وإنما لم يجمع نحو (أحمر) هذا الجمع[1] لأنهم قد جمعوا أفعل التفضيل هذا الجمع فقصدوا إلى الفرق بينهما في الجمع لمباينة البابين .

وكذلك لم يجمعوا (فَعْلاَنَ فَعْلَى) كـ : سكران[2] ، لأن لهم (فَعْلاَنَ فَعْلاَنَة) مجموعا هذا الجمع مثل : ندمان ، فقصدوا إلى أن يفرقوا بينهما في الجمع .

قوله : « وَلاَ مُسْتَوِيًا فِيهِ الْمُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ مِثْلُ : جَرِيحٍ وَصَبُورٍ »[3] .

لأنهم لما وافقوا بينهما في المفردات[4] لم يخالفوا بينهما في الجمع ، فلم يقولوا : جريحون ، ولا جريحات[5] .

قوله : « وَلاَ بِتَاءِ تَأْنِيثٍ[6] مِثْلُ : عَلاَّمَةٍ »[7] .

وكان يستغنى عن ذلك لأنا قد قلنا[8] : (شرطه أن يكون مذكرا) ، و(عَلَّامة مؤنث ، وإنما ذَكَره لقطع وَهْمِ من يتوهم أن المراد بالتذكير من جهة المعنى ، فقطع ذلك الوهم[9] .

---

(١) خلافا لابن كيسان فإنه قد أجاز أن يجمع (أفعل فعلاء) جمعا سالما ، فيقال : أحمرون ، وحمراوات . قال الرضي ٢ / ١٨٢ : « استدل بقوله :

فما وجدت بنات بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا

وهو عند غيره شاذ » أ هـ . وقد نسب إلى الفراء أنه أول من أجاز جمع هذا الوصف . وينظر : ابن كيسان النحوي ص ١١٠ - شرح ابن يعيش ٥ / ٦٠ ، ٦١ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٥ - الارتشاف ١ / ١٥٥ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٨ ، ١٩ .

(٢) أجاز ابن كيسان أيضا أن يجمع (فعلان فعلى) جمعا سالما ، فيقال : سكرانون ، وسكريات . ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٨٢ .

(٣) في ب : (صبور وجريح) .

(٤) ف ط : (في المفرد) .

(٥) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٥٢ : « ... وكذلك (فعيل) بمعنى (مفعول) لأنهم قد جمعوا (فعيلا) بمعنى (فاعل) مصححا » أ هـ .

(٦) في ب ، ط : (التأنيث) .

(٧) زاد في جـ : (ونسابة) وليست في المتن .

(٨) عبارته : « وإن كان صفة فمذكر » .

(٩) وإنما كان ذلك كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ، ولو حذفت التاء لزم اللبس . الفوائد الضيائية ٢ / ٥٦٢ .

وَتُحْذَفُ نُونُهُ لِلْإِضَافَةِ . وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ : سِنِينَ ، وَأَرْضِينَ .

قوله : « وَتُحْذَفُ نُونُهُ لِلْإِضَافَةِ » .

على ما ذكرناه في نون التثنية[1] .

قوله : « وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ : سِنِينَ وَأَرضَينَ » .

وإِحَرُّونَ[2] ، وَإِوَزُّونَ[3] ، وَقُلُّونَ - وهو جمع (قُلَّة)[4] .

وقد تكلف لتوجيه الشذوذ في (سنة) و (قلة) بأنه[5] تعويض عما حذف منه[6] .

وفي نحو (إِحَرَّة) و (إِوَزَّة) بأنه كالتعويض لما كانت العين واللام حرفا مشددا ، فأشبه الحرف الواحد ، فصار كالمحذوف لامه[7] . وفيه تعسف .

* * *

(١) ينظر ص ٨١٦ مع الهامش رقم (١) ، (٢) ، (٣) .

(٢) جمع (حرة) - على غير قياس - وهي : أرض ذات حجارة سود نخرات كأنها أحرقت بالنار ، والحرة من الأرضين : الصلبة الغليظة ، اللسان (حرز) .

(٣) جمع (إوزة) .

(٤) ينظر المتضب ١ / ٣٧٦ مع الهامش رقم (٥) .

(٥) في ط : (لأنه) .

(٦) ينظر : سيبويه ٢ / ١٩٢ . وفي المقتضب ٢ / ١٦٤ : « ... ألا ترى أنهم لما جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله ليكون التغيير دليلا على خروجه من بابه . وذلك قولك : سنة ، ثم تقول : سنون ، فتكسر السين ، وكذلك : قلة وقلون » أ هـ .
وينظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٥٨ - المفصل ص ١٨٨ - شرح ابن يعيش ٥ / ٥ - شرح الرضي ٢ / ١٨٤ - شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٨٥ - الأزهار الصافية للعلوي ١ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .

جَمْعُ المُؤَنَّثُ السَّالِمِ

المُؤَنَّثُ مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ وَتَاءٌ . وَشَرْطُهُ - إِنْ كَانَ صِفَةً وَلَهُ مُذَكَّرٌ - فَأَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ لاَ يَكُونَ مُجَرَّدًا كَـ (حَائِضٍ) ، وَإِلاَّ جُمِعَ مُطْلَقًا ....

قوله : « المُؤَنَّثُ مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ وَتَاء[1] . وَشَرْطُهُ إِنْ كَانَا صِفَةً وَلَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ يَكُونَ مُذَكَّره جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ »[2] .

وسببه - إذا لم يكن مذكره جمع بالواو والنون كـ (حمراء أحمر) و (سكري) سكران) و (جريح و صبور) - أنه لو جمع مصححا بالألف والتاء // لجعل للمؤنث على المذكر مزية[3] . ١٢٣

قوله : « وَإِنْ[4] لَمْ يَكُنَ لَهُ مُذَكَّرٌ فَأَن لاَ يَكُونَ مِجَرَّدًا كَـ (حَائِضٍ) » .

لأنه لو كان مجردا كـ (حائض) كان اسما لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث، وتأنيثه باعتبار الحدوث كقولك: حائضة - إذا أردت[6] الحدوث - فأرادوا أن يفرقوا بين البابين[7].

وإن لم يكن صفة جمع بالألف والتاء مطلقا من غير نظر إلى شرط مما ذكرناه ، بخلاف الصفة فإنها للمذكر والمؤنث على حال سواء .

وأما الأسماء فكل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمؤنث ، فلم يكن بينهما ربط ، فلذلك جمعت الأسماء المؤنثة كلها بالألف والتاء[8] .

* * *

---

(١) شرط المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٥٥ أن تكون الألف والتاء مزيدتين ، قال : « ... وقال : زائدة ، لئلا يتوهم أن (أبياتا) ونحوه منه ، فإن التاء في (أبيات) ليست زائدة » أ هـ . وقال الرضي ٢ / ١٨٧ : « ... وإنما خص الزيادة بالألف والتاء لأنه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي ، وكل واحدة من الحرفين قد تدل على كل واحد من المعنيين كما في : رجال وسكرى ، والجمالة والضاربة » أ هـ .

(٢) في المقتضب ٣ / ٣٣١ : « فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر ، لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية » أ هـ .

(٣) ولهذا قال سيبويه ٢ / ٢١٣ : « ... وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير (فعلاء أفعل) و (وفعلى فعلان) ووافقن الأسماء كما وافق غيرهن من الصفات الأسماء » أ هـ . وهذا القول خلافا لما ذهب إليه ابن كيسان . ينظر ص ٨٢١ .

(٤) في ج : (فإن) .　　(٥) في ج : (إذا كان)　　(٦) في ب ، ج : (قصدت) .

(٧) في ب : (بين التأنيثين) .　　(٨) زاد في ج : (والله أعلم) .

جَمْعُ التَّكْسِير

جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ كَـ : رِجَال وَأَفْرَاسٍ . جَمْعُ الْقِلَّةِ : أَفْعُلٌ ، وَأَفْعَالٌ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ ، وَالصَّحِيحُ . وَمَا عَدَا ذَٰلِكَ جَمْعُ كَثْرَةٍ .

قوله[1] : « جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ واحِدِهِ » .

وهو يخالف[2] جمع التصحيح بذلك ، كـ : رجال ، وأفراس .

وينقسم الجمع كله إلى : جمع قلة ، وجمع كثرة .

فجمع القلة من المكسر : أَفْعُلٌ ، وَأَفْعَالٌ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَفِعَلَةٌ[3] كـ : (أَفْلُسٍ) ، وَأَثْوَابٍ ، وَأَجْرِبَةٍ ، وَغِلَمَةٍ . وجمع التصحيح كله جمع قلة[4] .

وما عدا ذلك فجمع[5] كثرة .

ويعني به (القلة) أنه يطلق على العشرة فما دونها ظاهرًا فيه ، فلذلك حَسُنَ : ثلاث أثواب ، أكثر من[6] : ثلاثة ثياب .

وقد يستعمل كل واحد منهما موضع أخيه على سبيل الاستعارة كقوله تعلى : ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾[7] في موضع (أَقْرَاءٍ) ، وكقولك : ثلاثة رجال ، وإن لم يكن من لفظ القلة .

* * *

---

(١) سقط من ب : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في ج : (مخالف) .

(٣) قال الرضي ٢ / ١٩١ : « ... وزاد الفراء (فعلة) كقوله : هم أكلة رأس ، أي : قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد . وليس بشيء إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق (فعلة) . ونقل التبريزي أن منها (أفعلاء) كأصدقاء » أ هـ ..

(٤) عللل لذلك ابن يعيش بقوله ٥ / ١٠ : « ... لأنهما على منهاج التثنية ، والتثنية قليل : فكانا مثله » أ هـ . هذا .. ويرى الرضي تبعا لابن خروف فيما نقله عنه ابن إياز في شرح الجمل - يرى أن جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة . قال الرضي : « والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة ، فيصلحان لهما » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ١٩١ . وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٤ - شرح الألفية للمرادي ٥ / ٣٥ - شرح الأشموني ٤ / ١٢١ . (٥) في ب ، ج ، ط : (فهو جمع) .

(٦) في ج : (من باب ثلاثة ثياب) . (٧) من الآية ٢٢٨ / البقرة .

وينظر : معاني الزجاج ١ / ٢٩٦ - ٢٩٩ ، الكشاف ١ / ٣٦٦ ، البيان للأنباري ١ / ١٥٦ .

المَصْـــدَرُ

المَصْدَرُ : اسْمُ الحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ . وَهُوَ مِنَ الثُّلاثِيِّ سَمَاعٌ ، وَمِنْ غَيْرِهِ قِيَاسٌ كَقَوْلِكَ : أَخْرَجَ إِخْرَاجًا ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ....

قوله[1] : « المَصْدَرُ اسْمُ الحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ »[2] .

فقوله : اسم الحدث[3] ، يدخل فيه ما ليس جاريا على الفعل .

وقوله : الجاري على الفعل ، يعني الذي له فعل يصح أن يجرى عليه بيانا لمدلوله مثل : ضربت ضربا .

قوله : « وَهُوَ مِنَ الثُّلاثِيِّ سَمَاعٌ .... » .

يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناء[4] . وأما في غيره فيأتي قياسًا .

تقول من (أَفْعَل) : إِفْعَالاً[5] ، ومن (انْفَعلَ) : انِفَعالاً[6] ، ومن (افْتَعَلَ) : افْتِعَالاً[7] ، ومن (اسْتَفْعَلَ) : إسْتِفْعَالاً[8] ، وكذلك سائرها .

إلا أنك تقول من (فَعَّلَ) : تَفْعِيلاً وَفِعَّالاً[9] ، ومِن (تَفعَّلَ) : تَفعُّلاً[10] ، ومن (فَاعَلَ) : مُفَاعَلَةً وَفِعَالاً[11] ، ومن (فَعْلَلَ) : فَعْلَلَةً وَفِعْلالاً ، وَفَعْلالا[12] أيضا .

---

(١) سقط من ب : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) قال الرضي ٢ / ١٩١ : « ولو قال : اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل ، لكان حدا تاما على مذهب البصرية ، فإن الفعل مشتق منه عندهم ، وعكس الكوفيون .. » أ هـ . وينظر : إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٥٦ – الإنصاف مسألة (٢٨) ١ / ٢٣٥ وقد تقدم الحديث عن هذا في الهامش رقم (٤) ص ٢٦٠ .

(٣) في ط : (يعم يدخل) وهو إقحام من الناسخ .

(٤) هذا على ما ذكره سيبويه . وهي : فَعْل ، فِعْل ، فُعْل ، فَعْلَة ، فِعْلَة ، فُعْلَة ، فَعْلى ، فِعْلى ، فُعْلى ، فَعْلان ، فِعْلان ، فُعْلان ، فَعَلان ، فَعَل ، فِعِل ، فِعَل ، فُعَل ، فَعَلَة ، فَعَال ، فِعَال ، فُعَال ، فَعَالة ، فِعَالة ، فُعُول ، فَعُول ، فِعِيل ، فُعُولة ، مُفْعَل ، مَفْعِل ، مَفْعَلة ، مَفْعِلة . وذلك نحو : قتل وفسق وشغل ورحمة ، ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وخنق وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال وزهادة ودراية ودخول وقبول ووجيف وصهوبية ومدخل ومرجع وسعادة ومحمدة . وينظر المفصل ص ٢١٨ ، سيبويه ٢ / ٢١٤ – ٢٢٩ .

(٥) مثل : أحسن إحسانا .
(٦) مثل : انكسر انكسارا .
(٧) مثل : اتحدا اتحادا .

(٨) مثل : استغفرا استغفارا .
(٩) مثل : كذب تكذيبا وكذابا .
(١٠) مثل : تكرم تكرما .

(١١) مثل : شارك مشاركة وشراكا .
(١٢) مثل : زلزل زلزلة وزلزالا – بالكسر – وزلزالا – بالفتح .

وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ مَاضِيًا وَغَيْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقًا . وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ ،

قوله : « وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ مَاضِيًا وَغَيْرَهُ » .

يعني أنه لا يشترط فيه زمن[1] الحال والاستقبال كما في اسم الفاعل ، بل يعمل مطلقا[2] ، تقول : أعجبني ضرب زيد أمس[3] ، كما تقول : الآن أو غدا .

وإنما اشترط الزمان في اسم الفاعل[4] ليقوي الشبه ، ألا ترى أن شبه (ضارب) بـ (يضرب) ليس كشبه (ضارب) بـ (ضرب) .

ولم يحتج في المصدر إلى ذلك لأمرين ، أحدهما : أن شبهه قوي ، إذ معناه معنى الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه اسم لمحل الفعل فلم يحتج في المصدر إلى زيادة تقوية .

الثاني : أن المصدر لم يوضع لزمان أصلا ، فلو اشترط فيه ذلك[5] لأدى إلى إبطال الأقوى مع إعمال الأضعف .

قوله : « إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقًا » .

يعني إذا لم يكن منصوبا بفعله المذكور معه لفظا أو تقديرًا ، فإن كان منصوبا بفعله فسيأتي // تفصيله[6] . ١٢٤

قوله : « وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ »[7] .

يعني أنك لا تقول في (أعجبني ضَرْبٌ زيدًا) : أعجبني زيدا ضَرْبٌ ، لأنه مقدر بـ (أن) والفعل ، وكما أنه لا تقدم معمول ما بعد (أن) عليها[8] – لأنها موصولة – فلا يتقدم ما في حيز الموصول عليه لأنه كجزء الكلمة ، فكما لا يتقدم ما في حيز[9] الكلمة على أولها ، فكذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول عليه[10] .

---

(١) في ب : (زمان) . (٢) قال ابن السراج : « اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل لأن الفعل اشتق منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة ، الماضي والحاضر والمستقبل » أهـ .. أصول النحو ١ / ١٦٢ . وينظر سيبويه ١ / ٥٩ – المقتضب ١ / ١٥١ ، ١٥٢ – الإيضاح للفارسي ص ١٥٥ .

(٣) في ب ، ج : (أعجبن ضرب زيدا أمس) .

(٤) سيذكره مفصلا في ص ٨٣١ . (٥) في ط : (فيه الزمان) .

(٦) ينظر ص ٨٢٩ . (٧) سقط من ب ، ج : (عليه) .

(٨) (عليها) زيادة من ط . (٩) في ب، ج: (فكما لا يتقدم جزء الكلمة).

(١٠) ينظر : المقتضب ١٩٢/٣ – أصول ابن السراج ١٦٢/١ ، ١٦٣ – المفصل ص٢٢٦ . وقال الرضي : «... وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه» أهـ . شرح الرضي ١٩٥/٢.

قوله : « وَلاَ يُضْمَرُ فِيْهِ » .

كما يضمر في اسم الفاعل وغيره ، لأنه لو أضمر فيه لأدى إلى ما لا يستقيم ، لأنه لو أضمر فيه لأضمر المثنى[1] والمجموع ، ولو أضمر المثنى والمجموع لجمع الاسم له وثني ، ولو جمع له وثني لبطلت تثنيته وجمعه لنفسه ، وهو مستحق[2] ذلك[3] باعتبار مدلوله ، فكان يؤدي إلى جمعين أو تثنيتين في اسم واحد ، وهو غير مستقيم .

أو إلى إسقاط تنثية الاسم وجمعه المستحقهما هو لنفسه لأمر عرض له من فاعله .

ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما إذ ليس له مدلول يغاير مدلول فاعله ، لأن الغرض فيه الدلالة على الفاعل لا غير ، فإذا ثني لم يثن إلا باعتبار فاعليته[5] ، فوجب فيه الإضمار لذلك ، وامتنع في المصدر لما تقدم[6] .

قوله : « وَلاَ يَلْزَمُ ذِكْرَ الْفَاعِلِ » .

بل يجوز أن تقول : أعجبني ضربٌ زيدا ، ولا يذكر الفاعل[7] .

وإنما لم يلزم ذكر الفاعل لأن التزامه كان يؤدي إلى الإضمار فيه عندما يكون لغائب تقدم[8] ذكره ، أو متكلم أو مخاطب .

أو لأنه لا يقع فاعله أحد جزئي الجملة فلم يحتج إليه[9] كما يحتاج إليه في الفعل لأنه أحد جزئي الجملة ، فلا يلزم من وجوب ذكره في موضع يختل الكلام بتركه لزوم[10] ذكره في الموضع الذي لا يختل الكلام بتركه[11] .

---

(١) في أ : (للمثنى) .　　(٢) في ب : (يستحق) .

(٣) في ط : (لذلك) .　　(٤) في ط : (المستحق هما) .　　(٥) في أ : (فاعله) .

(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٩٧ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٦٠ ، ٤٦١ - شرح الرضي ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ - قال الرضي معقبا عل هذا : « ... ولقائل أن يقول : يجوز أن يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف » أ هـ .

(٧) في سيبويه ١ / ٩٧ : « ... وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلا ومفعولا ، لأنك إذا قلت : هذا ضارب ، فقد جئت بالفاعل وذكرته ، وإذا قلت : عجبت من ضرب ، فإنك لم تذكر الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل » أ هـ . وينظر المقتضب ١ / ١٥٢ - شرح الوافية ٢ / ٤٦٢ .　　(٨) في ط : (مقدم) .

(٩) (إليه) في هامش أ .　(١٠) في ط : (وجوب لزوم) .　(١١) في ج ، ط : (بتركه الكلام) .

قوله[1] : « وتُجوزُ إضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ »[2] .

فمثال الأول : أعجبني دَقُّ القصّارِ[3] الثوبَ . ومثال الثاني : أعجبني دقُّ الثوبِ القصّارُ . والأول أكثر .

وإنما جازت إضافته[4] لأن اسم لمدلول غير الفاعل والمفعول ، فكانت نسبته إلى فاعله كنسبة (اليد) و (الرجل) ، فجاز أن تقول : ضرب زيد ، كما تقول : يد زيد .

وإنما كانت إضافته إلى الفاعل أكثر لأنه أخص منه حيث كان محلاً له ، والمفعول كالفضلة ، فلما كان أخص به وقعت إضافته إليه أكثر[5] .

قوله : « وَأُعْمَالُهُ بِالَّلاَمِ قَلِيلٌ »[6] .

لأمرين ، أحدهما : أنه في عمله مقدر بـ (أنْ) والفعل ، وإذا[6] دخلت عليه[7] اللام تعذر تقديره بهما[8] لامتناع دخول اللام على الحرف ، فلذلك قل إعماله باللام .

والثاني : هو أنهم أعملوه على وجه يمكن ذكر الفاعل معه مضافا ، أما إذا[9] دخلت اللام[10] تعذر ذكر الفاعل معه[11] مضافا إليه[12] .

فإن قيل : إن لم يمكن ذكر الفاعل معه مضافا[13] فليذكر غير مضاف .

فالجواب : أنه لا يمكن في كل فاعل ، ألا ترى أنه لو ذكر فاعله غير مضاف لأدى إلى تعذر ذكر الفاعل المضمر ، فإنه حينئذ لا يستقيم ذكره غير مضافٍ لماتقدم من أن المصدر لا يضمر فيه ، فلذلك قل إعماله باللام .

---

(١) في ب ، ط : (قال). (٢) ينظر : سيبويه ٩٧/١ ، ٩٨- الإيضاح للفارسي ص١٥٧- المفصل ص٢٢٣.

(٣) القصار المقصر : المحور للثياب ، لأنه يدقها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب ، وحرفته القصارة . اللسان (قصر) . والمثال في المقتضب ١ / ١٥٤ ، المفصل ص ٢٢٣ .

(٤) في ب : (الإضافة) . (٥) ينظر شرح الوافية ٤٦٣/٢ - شرح الرضي ١٩٦/٢ .

(٦) قال الرضي ٢ / ١٩٦ ، ١٩٧ : « ... وسيبويه والخليل جوزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقا ... والمبرد منعه ، قال : لا ستفحال الاسمية فيه » أ هـ . ينظر : سيبويه ١ / ٩٩ - المقتضب ١ / ١٥٢ ، ١٥٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨١ .

(٦) في جـ : (فإذا) . (٧) سقط من أ ، ب : (عليه) .

(٨) في جـ ، ط : (بها) . (٩) في ب ، جـ ، ط : (فإذا) .

(١٠) (اللام) في هامش أ . (١١) (معه) زيادة من ط .

(١٢) (إليه) زيادة من ط . (١٣) هذه العبارة زيادة من ط يقتضيها السياق .

فَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا[1] فَالْعَمَلُ لِلْفِعْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلاً مِنْهُ فَوَجْهَانِ .

قوله : « فَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا » .

يعني : مفعولا مطلقا – وقد تقدم[2] // معرفته[3] – فلا يخلو إما أن يكون مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلاً عنه ، أولا . ١٢٥

فإن كان مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلاً عنه[4] فالأكثر أن المصدر عامل لا من جهة كونه مصدرا ، ولكن من جهة كونه بدلاً من الفعل ، وهو كما قالوا في مثل قولهم : زيد في الدار أبوه ، فـ (أبوه) مرتفع بالظرف[5] لا من جهة كونه ظرفا ، ولكن من جهة قيامه مقام (استقر) أو (مستقر)[6] .

وكذلك إذا قلت : سَقْيًا زيدا ، فـ (زيدا) منصوب بـ (سقيا)[7] من حيث قام مقام (سقى) لا من حيث كونه مصدرا . فالوجه الذي عمل به المصدر في قولك : أعجبني ضرب زيدا ، غير الوجه الذي عمل به في قولك : سقيا زيدا .

قولك[8] : « وَإِنْ لَمْ يَكُنَ بَدَلاً .... » .

أي : من الفعل ، بل كان الفعل مذكورًا أو محذوفًا حذفًا غير لازم فالعمل للفعل لأنه مراد لفظا أو تقديرا ، وليس المصدر بدلاً عنه فيعمل كالأول ، بل حكمه حكم المذكور ، فكما أن المذكور فعله لفظًا لا عمل له باتفاق فكذلك إذا كان مرادًا يجوز ذكره لأنه كالملفوظ به ، كما في سائر العوامل التي تقدر[9] .

* * *

---

(١) في بعض نسخ المتن : (فإن كان مفعولا مطلقا) .

(٢) في ط : (تقدمت) . (٣) ينظر ص ١٧٦ .

(٤) ثبت في هامش أ ما بين قوله : (بدلا عنه) السابقة وهذه .

(٥) في ب : (فارتفع أبوه بالظرف) . (٦) ينظر القول في ذلك في باب الابتداء ص ١٥٠ .

(٧) ينظر ص ١٨٣ . وسيبويه ١ / ١٥٧ – المقتضب ٣ / ٢٢٣ .

(٨) سقط من ط : (قوله) .

(٩) قال الرضي ٢ / ١٩٧ : « ... والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله – لازما كان الحذف أو جائزا – فيه خلاف ، هل هو العامل أو الفعل هو العامل ؟ والأولى أن يقال : العمل للفعل على كل حال إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه » أ هـ .

اسْـــمُ الْفَـاعِــــلِ

اسْمُ الْفَاعِلِ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنى الْحُدُوثِ . وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَى (فَاعِلٍ) ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ .

قوله[1] : « اسْمُ الْفَاعِلِ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الحُدُوثِ »[2] .

فقوله : ما اشتق من فعل ، يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك .

وقوله : لمن قام به ، يخرج عنه[3] ما عدا الصفة المشبهة ، لأن الجميع ليس لمن قام به .

وقوله : بمعنى الحدوث ، يخرج عنه الصفة المشبهة لأن وضعها على أن تدل[4] على معنى ثابت ، ولو قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة[5] اسم الفاعل ، ألا ترى أنك تقول : زيد حسن ، بمعنى أن هذه الصفة ثابتة له ، فإن قصدت الحدوث قلت : زيد حاسن الآن أو غدا ، ولذلك قيل في (ضَيِّق) – لما قصد الحدوث : (ضَائِقٌ)[6] ، قال الله تعالى : « وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُك »[7] .

قوله : « وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ عَلَى (فَاعِلٍ) ... إلى آخره » .

وبه سمي لكثرة الثلاثي[8] ، فجعلوا أصل الباب له ، ثم لما قصدوا وضعه من غيره قصدوا إلى أن يكون في لفظه ما يشعر بما هو منه[9] ، فجعلوه على صيغة المضارع ، ووضعوا موضع حرف المضارعة ميما مضمومة ، وكسروا ما قبل اللام إن لم يكن مكسورا ، فقالوا في (أَخْرَجَ) : مُخْرِج ، وفي (اسْتَخْرَجَ) : مُسْتَخْرِجَ ، وكذلك سائرها .

---

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) حده المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٦٥ بمثل هذا الحد . وقال الرضي ٢ / ١٩٨ : « ... الأولى أن يقول : (لما قام) وذلك لما ذكرناه من أن المجهول أمره يذكر بلفظة (ما) ، ولعله قصد التغليب » أ هـ .

(٣) سقط من أ : (عنه) ، وفي ج : (منه).

(٤) (على أن) في هامش أ .

(٥) سقط من ب : (صيغة) .

(٦) ذكر الرضي نص هذا الكلام ١٩٨/٢. قال الزمخشري : « فإن قلت : لم عدل عن (ضيق) إلى (ضائق) ؟ قلت : ليدل على أن (ضيق) عارض غير ثابت ، لأن رسول الله – ﷺ – كان أفسح الناس صدرا » أ هـ . وقال أبو حيان : « وعبر بـ (ضائق) دون (ضيق) للمناسبة في اللفظ مع (تارك) أ هـ . ينظر : الكشاف ٢ / ٢٦١ ، البحر المحيط ٥ / ٢٠٧ – التبيان ٢ / ٦٩١ .

(٧) من الآية ١٢ / هود .

(٨) العبارة في هامش أ .

(٩) ذكر الرضي هذا القول عن المصنف ، ثم عقب عليه بقوله : « ... وفيما قال نظر ، .... =

وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ أَوْ الإِسْتِقْبَالِ وَالإِعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ أَوِ الْهَمْزَةِ أَوْ (مَا) ....

قوله : « وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ أَوْ الإِسْتِقْبَالِ وِالإِعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ أَوِ الْهَمْزَةِ أَوْ (مَا) » .

وإنما استرط معنى الحال أو الاستقبال[1] ليقوي شبهه بالفعل لفظا ومعنى ، لأنه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال[2] فلفظ الفعل حينئذ مضارع ، فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ وموافقًا له في المعنى ، فيقوى شبهه .

فإذا كان لما مضى[3] كانت صيغة الفعل له ماضية ، فلا تبقى في اسم الفاعل مشابهة لفظية له[4] لتباين الصيغتين .

وإنما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنه هو الأصل[5] ، لأنه صفة في المعنى ولابد من محكوم عليه به ، والمحكوم عليه قد يكون مبتدأ // كقولك : زيد ضارب أبوه عمرا . ١٢٦

وقد يكون موصوفا كقولك : مررت برجل ضارب أبوه عمرا .

وقد يكون إذا حال كقولك : جاءني زيد ضاربا أبوه عمرا[6] .

وإنما اشترط عند فقدان هذا الاعتماد أن تخلفه الهمزة أو (ما)[7] لأنهم لم يستعلموا الصفة قائمة مقام الفعل إلا في هذين الموضعين .

= لأنه ليس القصد بقولهم (اسم الفاعل) : اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل بل المراد : اسم ما فعل الشيء . ولم يأت المفعل والمنفعل والمتفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال : اسم المفعل ، بلى لو قال إنهم أطلقوا اسم الفاعل على من يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر – لأن الأغلب فيما بني له هذه الصيغة أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج – لكان شيئا » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

(١) في أ : (والاستقبال) . (٢) في هامش ب من قوله : (أو الاستقبال) السابقة وهذه .

(٣) في ب : (لماض) ، وفي ط : (فإذا كان صيغة لماض) .

(٤) سقط من ط : (له) ، وفي جـ : (به) . (٥) في جـ ، ط : (أصل وضعه) .

(٦) ثبت في هامش ب هذا الموضع والذي قبله . وينظر : الإيضاح للفارسي ص ١٤١ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٥ ، ١٦ – شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٧ .

(٧) قال الرضي ٢ / ٢٠٠ : « والأولى – كما قال الجزولي – حرف الاستفهام أو حرف النفي ، ليشمل نحو : هل ضارب الزيدان ، ولا ضارب أخواك » أ هـ . . وينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٢٥٥ – وبه قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨٧ .

....

والذي يدل على أنه موضوع وضع[1] الفعل لا وضع الأسماء[2] الصفات أنه يستقل[3] بفاعله كلاما كقولك : أقائم الزيدان ؟، ولولا[4] أنه بمثابة قولك : أيقوم الزيدان ؟ لم يستقل كلاما ، إذ الصفة لا يثبت استقلالها بفاعلها كلاما لما ذكرناه متقدما[5] .

وقد زعم الأخفش[6] أنه يجوز : قائم الزيدان ، على أن يكون اسم الفاعل عاملاً من غير ما ذكرناه من الاعتماد[7] .

وليس بمستقيم لأنه مخالف للقياس والاستعمال ، أما القياس فلأن وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس ، إذ الأصل أن يستعمل كل واحد منهما في معناه .

وأما الاستعمال فلأن ذلك لم يسمع في كلام فصيح[8] .

---

(١) في ب ، جـ : (موضع) .　　(٢) في ب ، جـ : (أسماء) .

(٣) في ط : (مستقل) .　　(٤) في ب : (فلولا) .

(٥) ينظر قوله في الصفحة السابقة .　　(٦) زاد في ب : (والفراء) .

(٧) إذا لم يكن الوصف مسبوقا باستفهام ولا نفي ضعف إعماله عند سيبويه ، قال : « ... وزعم الخليل أنه يستقبح أن تقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ » أ هـ . وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون دون ضعف – ذكره ابن مالك – قال : « ومن شواهد استعمال ذلك قوله بعض الطائيين :

خبير بني لهب فلا تك ملغيا　　مقالة لهبي إذا الطير مرت » أ هـ

وأجاز ابن السراج مع قبحه ، قال : « وهو جاز عندي مع قبحه » . وأجازه أيضا ابن مالك مع إقراره بضعفه . وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٨ – أصول ابن السراج ١ / ٦٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ٧٧ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٧١ ، ص ٣٥٩ مع الهامش (٣) من هذا الشرح – شرح الرضي ١ / ٨٧ – ابن يعيش ٦ / ٧٩ .

(٨) بلي قد ورد في كثير من الشواهد الشعرية ، منه ما ورد في قول زهير بن مسعود الضبي :

فخير نحن عند الناس منكم　　إذا الداعي المثوب قال : يا لا

ومنه :

خبير بني لهب فلا تك ملغيا　　مقالة لهبي إذا الطير مرت

وينظر : شرح ابن عقيل ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ – التوضيح ١ / ١٩١ .

فَإنْ كَانَ لِلْمَاضِي وَجَبَتِ الْإضَافَةِ مَعْنًى خِلاَفاً لِلْكَسَائِيِّ ، فَإنَ كَانَ لَهُ مَعْمُولٍ آخَرُ فَبِفِعِلٍ مُقَدَّرٌ نَحْوُ : زَيْدٌ مِعْطِي عَمْرٍو دِرْهَماً أَمْسِ ....

قوله : « فَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِي وَجَبَت الْإِضَافَةُ مَعْنًى خِلاَفًا لِلْكَسَائِيِّ ..... » .

لأنه إذا لم يكن له عمل وقصدوا[1] إلى ذكر مفعوله أضيف إليه كما في سائر الأسماء .

وكانت[2] الإضافة معنوية لفوات شرط اللفظية ، فتفيد التعريف إن كان المضاف إليه معرفة فتقول : مررت بزيد ضاربك أمس ، ولو قلت : مررت برجل ضاربك أمس ، لم يجز ، لأنه معرفة فلا يجري على النكرة ، بخلاف : مررت[3] برجل ضاربك الآن أو غدا ، على ما تقدم في الإضافة[4] .

وقد خالف الكسائي في ذلك ، فجعل اسم الفاعل للماضي في العمل مثله في الحال والاستقبال[5] .

وليس بمستقيم لمخالفته[6] القياس - الذي ذكرناه - والاستعمال .

وقد تمسك الكسائي[7] بمثل قولهم : زيد معطي عمرٍو درهمًا أمسِ[8] ، وهي جائزة باتفاق[9] ، فقال : هو اسم لفاعل عَمِل في مفعول ثانٍ - وهو للماضي - فليكن في المفعول الأول وغيره كذلك .

وليس بالقوي لأنه لو كان يعمل في لغتهم لوقع عاملا في المفعول الأول وغيره مع كثرته ، ولم يقع عاملا في مثل ذلك ، فدل على أنه لا يعمل .

---

(١) في جـ ، ط : (فقصد) . (٢) في ط : (فكانت) .

(٣) (مررت) زيادة من جـ . (٤) ينظر ص ٥٩٥ .

(٥) قال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ : « ... والكسائي يجيز إعماله بمعنى المضى كالحال والاستقبال ويستدل له بمثل قوله : (وجاعل الليل سكنا) فيقول : لا ناصب لـ (سكنا) سوى (جاعل) - وهو بمعنى المضي - وإذا نصبت المفعول الثاني فلأن تنصب الأول أقرب » أ هـ . كما استدل أيضا بقوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه ﴾ - ١٨ / الكهف - قال ابن مالك : « فاعتبر ظاهره دون تأول ، وحمله غيره على حكاية الحال » شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٤ . وقال المرادي : « ... ووافقه على إجازة ذلك هشام وابن مضاء » أ هـ .شرح الألفية ٣ / ١٤ . هذا ... وقد أجاز الفراء قول الكسائي وإن لم يصرح . معاني القرآن ١ / ٣٤٦ . وينظر : إيضاح الفارسي ص ١٤٢ - المفصل ص ٢٢٨ - شرح ابن يعيش ٦ / ٧٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٠٠ - البحر المحيط ٤ / ١٨٦ - البيان ١ / ٣٣٢ - مشكل مكي ١ / ٢٦٣ . (٦) في جـ : (لمخالفة) . (٧) سقط من ب ، جـ ، ط : (الكسائي) .

(٨) ومثله الآيتان اللتان ذكرتهما في الهامش رقم (٥) . (٩) في ط : (بالاتفاق) .

وما ذكره من المفعول الثاني فإنه عندنا منصوب[1] بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل[2] ، فتقديره : أعطاه[3] درهما ، وإذا كان ذلك[4] محتملا وهو ثابت في لغتهم إجماعا ، وما ذكره محتملا غير ثابت ، فالمصير إلى ما ذكرناه هو الوجه .

قوله : « فَإِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ اسْتَوَى الْجَمِيعُ »[5] .

يعني[6] في مثل : مررت بالضارب أبوه زيدًا أمس[7] .

وقوله : استوى الجميع ، يعني : الماضي والحال والاستقبال ، فتقول : مررت بالضارب أبوه زيدًا أمس[8] ، كما تقول : مررت بالضارب أبوه زيدًا الآن أو غدا .

وإنما عمل الماضي إذا دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من أنها موصولة[9] ، وأصلها أن // توصل بجملة فعلية ، وإنما سبك الفعل باسم الفاعل لأمر استحساني لفظي ، فجرى مجرى الفعل مطلقا ، وكان ذلك فيه قائما مقام الشبه[10] إذا كان حالا . ١٢٧

وإذا تمسك الكسائي في إعمال الماضي بمثل ذلك أيضا ، فالجواب : أنه على هذه الصفة المذكورة ما إذا عرى عن الألف واللام .

فلا يلزم من إعماله باللام – وهو على هذه الصفة التي ذكرناها تشبيها بالفعل – إعماله مجردا عنها .

* * *

(١) ف ج ، ط : (فإنه منصوب عندنا) .

(٢) هذا قول جمهور النحاة ، ونسبه الرضي إلى أبي علي الفارسي وجماعة . شرح الرضي ٢ / ٢٠٠ قال الفارسي : « فأما قولهم : هذا معطي زيد أمس درهما ، فـ (درهم) نصب على إضمار فعل دل عليه (معط) ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ﴾ » أ هـ . الإيضاح العضدي ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
هذا ... وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضي . قال ابن مالك : « ... لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبها بمصحوب الألف واللام وبالمنون .. » أ هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٤ . وينظر : سيبويه ١ / ٨٩ – شرح ابن يعيش ٦ / ٧٨ .

(٣) في ط : (إعطاء) .

(٤) سقط من ط : (ذلك) .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٩٣ ، أصول ابن السراج ١ / ١٥٣ – شرح الرضي ٢ / ٢٠١ .

(٦) (يعني) زيادة من ب ، ج .

(٧) (أمس) في هامش أ ، وساقطة من ج.

(٩) في ج ، ط : (موصول) . وينظر ص ٥١٠

(١٠) في ب ، ج ، ط : (ذلك الشبه) .

صِيَغُ المُبالَغةِ

وَمَا وُضِعَ[1] مِنْهُ لِلْمبالَغَةِ كَـ : ضَرَّابٍ ، وَضَرُوبٍ ، وَمِضْرَابٍ ، وَعَلِيمٍ ، وَحَذِرٍ ، مِثْلُهُ ، وَالمُثَنَّى وَالمَجْمُوعُ مِثْلُهُ ....

قوله : « وَمَا وُضِعَ مِنْهُ[2] لِلْمُبَالَغَةِ كَـ : ضَرَّابٍ وَضَرُوبٍ وَمِضْرَابٍ وَعَلِيمٍ وَحِذَرٍ مِثْلُهُ »[3] .

يعني مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره في العمل على حسب التفصيل المتقدم فتقول : زيد ضَرابٌ أبوه عمرًا الآن أو غدًا ، ومررت بزيد الضَّرابِ عمرًا أمس ، فتعمل عند دخول اللام .

وإنما عملت هذه الصيغ وإن فات ما ذكرناه من الزنة لأن فيها من معنى المبالغة ما يقوم مقام ذلك الشبه اللفظي وينوب منابه ، فلذلك[4] عملت مع أنها خلف عن اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال : فلذلك لم تعمل للماضي[5] .

قوله : « وَالمُثَنَّى وَالمَجْمُوعُ مِثْلُهُ » .

أي : مثل اسم الفاعل في العمل كقولك[6] : الزيدان ضاربان عمرا ، والزيدون ضاربون عمرا الآن أو غدا ، كما تقدم[7] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (وما وضع من اسم الفاعل) . (٢) سقط من ب ، جـ : (منه) .

(٣) في سيبويه ١ / ٥٦ : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء (فاعل) لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى ، فعول ومفعال وفعال وفعل ، وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير ، ويجوز فيهن ما جاز في (فاعل) » أ هـ . . وقال ابن مالك : « ... وأكثرها استعمالا : فعال وفعول ، ثم مفعال ، ثم فعيل ، ثم فعل ، وحكي سيبويه : وإنه لمنحار بوائكها ، وأنشد :

ذكرت أخا لأواء يحمد يومه كريم رؤس الدارعين ضروب

وأنشد :

أخا الحرب لباسا إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا » أ هـ

شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ . وينظر : سيبويه ١ / ٥٧ - المقتضب ٢ / ١١٢ - ١١٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٠٢ - المفصل ص ٢٢٦ - شرح ابن يعيش ٦ / ٧٠ - ٧٤ .

(٤) في جـ : (ولذلك) . (٥) في ب : (في الماضي) . (٦) في ب : (كقوله) .

(٧) ينظر : الإيضاح العضدي ص ١٤٨ .

قوله : « وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونَ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا » .

يعني في مثل[1] قوله[2] :

[٣٧] اَلحافِظُو عَوْرَةَ العَشِـــيرَةِ لاَ   يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَـــفُ

حذفت[3] النون مع العمل والتعريف تخفيفا لأنه لم نصب باسم الفاعل طالت الصلة[4] فخفف بحذف نون اسم الفاعل تشبهًا بنون (الذين) في مثل قوله[5] :

[٣٨] وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

---

(١) سقط من ب : (مثل) .

(٢) نسبه سيبويه إلى رجل من الأنصار (١ / ٩٥) وتبعه الفارقي في الإفصاح ص ٢٩٩ ونسبه ابن السيرافي ١ / ١٤١ إلى شريح بن عمران من بني قريظة وإلى مالك بن العجلان الخزرجي . والصواب أنه لقيس بن الخطي الأنصاري ، وعليه جمهرة المحققين . وهو في ديوانه ص ١٧٢ .

٣٧= البيت من المنسرح ، وهو في سيبويه ١ / ٩٥ – المقتضب ٤ / ١٤٥ – جمل الزجاجي ص ١٠١ – أدب الكاتب ص ٢٣٧ – الإيضاح للفارسي ص ١٤٩ – الاقتضاب ١ / ١٤٢ – الحلل ص ١٢٢ – إصلاح المنطق ص ٦٣ – شواهد ابن السيرافي ١ / ١٤٢ – ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٥٨ – الفصول ص ٢١٩ – خزانة الأدب ٢ / ١٨٩ – العيني ١ / ٥٥٧ – الدرر ١ / ٢٣ . والشاهد في البيت ذكره المصنف .

وروايته في سيبويه والمقتضب : من ورائنا نطف . وكذا في ضرائر الشعر والإفصاح . وفي الجمل والحلل لابن السيد : من ورائنا وكف . وكذا في النسخة ب ، أ هـ .ج . (الوكف) : العيب . اللسان (وكف) ، إصلاح المنطق ص ٦٣ .

(٣) في ب ، ج ، ط : (حذف) .

(٤) في ب : (الصفة) وهو سهو من الناسخ .

(٥) هو أشهب بن رميلة النهشلي ، ويكني : أبا ثور ، وهو شاعر مخضرم ، و (رميلة) اسم أمه ، وقيل : زميلة .

٣٨= البيت من الطويل وهو في سيبويه ١ / ٩٦ ، المقتضب ٤ / ١٤٦ – الإفصاح ص ٣٠١ – ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٥٨ – الحجة للفارسي ١ / ١١٢ – الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٧ ، شرح ابن يعيش ٣ / ١٥٥ – المغني ١ / ١٦٤ ، ٢ / ٥٥٢ – خزانة الأدب ٢ / ٥٠٠ ، ٣ / ٤٧٣ – التصريح ١ / ١٣١ – الهمع ١ / ٤٩ ، ٢ / ٧٣ – الدرر ١ / ٢٤ ، ٢ / ٩٠ .=

....

فأما إذا خفض المعمول في مثل قوله[1] :

الحَافِظُو عَوْرَةِ العِشُيرَةِ ....

فحذفها حينئذ للإضافة لأنها موجبة لحذف النون ، فلا وجه[2] لتقدير الحذف تخفيفا .

* * *

= والشاهد في البيت قوله : (وإن الذي حانت ... (دماؤهم) حيث حذفت نون (الذين) تخفيفا . وقيل للضرورة .

وقال العيني ١ / ٤٨٢ : « ... هذه لغة هذيل فلا يحتاج إلى دعوى الضرورة ، على أنه قد ورد في القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾ » أ هـ .

وقال الأعلم ١ / ٩٦ – وتبعه صاحب الدرر ١ / ٢٤ : « ... ويجوز أن يكون (الذي) واحد يؤدي عن الجمع لإبهامه ، ويكو الضمير محمولا على المعنى فيجمع كما قال تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ أ هـ ..

(حانت) : من الحَيَن – بالفتح – وهو الهلاك .

(١) ولذا قال الفارسي بعد أن استشهد بالبيت : « ... الأكثر الجر كما قال عز وجل : ﴿ والمقيمي الصلاة ﴾ ... » أ هـ . الإيضاح ص ١٤٩ .

(٢) في أ : (ولا وجه) .

اسْـــمُ المَفْعُـــولِ

اسْمُ المَفْعُولِ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلاثِيِّ عَلَى (مَفْعُولٍ) كَـ : مَضْرُوبٍ . وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ[1] بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ[2] وَفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ كَـ : مُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ....

قوله[3] : « اسْمُ المَفْعُولِ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ »[4] .

فقوله : ما اشتق من فعل ، يدخل فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما .

وقوله : لمن وقع عليه[5] ، يخرج عنه جميع ذلك .

قوله : « وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلاثِيِّ عَلَى (مَفْعُولٍ) .... » . وبه سمي لكثرة الثلاثي من كلامهم ، فصار كأنه الأصل[6] . وكان قياسه أن يكون على زنة مضارعه[7] كما في اسم الفاعل ، ولذلك يقول النحويون : أصله (مُفْعَل)[8] . ولكنهم كرهوا ذلك فيه[9] لئلا يلتبس باسم المفعول من الرباعي بالهمزة ، لأنه حينئذ يكون لفظه كلفظه ، فغيروا الثلاثي بزيادة الواو وفتح الميم فحصل الفرق بينهما[10] .

١٢٨ وكان // الثلاثي أولى بالتغيير بالزيادة لأنه أخف لقلة حروفه ، ولأنه قد ثبت التغيير في أخيه الذي هو اسم الفاعل ، إذ كان الأصل في الفاعل أيضا أن يكون على زنة المضارع .

واسم المفعول من غير[11] الثلاثي يجري[12] على صيغة مضارعه– وهي صيغة اسم الفاعل– إلا أنك تفتح ما قبل الآخر لأنه كذلك في مضارعه فيحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل.

---

(١) في شرح الرضي ٢ / ٢٠٣ : (على صيغة المضارع) .

(٢) سقط من بعض نسخ المتن : (بميم مضمومة) . وكذا في شرح الجامي ٢ / ٥٨٢ .

(٣) في ب ط : (قال) . (٤) في شرح الوافية ٢ / ٤٧٤ : « ... ما اشتق من فعل لمن تعلق به » .

(٥) قال الجامي : « ... واعتذار إقامة (من) مقام (ما) مر في اسم الفاعل » ا أ هـ . الفوائد الضيائية ٢ / ٥٨٢ – وينظر ص ٨٣٠ مع الهامش رقم (٢) من الصفحة نفسها .

(٦) ينظر ما أثبته من رد الرضي على قول المصنف في مثل هذا في باب اسم الفاعل ص ٨٣٠ هامش (٩) .

(٧) في أ : (المضارع) .

(٨) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٣١ – المقتضب ٢ / ١١٧ ، ١١٨ – أصول ابن السراج ١ / ١٤٥ المفصل ص ٢٢٩ .

(٩) (فيه) زيادة من جـ . (١٠) في سيبويه ٢ / ٣٣١ : « وأما الاسم فيكون على مثال (أفعل) إذا كان هو الفاعل ، إلا أن موضع الألف ميم ، وإن كان مفعولا فهو على مثال (يفعل) ، فأما مثال (مضروب) فإنه لا يكون إلا لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة » أ هـ .

(١١) (غير) في هامش جـ . (١٢) في ب ، جـ : (جرى)

وَأَمْرُهُ فِي الْعَمَلِ وَالِاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِثْلُ : زَيْدٌ مُعْطًى غُلَامُهُ دِرْهَ

قوله : « وَأَمْرُهُ فِي الْعَمَلِ وَالِاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسْمِ[1] الْفَاعِلِ » .

يعني أن تلك الأحكام كلها الجارية[2] في اسم الفاعل جارية فيه[3] ، فلا حاجة إلى إعادتها[4] ، إلا أن عمله كعمل فعله ، تقول : زَيْدٌ مُعْطًى غُلَامُهُ دِرْهَمًا[5] ، ولا تذكر الفاعل لأن فعله (يعطى) لا يذكر معه فاعل[6] لأنها صيغة موضوعة لما لم يسم فاعله فذكر الفاعل معها مضاد لما وضعت له .

* * *

---

(١) سقط من أ ، ب ، ج : (اسم) .

(٢) في ط : (الأحكام الجارية كلها) .

(٣) في شرح الوافية ٢ / ٤٧٥ : « ... أمر اسم المفعول في إعماله إعمال الفعل الذي لم يسم فاعله ، واشتراط الزمانين والاعتماد كأمر اسم الفاعل الذي مضى لا يخطيء منه شيئا مما ذكر » أ هـ .

(٤) ينظر ص ٨٣١ - ٨٣٤ .

(٥) قال الفارسي : « واسم المفعول به في ذلك يجري مجرى اسم الفاعل ، تقول : مررت برجل مضروب أبوه ، وبغلام معطى أبوه درهما ، كما تقول : مررت برجل يضرب أبوه ، وبغلام يعطي أبوه درهما » أ هـ . الإيضاح العضدي ص ١٤١ ، ١٤٢ . وينظر : المفصل ص ٢٢٩ - شرح الرضي ٢ / ٢٠٤ . شرح ابن يعيش ٦ / ٨٩ .

(٦) في ب ، ج : (ولا تذكر معه فاعلا) .

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ . وَصِيغَتُهَا مُخَالِفَةٌ لِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّماعِ كَـ (حَسَنٍ) وَ(صَعْبٍ) وَ(شَدِيدٍ)

قوله[١] : « الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى[٢] مَعْنَى الثُّبُوتِ » .

فقوله : ما اشتق من فعل[٣] : يدخل فيه[٤] غيرها من المشتقات .

وقوله : لازم ، يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول[٥] .

وقوله : لمن قام به ، يخرج عنه اسم الزمان والمكان ونظائرهما مما اشتق من فعل لازم .

وقوله : على معنى الثبوت ، يخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم كـ (قائم) و (قاعد) فإنه مشتق من فعل لازم لم قام به ولكنه ليس على معنى الثبوت ، بل على معنى الحدوث كما تقدم تفسيره في اسم الفاعل[٦] .

ويعني بـ (اللازم) : غير المتعدي ، لأنه يلزم فاعله ولا يتعداه إلى مفعول[٧] ، فسمي لازما لذلك[٨] .

قوله : « وَصِيغَتُهَا مُخَالِفَةٌ لِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ »[٩] .

لأنهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول ، بل أتوا بها مختلفة مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها . ولم يأت شيء منها على قياس إلا الألوان والحلي ، فإنها أتت على (أَفْعَلَ) كـ : أسود وأبيض[١٠] وأدعج[١١] وأشهل[١٢] وشبهه[١٣] .

---

(١) سقط من أ : (قوله) . (٢) (على في هامش أ) .

(٣) ثبت في هامش ب من قوله : (ما اشتق من فعل) السابقة وهذه .

(٤) في ج : (فيها) . (٥) زاد في أ : (معدي) ولا وجه له .

(٦) ينظر قول المصنف في ذلك ص ٨٢٩ .

(٧) في ب ، ط : (المفعول) . (٨) سيذكره المصنف مفصلا في قسم الأفعال ص ٨٩٦ .

(٩) ينظر : سيبويه ١ / ٩٩ ، ١٠٠ - المقتضب ٤ / ١٥٨ - الإيضاح العضدي ص ١٥١ - المفصل ص ٢٣٠ . (١٠) في ج : (أبيض وأسود) .

(١١) (الأدعج): شديد السواد ، ويقال لليل (أدعج) لشدة سواده مع شدة بياض الصبح .

(١٢) (الأشهل): الذي يشوب سواد عينه زرقة . وقيل غير ذلك . ينظر : اللسان (دعج) و(شهل) .

(١٣) قال الرضي ٢ / ٢٠٥ : « ... وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسية كـ : (أسود وأبيض وأعور) ، على وزن (أفعل) » أ هـ .

وَتعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا[1] . وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا : أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدَةً ، وَمَعْمُولُهَا مضَافًا أَوْ بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدًا عَنْهُمَا ، فَهَذِهِ سِتَّةٌ ....

قوله : « وَتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا » .

يعني مطلقا من غير شرط في الزمان ، لأنها بمثابة الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان . وأما الاعتماد فذلك مأخوذ في أصل[2] وضعها ، وعملها بعد الهمزة و(ما) قد عُلِمَ من باب المبتدأ[3] ، وإنما ذكر مع اسم الفاعل[4] على سبيل التنبيه والإيضاح ، والإعلام بانتفاء عمله في مثل : قائم الزيدان[5] .

قوله : « وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا ... إلى آخره » .

الصفة[6] المذكورة لا تخلو إما أن تقع باللام أو مجردة عنها ، وهذا تقسيم حاصر ، ولا يصح أن تقسم باعتبار إعرابها في نفسها فإن ذلك من أحكام إعراب الصفات – وقد تقدم[7] – وإنما الكلام هاهنا في إعمالها لا في إيرادها في نفسها .

ثم معمولها المذكور بعدها لا يخلوا إما أن يكون[8] مضافا ، أو باللام ، أو مجردًا عنهما ، وهذه قسمة حاصرة أيضا ، فصارت ستة أقسام : الصفة باللام مع الثلاثة في أقسام // المعمول ، والصفة المجردة[9] مع الثلاثة[10] .

١٢٩

---

(١) في بعض نسخ المتن : (وتعمل عمل فعلها مطلقا)

(٢) في ب : (من أصل) .

(٣) ينظر ص ٣٥٤ .

(٤) ينظر ص ٨٣١ .

(٥) أي : خلافا للأخفش والكوفيين . وقد تقدم ذكره مفصلا . ينظر ص ٣٥٩ مع الهامش رقم (٣) ، وص ٨٣٢ مع الهامش رقم (٧) .

(٦) في أ : (الصفة) .

(٧) في باب النعت . ينظر ص ٦٢٤ .

(٨) في جـ ، ط : (من أن يكون) .

(٩) في جـ ، ط : (مجردة) .

(١٠) نقل الرضي معنى قول المصنف في شرحه ٢ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ بقوله : « اعلم أن الصفة المشبهة إما أن تكون باللام أو مجردة عنها ، وهذه قسمة حاصرة ، وإنما لم يقسمها بحسب إعرابها في نفسها لأن ذلك من أحكام إعراب الصفات – وقد تقدم ذلك في باب النعت – والكلام هنا في عملها لا في إيرادها في نفسها . ثم معمولها المذكور بعدها إما أن يكون مضافا أو مع اللام أو مجردا عنهما ، وهذه أيضا قسمة حاصرة : صارت ستة أقسام ، الصفة باللام مع الثلاثة من أقسام المعمول ، والصفة مجردة مع تلك الثلاثة » أ هـ .

وَالْمَعْمُولُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا : مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ ، صَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ . فَالرَّفْعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ – فِي المَعْرِفَةِ – وَعَلَى التَّمْيِيزِ – فِي النَّكِرَةِ – ، وَالجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ . وَتفْصِيلُهَا : حَسَنٌ وَجْهُهُ ، ثَلاثَةٌ ، وَكَذٰلِكَ : حَسَنُ الوَجْهُ ، وَحَسَنٌ وَجْهٌ ، وَالحَسَنُ وَجْهِهِ ، والحَسَنُ الوَجْهُ ، والحَسَنُ وَجْهٌ . اثْنَانِ مِنْهَا مُمْتَنِعَانِ : الحَسَنُ وَجْهِ ، وَالحَسَنُ وَجْهِ ...

ثم المعمول في كل واحد من الأقسام الستة لا يخلوا إما أن[1] يكون[2] مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، فصارت ثمانية عشر ، لأن الستة صارت[3] مضروبة في الثلاثة .

وتفصيلها بالتمثيل : حَسَنُ وجْهُ – بالرفع والنصب والخفض[4] – ، حَسَنُ الوَجْهُ ، بالرفع والنصب والخفض – ، حَسَنُ وَجُهٌ – بالرفع والنصب والخفض – فهذه تسعة والصفة مجردة ، ويأتي مثلها والصفة باللام كقولك : الحَسَنُ وجْهُ ، والحَسَنُ الوَجْهُ ، والحَسَنُ وجْهٌ .

اثنتان من هذه المسائل ممتنعتان[5] باتفاق وهما : الحَسَنُ وَجْهِهِ ، وَالحَسَنُ وَجْهٍ . فأما (الحَسَنُ وجَهِ) فممتنع[6] لأنه لم يفد خفة بالإضافة ، وإضافته لفظية[7] .

وأما (الحَسَنُ وجْهٍ) فامتنع لأنه عكس إضافتهم[8] ، إذ هو إضافة معرفة إلى نكرة ، وذلك عكس ما ينبغي في الإضافة ، فكرهوا ذلك[9] ، فَطُرِحَ[10] .

---

(١) في ط : (من أن) . (٢) (يكون) في هامش أ .

(٣) (صارت) في هامش أ . (٤) في ج : (والجر) .

(٥) في ب ، ج ، ط : (اثنان ... ممتنعان) . (٦) في ج ، ط : (فيمتنع) .

(٧) ضابط هذه المسألة أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف . وعلل لذلك الرضي بقوله : « .. وذلك لأنها لم تفد الإضافة فيه خفة ، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك ، وإنما قلنا بعدم حصول الخفة لأن الخفة تحصل في إضافة الصفة المشبهة إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة ، أو مما أضيف إليه الفاعل ، واستتاره في الصفة كالحسن الوجه ، والحسن وجه الغلام ، والحسن وجه أبي الغلام ، وإما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه ، وإم بهما معا كحسن الوجه ، ولم يحصل بإضافة (الحسن) إلى (وجهه) أحدهما إذا التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف ، والضمير في (وجهه) باق لم يحذف » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢٠٧ وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٧٨ – المقتضب ٤ / ١٥٩ .

(٨) ضابط هذه المسألة أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام والضمير .

(٩) في ب : (فكره) ، وفي ج ، ط : (فكره لذلك) . (١٠) في جميع النسخ : (فاطرح)، وما أثبته أوجه.

ومسألة منها مختلفة فيها وهي قولك : مررت بِرجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ[1] – بالإضافة . فأكثر الناس على إجازتها[2] ، وقد توهم بعضهم[3] أنها مشتملة على إضافة الشيء إلى نفسه فمنعها . وهو غير مستقيم لأن إضافته لفظية ، وما ذكره إنما هو في الإضافة المعنوية ، هذا بعد أن يسلم له ذلك ، وهو منازع فيه ، لأنه إن أراد بإضافة الشيء إلى نفسه : إضافة (حَسَنٍ) إلى (و جْهٍ) – وهو في المعنى للوجه – فهو فاسد من وجوه :

أحدها : أنه ليس (للوجه) بدليل أن فيه ضميرًا لمن هو له ، ولذلك يثنى ويجمع فتقول : مررت برجلين حسني وجوههما ، ومررت برجال حسني وجوهم .

والثاني : أنه لو كان كذلك لم تمتنع إضافته و لم يكن من باب إضافة الشيء إلى نفسه من حيث إنه عام أضيف إلى خاص كما في قولك : خاتم حديد . وكل الدراهم .

والثالث : أنه منقوض بجواز : حَسَنُ الوَجْهِ ، باتفاق ، وهو أقوى المسائل .

وإن أراد بإضافة الشيء إلى نفسه : إضافة (الوجه) إلى الضمير ، فليس ذلك منه ، لأن إضافة البعض إلى الكل جائزة باتفاق[4] .

---

(١) ضابط هذه المسألة أن تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف . ينظر شرح الرضي ٢ / ٢٠٧ . شرح الوافية للمصنف ٢ / ٧٨ .

(٢) مذهب سيبويه وجمهور البصريين إجازتها – على قبح – في ضرورة الشعر فقط . قال سيبويه ٦ / ١٠٢ : « .. وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام » أ هـ . ومذهب الكوفيين إجازتها في السعة . قال ابن مالك : « وهو الصحيح لأن مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع : (صفر وشاحها) وفي حديث الدجال (أعور عينه اليمنى) وفي صفة النبي ﷺ : (شثن أصابعه) » أ هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٤ وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ – شرح ابن يعيش ٦ / ٨٦ ، ٨٧ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١٨ ، ١١٩ – المقرب ١ / ١٤١ – أمالي السهيلي ص ١١٧ – الهمع ٢ / ٩٩ – الأشموني ٣ / ١٢.

(٣) هو قول المبرد ، وحكاه الزجاجي ، وبه قال ابن بابشاذ في شرح الجمل (١ / ١٧٠ ، ١٧١) . ينظر : المقتضب ٤ / ١٥٩ – جمل الزجاجي ص ٢١ ، ٢٢ – شرح الكافية للعلوي ١ / ٥٣٧ – ٥٣٩ – شرح الرضي ٨٠٧/٢ – شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٣ الأشموني ١٢/٣ – تعليق الفرائد للدماميني ٤٥١/١ .

(٤) ينظر : هامش المقتضب ٤ / ١٥٩ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٥٨٩ .

وَالْبَوَاقِي : مَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ ، وَمَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرَانِ حَسَنٌ ، وَمَا لاَ ضَمِيرَ فِيهِ قَبِيحٌ . وَمَتى رَفَعْتَ بِهَا فَلَا ضَمِيرَ فِيْهَا ، وَإِلاَّ فَفِيهَا ضَمِيرُ المَوصُوفِ فَتُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وَتُجْمَعُ .

والبواقي من المسائل : ما كان فيه ضمير واحد فهو أحسن ، وما كان فيه ضميران فهو[1] حسن ، وما لا ضمير فيه فهو[2] قبيح .

أما الأول فلأنه[3] حصل فيه ما يحتاج إليه من غير زيادة ولا نقصان ، فكان أحسن لجريه على القياس .

وأما الثاني فنقص عنه لما فيه من زيادة ضمير[4] ، وهو مستغنٍ بأحدهما ، ولم يقبح لأن زيادة الضمير لا تخل به .

وأما الثالث فقبيح لعروه عن الضمير المحتاج إليه في الصفات وبقائه كالأجنبي عن موصوفه.

فإذا قصدت إلى معرفة الضمائر فاعلم أن الثاني[5] لا يكون ضميره إلا بارزا ، لأنه ضمير مخفوض فلا يكون مستترا ، وإذا لم يكن إلا بارزا كان مدركا // ١٣٠ بالضرورة ، وإنما اللبس في ضمير الصفة نفسها ، فالطريق أن تنظرها[6] :

فإن كانت رافعة ما بعدها وجب عروها عن الضمير لأنه لا يكون مرفوعا[7] لعامل واحد[8] على غير جهة الاشتراك بحرف العطف[9] .

وإن كانت غير رافعة لما بعدها وجب أن يكون فيها ضمير يعود على موصوفها[10] فعلم[11] بذلك وجود الضمير في الصفة وانتفاؤه ، وعليه تنبني معرفة الأحسن والحسن والقبيح في هذه المسائل .

---

(١) في أ : (هو) .
(٢) سقط من ج ، ط : (فهو) .
(٣) في ب : (فإنه) .
(٤) في ب ، ج : (الضمير) .
(٥) قصد بالثاني : معمول الصفة ، قال الرضي ٢ / ٢١٠ : « ... فإن كان في المعمول فهو ظاهر لبروزه نحو (وجهه) أو (الوجه منه) .... » أ هـ .
(٦) في ب ، ج ، ط : (تنظر) .
(٧) في ط : (فاعلان) .
(٨) وذلك لأنها تكون كالفعل ، تؤنث لتأنيث الفاعل ، وتفرد عند إفراد الفاعل وتثنيته وجمعه .
(٩) قوله : (على غير جهة الاشتراك بحرف العطف) زيادة من ط .
(١٠) أي : فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢١٠ – شرح العلوي ١ / ٥٤٢ .
(١١) في ب : (فيعلم) .

....

ثم اعلم أنك إذا رفعت بها ما بعدها وجب أن تكون مفردة لأنها كالفعل رافعا لما بعده[1] ، فلا تثنى ولا تجمع ولا يلحقها تأنيث إلا باعتبار مرفوعها[2] كما في الفعل ، فتقول : مررت برجلين حسن وجوههما ، وحسن غلمانهما ، ومررت برجلين حسنة جاريتهما ، كما تقول : حسنت جاريتهما .

فأما في الجمع فتقول : مررت برجال جسن غلمانهم ، ولا تقول : حسنين غلمانهم . لما قدمنا ، ولو قلت : مررت برجال حِسانٌ غلمانهم – بجمع التكسير – لكان جائزا .

وليس جمع (حسان) لأجل (رجال) لأنك[3] تقول : مررت برجل حسان غلمانه ، وإنما جُمِعْ ليطابق مرفوعه[4] .

وجاز فيه ذلك ولم يجز[5] في جمع السلامة والتثنية لمخالفته الفعل[6] ، وموافقة التثنية والجمع السالم للفعل في صيغة التثنية والجمع ، فلذلك جرى في التكسير ما لم يجر في التثنية والجمع السالم[7] ، وقد تقدم ذلك في الصفة .

وإذا لم ترفع ما بعدها فلابد أن يكون فيها ضمير الموصوف ، فتؤنث[8] إن كان الموصوف مؤنثا ، وتثنى وتجمع إن كان الموصوف كذلك كما في سائر الصفات ، فتقول : مررت برجل حسن الغلام ، سواء في ذلك نصب (الغلام) وخفضه ، إلا أنك تحذف ما توجب حذفه الإضافة .

واعلم أنك إذا رفعت إنما ترفع بالفاعلية[9] ، وهو الأصل في إعمالها[10] إذ لا تقتضى إلا مرفوعا كفعلها[11] .

---

(١) في ج : ط : (رافعا ما بعده) .   (٢) في ج : (ولا يلحقه ... مرفوعه) .
(٣) في أ : (لا أنك) وهو تحريف .
(٤) نقل العلوي في شرحه نص كلام المصنف في هذا الموضع كاملا . الأزهار ١ / ٥٤٢ .
(٥) في أ : (يجوز) وهو خطأ ظاهر .   (٦) في ج ، ط : (للفعل) .
(٧) في ج : (وجمع السلامة ، وفي ط : (وجمع السالم) .   (٨) في ج : (وتؤنث) .
(٩) في ط : (على الفاعلية) .   (١٠) في ب ، ج : (عملها) .
(١١) هذا مذهب جمهور النحويين ، وذهب أبو علي الفارسي أن نحو (الوجه) و (وجه) مرفوع على البدل من الضمير المستكن في الصفة . قاله في قوله تعالى : ﴿ مفتحة لهم الأبواب ﴾ : =

وإذا نصبت نصبت[1] على التشبيه بالمفعول به[2] إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة[3] .

ومنهم من يقول : إن النصب في الجميع على التشبيه[4] بالمفعول .

ومنهم من يقول : إن النصب في الجميع على التمييز[5] . وليس بالجيد[6] إذ لم يثبت في كلامهم تمييز منصوب وهو معرفة .

ووجه تشبيهه بالمفعول أنهم لما أجروه مجرى اسم الفاعل في العمل – واسم الفاعل يضاف إلى معموله المنصوب – قصدوا التخفيف بالإضافة ها هنا ، فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصح الإضافة ، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره ، فلذلك أضمروا فيه لفظ ضمير من جرى عليه في كلتا الحالتين ، على ما تقدم .

١٣١ ثم // لما شُبِّه بباب اسم الفاعل في النصب والإضافة جاز فيه : الحسن الوجه ، وإن لم يجز : الضارب زيد ، لأن التخفيف في : الحسن الوجه ، بَيِّنٌ بحذف الضمير من (الوجه) واستتاره في (الحسن) ، بخلاف : الضارب زيد ، فإنه لم يفد خفة .

ولما كان (الحسن الوجه) محمولا على (ضارب زيدا) في النصب وصحة الإضافة حمل (الضارب الرجل) على (الحسن الوجه) في صحة الإضافة وإن لم يفد تخفيفا . وخص الشبه بأن يكون الثاني باللام لأنها في (الحسن الوجه) هي المصححة لخفض (الوجه) ، فلم يحسن إلغاؤها لذلك .

فظهر الفرق بين (الضارب زيد) و (الضارب الرجل) خلافا للفراء ، وقد تقدم ذلك[7] .

= « ... فليس على : مفتحة لهم الأبواب منها ، ولا على الألف واللام سد مسد الضمير العائد من الصفة ، ولكن (الأبواب) بدل من الضمير الذي في (مفتحة) لأنك قد تقول : فتحت الجنان ، إذا فتحت أبوابها ، وفي التنزيل : ﴿ وفتحت السماء فكانت أبوابا ﴾ ، فصار بمنزلة قولك : ضرب زيد رأسه » أ هـ . الإيضاح العضدي ص ١٥٤ . وينظر : شرح ابن يعيش ٦ / ٩٠ – شرح الرضي ٢ / ٢٠٩ ، ٢١٠ – شرح الكافية للعلوي ١ / ٥٤٣ – التوضيح ٣ / ٢٤٩ – التصريح ٢ / ٨٤ .

(١) سقط من ب : (نصبت) .

(٢) سقط من ب ، ج : (به) .

(٣) هو قول البصريين .

(٤) هو قول بعض النحاة على ما ذكر الرضي قال : « ... وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع ، وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع ، والأولى التفصيل » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٠ .

(٥) هو قول الكوفيين . ينظر . الرضي ٢ / ٢١٠ – شرح ابن يعيش ٦ / ٨٨ – الفوائد الضيائية ٢ / ٥٨٦ .

(٦) أي : القول الأخير .

(٧) ينظر باب الإضافة ص ٥٩٨ من الهامش رقم (٢) .

وَاسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرُ الْمُتَعَدِّيَيْنِ مِثْلُ : الصِّفَةِ فِيمَا ذُكِرَ[1] .

قوله : « وَاسْمَا[2] الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرُ الْمُتَعَدِّيَيْنِ مِثْلُ الصِّفَةِ فِيمَا ذُكِرَ » .

يعني في الوجوه المذكورة ، فكل ما ذكرناه في هذا الباب فهو جارٍ في اسم الفاعل اللازم ، والمفعول الذي ليس له تعدٍ إلى ثانٍ كقولك : زيد حاسن وجهه ، ومضرب وجهه ، فيجوز فيه ما جاز في الصفة[3] .

والسر فيه أن النصب والخفض اللذين تكثَّرت بهما مسائل الصفة إنما جاز لشبهها باسم الفاعل ، فإذا جاز تشبيه الصفة باسم الفاعل في ذلك فتشبيه اسم الفاعل اللازم[4] باسم الفاعل المتعدي[5] أجدر ، وكذلك اسم المفعول .

وإنما يجيء في اسم الفاعل اللازم مسائل يظهر تعذر[6] استعمالها كالصفة من نحو : زيد قائم أبا ، وشبهه[7] ، من جهة أن الصفة إذا استعملت هذا الاستعمال صارت في المعنى للموصوف المتقدم - على ما تقدم - فيصير الموصوف كأنه اكتسب ذلك المعنى من متعلقه وإن كان في الحقيقة لمتعلقه كقولك : زيد حسن أبا ، لأن الإنسان يصح أن يتصف بالحسن[8] لحسن أبيه ، ولا يصح أن يتصف بالقيام لقيام أبيه .

فظهر الفرق بينهما لذلك[9] .

* * *

---

(١) في بعض نسخ المتن : (في ذلك) وكذا في شرح الرضي ٢ / ٢٠٦ .

(٢) في ج : (وأسماء) .

(٣) قوله : (فيجوز فيه ما جاز في الصفة) في هامش ج .

(٤) سقط من ج ، ط : (اللازم) .

(٥) (المتعدي) زيادة من ب يقتضيها السياق .

(٦) في ج : (بعد) بضم الباء .

(٧) في ب : (وشبهها) .

(٨) (بالحسن) في هامش ج .

(٩) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٨١ - شرح الرضي ٢ / ٢١١ - شرح العلوي ١ / ٥٤٧ - وفيه استدراك على المصنف في هذا الموضع - الفوائد الضيائية ٢ / ٥٩١ ، ٥٩٢ .

اسْـمُ التَّفْضِيـــلِ

اسْمُ التَّفْضِيلِ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ ، وَهُوَ (أَفْعَلُ) . وَشَرْطُهُ أَنْ يُبْنى مِنْ ثُلاَثِيٍّ مُجَرَّدٍ لِيُمَكِنَ البِنَاءُ ، لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلاَ عَيْبٍ لأَنَّ مِنْهُمَا (أَفْعَلُ) لِغَيْرِه ، مِثْلُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ ....

قوله[1] : « اسْمُ التَّفْضِيلُ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ بِزِيَادَةٍ[2] عَلَى غَيْرِهِ » .

فقوله: مااشتق من فعل، يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول[3] واسم الزمان والمكان وغيرها[4].

وقوله : لموصوف ، يخرج عنه اسم الزمان والمكان .

وقوله : بزيادة[5] على غيره ؟ يفصله عما عداه ، إذ لا مشاركة معه في ذلك .

قوله : « وَهُوَ أَفْعَلُ » .

يعني أنه[6] لا يكون إلا على هذه الصيغة إلا ما جاء من نحو : (خَيرٍ) و (شَرٍّ)[7] .

قوله : « شَرْطُهُ أَن يُبْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ[8] مُجَرَّدٍ لِيُمْكِنَ البِنَاءُ[9] ، لَيسَ بِلَوْنٍ وَلاَ عَيْبٌ لأَنَّ مِنْهُمَا (أَفْعَلُ) لِغَيْرِهِ[10] ، مِثْلُ : زيدٌ أفضَلُ النَّاسِ[11] .

يعني إنما اشترط أن يكون ثلاثيا مجردًا عن الزيادة لتمكن هذه البنية ، ألا ترى أنك لو ذهبت تبني من (دحرج) و (استخرج) وما أشبههما (أفعل) مع المحافظة على حروفها لم يمكن !!

فإن زعم زاعم : أنه كان يمكن بإسقاط الزائد ، واللامات في غير الزوائد . // خرج ١٣٢ اللفظ عن ذلك المعنى إلى أصل آخر بالكلية إذ لو قيل (أخرج) من (استخرج) لخرج

---

(١) سقط من ب ، جـ : (قوله ، وفي ط : (قال) . (٢) في ب : (بالزيادة) .

(٣) سقط من جـ ، ط : (اسم المفعول) . (٤) في أ : (وغيرهما) وما أثبته أوجه .

(٥) في ب : (بالزيادة) . (٦) (أنه) زيادة من ط .

(٧) قال الرضي ٢ / ٢١٢ : « ... والأولى أن يقال : هو المبني على (أفعل) لزيادة صاحبه على غيره في الفعل ، أي : في الفعل المشتق هو منه ، فيدخل فيه نحو (خير) و (شر) لكونهما في الأصل : أخير وأشر ، مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال ، وقد يستعملان على القياس » أ هـ . وقال العلوي : « ... و لم يقل (أفعل لتفضيل) كما قال الزمخشري في مفصله حين بوبه ، ليدخل فيه قولنا (خير) و (شر) ، فإنهما اسمان للتفضيل و لم يوجد فيهما صيغة (أفعل) لأن همزتهما مطرحة للتخفيف » أ هـ . الأزهار الصافية ١ / ٥٥٦ – وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٣٠ – الأشموني : ٣ / ٤٣ .

(٨) في أ : (فعل ثلاثي) . (٩) سقط من جـ : (البناء) .

(١٠) زاد في ب : (يريد لغير التفضيل) وهو من الناسخ . (١١) هذا المثال زيادة من جـ .

فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ تُوُصِّلَ إِلَيْهِ بـ (أَشَدَّ) وَنَحْوِهِ مِثْلُ : هُوَ أَشَدُّ مَنْهُ اسْتَخْرَاجًا ، وَبَيَاضًا ، وَعَمًى ....

المعنى إلى : كثير الخروج ، والمراد : كثير الاستخراج ، فيخرج إلى معنى آخر .

وإنما اشترط أن يكون ليس بلون ولا عيب ، لأن باب الألوان والعيوب جاءت فيه الصفات على (أفعل) من غير اعتبار الزيادة على غيره ، فلو بني منها أفعل التفضيل لا لتبس بـ (أفعل) الذي ليس للتفضيل ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد الأسود – على تقدير بناء أفعل التفضيل منه – لم يعلم أنك أردت به[1] أنه ذو سواد ، أو أنه زائد[2] في السواد[3] .

قوله : « فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ تُوُصِّلَ إِلَيْهِ ... إلى آخره » .

يعني أنك إذا قصدت التفضيل في هذه المعاني التي تعذر بناء (أفعل)[4] منها ، بنيت (أفعل) من فعل يصح بناؤه منه من (حُسْنٍ) أو (كَثْرَةٍ) أو غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ، ثم تأتي بمصادر تلك الأفعال فتنصبها على التمييز لتحقق معنى التمييز فيها[5] .

---

(١) سقط من ب ، جـ ، ط : (به) . (٢) في أ ، ب : (زاد) .

(٣) قال الرضي ٢ / ٢١٣ : « ... وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن (أفعل) الصفة مقدم بناؤه على أفعل التفضيل ، وهو كذلك لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة ، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع .

وينبغي أن يقال : من الألوان والعيوب الظاهرة ، فإن الباطنة يبني منها أفعل التفضيل نحو : فلان أبلد من فلان ، وأجهل منه ، وأحمق ، وأرعن ، وأهوج ، وأخرق ، وألد ، وأشكس ، وأعيي ، وأعجم ، وأنوك ، مع أن بعضها يجيء منه (أفعل) لغير التفضيل أيضا كأحمق وحمقاء ، وأرعن ورعناء ، وأهوج وهوجاء ، وأخرق وخرقاء ، وأعجم وعجماء ، وأنوك ونوكاء ، فلا يطرد أيضا تعليله بأن منها (أفعل) لغيره ... وأجاز الكوفيون بناء أفعل التفضيل من لفظ (السواد) و (البياض) ، قالوا : لأنهما أصلا الألوان ... وهما عند البصريين شاذان » اهـ .

هذا .. وقد ورد في الحديث : (أبيض من اللبن وأحلي من العسل) . وقولهم : هو أسود من حلك الغراب ، وقول رؤبة :

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني أباض

هذا على رأي الكوفيين . وهو عند البصريين شاذ . وعند الأخفش والمبرد صحيح في القياس .

وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٢٩ – شرح ابن يعيش ٦ / ٩٣ ، ٩٤ – الاقتضاب ص ١٢٠ – جمل الزجاجي ص ١١٥ – الإنصاف مسألة (١٦) ١ / ١٤٨ . اللسان (بيض) .

(٤) زاد في جـ : (التفضيل) . (٥) في شرح الوافية ٢ / ٤٨٤ مثل لذلك بنحو : هو أشد انطلاقا ، وأقبح عودا وسوادا .

وَقِيَاسهُ لِلْفَاعِلِ ، وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : هُوَ أَعْذَرُ ، وَأَلْوَمُ ، وَأَشْغَلُ ، وَأَشْهَرُ ، وَأَعْرَفُ . وَيُسْتَعْمَلَ عَلَى أَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ ، مُضَافًا ، أَوْ بِـ (مَنْ) أَوْ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ .

قوله : « وَقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ ، وَقَدْ جاءَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : هُوَ أَعْذَرُ ، وأَلْوَمُ إلى آخره » .

وإنما كان قياسه للفاعل لأمرين :

أحدهما : أنه في المعنى كالصفة ، وهي للفاعل . والآخر[1] : أنه في الأكثر للازم ، فلو جعل للمفعول لبقي أكثر الأفعال عرية عنه ، فلذلك كان قياسه للفاعل .

وقد استعملوه للمفعول على غير قياس كقولهم : هو أعذر[2] ، أي : معذور كثير : وألوم ، أي : ملوم ، وأشغل ، أي : مشغول ، وأشهر ، أي : مشهور[3] .

قوله : « وَيُسْتَعْمَلَ عَلَى أَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ[4] ، مُضَافًا أَوْ بِـ (مِنْ) أَوْ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ » . لا يستعمل إلا بأحدها .

وإنما التزم فيه ذلك لأن الغرض الإتيان به للزيادة[5] على غيره ، فقصدوا إلى ذكر الغير ليوفي ما يقتضيه معناه ، وذلك لا يحصل إذا تجرد عن هذه الثلاثة . ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أشرف ، لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الشرف ، فإذا قلته[6] بـ (من) أو بالإضافة كان واضحا .

وإذا قلته باللام كقولك : زيد الأشرف ، فإنما تعرفه تعريف العهد ، وهو[7] لا يكون معهودًا إلا على هذه[8] الصفة المذكورة ، فإذا عرفته بالعهد فهم المعهود الذي قد علم[9] من هم المفضل هو عليهم .

---

(١) في ط : (والثاني) .
(٢) في أ : (هذا أعذر) .
(٣) في المفصل ص ٢٣٣ : « والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول ، وقد شذ نحو قولهم : أشغل من ذات النحيين ، وأزهي من ديك ، وهو أعذر منه ، وألوم وأشهر وأعرف وأنكر وأرجى وأخوف وأهيب وأحمد ، وأنا أسر بهذا منك ، وقال سيبويه : وهم ببيانه أعني » أ هـ .. وقال ابن مالك : « ... ليس فيه شذوذ . فيتوقف فيه على السماع ، بل هو في التفضيل مطرد كاطراده في التعجب ، بخلاف ما يوقع في ليس » أ هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٣٠ وينظر : شرح ابن يعيش ٦ / ٩٤ ، ٩٥ – شرح الرضي ٢ / ٢١٤ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٨٥ .
(٤) سقط من ج ، ط : (أوجه) .
(٥) في ب : (بالإتيان هو الزيادة) .
(٦) في ج : (قلت) .
(٧) أي : المفضل عليه .
(٨) سقط من ج ، ط : (هذه) .
(٩) في ط : (عرف) .

فلا يَجُوزُ : زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، ولا : زَيْدٌ أَفْضَلُ ، إلاَّ أَنْ يُعْلَمَ . فَإذَا . أُضِيفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ ، أَحَدُهُمَا – وَهُوَ الأَكْثَرُ – : أَنْ يُقصَدُ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ إلَيْهِ ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنهُم مِثْلُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ ....

ولا يجمع بين (مَنْ) واللام أو الإضافة ، فلا يقال : زيد الأفضل من عمرو ، لأنهم لم يأتوا بـ (مِنْ) إلا لما ذكرناه من بيان المفضل عليه ، وقد علم أن اللام تفيد ذلك ، فلم يكن للجمع بينهما معنى .

وأيضا فإن معنى التعريف باللام يجعله للمعهود المفضل على من عهد تفضيله عليه ، ومعنى (مِنْ) تفضيله على من ذكر بعدها دون سواه ، فيصير المعنى عند الاجتماع : تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار المعهود ، وذلك تناقض .

وأيضا فإن (مِنْ) تشعر باحتياجه ونقصانه ، واللام تشعر باستغنائه وكماله ، فلو جمع بينهما لكان كالجمع بين المتناقضين[1] .

قوله : « فَإذَا أُضِيفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ : أَحَدُهُمَا – وَهُوَ الأَكْثَرُ – : أَنْ يَقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ إلَيْهِ // فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُم مِثْلُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ »[2] . ١٣٣

وإنما اشترط في هذا المعنى أن يكون من أضيف إليه داخلا في جملة[3] المفضل عليهم[4] لتحصل الشركة بين الجميع في هذا[5] المعنى ، لذكره معهم وتمييزه بالتفضيل بلفظ (أفعل) كقولك : زيد أفضل الناس .

وقد توهم بعض الناس أنه من قبيل التناقض ، وذلك أنك إذا قلت : زيد أفضل الناس ، فأنت مفضل (زيدا)[6] على من أضيف إليه (أفضل) ومن جملتهم (زيد) ، فأنت مفضل (زيدا) على نفسه ، وهو محال[7] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ١١٦ .

(٢) في المقتضب ٣ / ٣٨ : « ... فأما قولك : أنت أفره عبد في الناس ، فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم . ولا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم ، ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم ، كان محالا » أ هـ .

(٣) في ب ، جـ : (جملته) ، وفي ط : (جملتهم) . (٤) سقط من جـ : (عليهم) .

(٥) سقط من جـ ، ط : (هذا) . (٦) في ب : (زيد) بالرفع وهو خطأ .

(٧) وبهذا تمسك الرضي ، قال : « وليس قوله : (على من أضيف إليه) بمرضي ، لأنه مفضل على من سواه من جملة ما أضيف إليه وليس مفضلا على كل ما أضيف إليه ، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة ، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٦ . وقد قال بقول المصنف كل من العلوي والجامي في شرحيهما . الأزهار ١ / ٥٦٥ – الفوائد ٢ / ٥٩٩ .

والجواب : أن (زيدا) لم يذكر في الناس لغرض التفضيل عليه معهم ، وإنما ذكر معهم لغرض التشريك معهم في أصل الفضل ، فالوجه الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي فضل عليهم به[1] .

وصح ذلك لأن لـ (أفعل) جهتين ، ثبوت أصل المعنى ، والزيادة فيه ، إذ الزيادة فرع ثبوت أصله .

والذي يدل[2] على أن لـ (أفعل) جهتين في استعمالهم[3] له باعتبارهما قولك : زيد قائما أحسن منه قاعدا ، فقولك (قائما) هي[4] الحال المفضل بها ، وقولك (قاعدا) هي الحال المفضل عليها ، والعامل فيهما جميعا أفضل ، فلو ذهبت تجعل نسبة (أفضل) إليهما واحدة[5] لصار (القعود) مفضلا ومفضلا عليه ، وهو محال .

فعلمت أن نسبة (أفضل)[6] إلى القيام نسبة الأفضلية ، ونسبته إلى القعود نسبة[7] أصل الفضل ، فصح العمل فيهما بهاتين الجهتين .

فظهر انتفاء ما توهم في قولهم : زيد أفضل الناس ، من تفضيل الشيء على نفسه وإذا تحقق وجوب إضافته إلى ما هو بعضه ، امتنع : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ، لأن (إخوته) مضاف إلى ضميره ، فعلم[8] أنه ليس فيهم بدليل أنك إذا قلت : جاءني إخوة يوسف ، لم يكن (يوسف) من جملتهم[9] ، وإذا لم يكن من جملتهم فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه[10] .

---

(١) ذكر الرضي جواب المصنف هذا ، ثم عقب عليه بقوله : « ... ليس بشيء لأنه لا يحتاج لحصول هذا الغرض – أي التشريك في أصله الفضل – إلى واسطة ، لأن لفظ (أفعل) يكفي في هذا لما ذكر المصنف بعينه بعد هذا – وهو قوله : لأفعل جهتان ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه ، إذ الزيادة فرع ثبوت أصله ، ولا يحصل الفرع إلا بعد الأصل » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٦ .

(٢) في ب : (يدلك) .
(٣) في جـ : (استعماله) .
(٤) في ط : (هو) .
(٥) في جـ : (نسبة واحدة) .
(٦) في ب : (أفعل) .
(٧) سقط من جـ ما بين (نسبه) السابقة وهذه .
(٨) في ب : (فيعلم) .
(٩) في ب : (في جملته) .
(١٠) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٨٨ – شرح الرضي ٢ / ٢١٦ – الأزهار الصافية ١ / ٥٦٦ – الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٦٠٠ ، ٦٠١ .

وَالثَّانِي : أَنْ تُقْصَدَ بِهِ زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ ، وَيُضَافُ لِلتَّوْضِيحِ ، فَيَجُوزُ : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ . وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ فَلاَبُدَّ مِنَ الْمُطَابَقَةِ فِيهِمَا ، وَالَّذِي بِـ (مِنْ) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لاَ غَيْرُ ....

والثاني أن تقصد به[1] زيادة مطلقة ، ويضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم[2] ولكن لمجرد التخصيص والتوضيح ، كما تضيف ما لا تفضيل فيه من جنس (قُرَيْش)[3] وشبهه . ولا يشترط أن يكون المفضل بعضًا لمن أضيف إليه لانتفاء المعنى المقتضى لذلك ، على ما تقدم ، فعلى ذلك يجوز أن تقول : يُوسُفُ أَحْسَنُ أُخْوَتِهِ ، إذ ليس الغرض بذلك ما تقدم[4] من قصد الزيادة على من أضيف إليه حتى يشترط أن يكون واحدًا[5] منهم ، بل الغرض توضيحه ، فإن اتفقت مشاركة فليست مقصودة .

قوله : « وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ الْأَفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ فَلاَبُدَّ مِنَ الْمُطَابَقَةِ فِيهِمَا ، وَالَّذِي بِـ (مَنْ) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لاَ غَيْرُ » .

وإنما التزم[6] الإفراد إذا جاءت (من) لأنه جاري مجرى التعجب ، ولذلك لم يبين إلا مما بني منه التعجب ، فجرى مجراه في وجوب الإفراد[7] . وإنما جاز في الأول – وهو المضاف باعتبار الزيادة على من أضيف إليه – لأنه أشبه الذي بـ (مِنْ) لذكر المفضل عليه معه ، فجرى مجراه في الإفراد .

وخالفه في مجيء الإضافة – التي هي من خواص الأسماء – فجرى مجرى الأسماء[8] . وإنما جاء المعرف // باللام والثاني من المضاف مطابقا لا غير ، لأن المعرف باللام بَعُدَ عن شبه ما أتى بـ (من) لقطعه عنه وعن لفظ موضعه يقوم مقامه ، ودخله اللام التي هي من خواص الأسماء ، فَبَعُدَ عن شبه الفعل وعن شبه ما أشبهه ، فجرى مجرى الأسماء في وجود المطابقة لمن هو له .

١٣٤

---

(١) سقط من ج : (ب) . (٢) في ب ، ط : (إليه) .

(٣) يعني في مثل قولنا : نبينا – ﷺ – أفضل قريش . قال الرضي : « ... أي : أفضل الناس من بين قريش » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢١٦ .

(٤) في هامش أ : ما بين قوله : (ما تقدم) السابقة وهذه .

(٥) سقط من أ : (واحدا) . (٦) في ب ، ج : (لزم) ، وفي ط : (ألزم) .

(٧) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٩١ – شرح العلوي ١ / ٥٦٧ ، ٥٧٣ .

(٨) قال في شرح الوافية : « إذا أضفته بالمعنى الأول فأنت بالخيار ، إن شئت طابقت كقولك : الزيدان أفضلا الناس ، والزيدون أفاضل الناس ، قال الله تعالى : (أكابر مجرميها) وقال : ﴿ لتجدنهم أحرص الناس ﴾ .... أ هـ . شرح الوافية ٢ / ٤٩٠ .

وَلاَ يَعْمَلَ فِي مُظْهَرٍ إلاَّ إذَا كَانَ صِفَةً لِشَيْءٍ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِمُسَبَّبٍ مُفْضَّلٍ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَنْفِيًا مِثْلُ : مَا رَأَيْتُ رِجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ، لأنَّهُ بِمَعْنَى (حَسُنَ) ، مَعَ أَنَّهُم لَوْ رَفَعُوا لَفَصَلُوا بَيْنَ (أَحْسَنَ) وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ (الكُحْلُ) ....

قوله : « وَلاَ يَعْمَلُ فِي مُظْهَرٍ إلاَّ إذَا كَانَ صِفَةً[1] لِشَيْءٍ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِمُسَبَّبٍ مُفَضَّلٍ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَنْفِيًا[2] .... » .

لا يعمل أفعل التفضيل في مظهر[3] إلا بهذه الشرائط المذكورة ، فلا تقول : مررت برجل أفضل منه أبوه – بخفض (أفضل) – ولك ترفعه على أن يكون خبرًا مقدمًا لـ (أبوه) ، فيرتفع[4] (الأب) بالابتداء لا بـ (أفضل)[5] .

وإنما لم يرفع الظاهر لنقصانه عما تقدم من حيث كان في أصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، وشبه الصفة إنما عمل ما تقدم عمل الفعل لأن له فعلاً ، هذا قول النحويين[6] وخير منه أن يقال : إنما عمل ما تقدم عمل الفعل لأن له فعلاً بمعناه ، وأما هذا فليس له فعل بمعناه في الزيادة ، فلم يعمل لذلك .

وإنما عمل عند حصول هذه الشرائط لكونه فيها بمعنى (حَسُنَ) ، لأن المعنى : ما رأيت رجلا حَسُنَ في عينه الكحل حسنه في عين زيد[7] .

ولتعذر الرفع على الابتداء لقصوره عن غيره ، ألا ترى أنك لو قلت : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه ، فرفعت (أحسن) ، لفصلت بين (أحسن) ومعموله – الذي هو (منه) – بالأجنبي[8] – الذي هو (الكحل) – لأن الكحل حينئذ مبتدأ ، ولا يجوز الفصل بين عامله ومعموله ، ولو قدمت (منه) لرجع الضمير إلى غير مذكور[9] .

---

(١) سقط من ب ، جـ : (صفة) .
(٢) هذه العبارة في هامش ب .
(٣) سقط من ب : (مظهر) .
(٤) في ط : (فيرفع) .
(٥) قال الرضي ٢ / ٢١٩ : « وحكي يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ، وبرجل خير منه عمه ، وليس ذلك بمشهور » أ هـ .
(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٢٣١ – المقتضب ٣ / ٢٤٨ – المفصل ص ٢٣٧ – فصول ابن معط ص ٢٢١ ، ٢٢٢ – شرح الكافية الشافية ٢/٤٣٥ ، ٤٣٦ – شرح ابن يعيش ٦/١٠٥ ، ١٠٦ .
(٧) قال الرضي على هذا التعليل : « ... قلت : هذه العلة التي أوردها تطرد في جميع أفعل التفضيل ، فيلزمه إذن جواز رفعه للظاهر مطردا ... » أ هـ . شرح الرضي ٢ / ٢٢١ .
(٨) عند الكسائي والفراء الفصل ها هنا ليس بأجنبي لأن المبتدأ عندهما معمول للخبر .
(٩) ينظر في هذه المسألة : سيبويه ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ – المقتضب ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلاً[١] أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنَ عَيْنِ زَيْدٍ ، وَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ (العَيْنِ) قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيْهَا الكُحْلُ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ[٢] :

مَرَرْتُ عَلَى وَدِي السِّبَاعِ وَلا أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ حِيْنَ يُظْلِمُ وَادِيا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا

قوله : « وَلَكَ أَنْ تَقُولَ : مَا رَإِيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ »[٣] .

يعني أن لك فيما بعد المرفوع عبارة أخصر من تلك ، والمعنى على ما كان عليه[٤] .

قوله[٥] : « وَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ العَيْنِ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيْهَا الكُحْلُ »[٦] .

يعني أن لك عبارة ثالثة وهي أن تقدم المفضل عليه في المعنى قبل (أفعل) فتستغني عما وقع[٧] بعد المرفوع .

وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت لأنها فرعها ، ولأن الفصل فيها مقدر أيضا على تقدير رفع (أحسن) .

وهذه المسألة الثالثة مثل ما أنشده سيبويه[٨] - رحمه الله -[٩] :

[٣٩] مَرَرْتُ عَلَى وَادِيَ السِّبَاعِ وَلا أَرَي ... كَوَادِي السِّبَاعِ حِيْنَ يُظْلِمُ وَدِيَا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا

---

(١) سقط من بعض نسخ المتن : (ما رأيت رجلا) ، وكذا في الرضي ٢ / ٢١٩ .
(٢) في بعض نسخ المتن : (مثل) .
(٣) في سيبويه ١ / ٢٣٢ : « ... وإن شئت قلت : ما رأيت أحد أحسن في عينه الكحل منه ، وما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه ، وما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة ، وإنما المعنى المعنى الأول » أ هـ . وينظر : المقتضب ٣ / ٢٤٨ - شرح الرضي ٢ / ٢٢٢ - شرح الوافية ٢ / ٤٩٥ .
(٤) سقط من ب ، ج : (عليه) .
(٥) في أ : (قال) .
(٦) سقط من أ : (الكحل) .
(٧) (وقع) زيادة من ب .
(٨) ينظر سيبويه ١ / ١٢٣ .
(٩) سقط من ج : (رحمه الله) .
٣٩= بيتان من الطويل ، نسبهما سيبويه ١ / ٢٣٣ لسحيم بن وثيل الرياحي ، شاعر مخضرم ، عده =

....

لأنه قد تقدم[1] ذكر المفضل عليه قبل (أفعل) ، فكان مثل قولك[2] : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل ، فكذلك قوله : وَلاَ أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ[3] ، فـ (أَقَلَّ) صفة لمفعول (أَرَى) ، و (رَكْبٌ) فاعل مرتفع بـ (أَقَلَّ) ارتفاع (الكُحْلِ) بـ (أَحْسَنَ) .

ولو عبرت // بالعبارة الأولى لقلت : وَلاَ أَرَى وَادِيًا أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتْوهُ كَوَادِي[4] السِّبَاعِ . ١٣٥

ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت : وَلاَ أَرَى وَادِيًا أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ مِنْ وَادِي السِّبَاعِ .

* * *

= ابن سلام من شعراء الطبقة الثانية في الإسلام . الشعر والشعراء ٢ / ٥٣٨ – والبيت في سيبويه ١ / ٢٣٣ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٤٩٦ – شرح الرضي ٢ / ٢١٩ – الأزهار الصافية ١ / ٥٨٤ – الهادية للأردبيلي ص ٢٥٣ – الفوائد الضيائية ٢ / ٦١٠ – عمدة الحافظ لابن مالك ٢ / ٧٧٤ ، ٧٧٥ – لباب الإعراب ص ٦٢٧ – شواهد العيني ٤ / ٤٨ – خزانة الأدب ٣ /٥٢١ . (وادي السباع) : موضع بطريق البصرة ، وهو الذي قتل فيه الزبير بن العوام رضي الله عنه . معجم البلدان ٥ / ٣٤٣ . ومعجم ما استعجم ٣ / ٧١٥ .

والشاهد فيه قوله : (أقل به ركب) وحذفه تمام الكلام اختصارا لعلم السامع ، والتقدير : أقل به ركب أتوه منهم بوادي السباع ، فجرى في الحذف مجرى قولهم : الله أكبر ، ومعناه : أكبر من كل شيء . الأعلم على سيبويه ١ / ٢٣٣ وهو قول سيبويه .

(١) في ب : (لأنه تقدم) ، وفي جـ : (لأنه قدم) .

(٢) في جـ : (قولهم) .

(٣) زاد في جـ : (أتوه) .

(٤) في جـ ، ط : (بوادي) .

الفِـعْـــــلُ

الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنٍ بِأَحْدِ الْأَزْمِنَةِ . وَمِنْ خَوَاصِّهِ : دُخُولُ (قَدْ) وَالسِّينِ وَسَوْفَ ، وَالجَوازِمِ وَلُحوقُ تَاءِ التَّأْنِيْثِ سَاكِنَةً ، وَنحْوُ تَاءِ (فَعَلْتُ) .

قوله[1] : « الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنٍ بِأَحْدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ »[2] .

فقوله : ما دل على معنى ، يدخل فيه الكلم الثلاث .

وقوله : في نفسه ، يخرج عنه الحرف .

وقوله : مقترن بأحد الأزمنة[3] الثلاثة[4] ، يخرج عنه الاسم ، فإنه غير مقترن[5] . ونعني بالأزمنة : الأزمنة الثلاثة ، على ما تقدم[6] .

وكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده كباب (الغَبُوقِ)[7] وباب اسم الفاعل[8] فهو وارد ها هنا على حد الفعل باعتبار عكسه . وكل ما ورد على حد[9] الاسم باعتبار عكسه كالمضارع[10] والأفعال غير المتصرفة كـ (عَسَى)[11] وشبهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار طرده .

والجواب فيه كالجواب فيما تقدم ، وقد تقدم ذلك كله[12] في حد الاسم[13] .

قوله : « وَمِنْ خَوَاصِّهِ دُخُولُ (قَدْ) وَالسِّينِ وَسَوْفَ وَالْجَوَازِمِ ... إلى آخره » . وقد تقدم معنى (الخاصَّة)[14] .

---

(١) سقط من جـ : (قوله) .
(٢) سقط من ب : (الثلاثة) .
(٣) سقط من أ : (الأزمنة) .
(٤) سقط من ب ، جـ : (الثلاثة) .
(٥) ولذلك حده في أول هذا الشرح بقوله : « الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » أ هـ . ينظر ص ٢٢١ .
(٦) ينظر ص ٢١٦ .
(٧) ينظر ص ٢٢ ، ٢٣ .
(٨) ينظر ص ٢٥ ، ٢٦ .
(٩) سقط من جـ : (حد) .
(١٠) ينظر ص ٢٣ .
(١١) ينظر ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .
(١٢) (كله) في هامش جـ .
(١٣) ينظر من ص ٢٢ - ٢٩ .
(١٤) لم يتقدم ذكر معنى (الخاصة) في هذا الشرح ، وإنما ذكره المصنف في كل من شرحي المفصل والوافية ، قال في شرح المفصل ٢٠/٢ : « الفرق بين الحد والخاصة أن الحد لابد أن يكون في جميع آحاد المحدود ، والخاصة هي التي تكون في بعض آحاده خاصة » أ هـ . وقال في شرح الوافية ١٣/١ : « ... ونعني بالخصيصة : الأمر الذي إذا وجد دل على الوجود ، وإذا فقد لا يدل على الانتفاء ، فيطرد باعتبار المعرف ولا ينعكس ولذلك لو جعل حدا كان أخص من المحدود » أ هـ . وينظر : شرح الرضي ١٢/١ ، ١٣ - حاشية الجرجاني ١٢/١ - التعريفات للجرجاني ص ١٠٠ .

....

وإنما اختص (قد) بالفعل لما فيها من تقريب الماضي من الحال ، وذلك معنى يختص بالفعل .

واختص بالسين وسوف لأنهما موضوعان لتقرير الاستقبال[1] .

واختصاص الجوازم واضح لأنه لا جزم في الأسماء[2] .

واختصاص لحقوق نحو[3] تاء (فعَلْتُ) – ونعني به : الضمائر المرفوعة البارزة لأن الأسماء لا مرفوع بارز[4] فيها .

وإنما لم تبرز لأنه كان يؤدي إلى اجتماع ألفي التثنية وواوي الجمع ، ألا ترى أن قولك (ضاربان) الألف فيه ألف التثنية وليس بضمير بدليل انقلابها ياء ، فلو أضمر فيها تثنية لاجتمعت ألف التثنية – التي هي الإعراب – وألف التثنية – التي هي ضمير – ، وكذلك الكلام في واو الجمع[5] .

واختصاص تاء التأنيث الساكنة لأن وضعها ساكنة لتكون فرقًا بين تاء الأسماء وتاء الأفعال ، فوجب اختصاصها[6] .

* * *

---

(١) ينظر : شرح الوافية ٢ / ٤٩٨ – شرح الرضي ٢ / ٢٢٣ – شرح العلوي ٢ / ٥٩٧ قال الرضي : « وأما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ، ومعناه : تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال ... وسوف أكثر تنفيسا من السين » أ هـ . وينظر : سيبويه ٢ / ٣٠ . والمقتضب ٢ / ٥ – المفصل ص ٢٤٣ .

(٢) في سيبويه ١ / ٣ : « ... وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة » أ هـ .

(٣) سقط من أ ، ب : (نحو) .

(٤) في ج : (لا بارز مرفوع) ، وفي ب : (لا بارزا) .

(٥) نقل الرضي معنى هذا في شرحه ٢ / ٢٢٤ .

(٦) قال الرضي : « ... وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل » ا هـ . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٤٩٨ – شرح ابن يعيش ٧ / ٣ – شرح الجامي ٢ / ٦١٦ .

المَـــاضِي

المَاضِي : مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِّكِ وَالْوَاوِ ....

قوله[1] : « المَاضِي مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ » .

فقوله : ما دل على زمان[2] ، يدخل فيه الأفعال كلها .

وقوله : قبل زمانك[3] ، يخرج عنه الحال والاستقبال .

قوله : « مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِّكَ وَالْوَاوِ »[4] .

وإنما بني على حركة[5] لأنه مشبه بالمضارع[6] من حيث قيامه مقام الاسم في قولك : زيد ضرب ، في موضع (ضارب) ، فلما أشبه المعرب بني على حركة تنبيها بذلك على الشبه . وخص بالفتح لأنه[7] أخف الحركات . فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك نحو[8] : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتِ[9] ، سكن آخره كراهة[10] اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة[11] .

وقوله : المرفوع ، احتراز من الضمير[12] المنصوب كقولك : ضربني زيد ، فإنه لا يسكن وقوله : المتحرك ، احتراز من الضمير المرفوع الساكن في مثل قولك : الزيدان ضربا ، فإنه ضمير مرفوع ولكنه غير متحرك ، فلذلك // لم يسكن آخر الفعل . وإذا اتصل بهذا الفعل ضمير جماعة مذكرين عقلاء كان بالواو ، وكان ما قبلها مضموما . وإنما ضم لأنهم قصدوا مجانسة حرف العلة لحركة ما قبله لما ثبت من[13] مراعاتها في قولك : ضَرَبَنِي ، وَضَرَبَا ، فقصدوا أن تكون كأختيها[14] .   ١٣٦

* * *

---

(١) (قوله) في هامش ب .   (٢) سقط من ب ما بين قوله : (قبل زمانك) السابقة وهذه .

(٣) قال العلوي في شرحه ٦٠٢/٢ : « ... ولابد من تقييده بأن تقول : (بأصل وضعه) ليخرج عنه قولنا : لم يضرب ، فإنه مضارع دال على زمان قبل زمانك ، وقولنا : إن ضربت ضربت ، فإنه ماض في اللفظ دون المعنى ، وليس دالا على زمان قبل زمانك ، ولابد من هذا القيد وإلا انتقض بهذه الصورة . ولم يذكره الشيخ اتكالا منه على وضوحه ، وكان الأخلق به أن يذكره » أ هـ . وينظر شرح الرضي ٢ / ٢٢٥ .   (٤) زاد في ط : (للجماعة) .   (٥) في ط : (على الحركة) .

(٦) في ب ، جـ : (للمضارع) .   (٧) في جـ : (لأنها) .   (٨) في جـ ، ط : (كقولك) .

(٩) في ب ، ط : (ضربت وضربت وضربنا) .   (١٠) في ب : (كراهية) .

(١١) ينظر : شرح الوافية ٥٠٠/٢ .   (١٢) في ب ، ط : (ضمير) .

(١٣) سقط من ب ، جـ ، ط : (من) .   (١٤) يعني : الياء والألف فى المثالين السابقين .

المُضَـــارِعُ

المُضَارِعُ : مَا أَشْبَهَ الِإسْمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ (نَأَيْتُ) لِوُقُوعِهِ مُشْتَرِكًا . وَتَخْصِيصُه بِالسِّينِ أَوْ سَوْف..

قوله[١] : « المُضَارِعُ مَا أَشْبَهَ الاسم بِأَحَدِ حُرُوفِ (نَأَيْتُ) »[٢] .

فقوله : ما أشبه الاسم ، يدخل فيه[٣] الماضي لأنهم يقولون : زيد ضرب ، كما يقولون : زيد ضارب . وقوله : بأحد حروف (نأيت) ، يخرج الماضي لأه لم يشبه الاسم بذلك ، وإنما هي خصائص المضارع .

قوله : « لِوُقُوعِهِ مُشْتَرِكًا ، وَتَخْصِيصُه بِالسِّينِ أَوْ سَوْفَ »[٣] .

تبيين للجهة التي بها أشبه الاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت : (يضرب) صلح[٤] للحال والاستقبال[٥] ، فإذا أدخلت[٦] عليه (السين) أو (سوف) قلت : سيضرب أو : سوف يضرب فتخصص بعد أن كان شائعا ، كما أنك إذا قلت : (رجل) فإنه صالح لذات (زيد) و (عمرو) ، فإذا قلت : الرجل – وأدخلت اللام عليه – خصصته بالمعهود منهما بعد أن كان شائعا . فقد أشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص .

ولهذا المعنى من الشبه أعطى المضارع[٧] الإعرابَ ، وإلا فالإعراب فيه ليس لمعانٍ تعتور عليه كما في الأسماء فيكون أصلا[٨] .

وإنما إعرابه لشبه لفظي على سبيل الاستحسان في الأصل ، بخلاف إعراب الأسماء ألا ترى أن صيغ الأفعال تدخل[٩] لتدل على المعاني المعتورة عليها[١٠] بخلاف الأسماء فإن صيغها واحدة مع اختلاف معانيها .

---

(١) في ط : (قال) .

(٢) في سيبويه ٣/١ : « ... وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع ، الهمزة والتاء والياء والنون » أ هـ .

(٣) سقط من أ : (فيه) . (٣) سقط من جـ : (أو سوف) . (٤) في جـ : (يصلح) .

(٥) مذهب المصنف أن المضارع حقيقة في الحال والاستقبال . وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال . قال الرضي ٢ / ٢٢٦ : « ... وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة .. وقيل : هوحقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال ... » أ هـ .

(٦) في ط : (دخلت) . (٧) سقط من جـ ، ط : (المضارع) .

(٨) ينظر : شرح ابن يعيش ٦/٧ – شرح الرضي ٢ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٩) في هامش جـ : (تختلف) . (١٠) في جـ ، ط : (عليه) .

فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ المُفْرَدِ ، وَالنُّونُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ وَلِلْمُؤَنَّثُ وَالْمُؤَنَّثَيْنِ غَيْبَةً وَالْيَاءِ لِلْغَائِبِ غَيْرِهِمَا ....

قوله : « فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ المُفْرَدِ »[1] .

تبيين لمعاني حروف المضارع وإعلام بأنها[2] لا تكون كذلك إلا باعتبار معانيها ، لأن صور بعضها قد تكون في غير المضارع ، ألا ترى أنك إذا قلت : (أكرمت) فإن أوله همزة ولكنها ليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب ، ولذلك لا يكون[3] الفعل بها مضارعا .

قوله : « وَالنُّونُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ » .

فيدخل في ذلك الواحد المعظم[4] ، لأنه إنما يتكلم عنه وعن غيره غالبا[5] .

قوله : « وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ وَلِلْمُؤَنَّثِ وَالْمُؤَنَّثَيْنِ[6] غَيْبَةً » .

وهذا أولى من قولهم : (التاء للمخاطب والمؤنث الغائب)[7] ، لأنهم إن إرادوا بالمؤنث : المؤنث[8] مطلقا ، فهو باطل بقولهم : النساء يضربن ، فإن هذا[9] مؤنث من غير تاء ، وإن أرادوا بالمؤنث : المفرد[10] ، فهو باطل بقولهم : المرأتان تفعلان[11] فإنه بالتاء وليس لمفرد .

فثبت أن قولنا : (والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة) هو الوجه .

وقوله : للمخاطب ، يعني : مطلقا على اختلاف أحواله .

قوله : « وَالْيَاءُ // لِلْغَائِبِ غَيْرِهِمَا » . ١٣٧

هذا أيضا أولى من قولهم : (الياء للغائب)[12] ، لأنهم إن إرادو بالغائب : الغائب

---

(١) في ب ، ج : (مفردا) . (٢) في أ ، ط : (أنها) .

(٣) (لا يكون) في هامش ج . (٤) (المعظم) في هامش أ .

(٥) قال ابن السراج : « ... وإن كان الفعل للمتكلم ولآخر معه أو جماعة قلت : نحن نفعل ، والمذكر والمؤنث في ذا أيضا سواء لأنه يبين أيضا بالخطاب » أ هـ . أصول النحو ١/ ٥٠ . وينظر سيبويه ١/ ٣ – المقتضب ٢/ ١ ، ٤/ ٨٠ .

(٦) في ب ، ط : (والمؤنثتين) .

(٧) هذا قول جمهور النحويين ينظر : سيبويه ١/ ٣ – المقتضب ٢ / ١ ، ٤/ ٨٠ – أصول ابن السراج ١ / ٥٠ إيضاح الفارسي ص ١٣ – اللمع لابن جني ص ٩٢ – المفصل ص ٢٤٤ – المرتجل لابن الخشاب ص ٢١ . (٨) سقط من ب : (المؤنث) . (٩) في أ : (هذه) . (١٠) في ج ، ط : (المفردة) .

(١١) في ب ، ج ، ط : (تضربان) . (١٢) ينظر المصادر السابقة في هامش (٧).

مطلقا ، فهو منقوض بالمؤنثة والمؤنثتين ، وإن أرادوا بالغائب : الغائب المفرد ، فهو منقوض[1] بقولك : الرجلان يضربان[2] ، والرجال يضربون ، والنساء يضربن ، فإنه بالياء وليس بمفرد .

فثبت أن قولنا : (الياء للغائب غيرهما) أولى من ذلك .

قوله : « وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومٌ فِي الرُّبَاعِيِّ ، مَفْتُوحٌ فِيما سِوَاهُ » .

تبيين لحركة حرف المضارعة ، وأصله الفتح لأنه[3] أخف الحركات ، ولأن منها الياء فتكره الكسرة عليها[4] .

وإنما ضم الرباعي خوف التباسه بالثلاثي ، ألا ترى أنك إذا قلت في مضارع (أَضْرَبَ) : يَضْرِبُ - بالفتح - وفي مضارع (ضَرَبَ) كذلك ، لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي ؟ .

وخص مضارع[5] الرباعي بالضم إما لأن الثلاثي[6] هو الأصل والرباعي فرع ، فجعل الأصل للأصل والفرع للفرع . وإما لأن الرباعي أقل ، فجعل الضم للأقل لأنه أثقل ، وترك الفتح للأكثر لأنه أخف ، لئلا يكثر الثقل لو أعطوا الكثير الضم .

ولا يرد على ما ذكرناه إلا قولهم : (أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ) و (أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ) ، فجاء حرف المضارع مضموما مع أن الفعل أكثر من أربعة !!

والجواب : أنه في الحقيقة رباعي ، وأن أصل (أَهْرَاقَ) هو : أَرَاقَ ، و (أَسْطَاعَ) هو : أَطَاعَ ، فزيدت الهاء والسين على غير قياس[7] ، فبقي الفعل على أصله ، ألا ترى أن هذه الزنة ليست من أبنية الفعل مع أن المعنى على الرباعي ، فلذلك لم يعتد بها .

---

(١) في هامش ج ما بين قوله : (منقوض) السابقة وهذه . (٢) هذا المثال في هامش ج .

(٣) في ج ، ط : (لأنها) . (٤) كسر حرف المضارعة إلا الياء لغة غير الحجازيين إذا كان الماضي مكسور العين . ويكسرون الياء أيضا إذا كان بعدها ياء أخرى . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٢٨ شرح العلوي ٢ / ٦١٦ . (٥) سقط من ب : (مضارع) ، وفي ج : (المضارع) .

(٦) في هامش أ ما بين قوله : (خوف التباسه بالثلاثي) وهذه العبارة .

(٧) هذا على قول من أثبت الهمزة فيهما ، فالهاء والسين فيهما عوض من حركة العين ، قال سيبويه ٣٣٣/١ : « وأما الذين قالوا : (أهرقت) فإنما جعلوها عوضا من حذفهم العين وإسكانهم إياها ... وجعلوا الهاء العوض لأن الهاء تزاد . ونظير هذا قولهم (أسطاع يسطيع جعلوا العوض السين لأنه فعل ، فلما كانت السين تزاد =

وَلاَ يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ نُونُ تَأْكِيدٍ وَلاَ نُونُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ . وَإِعْرَابُهُ : رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَزْمٌ ، فَالصَّحِيحُ الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٌ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالْمُخَاطَبُ الْمُؤَنَّثُ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ – لَفْظاً – وَالسُّكُونِ مِثْلُ : يَضْرِبُ ...

قوله: «وَلاَ يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ[1] إِذَا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ نُونُ تَأْكِيدٍ وَلاَ نُونُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ»[2].

إنما لم يعرب إذا اتصل به نون التأكيد[3] لأنه لو أعرب على ما قبل النون لالتبس من هوله ، ولو أعرب على النون لكان إعرابا على ما أشبه التنوين ، فكان ذلك مانعاً من[4] إعرابه ، وإنما لم يعرب إذا اتصل به نون جماعة[5] المؤنث لأنه لو أعرب بالحركات لكان على خلاف قياسه ، ولو أعرب بالنون لأدى إلى الجمع بين ضميرين أو نونين مع مخالفة أخواته ، فبني لذلك[6] .

قوله : « وَإِعْرَابُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَزْمٌ » .

ولا يدخله[7] جر لامتناع معاني عوامل الجر فيه[8] ، فجعل الجزم عوضاً منه[9] .

قوله : » فَالصَّحِيحُ الْمُجَرَّدُ عَنَ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٌ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالْمُخَاطَبُ الْمُؤَنَّثُ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ – لَفْظاً – وَالسُّكُونِ مِثْلُ : يَضْرِبُ » .

تبيين لتفصيل أنواع الأفعال باعتبار الإعراب ، لأن لفظه مختلف في أنواعها كما اختلف في أنواع الأسماء ، فنحا نحو تبيينه في الأسماء ، وبين اللفظي والتقديري في كل واحد منهما لسهولة أمره .

= في الفعل زيدت في العوض لأن من حروفها الزوائد التي تزاد في الفعل » أ هـ . وقد رد المبرد هذا القول وقال : إنما يعوض من الشيء إذا كان معدوما ، والفتحة ها هنا موجودة وإنما نقلت من العين إلى الفاء ، ولا معنى للتعويض عن شيء موجود ، بل يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه ، وهو ممتنع ، ينظر : شرح ابن يعيش ١٠/٥ ، ٦ – شرح الشافية للرضي ٢ /٣٨٠ ، ٣٨٤ – شرح الرضي ٢ / ٢٨٨ دراسات صرفية للدكتور إبراهيم البسيوني ص ١٠ (ط الأولى) .

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيين فيرون أن الأمر أيضا معرب مجزوم . وسيذكر القول فيه ص ٨٨٩ وينظر : الإنصاف مسألة (٧٢) ٢/ ٥٢٤ .

(٢) في ب : (مؤنث) .

(٣) في جـ ، ط : (تأكيد) .

(٤) في ب ، جـ : (مانعا منع من) .

(٥) في جـ : (جمع) .

(٦) هذا قول جمهور النحويين ، وفيه أقوال أخرى ذكرها الرضي تفصيلا في شرحه ٢ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٧) في ط : (ولا يدخل فيه) .

(٨) سقط من أ : (فيه) .

(٩) في سيبويه ٣/١ : « وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في في المضارع إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في الأفعال » أ هـ . وينظر : أصول ابن السراج ٤٩/١ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٠٣ ، ٥٠٦ .

فكل فعل صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع فرفعه بالضمة ، ونصبه // ١٣٨ بالفتحة ، وجزمه بالسكون نحو قولك[1] : هو يضربُ ، ولن يضربَ ، ولم يضربْ .

ولا يكون هذا الضمير البارز المرفوع في مضارع[2] إلا للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث وإنما ذكر تبيينا لحاله .

قوله[3] : « وَالمُتَّصِلُ بِهِ ذَٰلِكَ .... » .

يعني : المتصل به بارز ضمير المرفوع على اختلاف أنواعه ، يرتفع بالنون ، وينتصب وينجزم بحذفها نحو قولك[4] : هما يَضْرِبَانِ، وهم يَضْرِبُونَ ، وأنت تَضْرِبِينَ[5] . وَلَنْ يَضْرِبَا ، وَلَنْ يَضْرِبُوا ، وَلَنْ تَضْرِبِي . وكذلك الجزم[6] .

وإنما أعرب هذا بالنون لأنه وافق صورة التنثية والجمع فى الأسماء ، ألا ترى أن قولك : يضربان ، ويضربون ، مثل قولك[7] : ضاربان ، وضاربون .

وأما (تضربين) فلشبهه بـ (يضربان) و (يضربون)[8] فأجرى مُجْرَاه .

---

(١) في ب ، حـ ، ط : (كقولك) .
(٢) في جـ : (المضارع) .
(٣) سقط من جـ : (قولك) .
(٤) في جـ ، ط : (كقولك) .
(٥) في ب ، جـ : (هما يضربون ويضربون وتضربين) .
(٦) قال ابن هشام (شرح اللمحة البدرية ١ / ٢٨٦ ، ٢٨٧) : .... هذا تقرير الجمهور وذهب الأخفش وابن درستويه إلى أن الإعراب مقدر قبل هذه الحروف لأنه آخر الفعل ، وإنما حق الإعراب أن يكون في الآخر ، وزعموا أن النون ليست بإعراب ، ولكنها دليل على ذلك الإعرب المقدر . وذهب السهيلي إلى أن الإعراب كما زعما ، ولكنه لم يجعل النون دليلا عليه بل قال : إنما يثبت رفعا لشبه (يقومان) و (تقومين) بـ (قائمان) و (قائمون) و (قائمين) ، ولما دخل الجازم والنصب قامت المشاكلة فزالت النون . وذهب الفارسي إلى أنها معربة ولا إعراب فيها » أ هـ . وينظر : معاني الأخفش ٥٥ / ب . منهج الأخفش ص ٣٤٧ – إيضاح الفارسي ص ٢٤ – نتائج الفكر للسهيلي ١ / ٦٨ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٥ – الارتشاف ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
(٧) (قولك) زيادة من جـ ، ط .
(٨) سقط من جـ : (فأشبه يضربان ويضربون) .

وَالْمُعْتَلُ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا ، وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا ، وَالْحَذْفِ . وَالْمُعْتَلُ بِالْأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ تَقْدِيرًا ، وَالْحَذْفِ ....

قوله[1] : « وَالْمُعْتَلُ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا ، وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا ، وَالْحَذْفِ » .

لأنه استثقلت فيه الضمة على الواو والياء لفظًا – كما ذكر[2] في باب (قاضٍ) في الأسماء[3] – ولم تستثقل الفتحة فجاءت لفظا[4] .

وإنما كان الحذف في الجزم لأنهم لما ثبت في كلامهم أن يجعلوا الجزم[5] في غير هذا المحل حُذِفَ ما هو آخر المرفوع في مثل قولك : يضربان ، ومثل قولك : يضرب في حذف الضمة ، ولما لم يكن آخر هذا إلا حرف علة ساكنا جعل[6] جزمه بحذفه[7] .

قوله : « وَالْمُعْتَلُ بِالْأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ تَقْدِيرًا » .

على ما ذكرنا[8] في باب (عَصَا)[9] .

قوله : « وَالْحَذْفِ » . في الجزم على ما ذكرناه في المعتل بالواو والياء .

---

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) .
(٢) في ج : (ذكرنا) .

(٣) إشارة منه إلى قوله في ص ٢٥٦ : « لأن باب (قاض) – وهو كل ما كان آخره ياء قبلها كسرة – لو أعرب بالضمة في الرفع لفظا أو الكسرة في الخفض لقيل : جاءني قاضي ، ومررت بقاضي ، وذلك مستثقل مدرك بالضرورة ... » أ هـ . .

(٤) قال الفارسي : « وإذا كان آخر الفعل واوا أو ياء أو ألفا نحو : يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، فإن هذه الحروف كلها تثبت ساكنة في الرفع ، وتحذف كلها في الجزم أ هـ . الإيضاح ص ٢٥ ، وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

(٥) سقط من ط : (الجزم) .
(٦) في ب ، ج : (جعلوا) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٣٠ .
(٨) في ط : (ذكره) .

(٩) إشارة منه إلى قوله في ص ٢٥٤ : « فباب (عصا) قياسه أن يعرب بالحركات لأنه اسم مفرد ، ولكنه لما كان آخره ألف تعذر قبوله الحركات ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، فوجب إعرابه تقديرا في جميع وجوهه » أ هـ .
وينظر : ما أثبته في الهامش رقم (٣) ص ٢٥٤ .

رَفْــعُ المُضَــارِعِ

وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ مِثْلُ : يَقُومُ زَيْدٌ .

قوله[1] : « وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ مِثْلُ : يَقُومُ زَيْدٌ »[2] .

هذا أقرب على المتعلم من قولهم : (ويرتفع إذا وقع موقع الاسم)[3] ، لأنه ترد عليه اعتراضات مشكلة وتحتاج إلى الجواب عنها مثل[4] : كان زيد يقوم ، وأوشك يجيء[5] وأشباههما . وإذا عُرِّفَ بتجرده صح[6] ولم يرد عليه إشكال[7] .

---

(١) سقط من ج : (قوله) .

(٢) هذا قول الفراء وحذاق الكوفيين ، وبه قال المصنف وابن معط وتبعهما ابن مالك وكثير من شراح ألفيته .
وقال ابن مالك : « وأما تجرده من الجازم والناصب وهوقول حذاق الكوفيين وبه أقول لسلامته من النقض ، بخلاف الأول » أ هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٠ . وينظر : فصول ابن معط ص ١٧١ - التسهيل ص ٢٢٨ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٢ شرح ابن عقيل ٢ / ٣٤١ - التوضيح لابن هشام ٤ / ١٤١ - الإنصاف مسألة (٧٤) ٢ / ٥٥٠ « وقد صرح المصنف بنسبة هذا القول إلى الكوفيين ، والذي بعده إلى البصريين . شرح الوافية ٢ / ٥١٠ .

(٣) هذا قول جمهور البصريين ، قال سيبويه ١ / ٤٠٩ : « اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها » أ هـ .
وينظر : المقتضب ٢ / ١ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥١ - إيضاح الفارسي ص ٣٠٨ - اللمع لابن جني ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ - الإنصاف مسألة (٧٤) ٢ / ٥٥٠ .
وممن قال بهذا من المتأخرين الزمخشري (الفصل ص ٢٤٥) وابن الخشاب (المرتجل ص ١١٥) وابن عصفور (المقرب ١ / ٢٦٠) .
وممن جمع بين القول بالعلتين أبو القاسم الحريري حيث قال في شرح ملحة الإعراب (ص ٦٧) : « اعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه عن عوامل النصب وعوامل الجزم وحلوله محل الاسم » أ هـ .
ونسب إلى الكسائي قول رابع وهو أن عامل الرفع فيه هو حروف المضارعة .
ونسب إلى ثعلب قول خامس وهو أن عامل الرفع فيه هو مضارعته للاسم .
وينظر : الإنصاف مسألة (٧٤) ٢ / ٥٥٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٢ - شرح الرضي ٢ / ٢٣١ - شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٢ - شرح الأشموني ٣ / ٢٧٧ - التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٤) في ج ، ط : (مثل قولهم) .

(٥) ينظر في الإجابة عنهما : سيبويه ١ / ٤١٠ - المفصل ص ٢٤٥ - المقرب ١ / ٢٦٠ .

(٦) في ط : (وضح) .　　(٧) في ط : (الإشكال) .

نَصْــبُ المُضَــارِعِ

وَيَنْتَصِبُ بـ (أَنْ) وَ (لَنْ) وَ (إِذَنْ) وَ (كَيْ) ، وَبِـ (أَنْ) مُقَدَّرَةً بَعْدَ (حَتَّى) وَلاَمِ (كَيْ) وَلاَمِ الجُحُودِ وَالفَاءِ وَالوَاوِ وَأَوْ .

فَـ (أَنْ) مِثْلُ : أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَّي . وَ ﴿ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[1] .

وَ (أَنِ)[2] الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ العِلْمِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ ، وَأَنْ لاَ يَقُومُ ، وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فِيْهَا الْوَجْهَانِ ....

قوله : « وَيَنْتَصِبُ بِـ (أَنْ) وَ (لَنْ) ..... إلى آخره » .

ذكر النواصب جملة ثم أخذ يفصلها ، فلنتكلم في التفصيل .

فـ (أَنْ) تنصب متحتمًا بشرط أن لا يقع قبلها فعل[3] عِلْمٍ ولا ظَنٍّ . وتنصب جوازًا إذا وقع ما قبلها فعل ظَنٍّ . وهي فيما عدا ذلك غير ناصبة ، بل مخففة من الثقيلة[4] .

فمثال الأول قوله تعالى : « يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا »[5] . ومثال الثاني[6] : ظننت أن يقومَ ، وأن سيقومُ . ومثال الثالث : علمت أن سيقومُ ، وأن لا يقومُ . قال الله تعالى : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾[7] لأنها بعد فعل العلم . وقال تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[8] بالرفع والنصب . وسيأتي بيان تحقيق المخففة من الثقيلة وشرائطها في مواضعها[9] .

---

(١) من الآية ١٨٤ / البقرة .   (٢) في بعض نسخ المتن : (والتي) وكذا في الرضي .

(٣) سقط من ب : (فعل).   (٤) ينظر : معاني الحروف للرماني ص ٧٢ ، ٧٣ – المغني ١ / ٢٧ – ٣١ – الأزهية ص ٥٤ – الرصف ص ١١٢ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥١١ ، ٥١٢ – شرح الكافية الشافية ٢/٦١١ ، ٦١٣.   (٥) من الآية ٣٧ / المائدة .

(٦) زاد في ب : (قولك) .   (٧) من الآية ٨٩ / طه (عليه السلام) . قال المبرد : (فأما قول الله عز وجل : ﴿ أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا ﴾ فإن الوجه فيه الرفع ، والمعنى : أنه لا يرجع إليهم قولا ، لأنه علم واقع » أ هـ . المقتضب ٣ / ٨ ، وينظر : سيبويه ١ / ٤٤٠ ، ٤٨١ ، والمقتضب أيضا ٢ / ٣١ – التبيان ٢ / ٩٠١ . وقال أبو حيان : « وقرأ أبو حيوة : (أن لا يرجع) بنصب العين ، قال ابن خالويه ... جعلوها (أن) الناصبة للمضارع ، وتكون الرؤية من الإبصار » أ هـ . البحر المحيط ٦ / ٢٦٩ .

(٨) من الآية ٧١ / المائدة . قرأ بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف – وقرأ الباقون بالنصب . ينظر : الإتحاف ص ٢٠٢ – النشر ٢ / ٢٤٦ – الكشاف ١ / ٦٣٣ – المقتضب ٢ / ٣١ – سيبويه ١ / ٤٨١ – الحجة لابن خالويه ص ١٣٣ ، ١٣٤ – البيان ١ / ٣٠١ .   (٩) ينظر ص ٩٧٣ من قسم الحروف .

وَ (لَنْ) مِثْلُ : لَنْ أَبْرَحَ ، وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ .
وَ (إِذَنْ) إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مِثْلُ : إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ ....

و (لَنْ) تنصب مطلقا ، ومعناها نفي[1] المستقبل[2] مثل (لا) في المعنى إلا أنها آكد منها ، تقول : لا أبرح ، فإذا أكدت قلت : لن أبرحَ[3] .

وَ (إِذَنْ) // تنصب بشرطين ، أحدهما : أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها . والثاني : أن يكون الفعل مستقبلا[4] . ١٣٩

ومعناها الجواب والجزاء[5] ، تقول لمن قال (أنا آتيك) : إذن أحسنَ إليك ، فقولك إذن أحسنَ إليك ، جواب لقوله : أنا آتيك ، وجزاء له علي إتيانه[6] .

فإن فقد من هذين الشرطين[7] أحدهما[8] بطل النصب مثل[9] : أنا إذن أحسنُ إليك ، فقد انتقض – ها هنا – أحد الشرطين – وهو انتفاء الاعتماد – لأنه قد اعتمد ما بعد (إِذَنْ) على ما قبلها .

ومثال فقدان الشرط الآخر قولك لمن يحدثك (إذن أظنُّك كاذبا)[10] ، لا تنصب لفقدان أحد الشرطين – وهو الاستقبال – لأن (أظنك) في معنى الحال[11] .

---

(١) في ب : (في نفي) .   (٢) هذا معنى قول النحويين : لن لنفي سيفعل . قال سيبويه ١ / ٦٨ : « ... ولن أضرب نفي لقوله : سأضرب كما أن : لا تضرب نفي لقوله : أضرب ، ولم أضرب ، نفي لضربت » أ هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٤٦٠ – المقتضب ٢ / ٦ .

(٣) هذا معنى قول الزمخشري : « فإن قلت : ما حقيقة لن في باب النفي ؟ قلت : لا ولن أختان في نفي المستقبل إلا أن في (لن) توكيدا وتشديدا ، تقول لصاحبك : لا أقيم غدا ، فإن أنكر عليك قلت : لن أقيم غدا ، كما تفعل في : أنا مقيم ، وإني مقيم » أ هـ . الكشاف ١ / ٢٤٨ .

(٤) أغفل المصنف شرطا ثالثا وهو أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير القسم . ينظر : سيبويه ١ / ٤١١ ، ٤١٢ – المقتضب ٢ / ١١ – شرح الرضي ٢ / ٢٣٧ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٨ – الألفية بشرح المرادي ٤ / ١٨٧ – ١٨٩ – شرح ابن عقيل ٢ / ٣٤٤ – التوضيح ٤ / ١٦٨ .

(٥) في سيبويه ٢ / ٣١٢ : « وأما إذن فجواب وجزاء » أ هـ .

(٦) سقط من ج : (وجزاء له على إتيانه).   (٧) سقط من ج : (الشرطين) .

(٨) في ط : (شرط) بدل (أحدهما).   (٩) في ب : (نحو) ، وفي ج ، ط : (كقولك) .

(١٠) في ب : (صادقا) .   (١١) ينظر في هذين الشرطين : سيبويه ٤١١/١ ، ٤١٢ .المقتضب ٢ / ١٠ ، ١١ – الإيضاح للفارسي ص ٣١١ – معاني الرماني ص١١٦ – المغني ١٢/١ ، ٢٢ .

فإن كان قبلها واو أو فاء فالوجهان[1] ، إلا أن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد ، وبه جاء القران[2] . قال الله تعالى[3] : ﴿ وَإِذَنْ لاَ يَلْبَسُونَ ﴾[4] و ﴿ فَإِذَنْ لاَ يُؤْتُونَ ﴾[5] وقد جاء : (وَإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا) في غير السبعة[6] .

ووجهه أن الفعل مستقل مع فاعله من غير نظر إلى حرف العطف المعتمد[7] .

* * *

(١) في سيبويه ١ / ٤١١ : « واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى) و (حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيدا حسبت أخاك ، وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبت) إذا قلت : زيد حسبت أخوك ، فأما الاستعمال فقولك : فإذن آتيك وإذن أكرمك » أ هـ . وينظر : المقتضب ٢ / ١١ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٤ .

(٢) بهذا قال ابن مالك أيضا . قال : « ... وإلغاؤها أجود ، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة ... » أ هـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٨ .

(٣) سقط من ط : (تعالى) .

(٤) من الآية ٨٦ / الإسراء . وفي ب : (وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا) .

(٥) من الآية ٥٣ / النساء . وفي ب : (فإذن لا يؤتون الناس نقيرا) .

(٦) في سيبويه ١ / ٤١١ : « ... وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف : (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا) ، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : (وإذن لا يلبثوا) أ هـ . وقال الزمخشري : « ... وفي قراءة أبي : (لا يلبثوا) على إعمال (إذن) » أ هـ . الكشاف ٢ / ٤٦٢ . وهي شاذة . ينظر : شواذ ابن خالويه ص ٧٧ .

وقال الفراء : في الآية الثانية : « ... وهي في قراءة عبد الله منصوبة : (فإذن لا يؤتون الناس نقيرا) أ هـ . معاني الفراء ١ / ٢٧٣ .

(٧) وقال المبرد : « وهذه الآية في مصحف ابن مسعود : (وإذن لا يلبثوا خلفك) الفعل فيها منصوب بـ (إذن) ، والتقدير - والله أعلم - الاتصال بـ (إذن) .... » أ هـ .
المقتضب ٢ / ١٢ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ - الكشف لمكي ١ / ١٩٤ . معاني الرماني ص ١١٦ ، ١١٧ .

وَ (كَيْ) مِثْلُ : أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ . وَ (حَتَّى) إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ ....

و (كَيْ) تنصب ، ومعناها السببية ، أي : تدل على أن ما قبلها سبب لما بعدها وقد اختلف : هل هي ناصبة[1] بنفسها أو بإضمار (أن) بعدها ؟ .

والصحيح أنها الناصبة[2] لحصول الاتفاق على أنها الناصبة في مثل قولهم : أسلمت لكي أدخلَ الجنة[3] .

و (حَتَّى) تنصب الفعل بإضمار (أن) لأنها – أعني الناصبة – حرفُ جرٍ[4] ، فإذا وقع الفعل بعدها وجب أن يقدر اسما ليصح دخوله عليه ، ولا يصح ذلك إلا بـ (أن) أو (ما) أو (كي) . ولا تصح (ما) لأنها لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مقدرة ؟ .

ولا ينبغي أن تكون (كي) لأنه لم يثبت تقديرها ، وثبت تقدير (أن) ، ولأنه يتعذر تقديرها في مثل : أسير حتى تغيب الشمس ، لفساد المعنى ، فتعينت (أن) .

ومن شرط النصب أن يكون الفعل[5] مستقبلا بالنظر إلى ما قبله ، يعني أنها تنصب بشرط أن يكون الفعل[6] مترقبا بالنظر إلى ما قبله ، ولا يلزم أن يكون مترقبا عند الإخبار به

---

(١) زاد في ب : (لما بعدها) .

(٢) في ج ، ط : (ناصبه) .

(٣) ذهب المصنف في هذا القول مذهب الكوفيين ، فهم يرون أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب مثل (أن) سواء تقدمت اللام عليها أو تجردت عنها . ومذهب البصريين إلا الأخفش أنها تكون ناصبة بنفسها مثل (أن) وذلك إذا تقدمها اللام نحو قوله تعالى : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ ، وتكون أيضا حرف جر مضمر بعدها (أن) . ومذهب الأخفش أن (كي) في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بـ (أن) مقدرة ، وقد تظهر . ومذهب الخليل أنها ناصبة لما بعدها بإضمار (أن) بناء على مذهبه وهو أنه لا ناصب سوى (أن) مظهرة أو مضمرة . وينظر : سيبويه ١ / ٤٠٨ – المقتضب ٢ / ٨ ، ٩ – الإنصاف مسألة (٢٨) ٢ / ٥٧٠ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥١٥ – معاني الرماني ص ٩٩ ، ١٠٠ – شرح الرضي ٢ / ٢١٩ – شرح ابن يعيش ٧ / ١٧ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٧ ، ٦١٨ – شرح العلوي ٢ / ٦٣٣ – المغني ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٤) في المقتضب ٢ / ٣٧ : « اعلم أن الفعل ينصب بعدها بإضمار (أن) ، وذلك لأن (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها .. » أ هـ . وينظر : سيسبويه ١ / ٤١٣ – المغنى ١ / ١٢٤ .

(٥) (الفعل) في هامش ب .

(٦) في هامش جـ : ما بين قوله : (أن يكون الفعل) السابقة وهذه .

بمَعْنَى (كَيْ) أَوْ (إلَى) مِثْلُ : أَسْلَمْتُ حِتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، وَكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ ، وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ تَحْقِيقًا أَوْ حِكَايَةً كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَيرفَعُ وَتجِبُ السَّبَبِيَّةُ مِثْلُ : مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ ......

ألا ترى أنك تقول : سرت أمس أختى أدخل البلد ، إذا قصدت الإخبار[1] عن الدخول المترقب عند ذلك[2] السير ولم تتعرض لحصوله ، وإنما قصدت[3] الإخبار بالسير لدخولٍ مترقبٍ ، فتبين أن المعتبر كونه مترقبًا بالنظر إلى ما قبله[4] .

وتكون بمعنى (كَيْ) نحو[5] : أسلمت حتى أدخلَ الجنة .

وبمعنى (إلَى أَنْ) كقولك : أسير حتى تغيبَ الشمس[6] .

فإن فقد شرط الاستقبال بطل النصب وصارت حرف ابتداء ويكون الفعل بعدها المقصود به الحال تحقيقا أو حكاية .

فمثال التحقيق قولك : سرت حتى أدخلُ البلد ، وأنت في حال الدخول تخبر[7] عن الدخول الواقع[8] .

ومثال الحكاية قولك – وقد سرت ودخلت فيما مضى –: سرت حتى أدخلُ البلد أمس إذا قصدت الإخبار عن تلك الحال الواقعة لغرض الحكاية لها .

١٤٠ وأما إذا انقضى شرط الاستقبال معها فلابد أن يكون ما قبلها سببا // لما بعدها بخلاف حال الاستقبال فإن الأمرين سائغان ، كأنهم لما استعملوها حرف ابتداء صار

---

(١) في هامش ج ما بين قوله : (الإخبار) السابقة وهذه . (٢) (ذلك) في هامش ج .

(٣) في أ : (قصد) . (٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥١٨ – شرح الرضي ٢ / ٢٤١ ، ٢٤٢ – الفوائد الضيائية ٢ / ٦٢٣ . (٥) في ط : (مثل قولك) .

(٦) في سيبويه ١ / ٤١٣ : « اعلم أن (حتى) تنصب على وجهين ، فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ، كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها ... وأما الوجه الآخر فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أن) وفي معناها ، وذلك قولك : كلمته حتى يأمر لي بشيء » أ هـ . وينظر : المقتضب ٢ / ٣٧ – أصول ابن السراج ١٥٦/٢ إيضاح الفارسي ص ٣١٦ . (٧) في ط : (فأنت ... مخبر) .

(٨) في المقتضب ٢ / ٣٨ : « ... أي : كان مني سير فدخول ، فأنت تخبر أنك في حال دخول اتصل به سيرك ... فليس في هذا معنى (كي) ولا (إلى أن) » أ هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٤١٣ .

(٩) ينظر شرح الوافية ٥١٨/٢– شرح الرضي ٢٤٢/٢. (١٠) في أ: (الحال الواقع)، وفي ط : (الحالة الواقعة).

وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي : كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا - فِي النَّاقِصَةِ - وَ : أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟، وَجَازَ - فِي التَّامَةِ -: كان سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا ، وَأَيُّهُم سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا ؟

ما بعدها مستقلا في الإخبار به ، فأرادوا أن يؤكدوا اتصالها بما قبلها بمعنى السببية لما فقد[1] الاتصال اللفظي ، ومثاله قولهم : « مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ »[2] فالفعل هاهنا فعل حال وما قبلها سبب لما بعدها فاستقامت المسألة .

وكذلك قولهم : « شَرَبتِ الْإِبِلُ حَتَّى يجِيءَ الْبَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ »[3] .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ : كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا ... » .

بالرفع ، لأنك إذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال ، وانقطعت الجملة عما قبلها ، والكلام في (كان)[4] الناقصة فتبقى بغير خبر فيفسد معناها .

وكذلك[5] امتنع : أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلُهَا ؟ بالرفع ، لأنك إذا جعلته فعل حال وجب أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ، فتكون حاكما بوقوع المسبب شاكا في وقوع السبب ، لأنك استفهمت عنه[6] .

فأما إذا قلت : كان سيري حتى أدخلها ، وقصدت التامة[7] جاز الوجهان ، النصب والرفع[8] ، لانتفاء ما نع الرفع ، لأنه إنما كان ممتنعا من حيث إنه احتيج إلى خبر ، فإذا كانت التامة لم تحتج إلى خبر . وكذلك إذا قلت : أيهم سار حتى يدخلها ؟ يجوز الوجهان لانتفاء مانع الرفع ، لأنه إنما استفهم عن السائر ولم يشك في السير ، فحصل السبب محققا ، فجاز الرفع لذلك ، بخلاف : أسرت حتى تدخلها ؟ .

---

(١) في ط : (فقدوا) . (٢) في سيبويه ١ / ٤١٣ : « ... ولقد مرض حتى لا يرجونه ... ومثل ذلك : مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه » أ هـ . وينظر : المقتضب ٢ / ٣٩ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٨ - إيضاح الفارسي ص ٣١٧ المفصل ص ٢٤٧ - ابن يعيش ٧ / ٣١ - الفوائد الضيائية ٢ / ٦٣٥ .

(٣) من أمثلة : سيبويه ١ / ٤١٣ - الإيضاح للفارسي ص ٣١٧ - المفصل ص ٢٤٧ - ابن يعيش ٧ / ٣١ - شرح العلوي ٢ / ٦٤٩ .

(٤) في ب : (في الأفعال الناقصة) . (٥) في أ : (ولذلك) .

(٦) (عنه) في هامش جـ . (٧) يعني : (كان التامة) .

(٨) قال العلوي ٢ / ٦٤٠ : « ... جاز الرفع لما كان السبب متحققا غير منفي ، وجاز النصب أيضا إما على الغاية وإما على أنها بمعنى (كي) ، وكلاهما سائغ » أ هـ .

وَلاَمُ (كَيْ) مِثْلُ : أَسْلَمْتُ لِأُدْخُلَ الْجَنَّةَ . وَلاَمُ الْجُحُودِ لاَمُ تَأْكِيدٍ بَعْدَ النَّفْيِ لِـ (كَانَ) مِثْلُ : ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ....

قوله : « وَلاَمُ (كَيْ) مِثْلُ[1] : أَسْلَمْتُ لِأُدْخُلَ الْجَنَّةِ » .

ومعناها معنى (كَيْ) فلذلك سميت : لام كي .

وينصب[2] الفعل بعدها بتقدير (أن) على ما تقدم[3] .

قوله : « وَلاَمُ الْجُحُودِ لاَمُ تَأْكِيدٍ بَعْدَ النَّفْيِ لِـ (كَانَ) مِثْلُ : ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[4] لام الجحود[5] لام زائدة للتوكيد ، ولا تدخل إلا بعد نفي داخلٍ على (كان) - على ما ذكر - مثل قوله تعالى[6] : ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[7] ، ولفظها كلفظ لام كي .

ويفرق بينهما بأن تلك للتعليل ، وهذه ليست للتعليل .

وبأن هذه لو أسقطت لم يختل المعنى المراد ، وتلك لو أسقطت اختل المعنى[8] . وبأن هذه بعد نفي دخل على (كان) ، وتلك[9] ليست كذلك .

---

(١) في ج : (في مثل قولك) . (٢) في ب ، ج : (ونصب) .

(٣) قال ابن هشام : « وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقا للجمهور ، لا بأن مضمرة أو بـ (كي) المصدرية مضمرة خلافا للسيرافي وابن كيسان ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافا للكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن (أن) خلافا لثعلب . ولك إظهار (أن) فتقول : جئتك لأن تكرمني ، بل قد يجب وذلك إذا اقترن الفعل بـ (لا) نحو : (لئلا يكون للناس عليكم حجة) » أ هـ . المغني ١ / ٢١٠ . وينظر : سيبويه ١ / ٤٠٨ - المقتضب ٢ / ٧ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٥ - معاني الرماني ص ٥٦ ، ١٤٢ - المفصل ص ٢٤٦ - الإنصاف مسألة (٧٩) ٢ / ٥٧٥ - ابن كيسان النحو ص ١٤٧ ، ١٤٨ . شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥١٩ - الارتشاف ٢ / ٥٩٤ . (٤) من الآية : ٣٣ الأنفال . وينظر : الكشاف ٢/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٥) في المغني ١ / ٢١١ : « قال النحاس ، والصواب تسميتها (لام النفي) لأن الجحود في اللغة : إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار » أ هـ . وينظر فيها : سيبويه ١ / ٤٠٨ . المقتضب ٢ / ٧ . المفصل ص ٢٤٦ - شرح الوافية ٢ / ٥١٩ ، ٥٢٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٤٤ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٩ .

(٦) سقط من ب ، ط : (قوله تعالى) . (٧) لم تثبت الآية الكريمة في ب .

(٨) سقط من أ ، ج : (المعنى) . (٩) في ج : (هذه) ولا يستقيم المعنى .

وَالْفَاءُ بِشَرْطَيْنِ ، أَحَدُهُمَا السَّبَبِيَّةُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ ....

قوله : « وَالْفَاءُ بِشَرْطَيْنِ ، أَحَدُهُمَا السَّبَبِيَّةِ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ »[1] .

الفاء تنصب الفعل بإضمار (أن) ، لأنها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع ولما لم تنصب دل على أن الناصب غيرها . ولا ناصب مقدر[2] سوى ما تقدم من (أن)[3] ، فإذا قلت : أكرمني فأحسنَ إليك ، فالمعنى : ليكن منك إكرام فإحسان مني ، فهو في تأويل المصدر لعطفه على المصدر المقدر قبله ، ولا يقدر الفعل مصدرًا إلا بـ (أن) أو (ما) أو (كي) .

وتعذرت (كي) لتعذر وقوعها بعد الفاء . وتعذرت (ما) لأنها لا تعمل ظاهرة فكيف تعمل مقدرة ؟ ، فتعينت (أن) . ولا يستقيم قول من زعم أنه منصوب بالفاء[4] ، لما ذكرناه . فإن زعم أن ذلك شرط في النصب ، فلم تعمل في مثل : يقوم زيد فأحسن إليه ، لفوات الشرط ، فليس بمستقيم لأنها إن كانت العاطفة لم يستقم ، فإنها لا تكون عاطفة // ناصبة إلا على تأويلنا ، وإن كانت فاء السببية فهي مع جملة منقطعة عما قبلها ، ولا فرق بين أن تكون جملة خبرية أو إنشائية[5] ، ولما ثبت من أن فاء السببية تدخل على الأسماء أيضا كقوله تعالى : ﴿ فَأَنْتُم فِيْهِ سَوَاءٌ ﴾[6] وشبهه ، ونواصب الأفعال لا دخول لها على الأسماء لانتفاء معناها فيها وهو الاستقبال[7] .　　١٤١

فثبت أن الفاء لا عمل لها وأن العامل (أن) المقدرة .

---

(١) في ب : (قبلها الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض) . وقال الرضي ٢ / ٢٤٤ : « ترك التحضيض وهو من جملة الأشياء المذكورة نحو: ﴿ لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيرا ﴾... وترك الترجي أيضا ، قال الله تعالى : ﴿ لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى ﴾ بالنصب على قراءة حفص ، وأما الدعاء فهو داخل في باب الأمر والنهي عند النحاة لا عند الأصوليين .. » أ هـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٠ – ٥٢٢ .　　(٢) في ب ، جـ ، ط : (يقدر) .

(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٤١٨ – المقتضب ٢ / ١٣ ، ١٤ .　　(٤) هذا قول أبي عمر الجرمي « ونسبه العلوي في شرحه ٢ / ٦٤٢ إلى الكسائي والفراء وما قال به المصنف هو مذهب جمهور البصريين . ومذهب الكوفيين أن الفعل بعدها منصوب على المخالفة أي : مخالفة ما بعدها لما قبلها – وينظر في هذه الأقوال : الإنصاف مسألة (٧٦) ٢ / ٥٥٧ شرح ابن يعيش ٧ /٢١ – شرح الرضي ٢ / ٢٤١ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٠٨ .　　(٥) في جـ ، ط : (الجملة إنشائية أو خبرية) .

(٦) من الآية ٢٨ / الروم .　　(٧) (وهو الاستقبال) زيادة من ب .

قوله[1] : « وَالْوَاوُ بِشَرْطَيْنِ ، الْجَمْعِيَّةُ ، وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا[2] مِثْلُ ذَٰلِكَ » .

الواو[3] حكمها في أَنْ[4] النصب بعدها بتقدير (أَنْ) - كحكم الفاء[5] .

وزعم بعضهم أنها الناصبة بنفسها[6] .

والكلام معهم على نحو ما ذكرناه[7] في الفاء[8] وإن لم يكن في الواو السببية . وتقع في الأوجه الستة تقول : أكرمني وأكرمك ، أي : ليجتمع الإكرامان ، ومنه قوله[9] :

[٤٠] فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَي لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وما تأتينا وتحدثنا ، وأتأتينا وتحدثنا[10] وليت لي مالا وأنفق منه ، وألا تأتيني وتحدثني .

---

(١) سقط من ب : (قوله) . (٢) في ج ، ط : (ما قبلها) .

(٣) سقط من ب : (الواو) . (٤) العبارة في ج : (حكم الواو في أن النصب).

(٥) في سيبويه ١ / ٤٢٤ : « اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء » أ هـ . وينظر : المقتضب ٢ / ٢٤ - أصول ابن السراج ٢ / ١٥٩ وما ذهب إليه المصنف من أن النصب بعدها بتقدير (أن) هو مذهب البصريين .

(٦) هو قول أبي عمر الجرمي . وذهب الكوفيون إلى أن الفعل بعدها منصوب على الصرف ومعناها المخالفة . المرتجل ص ٢٠٧ . وينظر الإنصاف مسألة (٧٥) ٢ / ٥٥٥ - شرح الرضي ٢/٢٤١ - شرح ابن يعيش ٧ / ٢١ .

(٧) في ج ، ط : (ما ذكر) . (٨) ينظر ص ٨٧٤ .

(٩) اختلف فيه ، فقال سيبويه هو الأعشي (١ / ٤٢٦) ، وقال الأعلم : الأعشى أو الحطيئة وتبعه ابن يعيش (٧ / ٣٥) وقال الزمخشري هو ربيعة بن جشم (المفصل ص ٢٤٨) وقال ابن بري هو دثار بن شيبان النمري ، وهو الصواب ، والبيت له من قصيدة أوردها ابن الشجري في مختاراته ص ٤١٥ . وينظر : المفصل شرح شواهد المفصل ص ٢٤٨ .

٤٠= البيت من الوافر . وهو في سيبويه ١ / ٤٢٦ - معاني الفراء ١ / ١٦٠ ، ٢ / ٣١٤ - مجالس ثعلب ٢ / ٥٢٤ - شواهد سيبويه لابن النحاس ص ٢١٧ - الإنصاف ٢ / ٥٣١ - المفصل ص ٢٤٨ - الرد على النحاة ص ١٢٤ - الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٤ شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٣ - المغني ٢ / ٣٩٧ - شرح العلوي ٢ / ٦٤٤ - العيني ٤ / ٣٩٢ - الأشموني ٣ / ٣٠٧ - التصريح ٢ / ٢٣٩ . والشاهد في البيت قوله (وادعو) حيث نصب الواو فيه بتقدير (أن) . ويروي (وأدع) على الأمر بحذف اللام ، إذ أصله : (لأدعى) . وهي رواية ابن الشجري في مختاراته .

(١٠) سقط هذا المثال من ط .

قوله : « وَ (أَوْ) تَنْصِبُ بَشَرْطِ مَعْنَى (إِلَى أَنْ) »[1] .

(أو) تنصب[2] إذا كان معناها معنى[3] : إلى أن[4] .

وقال سيبويه : بمعنى : (إلاَّ أن)[5] . والأمر في ذلك قريب ، فإن[6] قلنا : بمعنى (إلى أن) فالكلام في النصب بتقدير (أن) بعدها على نحو الكلام في (حَتَّى) و (اللام) .

وإن قلنا : بمعنى (إلا) ، فـ (إلا) تقتضي الاسم ، فوجب تأويل الفعل بمصدره ثم يعمل[7] ذلك على ما تقدم[8] .

قوله : « وَالْعَاطِفَةُ إِذَا كَانَ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا »[9] .

شرط النصب بعد حرف العطف أن يكون المعطوف عليه إسما ليصح تقدير (أن) بعدها لأنها التي ثبت تقديرها ناصبة على ما تقدم ، فوجب عند الحاجة إلى التقدير أن يقدر ما ثبت[10] تقديره ، نحو[11] : أعجبني قيامك وتخرج ، تنتصب لأن التقدير : وأن تخرج ، ليصح العطف على الاسم بما يجانسه في الاسيمة .

---

(١) (بشرط معنى إلى أن) في هامش ب .

(٢) سق من جـ : (تنصب) .

(٣) (معني) في هامش جـ .

(٤) هذا قول المبرد - في أحد قوليه - والرماني - قال المبرد : « ويكون مضمرا بعدها (أن) إذا كان : إلا أن يكون ، وحتى يكون » أ هـ . المقتضب ٢ / ٢٧ . معاني الرماني ص ٧٩ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٦ .

(٥) قال سيبويه ١ / ٤٢٧ : « واعلم أن ما انتصب بعد (أو) على معنى : (إلا أن) أ هـ . وقد تبعه في هذا كل من المبرد - في أحد قوليه - وابن السراج ، والفارسي وابن جني وابن هشام . ينظر : المقتضب ٢ / ٢٧ - أصول ابن السراج ٢ / ١٦١ إيضاح الفارسي ص ٣١٥ - اللمع لابن جني ص ٢١١ - المغني ١ / ٦٦ . وممن قال بالمعنيين معا ابن الخشاب وابن معط وابن مالك ، وشراح الألفية . ينظر : المرتجل ص ٢٠٧ - فصول ابن معط ص ٣٠٦ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٠ .

(٦) في ب ، ط : (فإذا) .

(٧) في جـ : (يكمل) .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٤٩ .

(٩) قال الرضي ٢ / ٢٥٠ : « عطف على (حتى) في قوله : (وحتى إذا كان مستقبلا) » أ هـ .

(١٠) في ب : (ما يثبت) .

(١١) في ب ، جـ ، ط : (كقولك) .

(١٢) في ط : (وتذهب) .

(١٣) في ط : (وأن تذهب) .

وَيَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ (لاَمِ كَيْ) وَالْعَاطِفَةِ ، وَيَجِبُ مَعَ (لاَ) فِي اللاَّمِ .

قوله : « وَيَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ لاَمِ كَيْ وَالْعَاطِفَةِ ، وَيَجِبُ مَعَ (لاَ) فِي اللاَّمِ » .

أما جواز إظهارها مع (لام كي)[1] فلغرض الفصل بينها وبين لام الجحود من أول الأمر.

وأما مع العاطفة فلغرض الفصل بينها وبين عاطفة[2] صريح الفعل من أول الأمر .

وأما وجوب الإظهار مع (لا) في اللام فلأنهم لا يدخلون[3] حرف الجر على حرف النفي[4] ، فلو لم يظهروا (أن) - هاهنا - لو ليت[5] لام الجر (لا) في النفي .

وإنما لم يدخلوا حرف الجر على حرف النفي لأن حرف النفي له صدر الكلام[6] .

وإنما جوزوا دخول (لا) هذه جملة الصلة[7] لأن مثلها[8] في قولك : جاء الذي لا يخرج ، فلو حذفت (أن) ووليها حرف الجر كان كحذف حرف الجر عن الموصول وإيلائه النفي في الصلة ، وذلك ممتنع .

وأما بقية المواضع التي ينصب فيها الفعل بتقدير (أن) فلا يجوز إظهارها في شيء منها كـ (حتى) و (أو) و (الفاء) و (الواو) .

ولو قلت[8] : أسلمت حتى أن أدخل الجنة ، أو : أكرمني فأن أكرمك ، وشبهه لم يجز وإنما التزموا حذفها في // المواضع المذكورة لقيام القرينة الدالة عليها - على ما تقدم في تفصيلها - مع كون الحذف أخصر ، فصارت هذه الحروف التي ينصب الفعل بعدها إظهار (أن) على ثلاثة أقسام : قسم يجوز إظهارها ، وقسم يجب[10] وقسم يمتنع[11] فذكر الجائز والواجب ، فعلم أن ما عداهما هو الممتنع[12] .

١٤٢

* * *

---

(١) في سيبويه ١ / ٤٠٨ : « ... وكذلك (أن) بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته » أ هـ . وينظر : المقتضب ٢ / ٧ . والهامش رقم (٣) ص ٨٧٣ .

(٢) في أ : (العاطفة) .

(٣) في ط : (فلأنهم يدخلون) وهو سهو .

(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٤٠٨ - المقتضب ٢ / ٧ ، ٣١ .

(٥) في أ : (للزمت) .

(٦) قال الرضي ٢ / ٣٥٠ : « وأما قول المصنف : لأنهم لا يدخلون حروف الجر ... ففيه نظر لأن (لا) من بينها يدخلها العوامل نحو : كنت بلا مال .. والكوفيون جوزوا إظهار (أن) مع لام الجحود بدلا من اللام وتأكيدا له ، لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها » أ هـ . وينظر : معاني الرماني ص ٥٦ - المغني ١ / ٢١١ - وشرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٧ .

(٧) في أ ، ب : (صلة) .

(٨) (لأن مثلها) في هامش ج .

(٩) في ط : (فلو قلت) .

(١٠) زاد في ط : (معه) .

(١١) في أ : (ممتنع) .

(١٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٦١٩/٢ .

جَـزْمُ المُضَــارِعِ

وَيَنْجَزِمُ بِـ (لَمْ) وَلَمَّا وَلاَمِ الْأَمْرِ وَ (لاَ) فِي النَّهْيِ ، وَكَلِم المُجازَاةِ وَهِيَ : إِنْ وَمَهْمَا وَإِذْمَا وَحَيْثُمَا وأَيْنَ وَمَتى وَمَا وَمَنْ وَأَيٌّ وَأَنَّي . وَأَمَّا مَعَ كَيْفَمَا وَإِذَا فَشاذٌ ، وَبِـ (إِنْ) مُقَدَّرَةً .

فَـ (لَمْ) لِقَلْبِ المُضْارِعِ مَاضِيًا وَنَفْيِهِ ، وَ (لَمَّا) مِثْلُهَا وَتَخْتصُّ بِالْإِسْتِغْرَاقِ وَجَوازِ حَذْفِ الْفِعْلِ..

قوله : « وَيَنْجَزِمُ[1] بِـ (لَمْ) وَ (لَمَّا) ... إلى آخر »[2] .

(لَمْ) تجزم مطلقا ، ووضعها لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه ، تقول : لم يقم زيد ، ومعناه : ما قام في الماضي[3] .

و (لَمَّا) مثلها في ذلك : وتختص بالاستغراق[4] إلى حين وقتها – أي إلى[5] حين التكلم[6] بها[7] – فإذا قلت[8] : ندم زيد ولما ينفعه الندم ، فلا يلزم استمرار انتفاء الندم إلى حين التكلم بها[9] .

وتختص أيضا بجواز حذف الفعل ، تقول : خرجت وَلمَّا ، أي : ولما تخرج . ولا تقول : خرجت ولم ، كأنهم جعلوا ما زاد عليها ينوب مناب المحذوف[10] .

---

(١) في ب : (ويجزم) . (٢) في ب ، ط : (آخرها) .

(٣) في المقتضب ١ / ١٨٥ : « ... ومنها (لم) وهي نفي للفعل الماضي . ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم إلا في المعرب ، وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذبا : لم يفعل ، فإنما نفيت أن يكون فعل فيما مضى » أ هـ . وينظر : سيبويه ١ / ٦٨ ، ٣ / ٣٠٥ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٩ . (٤) في هامش جـ : (بالاستمرار) .

(٥) سقط من ط : (إلى) . (٦) في ب ، جـ ، ط : (الكلام) .

(٧) في جـ : (بلما) . (٨) في ب ، جـ : (تقول) .

(٩) في ط : (فلا يلزم استمرار الندم إلى حين وقتها ، أي إلى حين الكلام بها) .

(١٠) ذكر المصنف وجهين تختص بهما (لما) . وهما استغراق النفي بها إلى حين التكلم وجواز حذف الفعل بعدها اختيارا . ومما تختص به أيضا أنها لا تصاحب أدوات الشرط بخلاف (لم) ، وأنه لا يفصل بينها وبين معمولها ، وأنها لا تلغي بخلاف (لم) ، وأنها لا يليها معمول مجزومها بخلاف (لم) . ينظر : شرح الألفية للمرادي ٤/٢٣٣ – ٢٣٦ – الكافية الشافية ٢/٦٣٥ – ٦٣٧ – شرح الرضي ١ / ٢٥١ .

قوله[1] : « وَلاَمُ الْأَمْرِ » .

اللام[2] المطلوب بها الفعل كقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾[3] ولا تكون إلا جازمة[4] وتختص بما ليس للمخاطب الفاعل ، لأن المخاطب الفاعل خص بصيغة الأمر على ما سيأتي[5] . وقد جاءت داخلة على المخاطب الفاعل قليلا[6] ، ومنه قراءة شاذة[7] في قوله تعالى[8] : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[9] .

وحذفها مع بقاء لفظ المضارع مجزوما بتقديرها شاذ كقوله[10] :

[٤١] مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

---

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) .
(٢) (اللام) زيادة من ج .
(٣) من الآية ٧ / الطلاق .
(٤) في سيبويه ١ / ٤٠٨ : « هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها ، وذلك (لم) و (لما) واللام التي في الأمر . وذلك قولك : ليفعل » أ هـ . وينظر المقتضب ٢ / ٤٣ .
(٥) ينظر ص ٨٨٩ من هذا الشرح .
(٦) في المقتضب ٢ / ٤٣ ، ٤٤ : « فاللام في الأمر للغائب ، ولكل من كان غير المخاطب ولو كانت للمخاطب لكان جيدا على الأصل ، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم : (افعل) عن (لتفعل) ، وروي أن رسول الله قرأ : (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء » أ هـ . وينظر : أصول ابن السراج ٢ / ١٦٣ - إيضاح الفارسي ص ٣١٩ - المفصل ص ٢٥٧ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣١ - شرح الرضي ٢ / ٢٥٢ - معاني الرماني ص ٥٧ .
(٧) في ط : (القراءة الشاذة) .
(٨) سقط من أ : (في قوله تعالى) :
(٩) من الآية ٥٨ / يونس . وهي قراءة عشرية ، ولا وجه لشذوذها . فقد قرأ بها النبي - ﷺ - وعثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس والحسن وأبو رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد . المحتسب ١ / ٣١٣ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٤٦٩ - النشر ٢ / ٢٨٥ - الإتحاف ٢٥٢ - الكشاف ٢ / ٢٤٢ - البحر المحيط ٥ / ١٧٢ - والمصادر السابقة في الهامش رقم (٦) - المقتضب ٢ / ١٢٩ - ٣ / ٢٧٢ .
(١٠) لم ينسبه سيبويه ولا أحد من متقدمي النحاة . ونسبه الرضي ٢ / ٢٦٨ إلى حسان وليس في ديوانه - ونسبه ابن هشام في (شرح الشذور ٢١١) إلى أبي طالب عم النبي - وقال البغدادي : « وقال بعض فضلاء العجم في شرح شواهد المفصل : هو للأعشي » الخزانة ٣/٦٣٠ .
٤١= البيت من الوافر ، وهو في سيبويه ١ / ٤٠٨ - المقتضب ٢ / ١٣٠ - المفصل ص ٣٢٧ - =

....

وهي مكسورة أبدا ، فإذا دخل عليها[1] (الفاء) أو (الواو) أو (ثُمَّ) جاز فيها[2] الوجهان كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُم ﴾[3] قُرِيء بهما جميعا[4] ، فالكسر على الأصل ، والإسكان طلبا للتخفيف[5] ، كما أسكنو باب (كَتِفَ) فقالوا : كَتْفَ .

= الأمالي الشجرية ١ / ٣٧٥ - الإنصاف ٢ /٥٣٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ٣٥ ، ٩ / ٢٤ - شرح الرضي ٢ / ٢٥٣ ، ٢٦٨ - ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٢٥ - المغني ١ / ٢٢٤ - درة الغواص للحريري ص ١٥٥ - الأزهار الصافية للعلوي ٢ / ٦٦٤ - شواهد العيني ٤ / ٤١٨ - خزانة الأدب ٣ / ٦٢٩ .

والشاهد في البيت قوله : (تفد) حيث جزم بلام الأمر محذوفة . والمعنى : لتفد نفسك . قال سيبويه ١ / ٤٠٨ : « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة ، وكأنهم شبهوها بـ (أن) إذا عملت مضمرة » أهـ .

وقال الأعلم ١ / ٤٠٩ : « وهذا من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضمر . وقد قيل هو مرفوع حذفت لامه ضرورة واكتفي بالكسرة منها ، وهذا أسهل في الضرورة » أهـ .

(التبال) : سوء العاقبة ، أصله : (الوبال) فأبدلت واوه تاء مثل (تراث) .

(١) في جـ : (فإذا دخلت عليه) . (٢) في جـ : (فيه) .

(٣) من الآية ٢٩ / الحج . وهي في أ : (ثم ليقضوا وليوفوا) ، وفي ب : (وليوفوا نذورهم ثم ليقضوا تفثهم) ، وفي ط : (وليوفوا ثم ليقضوا) ، وما أثبته أوجه .

(٤) قال الفراء : « ... اللام سواكن ، سكنهن أهل المدينة وعاصم والأعمش ، وكسرها أبو عبد الرحمن السلمي والحسن في الواو وغير الواو ، وتسكينهم إياها تخفيف ... وكذلك ما كان من لام أمر وصلت بواو أو فاء فأكثر كلام العرب تسكينها » أهـ . معاني الفراء ٢ / ٢٢٤ . وينظر : المحتسب ١ / ٢٢٧ - معاني الرماني ص ٥٨ .

(٥) وفي الإتحاف ص ٣١٤ : « ... فابن ذكوان بكسر اللام فيهما على الأصل والباقون بالسكون فيهما على التخفيف » أهـ .

وينظر : تقريب النشر ص ١٤٥ - تحبير التيسير ص ١٤٤ ، ١٤٥ - البحر المحيط ٦ / ٣٦٥ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣١ ، ٦٣٢ .

قوله[2] : « وَلاَ النَّهْي » .

هي المطلوب بها ترك الفعل[3] كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُسْرِفُوا ﴾[4] .

ولا تكون إلا جازمة[5] بخلاف التي لمجرد النفي فإن تلك لا عمل لها في الفعل[6] كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ لاَ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾[7] .

وتعرفها[8] بأنها التي لا طلب فيها[9] .

---

(١) في بعض نسخ المتن : (ولا النهي ضدها) ، وكذا في شرح الأردبيلي ص ٢٦٨ .

(٢) (قوله) لم تثبت في نسخ الشرح .

(٣) في سيبويه ١ / ٦٨ : « ... كما أن : (لا تضرب) نفي قوله : أضرب » أ هـ . وينظر : سيبويه أيضا ١ / ٤٠٨ ، المقتضب ١ / ١٨٥ ، ٢ / ٤٣ .

(٤) من الآية ٣١ / الأعراف .

وفي شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٢٩ ، ٥٣٠ : « ولا النهي التي يطلب بها ترك الفعل كقوله تعالى : ﴿ ولا تقربوا مال اليتيم ﴾ أهـ .

(٥) ينظر : سيبوية ١ / ٤٠٨ – أصول ابن السراج ٢ / ١٦٢ – إيضاح الفارسي ص ٣١٩ .

(٦) قد سمع عن العرب الجزم بـ (لا) في النفي أيضا إذا صلح قبلها (كي) نحو : جئته لا يكن له علي حجة ، ولا يكون . ولا منع أن يجعل (لا) في مثله للنهي . ينظر : شرح الرضي ٢/٢٥٢.

(٧) من الآية ٨ / الحديد .

(٨) أي : النافية .

(٩) ينظر سيبويه ١ / ٤٦٠ ، ٢ / ٣٠٦ – المقتضب ١ / ١٨٥ – معاني الرماني ص ٨١ المغني ١ / ٢٤٤ .

وقال الرماني ص ٨٣ : « ... والدعاء يجري مجرى النهي في الإعراب وذلك قولك : لا تؤاخذنا ربنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا . وكذلك الترفيه نحو قوله تعالى : ﴿ ولا تحزن عليهم ولا تكُ في ضيق مما يمكرون ﴾ ... » أ هـ .

وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣٠ – أصول ابن السراج ٢ / ١٦٢ ، ١٦٣ .

وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الْأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي ، وَيُسَمَّيَانِ شَرْطًا وَجَزَاءً ، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ أَوِ الأَوَّلُ مُضَارِعًا[1] فَالْجَزْمُ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالْوَجْهَانِ .

قوله : « وَكَلِمُ المُجَازَاةِ[2] .... » .

كلم المجازاة ما تدخل على شيئين فتجعل[3] الأول سببا للثاني كقولك : إن تكْرمني أكْرمك ، ويسمى الأول شرطا والثاني جزاء .

فإن كان الفعلان مضارعين فليس فيهما إلا الجزم[4] كقولك : إن تكرمْني أكرمْك . وإن كان الأول مضارعا دون الثاني فكذلك[5] .

وإن كان الثاني دون الأول فجائز فيه الجزم والرفع ، والجزم أكثر[6] .

وقد جعل المبرد الرفع فيه شاذًا كرفعه إذا كان الأول مضارعا[7] ، هذا إذا كان مجردًا عن الفاء ، أما إذا جاءت الفاء لم يكن للشرط فيه عمل .

---

(١) سقط (مضارعا) من بعض نسخ المتن ، وكذا في الرضي ٢ / ٢٥٣ .

(٢) ذكرها مفصلة في صدر الباب ، ينظر ص ٨٧٨ .

(٣) في ج : (لتجعل) .

(٤) اختلف في العامل في الشرط والجزاء ، فقال السيرافي : إن العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا ، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى . وذهب الخليل والمبرد إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط ، وهما معا يعملان في الجزاء . وقال الأخفش إن الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالشرط وحده .

وقال الكوفيون : الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالجوار .

وقال المازني : الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم .

شرح الرضي بتصرف ٢ / ٢٥٤ ، وينظر : سيبويه ١ / ٤٣٥ – المقتضب ٢ / ٤٨ – الإنصاف مسألة (٨٤) ٢ / ٦٠٢ . إيضاح الزجاجي ص ١٤٠ – الخصائص ٢ / ٣٨٨ .

(٥) وهذا الضرب قليل لم يقع في الكتاب الكريم ولم يجيء إلا في ضرورة الشعر . ومنه قول أبي زبيد الطائي :

من يكدني بسيء كنت منه   كالشجا بين حلقه والوريد

وينظر : المقتضب ٢ / ٥٨ نوادر أبي زيد ص ٦٨ التوطئة ص ٦٨ ، ٦٩ – المقرب ١ / ٢٧٥ .

(٦) ينظر : سيبويه ١ / ٤٣٦ – المقتضب ٢ / ٦٨ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٧) لم يصرح المبرد بشذوذ الرفع في الجزاء إذا كان الشرط ماضيا ، وإنما هو عنده على تقدير الفاء ، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير . ينظر سيبويه والمقتضب في الهامش السابق .

ثم الجزاء باعتبار الفاء على[1] ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه دخولها ، وقسم يمتنع[2] ، وقسم يجوز فيه الأمران .

فأما ما يمتنع فيه دخولها فأن يكون الجزاء ماضيا لفظا أو معنى وقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، وإن أكرمتني لم أكرمك[3] .

كأنهم لما رأوا الجواب يلزم[4] تأثير حرف[5] الشرط فيه لقلب معناه إلى الاستقبال استغنوا فيه عن الرابطة كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، وإن أكرمتني لم أكرمك ، لأن قولك (لم أكرمك) وإن لم يكن ماضيا لفظًا فهو ماض معنى // ١٤٣ والشرط مؤثر فيه الاستقبال ، فهو كالماضي سواء .

وإنما قال : (بغير قد) ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير فيه[6] كقولك : (إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس .

فلو لم يخرجه لدخل فيما لا تجوز فيه الفاء ، وهو واجب فيه دخول الفاء .

وإنما وجب فيه دخول الفاء لأنه لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير[7] في معنى الاستقبال فيه ، لأن الغرض به الماضي المحقق ، فكما وجب دخول الفاء في الأمر والنهي وغيرهما - مما لا يستقيم أن يكون للشرط فيه تأثير في معنى الاستقبال - فكذلك هذا[8] .

والتزموا فيه (قد) لفظا أو تقديرا مع الفاء ، وقد جاء قوله تعالى : ﴿ إِنْ[9] كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[10] ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾[11] بغير (قد) لفظا ، والفاء لازمة لما ذكرناه .

---

(١) سقط من ط : (على) . (٢) زاد في ج : (فيه) .

(٣) في المقتضب ٢ / ٤٩ : « وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع ، فتكون مواضعها مجزومة ... وذلك قولك : إن أتيتني أكرمتك ... » أهـ .

(٤) في ب : (يلزمه) . (٥) سقط من ب ، ج : (حرف) . (٦) في ط : (فيه تأثير) .

(٧) في ب ، ج ، ط : (إفادة) . (٨) في ب : (هذا هاهنا) . (٩) في ب : (وان) وهو تحريف .

(١٠) من الآية ٢٦ / يوسف . (١١) من الآية ٢٧ / يوسف . وينظر في الآيتين : معاني الفراء ٤١/٢ - الكشاف ٣١٤/٢ - مشكل مكي ٤٢٨/١ - شرح الرضي ٢٦٣/٢ .

وإنما أثبتت (قَدْ) أو قدرت ليكون تنبيها على تعذر تأثير الشرط بعدها ، لأنها لتحقق أن الشيء قد وقع ، والمشروط متوقع مترقب ، ولا يستقيم تحقق أنه قد وقع مع ترقبه[1] .

قوله : « وَإنْ كَانَ مضَارِعًا مُثْبَتًا أَوْ مَنْفِيًا بِـ (لاَ) فَالْوَجْهَانِ » .

وإنما جاز الوجهان لصحة تقدير تأثير[2] حرف[3] الشرط فيهما ، وصحة نفي تأثيره . وذلك أن المنفي بـ (لا) إن أجريتها مجرى (لَنْ) – في أصل وضعها – تعذر تأثير حرف الشرط كما يتعذر مع (لن) والسين وسوف ، إذ لا يجتمع على الفعل حرفا استقبال ، فيتعين بهذا التقدير دخول الفاء[5] .

وإن قدرت (لا) هذه . مثلها في قولك : أريد أن لا تقوم – لمجرد النفي – صح أن يكون لحرف الشرط تأثير في الفعل ، فيمتنع دخول الفاء[6] كأنهم لما قصدوا إلى نفي الفعل الواقع بعد (أن) المصدرية جردوا (لا) عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي خاصة ، وكانت أولى من (لن) و (ما) و (إن)[7] .

أما (لن) فلما فيها من التأكيد ، فكان تجريد ما لا تأكيد فيه أقرب .

وأما (ما) فلكونها للحال .

وأما (إن) فلكونها مشتركة ، أو لكونها موافقة للفظ (أنْ)، أو لكونها بمعنى (ما) وأما المضارع المثبت فإن جعلته خبرا لمتبدأ محذوف تعذر تأثير حرف الشرط فيه فيتعين دخول الفاء فيه[8] ، وليس بالكثير لما يلزم من الإضمار من غير حاجة ، ومنه قراءة

---

(١) نقل العلوي هذا القول دون أن يشير ، وذلك قوله : « وإنما وجب إثبات (قد) أو تقديرها ليكون ذلك تنبيها على تعذر تأثير الشرط بعدها ، من جهة أنها تحقق أن الشيء قد وقع ، ومن حق المشروط أن يكون متوقعا مترقبا ، ولا يستقيم أن يكون الشيء متحقق الوقوع مع كونه مترقب الوقوع » أهـ . شرح العلوي ٢ / ٦٧٠ .

(٢) (تقدير تأثير) في هامش أ .

(٣) (حرف) زيادة من ط .

(٤) في هامش ب ما بين قوله : (لن) السابقة وهذه .

(٥) ومنه قوله تعالى : ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ﴾ ١٣٠ / الجن .

(٦) ومنه قوله تعالى : ﴿ إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ﴾ ١٤ / فاطر .

(٧) أي : النافية . قال الرضي ٢/٢٦٣ : « وقال ابن جعفر : يجوز دخول الفاء وتركه في (لم) ، و لم يثبت » أهـ.

(٨) ومنه قوله تعالى : ﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾ ٩٥ / المائدة وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٦٣ – شرح العلوي ٢ / ٦٧٠ – الفوائد الضيائية ٢ / ٦٤٥ .

حمزة[1] : ﴿ إِنْ تَضِلْ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾[2] ، وهو قليل .

وإن قدرته بنفسه هو الجواب تحقق تأثير حرف الشرط فيه للاستقبال ، فيتعين حذف الفاء ، فلذلك جاز الأمران في الموضعين .

قوله : « وَإلاَّ فَالْفَاءُ » .

يعني : وإن لم يكن من القسم الأول الممتنع[3] ، ولا من الثاني الجائز[4] تتعين الفاء لتعذر تأثير حرف الشرط في غير القسمين الأولين - الممتنع والجائز[5] - كالأمر ، والنهي ، والجملة الإسمية والفعلية الماضية المحققة ، والمستقبل بغير حرف الشرط كقولك : إن أكرمتني فلن أكرمك ، وإن أكرمتني فسوف أكرمك ، وكذا[6] الداخل عليه حرف الحال ، وكذا (ليس) و (عسى) - وإن كانتا فعلين - لتعذر تأثير[7] حرف الشرط .

---

(١) هو حمزة بن حبيب عمارة بن إسماعيل الزيات الفرضي التيمي ، مولى لهم ، ويكنى : أبا عمارة . أحد أصحاب القراءات السبع ، كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش . توفي بحلوان في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومائة ، وينظر في ترجمته : تحبير التيسير ص ١٨ - طبقات القراء ١ / ١٩٦ - مراتب النحويين ص ٥٢ ، غاية النهاية ١ / ٦٦١ - وفيات الأعيان ١ / ٤٥٥ .

(٢) من الآية ٢٨٢ / البقرة .
قرأ حمزة (إن) بكسر الهمزة و (تذكر) برفع الراء وتشديد الكاف . ووافقه الأعمش .
وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (أن) بفتح الهمزة و (تذكر) بنصب الراء وتخفيف الكاف ، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن .
وقرأ نافع وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف (أن) بفتح الهمزة و (تذكر) بنصب الراء وتشديد الكاف .
ينظر : الإتحاف ص ١٦٦ - تحبير التيسير ص ٩٤ ، ٩٥ - تقريب النشر ص ٩٩ - سيبويه ١ / ٤٣٠ - معاني الفراء ١ / ١٨٤ - معاني الزجاج ١ / ٣٦٤ - الحجة لابن خالويه ص ١٠٤ - الكشاف ١ / ٤٠٣ - التبيان ١ / ٢٢٩ - الكشف لمكي ١ / ٣٣٠ - المشكل لمكي ١ / ١٤٤ .

(٣) سقط من ج ، ط : (الممتنع) .

(٤) (الجائز) زيادة يتضح بها المعنى .

(٥) في نسخ الشرح : (الجائز والواجب) وما أثبته أوجه لأن ما تقدم هو ما أثبته .

(٦) في ب ، ج ، ط : (وكذلك) .

(٧) (تأثير) في هامش أ .

أما (ليس) فلكونها لنفي الحال .

وأما (عسى) فلخروجها عن معنى الزمان ، أو لخروجهما معًا عن معنى الزمان ، إن[1] لم نقل // إن (ليس) لنفي الحال . ١٤٤

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾[2] و ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾[3] فلاستعمالها لمجرد الزمان[4] كقوله تعالى : ﴿ وَالليل إذا يغشى ﴾[5] وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتلَى عَلَيْهِم آياتُنا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُم ﴾[6] فيجوز أن تكون كذلك[7] ، ويجوز أن تكون[8] لتقدير قَسَمٍ محذوف ، كأنه قيل : (واللّهِ) ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[9] .

ولولا ذلك لوجب دخول الفاء لامتناع : إن أكرمتني سأكرمك ، ونحوه ، فلولا تقدير القسم لم يجز .

قوله : « وَتَجِيءُ (إِذَا) مَعَ الْجُمْلَةِ الإِسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ »[10] . كقوله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[11] ، بمعنى : فهم يقنطون .

---

(١) في جـ ، ط : (وإن لم) . (٢) من الآية ٣٧ / الشورى .

(٣) من الآية ٣٩ / الشورى وقد تقدمت في ص ٧٧٣ .

(٤) قال العكبري – في الآية الأولى : « (هم) مبتدأ ، و (يغفرون) الخبر ، والجملة جواب (إذا) . وقيل : (هم) مرفوع بفعل محذوف تقديره (غفروا) ، فحذف الفعل لدلالة (يغفرون) عليه » أهـ . التبيان ٢ / ١١٣٥ . وقال الأنباري – في الآيتين : « (هم) فيها وجهان : أحدهما أن يكون تأكيد لما في (غضبوا) و (يغفرون) جواب (إذا) . والثاني أن يكون التقدير : (فهم يغفرون) فحذف الفاء ... والقياس أن يكون (هم) مرفوعا بفعل مقدر دل عليه (ينتصرون) وتقديره : ينتصرون هم ينتصرون . هذا قياس قول سيبويه » أهـ . البيان ٢ / ٣٥٠ .

(٥) الآية ١/ الليل . وقد تقدمت في ص ٧٧٢ . (٦) من الآية ٣٥/ الجاثية . وقد تقدمت في ص ٧٧٣ .

(٧) أي : تكون (إذا) لمجرد الزمان . (٨) في هامش ب ما بين (تكون) السابقة وهذه .

(٩) من الآية ١٢١ / الأنعام . وقد تقدم الكلام فيها في ص ٧٧٣ .

(١٠) ينظر : سيبويه ٤٣٥/١ – المقتضب ٥٦/٢ ، ٥٧ ، ١٧٨/٣ – إيضاح الفارسي ص ٣٢٠ .

(١١) من الآية ٣٦ / الروم – وينظر المصادر السابقة في هامش (١٠) .

وَ (إنْ) مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ إِذَا قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ نَحْوُ : أَسْلِمْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ ، وَلاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ ....

قوله : وَ (إنْ) مُقَدَّرَةِ بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَلِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ[1] إِذَا قُصِدَ[2] السَّبَبِيَّةُ » .

أي : تجزم (إن) مقدرة بعد هذه الأشياء[3] إذا قصد معناها ، وهو[4] أن يكون الأول سببا للثاني ، فإن لم تقصد السببية فلا جزم لتعذر تقديرها .

فيرفع[5] إما على الاستئناف كقولهم : « لاَ تَذْهَبْ بِهِ تَغْلِبُ عَلَيْهِ »[6] .

وإما على الصفة كقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًا يَرِثُنِي ﴾[7] .

وإما على الحال كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[8] .

---

(١) زاد في ب : (والتحضيض والدعاء) وهو من الناسخ .
(٢) في ب ، ط : (قصدت) .
(٣) هذا مذهب سيبويه وتبعه المصنف وأكثر المتأخرين . قال سيبويه ١ / ٤٤٩ : « ... وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ (إن تأتني) لأنهم جعلوه معلقا بالأول » أهـ . ومذهب الخليل والمبرد – وتبعهما ابن خروف ، واختاره ابن مالك ورجحه – أن الجواب إنما انجزم لتضمن الطلب معنى حرف الشرط . قال سيبويه ١ / ٤٤٩ : « ... وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : ائتني آتك ، فإن معنى كلامه : إن يكن منك إتيان آتيك ... » أهـ . وينظر المقتضب ٢ / ٨٠ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٣٦ – شرح الكافي الشافية ٢ / ٦٢٥ ع شرح الرضي ٢ / ٢٦٥ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢١٢ – شرح العلوي ٢ / ٦٧٦ – ٦٧٨ . ومذهب السيرافي والفارسي وتبعهما ابن عصفور أن الجواب إنما انجزم لنيابة الطلب عن جملة الشرط بعد حذفها . ينظر : هامش السيرافي ١ / ٤٤٩ – إيضاح الفارسي ص ٣٢٢ – المقرب ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ . وذكر المرادي مذهبا رابعا وهو أن الجواب إنما انجزم بلام مقدرة . قال : وهو ضعيف . شرح اللألفية للمرادي ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ – هامش المقتضب (١) ٢ / ٨٠ .
(٤) في ب : (وهي) . (٥) في ج : (فيرتفع) .
(٦) أي : فأنت تغلب عليه . ومثله : قم يدعوك ، أي : فهو يدعوك . شرح العلوي ٢ / ٦٧٦ .
(٧) من الآيتين ٥ ، ٦ / مريم . و (يرثني) تقرأ جزما ورفعا . فالجزم قراءة عمرو والكسائي ويحيى ابن وثاب واليزيدي والشنبوذي . والباقون بالرفع – والتقدير على الصفة – : (وارثا لي) . ينظر : الإتحاف ص ٢٩٧ – معاني الفراء ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ .
(٨) من الآية ٩١ / الأنعام . والتقدير على الحال : (ثم ذرهم في خوضهم لاعبين) .

وَامْتَنَعَ : لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارِ ، خِلاَفًا لِلْكِسَائِيِّ ، لأَنَّ التَّقْدِيرَ : إِنْ لاَ تَكْفُرْ .

وإنما صح تقدير (إن) لما عُلِمَ من أن هذه الأمور الخمسة فيها معنى الطلب ، والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب[1] عليه ، فوجوده مسبب عنه ، وإذا كان ذلك مفهوما من الأوائل[2] وذكر المسبب أغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب لما كانت تلك دالة عليهما[3] .

ولذلك لم يقع الجزم في النفي لأنه خبر محض[4] ، والأخبار لا يلزم أن تكون لتحصيل مسبب عنها ، بل قد تكون لغرض إطلاع المخاطب على ذلك خاصة .

ويجب عند أهل التحقيق أن يكون فعل الشرط على حسب القرينة في الإثبات والنفي ، فلا يجوز : لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ ، لأن القرينة نفي الكفر ، فإذا قدر[5] السبب كذلك صار التقدير : فإنك إنْ لا تكفر تدخل النار ، وهو فاسد .

وكذلك : لاَ تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلْكَ[6] ، خِلاَفًا للكسائي[7] فإنه أجاز مثل ذلك اعتمادًا منه على اتضاح المعنى في مثله ، والأول أصوب .

* * *

---

(١) في أ : (لطالب) . (٢) في جـ ، ط : (الأوامر) .

(٣) في أ ، جـ ، ط : (عليها) وما أثبته أوجه .

(٤) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٣٧ – شرح الرضي ٢ / ٢٦٥ . (٥) في جـ ، ط : (قدرت) .

(٦) في المقتضب ٢ / ٨١ : « ... ولو قلت : لا تعص الله يدخلك النار ، كا محالا لأن معناه : أطع الله ، وقولك : أطع الله يدخلك النار ، محال .
وكذلك : لا تدن من الأسد يأكلك ، لا يجوز ، لأنك إذا قلت : (لا تدن) فإنما تريد : تباعد ، ولو قلت : تباعد من الأسد يأكلك ، كان محالا ، لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه ، ولكن لو رفعت كان جيدا ، تريد : فإنه مما يأكلك » أهـ . وينظر : سيبويه ١ / ٤٥١ – المقتضب ٢ / ١٣٣ – أصول ابن السراج ٣ / ١٦٨ – المفصل ص ٢٥٣ – شرح الوافية ٢ / ٥٣٦ – شرح ابن يعيش ٧ / ٥٠ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٥ .

(٧) ذكره ابن مالك بقوله : « ... وقال : ويكتفي بدخول (إن) داخلة على الفعل دون (لا) . ويعضد ما ذهب إليه رواية من روى : (من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذنا بريح الثوم ... » أهـ . شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٥ وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٦٧ – شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢١٤ – شرح الأشموني ٣ / ٣١٠ .

الْأَمْــــرُ

مِثَالُ الْأَمْرِ صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ . وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ الْمَجْزُومِ ....

قوله[1] : « مِثَالُ الْأَمْرِ صِيغَةٌ[2] يُطْلَبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ » .

وهذا حد لما يسميه النحويون والأصوليون[3] : صيغة أمر[4] ، ولا يعنون بصيغة الأمر ما يدل على الطلب مطلقا ، وإنما أرادوا نوعًا من صِيَغِهِ ، وخصوه بهذا اللقب لغلبته . وهو كل ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب[5] بحذف حرف المضارعة ، فيخرج : لِيَفْعَلْ زيد كذا ، لأنه ليس للفاعل المخاطب ، ويخرج : لِتَفْعَلْ كذا ، لأنه ليس بحذف حرف المضارعة . وإن كان قولهم : لِتَفْعَلْ كذا ، قليلاً ، ومنه القراءة الشاذة // في قوله تعالى[6] : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[7] بالتاء .

١٤٥

قوله : « وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ المَجْزُومِ » .

يعني أنك تعامله معاملة المجزوم وإن لم يكن مجزومًا عند البصريين لزوال مقتضى الإعراب فيه ، وهو حرف المضارعة ، ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الأمر ، ومن ثم توهم الكوفيون أنه معرب[8] ، ولذلك وجب أن تقول : اضرب – بسكون الباء[9] – وارم ، واغز ، واخش – بحذف حرف[10] العلة – واضربا ، واضربوا ، واضربي – بحذف النون – .

---

(١) في ط : (قال) . (٢) في ب ، ط : (مثال الأمر قوله صيغة) .

(٣) قال الرضي ٢ / ٢٦٧ : « ... لو قال : صيغة يصح أن يطلب بها الفعل لكان أصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة أمرا ، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء – وهو المسمى أمرا عند الأصوليين – نحو قولك . اضرب ، على وجه الاستعلاء ، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو : اللهم ارحم ، أو من غيره ... وإنما سمي النحاة جميع ذلك أمرًا لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء – وهو الأمر حقيقة – أغلب وأكثر ... » أهـ . وينظر شرح الجامي ٢ / ٦٥٩ – شرح العلوي ٢ / ٦٨٤ . (٤) في جـ : (صيغة الأمر) .

(٥) في ط : (المخاطب الفاعل) . (٦) سقط من أ : (قوله تعالى) .

(٧) من الآية ٥٨ / يونس ، وقد تقدمت في ص ٨٧٩ ، وينظر الهامش رقم (٩) من الصفحة نفسها . (٨) ينظر : الإنصاف مسألة (٧٢) ٢ / ٥٢٤ – شرح الرضي ٢ / ٢٢٨ – إيضاح الزجاجي ص ٧٧ . (٩) في ب ، جـ : (بالإسكان) . (١٠) في ط : (حروف) .

فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ – سَاكِنٌ – وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ – زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ مَضْمُومَةً إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ مَكْسُورَةً فِيمَا سِوَاهُ مِثْلُ : اقْتُلْ ، وَاضرِبْ ، وَاعْلَمْ .

وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فَمَفْتُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ ....

قوله : « فَإِنَ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ ..... » .

يعني أنك إذا حذفت حرف المضارعة فلا يخلو إما أن يكون بعده – في المضارع – ساكن – وليس برباعي – أَوْ لاَ . فإن كان الأول ساكنا[1] زدت همزة وصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن[2] ، مضمومة إن كان بعد الساكن ضمة رفعًا لِللَّبس على تقدير الفتح ، وطلبا للخفة بالاتباع على تقدير الكسر ، لأنهم لو قالوا : (اقْتُل) لالتبس بالمضارع ، ولو قالوا : (اِقْتُل) لكان مستثقلا[3] .

وكسروها[4] فيما سواه لأنهم لو ضموا في مثل : (اُضْرِب) لالتبس بالماضي الرباعي لما لم يسم فاعله ، ولو ضموا[5] في مثل : (اُعْلِم) لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله .

ولو فتحوا في (اَضْرَب) لالتبس بالأمر من الرباعي ، ولو فتحوا في (اَعْلِم) لالتبس بالماضي الرباعي ، فتعين الكسر .

فإن كان رباعيا بالهمزة – وهو الذي قصد بقوله : (رباعي) – في مثل قولك[6] : (يُعْلِم) و (يُرْسِل) ، جاؤا بالهمزة المحذوفة من المضارع لزوال المقتضي لحذفها[7] ، ألا ترى أن أصل قولك (يعلم) و (يرسل) : يُؤَعْلِمُ ، وَيُؤَرْسِل ، كما تقول : دحرج يدحرج ، لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بعد حرف المضارعة .

---

(١) سقط من ب ، جـ ، ط : (ساكنا) .

(٢) في المفصل ص ٢٥٦ : « ... فإن سكن زدت همزة وصل لئلا يتبدأ بالساكن فتقول في (تضرب) اضرب ، وفي (تنطلق) و (تستخرج) : انطلق ، واستخرج أهـ . وينظر : شرح ابن يعيش ٧ / ٥٨ – شرح الرضي ٢ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣) في سيبويه ٢ / ٢٧٢ : « واعلم أن الألف الموصولة – فيما ذكرنا – في الابتداء مكسورة أبدا إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها ، وذلك قولك : اقتل ، واستضعف ... » أهـ .

(٤) (وكسروها) في هامش ب . (٥) في ب : (ضم) . (٦) سقط من أ : (قولك) .

ينظر : المقتضب ١ / ٢١٩ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٤٠ – شرح ابن يعيش ٧ / ٥٩ .

....

وإنما حذفوها في المضارع لأن منه (أُعْلِمُ) ، و (أُرْسِلُ)[1] وأصله : أُأَعْلِمُ ، وَأُأَرْسِلُ ، فكرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة[2] ، فحذفوا الثانية تخفيفا ، ثم أجروا حروف المضارعة كلها مجرى واحدًا لأنه باب واحد ، فلما حذفوا حروف المضارعة لبناء صيغة الأمر زال موجب هذه الهمزة ، فوجب الإتيان بها مفتوحة مقطوعة[3] إجراء للكلمة على أصلها ، ألا ترى أنهم[4] لو لم يردوها لاقتضي أن يردوه غيرها مثلها ، لأنهم لو كسروها[5] لالتبس بالثلاثي ، ألا ترى أنهم لو قالوا من (أضرب يضرب) : اَضْرِب – بكسر الهمزة[6] – لم يعلم أمن (أُضْرَبَ) هو أم من (ضَرَبَ)!! ، ولا جه للضم لما تقدم .

والذي يدلك على أنهم إنما أتوا بهذه الهمزة لزوال المقتضي لحذفها مجيئهم بها في صيغة الأمر من (يريد) و (يعيد) و (يرى) – وإن لم يكن بعد حرف المضارعة ساكن – لأنه لو كان الإتيان بها لغرض النطق بالساكن لم يكن للإتيان بها في ذلك معنى . فإن لم يكن بعده ساكنٌ نطق به على ما هو عليه لاستغنائهم عن الهمزة لتحركه ، على أي وجه كان من صحيح أو معتل في مثل قولك[7] من (يدحرج) : دَحْرِج ، وكقولك[8] من (يَتَعْلَّم) : تَعَلَّمْ ، ومن (يَقِي) و (يَفِي) و (يَرَى) : قِهْ ، وَفِهْ ، ورِهْ .

والتزموا هاء السكت في مثل ذلك إذا وقفوا لما يلزمهم – لو لم // يأتوا بها – من الابتداء بالساكن[9] أو الوقف[10] على متحرك[11] . ١٤٦

* * *

---

(١) (وأرسل) في هامش ج . (٢) سقط من ج : (واحدة) .
(٣) سقط من ب ، ج ، ط : (مفتوحة مقطوعة) .
(٤) في ب ، ج : (مع أنهم) . (٥) في ب : (لو كسروا) .
(٦) سقط من أ : (بكسر الهمزة) . (٧) في ط : (كما في قولك) .
(٨) سقط من ب : (وكقولك) . (٩) في ب ، ج ، ط : (بساكن) .
(١٠) في ب ، ج ، ط : (أو الوقوف) ، وفي ط : (والوقوف) .
(١١) ينظر : شرح الرضي ٢ /٢٦٩ – شرح العلوي ٦٨٤/٢ – ٦٨٧ – شرح الجامي ٦٦٢/٢ .

فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ ، فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَالثَّانِي مَعَ التَّاءِ خَوْفَ اللَّبْسِ ..

قوله[1] : « فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ ... إلى آخره » .

كل فعل حذف فاعله فهو فعل لما لم[2] يسم فاعله[3] ، وقد تقدم ما يقوم مقام الفاعل – وهو الذي يسمى : مفعول ما لم يسم فاعله[4] – ، والغرض هاهنا ذكر ما يلزم من التغيير عند بنائه للمفعول .

فإن كان ماضيًا ضُمَّ أوله وكسر ما قبل آخره نحو : ضُرِبَ وَقُتِلَ ودُحْرِجَ[5] . وإنما ضموا أوله لينبهوا على أنه من قبيل هذه الصيغة ، إذ لو اقتصروا على الكسر لم يفد في مثل : (عَلِمَ) ، ولو اقتصروا على الضم لالتبس في باب (أَعْلَمَ) بالمضارع لما لم يسم فاعله[6] لو قالوا : (أُعْلِمَ) ، فتبينت بذلك[7] فائدة الضم والكسر معا .

قوله : « وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصِلِ وَالثَّانِي مَعَ التَّاءِ خَوْفَ اللَّبْسِ » .

يعني أن نحو : (انطلق و (اقتدر) و (استخرج) ، لأنهم لو اقتصروا على ضم الهمزة – وهي همزة وصل تحذف في الدرج – لالتبس حينئذ بصيغة الأمر في مثل قولك : إلا اسْتَخْرِجَ[8] فضموا ما بعد الساكن ليرتفع هذا اللبس .

---

(١) سقط من ب ، جـ : (قوله) ، وفي ط : (قال) . (٢) في نسخ الشرح : (ما لم) وما أثبته أوجه .

(٣) قال الرضي : « ... هذا حد مطرد عند سيبويه ، وأما على مذهب الكسائي في نحو : ضربني وضربت زيدا ، وهو أن الفاعل يحذف في الأول – على ما مر في باب التنازع – وعلى مذهب الأخفش ، وهو ما حكي عنه أبو علي في كتاب الشعر ، قال : جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ ، فليس ما ذكره المصنف بحد تام ، إلا أن يقال : هو ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله » أهـ . شرح الرضي ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ . وينظر ما ذكره في باب التنازع ص ٣٤٢ مع الهامش (٢) .

(٤) سقط من أ ما بين قوله : (ما لم يسم فاعله) السابقة وهذه . وينظر ص ٣٤٨ .

(٥) في هامش جـ من قوله : (ضم أوله) إلى آخر العبارة .

(٦) سقط من جـ ، ط : (لما لم يسم فاعله) . (٧) في جـ ، ط : (فتبين فائدة) .

(٨) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٤٣ – شرح الرضي ٢ / ٢٧٠ – شرح العلوي ٢ / ٦٩٣ .

وكذلك ضموا ما بعد التاء في مثل : تُعُلِّمَ ، وَتُجُوهِلَ[1] ، لأنهم لو اقتصروا على ضم التاء فقالوا : (تُعْلِّم) و (تُجَاهَلَ) لالتبس (تَعَلَّم) بصيغة مضارع (عَلِمْتُ) ، ولالتبس (تَجَاهَلَ) بصيغة مضارع (جَاهَلْتُ) .

قوله : « وَمُعْتَلُ العَيْنِ .... إلى آخره » .

يعني أن ما اعتلت[2] عينه من الثلاثي الماضي[3] نحو : قال ، وباع ، ففيه ثلاث لغات : (قِيْلَ) و (بِيْعَ) أفصحها . و (قُيلَ) و (بُيعَ) – بالإشمام – وهو فصيح . و (قُولَ) و (بُوعَ) – بالواو – وهو قليل[4] .

أما[5] الياء فلأن أصله : (بُيِعَ) : كرهوا[6] الكسرة على الياء بعد الضم فأسكنوها ، فلم يمكن بقاؤها ساكنة مع الضم ما قبلها ، فكان الأولى تغيير الحركة لا تغيير الحرف لأنه أقل تغيير ، ولأنه أخف .

ثم حملوا (قِيل) عليه لأنهما من باب واحد ، فكان قلب الواو إلى الياء أولى من قلب الياء إلى الواو .

وقد[7] علم بذلك ضعف لغة (قُولَ) و (بُوعَ)[8] لأنهم حملوا الأخف على الأثقل[9] . وأما الإشمام فالإيذان بأن الأصل الضم في أوائل هذه الأفعال[10] .

---

(١) في سيبويه ٢ / ٣٣٢ : « ... وتلحق التاء (فاعل) أولا فيكون على (تفاعل يتفاعل) ويكون (فعل) منه على ذلك المثال إلا أنك تضم الياء ويكون (فعل) منه على (تفوعل) وذلك قولك : يتغافل ويتغوفل ... وتلحق التاء أولا (فعل) فيجرى في جميع ما صرفت فيه (تفاعل) مجراه ... » أهـ . وينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٩٩ .

(٢) في ب ، جـ : (ما اعتل) .   (٣) في أ : (الماضي الثلاثي وهو الماضي) .

(٤) ينظر سيبويه ٢ / ٣٦٠ – وفيه : « ... وهذه اللغات دواخل على (قيل) و (بيع) و (خيف) و (هيب) والأصل الكسر » أهـ . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٤٣ ، ٥٤٤ – شرح الرضي ٢ / ٢٧٠ ، ٢٧١ المرتجل ص ١٢٠ .   (٥) في جـ ، ط : (فأما) .

(٦) في جـ : (فكرهوا) .   (٧) في ط : (فقد) .   (٨) في أ : (بوع وقول) .

(٩) ومنه قول الراجز : ليت وهل ينفع شيئا ليت   ليت شبابا بوع فاشتريت

وقوله   حوكت على نيرين إذا تحـاك   تختبط الشوك ولا تشاك

قال ابن مالك : « وقد قرأ بهذه اللغة نافع وابن عامر والكسائي في بعض الأفعال أهـ .

ينظر في هذه اللغة وما قبلها : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٩٩ ، ٢٠٠ .

وَمِثْلُهُ بَابُ (اخْتِيرَ) و (انْقِيدَ) دُونَ (اسْتُخِيرَ) وَ (أُقِيمَ) . وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ....

قوله : « وَمِثْلُهُ بَابُ : اخْتِيرَ وَانْقِيدَ ...... إلى آخره » .

يعني أن (افتعل) و (انفعل) المعتل العين إذا ضم ما بعد[1] الساكن – وهو ما قبل حرف العلة – وكسر ما قبل الآخر في هذا البناء صار أصل[2] (اختير) : اختير ، وفي (انقيد) : انقيد ، فعلم أن (تِيرَ) و (قِيدَ) مماثل لقولك : (بِيعَ) في اقتضائه الثلاث اللغات المذكورة[3] ، فوجب أن تجرى فيها ، دون قولك (استفعل) و (افعل) في مثل (استخار) و (أقام) لأن ماقبل حرف العلة فيهما ساكن في الأصل ، والضم قبل الساكن ، فلم يكن مثل (بيعَ) في أصله[4] ، وإنما هي ياء[5] مكسورة قبلها[6] ساكن ، وتلك ياء مكسورة قبلها ضمة ، فافترقا .

وحكم اليا المكسورة إذا سكن ما قبلها – وكانت مما يعل لأجلها[7] – أن تسكن وتلقي حركتها على ما قبلها ، فلذلك وجب أن يقال : (استخير) و (أقيم) لغة واحدة ، إذ لم يوجد فيه مقتضى تلك اللغات[8] .

قوله : « وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ... إلى آخره » .

لأنهم لو اقتصروا على الفتح فيما قبل الآخر لم يفد في مثل : (يَعْلَمُ) // ولو اقتصروا على الضم لم يفد في مثل : (يُخْرَجُ)[9] . ١٤٧

---

(١) في ج : (بعد) بدون (ما) . (٢) (صار أصل) في هامش أ .

(٣) في سيبويه ٢ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ : « ... وإذا قلت : افتعل وانفعل قلت : اختير وانقيد ، فتعتل من (افتعل) فتحول الكسرة على التاء كما فعل ذلك في (قيل) ، فتجرى (تير) و (قيد) مجرى (قيل وبيع) في كل شيء » أهـ .

(٤) ينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٤٦ – شرح الرضي ٢ / ٢٧١ – شرح الأردبيلي ٢٧٥ .

(٥) سقط من أ : (ياء) . (٦) في ج : (وقبلها) .

(٧) في ج : (لأصلها) . (٨) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٩) قال الرضي ٢ / ٢٢ : « إنما ضم أول المضارع حملا على أول الماضي ، وأما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي » أهـ .
وينظر : شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٣ – التوضيح ٢ / ١٥٥ .

وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ تَنْقَلِبُ أَلِفًا .

قوله : « وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ .... » .

يعني[١] في (قال) و (باع) وغيره[٢] في جميع الباب تنقلب فيه العين ألفا لأنها تتحرك وما قبلها مفتوح أو في حكم المفتوح ، فيجب قلبها ألفا ، وكذلك معتل اللام[٣] .

فأما معتل الفاء فتكون فيه[٤] واوًا سواء[٥] كانت ياء فيما سمي[٦] فاعله أو واوًا ، وسواء[٧] كانت محذوفة فيما سمي فاعله أو ثابتة ، فلذلك تقول في (يَيْأَس) : يُويَس ، وفي (يَوْجَل)[٨] : يُوجَل ، وفي (يَعِدْ) و (يَفِي) : يُوعَد ، وَيُوفِي[٩] .

* * *

---

(١) سقط من أ ، ب : (يعني) .
(٢) سقط من ط : (وغيره) .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧٢ - شرح العلوي ٢ / ٦٩٥ ، ٦٩٦ .
(٤) سقط من أ : (فيه) .
(٥) (سواء) في هامش ج .
(٦) في أ : (يسمى) .
(٧) سقط من ج : (وسواء) .
(٨) (يوجل) في هامش أ .
(٩) زاد في ب : (والله أعلم) .

المُتَعَدِّي وَغيْرُ المُتَعَدِّي

المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي ، فَالمُتَعَدِّي مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ كَـ (ضَرَبَ) . وَغَيْرُ المُتَعَدِّي بِخلاَفِهِ كَـ (قَعَدَ) . وَالمُتَعَدِّي يَكُونَ إِلَى واحِدٍ كِـ (ضَرَبَ) وَإِلَى اثْنَيْنِ كَـ (أَعْطَى) وَ (عَلِمَ) ....

قوله[1] : « المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي ، فَالمُتَعَدِّي مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ كَـ (ضَرَب) وَغَيْرُ المُتَعَدِّي بِخلاَفِهِ كَـ (قَعَدَ) .... » .

لأن المعاني انقسمت قسمين : قسم لا تعلق له بغير من قام به[2] ، وقسم يتعلق لنفسه . فما تعلق لنفسه فهو[3] المتعدي كـ (ضَرَبَ) و (قَتَل) ، فإنه لا يعقل ضرب إلا بتعلق يستلزم[4] المتعلق ، فهذا الضرب هو المتعدي ، فإذا ذكر ذلك المتعلق سمي مفعولا به . وما يعقل من غير متعلق كـ (قَامَ) و (قَعَد) و (احْمَرَّ) و (اصْفَرَّ) فهذ الذي يسمى غير متعدٍ[5] . ثم المتعدى قد يتعلق بواحد ، ويسمى متعديا إلى واحد كـ (ضَرَبَ) . وقد يتعلق باثنين ، ويسمى متعديا إلى اثنين[6] كـ (أَعْطَى) و (عَلِمَ)[7] ، ألا ترى أن الإعطاء يتعلق باعتبار عقليته بأمرين : أحدهما المُعْطَى ، والآخر الشيء الذي يعطاه ولو رفعت عن الذهن تعلقه بهما أو بأحدهما لم يعقل الإعطاء . وكذلك (عَلِمَ) – بمعنى : عِلْمِ النسبة – فإنه يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب إليه ، لأن ذلك من معقول النسب .

---

(١) سقط من ب ، جـ : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) زاد في ط : (قام به الفعل) . (٣) في جـ : (هو) . (٤) في ط : (وهو يستلزم) .

(٥) هذا معنى قول ابن السراج : « قد تقدم قولنا في المفعول على الحقيقة إنه المصدر ، ولما كانت هذه على ضربين : ضرب فيها يلاقي شيئا ويؤثر فيه ، وضرب منه لا يلاقي شيئا ولا يؤثر فيه ، فسمي الفعل الملاقي متعديا ، وما لا يلاقي غير متعد . فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولا نحو (قام) و (احمر) و (طال) ... وأما الفعل الذي يتعدى فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها ، وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس » أهـ . أصول النحو ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ – وينظر : إيضاح الفارسي ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٦) في ب : (مفعولين) . (٧) في ط : (وأعلم) وهو خطأ .

وإنما مثل بـ (أعطى) و (علم) ليعلم أن المتعدي إلى اثنين على ضربين ، إما أن يكون مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبر كـ : أعطيت زيدا درهما . وإما أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبرا كـ : علمت زيدا قائما . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٧٤ – شرح ابن يعيش ٧ / ٦٣ .

وَإِلَى ثَلاَثَةٍ كَـ (أَعْلَمَ) و (أَرَى) وَ (أَنْبَأَ) وَ (نَبأَ) وَ (أَخْبَرَ) وَ (خَبَّرَ) وَ (حَدَّثَ) .

وقد يتعلق بثلاثة كـ (أَعْلَمَ) و (أَرى)[1] ، ألا ترى أن (أَعْلَمَ) مُعَدّ[2] بالهمزة عن (عَلِمَ) المتعدي إلى اثنين ، وزيادة هذه الهمزة توجب للفعل المعنى الذي وضعت له وهو[3] زيادة مفعول هو في المعنى مصير لقيام ذلك الفعل به ، فإذا قلت : أعلمت زيدا ، فمعناه : صيرت زيدا عالما ، وقد علم أن (العلم) يتعدى إلى مفعولين ، فقد صار باعتبار الهمزة يتعلق بمصير ، وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب إليه ، فصار تعلقه بثلاثة[4] وكذلك (أَرَى) من (رَأَى) بمعنى : عَلِمَ .

وهذا الفعلان متعديان[5] إلى ثلاثة من غير إشكال .

وقد أجاز الأخفش : أظننت . وأحسبت ، وأخلت ، وأزعمت[6] ، فحكمها - عند القائلين بها - حكم (أَعْلَم) و (أَرَى) .

وأما (أَنْبَأَ) و (نَبَّأَ) و (أَخْبَرَ) وَخَبَّرَ) و (حَدَّثَ) فقد ذكرها النحويون[7] في باب التعدي إلى ثلاثة ، وهي في التحقيق متعدية إلى واحد ، لكنها لما استلزمت معنى الإعلام أجريت مجراه ، لأن الإخبار المستقيم إنما يكون عن عِلْمٍ أو ظَنٍّ[8] .

---

(١) في سيبويه ١ / ١٩ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين . ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ها هنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا أباك ، ونبأت عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » أهـ . وينظر : المقتضب ٣ / ١٢١ ، ١٢٢ - أصول النحو ١ / ٢٢٤ .

(٢) هكذا في جـ ، وفي غيرها : (يتعدى) .

(٣) سقط من ب ، جـ : (وهو) .

(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٩ - الإيضاح للفارسي ص ١٧٥ .

(٥) في جـ : (يتعديان) .

(٦) في الخصائص ١ / ٢٧١ : « وأجاز أبو الحسن : أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا » أهـ . وينظر قول الأخفش في المفصل ص ٢٥٧ - شرح الوافية ٢ / ٥٤٩ - شرح ابن يعيش ٧ / ٦٦ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٦ - شرح الرضي ٢ / ٢٧٤ - التسهيل ص ٧٤ وشرحه ١ ورقة ٨١ - الأشموني ٢ / ٤٢ .

(٧) قال ابن مالك : « لم يلحق سيبويه بـ (أعلم) و (أرى) إلا (نبأ) ... وزاد أبو علي (أنبأ) وزاد السيرافي : (حدث) و (أخبر) و (خبر) .. » أهـ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٥ ، وينظر : سيبويه ١ / ١٩ - المقتضب ٣ / ١٨٩ ، ٤ / ٣٣٨ - إيضاح الفارسي ص ١٧٥ - المفصل ص ٢٥٧ .

(٨) أنكر المصنف على متأخري النحاة جعلهم (أنبأ) و (أخبر) و (خبر) و (حدث) ...... =

....

والتحقيق أن (أَنْبأَ) يتعلق بمنبيءٍ لا بنبأ ، لأن الفعل نفس النبأ ، ولا يتعلق بنفسه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أنبأته نبأ ، أو : أخبرته[1] خبرًا ، أو : حدثته حديثا ، كان منصوبا على المصدر ، فإذا ذكرت خصوصية ذلك[2] النبأ أو الخبر قلت : زيدا قائما ، أو : عمرا منطلقا ، لم يخرج عن كونه مصدرا كما إذا قلت : قعد[3] القرفصاء فكان مصدرا مثله في : قعدت قعودا ، بخلاف (أعلم) فإن المفعول الثاني والثالث ليسا نفس الإعلام ولا العلم // بل متعلق العلم . ١٤٨

فإن قيل : فمقتضى ذلك أن يحكي ما حل محل المصدر كما حكي ما وقع بعد القول في قولك قلت : زيدا قائم ، ولما لم يحك دل[4] على أنه ليس من قبيل ما وقع موقع المصدر . والجواب : أنه إنما حكي ما وقع بعد القول من جهة أنه يطلق ويراد به نفس اللفظ ، فصار حاصله راجعًا إلى معنى الحكاية ، إذا المراد : تلفظت بهذا اللفظ[5] ، فلو عدل عن ذلك لكان كَذِبًا[6] ، ألا ترى أنه أنه إذا استعمل بمعنى القول النفسي جرى على هذا النحو ، فتقول : أتقول زيدا منطلقا ؟ فتنصبهما ، فكذلك ما وقع من المفعول الثاني والثالث بعد (أَنْبَأَ) و (نَبَّأَ)[7] و (أَخْبَرَ) و(خَبَّرَ)[8] و(حَدَّثَ)[9] ، لأن الإنباء والإخبار لا يراد بهما إلا المعنى لا اللفظ ، فلما كان كذلك أجرى مجرى القول المراد به المعنى لفقدان قصد الحكاية .

وسماهما[10] النحويون مفعولاً ثانيًا وثالثًا على طريق المسامحة ، لما ذكرناه[11] .

= مما ينصب ثلاثة مفعولين وهذا واضح من صريح عبارته الوافية حيث قال : « ... وليس في المعاني ما يتوقف عقليته على ثلاثة متعلقات إلا (أعلمت) و (أريت) ... وأما (أخبر) و(خبر) و (أنبأ) و (نبأ) و (حدث) فقد أجريت مجرى (أعلمت) لموافقتها لها في أن ما علمته ففي النفس حديث عنه وإن كان المفعولان في معني المصدر ، لأنه الحديث والنبأ والخبر » أهـ . شرح الوافية ٢ / ٥٤٨ ، ٥٤٩ - شرح الرضي ٢ / ٢٧٥ - شرح العلوي ٢ / ٧١٤ ٧١٥ .

(١) في أ : (خبرته) .
(٢) (ذلك) في هامش أ .
(٣) في أ : (قعدت) . وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٤٩ .
(٤) في ط : (كاذبا) .
(٥) في ج : (هذا اللفظ) ، وفي ط : (هذه اللفظية) .
(٦) في ج : (كاذبا) .
(٧) سقط من ب ، ج : (نبأ) .
(٨) سقط من ب ، ج ، ط : (وخبر) .
(٩) (حدث) زيادة لم تثبت في نسخ الشرح .
(١٠) هكذا في ج ، وفي غيرها : (وسماه) .
(١١) في ب : (لما ذكرنا) ، وينظر ص ٨٩٧ .

وَهَذِهِ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ كَمَفْعُولِ (أَعْطَيْتُ) ، وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ كَمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) .

وهذه المتعدية إلى ثلاثة ، مفعولها الأول كمفعول (أعطيت) ، يعني إن شئت ذكرته منفردًا[1] ، وإن شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده فتقول : أعلمت ، ولا تذكر ما بعدها كما تقول : أعطيت ، ولا تذكر ما بعده[2] .

وتقول : أعملت عمرا منطلقا ، ولا تذكر ما قبله كما تقول : أعطيت ثوبا ، ولا تذكر من أعطيته .

وأما المفعول الثاني والثالث فكمفعولي (علمت) . يعني أنك إذا ذكرت أحدهما فلابد من ذكر الآخر ، وإذا تركتهما معا ساغ لأنهما في المعنى مفعولا (علمت)[3] .

وإنما وجب عند ذكر أحدهما ذكر الآخر لأنهما في المعني كالمبتدأ والخبر ، فكما أنه لابد من المبتدأ عند ذكر[4] الخبر ، ومن ذكر الخبر عند ذكر المبتدأ ، فكذلك هذا ، بخلاف مفعولي (أعطيت) فإنهما[5] لا ربط بينهما ، فلم يلزم من ذكر أحدهما ذكر الآخر ، فكان الأول منهما كالمفعول الأول في (أعلمت) ، والثاني منهما كالثاني والثالث معا في (أعلمت) .

* * *

---

(١) في أ : (مفردا) .

(٢) اضطربت هذه العبارة في نسخ الشرح جميعها ، وما أثبته هو ما في أ . وفي ب : (فتقول : أعلمت زيدا ، ولا تذكر ما بعده كما تقول : أعطيت ، زيدا ، ولا تذكر ما بعده) وفي جـ : (فتقول : أعلمت ، ولا تذكر ما بعده كما تقول : أعطيت زيدا ولا تذكر ما بعده) . وفي ط : (فتقول : أعملت . كما تقول : أعطيت ، ولا تذكر ما بعده) .

(٣) قال الرضي ٢ / ٢٧٦ : « وظاهر مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذكر أولها وترك الثاني والثالث لأنه قال : لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة . فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره و لم يجوز الاقتصار على الأول .

وأجاز ابن السراج مطلقا . وقال السيرافي : أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول ، لا أنه لا يجوز مطلقا . ومذهب ابن السراج أولى إذ لا مانع وتبعه المتأخرون » أهـ . وينظر : سيبويه ١ / ١٩ – أصول ابن السراج ١ / ٢٢٧ .

(٤) سقط من أ : (ذكر) . (٥) في جـ : (لأنهما) .

أَفْعَالُ الْقُلُوب

أَفْعَالُ الْقُلُوبِ : (ظَنَنْتُ) وَ (حَسِبْتُ) وَ (خِلْتُ) وَ (زَعَمْتُ) وَ (عَلِمْتُ) وَ (رَأَيْتُ) وَ (وَجَدْتُ) تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الإسْمِيَّةِ لِبَيَانِ مَا هِيَ عَنْهُ فَتَنْصِبُ الْجُزْئَيْنِ . وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الآخر ، بِخِلَافِ بَابِ (أَعْطَيْتُ)..........

قوله[1] : « أَفْعَالُ الْقُلُوبِ (ظَنَنْتُ) وَ (حَسِبْتُ) – إلى آخِرها – تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الإسْمِيَّةِ لِبَيانِ مَا هِيَ عَنْهُ »[2] .

لأن النسبة قد تكون عن عِلْمٍ ، وقد تكون عن ظَنٍّ ، فإذا قصدت بيان أنها عن عِلْمٍ قلت : علمت ، ونحوه ، وإذا قصدت بيان[3] أنها عن ظَنٍّ قلت : ظننت ، ونحوه . فتبين[4] بـ (عَلِمْتُ) أن النسبة عن يقين في غرض المتكلم ، وتبين بـ (ظَنَنْتُ) أن النسبة عن ظَنٍّ ، فتنصب الجزئين لأنهما متعلقان لها كما تنصب بـ (أعطيت) – ونحوه – المفعولين[5] .

وقد اختصت هذه بخصائص :

منها : أنه إذا ذكر أحد المفعولين فلابد من ذكر الآخر ، بخلاف باب (أعطيت) لأنهما في المعني على ما كانا[6] عليه من منسوب ومنسوب إليه ، فلو اقتصر[7] على أحدهما لاختل المعنى ، بخلاف باب (أعطيت) فإن مفعولها ليسا منسوبًا ومنسوبًا إليه ، فلذلك جاز // ذكر أحدهما وترك الآخر[8] .

١٤٩

---

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) في شرح الرضي ٢ / ٢٧٩ : « وقوله : (هي عنه) على حذف المضاف ، أي : حكمها عنه ، أي : حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ، ففي قولك : علمت زيدا قائما ، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو (زيد) صار عن علم ، وفي : ظننت زيدا قائما ، عن ظن » أهـ . وينظر شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٣) (بيان) زيادة من ج .

(٤) في ج : (فيتبين) .

(٥) ينظر : سيبويه ١ /١٨ المقتضب ٣ / ٩٤ – أصول ابن السراج ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ إيضاح الفارسي ص ١٣٣ – – المفصل ص ٢٥٩ ، ١٦١ .

(٦) في أ ، ط : (ما كان) .

(٧) في ط : (اقتصروا) .

(٨) في سيبويه ١ / ١٨ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ها هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ... » أهـ . وينظر المصادر السابقة في الهامش رقم (٥) .

وَمِنْهَا : جَوَازُ الْإِلْغَاءِ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ لِاسْتِقْلَالِ الْجُزْئَيْنِ كَلَامًا ، بِخَلَافِ بَابِ أَعْطَيْتُ ....

ومنها : أنه يجوز فيها الإلغاء[1] ، إذا توسطت أو تأخرت[2] ، لأنك إذا ألغيت استقل الجزءان كلاما ، فكان ذكرها كذكر الظروف في المعنى ، فإذا قلت : زيد ظننت قائم ، فكأنك قلت : زيد في ظني قائم .

وإذا قلت : زيد قائم ظننت ، فكأنك قلت[3] : زيد قائم في ظني - بخلاف باب (أعطيت) لأن معموليها لا[4] يستقلان كلاما لتعذر النسبة بينهما .

وقال : (إذا توسطت أو تأخرت) تنبيها على أنها إذا تقدمت أعملت لقوتها بالتقدم[5] ، وأما[6] إذا توسطت أو تأخرت ضعفت[7] فأجيز[8] فيها الوجه الآخر .

وقد نقل الإلغاء مع تقدمها[9] ، وهو ضعيف ، ولا يستدل بمثل قولهم : علمت إن زيدًا لقائم ، فإن هذا من باب التعليق لا من باب الإلغاء[10] .

---

(١) الإلغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى اختيارا لغير مانع ، وينظر ص ٩٠٢ .
(٢) قال الفارسي : « ... وإن وسطتها أو أخرتها كنت بالخيار في الإعمال والإلغاء ، وذلك قولك : زيد ظننت منطلق ، وبكر حسبت شاخص . قال الشاعر :
أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور
فقولك (في الأراجيز) إذا ألغيت (خلت) في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ أو مقدم عليه ، ولو أعملت (خلت) كان في موضع نصب من حيث كان يكون في موضع المفعول الثاني » أهـ . الإيضاح العضدي ص ١٣٤ - ١٣٦ . وينظر : سيبويه ١ / ٦١ . أصول ابن السراج ١ / ٢١٩ .
(٣) سقط من جـ ، ط ما بين قوله : (فكأنك قلت) السابقة وهذه .
(٤) هكذا في أ ، وفي غيرها : (مفعوليها) . (٥) في أ : (بالتقدم) . (٦) (وأما) في هامش جـ .
(٧) في سيبويه ١ / ٦١ : « ... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكل عربي جيد » أهـ .
(٨) في ب : (فاختير) . (٩) مذهب البصريين أنه لا تلغي هذه الأفعال مع تقدمها ، وما جاء منها موهما ذلك فهو مؤول . وقد أجاز الكوفيون والأخفش وأبو بكر الزبيدي إلغاء هذه الأفعال مع تقدمها ، لكن الإعمال عندهم أرجح ، كما أجازه ابن مالك على قبح في التسهيل ص ٧١ . ولم يصرح به في شرح الكافية الشافية . وينظر : شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٨٠ - شرح ابن عقيل ١ / ٤٣٥ ، ٤٣٨ - شرح الأشموني ٢ / ٢٨ .
(١٠) ينظر : الرضي ٢ / ٢١٨١ .

وَمِنْهَا : أَنَّهَا تُعَلَّقُ قَبْلَ الإِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ وَاللَّامِ مِثْلُ : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ..

ومنها : أنها تعلق ، ومعنى التعليق : أن يمتنع إعمالها لعارض لزوما[1] ، بخلاف الإلغاء فإن معناه[2] : أنه يجوز ترك إعمالها[3] لعارض ، وهو التوسط أو التأخر .

فإذا وقع بعدها حرف الاستفهام كقولك : علمت أزيد عندك أم عمرو ، عُلِّقَتْ ، أي : امتنع إعمالها لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده وإن كان المعنى مرادا ، ومعناه : علمت أحدهما بعينه عندك مبهما ، لأن المعنى : علمت جواب ذلك ، وجواب ذلك[4] إنما يكون بالتعيين[5] .

وكذلك : علمت ما زيد قائم ، لأن ما قبل النفي لا يعمل فيما بعده ، وإن كان المعني : علمت زيدًا ليس بقائم .

وكذلك إذا قلت : علمت لزيد منطلق ، لأن ما قبل لام الابتداء لا يعمل فيما بعدها ، وإن كان المعنى : علمت زيدًا منطلقا[6] .

ولا يرد على ذلك : علمت إنَّ زيدا قائم - بالكسر - لأنه أمكن إعمالها بجعلها[7] المفتوحة فتكون مفعولا في موضع نصب ، فلا يعدل إلى التعليق مع إمكان الأعمال والتقديم ، كما لا تعليق[8] في : علمت زيدًا منطلقا[9] ، لإمكان الإعمال مع التقديم .

---

(١) أي : لفظا لا معنى . قال الرضي ٢ / ٢٧٩ : « ... فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان ذلك قبل التعليق ، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو : علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا ، على ما قاله ابن الخشاب » أهـ . وينظر : المرتجل لابن الخشاب ص ١٥٢ ، ١٥٣ . وليس فيه ما أثبته الرضي .

(٢) في أ : (معناها) .

(٣) في هامش جـ ما بين قوله : (إعمالها) السابقة وهذه .

(٤) (وجواب ذلك) في هامش أ .

(٥) في أ : (بالتعيين) ، وفي جـ : (بالمتعين) .

(٦) في سيبويه ١ / ١٢٠ ، ١٢١ : « هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدي إلى المفعول ولا غيره ، لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله ، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك ، وهو قولك : قد عملت أعبد الله ثَمَّ أم زيد ، وقد عرفت أبو من زيد ،.... ومن ذلك : قد علمت لعبد الله خير منك ، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام لأنها إنما هي لام ابتداء ... ولو لم تستفهم ولم تدخل لام الابتداء لأعملت (علمت) كما تعمل (عرفت) و (رأيت » أهـ .

(٧) في ب : (لجعلها) .

(٨) في ط : (لا تعلق) .

(٩) في أ : (علمت زيد منطلقا) ، وفي جـ : (علمت زيد منطلق) وكلاهما خطأ .

وقد اختلف في تقدير : علمت أن زيدا منطلق ، فالأكثر على أنها باسمها وخبرها سدت مسد المفعولين ، لأن المعنى يقتضي منسوبًا ومنسوبًا إليه ، وذلك حاصل[١] . وقد قال بعضهم[٢] : بل المفعول الثاني محذوف ، فإذا قلت : علمت أن زيدا منطلق ، فالتقدير : علمت انطلاقه حاصلاً ، ولكنه حذف للعلم به[٣] .

قوله : « وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلُ : عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقًا » .

أي : علمت نفسي ، وعَلِمْتَكَ فعلت كذا ، أي : عَلِمْتَ نَفْسَكَ .

ومنه : « لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ »[٤] ، بخلاف غيرها من الأفعال فإنه إذا كان كذلك عدلوا في المفعول عن الضمير إلى لفظ (نَفْسٍ) مضاف إلى ذلك المضمر كقولك : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، وضربْتَ نَفْسَكَ[٥] .

١٥٠ وإنما أبدلوا المفعول بلفظ (النَّفْسِ) // في غير أفعال القلوب لما تقرر في المعتاد من أن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا ، وإنما يتعلق بغيره ، فلو قالوا : ضَرَبْتُنِي ، وَضَرَبْتَكَ ، لسبق إلى الفهم ما هو الغالب من المغايرة بينهما ، ولم تقوَ حركة المضمر دافعةً هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب ، فأبدلوا المفعول بلفظ (النفس) إيذانا بالعدول عن ذلك الغالب .

---

(١) في سيبويه ١ / ٤٦١ ، ٤٦٢ : « هذا باب من أبواب (أن) ، تقول : ظننت أنه منطلق ، فـ (ظننت) عاملة ، كأنك قلت : ظننت ذاك ... » أهـ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٤٩ .

(٢) في حاشية ب : الأخفش والزمخشري . وفي أصل ط : الأخفش والكسائي . قال الزمخشري : « وكذلك : ظننت أنك ذاهب ، على حذف ثاني المفعولين ، والأصل : ظننت ذهابك حاصلا » أهـ . المفصل ص ٢٩٤ ، وينظر شرح ابن يعيش ٨ / ٦٠ ، ٦١ . وينظر أيضا : منهج الأخفش الأوسط ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ وفي الهمع ١ / ١٥١ ، ١٥٢ أنه قول الأخفش والمبرد . وفي المقتضب غير ذلك ، فهو موافق لسيبويه والجمهور في ذلك . المقتضب ٢ / ٣٣٩ .

(٣) زاد في درج ط : (وهذا رأي الأخفش والكسائي) ولعله من فعل الناسخ .

(٤) هو من قول لعائشة – رضي الله عنها – وهو بتمامه : « لقد رأيتنا مع رسول الله – ﷺ – وما لنا طعام إلا الأسودان » أهـ . ينظر : صحيح مسلم ٢٨ ، ٣٠ من كتاب الزهد ومسند ابن حنبل ١ / ١٦٤ ، ٤ / ١٩ ، ٥ / ٤٢٩ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ – شرح الرضي ٢ / ٢٨٥ . شرح العلوي ٢ / ٧٤٥ وقد سقط من أ قوله : (ﷺ) .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٣٨٥ . شرح ابن يعيش ٧ / ٨٨ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ .

بخلاف باب (عَلِمْتُ) و (ظَنَنْتُ) فإنه ليس الغالب فيهما[1] التغاير ، بل عِلْمُ الإنسانِ بصفات نفسه وظنه إياها أكثر ، فكان ذلك الغالب الذي غير الأصل لأجله منتفيا ، فجرت هذه على أصلها في استعمال[2] المضمرات في محالها من غير تغيير لها[3] .

وقد جاءت[4] (فَقَدْتُ)[5] و (عَدِمْتُ) مجراة مجرى[6] (عَلِمْتُ)[7] كقوله[8] :

[٤٢] لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضُرَّتَينِ عَدِمْتُنِي[9] وَعَمَّا أُلاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ[10]

وهو على خلاف القياس المقرر وإن كان جاريا على القياس الأصلي[11] .

---

(١) في ب : (فيها) ، وفي ط : (فيه) . (٢) في ج ، ط : (واستعمال) .

(٣) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٣٨٥ : « ... ولكنه قد يجوز ما قبح هاهنا في : حسبت وظننت وخلت وأرى وزعمت ورأيت ... وذلك قولك : حسبتني ، وأراني ، ووجدتني فعلت كذا وكذا ... تكون حال علامات المضمرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصبوب . ومما يثبت علامات المضمرين المنصوبين ها هنا أنه لا يحسن إدخال النفس ها هنا لو قلت : تظن نفسك فاعلة ، أو أظن نفسي تفعل ... » أهـ .

(٤) في ج : (جاء) . (٥) في أ ، ب : (فقدتني وعلمتني) .

(٦) (مجرى) في هامش أ . (٧) في أ : (عدمتني) وهو سهو من الناسخ .

(٨) هو جران العود – واسمه المستورد ، وقيل : عامر – وجران العود لقبه . ديوانه ص ٤٠ .

(٩) في ب ، ج ، ط : (فقدتني) . (١٠) ثبت العجز في هامش ب ، ج .

٤٢= والشاهد في معاني الفراء ٢ / ١٠٦ – الأمالي الشجرية ١ / ٣٩ – المفصل ص ٢٦٢ – شرح ابن يعيش ٧ / ٨٨ ، ٨٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ – شرح التسهيل ١ ورقة ٨٠ – شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٩٥ – التذييل والتكميل ٣ ورق ٨٢ – الأزهار الصافية ٢ / ٧٤٦ . والشاهد فيه قوله : (عدمتني) باتحاد الضميرين المتصلين.

قال الفراء ١ / ٣٣٤ : « والعرب يقولون : عدمتني ووجدتني وفقدتني ، وليس بوجه الكلام » أهـ . وقال أيضا ٢ / ١٠٦ : « وربما اضطر الشاعر قال : عدمتني وفقدتني ، فهو جائز وإن كان قليلا قال الشاعر – وهو جران العود – ... » أهـ . ومثال (فقدتني قول الشاعر – وهو قيس بن ذريح – :

ندمت على ما فات مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع

ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٨٢ – شرح العلوي ٢ / ٧٤٦ .

وَلِبَعْضِهَا مَعنًى آخرُ يتَعدَّي بِهِ إِلَى وَاحِدٍ ، فَـ (ظَنَنْتُ) بِمَعْنَى : اتَّهَمْتُ ، وَ (عَلِمْتُ) بِمَعْنَى : عَرَفْتُ ، وَ (رَأَيْتُ) بِمَعْنَى : أَبصَرْتُ ، وَ (وَجَدْتُ) بِمَعْنَى : أَصَبْتُ .

قوله : « وَلِبَعْضِهَا مَعْنًى آخَرُ ... إلى آخره »[1] .

قد تقرر أن تعدى الأفعال إنما كان باعتبار معانيها ، فعلم أن هذه الأفعال إنما تعدت إلى مفعولين[2] باعتبار أن معناها يقتضي منسوبًا ومنسوبًا إليه ، فإذا استعمل[3] بعضها على معنى آخر لا يقتضي إلا متعلقا واحدا وجب أن تكون مما يتعدى إلى واحد .

فـ (ظَنَنْتُ) إذا استعملت[4] بمعنى : اتَّهَمْتُ ، لا تقتضي إلا متعلقا واحدًا ، فوجب أن تخرج عما نحن فيه إلى ما يتعدى إلى واحد[5] .

و (عَلِمْتُ الشَّيْءَ) بمعني : عَرَفْتُهُ فِي نفسه ، كذلك[6] .

و (رَأَيْتُهُ) بمعنى : أَبْصَرْتُهُ بعيني[7] ، كذلك[8] .

و (وَجَدْتُ الْضَّالَّةَ) بمعنى : أَصَبْتُهَا ، كذلك[9] .

❊ ❊ ❊

---

(١) في المفصل ص ٢٦١ : « ولها – ما خلا (حسبت) و (خلت) و (زعمت) – معان آخر لا يتجاوز عليها مفعولا واحدا ، وذلك قولك : ظننته ، من (الظنة) وهي التهمة ، ومنه قوله عز وجل : (وما هو على الغيب بظنين) . و (علمته) بمعنى : عرفته ، و (رأيته) بمعنى : أبصرته ، و (وجدت الضالة): إذا أصبتها وكذلك : (أريت الشيء) بمعنى : أبصرته أو عرفته ومنه قوله عز وعلا : ﴿ وأرنا مناسكنا ﴾ ... » أهـ . .

(٢) في أ : (مفعلين) وهو تحريف . (٣) في ط : (استعملت) . (٤) في ب : (استعمل) .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ١٨ ، ١٩ – المقتضب ٣ / ١٨٩ – إيضاح الفارسي ص ١٣٧ .

(٦) في سيبويه ١ / ١٨ : « ... وقد تكون (علمت) بمنزلة (عرفت) لا تريد إلا علم الأول ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ﴾ ... » أهـ . وينظر : المقتضب ٣ / ١٨٩ .

(٧) (بعيني) زيادة من جـ .

(٨) ينظر : سيبويه ١ / ١٨ – أصول ابن السراج ١ / ٢١٦ – إيضاح الفارسي ص ١٣٣ .

(٩) في سيبويه ١ / ١٨ : « فإن قلت : رأيت ، فأردت رؤيه العين ، أو وجدت ، فأردت وجدان الضالة، فهو بمنزلة (ضربت) ... » أهـ . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٢١٦ . شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٥٤ .

الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ

الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ مَا وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ ، وَهِيَ : كَانَ ، وَصَارَ ، وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَعَادَ ، وَآضَ ، وَغَدَا ، وَرَاحَ ، وَمَازَالَ ، وَمابَرِحَ ، ومَافَتِيءَ ، ومَاانْفكَّ ، وَمَادَامَ وَلَيْسِ ....

قوله[1] : « الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ مَا وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى[2] صِفَةٍ .. » .

لأنها كلها[3] اشتركت في أن وضعها على أن تنسب إلى الفاعل باعتبار صفة له فلذلك لم يكن بُدٌّ من الخبر ، وإلا خولف مقتضى وضعها[4] .

ولم يذكر سيبويه منها إلا (كَانَ) و (صَارَ) و (مَادَامَ) و (لَيْسَ) ، ثم قال : « وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر »[5] ، يعني مما وضع لتقرير الفاعل على صفة .

---

(١) سقط من جـ : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) (على) في هامش أ .   (٣) سقط من أ : (كلها) .

(٤) ألحق المصنف والزمخشري والجزولي والشلوبيني وابن عصفور بـ (صار) ستة أفعال لموافقتها لها في معناها ، وهي : عاد ، وآض ، وغدا ، وراح ، وقعد ، وجاء .
وألحق ابن مالك : آض ، وعاد ، وآل ، ورجع ، وحار ، واستحال ، وتحول ، وارتد ، وجاء ، وقعد .
وأنكر إلحاق (غدا) و (راح) قال : « وأما (غدا) و (راح) فإنهما ملحقان عند بعضهم بها أيضا ، إلا أني لم أجد لذلك شاهدا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا » أهـ . كما أنه ألحق بالأفعال المنفية كل من : مادني ، ومارام . ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ - التسهيل ص ٥٣ ، ٥٤ - المفصل ص ٢٦٣ - المقدمة الجزولية مع التوطئة للشلوبيني ص ١٩٣ ، ١٩٤ - المقرب ١ / ٩٢ - الإرتشاف ١ / ٤٣٣ .

(٥) هكذا قال الزمخشري في مفصله ص ٢٦٣ .
قال سيبويه ١ / ٢١ : « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، ... وذلك قولك : كان ، ويكون ، وصار ، ومادام ، وليس ، وماكان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ... » أهـ . غير أن سيبويه قد ذكر أفعالا أخرى غير هذه الأربعة ، ففي الموضع نفسه ذكر (أصبح) و (أمسى) ، وذلك قوله : « وكما يكون (أصبح) و (أمسى) مرة بمنزلة (كان) ومرة بمنزلة (استيقظوا) و (ناموا) ... » أهـ . وذكرهما أيضا في ١ / ٣٩٤ بقوله : « ... وكان ، وليس ، وأصبح ، وأمسى ، ويدلك على أن (أصبح) و (أمسى) كذلك أنك تقول : أصبح أباك ، وأمسى أخاك ... » أهـ . كما أن سيبويه قد ذكر أيضا (مازال) و (مابرح) في ٢ / ٢٧٣ . فلا وجه لقول الزمخشري . والمصنف .

قوله : « وَقَدْ جَاءَ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ » .

يعني : وقد استعملت[1] (جاء) - في هذا المعنى - بمعنى (صار)[2] لأن المعنى إثبات حصول الفاعل على معنى ما ذكر منصوبا[3] .

فإن جعلت (ما) نافية وجب أن يكون ذلك الشيء[4] تقدم ذكره ، فيكون المعنى : نفي أن يكون ذلك على[5] قدر حاجة المخاطب كما لو كان محتاجا إلى غراره فطلب منه لذلك كَيْلَ صَبْرةٍ ، فقال : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، بمعنى : لم تحصل هذا[6] القدر المحتاج إليه[7] .

وإن جعلت (ما) استفهامية كان في (جاءت) ضمير يعود عليها ، وصح تأنيثه للإخبار عنه بـ (الحاجة) كقولهم : « مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ »[8] ، فيكون المعنى : إنه احتاج من شيء إلى مقدار مخصوص لم يتبين مقداره فسأله عن تحقيقه باعتبار مقداره ، فكأنه قال : أي شيء حصل باعتبار حاجتك[9] .

قوله : « وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ » .

الضمير في (قَعَدَتْ) للشفرة لأنهم يقولون : أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ[10] ، أي : صارت .

---

(١) في ب ، ج : (استعمل) .   (٢) سقط من ج (بمعنى صار)

(٣) في سيبويه ١ / ٢٤ : « ... ومثل قولهم : (من كان أخاك) قول العرب : ما جاءت حاجتك ، كأنه قال : ما صارت حاجتك ... » أهـ . وهو في : المفصل ص ٢٦٣ - شرح ابن يعيش ٧ / ٩١ - التوطئة ص ١٩٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٤ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٢ - المقرب ١ / ٩٢ - شرح العلوي ٢ / ٧٥٤ - اللسان (جيأ) .   (٤) في ب : (لشيء) .

(٥) سقط من ط : (على) .   (٦) في ب ، ج : (لم تحصل هذه على القدر) .

(٧) في سيبويه ١ / ٢٥ : « ... وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتك ، فرفع » أهـ .

(٨) هذا معنى قول سيبويه ١ / ٢٤ : « ... ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت (الحاجة) كما قال بعض العرب : من كانت أمك ، حيث أوقع (من) على مؤنث ... » أهـ .

(٩) قال الرضي : « وأول من قال ذلك الخوارج ، قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنهما - حين جاء إليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه » أهـ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٢ .

(١٠) ينظر : معاني الفراء ٢ / ٢٧٤ - الأمالي الشجرية ١ / ١٥ - المفصل ص ٢٦٣ - شرح ابن يعيش ٧ / ٩١ - التوطئة ص ١٩٣ - الكافي ١ / ٢٩٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٣ - المقرب ١ / ٩٣ - اللسان (قعد) .

تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا ، فَتَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَتَنْصِبُ الثَّانِي مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا . فَـ (كَانَ) تَكُونُ نَاقِصَةً لِثُبُوتِ خَبَرِهَا مَاضِيًا دَائِمًا أَوْ مُنْقَطِعًا . وَتَكُونُ بِمَعْنَى (صَارَ) . وَيَكُونُ فِيْهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ ....

قوله : « تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا ... » .

تقرير لما تقدم وتبيين لمعنى تلك الصفة في أنها تحصل للفاعل على حسب معنى ذلك // الفعل من إثباتٍ أو نفي أو صيرورةٍ ، أو باعتبار زمان مخصوص على ما سيأتي . ١٥١

فترفع الأول ويسمى اسمها ، وتنصب[1] الثاني ويسمى خبرها .

ثم شرع في تبيين[2] معانيها[3] باعتبار استعمالها فيما بُوِّبَ له وفي غيره - إن كان له - فقال[4] : « فَـ (كَانَ) تَكُونُ نَاقِصَةً ... » .

فقدم[5] ما الباب له ، ثم بين معناها وهو : ثبوت خبرها لفاعلها ماضيا ، ثم الماضي بعد ذلك على ضربين ، أحدهما : أن يقصد الدوام كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾[6] . والثاني : أن يقصد الانقطاع كقول الفقير : كان لى مال .

قوله : « وَتَكُونُ بِمَعْنَى (صَارَ)[7] . وَيَكُونُ فِيْهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ » .

وهذه التي فيها ضمير الشأن هي من الناقصة في التحقيق إلا أنه يشترط أن يكون مرفوعها ضمير الحديث ، فلا يكون خبرها إلا جملة[8] ، ولا يكون فيها ضمير عائد على المبتدأ ، فلما انفردت بهذه الصفات جعلت قسما برأسه تقريبا على المبتدىء .

---

(١) في ج : (فيرفع ... وينصب) ، وفي ط : (فيرتفع ... وينتصب) .

(٢) في ج : (ثم شرع يبين) . (٣) هذه العبارة في هامش أ . (٤) (فقال) في هامش أ .

(٥) في أ : (وقدم) . (٦) من الآية ١٣٤ / النساء . قال الرضي ٢ / ٢٩٣ : « إن الاستمرار مستفاد من قرينة كون الله سميعا بصيرا، لا من لفظ (كان) ... » أ هـ .

(٧) مثل المصنف له في شرح الوافية ٢ / ٥٥٩ بنحو قول الشاعر :

بتيهاء قفر والمطي كأنها   قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ثم قال : « ... أي : صارت ، لأن البيوض لا تكون فراخا إلا على معنى : صارت ...» أهـ . شرح الوافية ٢ / ٥٠٦ ، وينظر : المفصل ص ٢٦٥ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٢ - التوطئة ص ١٨٧ .

(٨) مثل سيبويه لهذا القسم بنحو قول الشاعر :

إذا مت كان الناس صنفان شامت   وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ومثل له المصنف في شرح الوافية بنحو : كان زيد قائم قال : « أي كان الحديث زيد قائم » أهـ . ينظر : سيبويه ١ / ٣٦ - شرح الوافية ٢ / ٥٥٩ - المفصل ص ٢٦٥ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٣ .

قوله : « وَتَكُونُ تَامَّةً ... » .

أي : يسكت على مرفوعها[1] ، وهذه ليست من هذا الباب لأن مدلولها معنىً[2] ينسب إلى فاعلها من غير تقييد ، كأنه قال : ثَبَتَ ، أو وَجَد[3] كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[4] .

وسميت تامة لاستغنائها[5] عن الخبر ، كما سميت أفعال هذا الباب ناقصة لاحتياجها إلى الخبر . وتكون زائدة ، وهي التي يكون وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي في الجملة كقولهم : « لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُم »[6] وشبهه .

وقد قيل : إن قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾[7] يتوجه على الخمسة[8] .

و (صَارَ) بمعنى الانتقال : أي : انتقال الفاعل إلى تلك الصفة ، وقد يكون انتقالا باعتبار الحقائق كقولك : صار الطين خزفا ، وقد يكون باعتبار العوارض كقولك : صار زيد غنيا ، وقد يكون باعتبار المكان كقولك : صار زيد إلى عمرو[8] .

---

(١) في سيبويه ١ / ٢١ : « ... وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول : قد كان عبد الله ، أي : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أي : وقع الأمر ، وقد دام فلان ، أي : ثبت ... » أهـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٩٥ – أصول ابن السراج ١ / ١٠٥ .

(٢) في أ : (معين) . (٣) في شرح الوافية ٢/٥٦٠ : «حضر ووجد» .

(٤) من الآية ٢٨٠ / البقرة . قال الفراء : « ومما يرفع من النكرات قوله : ﴿ وإن كان ذو عسرة ﴾ وفي قراءة عبد الله وأبي : ﴿ وإن كان ذا عسرة ﴾ ، فهما جائزان ، إذا نصب أضمرت في (كان) اسما » أهـ – معاني الفراء ١ / ١٨٦ . وفي الكشاف : « وقرأ عثمان رضي الله عنه : ﴿ ذا عسرة ﴾ على : وإن كان الغريم ذا عسرة » أهـ – الكشاف ١ / ٤٠١ وينظر : سيبويه ٢ / ٢٤٨ – البيان ١ / ١٨١ . (٥) في أ : (للاستغناء بها) .

(٦) جزء من قول مأثور قاله قيس بن غالب البدري ، وهو بتمامه : « ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم » . ينظر : المقتضب ٤ / ١١٦ – شرح ابن يعيش ١٠٠٧ – التوطئة ص ١٨٨ – المفصل ص ٢٦٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ١١٣ – شرح الرضي ٢ / ٢٩٣ .

(٧) من الآية ٢٧ / ق . وما ذكره المصف هو قول الزمخشري في مفصله ص ٢٦٥ – إلا أنه عدها أربعة فقط لذكره القسم الخامس وهو ما كانت فيه بمعنى (صار) بعد ذلك . ولم يذكر المصنف عددها في شرح الوافية بل قال : « وقوله تعالى : ﴿ لمن كان له قلب ﴾ يتوجه على ما ذكر من معانيها » أهـ . شرح الوافية ٢ / ٥٦١ . (٨) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩٤ .

وَ (أَصْبَحَ) وَ (أَمْسَى) وَ (أَضْحَى) لِاقْتِرَانَ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا . وَتَكُونُ تَامَّةً . وَبِمَعْنَى : صَارَ ....

قوله[1] : « وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى[2] لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا » .

يعني[3] أنها تدخل لتفيد أن هذا الخبر لهذا الفاعل في هذه الأوقات الخاصة التي هي[4] : الصباح والمساء والضحى[5] .

قوله : « وَتَكُونُ تَامَّةً » .

بمعني : دخل في الصباح والمساء والضحى[6] ، فلا تحتاج إلى منصوب نحو : أصبحنا ، وأمسينا ، وأضحينا[7] ، أي : دخلنا في هذه الأوقات[8] .

قوله : « وَبِمَعْنَى (صَارَ) . وقد تقدم[9] .

---

(1) سقط من أ ، جـ : (قوله) .
(2) في ط : (أصبح وأضحى وأمسى) .
(3) في أ : (بمعنى) .
(4) في جـ ، ط : (خاصة) .
(5) في المفصل ص ٢٢٦ : « ... وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان ، أحدها : أن يقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي : الصباح والمساء والضحى ، على طريقة (كان) » أهـ - وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٦١ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٣ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٤ .
(6) في ب ، ط : (الصباح والضحى والمساء).
(7) في سيبويه ٢١/١ : « ... وكما يكون (أصبح) و (أمسى) مرة بمنزلة (كان) ، ومرة بمنزلة : استيقظوا ، وناموا » أهـ . وينظر : المفصل ص ٢٦٦ - التوطئة ١٩١ - شرح الكافية الشافية ١١٢/١ .
(8) في المفصل ص ٢٦٦ : « والثاني أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات كـ (أظهرْ) و (أعتم) وهي في هذه الوجه تامة يسكت على مرفوعها ، قال عبد الواسع بن أسامة :

ومن فعلاتي أنني حسن القرى ... إذا الليلة الشهباء أضحي جليدها » أهـ

ومثل أبو علي الشلوبيني لهذا القسم بقوله : « ... كقولك للقوم : أصبحتم لم تناموا ، وأمسيتم لم تعملوا ... » أهـ . التوطئة ص ١٩١ .
(9) لم يتقدم الكلام على أي من الثلاثة في مجيئها بمعنى (صار) . ولعل المصنف يقصد أنها مثل (كان) في هذا المعنى . ومثال (أصبح) قول الربيع بن ضبع الفزاري :

أصبحت لا أحمل السلام ولا ... أملك رأس البعير إن نفرا

ومثال (أضحى) قول عدي بن زيد العبادي :

ثم أضحوا لعب الدهر بهم ... وكذاك الدهر حالا بعد حال =

وَ (ظَلَّ) وَ (بَاتَ) لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا . وَبِمَعْنَى (صَارَ) . وَ (مَازَالَ) وَ (مَافَتِيءَ) وَ (مَاانْفَكَّ) وَ (مَابَرِحَ) لِاسْتِمْرَارِ لِفَاعِلِهَا مُذْ قَبِلَهُ ..

قوله[1] : « وَظَلَّ وَبَاتَ لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا » .

كما تقدم في : « أصبح ، وأمسى ، وأضحى[2] . و (ظل) باعتبار النهار ، و (بات) باعتبار الليل ، فإذا قلت : ظل زيد سائرا ، أي : ثبت له ذلك في جميع نهاره ، و : بات زيد سائرا ، أي : ثبت له ذلك في جميع ليله[3] .

قوله : « وَبِمَعْنَى (صَارَ) » « وقد تقدم »[4] .

قوله[5] : « وَمَازَالَ وَمَافَتِيءَ وَمَاانْفَكَّ[6] وَمَابَرِحَ لِاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا[7] مُذْ قَبِلَهُ » .

يعني أن معناها أن هذا الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان قابلاً له في المعتاد ، لأنه لا[8] يفهم من قول القائل : مازال زيد أميرا ، أنه كان كذلك في أول وجوده[9] .

= ومثال (أمسى) قول الشاعر :

وكنت به أكنى فأمسيت كلما   كنيت به فاضت دموعي على نحري

ينظر : التوطئة ص ١٩٠ ، ١٩١ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٤ ، ١٠٥ . وقال الرضي ٢ / ٢٩٥ : « ... وحكي الأخفشي زيادة (أصبح) و (أمسى) بعد (ما) التعجب كـ (كان) في لفظين وهما : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها . ورده أبو عمرو ... » أهـ .

وينظر : منهج الأخفش الأوسط ص ٢٥٢ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٥١ ، ١٥٢ .

(١) سقط من ب : (قوله) .   (٢) في ط : (أصبح وأضحى وأمسى) .

(٣) ينظر : المفصل ص ٢٦٧ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٢ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٥ .

(٤) لم يتقدم الكلام على مجيئهما بمعنى (صار) .

ومثال (ظل) في هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا ﴾ ٥٨ /النحل . وقد مثل المصنف بهذه الآية في شرح الوافية ٢ / ٥٦٣ - وكذا في المفصل ص ٢٦٧ وقال الرضي ٢ / ٢٩٥ : « ... وأما مجيء (بات) بمعنى (صار) ففيه نظر . قال الأندلسي جاز في الحديث (بات) بمعنى (صار) وهو : (أين باتت يده) ، قال لأن النوم قد يكون بالنهار ، قال : ويحتمل أن يقال إنها خرجت في هذا الخبر مخرج الغائب لأن غالب النوم بالليل » أهـ .

(٥) سقط من ب ، جـ : (قوله) .   (٦) في ط : (وما انفك وما فتيء) .

(٧) في أ ، ب ، جـ : (لفاعله) .   (٨) (لأنه لا) في هامش أ .

(٩) ينظر : المفصل ص ٢٦٧ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٣ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٩ .

قوله : « وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ »[1] .

فيقال : مازال زيد أميرا ، وكذلك باقيها : لأن معناها نفي ، فلو استعملت من غير النفي[2] لانتقض المعنى ، فلما دخل النفي على النفي[3] صار المعنى الإثبات ، وكان[4] النفي على النفي مقصودًا في إفادته[5] الإثبات وأنه ما انتفي ، لأنه إذا ثبت ولم ينتفِ استمر ، وهو المقصود بمعناها بخلاف مجرد معنى الثبوت فإنه لا يلزم منه الاستمرار .

وقد خُطِّيءَ ذو الرمة[6] في قوله :

[٤٣] حَرَاجيجُ مَا تَنْفَكُّ // إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا[7] ١٥٢

إذ لا يقال : كان زيد إلا عالما ، فهذه أجدر .

---

(١) قال في شرح الوافية ٢/٥٦٣ : « ... ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى (كان) في كونها للإثبات » أهـ . وينظر : المفصل ص ٢٦٧ – شرح ابن يعيش ٧/١٠٦ – شرح الرضي ٢/٢٩٥ .

(٢) في ب : (من غير نفي) . (٣) (على النفي) في هامش ج .

(٤) في ط : (فكان) . (٥) في ب : (إفادة ، وفي ج : (إفادتها) .

(٦) هذه عبارة الزمخشري في مفصله ص ٢٦٧ . (٧) العجز سقط من ب ، وهو في هامش أ ، ج .

٤٣= البيت من الطويل ، وهوفي سيبويه ١ / ٤٢٨ – معاني الفراء ٣ / ٢٨١ – المحتسب ١ / ٣٢٩ – الإفصاح للفارقي ص ٢١٩ – الأمالي الشجرية ٢ / ١٢٤ – المفصل ص ٢٦٧ – شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٩ – شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ – المغني ١ / ٧٣ – شرح العلوي ٢ / ٧٦٩ – الأشموني ١ / ٢٤٦ – خزانة الأدب ٤ / ٤٩ – ديوان ذي الرمة ص ٢٣٦ ، ٢٥٧ – والشاهد في البيت قوله : (ما تنفك إلا مناخة) حيث أدخلت (إلا) على خبر (ما تنفك) . وقد خطأ النحاة ذا الرمة في هذا . ويقال إن أول من ذكر خطأ ذي الرمة أبو عمرو بن العلاء ورواه عنه الأصمعي ، قال : سمعت أبا عمرو يقول : أخطأ ذو الرمة في قوله : حراجيج ... البيت ، في إدخاله (إلا) بعد قوله : (ما تنفك) . وكان إسحق الموصلي ينشد البيت : حراجيج ما تنفك آلا مناخة ... و (الآل) : الشخص ، وعلى هذه الرواية يكون (ألا) خبرا (ما تنفك) و (مناخة) صفة ، وأنث الصفة لأن (الشخص) مما يذكر ويؤنث . وقال ابن عصفور : إن ذا الرمة لما عيب عليه قوله : ما تنفك إلا مناخة ... فطن له فقال : إنما قلت : آلا . حاشية ابن يعيش بتصرف ٧ / ١٠٧ – الخزانة ٤ / ٥٠ هذا .. وقد ذكر النحاة في تخريج هذا البيت ثلاثة أوجه ، ذكر =

....

وأجيب[1] بأنه لم يخبر إلا بقوله (على الخسف) ، فيكون المعنى : أنها مستمرة على الخسف – وهو أسوأ الأحوال – في كل حال إلا في حال كونها مناخة ، فيكون مثل قولك : لا يزال[2] زيد شجاعا إلا ماشيا ، فعلى هذا تكون الإناخة بمعنى : إبراك الإبل – من قولهم : (نَخَ) عند قصدهم[3] إناخته – و (على الخسف) يتعلق بمحذوف لأنه الخبر ، ويكون نصب (مناخة) على أنه حال لا خبر ، والاستثناء مفرغ كما تقول : جئت[4] إلا راكبا .

ويضعف من جهة أن عامله ظرف متأخر عنه فيكون مثل : زيد قائما في الدار ، وهو ضعيف[5] .

= المصنف لها وهو : أن (ما تنفك) ناقصة وخبرها (على الخسف) و (مناخة) حال .
والثاني : أن (ما تنفك) تامة – أي ما تفارق وطنها – و (مناخة) حال ، و (على الخسف) متعلق بـ (مناخة) ، جعل الخسف كالأرض التي تناخ عليها ، كقول الشاعر – وسيأتي – :

وخيل قد دلفت لها بخيل   تحية بينهم ضرب وجيع

والثالث : أن (إلا) زائدة ، قاله المازني والأصمعي ، ونقله الفارسي في القصريات وقال به ابن جني ، وابن مالك . قال ابن جني : « ... أيضا تأولوا قول ذي الرمة :

حراجيج ما تنفك إلا مناخة   على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

أي : ما تنفك مناخة ، و (إلا) زائدة » أهـ . المحتسب ١ / ٣٢٩ . وينظر : شرح ابن يعيش ٧ / ١٠٧ – المغني ١ / ١٠٧ – التسهيل ص ٥٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ١١٨ – خزانة الأدب ٤ / ٥٠ .

(حراجيج) : جمع (حرجوج) وهي الناقة الضامرة . و (الخسف) : الجوع وهي أن تبيت على غير علف . ويروي صدر الشاهد : قلائص ما تنفك ... معاني الفراء ٣ / ٢٨١ .

(١) هذا هو الوجه الأول من الأوجه الثلاثة التي خرج عليها الشاهد .
(٢) في ب : (ما يزال) .   (٣) في ب ، ج : (قصد) .
(٤) في غير ط : (ما جئت) ، وما أثبته أوجه لأن الاستثناء قد يكن مفرغا في الموجب على ما ذهب إليه المنصف في باب الاستثناء ص ٥٤٨ وكلام الرضي فيما يأتي يدل عليه .
(٥) ذكر الرضي هذا الوجه وزاد عليه وجهين آخرين بقوله : « ... وإن كان العامل في الحال (على الخسف) ففيه ضعف من ثلاثة أوجه ، أحدهما ، أن المفرغ قلما يأتي في المثبت كما ذكرنا . والثاني : أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ، ولم يجزه سيبويه خلافًا للأخفش . =

....

على القول المردود يكون[1] (على الخسف) متعلقا[2] بـ (مناخة) ، إما على معنى أن إناختها على الخسف عوض[3] من إناختها على الأرض[4] ، كقوله[5] :

[٤٤] وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ[6] تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ[7]

وإما على معنى الإلزام والإهانة والإذلال ، كما تقول[8] : أنخته على كذا ، أي[9] : ألزمته إياه .

= والثالث : أن المستثنى إذن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ، ولا يجوز ذلك عند البصريين » أهـ . شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ .

(١) في أ : (وعلى الرد يكون) .

(٢) في أ : (متعلق) بالرفع وهو خطأ .

(٣) في أ : (عوضا) بالنصب ولا وجه له .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ . والمصادر السابقة في هامش الشاهد رقم (٤٢) .

(٥) هو عمرو بن معد يكرب الزبيد . كذا في سيبويه ١ / ٣٦٥ ، ٤٢٩ .

٤٤= البيت من الوافر وهو في : سيبويه ١ / ٣٦٥ ، ٤٢٩ - المقتضب ٢ / ١٨ ، ٤ / ٤١٣ - معاني الزجاج ٢ / ١٣١ - نوادر أبي زيد ص ١٥٠ - شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٤٦ - الرماني النحوي ص ٣٨٠ ، ٣٨٥ - شرح ابن يعيش ٢ / ٨٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ - خزانة الأدب ٤ / ٥٤ - شرح العلوي للكافية ٢ / ٧٧٠ - التصريح ١ / ٣٥٣ . وذكر ابن الشجري في أماليه ١ / ١٩ صدر الشاهد مع عجز آخر ونسبه لعنترة العبسي وهو :

وخيلٍ قد دلفت لها بخيل عليها الأسد تهتصر اهتصارا

والشاهد فيه قوله : (تحية بينهم ضرب) حيث جعل (الضرب) بدلا من التحية وهذا يقوى ما ذهب إليه المصنف من جعل (الخسف) - في الشاهد السابق - كالأرض التي يناخ عليها . قال سيبويه ١ / ٣٦٥ : « ... جعلوا (الضرب) تحيتهم » أهـ . .

(دلفت) : دنوت . و (الدليف) : المشي الرويد . اللسان (دلف) .

(٦) لم يثبت هذا الصدر في ج ، ط : وأثبت في هامش ب .

(٧) في ج : (وجميع) وهو تحريف . (٨) (تقول) في هامش أ .

(٩) سقط من ب : (أنخته على كذا ، أي) .

وَ (مَادَامَ) لِتَوْقِيتَ أَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبرِهَا لِفَاعِلِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ احْتَاجَ إِلَى كَلاَمٍ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ . وَ (لَيْسَ) لِنَفْيِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ حَالاً ، وَقِيلَ : مُطْلَقًا . وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ....

قوله : « وَمَادَامَ لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا » .

فإذا قلت : أكرمك ما دمت قائما ، فمعناه : ذكر توقيت الإكرام بثبوت الخبر لهذا الفاعل .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ احْتَاجَ إِلَى كَلاَمٍ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ » .

والظرف فضله فلابد معه من كلام من جملة اسمية أو فعلية لفظا أو تقديرا كغيره من الفضلات[1] .

قوله[2] : « وَلَيْسَ لِنَفْيِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ حَالاً ، وَقِيلَ مُطْلَقًا » .

فإذا قلت : ليس زيد عالما ، فمعناه : حصول هذه الصفة منفية عن هذا الفاعل . ثم اختلف : هل يقتضي[3] وضعها نفي الحال خاصة أو للإطلاق ؟ .

وأكثرهم على أنها لنفي الحال[4] .

ثم شرع يذكر أحكام هذه الأخبار باعتبار التقديم والتأخير فقال :

« وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى إِسْمَائِهَا » .

ولا إشكال في ذلك ، إذ ليس يه إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل[6] .

---

(١) في المفصل ص ٢٦٨ : « و (مادام) توقيت للفعل في قولك : اجلس مادمت جالسا ، كأنك قلت : اجلس دوام جلوسك ، نحو قولهم : آتيك خفوق النجم ، ومقدم الحجاج ولذلك كان مفتقرا إلى أن يشفع بكلام لأنه ظرف لابد له مما يقع فيه » أهـ . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٦٤ – شرح ابن يعيش ١١١/٧ – شرح الرضي ٢٩٦/٢ . (٢) سقط من ب : (قوله) . (٣) في ب : (مقتضى) .

(٤) هذا مذهب جمهور النحويين . ينظر : المفصل ص ٢٦٨ – شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ وقال الرضي ٢ / ٢٩٦ « قال سيبويه وتبعه ابن السراج : ليس للنفي مطلقا ، تقول : ليس خلق الله مثله – في الماضي – وقال تعالى : ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ في المستقبل » أهـ . وينظر : قول سيبويه في ١ / ٧٣ – وابن السراج في أصوله ١ / ٩٣ ، ٩٤ ونسب ابن يعيش القول السابق إلى المبرد وابن درستويه . شرح ابن يعيش ٧ / ١١٢ وينظر : قول المبرد في المقتضب ٤ / ٨٧ .

(٥) (إلا) في هامش ب . (٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٨ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٨ – شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ – التوضيح ١ / ٢٤٢ . =

وَهِيَ فِي تَقْدِيمِهَا عَلَيْهَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَجُوزُ وَهُوَ مِنْ (كَانَ) إِلَى (رَاحَ) . وَقِسْمٌ لاَ يَجُوزُ وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ (مَا) خِلاَفًا لِابْنِ كَيْسَانَ فِي غَيْرِ (مَادَامَ) .

وأما تقديم الأخبار عليها أنفسها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام :

قوله : « قِسْمٌ يَجُوزُ وَهُوَ مِنْ (كَانَ) إِلَى (رَاحَ) » .

يعني[1] بالترتيب المتقدم[2] ، لأنها أفعال صريحة ولا مانع ، فجاز تقديم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات .

قوله : « وَقِسْمٌ لاَ يَجُوزُ وَهوَ مَا فِي[3] أَوَّلِهِ (مَا) ... إلى آخره » .

وما في أوله (ما)[4] قد تكون[5] نافية مثل : (مَابَرِحَ) ، فيكون المانع ما يلزم من تقديم ما في حيز النفي عليه ، وقد تكون مصدرية وهي (مَادَامَ) خاصة ، فيمتنع لما يلزم من تقديم ما في حيز الصلة على الموصول[6] .

وخالف بن كيسان[7] في غير (مَادَامَ) مما أوله (ما) ، فلا تكون إلا

= هذا .. وقد منع ابن درستويه توسط خبر (ليس) . وهو مردود بنحو قوله تعالى : ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم ﴾ بنصب (البر) في قراءة حمزة وحفص . ومنع ابن معط أيضا توسط خبر (مادام) ، قال في فصوله ص ١٨١ : « وأما (مادام) فلا يجوز تقديم خبرها عليها ولا على اسمها » أهـ . وقال في ألفيته :

ولا يجوز أن تقدم الخبر ‏ ‏ على اسم (دام) وجاز في الأخر

وهو مردود أيضا بقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ‏ ‏ لذاته بادكار الموت والهرم

وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٩٧ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٩ – شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٥٦ – التوضيح ١ / ٢٤٢ – شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٤ – الارتشاف ١ / ٤٤٤ .

(١) (يعني) في هامش أ .
(٢) ينظر ص ٩٠٦ .
(٣) سقط من جـ ، ط : (في) .
(٤) (وما في أوله ما) في هامش أ .
(٥) زاد في أ : (قد تكون ما) .
(٦) في ط : (على المعطوف) وهو سهو .
(٧) هو أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن كيسان البغدادي النحوي ، أخذ عن المبرد وثعلب وكان قيما بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين . و(كيسان) لقب أبيه كذلك . من مؤلفاته : المهذب في النحو ، وشرح الطوال . توفي سنة تسع وتسعين ومائتين ، في خلافة أبي الفضل جعفر المقتدر بالله تعالى بن المعتضد .... =

أنه لما امتزج مع الفعل وصار بمعنى الثبوت صار كأنه بمعنى (ثبت) ، فلا نفي محقق يلزم تقديم ما في حيزه عليه[1] .

وأما (مَادَامَ) فلم يخالف[2] فيه لتحقق معنى[3] المصدرية .

قوله : « وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيْهِ وَهُوَ (لَيْسَ) » .

فمن راعى الفعلية فيه جوز التقديم[4] . ومن راعى معنى النفي فيه منع التقديم[5] والصحيح الأول لما ثبت في مثل قوله تعالى : ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[6] وإذا تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل أيضا .

* * *

= وينظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ص ٨٠ ، ٨١ – طبقات النحويين ص ١٧٠ – نزهة الألباء ص ٢٣٥ – بغية الوعاة ١ / ١٨ – ابن كيسان النحوي ص ١٢ ، ١٣ .

(١) قال الرضي ٢ / ٢٩٧ إن هذا مذهب الكوفيين غير الفراء ، ووافقهم ابن كيسان وينظر : الإنصاف مسألة (١٧) ١ /١٥٥ – شرح ابن يعيش ٧ / ١١٣ – شرح الوافية ٢ / ٥٦٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٧ – شرح الرضي ٢ / ٢٩٧ – شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٥٨ – فصول ابن معط ص ١٨١ – التوطئة ص ١٩٨ – الارتشاف ١ / ٤٣٥ – ابن كيسان النحوي ص ١٨١ – ١٨٣ .

(٢) في ج : (فلا يخالف) . (٣) سقط من ب ، ج : (معنى) .

(٤) نسبه الرضي إلى أكثر النحاة . وقال السيوطي في الهمع ١ / ١١٧ : « ... وقدماء البصريين – ونسبه ابن جني إلى الجمهور – وأجازه ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور ، على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى : ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ » أهـ .

(٥) نسبه الرضي إلى الكوفيين والمبرد . وقال السيوطي إنه مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والفارسي وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك . وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (١٨) ١ / ١٦٠ – المقتضب ٤ / ١٩٤ ، ٤٠٦ – أصول ابن السراج ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ – الإيضاح للفارسي وفيه جواز التقديم ص ١٠١ – المفصل ص ٢٦٩ – التوطئة ص ١٩٧ – المقرب ١ / ٩٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٠٦ – شرح الرضي ٢ / ٢٩٧ – الهمع ١ / ١١٧ . المسائل المشكلة للفارقي ص ١٤٨ – الخصائص ٢ / ٤٠٠ .

(٦) من الآية ٨ / هود . وينظر : التبيان ٢ / ٦٩٠ – شرح الوافية ٢ / ٥٦٦ ، ٥٦٧ .

أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ

أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ رَجَاءً أَوْ حُصُولاً أَوْ أَخْذًا فِيْهِ .....

قوله[١] : « أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ رَجَاءً أَو حُصولاً أَوْ أَخْذًا فِيْهِ »[٢] .

هذه الأفعال في التحقيق من أخوات (كان) ، وذلك أنها[٣] لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجاءٍ أو حصولٍ أو أخذٍ فيه ، فتدخل على المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر معناها من مقاربة مخصوصة .

وإنما بُوِّبَ لها لالتزامهم في // خبرها أن يكون فعلاً مضارعًا لغرض . ١٥٣

وقد جاء قوله[٤] :

[٤٥] فَأُبْتُ إِلَى فَهمٍ[٥] وَمَا كِدْتُ آيِبًا ... وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ[٦]

فـ : (وما كدت آئبا)[٧] على الأصل .

---

(١) سقط من ب ، ج ، وفي ط : (قال) .

(٢) قال الرضي ٢ / ٣٠١ : « وقول المصنف : (لدنو الخبر رجاء أو أخذا فيه) فيه خبط ، لأن نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر ، وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا لدنو رجاء الخبر أو لدنو قولك : يعجبني طيب زيد علما ، أي : طيب علم زيد ، فيكون المعنى : لدنو في المعنى كما في حصوله ، أو لدنو الأخذ فيه ، وليس (عسى) لدنو رجاء خبره ، بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب إليه . وكذا (طفق) وأخواته ليست لدنو الأخذ في الخبر ، بل هي للأخذ فيه ، ولفظ الجزولي – أي : إن (عسى) لمقاربة الفعل في الرجاء – أوضح وأصح فيما قصده من المعنى ... » أهـ . وينظر المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٣٠٠ .

(٣) في ب ، ط : (لأنها) .

(٤) هو تأبط شرا . والبيت آخر أبيات من كلمة له اختارها أبو تمام في حماسته ، وأولها قوله :

إذا المرء لم يحتل وقد جد جده ... أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

٤٥= البيت من الطويل وهو في : الخصائص ١ / ٣٩١ – الإنصاف ٢ / ٥٥٤ – المفصل ص ٢٤٥ ، ٢٧٠ شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٨٣ – شرح ابن يعيش ٧ / ١٣ ، ١١٩ ، ١٢٥ – التوطئة ص ٣٠٣ – التوضيح ١ / ٢٥٩ – شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٨ – شواهد العيني ٢ / ١٦٥ – الأشموني ١ / ٢٥٩ – التصريح ١ / ٢٠٣ – الخزانة ٣ / ٣٥٨ ، ٥٤٠ – الهمع ١ / ١٣٠ – الدرر ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ – الأزهار الصافية ٢ / ٧٨٣ . والشاهد فيه أوضحه المصنف . وقد أنكر بعض النحويين هذه الرواية ، وزعموا أن الرواية الصحيحة هي « ... وما كنت آيبا – وعليها فلا شاهد في البيت . و (فهم) أبو قبيلة ، وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان .

(٥) لم يثبت هذا في ب ، ج .

(٦) لم يثبت العجز في ب ، ج ، ط .

(٧) لم يثبت هذا في ب ، ج ، ط .

فَالْأَوَّلُ (عَسَى) ، وَهُوَ غَيْرُ مِتصرِّف ، تَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ، وَقَدْ تُحذَفُ (أَنْ) ....

فالأول - يعني الموضوع للرجاء - (عسى)[1] ، وهو غير متصرف لتضمنه معنى الإنشاء ، فأشبه الحرف من حيث إن معاني الإنشاء أصلها أن تكون بالحروف .

واستعمالها على ضربين ، أحدهما : أن تقول : عسى زيد أن يخرج ، فتذكر لها مرفوعا ومنصوبا ، ويشترط في منصوبها أن يكون (أن) مع الفعل .

وإنما التزموا فيها (أن) مع الفعل تقريرًا لمعناها في الترجي ، لأنه لا يكون إلا في المستقبل ، فقصدوا أن يعبروا عنه بما يطابقه .

والثاني : أن تقول : عسى أن يخرج زيد ، فتجعل ما كان منصوبا في[2] موضع رفع ، وتستغني عن المنصوب[3] كما استغنوا - في قولهم : علمت أن زيدًا قائم - عن الخبر من حيث اشتمل على المقصود من منسوب ومنسوب إليه .

ومن قال - في (علمت) - إن الخبر محذوف[4] ، فلا يبعد أن يقول مثله هاهنا . وأما إذا وقع الفاعل مضمرا فقد تقدم ما فيه من الخلاف في المضمرات[5] .

قوله : « وَقَدْ تَحْذَفُ (أَنْ) » .

تشبيهًا له بـ (كَادَ) لمشابهتها لها في باب[6] المقاربة[7] كما شُبِّهَتْ (كَادَ)[8] بها في جواز إدخال (أَنْ) .

---

(١) قال الرضي ٢ / ٣٠١ : « ... والذي أرى أن (عسى) ليس من أفعل المقاربة ، إذ هو طمع في حق غيره تعالى ، وإنما يكون الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ، ولا يجوز أن يقال إن معناه : رجاء دنو الخبر ، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف .. » أهـ . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٦٨ - المقدمة الجزولية من التوطئة ص ٣٠٠ .

(٢) (في) في هامش أ .

(٣) في ب ، جـ : (المرفوع) وما أثبته أوجه والمعنى أنها تامة فلا تحتاج إلى منصوب .

(٤) هو قول الكسائي والأخفش وتبعهما الزمخشري . وقد تقدم ص ٩٠٣ مع الهامش رقم (٢) .

(٥) يقصد في نحو : عسيت ، وعسيت ، إلى آخرها وينظر ص ٦٩٥ ، ٦٩٦ .

(٦) في ب : (لمشابهتهما في باب المقاربة) .

(٧) ينظر : سيبويه ١ / ٤٧٧ ، ٤٧٨ - المفصل ص ٢٧٠ - شرح الوافية ٢ / ٥٦٨ .

(٨) سقط من ط : (كاد) . ومن الأول قول هدبة بن الخشرم :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب =

وَالثَّانِي (كَادَ) ، تَقُولُ : كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ . وَقَدْ تَدْخُلُ (أَنْ) . وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ : يَكُونُ لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : يَكُونُ فِي الْمَاضِي لِلإِثْبَاتِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالْأَفْعَالِ ، تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ .

قوله : « وَالثَّانِي (كَادَ) ... إلى آخره » .

يعني الثاني من الثلاثة الأُوَل ، وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل الحصول ، تقول كادت الشمس تغرب ، تريد : أن دنوها من الغروب[1] قد حصل . والتزموا[2] في خبرها أن يكو فعل حال تقريرًا لما يقتضيه معناها من مقاربة الحصول .

قوله : « وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ عَلَى الْأَصَحِّ ... » .

اختلف الناس في (كاد) إذا دخل عليها النفي :

فقال قوم : يكون معناها الإثبات ماضيًا كان أو مستقبلاً .

وقال قوم : يكون معناها في الماضي الإثبات وفي المستقبل كالأفعال .

وقال قوم : هو كالأفعال[3] . وهو الصحيح ، والذي يدل عليه علمنا بأن كل فعل لم يدخل عليه حرف نفي فمعناه على حسب ما ضع له[4] ، فإذا دخل عليه النفي كان نافيًا لذلك المعنى عمن نسب إليه ، وهذا معلوم من لغتهم ، فوجب أن يندرج (كاد) في هذا الأمر[5] العام المعلوم من لغتهم .

وشبهة من قال إنها للإثبات - أما في الماضي - فقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[6] . وقد ذبحوا .

= ومن الثاني قول رؤبة :

ربع عفاه الدهر طولا فامحى قد كان من طول البلى أن يمصحا

وينظر : سيبويه ١ / ٤٧٨ - المقتضب ٣ / ٧٥ - جمل الزجاجي ص ٢١٠ - المفصل ص ٢٧٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٣١ - المقرب ١ / ٩٨ - التوطئة ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ شرح الرضي ٢ / ٣٠٤ .

(١) (من الغروب) زيادة من ط . (٢) في ج : (والتزم) .

(٣) ينظر في هذا الخلاف : المقتضب ٣ / ٧٥ - مجالس ثعلب ١٧٠ - شرح ابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ١٢٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٠٦ ٣٠٧ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٣٩ - شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤١٢ - لباب الإعراب ص ٥٣٣ ، ٥٣٤ - تعليق الفرائد للدماميني ١ / ١٠٥٦ .

(٤) سقط من ب : (له) . (٥) في ب : (هذا في الأمر) .

(٦) من الآية ٧١ / البقرة . وينظر : الكشاف ١ / ٢٨٨ - وزاد في ب ، ط : (فذبحوها) .

وأما في المستقبل فتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله :

[٤٦] إِذَا غَيَّرَالنَّأْيُ[1] المُحِبِّينَ[2] لَمْ يَكَدْ   رَسِيسُ الْهَوَي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

ولولا أنهم فهموا أن المعنى الإثبات – فيؤدي إلى أن المعنى : أن رسيس الهوي يبرح ، أي يزول بعد طول مدة[3] – لم يكن لتخطئتهم إياه معنى .

٤٦= البيت من قصيدة لذي الرمة غيلان بن عقبة مطلعها :

أمنزلتي ميّ سلام عليكما   على النأي والنائي يود وينصح

ينظر ديوانه ص ١٠٧ – ١٢٨ .

والبيت في : دلائل الإعجاز ص ٢١٢ ، ٢١٣ – الكشاف ٣ / ٦٩ – المفصل ص ٢٧١ شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧٠ – شرح ابن يعيش ٧ / ١٢٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٣٩ – لباب الإعراب ص ٥٣٣ – شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤١٢ – تعليق الفرائد ١ / ١٠٥٦ – شرح الرضي ٢ / ٣٠٦ – التبيان ٢ / ٩٧٤ – العيني ٣ / ٣٧٨ الاشموني ١ / ٢٦٨ – الخزانة ٤ / ٧٤ – الدرر ١ / ١١٠ اللسان (رسن) – شرح العلوي ٢ / ٧٨٥ – الفوائد الضيائية ٢ / ٧٠١ . وفي دلائل الاعجاز ص ٢١٢ ، ٢١٣ : « ... وروي عن عنبسة أنه قال : قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية ... قال : فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه عبد الله بن شبرمة : يا غيلان ، أراه قد برح . قال : فشنق ناقته وجعل يتأخر بها ويتفكر ثم قال :

إذا غير النأي المحبين لم أجد   رسيس الهوي من حب مية يبرح

قال : فلما انصرف حدثت أبي ، فقال : أخطأ شبرمة حين أنكر على ذي الرمة ، وأخطأ ذي الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة ، إنما هذا كقول الله تعالى : ﴿ ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ وإنما هو يرها ولم يكد ... » أهـ .

وسيذكر المصنف وجه الكلام فيه وفي الآية السابقة في الصفحة القادمة .

ويروي صدر الشاهد : إذا غير الهجر ...... أمالي المرتضي ١ / ٣٣٢ .

(رسيس الهوى) : مسه وأوله .

(مية) : معشوقة الشاعر ، وتنظر قصته معها في مجالس ثعلب ١ / ٣١ – ٣٤ .

(١) في ج : (الهجر) .   (٢) لم يثبت في ط قوله : (إذا غير النأي) .

(٣) سقط من أ : ج : (مدة) .

....

وليس ما احتجوا به بشيء ، أما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[1] فعلي معنى : أنهم ما قاربوا أن يفعلوا[2] قبل الذبح ، والذي يقرره ما سبق من تعنتهم في قوله تعالى[3] : ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾[4] وقولهم : ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾[5] ، ﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا﴾[6] ﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾[7] .

وهذا التعنت دَأْبُ ما لا يفعل ولا يقارب أن يفعل[8] ، وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله ، فإنه[9] قد يلتجيء من ذلك دأبه إلى الفعل ، ولولا ما دل[10] على الذبح من قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ – وشبهه – لم يفهم من نفس الفعل إلا نفي المقاربة ، ثم لا ينكر[11] أن العرف – في مثل ذلك – جرى على[12] نحو ذلك في المعنى ، فإذا قيل[13] : ما كاد زيد يسافر ، فمعناه : سافر بعد أن لم يقارب ذلك ، وهو[14] الذي غرهم حتى توهموا أنه صار للإثبات .

١٥٤ وأما قول ذي الرمة[15] : « ... لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى .. // فلا ينبغي أن يحمل على الغلط ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[16] .

ولو حمل هذا على معنى : أنه يراها ، لفسد المعنى ، ويكون مثل قولك : ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها إذا أخرج الإنسان يده يراها ، وهذا ظاهر الفساد ، فوجب

---

(١) من الآية ٧١ / البقرة ، وقد تقدم ذكرها في ص ٩٢٠ .
(٢) في أ : (أن يفعلون) وهو خطأ واضح .
(٣) سقط (تعالى) من ب ، وفي جـ ، ط : (قولهم) .
(٤) من الآية ٦٧ / البقرة .
(٥) من الآية ٦٨ / البقرة . ولم تثبت هذه الآية في ط .
(٦) من الآية ٦٩ / البقرة . وهي في هامش أ ، ولم تثبت في ط .
(٧) من الآية ٧٠ / البقرة . ولم تثبت في أ ، وهي في هامش ب .
(٨) في أ : (ولا يقارب الفعل) .
(٩) في جـ : (لأنه) .
(١٠) (ولولا ما) في هامش أ .
(١١) في ب ، ط : (ينكرون) .
(١٢) في ط : (عليه) .
(١٣) في جـ : (قلت) .
(١٤) في جـ : (وهذا) .
(١٥) في جـ : (وأما قول الشاعر) .
(١٦) من الآية ٤٠ / النور . وقال المبرد : « ... فأما قول الله عز وجل : (إذا أخرج يده لم يكد يراها ، فمعناه والله أعلم : لم يرها ولم يكد ، أي : لم يدن من رأيتها » أهـ . المقتضب ٣ / ٧٥ .
وقال ابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ١٢٥ : « قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية ، فمنهم من نظر =

حمله على نفي المقاربة ، أي : إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها ، وهذا أبلغ من نفي نفس الرؤية ، لأنه إذا انتفت المقاربة للرؤية كانت الرؤية أبعد[1] .

وأما قول ذي الرمة فلا ينبغي أن يخطأ ، بل يحمل[2] على هذا المعنى ، فيكون قصده : أنه إذا غير الهجر المحبين لم يقارب حبي التغير[3] ، وهذا أبلغ من نفي نفس التغيير ، لأنه إذا انتفي مقاربة التغيير كان التغيير أبعد[4] .

ومن خطأه من الشعراء[5] فمذهبه مذهب من استدل بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[6] . في أنها للإثبات ، والدليل على الجميع ناهض .

وأما من فرق بين الماضي والمستقبل فلِمَا رأه من قُرْبِهِ[7] في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ وَبُعْدِهِ في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ .

وقد أورد عليهم أن قول تعالى : ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ بمعنى : ما كان ، فيلزم[8] أن يكون للإثبات ، وفيه فساد المعنى المتقدم ، ولا يلزمهم ذلك لأنه في سياق الشرط ، وما في سياق الشرط[9] معناه الاستقبال وإن كان قبله بمعنى المضي[10] ، فبطل إيراد ذلك عليهم ، فتبين أنه داخل فيما قصدوه من الاستقبال[11] .

= إلى المعنى وأعرض عن اللفظ ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة ، لأن (كاد) معناها (قارب) فصار التقدير : لم يقارب رأيتها ، وهو اختيار الزمخشري ... ومنهم من قال : التقدير لم يرها ولم يكد ، وهو ضعيف لأن (لم يكد) إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره ، وذلك أن قوله : (لم يرها) يتضمن نفي الرؤية ، وقوله : (ولم يكد) فيه دليل على حصوله الرؤية وهما متناقضان . ومنهم من قال : إن (يكد) زائدة ، والمراد : لم يرها ، وعليه أكثر الكوفيين . والذي أراه أن المعنى : أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها ... » أهـ .
وينظر : الكشاف ٣ / ٦٩ – معاني الفراء ٢ / ٢٥٥ – التبيان ٢ / ٩٧٣ ، ٩٧٤ .

(١) هذا قول الزمخشري . وينظر قول ابن يعيش السابق . وشرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧١ .
(٢) زاد في ب ، جـ : (بل يحمل قول ذي الرمة) . (٣) في ب ، جـ : (التغير) وكذا فيما يأتي .
(٤) بهذا قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ١٣٩ .
(٥) هو ابن شبرمة . كما ذكر عبد القاهر . (٦) لم تثبت الآية الكريمة في ب ، جـ .
(٧) في أ : (من قوته) . (٨) في ب : (فيلزمهم) ، وفي ط : (فيلزمكم) .
(٩) (وما في سياق الشرط) في هامش ب .
(١٠) في أ : (في الماضي المستقبل) .

وَالثَّالِثُ (طَفِقَ) وَ (جَعَلَ) وَ (كَرَبَ) وَ (أَخَذَ) - وَهِيَ مِثْلُ (كَادَ) - وَ (أَوْشَكَ) وَهِيَ مِثْلُ (عَسَى) وَ (كَادَ) فِي الاِسْتِعْمَالِ .

قوله : « وَالثَّالِثُ : طَفِقَ وَجَعَلَ[1] وَكَرَبَ[2] وَأَخَذَ » .

يعني : الثالث[3] مما هو لدنو الخبر على سبيل الأخذ ، ألا ترى أنك إذا قلت جعل زيد يقول ، فمعناه : أخذ في القول .

قوله : « وَهِيَ مِثْلُ (كَادَ) .

يعني في الاستعمال بالفعل المضارع من غير (أن)[4] .

قوله : « وَأَوْشَكَ[5] وَهِيَ مِثْلُ (عَسَى) وَ (كَادَ) » .

يعني في الاستعمال ، فتستعملها على المذهبين في (عَسَى) في إثبات المنصوب وحذفه ، فتقول : أوشك زيد أن يجيء ، وأوشك أن يجيء زيد . وكاستعمال (كاد) فتقول : أوشك زيد يجيء[6] .

* * *

---

(١) في ب : (جعل وطفق) .

(٢) سقط من ج : (كرب) .

(٣) أما الأول فهو ما وضع لدنو الخبر رجاء وهو (عسى) . وينظر ص ٩١٩ . وأما الثاني فهو ما وضع لدنو الخبر حصولا وهو (كاد) . وينظر ص ٩٢٠ .

(٤) ثبتت هذه العبارة والتي قبلها في هامش ب .

(٥) في ب ، ج ، ط : (وقوله في أوشك ...) .

(٦) سقط من أ ما بين قوله : (أوشك زيد أن يجيء) إلى آخر الكلام .
مثال استعمالها مثل (كاد) قول أمية بن أبي الصلت :

يوشك من فر من منيته   في بعض غراته يوافقها

وينظر : سيبويه ١ / ١٤٩ - شرح ابن يعيش ١٢٦٧ - التوطئة ص ٣٠٠ - المقرب ١ / ٩٨ . ديوان أمية ص ٤٢ .

فِعْلُ التَّعَجُّبِ

فِعْلُ التَّعَجُّبِ مَا وُضِعَ لِإنْشَاءِ التَّعَجُّبِ ، وَلَهُ صِيْغَتَانِ : (مَاأَفْعَلَهُ) و (مَاأَفْعِلْ بِهِ) ، وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَتَينِ مِثْلُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَأَحْسِنْ بِزَيدٍ . وَلا يُبْنَيَانِ إلاَّ مِمَّا بُنِيَ مِنْهُ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ ، وَيتَوصَّلُ فِي المُمْتَنِعِ بِمِثْلِ : مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ ، وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ ......

قوله[1] : « فِعْلُ التَّعَجُّبِ مَا وُضِعَ لِإنْشَاءَ التَّعَجُّبِ » .

فمثل قولك : تعجبت ، وعجبت ليس من أفعال التعجب لأنها ليست للإنشاء[2] ، وإنما فعل التعجب الذي يُبَوَّبُ[3] له ما وضع لإنشاء التعجب .

قوله : « وَهُمَا صِيْغَتَانِ : مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ » .

نحو : ما أحسنه ، وأحسن به .

قوله : « وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَتَيْنِ » .

يعنى أنه[4] لا يكون منها مضارع ولا أمر ولا نهي ، وإنما لم تتصرف لأنها لما تضمنت معن الإنشاء أشبهت الحروف[5] ، فامتنعت من التصرف كـ (عسى)[6] .

قوله : « وَلاَ يُبْنَيَانِ ... إلى آخره » .

وقد تقدم شروط ذلك بعللها[7] ، فلا معنى لإعادتها ، كأنهم لما قصدوا المبالغة بالتعجب أجروه فيما جرى فيه أفعل التفضيل لاتفاقهما في المبالغة .

قوله : « وَيُتَوَصَّلُ فِي الْمُمْتَنِعِ بِمِثْلِهِ » .

أي بمثل[8] ما يتوصل[9] به إلى التفضيل فقالوا : ما أشد استخراجه ، وأشْدِدْ باستخراجِهِ ، كما قالوا : زيد أشد استخراجا ، وكذلك ما أشبهه .

---

(١) سقط من ب ، جـ : (قوله) ، وفي ط : (قال) .

(٢) ينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٠٧ . (٣) في جـ ، ط : (بوب) .

(٤) في ط : (أنها) . (٥) في ب ، ط : (الحرف) .

(٦) تقدمت علة منعها من الصرف ص ٩١٩ . وزاد الرضي في هذه العلة بقوله « ... وأيضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وإن كان جملة ، فالقياس أن لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام ، فلهذا لم يتصرف في (نعم) و (بئس) وفي الأمثال » أهـ . شرح الرضي ٢ / ٣٠٧ .

(٧) ينظر ما تقدم ذكره في باب أفعل التفضيل ص ٨٤٨ .

(٨) (أي بمثل) زيادة يقتضيها السياق . (٩) في جـ : (ما توصل) .

قوله : « وَلاَ يُتَصَرَّفُ فِيْهِمَا .... إلى آخره »[1] .

فلا يقال : زيدًا ما أحسن ، ولا : ما زيدًا أحسن ، ولا : بزيد أحسن[2] .

وقد أجاز المازني الفصل بالظرف[3] في قولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق[4] .

وإنما لم يتصرف فيهما لما تضمنته من معنى الإنشاء الذي له صدر الكلام .

وأما الفصل فمن راعاه بالمنع[5] رأى أنها كالأمثال التي لا تغير[6] ، وأجراها على طريقة واحدة[7] ومن // جوزه فلأن الظروف متسع فيها في غير هذا الموضع ، فكذلك هاهنا[8] .

١٥٥

(١) سقط من ط : (إلى آخره) .

(٢) في سيبويه ١ / ٣٧ : « ... ولا يجوز لك أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما) ، ولا تزيل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا » أهـ . وينظر : المقتضب ٣ / ١٩٠ – المفصل ص ٢٧٧ – شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧٥ .

(٣) في ج ، ط : (بالظروف) .

(٤) نسب المصنف هذا القول – في شرح الوافية ٢ / ٥٧٥ – إلى الجرمي ، وكذا الزمخشري في مفصله ص ٢٧٧ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٠ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢ / ٤١٦ ونسبه الرضي ٢ / ٣٠٩ إلى الفراء والجرمي وأبو علي والمازني .

(٥) سقط من ج : (بالمنع) .

(٦) نسب كل من ابن يعيش وابن مالك والرضي القول بالمنع إلى الأخفش والمبرد ، وحقيقة الأمر أن للمبرد في هذه المسألة قولين ، أحدهما المنع وهو قوله في المقتضب ٤ / ١٧٨ : « ... ولو قلت : ما أحسن عندك زيدا ، وما أجمل اليوم عبد الله ، لم يجز ، وكذلك لو قلت : ما أحسن اليوم وجه زيد ، وما أحسن أمس ثوب زيد ، لأن الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة وصار حكمه كحكم الأسماء » أهـ .

والقول الآخر الجواز وهو قوله في المقتضب أيضا ٤ / ١٨٧ : « ... وتقول : ما أحسن إنسانا قام إليه زيد ، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا ، فالرجل الآن شائع وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك (أن يفعل كذا) كنحو : ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس ، تقديره : ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال » أهـ . وينظر تعليق الأستاذ عضيمة في الهامش رقم (١) ٤ / ١٧٨ .

(٧) ...

(٨) لم تثبت هذه العبارة في ج ، ط : وثبتت في هامش ب بهذه الصيغة : (ومن راعاها بالجواز فلما تقدم من أنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها) .

وَ (مَا) مُبْتَدَأٌ نَكِرَةٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَمَا بَعْدَهَا الْخَبَرُ ، وَمَوْصُولَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ....

وأما الإعراب فصيغة (ما أفعله) : (ما) مبتدأ نكرة عند سيبويه[1] ، كأن أصله : شيء أحسن زيدا ، كما تقول : أمر أقعده ، عن الخروج ، بمعنى : ما أقعده عن الخروج[2] إلا أمر . وما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبرًا لها[3] .

ومذهب الأخفش أن أصلها أن تكون موصولة ، والجملة بعدها صلة لها ، وخبر المبتدأ محذوف[4] ، كأن أصله : الذي أحسن زيدا شيء ، فحذف الخبر .

وهي عند بعضهم[5] استفهامية مبتدأ ، وما بعدها[6] الخبر ، كأن أصله : أي شيء أحسن زيدا ؟ .

وهذه التقديرات كلها باعتبار الأصل لا على أنها الآن بهذا المعنى ، وإنما معناها الإنشاء كما تقول في (بعت) : فعل ماض وفاعل ، يعني في الأصل – إذا كنت مريدًا به معنى الإنشاء – فكذلك هذا .

---

(١) في سيبويه ١ / ٤٧ : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به .. ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب : إني مما أن أصنع ، أي : من الأمر أن أصنع ، فجعل (ما) وحدها اسما ... » أهـ .
هذا .. وقد ذكر الرضي أن الأخفش ذهب إلى ما قال به سيبويه فقال : « ... مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والأخفش في أحد قوليه » أهـ . شرح الرضي ٢ / ٣٠٩ .

(٢) سقط من ج ، ط : (عن الخروج) . (٣) في ج : (خبر) بالرفع ، وما أثبته أوجه على الحالية .

(٤) هذا هو القول الثاني للأخفش في المسألة ، والأول وافق به سيبويه والخليل – كما تقدم – وهذا القول هو المشهور عنه ووافقه عليه جماعة من الكوفيين – كما ذكر ابن يعيش – وقد حكي ابن درستويه عن الأخفش قولين آخرين في المسألة ، أولهما : أنها موصولة وما بعدها الخبر ، والصلة محذوفة . والثاني : أنها موصوفة وما بعدها الخبر والصفة محذوفة . قال ابن يعيش معلقا على ما حكاه ابن درستويه : « ... وهذا قريب من مذهب الجماعة » أهـ . ينظر : شرح ابن يعيش / ١٤٩ . منهج الأخفش الأوسط ص ٢٩٠ – ٢٩٢ – شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٤١٠ – شرح الرضي ٢ / ٤١٠ – المغني ١ / ٢٩٧ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٥٧ ، ٥٨ .

(٥) هذا مذهب الفراء وابن درستويه . ينظر : شرح ابن يعيش ٧ / ١٤٩ – شرح الرضي ٢ / ٣١٠ .

(٦) في ج ، ط : (ما بعدده) .

وَ (بَهِ) فَاعِلٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ فَلاَ ضَمِيرَ فِي (أَفْعِلْ) ....

ومذهب سيبويه أظهر من وجه ، وهو أنه لا تقدير فيه[1] ولم ينقل[2] من إنشاء إلى إنشاء[3] ، بخلاف مذهب الأخفش فإنه يلزم منه حذف الخبر[4] ، ومذهب غيره فإنه يلزم[5] النقل من إنشاء إلى إنشاء[6] آخر[7] . وهو بعيد .

ومذهب الأخفش أوجه من حيث إن استعمال (ما) الموصولة ثابت[8] ، واستعمال (ما) بمعنى (شيء) مبتدأ[9] لم يثبت ، وهذا بعينه موجود في الوجه الآخر لأن استعمال (ما) الاستفهامية كثير ، ولكنه يضعف[10] من حيث إنه نقل من الاستفهام إلى التعجب كما تقدم .

وأما (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) فأصله : أحسن زيد - عند سيبويه[11] - وفيه شذوذان :

أحدهما : استعمال الأمر بمعنى الماضي .

والآخر : زيادة الباء في الفاعل ولا ضمير عنده في (أَفْعِلْ) لأن (بزيد) عنده هو الفاعل .

---

(١) أي : على المشهور من مذهبي الأخفش وهو أنها موصولة والجملة صلة والخبر محذوف .

(٢) في ج : (ولا ينقل) .

(٣) أي : على ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه من نقل (ما) الاستفهامية إلى التعجب .

(٤) علل ابن يعيش لضعف قول الأخفش بثلاثة أمور ، أولها : أنه لا يسوغ حذف الخبر إلا بدليل ، وهذا لا دليل عليه . وثانيها : أنهم يقدرون المحذوف بـ (شيء) والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة ، وهذا لا فائدة فيه لأنه معلوم أن (الحسن) ونحوه إنما يكون بشيء أوجبه ، فقد أضمر ما هو معلوم . وثالثها : أن باب التعجب باب إبهام والصلة موضحة للموصول ، ففيه نقض لما اعتزموه في باب التعجب من الإبهام . شرح ابن يعيش بتصرف ٧ / ١٤٩ . وينظر شرح الرضي ٢ / ٣١٠ .

(٥) في هامش ج من قوله : (يلزم) الأولى إلى هذه .

(٦) أي من الاستفهام إلى التعجب ، وهو مذهب الفراء وابن درستويه كما تقدم .

(٧) سقط من ج ، ط : (آخر) .　　(٨) في ط : (ثابتة) .

(٩) في ج : (مبتدأ) .　　(١٠) في ج : (ضعيف) .

(١١) نسبه المصنف أيضا في شرح الوافية ٢ / ٥٧٧ إلى سيبويه ، وتبعه الرضي ٢ / ٣١٠ ونسبه ابن يعيش ١٤٨٧ إلى سيبويه والجماعة . ونسبه المرادي في شرح الألفية ٣ / ٥٨ إلى جمهور البصريين . ونسبه الزنجاني في الكافي ٣ / ١٤٧٠ إلى الجمهور . ولكني لم أجد نصا لسيبويه في هذه المسألة يؤيد ما نسب إليه .

وَمَفْعُولٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةٌ ، فَفِيْهِ ضَمِيرٌ .

وذهب الأخفش وغيره إلى أن (أَفْعِلْ) – في الأصل – أمر لكل أحد بأن يجعل (زيدا) كريما أو حسنا أو ما أشبهه ، ففي (أفعل) ضمير للفاعل لابد منه ، إلا أنه جرى مستترًا للواحد والاثنين والجماعة ، لأنه جرى مجرى المثل فاغتفر لذلك[1] .

والباء على هذا الوجه الثاني إما زائدة – مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[2] – كأن أصل (أكرم بزيد) : أكرم زيدا ، ثم زيدت الباء فقيل : أكرم بزيد .

وقيل : الباء للتعدية[3] ، كأن (أكرم) مثل[4] قولهم : أكرم زيد ، أي : ذا كرم ، فتقدر الهمزة للصيروة مثلها في (أغدَّ البعير) إذا صار[5] ذا غُدَّةٍ ، ثم جيء[6] بالباء ليصير[7] متعديا ، فيصير ما كان فاعلا مفعولا ، ويتحمل[8] الفعل ضمير الفاعل لذلك .

* * *

(١) لم يسنب المصنف هذا القول في شرح الوافية إلى الأخفش أو غيره ، ولم أجد من نص على أنه للأخفش . هذا .. وفي المفصل معنى ما ذكره المصنف هنا ، والذي ذكره في شرح الوافية : قال الزمخشري : « .. وأما (أكرم بزيد) فقيل أصله : أكرم زيد ، أي : صار ذا كرم ، كأغد البعير ، أي : صار ذا غدة ، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر ... وفي هذا ضرب من التعسف ، وعندي أن أسهل منه مأخذا أن يقال : إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما ، أي : بأن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهكلة ﴾ للتأكيد والاختصاص ، أو بأن يصيره ذا كرم ، والباء للتعدية ، هذا أصله ، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد » أهـ . المفصل ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ – وينظر : شرح الوافية للمصنف ٢ / ٥٧٧ . وقال ابن يعيش معلقا على ما ذكره الزمخشري : « ... وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذا وعزاه إلى نفسه فهو شيء يحكي عن أبي إسحق الزجاج » أهـ . شرح ابن يعيش ٧ / ١٤٨ . وذكر الرضي أنه قول الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف . شرح الرضي ٢ / ٣١٠ .

(٢) من الآية : ١٩٥ / البقرة . وينظر : معاني الزجاج ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ – الكشاف ١ / ٣٤٣ .

(٣) نسبه الرضي إلى الزجاج ٢ / ٣١٠ .

(٤) في ب : (من قولهم) ، وفي جـ : (من مثل قولهم) .

(٥) في جـ : (أي صار) .

(٦) في أ : (جاء) .

(٧) في ب : (ليصيره) .

(٨) في ب : (فيتحمل) .

أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِ

أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِ مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍ ، فَمِنْهَا (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) ، وَشَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ ، أَوْ مُضَافًا إِلَى المُعَرَّفِ بِهَا ، أَوْ مُضْمَرًا مُمَيَّزًا بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ أَوْ بِـ (مَا) مِثْلُ : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ....

قوله[1] : « أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِ مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍ » .

أفعال المدح والذم التي[2] يبوب لها ما وضع لإنشاء مدح أو ذم ، وليس مثل قولك : مدحته ، و ذممته ولا شَرُفَ ولا كَرُمَ ولا حَمُقَ ولا لَؤُمَ من هذا الباب لأنها للإخبار لا للإنشاء .

قوله[3] : « فَمِنْهَا (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) وَشَرْطُهُمَا[4] أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلَ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ .. إلى آخره » . وإنما فعلوا ذلك لم فيه من معنى[5] الإبهام أولا ، فيقع في النفس منه موقعا[6] ليس لما وقع مفسرًا من أول الأمر ، ثم يفسر بعد ذلك ، فإن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانيًا[7] كان أوقع في النفس من وقوعه مفسرًا أولا .

ليس التعريف في فاعله بتعريفِ واحدٍ معهودٍ ، وإنما هو لتعريف المعهود[8] في الذهن ، وذلك مبهم ، ومن ثم توهم كثير من النحويين[9] أنه للعموم .

وليس الأمر على ذلك . إذ لا يفسر العموم بالواحد . ولا يثنى ولا يجمع ، // ولما فسر هنا بالواحد وثني وجمع دل على أنه ليس للعموم . ١٥٦

والمضاف إلى المعرف باللام كذلك .

---

(١) سقط من ب ، جـ : (قوله) .
(٢) في ب ، جـ : (الذي) .
(٣) سق من أ ، جـ : (قوله) .
(٤) في أ : (وشرطها) .
(٥) سقط من أ : (معنى) .
(٦) في ب ، جـ : (موقع) بالرفع وهو خطأ .
(٧) سقط من جـ ، ط : (ثانيا) .
(٨) في جـ : (للمعهود) .
(٩) نسب الرضي هذا القول إلى أبي علي الفارسي وأتباعه . قال : « واعلم أن اللام في نحو : (نعم الرجل زيد) ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه ، لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة إضافة (كل) إليه ... » أهـ . . وفي الإيضاح للفارسي : « ... فأما الرواجع إلى المبتد فإن (الرجل) لما كان شائعا ينتظم الجنس ويجمعه كان (عبد الله) داخلا تحته ، فصار بمنزلة الذكر الذي يعود عليه ... » أهـ . هذا .. وقد قال ابن جني بمثل ما قال به الفارسي . ينظر : الإيضاح للفارسي ص ٨٥ واللمع لابن جني ص ٢٢١ – شرح الرضي ٢ / ٣١٢ – شرح ابن يعيش ٧ / ١٣٠ ، ١٣١ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٨٥ ، ٨٦ . هامش المقتضب رقم (٢) ٢ / ١٤٠ .

والمضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك ، لأنهم لما جوزوه[1] لواحد في الذهن من الجنس جوزوه لممدوح في الذهن ، فأضمروه لذلك ثم فسروه إما باسم جنس لما قصدوا إضمار واحده[2] ، وإما بـ (ما) بمعنى (شيئا)[3] وهو راجع إلى ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[4] .

ونحو قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾[5] يجوز أن يكون الفاعل مضمرا مميَّزًا بـ (ما) ، والمخصوص إما محذوف في مثل قوله[6] : ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ على معنى ذلك ، وإما مذكور مثل قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ إِنْ يَكْفُروا ﴾[8] .

ويجوز أن تكون (ما) فيه[9] بمعنى (الذي) ويكون المخصوص بالذم (أن يكفروا)[10] على الوجهين ، وجاز أن تقع فاعلة لما فيها من معنى[11] الإبهام كالمعرف بالوجهين[12] .

---

(١) في أ : (جوزه) .　　(٢) (واحده) في هامش ب .

(٣) في ب ، ط : (شيء) .

(٤) من الآية ٢٧١ / البقرة ، وقد تقدم الحديث عنها في ص ٧٣٤ مع هامش (٣) .

(٥) من الآية ٩٠ / البقرة . وهي في سيبويه ١ / ٤٧٦ .

قال الأنباري في البيان ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ : « (ما) ها هنا على وجهين ، أحدهما أن تكون نكرة موصوفة على التمييز بمعنى (شيء) ، والتقدير : بئس الشيء شيئا ، فحذف (الشيء) المرفوع وجعل (شيئا) تفسيرا له ، و (اشتروا به أنفسهم) صفته .

والثاني : أن تكون (ما) بمعنى (الذي) في موضع رفع ، و (اشتروا به) صلته ، وتقديره : بئس الذي اشتروا به أنفسهم ، و (أن يكفروا) في تقدير المصدر ، وهو المقصود بالذم ، وهو في موضع رفع لوجهين ... » أهـ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٥٦ ، ٥٧ – معاني الزجاج ١ / ١٤٧ – الكشاف ١ / ٢٩٦ .　　(٦) من الآية ١٠٢ / البقرة .

(٧) سقط من ط ما بين قوله تعالى : (أنفسهم) في الآية السابقة وهذه .

(٨) سقط من أ : (أن يكفروا) . وهي الآية التي سبقت في هامش (٥) .

(٩) (فيه) في هامش ج .　　(١٠) سقط من ج ، ط : (أن يكفروا) .

(١١) سقط من ج ، ط : (معنى) .　　(١٢) ينظر شرح الرضي ٢ / ٣١٦ ، ٣١٧ .

وأما المخصوص بالمدح والذم ففي إعرابه وجهان :

أحدهما : أن يكون مبتدأ ما قبله خبره ، كأن الأصل : زيد نعم الرجل[1] ، واستغنى عن العائد إلى المبتدأ لما ذكر[2] ظاهرا كقوله[3] :

[٤٧] لاَ أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ   نَغَّصَ المَـوتُ ذَا الغِنَي وَالفَقِيرَا[4]

في معنى[5] : يسبقه شيء .

وهذا خير من قول من قال : إنما استغنى عن العائد لما في الفاعل من معنى العموم[6] . لما تقدم من[7] أن جعله للعموم غلط ، إذ لم يقصد المتكلم مدح[8] الجنس ، وإنما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور ، فجعله للعموم غلط ، ثم غير بالتقديم والتأخير ليحصل الإبهام والتفسير المتقدم[9] ذكرهما .

---

(١) في المقتضب ٢ / ١٤٠ : « ... والوجه الآخر : أن تكون أردت بـ (زيد) التقديم فأخرته ، وكان موضعه أن تقول : زيد نعم الرجل » أهـ . وينظر : إيضاح الفارسي ص ٨٥ – المفصل ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ – شرح الوافية ٢ / ٥٨٠ .

(٢) في ب : (بما ذكر) .

(٣) هو سوادة بن عدي – كما ذكر سيبويه ١ / ٣٠ – قال الأعلم : « وقيل لأمية بن أبي الصلت : وقال ابن السيرافي في شرح شواهد الكتاب ١ / ٨٧ : « ... والقصيدة تروى لعدي بن زيد ، وتروى لسواد بن زيد بن عدي بن زيد » أهـ .

٤٧= البيت من الخفيف ، وهو في سيبويه ١ / ٣٠ – معاني الزجاج ١ / ٤٦٦ – الخصائص ٣ / ٥٣ – الإفصاح للفارقي ص ٢٤٠ – الأمالي الشجرية ١ / ٢٤٣ – البيان للأنباري ١ / ٦٣ ، ١١٢ ، ١٤٤ ، ٣٧٩ ، ٢ / ٤٤ ، ١٠٧ – المغني ٢ / ٥٠٠ – الأزهار الصافية ٢ / ٨٢٢ – الخزانة ١ / ١٨٣ .

والشاهد فيه قوله : (يسبق الموت) حيث أعاد الظاهر مكان المضمر ، قال الأعلم ١ / ٣٠ : « وفيه قبح إذا كان تكريره في جملة واحدة لأنه يستغني بعضها عن بعض كالبيت ، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة » أهـ . .

(٤) في ج ، ط : (الفقير) وهو خطأ ظاهر .

(٥) في ط : (هي في معنى) .

(٦) هذا قول الفارسي ومن تبعه ، وقد تقدم في ص ٩٣٠ . وينظر ما أثبته في الهامش رقم (٩) من الصفحة نفسها . مع ما ذكره الأستاذ عضيمة في هامش المقتضب ٢ / ١٤٠ .

(٧) سقط من أ : (من) .   (٨) في ط (به مدح) .   (٩) في ب ، ط : (المقدم) .

أَوْ خَبَرُ مِبْتَدأ مَحْذُوفٍ . وَشَرْطُهُ مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ ، ﴿ وَبِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ وَشِبْهُهُ مُتَأَوَّلٌ ....

والوجه الثاني : أن يكون خبر مبتدأ[1] محذوف ، كأنه لما قيل : (نعم الرجل) سُئِلَ عن تفسيره فقيل : هو زيد ، ثم حذف المبتدأ فصار الكلام بمعنى إنشاء مدح عام لـ (زيد) فجرى بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة[2] .

فالوجه الأول[3] الأصل فيه كلام واحد ، والوجه الثاني الأصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد .

قوله : « وَشَرْطُهُ مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ » .

يعني : شرط المخصوص أن يكون مطابقا للفاعل في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره ، وتأنيثه ، فتقول : نعم الرجل زيد ، ونعم الرجلان الزيدان ، ونعم الرجال الزيدون ، ونعم[4] المرأة هند ، لأنه في المعنى تفسير له فتجب مطابقته[5] .

وقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾[6] أورد اعتراضا لـ (بئس) لأنه قد يتوهم أن (الذين) نفسه هو المخصوص بالذم فلا يطابق الفاعل وهو قوله تعالى[7] ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ ، لأن ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ ليسوا ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ .

وقد تأول على وجهين[8] :

أحدهما : أن يكون المضاف محذوفا ، كأنه أصله : بئس مثل القوم مثل الذين ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

والثاني : أن يكون (الذين) صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا ، كأنه قيل : بئس مثل القوم المكذبين مثلهم .

---

(١) في ج ، ط : (خبر المبتدأ) .

(٢) ينظر : سيبويه ١ / ٣٠٠ - المقتضب ٢ / ١٣٩ - إيضاح الفارسي ص ٨٧ - المفصل ص ٢٧٤ .

(٣) وهو ما كان المخصوص فيه مبتدأ مؤخرا .

(٤) في ب ، ج ، ط : (ونعمت) وكلاهما صواب .

(٥) في ب ، ج ، ط : (مطابقته) .

(٦) من الآية ٥/ الجمعة . وفي ب : (الذين كفروا) وهو تحريف ، وزاد في ج : (بآيات الله) .

(٧) سقط من ب ، ط : (تعالى) .

(٨) ذكر الفارسي هذين الوجهين في الآية الكريمة . الإيضاح العضدي ص ٨٧ ، ٨٨ . واستشهد المصنف في شرح الوافية بقوله تعالى : ﴿ ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ ١٧٧ / الأعراف . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٨١ - البيان ٢ / ٤٣٨ المشكل ٢ / ٣٧٧ - التبيان ٢ / ١٢٢٢ .

وَقَدْ يُحْذَفُ المَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ مِثْلُ : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ وَ (فَنِعْمَ المَاهِدُونَ ﴾ .
وَ (سَاءَ) مِثْلُ : (بِئْسَ) ....

قوله : « وَقَدْ يُحْذَفُ المَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ ...... » .

يريد أنه قد تقدم قرينة يتبين بها معنى المخصوص بالمدح والذم[1] ، فيحذف اللفظ الدال عليه[2] اختصارًا كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[3] لأنه قد علم من سياق الآية أن تفسيره (أيوب) ، فكأنه قيل : نعم العبد أيوب ، أو : نعم العبد هو .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ المَاهِدُونَ ﴾[5] لأنه قد علم من سيباق الآية أن المعنى : فنعم الماهدون نحن[6] .

قوله : وَ (سَاءَ) مِثْلُ : (بِئْسَ) » .

يعني أنها تستعمل استعمالها وبمعناها وإن كانت تقع في الإخبار كقولك : ساءني ذلك ، وهو نقيض // : سَرَّني ، وقد حمل قوله تعالى : سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمِ[7] على أنها بمعنى : (بِئْسَ) وقدر مضاف محذوف ليطابق المخصوص الفاعل ، فقيل التقدير : ساء مثلا[8] مثل القوم[9] ، كأحد الوجهين في : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾[9] .

١٥٧

(١) في ط : (أو الذم) . (٢) في هامش أ ودرج حـ : (عليها) .
(٣) من الآية ٤٤ / ص . ولم يثبت في ب ، جـ قوله : (إنه أواب) . وينظر : المقتضب ٢ / ١٤٣ – التبيان ٢ / ١١٠٠ – شرح الوافية ٢ / ٥٨٢ .
(٤) سقط من ب ، ط : (تعالى) . (٥) من الآية ٤٨ / الذاريات .
وينظر : المفصل ص ٢٧٤ – البيان ٢ / ٣٩٢ – التبيان ٢ / ١١٨٢ – شرح الوافية ٢ / ٥٨٢ – شرح ابن يعيش ٧ / ١٣٥ . إيضاح الفارسي ص ٨٨ .
(٦) من الآية ٤٨ / الذاريات . (٧) من الآية ١٧٧ / الأعراف .
(٨) (مثلا) في هامش جـ .
(٩) قال الفارسي : « واعلم أن المخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس المذكور بعد (نعم) و (بئس) كعبد الله وزيد ونحوهما من الرجال ، وإذا كان كذلك كان المضاف إلى القوم في قوله عز وجل : ﴿ ساء مثلا القوم الذين كذبوا ﴾ محذوفا وتقديره : ساء مثلا مثل القوم الذي كذبوا ، ولا يكون الكلام على ظاهره » أهـ . الإيضاح ص ٨٧ ، وينظر ص ٨٨ ، شرح الوافية ٢ / ٥٨١ وينظر في الآية : البيان ١ / ٣٨٠ ، المشكل ١ / ٣٠٦ – التبيان – شرح الرضي ٢ / ٣١٦ .
(٩) تقدم الحديث عنها في الصفحة السابقة .

وَمِنْهَا (حَبَّذَا) وَفَاعِلُهُ (ذَا) لاَ يَتَغَيَّرُ ، وَيَكُونَ بَعْدَهُ المَخْصُوصُ ، وَإِعْرَابُهُ كَإِعْرَابِ مَخْصُوصُ (نِعْمَ) . وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِي قَبْلَ المَخْصُوصِ أَوْ بَعْدَهُ تَمْيِيزٌ ، أَوْ حَالٌ عَلَى وَفْقِ مَخْصَوصِهِ ....

قوله : « وَمِنْهَا (حَبَّذَا) ... » .

يعني : ومن الأفعال التي لإنشاء المدح (حَبَّذَا) ولذلك عاملوه معاملة (نِعْمَ) في كونهم جعلوا فاعله مبهمًا ثم فسروه بالمخصوص على نحو ما فعلوا في نحو[1] قولهم : نعم الرجل زيد[2] .

و (ذَا) هاهنا – وإن كان[3] من ألفاظ الإشارة – لم يُرَدْ به[4] مشار بعينه ، وإنما أرادوا به مشارا[5] إليه في الذهن كما قيل في (الرجل) في قولهم : نعم الرجل .

ولا يتغير (ذَا) عن هذا اللفظ وإن كان الممدوح مثنًى أو مجموعا أو مذكرًا أو مؤنثًا[6] ، كأنهم عاملوه معاملة المضمر في (نِعْمَ) في أنه لا يختلف باختلاف أحوال[7] الممدوح لَمَّا لم يكن اسما ظاهرا ، فجعلوا للظاهر على غيره في المطابقة مزية .

وإعراب المخصوص بالمدح في (حَبَّذَا) كإعراب المخصوص في (نِعْمَ) .

قوله : « وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِي قَبْلَ المَخْصُوصِ أَوْ بَعْدَهُ[8] تَمْيِيزٌ أَوْ حَالٌ عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ » . نحو[9] : حبذا رجلاً زيد ، وحبذا زيد رجلاً ، وحبذا راكبًا زيد ، وحبذا زيد راكبا . وإنما لم يلتزموا التمييز في (حَبَّذَا) والتزموه في (نِعْمَ) – إذا كان الفاعل مضمرا – لأمرين ، أحدهما : أن الفاعل ها هنا له لفظ يخصه ، والفاعل في (نِعْمَ) مستتر لا لفظ له ، فجعل لغير الملفوظ به على الملفوظ به[10] مزية في البيان .

---

(١) في ب ، ج : (مثل) .

(٢) جمع هذا المعنى في شرح الوافية ٢ / ٥٨٣ بقوله : « ... و (حبذا) مما يناسب (نعم) في المدح والإبهام والتفسير » أهـ .　　(٣) في ب ، ج : (كانت) .　　(٤) في ب ، ج : (بها) .

(٥) في ب : (أريد به مشار) ، وفي ط : (أريد به مشارا) بالنصب ، وهو خطأ .

(٦) في سيبويه ١ / ٣٠٢ : « وزعم الخليل أن (حبذا) بمنزلة : حب الشيء ، ولكن (ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا) وهو اسم مرفوع ... ألا ترى إنك تقول للمؤنث (حبذا) ولا تقول (حبذه) لأن صار مع (حب) بمنزلة ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل » أهـ . وينظر : المقتضب ٢ / ١٤٣ – المفصل ص ٢٧٦ – شرح الوافية ٢ / ٥٨٣ ع شرح الرضي ٢ / ٣١٨ .

(٧) في ب : (الأحوال) .　　(٨) في ب ، ج : (وبعده) .

(٩) في ج : (كقولك) .　　(١٠) سقط من ب ، ج ، ط : (به) .

....

الثاني : أنهم لو لم يميزوا في (نعم) لالتبس[1] الفاعل بالمخصوص بالمدح في كثير من المواضع ، وذلك في مثل قولهم[2] : نعم رجلاً السلطان ، فلو ذهبت تحذف (رجلا) لم يدر هل (السلطان) فاعل والمخصوص بالمدح محذوف - أو سيذكر - أو[3] الفاعل مضمر و (السلطان) المخصوص بالمدح[4] .

بخلاف (حَبَّذا) فإن لفظ (ذَا) يُرْشِدُ إلى أنه الفاعل .

وأما مجيء الحال فواضح .

* * *

(١) في أ : (التبس) .

(٢) سقط من ب : (قولهم) .

(٣) في ط : (أم) بدل (أو) .

(٤) اكتفى المصنف بذكر هذا الوجه في شرح الوافية ، ولم يذكر الوجه الأول . ينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٨٣ - شرح الرضي ط / ٣١٩ .

الحَــــرْفُ

الحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ احْتَاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ .

قوله[1] : « الحَرْفُ مَا دَلَّ[2] عَلَى مَعنًى فِي غَيْرِهِ » .

قد[3] تقدم أن وضع الكلمات لإفادة معناها الإفرادي على ضربين[4] :

أحدهما : أن توضع دالة على معناها بنفسها من غير أن تتوقف دلالتها على معنى متعلق لها ، وذلك الاسم والفعل ، فإن تعرض لأحد الأزمنة فهو فعل ، وإلا فهو اسم .

والثاني ما تتوقف دلالتها على معناها على متعلق باعتبار الوضع ، وذلك هو المسمى بالحرف ، وهو معنى قولهم : ما دل على معنى في غيره[5] ، وهو متعلقه .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ احْتَاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ »[6] .

يريد : ومن أجل أن دلالته باعتبار الوضع تتوقف على متعلقه لم يكن بُدَّ من ذكر ذلك التعلق ، وذلك إما اسم أو فعل ، فالاسم مثل قولك[7] : إنَّ زيدا قائم ، والفعل مثل قولك : قام زيد ، فلا يستقل جزءًا إلا باسم أو فعل ، فإذا[8] لم يستقل جزءًا إلا باسم أو فعل لم يكن على انفراده جزءًا من[9] أجزاء الكلام لئلا يؤدي إلى استعماله على خلاف وضعه ، لأن وضعه دالاً على معناه الإفرادي مشروط بذكر متعلقه ، فلو استعمل مجردًا عنه لكان[10] خروجًا عن وضعه .

ثم شرع في تقاسيم الحروف ، فمنها :

* * *

---

(١) سقط من ب : (قوله) ، وفي ط : (قال) .
(٢) في ب : (الحروف : الحرف ما دل) .
(٣) في أ ، ج : (وقد) .   (٤) ينظر قوله في ذلك ص ٢١٦ .
(٥) هذا قول الزمخشري في مفصله ص ٢٨٣ . وفي سيبويه ١ / ٢ : « ... وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » أهـ . وبمثل قول سيبويه قال الفارسي في الإيضاح ص ٨ .
(٦) في المفصل ص ٢٨٣ : « ... ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه » اهـ .
(٧) سقط من ب ، ط : (قولك) .   (٨) في ب : (وإذا) .
(٩) في هامش ج ما بين قوله : (جزءا) السابقة وهذه .   (١٠) في ج : (كان) .

حُـرُوفُ الجَـرِّ

حُرُوفُ الجَرِّ مَا وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ بِفِعلٍ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ ، وَهِيَ : مِنْ ، وَإِلَى ، وَحَتَّى ، وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَرُبَّ ، وواوُها ، وَواوُ القَسمِ ، وَتَاؤُهُ ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَالْكَافُ ، وَمُذْ ، وَمُنْذُ وَحَاشَا ، وَعَدَا ، وَخَلاَ ....

قول : « حُرُوفُ الجَرِّ مَا وُضِعَ لِلْإِفْضَاءِ بِفْعِلٍ أَوْ شِبْهِهِ[1] أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيْهِ »[2] .

يعني بـ (فعل أو شبهه) نحو قولك : مررت بزيد ، وأنا مار بزيد ، ومروري بزيد حسن . وأما (معناه) فنحو قولك[3] : زيد في الدار لإكرامك ، وهذا في الدار أبوك ، فالعامل[4] فيهما ما في (الدار) من معنى الاستقرار ، وما في (هذا) من معنى الإشارة ، عمل ذلك في الجار والمجرور على نحو عمله في الظرف والحال . ثم شرع يعددها : فالعشرة[5] الأول لا تكون إلا حروفا[6] ، والخمسة التي تليها تكون حروفا وأسماء[7] ، والثلاثة البواقي تكون حروفا وأفعالا[8] .

فإن قلت : فقد عد قوم (عَلَى) اسما وفعلا وحرفا ، فلم لم[9] تعد كذلك ؟

فالجواب : أنه إنما قصد إلى هذا التقسيم باعتبار // المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي ، وإلا عدت (اللام) حرفا وفعلا في قولك : لِـ زيدا[10] ، إذا لفظها لفظ قولك : لِزيد . ١٥٨

وكذلك (مِنْ) لأن أمر من : مَانَ يَمِينُ[11] .

وكانت (إلى) تعد حرفا واسما في قولك : إِلَى زيدٍ ، بمعنى : نعمة زيد[12] .

---

(١) سقط من أ ، ب ، جـ : (أو شبهه) .

(٢) قال الزمخشري في مفصله ص ٢٨٣ : « سميت بذلك لأن وضعها على أن تقضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء » أهـ . وينظر : شرح الرضي ٣١٩/٢ .

(٣) سقط من ط : (قولك) .

(٤) في أ ، ب : (والعامل) .

(٥) عددها الزمخشري تسعة لأنه لم يذكر (واو رب) ضمن هذه الحروف المفصل ص ٢٨٣ .

(٦) في ب ، جـ ، ط : (حرفا) .

(٧) في ب ، جـ ، ط : (حرفا واسما) .

(٨) في ب ، جـ ، ط : (حرفا وفعلا) .

(٩) سقط من ب : لم) .

(١٠) أي على أنه أمر من : وَلِي يَلِي .

(١١) المين : الكذب ، وجمعه : ميون ، يقال : أكثر الظنون ميون ، وقد مان الرجل . من باب باع ، فهو مائن وميون . مختار الصحاح (مين) . ومثل (من) – في ذلك – (في) مع كونه أمرا للمؤنث من : وفي يفي . شرح الرضي ٢ / ٣٢٠ .

(١٢) في اللسان : « (الآلاء) : النعم ، واحدها : أَلَى – بالفتح – وَإِلْيٌ وَإِلَّى ، وقال الجوهري : قد تكسر وتكتب بالياء مثال : مِعًى وأمعاء » أهـ .

....

ولكنهم اعتبروا اللفظ والمعنى الأصلي معًا ، فلم يعدوا (اللام) لخروجها عن معناها[1] الأصلى ، ولأن لفظها في الأصل مخالف للفظها في الحرف .

وكذلك[2] (مِنْ) ، وكذلك (إلى) ، ألا ترى أن (إلى) التي هي (النعمة) أصل ألفها ياء[3] ، و (إلى) التي هي حرف لا أصل لألفها .

وكذلك (عَلاَ) التي هي[4] للفعلية أصلها عن واو ، والتي في الاسم والحرف لا أصل لألفها[5] فافترقا .

فإن قلت : فيلزمك أن لا تعد (حاشا) و (عدا) و (خلا)[6] لأن ألفها إذا كانت فعلاً منقلبة وإذا كانت حرفا غير منقلبة ، وقد جعلت ذلك مانعًا في (على) ، فليكن في (حاشا) و (عدا) و (خلا) .

فالجواب : أنا لم نعد (حاشا) في مثل قولك : حاشيته ، ولا (عدا) في مثل قولك[7] : عدوته ، ولا (خلا) في مثل قولك : خلوت ، فإن انقلابها مانع من عدها لاختلاف حروفها ، وإنما عددنا (حاشا) و (عدا) و (خلا) الواقعة في الاستثناء ، ولما لم تتصرف تصرف الأفعال أشبهت الحروف ، فلم يجعل لألفها أصل ، وإذا كان الاسم – إذا أشبه الحرف[8] – لم يكن لألفه أصل ، فالفعل أجدر[9] .

---

(١) في ب : (معناه) .
(٢) في ب : (فكذلك) .
(٣) في جـ : (عن ياء) .
(٤) سقط من أ : (هي) .
(٥) في هامش أ ما بين قوله: (لا أصل لألفها) السابقة وهذه .
(٦) في جـ : (حاشا وخلا وعدا) وكذا فيما يأتي .
(٧) في هامش جـ من قوله : (فالجواب) إلى آخر العبارة .
(٨) في أ : (الحروف) . وقد أثبت في هامش جـ من قوله : (الحروف) السابقة وهذه .
(٩) ذكر الرضي في شرحه معنى كلام المصنف المتقدم ثم عقب عليه بقوله : « ... وفيما قال نظر ، لأن (على) الاسمية تكتب ألفا أوصله واو اتفاقا لكنها إذا أضيفت إلى الضمير ينقلب الألف ياء تشبيها بـ (على) الحرفية ... ثم اعترض على نفسه وقال : (فحاشا وخلا وعدا الحرفية لا أصل لألفاتها بخلافها فعلية) وأجاب : بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف . فصارت كأنه لا أصل لألفاتها ، وهذا عذر بارد » اهـ .
ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٢٠ ، وشرح العلوي ط / ٨٤٢ – ٨٤٤ .

قوله : « فَـ (مِنْ) لِلابْتِدَاءِ وَالتَّبْيِينِ » .

فالابتداء يعرف بما يصلح له انتهاء نحو قولك : سرت من البصرة ، لأنه يصلح[1] أن تقول : إلى بغداد[2] . وقد تجيء في بعض المواضع مستبعدًا فيها الانتهاء لعدم القصد إليه وتوفر الغرض للمبتدأ منه نحو قولك : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم[3] وزيد أفضل من عمرو[4] .

وأما التبيين فكقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[5] وتعرفها بأن تجعل مكانها (الذي) صفة فيستقيم المعنى ، لأن المعنى : فاجتنبوا الرجس الذي هو وَثَنٌ .

---

(١) سقط من أ : (يصلح) .

(٢) في سيبويه ٢ / ٣٠٧ : « وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا ، وتقول إذا كتبت كتابا : من فلان إلى فلان » اهـ . وينظر : المقتضب ١ / ١٨٢ ، ٤ / ١٣٦ ، أصول ابن السراج ١ / ٤٩٨ – إيضاح الفارسي ص ٢٥١ – معاني الرماني ص ٩٧ – اللمع ص ١٥٥ – المفصل ص ٢٨٣ المغني ١ / ٣١٨ – الأزهية ص ٢٣٢ .
هذا .. ومذهب البصريين أنها لا تكون لابتداء الغاية إلا في المكان ، ومذهب الكوفيين والأخفش من البصريين أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان مستدلين بنحو قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ – ١٠٨ التوبة – وبنحو قول النابغة الذبياني :

تخيرن من أزمان يوم حليمة   إلىٰ اليوم قد جربن كل التجارب

وقد اختار ابن مالك هذا القول ، قال : « .. وهو الصحيح لصحة السماع بذلك اهـ . شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ . وينظر : الإنصاف مسألة (٥٤) ١ / ٣٧٠ شرح الرضي ٢ / ٣٢١ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٠ ، ١١ – المغني ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠١ . وسيذكره المصنف مفصلا ص ٩٥٩ .

(٣) يرى الرضي أنه لا بعد في ذلك لأن الباء أفادت فائدة (إلى) ، قال : « ... لأن معنى (أعوذ به) : ألتجيء إليه وأفر إليه ، فالباء هاهنا أفادت معنى الانتهاء » اهـ . شرح الرضي ٢ / ٣٢١ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٨٤٤ – شرح الجامي ٢ / ٧٢٣ شرح الوافية ٢ / ٥٨٩ .

(٤) وهذا أيضا لا بعد فيه ، قال المبرد : « قولك : زيد أفضل من عمرو ، إنما جعلت غاية تفضيله عمرو ، فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه » اهـ . المقتضب ١ / ٢٨٢ – وينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٧ – أصول ابن السراج ١ / ٤٩٩ .

(٥) من الآية ٣٠ / الحج . وينظر : معاني الرماني ص ٩٧ – مشكل مكي ٢ / ٩٧ – البحر المحيط ٦ / ٣٦٦ – شرح الوافية ٢ / ٥٨٨ – التبيان ٢ / ٩٤١ .

والتبعيض نحو قولك[1] : أخذت من الدراهم ، وتعرفها بأنك لو جعلت مكانها (بعضا) استقام[2] المعنى[3] .

وزائدة في غير الموجب[4] نحو قولك[5] : ما جاءني من أحدٍ ، وهل جاءك من أحدٍ ؟ وتعرفها بأنك لو حذفتها لبقي أصل المعنى على حاله نحو : ما جاءني أحد .

وقد خالف الكوفيون والأخفش فقالوا : يجوز زيادتها في الواجب[6] . واستدلوا بمثل قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[7] وبقولهم : قَد كَانَ مِنْ مَطَرٍ ، وليس بواضح .

---

(١) في ب ، ج : (كقولك) . (٢) في ب ، ج ، ط : (لاستقام) .

(٣) يري المبرد أنها في هذا المعنى راجعة إلى ابتداء الغاية أيضا ، وذلك قوله : « ... وكونها في التبعيض راجع إلى هذا ، وذاك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية » اهـ . المقتضب ١ / ١٨٢ . لكنه عاد وذكر أنها تكون للتبعيض صراحة في ٤ / ١٣٧ . وينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٧ - أصول ابن السراج ١ / ٤٩٨ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٤) أنكر المبرد زيادتها في الموجب وغيره ، وذلك قوله في المقتضب ١ / ١٨٣ : « .. وأما قولهم أنها تكون زائدة فلست أري هذا كما قالوا ، وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى ، فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة ، فذلك قولهم : ما جاءني من أحد ، وما رأيت من رجل ، فذكروا أنها زائدة وأن المعنى : ما رأيت رجلاً وما جاءني . وليس كما قالوا ، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه ، تقول : ما جاءني رجل ، وما جاءني عبد الله ، إنما نفيت مجيء واحد ، وإذا قلت : ما جاءني من رجل ، فقد نفيت الجنس كله . ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني من عبد الله ، لم يجز لأن (عبد الله) معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد » اهـ . ولكنه عاد وأقر بزيادتها في المقتضب ٤ / ١٣٧ ، ٤٢٠ . وينظر : سيبويه ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٣٠٧ - أصول ابن السراج ١ / ٥٠٠ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ - اللمع ص ١٥٦ - المفصل ص ٢٨٣ - معاني الرماني ص ٩٧ المغني ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ - الرصف ص ٣٢٤ .

(٥) في ب : (كقولك) . (٦) في ط : (في الموجب) .

(٧) من الآية ٤ / نوح . و (من) في الآية الكريمة عند الكسائي وهشام من الكوفيين والأخفش من البصريين زائدة لأنهم لا يشترطون دخولها على النكرات أو كونها في غير موجب . أما الفراء فقد قال بأن (من) - في الآية الكريمة - بمعنى (عن) ، قال في معانيه ٣ / ١٨٧ : « ... فإذا كانت في موضع جمع كأن (من): عن ، كما تقول : اشتكيت من ماء شربته ، وعن ماء =

أما قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ فيجوز أن يكون المراد : يغفر لكم بعض ذنوبكم[1] ، فإن زعموا أنه يدفعه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[2] قلنا لا بُعْدَ في أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم .

ولو سلمنا أن قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ عام لجميع هذه الأمة فليس قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ خطابًا لهذه الأمة ، وإنما هو خطاب لقوم نوح عليه السلام[3] . ولا يلزم من غفرانه لهذه الأمة جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع الذنوب .

وأما قولهم : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ[4] ، فيحتمل أن يكون المعنى : قد كان شيء من مطر[5] إما للتبعيض ، وإما للتبيين ، ولا يثبت مثل هذا الأصل مع هذه المحتملات .

= شربته ، وعن ماء شربته ، كأنه في الكلام : يغفر لكم عن أذنابكم . ومن أذنابكم » ا هـ .
وفي معاني الأخفش : « ... وإن شئت قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك قال : (ويكفر عنكم سيئاتكم) فهذا ليس باستفهام ولا نفي ، وتقول : زيد من أفضلها ، تريد : هو أفضلها ، وتقول العرب قد كان من حديث .... » ا هـ .
مخطوطة المعاني ٤٣ / أ ، ب ، منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ . وينظر في هذه المسألة : المفصل ص ٢٨٣ - شرح الوافية للمصنف ٢/ ٥٩٠ ، ٥٩١ - شرح ابن يعيش ٨/ ١٢ ، ١٣ - شرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٤ - المقرب ١/ ١٩٧ ، ١٩٨ - التوطئة ص ٢٢٦ - الارتشاف ٢ / ٧٢٧ - المغني ١ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٣ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٧ - البحر المحيط ٤ / ١١٣ ، ٨ / ٣٣٨ - رصف المباني ص ٣٢٥ - الأزهية ص ٢٣٨ - الجني الداني ص ٣١٨ - شرح العلوي ٢ / ٨٤٥ - شرح الجامي ٢ / ٧٢٤ .

(١) هذا تخريج سيبويه وتبعه كثير من النحويين . قال سيبويه ٢ / ٣٠٧ : « ... ولكنه آكد بـ (من) لأن هذا موضع تبعيض » ا هـ .

(٢) من الآية ٥٣ / الزمر .

(٣) نقل الرضي هذا القول في شرحه غير معزى إلى المصنف . ينظر شرح الرضي ٢ / ٣٢٣ .

(٤) قول حكي عن البغداديين .

(٥) قال الشلوبين في التوطئة ص ٢٢٦ : « ... كأنه قال : كان كائن من مطر ، ثم أضمر (كائن) لدلالة (كان) عليه » ا هـ . هذا .. وقد اعترض الرضي في شرحه على تخريج المصنف بقوله : « ... وقول المصنف : شيء من مطر ، و (من) للتبعيض أو التبيين . فيه نظر ، لأن =

قوله : « وَ (إِلَى) لِلاِنْتِهَاءِ ..... إلى آخره » .

اختلف في معنى (إلى) فقيل : ظاهرة في الانتهاء[1] فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازا .

وقيل : ظاهرة في الدخول فلا تستعمل في غيره إلا مجازا[2] .

وقيل : مشتركة فيهما[3] .

وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها لم يدخل ، وإن كان من جنسه دخل[4] والمذهب الأول[5] . ووجوب غسل المرفقين والكعبين[6] على القول بالوجوب على هذا المذهب ليس مأخوذًا من الآية ، وإنما هو مأخوذ من بيانه ﷺ .

= حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط – ذكرناه في باب الموصول – قليل ، وخاصة إذا كان الموصوف فاعلا ، لأن الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبنى للفاعل إلا إذا كان الجار زائدا نحو : كفي بزيد » ا هـ . شرح الرضي ٢ / ٣٢٣ . وينظر قول المصنف أيضا في شرح الوافية ٢ / ٥٩١ .

(١) سواء كان في المكان نحو : خرجت إلى السوق ، أو في الزمان نحو قوله تعالى : ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ من الآية ١٨٧ / البقرة – أو في غيرهما نحو : قلبي إليك .
وفي سيبويه ٢ / ٣١٠ : « وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول : من كذا إلى كذا ... ويقول الرجل : إنما أنا إليك ، أى : إنما أنت غايتي » ا هـ . ينظر : المقتضب ٤ / ١٣٩ – أصول ابن السراج ١ / ٥٠١ – إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٢) نقل الرضي والعلوي هذا القول عن المصنف ولم يعزياه إلى أحد . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٢٤ – شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ .

(٣) في شرح العلوي : « وقيل : مشتركة فيهما جميعا ، لأنه قد ورد تارة يدخل وتارة غير داخل » ا هـ . شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ . ولم يذكر هذا القول الرضي في شرحه .

(٤) قال الرضي ٢ / ٣٢٤ : « وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو : أكلت السمكة إلى رأسها ، فالظاهر الدخول ، وإلا فالظاهر عدم الدخول نحو : ﴿ أتموا الصيام إلى الليل ﴾ » ا هـ .

(٥) لم يصرح المصنف باختياره المذهب الأول في شرح الوافية . وقد تبعه في اختياره هذا القول جمع من شراح الكافية منهم الرضي والعلوي . ينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٩٣ . شرح الرضي ٢ / ٣٢٤ – شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ .

(٦) أي في قوله تعالى : ﴿ يـأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ من الآية ٦ / المائدة قال المصنف في شرح =

قوله[1] : « و (حَتَّى) كَذَٰلِكَ .... » .

يعني أنها بمعنى الانتهاء ، // إلا أنها ظاهرة في أن ما بعدها يدخل فيما قبلها ١٥٩ نحو[2] : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، وَنِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، والمعنى : أُكِلَ الرأسُ ، وَنِيمَ الصَّبَاحُ[3] .

قوله : « وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ ... » .

فلا يقال : حتاه ، كما يقال : إليه[4] خلافا للمبرد[5] ، وحجته قول الشاعر :

= الوافية ٢ / ٥٩٣ ، ٥٩٤ : « وعلى الظاهر فإنما يدخل قوله تعالى : (إلى المرافق) و (إلى الكعبين) ، بيان ذلك من النبي عليه السلام بالنقل ، ولولا ذلك لم يحكم بدخوله » ا هـ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٨٤٨ .

هذا .. وقد أغفل المصنف الحديث عنها بمعنى (مع) قليلا ، وقد مثل به النحاة بقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ وبقوله : ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ والصواب أنها في الآيتين على بابها ، وأن تقدير الأولى : ولا تأكلوا أموالهم مضافة إلى أموالكم ، وأن تقدير الثانية : من أنصاري إلى طاعة الله ، أي : أنها هي الغاية والمنتهى . وينظر : معاني الرماني ص ١١٥ – البحر المحيط ٣ / ١٦٠ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٥ – شرح الرضي ط / ٣٢٤ .

(١) سقط من جـ : (قوله) .

(٢) في ب ، جـ : (كقولك) .

(٣) هذا قول الزمخشري في مفصله ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، فقد تبعه المصنف في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها سواء كان جزءا منه أو ملاقي آخر جزء منه حملاً على العاطفة وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان أو ملاقي آخر جزء منه ، وفصل عبد القاهر والرماني والأندلسي وغيرهم ، فقالوا : الجزء داخل في حكم الكل – كما في العاطفة – والملاقي غير داخل . شرح الرضي بتصرف ٢ / ٣٢٥ . وينظر : المفصل ص ٢٨٤ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ – جمل عبد القاهر ص ٢٥ ، ٢٦ – معاني الرماني ص ١١٩ .

(٤) في سيبويه ٢ / ٣١٠ : « ... تقول : قمت إليه ، فجعلته منتهاك من مكانك ، ولا تقول : حتاه » ا هـ . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٢٠ ، شرح الوافي للمصنف ٢ / ٥٩٤ .

(٥) لم أجد نصا للمبرد يفيد القول بذلك لا من قريب ولا من بعيد ، يدل على ذلك أن ابن السراج لم يصرح بنسبته إلى المبرد ، فقد نسبه إلى غير سيبويه بقوله : « ... وغير سيبويه يجيز : حتاه وحتاك في الخفض » ا هـ . أصول النحو ١ / ٥٢٠ . ونسب ابن هشام هذا القول في المغني ١ / ١٢٣ إلى الكوفيين والمبرد . ولم ينسب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٠ وجعله خاصا بضرورة الشعر . غير أن المصنف قد صرح بهذه النسبة هنا وكذا في شرح الوافية =

....

[٤٨] .... فَتَّى حَتَاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ[١]

والذي يدل على امتناعه أنها مستعملة كثيرا كاستعمال (إلى) ، ولو كان ذلك جائزًا لوقع ، ولو وقع لنقل مع توفر المستقرئين والناقلين[٢] .

وحكمة ترك استعماله كراهةً لبقاء ألفها أو تغييرها[٣] مع الاستغناء عنها بـ (إلى)[٤] لأنهم لو قالوا : حتاه ، خالفوا باب الألفات التي لا أصل لها في أنها إذا اتصلت بالمضمر[٥] قلبت ياء كـ (عَلَى) و (إِلَى) و (لَدَى) في قولهم : عَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ ، وَلَدَيْكَ ، ولو قلبوها ياء خالفوا[٦] القاعدة الأصلية في أن المضمر[٧] لا يغير الكلمة .

وحجة المبرد[٨] أنه[٩] حركة كـ (إِلَى) فدخلت على المضمر مثلها[١٠] .

والجواب ما قدمناه[١١] .

= ٢ / ٥٩٤ ، وكذا ابن يعيش ٨ / ١٦ ، والرضي ٢ / ٣٢٦ ، وابن هشام في الجامع الصغير ص ١٣٧ ، والمرادي في الجني الداني ص ٥٤٣ ، والعلوي في شرحه ٢ / ٨٥٠ . وكذا الجامي ٢ / ٧٢٦ .

٤٨= عجز بيت من الوافر لم يعلم قائله ولم أعثر على من نسبه لقائل معين .

وصدره : فلا والله لا يلفي أناس ....

ويروى عجزه : يا ابن أبي زياد . (شرح ابن عقيل ٢ / ١١) .

والبيت في شرح الرضي ٢ / ٣٢٦ – المقرب ١ / ١٩٤ – شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٠ – شرح ابن عقيل ٢ / ١١ – شرح الأشموني ٢ / ٢٨٧ – خزانة الأدب ٤ / ١٤٠ والشاهد فيه قوله : (حتاك) على أن المبرد تمسك به حيث جر الضمير بـ (حتى) . وخرجه جمهور النحويين على الشذوذ ، وخصه ابن مالك بالضرورة .

(١) لم يثبت هذا الشاهد في جـ ، ط ، وهو في ط : (حتاك يا ابن أبي يزيد) .

(٢) نقل العلوي هذا التعليل في شرحه ٢ / ٨٥٠ وكذا ما يأتي من قول المصنف دون أن يشير .

(٣) في ب : (أو لتغيرها) ، وفي جـ : (أو تغيرها) ، وفي ط : (أو لتغييرها) .

(٤) سقط من جـ : (إلى) .

(٥) في أ : (بالمضمرات) .

(٦) في ب : (لخالفوا) .

(٧) في ط : (الضمير) .

(٨) هذا على زعمه بأن هذ القول هو قول للمبرد ، وبعد بحث فيما وقع تحت يدي من مظان لم يثبت .

(٩) في ط : (أنها) .

(١٠) سقط من أ : (مثلها) .

(١١) أي من أنه لم يسمع ، ولو سمع لنقل مع توفر المستقرئين والناقلين .

وَ (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيلاً . وَالْبَاءُ لِلْإِلْصَاقِ ، وَالِاسْتِعَانَةِ ، وَالْمُصَاحَبَةِ ، وَالْمُقَابَلَةِ ، وَالتَّعْدِيَةِ ، وَالظَّرْفِيَّةِ ....

قوله : « وَ (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ نحو[1] : جلست في الدار ، وفي المسجد ، ولذلك قدر الظرف بها .

قوله : « وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيلاً » .

ومنه قوله تعالى[2] : ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[3] ، وقد قيل : إنها على بابها وإنما قصد المبالغة في الاستقرار فاستعمل حرف الظرفية لذلك[4] .

قوله : « الْبَاءُ لِلْإِلْصَاقِ ... » .

نحو[5] : مررت بزيد ، أي : التصق مروري بالمكان الذي يلابسه[6] .

وَالِاسْتِعَانَةِ نحو: كتبت بالقلم[7]. والمُصَاحَبَةِ نحو : اشترى الفرس بسرجه ولجامه[8] .

وَالمُقَابَلَةِ نحو : بعت هذا بهذا[9] . وَالتَّعْدِيَةِ نحو : خرجت بزيد[10] .

والظَّرْفِيَّةِ نحو : ظننت به ، وجلست بالمسجد[11] .

---

(١) في ب ، ج : (كقولك) .   (٢) في ج ، ط : (سبحانه) .

(٣) من الآية ٧ / طه . قال الفراء : « وقوله : (لأصلبنكم في جذوع النخل) يصلح (على) في موضع (في) ، وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) ، وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها » اهـ . معاني القرآن ٢ / ١٨٦ . وينظر المقتضب ٢ / ٣١٨ .

(٤) قال العكبري : « ... (في) هنا على بابها لأن الجذع مكان للمصلوب ومحتو عليه » اهـ . وقال الزمخشري : « شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعي في وعائه » اهـ . ينظر : الكشاف ٢ / ٥٤٦ – التبيان ٢ / ٨٩٧ – المفصل ٨ / ٢٨٤ – شرح الوافية ٢ / ٥٩٥ – معاني الرماني ص ٩٧ – شرح ابن يعيش ٨ / ٢١ – وشرح الرضي ٢ / ٣٢٧ هذ .. وقد نسب الرماني القول الأول للكوفيين ، والقول الثاني للبصريين . المعاني ص ٩٦ .

(٥) في ب ، ج : (كقولك) . وكذا فيما يأتي .

(٦) ينظر : المقتضب ١ / ١٧٧ ، أصول ابن السراج ١ / ٥٠٣ .

(٧) ينظر : معاني الرماني ص ٣٦ – شرح الوافية ٢ / ٥٩٧ – شرح ابن يعيش ٨ / ٢٢ .

(٨) ينظر : المفصل ص ٢٨٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٨ – المغني ١ / ١٦٨ .

(٩) ينظر : رصف المباني ص ١٤٦ – شرح الوافية ٢ / ٥٩٨ – شرح الرضي ٢ / ٣٢٧ .

(١٠) ينظر : سيبويه ١ / ٧٦ ، ٧٨ – رصف المباني ص ١٤٣ – معاني الرماني ص ٣٩ .

(١١) أي : تكون بمعنى (في) . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٥٩٨ – المغني ١ / ١٠٤ .

وَزَائِدَةٌ فِي الْخَبَرِ فِي الإِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ قِيَاسًا ، وَفِي غَيْرِهِ سَمَاعًا مِثْلُ : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَأَلْقَى بِيَدِهِ . وَاللَّامَ لِلاخْتِصَاصِ ، وَالتَّعْلِيلِ ، وَبِمَعْنَى (عَنْ) مَعَ الْقَوْلِ ..

قوله : « وَزَائِدَةٍ فِي الْخَبَرِ[1] فِي الاِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ قِيَاسًا »[2] .

نحو : هل زيد بقائم ؟، وما زيد بقائم .

قوله : « وَفِي غَيْرِهِ سَمَاعًا » .

كقولهم في (حسبك زيد) و (ألقي بيده) : بحسبك زيد[3] ، وألقي بيده[4] .

قوله : « وَاللَّامَ لِلاخْتِصَاصِ » نحو[5] : جاءني أخ له ، وغلام له .

قوله : « وَالتَّعْلِيلِ »[6] . نحو : جئتك للسمن واللبن ، ولإكرامك الزائر .

قوله[7] : « وَبِمَعْنَى (عَنْ) مَعَ[8] الْقَوْلِ » .

يعني في مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾[9] ولم يرد أنهم خاطبوا (الذين آمنوا) بذلك إذ كان يجب أن يقال : لو كان خيرًا ما سبقتمونا إليه ، وإنما المعنى : وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا .

---

(١) (في الخبر) لم تثبت في نسخ المتن .

(٢) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٧ - المقتضب ٤ / ٤٢١ - معاني الأخفش الأوسط ص ٢٢٧ - ٢٢٩ - أصول ابن السراج ١ / ٥٠٣ - معاني الرماني ص ٤٠ ، ٤١ - شرح الوافية ٢ / ٥٩٨ - المفصل ص ٢٨٥ - شرح ابن يعيش ٨ / ٢٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٨ المغني ١ / ١٠٦ - ١١١ - الجني الداني ص ١١٠ - رصف المباني ص ١٤٧ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ .

(٣) هذا مثال لزيادتها في المبتدأ .

(٤) مثال لزيادتها في المفعول ، ومثله قوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ ١٩٥ / البقرة . وقد تزاد في الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ وكفي بالله شهيدا ﴾ ٧٩ / النساء . وفي خبر المبتدأ - على رأى الأخفش - في نحو قوله تعالى : ﴿ وجزاء سيئة بمثلها ﴾ ٢٧ / يونس . ينظر معاني الأخفش ورقة ١٣٠ / أ - منهج الأخفش ص ٢٢٩ - معاني الحروف للرماني ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٥) في ب : (كقولك) وكذا فيما يأتي . (٦) في ب : (وللتعليل) .

(٧) سقط من ب ، (قوله) . (٨) سقط من ب : (مع) .

(٩) من الآية ١١ / الأحقاف . قال الفراء : « لما أسلمت مزينة وجهينة وأسلم وغفار قالت بنو عامر ابن صعصعة وغطفان وأشجع : لو كان هذا خيرًا ما سبقنا إليه رعاة البهم . فهذا تأويل قوله : (لو كان خيرا ما سبقونا إليه) » اهـ . معاني الفراء ٣ / ٥١ . هذا .. ويرى الزمخشري أن اللام في الآية الكريمة تعليلية وليست بمعنى (عن) ، قال : (للذين آمنوا) لأجلهم ، وهو كلام كفار مكة » اهـ . الكشاف ٣ / ٥١٩ . وقال العلوي في شرحه - بعد أن ذكر قول الزمخشري =

قوله : « وَزَائِدَةٌ فِي مِثْل[1] قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[2] بمعنى[3] : رَدِفَكُمْ[4] .

قوله : « وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِي الْقَسَمِ لِلتَّعَجُّبِ » كقوله[5] :

[٤٩] لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيامِ ذُو حِيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

= السابق : : « ... وهذا لا غبار عليه ، أي أن هذه المقالة ما صدرت من الكافر إلا من أجل خطاب المؤمنين . وإنما لم يقل (سبقتمونا إليه) لما كان الأكثر من المؤمنين غائبا ، لأن الاسم الظاهر بمنزلة الغائب ، فلما قدم عاد إليه ضمير الغائب » ا هـ . شرح العلوي ٢ / ٨٥٥ – وينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٨٨ ، ٣٢٩ .

(١) سقط من ج : (مثل) .

(٢) قال الله تعالى : ﴿ قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون ﴾ الآية ٧٢ النمل . ينظر : الكشاف ٣ / ١٥٨ – المفصل ص ٢٧٦ – البيان ٢ / ٢٢٧ – شرح الوافية ٢ / ٦٠٠ – الجنى الداني ص ١٠٧ – شرح ابن يعيش ٨ / ٢٥ ، ٢٦ – شرح الرضي ٢ / ٣٢٩ . وقال العكبري في الآية : « ... ويجوز أن لا تكون زائدة ، ويحمل الفعل على (دنا لكم) أو (قرب من أجلكم) والفاعل (بعض) » ا هـ . التبيان ٢ / ١٠١٣ .

(٣) في ب : (يعني) .   (٤) سقط من أ : (ردفكم) .

(٥) اختلف المحققون في تعيينه ، فقال سيبويه – وتبعه الأعلم وابن السيد ، أنه أمية بن أبي عائذ (سيبويه ٢ / ١٤٤ – الحلل ص ٩٦) . وقال الزمخشري ، وتبعه ابن يعيش – إنه عبد مناة الهذلي . (المفصل ص ٣٤٥ – شرح ابن يعيش ٩ / ٩٨) . وفي شرح أشعار الهذليين ١ / ٤٣٩ هو مالك بن خالد الخناعي . وقال السكري إنه أبو ذؤيب الهذلي . وقال أبو عمرو : إنه الفضل ابن عباس بن عتبة بن أبي لهب .

٤٩= البيت من البسيط وهو في سيبويه ٢ / ١٤٤ – المقتضب ٢ / ٣٢٣ – جمل الزجاج ص ٨٢ ، ٨٣ ، ٨ – الحلل لابن السيد ص ٩٦ – الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٩ – المفصل ص ٣٤٥ – المخصص ١٣ / ١١١ – التوطئة ص ٢٤٦ – شرح أشعار الهذليين ١ / ٤٣٩ – المغني ١ / ٢١٤ – شرح العلوي ٢ / ٨٥٣ ، ٨٦٤ الخزانة ٢ / ٣٦١ ، ٤ / ٢٣١ – اللسان (حيد) (ظين) (أيس) الهمع ٢ / ٣٢ – الدرر ٢ / ٢٩ – الأشموني ٢ / ٢١٦ – شرح الرضي ٢ / ٢ / ٣٤٠ .

والشاهد فيه قوله : (لله) حيث دخلت اللام في اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب ، قال سيبويه ٢ / ١٤٤ : « ... وبعض العرب يقول في هذا المعنى (لله) فيجيء باللام ، ولا تجيء =

بمعنى : واللَّهِ ، إلا أنها مخصوصة بما فيه معنى التعجب ، لا تقول : لِلَّهِ قد قام زيد ، ولا ليقومن ، ولكن : لِلَّهِ لا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ ، لِلَّهِ لَتُبْعَثُنَّ ، ونحو ذلك[1] .

قوله : « و (رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ »[2] .

لأن معناها معنى الإنشاء في التقليل مثلَ (كَمْ) في التكثير[3] ، فوجب أن يكون لها صدر الكلام كغيرها مما فيه معنى الإنشاء .

قوله : « مُخْتَصَّةٌ بِنَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ »[4] .

لأن وضعها لتقليل نوعٍ من جنسٍ ، فإذا ذكرت الجنس ثم خصصته بصفة[5] وَفَّرْتَ عليها ما تقتضيه من نوع من جنس ، ولا تدخل إلا على نكرة لأن الغرض يحصل بذلك ، فلو عُرِّفَ وقع التعريف ضائعا .

= إلا أن يكون فيه معنى التعجب » ا هـ . ويروي صدر الشاهد : تالله يبقي . الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٩ - الحلل ص ٩٦ شرح الرضي ٢ / ٢٤٠ - خزانة الأدب ٤ / ٢٣١ . وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

(ذو حيد) : يريد به الوعل ، و (الحيد) مواضع تنتأ في قرنه .

(مشمخر) : الجبل العالي . (الظيان) : ياسمين البر .

(الآس) : نقط من العسل تقع من النحل على الحجارة فيستدل بها على مواقعه .

(١) ينظر : المفصل ص ٣٤٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٠ - شرح ابن يعيش ٩ / ٩٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٢٩ - شرح الأشموني ٢ / ٢١٦ .

(٢) في المقتضب ٤ / ١٣٩ ، ١٤٠ : « (ورب) معناه : الشيء يقع قليلا ، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورا لأنه واحد يدل على أكثر منه - كما وصفت لك - ولا تكون (رب) إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها ، وذلك قولك : رب رجل قد جاءني ، ورب إنسان خير منك » ا هـ . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ - المفصل ص ٢٨٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٠١ .

(٣) قال الفارسي في إيضاحه ص ٢٥١ : « ومنها (رب) وهي في التقليل نظيرة (كم) في التكثير » ا هـ .

(٤) قوله : (على الأصح) إشارة إلى اختياره مذهب ابن السراج والفارسي - وتبعهما الزمخشري - في وجوب وصف النكرة بعدها . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ - إيضاح الفارسي ص ٢٥١ - المفصل ص ٢٨٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٠١ - شرح الرضي ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٥) في ط : (بصفته) .

قوله : « وَفِعْلُهَا مَاضٍ مَحْذُوفٌ غَالِبًا »[1] .

لأن المعنى على تقليل محقق فلا يكون فعله إلا ماضيا .

وإنما حذف غالبا لما كان معلومًا[2] ، كما حذف متعلق الباء في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾[3] لما علم[4] .

// فإذا قلت : رُبَّ رجل أكرمني ، فـ (أكرمني) صفة لـ (أكرمني) صفة لـ (ورجل) - كقوله[5] : ١٦٠

[٥٠] رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ اليَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

لا على أنه الفعل المتعلق به[6] .

وقوله (غالبًا) لأنه قد يظهر في مثل قولك : رُبَّ رجلٍ كريمٍ تَحَقَّقْتُ ، أو حَصَلَ ، وهو قليل[7] .

---

(١) قال ابن السراج : « واعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفا » ا هـ .

(٢) قال الفارسي : « والفعل الذي يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل جوابا .... » ا هـ . ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ - أيضًا الفارسي ص ٢٥١ .

(٣) من الآية ٣٠ / النمل . قال الزمخشري في مفصله ص ٢٨٦ : « ... وأنه يجيء محذوفا في الأكثر كما حذف مع الباء في (بسم الله) ... » ا هـ . (٤) في ط : (كما قد علم) .

(٥) هو الأعشي ميمون بن قيس . ينظر ديوانه ص ٣ - ١٣ . وقال العيني في شواهده ٣ / ٢٥١ : « هو أعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله » والأول أصوب وعليه جمهور المحققين .

٥٠= البيت من الخفيف ، وهو في إيضاح الفارسي ص ٢٥٢ - المفصل ص ٢٨٦ - شرح ابن يعيش ٨ / ٢٨ - المغني ٢ / ٥٨٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٢ - شرح العلوي ٢ / ٨٥٧ - شواهد العيني ٣ / ٢٥١ - خزانة الأدب ٤ / ١٧٦ - شواهد الإيضاح للقيسي ورقة ٥٥ .

والشاهد فيه قوله : (رب رفد هرقته) حيث حذف جوابها وهو فعل ماض وتقديره : (رب رفد هرقته ضمنته) وجملة (هرقته) في محل جر صفة (رفد) .

و (أسري) عطف على (رفد) و (من معشر) متعلق بمحذوف ، أي : أسري كائنين من معشر ، و (أقيال) صفة (معشر) والتقدير أيضا : ورب أسري من معشر أقيال ملكتهم .

قال الزمخشري : « فهرقته ومن معشر صفتان لرفد وأسري ، والفعل محذوف » ا هـ . المفصل ٢٨٦ . وينظر إيضاح الفارسي ص ٢٥٢ .

(أقيال) : الملوك ، ويعني ملوك حمير . ويروى (أقتال) جمع قتل وهو العدو .

(٦) زاد الناسخ في ب : (بل هو محذوف) . (٧) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥٠٨ .

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ خِلافًا لِلْكُوفِيِّين فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ ، وَتَلْحَقُهَا (ما) فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ ....

قوله : « وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ[1] مُبْهَمٍ[2] مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ .. » .

نحو[3] : رُبَّه رجلا . وهذا الضمير في إبهامه كإبهام الضمير في (نِعْمَ) ولذلك كان مفردًا مذكرًا[4] خلافا للكوفيين في أنه يجب مطابقته للتمييز[5] .

والخلاف راجع إلى أنه : هل هو مضمر[6] لمقدر ذهني فيجب إفراده كضمير (نِعْمَ) أو هو إضمار لمتقدم ذكره فتجب مطابقته للتمييز[7] ؟

قوله : « وَتَلْحَقُهَا (مَا) فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ » .

لما كان التقليل قد يكون في المفرد وقد يكون في نسبة مخصوصة توصلوا في إدخال حرف التقليل على النسبة بـ (ما) فقالوا : رُبَّما قام زيد ، ويعنون : تقليل هذه النسبة إلى (زيد) وربما زيد قام[8] .

وقد تستعمل (رُبَّ) هذه – المكفوفة بـ (ما) لتحقيق النسبة الواقعة بعدها كقوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[9] كما استعملت (قَدْ) الواقعة قبل المضارع – وإن كانت للتقليل – للتحقيق كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾[10] و ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُم عَلَيْه ﴾[11] .

---

(١) في أ : (ضمير) . (٢) (مبهم) في هامش جـ ، ولم تثبت في ب ، ط .

(٣) في ب ، جـ : (كقولك) .

(٤) ينظر : سيبويه ١ / ٣٠٠ – أصول ابن السراج ١ / ٥١٠ – إيضاح الفارسي ص ٢٥٣ – معاني الرماني ص ١٠٧ – المفصل ص ٢٨٦ .

(٥) ينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٠٢ – الجنى الداني ص ٤٢٥ – الأزهية ص ٢٧٠ – الرصف ص ١٩٠ – شرح الرضي ٢ / ٣١٥ – شرح ابن يعيش ٨ / ٢٨ .

(٦) في ب ، جـ ، ط : (ضمير) . (٧) في ط : (التمييز) .

(٨) ينظر : سيبويه ١ / ٤٥٩ – المقتضب ٢ / ٤٧ ، ٥٤ – أصول ابن السراج ١ / ٥١١ إيضاح الفارسي ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ – المغني ١ / ١٣٧ – شرح الوافية ٢ / ٦٠٢ .

(٩) من الآية ٢ / الحجر . وينظر : المقتضب ٢ / ٤٧ ، ٥٤ – أصول ابن السراج ١ / ٥١١ – إيضاح الفارسي ص ٢٥٤ – شرح الرضي ٢ / ٣٣٢ – الأزهية ص ٢٧٥ .

(١٠) من الآية ١٨ / الأحزاب . (١١) من الآية ٦٤ / النور .

قوله : وَوَاوُهَا ... » .

وهي[1] الواو التي يبتدأ بها في أول الكلام بمعنى (رُبَّ) كقوله[2] :

[٥١] وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاءَهَا ... مَا صِحَةٍ رَأْدَ الضُحَى أَفْيَاءَهَا[3]

وقوله[4] :

[٥٢] وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلاَّ اليَعَافِيرُ وَإِلاَّ العِيسُ[5]

على معنى : رُبَّ بَلْدَةٍ .

---

(١) في ط : (يعني الواو) .

(٢) لم يعين أحد من المحققين قائل هذا البيت ، ولم أقف عليه ولم أجد لاحقا أو سابقا لهذا البيت . وقد ذكره ابن جني في شرح التصريف للمازني ٢ / ١٥١ نقلا عن الفارسي ولم يسم فاعله .

٥١= البيت في المصنف لابن جني ٢ / ١٥١ - شرح شواهد الشافية د / ٤٣٧ - المفصل ص ٣٦٢ - شرح ابن يعيش ١٠ / ١٥ - المخصص ١٥ / ١٠٦ - اللسان (موه) .
والشاهد فيه قوله : (وبلدة) حيث جر الاسم بعد الواو ، وفيه خلاف سيأتي .
(قالصة) : مرتفعة ، (ما صحة) : قصيرة ، (رأد الضحى) : ارتفاعه .

(٣) ثبت هذا العجز في هامش أ ، ولم يثبت في ج ، وثبت في ب عجز بيت آخر وهو :
.... كأن لون أرضها سماؤها . وهو خلط

(٤) هو جران العود . ينظر ديوانه ص ٥٢ .

٥٢= البيت من الرجز ، وهو في سيبويه ١ / ١٣٣ ، ٣٦٥ - معاني الفراء ١ / ٢٨٨ ٢ / ١٥ ، ٣ / ٢٧٣ - المقتضب ٢ / ٣١٨ ، ٣٤٦ ، ٤ / ٤١٤ - معاني الرماني ص ٦١ - معاني الزجاجي ٢ / ٢٧ - الإنصاف ١ / ٢٧١ - شرح ابن يعيش ٢ / ١١٧ ٣ / ٢٧ ، ٨ / ٥٢ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٣ - شواهد العيني ٣ / ١٠٧ - شرح العلوي ٢ / ٥٦٠ - خزانة الأدب ٤ / ١٩٧ . والشاهد فيه قوله : (وبلدة) حيث جر الاسم بعد واو رب .
(اليعافير) : جمع يعفور وهو ولد الظبية ، وولد البقرة الوحشية أيضا . وقال بعض أهل اللغة : اليعفور تيس الظباء .
(العيس) : إبل يخالط بياضها شقرة ، جمع (أعيس) والأنثى : عيساء . خزانة الأدب ٤ / ١٩٧.

(٥) لم يثبت هذا العجز في أ ، ج ، ط .

وقد قيل : إن الخفض بها مقدرةً[1] وتقديره : رُبَّ بلدة ، وأن الواو واو العطف .
وَرُدَّ ذلك[2] بأن واو العطف لا تكون في أول الكلام .
وأجيب : بأنها قد تستعمل بتقدير جملة أخرى مقدرة .
وضعف أيضا بأن إضمار حرف الجر معملا[3] على حذف القياس .
قوله : « وَوَاوُ الْقَسَمِ إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ »[4] .
فلا تقول : أُقْسِمُ وَاللَّهِ ، كما تقول : أُقْسِمُ بِاللَّهِ[5] .

ويلزم من مجيئها حذف الفعل ، كأنهم جعلوها عوضًا عن الباء والفعل معًا ، ومن ثَمَّ أجيب – لما استدل على جواز العطف على عاملين بقوله تعالى : ﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[6] – بأن واو القسم[7] جرت مجرى الباء والفعل معا فصح إعمالها بالاعتبارين ، فكان كأنها عمل واحد .

قوله : « لِغَيْرِ السُّؤَالِ » .

يعني في مثل قولك : بِاللَّهِ أخبرني ، فإن الواو لا تستعمل ثَمَّ وإن كان الفعل محذوفا .

---

(1) هذا قول سيبويه وجمهور البصريين ، قال سيبويه ١ / ١٣٣ : « ... ولا يجوز أن تضمر الجار ، ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت (رب) ونحوها في قولهم : وبلدة ليس بها أنيس ... » ا هـ . وما تقدم من أن الواو هي العاملة بنفسها هو مذهب الكوفيين وقال به المبرد ، وكلام المصنف هنا وفي شرح الوافية ٢ / ٦٠٣ يدل على اختياره له . قال المبرد : « ... واحتجوا بإضمار (رب) في قوله : وبلد ليس به أنيس . وليس كما قالوا ، لأن الواو بدل من (رب) كما ذكرت لك » ا هـ . المقتضب ٢ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ . وينظر أيضا ٢ / ٣١٩ . وينظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة (٥٥) ١ / ٣٧٦ – الأمالي الشجرية ١ / ١٤٣ – الجني الداني ص ١٨٥ – شرح الرضي ٢ / ٣٣٣ – شرح العلوي ٢ / ٨٦١ – شرح الجامي ٢ / ٧٣٣ .

(2) (ذلك) زيادة من ب .

(3) في أ ، ط : (يعمل) وما أثبته أوجه .

(4) في جـ : (وواو القسم إلى آخره) .

(5) في سيبويه ٢ / ٣٠٤ : « ... والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء » أ هـ . وينظر : أصول ابن السراج ١ / ٥١٥ – إيضاح الفارسي ص ٢٢٥ – معاني الرماني ص ٦١ .

(6) الآيتان : ١ ، ٢ / الليل . وقد تقدمت في ص ٧٧٢ وينظر ص ٨٨٦ .

(7) في ب : (المقسم) .

قوله : « مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ ... » .

يعني أنها لا تستعمل إلا في الظاهر ، ولا تستعمل في المضمر ، فلا تقول : وَكَ ، كما تقو : بِكَ ، بخلاف الباء[1] .

والتاء مثلها فيما ذكر مختصة من الظاهر باسم الله تعالى خاصة[2] ، فلا تقول : تزيد ، ولا تعمرو ، ولكن : تَاللَّهِ . وقد روي الأخفش : تَرْبِّ الْكَعْبَةِ[3] .

قوله : « وَالْبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا فِي الْجَمِيعِ » .

يعني أعم من الواو والتاء[4] لأنها تكون مع الفعل ومع حذفه ، ومع السؤال وغيره ومع الظاهر وغيره[5] تقول : أقسمت بالله ، وبالله أخبرني ، وبزيد ، وبك لأفعلن[6] ، ولا تقول ذلك في الواو والتاء لأنها أصل وهما فرعان عليها .

١٦١ وقد جاءت // اللام و (من) مقسما بهما في قولهم : للَّهِ لاَ يُؤَخِّرُ الْأَجَلُ ، وقولهم : مِنُ رِبِّي إنَّكَ لأشِر[7] ، إلا أن اللام مختصة بما فيه معنى التعجب[8] كالتاء بعد الاختصاص باللام[9] .

وأما قولهم : أَالله ، وها الله ، فهما همزة الاستفهام و (ها) التي للتنبيه عوضًا عن حرف القسم .

---

(١) قال الرماني : « ... ولا يجوز أن تدخل على مضمر كما تدخل الباء في قولك : به لأخرجن » ا هـ . معاني الحروف ص ٦١ . وينظر : إيضاح الفارسي ص ٢٥٥ - المفصل ص ٢٨٧ .

(٢) في سيبويه ١ / ٢٨ : « ... وكما أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في (الله) إذا قلت : تالله لأفعلن » ا هـ . وينظر أيضا ٢ / ١٤٣ - المقتضب ٤ / ١٧٥ أصول ابن السراج ١ / ٥١٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٤ - شرح ابن يعيش ٨ / ٣٤ .

(٣) في الجني الداني ص ٥٧ : « حكي الأخفش دخولها على (الرب) قالوا : ترب الكعبة وخص بعضهم دخولها على (الرب) ، بأن يضاف إلى الكعبة ، وليس كذلك لأنه قد جاء : (تربي) ، وحكي بعضهم أنه قالوا : تالرحمن ، وتحياتك وذلك شاذ » ا هـ . وينظر : المفصل ص ٢٨٧ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٤ - شرح ابن يعيش ٨ / ٣٤ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٤ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٢ - التوضيح ٣ / ٢١ .

(٤) في ب : (من التاء والواو) .

(٥) في ط : (ومع الظاهر والمضمر) .

(٦) أربعة أمثلة وهي على التوالي : مجامعتها الفعل ، والسؤال ، وجرها الظاهر ، والمضمر .

(٧) ينظر : المفصل ص ٢٨٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٣٥ .

(٨) تقدم ذكر ذلك مفصلا في ص ٩٤٨ .

(٩) سقط من جـ ، ط : (بعد الاختصاص باللام) .

وفي : (لاَ هَا اللهُ ذَا[1]) لغتان ، قطع الهمزة ، ووصلها .

فيجيء في ألف قولك[2] : (ها) وجهان ، حذفها ، ومدها[3] ، وفيه قولان :

أحدهما قول الخليل : إن (ذَا) مقسم عليه ، كأنه قيل : للأمر[4] ذا ، فحذف الأمر لكثرة الاستعمال[5] .

والثاني – وهو قول الأخفش[6] : إن (ذا) من جملة القسم[7] توكيدا ، كأنه قال : ذَا قَسَمِي ، والذي يدل عليه أمران :

أحدهما : أنهم يذكرون المُقْسَمَ عليه[8] بعده ، فيدل ذلك على أن ما تقدم عليه غيره .

والثاني : أنهم يأتون بالمُقْسَمِ عليه نفيا ، ولو كان ذلك بمعنى المقسم عليه لكان المقسم عليه مطابقا .

وأما ما في الحديث من قول أبي بكر الصديق[9] – رضي الله عنه – : « لاَهَا اللهُ إِذَنْ لاَ تَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ دِيْنِ اللَّهِ فَيُعْطِيكَ سَلَبَهُ » فقد حمله بعض النحويين على أنه غلط من الرواة لأن العرب لا تقول : (لاها الله) إلا مع (ذا) .

ثم لو سلم أنه يقال مع غير (ذا) فليس هذا موضع (إذن) لأن (إذن) تفيد الجزاء وهي هاهنا على النقيض[10] ، فكان يقتضي أن يقول : (إذن تعمد) لأنه وقع جوابا بالقول من طلب السَلَبَ وليس يقاتل ، فقالوا[11] : إن[12] الظاهر أن الحديث : « لاَهَا اللهُ ذَا لاَ تَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ » فصحفها بعض الرواة ثم نقلت كذلك[13] .

---

(١) في ج : (ها الله ذا) بإسقاط (لا) .
(٢) سقط من ج ، ط : (قولك) .
(٣) ينظر : سيبويه ٢ / ١٤٥ – شرح الرضي ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ – شرح العلوي٢ / ٨٦٤ . ٨٦٥
(٤) في ج : (الأمر) .
(٥) في سيبويه ٢ / ١٤٥ : « ... وأما قولهم (ذا) فزعم الخليل أنه المحلوف عليه ، كأنه قال : أي والله للأمر هذا ، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقدم (ها) كما قدم قوم (ها) في قولهم : ها هوذا ، وها أناذا ، وهذا قول الخليل » ا هـ .
(٦) ينظر : المفصل ص ٣٤٩ – شرح ابن يعيش ٩ / ١٠٦ – شرح الرضي ٢ / ٣٣٦ – شرح العلوي ٢ / ٨٦٥ .
(٧) في ب ، ط : (المقسم) .
(٨) (عليه) في هامش أ .
(٩) (الصديق) زيادة من ب ، ج .
(١٠) في أ : (النقض) .
(١١) في ط : (فقال) .
(١٢) (إن) في هامش أ ، وساقطة من ج .
(١٣) ورد هذا الأثر عن أبي بكر الصديق =

وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ بِاللَّامِ و (إنَّ) وَحَرْفِ النَّفْيِ ، وَيُحْذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضَ أَوْ تَقَدَّمَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ....

قوله : « وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ بِاللَّامِ وَ (إنَّ) وَحَرْفِ النَّفْيِ »[1] .

يعني بالقسم ها هنا ، القسم الذي لغير سؤال ، وأما قسم السؤال[2] فلا يتلقي إلا بما فيه معنى الطلب نحو[3] : بالله أخبرني ، وهل قام زيد ؟ ، ولذلك سمي قسم السؤال أي : قسم الطلب .

وأما غيره فيتلقي باللام و (إنْ) وحرف النفي ، وكأنهم قصدوا إلى أن يبينوا أن هذا هو المقسم عليه من أول الأمر[4] ، فاللام كقولك : لزيد قائم ، ولأفعلن .

و (إنَّ) كقولك : إنَّ زيد القائم[5] . وحرف النفي كقولك : ما زيد بقائم ، ولا يقوم زيد .

قوله : « وَيُحْذَفُ[6] جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضَ » .

كقولك[7] : زيد – وَاللَّهِ – قائم ، لأنه اعترض بين المبتدأ والخبر وهي في المعنى المقسم عليه ، فاستغنى عن إعادته .

وقوله : « أَوْ تَقَدَّمَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ » .

كقولك : زيد قائم والله ، لأن المقسم عليه في المعنى هو ما تقدم ، فاستغنى عن إعادته .

= في سيرة ابن هشام ٤ / ٤٨٨ ، وذكر قصته العلوي في شرحه ٢ / ٨٦٦ بقوله : « ... والذي سمعناه في (سيرة ابن هشام) في قصة أبي بكر رضي الله عنه ، أن (أبا قتادة) ضرب رجلا من المشركين فقطع يده ، فاعتنقه بيده الأخرى وكاد يقتله ، فلولا نزفه الدم لقتل أبا قتادة ، فلما سقط ضربه فقتله وأجهضه القتال عنه ، فجاء رجل آخر من أهل مكة فأخذ سلبه ، فقال الرسول ﷺ : « من قتل قتيلا فله سلبه » . فقال أبو قتادة : والله يا رسول الله لقد قتلت قتيلا ولم أدر من سلبه ؟ فقال رجل من أهل مكة : سلبه عندي فأرضه عني يا رسول الله ، فقال أبو بكر : لا والله لا يرضيه ، تعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن دين الله تقاسمه سلبه أردد عليه ، أردد عليه سلب قتيله . فقال رسول الله ﷺ : صدق أردد عليه سلبه . فأما ما رواه (لاه الله ذا) فالمختار عندنا فيها ، (ذا) محلوف عليه على وجهة السلب ، كأنه قال : لا كان ذا » اهـ .

(١) هذه عبارة الزمخشري . ينظر المفصل ص ٣٤٥ . وقال الرضي ٢ / ٣٣٨ : « معنى (يتلقى) أي : يستقبل ، والمعنى يجاب القسم » اهـ . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٠٥ .

(٢) في ط : (وأما القسم الذي بالسؤال) .

(٣) في ب : (كقولك) وفي جـ : (كقوله) .

(٤) هذه العبارة في هامش ب .

(٥) في ب : (والله إن زيدًا لقائم) وهو خطأ .

(٦) في أ : (وقد يحذف) .

(٧) في ط : (نحو) وكذا فيما بعده .

وَ (عَنْ) لِلْمُجَاوَزَةِ . وَ (عَلَى) لِلإِسْتِعْلاَءِ . وَقَدْ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ بِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِمَا ....

قوله : « وَ (عَنْ) لِلْمُجَاوَزَةِ » .

كقولك[1] : رمي عن القوس ، لأنه يجاوز السهم عنها ، وأطعمه عن الجوع ، وكساه عن العري ، لأنه يجعلهما متجاوزين عنه[2] .

قوله : « وَ (عَلَى) لِلإِسْتِعْلاَءِ » .

كقولك : زيد على السطح ، وجلست على الحائط ، لاستعلائك إياه[3] .

« وَقَدْ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ بِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِمَا »[4] .

كقولك : جلست من عن يمينه[5] . يجب أن يتأول[6] بمعنى (جانب) . وقوله[7] :

[٥٣] غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مُجْهَلِ

---

(١) (كقولك) في هامش أ .   (٢) في المفصل ص ٨٨ : « و (عن) للبعد والمجاوزة كقولك : رمي عن القوس ، لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده ، وأطعمه عن الجوع ، وكساه عن العري ، لأنه يجعل الجوع والعري متباعدين عنه » ا هـ . وينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٨ - معاني الرماني ص ٩٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٦ ، ٦٠٧ - الأزهية ص ٢٨٩ - الرصف ص ٣٦٧ .

(٣) (وجلست على الحائط ، لاستعلائك إياه) في هامش ج . وينظر : المقتضب ٤ / ٤٢٦ - إيضاح الفارسي ص ٢٥٩ - اللمع ص ١٥٧ - المغني ١ / ١٤٣ .   (٤) عبارة المتن في هامش ج .

(٤) في : (يمين زيد) . ومثله قول قطري بن الفجاءة :

ولقد أراني للرماح رديئة   من عن يميني تارة وأمامي

وينظر : شرح ابن يعيش ٨ / ٤٠ - شرح الرضي ٢ / ٢٤٣ - شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٣٦ - المغني ١ / ١٤٩ - شرح ابن عقيل ٢ / ٤٩ - شرح العلوي ٢ / ٨٧٠ - الخزانة ٤ / ٢٥٨ - شرح الأشموني ٢ / ٢٢٦ - شواهد العيني ٣ / ٣٠٥ - التصريح ٢ / ١٩ .

(٦) في ب ، ج : (يؤول) .

(٧) هو مزاحم بن الحارث العقيلي ، شاعر إسلامي فصيح كان في زمن جرير والفرزدق .

٥٣= البيت من الطويل ، وهو في سيبويه ٢ / ٣١٠ - المقتضب ٣ / ٥٣ - الكامل ٣ / ٩٨ - نوادر أبي زيد ص ١٦٣ - جمل الزجاجي ص ٧٣ - الاقتضاب ص ٤٢٨ - الحلل ص ٧٨ - إيضاح الفارسي ص ٢٥٩ - فصول ابن معط ص ٢١٧ - شرح ابن يعيش ٨ / ٣٨ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ المغني ١ / ١٤٦ - معاني الرماني ص ١٠٧ - الجنى الداني ص ٤٧٠ - شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٢٠ - الخزانة ٤ / ٢٥٣ - العيني ٣ / ٣٠١ . =

فيجب أن يتأول[1] بمعني (فَوْقَ) لِمَا ثبت من أن حروف الجر مختصة بالنوع الذي اختص بمعنى الاسمية .

قوله[2] : « وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ » كقولك : زيد كعمرو .

قوله : « وَزَائِدَةٌ » كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[3] والمعنى : ليس مثله شيء[4] .

قوله : « وَقَدْ تَكُونُ اسْمًا فِي مثل قوله[5] :

[٥٤] .... يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

أي : مثل البرد ، لدخول حرف الجر عليها .

= والشاهد فيه قوله : (من عليه) حيث جاءت (على) اسما بمعنى (فوق) لدخول (من) عليها ، هذا مذهب البصريين ، ويرى الكسائي والفراء ومن تبعهم من الكوفيين (أن (على) باقية على حرفيتها بعد دخول (من) عليها . والصواب الأول وعليه جمهور المتأخرين . ويروى الشاهد :

غدت من عليه بعد ما تم خمسها ... تصل وعن قيض ببيداء مجهل

سيبويه ٢ / ٣١٠ - المقتضب ٣ / ٥٣ - وينظر هامش المقتضب ٣ / ٥٣ ، ٥٤ .

(١) في ج : (يؤول) . (٢) سقط من ج : (قوله) .

(٣) من الآية ١١ / الشورى . قال الأنباري : « في الكاف وجهان ، أحدهما : أن تكون الكاف زائدة وتقديره : ليس مثله شيء . والثاني : أن تكون غير زائدة ويكون المراد بـ (المثل) : الذات ، فإنه يقال : مثلي لا يفعل هذا ، أي : أنا لا أفعل هذا ... » اهـ . البيان ٢ / ٣٤٥ .
وقال العكبري : « ... وقيل : (مثل) زائدة ، والتقدير : ليس كهو شيء ، كما في قوله تعالى : ﴿ فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به ﴾ ... وهذا قول بعيد » اهـ . التبيان ٢ / ١١٣١ وينظر : الكشاف ٣ / ٤٦٣ - مشكل مكي ٢ / ٢٧٦ - المغني ١ / ١٧٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٤ .

(٤) العبارة في هامش ج . (٥) هو العجاج - ملحقات ديوانه ص ٨٣ .

٥٣= من الرجز وقوله : بيض ثلاث كنعاج جم ....
وهو في : إصلاح المنطق ص ٢٥٥ - المفصل ص ٢٨٩ - شرح الوافية ٢ / ٦٠٩ شرح ابن يعيش ٨ / ٤٤ - المغني ١ / ١٨٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ - الجنى الداني ص ٧٩ - خزانة الأدب د / ٢٦٢ - شواهد العيني ٣ / ٢٩٤ - شرح العلوي ٢ / ٨٧٣ - شرح الأردبيلي ص ٣٠٤ - شرح الجامي ٢ / ٧٣٨ - التصريح ٢ / ١٨ - الكافي ٢ / ٧٣٨ - الأشموني ٢ / ٢٢٥ . والشاهد فيه قوله : (عن كالبرد) حيث استعملت (الكاف) اسما لدخول حرف الجر عليها . وهذا على مذهب سيبويه مخصوص بالضرورة لا يجوز في سعة الكلام ، =

قوله : « وَمُذْ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ[2] لِلاِبْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي »[3] .

١٦٢ كقولك : ما رأيته منذ سنة كذا // أي : ما رأيته من سنة كذا ، أي : ابتداء ذلك من هذه السنة ، فاستعمالها[4] للابتداء في الزمان كاستعمال (مِنْ) فِي الابتداء في غير الزمان نحو[5] : خرجت من البصرة .

فأما استعمال (مُذْ) و (مُنْذُ) في الزمان فمتفق عليه ، وأما استعمال (مِنْ) في غير الزمان – خاصة – فمختلف فيه .

فالبصريون يخصصونه ، والكوفيون يعممونه[6] . واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحْقُّ أَنْ تَقُومَ فِيْهِ ﴾[7] فقد دخلت (مِنْ) على الزمان .

وتأولها البصريون بمعنى : من تأسيس أول يوم . ولا حاجة إلى التأويل[8] .

= قال ١ / ١٠٣ : « ... إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل) قال الراجز – وهو حميد الأرقط – :

فصيروا مثل كعصف مأكول .

وقال خطام المجاشعي : وصاليات ككما يؤثفين » ا هـ .

أما على مذهب الأخفش والفارسي والجزولي وكثير من المتأخرين فإن ذلك جائز من غير ضرورة .

ينظر : إيضاح الفارسي ص ٢٦٠ – المغني ١ / ١٨٠ – شرح الرضي ٢ / ٣٤٣ .

(١) هذه العبارة لم يثبتها إلا الجامي في شرحه ٢ / ٧٣٩ . وينظر : المقتضب ١ / ٣٩٠ – سيبويه ١ / ٣٩٢ – شرح الرضي ٢ / ٣٤٤ . (٢) في ط : (في الزمان) ولم تثبت في المتن .

(٣) تقدم الحديث عنها مفصلا في باب الظروف ص ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ .

(٤) في ب ، جـ : (واستعمالها) . (٥) في ب ، جـ : (كقولك) .

(٦) مذهب البصريين أن (من) تكون لابتداء الغاية في المكان فقط ومذهب الكوفيين والأخفش أنها تكون لابتداء الغاية زمانا ومكانا ، واستدلوا بنحو قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ وبنحو قول النابغة :

تخيرن من أزمان يوم حليمة ... إلى اليوم قد جربن كل التجارب

وقد اختار ابن مالك هذا القول الأخير . وقد تقدم ذكر هذا في ص ٩٤٠ هامش (٢) .

(٧) من الآية ١٠٨ / التوبة . وينظر : البيان ١ / ٤٠٥ – التبيان ٢ / ٦٦٠ .

(٨) ظاهر هذا أن المصنف يختار قول الكوفيين والأخفش في هذه المسألة .

وَالظَّرْفِيَّةُ فِي الْحَاضِرِ نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا . وَمُنْذُ يَوْمِنَا . وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلاَ لِلاِسْتِثْنَاءِ .

قوله : « وَالظَّرْفِيَّةُ فِي الْحَاضِرِ[1] نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا ، وَمُنْذُ يَوْمِنَا »[2]

كما تقول : في شهرنا وفي يومنا[3] ، فيكون نفيًا للرؤية في الشهر المذكور واليوم المذكور .

قوله : « وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلاَ[4] لِلاِسْتِثْنَاءِ » .

استعمال (حَاشَا) حرف جر[5] هو الفصيح ، واستعمال (عَـدَا) و (خَلاَ) فعلاً هو الفصيح ، والعكس في كلا[6] البابين ضعيف على ما تقدم[7] [8] .

* * *

---

(١) في أ : (للحاضر) .

(٢) ينظر ما تقدم بخصوص (مذ) و (منذ) ص ٧٧٧ - ٧٧٩ .

(٣) في ج : (في يومنا وفي شهرنا) .

(٤) في ج : (وخلا وعدا) .

(٥) (جر) في هامش أ .

(٦) سقط من ب : (كلا) .

(٧) تقدم الكلام فيها مفصلاً في باب الاستثناء ص ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ .

(٨) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ

الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ : إنَّ وَأَنَّ وكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَعَلَّ ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ سِوَى (أَنَّ) فَهِيَ بِعَكْسِهَا ....

قوله : « الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ : إنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ » .

ووجه شبهها بالفعل المتعدي أنها تقتضي أمرين ، كما أن الفعل المتعدي يقتضي أمرين – فاعلاك ومفعولاك – فأعملت في متعلقيها كما أعمل[1] الفعل المتعدي في متعلقيه . وخولف بينهما كما خولف بين متعلقي الفعل ، إلا أن المنصوب – هاهنا – مقدم وفي الفعل مؤخر ، كأنهم قصدوا إلى الفرق بينهما من أول الأمر . أو لأنه لما كان عملها فرعا عن الفعل جعل عملها كعمل الفعل الفرعي من تقديم المنصوب على المرفوع . وقد يقال : أشبهتِ الفعل لأنها على ثلاثة أحرف فصاعدا مبنية على الفتح كالأفعال . أو لأن معانيها معاني الأفعال . كأنك قلت : أَكَّدْتُ ، وَشَبَّهْتُ ، واستدركت ، وتمنيت وترجيت[2] .

قوله : « وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ سِوَى (أَنَّ) » . يعني : سوى (أن) المفتوحة .

قوله : « فَهِيَ بِعَكْسِهَا »[3] أي : لا يكون لها[4] صدر الكلام .

وإنما كان لما عداها صدر الكلام لأن كلا منها يدل على قسم من أقسام الكلام ، وذلك يقتضي التقديم – كما ذكرنا في غير موضع – ليتحقق المخاطب المعنى من أول الأمر فيبنى عليه ، ولو لم تتقدم الحروف[6] لبقي السامع في حيرة جواز التقديرات المتعددة ، فلا يتفرغ باله لأمرٍ مخصوص يبنى عليه ، ألا ترى أنه لو جاز تأخير أمثال هذه فإذا قال المتكلم : زيد قائم ، لم يدر السامع إثبات هو أم نفي أم تشبيه أم تمنٍ أم ترجٍ ؟ وإذا قال من أول الأمر ، إنَّ أو (ما)[7] أو كأن أو ليت أو لعل ، تبين له[8] من أي قسم هو فيتفرغ باله لغيره .

وأما (أنَّ) المفتوحة فقد تقدم علة كونها لا يكون لها[9] صدر الكلام – في المبتدأ[10] واختلاف الناس في التعليل .

---

(١) في ب ، جـ ، ط : (كإعمال) .

(٢) ينظر: سيبويه ٢٨٠/١ شرح الرضي ٣٤٥/٢

(٣) في جـ : (يعني وهي بعكسها) .

(٤) (لها) ساقطة من جـ ، وهي في هامش ب .

(٥) في ب ، جـ ، ط : (يقدم) .

(٦) سقط من ب ، جـ ، ط : (الحروف) .

(٧) سقط من ط : (أو ما) .

(٨) سقط من أ : (له) ، وفي جـ : (يتبين له) .

(٩) سقط من جـ : (لها)

(١٠) ينظر ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ – شرح الوافية ٦١٣/٢ – ٦١٥ .

قوله : « وَتَلْحَقُهَا (مَا) ... » .

يعني : ويلحق هذه الحروف لفظ[1] (ما) فتلغي على الأفصح[2] عن العمل كقولك : إنما زيد قائم ، ونحو قوله تعالى[3] : ﴿ إِنَّمَا إِلَـٰهُكُمُ اللهُ ﴾[4] .

وقد[5] جاء النصب في مثل قوله[6] :

[٥٥] قَالَتْ أَلاَ لَيْتَما هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[7]

وحملت البواقي عليه لأنه باب واحد[8] .

قوله : « وَتَدْخُلُ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَفْعَالِ » .

يعني : إذا دخلت (ما) جاز حينئذ أن تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فتقول : إنما زيد قائم ، وإنما قام زيد ، وإنما يقوم زيد .

---

(١) في ج ، ط : (وتلحق ... لفظة) . (٢) في ب ، ط : (في الأفصح) .

(٣) في ب ، ج : (قال الله تعالى) .

(٤) من الآية ٩٨ / طه . وفي ج بدلها : ﴿ إنما إلـٰهكم إلـٰه واحد ﴾ من الآية ١١٠ الإسراء .

(٥) (جاء) زيادة من ب ، ج ، ط .

(٦) هو النابغة الذبياني زياد بن معاوية ، من قصيدة طويلة يسترضي فيها النعمان ويمدحه ويعتذر عما بدر منه ، ينظر ديوانه ص ٣٥ .

٥٥= البيت من البسيط ، وهو في : سيبويه ١ / ٢٨٢ – الخصائص ٢ / ٤٦٠ معاني الرماني ص ٨٩ – الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤١ – المفصل ص ٢٩٣ – المرتجل ص ١٧١ – ٢٣١ – التوطئة ص ١١٩ ، ٢٠٣ – شرح ابن يعيش ٨ / ٥٨ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٤٥ – المغني ١ / ٢٨٦ – شرح الرضي ٢ / ٣٤٨ – شرح العلوي ٢ / ٨٨٨ – الخزانة ٤ / ٢٩٧ – العيني ٢ / ٢٥٤ . والشاهد فيه قوله : (ليتما هذا الحمام لنا) حيث جاز في (الحمام) الرفع والنصب . قال ابن يعيش : « ... فالنصب من وجهين ، أحدهما : على إعمال (ليت) – على ما وصفنا – لبقاء معناها . والآخر : أن تكون (ما) زائدة مؤكدة – على ما ذكرناه . وقد كان رؤبة ينشده مرفوعا ، ورفعه من وجهين ، أحدهما : أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي) وما بعدها صلة والتقدير : ألا ليت الذي هو الحمام ، على حد : ما أنا بالذي قائل لك شيئا . والآخر : على إلغاء (ليت) وكفها عن العمل ... » اهـ . ٨ / ٥٨ .

(٧) ثبت هذا العجز في حاشية ج .

(٨) قال الرضي ٢ / ٣٤٨ : « ... إذا دخلت (ما) على (ليت) جاز أن تعمل وتلغي ... =

....

١٦٣ // وإدخال (ما)[1] عليها يفيد ما يبد النفي والإثبات ، فإذا قلت : إنما زيد قائم فمعناه ، ما زيد إلا قائم . و ﴿ إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللهُ ﴾[2] معناه[3] : ما إلهكم إلا الله .

ومنه[4] قول الشاعر[5] :

[٥٦] وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُم حَصىً[6] وَإِنَّمَا الْعِـزَّةُ لِلْكَـاثِرِ

= الإلغاء أكثر لأنها تخرج بـ (ما) عن الاختصاص بالجملة الاسمية . فالأولى أن لا تعمل كما في (ما) الحجازية ، فإذا أهملت فـ (ما) كافة ... وروى أبو الحسن وحده في (إنما) و (أنما) الإعمال والإلغاء ، والإعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما ، لأن التأكيد - الذي هو معناهما - تقوية الثابت لا معنى آخر متجدد . وعدم سماع الإعمال في (كأنما) و (لعلما) و (لكنما) . وقياسها في الإعمال على (ليتما) سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة إذ لا فرق بينها وبين (ليتما) . وإذا سمع في (إنما) مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف ، لكن الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب (ما) . وسيبويه يمنع الإعمال في غير (ليتما) للسماع المشهور فيه دون غيره » اهـ . وينظر : سيبويه ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٤٥ .

(١) سقط من ب (ما) .

(٢) من الآية ٩٨ / طه . وتقدم ذكرها في الصفحة السابقة .

(٣) في ط : (فمعناه) .

(٤) في أ ، ط : (وفي قول) .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس . ينظر ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

٥٦= البيت من السريع وهو في : نوادر أبي زيد ص ٢٥ - الخصائص ١ / ١٨٥ ، ٣ / ٢٣٤ - المفصل ص ٢٣٦ - شرح ابن يعيش ٣ / ٦ ، ٦ / ١٠٣ - المغني ٢ / ٥٧٢ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٣٣ - تعليق الفرائد للدماميني ١ / ٢٢٩٠ شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٢١ خزانة الأدب ٣ / ٤٨٩ - شرح العلوي ٥٧٤٨ شرح الرضي ٢ / ٢١٥ - اللسان (حصى) و (كثر) - الأشموني ٣ / ٤٧ - التصريح ٢ / ١٠٤ .

والشاهد فيه قوله : (وإنما العزة للكاثر) حيث يفيد (إنما) النفي والإثبات فيكون المعني : ما العزة إلا للكاثر . وينظر قول المصنف في ذلك ص ١١٧ من هذا الشرح .

(حصي) : العدد . (الكاثر) : الكثير .

ويروي صدره : فلست بالأكثر ... الخصائص ١ / ١٨٥ .

(٦) لم يثبت هذا الصدر في جـ . وفي ط : (وفي : إنما العزة للكاثر . صدره : ولست بالأكثر منهم حصي) .

[1]ثم شرع[2] في الكلام عليها باعتبار التفصيل فقال :

« فَـ (إِنَّ) لاَ تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ ..... » .

أي تدخل على الجملة[3] الاسمية مع بقاء معناها على ما كان[4] عليه ، وليس يعني بالجملة[5] الاسمية ، كل جملة ، وإنما يعني الجمل التي لا تضادها ، فيعلم أنها لا تدخل على جملة استفهامية لأنها[6] لها صدر الكلام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فيتضادان .

وكذلك لا تدخل على جملة نفيية لذلك[7] ، ولما بينهما من التضاد في المعنى[8] ، وإنما ترك[9] الاحتراز عن مثل ذلك للعلم به .

و (أَنَّ)[10] المفتوحة مع جملتها في حكم المفرد ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ثم أدخلت المكسورة كانت على حالها في استقلالها بفائدتها ، ولو أدخلت المفتوحة صارت الجملة معها[11] بتأويل مصدر من خبرها أو ما في حكمه فافتقرت إلى جزء آخر تكون به كلاما نحو[12] : أعجبني أَنَّ زيدًا منطلق ، فتكون فاعلا ، وكرهت أَنَّ زيدًا منطلق فتكون مفعولا[13] ، وعجبت من أَنَّ زيدًا منطلق ، فتكون في موضع جر ، وهذه[14] أحكام المفرد[15] .

---

(١) في ب ، جـ : (فإن لا تغير معنى الجملة ، ثم شرع في الكلام عليها ..) ويلزم التكرار .
(٢) (ثم) في هامش أ .
(٣) في ب ، جـ : (الجمل) .
(٤) في ط : (كانت) .
(٥) في ب ، جـ : (بالجمل) .
(٦) في جـ ، ط : (لأن) ، وما أثبته أوجه والضمير لـ (أن) .
(٧) أي لأن لكل منهما صدر الكلام ، و (نفيية) في هامش جـ .
(٨) أي : من حيث إنها لتأكيد الأمور الثابتة ، فلهذا كان النفي مضادا لها .
(٩) في جـ : (يترك) .
(١٠) في نسخ الشرح : (وأما أن) .
(١١) في جـ : (معا) وهو تحريف واضح .
(١٢) في ب ، جـ : (كقولك) .
(١٣) في ب : (مفعولة) .
(١٤) في أ ، ط : (فهذه) .
(١٥) في إيضاح الفارسي ص ١٢٩ : « وعمل (أن) المفتوحة كعمل (إن) المكسورة ، ومعناها مختلف لأن المفتوحة مع ما بعدها في تأويل اسم تقول : بلغني أنك منطلق ، فيكون المعنى : بلغني انطلاقك ، فموضع (أن) وما بعدها من الاسم والخبر رفع بالفعل ، وعجبت من أنك منطلق ، فيكون في موضع جر ، وعلمت أنك منطلق ، فيكون في موضع نصب ... » اهـ . وينظر المفصل ٢٩٣ .

وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الجُمَلِ ، وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ المُفْرَدِ ، فَكُسِرَتْ ابْتداءً ، وَبَعْدَ الْقَوْلِ ، وَبعْدَ المَوصُولِ . وَفُتِحَتْ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً وَمُبْتَدأَةً وَمُضَافًا إِلَيْهَا . وَقَالُوا : لَوْلاَ أَنَّكَ ، لِأَنَّهُ مُبْتَدأٌ ، وَلَوْ أَنَّكَ ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ....

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الجُمَلِ ، وَالفَتْحُ فِي مَوْضِعِ المُفْرَدِ... ».

يعني ومن أجل المكسورة تبقي معها الجملة على فائدتها ، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد[1] ، من حيث كان ذلك معناها . فكسرت ابتداء لأنه لا يقع هذا الموقع[2] إلا الجملة ، ولأن المفتوحة لا يبتدأ بها على ما تقدم[3] .

وبعد القول لأنه لا يقع[4] بعده إلا الجمل[5] .

وبعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جملة[6] .

قوله[7] : « وَفُتِحَتْ فَاعِلَةً ومَفعُولَةً وَمُبْتَدأَةً[8] وَمُضافًا إِلَيْهَا » . لأنها أمور لا يقع فيها إلا المفرد .

قوله : « وَقَالُوا : لَوْلاَ أَنَّكَ – لِأَنَّهُ مُبْتَدأٌ – وَلَوْ أَنَّكَ – لِأَنَّهُ فَاعِلٌ » .

يريد أن ما بعد (لولا) من (أَنَّ) واسمها وخبرها إنما هو في موضع المبتدأ ، ولا يقدر جملة مستقلة فتكسر ، لأنه لو كان كذلك لكان يجب عند حذفها أن تقول : لولا زيد قائم لأكرمنك ، وهو غير جائز ، وإذا ثبت أن خبر المبتدأ لابد من حذفه فإذا وقعت (أن) فإنما تقع في موضع المبتدأ خاصة ، فلذلك وجب الفتح .

وأما : لو أنك انطلقت لانطلقت ، وشبهه ، فتفتح أيضا لأن (أَنَّ) وما عملت فيه فاعل الفعل[9] المقدر بعد (لو) ، أي : لو ثبت أنك منطلق لانطلقت ، فلذلك وجب الفتح[10] .

---

(١) ثبت في هامش ب ما بين قوله : (المفرد) السابقة وهذه .

(٢) في ط ، (هذه المواقع) .

(٣) ينظر ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٤) في هامش ب ما بين قوله : (لأنه لا يقع) السابقة وهذه .

(٥) مثل له في شرح الوافية ٢ / ٦١٦ بنحو : قال زيد إن عمرا منطلق .

(٦) مثل له أيضا في شرح الوافية بنحو : جاءني الذي إن أباه منطلق . هذا .. وقد زاد المصنف في شرح الوافية موضعا رابعا بقوله ط / ٦١٦ : « وفي القسم كقولك : والله إن زيدا منطلق ، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة » اهـ .

(٧) سقط من ب ، جـ ، ط : (قوله) .

(٨) سقط من جـ : (مبتدأة) .

(٩) في جـ : (فاعل للفعل) .

(١٠) ينظر ص ١٢٤ سيبويه ١ / ٤٦٢ .

فَإِنْ جازَ التَّقْدِيرَانِ جازَ الْأَمْرانِ مِثْل : مَنْ يُكْرِمُنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ ، وَ : إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ ، وَشِبْهِهِ ....

قوله : « فَإِنْ جَازَ التَّقْدِيرَانِ جَازَ الْأَمْرَانِ » .

يريد : فإن جاز تقدير الجملة وتقدير المفرد باعتبارين جاز الكسر على تأويل الجملة والفتح على تأويل المفرد ، مثل من يكرمني فإني أكرمه ، إن أردت : فأنا أكرمه ، وجب الكسر لأنها وقعت في موضع الجملة .

وإن أردت : من يكرمني فجزاؤه أني أكرمه ، وجب الفتح لأنها وقعت في موضع المفرد ، لأنه خبر المبتدأ ، وكذلك قوله[1] :

[٥٧] .... إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

إن أريد : إذا هو عبد القفا ، كسرت لأنها وقعت في موضع الجملة .

وإن أريد : إذا عبوديته حاصلة ، وحذفت (حاصلة)[2] وأوقعت (أن) واسمها وخبرها // في موضع (عبوديته) وجب الفتح لأنها وقعت في موضع المفرد[3] ، لأنها وقعت في موقع المبتدأ خاصة . ١٦٤

---

(١) لم يعين أحد من المحققين قائله ، وهو من الأبيات التي لم يعين سيبويه قائلها ، قال سيبويه ١ / ٤٧٢ : « ... وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت ... » اهـ .

٥٧= عجز بيت من الطويل وصدره : وكنت أرى زيدا - كما قيل - سيدا .

وهو في : سيبويه ١ / ٤٧٢ - المقتضب ٢ / ٣٥٠ - أصول ابن السراج ١ / ٣٢١ - الخصائص ٢ / ٣٩٩ - أمالي السهيلي ص ١٢٦ - المفصل ص ١٧١ ، ٢٩٤ - شرح الوافية للمصنف ٢ / ٦١٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٠ - الجنى الداني ص ٣٦٨ ، ٣٩٢ - شرح العلوي ٢ / ٧٣٥ ، ٨٩٥ - شرح الأردبيلي ص ٣٠٩ - شرح الجامي ٢ / ٧٤٧ - الخزانة ٤ / ٣٠٣ .

والشاهد فيه ذكره المصنف . وهو معنى قول سيبويه ١ / ٤٧٢ : « ... فحال (إذا) - ها هنا - كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ، وإنما جاءت (إن) ها هنا لأنك أردت هذا المعنى كما أردت في (حتى) : حتى هو منطلق . ولو قلت : فإذا أنه عبد ، تريد : مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت (أن) هذا الموضع جاز » اهـ .

(القفا) : موضع الصفع : (اللهازم) : جمع (لهزمة) وهي موضع اللكز .

(٢) (وحذفت حاصلة) في هامش ب . (٣) سقط من ب : (لأنها وقعت في موضع المفرد) .

وَلِذَٰلِكَ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا بِالرَّفْعِ – دُونَ – الْمَفْتُوحَةِ – فِي مِثْلِ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو ....

وهذا التعريف أولى من تعريف أبي علي في قوله : « إن كل موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية فـ (إنَّ) فيه مكسورة ، وما لا يصلح إلا لأحدهما فـ (أن) فيه مفتوحة[1] « لأن مثل قوله : (إذا إنه) لا يصلح إلا للمبتدأ – لا للفعل – وقد جاءت فيه المكسورة ، ومثل قوله : (إذا إنه) لا يصلح إلا للمبتدأ – لا للفعل – وقد جاءت فيه المكسورة ، ومثل قوله : من يكرمني فإني أكرمه ، لا يصلح إلا للاسمية وقد جاز في الكسر .

فإن زعم[2] أنه يجوز أن يقدر : فجزاؤه الإكرام ، أو : فأجزيه بالإكرام ، فيجب عليه أن يوجب الكسر لأنه موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية على هذا التقدير[3] .

وكذلك قولك : مرادي أنك محسن ، لأن هذا الموضع إن لم يكن صالحا للجملة فالتعريف غير شامل ، وإن كان موضعا للجملة فهو خبر المبتدأ[4] ، وخبر المبتدأ يجوز أن يكون جملة ابتدائية وجملة فعلية ، ألا ترى أنك تقول : مرادي ثبت الثواب عليه ، والثواب ثابت عليه[5] !!

قوله : « وَلِذَٰلِكَ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا .. إلى آخره » .

أي : ولأن المكسورة لا تغير جاز العطف على اسمها لأنها لَمَّا لم تغير المعنى صح أن تقدر كالمعدوم[6] ، فيعطف على محل ما عملت فيه على تقدير عدمها ، وهو معنى قولهم : « يُعْطَفُ عَلَى مَحَلِّهَا مَعَ اسْمِهَا »[7] .

---

(١) قال الفارسي في إيضاحه ص ١٢٩ : « ... وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة » ا هـ . وينظر الإغفال أيضا ١ / ٢٥١ . هذا .. وقد رجح كل من الرضي والعلوي تعريف المصنف على ما ذهب إليه الفارسي قال الرضي ٢ / ٣٥٢ : « ... والتعريف المذكور – أعني : الفتح في موضع المفردات ، والكسر في مظان الجمل – أولى من تعريف أبي علي : كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالتح » ا هـ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٨٩٦ .

(٢) يعني : الفارسي .

(٣) أورد العلوي هذا الرد نصا في شرحه ٢ / ٨٩٦ . (٤) في ب ، جـ : (خبر مبتدأ) .

(٥) زاد العلوي على هذا الرد قوله : « ... فيلزم أنه يجوز في قولنا : (إنك محسن) الكسر والفتح ، والمعلوم أنه لا يجوز إلا الفتح لكونه خبرا عن (مرادي) ، فبطل ما عدل عليه الفارسي فيما ضبطه به ، وصح ما ذكرناه » ا هـ . شرح العلوي ٢ / ٨٩٦ ، ٨٩٧ . (٦) في ب ، جـ : (كالعدم) .

(٧) هو قول أبي موسى الجزولي . ينظر : المقدمة الجزولية مع التوطئة ص ٢٠٥ – شرح الرضي ٢ / ٣٥٢ .

....

وقوله : (لفظًا أو حكمًا) فاللفظ مثل قولك[1] : إنَّ زيدًا قائم وعمرو ، والحكم مثل قولك[2] : علمت أنَّ زيدًا قائم وعمرو ، لأن (أنَّ) - ها هنا - وما عملت فيه بتأويل الجملة ، فصح[3] أن يعطف على محلها كالمكسورة صريحا ، ولذلك أورد سيبويه في هذا الباب قول الشاعر[4] :

[٥٨] وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

مستشهدًا به على العطف[5] محل المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول قاصدًا إلى أن المعنى : فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة ، وذلك حكم المكسورة صريحا ، فلولا أنها في حكم المكسورة صريحا لما جاز[6] ذلك .

ولذلك[7] حمل قوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[8] على أن (وَرسُولُهُ) معطوف على محل اسمها وإن كانت مفتوحة لما كانت في تأويل المكسورة[9].

---

(١) سقط من ب ، ط : (قولك) . (٢) سقط من ط : (قولك) .

(٣) في ب : (فيصح) .

(٤) هو بشر بن أبي حازم الأسدي من قصيدة يهجو فيها أوس بن حارثة . ديوانه ص ١٦٥ .

٥٨= البيت من الوافر وهو في : سيبويه ١ / ٢٩٠ - معاني الفراء ١ / ٣١١ - معاني الزجاج ٢ / ٢١٢ - أصول ابن السراج ١ / ٣٠٧ - شواهد ابن السيرافي ١ / ٣١ - شواهد ابن النحاس ص ٥٣ - البيان للأنباري ١ / ٣٠٠ - الإنصاف ١ / ١٩٠ - المفصل ص ٢٩٦ - دلائل الإعجاز ص ٨٣ - شرح الوافية ٢ / ٦٢٢ - شرح ابن يعيش ٨ / ٦٩ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٣ - شرح العلوي ٢ / ٨٩٨ - الخزانة ٤ / ٣١٥ العيني ٢ / ٢٧١ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٩ . ورواية الديوان : بغاة ما حيينا في شقاق .

والشاهد فيه ذكره المصنف مشيرا إلى قول سيبويه ١ / ٢٩٠ ، ٢٩١ : « ... وقال الشاعر ... كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم » ا هـ .

(٥) (على العطف) في هامش أ . (٦) في ب ، جـ : (صح) بدل (جاز) .

(٧) في ط : (فلذلك) . (٨) من الآية ٣ / التوبة .

(٩) هذا على قراءة الجمهور بالرفع . وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وزيد بن علي : (ورسوله) بالنصب عطف على لفظ اسم (أن) ، وأجاز الزمخشري أن ينتصب عل أنه مفعول معه . البحر المحيط ٥ / ٦ . وينظر : الكشاف ٢ / ١٧٣ - التبيان ٢ / ٦٣٤ ، ٦٣٥ - البيان ١/١/ ٣٩٣ ، ٣٩٤ مشكل مكي ١ / ٣٥٥ - المفصل ص ٦٩٥ - شرح الرضى ٢ / ٣٥٣ .

وَيُشْتَرَطُ مُضِيُّ الخَبَرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا خِلافًا لِلْكُوفِيِّينَ ، وَلاَ أَثَرَ لِكَوْنِهِ مَبْنِيًا خِلاَفًا لِلْمُبَرِّدِ وَالْكِسَائِي فِي مِثْلِ : إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ ....

ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظًا أو تقديرًا خلافًا للكوفيين[1] فلا تقول : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، وإنما جاز : إن الزيدين والعمرون ذاهبون ، لأن (ذاهبون) يقدر خبرا عن الثاني خاصة ، فيكون خبر الأول قد تقدم تقديرا ، ولذلك لو جعل (ذاهبون) خبرًا عن الجمع لم يجز .

وإنما لم يجز لما يؤدي إليه من كون الخبر الواحد يكون معمولا لـ (إنَّ) غير معمول[2] لـ (إنَّ) ، لأنه من حيث هو خبر عن اسم (إنَّ) معمول لـ (إنَّ) ، ومن حيث هو خبر عن المعطوف على المحل معمول للابتداء غير معمول[3] لـ (إنَّ) .

قوله : « وَلاَ أَثَرَ لِكَوْنِهِ مَبْنِيًا خِلاَفًا لِلْمُبَرِّدِ وَالْكِسَائِي[4] .... » .

لأنه لم يثبت ذلك عن المعتبرين من العرب ، وما ذكرناه من المانع قائم فيه .

وقد أورد سيبويه أن بعض العرب يغلطون فيقولون : إِنَّهُم أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ[5] ، وَإِنَّكَ // وَزَيْدٌ ذَاهِبَان . وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قد قال : هم .   ١٦٥

وإذ أخرج بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء كان مردودًا عند أهل التحقيق . ووجه كونه مردودًا أن قبول ما يقوله العربي إنما كان للظن بأنه على وفق ما وضعه الواضع ، فإذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن النقيض ، فزال الموجب لقبوله .

---

(١) هو قول الكسائي ومن وافقه من الكوفيين عدا الفراء فإنه قد توسط بين المذهبين ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقًا ، ولم يجوزه مطلقا ، بل فصل وقال : إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنيا أو معربا مقدر الإعراب جاز الحمل على المحل نحو : إنك وزيد قائمان ، وإن الفتى وعمرو قاعدان ، وإلا فلا . والذي حملهما على ذلك هو أن (إن) وأخواتها لا تعمل عندهما . وينظر معاني الفراء ١ / ٣١١ – أصول ابن السراج ١ / ٣١١ . الإنصاف مسألة (٢٣) ١ / ١٨٥ – شرح الرضي ٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ – شرح ابن يعيش ٨ / ٦٩ – شرح الوافية ٢ / ٦٢٤ – ٦٢٦ – المغني ٢ / ٢٧٤ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢) في أ : (مفعول) .   (٣) (للابتداء) غير معمول) في هامش أ.

(٤) لم أجد نصًا للمبرد يفيد هذا المعنى من قريب أو بعيد . قال الرضي معلقا على قول المصنف هذا ٢ / ٣٥٥ : « ... الظاهر أن هذا مذهب الفراء ، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو » ا هـ . وينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٨ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٨ .

(٥) في سيبويه ١ / ٢٩٠ : « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ... » ا هـ .

وَ (لَكِنَّ) كَذَٰلِكَ ، وَلِذَٰلِكَ دَخَلَتِ اللَّامُ مَعَ المَكْسُورَةِ - دُونَهَا - عَلَى الْخَبَرِ ، أَوْ عَلَى الاسْمِ إِذَا فُصِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا ، وَفِي (لَكِنَّ) ضَعِيفٌ ....

قوله : « وَلَكِنَ كَذَٰلِكَ » يريد فيما تقدم من أحكام العطف على المحل[١] .

قوله : « وَلِذَٰلِكَ دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى المَكْسُورَةِ ... » .

يعني : ولأجل أن المكسورة لا تغير المعنى دخلت لام الابتداء معها ، ولكنهما[٢] لما كانتا متفقتين في معنى التأكيد لم يجمعوا بينهما ، وإنما أدخلوها على الخبر إن تقدم الاسم ، أو على الاسم إن فصل[٣] بينه وبينها ، أو على ما بينهما مما يتعلق بالخبر نحو : إنَّ زيدًا لقائم ، وإنَّ في الدار لزيدا ، وإنَّ زيدا لفي الدار جالس ، لا تقل : إنَّ زيدا جالس لفي الدار ، ولا : إنَّ زيدا آكل لطعامك[٤] ، لئلا يؤخروها عن الاسم والخبر جميعا مع أن أصلها أن تدخل على الاسم ، فإذا منع مانع من إدخالها على الاسم دخلت على جزئه الأخير[٥] ، أو على ما تقدم[٦] جزءه ، ولا يؤخرونها عن الجزئين معًا .

ودخولها في (لكن) ضعيف ، ووجه تقديره[٧] : (لَكِنَّ إنَّ) فكأنها لم تدخل إلا مع (إنَّ) كقوله[٨] :

[٥٩] .... وَلَـٰكِنَّـــنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيـــدُ

---

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٢٨٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٢٧ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٤ .

(٢) في ج : (ولكنه) .   (٣) في ب ، ج : (إذا فصل) .

(٤) قال الفارسي : « ... ولو قلت : إن بكرا جالس لفي الدار ، وإن زيدا آكل لطعامك ، لم يجز لأنها دخلت على فضلة وشيء مستغن عنه ، وإنما تدخل على اسم (إن) أو خبرها لأنها لام ابتداء فحكمها أن تقع قبل (إن) ، وإنما فصل بينهما كراهية اجتماع حرفين متفقين في المعنى » ا هـ . الإيضاح العضدي ص ١١٩ . وينظر : المفصل ص ٢٩٥ - المقتضب ٢ / ٣٤٢ - ٣٤٧ .

(٥) في ج : ط : (الآخر) .   (٦) في ج : (ما يتقدم) .

(٧) في ج : (ووجهه تقدير) .

(٨) لم يعلم قائله ، ولم ينسبه أحد من النحاة أو المحققين إلى قائل معين .

٥٩= عجز بيت من الطويل ، ولم يذكر أحد من المحققين له تتمة سوى ابن عقيل في شرح الألفية ١ / ٣٦٣ بقوله : « ... وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكن) وأنشدوا :

يلومونني في حب ليلى عواذلي   ولكنني من حبها لعميد » ا هـ

والبيت : في معاني الفراء ١ / ٤٦٥ - اللامات للزجاجي ص ١٧٧ - معاني الرماني ص ٥٣ - الإنصاف ١ / ٢٠٩ - المفصل ص ٢٩٤ - شرح ابن يعيش ٨ / ٩٤ - شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٠ - المغني ١ / ٢٣٣ ، ٢٩٢ - شرح الرضي ٢ / ٣٥٨ الجني الداني ص ١٣٢ =

كان الأصل : ولكنَّ إني[1] ، فنقلت حركة الهمزة وحذفت على القياس المستعمل ، ثم حذفت النون الأولى كراهة اجتماع النونات . فبقي : ولكنَّنِي .

قوله : « وَتُخَفَّفُ المَكْسُورَةُ فَتَلْزَمُهَا اللَّامُ » .

وإنما لزمتها[2] اللام للفرق بينها وبين (إنْ) النافية ، لأنها لما خففت صار لفظها كلفظها ، فلو لم تدخل اللام لم يدر - إذا قيل : إنْ كان زيد قائما ، أو : إنْ زيد قائم - المخففة هي أم الثقيلة[3] ؟ .

وكان مقتضاها إذا أعملت[4] أن لا تلزمها اللام ، لأن الفرق يحصل بالإعمال ، ولكنهم جعلوا الباب كله واحدا ، ولأن كثيرًا من الأسماء لا يظهر فيه إعراب لفظي ، إما لتعذره ، وإما لكونه مبنيا[5] .

قوله : « وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا » .

لفوات قوة شبه الفعل ؛ لفوات فتح الآخر ونقصانها عن ثلاثة أحرف ، فالإلغاء على أن الشبه كان لاقتضائها الاسمين ، ولكونها على ما ذكر من فتح الآخر ، والزيادة على حرفين . والإعمال على أن الشبه المعتبر إنما هو اقتضاؤها اسمين[6] .

= شرح ابن عقيل ١ / ٣٦٣ - شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٣٧ - تعليق الفرائد للدماميني ١ / ١١١٥ - شرح العلوي ٢ / ٩٠٤ - شرح الأردبيلي ص ٣١١ - شرح الجامس ٢ / ٧٥٣ - الأشباه والنظائر ٢ / ١٧٣ - العيني ٢ / ٢٤٧ - خزانة الأدب ٤ / ٣٤٣ - الدرر ١ / ١١٦. واستشهد الكوفيون به على جواز دخول اللام في خبر (لكن) وهو عند البصريين شاذ وعند المتأخرين مؤول إلى : لكن إنني - كما قال المصنف - أو على زيادة اللام كما قال ابن هشام في المغني ١ / ٢٩٢ .

(العميد) : الذي هده العشق . ويروي : لكميد . معاني الفراء ١ / ٤٦٥ .

(١) في أ ، ب ، ج : (إنني) وما أثبته أوجه (٢) في ب : (لزمها) .

(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٢٨٣ - المقتضب ٢ / ٣٦٠ المفصل ص ٢٩٧ - أصول النحو ١ / ٢٧٧ .

(٤) في ب ، ظ : (عملت) . (٥) أي : تعذر الإعراب ، أو كون الاسم مبنيا .

(٦) في المقتضب ٤ / ١٠٨ : « فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الأفعال ، وهي في القوة دون الأفعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي » ا هـ .

وينظر : شرح ابن يعيش ٨ / ٥٤ - شرح الوافية ٢ / ٦١٢ ، ٦١٣ .

قوله : « وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدأِ » .

وعمم الكوفيون(1) جواز دخولها على الأفعال(2) . وإنما جاز دخولها على ما ذكرت(3) من حيث إن المقتضي موفر عليها ، إذ الاسمان بعدها مذكوران ، ألا ترى أنك إذا قلت إنْ كان زيد لقائما ، فمعناه(4) : إنَّ زيدا لقائم ، وإذا كان ما تقتضيه موفرًا بعد دخول هذه الأفعال فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز دخولها على ما ليس من مقتضياته اسمان .

وما تعلق به الكوفيون من قوله(5) :

[٦٠] بِاللَّهِ رَبُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا ....

خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فلا اعتبار به .

---

(1) والأخفش . قال ابن مالك : « ويقاس على نحو : (إن قتلت مسلما) وفاقا للكوفيين والأخفش » ا هـ . التسهيل ص ٦٥ . وينظر أيضا شرح التسهيل لابن مالك ١/ ورقة ٧٠ – شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٤٢ – التذييل والتكميل ٣ / ورقة ٤ .

(2) قال ابن مالك : « ... وحكي الكوفيون : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه ، وسمع سيبويه بعض العرب يقول : أما إن جزاك الله خيرًا – بالكسر – وجعل تقديره : أما إنك جزاء الله ، والفتح أشهر » ا هـ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٦ ه وينظر : سيبويه ١ / ٤٨٢ .

(3) في ب ، ج : (على ما ذكر) .

(4) في ط : (كان معناه) .

(5) هي عاتكة بنت زيد العدوية ، ابنة عم عمر بن الخطاب – رضي الله عنهما – من كلمة لها ترثي بها زوجها الزبير بن العوام وقد قتله عمروبن جرموز غدرا بعد انصرافه من موقعة الجمل .

٦٠= صدر بيت من الكامل ، وهو في : المنصف ٣ / ١٢٧ – المحتسب ٢ / ٢٥٥ – اللامات ص ١٢١ – الإنصاف ٢ / ٦٤١ – الأحاجي النحوية ص ٧٩ – المفصل ص ٢٩٨ شرح الوافية ٢ / ٦٣٢ – التوطئة ص ٢٠٦ – شرح ابن يعيش ٨ / ٨١ ، ٩ / ٢٧ – المقرب ١ / ١١٢ – التسهيل ص ٦٥ ، شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٦ – المغني ١ / ٢٤ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٣ – شرح الرضي ٢ / ٣٥٩ – الأزهية ص ٣٧ – الجني الداني ص ٢٠٨ – الخزانة ٤ / ٣٤٨ – العيني ٢ / ٢٧٨ .

وعجزه : .... حلت عليك عقوبة المتعمد

ويروي صدره : شلت يمينك ...... وتالله ربك ...... وهبلتك أمك ......

والشاهد فيه دخول (إن) على فعل ناسخ للابتداء على مذهب الكوفيين . ووافقهم ابن مالك في جواز ذلك . وهو عند البصريين شاذ ، ووافقهم المصنف وجمهور المتأخرين .

وينظر الهامش رقم (1) ، (2) من هذه الصفحة .

وَتُخَفَّفُ المَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ مُطْلَقًا ، وَشَذَّ إِعْمَالُهَا فِي غَيْرِه ....

---

166 قوله : « وَتُخَفَّفُ المَفْتُوحَةُ // فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ مُطْلَقًا » وإنما حكم النحويين عليها بالإعمال في ضمير شأن مقدر لأمرين :

أحدهما : أنهم قد أعملوا المكسورة مع تخفيفها من غير شذوذ ، فإعمال المفتوحة أجدر لأن شبهها بالفعل أقوى من شبه المكسورة من حيث إن لها معنى مخصوص بالأفعال ، والمكسورة[1] ليس لها معنى مخصوص غير التأكيد الذي هو معنى الزوائد كلها ، فإذا أعملت[2] المكسورة – مع ضعفها – فالمفتوحة أجدر .

والثاني : أنهم أدخلوها على الأفعال التي تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في المكسورة على المذهب الصحيح[3] ، فلولا تقدير الإعمال في الضمير المقدر لخرجت عن القياس المتقدم[4] ذكره ، ألا ترى أنهم يقولون : علمت أَنْ قد قام زيد ، ولا يقولون : إِنْ قام زيد .

قوله : « وَشَذَّ إِعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ » .

يعني في غير ضمير الشأن ، وذلك[5] كقوله[6] :

[٦١] فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فُرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ[7]

---

(١) في أ : (والمكسور) وهو تحريف . (٢) في أ : (عملت) .

(٣) أي : مذهب البصريين عدا الأخفش . وينظر الصفحة السابقة .

(٤) في أ : (المقدم) . (٥) سقط من ط : (ذلك) .

(٦) في ب ، ج : (كقول الشاعر) ، ولم يعين أحد من النحاة أو المحققين قائل هذا البيت ولم يذكروا له لاحقا أو سابقا . (٧) لم يثبت عجز الشاهد في أ ، ب .

٦١= البيت من الطويل وهو في : المنصف ٣ / ١٢٨ – الإنصاف ١ / ٢٠٥ – المفصل ص ٢٩٧ – شرح الوافية ٢ / ٦٣٦ – شرح ابن يعيش ٨ / ٧١ – المقرب ١ / ١١١ – المغني ١ / ٢٩ – شرح الرضي ٢ / ٣٥٩ – شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٤ – شرح ابن عقيل ١ / ٣٨٤ – الأزهية ص ٥٤ – الرصف ص ١١٥ – الجنى الداني ص ٢٣٦ الكافي ص ٣١٤ – شرح العلوي ٢ / ٩٠٨ – شرح الجامي ٢ / ٧٥٨ – الخزانة ٢ / ٤٦٥ ، ٤ / ٣٥٢ – العيني ٢ / ٣١١ – الهمع ١ / ١٤٣ – الدرر ١ / ١٢٠ – الأشموني ١ / ٢٩٠ – اللسان (صدق) .

والشاهد فيه قوله : (أنكِ) حيث أعمل (أن) المخففة في المضمر الظاهر . وخرجه المصنف على الشذوذ ، وغيره على الضرورة ويروى : (طلاقك) مكان : فراقك .

وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السِّينُ أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ حَرْفُ النَّفْيِ . وَ (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ ، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى عَلَى الْأَفْصَحِ ....

قوله : « وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السِّينُ أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ » .

يعني أنهم إذا أدخلوها على الأفعال في مثل قولك : علمت أن قد قام زيد ، فلابد من واحد من هذه الأمور المذكورة ، كأنهم قصدوا إلى الفرق بينها وبين المصدرية الناصبة للفعل ، وكان مقتضي ذلك أن يدخلوا فاصلاً أيضا مع حرف النفي لأنه لا مانع يمنع من دخول الناصبة والمخففة معه ، ألا ترى أنك تقول : علمت أنْ لا يقوم زيد ، وأريد أنْ لا يقوم زيد !! فتركوا ذلك لتعذر مجامعة الفاصل المتقدم معه .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾[1] وإن كانت المخففة على المختار[2] – فإنما تركوا الفاصل إما لأنه لا حاجة إليه لأن الناصبة لا دخول لها على فعل غير منصرف ، وإما لتعذر دخول الفاصل كما ذكر في حرف النفي .

قوله : « وَ (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ ، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى عَلَى الْأَفْصَحِ » .

(كأن) لإنشاء التشبيه كما أن (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) لإنشاء التمني والترجي .

وقد زعم بعضهم[3] أنها مركبة من كاف التشبيه و (أنَّ) ، وأن الأصل في قولك[4] (كأن زيدًا الأسدُ) : إنَّ زيدًا كالأسدِ ، فقدمت الكاف وفتحت لها الهمزة لما قصد معنى الإنشاء وهي عند بعضهم حرف برأسه[5] وهو الصحيح .

---

(١) من الآية ١٨٥ / الأعراف .

(٢) قال الزمخشري : « ... (أن) مخففة من الثقيلة ، والأصل : وأنه عسى ، على أن الضمير ضمير الشأن ... » اهـ . الكشاف ٢ / ١٣٣ . والوجه الآخر – وهو غير المختار – ذكره أبو البقاء العكبري في التبيان ١ / ٦٠٥ وهو جواز كونها مصدرية .

(٣) هو قول الخليل وسيبويه والأخفش ، قال سيبويه ١ / ٤٧٤ : « ... وسألت الخليل عن (كأن) فزعم أنها (أن) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (أن) بمنزلة كلمة واحدة » اهـ . وقد قال بهذا أيضا الزمخشري في مفصله ص ٣٠١ وابن يعيش ٨ / ٨١ . وقال ابن هشام : « كأن) حرف عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه وليس كذلك » اهـ . المغني ١ / ١٩١ .

(٤) (في قولك) في هامش ب .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٦٠ – رصف المباني ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ – الجنى الداني ص ٥١٨ . ينظر : المقتضب ٤ / ١٠٨ . شرح العلوي ٢ / ٩١٢ ، ٩١٣ – شرح الجامي ٢ / ٧٦٠ .

وَ (لَكِنَّ) لِلاِسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ مَعْنًى ، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى ، وَيَجُوزُ مَعَهَا الْوَاوُ . وَ (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي ، وَأَجَازَ الْفَراءُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ....

ومقتضى ما ذكرنا[1] من قوة الشبه[2] حتى وجب إعمالها في ضمير شأن مقدر لما ألغيت أن يقال[3] كذلك في (كأن) لأنها ملغاة على الأفصح[4] .

قوله : « وَ (لَكِنَّ) لِلاِسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ مَعْنًى » .

يعني : أن المعتبر التغاير المعنوي لا اللفظي ، وافق التغاير اللفظي أو لم يوافق ، تقول : ما جاء زيد لكن عمرًا حاضر ، فالتغاير ها هنا حاصل معنًى لا لفظًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّمَ ﴾[6] . لأن المعنى : ولكن الله ما أراكهم كثيرا[7] .

قوله : « وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى » كغيرها[8] .

قوله : « وَيَجُوزُ مَعَهَا الْوَاوُ » كأنك قلت : استدركت[9] ، أو أستدرك[10] .

قوله : « وَ (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي »[11] يعني // لإنشاء التمني . ١٦٧

قوله : « وَأَجَازَ الفَرَّاءُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » .

بنصب الجزئين معًا لأنها بمعنى : أتمنى[12] .

---

(١) في ب ، ج ، ط : (ما ذكر) .

(٢) في أ : (التشبيه) .

(٣) سقط من ط : (أن يقال) .(٤)في ط : (على الأصح) .
وينظر : المفصل ص ٣٠١ - شرح ابن يعيش ٨ / ٨٢ - شرح الوافية ٢ / ٦٣٧ - شرح الرضي ٢ / ٢٦٠ . (٥) (زيد) في هامش ج . (٦) من الآية ٤٣ / الأنفال .

(٧) قال الرضي ٢ / ٣٦٠ : « والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي ، فإن اللفظي قد يكون نحو : جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء ، وقد لا يكون كقوله تعالى : ﴿ ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ﴾ إلى قوله : ﴿ ولكن الله سلم ﴾ أي : ولكن الله لم يركهم كثيرا » ا هـ . وينظر : شرح العلوي ٢ / ٩١٤ .

(٨) أجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة . قال الرضي ٢ / ٣٦٠ : « ولا أعرف به شاهدا » ا هـ . وينظر : شرح ابن يعيش ٨ / ٨١ - شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٦٠ - الرصف ص ٢٧٧ .

(٩) في ب ، ج : (استدرك) ويلزم التكرار . (١٠) العبارة كلها في هامش ب .

(١١) (في قوله : وليت للتمني) في هامش ب .

(١٢) الذي في معاني القرآن للفراء هو : « ... ويجوز النصب في (ليت) بالعماد ، والرفع لمن قال : ليتك قائما ، أنشدني الكسائي :

ليت الشباب هو الرجع على الفتى والشيب كان هو البديء الأول =

....

وأجاز الكسائي على إضمار (كَانَ)[1] . والذي أوقعهما في ذلك[2] قول الشاعر[3] :

[٦٢] يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وهو عند البصريين حال من الضمير المقدر في الخبر ، أي : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا ، أي : حاصلة لنا[4] في حال كونها رواجعا .

ويضعف قول الفراء بأنه يلزمه[5] مثله في (كأن) و (لعل) ، ولا قائل به .

ويضعف قول الكسائي بأن[6] إضمار (كان) ليس بقياس[7] ولو جاز لجاز : إنَّ زيدًا قائمًا ، بمعنى : يكون قائما ، أو : كان قائما .

= ونصب في (ليت) على العماد ... » ا هـ . معاني القرآن ١ / ٤١٠ .

(١) ينظر : أصول ابن السراج ١ / ٣٠١ - شرح ابن يعيش ٨ / ٨٤ - المفصل ص ٣٠٢ - معاني الرماني ص ١١٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٧ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٠ ، ٦٤١ - الكافي ١ / ٢٨٧ .

(٢) في المفصل ص ٣٠٢ : « والذي غرهما منها قول الشاعر » ا هـ .

(٣) هو رؤبة بن العجاج . ينظر ديوانه ص ٥١ .

٦٢= البيت من مشطور الرجز ولم يذكر أحد من المحققين له سابقا أو لاحقا . وهو في : سيبويه ١ / ٢٨٤ - أصول ابن السراج ١ / ٣٠١ - طبقات ابن سلام ١ / ٧٨ - الإفصاح للفارقي ص ١٦٧ - شواهد سيبويه لابن النحاس ص ١٦٧ - معاني الرماني ص ١١٣ - المفصل ص ٢٨ ، ٣٠٢ - شرح ابن يعيش ١ / ١٠٣ ، ٨ / ٨٤ - شرح الوافية ٢ / ٦٤٠ - التوطئة ص ٢١٨ - المغني ص ١ / ٢٨٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٤٧ - الرصف ص ٢٩٨ - شرح العلوي ١ / ٩١٥ - شرح الأردبيلي ص ٣١٥ - خزانة الأدب ٤ / ٢٩٠ . والشاهد فيه - على قول الفراء - نصب الجزئين بـ (ليت) تشبيها لها بـ (وددت) و (تمنيت) . وعلى قول الكسائي أن (رواجعا) منصوب على أنه خبر (كان) المقدرة ، والجملة خبر (ليت) والتقدير : ياليت أيام الصبا كانت رواجعا . وعلى قول البصريين والجمهور أن (رواجعا) حال من الضمير المقدر في الخبر وهذا ما ذكره المصنف وفقا لسيبويه . وزعم ابن سلام في (طبقاته ١ / ٧٨) أن نصب الاسمين معا بـ (ليت) إنما هي لغة رؤبة وقومه . وقيل : هي لغة بني تميم في (ليت) و (لعل) و (كأن) .

(٤) (لنا) في هامش أ . (٥) في ب : (ويلزم) . (٦) في ج ، ط : (لأن) .

(٧) إنما القياس حذفها بعد (أن) و (لو) الشرطيتين مع اسمها . وينظر خزانة الأدب ٤ / ٢٩١ .

وتأويل البصرين أَسَدُّ لأنه لو كان نصبًا – وهو على خلاف القياس واستعمال الفصحاء – كان مردودًا ، فكيف وهذا التأويل الظاهر[1] ؟ .

وقد جاء : ليت إنَّ قائم ، لما كانت بمعنى (أتمن) وهذا مما يقوي قول الفراء[2] .

ويجوز أن يقال : إنها دخلت على ما هو في تأويل المصدر وهو علي أصلها ، والخبر محذوف ، كأنه قيل : ليت قيام زيد حاصل ، واستغنى باسمها وخبرها كما استغنى في : علمت أنَّ زيدًا قائم .

قوله : « وَ (لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي » أي : لإنشاء الترجي .

وفيها لغات : لَعَلَّ ، وَعَلَّ ، وَلعَنَّ ، وعَنَّ ، وَلأَنَّ ، وأَن[3] . وقد حمل قوله تعالى : ﴿ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُون ﴾[4] – فيمن قرأ بالفتح[5] – على أنها بمعنى (لعل)[6] .

---

(١) قال العلوي : « ... ويضعف ما قاله البصريون من جهة أن العامل المعنوي في الحال لا يجوز حذفه ، لأنهم إذا منعوا من تقديم الحال على عاملها المعنوي لضعفه فلأن يمنعوا حذفه وإعماله أحق وأولى » ا هـ . شرح العلوي ٢ / ٩١٦ .

(٢) أي : من جهة أن (أن) لما سدت مسد المفعولين كانت بمعنى (أتمنى) . وينظر : شرح ابن يعيش ٨ / ٨٥ . (٣) تقدم ذكر هذه اللغات مفصلا في ص ١٥٦ مع الهامش رقم (١) .

(٤) من الآية ١٠٩ / الأنعام .

(٥) كسر الهمزة قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر ويعقوب ، ووافقهم ابن محيض واليزيدي والحسن . وقرأ الباقون بالفتح . وهي رواية العراقيين قاطبة على أنها بمعنى (لعل) وهي كذلك في مصحف عبد الله وأبي . الإتحاف ص ٢١٥ وينظر : الحجة لابن خالوية ص ١٤٧ – تقريب النشر ص ١١١ – تحبير التيسير ص ١٠٩ .

(٦) قال الزمخشري : (... وقيل : إنها بمعنى (لعلها) من قول العرب : أئت السوق إنك تشترى لحما ، وقال امرؤ القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا   نبكي الديار كما بكي ابن حذام

وتقويها قراءة أبي : « لعل إذا جاءت لا يؤمنون » ا هـ . الكشاف ٢ / ٤٤ وينظر : سيبويه ١ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ – معاني الفراء ١ / ٣٥٠ – البيان ١ / ٣٣٤ .

وَشَذَّ الجَرُّ بِهَا .

قوله : « وَشَذَّ[1] الجَرُّ بِهَا » .

وهو ضعيف[2] ، وقد جاء قوله[3] :

[٦٣] .... وَلَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

ولعله وَهْمٌ أو قصدٌ للحكاية[4] .

* * *

---

(١) في ط : (وقد شذ) .

(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٤١ : « وقد جاء الخفض بها شاذا ... » ا هـ .

(٣) هو كعب بن سعد الغنوي من قصيدة : له يرثي بها أخاه (أباه المغوار) .

٦٣= عجز بيت من الطويل ، وصدره :

فقلت ادع وارفع الصوت جهرة ....

والبيت في : اللامات ص ١٤٨ – الإيضاح ص ١١١ – معاني الرماني ص ١٢٥ – الأصمعيات ص ٥٦ – الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٧ – التوطئة ص ٢٢٠ – شرح الوافية ٢ / ٦٤١ – المغني ١ / ٢٨٦ ، ٢ / ٤٤١ – التوضيح ٣ / ٨ – شرح الرضي ٢ / ٣٦١ – شرح ابن عقيل ٢ / ٤ – الرصف ص ٣٧٥ – الخزانة ٤ / ٣٧٠ – العيني ٣ / ٣٤٧ – الأشموني ١ / ١٤٢ ، ٢ / ٢٠٥ – الهمع ٢ / ٣٣ ، ١٠٨ – الدرر ٢ / ٣٣ ، ١٤٢ – التصريح ١ / ١٥٦ ، ٢١٣ .

والشاهد فيه قوله : (لعل أبي المغوار) حيث جر بـ (لعل) . قال ابن هشام : « ... وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك لأنه يحتمل أن الأصل : لعله لأبي المغوار منك جواب قريب ، فحذف موصوف (قريب) وضمير الشأن ولام (لعل) الثانية تخفيفا ، وأدغم الأولى في لام الجر ، ومن ثم كانت مكسورة ... وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف (لعل) ، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ (لعل) لغة قوم بأعيانهم » ا هـ . المغني ١ / ٢٧٦ هذا ... والجر بها لغة عقيل . شرح ابن عقيل ٢ / ٤ .

(٤) قال العلوي – معقبا على هذا : « قال الشيخ : (ولعله وهم) وهذا فاسد ، فإن اللغة متنعة فلا وجه لكونه وهما ، وقد سمع عن العرب ، ولو جاز ما قاله لجاز أن تكون اللغة وهما ، وإنما يقال : لغة شاذة فأما الحمل على الوهم فيطرق علينا خللا في اللغة لا وجه له . (أو على الحكاية) وهذا لا وجه له أيضا ، لأن هذا يؤدي إلى أن تكون أكثر اللغات حكاية ، ولكن يقال : لغة قليلة كما في غيرها » ا هـ . شرح العلوي ٢ / ٩١٧ ، ٩١٨ .

الحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ

الحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ : الَواوُ ، وَالْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى ، أَوْ ، وَإِمَّا ، وَأَمْ ، وَلَا ، وَبَلْ ، وَلَكِنْ . فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ لِلْجَمْعِ ، فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقًا وَلاَ تَرْتِيبَ فِيْهَا ....

قوله : « الحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ : الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى[1] ، وَأَوْ ، وَأَمَّا ، وَأَمْ[2] ، وَلَا ، وَبَلْ ، وَلكِنْ ، فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ » .

يعني : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، تجمع بين الثاني والأول في الحكم الحاصل للأول نحو[3] : جاء زيد وعمرو ، وجاء زيد فعمرو ، وجاء زيد ثم عمرو ، وجاء القوم حتى عمرو ، ثم إنها تفترق بعد ذلك .

قوله[4] : « فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقًا[5] وَلاَ تَرْتِيبَ فِيْهَا » .

عند المحققين والأصوليين ، والذي يدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾[6] وقال تعالى في موضع آخر : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾[7] ولو كانت للترتيب لتناقض الظاهران[8] ، ولذلك تعينت .

وأيضا وجوب تعينها في مثل : اختصم زيد وعمرو ، و : ﴿ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[9] وإذا ثبت نفي الترتيب فيها فقد فارقت أخواتها الثلاث للزومها الترتيب .

---

(١) أقحم في جـ لفظ (تجمع) بين (حتى) و (أو) وهو من فعل الناسخ .

(٢) سقط من ط : (أم) .

(٣) في ب ، جـ : (كقولك) .

(٤) سقط من ب ، جـ : (قوله).

(٥) في ب ،جـ: (المطلق، وفي ط: (لجمع مطلق).

(٦) من الآية ٥٨ / البقرة .

(٧) من الآية ١٦١ / الأعراف .

(٨) ذكر المصنف هذا القول في كتابه (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) فقد أفرد له مسألة مستقلة ص ١٩ قال فيها : « مسألة : الواو للجمع المطلق لا يقتضي ترتيبا ولا معية عند المعتبرين من الفقهاء والنحويين ، لنا النقل عن الأئمة أنها للجمع المطلق ، واستدل لو كانت للترتيب لتناقض : (وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة) مع الأخرى والقصة واحدة ... » اهـ . وما ذهب إليه المصنف هو مذهب جمهور النحويين من البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الكسائي والفراء وثعلب وهشام والربعي وقطرب وأبو عمرو الزاهد وابن درستوية – وبه قال الإمام الشافعي من الفقهاء – أنها للترتيب . وينظر : سيبويه ١ / ١٤٧ ، ٢١٨ ، ٢ / ٣٠٤ – المقتضب ١ / ١٤٨ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٥ ، ٥٦ – إيضاح الفارسي ص ٢٨٥ – معاني الرماني ص ٥٩ – المفصل ص ٣٠٤ – شرح الوافية ٢ / ٦٤٥ – شرح ابن يعيش ٨ / ٩٠ – شرح الرضي ٢ / ٣٦٤ – المغني ٢ / ٣٥٤ – شرح العلوي ٢ / ٩٢٥ .

(٩) من الآية ٢١ / الجاثية . وهي في الآية لغير الترتيب .

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ . وَ (ثُمَّ) مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ . وَ (حَتَّى) مِثْلُهَا ، وَمَعْطُوفُهَا جُزْءٌ مِنْ مَتْبُوعِهِ لِيُفِيدَ قُوةً أَوْ ضَعْفًا ....

قوله[1] : « وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ »[2] .

من غير مهلة كقولك[3] : جاء زيد فعمرو ، ويعتبر ما يعد في العادة مرتبًا من غير مهلة ، ، فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله انتفاء[4] المهملة ، وقد يقصر والعادة تقتضي العكس[5] ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾[6] ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[7] ، ومثل ذلك يختلف تعبير الناس فيه ، فقد يستقرب بالنسبة إلى عِظَمِ الأمر فتستعمل الفاء ، وقد يستبعد بالنسبة إلى طول الزمان فتستعمل (ثُمَّ) ، ولا يكون ذلك مخالفًا لوضع الفاء فيما ذكر .

قوله : وَ (ثُمَّ) مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ » على ما ذكر في الفاء[8] .

قوله // : « وَ (حَتَّى) مِثْلُهَا .... » . ١٦٨

يعني في الترتيب والمهلة ، إلا أن شرط معطوفها أن يكون جزءًا من المعطوف عليه[9] ، لأن الغرض كونه غايةً لذلك ومنتهًى لبيان قصد[10] مخالفته الأول فيما أوجب له من المهلة من قوة أو ضعف نحو : مات الناس حتى الأنبياءُ ، وَقَدِمَ الحُجَّاج[11] حتى المشاةُ .

---

(١) سقط من ب ، ج : (قوله) . (٢) في ج : (لترتيب) .

(٣) في المقتضب ١ / ١٤٨ : « ومنها الفاء ، وهي توجب أن الثاني بعد الأول وأن الأمر بينهما قريب ، نحو قولك ، رأيت زيدا فعمرا ، ودخلت مكة فالمدينة » اهـ .. وينظر : سيبويه ١ / ٢١٨ ، ٢ / ٣٠٤ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٦ – إيضاح الفارسي ص ٢٥٦ – معاني الرماني ص ٤٣ – المفصل ص ٣٠٤ – شرح الوافية ٢ / ٦٤٥ – المغني ١ / ١٦١ .

(٤) في ب ، ط : (تقتضي في مثله بانتفاء) . (٥) في ط : (بالعكس) .

(٦) من الآية ١٤ / المؤمنون . وينظر توضيح الرضي وتعليقه على الآية ٢ / ٣٦٧ .

(٧) من الآية ٦٣ / الحج . قال الرضي : « ... فإن اخضرار الأرض يبتدىء بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرًا إلى تمام الاخضرار ، جاز ... » اهـ . شرح الرضي ٢ / ٣٦٧ .

(٨) ينظر : المقتضب ١ / ١٤٨ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٦ – معاني الرماني ص ١٠٥ .

(٩) تقدم الكلام عليها في ص ٧٣٢ . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٤٦ – شرح ابن يعيش ٨ / ٩٦ – الرصف ص ١٨١ – معاني الرماني ص ١٦٤ – المغني ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(١٠) في ب ، ج ، ط : (لقصد بيان مخالفته) . (١١) في أ ، ب ، ج : (الحاج) .

قوله[1] : « وَ (أَوْ) وَ (إِمَّا) وَ (أَمْ) ..... » .

ثلاثتها لإثبات الحكم لأحد الأمرين مبهما نحو[2] : جاء زيد أو عمرو ، والمعنى : جاء واحد منهما من غير تعيين ، وكذلك : جاء إما زيد وإما عمرو[3] ، وكذلك : أَمِسْكٌ عندك أم كافور ، لأن المعنى أن الحكم ثابت لأحدهما أنك لا تعلمه بعينه ، فأنت تسأل عن التعيين[4] .

والفرق بين (أَوْ) و (إِمَّا)[5] (أَمْ) :

أن (أَوْ) وَ (إما) للإخبار بأحدهما إن كانتا في الخبر ، أو لطلب أحد الأمرين إن كانتا[6] في الأمر فيما أصله المنع نحو : خذ إما هذا وإما ذاك . أو للإباحة إن كانتا فيما ثبت فضله فيهما نحو[7] : جَالِس الْحَسَنَ أو ابن سَيِرِينَ .

وأما إذا[8] وقعتا في الاستفهام فالفصل بينهما أن (أو) و (إما) سؤال عن أحد الأمرين مبهما ، و (أم) سؤال عن أحد الأمرين معينا ، فالسائل في (أو) و (إما) جاهل بثبوت أحدهما فهو يسأل عنه ، والسائل في (أم) عالم بثبوت أحد الأمرين فهو يسأل عن التعيين ، ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون (نَعَمْ) أو (لاَ)[9] .

وكان الجواب المطابق في (أو) و (إما) بـ (نَعَمْ) أو (لاَ) فإن أجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لأنه يلزم من تعيين أحدهما ثبوت واحد منهما ، فكان الجواب حاصلاً وزيادة .

---

(١) سقط من ب ، ج : (وقوله) . (٢) في ب ، ج : (كقولك) .

(٣) مذهب المصنف أن (إما) حرف عطف خلافا لكثير من النحويين ، وسيأتي الكلام عليه مفصلا في ص ٩٨٣ مع الهامش رقم (٤) .

(٤) ينظر : المفصل ص ٣٠٤ – شرح الوافية ٢ / ٦٤٧ – شرح الرضي ٢ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٥) (وبين) في هامش أ . (٦) في أ : (إذا كانا) .

(٧) في ج : (كقولك) . (٨) (إذا) في هامش ب .

(٩) في المقتضب : « ومنها : (أو) وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلم ، أو قصده أحدهما ... وقد يكون لها موضع آخر معناه الإباحة ، وذلك قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ... و (أما) في الخبر بمنزلة (أو) ... ومنها (أم) وهي في الاستفهام نظيرة (أو) في الخبر ... » ا هـ . المقتضب ١ / ١٤٨ – ١٥٠ . وينظر : سيبويه ١ / ٢١٨ ، ٤٨٩ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٦ – ٥٨ – إيضاح الفارسي ص ٢٨٧ ، ٢٩٠ – معاني الرماني ص ٧٠ ، ٧٧ ، ١٣٠ . (١٠) في ط : (فإنه) .

وَ (أم) الْمُتَّصِلَةُ لاَزِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ يَلِيْهَا أَحَدُ المُسْتَوِيَيْنِ ، وَالآخَرُ الْهَمْزَةَ[1] بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا لِطَلَبِ التَّعْيِينِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ : أَرَأَيْتَ زيدًا أَمْ عَمْرًا ؟ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ جَوَابُهَا بِالتَّعْيِينِ دُونَ (نَعَمْ) أَوْ (لاَ) . وَ (أَمِ) الْمُنْقَطِعَةُ كَـ (بَلْ) وَالْهَمْزَةِ مِثْل : إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ ....

وأما (أم) هذه فهي[2] التي تسمى المتصلة ، وهي لازمة لهمزة الاستفهام يليهما المستويان ، بعد ثبوت أحدهما عند السائل لطلب التعيين[3] ، ومن ثم لم يجز : زيد عندك أم عمرو ، إلا على الشذوذ ، ولم يجز : أرأيت زيدًا أم عمرا[4] ؟ لأنه لا يليهما المستويان ، وإنما الوجه أن يقال : أزيدًا رأيت أم عمرا ، كأنهم قصدوا إلى الإيذان من أول أمر تبيين الأمرين المطلوب تعيين أحدهما .

وأما (أم) المنقطعة فتلك بمعنى (بَلْ) والهمزة[5] لقولك لشبح رأيته : إنَّها لَإِبِلٌ ، فإذا حصل الشك في أنها شَاءٌ ، قاصدًا إلى الإضراب عن الإخبار الأول واستئناف سؤال ، كأنك قلت : بَلْ أَهِيَ شَاءٌ[6] .

وقد يقال : إنها بمعنى الهمزة خاصة[7] .

وقد تأتي المنقطة للإنكار كما تأتي الهمزة ، وعليه عمل قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾[8] ، ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَه ﴾[9] ، وهو كثير .

---

(١) أي : والآخر يلي الهمزة . (٢) (فهي) في هامش أ .

(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٤٨٢ - المقتضب ٣ / ٢٨٦ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٨ - إيضاح الفارسي ص ٢٩٠ - اللمع ص ١٨١ - معاني الرماني ص ٧٠ - المفصل ص ٣٠٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٠ - ٦٥١ - الأزهية ص ١٣١ - الرصف ص ٩٣ - المغني ١ / ٤٢ .

(٤) المنقول عن سيبويه أن مثل هذا جائز حسن ، قال سيبويه ١ / ٤٨٣ : « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقي وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ... ولو قلت : ألقيت زيدا أم عمرا ، كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعندك زيد أم عمرو ، كان كذلك ، وإنما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن ... » اهـ .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ٤٨٤ - المقتضب ٣ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ - أصول ابن السراج ٢ / ٥٩ - إيضاح الفارسي ص ٢٩١ - اللمع ص ١٨١ - معاني الرماني ص ٧٠ - شرح الرضي ٢ / ٣٧٣ .

(٦) تنظر : المراجع السابقة .

(٧) ذكر المرادي عن النحاس أن هذا قول أبي عبيدة . الجني الوافي ص ٢٢٥ - المغني ١ / ٤٥ .

(٨) من الآية ٣٠ / الطور . (٩) من الآية ٣٣ / الطور .

وَ (إِمَّا) قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لازِمَةٌ مِعَ (إِمَّا) ، جَائِزٌ مَعَ (أَوْ) ....

وأما (إمَّا) العاطفة فيلزمها أن يكون قبلها (إمَّا) أخرى نحو قولك[1] : جاءني إما زيد وإما عمرو ، بخلاف (أو) ذلك لا يلزم معها ولكن يجوز أن تقدم[2] قبلها (إما) فتقول : جاء زيد أو عمرو ، وجاء إما زيد أو عمرو ، كأنهم قصدوا بتقدم[3] (إما) أن يبينوا من أول الأمر أن الحكم ثابت لأحد الأمرين ، ألا ترى أنه لو لم يتقدم لبني السامع على أن الظاهر أن الحكم ثابت // للأول ، فإذا جيء بـ (إما) أو (أو) تبين خلاف ما ظنه ، وإذا أتى بـ (إما) من أول الأمر لم يجيء هذا اللبس .

١٦٩

ولتقدم (إما) ودخول الواو عليها توهم أبو على أنها ليست من حروف العطف[4] . والقطع بأنها مثل (أو) موجب أنها من حروف العطف ، وتقدم (إما) قبلها لما ذكرناه لا أن المتقدمة حرف العطف .

---

(١) سقط من ب ، ط : (قولك) وفي ج : (كقولك) .

(٢) في ج : (أن يتقدم) . (٣) في ب : (بتقديم) .

(٤) مذهب المصنف – وفاقا لسيبويه وجمهور النحويين – أن (إما) حرف عطف بالصورة التي ذكرها النحاة ، وهي تقدم (إما) عليها .

وينظر : سيبويه ١ / ١٣٥ ، ٢١٣ ، ٢ / ٦٧ – المقتضب ٣ / ٢٨ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٧ – اللمع ص ١٧٧ – المفصل ص ٣٠٥ – شرح الوافية ٢ / ٢٤٧ . ومذهب يونس وابن كيسان الفارسي والرماني وابن الشجري وابن مالك أنها ليست من حروف العطف . قال الفارسي (الإيضاح ص ٢٨٩) : « ... وليست (إما) بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيدا وإما عمرا ، فتجدها عارية عن هذين القسمين ، وتقول : (وإما عمرا) فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى » ا هـ . وقال الرماني في (معانيه ص ١٣١) : « ... وليست (إما) من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين ، يدلك على ذلك أن ... » ا هـ . وقال ابن الشجري في (أماليه ٢ / ٣٤٤) : « ... ومن الفرق بينهما أن (إما ليست من حروف العطف كما زعم بعض النحويين لأنه لا يخلو ... » ا هـ . وقال ابن مالك في التسهيل ص ١٧٤ : « وليست منها (لكن) وفاقا ليونس ، ولا (إما) وفاقا له ولابن كيسان وأبي على » ا هـ . وينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٧٦ – شرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٢٣٤ – شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢١٥ – المغني ١ / ٥٩ – الارتشاف ص ٨٦٧ – ابن كيسان النحوي ص ١٤٩ .

وَ (لاَ) وَ (بَلْ) وَ (لَكِنْ) لِأَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا . وَ (لَكِنْ) لاَزِمَةٌ لِلنَّفِي .

وَ (لاَ) و (بَلْ) و (لَكِنْ) يثبت الحكم معها لأحد الأمرين معينا[1] .

فـ (لاَ) تثبت الحكم للأول دون الثاني[2] ، و (بل) و (لكن) بخلافها .

والفرق بين (بَلْ)[3] و (لَكِنْ)[4] : أن (بَلْ) للإضراب عن الأول موجبًا كان أو منفيًا ، نحو[5] : جاء زيد بل عمرو – إذا وقع الإخبار عن (زيد) غلطا – و : ما جاء زيد بل عمرو ، فيحتمل إثبات المجيء لـ (عمرو) مع تحقيق نفيه عن (زيد) ، ويحتمل أن يكون بيانا لمن نسبه إليه المجيء المنفي أولا ، مثله في الإثبات .

وقد تأتي (بل) في الجمل بمعنى ترك الأول والأخذ فيما هو أهم منه مثل قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ[6] مِنْ رَبِّكَ ﴾[7] ونظائره كثيرة .

[8]و (لَكِنْ) للاستدراك بعد النفي وإنما يلزمها[9] النفي – هاهنا – لأن المراد عطف المفرد ووضعها للمغايرة[10] بين ما قبلها وما بعدها ، والمفرد لا يكون نفيًا لأن النفي مخصوص بالجمل ، وإذا وجب أن يكون إثباتا وجب أن يكون ما قبلها[11] نفيًا لتحصل المغايرة ، بخلاف (لَكِنَّ) التي تقع بعدها الجمل ، فإنه حصل بعدها النفي كان ما قبلها مثبتًا ، ولما كانت هذه لا يكون ما بعدها[12] إلا مثبتا وجب أن يكون ما قبلها نفيا .

* * *

---

(١) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٥٢ : « و (لا) و (بل) و (لكن) لأحد الأمرين معينا ، إلا أن (بل) و (لكن) لإثبات الثاني دون الأول ، و (لا) لإثبات الأول ونفي الثاني » اهـ . وينظر : المفصل ص ٣٠٥ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٠٤ – شرح الرضي ٢ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٢) ينظر : في (لا) : سيبويه ١ / ٢١٨ – المقتضب ١ / ١٤٩ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٧ إيضاح الفارسي ص ٢٩٠ – معاني الرماني ص ٨١ – الأزهية ص ١٥٨ .

(٣) ينظر في (بل) : سيبويه ١ / ٢١٦ ، ٢١٩ – المقتضب ١ / ١٥٠ – أصول ابن السراج ٢ / ٥٧ – معاني الرماني ص ٩٤ – الرصف ص ١٥٤ – المغني ١ / ١١٢ .

(٤) ينظر في (لكن) : سيبويه ١ / ٢١٦ ، ٢١٩ – المقتضب ١ / ١٥٠ – إيضاح الفارسي ص ٢٩٠ – الرصف ص ٢٧٤ – اللمع ص ١٨٠ . (٥) في جـ : (كقولك) . (٦) من الآية ٣ / السجدة .

(٧) (من ربك) تكملة من جـ ، ط . (٨) في جـ : (قوله ولكن) . (٩) في ب ، جـ ، ط : (لزمها) .

(١٠) في ط : (على المغايرة) . (١١) في ب : (كان بعدها ما قبلها) . (١٢) في ط : (لا يكون بعدها) .

حُـرُوفُ التَّنْبِيـهِ

حُرُوفُ التَّنْبِيهِ : أَلاَ ، وَ أَمَا ، وَهَا ....

قوله : « حُرُوفُ التَّنْبِيهِ : أَلاَ ، وَأَمَا ، وَهَا »[1] .

وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة ليتفطن لما يقال له ، لأنه قد يفوته – على تقدير الغفلة – بعض ما ذكر ، فإذا جيء بحرف التنبيه وقدر فوته لم يضر . وهي كلها تجري في المركبات ولا تجري في المفرد[2] إلا (ها) في أسماء الإشارة فإنها جرت فيها[3] .

وإنما اختصت[4] أسماء الإشارة بالتنبيه لما علم من[5] أن شرط دلالتها قيام قرينة الإشارة ، فقد تفوت المخاطب قرينة الإشارة على تقدير الغفلة ، فقصدوا[6] إلى التنبيه فيها ليحصل ذلك ، بخلاف غيرها من الأسماء فإنها لا تفتقر إلى مثل ذلك .

فمثال (أَلاَ) قولهم : أَلاَ إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ[7] ، وَأَلاَ قَامَ زَيْدٌ ، قال الله تعالى : ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدوا لِلَّهِ ﴾[8] – في قراءة الكسائي – و : ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾[9] .

ومثال (أَمَا) قوله[10] :

[٦٤] أَمَا وَالَّذِي أَبْكَي وَأَضْحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الْأَمْرُ

---

(١) قال العلوي في شرحه ٢ / ٩١٨ : « إنما لم يذكر الشيخ لها تعريفا . إما لاتكاله على وضوح معناها وظهوره وجلائه ، وإما لأنه استغنى بما ذكره من تفاصيل أحكامها عن تعريفها ... ولو قيل في تعريفها ، إنها الأحرف الداخلة على الجملة والمفرد لإيقاظ المخاطب عن غفلة وذهول عما يراد منه ، لكان حسنا جيدًا » ا هـ . وينظر : المفصل ص ٣٠٧ – شرح ابن يعيش ٨ / ١١٤ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٠ .

(٢) في ط : (المفردات) .

(٣) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٥٣ : « ... وقد جاءت (ها) مع اسم الإشارة ومع الضمائر لاحتياجها إلى التنبيه على القرائن الدالة عليها كقولك : هذا ، وهذه وهاهوذا وهاأنت ذا ، وهاأنا ذا » اهـ .

(٤) في ب ، جـ : (خصت) .

(٥) سقط من ب : (من) .

(٦) في ب ، جـ : (فقصد) .

(٧) في جـ : (قائم) .

(٨) من الآية ٢٥ / النمل . وقد تقدم القول في أوجه القراءة فيها مفصلة في هامش (٣) ص ٤٥٨ .

(٩) من الآية ٨ / هود . وقد تقدم في ص ٩١٧ .

(١٠) هو أبو صخر الهذلي . ينظر شرح أشعار الهذليين للسكري ص ٩٥٧ .

٦٤= البيت من الطويل ، وهو في : شرح ديوان الحماسة ص ٧٣٠ – الأغاني ٦ / ٢٣٠...... =

....

ومثال (هَا) في الجملة قوله[1] :

[٦٥] هَا إنَ تَا عُذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ قَبَلَتْ[2] فَإنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ[3]

ومثال (ها) في اسم الإشارة[4] قولهم : جاءني هذا ، ومررت بهذا .

ولها صدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها إلا (ها)[5] – باعتبار الإشارة – فإنها قد تكون أول الكلام ووسطه على حسب ما يكون اسم الإشارة ، لأن وضعها له لا للجملة[6] .

* * *

= أمالي القالي ١ / ١٤٧ – المفصل ص ٣٠٩ – شرح ابن يعيش ٨ / ١١٤ ، ١١٥ – المغني ١ / ٥٤ ، ٦٨ – شرح العلوي ٢ / ٩٤٨ – شرح الأردبيلي ص ٣٢٠ – الهمع ٢ / ٧٠ – الدرر ٢ / ٨٧ .

قال ابن يعيش ٨ / ١١٥ : « والشاهد فيه قوله : (أما والذي أبكي) وإدخاله (أما) على حرف القسم ، كأنه ينبه المخاطب على استماع قسمه وتحقيق القسم عليه » ا هـ . المقسم عليه هو المذكور في البيت بعده ، وهو قوله :

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما الذعر

المفضل شرح أبيات المفصل ص ٣٠٩ .

(١) هو النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها :

يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت وذال عليها سالف الأبد

ينظر : ديوانه ص ٣٥ .

٦٥= البيت من البسيط ، وهو في : المفصل ص ٣٠٧ – شرح ابن يعيش ٨ / ١١٣ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٠ – شرح العلوي ٢ / ٩٤٩ – الجنى الداني ص ٣٤٩ – الخزانة ٢ / ٤٧٨ ، ٤ / ٤٧٨ – الصحاح (عذر) . والشاهد فيه قوله : (ها أن تا عذرة) حيث دخلت (ها) على الجملة بعدها . ويروي صدر الشاهد : ها إن ذي . ويروي : إن لم تكن نفعت . ويروي عجزه : فإن صاحبها مشارك النكد . وهي رواية الديوان . وقال البغدادي : « ... وروي أبو عبيدة : وإن ها عذرة . فلا شاهد فيه على روايته » أ هـ . خزانة الأدب ٢ / ٤٧٨ .

(عذرة) – بكسر العين – : اسم للعذر . الصحاح (عذر) .

(٢) في ب : (نفعت) ولم يثبت العجز . (٣) لم يثبت في أ إلا قوله : (ها إن تا عذرة) .

(٤) في ج : (الاسم الإشارة) . (٥) (إلا ها) أسفل الصفحة في أ . (٦) ينظر : شرح الرضي ٢/٣٨١ .

حُـــرُوفُ النِّـــدَاءِ

حُرُوفُ النِّدَاءِ : يَا ، وَأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَيْ ، وَالْهَمْزَةُ . فَـ (يَا) أَعَمُّهَا . وَ (أَيَا) وَ (هَيَا) لِلْبَعِيدِ ، وَ (أَيْ) وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ .

قوله : « حُرُوفُ النِّدَاءِ : يَا[1] ، وَأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَيْ ، وَالْهَمْزَةُ[2] » .

وكثير من النحويين يذكر معها (وا)[3] ، وليست في الحقيقة منها لاختصاصها[4] بالندبة ، وليس المندوب منادى[3] ، لأن المنادى : المطلوب // إقباله ، والمندوب : المتفجع عليه[5] ، فافترقا . 170

وإنما ذُكِرَتْ معها لموافقة لفظ ما بعدها من المندوب لما بعد حرف النداء من المنادى من بناء ونَصْبٍ ، على ما تقدم[6] .

قوله : « فَـ (يَا) أَعَمُّهَا » يعني[7] أنها تقع في القريب والبعيد .

و (أَيَا) و (هَيَا) للبعيد ، و (أَيْ) والهمزة للقريب .

والصحيح أن هذه حروف لا أسماء أفعال ، وإنما توهم[8] من قال[9] : (إنها أسماء أفعال) من حيث إنه رآها مستقلة مع المنادى كلاما ، وقد استقر عنده أن الحروف لا تكون مع الأسماء كلاما ، ولو تبين أن المراد بـ (يا) : أعني ، أو : أريد ، أو : اطلب ، لَتَبَيَّنَ أنه لم يكن كلاما إلا لذلك .

---

(1) (يا) مكررة في ط . (2) تقدم ذكرها في باب النداء ص ٤١٠ .

(3) مذهب سيبويه والجمهور أن (وا) لا تستعمل إلا في الندبة ، قال سيبويه ١ / ٣٢٥ : « هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو ، فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء ، بـ (يا) و (أيا) و (هيا) و (أي) وبالألف » اهـ . وينظر : المقتضب ٤ / ٢٣٣ – أصول ابن السراج ١ / ٤٠٠ – اللمع ص ٢٠٢ – المرتجل ص ١٩٧ – فصول ابن معط ص ٢١٠ . هذا .. وقد أجاز المبرد استعمالها في الندبة وفي نداء البعيد ، فقال : « وتقع (و) في الندبة وفيما مددت به صوتك كما تمده بالندبة ، وإنما أصلها للندبة » اهـ . المقتضب ٤ / ٢٣٣ . وعدها الزمخشري وابن مالك ضمن حروف النداء . ينظر : المفصل ص ٣٠٩ – التسهيل ص ١٧٩ – الألفية بشرح المرادي ٣ / ٢٦٧ – شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٠٥ .

(3) تقدم القول مفصلا في هذه المسألة . ينظر ص ٤٠٩ مع الهامش (٧) ، ص ٥٣٩ مع الهامش (١).

(4) في أ ، ب : (لخصوصها) . (5) ينظر سيبويه ١ / ٣٢١ .

(6) أي : في باب النداء . وينظر ص ٤٠٩ وما بعدها . (7) في ط : (يريد) .

(8) في ج ، ط : (وهم) . (9) نسب كل من ابن يعيش والرضي والجامي هذا القول إلى الفارسي وقد ذكرت أن الفارسي في إيضاحه لا يقول بما ذهبوا إليه . وقد تقدم ذكر هذه المسألة في هامش ٤٨٠ . وينظر : شرح ابن يعيش ١٢٧/١ – شرح الرضي ١٣٢/١ – إيضاح الفارسي ص ١٦٥ .

حُـــرُوفُ الْإِيْجَـــابِ

حُرُوفُ الْإِيْجَابِ : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَإِيْ ، وَأَجَلْ ، وَجَيْرِ ، وَإِنَّ ، فَـ (نَعَمْ) مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا ، وَ (بَلَى) مُخْتَصَّةٌ بِإِيْجَابِ النَّفْيِ ، وَ (إِيْ) إِثْبَاتٌ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ .

قوله : « حُرُوفُ الْإِيْجَابِ : نَعَمْ : وَبَلَى ، وَإِيْ ، وَأَجَلْ ، وَجَيْرِ ، وَإِنَّ . فَـ (نَعَمْ) مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا . من كلام موجب أو منفي[1] ، استفهاما كان أو خبرا ، تقول لمن قال (قام زيد) أو (أقام زيد ؟) : نَعَمْ ، أي : قد قام .

وتقول لمن قال (لم يقم زيد) أو (ألم يقم زيد ؟) : نَعَمْ ، أي : لم يقم[2] . هذا وضعها لغة وإن كان العرف على[3] خلاف ذلك ، ولذا لو قال بعد قوله (أليس لي عندك كذا ؟) : نَعَمْ ، لألزمناه به[4] تغليبا للعرف لا لأن الوَضْعَ كذلك[5] . وأما (بَلَى) فمختصة بإيجاب النفي استفهاما كان أو خبرا ، تقول لمن قال (لم يقم زيد) أو (ألم يقم زيد ؟) : بَلَى ، أي : قد قام[6] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾[7] أي : بلى أنت ربنا ، ومن ثم قيل : لو قالوا : (نَعَمْ) لكان كفرا[8] ، على ما تقدم في (نَعَمْ) .

ولا تقول لمن قال (قد قام زيد) : بَلَى ، لأنه موضع (نَعَمْ) .

وأما (إِيْ) فإثبات بعد الاستفهام تلزم القسم ، تقول لمن قال (أقام زيد ؟) : إِيْ وَاللَّهِ ، وَإِيْ لَعَمْرِي ، وَإِيْ اللَّهِ ، وَإِيْ هَا اللَّهِ ذَا[9] .

---

(١) في جـ : (موجبا أو منفيا) ولا وجه له .

(٢) ينظر : سيبويه ٢ / ٣١٢ - المقتضب ٢ / ٣٣١ - المفصل ص ٣١٠ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٥ ، ٦٥٦ - المغني ٢ / ٢٤٥ . (٣) (على) في هامش جـ . (٤) (ب) في هامش أ .

(٥) قال ابن هشام : « ... ووجهه أن (نعم) تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب ، ولذلك قال لجماعة من الفقهاء : لو قال (أليس لي عليك ألف ؟) فقال : بلى ، لزمته ، ولوقال (نعم) لم تلزمه . وقال آخرون : تلزمه فيهما ، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة » ا هـ . المغنى ١ / ١١٣ .

(٦) ينظر : سيبويه ٢ / ٣١٢ - المقتضب ٢ / ٣٣١ - المفصل ص ٣١٠ - معاني الرماني ص ١٠٥ - الرصف ص ١٥٧ - الجنى الداني ص ٤٠١ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٦ ، ٦٥٧ .

(٧) من الآية ١٧٢ / الأعراف . (٨) نسب هذا القول إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - وللسهيلي توجيه في هذه المسألة . ينظر : أمالي السهيلي ص ٤٥ - ٤٧ المغني ١ / ١١٣ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٢ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٢٣ ، معاني الرماني ص ١٠٥ .

(٩) ينظر : المقتضب ٢ / ٣٣٩ - شرح الرضي ٢ / ٢٨٣ - المفصل ص ٣١١ - شرح الوافية ٢ / ٦٥٧ ، ٦٥٨ .

وَ (أَجَلْ) وَ (جَيْرِ) وَ (إِنَّ) تَصْدِيقٌ لِلْمُخْبِرِ .

وأما (أَجَلْ) و (جَيْرِ) و (إِنَّ) فتصديق للمخبر[1] ، يقول القائل : قد كان كذا فتقول : أَجَلْ ، وجَيْرِ ، وَإِنَّ[2] .

وأما استدلالهم على أن (إِنَّ) بمعنى (نَعَمْ) في قوله[3] :

[٦٦] وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ

فلا يقوى لاحتمال أن تكون (إِنَّ) الابتدائية ، وقد حذفوا الخبر للعلم به ، كأنه قال : إِنَّه كذلك[4] .

نعم .. قول ابن الزبير[5] – لمن قال له[6] : « لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ – : « إِنَّ وَصَاحِبَهَا » واضح في ذلك .

* * *

(١) في ب : (للخير) . (٢) هذه العبارة في هامش أ .

(٣) هو عبد الله بن قيس الرقيات . ينظر ديوانه ص ٦٦ .

٦٦= البيت من الكامل ، وهو في : سيبويه ١ / ٤٧٥ ، ٢ / ٢٧٩ – معاني الرماني ص ١١٠ المفصل ص ٣٠٠ ، ٣١٠ – الأمالي الشجرية ١ / ٣٢٢ – البيان ٢ / ١٤٥ – شرح ابن يعيش ٨ / ٢٦ ، ٧٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ – شرح الكافية الشافية ١ / ٣٢٧ – المغني ١ / ٣٨ ٢ / ٦٤٩ – شواهد ابن النحاس ص ٢٥٣ – الجنى الداني ص ٣٨٤ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٣ – شرح الوافية ٢ / ٦٥٨ – التوطئة ص ٣٨٢ – اللسان (أنن) – خزانة الأدب ٤ / ٤٨٥ . والشاهد فيه قوله : (فقل إنه) على معنى : فقلت نعم ، قال سيبويه ٢ / ٢٧٩ : « ... ومثل ما ذكرت لك قول العرب : (إنه) وهم يريدون (إن) ومعناها (أجل) » ا هـ .

(٤) نسب الرماني هذا القول إلى ابن السراج ، فقال ص ١١٠ ، ١١١ : « ... ويقولون : (إنه) فيلحقون الهاء نحو قوله : ... وقد كبرت فقلت إنه . أي : أجل ، وأجاز ابن السراج أن تكون الهاء اسم (إن) والخبر محذوف ، والمعنى : أنه كذلك » ا هـ .

(٥) هو عبد الله بن الزبير بن العوام ، ولد بعد الهجرة بعشرين شهرا ، ومات سنة أربع وسبعين . شذرات الذهب ١ / ٧٩ – حسن المحاضرة ١ / ١١٢ .

(٦) القائل هو : شريك بن فضالة . وينظر قصة هذا القول في : الأغاني ١ / ١٥ – النهاية في غريب الحديث ١ / ٧٨ – البيان للأنباري ٢ / ١٤٥ – البحر المحيط ١ / ٢٦٥ . وذكر العلوي أن هذا من قول عمر بن عبد العزيز وليس ابن الزبير . وذكر الأنباري أنه الزبير . وينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٥٩ – شرح ابن يعيش ٢ / ١٠٣ – المغني ١ / ٣٧ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ – شرح العلوي ٢ / ٩٥٧ ، ٩٥٨ – خزانة الأدب ٤ / ٤٨٦ .

وأما (أَنْ) فتزاد مع (لَمَّا)[1] كثيرًا كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾[2] ، وبين (لو) والقسم[3] نحو[4] : وَاللَّهِ أَنْ لَوْ قمتَ لقُمتُ[5] ، وقلت مع الكاف نحو قوله[6] :

[٦٧] وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ[7] كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

(١) ينظر : سيبويه ١ / ٤٧٥ – المقتضب ١ / ١٨٨ – معاني الرماني ص ٧٣ – المفصل ص ٣١٢ – المغني ١ / ٣٣ – شرح الوافية ٢ / ٦٦٣ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .

(٢) من الآية ٩٦ / يوسف .

(٣) ولا فرق في ذلك بين أن يذكر فعل القسم أو يترك ، فمثال ذكره قول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

ومثال تركه قول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق

قال ابن هشام : « ... هذا قول سيبويه وغيره ، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم . ويبعده أن الأكثر تركها ، والحروف الروابط ليست كذلك » اهـ . المغني ١ / ٣٣ – وينظر : سيبويه ١ / ٤٥٥ – المقرب ١ / ٢٠٥ .

(٤) في ج : (كقولك) . (٥) في ج : (قمت) .

(٦) اختلف فيه . فقال سيبويه ١ / ٢٨١ هو ابن صريم اليشكري . ورجح صاحب الخزانة ٤ / ٣٦٥ أنه ابن علياء اليشكري ، وقيل غير ذلك .

٦٧= البيت من الطويل وهو في سيبويه ١ / ٢٨١ ، ٤٨١ ، الكامل ١ / ٨٢ – شواهد ابن السيرافي ١ / ٣٦٦ – المحتسب ١ / ٣٠٨ – الأمالي الشجرية ٢ / ٣ – الإنصاف ١ / ٢٠٢ – أمالي السهيلي ١١٦ – المفصل ٣٠٢ – شرح ابن يعيش ٨ / ٨٣ – المغني ١ / ٣٣ – التوطئة ص ٢١٥ – المقرب ١ / ١١ ، ٢ / ٢٠٤ – الارتشاف ١ / ٤٩٧ – خزانة الأدب ٤ / ٢٦٤ – العيني ٢ / ٣٠١ – اللسان (قسم) والشاهد فيه قوله : (كأن ظبيةٍ) – برواية الجر – حيث زيدت (أن) بين الكاف ومجرورها . وروي البيت (كأن ظبية) بالرفع على أنها خبر (كأن) المخففة واسمها ضمير الشأن محذوف . وروي أيضا بالنصب على إعمال (كأن) المخففة وقوله (تعطو) الخبر) .

(تعطو) : تتناول ، ولكنه ضمن معنى (الميل) ولذلك وصل بـ (إلى) .

(الوارق) : الأورق ، وهو نادر . إذ فعله (أورق) كأيفع في يافع .

(السَلَم) : بفتحتين جمع (سلمة) ، وهو شجر من شجر العضاة .

(٧) لم يثبت صدر البيت في أ ، وهو في هامش (ب) .

حُـرُوفُ الزِّيَـــادَةِ

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ : إنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، وَلاَ ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ ، وَالَّلاَمُ ، فَـ (إِنْ) تُزادُ مَعَ (مَا) النَّافِيَةِ ، وَقَلَّتْ مَعَ الْمَصْدَرِيَّةِ وَ (لَمَّا) ....

قوله : « حُرُوفُ الزِّيَادَةِ[1] : إِنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، ولاَ ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ ، وَالَّلاَمُ ...» .

سميت حروف الزيادة[2] لأنها قد تقع زائدة ، لا أنها تقع أبدًا زوائد ، بل أكثر ما تقع غير زوائد[3] .

فأما (إنْ) فتزاد مع (مَا) النافية لتأكيد النفي ، تقول : ما إنْ رأيت زيدًا ، والمعنى ما رأيت زيدا[4] . وقد زعم بعضهم[5] أنها (إنْ) النافية دخلت على[6] (ما) النافية توكيدا لها ، وليس بجيد ، فإنهم لا يَجْمَعُونَ بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنًى واحد ، ومن ثم لم يقولوا : إنَّ لزيدًا قائم[7] ، ولا : يا الرجل[8] ، وأشباه ذلك .

وقلت زيادتها مع المصدرية (لَمَّا) . فمثال المصدرية[9] : انتظرني ما إنْ جلس القاضي ، بمعنى : ما جلس القاضي ، والمعنى : مدة جلوسه[10] .

ومثالها مع (لَمَّا) قولك : لَمَّا إنْ جلستَ جلستُ ، وفتحها هو المشهور الشائع[11] .

---

(١) (الزيادة) مكررة في ب . (٢) في ط : (زيادة) .

(٣) ذكر الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ هذا الاستدراك نصا ، ثم قال : « ... وسميت أيضا حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك » ا . هـ .

(٤) ينظر : سيبويه ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ - المقتضب ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٣٦٠ - معاني الرماني ص ٧٥ المفصل ص ٣١٢ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٢٩ - المغني ١ / ٢٥ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .

(٥) نسبه الزمخشري إلى الفراء فقال : « ... وعند الفراء أنهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في : إن زيدا لقائم » ا هـ . المفصل ص ٣١٢ . ونسبه الأنباري إلى الكوفيين عامة . فقال : « ذهب الكوفيون إلى أن (إن) إذا وقعت بعد (ما) نحو : ما إن زيد قائم ، فإنها بمعنى (ما) ... » ا هـ . الإنصاف مسألة (٨٩) ٢ / ٦٣٦ وينظر : معاني الرماني ص ٧٥ - الرصف ١٠٩ - الجنى الداني ص ٢٣١ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٢٩ .

(٦) في ج ، ط : (مع ما) . (٧) أي : لا يدخلون حرفي توكيد على اسم واحد .

(٨) أي : ولا يدخلون أداتي تعريف على اسم واحد . كما سبق في باب النداء .

(٩) هذه العبارة في هامش ب .

(١٠) ينظر : المفصل ص ٣١٢ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٢ - ابن يعيش ٨ / ١٣٠ - وشرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .

(١١) استدرك ابن هشام على المصنف استدراكًا في غير موضعه - في هذه المسألة - حيث قال : « ... وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد (لما) الإيجابية ، وهو سهو ، وإنما تلك (أن) المفتوحة » ا.هـ . المغني ١ / ٢٥ .

وَ(مَا) مَعَ إِذَا ، وَمَتَى ، وَأَيِّ ، وَأَيْنَ ، وَ(إِنْ) – شَرْطًا – وبَعِضِ حُرُوفِ الْجَرِّ ..

وأما (مَا) فتزاد مع (إِذَا) وَ (متَى) و (أَيِّ) و (أَيْنَ) وَ (إِنْ) شرطًا .

١٧١ فزيادتها مع (إذا)// نحو[1] : إذا ما تكرمني أكرمك ، بمعني : إذا تكرمني أكرمك[2] ومع (متى) كقولك[3] : متى ما تكرمني أكرمك ، بمعني : متى تكرمني أكرمك ، ولا تفيدها (ما) معنى التكرير ، بل هي على معناها .

ومن قال إنها للتكرير[4] ، فدخول (ما) فيها على ما كانت عليه – ومن قال إنها ليست للتكرير ، فدخول (ما) فيها أيضا للتأكيد لا غير[5] .

ومثال (أَيِّ)[6] : أيًا ما تضرب أضرب ، بمعنى : أيًا تضرب أضرب[7] .

ومثال (أَيْنَ) : أينما تكن أكن[8] .

ومثال (إِنْ) قوله تعالى[9] : ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾[10] وتلزم معها نون التوكيد غالبًا ، يكون مضارعًا غالبًا[11] كأنهم لما أكدوا حرف الشرط – وهو (إِنْ)[12] – كان المقصود – وهو الفعل – أولى .

ومثل : إمَّا تقم أقم ، قليل[13] .

وقوله : (شَرْطًا) تقييد لجميع ما ذكر من (إِذَا) و (مَتَى) و (أَيِّ) و (أَيْنَ) و (إِنْ) لأنها كلها[14] كلمات[15] تستعمل[16] شرطا وغير شرط ، وزيادة (ما) فيها مختصة بأن تكون شرطا .

قوله : « وَبَعضِ حُرُوفِ الْجَرِّ » .

يريد في مثل قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾[17] و ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾[18] .

---

(١) في ج : (كقولك) .
(٢) سقط من ج : (أكرمك) .
(٣) في ب : (نحو) .
(٤) نسبه العلوي في شرحه ٩٦٤/٢ إلى الفراء .
(٥) قال الرضي في شرحه ٢ / ٣٨٤ : « ... ولا تفيدها (ما) معنى التكرير ولو أفادتها لم تكن زائدة ، فمن قال إن (متى) للتكرير فـ : (متى ما) مثله ، ومن قال ليس للتكرير فكذا (متى ما) » أهـ .
(٦) زاد في أ : (نحو قولك) ولا وجه لهذه الزيادة .
(٧) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٣٥ .
(٨) تقدم ذكر ذلك في ص ٧٧٦ .
(٩) في ج : (كقوله تعالى) .
(١٠) من الآية ٤١ / الزخرف .
(١١) سقط من ط : (غالبا) .
(١٢) (وهو أن) زيادة من ب .
(١٣) أي : بدون نون التوكيد .
(١٤) سقط من ط : (كلها) .
(١٥) سقط من ج : (كلمات) .
(١٦) في ط : (تعمل) .
(١٧) من الآية ١٥٥ / النساء .
(١٨) من الآية ٢٥ / نوح .

وَقَلَّتْ مَعَ الْمُضَافِ . وَ(لاَ) مَعَ الْوَاوِ بَعْدَ النَّفْيِ ، وَبَعْدَ (أَنِ) الْمَصْدَرِيَّةِ . وَقَلَّتْ قَبْلَ الْقَسَمِ ، وَشَذَّتْ مَعَ الْمُضَافِ ....

قوله : « وَقَلَّتْ مَعَ الْمُضَافِ » نحو : غضبت[1] من غير[2] ما جرم[3] .

وأما قولهم : جئت لأمر ما ، فقد قيل : زائدة[4] وقيل : صفة ، كما تقدم[5] .

وأما (لاَ) فتزاد مع الواو بعد النفي نحو : ما جاءني زيد ولا عمرو[6] ، والمعني كمعنى ظاهر : ما جاءني زيد وعمرو ، وهي وإن أفادت نفي الاحتمال فلا يخرجها ذلك عن كونها زائدة[7] ، لأن الظاهر[8] قد يتأكد بالزائد فيصير نصًا ، ولا تنفك الزائدة[9] عن التوكيد .

وتزاد بعد (أن) المصدرية كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لاَ تَسْجُدَ ﴾[10] والمعنى ما منعك أن تسجد .

وقلت قبل القسم ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ لاَ أُقْسِمُ ﴾[11] على أنها بمعنى أقسم[12] .

وشذّت مع المضاف كقول الشاعر :

[٦٨] فِي بِئْرِ لاَ حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ حَتَّى تَرَى الصُّبْحَ جَشَرْ

---

(١) في ج : (كقولهم : غضب ...) . (٢) (من غير) في هامش ب .
(٣) ينظر : المفصل ص ٣١٢ ، شرح الرضي ٢ / ٣٨٥ .
(٤) قال الرضي ٢ / ٣٨٥ : « ... وقيل فيها أيضا أنها نكرة والمجرور بدل منها » ا.هـ .
(٥) ينظر ص ٥٢٢ . (٦) ينظر : سيبويه ١ / ٤٤١ – المقتضب ٢ / ٣١ معاني الأخفش ١٥٩ /ب معاني الرماني ص ٨٤ – المفصل ص ٣١٣ .
(٧) قال الرماني ص ٨٤ : «... وذلك أنك إذا قلت : ما قام زيد وعمرو ، احتمل أنهما لم يقوما البتة» أهـ .
(٨) (الظاهر) في هامش ب . (٩) في ب ، ج ، ط : (الزيادة) .
(١٠) من الآية ١٢ / الأعراف . قال الأخفش في معاني القرآن ١١٣/أ ، ب : « ... ومعناه : ما منعك أن تسجد ، و (لا) هاهنا زائدة » ا.هـ . وينظر : معاني الفراء ١ / ٣٧٤ – الكشاف ٢ / ١٨ – البيان ١ / ٣٥٥ – منهج الأخفش ص ٢٣٧ . (١١) من الآية الأولى / القيامة والبلد .
(١٢) قال الرماني : « ... وهذا القول فيه نظر أيضا لأن (لا) لا تزاد أولا . والثاني : أنها بمعنى : (ألا) وفيه نظر أيضا لأنه لا يعرف له نظير . والثالث – وهو الوجه – أن (لا) رد لكلامهم ، وذلك أن القرآن كالشيء الواحد والسورة الواحدة ، فيأتي الجواب عما في سورة أخرى ، فكان (لا) رد لما تكرر من إنكار البعث ... » ا.هـ . معاني الحروف ص ٨٤ .
٦٨= البيت من الرجز . وهو للعجاج – ينظر ديوانه ص ١٤ – من قصيدة يمدح بها .... =

وَ (مِنْ) وَ (الْبَاءُ) وَ (اللَّامُ) تقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

أي : في بِئْرِ حُورٍ .

وأما (مَنْ) وَ (الْبَاءُ) وَ (اللَّامُ) فقد تقدم ذكرها[1] .

* * *

= عمر بن عبيد الله بن معمر الذي أرسله عبد الملك بن مروان لقتال أبي فديك الحروري الخارجي .

والبيت في : معاني الفراء ١ / ٨ - الخصائص ٢ / ٤٧٧ - المفصل ص ٣١٣ - البيان ١ / ٣٥٦ - شرح الوافية ٢ / ٦٦٦ - شرح ابن يعيش ٨ / ١٣٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٥ - شرح العلوي ٢ / ٩٦٧ شرح الأردبيلي ص ٣٢٥ - شرح الجامي ٢ / ٧٨٩ - الأشباه والنظائر ١ / ٢٠٧ - خزانة الأدب ٢ / ٢٩٥ ، ٤ / ٤٩٠ - اللسان (حور) .

والشاهد فيه قوله : (في بئر لا حور) حيث زيدت (لا) بين المتضايفين ، وأن الأصل : في بئر حور - كما ذكر المصنف - . هذا .. ولم يثبت عجز الشاهد في أ ، ب ، ج .

(حور) : الهلكة .

(جشر الصبح) : طلع وانفلق . اللسان (جشر) .

والمعنى : أن هذا الرجل سرى في بئر هلكة وما علم بذلك وأنه سيصير إلى الهلاك .

(١) ينظر ما قيل في زيادة (من) ص ٩٤١ .

وينظر ما قيل في زيادة الباء ص ٩٤٧ .

وينظر ما قيل في زيادة اللام ص ٩٤٨ .

حَرْفَـا التَّفْسِـيرِ

حَرْفَا التَّفْسِيرِ : (أَيْ) وَ (أَنْ) ، فَـ (أَنْ) مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ .

قوله : « حَرْفَا[1] التَّفْسِيرِ (أَيْ) وَ (أَنْ) ، فَـ (أَنْ) مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ » . تقول في نحو قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَومه ﴾[2] أَيْ : مِنْ قَوْمِهِ[3] ، مريدًا بها تفسيره ، فلذلك سميت حرف[4] تفسير .

و (أَنْ) كذلك إلا أنها أخص منها لاختصاصها بتفسير[5] ما في معنى القول كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يا إبراهيم ﴾[6] مريدًا بها تفسير النداء ، وكذلك تقول : كتبت إليه أن قم ، وأمرته أن أرجع .

وقد اختلف في تفسير القول الصريح بها ، فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُم ﴾[7] ، فجعلها تفسيرا لما قيل وهو قوله : ما أمرتني به . وغيرهم يجعلها مصدرية أو زائدة أو مفسرة[8] ، وما يتمسك به من قوله تعالى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنَ امْشُوا ﴾[9] في أنه تفسير لصريح القول ، ليس بقوي ، إذ القول المقدر ليس بصريح في لفظ القول ، إذ ليس تقدير صريح القول بأولى من تقدير ما في معناه[10] .

---

(١) سقط من ج : (حرفا) . (٢) من الآية ١٥٥ / الأعراف .

(٣) في المفصل ص ٣١٣ : « ... تقول في نحو قوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومه ﴾ : أي من قومه ، كأنك قلت : تفسيره من قومه ، أو معناه من قومه ... » اهـ . وينظر : معاني الرماني ص ٨٠ – شرح الوافية ٢ / ٦٦٧ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٤١ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٥ .

(٤) في ج : (حروف) . (٥) في ب : (بتفسيرها) .

(٦) من الآية ١٠٤ / الصافات . وفي سيبويه ١ / ٤٨٠ : « ... ومثل ذلك : ﴿ وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾ كأنه قال : ناديناه أن قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم وقال الخليل ، تكون أيضا على (أي) .... » اهـ . وينظر : المفصل ص ٣١٤ – شرح الوافية ٢ / ٦٦٧ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٥ – البحر المحيط ٧ / ٣٧٠ . (٧) من الآية ١١٧ / المائدة .

(٨) قال الزجاج : « ... جاز أن تكون في معنى (أي) مفسرة ، والمعنى : ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أي اعبدوا . ويجوز أن تكون في موضع جر على البدل من الهاء وتكون (أن) موصولة بـ (اعبدوا الله) ومعناه : إلا ما أمرتني به بأن يعبدوا الله . ويجوز أن يكون موضعها نصب على البدل من (ما) والمعنى : ما قلت لهم شيئا إلا أن اعبدوا الله ... » اهـ . معاني الزجاج ٢ / ٢٤٦ – وينظر : الكشاف ١ / ٦٥٦ ، ٦٥٧ – البيان ١ / ٣١٠ ، ٣١١ – التبيان ١ / ٤٧٦ . (٩) من الآية ٦ / ص . وينظر : معاني الفراء ٢ / ٣٩٩ – التبيان ٢ / ١٠٩٧ – البيان ٢ / ٢١٣ – شرح الوافية ٢ / ٦٦٧ – المفصل ص ٣١٤ – معاني الرماني ص ٧٣ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٦ . (١٠) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

حُـرُوفُ المَصْـــدَرِ

حُرُوفُ المَصْدَرِ : مَا ، وَأَنْ ، وَأَنَّ ، فَا لْأَوَّلَانِ لِلفِعْلِيَّةِ ، وَ (أَنَّ) لِلِاسْمِيَّةِ .

قوله : « حُرُوفُ المَصْدَرِ : مَا ، وَأَنْ ، وَأَنَّ .... » .

فـ (مَا) و (أَنْ) مختصتان[1] بالجملة الفعلية[2] يدخلان عليها فيصيرانها في تأويل مفرد مؤول بمصدر الفعل ، تقول : أعجبني ما صنعت ، أي : صنعك[3] ، وأعجبني أن خرجت ، أي : خروجك[4] .

١٧٢ وأما (أَنَّ) فمختصة بالجملة // الاسمية[5] تدخل عليها فتقلبها إلى تأويل مفرد[6] مؤول بمصدر لخبرها أو ما في معناه ، فالأول نحو[7] : أنك قائم ، والثاني نحو[8] : أعجبني[9] أَنَّ زيدًا أخوك ، أي : أخوة زيد .

فإن تعذر ذلك قَدَّرتَهُ بالكون قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾[10] أي : ولو ثبت كون ما في الأرض من شجرة أقلاما[11] .

* * *

---

(١) في ب ، ط : (مختصان) .

(٢) في شرح الرضي ٢ / ٣٨٦ : « ... وصلة (ما) المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية ، وجوز غيره أن تكون اسمية أيضا - وهو الحق - وإن كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة : (بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية) ، وقال الشاعر :

أعلاقة أم الوليد بعد ما   أفنان رأسك كالثغام المخلس

وأجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا ، فيجوز على مذهبه : ما خلا زيد وما عدا زيد - بالجر - و (ما) مصدرية » اهـ . وينظر : سيبويه ١ / ٤١٠ - معاني الرماني ص ٨٩ - المغني ١ / ٣٠٣ - ٣٠٧ .

(٣) في ب : (صنعتك) ، وفي جـ : (صنيعك) .

(٤) ولا تدخل (أن) إلا على الفعل المتصرف وهو إما ماض نحو ما مثل به المصنف أو مضارع نحو : يعجبني أن تقوم ، ولها مع المضارع تأثيران آخران وهما : نصبه ، وتخصيصه للاستقبال . ينظر : المفصل ص ٣١٤ - معاني الرماني ص ٧١ ، ٧٢ - شرح الرضي ٢ / ٣٨٧ .

(٥) لم يذكرها الزمخشري في مفصله فقال : « ومن أصناف الحروف الحرفان المصدريان وهما (ما) و(أن) ... » اهـ . المفصل ص ٣١٤ .

(٦) في ط : (المفرد) .

(٧) في ب ، جـ : (كقولك) .

(٨) في ب ، جـ : (كقولك وسقط من ط : (نحو) .

(٩) في ب ، جـ ، ط : (يعجبني)

(١٠) من الآية ٢٧ / لقمان . قال الزمخشري : « ... على معنى : ولو ثبت كون الأشجار أقلاما ... » اهـ . الكشاف ٣ / ٢٣٦ . وينظر : معاني الفراء ٢ / ٣٢٩ - البيان ٢ / ٢٥٦ .

(١١) لم يثبت هذا التقدير في أ . وزاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

حُـرُوفُ التَّحْضِيـضِ

حُرُوفُ التَّحْضِيضِ : هَلاَّ ، وَأَلاَّ ، وَلَوْلاَ ، وَلَوْمَا ، لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ ، وَتَلْزَمُ الْفِعْلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا .

(هَلاَّ) و (أَلاَّ) و (لَوْلاَ) و (لَوْمَا) تدخل على الفعل المضارع لمعنى طلبه والحض عليه ، وعلى الماضي على معنى اللوم على تركه[1] ، ولا يلام على تركه إلا وهو مطلوب له[2] .

ولها صدر الكلام لدلالتها على قسم من أقسامه كغيرها .

وتلزم الفعل لأنها لطلبه فأشبهت لام الأمر لفظًا نحو[4] : هَلاَّ فعلت كذا ، أو تقديرا نحو : هَلاَّ زيدا ضربته ، لأن التقدير : هَلاَّ ضربت زيدا ، ولكنه وجب حذفه لما ثبت تقديره[5] .

* * *

---

(١) (على تركه) في هامش ب .

(٢) سقط من ب ، جـ : (له) .
وينظر : المفصل ص ٣١٥ ، ٣١٦ – شرح الوافية ٢ / ٦٦٩ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٤٤ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٧ .
وقال الرضي : « ... فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض ، فتكون هذه الحروف للعرض » اهـ . المصدر السابق .

(٣) قد يقع بعدها الاسم في ضرورة الشعر نحو قول الشاعر :
يقولون لعلي أرسلت بشفاعة إلى فهلا نفس ليلى شفيعها
شرح الرضي ٢ / ٣٨٧

(٤) في ب ، جـ : (كقولك) .

(٥) ينظر : سيبويه ١ / ١٣٦ – شرح الوافية ٢ / ٦٦٩ – الأمالي الشجرية ٢ / ٢١٠ وزاد في ب قوله : (والله أعلم بالصواب) .

حَـرْفُ التَّـوقُّـعِ

حَرْفُ التَّوقُّعِ : (قَدْ) ، وَهُوَ فِي الْمَاضِي لِلتَّقْرِيبِ ، وَفِي الْمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ .

قوله : « حَرْفُ التَّوقُّعِ (قَدْ) .... » .

١٧٣ وسمي // حرف توقع[١] لأنه إنما[٢] يُخْبِرُ به من يتوقع الإخبار[٣] بجملته كقول المقيم : « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ »[٤] .

ويسمى حرف تقريب لأنه يقرب الماضي من الحال ، ولذلك لزم في الماضي إذا وقع حالا[٥] .

وإذا دخل على المضارع كان للتقليل[٦] لقولهم : إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ[٧] .

وقد يدخل على المضارع والمراد تحقيق الأمر كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ ﴾[٨] .

* * *

---

(١) في ب : (التوقع) . (٢) (إنما) في هامش ب .

(٣) في سيبويه ٢ / ٣٠٧ : « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل ، فتقول : قد فعل وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر .... » اهـ . وينظر : المقتضب ٢ / ٣٣٤ – معاني الرماني ص ٩٨ – المفصل ص ٣١٦ .

(٤) في المفصل ص ٣١٦ : « ... ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة » اهـ . وينظر : المغني ١ / ١٧١ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٨ – شرح العلوي ٢ / ٩٨٣ .

(٥) هذا مذهب البصريين عدا الأخفش وخالفهم الكوفيون والأخفش فأجازوا وقوعها حالا من غير (قد) . وقد تقدم الكلام على هذا مفصلاً في ص ٥١٩ في باب الحال .

(٦) قال الرماني ص ٩٩ : « ... وإذا دخلت على المستقبل دلت على التوقع والتقليل » أهـ .

(٧) قال الميداني : « قال أبو عبيدة : هذا المثل يضرب للرجل تكون الإساءة الغالبة عليه ، ثم تكون منه الهنة من الإحسان » اهـ .
مجمع الأمثال ١ / ١٧ . وينظر المفصل ص ٣١٧ – شرح الرضي ٢ / ٣٨٨ – شرح الوافية ٢ / ٦٧٠ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٤٧ – لباب الإعراب ص ٥٩٦ – المغني ١ / ١٧٤ .

(٨) من الآية ١٨ / الأحزاب . وقد تقدم الكلام عليها في ص ٩٥١ .
وزاد في ب قوله : (والله أعلم بالصواب) .

حَـرْفَـا الاِسْـتِفْهَـامِ

حَرْفَا الاِسْتِفْهَامِ : الْهَمْزَةُ وَ (هَلْ) لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، تَقُولُ : أَزَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وَأَقَامَ زَيْدٌ ؟ وَكَذَٰلِكَ (هَلْ) ، وَالهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفًا تَقُولُ : أَزَيْدًا ضَرَبْتَ ؟ وَأَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ ؟ وَأَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ....

قوله : « حَرْفَا الاِسْتِفْهَامِ : [1]الْهَمْزَةُ وَ (هَلْ) لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ » .

لما كانا لِقِسْمٍ من أقسامه وهو الاستفهام[2] .

فالهمزة و (هل) يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية ، إلا أنه إذا وقع في الاسمية الخبر فعلاً جاز مع الهمزة ، وكان تقدير الاسم بعدها فاعلا أو مفعولا – على حسب تقدير الفعل – أحسن من تقديره مبتدأ نحو[3] : أزيد قام ؟ و : أزيدا ضربت ؟ أو ضربته ؟ على ما تقدم[4] في باب : أزيد أضربته[5] ؟

وأما (هَلْ) فلا تقع هذا الموقع إلا على شذوذ لما ثبت من أن أصلها أن تكون بمعنى : (قَدْ)[6] إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام ، فمن ثم لم يجيزوا : هل زيد خرج ؟ إلا على ضعف ، كما لا يقال : قد زيد خرج ، ولا : أقد زيد خرج ؟ .

وإنما جاز : هل زيد قائم ؟ حملاً على أختها في مجيء الاسمية الصريحة ، فأما إذا غيرت إلى معنى ما هو بابها فاعتبارها في نفسها أولى .

قوله : « وَالهَمْزَةُ أَعَمُّ ... » .

يريد أنها تستعمل فيما لم تستعمل[7] فيه (هل) تقول : أزيدا ضربت ؟ ولا تقول : هل زيدا ضربت ؟ لما تقدم .

---

(١) زاد في أ : (وهما) .
(٢) تعليل لكونهما لهما صدر الكلام .
(٣) في ب ، ج : (كقولك) .
(٤) في ب : (على حسب ما تقدم) .
(٥) ينظر باب الاشتغال ص ٤٦٦ مع الهامش رقم (٤) ، وص ٤٦٧ مع الهامش رقم (٣) .
(٦) في شرح الرضي ٢ / ٣٨٨ : « ... بخلاف (هل) فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو : هل زيد قام ؟ إلا على شذوذ ، وذلك لأ أصلها أن تكون بمعنى (قد) فقيل : أهل ، قال : أهل عرفت الدار بالغريين ، وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ... وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ أي : قد أتي ... » أهـ . وينظر : سيبويه ١ / ٤٩٢ – المقتضب ٣ / ٢٨٩ – معاني الرماني ص ١٠٢ – المفصل ص ٣١٩ – المغني ٢ / ٣٥١ – ٣٥٢ – الجني الداني ص ٣٤٠ – شرح الوافية ٢ / ٦٧٣ .
(٧) من ج : ط : (فيما لا تستعمل) .

وَ ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ وَ ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ ﴾ وَ ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا ﴾ .

وتقول : أتضرب زيدًا وهو أخوك ؟ منكرا لضربه وهو على هذه الصفة ، فاستعملوها لإثبات ما دخلت على وجه الإنكار دون (هلْ)[1] ، ولم يثبت من استعمالها[2] لإثبات ما دخلت عليه على وجه طلب التعيين[3] في قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ دون (هل) .

وإنما اختصت (أم) المتصلة بالهمزة لأن الهمزة هي الأصل ، فلما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين // – وأدخل ما ليس بحرف الاستفهام لتعذر المستفهم عنه – كانت الهمزة أقعد . ١٧٤

وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[4] وَ ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ ﴾[5] وَ ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا ﴾[6] لما ثبت من تصرفهم فيها ، فكان استعمالها في هذه المحال أولى لكونها الأصل ، ولكونها أخصر[7] .

* * *

---

(١) في معاني الرماني ص ٣٢ : « ... ومنها أن يكون إنكارا كقولك : أزيد أمرك بهذا ؟ أمثل عمرو يقول ذلك ؟ كقوله تعالى : ﴿ آللَّه أذن لكم أم على الله تفترون ؟ ﴾ ﴿ آلذكرين حرم أم الأنثيين ؟ ﴾ ... » ا.هـ .

(٢) في ط : (من أن استعمالها) .

(٣) سقط من ج : (طلب التعيين) .

(٤) من الآية ٦١ / يونس .

(٥) من الآية ١٧ / هود .

(٦) من الآية ١٢٢ / الأنعام .

(٧) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

حُرُوفُ الشَّـرْطِ

حُرُوفُ الشَّـرْطِ : إنْ ، وَلَوْ وَإِمَّا ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، فَـ (إِنْ) لِلِاسْتِقْبَالِ

قوله : « حُرُوفُ الشَّـرْطِ : إنْ ، وَلَوْ ، وَإِمَّا ، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ » .

وإنما لم يذكر معها[1] غيرها من نحو : مَتَى وَإِذَا ، وَلَمَّا . لأنها أسماء .

وإنما كان للجميع صدر الكلام من حيث دلت على قسم من أقسامه[2] ، على ما تقدم .

قوله : فَـ (إِنْ) لِلِاسْتِقْبَالِ » .

تجعل الفعل له وإن كان ماضيا[3] كقولك[4] : إن أكرمتني أكرمتك ، ومعناه : إن تكرمني أكرمك[5] وأما قولهم : إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[6] فعلى معنى : إن أكرمتني اليوم يكن[7] سببًا للإخبار بذلك ، وإن ثبت أن قميصه قُدَّ من قُبُلٍ يكن سببا للإخبار بذلك[8] ، وقوله[9] :

[٦٩] أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا   جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ مَالِكِ

على معنى : إن ثبت ذلك تغضب ، ثم أدخل الإنكار على الغضب المشروط بثبوت حَزِّ الأُذُنِ ، وقد قيل : إنما هو بالفتح لاستبعاد أن يكون الشرط ثابتا في الماضي[10] .

---

(١) سقط من أ : (معها) .
(٢) في ب ، جـ : (من أقسام الكلام) .
(٣) تقدم الكلام عليها ص ٨٨٣ .
(٤) في ط : (نحو) .
(٥) سقط من ط : (أكرمك) .
(٦) من الآية ٣٦/ يوسف وتقدم ذكرها ص ٨٨٣ .
(٧) في ب : (يكون وهو خطأ ظاهر) .
(٨) سقطت هذه العبارة من جـ .
(٩) هو الفرزدق من قصيدة طويلة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو جريرا . ديوانه ٢ / ٣٠٧ .
٦٩= البيت في سيبويه ١ / ٤٧٩ – معاني الفراء ٣ / ٢٧ – شرح الرضي ٢ / ٢٦٤ – المغني ١ / ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٦ – شرح العلوي ٢ / ٩٩٢ – الخزانة ٣ / ٦٥٧ .
ورواية الديوان وسيبويه ... لقتل ابن حازم . ورواية الفراء : أتجزع ...... ولم تجزع .
والشاهد فيه قوله : (إن أذنا) وقد أوضح المصنف وجه الاستشهاد به .
(قتيبة) : هو القائد الإسلامي قتيبة بن مسلم الباهلي ، قتله سليمان بن عبد الملك بخراسان سنة ٩٦هـ .
(ابن حازم) : هو عبد الله بن حازم السليمي أحد فرسان العرب ، قتله بنو تميم بخراسان سنة ٧٢هـ . في عهد عبد الملك بن مروان . وينظر قصة قتلهما في الخزانة ٣ / ٦٥٧ – ٦٥٩ .
(١٠) في سيبويه ١ / ٤٧٩ : « ... وسألت الخليل عن قول الفرزدق .. فقال : لأنه قبيح أن تفصل بين (أن) والفعل كما قبح أن تفصل بين (كي) والفعل فلما قبح ذلك و لم يجز حمل على (أن) لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال » اهـ . هذا .. وقد ذكر الفراء في همزة (ان) الكسر والفتح . معاني الفراء ٣ / ٢٧ ، ٢٨ .

و (لَوْ) لِلْمُضِيِّ وإن دخلت على المضارع كقولك[1] : لو تكرمني أكرمك ، ولو أكرمتني أكرمتك[2] .

وقد زعم الفراء أنها تستعمل في الاستقبال كـ (إنْ)[3] ، وليس ذلك بواضح[4] .

ومعناها ارتباط جوابها بشرطها كارتباطه مع (إنْ) ، إلا أنَّ استعمالها في الماضي يوجب أن يكون أمرها في الشرطية مقدرا ، فيلزم[5] انتفاء مشروطها ظاهرا ، ويلزم من انتفائه انتفاء الشرط ، ولذلك لم تذكر المقدمة الثانية عند استعمال الأولى بـ (لو) غالبا كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهَ لَفَسَدَتَا ﴾[6] لأن المعنى : وما فسدتا ، لكون الأمر مقدرا .

وما جاء // من قوله[7] – وهو عمر رضي الله عنه[8] –: « نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبُ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهْ »[9] على خلاف الغالب فيها كقولك : لو أهنتني لأكرمتك[10] . ١٧٥

ومقصود المتكلم بمثل ذلك أن هذا المشروط لازم لهذا الشرط الذي يتوهم بعده عنه فهو في استلزامه غيره أولى ، وإذا استلزم[11] نفي الخوف نفي العصيان كان استلزام الخوف نفي العصيان أولى ، وإذا استلزمت الإساءة الإحسان فاستلزام الإحسان للإحسان أولى .

ومقصود المتكلم بمثل ذلك أن يخبره أن هذا المشروط حاصل على كل تقدير ، لأنه إذا[12] استلزم الشيء ونقيضه كان ثابتًا على كل حال لحصول الحصر .

---

(١) في ط : (نحو) . (٢) سقط من أ التمثيل بهذين المثالين .

(٣) ينظر قول الفراء في المفصل ص ٣٢٠ – شرح الوافية ٢ / ٦٧٥ – شرح ابن يعيش ٨ / ١٥٦ – شرح الرضي ٢ / ٣٩٠ – البحر المحيط ٨ / ٣٠٩ – شرح العلوي ٢ / ٩٩٨ .

(٤) قال الرضي ٢ / ٣٩٠ : « ... وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو : اطلبوا العلم ولو بالصين » اهـ . وجعله ابن مالك من القليل . شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٦٣ .

(٥) في جـ ، ط : (فلزم) .

(٦) من الآية ٢٢ / الأنبياء ، وقد تقدم ذكرها في ص ٥٥٨ مع الهامش رقم (٥) .

(٧) زاد في ب : (عليه السلام) . (٨) لم يثبت هذا في جـ .

(٩) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٦٢ – المقرب ١ / ٩٠ – المغني ١ / ٢٧١ – شرح الرضي ٢ / ٣٩٠ – الأشموني ٤ / ٣٦ – التصريح ٢ / ٢٥٧ ، شرح العلوي ٢ / ١٩٩ .

(١٠) في ب ، جـ : (أكرمتك) . (١١) في جـ : (استلزمه) (١٢) (إذا) في هامش أ .

وَتَلْزَمَانِ الْفِعْلَ لَفظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : لَوْ أَنَّكَ - بِالْفَتحِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ - انْطَلَقْتَ - بِالْفِعْلِ - مَوْضِعَ : مُنْطَلِقٍ ، لِيَكُونَ كَالْعِوَضِ ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا جَازَ لِتَعَذرِهِ

قوله : « وَتَلْزَمَانِ الْفِعْلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا » .

فاللفظ واضح ، والتقدير كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[1] وَ ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾[2] والفعل محذوف مفسر بـ (تملكون) . و (أنتم) فاعل (تملكون) المحذوف ، فلما حذف الفعل وجب أن يكون الفاعل منفصلا ، فتعين له (أنتم) على قياس باب الإضمار[3] .

ومن هذا الباب : لو أنك أكرمتني أكرمتك ، فحذف الفعل[4] ، و (أن) واسمها خبرها فاعل الفعل[5] المحذوف المفسر[6] له ما في (أن) من معنى الثبوت ، وبه استغنى عن فعل صريح يفسره لما كان يدل عليه معنى .

ولما كان من لغتهم تفسير الفعل في هذا الباب - عند حذفه - بفعل ، ولم يفسروه ها هنا بفعل التزموا في أن يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر كقولك[7] : لو أنك انطلقت لانطلقت[8] ، ولا يقولون : لو[9] أنك منطلق ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ﴾[10] .

هذا إذا أمكن الإتيان بفعل ، أما إذا تعذر ترك[11] .

ولو قيل إنهم التزموا الفعل الماضي عند إمكانه ليطابق معناها في المعنى لكان قولا .

---

(١) من الآية ٦ / التوبة . وقد تقدم ذكرها في ص ٣٣٥ مع الهامش رقم (٢) .

(٢) من الآية ١٠٠ / الإسراء . وقد تقدم ذكرها في ص ٦٨٧ مع الهامش رقم (٧) .

(٣) ينظر : سيبويه ١ / ٤٦٢ ، ٤٧٠ - المقتضب ٣ / ٧٧ - الكشاف ٢ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ - البيان ٢ / ٩٧ - التبيان ٢ / ٨٣٣ ، ٨٣٤ - البحر المحيط ٦ / ٨٤ .

(٤) (الفعل) في هامش جـ .

(٥) في ط : (فاعل للفعل) .

(٦) في ط : (والمفسر) بزيادة الواو .

(٧) في ط : (نحو) .

(٨) سقط من ب : (لانطلقت) .

(٩) (لو) في هامش ب .

(١٠) من الآية ٦٦ / النساء . وينظر : البرهان ٤ / ٣٦٩ .

(١١) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٧٦ : « ... فإن تعذر الفعل جاء الاسم لأنها مراعاة لفظية تراعى مهما أمكن » اهـ .

وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَهُ الْمُضِيُّ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى ، وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ لَفْظًا مِثْل : وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْنِي - أَوْ : لَمْ تَأْتِنِي - لَأَكْرَمْتُكَ . وَإِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ وَأَنْ يُلْغَى كَقَوْلِكَ : أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ ، وَأَنَا وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَآتِيَنَّكَ ، وَإِنْ أَتَيْتَنِي فَوَاللَّهِ لَآتِيَنَّكَ ....

قوله : « وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ[1] ... إلى آخره » .

أما لزومه المضي فلأنهم[2] لما جعلوا آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه فقصدوا إلى أن يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليتطابق ، فقالوا : وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي ، أَوْ : إِنْ لَمْ تَأْتِنِي .

وإنما كان الجواب للقسم لأنهم لما قدموه وتعذر أن يكون لجواب الشرط[3] والقسم معًا[4] لفظًا وجب أن يجعل لأحدهما ، والشرط معترض ، والمعترض يلغي لفظا[5] . وأيضا[6] تقديم القسم يدل على العناية به ، فكان جعله له أولى ، وهو جواب القسم لفظًا ومعنًى ، وجواب الشرط معنًى لا لفظًا ، لأن اليمين عليه وهو مشروط للإتيان أو نفيه .

قوله : « فَإِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيمِ[7] الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ وَأَنْ يُلْغَى .. » .

أما اعتباره مع الشرط - مع تأخره[8] - فلإمكان اعتبارهما معًا ، ولذلك تقول في اعتباره : إن أَتَيْتَنِي فَوَ اللَّهِ لَآتِيَنَّكَ ، فتوفر على كل واحد منهما من الشرط والقسم ما يقتضيه .

وأما إلغاؤه فلما تقدم عليه مما يدل على الاعتناء به ، فجاز // جعل آخر الكلام له ، فتقول : إِنْ أَتَيْتَنِي وَاللَّهِ آتِكَ[9] . ١٧٦

وأما اعتباره مع تقدم غير الشرط فلاختلاف التقديرين ، فإذا جعلت : (واللَّهِ) ابتداء جملة هي[10] وما في حيزها خبر لمبتدأ وجب اعتباره لأنه يصير من باب ما تقدم على الشرط أول الجملة ، فتقول : أَنَا وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَآتِيَنَّكَ .

وإن جعلت الشرط والجزاء خبرًا لمبتدإٍ وجب أن تلغيه - كقولك : زيد والله قائم - فتقول : أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ .

---

(١) سقط من ط : (على الشرط) .
(٢) في ج ، ط : (فلأنهم) .
(٣) في ط : (الجواب للشرط والقسم) .
(٤) في ج : (الجواب لهما أي للشرط والقسم).
(٥) الجملتان زيادة من ج ، ط .
(٦) (أيضا) زيادة من ط .
(٧) في ج ، ط : (بتقدم) .
(٨) في ط : (مع تأخيره) .
(٩) في ب : (والله لآتك) ، وفي ط : (لاتك) .
(١٠) سقط من ط : (هي) .

أ صا

وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ كَالَّلفْظِ نَحْوُ : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ ﴾ وَ ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ وَ (إِمَّا) لِلتَّفْصِيلِ ....

وتقدير القسم كاللفظ كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ ﴾[1] ولذلك لم يجيء جوابه إلا على جواب القسم . وكذلك قوله تعالى[2] : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[3] يجب حمله على تقدير قسم لأن آخر الكلام يدل على تقديره ، ولولا ذلك لوجب : فإنكم لمشركون ، وإذا أمكن تقدير القسم من غير استبعاد وجب أن يعدل عن تقدير حذف الفاء المستبعد حذفها .

قوله : « وَ (إِمَّا) لِلتَّفْصِيلِ » .

لأن وضعها على أن يفصل بها نِسَبٌ[4] ، إلا أنهم لم يلتزموا ذكر المتعدد ، فقد تذكر ولا يذكر بعدها أمر آخر[5] ، ولكن يفهم أنه ترك لأمر ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم زَيْغٌ ﴾[6] ولم يذكر بعد ذلك (إما) أخرى لتفصيل آخر .

وأما مجيء المتعدد فيها فكثير ، ولذلك قال بعضهم : « إنه لازم » وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ على معني : وأما الراسخون في العلم ، وقطعها عن العطف على قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ ﴾ فكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به[7] :

وهذا وإن كان محتملا في هذا الموضع إلا أن الظاهر خلافه[8] في غيره كقول القائل : أما أنا فقد فعلت كذا ، ويسكت . ولا إشكال في صحة مثل ذلك ، ولما لزمتها الفاء علم بذلك أنها كالشرط ، وأن القصد أن هذا مستلزم هذا الحكم كاستلزام الشرط للجزاء .

---

(١) من الآية ١٢ / الحشر . قال الرضي ٢ / ٣٩٤ : « ... أي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله : (لئن أخرجوا) .... » اهـ .   (٢) سقط من ط : (تعالى) .

(٣) من الآية ١٢١ / الأنعام . وقد تقدم ذكرها في ص ٧٧٣ مع الهامش رقم (١٠) وص ٨٨٦ وقال المصنف في شرح الوافية ٢ / ٦٨٤ : « ... وقول من قال : التقدير ، فإنكم لمشركون ، ضعيف رديء ولم يجيء مثل ذلك إلا في ضرورة الشعر » اهـ . وينظر : المفصل ص ٣٢١ – شرح ابن يعيش ٩ / ٣ .

(٤) ينظر : معاني الرماني ص ١٢٩ – المغني ١ / ٥٧ .   (٥) في جـ ، ط : (أما أخرى) .

(٦) من الآية ٧ / آل عمران .   (٧) قال العلوي ٢ / ١٠٠١ : « ... وأما من لم يوجب التزام التعدد فحمل قوله تعالى : ﴿ والراسخون ﴾ إما عطف على اسم الله تعالى وإما على الاستئناف . والأقرب حمله على التزام التعدد » اهـ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٩٥ .

(٨) يريد المصنف أن الحمل على الاستئناف أظهر من تقدير التعدد أو العطف .

أ مْن

وَالْتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَا وَعُوِّضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَائِهَا جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيِّزِهَا مُطْلَقًا ، وَقِيلَ هُوَ مَعْمُولُ المَحْذُوفِ مُطْلَقًا نَحْوُ : إِمَّا يَوْمُ الجُمْعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ....

وتقديرهم إياها بـ (مَهْمَا) كقول سيبويه : « إذا قلت : إما زيد فمنطلق ، فكأنك قلت : مهما يكن في شيء فزيد منطلق[1] » تمثيل وتحقيق أنها في معنى الشرط ، لا أن ذلك في التحقيق معناها[2] .

والتزموا حذف الفعل تنبيها على أن المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها . وجعلوا الواقع بعدها[3] عوضا من الفعل المحذوف ، وهو في التحقيق جزء مما في حيز جوابها ، ألا ترى أنك إذا قلت : إما زيد فمنطلق ، فكأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فيكون[4] ما يقع بعدها أبدًا إما معمولا لما في حيز ما بعد الفاء ، وإما مبتدأ كقولك : إما يوم الجمعة فزيد منطلق ، فـ (يوم الجمعة) معمول لـ (منطلق).

وقال قوم[5] : « هو معمول الفعل المحذوف مطلقا ، فإذا قلت : إما يوم الجمعة فزيد منطلق ، فكأنك قلت : مهما تذكر يوم الجمعة[6] فزيد منطلق » .

١٧٧ وليس ذلك بشيء ، فإنه // يوجب جواز الرفع بتقدير : مهما حصل يوم الجمعة ، وشبهه وكذلك إذا قلت : إما زيدا فقد ضربت ، فإنه إن وجب له النصب تقدير : (مهما تذكر) فيجب النصب في قولك[7] : إما زيد فمنطلق .

وليس ذلك بشيء ، فإنه قد علم أنه إذا قيل : إما زيد فمنطلق ، أن الغرض الإخبار عن (زيد) بالانطلاق ، وإذا قيل : إما يوم الجمعة فزيد منطلق ، فالغرض ذكر[8] يوم الجمعة ظرفًا للانطلاق ، وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه .

---

(١) الذي ذكره سيبويه هو قوله ٢ / ٣١٢ : « ... وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق » اهـ . وينظر أيضا ١ / ٤٦٨ - المقتضب ٣ / ٢٧ .

(٢) ينظر شرح الوافية ٢ / ٦٨٦ - شرح الرضي ٢ / ٣٩٧ . (٣) هذه العبارة في هامش جـ .

(٤) في ب : (فيكن) بالجزم ، وهو خطأ . (٥) نسب بعض النحويين هذا القول إلى المبرد ، منهم ابن الشجرى في أماليه ٢ / ٣٤٩ وابن يعيش في شرحه ٩ / ١٢ ، والجامي في شرح الكافية ٢ / ٨١١ . ونقله عن ابن يعيش المرادي في الجنى الداني ص ٥٢٦ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ٦٨ ، وابن هشام في المغني ١ / ٥٨ . أقول : وما نسب إلى المبرد في هذه المسألة غير صحيح ، فقد وافق سيبويه وجمهور النحويين فيما ذهبوا إليه . ينظر المقتضب ٣ / ٢٧ وينظر هامش المقتضب رقم (٤) ٣ / ٢٧ .

(٦) (الجمعة) في هامش أ . (٧) في أ : (قوله ، وفي جـ ، ط : (لقولك) . (٨) في ط : (من ذكر) .

وَقِيلَ : إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ فَمِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِلاَّ فَمِنَ الثَّانِي .

وقال قوم[1] : « إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ فَمِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِلاَّ فَمِنَ الثَّانِي » .

وهذا القول على نحو القول الأول[2] إلا أنهم لما راعوا[3] وقوع أمر لا يعمل ما بعده فيما – وهو معمول لعامل لفظي – وافقوا القول الثاني في كونه معمولا للفعل المقدر نحو[4] إما يوم الجمعة فإن[5] زيدًا منطلق ، لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها .

ولو نظر هؤلاء حق النظر لعلموا أن الباب كله من هذا القبيل ، لأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، ولابد منها ، فلا فرق بين قولك : إما يوم الجمعة فزيد منطلق ، وبين قولك[6] : إما يوم الجمعة فإن زيدا منطلق[7] .

فإن زعموا[8] أنه خولف هذا الأصل في الفاء لغرض ذكر ما هو المقصود مقدما . فلا[9] بُعْدَ أن يخالف أيضا في غيرها مما ذكروا لغرض[10] .

* * *

---

(١) هو قول المازني . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٠٠ – المغني ١ / ١٨ – الجني الداني ص ٥٦ – شرح الجامي ٢ / ٨١٢ .

(٢) (الأول) في هامش ج .

(٣) سقط من ب ، ج : (لما) .

(٤) في ب ، ج : (كقولك) .

(٥) سقط (إن) من ط .

(٦) سقط من ط : (قولك) .

(٧) هذه العبارة في هامش أ .

(٨) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٨٧ : « ... فإن زعم أنه جوز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها لغرض الإيذان بالتفصيل المذكور . لم يبعد تجويز معمول ما بعد (ان) عليها كذلك » اهـ . وينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٠٠ – شرح العلوي ٢ / ١٠٠٥ .

(٩) هذا تعقيب من المصنف على ما زعموه .

(١٠) زاد في ب قوله : (والله أعلم بالصواب) .

حَـــرْفُ الـــرَّدْعِ

حَرْفُ الرَّدْعِ : كَلاَّ ، وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى : حَقًّا .

قوله : « حَرْفُ الرَّدْعِ : كَلاَّ »[١] .

تقول – لمن قال : فلان يبغضك[٢] ، وشبهه – : كَلاَّ ، أي : ليس الأمر كذلك ، رَدْعًا له وتنبيهًا على الخطأ فيه ، قال الله تعالى – بعد قول : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾[٣] و ﴿ رَبِّ أَهَانَنِ ﴾[٤] – : ﴿ كَلاَّ ﴾[٥] .

وقد تأتي بعد الطلب لنفي الإجابة كقولك – لمن قال : افْعَلْ كذا –: كَلاَّ[٦] ، أي : لا تجاب إلى ذلك ، قال الله تعالى – بعد قوله : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾[٧] – : ﴿ كَلاَّ ﴾[٨] .

قوله : « وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى : حَقًّا »[٩] .

فيجوز في هذا الوجه أن تكون اسمًا بني لموافقته للحرف في لفظه وأصل معناه[١٠] كـ (عَلَى) الاسمية ، إلا أن النحويين حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من أن المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بـ (إنَّ) ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية[١١] .

* * *

---

(١) في سيبويه ٢ / ٣١٢ : « ... وأما (كلا) فردع وزجر ... » اهـ . وينظر : معاني الرماني ص ١٢٢ – المفصل ص ٣٢٥ – شرح الوافية ٢ / ٦٨٨ – المغني ١ / ١٨٨ – الرصف ٢١٢ – شرح الرضي ٢ / ٤٠١ – التسهيل ص ٢٤٥ .

(٢) في أ : (يبغضكم) .

(٣) من الآية ١٥ / الفجر .

(٤) من الآية ١٦ / الفجر .

(٥) من الآية ١٧ / الفجر . ومراد المصنف وقوع (كلا) بعد هاتين الآيتين معا لا وقوعها بعد كل واحدة منهما .

(٦) وهي في هذا المعنى فيها أيضا معنى الزجر والردع ، قال الرماني : « ... وقال تعالى : ﴿ قال أصحاب موسى إنا لمدركون قال كلا ﴾ أي : لا ، على طريق الزجر والردع » اهـ . معاني الرماني ١٢٢ – وينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٠٠ .

(٧) من الآية ٩٩ / المؤمنون .

(٨) من الآية ١٠٠ / المؤمنون .

(٩) هذا قول الكسائي . وقال أبو حاتم : قد تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية . وقال النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما : تكون حرف جواب بمنزلة (أي) و (نعم) . قال ابن هشام : « ... وقول أبي حاتم – عندي – أولى من قولهما لأنه أكثر اطرادا » اهـ . المغني ١ / ١٨٩ . وينظر : معاني الرماني ١٢٢ – الجنى الداني ص ٥٢٥ – البرهان ٤ / ٣١٥ . ومثاله قوله تعالى : ﴿ كلا إن الإنسان ليطغى ﴾ الآية ٦ / العلق .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٠١ – شرح الجامي ٢ / ٨١٤ .

(١١) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ

تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ تَلْحَقُ الْمَاضِي لِتَأْنِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ ، وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ فَضَعِيفٌ ..

قوله : « تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ تَلْحَقُ[1] الْمَاضِي لِتَأْنِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ » .

نحو[2] : قَامَتْ هند ، وطلعت الشمس ، وقد تقدم ذكر ذلك[3] .

قوله : « وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ فَضَعِيفٌ » .

يعني مثل قولك[5] : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقُمْنَ النساء ، فهذه على ضعفها لا ينبغي أن تقدر ضمائر لما يلزم من تقدم[6] المضمر على من يعود إليه[7] من غير فائدة ، ولذلك حملها النحويون على أنها حروف أتي بها للدلالة على أحد الفاعلين[8] كما أتي بتاء التأنيث للدلالة على حال[9] الفاعل[10] .

* * *

---

(١) في أ : (تحلق) وهو تحريف .

(٢) في ج : (كقولك) .

(٣) ينظر ص ٨٥٨ .

(٤) (علامة) في هامش ج .

(٥) سقط من ط : (قولك) .

(٦) في ج : (من تقديم) .

(٧) في ب ، ج : (عليه) .

(٨) تقديم ذكر أوجه الإعراب الجائزة فيها في ص ٦٨٤ ، ٨٥٨ .

(٩) في ب : (أحوال) .

(١٠) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

التَّنْوِيـــنُ

التَّنْوِينُ نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ لا لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ لِلتَّمَكُّنِ وَالتَّنْكِيرِ وَالْعِوَضِ وَالْمُقَابَلَةِ ....

قوله : « التَّنْوِينُ نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ لاَ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ ... » .

وإنما قال : (لا لتأكيد الفعل) لئلا يدخل فيه نحو قولك[1] : اضربَنْ ، لأنها نون ساكنة تتبع حركة الآخر ، والغرض[2] جمع كل تنوين ، فلذلك // لم يفصل[3] فيه بخاصة (تنوين التمكين) لا غيره . ١٧٨

فأما تنوين التَّمكُّنِ فهو كل تنوين دال عل أمكنية الاسم الداخل هو عليه نحو[4] : زيدٌ وعمروٌ[5] ، وَرَجُلٌ .

وأما تنوين التَّنْكِيرِ فما أدخل للدلالة على أنه غير معين نحو : سِيْبَوَيْهٍ ، وَسِيْبَوَيْهٍ آخَر[6] . وقد يتوهم أن التنوين في مثل (رجل) للتنكير[7] ، وهو غلط ، ألا ترى أنك لو سميت بـ (رجل) و(ثوب) و(دار) وجعلته علما لبقي التنوين على حاله !! . ولو كان للتنكير لم يثبت في الموضع الذي تقدر[8] فيه مدلوله ، فعلم بذلك أنه تنوين التمكين.

وأما تنوين العِوَضِ فهو ما لحق عوضًا من المضاف إليه كقولك : يَوْمَئِذٍ ، وَسَاعَتَئِذٍ[9] .

وأما تنوين المُقَابَلَةِ فهو ما يقابل به نون الجمع ، ولا يكون إلا في الجمع المؤنث كقولك : مُسْلِمَاتٍ ، وَقائِمَاتٍ .

وأما تَوهُّم من توهَّمَ أنه تنوين التمكين[10] فمردود بما لو سميت به امرأة ، فإن فيه العلمية والتأنيث ، ولا ثبات لتنوين التمكين معهما ، ولما ثبت دل على أنه ليس تنوين تمكين .

---

(١) سقط من ط : (قولك) . (٢) في ب : (جميع) .

(٣) في ب ، ج : (لم يقصد) . (٤) في ب ، ج : (كقولك) .

وينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٩١ – الجني الداني ص ١٧٧ . (٥) سقط من ط : (وعمرو) .

(٦) قال الرضي ١ / ١٣ : « ... قيل : ويختص بالصوت واسم الفعل ، وأما التنوين في رب أحمد ، وإبراهيم ، فليس يتمحض للتنكير بل هو للتمكين أيضا لأن الاسم ينصرف » اهـ .

(٧) يرى الرضي ذلك – خلافا للمصنف – وذلك قوله : « ... وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير ... فتقول : التنوين في (رجل) يفيد التنكير أيضا » اهـ . ١ / ١٣ .

(٨) في ط : (يتعذر) . (٩) سقط من أ حديثه عن تنوين العوض .

(١٠) في الرضي ١ / ١٤ أنه قول الربعي وجار الله . و لم يذكره الزمخشري في مفصله . ينظر المفصل ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ . شرح ابن يعيش ٩ / ٣٤ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠ – الجني الداني ص ١٧٧ .

وأما تنوين التَّـرَنُّمِ فالتنوين الذي يلحق آخر الأَبيات والأنصاف المُصَرَّعِةِ لتحسين الإنشاد لِشَبْهِ التغني بها كقوله[1] :

[٧٠] .... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَـنْ

وكذلك[2] قوله[3] :

[٧١] قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِنْ ....

---

(١) رؤبة بن العجاج . ينظر ملحقات ديوانه ص ١٨١ .

=٧٠ عجز بيت من الرجز ، وصدره : تقول بنتي : قد أني إناكا .

وهو في : سيبويه ١ / ٣٨٨ ، ٢ / ٢٩٩ – المقتضب ٣ / ٧١ – أصول ابن السراج ٢ / ٤١٠ – الخصائص ٢ / ٩٦ – شواهد ابن السيرافي ٢ / ١٥٨ – معاني الرماني ١٢٥ – الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٤ – الإنصاف ١ / ٢٢٢ – المفصل ص ١٣٦ – شرح ابن يعيش ٣٣٩ – شرح الكافية الشافية ١ / ٥ ، ١٣٧ ، ٢ / ٥٧٣ – خزانة الأدب ٢ / ٤٤١ – شواهد العيني ٤ / ٢٥٢ .

والشاهد فيه قوله : (أو عساكن) وأصله (عساكا) لكنه جعل مكان الألف التنوين لما يحدث في التنوين من الغنة التي يكتسب بها رقة في الصوت ولذة في التصويت . شرح الكافية للعلوي ٢ / ١٠١٩ .

(٢) في ب ، ج : (نحو قوله) .

(٣) هو امرؤ القيس . ينظر ديوانه ص (٢٩) دار صادر .

=٧١ صدر بيت من الطويل ، وعجزه : بسقط اللوى بين الدخول فحومل .

وهو في : سيبويه ٢ / ٢٩٨ – مجالس الزجاجي ص ٢٠٦ – المصنف ١ / ٢٢٤ – المحتسب ٢ / ٤٩ – الصاحبي ص ١٤٢ – الأمالي الشجرية ٢ / ٣٩ – البيان ٢ / ٤٨١ – الإنصاف ٢ / ٦٥٦ – شرح الوافية ٢ / ٦٩٢ – شرح ابن يعيش ٩ / ٣٣ الرصف ص ٣٥٣ – المغني ١ / ١٦١ – شرح العلوي ٢ / ١٠٢٢ – الخزانة ٤ / ٣٩٧ العيني ٤ / ٤١٤ – شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٤ – شرح القصائد السبع الطوال ١٥ – ١٨ .

والشاهد في البيت قوله : (ومنزلن) وأصله (ومنزل) فوصل اللام في حال الكسر بالياء ، ثم جعل مكان الياء تنوينا للترنم ، ومد الصوت . قال سيبويه ٢ / ٢٩٨ : « هذا باب وجوه القوافي في الإنشاء ، أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون لأنهم أرادوا مد الصوت . وذلك قوله – وهو امرىء القيس قفانبك من ذكرى حبيب ومنزلى » اهـ .

وينظر الأعلم على سيبويه ٢ / ٢٩٨ .

....

فإن لَحِقَ قافيةً مقيدة سمي : التنوين[1] الغَالِي ، لقلته[2] .

وفي كسر ما قبله أو فتحه احتمال ، والظاهر أن الفتح أولى مثل قوله[3] :

[٧٢] وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خاوِي المُخْتَرَقْنْ ....

ولا بُعْدَ في كسر القاف ، إما لأن أصلها[4] الكسر فحركته عند الاحتياج إلى تحريكها - بحركته الأصلية ، وإما لالتقاء الساكنين لأن أصلها الكسر .

والظاهر الفتح لما ثبت من أن مثلها إذا لحق ما آخره ساكن حُرِّكَ ذلك الساكن بالفتح ، ولا نظر إلى التقاء الساكنين نحو[5] : اضْرِبَنْ ، وَاقْتُلَنْ .

فإن زعم من كسر : أنها أشبه بمثلها في (حينئذٍ) و (ساعتئذٍ)[6] وقد كسر ما قبلها فالجواب : أن حملها على ما لم يكن له أصل في المعنى - وهو نون التأكيد - أشبه من حملها على ماله أصل في المعنى ، وهو العوض من المضاف إليه ، فكان الفتح أولى[7] .

---

(١) في ب ، جـ : (بالتنوين) .

(٢) قال في شرح الوافية ٢ / ٦٩٣ : « ... فلا يختص باسم ولا فعل ، بل يكون في الأسماء والأفعال والحروف » اهـ . وأول من أثبت هذا النوع من التنوين هو أبو الحسن الأخفش . ينظر : الرصف ص ٣٥٥ - منهج الأخفش الأوسط ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ - المغني ٢ / ٣٤٢ .

(٣) هو رؤبة بن العجاج . ينظر ديوانه ص ١٠٤ .

٧٢= صدر بيت من الرجز ، وعجزه : مشتبه الأعلام لماع الخفقن

وهو في : سيبويه ٢ / ٣٠١ - حجة الفارسي ١ / ٦٥ - الخصائص ١ / ٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٣٢٠ - جمل الجرجاني ص ٢٥ - مجاز القرآن ١ / ٣٨٠ - الصحاح (عمق) - الجمهرة ٢ / ٢٧ - المفصل ص ٣٢٩ - المرتجل ص ٢٢٣ - فصول ابن معط ٢١٥ - شرح الوافية ٢ / ٦٩٣ - شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٧٤ - المغني ٢ / ٣٤٢ - الخزانة ١ / ٣٨ ، ٤ / ٢٠١ - العيني ٣ / ٣٤٦ - منهج الأخفش ص ٢٤٣ - شرح العلوي ٢ / ١٠١٩ .

والشاهد فيه قوله : (المخترقن) حيث فتح ما قبل تنوين الغالى .

(القاتم) : المغبر . (الأعماق) : النواحي القاصية . (الخاوي) : الخالي .

(المخترق) : المتسع ، والمقصود به : الفلاة .

(٤) في ب : (أصلهما) .

(٥) في ب ، جـ : (كقولك) .

(٦) سقط من ط : (وساعتئذ) .

(٧) زاد في ب : (والله أعلم بالصواب) .

وَيُحذَفُ مِنَ مَوْصُوفٍ بِـ (ابْنٍ) مُضَافاً إلَى عَلَمٍ آخَرَ[1] .

....

* * *

(١) أغفل المصنف شرح هذا الموضع .
وقال عنه في شرح الوافية ٢ / ٦٩٤ : « يقول : وإن كان التنوين في علم موصوف بـ (ابن) مضاف إلى علم كقولك : مررت بزيد بن عمرو ، فإنهم يحذفونه اختصارا لكثرة وقوع مثله ، ولو قلت : مررت بزيد ابن أخيك ، لم تحذف التنوين لأنه لم يضف فيه (ابن) إلى علم ، ولو قلت : زيد بن عمرو ، لم يحذف التنوين أيضا لأنه لم يقع فيه (ابن) صفة وإنما وقع خبرا » اهـ .
وينظر في شرح هذا الموضع : شرح الرضي ٢ / ٤٠٢ – شرح العلوي ٢ / ١٠٢٢ شرح الجامي ٢ / ٨٢٦ – شرح فلك العلا الأردبيلي ص ٣٤١ .

نُـــونُ التَّـأْكِيـدِ

نُونُ التَّأْكِيدِ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ وَثَقِيْلَةٌ مَفْتُوحَةٌ – مَعَ غَيْرِ الْأَلِفِ – تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ وَالْقَسَمِ ، وَقَلَّتْ فِي النَّفْيِ ، وَلَزِمَتْ فِي مُثْبَتِ الْقَسَمِ ، وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ : إِمَّا تَفْعَلَنَّ ....

قوله : « نُونُ التَّأْكِيدِ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ وَثَقِيْلَةٌ[1] مَفْتُوحَةٌ مَعَ غَيْرِ الْأَلِفِ » .

وهي النون التي تلحق آخر صيغة الأمر والمضارع لتأكيدهما[2] .

وهي خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الألف – يعني : مع ألف[3] التثنية – وضمير جماعة المؤنث . لأن الألف لا تكون فيهما[4] ، فلذلك تقول : اضْرِبَانِّ ، وَاضْرِبْنانِّ بالكسر لا بالفتح .

قوله : « وَتَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ[5] فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ وَالْقَسَمِ » . لما في ذلك من معنى الطلب[6] .

قوله : « وَقَلَّتْ فِي النَّفْيِ »[7] .

لِعُرُوِّهِ عن معنى الطلب ، وإنما دخلت فيه تشبيهًا له بالنهي .

قوله : « وَلَزِمَتْ فِي مُثْبَتِ الْقَسَمِ » .

يعني : في جواب[8] القسم لتقدير كونه جوابًا بها[9] .

قوله : « وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ : إِمَّا تَفْعَلَنَّ » .

كأنهم لما // أكدوا الحرف بـ (ما) رأوا أن تأكيد ما هو المقصود أولى . ١٧٩

وقوله : (لزمت) ينبيء على أنها في غير ذلك ليست لازمة وإنما تدخل على سبيل الجواز .

---

(١) في نسخ الشرح : (ومشددة) . (٢) في ط : (لتأكيده) .

(٣) سقط من ج ، ط : (ألف) . (٤) هذه العبارة في هامش ج .

(٥) سقط من نسخ الشرح : (بالفعل المستقبل) . وينظر شرح الرضي ٢ / ٤٠٣ .

(٦) ينظر : المفصل ص ٣٣٠ – شرح الوافية ٢ / ٦٩٥ – شرح ابن يعيش ٩ / ٣٩ – شرح الرضي ٢ / ٤٠٣ .

(٧) قال الرضي ٢ / ٤٠٣ : « ... وتجيء النون بعد المنفي بـ (لا) إذا كانت (لا) متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لأنها إذن تشبه النهي .. وعند أبي علي لا تجيء بعد النفي اختيارًا لعريه عن معنى الطلب ... » اهـ . وينظر : الإيضاح للفارسي ص ٣٢٣ اللمع لابن جني ص ٢٧٣ .

(٨) في ج : (جواب) بإسقاط (في) . (٩) في ج : (جوابها) .

وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمُذَكَّرِينَ مَضْمُومٌ ، وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ ، وَفِيمَا عَدَاهُ مَفْتُوحٌ. وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ : اضْرِبَانِّ ، واضْرِبْنَانِّ ، وَلاَ تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيفَةُ خِلاَفًا لِيُونُسَ ....

قوله[1] : « وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمُذَكَّرِينَ مَضْمُومٌ » .

لأن فيه ضميرًا بارزًا[2] هو واو[3] مضموم ما قبلها ، فإذا لقيت النون ساكنة حذفت الواو على أصل التقاء الساكنين .

قوله : « وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ ... » .

لأن الضمير الذي فيه ياء ساكنة مكسور ما قبلها[4] .

وأما في التثنية والجمع فتلحق ألف التثنية وألف الفصل[5] ، فلو ذهبوا يحذفون ألف التثنية لأدى إلى اللبس بينه وبين الواحد . ولو ذهبوا يحذفون ألف الفصل لوقعوا فيما فروا منه من الجمع بين النونات .

وكسروا النون بعد الألف تشبيها لها بنون التثنية لوقوعها بعد الألف .

قوله : « وَلاَ تَدْخُلُهَا الْخَفِيفَةُ خِلاَفًا لِيُونُسَ » .

يعني : التثنية وجمع المؤنث ، فلا يقال : اضْرِبَانْ ، ولا : اضْرِبْنَانْ ، لأنهم لو حركوا النون خرجوها عن وضعها ، ولو بقوها ساكنة جمعوا بين الساكنين .

وإنما جمعوا بين الألف وبين النون المشددة لأنها مشددة ، وقد جمعوا بين الساكنين إذا كانا على هذا الحد كـ : ﴿ الضَّالِّينَ ﴾[6] وشبهه .

وقد أجاز يونس إدخال الخفيفة عليهما وجمع بين الساكنين[7] ، وهو رديء .

---

(١) سقط من ب : ط : (قوله) . (٢) في ط : (لأنه فيه ضمير بارز) . (٣) (هو واو) في هامش جـ .

(٤) ينظر : شرح الوافية ٢ / ٦٩٦ ، ٦٩٧ . وقد أغفل المصنف شرح قوله : (وفيما عداه مفتوح) قال الرضي : « أي : فيما عدا المذكور ، وما عداه : الواحد المذكور نحو : اضربن واغزون وارمين واخشين ، والمثنى نحو : اضربان ، وجمع المؤنث نحو : اضربنان ، وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو ألف يلي قبل الألف فتحه ، ولعل هذا مراده ، أما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة » اهـ . شرح الرضي ٢ / ٤٠٤ .

(٥) في ب ، جـ : (ألف الفعل) . (٦) من الآية ٧ / فاتحة الكتاب .

(٧) في سيبويه ٢ / ١٥٧ : « ... وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضْرِبَانْ زيدا .... =

قوله : « وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا » يعني : والنونان[1] في غير التثنية والجمع .

قوله : « مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ كَالمُنْفَصِلِ » .

يعني كالكلمة المنفصلة ، فيجب أن يعطي آخر الفعل من ضم ٍ أو كسرٍ أو سكونٍ ما هو حكم الكلمتين المنفصلتين إذا اجتمعتا .

والغرض بيان الأفعال المعتلة عند إلحاق النون بها ، فإذا قلت : تَرَيْنَ ، أو تَرِي ، وأردت إلحاق نون التأكيد وجب حذف نون الإعراب لوجوب البناء ، فتلاقي الياء الساكنة - التي هي ضمير - الساكن الآخر فيجب الكسر لالتقاء الساكنين ، لأن الأول ياء قبلها فتحة ، وحكم مثلها في المنفصل أن يكسر نحو[2] : اَخْشِيِ القَوْمَ ، وَلَمْ تَرِي النَّاسَ ، فلذلك وجب أن تقول : اخْشَيْنِ ، وَلاَ تَرَيْنِ ، فإذا قلت : تَرَوْنَ ، أو تَرَوا ، وألحقت نون التأكيد ضممت الواو لأنها واو ساكنة مفتوح ما قبلها لقيت ساكنا بعدها هي معه كالمنفصل ، فوجب ضمها كما ضمت في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَنْسُوا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[3] ، وَلَمْ تَرُوا الْقَوْمَ .

وإذا قلت للمرأة : أُغْزِى ، أو : هل تَغْزِينَ ؟ وألحقت نون التأكيد ، اجتمع مع ياء ساكنة قبلها كسرة ، وهي في حكم المنفصل فوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، فلذلك تقول : أُغْزِنَ ، وهل تَغْزِنَ[4] ؟ كما تقول : أُغْزِ القَوْمَ ، وَلَمْ تَغْزِ[5] الْقَوْمَ .

وإذا قلت للمذكرين : اغْزوا ، أو هل تَغْزونَ ؟ وألحقت نون التأكيد ، اجتمعت مع واو ساكنة[6] قبلها ضمة ، وهو في حكم المنفصل // فوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، فتقول : أُغْزُنَ ، وهل تَغْزُنَ ؟ كما تقول : اغْزُوا القَوْمَ ، وَلَمْ تَغْزُوا[7] القَوْمَ . ١٨٠

= واضْرِبَنَّانْ زيدا ، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم ... » اهـ . هذا .. وقد ذكر صاحب الإنصاف أن هذا مذهب الكوفيين ويونس . ينظر : الإنصاف مسألة (٩٤) ٢ / ٦٥٠ - شرح الرضي ٢ / ٤٠٥ .

(١) في ط : (والنون) .

(٢) في ب ، جـ : (كقولك) .

(٣) من الآية ٢٣٧ / البقرة . ولم يثبت (بينكم) في ب ، ط .

(٤) في ب : (ولا تغز) ، وفي جـ : (ولم تغزن) .

(٥) في ب : (ولم تغزي) وهو خطأ واضح .

(٦) (ساكنة) في هامش جـ .

(٧) في ط : (اغز ... ولم تغز) بالإفراد وهو خلاف ما يقصد إليه المصنف .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : هَلْ تَرَيَنَّ ، وَتَرَوُنَّ ، وَتَرِينَّ ، واَغْزُوَنَّ ، وَاغْزُنَّ وَاغْزِنَّ . وَالمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنَيْنِ ، وَأَمَّا فِي الْوَقْفِ فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ ، وَالمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفًا ....

قوله : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالمُتَّصِلِ[1] ..... » .

يعني : فإن لم يكن ضمير بارز كانت النون مع الفعل كالمتصل ، يعني : كجزء الفعل كقولك للمخاطب : رِيْنَ ، واخْشِينَ ، وَاغْزُوَنَّ ، فترد المحذوف في الأمر لأنه لما بني لمجيء النون وجب رده ، لأن حذفه للإعراب ، ولا إعراب ، فوجب جعل هذه النون معه في حكم الجزء كألف تثنية ، ألا ترى أنك تقول للاثنين ، رِيَا ، واخْشَيَا[2] ، فترد المحذوف في الواحد وتفتح كما كانت[3] الألف مع الفعل كجزئه ، فكذلك النون[4] . والمخففة[5] إذا لقيها ساكن بعدها وجب حذفها لِمَا يؤدي[6] إثباتها[7] إلى أحد محذورين[8] ، تحريكها ، أو اجتماع الساكنين ، فلذلك في (اضْرِبَنْ) إذا لاقي مثل (الْقَوْمَ) : اضْرِبَ الْقَوْمَ ، مع بقاء حكمها ، وكذلك بقيت الياء مفتوحة لأنها في حكم المرَاد ، ولولا ذلك لوجب أن تقول : اضْرِبَنِ الْقَوْمَ[9] ، بالكسر .

وإنما لم يحركوها بالكسر لأنهم قصدوا إلى أن يجعلوا للنون اللاحقة للاسم على النون اللاحقة[10] للفعل مزية في الحذف[11] .

فإن لم يكن ما قبلها مفتوحا[12] وجب حذفها كما يحذف التنوين ، إذ لا تكون أقعد[13] منه ، إلا أنهم إذا حذفوها ردوا ما كان حذفه لأجلها من حروف علة أو حرف إعراب ، فتقول في (هل تَضْرِبُنْ ؟) : هل تَضْرِبُونَ ؟ بواو الضمير ونون الإعراب المحذوفين ، وتقول في نحو (اضْرِبُنْ) : اضربوا ، بإعادة واو الضمير . وتقول في (هل تَرَيْنَ يا امرأة ؟ وهل تَخْشَوْنَ يا قوم ؟) : هل تَرَيِنَّ ؟ وهل تَخْشَونَّ ، بإعادة نون الإعراب .

---

(١) في أ : (فكالمنفصل) وهو سهو .
(٢) هذه العبارة في هامش ج .
(٣) في ب ، ج : (لما كانت) .
(٤) في ط : (فكذلك هذا) .
(٥) في ط : (ثم المخففة) .
(٦) في ، ج : (أدى) .
(٧) في ط : (إليه إثباتها إلى) .
(٨) هذه العبارة في هامش ج .
(٩) في ط : (القوم اضرب) .
(١٠) سقط من ط : (على النون اللاحقة) .
(١١) (في الحذف) زيادة من ط .
(١٢) في ب ، ج : (مفتوح وهو خطأ) .
(١٣) في ج ، ط : (أسعد منه) .

....

وحاصل ذلك أنهم قدروها معدومة من أصلها بخلاف التنوين في مثل قولك[1] : قاضٍ وغازٍ ، فإن الفصيح بقاء حكمه وإن حذفها لفظًا .

وإنما فرقوا بينها وبين التنوين لأن التنوين لازم ، ونون التأكيد جائزة ، فلا يلزم من اعتبار اللازم للكلمة - عند عروض حذفه - اعتبار الجائز عند عروض الحذف .

وَاللهُ أَعْلَمُ .

تَمَّ الْكِتَابُ بِمَنِّ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ وَحُسنْ تَوْفِيقِهِ وَإِعَانَتِهِ
فَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ ، وَأَنَا أَسْأَلُهُ التَّوفِيقَ .
ابْنُ الحَاجِبِ

كان الفراغ من تسويد هذه النسخة يوم الأحد ثلاثة عشر من ربيع الأول
عام ستمائة وخمسة وعشرين على يد مؤلفها عثمان بن الحاجب
غفر الله له ولوالديه ولإخوانه ومشايخه
ولجميع المسلمين ، آمين
يارب العالمين[3]

❋ ❋ ❋

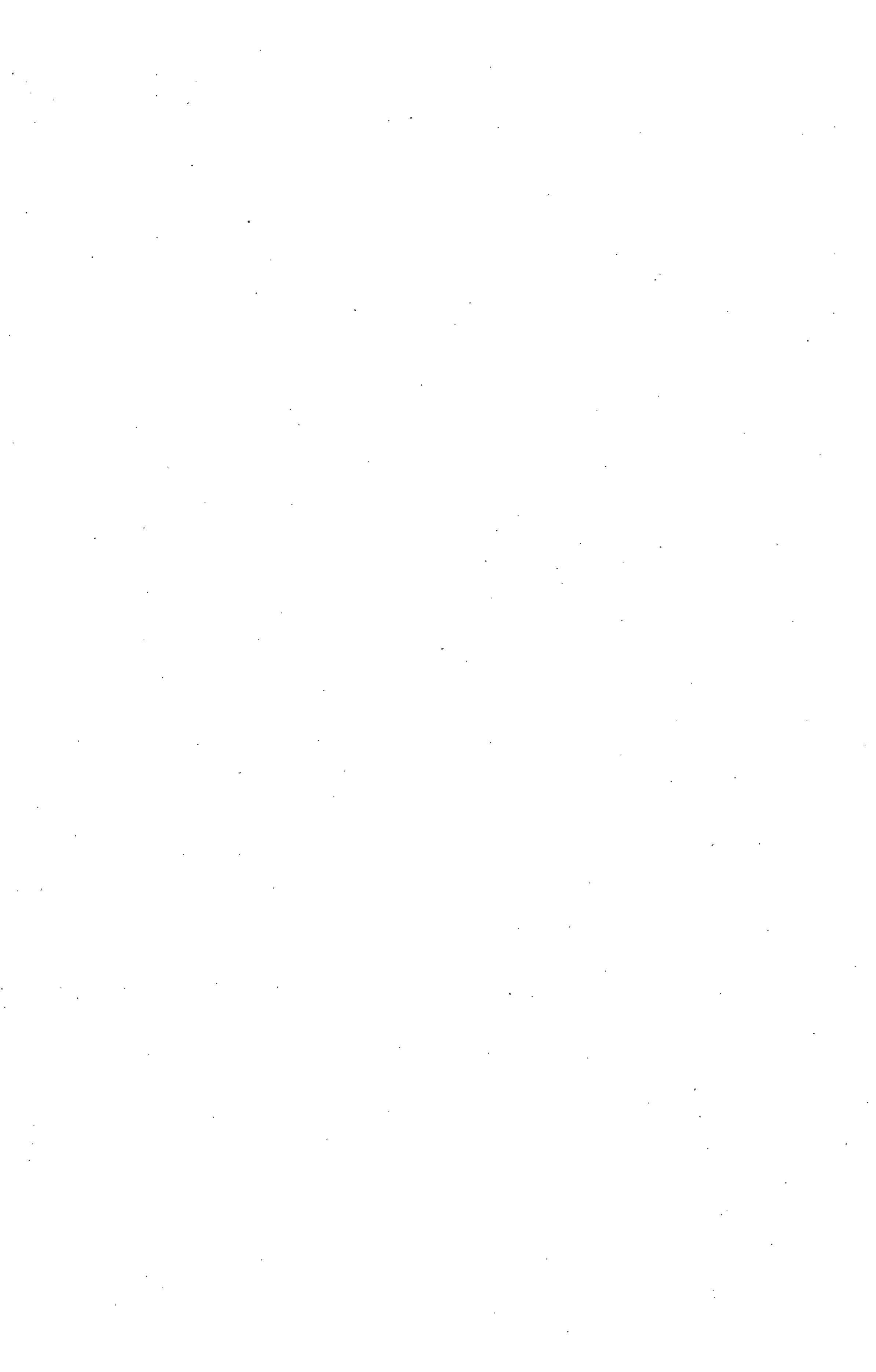
(١) سقط من ط : (قولك) ، وهي في هامش جـ .   (٢) في جـ ، ط : (بينه وبين نون التأكيد) .

(٣) جاء في خاتمة ب : « والله أعلم بالصواب . فرغ من رقم هذا الكتاب مالكه العبد الفقير إلى ربه ، المستغفر من زلاته وذنبه ، بشر بن أحمد بن بشر الطربي ، عشية يوم السبت السادس والعشرين من شهر رجب سنة اثنتي عشرة وسبعمائة هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، رزق الله مالكه العلم والعمل ، والاعتماد على رب العباد » ا . هـ .

وجاء في خاتمة جـ : « والله أعلم بالصواب » وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه وآله وصحبه أجمعين . فرغ في يوم الجمعة من شهر رجب سنة خمس وستين وسبعمائه » ا . هـ .

وجاء في خاتمة ط : « والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، نجز الإملاء على المقدمة بعون الله تعالى . طبع في دار الطباعة العامرة م » ا . هـ .

خـاتمة البحـث



خاتمـــة البحـــث

الحمد لله الذي هيأ لي من أمري رشدا ، وزادني من فضله عونا ومددا ، وصلي الله على سيدنا محمد رسولنا أبدا ، وعلى آله وصحبه والتابعين عددا .

بعد .. فإني أَخِرُّ حمدًا وشكرًا على ما أعانني عليه من جهدٍ متواضعٍ وعملٍ مُقِلٍّ حشدت له كل طاقتي البدنية والزمنية حتى خرج بهذه الصورة التي آمل أن يكلل الله نتائجها بالقبول والسداد .

فمن خلال تحقيقي ودراستي لشرح ابن الحاجب على كافيته استطعت – بحمد الله – أن أحدد بعض الملاح والسمات التي تساعد على تصورٍ دقيقٍ لشخصية هذا الرجل وعلمه ، وبخاصة في مجال الدرس النحوي ، وقد توصلت إلى عدة نتائج أوجزها فيما يلي :

١ – إن تصنيف ابن الحاجب لمقدمته (الكافية) وشرحها وكذا مقدمة (الشافية) – في الصرف – كان يمثل مرحلةً من مراحل التأليف النحوي تتميز بالمنهجية والاختصاص ، وتتسم بالميل الشديد إلى الإيجاز والاختصار مع قصد الإحاطة والشمول ، وهذه السمة هي ما كان يتطلبه الاتجاه التعليمي للدرس النحوي في تلك المرحلة .

٢ – صنف ابن الحاجب شرحه هذا قبل سنة سبع عشرة وستمائة ، فقد صرح في بعض أماليه على آيات من القرآن مما أملاه في دمشق سنة سبع عشرة وستمائة – عند حديثه عن دخول الفاء في الجزاء إذا أفاد الشرط استقبالا – بما يفيد أنه علل لذلك في شرح الكافية وشرح المفصل .

٣ – شرح ابن الحاجب على كافيته هو الذي فتح باب الشرح على الكافية وَحفَّزَ الهِمَمَ لتنثال عليها هذه العناية من النحويين المولعين بالشرح حتى بلغت شروحها – فيما وقع تحت يدي من مظان – أكثر من مائة شرح – كما أثبت ذلك في موضعه .

٤ – من الإنصاف أن نذكر أن ابن الحاجب – في شرحه كان قصير الباع في الإبانة

عن كثير مما كان يلزمه أن يبينه من المسائل التي قيدها في الكافية تقييدًا عسيرًا ، ولذلك بقيت كثير من المسائل في الشرح في حاجة إلى الإيضاح والإفصاح وهذا ما ألزمت نفسي به عند التحقيق والتعليق على النص .

٥ - يُعَدُّ شرح ابن الحاجب على الكافية - فيما أعتقد - من أهم كتب أصول النحو ، فقد حفل في مئات المواضع بإيراد القواعد الأصولية التي تناولت قضايا : السماع والقياس المقرر ، والقياس الأصلي ، والقياس المعلوم ، والاستقراء الكلي والوضع ، والإجماع ، واستعمال الفصحاء وأهل التحقيق من المستقرئين والأصوليين ، والضوابط الكلية ، والاستعمال في لغة العرب ، والقاعدة المعلومة من كلامهم - واطراد القاعدة في لغتهم ، والقرائن الحالية والمقالية ، والحمل ، والأصل والفرع ، والتناسب ، والتوفية في المعنى واللفظ جميعا ، وغيرها .

وأيضا فإن الكتاب في كثير من مسائله كان ميدانًا رحبًا لإظهار براعة ابن الحاجب في القول بالعلة النحوية واتساقها مع الضرورة أو سعة الكلام .

كما كان للمنطق واستخدامه في الكتاب نصيب موفور ، إذا تحدث ابن الحاجب في بعض المواضع عن المنطوق والمفهوم ، والعلم الضروري والعلم النظري ، وتحدث عن الجنس والحد والخاصة والعرض وغيرها مما أثبتُّه في موضعه من البحث .

٦ - مما لا ينكر أن ابن الحاجب قد حذا في (كافيته) حذو الزمخشري في (مفصله) في تقسيم الموضوعات النحوية ، فابتدأ بالحديث عن الأسماء ثم الأفعال وأخيرا عن الحروف ، غير أنه قد أغفل الحديث عن قسم (المشترك) وهو القسم الرابع من أقسام المفصل . كما أنه خالفه في كثير من الأبواب إما بالتقديم والتأخير وإما بالذكر والترك ، مما ذكرته في موضعه من البحث .

٧ - هذه العلاقة القائمة بين ابن الحاجب والزمخشري ، أو - بالأحرى - بين الكافية والمفصل لا تجعلنا نعتقد بحال صدق مقولة ابن مالك - (إن ابن الحاجب أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير)

ونقلها عنه كل من المقري في (نفح الطيب) وأبو حيان في (البحر المحيط) ، فإن القرائن التي أثبَتُّهَا في صدر هذا البحث تدفع كل هذا واعتقادي أن العلاقة بينهما لا تتعدى أن تكون كالتي بين المقتضب للمبرد والكتاب لسيبويه ، أو كالتي بين أصول النحو لابن السراج والمقتضب للمبرد .

والذي أستطيع أن أقرره هو أن لكل واحد من الرجلين علمه وشخصيته ومنهجه في التعبير واستخدام الألفاظ ، وعرض ومناقشة القضايا النحوية ، ولا يستطيع أحد إنكار أن لابن الحاجب على آراء الزمخشري كثير من التحفظات ، فقد خالفه في كثير من آرائه ، وانتقده في بعضها ، ولم يُسَلِّمْ له في بعضٍ آخرَ ، وقد بينت كل ذلك في موضعه من البحث .

٨ – كان لابن الحاجب آراء تَفَرَّدَ بالقول بها وخالف فيها جمهور النحويين – متقدمين عليه ومعاصرين له – واشتهرت هذه الآراء بين معاصريه وكان له في كل منها وجهة علل لها ودلل على أنها أحرى بالأخذ والقبول .

وقد تبعه عليها ابن مالك وكثير من المتأخرين ، ولكنها اشتهرت بين الدارسين والباحثين حتى يومنا هذا بأنها آراء ابن مالك ، شجع على ذلك أن ابن مالك لم يصرح في أيٍّ من كتبه بأنها أقوال ابن الحاجب ، وقد ذَكَرْتُ ذلك مفصلاً في موضعه من البحث .

٩ – تبع ابن الحاجب كثيرٌ من شراح كافيته في كثير من آرائه وتعليلاته وتوجيهاته واستدراكاته ، فقد نقلوها عنه وعجت بها شروحهم وممن نقل عنه الكثير العلامة رضي الدين الاسترابادي في شرحه ، إلا أنه لم يصرح في كثير منها بأنها أقوال للمصنف سواء في شرح الكافية أو شرح المفصل أو في الأمالي النحوية ، هذا الإغفال جعل كثيرًا من الدارسين والمتخصصين ينسبون آراء وأقوال ابن الحاجب للرضي بغيرحق تقصيرا أو نسيانا .

وممن نقل عنه أيضا الإمام يحيى بن حمزة العلوي في شرحه الموسوم بالأزهار الصافية فلا تخلو ورقة من نقل عشرات النصوص عن المصنف دون إشارة . وأيضا كل من أبي الحسن التبريزي وفلك العلا الأردبيلي في شرحيهما .

١٠- تمثل موقف ابن الحاجب من المذاهب والاتجاهات النحوية في ثلاث أحوال :

أ - حال أخذ فيها بأقوال البصريين ، وهذا هو الكثير الغالب الذي اتسم به منهجه حتى يمكن القول بأنه بصري المذهب .

ب - حال أخرى أخذ فيها بأقوال الكوفيين في بعض المسائل ، وقد تبعه في هذا الاختيار كثير من المتأخرين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي وغيرهم .

جـ - حال ثالثة لم يأخذ فيها بقول هؤلاء بل كان له فيها رأي وقول تفرد به .

وبعد .. فهذه هي النتائج التي برزت لي من خلال دراستي وتحقيقي لشرح ابن الحاجب على كافيته ، وقد ذكرت كلاً منها مفصلاً في موضعه من قسم الدراسة موثقًا بالنص الذي يؤيد أو يعارض ما سيق من أجله .

وإذا كان لي في هذا المقام من قول فإني أتوجه إلى الله بهذا العمل خالصًا لوجهه الكريم بقلب يملؤه الوفاء ويعمره الطهر والنقاء .

فإن أكُ وفقت فما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وإن جانبني التوفيق فمنه - وحده - استلهم الرشد وحسن المآب .

فهو المولى ونعم النصير

وصلى الله على سيد الخلق

أجمعين

آمين .

* * *

٢٠ / ١٠ / ١٤٠١هـ

٢٠ / ٨ / ١٩٨١ م

جمال عبد العاطي مخيمر

الفهـــارس الفنـــية



أولاً : فهرس الشواهد القرآنية الكريمة

الآيــــة الكريـــة	رقمــها	رقم الصفحة
لِتُؤْمِنُوا .	٨	٦٦٩
(المجادلـة)		
– الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ .	٢	٣٧٠
– مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاَثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ .	٧	٥٩١
(الحشـــــر)		
– لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ .	١٢	٧٩٣
(الجمعـــــة)		
– بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ .	٥	٧٢١ ، ٧٢٢
– قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ .	٨	١٦٢
(الطــــلاق)		
– لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ .	٧	٦٦٧
(الحاقــة)		
– فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ .	١٣	٤١٣ ، ٤٣٧
(المعــارج)		
– يُبَصَّرُونَهُم يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَومِئِذٍ بِبَنِيهِ .	١١	٥٧١
(نـــــوح)		
– يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ .	٤	٧٢٩ ، ٧٣٠
– مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا .	٢٥	٧٨٠

ثانيا : فهرس الشواهد الشعرية

الشاهد		رقم الصفحة
الهمزة		
إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا	يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ	٤٩٩
الباء		
وَكُمْتًا مُدْمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا	جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ	١٣٢
فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ	إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ	٢٧٠
إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا	نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ	٥٠٠
فَقُلْتُ ادْعُ	لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ	٧٦٦
التاء		
فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا	أَكَادُ أُغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ	٥٥٨
أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا	يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ	٣٦٣
الحاء		
لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ	وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ	١٢٢
لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ فَقَدْتُنِي	وَعَمَّا أُلَاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ	٦٩٢
إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ	رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ	٧٠٩، ٧١٠
الدال		
يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ	بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ	٢١٧
وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا	رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ	٣٩٣
وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم	هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ	٦٢٤
فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أُنَاسٌ	فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ	٧٣٣
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا	إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ	٧٥٠
بِاللَّهِ رَبُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا	حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ	٧٦٠

الشـــاهــد		رقم الصفحة
هَا إِنَّ تَا عُذْرَةٌ أَنْ لَمْ تَكُنْ قَبِلَتْ	فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ	٧٧٤
يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي	وَلَـٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيـــدُ	٧٥٨
الـــراء		
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ	مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَـرْ	٤٥٥
فِي بِئْرِ لاَحُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ	حَتَّى تَرَى الصُّبْحَ جَشَـــرْ	٧٨١
أَكُلَّ امْرِيءٍ تَحْسَبِينَ امْـرَءًا	وَنَارٍ تَوَقَّــدُ بِاللَّيْــلِ نَــارًا	٤٣٣
حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً	عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرا	٧٠٠
لاَ أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ	نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَي وَالْفَقِيرَا	٧٢٠
مَا زَالَ عَقَدَتْ يَــدَاهُ إِزَارَهُ	فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ	٣٨١
قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَدْ أَرَى	وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ	٤٠٤
كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ	فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي	٥٥٥
وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى	وَإِنَّمَا الْعِـــزَّةُ لِلْكَاثِــــرِ	٧٥١
يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ	لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَـرَ	٢١٥
فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا	وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ	٧٠٦
أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي	أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ	٧٧٣
الســين		
لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ	بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّبْــيَانُ وَالآسُ	٧٣٦
وَبَلْدَةٍ لَيْــسَ بِهَا أَنِيــسُ	إِلاَّ اليَعَافِــيرُ وَإِلاَّ الْعِيــسُ	٧٤٠
الصــاد		
لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى أَلاَذَا بِخُفِّهَا	بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصِ	٥٦٩
الطــاء		
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَلَطْ	جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ ؟	٤١٦

الشـــــاهـــد	رقم الصفحة
العـــين	
ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَـــا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَـــا	٤٥٣
أَنَا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَـــا	٤٥٧
يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَـــا	٧٦٤
أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نفَـــرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلُهُمْ الضَّبُعُ	٣٥٤
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلاَثُ الْأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلاَقِعُ	٣٨٠
وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيـــعُ	٧٠٢
الفـــاء	
بحَيْهَلاَ يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّـــةٍ أَمَامَ المَطَايَا سَيْرُهَا المُتَقَاذِفُ	٥٣٠
الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِـــيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِـــمْ وَكَـــفُ	٦٢٤
القـــاف	
وَقاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْ	٨٠٠
وَإِلاَّ فَاعْلَمُـــوا أَنَّـــا وَأَنْـــتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَـــا فِي شَقَـــاقِ	٧٥٦
فَلَوْ أَنَّكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فُرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ	٧٦١
الكـــاف	
تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا	٣٥٠
تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى إِنَاكَـــا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْعَسَاكَـــا	٧٩٩
أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ مَالِكِ	٧٨٩
الـــلام	
مُحَمَّدَ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَـــالاَ	٦٦٧
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ	١٣٥،١٣٤
فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَـــا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ	٥٧٤،٢٩٢

* * *

ثالثًا : فهرس الأمثال ومأثور الكلام

المثـــل أو الأثــــر	رقم الصفحة
لقد رَأَيتُنَا مع رسول الله ﷺ .	٦٩١
لم يوجد كان مثلهم .	٦٩٧
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة .	٤٣٢ ، ٤٣٥
مرض حتى لا يرجونه .	٦٥٩ ، ٦٦٠
الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر .	٣٥٢
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه .	٧٩٠

* * *

رابعًا : فهرس الأساليب والتراكيب النحوية

* * *

خامسًا : فهــرس الأعــلام

* * *

سادسًا : فهرس الفرق والمذاهب النحوية

* * *

سابعًا : فهـــرس القبائــــل

* * *

ثامنًا : فهـــرس الكتـــب

* * *

تاسعًا : فهرس مصادر البحث

أ – المخطوطــات :

١ – إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن الشافعي – مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٦١٢) تاريخ .

٢ – الأمالي النحوية لابن الحاجب – مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦) و (١٠٠٧) و (١٠٣٤) نحو .

٣ – التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان – الجزء الثالث – مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٢) نحو .

٤ – شرح التسهيل لابن مالك – مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (١٠ ش نحو) .

٥ – شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن بن الضائع – مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩٠٠) نحو .

٦ – شرح الجمل لابن عصفور – مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٣٢) نحو تيمور .

٧ – شرح الفالي على اللباب للأسفراييني – مخطوط بدار الكتاب برقم (٢٩٣) نحو تيمور .

٨ – شرح المقدمة المحسنية لابن بابشاذ – مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٧ ش نحو) .

٩ – شواهد إيضاح الفارسي لابن بَرِّي – مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٠ نحو) .

١٠ – شواهد الإيضاح للقيسي – مخطوط عن الأسكوريال رقم (٤٥) .

١١ – طبقات النحاة واللغويين للعلامة ابن شهبة الأسدي مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٤٦) تاريخ تيمور .

١٢ – عرائس المحصل من نفائس المفصل للإمام فخر الدين الرازي – مخطوط بمكتبة

عارف حكمة بالمدينة المنورة برقم (٤١٥/١٤٤) . وفي حوزتي نسخة منه مصورة .

١٣ - الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لابن أبي يعلي الحنبلي - مخطوط بدار الكتب برقم (٢٢٧ نحو) .

١٤ - لب الألباب في علم الإعراب للفاضل الأسفراييني - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٦٩ نحو) .

١٥ - مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام لتاج الدين بن عبد الله ابن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي . شرح الكافية لابن الحاجب . مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٩٣) نحو .

١٦ - المسائل الحلبية لأبي على الفارسي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦٦) نحو تيمور .

١٧ - المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي - مخطوط (ميكروفيلم) بمعهد المخطوطات تحت رقم (١٥٥ نحو) .

* * *

ب - الرسائل العلمية :

١٨ - ابن جابر الأعمى مع تحقيق شرح الألفية - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - إعداد وتحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد .

١٩ - ابن الخباز مع تحقيق توجيه اللمع - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية إعداد وتحقيق الدكتور / فايز دياب .

٢٠ - أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة - رسالة ماجستير في جامعة عين شمس رقم ٤١٥ - رسائل - إعداد على مزهر الياسري .

٢١ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس .

٢٢ - الأزهار الصافية في شرح الكافية ليحيى بن حمزة العلوي - رسال دكتواره في كلية اللغة العربية - تحقيق الجزء الثاني للدكتور / عبد الحميد مصطفى السيد .

٢٣ - الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي / إعداد محمد حسن محمد إسماعيل - رسال ماجستير بمكتبة جامعة عين شمس رقم ٤١٥م/ح.
٢٤ - الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب - رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة رقم (١٥٣٥) مكتبة كلية الآداب - تحقيق الدكتور / موسى بناي العليلي .
٢٥ - بدر الدين بن أم قاسم المرادي النحوي في شرحه على التسهيل مع تحقيق الجزء الأول من الشرح المذكور - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - إعداد وتحقيق الدكتور / أحمد عبد الله يوسف .
٢٦ - البسيط شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / عبد المنعم محمود سعيد .
٢٧ - البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / أحمد محمد عبد النعيم .
٢٨ - التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - الجزء الثالث - تحقيق الدكتور / حماد حمزة البحيري .
٢٩ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - الجزء الأول - تحقيق الدكتور / محمد بن عبد الرحمن المفدي .
٣٠ - التوطئة في النحو لأبي علي الشلوبيني - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية تحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر .
٣١ - الجامي وتحقيق كتابه الفوائد الضيائية شرح الكافية - رسالة دكتواره في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / أسامة طه عبد الرازق .
٣٢ - الجزولي ومؤلفاته النحوية مع شرح المقدمة الجزولية - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - إعداد الدكتور / عبد الواحد عبد الحافظ سليم .
٣٣ - حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - الجزء الأول - تحقيق الدكتور / عبد الفتاح عيسى البربري .
٣٤ - الرشاد في شرح الإرشاد لابن الشريف الجرجاني - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / محمد عبد الغني شعلان .
٣٥ - السهيلي ومذهبه النحوي مع تحقيق الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا .

شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ - رسالة دكتواره في كلية اللغة العربية تحقيق الدكتور / مصطفى إمام .

٣٧ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة القاهرة رقم (٩٢٩) تحقيق الدكتور / صاحب جعفر أبو جناح .

٣٨ - شرح الدرة الألفية في علم العربية لابن القواس - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / عبد الله الحسيني هلال :

٣٩ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي .

٤٠ - شيرح الكافية الشافية لابن مالك - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / أحمد عبد المنعم الرصد .

٤١ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - الجزء الأول - تحقيق الدكتور / دردير محمد أبو السعود .

٤٢ - الجزء الثالث - تحقيق الدكتور / محمد حسن محمد يوسف .

٤٣ - الجزء السادس - تحقيق الدكتور / عبد المنعم فائز عبد الكريم .

٤٤ - الغرة المخفية شرح الدرة الألفية لابن الخباز - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / عبد الرحمن أحمد الكبش .

٤٥ - القواعد النحوية والصرفية بين التميمين والحجازيين ، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - إعداد الأستاذ / سمير أحمد عبد الجواد .

٤٦ - الكافي شرح الهادي للزنجاني - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / محمود فجال يوسف .

٤٧ - الكافية في علم الإعراب لضياء الدين المكي تلميذ الزمخشري - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / جابر السيد مبارك .

٤٨ - لباب الإعراب للفاضل الأسفراييني - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية - تحقيق الأستاذ / عبد الباقي عبد السلام الخزرجي .

٤٩ - المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للأندلسي - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - تحقيق الدكتور / حمدي المقدم .

٥٠ – المسائل الشيرازية لأبي علي الفارسي – رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة عين شمس رقم (٤١٥) ع.ح – تحقيق الدكتور / على جابر منصور .
٥١ – المسائل المشكلة في أول المقتضب للفارقي – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – تحقيق الأستاذ / محمد محمد فهمي .
٥٢ – معاني القرآن للأخفش الأوسط – رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة القاهرة برقم (٢٣٨٦) رسائل – تحقيق الدكتور / فائز فارس محمد محمود .
٥٣ – النكت الحسان شرح غاية الإحسان لأبي حيان – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – تحقيق الأستاذ / محمد عبد النبي عبد المجيد .
٥٤ – الهادية إلى حل الكافية لفلك العلا التبريزي الأردبيلي – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – تحقيق الأستاذ / زكي فهمي الآلوسي .
٥٥ – الوافية في شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي – رسالة دكتواره في كلية اللغة العربية – تحقيق الدكتور / خالد فائق .
٥٦ – الوافية شرح نظم الكافية لابن الحاجب – رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – تحقيق الأستاذ / طارق نجم الدين عبد الله .

* * *

ج : المطبوعــات :

٥٧ – ابن جني النحوى – للدكتور / فاضل السامرائي – بغداد ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .
٥٨ – ابن الحاجب النحوي – آثاره ومذهبه – لطارق عبد عون الجنابي – مطبعة أسعد – بغداد ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
٥٩ – ابن كيسان النحوي – حياته ، آثاره – للدكتور / محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .
٦٠ – أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو – للدكتور / محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – الطبعة الأولى – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٦١ – أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور / أحمد مكي الأنصاري

- المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
٦٢ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي البناء - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة .
٦٣ - الأحاجي النحوية لجار الله محمود بن عمر الزمخشري - تحقيق مصطفى الحدري - منشورات مكتبة الغزالي - حماه - سوريا .
٦٣ - أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي - تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
٦٥ - الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي - تحقيق عبد المعين الملوحي دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١ .
٦٦ - أساس البلاغة لجار الله الزمخشري - تحقيق عبد الرحيم محمود - دار المعرفة بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٦٧ - أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني - شرح وتعليق الدكتور / محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة بالصنادقية .
٦٨ - أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقي - دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
٦٩ - الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر - مطبوع بهامش الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني .
٧٠ - الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي - دار المعارف العثمانية - حيدر أباد - الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .
٧١ - اشتقاق أسماء الله تعالى لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق عبد الحسين المبارك - مطبعة النعمان - النجف - العراق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٧٢ - الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد - تحقيق عبد السلام هارون مطبعة الخانجي - القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
٧٣ - الأشموني = منهج السالك .

٧٤ – الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني – المطبعة الشرقية – ١٣٢٥هـ – ١٩٠٧م .
٧٥ – إصلاح المنطق لابن السكيت – شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون الطبعة الثالثة – دار المعارف .
٧٦ – الأصمعيات . اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – الطبعة الرابعة – دار المعارف ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .
٧٧ – الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق عبد الحسين الفتلي .
الجزء الأول مطبعة النعمان – النجف الأشرف – بغداد ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م
الجزء الثاني مطبعة سلمان الأعظمي – بغداد ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .
٧٨ – إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالوية – مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ – ١٩٤١م .
٧٩ – إعراب شواهد المغني لطه الدرة – الطبعة الأولى – حلب – سوريا .
٨٠ – إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج – تحقيق ودراسة إبراهيم الإبياري – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
٨١ – الأعلام لخير الدين الزركلي – الطبعة الثانية والثالثة – بيروت – ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .
٨٢ – الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني – مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ – ١٩٠٥م .
٨٣ – الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري – تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
٨٤ – الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي – حققه وقدم له سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٨٥ – الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي – تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم – الطبعة الأولى – مطبعة السعادة ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .
٨٦ – الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب لابن السيد البطليوسي – دار الجيل –

بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
٨٧ - أمالي الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الأولى - المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
٨٨ - أمالي السهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي - تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
٨٩ - الأمالي الشجرية لضياء الدين أبي السعادات بن الشجري - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
٩٠ - أمالي القالي لأبي علي إسماعيل القالي البغدادي - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
٩١ - أمالي المرتضي - غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
٩٢ - أمال العرب للمفضل الضبي - الطبعة الأولى - القسطنطينية ١٣٠٠هـ .
٩٣ - الأمثال لأبي فيد مؤرج السدوسي - تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٩٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
٩٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت .
٩٦ - الأنموذج في النحو للزمخشري - ضمن مجموعة - الطبعة الأولى - مطبعة الجوائب ١٢٩٨هـ .
٩٧ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام الأنصاري - ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة المكتبة التجارية الكبري - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
٩٨ - الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي - تحقيق الدكتور / حسن شاذلي فرهود - الجزء الأول - الطبعة الأولى - مطبعة دار التأليف - مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

٩٩ - الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق مازن المبارك - مكتبة دار العروبة - مطبعة المدني - مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .
١٠٠- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي - وكالة المعارف ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م .
١٠١- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي - وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان - وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي تلميذ أبي حيان - دار الفكر - بيروت .
١٠٢- البداية والنهاية في التاريخ لأبي الفداء إسماعيل بن كثير - مطبعة السعادة مصر .
١٠٣- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى - مطبعة عيسى الحلبي - مصر ١٣٧٦ - ١٩٥٧م .
١٠٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى - مطبعة عيسى الحلبي - مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
١٠٥- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري - تحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه - مراجعة مصطفى السقا - الهيئة العامة للكتاب - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
١٠٦- البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - لجنة التأليف - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
١٠٧- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - دار الكتاب العربي .
١٠٨- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان - دار المعارف .
الجزء الثاني - الطبعة الرابعة - ترجمة الدكتور / عبد الحليم النجار .
الجزء الخامس - الطبعة الثانية - ترجمة الدكتور / رمضان عبد التواب .
١٠٩- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - تحقيق السيد صقر - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

١١٠- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري - تحقيق على محمد البجاوي مطبعة عيسى الحلبي - ١٣٩٦ - ١٩٧٦م .

١١١- التبيان في تصريف الأسماء للدكتور / أحمد حسن أبو كحيل - الطبعة الرابعة - مطبعة السعادة ١٣٩٠ - ١٩٧٠م .

١١٢- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لمحمد بن محمد الجزري - تحقيق عبد الفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي - دار الوعي - حلب - الطبعة الأولى ١٣٩٢ - ١٩٧٢م .

١١٣- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري - مطبوع على حاشية الكتاب لسيبويه - الطبعة الأولى - بولاق ١٣١٧هـ .

١١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

١١٥- تعليقات أبي سعيد السيرافي على هامش الكتاب لسيبويه - الطبعة الأولى - بولاق ١٣١٧هـ .

١١٦- تقريب النشر في القراءات العشر - تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض - مطبعة مصطفي الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٨١ - ١٩٦٢م .

١١٧- التنبيهات لعلي بن حمزة - تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي - دار المعارف .

١١٨- تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لمحب الدين أفندي - بآخر الكشاف للزمخشري .

١١٩- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني - دار صادر - بيروت .

١٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي - تحقيق الدكتور / عبد الرحمن على سليمان - الطبعة الثانية - مكتبة الكليات الأزهرية .

١٢١- ثلاثة كتب في الأضداد ، للأصمعي ، وللسجستاني ، ولابن السكيت . ويليها ذيل في الأضداد للصغاني - دار المشرق - بيروت - نشرها الدكتور : أوغست هفير .

١٢٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - دار الكتب المصرية ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
١٢٣- الجامع الصغير في النحو لجمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق وتعليق الدكتور / أحمد محمود الهرميل - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
١٢٤- الجمل لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق ابن أبي شنب الجزائري - مطبعة كلنسلبسك - باريس ١٩٥٧م - الطبعة الثانية .
١٢٥- الجمل للإمام عبد القاهر الجرجاني - تحقيق على حيدر - دمشق ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م .
١٢٦- جمهرة الأمثال لابن هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطاش - المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
١٢٧- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي - تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - المكتبة العربية - حلب - الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
١٢٨- حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هشام - مطبعة عيسى الحلبي .
١٢٩- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - مطبعة عيسى الحلبي .
١٣٠- حاشية الشريف الجرجاني على شرح الكافية للرضي - دار الكتب العلمية - بيروت .
١٣١- حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح للشيخ خالد الأزهري - مطبعة عيسى الحلبي .
١٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني - مطبعة عيسى الحلبي .
١٣٣- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي - تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور / عبد الحليم النجار ، والدكتور / عبد الفتاح شلبي - الجزء الأول - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر .
١٣٤- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه - تحقيق وشرح الدكتور / عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
١٣٥- حجة القراءات لابن أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة - تحقيق

سعيد الأفغاني – منشورات جامعة بنغازي – الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
١٣٦– حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .
١٣٧– حل شواهد الفوائد الضيائية للمولى عبد الغفور اللاري – ضمن مجموعة – طبع في دهلي سنة ١٣٢٩هـ .
١٣٨– الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي – دراسة وتحقيق الدكتور / مصطفى إمام – مكتبة المتنبي – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
١٣٩– الحيوان للجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون – مطبعة عيسى الحلبي ١٣٥٧ – ١٩٣٩م .
١٤٠– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي – دار صادر بيروت .
١٤١– الخصائص لابن جني – تحقيق الأستاذ / محمد على النجار – الطبعة الثانية – مطبعة دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت .
١٤٢– الخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك .
١٤٣– الخطط المقريزية للمقريزي – أوفيست مؤسسة الحلبي .
١٤٤– دائرة المعارف الإسلامية لجماعة من المستشرقين – دار الكتب .
١٤٥– الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر بن محمد النعيمي – تحقيق جعفر الحسني – المجمع العلمي العربي – دمشق ١٩٤٨م .
١٤٦– دراسات لأسلوب القرآن الكريم – للأستاذ الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة – الطبعة الأولى – مطبعة السعادة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
١٤٧– دراسات صرفية للأستاذ الدكتور / إبراهيم عبد الرازق البسيوني – الطبعة الأولى – دار الطباعة المحمدية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .
١٤٨– الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .
١٤٩– درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن على الحريري – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر بالفجالة – القاهرة .

١٥٠- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني - تصحيح وشرح مصطفى المراغي الطبعة الثانية .
١٥١- نسخة أخرى تعليق الدكتور / محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
١٥٢- الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرحون المالكي ، تحقيق الدكتور / محمد الأحمدي أبو النور - دار التراث - القاهرة .
١٥٣- ديوان أبو داؤد الأيادي - تحقيق غوستاف فون غربناوم - الناشر مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م .
١٥٤- ديوان الأخطل - تحقيق أنطون صالحاني - بيروت ١٨٩١م .
١٥٥- ديوان الأعشي ميمون بن قيس - دار صادر - بيروت ١٣٥٠هـ - ١٩٦١م .
١٥٦- ديوان امريء القيس - دار صادر - بيروت .
١٥٧- ديوان أمية بن أبي الصلت - بيروت ١٣٥٣هـ .
١٥٨- ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي - تحقيق الدكتورة / عزة حسن - دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
١٥٩- ديوان جران العود - مطبعة دار الكتب ١٣٥٠هـ .
١٦٠- ديوان جرير بن عطية - جمع وتحقيق عبد الله الصاوي - مطبعة الصاوي ١٣٥٣هـ .
١٦١- ديوان الحطيئة بشرح السكري - مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ .
١٦٢- ديوان ذي الرمة - تصحيح كارليل هنري هيسى مكارتني - مطبعة كمبردج ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م .
١٦٣- ديوان رؤبة - ضمن مجموع أشعار العرب - جمع وليم بن الورد - مطبعة ليسبسك - برلين ١٩٠٣م .
١٦٤- ديوان طفيل الغنوي - تحقيق فـ. كرنكو - ليدن ١٩٢٧م .
١٦٥- ديوان العباس بن مرداس السلمي - تحقيق الدكتور / يحيى الجبوري - دار الجمهورية - بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
١٦٦- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات - شرح وتحقيق محمد يوسف نجم - دار صادر بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

١٦٧- ديوان عبيد الله بن الأبرص - تحقيق شارل ليل - ط ليدن ١٩١٣م .
١٦٨- ديوان العجاج - ضمن مجموع أشعار العرب - جمع وليم بن الورد - ط ليبسك - برلين ١٩٠٣م .
١٦٩- ديوان عدي بن زيد العبادي - تحقيق محمد جبار المعيد - دار الجمهورية بغداد ١٩٦٥م .
١٧٠- ديوان الفرزدق - جمع عبد الله إسماعيل الصاوي - مطبعة الصاوي - ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .
١٧١- ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق الدكتور / ناصر الدين الأسد - دار صادر بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٧٦م .
١٧٢- ديوان لبيد بن ربيعة العامري - تحقيق الدكتور - إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢م .
١٧٣- ديوان النابغة الذبياني - ضمن خمسة دواوين - المطبعة الوهبية ١٢٩٣هـ.
١٧٤- ذيل الأمالي والنوادر لأبي على القالي البغدادي - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٦م .
١٧٥- ذيل الروضتين لابن أبي شامة المقدسي - دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م .
١٧٦- الرد على النحاة لابن مضاء اللخمي القرطبي - دراسة وتحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
١٧٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي - تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
١٧٨- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه - تأليف الدكتور / مازن المبارك دار الكتاب اللبناني - بيروت .
١٧٩- روح المعاني للألوسي - المطبعة المنيرية .
١٨٠- الروض الأنف للسهيلي في تفسير السيرة النبوية لابن هشام - تعليق طه عبد الرؤف سعد - مطبعة شقرون - مصر .
١٨١- روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الخوانساري - تحقيق أسد الله إسماعليان - طبع إيران - قم ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١٨٢- الزجاجي - حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح - تأليف مازن المبارك - دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

١٨٣- سر صناعة الإعراب لابن جني . الجزء الأول تحقيق مصطفى السقا وجماعة - مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٧٤هـ - ١٩٣٦م .

١٨٤- سمط اللآلى لأبي عبيد البكري - تحقيق عبد العزيز الميمني - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .

١٨٥- سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٧٢هـ - ١٣٥٤م .

١٨٦- سنن أبي داود مع حاشية عون المعبود - دار الكتاب العربي - بيروت .

١٨٧- سير أعلام النبلاء للذهبي .

١٨٨- السيرة النبوية لابن هشام - تحقيق محمد فهمي السرجاني - نشر المكتبة التوفيقية . القاهرة ١٩٧٨م .

١٨٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد - مكتبة المقدسي - القاهرة ١٣٥١هـ .

١٩٠- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الخامسة عشر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١٩١- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس - تحقيق الدكتور / أحمد خطاب - مطبعة المكتبة العربية - حلب ١٩٧٤م .

١٩٢- نسخة أخرى تحقيق زهير غازي زاهد - الطبعة الأولى - مطبعة الغري النجف الأشرف - بغداد ١٩٧٤م .

١٩٣- شرح أبيات سيبويه لابن أبي سعيد السيرافي - تحقيق الدكتور / محمد على الريح هاشم - منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

١٩٤- شرح أشعار الهذليين للسكري - تحقيق عبد الستار فراج - مطبعة المدني ١٣٨٤هـ .

١٩٥- شرح التسهيل لابن مالك - الجزء الأول - تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد - مطابع سجل العرب - الطبعة الأولى - مكتبة الأنجلو المصرية .

١٩٦- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري - مطبعة عيسى الحلبي .
١٩٧- شرح ديوان الحماسة للتبريزي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي ١٣٥٨هـ .
١٩٨- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي - تحقيق عبد السلام هارون - لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٣٧٢هـ .
١٩٩- شرح ديوان لبيد بن ربيعة - تحقيق الدكتور / إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢م .
٢٠٠- شرح الشاطبية - تحقيق محمد علي الضباع - مطبعة صبيح - القاهرة .
٢٠١- شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
٢٠٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لجمال الدين بن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد .
٢٠٣- شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
٢٠٤- شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي - تعليق محمد محمود الشنقيطي منشورات مكتبة دار الحياة - بيروت - لجنة التراث العربي ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
٢٠٥- شرح صحيح مسلم للإمام أبي زكريا النووي - المطبعة المصرية ١٣٩٤هـ.
٢٠٦- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن مالك - تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي - دار الفكر العربي الجزء الأول - الطبعة الأولى.
٢٠٧- شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - ١٩٦٩م .
٢٠٨- شرح قطر الندي وبل الصدى لجمال الدين بن هشام الأنصاري - ومعه كتاب سبيل الهدي بتحقيق قطر الندي لمحمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - الطبعة الرابعة - ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .

٢٠٩- شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي - دار الكتب العلمية - بيروت .
٢١٠- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لجمال الدين بن هشام الأنصاري دراسة وتحقيق دكتور / هادي نهر - الجزء الأولى - مطبعة جامعة بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
٢١١- شرح المعلقات السبع للزوزني - مكتبة ومطبعة محمد على صبيح .
٢١٢- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
٢١٣- شرح المقدمة المحسنية لابن بابشاذ - الجزء الأول - تحقيق خالد عبد الكريم ط الكويت ١٩٧٦م .
٢١٤- شرح ملحة الإعراب لأبي القاسم الحريري - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٤٩هـ .
٢١٥- الشعر والشعراء لابن قتيبة - دار الثقافة - بيروت .
٢١٦- الشماريخ في علم التاريخ لجلال الدين السيوطي - نشر الدكتور / إبراهيم السامرائي - مطبعة أسعد - بغداد ١٩٧١م .
٢١٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة دار العروبة ١٩٥٧م .
٢١٨- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس - تحقيق أحمد صقر - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٩٧٧م .
٢١٩- صحيح البخاري بحاشية السندي - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة .
٢٢٠- صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - الطبعة الأولى - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
٢٢١- ضرائر الشعر - كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبد الله بن جعفر التميمي القزاز القيرواني - تحقيق وشرح الدكتور / محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى هدارة - منشأة المعارف بالإسكندرية .
٢٢٢- الطالع السعيد الجامع لنجباء الصعيد للإدفوي - تحقيق سعد محمد حسن الدار المصرية للتأليف - ١٩٦٦م .
٢٢٣- طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي - تحقيق عبد الله الجبوري - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

٢٢٤- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي - تحقيق محمود الصناحي وعبد الفتاح الحلو - مطبعة عيسى الحلبي ١٩٦٥م .
٢٢٥- طبقات الشعراء لابن المعتز - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - دار المعارف.
٢٢٦- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي - شرح محمود محمد شاكر - مطبعة المدني - القاهرة .
٢٢٧- طبقات المفسرين للداودي - تحقيق على محمد عمر - نشر مكتبة وهبة .
٢٢٨- طبقات المفسرين للسيوطي - تحقيق على محمد عمر - نشر مكتبة وهبة ١٣٩٦ - ١٩٧٦م .
٢٢٩- طبقات النحاة واللغويين لتقي الدين بن قاضي شهبة الأسدي - تحقيق محسن غياض - مطبعة النعمان - النجف - العراق ١٩٧٤م .
٢٣٠- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ١٩٧٣م .
٢٣١- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني - المطبعة المنيرية .
٢٣٢- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري - عني بنشره براجستراستر - طبع مكتب الخانجي - مصر ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م .
٢٣٣- غيث النفع في القراءات السبع بهامش سراج القاري - سيدي علي النوري السفاقسي - المطبعة المهدية ١٣٢١هـ .
٢٣٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني - الطبعة الأولى بولاق ١٣٠١هـ .
٢٣٥- فرائد اللآلي في مجمع الأمثال للشيخ إبراهيم الطرابلسي - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٣١٢هـ .
٢٣٦- الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري - حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور / رمضان عبد التواب - مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م .
٢٣٧- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري - تحقيق الدكتور / عبد المجيد عابدين وإحسان عباس - الطبعة الثانية ١٩٥٨م .
٢٣٨- الفصول الخمسون لابن معط - تحقيق محمود محمد الطناحي - مطبعة عيسى الحلبي - ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

٢٣٩- فصيح ثعلب والشروح التي عليه - جمع وتحقيق محمد عبد المنعم خفاجي - المطبعة النموذجية ١٣٦٨هـ - ١٩٧٦م .
٢٤٠- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له - وضع الأستاذ الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة - المطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
٢٤١- الفهارس التحليلية لكتاب سيبويه ، لعبد السلام هارون - الجزء الخامس - الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
٢٤٢- الفهرست لابن النديم - مكتبة خياط - بيروت .
٢٤٣- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي - تحقيق محمد محيي الدين - مطبعة السعادة .
٢٤٤- القاموس المحيط للفيروزأبادي - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٢٤٥- القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب لعبد الفتاح القاضي - مطبعة عيسى الحلبي .
٢٤٦- قطر الندي وبل الصدى لابن هشام الأنصاري - شرح وتعليق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي - دار الشعب .
٢٤٧- الكامل لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر للطبع والنشر - الفجالة - القاهرة .
٢٤٨- كتاب الله (القرآن الكريم) .
٢٤٩- كتاب الأبدال لأبي يعقوب بن السكيت - تقديم وتحقيق الدكتور / حسين محمد محمد شرف - مراجعة الأستاذ / علي النجدي ناصف - المطبعة الأميرية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
٢٥٠- كتاب التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني - مكتبة لبنان - بيروت ١٩٦٩م .
٢٥١- كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لأبي محمد عبد الله بن بري المصري - تقديم وتحقيق مصطفى حجازي - مراجعة الأستاذ / علي النجدي ناصف - الطبعة الأولى الجزء الأول ١٩٨٠م . الجزء الثاني ١٩٨١م .
٢٥٢- الكتاب لسيبويه - الطبعة الأولى - بولاق ١٣١٧هـ .

٢٥٣- نسخة أخرى تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧م .
٢٥٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعين الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري . انتشرات افتاب تهران - توزيع دار الفكر . وبهامشه :
٢٥٥- حاشية السيد الشريف الجرجاني .
٢٥٦- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد ابن محمد بن المنير الإسكندري المالكي .
٢٥٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة - طبع وكالة المعارف ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م .
٢٥٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق الدكتور / محيي الدين رمضان - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
٢٥٩- اللامات لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق الدكتور / مازن المبارك - المطبعة الهاشمية - دمشق ١٣٩٤ - ١٩٧٤م .
٢٦٠- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة - تأليف الدكتور / عبد العزيز مطر - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
٢٦١- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور المصري - دار المعارف .
٢٦٢- اللمع في العربية لابن جني - تحقيق الدكتور / حسين محمد محمد شرف - عالم الكتاب - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٢٦٣- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني - الجامعة السورية - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .
٢٦٤- المؤتلف والمختلف للآمدي تعليق - ف. كرنكو - نشر القدس ١٣٥٤ .
٢٦٥- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج - تحقيق هدى قراعة - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٢٦٦- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف الطبعة الثالثة ١٩٦٩م .
١٦٧- مجالس العلماء للزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - المؤسسة العربية الحديثة - الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ .

٢٦٨- مجمع الأمثال للميداني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
٢٦٩- مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي - أوفيست طهران - بيروت ١٣٧٩هـ .
٢٧٠- مجموع أشعار العرب - عني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي - مطبعة دروغولين - ييسبغ ١٩٠٣م .
٢٧١- مجموع مهمات المتون - الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠ م - مطبعة مصطفى الحلبي .
٢٧٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني - تحقيق على النجدي ناصف والدكتور / عبد الحليم النجار والدكتور / عبد الفتاح شلبي - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٨٦هـ .
٢٧٣- مختارات شعراء العرب لابن الشجري - تحقيق محمد علي البجاوي - دار نهضة مصر .
٢٧٤- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - عني بترتيبه محمود خاطر - الهيئة العامة للكتاب .
٢٧٥- المختصر في أخبار البشر لإسماعيل بن أبي الفداء - دار المعرفة - بيروت .
٢٧٦- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه - جمع براجستراستر - المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م .
٢٧٧- مختصر المنتهي الأصولي لابن الحاجب - مطبعة كردستان العلمية - القاهرة ١٣٢٦هـ .
٢٧٨- المدارس النحوية للدكتور / شوقي ضيف - الطبعة الثانية - دار المعارف .
٢٧٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي - حيدر آباد .
٢٨٠- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
٢٨١- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي مطبعة عيسى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
٢٨٢- المرتجل لأبي محمد بن عبد الله بن الخشاب - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٢٨٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلى محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي .
٢٨٤- المستقصي في أمثال العرب لجار الله الزمخشري - مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية - حيدر آباد - الدكن - الهند ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
٢٨٥- مسند ابن حنبل - تحقيق أحمد محمد شاكر - الطبعة الرابعة - دار المعارف
٢٨٦- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب - تحقيق ياسين محمد السواس - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
٢٨٧- المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي - تحقيق الدكتور / نبهان ياسين حسين - بغداد ١٩٧٧م .
٢٨٨- معاني الحروف للرماني - تحقيق الدكتور / عبد الفتاح شلبي - دار نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٣م .
٢٨٩- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - تحقيق عبد الجليل شلبي - منشورات المكتبة العربية صيدا - بيروت الجزء الأول والثاني - ١٩٧٣م .
٢٩٠- معاني القرآن للفراء تحقيق الدكتور / عبد الفتاح شلبي ومحمد علي النجار وعلي النجدي ناصف - الهيئة العامة للكتاب .
الجزء الأول الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
الجزء الثاني مطابع سجل العرب ١٩٦٦م .
الجزء الثالث الطبعة الأول ١٩٧٣م .
٢٩١- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة .
٢٩٢- معجم الأدباء لياقوت الحموي - دار المأمون - القاهرة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م .
٢٩٣- معجم البلدان لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م .
٢٩٤- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون - الخانجي - القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
٢٩٥- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - مطبعة الترقي - دمشق ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .

٢٩٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي - دار مطابع الشعب .
٢٩٧- معرفة القراء الكبار للذهبي - تحقيق محمد سيد جاد - مطبعة دار التأليف ١٩٦٩م .
٢٩٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
٢٩٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبري زاده - تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور - دار الكتب الحديثة ١٩٦٨م .
٣٠٠- مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي - الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م .
٣٠١- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني - تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني - عنيت بنشره المكتبة الرضوية - طهران - بين الحرمين .
٣٠٢- المفصل في علم العربية لجار الله الزمخشري - الطبعة الثانية - دار الجيل - بيروت .
٣٠٣- المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي مطبوع في حاشية المفصل - الطبعة الثانية - دار الجيل - بيروت .
٣٠٤- المفضليات لأبي العباس المفضل بن محمد الضبي - ضبطها حسن السندوبي - الطبعة الأولى ١٣٤٥ - ١٩٢٦ م - المكتبة التجارية الكبرى .
٣٠٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني - بهامش خزانة الأدب - دار صادر - بيروت .
٣٠٦- المقتضب لأبي العباس المبرد - تحقيق الأستاذ الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة - لجنة إحياء التراث الإسلامي .
الجزء الأول والثاني - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
الجزء الثالث - الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
الجزء الرابع - الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
٣٠٧- المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور - تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري - مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٣٠٨- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب - عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ مطبعة السعادة .
٣٠٩- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - مطبعة مصطفى الحلبي .
الجزء الأول والثاني - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
الجـزء الثالـــث - الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
٣١٠- المنقوص والممدود للفراء - تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي - دار المعارف .
٣١١- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية - تأليف عبد الأمير محمد أمين الورد منشورات مؤسسة الأعلى - بيروت - دار التربية ببغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
٣١٢- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لنور الدين على الأشموني - مطبعة عيسى الحلبي .
٣١٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي - تحقيق سدني كلازر - نيوهافن - أمريكا ١٩٤٧م .
٣١٤- موطأ الإمام مالك - مطبعة عيسى الحلبي .
٣١٥- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين يوسف بن تغري بردي - مطبعة دار الكتب - مطابع كوستا توماس وشركاه - مصر .
٣١٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر .
٣١٧- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي - الطبعة الخامسة دار المعارف ١٩٧٣هـ .
٣١٨- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - تصحيح علي محمد الضباغ - مطبعة مصطفى محمد .
٣١٩- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري - مطبعة عيسى الحلبي ١٩٣٦م .

٣٢٠- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير - المطبعة الخيرية - مصر .

٣٢١- النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري - صححه سعيد الخوري دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

٣٢٢- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي وكالة المعارف - استانبول ١٩٥١م .

٣٢٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي - دار المعرفة - بيروت .

٣٢٤- الوسيط في الأمثال لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي - تحقيق الدكتور / عفيف محمد عبد الرحمن - مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

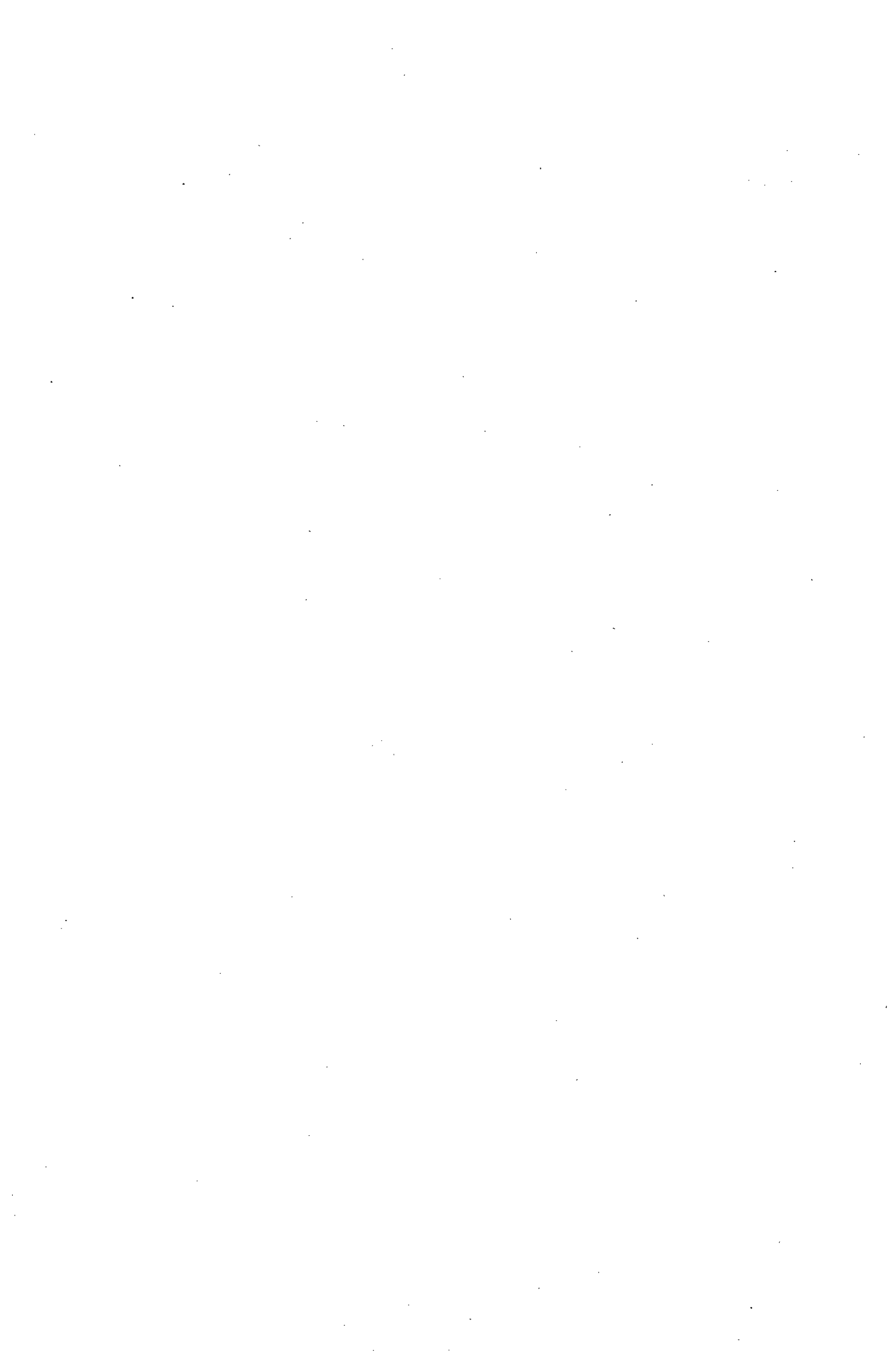
٣٢٥- وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .

٣٢٦- الوفيات لابن منقذ - تحقيق عادل نوهيض - بيروت ١٩٧١م .

٣٢٧- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي - أوفست طهران .

٣٢٨- يونس البصري - حياته وآثاره ومذهبه - تأليف الدكتور / أحمد مكي الأنصاري - دار المعارف ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

* * *



الفهرس العام لموضوعات (المجلد الأول)

الموضوع	رقم الصفحة

* * *

الفهرس العام لموضوعات (المجلد الثاني)

الموضوع	رقم الصفحة

* * *

الموضوع	رقم الصفحة

* * *

إلى هنا ينتهي الجزء (الثاني) من

كتاب (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب)

ويليه بمشيئة الله تعالى (الجزء الثالث) وأوله

أسـماء الإشـارة

الفهرس العام لموضوعات (المجلد الثالث)

الموضوع	رقم الصفحة

* * *

الموضوع	رقم الصفحة

* * *

الموضوع	رقم الصفحة

* * *

* * *

تــم البحـــث

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلاً وآخِراً وَصَلى اللهُ

عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلىٰ آلِهِ وصَحَبِهِ وَالتَّابِعِينَ آمِـينَ .

* * *



مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

العـاشـر من رمضان المنطقـة الصنـاعيـة ب ٢ - تليفـاكـس : ٣٦٣٣١٤ - ٣٦٢٣١٣

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانيء الأندلسي ت : ٤٠٣٨١٣٧ - تليفاكس : ٤٠١٧٠٥٣